

(المجزء الاول)

من حاشية الامام العلامة المصنف
في الثبوت والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهوني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني
أسكنه الله دار التمام لمن الامام الجليل
أبي المودعة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد القريد الاسعد المبارك الميمون
أبي عبد الله سيدى محمد بن المدنى على كون سقى الله ثراه بواب الرحمة
وأعاد علينا من بركاته ما نعيم الامة آمين

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

هجريه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي أقام على وجوب وحدانيته وجوده في كل شيء دليلا وبين ذلك لمن
نكتب عليه الشقاوة أتم تسين ونصب على قدمه وقائه وقد رته وإرادته في كل حادث
برهانا بقطع الشبهة كفيلا أدركه على البديهة من أهل السعادة كل بليد وفطين وشهد
بعلمه وحيا به وسعته وبصره كل ناطق وصامت وأنه لم يزل جليلا فبادت لذلك شبهة المخدئين
وتلاشت حجج المعطلين ونعالي عن أن يكون له أحد كفو فلا شريك له في فعل من الأفعال
ولاشيلا فلا يصدر عن أحد قول ولا فعل الا وهو صادر عن قدرته وإرادته عن يقين
قدرا الخبير والسرور فوع أفعال عباده الى اختياري وغيره بشهادة العيان لمن لم يكن قلبه
عليلا فبطلت دعاوى الجبرية وتعطلت أدلة القدرية وأصبحوا خاسئين وتقديس
عن أوصاف المحذات فأنى عمر عليه زمان أو يحل بمكان حاولا فظهر ظهور شمس الظهيرة
ضلال المجسمين وتزه عن أن يجب عليه صلاح أو أصلح إذ فعل كل ممكن جائز في حقه قبيحا
أو جيلا فبمحض فضله وكرمه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين فحمدته تعالى
بجميع محامده على ما خولنا من الآلهة ومختلما من فوائده بكرة وأصيلنا جدا كثيرا
طيبا مباركا فيه كل حين ونشكره جل جلاله على ما أسدى اليان من منه الجسام وأياديه
العظام إسداء عز بلا شكرا يتوالى ويدوم مادام سلطانه المتين ونستعينه على القيام بما
به أمرنا ونسأله أن يصلح سرنا وجهنا وأن لا يجهد بل للشيطان علينا سديلا فخطي
بالاستقامة ونكون من عباده المخلصين ونستغفره من ذنوبنا أو يقننا فأصبح باصرا رنا
عليها القلب سقيما والظهر ثقيلنا ومن يعترف الذنوب الا الله وهو خير الغافرين ونشهد

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
الحمد لله الذي فقه في الدين من اراد
به خيرا وأولاه مشوبة وأجرا
وأعظم له عنده محلا وقدرا وأجل
عليه النناء وجعله أهلا لاهتداء
به والاقتداء والصلاة والسلام على
سيدنا ومولانا محمد أنشرف الخلائق
ومنبع الحقائق وأفضل من
أوضح الحق وبين الطرائق المجتبى
من آل ابن عدنان المبعوث بالدين
الحنيف السميع دين الايمان المؤيد
بواضح الحق وساطع البرهان وعلى آله

أن لا اله الا الله شهادة تتخذها عدة ليوم عظيم يوم يقوم الناس لربهم قياما طويلا ويشفق
 من هوله أكبر المرسلين ونشهد أن سيدنا محمد ارسله ومضطفاه الذي لولاه ما خلق الخلق
 ولا أرسل اليهم رسولا فهو أول الانبياء وخاتمهم وهو سيد ولد آدم أجمعين صلى الله
 وسلم عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين لا يرى بدر كآلتهم أقيلا ولا يحمل بساحتهم
 بحس ولا نقص خصيصه من القوى المتين وأصحابه الصادقين المتصدقين الذين كانوا
 بالنهار أسدا ومن الليل ما يجعون الأقبيل البناذين منجهم في نصرته من الانصار
 والمهاجرين الذين نقلوا من أقاليم وأفعاله وبلغوا النامن شمائله وأحواله ما لا يقبل
 تحريفا ولا تحويلا ولم يزلوا بأمر الله على الحق ظاهرين وعلى ساداتنا التابعين لهم
 المقتفين آثارهم وسيلهم المجتنبين كل بدعة فعلا كانت أو قبيلا الذين لم يزلوا يلتقوه
 منهم حافظين وبه قائلين وعلى كل من اتبعهم باحسان دهرافدها وحينا فحيننا الذين
 فضلهم الله تفضيلا وجعلهم على مزال الأمان للوادة حاملين وخصوصا المجتهدين
 منهم في علم الشرائع المستنبطين درر الجزئيات من القواعد القواطع حتى شفقوا بذلك
 غليلا وتركوها سبل الرشد واخصه للمقلدين الذين لم تزل سوابق همهم جارية في
 ميادين الفكرة وكوامل عقولهم ساجدة في بحار العبارة حتى ميزوا الصحيح والعليلا ولم تزل
 سهامهم ممددة نحو تحوالمبتدعين سمرها اللبالي الطوال حتى صاروا من ذوى الرسوخ
 وعلموا الناسخ من المنسوخ وأصلوا كل قاعدة تاصيلا فتمكنوا مما قصدوا أتم تمكين
 وعرفوا الخاص والعام والمطلق والتقييد والمبين والمجمل والصريح والمؤول واستعملوا
 الكل على ما ينبغي وما بدلو اتديلا ولم يألوا جهدا في نصح عباد الله المؤمنين حتى
 أسسوا الدين وأصلوا أوقاعه وشهدوا بمبانيه وعقلوا شوارده وبنوه جملة ونقصيلا
 فكفاهم شرفا أن كانوا ورثة النبيين ~~وبعد~~ فان من أفضل ما أنفق فيه نفائس
 الأعمار وأجل ما استعملت في تفهيمه وفهمه الافكار علم الفقه المتعلق بالعبادات
 والاحكام المميز بين الحلال والحرام وكان مختصر العلامة أبي المودعة خليل من أحسن
 ما ألف في ذلك أذهو ميسر ما به الفتوى في مذهب امام الأئمة أبي عبد الله امامنا مالك
 وكان شرحه للعلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني بالمكانة التي ينهنا بحشياه شيخنا الامام
 شيخ الجماعة أبو عبد الله بن سودة العلامة سيدي محمد بن الحسن بناني وقد تعرضا رضی
 الله عنهم ما تتبع كلامه بما أراح الناظر فيه من تعب وأوقناه من كنوز الخفية على
 ما طلب وأبديا من التنبهات والفروع والقوائد ما لا يكره الاجاهل أو معاند لكنه
 بقيت فيه مواضع يحتاج الى التنبيه عليها لم تقع منها إشارة اليها اعتقدها الطلبة
 من كلامه صحيحه لانه سكت عنها من ميز سقيه وصحيحه كما أنهم مرضى الله عنهم ما اعترضوا
 كثيرا من مسائلها الصحاح ونسبوا فيها الى الخطا الصراح ولما وقفت على بعض ذلك حين
 من الله على بقرافتي على شيخنا العلامة المتفطن المشهود له باجماع أهل عصره بالتحقيق
 أبي عبد الله سيدي محمد بن الحسن الجنوي الحسني قراءة تحقيق وتدقيق وعلى كثير منه
 بعد ذلك حين مفاوضتي مع الطلبة وقع في خلدي ان أقيد ذلك بان اشتدت حاجته اليه من

المظهرين من الارجاس والادران
 أهل العلوم الدنيوية ومعدن
 العلوم الكسبية والوهمية
 وأصحاب الأئمة الاعلام والمجا
 للخاص والعام أهل الفضل
 والدفع عن حوزة الدين بالكفاح
 والطعان ومن تبعهم في نهجهم
 وسيرتهم الى يوم القيام صلاة
 وسلاما متعاقبان ما تعاقب الملوان
 والخبديان ويكونان بفضل الله
 سبارقين سامرا في الاخلاص
 ونيلنا غاية الاختصاص ~~(وبعد)~~

المستدئين مثلي وطلبه فاتحري خشية أن أقع بسبب قصوري في هلكه وأن أكون بعد
 للناظرين فيه الحاذقين ضحكة ولم تزل جلالة لمن أريد الكلام معه زاجرة عن الخوض
 في ذلك ومقعه ثم أتدكر أن العليم مخ الهيمه ومواهب اختصاصيه وأنه سبحانه
 يختص بفضل من يشاء ويفعل ما يريد فكلم من عويصة تحبها عن الفطناء وأظهرها على
 يد الغبي البليد فلم أزل أقدم رجلا وآخر أخرى وأطلب المولى سبحانه سرا وجهرا
 وأكرر الاستخارة النبوية زمانا وأسأله تيسير ذلك أن كان فيه صلاح ديننا وآخرنا إلى
 أن رأيت ليلة فمباري النائم أني أمام روضة الولي الصالح والقطب الواضح مولاي
 عبدالله ابن مولاي ابراهيم الشريف الحسني العلي دفين وزان أدامها الله محل ولاية
 وعرفان وجعلها لجميع محبيها في عافية وأمان فجاءني الشيخ سيدي محمد بن الحسن
 بناني المذكور وقال لي قم لتعجب فقلت له ياسيدي هذا وجهه صعب على تصعبي فلا
 أستطيعه فجعل ينفضي وأنا الصق بالارض فأخذ بأحد عضدي وأظنه العين وأمر
 بعض القضاة عن أدركه رحم الله الجميع فأخذ بعضدي الآخر فأماني وذهباني على
 تلك الحال إلى جهة المسجد الأعظم من الزاوية المذكورة حتى وصلاني إلى الباب الصغير
 الذي يدخل عليه لحن الروضة المذكورة وهو الشرق فدخلاني منه إلى صحن الروضة ثم
 أدخلاني إلى الروضة نفسها وتركاني وذهبانما استيقظت ولم أدر ماتا ويلها ثم اشتدني
 الباعث فتوجهت للفاضل البركة الناصح للعباد في السكون والحركة المؤثر على نفسه في
 الخصاصه والاعتار الذي لم تزل تشدد الحال اليه من كل الاقطار أبي الحسن سيدي على
 ابن سيدي أحمد بن مولاي الطيب ابن مولاي محمد بن مولاي عبدالله الشريف المذكور
 لي عيني ما طالع من الكتب فأجاني لذلك جراه الله عنا وعن المسلمين أفضل ما جرى به
 محسنان احسانه وأسكننا وإياه بلا محنة الفردوس من جناته فأرسل معي بعض
 الاحبة من أصحابنا ولد القاضي الذي كان يحملني مع الشيخ بناني فدخلنا إلى روضة
 ضريح الشيخ مولاي عبدالله المذكور وكانت خزانة الكتب مفتحة في الخزانة فأخذت
 منها ما أحبت ففهمت اذ ذلك ما رأيت فزادني ذلك نشاطا وظفرت اذ ذلك بحاشية
 شيخنا الامام ابن سودة ولم يكن مارست ما قبل فوجدتهم عظيمة القدر جليسه بغير
 ما ملحه كفيله ووجدت فيها أمور انه عليها مما يحتاج إلى التنبيه عليه مما أغفله
 الشيخ بناني ولم يشر اليه كما أنه أغفل أمور انه عليها سيدي محمد بناني فأردت
 ان أذكره ما أنفرد به شيخنا الامام ليكون هذا مع حاشية الشيخ بناني لمن عجز عن
 تحصيل الحاشيتين مفيدا أتم فائدة مرويا كل ظمان قصد مراده وأذكر مع
 ذلك تنبيهات أكيدته وأطرزه بفروع غريبة ومساائل مفيدة وأسأل الله العظيم
 متوسلا اليه برسوله الكريم أن يجعله من شواب الرياء والدعوى سالما وأن يتفع
 به نفعاً عميداً دائماً وأن يجعله من خير أعمالنا التي لا تندرس ولا تبلى وتتفع صاحبها
 يوم تتخبر السرائر وتبلى انه الجواد الكريم المفضل الذي يجب أن يستل
 فيجب السؤال وأسأل كل من نظر فيه أن ينظره مغضياً ماضياً لامتطلباً

فلما كانت حاشية الشيخ الامام
 الخبر الهمام عين أعيان الاعلام
 وخاتمة الجهابذة الكرام أبي
 عبدالله سيدي محمد بن أحمد
 الرهوني لازالت مصائب الرحمة
 والرضوا والالطاف تعمه وتعمني
 بفضل مولانا الكريم الغني المغني
 كثيرة الفوائد غزيرة الفرائد
 جمة المعاني الدقيقة والأبحاث
 اللطيفة الرقيقة كفيله برفع كل
 اشكال عرض وازالة كل لبس
 اعترض وجلب القول العديده

للمساوي متعسفا فاني والله معترف بجبلي وقصوري ولكني توكلت على الله في ورودي
 وصددوري ولست بأهل للكلام مع الأئمة وكيف وأنا لا أساوي شرنا لنعالمهم
 الا أني قصدت التفضل عليهم والتسك بأذيالهم هذا وعما علم بالمشاهدة من حال علماء
 هذه الامة ان جلالة من تصدى للتأليف من الأئمة لا تنفع من الكلام معهم من
 أمه وان ارتقوا الى المرتبة العليا وبعد ما ينه وينهم كبعد التبري من الدنيا على انه
 لا يستغرب صدور الحكمة عن أيدي من ضعف من الطلاب وان كان أول ما شرع في
 تعاطي الاسباب الامن استولى على قلبه الحجاب أما من علم أن ما يصدر على أيدي العباد
 على الخصوص والعموم من حكم وعلم ومعارف وفهوم وعوارف واسرار وحقائق
 وأنوار هو من الواحد الاحد الفرد الصمد مالك الملوئوب الارباب بلا واسطة
 ولا أسباب فلا يستغرب شيئا من ذلك على الاطلاق سواء برز من الجلاميد والخذاق
 فكل من تظهر من دعوات النفوس ونسب الافعال كلها الى الملك القدوس استوى
 عنده ما ظهر من ذلك على لسان قوما وسان جالينوس فكن أيها الناظر في هذا التقسيد
 ان منحت النظر السديد مهما وقفت على غريبة ودقيقه سالكا مسلك أهل
 التوحيد واقسام الحقيقة حتى لا تستغرب ما تنقف عليه فيه من صحاح النصوص
 وغرائب النقول التي خفيت على كثير من سبق من الفحول وتعلم انها وان ظهرت
 على يد من قصر بابه وضاق من الذنب ذرعه فانما هي فعل من لا شريك له في فعل ما
 وصنعه نساله سبحانه أن يزيل عن قلوبنا حجاب الغفلة وأن يجعل لنا طول عرنا من
 خدم العلم وأهله حتى نحشر في زمرة العلماء العاملين ونخرط في سلك السابقين المقربين
 بجهاد السدا والاولين والآخرين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وكل من تبعهم
 باحسان الى يوم الدين (ومجته) أوضح المسالك وأسبل المراقي الى سيدنا ابراهيم الشيخ
 عبد الباقي طالب العون والوقاية من الله الوافي مشيرا بصورة نو الى شيخنا الامام سيدي
 التاودي وبصورة مب الى سيدي محمد بنافي وبصورة ج الى شيخنا الجنوي وبصورة
 جس الى شيخنا شيوخنا العلامة سيدي محمد بن قاسم جسوس وبصورة بب الى العلامة
 سيدي أحمد بابا وما فيه من الرموز غير هذا فعلى اصطلاح من سبق وهذا وان الشروع
 في المقصود وأطلب المدد من مدكل حادث موجود لارب سواء ولا يكون الا ما قدره
 وقضاء لنقدم بين يدي ذلك مقدمات (الاولى) وفي فضائل العلم والحث عليه قد ذكرنا
 من ذلك جملة صالحا فراجعهم وقال في المقدمات مانصه وطلب العلم اذا اريد به وجه الله
 تعالى وأخلصت النية فيه لله من أفضل أعمال البر وأجل نوافل الخير قال الله تعالى يرفع
 الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات وقال هل يستوى الذين يعلمون والذين
 لا يعلمون وقال وما بعقلها الا العالمون وقال انما يخشى الله من عباده العلماء وقال
 ومن يؤت الحكمة فقد أوفى خيرا كثيرا جاء في التفسير أنه الفقه في دين الله عز وجل وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقال من سلك طريقا
 يطلب فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وروى ان الملائكة تضع أجنحتهم الطالب العلم

وذكر المسائل والنكات المفيدة
 والقروع والتوازل والشبهات
 الحسنة الاكيدة وتقريب
 المضللات البعيدة الى غير ذلك
 مما اشغلت عليه من المحاسن التي
 لا ينكرها الاعنود ذو قلب آسن
 بخزائنه الله عن المسلمين خيرا وجعلها
 له كنزا وذخرا سدا عنها كثرة
 الاغتناب والاسهاب متداخلة
 النقول في كثير من المواضع والرحاب

مطلب المقدمة الاولى في فضل العلم

باب

علم التصغير
الحديث الشريف

رضيما يصنع وقال أبو هريرة من غدا أوراخ إلى المسجد لا يريد غيره ليعلم خيرا أو يعلمه
كان كالحماهد في سبيل الله رجع غائما وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أعمل
البر كلها في الجهاد إلا كصبقة في بحر وما أعمل البر كلها والجهاد في طلب العلم إلا
كبسة في بحر فنص في هذا الحديث على أن طلب العلم أفضل من الجهاد ومعناه في
الموضع الذي يكون الجهاد فيه فرضا على الكفاية إذا كان قديما به لانه يكون نافله وأما
القيام بفرض الجهاد أو الجهاد في الموضع الذي يتعين فيه الجهاد على الأيمان فلا شك
أنه أفضل من طلب العلم والله أعلم وظاهر هذا الحديث يدل على أن طلب العلم أفضل
من الصلاة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أفضل الأعمال فقال
الصلاة لأول ميقاتها معناه في الفرائض وأما في النوافل فطلب العلم أفضل منها
على ظاهر الحديث لذلك كور والله أعلم وقد سئل مالك عن القوم يتذاكرون الفقه
القيود في ذلك أحب إليك أم الصلاة فقال بل الصلاة وروى عنه أن العناية بالعلم
أفضل وليس ذلك عندى اختلافا من قوله ومعناه أن طلب العلم أفضل من الصلاة
لمن تربي إمامته والصلاة أفضل من طلب العلم لمن لا تربي إمامته إذا كان عنده ما يلزمه
في خاصة نفسه من صبغة وضوءه وصلاته وصيامه وقال سحنون يلزم أثقلها ما عليه
أه منها بلفظها وما ذكره في تفسير الآية مثله في ابن نونس وزاد مصلا به ما ضعه وقاله
مالك بن أنس أه منه بلفظه وقال في اختصارا البسطية بعد ذكر نحو ما تقدم مائه وقال
سحنون نفقة درهم في العلم أفضل من عشر بن ألقا في سبيل الله تعالى أخذ سحنون هذا
من الحديث الذي جاءه جميع أعمال البر الخ الحديث المتقدم عن المقدمات ثم قال مائه
واختلف قول مالك رحمه الله في أفضلية الاشتغال بالعلم على صلاة النافلة فقال في سماع
ابن القاسم الصلاة أحب إلى وقال في سماع أشهب وابن أبي أويس وابن وهب طلب العلم
أفضل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن أما صلاة الليل فهي أفضل وأما صلاة النهار فطلب
العلم أفضل منها لمن كان فيه رجا لموضع الإمامة وقال أبو عمران القاسمي الموعول عليه من
ذلك ما كان عليه السلف الصالح أنهم مواظبون على نصيبهم من التبعيد ثم قال وقال أبو
سعيد بن عبد الرحمن القروي دراسة العلم أفضل من قراءة القرآن وقال أحمد بن حنبل
رأيت رب العزة في المنام فقلت يا رب ما أفضل ما يتقرب به إليك المتقربون فقال بكلأى
يا أحمد فقلت يا رب بشهم أو بغير فهم فقال على أى حال أه المحتاج إليه منه بلفظه * قلت
حديث من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين أخرجه الامام أحمد في مسنده والبخاري ومسلم
عن معاوية بن أبي سفيان وأخرجه الامام أحمد أيضا والترمذي عن ابن عباس وابن ماجه
عن أبي هريرة وحديث من سلك طريقا الخ أخرجه الترمذي عن أبي هريرة وحديث
أن الملا نسكة لتضع أجنحتها نسبه في الجامع الصغير للطيب السبي عن صفوان بن عسال
ثم ذكره بلفظ ما من خارج خرج من يثبه في طلب العلم الا وضعت له الملا نسكة أجنحتها
رضيما يصنع حتى يرجع ونسبه للامام أحمد وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
في المستدرک عن صفوان بن عسال وفي سنن أبي داود حدثنا سديد بن مسهر

ممكنة التصغير والادماج قابلة
للإختصار والایجاز أشار على
بعض الاخوان كان الله لي ولهم
مما يكون وما كان أن أختصرها
اختصارا موفيا بمعانيها غير مخجل
بمقاصدها كي يسهل تناولها
وتزول نفرة النفوس من طولها
فأجبت بعد الاستخارة طالبان
الله التسديد والهداية والعون
على الكمال مع العفو والمغفرة
وأن يتفع بهذا الاختصار كاتفع

مطلب نفقة درهم في العلم أفضل
من عشر بن ألقا في سبيل الله

مع علم كرامة الزويت احمد
ارحمتهم الله

حدثنا عبد الله بن داود سمعت عاصم بن رجا بن حيوة يحدث عن داود بن جميل عن كثير
ابن قيس قال كنت جالساً مع أبي الدرداء في مسجد دمشق فقام رجل فقال يا أبا الدرداء
جئتك من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما جئت لحاجة قال فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك
طريقاً يطلب فيها علماً سلكه طريفاً يقيض طرق الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها رضا
لطالب العلم وان العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيات في جوف الماء
وان فضل العالم على الجاهل كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وان العلماء
ورثة الانبياء وان الانبياء يورثون ادياناً ولا دهرها واما ورثوا العلم لم فن أخذه أخذ بحظ
وافر اه منها بلقظه من كتاب العلم قال في اختصار المصيبة بعد ذكره حديث ان
الملائكة لتضع أجنحتها الخ مانسة قال ابن أبي زبدى في مختصره قال لي بعض شيوخني
يعني تبسط أجنحتها بالادعاء للطالب بدلاً عن الأيدي اه منه بلقظه وفي سنن أبي داود
أيضاً حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسلك طريقاً يطلب فيه علماً الا سهل الله له طريق
الجنة ومن أبطأ به علمه لم يسر به نسيه اه منها وفي الجامع الصغير عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه من فروع ما يقع يوم القيامة ثلاثة الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء اه ونسبه
لان من أجبه قال المناوي اى ثلاثة طوائف ثم بين فاعظم منزلة هي بين النبوة والشهادة
قال واسناده حسن اه منه بلقظه وقال الحسن لولا العلم لما كان الناس كالبهائم
وفي اختصار المصيبة مانسة وقال علي رضي الله عنه في خطبته اعلما ان الناس اثنان
ما يحسنون وقد ركل امرئ ما يحسن فتكلموا وتبين أقداركم قال أبو عمر بن عبد البر يقال
ان قوله قيمة كل امرئ ما يحسن الخ لم يسبقه به أحد وليس كلمة أحض على طلب العلم
منها وقد نظم ذلك بعض الشعراء فقال

تلاوم على أن رحت للعلم طالبا * وأجمع من علم الرواة فذو

فيالتمني دعي أعالي بهجتي * فقيمة كل الناس ما يحسنونه

اه منها بلقظها وفي اختصار أبي العباس الوائلي روى لنوازل البرزى مانسة ورأيت بخط
بعض فضلاء تونس عن الفقيه عيسى بن مسكين تعلم مسألة من الحلال والحرام أحب الى
من قتل سبعين ألف كافر اه منه بلقظه والاثار في ذلك كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية
(تنبيه) * كل ما ورد في فضل العلم مشروط بحسن النية فيه والعمل بمقتضاه والا كان
وبالاعلى صاحبه قال في القدمات مانسة ويجب على طالب العلم أن يخلص النية لله في
طلبه فانه لا يتنفع من لائقة لقاءه من كره حديث انما الاعمال بالنيات ثم قال ويجب عليه
أيضاً أن لا يريد تعلمه الربا والسهم ولا غرضاً من أغراض الدنيا فان الله تبارك وتعالى
يقول من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها سمع أي آخر ثم قال وروى أن رهطاً من العراقيين
مرّوا على أبي ذر فسألوه لخدمتهم ثم قال لهم تعلمون أن هذه الأحاديث التي يفتي بها وجه الله
تعالى لن يتعلمها أحد يريد بها غرض الدنيا يجد عرف الجنة وعرفه ياربها وروى عن

بأصله وأن يجعله خالصاً لوجهه
انه على ما يشاء قد دير وبالأجابة
قد دير وربما زدت على الأصل شيئاً
قليلاً فجعلت لفظاً قلت أو قال
مقدمة عليه دايلاً وأحجل غالب
النقول عليه ولا أدكر منها
الامادة الحاجة اليه وأشير
كلاصل بصورة مب للشيخ سيدي
محمد بناني وبصورة نو للشيخ
الطاوي وبصورة ج للشيخ سيدي
محمد الجنوي الشريف الحسني

مطلب تعلم مسألة من الحلال
والحرام أحب من قتل سبعين ألف
كافر

شقي الأصمجي أنه دخل المدينة فاذا هو برجل قد اجتمع الناس عليه فقال من هذا فقالوا
 أبو هريرة قال فدنوت منه حتى قعدت بين يديه وهو يحدث الناس فلما سكت وخلا
 قلت له أنشدك بحق وحق لما حدثني حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عقلمته وعلمته فقال أبو هريرة ففعل لا حدثك حديثاً حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم أنا وهو في هذا البيت عقلمته وعلمته ثم نسخ أبو هريرة فسكت قليلاً ثم أفاق فقال
 لا حدثك حديثاً حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البيت ما معناه أحد
 غيبي وغيره ثم نسخ أبو هريرة نشغته شديدة ثم مال خاراً على وجهه فاشتد به طويلاً
 ثم أفاق فقال حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى إذا كان
 يوم القيامة نزل إلى العباد ليقتضي بينهم وكل أمة جاثية فأول من يدعى به رجل حفظ القرآن
 ورجل قتل في سبيل الله ورجل كثير المال والصدقة فيقول الله تبارك وتعالى للقارئ ألم
 أعلمك ما أنزلت علي رسول فيقول بلى يارب فيقول ماذا علمت فيما علمت فيقول كنت أقوم
 به آتاء الليل والنهار فيقول الله له كذبت وتقول الملائكة له كذبت ثم يقول الله له أردت
 أن يقال فلان قارئ فقد قيل ذلك ويؤتى بصاحب المال فيقول الله له ألم أوسع عليك
 حتى لم أدمك محتاج إلى أحد فيقول بلى يارب فيقول ماذا علمت فيما آتيتك فيقول كنت
 أصل الرحم وأصدق فيقول الله له كذبت وتقول الملائكة له كذبت فيقول الله تعالى له
 بل أردت بذلك أن يقال فلان جواد فقد قيل ذلك ويؤتى بالرجل الذي قتل في سبيل الله
 فيقول الله له فيماذا قتلت فيقول أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت فيقول الله له
 كذبت وتقول الملائكة له كذبت ويقول الله له بل أردت أن يقال فلان جري فقد قيل
 ذلك ثم ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ركبته فقال يا باهريرة أولئك الثلاثة
 أول خاق تسعربهم النار يوم القيامة وحدث شفي بهذا الحديث معاوية فقال قد فعل
 به ولا عسدا فكيف بمن بقي من الناس فبكي حتى طننا أنه هالك ثم أفاق ففسخ على وجهه
 وقال صدق الله ورسوله من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم
 فيها لا ينجون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل
 ما كانوا يعملون وروى عن مجاهد أنه قال في قول الله تعالى والذين يكرهون السيئات لهم
 عذاب شديد ومكر أولئك هو يبور أنه الرياء اه منها بلقطها قلت والحديث الأول
 الذي ذكره عن أبي ذر مثله أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ولفظه حدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة حدثنا شرح بن النعمان حدثنا فليح عن أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن
 معمر الانصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من تعلم علماً مما يتبع به وجهه الله عز وجل لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد عرف
 الجنة يوم القيامة يعني ربحها اه منها بلقطها وقوله عرف الجنة قد بين معناه وسكت عن
 لفظه وهو يفتح العين وسكون الراء المهملةتين وآخره فاعمر قسمة والحديث الثاني أخرجه
 الترمذي وحسنه وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما وأخرج مسلم عن أبي هريرة نحوه
 في المعنى وقوله فيه ثم نسخ أبو هريرة المخزومة والنون والشين والغين المجتبتين قال في الصحاح

وبصورة جس للشج سجدى
 محمد جسوس وبصورة بب للشج
 سجدى أجدابيا وما فيه من الرموز
 غير هذا فعلى اصطلاح من سبق
 ونسأله تعالى العون والتسديد
 في البدء والتمام بحياه لبنة الختام
 عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام
 وعلى آله وصحبه الكرام ولا
 حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
 وهو حبي ونعم الوكيل نعم المولى
 ونعم النصير

النسخ الشميق حتى يكاد يبلغ به الغنى وقد نسخ ينسخ نسخا قال أبو عبيد وانما يفعل
 الانسان ذلك شوقا لصاحبه وأسفا عليه اه منه بلفظه وفي القاموس نسخ الماء كسح
 سال ثم قال وشيخ حتى كاد يغشى عليه كتنسخ اه محل الحاجة منه بلفظه وقوله فاشد
 به طويلا الخ كذا وجدته في ثلاث نسخ من المقدمات بالشين المججمة من الشدة ووجدته في
 نسخة من الترغيب والترهيب جيدة جدا فسندته بالسين المهملة مسندا الى التاء التي هي
 ضمير المتكلم والله أعلم ثم قال في المقدمات ويجب على من تعلم العلم أن يعمل به فانه ان لم
 يعمل به كان حجة عليه يوم القيامة وحسرة وندامة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال ما منكم أحد الا وسخا لربه كما يخاول أحدكم بالقمر ليلة البدر أو قال ليلته ثم يقول
 يا ابن آدم ما عملت فيما علمت يا ابن آدم ماذا أحببت المرسلين وروى عن أبي الدرداء انه قال
 من شر الناس منزلة يوم القيامة عالم لا ينتفع بعلمه اه وانظر الشيخ سيدي ابن عباد عند
 قول الحكم العلي ان قارنته الخشية فلك والافعلين وفقنا الله بحسنه وفضلنا بشارته للضعفاء
 مثلي قال في المقدمات وهذا الوعيد والله أعلم انما هو لمن كان أصل عمله الرياء والسجمعة
 فأما من كان أصل عمله الله وعلى ذلك عقد دينته فلا تضربه ان شاء الله الخطرات التي تقع
 بالقلب ولا تملك وقد سئل مالك رحمه الله وريعة عن الرجل يحب أن يلقي في طريق
 المسجود بكره ان يلقي في طريق السوق فأما ربيعة فكره ذلك وأما مالك فقال أما اذا كان
 اول ذلك وأصله لله تعالى فلا بأس به ان شاء الله قال الله عز وجل وألقيت عليك محبة مني
 وقال واجعل لي لسان صدق في الآخر بن وقال عمر بن الخطاب لا نه لن كنت قلتها أحب
 الى من كذا وكذا اذا خبره بما كان وقع في نفسه من أن الشجرة التي مثلها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم وسأل أصحابه عنها فوقعوا في شجر البواذي فقال هي الخلة
 قال فأى شيء هذا الا هذا فافانها هذا أمر يكون في القلب لا يملك فهذا انما يكون من
 الشيطان لينعه من العمل فمن وجد ذلك فلا يكسله عن التماذي في فعل الخير ولا يؤبسه من
 الاجر ولي دفع الشيطان عن نفسه ما استطاع ويحدد النية لله وقد روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ما يؤيد ما ذهب اليه مالك وقع في جامع المستخرجة في سماع ابن القاسم
 من رواية معاذ بن جبل انه قال يا رسول الله ليس من بني سلمة الا مقاتل فخنهم من القتال
 طبيعته ومنهم من يقاتل رياء ومنهم من يقاتل احتسابا فأى هؤلاء الشهيد من أهل الجنة
 فقال يا معاذ بن جبل من قاتل على شيء من هذه الخصال أصل أمره أن تكون كلمة الله هي
 العليا تقتل فهو شهيد من أهل الجنة وما روى أن رجلا قال يا رسول الله الرجل يعمل
 العمل فيخفه فيه قطع عليه الناس ففسره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم له أجز السر
 وأجز العلانية اه منها بلفظها ويوافق ما تقدم قول ابن العربي فان قيل يخاف المحمدا قلنا
 لا بد أن يحمد الرجل على ما فعل من الخير وانما المذموم أن يحب أن يحمد بما لم يفعل اه
 والله تعالى أعلم * (الثانية) في بيان حكم تعلم العلم وتعليمه وكيفيته طلبه أما بيان حكم
 تعلمه وتعليمه فقد تعرض له المصنف في باب الجهاد بقوله كقيام معلوم الشرع مشبه له بما هو
 فرض كفاية فان القيام بمعلوم الشرع يشملهما وقال ابن يونس وقال عليه السلام فريضة

مطلب ما يجب على العالم

مطلب بشارته للضعفاء

مطلب في حكم تعلم العلم وتعليمه

وكيفية طلبه

على كل مؤمن أن يتعلمه فطلب العلم فريضة كفر بضة الجهاد لقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الى قوله تعالى يحذرون فجعل ذلك فرضاً يحمله الخاص عن العام الا ما لا يسع جهله من الوازم من صفة الوضوء والظهر والصلوة والصوم والزكاة والحج ففرض على من لازمه ذلك معرفته وقد سئل مالك عن طلب العلم أفرية هو فقال أما على كل الناس فلا وذكروا عن سحنون أنه قال أما من كان فيه موضوع لرجاء الامامة فواجب عليه قوة الطلب أو كلاماً ما هذا معناه اه منه بلفظه ومثله في المقدمات الا انه نسب ما ذكره ابن يونس عن سحنون لمالك ونصه وكذلك من كان فيه موضوع الامامة فالاجتماع في طلب العلم عليه واجب قاله مالك رحمه الله اه منها بلفظها وقال في المقدمات مانصه وكما يجب على المتعلم التعلم فكذلك يجب على العالم التعليم قال الله عز وجل وما كنتم تعلمون الكتاب وما كنتم تدرسون وقرأ تعلمون وتعلمون بمعنى تتعلمون فيجمع القراءات الثلاث العلم والتعلم والتعليم وقال الله عز وجل وإذا أخذنا الله ميتات الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه وقال ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك نلعنهم الله وبلغنهم اللاعنون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغوا عني ولو آية وقال ألسيلغ الشاهد الغائب اه منها بلفظها وأما كيفية طلبه فقال ابن يونس مانصه والعلم لا يأتي الا بالعناية والمباحثة والملازمة مع هداية الله تعالى وتيسيره قال ابن المسيب ان كنت لاسير الايام والليالي في طلب الحديث الواحد وبذلك ساد أهل عصره وكان يسمى سيد التابعين وقال مالك أقت خمس عشرة سنة أغدو من منزلي الى منزل ابن هرمز وأقيم عنده الى صلاة الظهر مع ملازمة لغيره وكثرة عنيته ولذلك فاق أهل عصره وسمى امام دار الهجرة وأقام ابن القاسم منفرداً عن وطنه في رحلته الى مالط عشرين سنة ولم يرجع حتى مات مالك ورحل أيضاً سحنون الى ابن القاسم حتى هذب هذه المدونة والمختلطة وحصلت اصل علم المالكيين وقدمت على سائر الدواوين بعدم موطن مالك رحمه الله تعالى ويروي ما بعد كتاب الله تعالى أصح من موطن مالك اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في المقدمات مانصه ولا يحصل العلم الا بالعناية والملازمة والبحث والنصب والصبر على الطلب كما حكى الله عن موسى عليه السلام أنه قال انخفضتجدي ان شاء الله صابراً ولا أعصى لأمرأى وأنه قال لفتاء آتنا غداً لنا قبله ثمانين سفرنا هذا نصبا وقال سعيد بن المسيب ان كنت لأرحل في طلب العلم والحديث الواحد مسيرة الايام والليالي وبذلك ساد أهل عصره وكان يسمى سيد التابعين وقال مالك رحمه الله أقت خمس عشرة سنة أغدو من منزلي الى منزل ابن هرمز وأقيم عنده الى صلاة الظهر مع ملازمة لغيره وكثرة عنيته ولذلك فاق أهل عصره وسمى امام دار الهجرة وأقام ابن القاسم متغرباً عن بلده في رحلته الى مالط عشرين سنة حتى مات مالك رحمه الله ورحل أيضاً سحنون الى ابن القاسم فكان مما قرأ عليه مسائل المدونة والمختلطة ودونها فحصلت أصل علم المالكيين ومقدمة على غيرهم من الدواوين بعدم موطن مالك رحمه الله ولا بعد الموطنين وان في الفقه أفيد من المدونة هي عند أهل الفقه كتاب سيبويه عند أهل النحو كتاب

أقليدس عند أهل الحساب وموضعها موضع أم القرآن من الصلاة تجزى عن غيرها ولا يجزى غيرها عنها وكانت مؤلفة على مذهب أهل العراق ففسلح أسدس الفترات منها الاسئلة وتقدمهم المدينة ليسأل عنها مال كرامة الله ويدقنهم على مذهبه فألقاه قد توفي رحمه الله فألقى عليه ليسأل عنه فسمع يقول أخطأ مالك في مسئلة كذا وأخطأ مالك في مسئلة كذا فاستقصه بذلك وعابه ولم يرض قوله فيه وقال ما شبه هذا الا كرجل بال الى جانب بحر فقتل هذا البحر آخر فدل على ابن القاسم فأتاه فرغب اليه في ذلك فأبى عليه فلم يزل به حتى شرح الله صدره لاسأله فجعل يسأله عنها مسئلة مسئلة فما كان عنده فيه سمع من مالك قال سمعت مالكا يقول فيها كذا وكذا وما لم يكن عنده فيه سمع عن مالك الابلاغ قال لم أسمع من مالك في ذلك شيئا وبلغني عنه أنه قال فيها كذا وكذا وما لم يكن عنده فيه سمع ولا بلاغ قال لم أسمع من مالك في ذلك شيئا والذي أراه فيها كذا وكذا حتى أكلها فارجع الى بلدكم فاطلبوا عنده سمع سمعوني فأبى عليه ففحصت سمعوني حتى صارت الكتاب عنده فالتفت سمعوني ثم حل بهم الى ابن القاسم فقرأها عليهم فرجع منهم عن مسائل وكتب الى أسدس الفترات أن يصلح كتابه على ما في كتاب سمعوني وأنف أسدس من ذلك وأباه فبلغ ذلك ابن القاسم فدعا عليه أن لا يشارك فيها وكان يحجب الدعوة فأجبت دعوته ولم يشغل بكتابه ومال الناس الى قراءة المدونة ونفع الله بها وكان سمعوني اذا بحث على طلب العلم والصبر عليه قتل بهذا البيت

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للأبواب أن يلجا

اه منها بلقطها وقال في مختصر المتسوية مانصه في الحديث لا ينال العلم براحة الجسم قال يحيى بن يحيى وان رجلا من الطلبة ذكر هذا الحديث وهو على بطن امرأته فبزل عنها اقبل أن يقضى حاجته وأخذ فتره من العلم بقرؤه وروى أبو زيد عن ابن القاسم قال قال مالك لا ينال هذا العلم حتى يذاق فيه طعم النقر وذكر ما نزل بربيعة من الفقر حتى باع خشب سقف بيته في طلب العلم وقال سمعوني لا يحسن العلم لمن يأكل حتى يشبع ولأنهم لم يغسل ثوبه اه منه بلقطه وقال في المقدمات مانصه وكان العلم في الصدر الاول والثاني في صدور الرجال ثم انتقل الى جلود الضأن وصارت مفاتيحه في صدور الرجال ولا بد طالب العلم من معلم يفتح عليه ويظهر له وقد قال بعض الحكماء العلم يفتقر الى خمسة أشياء متى نقص منها شيء نقص من علمه بقدر ذلك وهي ذهن ثابت وثم وقبالة وعمر وجدوة وأستاذ وله خمس مراتب أولها أن تنص وتسمع ثم أن تسأل فتفهم ما تسمع ثم أن تحتفظ ما تفهم ثم أن تعمل بما تعلم ثم أن تعلم ما تعلم اه منها بلقطها * (شبهان الاول) * انظر ما نقله في الاختصار من قول مالك لا ينال هذا العلم حتى يذاق فيه طعم الفقر مع قول المقدمات وجدوة فالظاهر أن بينهما معارضا لان الجدوة بكسر الجيم والذال المهمة مصدر وجدوا المستثنى وأصله وجد الخذف فآؤه بعد نقل حركتها الى عينه وعوض منها هاء التانيث فهو نظير عدة والله أعلم وقوله في الاختصار فأخذ فقره هو بدل المهمة متووجة وفأمر وسه ساكنة وتاء مشددة فوق متووجة ورأه يوزن جعفر وتكسر داله على قلد قال في القاموس الدفتر وقد

مطلب لا ينال العلم حتى يذاق فيه طعم الفقر

مطلب كان العلم في الصدر الاول والثاني في صدور الرجال

تسكدر الهجاءة الصف المصومة الجمع دفاتر اه منه * (الثاني) * مائة قدم من وجوب
التعليم هو وظائف التعليم بالمشافهة ولذلك عقدت مجالس الدرس وانظر هل يشمل التعليم
بالكتابة على سبيل التأليف أو لا أم لا لأن في ذلك نصا واطهاره يشمله فيما اذا وقف
الانسان على غلط ونحوه ولم يجد من يلقيه اليه وينبه الى الصواب أو وجد وحنى أن
لا يبلغه الى الغير وقد نصوا على ان الانتفاع بالتأليف يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم اذا
مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث الا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو
له أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما وهذا نص مسلم وقد نصوا على أن التأليف أولى لانه
مظنة عدم انقطاع الانتفاع به وهو يؤيد ما قلناه والله أعلم * (تتميم) * قال العلامة الايب
في شرح حديث مسلم السابق ما نصه كان شيخنا أوعى الله بن عرفة يقول انما تدخل
التأليف في ذلك اذا اشتملت على فائدة زائدة أو الأفضال الخمسة للكاعندو يعنى بالفائدة
الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه وأما ما إذا لم يشتمل التأليفه الأعلى فنقل ما في الكتب
المتقدمة فهو الذى قال فيه انه تحسيرا للكاعندو وهكذا كان يقول في مجالس التدريس وانه
اذا لم يكن في مجالس التدريس النقاط ٣ زائدة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل
الاولى لمن حصلت له معرفة بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع بنفسه
ويلازم النظر ونظم في ذلك آياتا وهي قوله

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة * بقدر ابراض لمشكل صورة
وعز وغرب النقل أو حل مقفل * أو أشكال أبدته نتيجة فكرة
فدع سعته وانظر لنفسك واجتهد * ولا تتركها فالتراخي خلة
وكتبت في جواب آياته هذه الايات

يمينى أولاد أرفع رتبة * وزان بك الدين بأحسن زينة
لمجلسك الاحظي الكفيل بكها * على حسن ما عنه المحاسن جلت
فأبقالك من رقالك للناس رحمة * ولدين سيفا قاطعا كل بدعة

وان في قسمي هذا البار انظر بقية ولابد ولما نقله سيدى أحمد المقرئ في أزهار الرياض قال
عقبه ما نصه ورأيت بخط بعض الاكابر من انصه المقصود من التأليف سبعة شئ لم يسبق
اليه فيؤلف أو شئ ألف ناقصا فيكمل أو خطأ فيصح أو مشكل فيشرح أو مطول
فيختصر أو مفرق فيجمع أو منشور فيرتب وقد نظمها بعضهم فقال

الافاعلم أن التأليف سبعة * لكل لبيب في النصيحة خالص
بشرح لا غلاق وتصحح مخطا * وابداع خبر مقدم غيرنا كص
وترتيب منشور وجع مفرق * وقفصير تطويل وتقيم ناقص

اه وقوله في آيات ابن عرفة أقبح خلة هو بفتح الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة بمعنى
الخلصة هنا وله معان أخر لكننا اتصل هنا والله أعلم * (الثالثة) * في التعريف بالشيخ
الثلاثة المتقدمين وذكري من أحوالهم السنية تبركذ كبرهض أوصافهم وأسمائهم
وترغيب في اعتماد آية الله عليهم وآرائهم أما بقى فهو الامام العلامة أبو عبد الله سيدى محمد

مطلب اذا مات الانسان انقطع عمله
الا من ثلاث

مطلب اذا لم يشتمل التأليف أو
التدريس على فائدة زائدة على
كتب من سبقه فهو تحسيرا للكاعند
وضياع لو قت الطالب

٣ قوله زائدة كتب بها من
الاصل في نسخة فائدة أى بدل
زائدة كتبه صححه

مطلب المقصود من التأليف سبعة

مطلب ترجمة الامام أبي عبد الله
سيدى محمد التاودى

التاودي بن الطاب بن سودة المتوفى الاندلسي اصله القاسمي منشأ ودارا وقوف المتوفى هو
 يضم الميم وكسر الراء المشددة كذا وجدته بخط يده غير مامرة نسبة الى مرة بن كعب بن
 اوى فهو قرشي يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم والعشرة غير عمر وسعيد بن زيد وابي
 عبيدة في مرة بن كعب ومع عمرو وسعيد بن زيد في كعب ومع أبي عبيدة في فهر والله أعلم
 وكفى بهذا شرفا قد تفضل مع كل العالم يوم فالقت اليه زمانها واعتكف على اقرامها
 واقراؤها حتى صار امامها لم تزل له مجالس في التنسير والحديث والفقه والنحو
 والتصوف والاصول والكلام والبيان والمنطق مقصودة مشهورة يحضرها الجهابذة
 الاعلام لالتقاط الدرر منظومة ومنشورة أخذ عن شيوخ عدة قد جمعهم في فهرسته
 فأغنى ذلك عن ذكرهم هنا وأخذ عنه خلق كثير من أجلهم شيخنا العلامة ج الآتي
 ذكره وشيخنا المتقن أبو عبد الله سيدي محمد بن علي الوري زازي أطال الله بقاءه والعلامة
 النوازي أبو العباس سيدي أحمد الماوي رحمه الله وغيرهم ممن يطول بساذكرهم ممن يخرج
 على يديه أمان سمع منه وحضر مجالسه المنيفة فكاد أن يكون عدده مستحيلا وقد ج
 فسمع منه بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ومصر خلق كثير وقد تم
 الله عليه نعمته بطول العمر تخلف عن كان معه في طبقته وحاز رياسة فاس والمغرب كله
 فلا أعلم الآن أحدا ممن ينتمي الى العلم بالمغرب الاوله عليه منة التعليم اما بواسطة واما بغير
 واسطة واما بما مع الالاهة العلامة المتقن سيدي محمد بن قاسم الفلاي القاطن الآن بزواوية
 الشيخ سيدي المعطي بن الصالح وقد جمع مع ذلك الاجتهاد في العبادة والسجدة وحسن
 الخلق والمحبة العظيمة لآل البيت وللطلبة والاعتناء بأمور الناس وخصوصا الضعفاء منهم
 وحجب اليه الزيارة الى قبر الشيخ العارف بالله الشهر الصيت مولانا عبد السلام بن مشيش
 فكان أزيد من عشرين سنة لا يترك زيارته مرفق السنة الا ما قل ولقد صحبته في زيارته
 مرات ورايت له في بعضها مكاشفات وشاهدت من قيامه الليل المحب المحب اليه فانه كان
 يظل في تعب سلك تلك المضائق الصعبة ويبيت لله قائما يلهو ويتدبر آيات الكتاب
 راكعا وساجدا في آخر الليل وأوله مع كبر سنه وقلة أكله فلم يكن يأكل الا اليسير جدا
 ويقرأ كل ليلة بالركوع والسجود ربع القرآن ولولا وازدما دام ورد وكان رفيق القلب
 طويل البكاء غزير العبرة اذا قرأ القرآن أو قرئ عليه أو سمع شيئا من الشعر في مدح
 المصطفى صلى الله عليه وسلم بكى حتى يبل لحيته وبالجملة فما تراه مشيرة ومناقبة كثيرة
 فلتسلك عن ذكرها لعلها بالمعجز من حصرها ولها تأليف عديدة محزنة حسنة مفيدة
 منها حاشيته المنبسط عليها التي لم يسبق لها ومنها شرحه لرحا بن عاصم ومنها حاشيته
 على الجامع الصحيح لأمير المحدثين سيدي محمد بن اسمعيل البخاري ومنها شرحه للصغاني
 شرح منته النصف ولم يكمل ومنها شرحه للامية الزقاق ومنها شرحه لجامع الشيخ خليل
 ومنها شرحه لتقسيده كعب بن زهير بنات سعاد ومنها تقسيده لسانة تحفة الاخوات بفوات
 البيع الفاسد بطول الزمان ومنها تقسيده الذي ذكر فيه جملة من أولى الفضل والقدرة من
 التي بالحرمين الشرقيين ومصر ومنها تقسيده الذي ذكر فيه من صلحاء المغرب ممن لقيه

مطلب بيان بعض تأليف العلامة
 التاودي

منهم وانفع به او حصل له منه شيء أو كشفه بأمر من الامور الى غير ذلك ولقد من الله على
بالاخذ عنه فسمعت منه موطأ الامام مالك بقرآني عليه مع تتبع الفاظها وتفهيم معانيها
وكذلك صحيح البخاري بعضه بقرآني عليه وجه بقرآني غيري وأنا أسمع وسمعت منه
مواضع من تفسير كتاب الله العزيز وشيأ من صحيح الامام مسلم وقرأت عليه شيأ من لامية
الافعال في التصريف لابن مالك وتكلمت معه في عدة مسائل من الفقه وأجازني في ذلك
وفي غيره بعد استدعائي ذلك منه ونص الاستدعاء الحمد لله الذي لا يعزب عن علمه من قال
ذرة في الارض ولا في السماء الذي من استند اليه ان في ذروة الكمال وهما الصلاة
والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد أجل من أسند عنه الرواة والعلماء وأفضل من ارتوى
من رشح علومه وحكمه الاولياء والحكماء وعلى آله وصحبه الذين نقولهم أقواله وأفعاله
وتقريراته ما أثر الوابه عن اكل غشاوة وعوى صلاة وسلاما ثم ما أرسلت السماء قطرا وبدا
بها صحو ووعى والرضاعين ساداتنا التابعين لهم باحسان وكل من أنسب اليهم الى يوم
الدين وانتهى * (وبعد) * فليست فضل سيدنا وسندنا وسيلتنا الى ربنا الخبر الهمام ذو الثبات
والروح شيخ الشيوخ الجهابذة الاعلام حامل ألوية الدين وناشر الاعلام الذي ألفت
اليه العلم كل زمام فالتاس له تابعون وبه يؤمنون وهو الامام أبو عبد الله سيدي محمد
التاودي بن سودة المزي لزال الكبريم بنفائس المعارف اليه يفرى بالاجازة لهذا العبد
الضعيف الذي قطع عمره في البطالة والتسويق محمدين أجدين بمحمد بن يوسف الحاج
الرهوني وهو وان لم يكن لذلك أهلا فاقبلوه منافعكم وفضلا كنتم عليه نفعنا تكم
العظمى ويستوجب من الله بذلك من يد الرحى ويرفع الاستناد اليكم قدر هذا
الخصيس وكيف لا وأنتم القوم لا يشق بكم المجلس أجازكم الكبريم بأنفس ما أجاز به
وفداه المقربين وأطال بكم النفع الخاصة والعامة من المسلمين بحجابه سيد الاولين
والآخرين وأختم استدعائي هذا بما قال القائل

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل

فكتب تحت بخط يده مانصه الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد الا له حمدنا واصل احسانه
وبكافى افضاله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد أفضل من رفع الاسناد وأرفع
من أجاز الرواية عنه في كل ناد وعلى آله المهتدين وصحابته الذين بلغوا الدين * (وبعد) *
فان الفقيه النبيه الدراكه الوجيه العالم الماهر الاديب الباهر أباعبد الله المذكور
في الاستدعاء أعلاه أعلى الله مقامه وبلغه من خير الدارين مرامه بمن جاد فقهه
وعز وعلمه وحسن حفظه ونفع الله به الطالبين وصار قدوة في العالمين مع مروءة
ومنافذ دين وحسن سمع وهدي وفضل مبين وقد قرأ علينا جميع صحيح البخاري
وموطأ الامام وغير ذلك مما له بالعلم الممام نفعتني الله واياه وأحسن عقيبى وعقباه
وقد أجبته في طلبته ورغبته اسعافا وان لم يكن انصافا لكن رأيت فيه نشاطا للطالبين
وترغيبا في العلم للراغبين واحياء لمن شاء الله من الدين وابقاء لجنس من لا يزالون
ظاهرين فأقول قد أجزت الفقيه المذكور فيما ذكر وغيره من مسائل الدين ووسائله

مطلب استدعاء العلامة الرهوني
الاجازة من شيخه الامام التاودي
المتبرجم

وفروعه وأصوله ومسائله إجازة تامة مطلقة عامة بشرطها المعتبر وقيد هذا المقرر
وجاء أجازته به جميع أسياخه من المشاركة والمغاربة حسبما في الفهرسة والشرح ثم
أتحته بسند عال لا تقوم له جواهر ولا لآل أجازته به في البخاري وغيره بالإجازة العامة
شيخنا نور الدين المشهور له بالقطبانية والمقامات العرفانية ساكن المدينة المنورة بها
على ما كتبها أفضل الصلاة والسلام وهو القدوة الامام الشيخ محمد بن عبد الكريم السهمان
عن شيخه ابن علاء الدين الزبيدي عن الشيخ ابراهيم الكوراني عن المعمر عبد الله
الاهوازي عن قطب الدين محمد بن أحمد التهرواني عن الفرغاني عن الختلاني عن القريري
وأوصى الاخ المذکور بالتقوى في السر والنجوى والبراة من الدعوى وان لا يرضى
عن نفسه فان ذلك من أعظم الدعوى وأن يخلص لي من دعائه ويجعل لي قسطا من
رغبائه على وجهه الشفقة على قبيح ألقاه عسى أن يتخفى مولاي برضاه ويتخفى لي
بحسن الختام ويجعلني في جوار الرسول عليه الصلاة والسلام اللهم صل على سيدنا
محمد عدد ما في علم الله صلاة دائمة بدوام ملك الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليما اه من
خطبه أطال الله بقاءه وقوله الفهرسة هي في الاصطلاح اسم للكتاب الذي يجمع فيه الشيخ
شيوخه وأسانيده وما يتعلق بذلك وفي القاموس الفهرس بالكسر الكتاب الذي يجمع
فيه الكتب معرب فهرست وقد فهرس كتابه اه فعلم من اصطلاحه انه بكسر الفاء
وسكون الهاء وأما الراي فسكت عنها فيحتمل أن تكون مكسورة فيكون من باب زبرج
وهو الذي تخفظه ويحتمل انه يفتحه فيكون من باب درهم والله أعلم ﴿ وأما م ب فهو
الامام العالم العلامة الهمام المشارك المحقق القهامة أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن
بنافي القاسمي منشأ ودارا كان رحمه الله عالما بال تفسير والحديث والفقه والاصول والنحو
والبيان والمناطق والكلام والتصوف وغير ذلك زاد من متين وثؤدة عظيمة وهدى حسن
منقضا عن السلطان زاهد في عطايا معتكفا على نشر العلم تولى الامامة بقية الولي الاشهر
والعارف الاكبر مولانا ادريس ابن مولانا ادريس والخطبة به والتدريس وكان له
مجلس لكتاب الله العزيز يستحسنه كل من حضره ويشهد له بالفضل كل من سمعه
وأبصره ويشهد له بالتصديق والتحقق كل من أنصف من عدو وصديق وكذا كانت
مجالسه كلها لا يعرض عنها من يسمعهما ولا يعلمها أخذ عن جماعة من المحققين منهم الامام
العلامة أبو العباس بن المبارك وغيره وسع منه خلق كثير وتخرج على يده جماعة من
الاعيان وله تاليف حسنة سارت بها الركبان منها احاشته على هذا الكتاب الذي أتى فيها
من التعريرات بالمعجب المجاب وذلك فيها ما يسهل للاكابر من المسائل الصعاب وألقي
عليها القبول في كل مكان واعترف بفضلها الاعيان فلا تجد طالب البيبا الا وهو على كل
وذلك دليل واضح على صدق نية مؤلفها رضى الله عنه ولقد حدثني من أتى به أن بعض
طلبة النجاشية وقع منه وبين مؤلفها بالجلس وبما جادله في مسئلة وطال بينهما الكلام فيها
فقال له الشيخ كلاما أنف منه فهجروا وتقل الى مجلس غيره واشتغل بالظعن فيه والتقييد
على حاشيته معتزضا الكلام لا يكاد يسلم له شيئا عثادا وتغصبا ثم انه قد قدوم فإني بدر ما فعل

مطلب ترجمة العلامة سيدي محمد بنافي

مطلب بيان بعض تاليف العلامة
سيدي محمد بنافي

الله به ذهب ماله وكتبه وضاعت تلك التقاييد ثم ظهر بعد أنه قتل شر قتله نعوذ بالله من
الرضاعن النفس ومن كقران النعم وعقوق الشيوخ الذين هم بأؤنافي الدين ووصلة
بيننا وبين رب العالمين ومنها شرحه للفتاوى شرح منه اليسير ولو كل لاغنى عن كثير
من الشروح ومنها شرحه للسلم وهو حسن أيضا هذا الذي وقفت عليه من كتبه
وأخبرني من أتق به أن له حاشية على مختصر السنوسي في المنطق جيدة توفي رضى الله عنه
بفاس أو آخر ربيع الثاني من عام أربعة وتسعين ومائة وألف وحرزن عليه الناس حزنا
شديدا ولقد حدثني من أتق به أن توفي لما أخبر عونه بجامعته فزعا يبكي فلقبه بهض
الناس وقال له الله يجعل البركة فيكم فقال له لم يبق بركة بعده هذا الرجل وذلك لغيرته
بمكاته مع انصافه وتواضعه مجرى الله الجميع عن الاسلام وأهله أفضل الجزاء عنه وفعله
وكرمه أمين ﷺ وأما ج فهو الامام العلامة المتقن الورع الصالح العارف بالله تعالى
أبو عبد الله سيدى محمد بن الحسن الجنوى الحسنى ولقد بشرنا جن قرب بجز الشرفه من
قبيله سماعة في شهر الربيع الفدر الحرام سنة خمس وثلاثين ومائة وألف ونشأ هناك
حتى قرأ القرآن ثم رحل اطلب العلم فقرأ بالقصر الكبير على الامام العلامة المشارك
سيدى التهامي أبى الخارق الحسنى وغيره وقرأ بتارزوت العلمية زاوية السادات الشرفاء
أو لادابن بسوى أهل الفضل الواضح وبيت الصلاح الناصح على العلامة المفتى
التوازي قاضى الحرم العلمى سيدى المجدوب ابن عبد الحميد الحسنى وقرأ بتطوان على الشيخ
الامام العلامة المشارك المحقق الورع أبى العباس سيدى أحمد الورزازى وغيره وأخذ
بفاس عن شيخ الجماعة فى وقته سيدى محمد جسوس وعن الامام العلامة المشارك الفهامة
أبى حفص سيدى عمر الفاسى وعن تو وكان فى طلبه العلم عظيم الاعتيابه حقهظا وفهما
ومطالعة وتقييدا حتى مهر فيه وصارا ما فى كل فن شهد به بذلك اشياخه وغيرهم واقصد
رأيت تو يبتل عن المسائل بحضوره فيكل الجواب اليه فيجيب على البدية أحسن
جواب ولقد قدم تو مرة تطوان وأجابها حضرت معه ليلة فى دار بعض شيوخنا ومعه
شيخنا ج وجاعة من الفقهاء فقال تو سألت بعض الناس وأنا راجع من المشرق عن
آية كذا ماها اذنا ونسيتها الآن فلم أدر ما أقول له فهل على بالكم فيها شئ فأجابني شيخنا
ج على البدية بأن قال له فيها ثلاثة أقوال للمفسرين المشهور منها كذا كما فى ابن جزى
فطلب تو ابن جزى فأحضر فى الحين فنظروا فوجدوا الامر كما قال وهكذا كان دأبه رضى
الله عنه علمه معه أينما كان وكان فى تدريسه لا يقتصر على شرح معين بل يطالع
ما أمكنه من الشروح والحواشى وراجع المسائل فى أصولها وبراهين النقول وبين
المرود منها والمقبول هكذا كان دأبه فى التفسير والحديث والكلام والفقه والاصول
والنحو والبيان والمنطق والتصوف موصوفا بالتحقيق والاتقان عند الخاص والعام
مرجوعا اليه فى المضكلات العظام مقيدما فى كل فن وخصوصا فى التوازي والاحكام
لا يكاد يخالف فتواه أحد من القضاة والحكام مع مروءة تامة ودين متين وخوف
من الله عظيم ورع جسيم لا يخالف فعله قوله فى شتة ولا رضاء ولا يخالف فى صلاحه

مطلب ترجمة العارف بالله سيدى
محمد بن الحسن الجنوى

ومعرفته اثنان من الصالحين ولقد سمعت العلامة قاضي الحضرة الادريسية في وقته أبا
محمد سيدي عبد القادر بنوخ يص رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه يقول أو بلغني عنه
من سمعه من النقات كان يمثل المبرز في الصدر الأول بسيدنا عمر بن عبد العزيز وبعد ذلك
بأبي محمد صالح ويمثل له اليوم سيدي محمد بن الحسن الحنوي وكلامه هذا موافق في المعنى
لقول جيس فيه أنه وحيد زمانه وفريد عصره وأوأنه علما وعلا وبأبي كلامه بتمامه
وكان يخفي صلاحه كثيرا وعما كاشفتها مرة وهو ملازم بوزان وكان الاسئلة والرسوم
ترد عليه كثيرا وكنت أنا خديمه ومتولى أمره بإذنه أنه قال لي أصحابنا الذين كانوا معنا ما
ان تأخذنا لاجر من أرباب الرسوم وأما ان تتركنا تولى أمرها وكان رضى الله عنه لا يأخذ
على ذلك أجرة افعلت لهم أنا لا آخذ من أحد شيئا وان أردتم أن تتولوا ذلك بأنفسكم فافعلوا
ونحن في مكاننا ليس معنا أحد ولم يطع على ذلك إلا الله تعالى فلما اجتمعنا معه رضى الله
عنه على الطعام قال لنا من غير تقديم كلام اني حين كنت ملازما هنا قبل هذا كان رجل
يدخل لي الرسوم من عند الناس ويخبر بها لهم وكنت أحبه ظنا مني أنه كان يفعل ذلك
لوجه الله تعالى حتى علمت بعد أنه كان يفعل ذلك ليأخذ منهم الدراهم فسقط من عيني
وتركته فجعل أصحابنا يخلشون شيئا وعلمنا أن ذلك مكاشفة لاشك فيها وقد حدثني بعض
رفقاءنا في الطلب وأحبائنا من خيار تلامذة النقات وأعلمهم أنه كان يوما بالمسجد فجاءه
بعض الناس وجعل يتكلم معه على علم الكيمياء فظهر له انه عارف بها وطلب منه أن يهيئ
له من الدراهم ما يتوصل به الى فعلها اياها فاذا به رضى الله عنه قد دخل المسجد في وقت لم
يكن يأتي اليه فيه فصل ركعتين الى سارية قريية منهما ثم قال لتليذه المذكور ان فلانا كان
اشتغل بعلم الكيمياء فلم يحصل منها على طائل ثم أخذ نعليه وخرج من المسجد في حينه
وتركه فلم يشك انهم مكاشفة وكان ذا سمعة عظيمة مضيا فاجبا للمساكين محسنا اليهم وكان في
أول أمره متقبضا عن السلطان جدا لا يرسل اليه ولا يرسله الى ان سأل مرة أمير المؤمنين
وناصر الله والدين السلطان الجليل ذو الشرف الاميل مولانا محمد بن أمير المؤمنين
مولانا عبد الله ابن أمير المؤمنين مولانا اسمعيل نو عن فقهاء الوقت فذكره وأثنى عليه
بين يديه ثناء كثيرا فأرسل وراءه وهو اذ ذلك ملازم بوزان فذهب مع بعض أعوانه من
هنالك فلقبه بكناسة الزيتون فأمره بسكنائها بقصد التدريس بها فلم يجد من امتثال
أمره المطاع بدا فسكنها بمدة ثم نقله الى نغرة خجة فأقام بها مدة ثم نقله الى تطوان وقد زعم
بعض الناس من لم يطعم على أحواله بعد مخالطته للسلطان وأطاع وغلب عليه الحسد
ووسوسة الشيطان أنه تغير حاله مما كان يقبله منه من المال وليس الأمر كما قال فلم
ينقص من ورعه وصلاحه شيء بل كان ذلك لتجربة له وامتحانا ودليلا واختبارا على كمال
دينه وورعه وبرهانا وعند الامتحان يعز المرء أو يهان ولقد صحبتناه قبل المخالطة وبعدھا
مدة طويلة في سفر او حضرا وصحة ومريضا ورخا وشدة في زمنه ما وجد في دينه ثلما
ولا ما يلحق به وصفا وقد وجدت بخطه وناولته فكتبته بإذنه ما نصه الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما يتفضل سيدنا علامة الزمان ووحيد

الآوان فريد عصره ووحيد عصره الهمام الاسنى المحترم ذوالشمائل المرضية
والاحوال السنية شيخ الجماعة بفاس شيخنا وسيدنا محمد بن قاسم جسوس جعلنا الله
واياه من أهل وده ومتعنا واياه بانسه بالاجازة لهذا المذهب الفقير الى عفوره المتراعى
على أبوابه وان لم يكن لذلك أهلا محمد بن الحسن الجنوى فى جميع مسموعاتكم
ومروياتكم ومقرراتكم عسى الله أن ينشر نفعات الرحمة من تلك السلسلة وان
تنب علينا من جهتك برح طيبة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
ثم أختتم استدعائى بأزكى سلام عليك وأكمله منقدا قول الشاعر
* بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * والسلام ومقيدا أسفل هذا بخط العلامة
المستدعى مانسه الحمد لله الكبير المتعال الموصوف بجميع صفات الجمال والجلال
والصلاة والسلام الايمان الاكلان على سيدنا ومولانا محمد ذروة الكمال وخاتم الانبياء
والارسل وقدوة جميع الاولياء والعلماء وسائر أهل الفضل والافضل * (وبعد) *
فان من المعلوم المقرر أن أجهل الناس من ترك يقين ما عنده لظن ما عند الناس فلو لا
ماغضى الله سبحانه وستر ما بعلمه منا من العجز والخير ما ظن الرائي لنا الجميل فأتى وشكر
ففسأله سبحانه أن لا يسلبنا ما عودنا من فضله وأن لا يقطع عنا ما خولنا من جيل سستره
وطوله وان يجعلنا فوق ما يظنون وأن لا يؤاخذنا بما يقولون وأن يغفر لنا ما لا يعاون
ولله در القائل

ولست بأهل أن أجيز وانما * قضى الوقت يرقى الدون مرقى الاكابر
ومع هذا فالضرب بالطوب خير وأحسن من الهروب فنقول وعلى الله الاعتماد ومن
فيض كرمه الاستمداد قد أجرت هذا الامام العلامة الهمام ووحيد زمانه وفريد
عصره وأوانه علما وعلا الشريف المنيف مولانا محمد بن مولانا الحسن الجنوى الحسينى
المذكور أعلاه فى جميع مسموعاتى ومروياتى ومقرراتى وجميع ما تجوز عنى روايته
وتصحى وتنسب الى ذراته من معقول ومنقول وفروع وأصول اجازة تامة مطلقة
عامة بشرطها المألوف وعلى سنفهم المعروف بحق أخذى لذلك كله قراءة واجازة عن
أعلام الشيوخ وجهاندة الرسوخ كالشيخ الشهير العالم الكبير شيخ المشايخ سيدي
محمد بن مولانا عبد القادر الفاسى كالشيخ الخليل آخر قضاة العدل العلامة سيدي العربي
برذالة وكلام الخليل المباحدا لامل العلامة سيدي محمد نبيل الامام الشهير سيدي
محمد بن أحمد مارة صاحب التاليف العديدة والتقاييد المفيدة وكان عنا الامام
العلامة المحدث الصوفى الذى لم تأخذه فى الله لومة لائم سيدي عبد السلام بن حمدون
جسوس وكلام الفصحاء وذروة البلغاء حامل راية المدرسين وقدوة ذوى الهم العالية
فى الدنيا والدين أبى عبد الله سيدي محمد بن الامام سيدي أحمد بن المساوى الدلائى
والتفقيه المدرس العلامة المتقن صاحب التاليف المفيدة سيدي محمد بن عبد السلام
بناتى وكنى الشيخ الشهير المحقق المشارك الفقيه النحوى الصوفى صاحب التاليف
المشهورة سيدي محمد بن عبد الرحمن بن زكري وغيرهم ممن أخذنا عنه عن بطول بناذكره

وذكر ما نفع من أشياخهم وأسائدهم فنعنا الله تعالى وإياكم وسائر المسلمين ببركاتهم
 وليت شعري يا سيدي هل يقبل على مولاي حتى أكون من جملة عبيدهم بل من تراب
 نعالهم ومواطني أقدامهم فأفوز بذلك فوزاً عظيماً وكيف لي بذلك والله ثم والله ما شمت
 لطيمهم العبير رائحة فإني أنا وتقوى الله التي أمرنا بها في الورود والصدور وأني لنا
 ومراعاة مقتضى العلم النجيب من كل سوء ومحذور ولكنهم قوم كرام لا يشق بهم جليسهم
 ونطلب منكم سيدنا أن تخلصوا الناموس صالحو دعاوتكم في مظان الاجابة أمكنة وأزمنة لما
 ثبت بيننا من حق الاخوة وليس رفض حقوقها من المروة والله تعالى يصلح من جيعنا
 القول والعمل وينيلنا من جزيل فضله غاية الامل وكتب مسلياً عليكم محمد بن قاسم
 جسوس كان الله له بمنه اه من خطه رضى الله عنه فكفاه غرأ وسودد التحلية هذا
 الامام له بما ذكر وكذا ما وصفه به العارف الكبير مستوطن مصر فقد وجدته يحفظه
 أيضاً ما نصه الحمد لله الذي أوضح معالم الدين وأنجى مقاصد المسترشدين ومنح هدايته
 اصفياء المهتدين وفتح لاوليائه طرق معرفته وأزال عنهم الغجب فأصبحوا بين جلالة
 وجهه متمتعين فحمدته تعالى ونشكره على نعم لا تحصى ونستعينه ونستغفره من
 ذنوبنا العظام التي ارتكبناها والصلاة والسلام الايمان الاكلان على سيد المرسلين
 وامام المتقين وعلى آله واصحابه أجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين * (وبعد)
 فليست فضل سيدنا امام العرفان ووحيد الزمان ببحر الشريعة ومعدن الحقيقة صديق
 مصر وامام العصر ركن الاسلام وكهف الانام العالم الكبير والصوفي الشهير
 المتحلي بحلية أولياء الله التكرام والداعي الى الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام
 ينوع العلم والحلم المتخلق بمعنى قوله عليه الصلاة والسلام مثل المؤمنين في توادهم
 وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى بعضه تداعى سائر أعضائه الى آخر الحديث سيدنا المعتمد
 في أموره على مولانا الباقي الشيخ مولانا محمد الحفي أكرم الله المسلمين ببقائه ومتع أهل
 العلم بدرسه وقرأته بالاجازة لهذا العبد الفقير الحقير القاصر المتسك بأذياكم والمقتني
 صابحاً ومساءً التردد على أبوابكم ومقبل ترى تعلمكم وأقدامكم ويكون ذلك من سيدنا
 مقروناً بذكر مروياته ونفائس مقرواته مع بيان أسائده ومسيخته وإن لم يتيسر الكل
 فلا يحصى عن البعض أو الجمل يحصل لنا الدخول في هذا الحى العظيم والاحترام بهذا
 الجناح الكريم حتى نتظلم في سلك هذه العصابة العلى دررها الطالعة في سماء المعالي
 شمسها وبدرها وإن لم يكن ذلك أهلاً فخرجوا من الله أن ينيلنا بالتسك بكم منة
 وفضلاً حتى أصبح في ديوان أهل الفضل أمثالكم محسوباً الى جنا بكم العلى فمنسوبة
 ومن جبل على الرحمة والشفقة المخلوق مثلكم وراثته نبوية لا يخيب من تسك به واتقى اليه
 ولا يلهي من ترقيه به ممتة وتوجهه حتى يلحقه بأهل الله أهل وده ومحبيته بإذن الله
 وتيسيره انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
 ثم أختم الكتاب بحمده ابتدئ بالحمد لله والصلاة والسلام على خير الله من خلقه ومصطفاه
 وحبيبه ومحبيته وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى

لولا أن هدانا الله وكتب المسرف على نفسه الذليل الحقير الراجي عفو مولاه وغفرانه
محمد بن الحسن الجنوي الحسني نسبة المغربي اقله في أول يوم من رجب الفرد عام خمسة
وسبعين ومائة وألف كتبت هذا والقلب منقطع الى رؤيتكم ولقايتكم ولكن عند البعد
توب الاقلام وان قدر الله الملاقاة فماذا لك على الله عز ورسو والسلام اه من خطه
طيب الله ثراه وأسكنه من الفردوس أعلاه وبعده بخط الامام المستدعي مانصه

بسم الله الرحمن الرحيم حمد المن شرف علم الحديث على سائر العلوم وصانه برجال
حفظوا شأنه من غياهب الغيوم قاموا بشرع الله ورغبة في رضاه رجال لاتألهم تجارة
ولا بيع عن ذكر الله من اقتسدى بهم داهم اهتدى ومن حاد عن نهجهم هدايتهم
فقد اعتدى وصلاة وسلاما على أشرف المرسلين القائل عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين وعلى آله الانجباب وأتباعه والاصحاب * (أما بعد) * فيقول فقته
ربه المعنى محمد سبط الامام الحسني المشهور بالحفي ينشأ أنا جالس على كثر
المعارف أروى وأروى من صفاء العوارف واللطائف انورد على من هو أهل ثلاث
الموارد وانا لاني قرطاسا كأنه كاس كل يقرأه فانشرح صدرى بصدرة الرجب
اذ بشرني بفردي الفضائل فنجيب يلتمس اجازة بأسانيد السنة وانتظاما في سلك أئمة
الهم على أجل منسة فبادرت بالاجابة حين لاح لي لوائح النجابة وشهدت من جانب
الغريبي نورا ان الارار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا وأجزت مولى نطق
آثاره بفضائله ودلت أخباره على صدق دلائله وعطرت صفاته وادبه الاسعد المولى
محمد بن الحسن المنور الاوحد بما أخذت من العلوم والنقلية والعقلية عن أئمة فاقوا
بكل فضيلة ومنية منهم الشهاب أحمد الخليقي والشهاب أحمد الماوي والجمال
يوسف الماوي والكمال الشيخ عبد الرؤف البشيشي والشيخ عبيد الدوي والعلامة
الشيخ عبيد الغري والشهاب أحمد بن القفي نفع الله بعلمهم الانام وأكرمهم في دار
النعيم عزيد الاكرام قد أخذت عنهم العلوم وقرأت عليهم كل منطوق ومفهوم واجازني
كل بسائر المرويات أسكنه الله رفيع الدرجات ولتقتصر هنا على سند شيخنا الشيخ عبيد
الغري فقد اجازني رحمه الله تعالى بعد قراءتي عليه كتب كثيرة بالكتب الستة المشهورة
عند أهل السنة وبالمواهب اللدنية وبالجامع الصغير والفتاوى المصطلح وشرحها المؤلفها
الزين العراقي والشيخ الاسلام زكريا الانصاري وغيرهما بما أتي من كتب الحديث
وال تفسير ومن أراد زيادة فعله ببنتنا الذي ألفناه في ذكر مشايخنا وروايتنا العقلية
والتقليدية طلب النجاة بهم يوم المعاد ورغبة في مرضاة الملأ الجواد * أما صحيح البخاري
فقد أخذته عن شيخنا المذكور قال وقد أخذته عن شيخنا الشيخ عبيد الله بن سالم وشيخنا
العلامة الشيخ محمد الشرنبلالي وشيخنا الاوحد في زمانه الشيخ محمد بن قاسم البكري ثلاثتهم
أخذوا عن علامة عصره الشهاب البالي عن الشيخ سالم السنوري عن النجم الغيطي عن
شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ بن حجر العسقلاني وهو يروي به بطريق
مذكورة في أول فتح الباري * وأما صحيح مسلم فهو يروي عن ثلاثتهم عن الشمس البالي

بالسند المذكور للحافظ بن حجر العسقلاني قال أخبرنا به محمد بن أبي العباس بن عبد المظيف بن
 أحمد بن أبي الفتح الرعي بقراءتي عليه في أربعة مجلدات سوى مجلس الختم قال أخبرنا به
 أبو محمد بن عبد الحميد الهادي المقدسي ثم الصالح بن حنين قدم القاهرة قال أخبرنا به
 أبو العباس أحمد بن عبد الله بن النابلسي سمعنا عليه قال أخبرنا به أبو عبد الله بن صدقة
 الخراساني سمعنا عليه قال أخبرنا به فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد القزويني
 قال أخبرنا أبو الحسين عبد الغفار الفارسي قال أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عبد الرحمن
 الجلودي الزاهد قال أخبرنا الفقيه الزاهد أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان قال أخبرنا
 الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري سمعنا أسوي ورفقات ثلاثة مئنة فيه فبالاجازة
 فذلك كان أبو اسحق يقول عن مسلم إذا لم يمتنها ولا يقل حدثنا * وأما سنن أبي داود وفرويه
 بالسند المتقدم إلى الحافظ بن حجر قال أخبرنا به أبو عيسى محمد بن أحمد بن عيسى بن
 عبد العزيز بن الفضل البزار الهروي المعروف بابن المطر بقراءتي عليه لجميعه قال أخبرنا
 به أبو الحسن يوسف بن عمر بن حسين الخثمي سمعنا عليه سنة أربع وعشرين وثمان مئة قال
 أخبرنا الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري قال أخبرنا به أبو البراء إبراهيم
 ابن منصور الكرخي قال أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي قال
 أخبرنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن
 عمر اللؤلؤي قال أخبرنا سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشر بن شداد بن عمر بن عامر
 السجستاني فذكره * وأما كتاب السنن للحافظ أبي عيسى الترمذي فبالسند المتقدم
 إلى الحافظ بن حجر قال أخبرني به العلامة أبو اسحق إبراهيم بن أحمد الشافعي فيما قرأت
 عليه قال أخبرني بجميعه جماعة منهم المسند المعمر أبو الحسن علي بن محمد بن عماد
 ابن جامع البندنجي بسماعه عن أبي منصور علي بن عبد الصمد المقرئ بسماعه له من
 الحافظ أبي محمد عبد العزيز بن محمد بن الأخضر بسماعه له من أبي الفتح عبد الملك بن أبي
 سهل الكرخي بسماعه عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي قال أخبرنا به أبو محمد
 عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن الجراح الجرجاني المروزي قال أخبرنا أبو العباس محمد
 ابن أحمد بن محبوب المروزي الجبوبي قال قرأت على أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة
 الترمذي الحافظ فذكره وأنا أسمع * وأما كتاب السنن الصغرى للحافظ أبي عبد الرحمن
 النسائي المعروفة بالمتجني ففرويه بالسند المذكور السابق إلى الحافظ بن حجر قال قرأت
 جميع السنن المذكورة على شيخنا المقتدى إبراهيم بن القاضي شهاب الدين الحريري
 البعلبي بروايته عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الجاربري وروايته عن عبد المظيف بن محمد
 الفيطي بسماعه عن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر بسماعه عن عبد الرحمن بن أحمد
 الدوني قال أخبرني أبو نصر أحمد بن الحسين الكساقي قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن
 إسحاق بن السنن قال أخبرنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن الحسين فذكره * وأما
 كتاب السنن للحافظ أبي عبد الله بن ماجه ففرويه بالسند السابق إلى الحافظ بن حجر قال
 قرأت جميع السنن لابن ماجه على أبي العباس أحمد بن عمر بن علي البغدادي الجوهري

سماعه على الحافظ جلال الدين يوسف المزني بسماعه للجزء الاول والاجازة للباقى من
 الشيخ عز الدين عن أبي محمد بن عبد الرحمن عن هارون بسماعه من الموقوف عبد اللطيف بن
 محمد بن علي الطب بسماعه عن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي قال أخبرنا أبو منصور
 محمد بن الحسين المقومى قال أخبرنا أبو طلحة القاسم بن المنذر قال أخبرنا أبو الحسين علي بن
 ابراهيم بن سلة القطان قال أخبرنا الحافظ محمد بن يزيد بن ماجه القزويني فذكره * واما
 المواهب اللدنية فنرويها بالسماع لبعضها والاجازة للباقى على شيخنا وسيدنا عبد الله بن
 سالم البصري عن شيخه الشيخ محمد البايل قال سمعت بعضهما وأجازني بسائرهما شيخنا الشيخ
 علي الزينادي بروايته لها عن قطب الوجود الاساتذ أبي الحسن البكري الصديقي عن
 مؤلفها العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي * وأما الجامع الصغير فنروي
 عن شيخنا عبد الله بن سالم عن الشيخ محمد البايل عن الشيخ علي الزينادي وعن الشيخ سالم
 السهري بسماع أولهما من السيد جلال الدين يوسف الارمني في امام المدرسة الكاملية
 وبسماع ثانيهما من الشمس محمد العلقمي صاحب الحاشية على الجامع الصغير كلاهما
 عن مؤلفه الحافظ المتقن جلال الدين السيوطي رحمه الله * وأما آنية المصطلح للزين
 العراقي وشرحها الشيخ الاسلام زكريا الانصاري وشرحه المؤلفهات فرويها عن شيخنا
 عبد الله بن سالم البصري عن الشمس محمد البايل بالسند المتقدم الى شيخ الاسلام زكريا
 بروايته لها وشرحه مؤلفهات عن الحافظ بن حجر وعن المحققين الشيخ شمس الدين بن محمد
 القيايى والكمال بن الهمام الحنفى برواية الحافظ بن حجر لهما عن مؤلفها ورواية
 الشمس القيايى والكمال بن الهمام عن ابن مؤلفها ورواية الكمال أيضا عن السراج
 قارئ الهداية كلاهما عن المؤلفين الذين عبد الرحيم العراقي رحمه الله * وأما تفسير
 القاضى البضاوى فنروي عن شيخنا الشمس الشرنابلي وعن شيخنا عبد الله بن سالم عن
 الشمس البايل عن أبي بكر الشنوائى عن الشهاب أحمد بن قاسم العبادى قال أخبرنا به
 الاستاذ جمال الدين يوسف ابن شيخ الاسلام زكريا عن أبيه قال أخبرني به الفضل المرجاني
 عن أبي هريرة بن الحافظ أبي عبد الله الذهبي عن عمر بن اسام المراغي قال أخبرنا به شيخنا
 العلامة قاضى القضاة ناصر الدين البضاوى واستقصاها سانيدي بطول ومن أرادها
 فعليه ثبت شيخنا عبد الله بن سالم المسمى بالامداد وثبت شيخنا شهاب الدين أحمد النجلى فان
 التقرير بحجاز جميع الكتب التى تضمنها وبما تضمنه صله السلف لابن سليمان المغربي وهو
 فى ضمن الثنتين المذكورين * (أقول قولى هذا) * وأنا أستعفف الله العظيم وأسأله من
 فضله العميم أن يثبته وينفع به ويحمله بركة للمسلمين حمدا لفتاح الابواب وصلاة
 وسلاما على سيدنا محمد وآل بيته وأصحابه * (أما بعد) * فقد اتفقنا على أخذ صحيح
 البخارى مسلسلا بالحمدين وهذا سنده قد قرأت من أول صحيح البخارى الى قوله بوادره على
 شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز الحنفى وأجازني بسائر وسائر مرروا به عن
 العلامة الشيخ محمد البايل عن الشيخ محمد المدعو حجازى الواعظ عن النجم محمد بن محمد
 الغيطى عن محمد بن محمد الدبلجى عن القطب محمد بن محمد بن عبد الله الخضيرى عن أبي الفتح

محمد بن أبي بكر المارئي عن محمد بن اسمعيل القرقيشندي عن البدر محمد بن فليح بن كيكلي
 عن محمد بن مسلم بن محمد بن مالك الحنبلي وهو واصوفي عن محمد بن عبد الرحيم بن عبد
 الواحد المقدسي الصالح الحنبلي عن عمه الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي
 عن الحافظ محمد بن عبد الواحد البزار عن محمد بن أحمد بن عثمان عن أبي الهيثم محمد بن سكي
 الكشمي عن أبي عبد الله محمد بن يوسف القريري عن مؤلفه أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
 ابن ابراهيم البخاري كتبه محمد الحفناوي خديم الفقراء من خطه رضي الله عنه ونسبته
 رضي الله عنه الموهب اللادنية الحافظ بن حجر سبق قلم منه اذ معلوم مشهور انه الامام
 القسطلاني شارح البخاري وكثيرا ما نقل فيما عن الحافظ بن حجر والله أعلم أخذ عنه الجم
 الغفير وتخرج منهم على يديه خلق كثير ولقد من الله على معرفته وصحبته وخدمته سفا
 وحضرا زمانا طويلا وقرأت عليه التفسير الى سورة الرعد وصحح البخاري وصحح مسلم
 بقرائتي عليه والاربعة للنووي ومختصر الشيخ خليل غير ماهرة قراءة بتحقيق وتدقيق
 ورسالة الشيخ أبي محمد بن أبي زيد المرشدا المعين اسدي عبد الواحد بن عاشر وتحفة الشيخ
 ابن عاصم لكن لم تختمها عليه ووثائق ابن سلون ولم تختمها أيضا والنية ابن مالك غير ماهرة
 ومقدمة الشيخ ابن آجروم وتلخيص المفتاح وجع الجوامع لابن السبكي الاشياء يسيرامن
 آخره والحكم لتاج الدين سيدي ابن عطاء الله كل ذلك قراءة حسنة ذات اجتهاد راقية
 وتحيات فائقة وكانت مجالسه كلها لا تخلو من مواظبة يقوم الانسان من بين يديه في
 أي فن كان غالبا الا قد أخذت مواظبه منه أخذ اخرا ما الله عنا وعن المسلمين خيرا ومن
 عظيم من الله على أن عطى عنه مساوي الكثرة وذنوبي العظيمة الغزيرة التي لا يعلمها الا
 الله تعالى فكان ينبغي حباشه داو يظهر ذلك * وكتب لي مرة بعد أن فارقه وتزوجت
 بمائنه الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم الى من هو عندي أكثر
 من ولدي محبة الفقيه سيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني سلام عليكم ورحمة الله تعالى
 وبركاته * (وبعد) * فقد وصاني كتابك وما أرسلت به فكثيرا الله خيرك ولا ترسل شيئا
 أصلا ونحن نحب أن نزيدك والله يجعل لك الخير فيما فعلته ويجعل لك عاقبة محمودة
 ونحن قد اشتقنا لك غاية ولتعلم أن محبتك لله لاجل احسانك وطبعك الذي جلدك الله
 عليه ودينك قد امتزجت في قلبي حتى صارت ذاتنا كذات واحدة نطلب الله تعالى أن
 يجعلنا من المتحابين في الله الى أن قال والسلام وكتب محبكم محمد بن الحسن الحنوي
 الحسني اه من خطه رضي الله عنه وكان اشتغاله بالعلم تقييدا ومطالعة ودرسا أهم عنده
 من سائر النوافل وكان اسان حاله ينشد قول الامام ابن جزي

لكل بني الدنيا مراد ومقصد * وان مرادى صحة وفراغ

لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا * يكون به لي اللبثان بلاغ

ففي مثل هذا فلينافس ذوو النهي * وحسبي من دار الغرور بلاغ

وقول ابنه أبي عبد الله رحمه الله تعالى ورضي عنه

لولا ثلاث قد شغفت بحبها * ما عبت في حوض المنية موردي

* (باب الطهارة) * قول ز و بقدره قدما الخ اعترض مب وجوب التقديم ثم تشكك في ذلك بقوله لكن قد يقال الخ و جرم
تو و ج برد الوجوب مستدلين بقول المرادى (٢٤) لو قلت درهم في جواب ما عندك مثلا في شرح التسهيل

الخبر بقدر بعده ولا يجوز تقدير
عندي درهم الا على ضعف اه
فتأمل له زاد تو مانصه على أن
ما ذكره من أن باب مبتدأ وفي
الطهارة خبره غير ظاهر ولا مراد
وانما هو خبر محذوف اى هذا باب في
كذا كما أفصح عنه سيبويه وقدره
الأتمه والله أعلم اه * قلت وقال
الهلالى لا يصح كونه مبتدأ لخبر
محذوف اى في الطهارة باب لانه
يقيد غير المقصود فقبو بزه غلته
عن المعنى ونظر ليجرد الصناعة وذلك
من الجهات التى يدخل على العرب
اخلال منها كما بينه في المعنى ولا كونه
منفوعا بفعل محذوف اى خذبا
ولاموقفا كالأعداد المسرودة لأن
تواتر الرفع بأياهما اه * فعم يجوز
كونه مبتدأ لخبر محذوف على ان
التقدير باب الطهارة هذا الا فى
وعلى كل فالمنار اليه هو ما يليه
الى باب الوقت المختار وهو اما عبارة
المترجم عنه أو نقوشه ان تأخر وضع
الترجمة أو منزل منزلة الحاضر لقرب
وجوده كقوله تعالى هذه جهنم التى
يكذب بها الجحرمون أو موجود ذهنا
ونزل مستزلة المحسوس وما ذكره
خس من قوله واعلم انه قد اختلفت
مقاصد الفقهاء والمحدثين الى قوله
وهذه طريقة المؤلف ومن سبقه
الى ذلك هو لفظ ابن مرقوق وزاد
عقبه ما نصه والجميع مقتدون فى
الاستفتاح بما استفتح به القرآن

وهى الرواية للبعديت وكتبه * والفقهاء فيه والذنب المتهدى
وليس قوله بلاغ آخر لبيت الثانى والثالث ابطاء بل فيه من محسنات البديع الجناس
التام المماثل لان الاول مصدر وبلغ والثانى اسم بمعنى الكفاية فى المصباح بلغ الكتاب
بلاغاً وبلاغاً واصل ثم قال وفى هذا بلاغ وبلغه وتبلغ اى كفاية اه منه بلفظه وان كانا
صاحبا الصحاح والقاموس لم يذكر البليغ مصدر الا البلوغ والله أعلم كان شرع فى تقييد
حاشية على تأليف الامام ابن سلون ثم لما نقل الى مكانة شغل عن اتمامها ولم يكن كتب
منها الا يسيرا وكان يحض عليها ويقول ان الناس اعتمدوا على تأليف ابن سلون واشتغلوا
بالتقوى منه والحكم به كثير امع فى أمور اوفر وعما مخافة المهور فى كذا التسمية
على ذلك وله تقييد على حواشى كتبه من كتب التفسير وغيره فلما خرجت طرره التى
على ز و ق و ط و ق و م ب لكاتب حاشية عظيمة الحرم وله طرر حسنة
على شرح الشيخ ميارة للتحفة قد أخرجها جماعة من حذاق تلامذته وطرر على المرادى
والتصريح وحاشيتى الشيخ ياسين عليه وعلى النظم لو أخرجت لكان تأليف احسنا مفيدا
وكذا حواشيه على البيضاوى وعلى الجلالين وكذلك ما كتبه بحواشى المحلى على
جمع الجوامع وابن اى شريف عليه وبالجملة فن وقف على كتبه فى كل فن وعين ما كان
يقيد به وامشها علم انه كان له اليد الطولى فى كل فن وستقف على كثير من ذلك فى هذا
التقديم شاء الله تعالى وفى رضى الله عنه جزا كش كان دعاه اليه أمير المؤمنين المتقدم الذكر
وذلك يوم الاثنين الثالث عشر من رمضان عند الزوال سنة مائتين وألف ودفن عند
الغروب بروضة مولاي ابراهيم الشريف العلوى بالموضع السمي بالقصو بمعاورة الغوث
الكبير والقطب الشهير مولانا عبد الله الغزوانى أفاض الله عليهم من بركاتهم ولقد
حدثني بعض تلامذته المقاتل النجاشي انه أخبره بعض الفقهاء الحسينيين العلمين وكانا معا
حضر امومة ودفنه أنه رأى له ليلة اليوم الذى مات فيه جمعا كبيرا منهم اسم الولي الا كبر
والعارف الاشهر مولاي عبد السلام بن مشيش وكثيرا من أولياء الله الذين يجبل العلم
فسأل عن سبب مجيئهم لمراكش ف قيل له انهم جاؤا وراى الفقيه سيدي محمد بن الحسن
الجنوى وذلك فيما يرى التمام فى ذلك من البشارة ما لا يخفى والحمد لله رب العالمين

* (باب الطهارة) *

قول ز و بقدره قدما عليه وجوب اعترض مب وجوب التقديم ثم تشكك في ذلك
بقوله قد تحذف الصفة للعلم بها الخ و جرم تو وشيخنا ج برد قوله وجوب مستدلين
بقول المرادى لو قلت درهم في جواب قول القائل ما عندك مثلا في شرح التسهيل الخبر
يقدر بعده ولا يجوز أن يكون التقدير عندى درهم الا على ضعف اه فتأمل له زاد تو
مانصه على أن ما ذكره من أن باب مبتدأ وفي الطهارة خبره غير ظاهر ولا مراد وانما هو خبر

العظيم من صفات المرتضى من عباد الله فى قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب الآية وفى ابتداء الكلام بما ابتدأ
بذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكر ما بين عليه الاسلام وأكلهم اقتداء بما استفتح به القراة البخارى رحمه الله تعالى

ورضى عنه وهو المناسب لما خص به وعرف منه من الغوص على الحقائق واستخراج حكم الشريعة وما خفي فيها من الدقائق فان الإشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب بعد قوله الم هو الكلام على الوجه بعينه اه والتهارة مصدر قال الجوهري طهر الشيء وطهره أيضا بانضم طهارة فيه ما والاسم الطهر اه وقال في المصباح طهر الشيء من بئى قتل وقرب طهارة والاسم الطهر وهو النقا من الدنس والنجس وهو طاهر العرض اى يرى من العيب اه وهو يؤيد ما فى التنبيهات بعياض وزاد فيه اعقب ما نقله مب عنها مانصه وقوله تعالى ويطهركم تطهيرا ومطهر من الذين كفروا واصطفاه وطهره كله من البعد عن العيب والتز به عنه والتخلص منه اه وقول ز وأورد على تعريفه الخ قال تو وج هذه الخمسة كلها واردة وما أجب به عنها غير دافع ولا نافع والله أعلم اه قال مقبده عفا الله عنه انما تكون واردة اذا أريد بالطهارة الشرعية المأمور بها من الشرع مطلقا ما أن أريد بها التيمم أو الصلاة فلا ترد وقد قال فى نور البصر بعد أن عرف طهارة الحدث بانها صفة حكمية حاصلة عن الوضوء أو الغسل أو التيمم بياح الموصوفها أن يصلى مانصه وقولنا بياح بها الموصوفها أن يصلى يخرج الحالة التى يكون عليها ذو الوضوء والغسل المندوبين وذو الغسل المستنون لان الإباحة تحصل بها والحالة التى عليها الميت بعد غسله لان موصوفها أن يصلى بالغسل عليه لأن يصلى هو الذى عليه الذميمة المغتسلة لان الذى أوجبها الوطء لا الصلاة اذ لو سلمت بعد من غسل بهذا الغسل لقول الصنف ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر اه وقال قبله ويخرج بحكمية أيضا الوضوء نفسه وتجديده والغسل واجبا أو سنة أو مندوبا وغسل الميت وغسل الذميمة من الحيض التحل لزوجها المسلم ووضوء الجنب للنوم والوضوء بارأه أو دخول على أمير أو شبهه فان هذه كلها أفعال وجودية وليست بصفة حكمية اه ثم قال وقد علم مما تقدم أن الوضوء للتجديد أو النوم أو القراءة ونحو ذلك وغسل الميت والذميمة ليس ذلك من طهارة الحدث ولا الخبث وكذا ما ينشأ عنه من الصفة الحكمية ان سلت لاتسمى طهارة عرفا فان الميت لا يسمى بالغسل الواجب له طاهرا كما لا يسمى بعدمه نجسا وكذلك (٢٥) من ذكره فلا يقال الطهارة الشرعية لانتحصر فى طهارة الحدث والخبث

لمبتدأ محذوف والتقدير هذا باب فى كذا كما أفصح عنه سيبويه رحمه الله وقدره الأئمة والله أعلم اه وقول ز وأورد على تعريفه أنه غير جامع لخمس أشياء قال تو وشيخنا ج هذه الخمسة كلها واردة وما أجب به عنها غير دافع ولا نافع والله أعلم

ولعل سبب الوهم فى اعتقاد عدم الانحصار كون ما تلوها زائد مشاركا

لظاهرين فى الافتقار للما الطهور

(٤) رهونى (اول) والمشارفة فى الآلة لا توجب المشاركة فى المعنى ولا فى الاسم اه وقول ابن عرفة صفة اى لا فعل كما يقوله المازرى وما لابن عرفة هو الاولى لان الواجب هو تحصيل الصفة الحكمية كيفة ما أمكن بالازالة أو غيرها فن صلى شوب لم يتنجس قط فقد حصل الواجب وقوله جواز استباحة الظاهر أنه أراد بالجواز الاذن وبالاستباحة الاقدام فلا يكون أحدهما مقعما خلافا لمق ومن تبعه وقول ز أى طلب الإباحة يتبع شرعا الخ أصله للرصاع وليس المراد ظاهر العبارة اذ لا يقصده أحد وانما المراد أن الاقدام على الصلاة يتبع شرع التلبس بالمناوع ويجوز مع الخلو عنه والله أعلم وقد قال ابن فرحون فى بصرته مانصه قال القاضى أبو بكر بن العربي تارك الطهارة يقتل لان الصلاة لانتم الإيهام قال وعندى أنه وضأ مكرها فقد قيل ان الوضوء يصح بغيرنية اه وقال السعدى فى شرح العقائد النسفية عند قولها والاستهزاء بالشريعة كفر مانصه وكذا اذا صلى لغير القبلة أو بغير طهارة متعمدا يكفر وان وافق ذلك القبلة اه وفى خيئ أول فصل الوضوء مانصه وقال النووى اختلاف فى من صلى بغير وضوء متعمدا أو شوب بنجس أو لى غير القبلة ومذهبا ومذهب الجمهور لا يكفر الآن يستحل وفى شرح الاربعين للعلامة ابن حجر نسبة القول بتكفير من تعمدا الصلاة بغير وضوء للحنفية اه وقول ابن عرفة به الاقرب أن باء الله صاحبة وأن طهارة البدن داخله فى قوله أوله وأن صوابه أن يقول والاخيرة من حدث وخبث والله أعلم * (لطيفة) قال ابن جزى فى قوانينه الطهارة فى الشرع معنوية وحسية فالمعنوية طهارة الجوارح والقلوب من دنس الذنوب والخسيسة هى التقهية التى تراد للصلاة اه وطهارة الظاهر من أسباب تطهير الباطن من أدناس الذنوب كما وردت به أحاديث وبطهارة الظاهر والباطن يتأهل المصلى لمناجاة ربه والمثل بين يديه وقال ابن راشد فى المذهب حكمية مشروعية الطهارة تدريب النفس على مكارم الاخلاق والتأدب مع الملك الخلاق والتنبيه على طهارة الجوارح بفعل المأمورات وترك المنكرات وعلى طهارة القلب عن الصفات الذميمة كالغل والحسد وتفرغه عما سوى الله تعالى اه فتأمل له وحافظ عليه واعتبر منه فى كل مسئلة

لا يشغلنا البحث فيها عن مولانا نسأله سبحانه بعض فضله أن يوفقنا لمرضائه في جميع الاحوال وقال في الرسالة والمصلي يتأخر
 ربه فعليه أن يتأخر لذلك بالوضوء والطهران وجب عليه الطهر وقال فيها أيضا ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتسابا لله
 كما أمره بوجوب قبله ونواياه وقطع يده من الذنوب به ويشعر نفسه أن ذلك تأهب وتطهرا لما جاق به والوقوف بين يديه لا دافريضته
 والخضوع له بالركوع والسجود فيه - عمل على يقين بذلك ويحفظ فيه فان تمام كل عمل يحسن التوبة فيه اه وقال
 ابو علي النيسابري رحمه الله تعالى يفهم من الطهارة من حيث انها عبادة فضل الله تعالى وكرمه باعتنا به بتطهير عبده وتعليمه
 تعالى له كيفية ذلك وتدريبه له أسبابه وقهر الله تعالى وعظمته من حيث الزامه ذلك والتكليف به ومن حيث انها شرط للصلاة
 يفهم منها الإشارة الى الطهارة المعنوية وهي تكون من اثنين لان الخبائث اما باطنية كالكبور والعجب والرياء والحسد ونحوها
 واما ظاهرة كالزنا والسرقة وشرب الخمر ونحوها فغسل الاعضاء الخاصة وهي الفرج واليد والرجل والوجه ونحوها بالغسل
 لانها مواقع الخبائث الظاهرة ومظاهر الخبائث الباطنة وقدم غسل النجاسة بالاستنجاء مثلا للإشارة الى ان الاجتهاد في
 الرياضة وزكوة النفس انما يتأتى بعد اعراض عن الدنيا والتجرد عنها لانها منبت جميع الاخلاق الدنيئة وجهازا من كل
 خبيثة والدنيا هي النجاسة والعذرة القادرة كجاء وصفها بذلك في كلام الانبياء والحكماء فخلنا عن سلف حتى ان أهل التعبير
 يفسرون العذرة في الرؤيا بالمال وجعل الوجه أول الفرائض إشارة الى أولية التوجه الى الله تعالى بالعزم ولان فيه العين وهي
 السبب الاول فان العين اذا وقعت على شيء وصل بذلك الى القلب فخلت القلب الجوارح له عاطية ولذلك يقال العين رائد
 القلب وفي كلام الحكماء من أرسل طرفه جلب حقه وفيهم من طهارة الثوب طهارة القلب وطهارة الاوصاف التي يتخلل بها
 من شوائب نقصان فان أوصاف العبد الحسنة هي حاله وسنته عند الناس وعند الله تعالى كما يستتر بالثوب وتجميل به
 ولذا يعبر بالثوب عن القلب في كلام العرب كثيرا وفي المطائف المنن عن أبي الحسن الشاذلي (٣٦) رضي الله عنه قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول يا علي طهر ثيابك من الدنس تحفظ بدد الله
 في كل نفس قلت يا رسول الله وما ثيابي التي أمرني بتطهيرها قال ان الله قد خلع
 عليك خمس خلعة المحبة وخلعة المعرفة وخلعة التوحيد وخلعة الايمان وخلعة

(رفع الحديث) قول ز وعلى المنع
 المرتب على الاعضاء كلها وبعضها الخ

الاسلام فمن أحب الله هان عليه كل شيء ومن عرف الله صغرت له كل شيء ومن وحده الله لم يشرك به شيئا اعترض
 ومن آمن بالله آمن من كل شيء ومن أسلم لله قلما يصيبه وان عصاه اعتذرا اليه ومن اعتذرا اليه قبل عذره فعرفت معنى قوله
 تعالى وثيابك فطهر اه ثم قال وفيهم من تكون الطهارة بالماء المطلق ان الطهارة المعنوية التي ههنا عنوان عليها انما
 تكون بالماء فانه حياة القلوب وكان الماء به حياة الابدان قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي كذلك العلم هو حياة القلوب
 ثم قال فالعلم الذي تقع به حياة القلوب والاهتداء الى اعلام الغيوب علمان مكسوب وموهوب وكلاهما يقع به التطهر
 الظاهر بالظاهر والباطن بالباطن وفيهم من شرط الماء المطلق أن الذي يقع به التطهر المعنوي انما هو العلم الصحيح الصافي دون
 الاباطيل والوساويس اه باختصار والله الموفق بعنه فهذا بعض التنبيه على ما يدخل هذه العبادة من مقام الاحسان الذي
 هو أن نعبد الله كأنك تراه الحديث وهو يجري في الاعمال تجري الارواح في الاجساد وعليه تدور مقاصد الصوفية
 وهو المبدأ والمنتهى والله أعلم وبه التوفيق (رفع الحديث) قاله فقيهه سماحه الله قول ميب بل لم تدخل في وجود
 الشيء الخ فيه نظر فان العدم الطارئ وجد بعد علمان لم يكن كما جزم به تو وهو محال - يدق عليه شيء لغة فانه يتناول الممكن
 والمعدوم والمحال كما في الكشف عند قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء قائلا فاذا سلبت الشيئية لم يبق
 من المبالغة حدوراه اه وقول ميب عن ابن دقيق العيد وههم مطالبوه بدليل شرعي عليه الخ لا يقال دليله قوله لم يمنع الحديث
 الصلاة الخ لانا نقول على قائله وقع انكاره قائلا من أين جاءهم ذلك وهل اقبل منع الشرع من ليس على وضوء من كذا
 وكذا فالمنع هو الشرع لا الحدث والمنع الشرعي هو الحدث وأجيب بأن هذا أمر اصطلاح لا يتوقف فيه على الشرع
 اذ لا يخفى ان كون الشخص محدثا حالة له منعه الشرع به من الصلاة فاصطلاح على تسمية هذه الحالة مانعا ولا يجوز
 في اصطلاح ولا تسمية خلصت المناسبة بين الحدث بهذا المعنى وبين ضده أعنى الطهارة في كون كل منه ماصفة حكمية اه
 وقول ز أو بعضها الخ

اعترضه تو ومب بأنه يقتضى جواز جل المحدث المصحف على ظهره مع أنه لا يجوز وفيه ان جواز جل المصحف مشروط بكون الحامل غير محدث لا بكون المحل الذي وضع عليه مخصوصه غير محدث لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون كما يأتي عند ز في قوله والاظهر في الاخير الصحة جوا بان بحث ابن العربي قاتلا ونحوه أجاب ابن عطية والقرافي وقد صرح ابن رشد في السماع أبي زيد بمثل ما قاله ز ونصه التيمم للوضوء انما يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء خاصة والتيمم للجناية يرفع الحدث عن جميع جسده اه وأيضا قد يقال لو كان المنع من تباعى الاعضاء كلها في الحدث (٢٧) الاصغر لتوقف رفعه على غسل جميعها كما

في الاكبر والله أعلم وقول ز عن ح فالوصف والمنع باقيا بالخ غير صحيح بل المعنيين غير متلازمين أى لبقاء الوصف مع رفع المنع في الجلية قطعا والامساك يثبت معه الصلاة وما في حكمها وقول ز أو المعنى يشتر رفعه الخ الظاهر ما أجاب به أولا قال ج وهو الذي اقتصر عليه في الفروق خلافا لعزو ز له هذا الثاني والله أعلم (وحكم الخبث) قلت هـ هذا الحكم هو مراد ابن عرفة في تعريف النجاسة بأنهم اصفه حكمه الخ وحقه ان يزيد فيه أولا لتشمل خبث البدن ولو قال فساد الصلاة بدل منع الصلاة لخروج به الثوب والمكان المغصوبان فتأمل اه وأورد على جمعه ما عني عنه كوضع الاستحمار ونحوه فان المحل نجس مبع انه لا يوجب المنع المذكور وأجيب بأن ذلك للضرورة اه والله أعلم وقول ز أى عين النجاسة القابلة للتطهير الخ فيه ان عين النجاسة لا تقبل الطهارة فلوقال عما يقبل التطهير لا ماذا نجسة الخ وقول ز وبني يرفع للمجهول الخ فيه ان بناءه للمفعول يوهى أيضا ان الحدث لا يحتاج اقصد فالصواب ان القصد مسكوت عنه وقول ز وكلام المصنف مع ضمنية قوله الا فى لا يمتنع لو نال الخ بقيد الحصر الخ مخالفا لقول جس مانصه ولا يقتضى الحصر ولا يدل عليه مقابلة قوله بالمطلق بقوله لا يمتنع لو نال الخ لا يقال انه يرفع بنى آخر نعم لو قال لا يغير المطلق لكانت عبارة حية ثم مفيدة للعصر والله أعلم اه منه بالفظه وكأنه عترض بهذا الشارح وما قاله تظاهر وبعبارة ح سالمة فانه قال مانصه تصدير الباب أن بناءه للمفعول يوهى أيضا ان الحدث لا يحتاج اقصد فالصواب ان القصد مسكوت عنه وقول ز بقيد الحصر فيه نظر لاحتمال انه يرفع بشئ آخر اى ماء غير مطلق ولا متغيرا وغير ماء أصلا نعم لو قال المصنف لا يغير المطلق لا فاد الحصر قاله جس وبعبارة ح التي في مب سالمة اى ان ذكره أن الحصر مستفاد من السياق لامن ذات اللفظ وهو ظاهر والله أعلم قلت وقال الهلالي العطف بالمن طرق القصر نحو جازيد لا غير فان قلت هذا العطف في كلامه انما يقيد القصر الاضافى أى الحصر الطهر في المطلق بالنسبة الى الماء المتغير فقط والمقصود القصر الحقيقي قلت اذا أفاد كلامه أن المتغير لا يغير

اعترض تو ومب ما أفاده كلامه من ان الحدث الاصغر متعلق بأعضاء الوضوء فقط بأنه لو كان كذلك لا يقتضى جواز جل المحدث المصحف على ظهره وهو لا يجوز قلت قد يقال لو كان المنع من تباعى الاعضاء كلها في الحدث الاصغر لتوقف رفعه على غسل جميعها كما في الاكبر وأما الادلة دلالة يمنع جل المحدث المصحف على ظهره فقد دللنا من قبل لان جل المصحف مشروط بكون الحامل غير محدث لا بكون المحل الذي وضع عليه مخصوصه غير محدث لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون كما يأتي عند ز في قوله والاظهر في الاخير الصحة جوا بان بحث ابن العربي قاتلا ونحوه أجاب ابن عطية والقرافي وقد سلم ذلك له تو ومب مع أن ابن رشد قد صرح في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة الثاني بمثل ما قاله ز ويأتى نص السماع ان شاء الله عند قوله وغسل الوضوء عن غسل محله والله أعلم وقول ز عن ح فالوصف والمنع باقيا كتب عليه شيخنا ج مانصه غير صحيح وهو ظاهر اه من خطه بلفظه وما قاله حق ونحوه لجس ونصه وهذا على ان المعنيين غير متلازمين كما هو ظاهر مانته في ضيق في باب التيمم عن ابن دقيق العيد خلاف ما قاله ح هـ انهم ممتلآن زمان اه منه بلفظه انظر بقية وتأمله وقول ز فالجواب ان المرتفع اسعمر الخ قال تو الظاهر ما أجاب به أولا اه وقد سلم هو ومب نسبة جواب ز الثاني للقرافي وكتب شيخنا ج على قوله كالمقرافي مانصه فيه نظر والذي رأيته في الفروق اقتصاره على ما قال أولا اه من خطه بلفظه (وحكم الخبث) قول ز أى عين النجاسة القابلة للتطهير الخ قال تو فيه أن عين النجاسة لا تقبل الطهارة أبدا فلوقال عما يقبل التطهير لا ماذا نجسة اه بلفظه (بالمطلق) قول ز وبني يرفع للمفعول دون الفاعل لقوله وحكم الخبث اذ لو نال الخ لافعال لا وهى انه يعتبر في رفع حكم الخبث القصد الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه قلت بناؤه للمفعول أيضا يوهى ان الحدث لا يحتاج الى قصد والصواب ان القصد مسكوت عنه وسأقرب بيان ذلك اه من خطه وقول ز وكلام المصنف مع ضمنية قوله الا فى لا يمتنع لو نال الخ بقيد الحصر الخ مخالفا لقول جس مانصه ولا يقتضى الحصر ولا يدل عليه مقابلة قوله بالمطلق بقوله لا يمتنع لو نال الخ لا يقال انه يرفع بنى آخر نعم لو قال لا يغير المطلق لكانت عبارة حية ثم مفيدة للعصر والله أعلم اه منه بالفظه وكأنه عترض بهذا الشارح وما قاله تظاهر وبعبارة ح سالمة فانه قال مانصه تصدير الباب أن بناءه للمفعول يوهى أيضا ان الحدث لا يحتاج اقصد فالصواب ان القصد مسكوت عنه وقول ز بقيد الحصر فيه نظر لاحتمال انه يرفع بشئ آخر اى ماء غير مطلق ولا متغيرا وغير ماء أصلا نعم لو قال المصنف لا يغير المطلق لا فاد الحصر قاله جس وبعبارة ح التي في مب سالمة اى ان ذكره أن الحصر مستفاد من السياق لامن ذات اللفظ وهو ظاهر والله أعلم قلت وقال الهلالي العطف بالمن طرق القصر نحو جازيد لا غير فان قلت هذا العطف في كلامه انما يقيد القصر الاضافى أى الحصر الطهر في المطلق بالنسبة الى الماء المتغير فقط والمقصود القصر الحقيقي قلت اذا أفاد كلامه أن المتغير لا يغير

لأجل ما خالطه من غير الماء فقد أقاد بالآخرى أن غير الماء لا يظهر اه وهو حسن وقول ز ويرد عليه الخ فيه أنه لا معنى لإيراد
مسئلة ما إذا زال عين التجاسة بغير المطلق إذا الحكم باق فيها فلا يوصل به ولا يؤكل أن كان طعاما ويرد عليه أيضا مسئلة من حج
من فيه دما غير معفو عنه ثم يصب حتى خرج البصاق صافيا من الدم بناء على أن ذلك يكفيه عن غسله وهو الذي رجحه النجاشي لكن
يجاب عن هذه بأن المصنف اعتمد فيها القول الآخر الذي رجحه ابن العربي وصححه ابن الحاجب بدليل عدم ذكره لها في المعفوات
وقول ز موافقا لصوابه اشتقاق كما عند الواوغي (٢٨) انظر نصه في الاصل قلت وقول خش وبني المؤلف يرفع

بهذه الجملة وسياقهما مطلق الحد لما يرفع به الحدث بفيد الحصر وإن لم يكن في الكلام أداة
حصر اه وقول ز ويرد عليه محل الاستجمار ومسئلة ما إذا زال عين التجاسة بغير
المطلق الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه مسئلة ما إذا زال عين التجاسة لا معنى لإيرادها
اه من خطه ومثله قول نو وأمام مسئلة ما إذا زال عين التجاسة بغير المطلق فلا معنى
لإيرادها إذا الحكم باق فيها اه بلفظه وهو ظاهر لأن الحكم لم يرتفع فالمنع من الصلاة به
أو أكله أن كان طعاما باق قلت ويرد عليه أيضا مسئلة من حج من فيه دما غير معفو عنه ثم
يصب حتى خرج البصاق صافيا من الدم على القول بأن ذلك يكفي عن غسله بالماء وهو الذي
رجحه النجاشي لكن هذه يجب عنها بأن المصنف اعتمد فيها القول الآخر قال ابن عرفة
مانصه وفي طهر الزم بانه قطع دمه بمجبه نقلا للنجاشي من حج الأول وابن العربي من حج الثاني
اه منه بلفظه وتبعه القاشاني في شرح الرسالة وزاد مانصه وهذا الثاني هو الاصل والأول
راه ضرورية لكن ثم اتى بالناس اه منه بلفظه ومعايدل عن المصنف اعتمد ما رجحه
ابن العربي عدم ذكره ذلك في المعفوات مع تسليمه في ضيق تصحيح ابن الحاجب له إذ قال
ولا يصح في حج الرق فينقطع الدم على الاصح اه ضيق لان التجاسة لا تزول إلا بالماء
المطلق اه منه بلفظه وقول ز يرتبانه يصح باعتبار أوصافها المحمولة حل موافقا للخ
كتب عليه شيخنا ج مانصه قوله ووافاة الصواب اشتقاق اه من خطه وما قاله
ظاهر وهو الذي عند الواوغي ونصه رد شيخنا هنا ضعيف ولا يصح قوله لان الماهية
لا تنقسم لأوصافها سواء كانت محمولة حل موافقا أو اشتقاق والأول مسلم والثاني ممنوع
والثاني هو الذي أراد ابن عبد السلام لأنه لم يقل الماء ما أن يكون حاراً أو بروداً الذي
هو نظير قول شيخنا ضرورة بطلان قولنا الجسم حركة أو سكون بل وزانه الجسم امام تحركه
أو ساكن ولا نزاع في صحته لانه تقسيم للماهية إلى أوصافها المحمولة حل اشتقاق وهذا
لا غبار عليه بل علم كنهه ما قلناه وقد شافهت شيخنا بهذا البحث معه وقررت الرد عليه به فلم
يجده جوابا والله تعالى واهب الفضائل اه من حاشيته بلفظه مع اختصار والله أعلم
(وهو ما صدق عليه اسم ماء) قال ح الاضافة في قوله اسم ماء بيانية أي اسم هو ماء اه
وقول ز وذ كربع الطابة أن نحو ما لد لشارح الحدود فليراجع الخ المتبادر منه أنه
أراد بشارح الحدود والسلامة الرصاع وقد راجعته فلم أجده فيه مانسب له والله أعلم

للجهول للعلم بنساعله وهو الله الى
قوله والشئ قد يحتمل على تقيضه
كما يحتمل على نظيره كما انما يظهر
لو كانت عبارة المصنف يحكم برفع
الحدث بالمطلق أما حيث عبر برفع
ففاعله المحذوف للعلم به هو الشخص
والمضارع واقع في محله كما يفيد
قوله وعبر بالفعلة لا نه تقييد
التجديد الخ فتأمل والله أعلم (اسم
ماء) الاضافة بيانية وقول ز
لشارح الحدود الخ ان أراد به
الرصاع فليس فيه مانسب له قلت
بل قال الرصاع في شرح تعريف
التجاسة مانصه فان قيل ماء غود
ظاهر لا تصح به الصلاة وقد أمر
الرسول صلى الله عليه وسلم بطرح
ما عني به قيل ذلك خاص لمعنى
لإزالة النقص به وتروجه عن سنن
القياس ونظيره شهادة خزيعة
صلى الله عليه وسلم حيث لم يوردوها
على تعريف الشهادة فقد سلم عدم
الصحة به مع نص رجحه بأنه ظاهر
وفيه الغرر من قال
الايافيه أي شخص تطهرا
بماء طهور ثم صلى وكلا
فقلتم عليه أم أو ما صلاته
فباطلة لا زالت ترقى الى العلا

والماء قال ابن تركي هو جوهر لطيف يسال لاوله لا يتلون بلون انائه اه أي أو بلون مقابله والتحقق
وان ما نقله خبتي وغيره عن الامام النجاشي الرازي أنه لو نأ وهو الذي يشهد له النقل والعقل أما الاول فقوله صلى الله عليه وسلم خلق
الله الماء طهورا لا نجاسة الا ما غرلونه وأما الثاني فلا أن الماء جوهر يحس بنجاسة البصر وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون غاية
الامر أنه لا يكون شفافا بظهور فيه بلون انائه فإذا وضع في اناء اخضر مثلا فأنضرم لم يغم بالماء وانما عورل وقته لا يجب بلون الاناء
فان قيل ما لونه الذاتي لا فالجواب أنه البياض بدليل وصفه في بعض الاحاديث بكونه أشد بياضا من اللبن ومساعدة البياض في الثلج

وأما حديث عائشة كذا عكث البالي ذوات العذل لا توفقدنا را في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وما هو الا الاسود ان الماء والتمر فتغليب للتمر اول لكثرة الادهان والديباغ في اوتاهم فيظهر منها السواد وكثيرا ما يسود بقراره قاله بعضهم «(قائدة)» قال خيتي المطر عند أهل السنة ينزل قطعا كجار من بحر تحت العرش فينبسط على السحاب والسحاب كالغربال فينزل المطر قطرات من عيونهم وفي الخازن ان الله تعالى لما أراد أن يخلق آدم أوحى الى الارض اني خالق (٢٩) منسك خالقة فن أطاعني أدخلته الجنة

ومن عصاني أدخلته النار قالت

يارب أنت تخلق مني خلقا فلما قال نعم

فبكت الارض فأنجرت منها

العيون اليوم القيامة والله أعلم

(وان جمع من ندى) قول ز وقال

د ينبغي أن يضرح الخ هذا هو الذي

استظهره ج وهو ظاهر ج قالت

وهو الذي جزم به الهلالي قائل لا ويدل

له انه في ضج جعل الورق من غير

الغالب ولم يفرق كغيره بين ما وقع

عليه الماء أو وقع على الماء ولا يقال

انهم قراره لندوره فهو كانه فيه

وسمخ نزل فيه مطر فلا يقان يغتسر

لان الاناء مقراره اه (أزداب الخ)

قول ز قال د وانما يحك المصنف

الخ هكذا الصواب بالرمز لاجد

وفي بعض النسخ بالرمز للخطاب

وهو غير صحيح اذ ليس فيه شيء من

ذلك (أو كان سور بهمة) قول م

هذا هو الظاهر بل الظاهر ما لت

وطي ونحوه ل عند قوله وان

جمع من ندى وهو الذي استظهره

ج تغيير المصنف الاسلوب فتأمل

وقالت به جزم مق (اوحاض أو

جنب) أي غير شاربي خروا لا كره

كيا باني (أوفضله طهارتها) قال في

العتبية ماضه وحدثنى ابن القاسم

عن مالك عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص أنه

المركن الاجانة التي يغسل فيها الثياب قاله الهروي وفائدة هذا الحديث اجازة وضوء المرأة بفضل الرجل والعكس لانه الظاهر

منه وهذا مذهب مالك وجميع اصحابه ومن الحجة اهتم قول عبد الله بن عمر الموطان كان الرجل والنساء ليتوضون جميعا

في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انه لا يتوضوا واحدهما بفضل صاحبه شرعا معا أو غاب أحدهما عن الوضوء وقيل

يجوز ان شرعا معا وقيل يجوز ان لم يكن أحدهماجنباً وأحاضاً وقيل انه تتوضأ المرأة بفضل الرجل دون العكس اه يخ

(وان جمع من ندى) قول ز وقال د ينبغي أن يضرح الخ كان شيخنا ج يقول الظاهر ما قاله الشيخ أجد وهو ظاهر والله أعلم (أزداب بعد جوده) قول ز قال ج كذا وقع في نسخة تو وشيخنا ج بالرمز للخطاب فاعتراضه بان مانسب له ليس فيه ونسخة م قال د بالرمز للشيخ أجد كما يعلم ذلك من تأمل كلامه ونسخة م على الصواب وان كانت خلاف النسخ التي بأيدينا لا نأخذ كره هو الذي عند الشيخ أجد وعنه قوله أزداب بعد جوده شامل للمخ الذائب في غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ما يختلف ما اذا وقع في غير فانه في حالة الوقوع من جنس الطعام ولذا ذكر المصنف فيه الخلاف الاتي ولما ذكر ذلك هنا اه منه بلفظه فكأن الرمز بالادل لاجد تحريف بالرمز بالحاء للخطاب لقرب ما بينهما والله أعلم (أو كان سور بهمة) قول ز وباني كراهة سور ما لا يتوق فحسبا ولا يرعدلى ما هنا الخ هذا الذي استظهره م واستظهر شيخنا ج ما لت وطى ونحوه ل عند قوله وان جمع من ندى وهو الظاهر لتغيير المصنف الاسلوب فتأمل (اوحاض أو جنب) قول ز شاربي خروا لا جرى منه على ما سبق له من أن الكراهة الاتية للمصنف لا تنافي ما هنا وقد قدم قريبا أن الصواب خلافه (أوفضله طهارتها) قال في المسئلة الثالثة من رسم الشجرة من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة ماضه وحدثنى ابن القاسم عن مالك عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص انه كان لهم مكرن يسكب فيه الماء فيتوضأ منه أبوها وأهل البيت قال القاضي رضى الله عنه المكن الاجانة التي يغسل فيها الثياب قاله الهروي وقائدة هذا الحديث اجازة وضوء المرأة بفضل الرجل ووضوء الرجل بفضل المرأة لانه الظاهر منه وهذا مذهب مالك رحمه الله وجميع اصحابه لا اختلاف بينهم في ذلك ومن الحجة اهتم قول عبد الله بن عمر الموطان ان كان الرجل والنساء ليتوضون جميعا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه مسئلة لاهل العلم فيها خمسة أقوال أحدها قول مالك هذا وجميع اصحابه والثاني انه لا يتوضأ واحد منهم ما بفضل صاحبه شرعا معا أو غاب أحدهما عن الوضوء والثالث انه تتوضأ المرأة بفضل الرجل ولا يتوضأ الرجل بفضل المرأة والرابع انه يتوضأ كل واحد منهما بفضل صاحبه اذا شرعا معا بخلاف اذا غاب أحدهما عن الوضوء والخامس انه لا بأس أن يتوضأ كل واحد منهما ما بفضل صاحبه ما لم يكن الرجل جنباً أو المرأة حائضاً أو جنباً وقد قيل ان عائشة هذه صحابية وان ما كرهه الله أدر كها فهو بذلك من

عن مالك عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص أنه كان لهم مكرن يسكب فيه الماء فيتوضأ منه أبوها وأهل البيت قال ابن رشد المكن الاجانة التي يغسل فيها الثياب قاله الهروي وفائدة هذا الحديث اجازة وضوء المرأة بفضل الرجل والعكس لانه الظاهر منه وهذا مذهب مالك وجميع اصحابه ومن الحجة اهتم قول عبد الله بن عمر الموطان كان الرجل والنساء ليتوضون جميعا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انه لا يتوضوا واحدهما بفضل صاحبه شرعا معا أو غاب أحدهما عن الوضوء وقيل يجوز ان شرعا معا وقيل يجوز ان لم يكن أحدهماجنباً وأحاضاً وقيل انه تتوضأ المرأة بفضل الرجل دون العكس اه يخ

والمركن بكسر الميم والوجه بكسر الهمزة وفتح الجيم المشددة كما في القاموس فيهما ونقل ح أن الإمام أحمد قال في أحد قوله
 أن الرجل لا يطهر بفضل المرأة إذا دخلت به فيكون قولاً سادساً وقال في المتن أكثر الفقهاء على إباحة وضوء الرجال والنساء في فور
 واحد من إناؤه واحد وغتسل الرجل بفضل المرأة وقال أحمد بن حنبل لا يغتسل الرجل بفضل المرأة أه فله بقيد بخلافه
 * (قائدة) * ما ثبت من النهي عن فضل طهارة المرأة معارض بأصح منه ولما ذكر الترمذي في جامعته صلى الله عليه وسلم عن
 فضل طهور المرأة قال وكره بعض الفقهاء فضل (٣٠) طهور المرأة وهو قول أحمد وأصح كره أفضل طهورها ولم يربها بفضل

سورها بأساً ثم ذكر الترمذي بسنده أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة وقال بعده هذا حديث حسن ثم ذكر الرخصة في ذلك فذكر بسنده إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل امرأة من نسائه اغتسلت من جنبه وقال الماء لا يجنب وقال بعده هذا حديث صحيح وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي أه ولما ذكر عبد الحق في أحكامه قوله في الأول حديث حسن قال ولم يقل صحيح لأنه روى موقوفاً وغير أبي عيسى بحججه استناده صحيح والتوقيف لا يضره والذي يجعل التوقيف فيه علته أكثر وأشهر أه قلت ولم يقيده الترمذي عدم الجواز عند الإمام أحمد بالخلاف مثل ما مر عن البابي وكذا لا يجرى في القوانين ونصه ويجوز أن يطهر الرجل بفضل المرأة خلافاً لابن حنبل ويجوز له عكس خلافاً لقوم أه والطهارة بالضم فضل

التابعين والصحيح أنها ليست بحماية لأن الكل لا يذکرها في التابعيات ولم يذکرها ابن عبد البر في العجائبات فأذكر ذلك والله التوفيق أه منه بلقطه ونقل ح بعضه مختصراً ومركن هو بكسر الميم وسكون الراء وفتح الكاف وآخره نون وقوله الإباحة هو بكسر الهمزة وفتح الجيم المشددة وبالنون كما في القاموس فيهما * (تيسه) * نقل ح عن سندو المازري والثوري أن الإمام أحمد قال في أحد قوله أن الرجل لا يطهر بفضل المرأة إذا دخلت به وفي المتن ما نصه وأكثر الفقهاء على إباحة أن يتوضأ الرجل والنساء في فور واحد من إناؤه واحد ويغتسل الرجل بفضل المرأة وقال أحمد بن حنبل لا يغتسل الرجل بفضل المرأة أه منه بلقطه فله بقيد بخلافه كما قيد سندو من ذكر مرجه وعلى التقيد قال أقوال ستة تأملها لكن الذي نقله الحافظ أبو عيسى الترمذي عن الإمام أحمد هو الموافق لما للبابي وبأني لفظه * (قائدة) * ما ثبت من النهي عن فضل طهور المرأة معارض بأصح منه ولما ذكر الترمذي في جامعته عن رجل من بني غفار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل طهور المرأة قال ما نصه وكره بعض الفقهاء فضل طهور المرأة وهو قول أحمد وأصح كره أفضل طهورها ولم يربها بفضل سورها بأساً ثم ذكر بسنده إلى الحكم بن عمرو الغفاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة وقال بعده قال أبو عيسى هذا حديث حسن ثم ذكر الرخصة في ذلك فذكر بسنده إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل امرأة من نسائه اغتسلت من جنبه وقال أن الماء لا يجنب وقال بعده قال أبو عيسى هذا حديث صحيح وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي أه منه ولما ذكر عبد الحق في أحكامه قوله في الأول حديث حسن قال عقبه ما نصه ولم يقل صحيح لأنه روى موقوفاً وغير أبي عيسى بحججه استناده صحيح والتوقيف لا يضره والذي يجعل التوقيف فيه علته أكثر وأشهر أه منها بلقطها (وأن يذهب لاصق) قول مب أجاب عنه ح بأنه لا دليل لابن عرفة فيه الخ وهو جواب ظاهر لكن يقيده بالكثير وأما اليسر فقد قال ح في آخر التبيين الثالث ما نصه فإن كان قليلاً ولا يوجب طم في الماء فاطأهراً أنه لا يضر والله أعلم قلت في نوازل الطهارة من المعيار ما نصه وسئل أبو عمران عن الإتيان بكون فيها زيت أو ذلك فيصب ثم يصب فيها

فما يطهر به ويصح الفتح (أو تغيير مجاورة) قلت أعلم أن التغيير إنما كان سائلاً للطهارة بالماء إذا خلطه المغيرة لأنه قد غلب على الماء غيره والحكم للغالب كما قاله ابن عبد البر وغيره فصارت استعماله في التطهير استعمالاً للغیر الماء وأما تغير المجاورة فليس فيه شيء أضيق للماء حتى يقال الحكم للغالب بل لم يزل الماء مفرداً وحده ومجرد تغيير ريحه من غير أن يضاف إليه شيء لا ينقله عن اسمه ولا عن حكمه كما ذكره المازري فوجب أن يقي على طهوريته أنظر نور البصر (وأن يدهن الخ) قول مب أجاب عنه ح الخ وهو جواب ظاهر لكن يقيده بدهن الدلو بالكثر وأما اليسر الذي لا يوجب طم في الماء فإنه لا يضر كما ستظهره ح وفي نوازل الطهارة من المعيار سئل أبو عمران عن الإتيان بكون فيه زيت أو ذلك فيصب فيها

فيه الماء فتعالمه شبهة هل يتوضأ به أم لا (فاجاب) أما اليسيرة فلا تضر اه ونقل الواوغي نحوه عن نعلقة أبي عيران **قلت** وما ذكر ابن الحاجب أن التغير بالدهن لا يضر قال ابن راشد هو محمول على ما يصعد على وجه الماء من الدهنية التي تكون في الاواني التي يؤكل فيها وتستعمل في الماء لانه صار عمالاً ينفك عنه نوع الماء . ودليله أن العصابة رضى الله عنهم كانوا يستعملون اوانهم لـلاكل والشرب والوضوء اه ونقله ح وقال عقبه هـ ذاً يختلف بحسب قلة الدهن وكثرة فان كان قليلاً ولا يوجب طعم في الماء فالظاهر انه لا يضر اه وتعليقهم بأنه صار عمالاً ينفك عنه نوع الماء يدل على انه غير الماء تغييراً يسيراً فاعتبر لذلك كحل الاستقامة وأحرى في الاعتناء ما غير سطح الماء فقط فاذا حرك الماء ظهر ما تحته صافياً سالم الاوصاف الثلاثة بل هذا لا يختص بالاواني المحتاج اليها فلا يضر حينئذ ما وجد والله أعلم ثم ان المجاور الماصق عود الطيب مثلاً الصلب يقط في الماء فيخرج في الحين وتبقى رائحته في الماء كما أشار له ابن عطاء الله بقوله ولو سقط في الماء دهن أو عود لا يخرج بالماء فغيره لم يضر اه وقال ابن عرفه وفي طهورية متغير الریح (٣١) بطيب لا يتقل كالعودنة لا المازرى عن بعض الناس وبعض أصحابنا اه

وهذا الخلاف ليس حجة قبيال هو خلاف في حال فن حله على ان أجزاء العود اختلطت قال بالسلب ومن حله على عدم الاختلاط قال بعدم السلب وإلى هذا أشار المازرى بعد نقله الخلاف بقوله وانما تنازعوا في حصول المؤثر في تأثيره بعد الحصول اه والتحقيق طهوريته ان تحقق عدم الممازجة كما تقدم والله أعلم وقول خش بحسب الصورة مع قوله لان الرائحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور للماء لافيه اه نحوه لماعة من الشراح قالوا انه لا رائحة تحدث في الماء بالمجاورة وانما ذلك من غلط الخس فيشم الانسان رائحة المجاور

فيها الماء فتعالمه شبهة هل يتوضأ به أم لا (فاجاب) أما اليسيرة فلا تضر اه منه بلفظه ونحوه **قلت** الواوغي عن نعلقة أبي عيران وقد نقل ح كلام الواوغي في التسمية الرابع عند قوله لا يتغير لون الخ وقول ز راسب بأسفه راسب بالراء والسين المهملتين وبالباء الموحدة قال في القاموس راسب في الماء كصبر وكرم وبأذهب في الماء سفلاً اه وفي المصباح ما نصه راسب الشيء رسوباً من باب قد فعل وصار الى الاسفل ورسب في المصدر أيضاً اه منه بلفظه (أوبرائحة قطران وعاء مسافر) قال ح بعد كلام ما نصه والحاصل مما تقدم أنه ان تغريخ ماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاور فيجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه أو طعمه فان ذلك بسلب الطهورية ولا يجوز استعماله لافي الحضرة ولا في السفر الاعلى ظاهر ما قاله ابن راشد عن بعض المتأخرين وحينئذ فيستبعد ذلك بالسفر والضرورة اليه ولا يصح مع وجود غيره والله أعلم اه منه بلفظه قال شيخنا ج وظاهر كلام ح أوصريحه أن التغير بالريح مع بقاء جرم القطران في الماء من باب التغير بالمجاور وهو غير صحيح اه من خطه بلفظه **قلت** وما قاله شيخنا رحمه الله حتى لا شك فيه وما فاده كلام ح مرود ونقله عقلاً وأما عقلاً فلانه يؤدي الى الغاء التغير بالريح وحده على كل حال وقد علمت أن ذلك خلاف المشهور وانما قلنا انه يؤدي الى ذلك لا يمكن أن يدعى في كل متغير ريح أنه من التغير بالمجاورة وأما عقلاً فلما ذكره ح عن ابن الامام وعن اللخمي والمازرى مما هو صريح أو كالصريح في أن التغير بالمجاورة لا يكون مع حلول التغير بالماء

ونظن أهم في الماء ليست فيه وفيه نظر ظاهر فان تغير المجاورة تغير لرائحة الماء حقيقة وكفي بالمشاهدة شاهد على ذلك ومعنى ذلك أن يخلق الله في الماء مثل رائحة مجاوره كما يخلق الحرارة في مجاور الحار والبرودة في مجاور البارد وكانهم فزوا الى انكار الضرورى لطهم أنه يلزم عليه ما انتقل العرض واما حلوله في محالين وكلاهما محال وليس كما ظنوا فان عرض المجاور باقية وحدن مثله في الماء كما كان حرارة النار باقية فيها ويحدث مثله في مجاورها من ماء أو حجر أو غيرها وهذا واضح والله يخلق ما يشاء لا مؤثر في شيء الا هو وقول ز راسب أى نقل وذهب الى أسفل وهو من بابي نصر وكرم رسوباً كما في القاموس ورسباً كما في المصباح (أوبرائحة قطران الخ) قول خش عن ح والحاصل أن تغريخ الماء الخ مقتضاه ان التغير بالريح مع بقاء جرم القطران في الماء من باب التغير بالمجاور وهو مرود عقلاً ونقله أماً عقلاً فلانه يؤدي الى الغاء التغير بالريح وحده أبداً لا يمكن أن يدعى فيه أنه من التغير بالمجاورة وأما عقلاً فلما ذكره ح نفسه عن ابن الامام واللخمي والمازرى من أن التغير بالمجاورة لا يكون مع حلول التغير بالماء أى تحله فيه ونحوه لابن عرفه واللخمي انظر نصهما في الاصل والله أعلم **قلت** وما لمح أصله لسند وكذا جعله من المجاور الماصق ونصه رائحة القطران اذا بقيت في الوعاء فلا بأس به ولا يستغنى عنه عند العرب وأهل البوادي

وأما إذا أُلقي في الماء وظهر عليه فإن راعيناهما أطلق الاسم قلنا يجوز الوضوء به وهو مطلق حتى يتغير لونه وتثبت له صفة الاضافة وان راعينا مجرد التغير منعناه والاول عندى أرجح اه وقد يجمع بين ما يحمله على ما إذا أُلقي القطران في الماء كما تنميه عبارته لا العكس لانه حينئذ يكون من الخسائط الممازج كسئلة الدلو فتأمل ثم رأيت الهلالي جمل الماسند على خصوص حالة السفر وعليه حل كلام المصنف قائلا لانه اذا لم يتبق (٣٢) في الوعاء الا الرائحة فقط فهو من باب التغير بالمجاورة وقد تقدم وأيضا

فهو لا يتقدم بالسفر والمصنف قيده
وحينئذ نقوله أو برائحة عطف على
بجاءورة والله أعلم (أو بجموله منه)
قول ز التساح هو كافي القاموس
خلق كالسلفاة خضم يكون نبيل
مصر ونهر مهرا اه قلت قال
في التذكرة هو حيوان مائي في
الاصل لكنه يعيش في البر ويبيض
فيه قال ومن خواص معوضه ان
يتبعه الغل حيث كان حتى يدخل
في الجرح فيقتل ويخلص من ذلك
الجور حوله بالكمون والقطران
اه وفي حياة الحيوان عن القزويني
انه على صورة الضب وهو من أعجب
حيوان الماء لافهم واسع وسنوتون
نابا في فكه الاعلى وأربعون في
الاسفل وبين كل نابين سن صغيرة
مربعة ويدخل بعضها في بعض
عند الانقباض وله لسان طويل
وظهر كظهر السلفاة لا يعمل
الحديد فيه وله أربع أرجل وذب
طويل وهذا الحيوان لا يكون
الا في نيل مصر خاصة وزعم قوم انه
في بحر السند أيضا وهو شديد
البطش في الماء ولا يقتل الا من
ابطيه ويعظم حتى يكون طوله

انظره في التنبيه الرابع عند قوله لا يتغير لونه وأطعمه الخ وتأمل ونحوه قول ابن عرفة ما نصه
وقول ابن بشير في قول ابن الماجشون له بالمجاورة يرد نفق الباجي عنه ان وقعت فيه
مستة لم تنزه ان تغير ويحفظ اه منه بلطفه فلو كان التغير بالمجاورة ممكنا مع الحلول
ما صح الرد على ابن بشير بنقل الباجي فتأمل وقال ابن عرفة أيضا ما نصه وفي متغير الزج
بحلول طب لا يتحلل نقلا المازي عن بعض الناس وبعض أصحابنا قال وعليه نزاع
المتأخرين في التغير بخور المصطكي قلت جزم اللغوي باضافة صواب اه منه فانظر
كيف جعل محل الخلاف الذي ذكره الطبيب الذي لا يتحلل منه شيء وهو يفيد ان ما يتحلل
منه شيء كالقطران في مسئلنا ليس من محل الخلاف ومع ذلك فقد نسب القول بأنه طهور
لبعض الناس المشعر بأنه خارج المذهب وصوب جزم اللغوي بأنه مضاف غير طهور ونص
اللغوي وان كانت الرائحة عن المجاورة دون الحلول لم تجس و ليس حكم الرائحة على
انقراضها حكم الجسم محل في الماء ولو كان كذلك لوجب على الانسان غسل ثوبه اذا
علقت به رائحة النجاسة وكذلك رائحة الطيب وغيرها ان كانت عملا فيه من الطيب
كان مضافا وان كان عن مجاورة لم يضاف الا ما كان من الخصور فان لحكم المضاف لان النار
تعد بأجزائها منه ويوجد طعم ما يخرجه من المصطكي وشبهها ويرى عليه منها كالدھنية
ولهذا قيل فيما يطبخ يعظم المية انه لا يذوق اه منه بلطفه وهو صريح في رد ما أفاده
كلام ح فتأمل ذلك كما بانصاف والله تعالى أعلم (أو بجموله منه) قول ز التساح قال
في القاموس التسيح المازد الخبيث والمداخن والتساح وهو خلق كالسلفاة خضم يكون
نبيل مصر ونهر مهرا اه فظاهره انه بالفتح لا بالضم لانه لا يذوق في الصحاح على أن قال
والتساح من دواب الماء معروف اه منه ولم يذكر في المصباح وقول ز وهو طائر
أرقط هو بالراء والطاء المهملة بينهما قاف وزن أحر وفي القاموس الرقطة بالضم سواد
يشوبه نقط بياض أو عكسه وقد ارقط رقاظ فهو ارقط وهي رقطة اه منه بلطفه (أو
بقراره كخ) قول ز وكان عمر بن عبد العزيز الخ قال مب الذي في ح عن اللغوي
وكان ابن عمر مكان عمر بن عبد العزيز ولا شك ان ح في النقل أثبت اه قلت لاشك ان
ح أثبت في الجملة ولا يلزم منه أن يكون أثبت في كل مسئلة مسئلة والذي في بصرة
اللغوي موافق لما في ز ونصه وان تقرأ الماء بما تؤول منه كالطبل ونحو الماء الضريع
أو يحدث عن قراره كالأمة أو من قراره كالكبربت والزرنج والشب والنحاس والحديد كان

طاهرا

عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثرو يفترس الفرس ثم قال وهو أبيض كالحمار فكذلك الاعلى

وفكه الاسفل عظمه متصل بصدور وليس له دبر وله فرج ينسل منه وهو شر من كل سبع في الماء من شأنه أن يغيب في باطن
الماء أربعة أشهر مدة الشتاء كلها ولا يظهر انظر بقية والسلفاة هو المسمى عندنا بالفكرون وقول ز ارقط هو بوزن
أحر والرقطة بالضم سواد يشوبه نقط بياض أو عكسه وقد ارقط وارقا فها هو ارقط وهي رقطة قاله في القاموس (أو بقراره الخ)
قول ز وكان عمر بن عبد العزيز الخ

هكذا نقله دوت عن بصرة الخمي وسله ابن عاشر وطني وهو كذلك فيها وبه يسقط اعتراض مب على ز ويؤيد مافي ز ايضا ان ح نقل عن الجزولي ان ابن عكرمة الوضوء من اناه الخماس لانه معدن كالذهب والفضة ولا شك ان الوضوء منه اخف من تسخين الماء فيه فيؤدي الى التناقض وان له قولين وكلاهما خلاف الاصل والصفو والخماس متحدان في الحكم لاسيما مع تعليله بقوله لانه معدن الخ ومناسبه ح الجزولي هو مصرح به في العتبة انظر نصها ونص الخمي في الاصل والله أعلم وقول ز لان التيمم طهارة ضعيفة الخ فيه نظروا الصواب في التعديل ان يقال انه اذا نقل صار الملح بمنزلة الطعام والكبريت بمنزلة العقاقير فاذا ذاب الجميع رجح لاصله وخرج عن كونه طعاما أو عقاقيرا مثل (٣٣) قاله ج وهو ظاهر (به ان صنع) قلت ذكر

الماء على جواز تذكيروا تأنيها أشهر وأكثر وقيل متعين وجعلها ملاح ككشعب وشعاب انظر المصباح ويحصل من كلامهم ان الملح أربعة أنواع وأن كلام المصنف محمول على نوعين منها فقط وهما الحجارة والصنوع من الارض فقط دون المالح لتقدم حكم الذات ودون المصنوع من النبات لانه من المعدن غالبا (تنبيه) * ظاهر ان محرزو الباسج والمقدمات كافي متى أن الخلاف في الملح المنقول طرح قصد اتم لا وهو الذي يفهم من استدلالهم على السلب بما طرح انما لفارق الارض صار طعاما أو شيئا بالطعام ومن مقابلتهم له بما كان قرار الماء به تعلم مافي حكاية عجم الاتفاق على عدم السلب بالمطروح بلا قصد وقد فرض ابن عرفة الخلاف في الملح المنقول فانظره والله أعلم بوجه ذكر السيد على السند ان في شرحه لهذا المختصر انه يجوز الوضوء بالماء

طاهرا طهرا وسواء كان تغيره منه وهو في قراره أو صنع منه اناه في تغير الماء منه وقد فرق بعض أهل العلم بين تغير الماء من هذه الاشياء في حال كونها اقرا له أو طرح فيه ولا فرق بين الموضوعين ولا يكره أحد من مضى الوضوء باناء الحديد على سرعة تغير الماء فيه ومعلوم انه يغير طعم الماء وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ من اناه الصفو ومعلوم انه يغير طعم الماء وكان عرب بن عبد العزيز يسخن له الماء في اناه من صفراه من تصريه بلقطها وكذا نقله عنها دوت وسله الامان ابن عاشر وطني وبه يسقط اعتراض مب على ز والله أعلم ويؤيد مافي ز زيادة على ما ذكرناه أن ح نفسه نقل عن الجزولي ما نصه روى عن ابن عكرمة الوضوء من اناه الخماس لانه معدن كالذهب والفضة انظر بقبته فقد نسب لابن عمر الكراهة في الوضوء منه وهو خلاف مانسب له وألان جواز تسخين الماء فيه فيؤدي الى التناقض أو الى أن له قولين وكلاهما خلاف الاصل واختلاف موضوعهما يكون أحدهما الصفو والآخر الخماس لا يدفع ذلك لان المال واحد ولا سيما مع تعليله بقوله لانه معدن الخ فأنامله وكلام ابن رشد الاتي على الاثر يدل لما قلناه (تنبيه) * انظر لمنسب ح ذلك للجزولي وهو مصرح به في العتبة في رسم الخناز من سماع القرينين من كتاب الطهارة الاول ما نصه وسئل عن التوضي في الصفو والحديد فقال لا بأس بذلك وقد اتى عبدالله بن عمر بوضوء في نور من نحاس فأبى أن يتوضأ منه قال مالك وأراه فخان حقة الفضة قال القاضي معنى قول مالك رحمه الله في هذه المسئلة لا بأس بذلك ولا كراهة فيه عندي وان كان عبدالله بن عمر قد كرهه ونجابه ناحية الفضة اه منه بلقطه وتأمل قول ابن رشد وان كان عبدالله بن عمر قد كرهه مع كلام السماع تبين لك صحة ما قلناه من أن الصفو والنحاس عنده سببان والله أعلم وقول ز لان التيمم طهارة ضعيفة الخ قال شيخنا ج فيه نظروا الصواب في التعديل أن يقال انه اذا نقل صار الملح بمنزلة الطعام والكبريت بمنزلة العقاقير فاذا ذاب الجميع رجح لاصله وخرج عن كونه طعاما أو عقاقيرا تأمل اه من خطه بلقطه وهو ظاهر

(٥) رهوني (اول)

العكرى الخاثر الغليظ شيء اختلط به اذا كان ذلك الشيء مما لا ينقل عنه كالطين والكبريت ونحوهما وان كانت النفس تكره شربه الآن يكون الطين غالبا على الماء فلا يجوز الوضوء به اه اى لانه حينئذ ينسب عنه اسم الماء ويطبق عليه اسم الطين والطين لا يطهر به والله أعلم (لا يتغير) * قلت قال العلامة الهلاقي ما نصه ظن التغير كتحققه وقدره كحسوسه فلو تغير الماء بمجرة ثم خالطه من الدم ما يتحقق أو بظن أنه لو لا المقرة تظهر لونه في الماء فانه نجس بذلك ولا يتوقف التأثير بعد حصول الطين على غلبته وان وقع في عبارة بعضهم التعبير بغلبة الطين فليست الغلبة أمر ازاذا على الظن فان الاضافة بيانية لان الطين غلبة أحد طرفي الاعتقاد غير الجازم ويبدل على ما ذكرنا مقابلتهم لغلبة الطين بالشك وانما ذكر هذا لان بعض الشراح أي كالزقاني فرق بين الطين فالغاء وغلبته فاعتبر بها اه (أوريجا) * قلت قال ابن كمال بالاشا لادن التجو

في قولهم تغير ربح الماء لان الماء ليس له رائحة ذاتية فالمراد طرا فيه ربح لم يكن (بما يفارقه غالبا) قول ز أو يفارقه قليلا كغيره
 الخ فيه نظرفان المغرقة من قراره وقد تقدم فالاولى التمثيل لهذا النوع بنحو السلفاة أي الفكر ونفاهم اتفارق الماء قليلا فالتغير
 بها غير مضر (أو بخارج مصطكي) قول ز وانظر تغير الماء بالكبريت الخ فيه نظرفاقتضائه ان طبع الماء بشئ من أجزاء
 الارض أخف من وضعه فيه دون طبع وتقدم ان الامر بالعكس على ما لح أو هو ما سمان على ما ز وغيره وقوله لا يتأني
 ما مر الخ فيه نظرفاذا دخان الشئ لا يكون أقوى منه اذ غاية ما علاه هو به أنه يصعد بأجزاء الشئ المحرق وتأمل ما يأتي في دخان
 الميتة يظهر لك صحة ما قلناه اه **قلت** وفيه نظرفقد قال في نور البصر ان كون الكبريت مثلا من أجزاء الارض لا يقتضي ان
 دخانه أيضا من أجزاء الارض بل الصواب ان الدخان ليس من أجزاء الارض ولا مما لا يتك جفسه عن الماء فالبوا ان تغير الماء به
 يضيفه سواء طلع من أجزاء الارض أو غيرها كما يفهم من ضيع والشارح وغيرهما لانهم سموها بين البخير بالمصطكي والعود
 وغيرهما والبخار بوزن غراب هو ما يطلع من كل حار من دخان ونحوه وتفسير ز له بالرأحة لا يصح عقلا لانه مثال للبرق
 الخاطو والرأحة عرض ولا تقلان التغير الناشئ من مجرد الرائحة مغتفر لانه خارجا عن المعناه ولا لغة لما عرفت من معناه ولفظه بخار
 في المستن عطف على دهن فهو مدخول للكاف وحينئذ يدخل بخار الطيب كله وبخار القدير ودخان الحطب ونحو ذلك وكثيرا
 ما تميز أوصاف الماء بالدخان الذي (٣٤) يتعكس اليه ويتزججه ولا ينبغي أن يجري فيه الخلاف المتقدم عن

نقل المازري لان هذا مجزوم
 بخاططة والله أعلم (وحكمه كغيره)
قلت قول مب لان التسامح
 أسهل الخ بل لا تسامح أصلا لان عين
 الخبث تصف بالنجاسة كما يصف بها
 المتنجس وحينئذ فيصدق على المتغير
 بعين الخبث ان حكمه أي وصفه
 المحكوم له بحكم مغيرة اذ كل
 منه ما وصفه النجاسة لا الطهارة
 وبالجملة فالحكم في كلام المصنف
 بمعنى الوصف الحكمي المنقسم الى
 الطهارة وضدها بدليل أنه قسم

المغري الى المتصف بهما بقوله من طاهر أو نجس والطاهر هو المتصف بالطهارة والنجس هو المتصف بالنجاسة
 ولم يذكر له ما حكى آخر فأرد أن بين العنوان الذي ذكرهما به لامن حيث ما لم يذكر من الاحكام والله تعالى أعلم (ويضرب بين
 الخ) قول ز ولو ينال زروق الخ لم يقل زروق ولو ينال وانما نقل ح كلامه مطلقا ثم قديم **قلت** قال مقيد كانه الله واعلم ان ابن رشد
 الذي اعتمد المصنف فتواه عبر بقوله كافي ح حتى يتغير من ذلك تغيرا ينافي احشا اه فرأى المصنف أن بين والفاحش معنى
 فاكفي بأولهما واكتفى ابن عرفة بآخرهما والبين في الأصل بمعنى الظاهر والفاحش بمعنى المتجاوز الحد فهو بمعنى الظاهر جدا
 الذي لا يخفى على أحد ولا يحتاج في ادراكه الى تبينه واذا كان كذلك فلا يختص بادراكه أهل المعرفة فنقول عجب المعبر في كونه
 فاحشا قول أهل المعرفة الآن يكون خسة ظاهرا لهم ولغيرهم اه غير ظاهرا وأيضا يقال عليه ان أراد بأهل المعرفة الفقهاء فهذا
 كلام الفقهاء ليس فيه تحديد الفاحش الا ما يفهم من معناه لغة وان أراد غيرهم فلا مدخل لهم هنا وان أراد أنه يرجع في مدلول لفظ
 الفاحش الى أهل اللغة فهو كذا جميع الانشائات التي لم تنقل الى معنى اصطلاحى على ان ارادة هذا معبدا من لفظه قاله العلامة
 الهلالي رحمه الله وما ذكرنا من رشد في المتغير بالمكان مثله المتغير بالجهة الودح في حواشي الانهار التي يغسل فيها الصوف أو برائحة
 الصابون والغاسول أي العنشي ونحوها في قرب المواضع التي تغسل فيها الثياب أو برائحة الجلود في المواضع التي فيها الدباغون
 فكل ذلك مسلوب الطهورة واذا كان كذلك فاذا حلته نجاسة قليلة نجسته وان لم تغيره كما يأتي والله الموفق

عن ابن عرفة وقوله فانظره فيجب التعويل عليه (والانظر في بئر البادية بهما الجواز) قول
 مب واعلم ان في قول المصنف بهما بحث الخ نحوه وتو وما نسباه من هذا الاعتراض ان
 لم أجد في النسخة التي يمدى منه وهذا البحث الوارد على كلام المصنف وادعى على كلام ابن
 عرفة ايضا لانه لم يخص ذلك بالانهار والغدير بل أتى بلفظ عام يشملهما ويشمل غيرهما كالآبار
 والعيون ونصه وفيما غير لونه ورق أو حشيش غالبا فالله يكره للعراقيين والاياني
 السلمانية تعاد الصلاة بوضوئه في الوقت وروى ابن غانم فيما تغير لونه وطعمه يبول ماشية
 ترده وروىها لا يعجزني الوضوء به ولا أحرمه الباسي لانه لا تنفك عنه غالبا كقول العراقيين
 اللخمي لانه كثير تغير بظاهر قليل وجعل في سلب ظهوريته وكرهته قولين وتبعه ابن
 رشد مقنيا بطهورة ماء البئر المتغير بالحشب والحشيش الذي تطوى بهما الارض اه منه
 بلفظه تأمله ولكن البحث مع المصنف أقوى لنسبته ذلك لابن رشد وابن عرفة وان عمم في
 أول كلامه فعزوه لابن رشد كما قلنا وقد صرح مب وغيره بأن مختار ابن رشد هو قول
 العراقيين واذ اسلم ذلك فالظاهر ما أفاده كلام المصنف وابن عرفة من أن ذلك غير مقصور
 على النهر والغدير كما يدل على ذلك كلام الباسي واللخمي وسند وابن العربي ونص الباسي
 وأما اذا سقط ورق الشجر أو الحشيش في الماء فتغير فان مذهب شيعة العراقيين لا يمنع
 الوضوء به وقال أبو العباس الا ياني لا يجوز الوضوء به وجه القول الاول انه لا ينفك
 الماء عنه غالباً ولا يمكن التحفظ منه فسن ترك استعماله كالطعبل وقد روي في المجموعة ابن
 غانم عن مالك في تحديق تردها الماشية فقبول فيها وترث في تغير طعم الماء ولونه لا يعجزني
 الوضوء به ولا أحرمه ومعنى ذلك أن هذا مما لا ينفك الماء عنه غالباً ولا يمكن منعه منه اه
 منه بلفظه ونقل ح بعضه ونص اللخمي وان تغير أحد أوصافه وكانت أجزاً ما خالطه
 أكثر كان غير مطهروا كانت أجزاًؤه قليلة كان في المسئلة قولان والمعروف من
 المذهب أنه غير مطهروا ويتم ان لم يجد غيره فان وضأ به أعاد وان ذهب الوقت وروى عن
 مالك انه مطهروا أن تركه مع وجود غيره على وجه الاستحسان فقال في المجموعة في الغدير
 ترده الماشية فذكر نصها السابق في كلام الباسي وقال بعده ما نصه فعلى هذا تجزى الصلاة
 به وتستحسن الاعادة ما لم يخرج الوقت وان عدم غيره لم يقتصره على التيمم ويتوضأ به
 ويتم وفي السلمانية في البئر تقع فيه الخيل أو ورق الزيتون أو التين فتغير لونه قال لا يتغير
 لونه الا وطعمه قد تغير فلا يتوضأ به وان فعل وصلى أعاد ما لم يذهب الوقت وهذا نحوه الاول
 اه منه بلفظه وقد نقل ح بعضه وبين معنى قوله وهذا نحوه الاول فانظره وانظر كلامه
 وابن العربي فيه ويأتي كلام ابن العربي في كلام مق أيضا على أن نقل هنا عن
 ابن رشد ما هو صريح فيما عزاه له المصنف فان صح ذلك فالبحث مع المصنف ساقط من
 أصله لكني لم أر أحد من نقل بعض كلام ابن رشد نقل عنه مثل ما نقله عنه ق ولم أجد
 ذلك لاني في المقدمات ولا في البيان ولا في الاجوبة ونص الاجوبة سالت من مذمة
 عن آبار الصحارى تدعو الضرورة الى طمها بالحشب والعشب لعدم ما تطوى به سوى ذلك
 في تغير لون الماء ورائحته وطعمه من ذلك هل يجوز الغسل والوضوء به أم لا فأجبت

(والانظر في بئر الخ) قول مب
 واعلم ان في قول المصنف بهما
 بحث الخ نحوه انو وأجيب
 بأنهم قد صرحوا بأن مختار
 ابن رشد هو قول العراقيين
 وحينئذ فالظاهر ما أفاده كلام
 المصنف وابن عرفة من أن ذلك
 غير مقصور على النهر والغدير
 كما يدل على ذلك كلام الباسي واللخمي
 وسند وابن العربي انظر ح
 والاصل على ان نقل هنا عن
 ابن رشد ما هو صريح فيما عزاه له
 المصنف فان صح ذلك سقط البحث
 مع المصنف من أصله ولم أجد ذلك
 لاني في المقدمات ولا في البيان ولا في
 الاجوبة انظر نص الاجوبة بطوله
 في الاصل قلت يحتمل ان نقل
 كلام ابن رشد بالمعنى اشارة الى
 ما يقيد به كلامه من ذكر بل وآخر
 كلامه في الاجوبة

في نسخة الحشيش بدل العشب

بأن ذلك جائز فسئلت سنة خمس عشرة وخمسة الدليل على صحته ما أجبت به من ذلك
 لخالفه من خالف فيه فقلت الدليل على صحة ما قلته في ذلك أن الأصل في الماء الطهارة
 والتطهير لقول الله عز وجل وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عز وجل وينزل عليكم من
 السماء ماء يطهركم به وقوله عز وجل وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض فغياه
 الأرض كلها العيون والآبار والأنهار من السماء أنزلها الله إلى الأرض وأسكنها فيها
 تطهير العباد ورحمة بهم وحياة لهم فوجب أن لا يمتنع في الحدث الاكبر ولا الاصغر
 عن الطهارة بالماء إلى التيمم الا عند عدم الماء المذكور اقول الله عز وجل فان لم تجدوا
 ماء فتميموا صعيدا طيبا لان الماء اذا أطلق يقع باطلاقة على كل ما من هذه المياه
 صافيا كان او متغيرا مثل أن تتغيرا وصفاته وهي اللون والطعم والرائحة كوده أو الحماة
 يكون علمه أو الطعبل يتولد فيه وما أشبه ذلك لان تغيره من هذه الاشياء لا يمنع من وقوع
 اسم الماء عليه باطلاقة تسمية مقتضية له على ما هو عليه من تغيره فوجب أن لا يكون
 لذلك تأثير في منعهم من التطهير وكذلك اذا تغير ماء بئر من آبار الصحارى من الخشب
 والعشب اللذين طوى بهما البئر للضرورة الى ذلك اذ لا فرق بين ذلك في المعنى لاستوائهما
 في العلة وهي عدم الانفكاك من السبب المغير للماء لان الماء راكدا لا يتخلو في الغالب
 من حماة أو طعبل بغيره كما أن هذا لا يارأى في الصحارى لا يتخلو من الخشب اذ لا يستغنى
 في احتقارها عنها بخلاف ما تغيرت أو صافيه من المياه بما انضاف اليه من الاطعمة والمائعات
 من الاشربة أو غير الاشربة كالخبر أو القول أو الحصى أو ما أشبه ذلك يقع فيه حتى يتغير
 من ذلك أو كالعسل أو الرب أو ماء الورد أو ماء الریحان أو ما أشبه ذلك يضاف اليه فيتغير من
 ذلك جميع أو صافيه أو بعضه لان الماء اذا تغيرا حذا أو صافيه بشئ من هذا فقد خرج عن
 حد الماء المطلق الذي دل كتاب الله تعالى على جواز الغسل والوضوء به اذ لا يكتفي في
 تسميته باطلاق اسم الماء عليه دون أن يوصف بأنه ماء الخبز أو ماء القول أو ماء الحصى أو
 ماء مضاف بعسل أو رب أو بما ورد أو ببول بغير أو شاة أو ما أشبه ذلك فلما لم يصح أن
 يكتفي في الاخبار عن شئ من هذه المياه على ما هو عليه باطلاق اسم الماء عليه دون بيان
 ما تغير به من هذه الاشياء وجب أن لا يجوز الغسل ولا الوضوء به كما لا يجوز بما الورد وما
 الریحان وما أشبه ذلك اذ ليس ذلك بماء مطلق ومما يدل على ذلك ما ذكرنا في قوله
 الماء المغير بالخشب والعشب اللذين طوى بهما آبار الصحارى وبين الماء المتغير من ركوده
 أو من الحماة أو الطعبل المتولد فيه أن الحاقه لو حلف أن يشرب ماء صرفا فشرب ماء آبار
 الصحارى المتغير من الخشب الذي طوى به لبر في يمينه كالماء يشرب ماء متغيرا من الحماة أو
 الطعبل وما أشبه ذلك أو صافيا لا تغير فيه بحال ولو حلف أن لا يشرب ماء صرفا فشرب ماء
 متغيرا بشئ من هذا كله لم يمتنع كما لو شرب ماء صرفا لا تغير فيه بحال فوجب أن لا فرق بين
 الموضوعين لاستوائهما جميعا في البر والحذف بخلاف ما لو حلف أن لا يشرب ماء صرفا أو
 لا يشرب منه فشرب ماء الورد أو ما عشو أو بعسل أو رب أو شراب من الانربة لان الحكم
 في ذلك أن يحلف اذا حلف لا يشرب منه فشربه وان يبر اذا حلف أن لا يشرب فشربه فإليه

الطاهرة على هذا تنقسم على ثلاثة أقسام ماء مطلق وماء مقيد بإضافته الى غير عنصره وماء مقيد بإضافته الى ما انضاف اليه من الاشياء الطاهرة فالماء المطلق هو ما كان من الماء يكتفى من تسميته على ما هو به باطلاق اسم الماء عليه وهو الماء المطلق الذي يرفع الاحداث ويرز من الشوب والبدن حكم التجاسة بزوال عينها وذلك ماء البحر وماء الانهار وماء الابار وماء العيون صافيا كان أو متغيرا اذ لم يكن تغيره بما انضاف اليه مما ينقل عنه وما الماء المقيد بإضافته الى غير عنصره فليس يطهر ولا يرفع الحدث عند الجميع ولا يزيل حكم التجاسة من ثوب ولا بدن عند مالك وجميع أصحابه وان ازال العين خلافا لابي حنيفة أن كل ما أزال عين التجاسة أزال حكمها وهو ماء الورد وماء الریحان وما أشبه ذلك من مياه سائر الاشجار وأما الماء المقيد بإضافته الى ما انضاف اليه من الاشياء الطاهرة فمثل الماء يتقع فيه الخبز والبول وما أشبه ذلك أو يضاف اليه العسل أو الرب أو السكر أو ماء الورد وما أشبه ذلك من الاشربة أو يقع فيه شيء من أبوال مايؤكل لحمه وأروائه فانه ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ما انضاف اليه من ذلك كله بسيرالم يغيره وصفا من أوصافه والثاني أن يكون ما انضاف اليه من ذلك كله هو الغالب عليه والثالث أن يكون ما انضاف اليه من ذلك كله ليس هو الغالب عليه الآتية قد غيّر أوصافه أو بعضها فاما إذا كان ما انضاف اليه من ذلك كله بسيرالم يغيره وصفا من أوصافه فلا تأثير له عند الجميع اما حكمي عن أبي الحسن الفاسي فانه اتفاه في السير من الماء فالذي أتى على مذهبه فيه أنه يتوضأ به ويتم وهو شذوذ في المذهب وأما إذا كان ما انضاف اليه من ذلك هو الغالب عليه فليس يطهر ولا يجوز الغسل ولا الوضوء به عند الجميع ولا يرفع حكم التجاسة عن ثوب ولا بدن عند مالك وجميع أصحابه وان أزال عينها أو أضاف اليه من ذلك كله ليس هو الغالب عليه الآتية قد غيّر أوصافه أو بعضها اللون والطعم والرائحة والريح على اختلاف فالشهور من المذهب المعلوم من قول مالك وأصحابه انه ماء غير مطهر فلا يجوز الغسل ولا الوضوء به ولا يرفع حكم التجاسة من ثوب ولا بدن وان أزال عينها وقد روى عن مالك أنه قال ما يحبني أن يتوضأ به فاتقاه من غير حجر وعلم وفقنا الله وإياك أن تأثر تغيراً أو صافى الماء أو بعضها بما انضاف اليه من الاشياء الطاهرة اذ لم تكن هي الغالبة في جواز التطهير به ليس يمتنع عليه عند أهل العلم وقد راعى مالك هذا الاختلاف في أحد أقواله على أصله في مراعاة الخلاف وذلك قوله في المجموعة في الغدير ترده الماشية فتبول فيه وتروث حتى يتغير لونها وطعمها لا يحبني أن يتوضأ به من غير أن يحرمه فعلى هذا من توضأ به وصلّى أجزأته صلاته وأعادها ما لم يذهب الوقت استحساناً وان لم يجد سواها لم يقتصر على التيمم وحده دون الوضوء به فكيف يصح لقائل أن يقول في الماء المتغير في آبار الصحارى من الخشب والعشب اللذين طويت به ماع الضرورة الى ذلك وكونه غير خارج عن حد الماء المطلق على ما بيناه ان الوضوء والغسل لا يصح به وهذا بعيد وما ذلك الا كقولنا روى عن بعض المتأخرين في الماء المتغير في الاودية والغدر مما يسقط فيه من أوراق الشجر النابتة عليه أو التي جلبتها الریح اليه لا يجوز الوضوء والغسل به وهو من

٣ قوله لو لم يخ كذا في الاصل
بالتأنيث كتبه معججه

فقد قال غ بعد ما نقله عنه مب ما نصودل اخر كلامه ان فتواه غير فاصرة على ما تطوى به البئر من ذلك فاطلاق المصنف صواب اه وسيله ح وما قيل من ان البئر يمكن التحفظ بتغطيتها بخلاف غيرها مبني على ان معتد المصنف فيها هو القياس وليس كذلك على أن بئر البادية لا يتحول تغطيتها من مشقة فادحة لكثرة التساوين للماء منها فقام له والله أعلم (وفي جعل الخياط الخ) قلت صورها بن عبد السلام (٣٨) بصورتين الاولى أن يحاط الماء السالم من التغير بشئ موافق لصفته كما

الرياحين المقطوع الرائحة والثانية أن يكون الماء متغيرا بما لا يسد له الطهورة فيخاطه ما منع موافق لصفته الحاصلة له بعد التغير كالتغير بالمغرة فصار أحر ثم خاطه صبغ أحر مما يثقل عنه ويغيره لو كان صافيا وما منع فرض مثال فالجاءد كاللك والطرطار كذلك وكالتغير بجم طاهر اذا خاطه متغير بجم نجس بناء على شمول الخياط الموافق للطاهر والنجس وهو الذي يدل عليه توجيه شقي التردد وعليه غير واحد من شراح ابن الحاجب والتمن فالتقدير في الاولى يعتبر في بقاء الخياط للماء على أصله وفي الثانية يعتبر في بقاء الماء نفسه على أصله قال في ضيق عن ابن عبد السلام ووجه النظر هو أن يقال يصدق عليه أنه باق على أصل خلقته وذلك يقتضي إباحة استعماله أو يقال لأنسلم أنه باق على أصل خلقته لأن اللون والطعم الموجودين فيهما وصفان للخياط والماء وأدنى الأمور الشك وذلك يقتضي تجنب هذا الماء وما لب ابن عبد السلام إلى عدم تقدير موافق مخافا ووجهه بوجهين أحدهما أن الأصل في الماء هو الطهورة فتمسك بها

الشذوذ الخارج عن أصل مذهب مالك في الماء فلا ينبغي أن يلتفت إليه ولا يرجع عليه وبالله تعالى التوفيق لا شريك له اه منه بالفظها ونقل ح بعضه مختصرا وفق مختصرا أيضا وقال عقبه ما نصه انظر قوله النابتة عليه فإنه خلاف ما حكاه بعضهم عن ابن العربي من انه سقي اتفاق العلماء على جواز الوضوء بماء تقي من ورق شجر نبت عليه حتى قال البعض ينبغي حل خلاف الايباني على اسقاط غير النابت لا مكان التحرز منه من غير عسر اه منه بالفظه واذا تأملت كلام ابن رشد هذا ظهر لك صحة قول غ ودل آخر كلام ابن رشد على أن فتواه غير فاصرة على ما تطوى به البئر فاطلاق المصنف صواب اه ووجه ذلك والله أعلم ان قوله وما ذلك الا كنه ما روي عن بعض المتأخرين في الماء المتغير في الاودية والغدران هو صريح في مساواة المتغير بورق الشجر والمتغير بطايت به البئر ولذلك سلم ح والله أعلم كلام غ ونسبه ق ماوافق كلام المصنف فان قلت سلما أن كلام ابن رشد يفيد المساواة بينهما لكن في ماء الغدر والانهار لافي ماء البئر كما هو صريح كلام المصنف قلت ليس في كلام ابن رشد ما يفيد قصره على ذلك الا ان يتعلق بمفهوم قوله في الاودية والغدران وقد علمت ما في دلالة المفهوم المخالفة والاسمي في غير كلام الشارع مع أنه قد سوى أولابن الجيسع اذ قال وذلك ماء البحر وماء الانهار وماء الآبار وماء العينون صافيا كان أو متغيرا اذ لم يكن متغيرا بما انضاف اليه الخ والورق ونحوه وهو عنده بما لا يثقل عنه الماء غاليا ولانه اختار قول العراقيين وحكم على مقابله الذي هو قول الايباني معبر عنه ببعض المتأخرين بالشذوذ وقد علمت من كلام البايج وغيره من قدمناهم أن محل الخلاف المأمعن غير تقيد بل قول مق قال البعض ينبغي الخ كالصريح في أن كلامه الايباني في البئر لانها التي يمكن التحرز من غير عسر من سقوط الورق فيها الا انهار والغدر ولأن كلام السليمانية صريح في أن موضوعه البئر متغير بورق الزيتون حسبما تقدم في كلام الخمي وقد جعل له ابن عرفة ثالثا مقابلا لكل من قول الايباني والعراقيين الذي جاء به المعتمد فلم يبق للتعليق بذلك المفهوم وجه وما قيل من ان البئر يمكن التحفظ بتغطيتها بخلاف الانهار والغدر مبني على ان معتد المصنف فيها هو القياس وليس كذلك وأيضاً بئر البادية وان كان يمكن تغطيتها لكن ذلك لا يتحول من مشقة فادحة لكثرة التساوين لاخذ الماء منها واختلاف الايدي عليها من لا يعبث ومن يعبث أول النهار ووسطه وآخره وبعض الليل على مر الايام والقائلون بأنه طهور انما علوه بالمشقة والخرج فليست أملا بانضاف والله أعلم (وفي جعل الخياط الموافق للخالف نظير) قول ز والراجح الثاني فيه

حتى يحقق أو يظن زوالها ما بظهور التغير لا حدا وصفه وما يكون الخياط للماء أكبر منه فيكون الحكم نظرا لا أكثر وثانيهما ان التقدير لو قيل به لكان مشكلا وموقعا في حيز عدم انضباط ما يتدبره فان أنواع الخياط للماء متفاوتة متفاوتا كثيرا بعضها قلة لا يغير وبعضها لا يغير من الاضيق ذلك القليل أو أضعافه النوع الواحد منها متفاوت أصنافه كما الورد الجيد الذي ومنه الادون ومنه المتوسط وكذلك الخل وغيره وتعقب في ضيق الثاني فائلا وفيه نظر لا نأذا قدرناه من الوسط

كلها والاصح عند الشافعية وجعلنا الماء كله غير متغير في صورة ما اذا كان متغيرا بقراره لم يلزم ما ذكره اراه وهو تعقب واضح لان كل
مخاط موافق يقدر من وسط صنفه الباقي على أصله فاذا كان من ماء الزهر قد مر من وسط ماء الزهر المخالف واذا كان من ماء الورد فن
وسط ماء الورد الباقي على أصله وكذا سائر انواع المخاط الموافق وذلك لمنضبط هذا في الاولى من صوري ابن عبد السلام واما الثانية
منها فلا يتوهم فيها عدم الانضباط لان الماء يقدر صافيا خاليا من المغرة مثلا ثم يتظهل بغيره هذا القدر المخاط له من الاجني
بتقدير وروده وعليه صافيا وتعقب أول وجهيه بأن المخاط المخالف الغير انما سلب الظهور في قولهم يسلبها القدر الذي لم يغير مع أن
في كل منهما ما استعمل أجزاء من غير الماء جزا ما لا الشرع جعل الحكم للغالب فالقدر الغير للماء حسا أو تقدير الغالب له والماء
مغلوب فكان الحكم للغالب في صورتين وان لم يكن التغير محسوسا مالا فقد البصر وألغى شرط ادراكه أو لوجود مانعه
كظلمة أو حائل أو زوال الكيفية التي بها يتغير الماء كافي هذه المسئلة لان هذا القدر من هذا النوع علمنا انه كثير في نظر الشرع
غير مغفلة عنده فالسلب الظهورية الماء هو المخالف لا كفيته وانما الكيفية ضابط للقدر الذي لا يغتفر بدليل وجود السلب اذا
كان الاجني الموافق أكثر من الماء وفاقم ابن عبد السلام ولم اعرف من ضعف ما جنح اليه ابن عبد السلام وتبعه ز جزم ابن
عرفة بمقتضى التقدير قائلا لان الموافق قل أو أكثر في قليل أو كثير الروايات والاقوال واضحة ببيان حكم صور الخ وصوره التي
أشار لها ثمان لانه اما طاهر وأنجس وكل منهما اما كثيرا مغبرا أو قليلا والماء في كل اما قليل أو كثير وقد أجاب غير واحد بأن
النصوص التي أشار اليها انما هي واضحة ببيان حكم المخاط المخالف لانه الذي ينظر به التغير المجموع في النصوص مناط الحكم وأما
الموافق فليست النصوص ظاهرة ببيان حكم صورته لان المتبادر من التغير هو المحسوس لا المقدرة فلا يعين حل النصوص على محلها
عليه فالتردد في المسئلة ثابت وكل من شقيه له وجه ولكن تقدم في توجيهه ما ما يدل على رجحان الشق الذي جزم به ابن عرفة
والله أعلم وعما تقدم علم ان محل التردد اذا لم يكن أجزاء المخاط أكثر من (٣٩) أجزاء الماء وأن محله أيضا اذا كان التقدير

نظر بل الرابع الاول لان الموضوع عنده انه تحقق أو ظن انه لو بقي على حاله غير ولا شأن له
غير طهور في هذا الموضوع انظر ح * (تنبيه) * وقع لق هنا وهم في فهم كلام ابن عرفة
اذ نسب له عكس ما قاله فتأمل وانظر نص ابن عرفة في ح و ن و م ب ولم أر من تبعه

بذهاب وصف الماء وتغيره بخوقاره وأما ان كان موافقا للماء في أصله فلا يدخل في كلام الاصنف خلافا لمب لانه لا يمكن
تقديره مخالفا بمعنى تقديره مخالفا أن يقدر باقيا على أوصافه المخالفة لا وصى الماء وهذا ليس له صفة مخالفة لصفة الماء أصلا
وتقديره متصفا بصفة نوع آخر غير نوعه ملزوم للحكم بالبحث لكثرة الانواع المغيرة لكثرة لا تختص وتفاوت في الاوصاف فتفاوتا
لا ينضبط مثلا ماء الزرجون يقتضين وهو قضبان العنب اذا كسرت أو قطعت زمن التسمية خرج منها ماء زلال صاف وقد يخرج
أيضا من غير شجر العنب في بعض الفصول والاحوال اذا خاط الماء هو وعرق لم يثبت تقديره مخالفا اذ ليس له صفة مخالفة يرد اليها
ورده بالتقدير لنوع اجني عنه من انواع المخالف ترجيح بلا مرجح والظاهر من كلام الائمة وهو الذي ينساق اليه الذهن ويسا عده
النظر أن الاعتبار حينئذ بالكيفية لتعذر الاعتبار حينئذ بالكيفية فاذا كان الماء أكثر فهو طهور و اذا كان أقل فغير طهور لما
تقرر من ان الحكم للغالب وان كانا متساويين تردد النظر اذ لا غلبة لاحدهما والمساواة مانعة من التبعية وظاهر كلام ابن الامام
السلب وهو الظاهر خلاف ظاهر كلام ابن العربي لان المستعمل للممتزج منه ما مستعمل لاجزاء كثيرة من الاجني الذي ليس تابه
للماء والتطهير اجني غير تابع له مطلق ممنوع وما أدى الى ممنوع ممنوع وبه يعلم ما في كلام عجي والله أعلم * (تنبيهات الاول) *
اذا كان الماء دون الكفاية فخطأ اجني فصاربه كافي جري على حكم ما تقدم في المخاط المخالف والموافق الذي أصله مخالف والموافق
من أصله في الاول يعتبر التغير المحسوس وفي الثاني يقدر بأصله على المعتمد وفي الثالث يعتبر بالاكثرية ويترجح في المساواة
السلب كما مر وبه يعلم أيضا ما في كلام عجي والله أعلم * (الثاني) * قال ابن عرفة مناقشا ابن الحاجب في عبارة التي في مب
مانه وتقديرا لموافق مخالفا قال للعقائ كالمترلسا كما اه وهذه مناقشة لفظية لا طائل تحتها يجمل مقام ابن عرفة عن ايراد
مثلها ومقام ابن الحاجب عن ان تورده عليه ومع ذلك يجاب عنها بان تقدير وجود الشيء عن وجوده والاعم لا يستلزم ان لا يصر
فتقدير وجود المخالف لا يستلزم وجودها بالفعل ومن قواعد الشرع كما قال القرافي وغيره التقديرات تقدير المعلوم موجودا

أعطى حكمه وعكسه ولو سلم أن التقدير يقتضى الوجود لم يكن هذا من قلب الحقائق بل من تعاقب وصفين متضادين على موصوف واحد بانعدام الموافقة أو الحركة ويخالفهما المخالفة أو السكون وقد تقررت في الأوليات من الضروريات أن الجرم قابل للحركة والسكون أى قابل لكل منهما بلا عن الآخر لا اجتماعهما على أن قلب الحقائق المستحيل هو قلب الواجب العقلي جائزاً أو مستحيلاً وقلب المستحيل جائزاً أو واجباً وقلب الجائز واجباً أو مستحيلاً وما أدى إلى ذلك قلب الجرم عرضاً وعكسه والحركة سكونا وأما قلب المانع ما نعتا آخر والجامد ما نعت آخر أو حيواناً وقلب الحيوان جامداً والنبات غير نبات وغير النبات نباتاً وما أشبه ذلك بخلاف وقوع قلب الجرم خلافاً للنطفة عاقلة والعلقة مضغعة وحيواناً والحيوان جامداً بالمسخ والموت والشهر رماداً أو خماً والحب والنوى نباتاً وهذا وإن كان في الحقيقة من تبديل الصفات فهو يعدل في العرف من تبديل الذات هذا وقد وقع اتفاق وسعيهم في فهم كلام ابن عرفة فنسب إليه عكس ما قاله كانه عليه الهلال في رحمته والله أعلم وأما كلام المصنف فقد تناول غير واحد من الشراح الجعل قيمه بالتقدير وظن بعضهم أنه يناقش بمناقش به متبوعه وإن الجواب كالجواب والحق أنه لا حاجة إلى التأويل ولا إلى الجواب المذكورين لحسن بقا الجعل على ظاهره من التصدير وعدم ورود المناقشة عليه بوجه وذلك لسؤال المصنف طريق التشبيه المذكورة أداته المحذوف وجهه لعله من السياق والمعنى وقع التردد في تصيير المخالط للما الموافق له في وصفه كالمخالف فيه في حكمه فيسلب من الموافق القدر السالب من المخالف وعدم تصير مثله فلا يسلب من الموافق القدر المذكور ولا ريب في استقامة هذا المعنى ولا في تأدية عبارة المصنف إياه بلا تكلف فتأمل والله تعالى أعلم

(الثالث) * ذكر ابن رشد أن أصل هذه المسئلة لابن عطاء الله ومنه أخذها ابن الحاجب وثبت ذلك يتوقف على ثبوت تقدم تأليف ابن عطاء الله على تأليف ابن الحاجب وذلك محتمل لما ذكره ولعكسه ولكن كونه من موارد الخواطر لأنهما كاتبا معاصرين ومترافقين في الأخذ عن الشيخ أبي الحسن (٤٠) الإيساري بل ذكر في التعريف رجال ابن الحاجب ابن عطاء الله

المذكور أخذ عن ابن الحاجب وليس ابن عطاء الله هذا هو صاحب الحكم كما قد يتوهم من الشهرة بابن عطاء الله الأسكندر فيهما

على ما وقع لى والكمال لله تعالى (وفي التطهير بماء الخ) قال بعضهم قيدنا الخلاف بأن لا يكون في الفم نجاسة قال وهو ظاهر اهـ وقد بحث فيه بأنه إن أريد بالنجاسة المغيرة للما فلا حاجة للقيد ولا خصوصية للنجاسة كما هو معلوم من قول المصنف لا يتغير لوناً أو طعماً أو ريحاً والخ وإن أريد به غير المغيرة فلا تسلب الطهورية على المشهور فيبقى القولان معها ويجب أن المراد الثاني لأن ابن القاسم القائل بالطهورية في المسئلة يقول قليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره فوافق ابن القاسم في المسئلة على عدم صحة التطهير إذا كان في الفم نجاسة لم تغير غايته أنه قائل بذلك للنجاسة ومقابلته قائل به للأضافة بالربق فقد اتفق على عدم صحة التطهير وظهوره الحاجة للقيد وجه اختصاصه بالنجاسة لكن هذا في عين النجاسة أمان ذهب عنها بالبراق ولم يبق إلا حكمه ما قال القولان باقيا عند الأكثر لقول المصنف ولو زال عن النجاسة بغير المطلق لم ينحس ملاقى محال والله أعلم * وأعلم أن الظاهر أن مراد ضحج بتحقيق التغير في قوله وانفقاً أنه لو تحقق التغير لا تكون الربق غالباً على الماء كما قال ابن الامام وذلك أن الربق وإن كان موافقاً للما في أوصافه الثلاثة فقد خالفه بما فيه من الزوجة والغاط فإذا ظهرت الزوجة والغاط على الماء صار مغلوباً وكان الربق غالباً والحق الحكم للغالب كما تقدم وما استظهره غير ظاهر في نفسه ولا من كلام ضحج أما الأول فلما تقدم في مسئلة الزرجون أن ليس للربق أصل يرد إليه وأنواع غيره من المخالف مخالفة متداولة ولا مرجح للتقدير به بعضهما فالأولى أن تعتبر كثرة الأجزاء المؤدية إلى ظهور الغلبة في الماء وأما الثاني فأنه في ضحج على الحكم على تحقق التغير والمتأثر منه هو المحسوس وبه يعلم ما في كلامه والله أعلم وأما تصديق بعضهم السلب بأن لا يغسل الفم إلا وهو طهر فغير صحيح لأن الربق لا تنقطع مادته بالغسل فلا يزال ينبعث والله أعلم ثم أن الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة وفي جعل المخالط الخ من وجهين أحدهما أن المخالط في تأله من أصله وصف مخالف لوصف الماء زال عنه فبرز اليه بالتقدير عند من قال به والمخالط في هذه ليس له وصف مخالف في الأصل بل هو باق على أصل وصفه الذي ينبعث به من العين التي تحت اللسان

ثانيهما ان الخلاف في تلك حقيق لانهم فروضة في تحقق المخالطة وفي كون المخالط مغيرا لوبقي على أصله والخلاف في هذه خلاف في حال أي في حال الماء المنفصل عن الفم هل انفصل مخلوطا بربق معدته في الاضافة أو غير مخلوط به ومن هذا الوجه بعلم الفرق بين هذه ومسئلة الزنجون فهي مسائل ثلاث متباينة تشابهت فالتبست على بعض الافهام لافقارها لالامعان النظر وقول مب عن ح دل كلام ضيغ وابن الامام على ان الفرق الخ فيه ينظر من وجهين أحدهما ان ح استظهر في السابقة كون محل التردد صورة الشك في القدر الحاصل لوبقي على أصله (٤١٠) هل يؤثر أم لا وهذا منافي لذلك فاما أن

يطل استظهاره أو تفريقه وثانيهما انه لا شك عندهم في هذه ادلو حصل لهم الشك في حصول القدر المضرووعدم حصوله لكان الحكم هو الطهورية والغا الشك استحصالا بالاصل ولعالم القاعدة الشك في المانع بل أحد القائلين ترجع عندهما كان الانفكاك عن السالب فقال بالطهورية بقاء مع الاصل والاخر رأى عدمه فقال بعدمها والحاصل أن الماء المجموع في القم تارة يتحقق تغييره فيسلب الطهورية ولا يتجبه فيه الخلاف وتارة يتحقق عدم تغيره ولا خلاف في طهوريته بين الامام وابن اقسام وتارة لا يتحقق فيه تغير ولا عدمه وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام لانه اما أن يترجع عند الناظر تغييره أو عدم تغيره أو لا يترجع واحدهم ما فان ترجح أحدهما أجرى عليه حكمه وان لم يترجح أحدهما بقي على الاصل وهو الطهورية فان قلت أين محل الخلاف قلنا محل القسم الثالث أعني أن لا يتحقق التغير ولا عدمه

اذا لم يتغير أحد أوصاف الماء بالربق وعما اذا كان الماء قليلا فاذا نوقرت هذه القيود أشبهت المسئلة الماء المخالط بما وافق صفة ماله اذا ذكرها عقبها لا يقال فهذا فرع من المسئلة منصوص وهو يصح ما قال ابن عرفة ويطل قول من جعل المسئلة محل نظره معنى انه لا نص فيها لاننا نقول المانع من استعمال هذا الماء عند من يراه مخالطة الريق له والريق لا يوافق صفة ماله على ما لا يخفى ولهذا رأى بعضهم أن الخلاف في هذا الفرع خلاف في حال هل خالط هذا الماء شيء من الريق أم لا اه محل الحاجة منه بل نظره وبه يعلم ما في تلك الاجوبة التي ذكرها ز فانها مبنية على غير أساس والله أعلم (وكره ما يستعمل في حدث) قول ز كان يصلي بها لم لا كوضوء بارة الاولياء قال مب فيه نظرا حيث كان لا يصلي بها كيف يجب عليه استعمالها فيه مع أن الطهارة حينئذ مستحبة الخ ولا يلزم ز ما ألزمه لان قوله قبل والاوجب استعماله لا يشمل جميع ما ذكره بل هو خاص بما يصلح له قال ح واختلف في علو كراهة الماء المستعمل والمنع منه على أقوال فقيل لانه أدبت به عبادة وقيل لكونه أزال المانع وقيل لكونه لا يعلم سلامته من الاوساخ وقيل لانه قد ذهب قوته في عبادة فلا يقوى لعبادة أخرى وقيل لانه ما الذنوب وقيل لانه لم ينقل عن السلف جع ذلك واستعماله والراجح في تعليل الكراهة كونه مختلفا في طهوريته واقتصر في الذخيرة على التعليلين الاولين قال فان اتفقا كافي الغسلة الرابعة في الوضوء فلا يمنع وان وجدا أحدهما كالمستعمل في الغسلة الثانية والثالثة وفي الاوضعية المسحوبة وفي غسل الذميمة من الخيض احتمل الخلاف في ذلك اه وأصله لابن عرفة اه منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) * قول ح وأصله لابن عرفة مشكل سواء رجع الضمير لكلام القراني وذلك بين لتقدم القراني على ابن عرفة بكثير أو رجع لكلام ح فيكون المعنى أنه سبق اليه ابن عرفة لانه نقل لفظ الذخيرة لالفظ ابن عرفة ولانه سلم كلام القراني وابن عرفة تعقبه ونصه ونقل القراني في تعليل عدم طهوريته بأنه أدبت به عبادة ورفع مانعا قولين فان اتفقا كما في اربعة فطهور واتفقا أحدهما كما يظهر ذممة لزوجهما من الخيض نقيه الجسد أو وضوء التجدد على القولين لا أعرف اه منه بلفظه * (الثاني) * قوله واقتصر في الذخيرة على التعليلين الاولين الخ فيه نظر مع ما نقله عنهم في ضيغ ويأتي

(٦) رهوني (أول)

فراى المانع ان الغالب عليه التغير ورأى المجر غلبة عدم التغير ولذا كان الخلاف ليس حقيقيا كما هو والله أعلم (وكره ما الخ) قول مب فيه نظرا حيث كان لا يصلي بها الخ لا يلزم ز ما ألزمه لان قوله قبل والاوجب استعماله لا يشمل جميع ما ذكره بعد بل هو خاص بما يصلح له وحل علو الكراهة والمنع أنه أدبت به عبادة أو كونه رفع مانعا أو كونه لا تعلم سلامته من الاوساخ وأنه قد ذهب قوته في عبادة فلا يقوى لعبادة أخرى وأنه ما الذنوب وأنه لم ينقل عن السلف جع ذلك واستعماله أو كونه مختلفا في طهوريته وهو الراجح أقوال انظر ح وعلى الاولين فلا نهى في المستعمل في الغسلة الرابعة في الوضوء لا تنفها كما قاله القراني والله أعلم

(وفي غيره تردد) قول ز وفي غسله ثالثة أو ثالثة الخ مثله
 غسله ثالثة أو ثالثة الخ مثله
 للقرافي ونازعه ح بأن سندا من
 يقولون لا كراهة في المستعمل في
 غيره حدث وهو يقول بكراهة ماء
 الغسل الثانية والثالثة فأنظره
 وقول ز وأماماء غسل الذميمة
 إلى قوله بالتردد على ما استظهره
 ح وفي د انه من التردد الخ فيه
 ان كلام القرافي وح ليس فيه
 التصريح بان محله انما تحقق طهارة
 جسده بخلاف ما يقتضيه كلامه
 وبقتضى أيضا ان ما نقله د عن
 القرافي لم ينقله ح مع انه نقله ولم
 يستظهر الكراهة خلافا لما في ز
 انظره قلت بل استظهر ح
 الكراهة كافي ز عنه وانما قيد
 ز بالنقبة الجسد لانها لم تكن
 كذلك محققا وظنا فقاء غسلها
 مخالط فيجزي على حكمه فالتقيد
 مراد حتى عند من لم يذكره كصحيح
 وح ولذا جزم به ابن عرفة والله
 أعلم وقول ز وأماماء الغسل
 الرابعة الخ فيه ان قوله مما لا يصلي
 به يشمل غسل الجمعة والعيد مع انه
 تقدم له الحزم بانهما من محل
 التردد وعلى تسليم قصره على
 غيرهما فلا وجه لتفرقه بين غسل
 العيد ويجعله من محل التردد ووضوء
 الجنب يجعله خارجا عنه فالحق
 دخوله في محل التردد كما يفيد
 ح وغيره والله أعلم * (تنبيهات
 * الأول) * نقل ابن عرفة يقتضي
 ان محل الخلاف في الماء المستعمل
 في الحدث اذا كان مستعملا في

نصفه بعد ان شاء الله (وفي غيره تردد) قول ز وفي غسله ثالثة أو ثالثة الخ مثله للقرافي ونازعه
 ح بأن سندا من يقولون لا كراهة في المستعمل في غيره حدث وهو يقول بكراهة ماء
 الغسل الثانية والثالثة فأنظره وقول ز وأماماء غسل الذميمة الثانية للقرافي الخ فيه ثلاثة
 إلى قوله بالتردد على ما استظهره ح وفي د انه من التردد كما يفيد القرافي الخ فيه ثلاثة
 أمور أحدها ان كلامه يفيد صريحاً ان كلام القرافي وح فيه التصريح بان محله اذا
 تحققت طهارة جسدها وليس كذلك ثانياً انه يقتضي ان ما نقله د عن القرافي لم ينقله ح
 مع انه نقله ثالثاً ان كلامه صريح في ان ح استظهر الكراهة بالتردد وليس كذلك
 وبإرجاعه كلام ح وتأمله تظهر لك صحة ما قلناه وقول ز وأماماء الغسل الرابعة
 وماء وضوء الجنب للثوم ونحوهما مما لا يصلي به فلا يكره استعماله الخ فيه نظرم وجهين
 أحدهما ان قوله مما لا يصلي به يشمل غسل الجمعة والعيد وقد تقدم له الحزم بانهما من محل
 التردد ثانياً انه على تسليم قصره على غيرهما فلا وجه لتفرقه بين غسل العيد يجعله
 من محل التردد ووضوء الجنب يجعله خارجا عنه مع أن كلا طهارة شرعية مستندوبة متوقفة
 على الطهور بل قد قال ابن حبيب من أحسننا حوب وضوء الجنب وقال به غير واحد
 خارج المذهب فهو مساو لغسل العيد وأقوى منه فالحق دخول وضوء الجنب في محل
 التردد وبإجارة ح وغيره تشبه وقد أشار نوهذا فأنظره والله أعلم * (تنبيهات * الأول) *
 ما نقله ح عن الذخيرة ليس فيه التقيد بكونه نقية الجسد بل ما ذكره عن ابن هرون
 من قوله والاشبه المنع لعدم تحفظها من نجاسة وقول ابن ناجي انه لا يخرج على ما دخل
 الكافر يده فيه لان هذا أشد مع قوله والمسئلة منصوطة للقرافي الخ يدل على أن طهارة
 بدنهما غير محققة وان ذلك هو محل القولين اللذين ذكرهما مع ان ابن عرفة نسب للقرافي
 ان محلهما اذا كانت نقية فينبين الثقلين تخالف وقد نقل في ضيق كلام الذخيرة مخالفاً للنقل
 ابن عرفة وح ونصه قال القرافي في الذخيرة قال بعض العلماء وعلى الأولين تجوز الرابعة
 بلا إشكال وينظر على التعليل الثالث هل كان نظيف البدن أولاً وعلى الثاني يجوز
 المستعمل في الاوضعية المستحبة والعكس في غسل الذميمة اه منه بلفظه ولم يتعقبه صر
 في حواشيه فنقل ضيق مخالف لنقلهم ما معاً من جهة انه نقل عنها ان العمل ثلاث وموافق
 لح في عدم تقييد بدن الذميمة ومخالف لابن عرفة في التقييد * (الثاني) * نقل ابن
 عرفة يقتضي ان محل الخلاف في الماء المستعمل في الحدث اذا كان مستعملاً في الاعضاء
 وكذا في المدونة وغيرها ونص المدونة ولا يتوضأ بماء قد توضى به مرة ولا خريفه قال ابن
 القاسم فان لم يجد غيره توضأ به أحب الى ان كان الذي توضأ به أولاً طاهر الاعضاء اه منها
 بانظرها ونقل ابن دونس عنها مثله وقال باثره ما نهى يدي طاهر الاعضاء من نجاسة أو وسخ
 اه منه بلفظه ونحوه اعياض في تنبيهاته ونصها المراد هنا طاهر الاعضاء من قذور دنس
 يصيب الماء وان لم تكن به نجاسة اه منها بلفظها ولكن كلام ح الذي قدمناه في علة
 الكراهة يقتضي خلاف ذلك فتأمل والله أعلم * (الثالث) * بين كلام المصنف وشرحه
 وكلام ابن عرفة مخالفة لان حاصل كلام المصنف ومن تكلم عليه ان في الماء المستعمل

الاعضاء اى من نجاسة أو وسخ
والافعال وكذا فى المدونة وغيرها
لكن ما قدم من ح فى علمه النهى
يقضى خلاف ذلك فقلت قد
يقال ان ما فى ح اعنى القول بأن
علم النهى فى الماء المستعمل كونه
لا تعلم سلامته من الاوساخ تعديل
بالطهنة اى شأنة ذلك فلا يقتضى
خلاف ما لان معرفة فتأمله والله
أعلم (الثانى) * حاصل كلام
المصنف وشروحه ان الماء
المستعمل فى الحدث فيه ثلاثة
أقوال مشهورها الكراهة مع
وجود غيره وهل المستعمل فى غيره
كالتجديد كذلك أو يجوز بلا
خلاف طريقتان فهو داخل فى
محل الخلاف أو خارج عنه وليس
عدم كراهته قولاً رابعا خلافا لما
عتمد ابن عرفة فاذا ذكر الاقوال
الثلاثة فى المستعمل فى حدث
والرابع أنه طهور ان كان وضوء
تجديدا لا رفع حدث والله أعلم
(الثالث) * قال فى التنبهات قول
مالك فى الماء المستعمل فى حدث
لا يتوضأ به ولا خير فيه جملة غير
واحد من شيوخنا على ان ذلك مع
وجود غيره فاذا لم يجد غيره فما قال
ابن القاسم بعدم استعماله وانما
متفقان وعليه اختصر السئلة
أكثر المختصرين وذهب بعضهم
الى انه خلاف وابنه ذهب شيخنا
القاضى أبو الوليد بن رشد وأن قول
مالك لا يتوضأ به ولا خير فيه مثل

فى الحدث ثلاثة أقوال والمشهور كراهة استعماله مع وجود غيره وهل المستعمل فى غيره
كالتجديد كذلك فقهرى فده الاقوال الثلاثة أو هو خارج عن ذلك فيجوز بلا خلاف
طريقتان للمتأخرين وأفاد ذلك أن المستعمل فى غير الحدث داخل فى محل الخلاف أو
خارج عنه وليس عدم كراهته قولاً رابعا وجعله ابن عرفة رابعا مقابلا للاقوال الثلاثة
وفيه وما توضح به ان كان بعضو مستعمله ما يحل به فخالطوا فى طهوريته فالان كان
وضوءه تجدد لا رفع حدث ورابعها مشكوك فيه يتيمم مع وضوءه لان القاسم مستحسنا
تركه لغيره ورواية ابن القصار عنه مع اصبع وحلف عن روايته ورواية الشيخ ورواية
الطرازو النعمى عن ابن القصار عن الأهرى ان حث اتفقوا على كراهته اه منه بلفظه
(الرابع) * نسب ح القول الثانى فى كلام ابن عرفة لرواية اصبع عن مالك وان
القصار عن ابن القاسم ولم أر من صرح بعزوه لرواية اصبع وانما شبهه بقوله قال النعمى
فى تبصرته ما نصه اختلف فى الماء الذى قد توضح به وقيل يتوضأ به وهو طاهر مطهر وهو
قول ابن القاسم الا انه يستحسن أن لا يتوضأ به مع وجود غيره وقيل هو طاهر غير مطهر ولا
يتوضأ به وان لم يجد سواه يتيمم وهو قول مالك فى مختصر ابن أبى زيد وان القاسم فى كتاب ابن
القصار واصبع فى كتاب ابن حبيب وقيل يتوضأ به ويتيمم ويصلى صلاة واحدة ذكره ابن
القصار عن الشيخ أبى بكر الأهرى رآه فى معنى المشكوك فى حكمه والقول الاول أقيس
لان الموضوع لا يخرج من أن يسمى ما لم يأت حديث ولا إجماع أنه لا يؤدى به الى العادة
واحدة فوجب أن يكون على أصله ويكره ذلك ابتداء لانه لا يسلم من ذهنية تخرج من
الجسم فتخالطه اه منها بلفظه وقال ابن نونس بعدما قدمناه عنه فى التنبهات الاول ما نصه
وروى عن مالك أنه لا يتوضأ به بحال وقاله اصبع وقال اصبع ومن لم يجد الماء قد توضح
به فليتيمم لانه غسالة قال أبو إسحق والاصوب أن يتوضأ به فى عدم الماء لان أداء العبادته
لا يمنع من الوضوء كالثوب اذا صلى به لا يمنع أن يصلى به ثانية ثم قال بعد كلام وقيل فى الماء
الذى توضح به مرة انه يتيمم ويتوضأ به ويصلى اه منه بلفظه ونحوه للباجى وابن رشد
وعياض وثانى عبارتهم ان شاء الله ونحوه لسند انظر نصه فى ح وقال ابن الحاجب ما نصه
والمستعمل فى الحدث طهور وكره للخلاف وقال لا خير فيه وقيل فى مثل حيض الدواب
لاباس به أصبع غير طهور وقيل مشكوك فيه فيتوضأ به يتيمم لصلاة واحدة ضيق قوله
اصبع غير طهور وقال النعمى وغيره هو قول مالك فى مختصر ابن أبى زيد ومذهب ابن
القاسم فى كتاب ابن القصار اه محل الحاجة منه بلفظه فهو لا الائمة الحفاظ انما نسبوا
هذا القول لاصبع لارايته وقد نسب ابن عرفة أيضا لاصبع لكن فى كلامه ما قد يفيد
نسبه لروايته أيضا لكنه أحد احتمالات فى كلامه فلا دليل فيه ومع ذلك فقد أدخل ح
بعزوه لاصبع وهو مصرح به فى كلام ابن عرفة والله أعلم (الخامس) * اعترض ابن راشد
عندما نقل عن الأهرى قولاً بأن الأهرى انما هو مفسر لقول ابن القاسم والتفسير لا يعد
خلافا اه نقله فى ضيق بهد أن قال قبله ما نصه وحكى بعضهم عن الأهرى انه تأول
ما وقع لابن القاسم فى كتاب ابن القصار على انه يتوضأ به ويتيمم اه منه بلفظه فتأمل

(السادس) قول المدونة السابق قال ابن القاسم فان لم يجد غيره توضأ به أحب الى الخ
 نقله ابن عرفة وقال عقبه مانصه فقال ابن رشد خلاف وغيره وفاق ورد ابن رشد بظاهر
 منع مالك اجر مسح رأسه بلبل لحية بردان احتمال منعه اقلته اه منه بلفظه ونقله غ
 في تكميله وأقره واعتمداه أيضا ابن ناجي في شرح المدونة ونقل ح كلام ابن ناجي وأقره
 قلت لم يفرق ابن رشد بحمل قول ابن القاسم على الخلاف بل قاله غيره أيضا ففي
 التنبهات مانصه وقول مالك في الماء المستعمل لا يتوضأ به ولا خريفه حمله غير واحد من
 شيوخنا على ان ذلك مع وجود غيره فاذا لم يجد غيره فعا قال ابن القاسم بعدم من استعمله
 وانهم امنة فان عليه اختصار المسئلة أكثر المختصرين وذهب بعضهم الى أنه خلاف واليه
 ذهب شيخنا القاضى أبو الوليد بن رشد وان قول مالك لا يتوضأ به ولا خريفه مثل قوله في
 المختصر وكتاب ابن القصار بينهم من لم يجد سواه مثل قول اصمغ في الواضحة اه منها بلفظها
 وقد تكلم ابن رشد على ذلك في رسم يساق من سماع ابن القاسم من كتاب الوضوء في المسئلة
 الاربعة منه مانصه وسئل مالك رحمه الله عن يسبح بفضل ذراعيه فقال لا أحب ذلك فقل
 لابن القاسم ولو مسح بفضل ذراعيه وفضل لحية ثم صلى فليد كرحى خرج الوقت فقال
 يعيدون ذهب الوقت ويمسح وليس هذا يسبح قال القاضى أبا مسح الرجل رأسه بفضل
 ذراعيه فلا يجوز لانه لا يمكن أن يتعلق بذراعيه من الماء ما يمكن به المسح ويكفيه اه
 وليس في قول مالك لا أحب ذلك دليل على انه ان فعله أجزأ لانه قد يقول لا أحب تجوزا
 فيما لا يجوز عنده وجه فقد كانوا يكرهون أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام فباطر يقه
 الاجتهاد ويكتفون أن يقولوا أكره هذا ولا أحب هذا ولا بأس بهذا وما أشبه هذا من
 الالفاظ فجنزى بذلك من قولهم ونكتفى به وكذلك فضل اللحية اذ لم يتعلق به من الماء
 ما فيه كفاية للمسح وعلى هذا تكلم ابن القاسم في هذه الرواية بدليل قوله وليس هذا يسبح
 وقد اختلف اذا عظمت فيكون فيما يتعلق به من الماء ما فيه كفاية للمسح وفضل بين فأجاز
 ابن الماجشون لمن ذكر مسح رأسه وقد بعد عنه الماء أن يسبح بذلك البلل ومنع مالك من
 ذلك في المدونة وهذا الاختلاف جار على اختلافهم في اجازة الوضوء بالماء المستعمل عند
 الضرورة فظاهر قول مالك رحمه الله في المدونة ان ذلك لا يجوز مثل المعلوم من قول اصمغ
 خلاف قول ابن القاسم وبالله التوفيق اه منه بلفظه وما فهم عليه ابن رشد قول مالك
 في مسئلة المسح بلبل اللحية وجعله مقابلا لابن الماجشون مثله لابن يونس وقصده ان قول
 مالك في المدونة وان ذكر في صلاة انه نسي مسح رأسه قطع ولم يجزه مسحه بما في لحية من
 بلل الخ وقال ابن الماجشون في الواضحة ان قرب من الماء فلا يسبح به يريد بلبل لحية وان
 بعد فليمسح به رأسه ان كان بالافيه فضل محمد بن يونس فوجه قول مالك ان ما بلل
 اللحية كما توضئ به مرة فلا يسبح به رأسه كما لا يتوضأ به ووجه قول ابن الماجشون انه
 وان كان كما توضئ به لم يصرفه ضافا لوضئ في اللحية فلا بأس بالمسح به عند عدم الماء وائلا
 يبطل ما تقدم به من عمل والله أعلم اه منه بلفظه وقال الحمى مانصه ولم يختلف
 المذهب أنه يجزئ الماء ويختلف ان هو لم يفعل ومسح بفضل غسل يديه اذ ابقي فيه ما من

قوله في المختصر وكتاب ابن القصار
 بينهم من لم يجد سواه مثل قول
 أصمغ في الواضحة اه وفي المشتق
 عن مالك من مسح رأسه بلبل
 ذراعيه أو لحية وصلى بطلت
 وليس بمسح وقال ابن الماجشون
 ان كان بمحضرة ماء فلا يسبح به
 ذكر والافلح مسح به وبه قال عطاء
 فقوله مالك يحتمل أن يكون وفاقا
 لقول أصمغ ان الماء المستعمل في
 الوضوء لا يرفع الحدث ويحتمل أن
 يرى أن ما تعاق بذلك من البلل يسير
 لا يتأق به المسح وهو الاظهر لقوله
 وهذا ليس بمسح ولو كان من الكثرة
 بحيث يمكن أن يسبح به ~~ان كان~~
 حكمه حكم الماء المستعمل وهو
 معنى قول ابن الماجشون والله
 أعلم وأحكم اه

الماء ما به رأسه قياسا على من توضأ بما قد توضئ به وقال ابن الماجشون إذا كان
بلحيته بلل وبعد منه الماء فليمسح به اه منه بلفظه وقد تردد الباسي في جل كلام مالك
على الخلاف لابن الماجشون والوفاق له واستظهر الوفاق ونصه ولو مسح بما فضل على
يده من بلل ذراعيه فقد قال مالك من مسح رأسه بلل ذراعيه أو لحيته وصل أعاد الصلاة
والوضوء وإن ذهب الوقت وليس بمسح وقال ابن الماجشون إن كان يحضرته ماء
فلا يمسحه بما ذكر من البلل فإن لم يكن يحضرته ماء فليمسح به وبه قال عطاء فقول مالك
يحتمل أن يكون موافقا لقول اصبح ان الماء المستعمل في الوضوء لا يرفع الحدث ويحتمل
أن يرى أن ما تعلق باليد من البلل عن غسل الذراعين أو باللحية يسير لا يتأق به
المسح وهو لا يظهر لقوله وهذا ليس بمسح ولو كان من الكثرة بحيث يمكن أن يمسح به
لكان حكمه حكم الماء المستعمل وهو معنى قول ابن الماجشون والله أعلم وأحكم اه
من منتهاه بلفظه وتأمل ذلك كله بانصاف نظهر لك ما في وقوف من ذكرناهم مع كلام
ابن عرفة والله أعلم (السابع) * قول المصنف تردد قال ح فيه أي اختلف المتأخرون
في نقل المذهب في حكمه الخ فخلا من تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وقال مق
فلم يقع فيه نص صريح للمتقدمين وتردد المتأخرون في حكمه هل هو حكم المستعمل
في الحدث أو ليس حكمه وانما ترددوا فيه لترددهم فيما تدل عليه نصوص المتقدمين
من ذلك ولعل ترددهم للاختلاف في تعليل منع المستعمل في الحدث اه منه بلفظه فظاهره
انه لعدم تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين والظاهر ما قاله ح والله أعلم (قائدة
وتنبية) * قول ابن عرفة مع أصح وحلف عن روايته كذا وجدته في نسختين منه بالخاء
المهملة والظاهر أنه تحريف وأبهان الخاء المعجمة اذ لم يقف على من اسمه حلف بالمهملة من
رجال المذهب وأما المعجمة فكثير والاقرب والله أعلم أن يكون المراد به هنا حلف أبو سعيد
المعروف بابن أخي هشام من أهل القيروان ثقة ما بين اللباد وغيره من نظائره وثقة عنده
أكثر القرويين كان شيخ الفقهاء وامام أهل زمانه في الثقة والورع لم يكن في وقته أعلم منه
اختلط علم الحلال والحرام بلحمه ودمه ومختلف الناس فيه واتفقوا عليه عالما به وازل
الاحكام حافظا بارعا فاعرا للكر وبمع تواضع ورقة قلب وسرعة دمعة وخالصية توفى
ليلة الجمعة اسبع خلون من صفر سنة احدى وسبعين وثلاثمائة وقيل سنة ثلاث وسبعين
انظر الديباج أو خلف بن أبي القاسم الأزدي أبو سوسعة المعروف بالبرادي فإن له اختصار
الواضحة وله تأليف غير ذلك وكان من كبار أصحاب أبي محمد بن أبي زيد وأبي الحسن
القاسبي من حفاظ المذهب والله أعلم (كآنية وضوء وغسل) قول ز فاليسير الجارى الخ
في القائة كالكثير ويعتبر الخ تعقبه مب بما هو دلووم وتعقبه صواب ونص ابن الحاجب
والجاري كالكثير إذا كان المجموع كثيرا والجارية لا انفسكالها اه ضج أي والماء الجارى
إذا وقع فيه مغير نجسا كلن أو طاهرا يريدوا المستعمل تحت الواقع وأما لو كان فوقه لم يضر
وان كان يسيرا ابن هرون الان يقرب منه جدا اه وهذه المسئلة على وجهين أحدهما
أن يجري الماء بذلك المغير الحال مع بقاء بعضه في محل الوقوع الى محل الاستعمال وفي هذا
الوجه ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل الاستعمال فقد يكون يسيرا وقد يكون كثيرا

(كآنية وضوء الخ) أي بالنسبة
للمتوسط لالموسوس ولا المخفف
جدا قول ز فاليسير الجارى الخ
تعقبه مب وتعقبه صواب ونص
ابن الحاجب والجارى كالكثير إذا
كان المجموع كثيرا والجارية
لا انفسكالها اه

ابن عرفة المازري والجارى كالشيزوزادة ابن الحاجب ان كثر المجموع ولا انفكاك للجزية لا عرفها اه وذ كر ابن هرون ان قوله ولا انفكاك لها تا كيد لقوله اذا كان المجموع (٤٦) كثيرا ولا افلا معنى له لانهم مع الكثرة لا يجنب الا المتغيرا تقطعت الجزية

والحال ايضا اما ان يكون نجسا أو طاهر أخره على ما تقدم ولا يعتبر بها المجموع من محل الخامسة الى آخر الجزية الثاني ان يغسل المغيرة في هذا الوجه ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل تأثير ذلك المغيرة فلو كان مجموع الجزية كثيرا ومن محل الوقوع الى محل الاستعمال يسيرا جاز الاستعمال لكون المغيرة قد ذهب في جميع ذلك ولا كذلك الوجه الاول ابن هرون واعترض على المصنف بان شرطه عدم الانفكاك لا معنى له اذا كان المجموع كثيرا لانهم مع الكثرة لا يجنب الا المتغيرون غيرا انقطعت الجزية أو اقتصرت وأجيب بأنه تا كيد لقوله اذا كان المجموع كثيرا اه وهذا ما ظهر من الحديث في كلامه ولم أرها منصوصة للمتقدمين هكذا نعم قال أبو عمر بن عبد البر في كافيته ان الماء الجارى اذا وقعت فيه نجاسة وجري فيها فابعد هامة طاهر وأشار عياض في الاكمال لما تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم لا يسولن أحدكم في الماء الدائم الى أن الجارى كالكنيرة والله أعلم اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه المازري والجارى كالكنيرة وزادة ابن الحاجب ان كثر المجموع ولا انفكاك للجزية لا عرفها اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز لا إعادة على مستعمل هذا اليسير الخ أى لا في الوقت ولا بعده كفى ح عن الرجاء ونصه المشهور من المذهب انه لا يعيد لا في الوقت ولا بعده اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال في ضيق وأورد ابن راشد سؤالا وهو أن المكروه ليس في فعله ثواب وقد صرح الوضوء به والصحة تستلزم الثواب فكيف يجمع بينهما اه منه بلفظه قلت في قوله والصحة تستلزم الثواب الخ نظر وان سلمه في ضيق وصر في حاشيته لانه يخالف لما نسبه القرأى للحققين من عدم تلازمهما انظر كلامه بعده هذا عند قوله ونية الصلاة المعينة وعلى تسليمه تسليما جديلا فالجواب عنه أنه من باب الواحد لا الشخص له جهتان كالصلاة على الميت في المسجد على القول بالكرهية وقد بسط القول فيها العلامة سيدي عبد القادر الناقى في أول مسئلة من أجوبة فراجعها والله أعلم وقول ز اما على مذهب المدونة الى قوله فيعيد أبدأ الخ اعتبره نو ومب وشيخنا ج بأنه لم ينسب أحد لابن القاسم الاعادة أبدا قلت وما قالوه هو ظاهر كلام الباجي وابن يونس والبخمي وابن رشد وتأتى نصوصهم ولكن قولهم - انه لم ينسب أحد ذلك لابن القاسم فيه نظر بل ما قاله ز هو الذي يقيد كلام أبي محمد في مختصره وتبعه البرادعي في التهذيب مانصه واذا شرب من اناء فيه ماء مائا كل الخفيف والتمن من الطير والسباع والدجاج والاوز والخلاوق غيرها فلا يتوضأ به قال ابن القاسم ويطرح ويتيم من لم يجد سواه ومن توضأ به لم يعلم اعاد في الوقت اه منه بلفظه وان كان قوله لم يعلم ليس في الام هنا لم يذكر ابن يونس وغير واحد لكن زاده أبو محمد وتبعه أبو سعيد واليه نسب به ابن عرفة ولم يتبعه عليه وكذا غ في تكميل التقييد وقال في ضيق مانصه وقد أتى أبو محمد والبرادعي في اختصارهما الاعادة في الوقت بعدم العلم وتعب ذلك عليه ابعدهم وجوده في الاصل وكانهم معا ولا في ذلك على ما في كتاب الصلاة الاول اه محل

أو اتصلت ثم تارة يجرى الماء بذلك الحال فيه مع بقاء بعضه يجعل الوقوع الى محل الاستعمال وحينئذ ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل الاستعمال فقد يكون يسيرا أو كثيرا والحال نجس أو طاهر فيجبر على ما تقدم وتارة يغسل ذلك الحال وحينئذ ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل تأثير ذلك الحال فلو كان مجموع الجزية كثيرا ومن محل الوقوع الى محل الاستعمال يسيرا جاز الاستعمال لكون المغيرة قد ذهب في جميع ذلك ولا كذلك الوجه الاول انظر ضيق وح قول ز لا إعادة الخ أى لا في وقت ولا بعده كفى ح عن الرجاء * (تنبيه) * قال في ضيق وأورد ابن راشد سؤالا وهو أن المكروه ليس في فعله ثواب وقد صرح الوضوء به والصحة تستلزم الثواب فكيف يجمع بينهما اه وفي قوله والصحة تستلزم الثواب الخ نظر وان سلمه ضيق وصر لانه يخالف لما نسبه القرأى للحققين من عدم تلازمهما ولوسلم فهو من باب الواحد لا الشخص له جهتان كالصلاة على الميت في المسجد على القول بالكرهية انظر أول مسئلة من أجوبة العلامة سيدي عبد القادر الناقى رحمه الله تعالى قلت عدم الملازمة بين القبول والصحة وان الصحة عبارة عن عدم الاعادة تائيا والقبول

عبارة عن ترتب الثواب فهو أخص منها هو مذهب جماعة من أهل الاصول وهو خلاف التحقيق والتحقيق الحاجة انهم ما تلازمان وقد قال الشاطبي في موافقته ان الصحة في العبادات عبارة عن ترتب آثار الاعمال عليها الى آخره وقال حاتمة العارفين بالسنة سيدي عبد القادر الناقى قدس الله سره بعد أن ذكر من كلام الأئمة ما يدل للتلازم بينهما مانصه وهذا المذهب

الحاجة منه بلفظه وبذلك جزم أبو الفضل عياض في تنسيها ته فقيدها ما أطلقه في كتاب الوضوء
 بما في كتاب الصلاة ونصه وهذا مذهبه في الكتاب في المتوضي بالماء الخجس الذي لم يتغير
 أنه انما يعيد في الوقت اذ لم يعلم كما يبين في كتاب الصلاة اه منها بلفظها من كتاب الوضوء
 والكمال لله تعالى وقول ز وقول نت مفهوم المصنف ان مادون انية الوضوء الخ
 صوب مب هذا ورد ما قاله طفي من صحة ما لتت واستدل بكلام ق وذلك
 صواب ولم أر في كلام الأئمة ما يشهد لما قاله طفي بعد البحث عنه بل كلامهم كأد ان
 يكون صريحا في صحة ما قاله ز وصوبه مب قال في المقدمات مانصه فان لم يتغير أحد
 أوصافه مما حل فيه من النجاسة فلا يؤثر ذلك في حكمه كان الماء قليلا أو كثيرا على أصل
 مذهب مالك وهي رواية المدنيين عنه اه منها بلفظها ومثله في البيان في أول رسم من
 سماع ابن القاسم من كتاب الوضوء وقد نقله ح وقال ابن يونس مانصه قال الله تعالى
 وأمرنا من السماء ماء طهورا والطهور في اللغة ما طهر غيره وتكرره الطهر وقال الرسول
 عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه فحكم الماء
 بالطهور الآن يتغير أحد أوصافه للنجس حل فيه أو غيره اه وقال اللخمي تحتها لا تقول
 بأنه ليس بنجس مانصه لان الاجماع على طهارة الانهار كالنيل والقرات وما دونهما مع
 كون النجاسة العظيمة ترد هاهن المدن المبنية عليها وهي كل نهر نجسة تصب في أنهار
 طاهرة والاجماع على أن ذلك لم يكن لكونها أنهارا وانه متى كان منها موضع متغير
 بنجاسة ان ذلك نجس فدل ذلك على أن المراسي ظهورا أحد أوصاف النجاسات
 وعدمها وأنه متى وجدت كان نجسا ومتى عدمت كان طاهرا واذا كان ذلك لم يكن
 فرق بين القليل والكثير اه منه بلفظه وقال في المنتقى بعد ان ذكر الخلاف
 في المذهب وأن أبا حنيفة قال يتنجس وان لم يتغير الآن يكون كسيرا وان الكسير
 عنده القدر الذي لا يتحرك أحد طرفيه بترك الآخر وان الشافعي قال هو
 نجس الآن يبلغ فلتين مانصه ودليلنا ما روى المقدام بن شريح عن هاني عن أبيه عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينجسه شيء ودليلنا ما رواه الوليد بن كثير
 عن محمد بن كعب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قال
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من بئر بضاعة وهي نظرح فيها الخيض والحوم
 الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء ودليلنا من
 جهة القياس ان هذا ما لم يتغير بمخاططة ما ليس بقراره ويتفك الماء عنه غالبا فوجب أن
 يكون طاهرا مظهر كالأوزاد على القلتين اه منه بلفظه ولو تتبعنا عبارات أهل المذهب
 المماثلة لعبارة هؤلاء الأئمة لطال ذلك جدا ولا حاجة لظني في قول المصنف بغيره اليسير
 كآية الوضوء لان مرادهم بذلك بيان القدر الذي يحكم له بذلك الحكم حتى يكون ما زاد
 عليه خارجا عن محل الخلاف وعبارة المقدمات كالصريحة في ذلك ونصها وحدها الماء
 الذي يتوقى لحوال النجاسة فيه هو أن يكون قدر ما يتوضأ به فتقع فيه القطرة من البول
 الى آخر كلامه لان قوله وحده أي غايته ومنتهى ما يدل على ان له مبدأ فأتاهم بانصاف والله
 أعلم * (تنبيهات * الاول) في ح بعد ان ذكر قول مالك في رواية المدنيين والمصريين

الذي عليه المحققون من ان القبول
 الذي هو ترتب الثواب لازم للصحة
 اه نعم لا يقطع أحد بالقبول لعدم
 قطعه بالاخلاص لكثرة عيوب
 النفس ودسائسها والجهل بالخاتمة
 وبه يجاب عما استدلل به القرافي
 انظره فيما يأتي أول فرائض الصلاة
 اه المراد منه وقول مب ولم أر من
 نقل عن ابن القاسم الخ فتحو لتو
 وج وفيه نظربل ما قاله ز هو
 الذي يقبده كلام أبي محمد في
 مختصره وتبعه البرادعي وبه جزم
 في التنبيهات نعم ما قاله مب ومن
 وافقه هو ظاهر الباجي وابن يونس
 واللخمي وابن رشد وقول مب
 وبه تعلم ان تصويب طفي الخ
 كلام الأئمة كابن رشد وابن يونس
 واللخمي والباجي وغيرهم كاد
 يكون صريحا في صحة ما قاله ز
 وصوبه مب ولا حاجة لظني في
 قولهم اليسير كآية وضوء الخ لان
 مرادهم بذلك بيان القدر الذي
 يحكم له بذلك الحكم حتى يكون
 ما زاد عليه خارجا عن محل الخلاف
 وعبارة المقدمات التي في مب
 كالصريحة في ذلك لان قوله وحده
 اليسير الخ أي غايته ومنتهى ما يدل على
 ان له بدأ والله أعلم

مانصه ولم يحك ابن رشد غير هذين القولين اه وانظره مع ما في المقتضات ونصه او قد
 اختلف أصحاب مالك الذين اتفقوا لم يحققوا القول فيه بأنه نجس في الحكم فيه فقال ابن
 القاسم يتيهم ويتركه فان لم يفعل وتوضأ به أعاد في الوقت ولم يفرق بين أن يكون جاهلاً أو
 متعمداً أو ناسياً وقال ابن حبيب في الواضحة ان كان جاهلاً أو متعمداً أعاد في الوقت وبعده
 وقال ابن الماجشون يتوضأ ويقيم ويصلي وقال سحنون يقيم ويصلي ويتوضأ ويصلي
 اه منها بلفظها * (الثاني) قول ابن رشد وقال سحنون الخ كذا وجدته في ثلاث نسخ
 من المقتضات ومانسبه لسحنون مخالف لما نسبه له ابن يونس والبايعي من موافقته لابن
 الماجشون وانما نسب ابن يونس والخمعي مانسبه ابن رشد لسحنون لانه ونص المتقي
 فان لم يوجد غيره فالذي عليه شيوخنا العراقيون وهو المشهور من قول مالك انه يستعمل
 في كل ما يستعمل فيه الماء الطاهر وقال ابن الماجشون وسحنون يجمع بين التيميم
 والوضوء لانه ما مشكوك فيه وبه قال الثوري وقال ابن القاسم يقيم أحب الي من الوضوء
 وأما القول الاول فبني على ما قدمناه من أن الماء لا ينجس الا بالتغير وانما يكره مع القدرة
 على غيره للغلاف الظاهر فيه ووجه قول سحنون وعبد الملك انه ما مشكوك في طهارته
 فان كان طاهراً فقد توضأ به وان كان نجساً فقد تيمم وما قاله ابن القاسم يحتمل معنيين
 أحدهما أن يسير الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم تغيره والثاني أن التيميم يلزم مع وجود
 الماء المكروه وانما يمنع مع وجود الماء المطلق وهذا أظهر لقوله من توضأ به وصلى بعد
 الصلاة مادام في الوقت ولا يعيد هابعد الوقت اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه
 ومن المدونة قال ابن القاسم وي طرح ويقيم من لم يجد سواه ومن توضأ به وصلى أعاد في
 الوقت قال ابن حبيب هذا ان لم يعلم ولو توضأ به عامداً وجاهلاً أعاد الصلاة بدأ قال أبو محمد
 انظر في قول ابن القاسم اذا كان بعد في الوقت فكيف يقيم من لم يجد سواه وقال
 ابن الماجشون وسحنون يتوضأ ويقيم ويصلي قال ابن الماجشون لاني أخاف ان تيمم أن
 لا يكون من أهل التيميم ولعل ذلك الماء يجزئه وأخاف ان توضأ به أن لا يجزئ به واذا صلى
 به ماصلي بطهرين أحدهما متيقن لاشك فيه قال وان هو توضأ به هذا الماء وصلى ولم يقيم
 أعاد في الوقت وقال ابن سحنون يقيم ويصلي ثم يتوضأ ويصلي اه منه بلفظه وقال
 الخمعي بعد ان ذكر قول ابن القاسم وغيره مانصه وقال عبد الملك بن الماجشون ومحمد بن
 مسلمة في المبسوط هو مشكوك فيه أو مشكوك في حكمه لا يقطع بأنه طاهر ولا ينجس
 فقال لا يتوضأ ويقيم ويصلي ليكون قد أدى صلاته على وجهه مجمع عليه لترجح الدلائل
 عنده ما لم يترجح القول انه طاهر فيقتصر عليه ولانه نجس فيقتصر على التيميم والى هذا
 ذهب محمد بن سحنون الا أنه قال يقيم ويصلي قبل أن ينجس أعضاءه بذلك الماء ثم يتوضأ
 ويصلي وهو أحسن اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة وقبله فحصل مما تقدم ان ابن
 رشد انفر بنسبته لسحنون مانسبه له وان ابن يونس والخمعي انما نسبوا ذلك لانه لاه
 ومن مجموع كلام البايعي وابن يونس والخمعي ان ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة وسحنون
 متفقون والله أعلم * (الثالث) نقل ح في التنبيه الاول عن ابن فرحون الاتفاق على ان

الماء الكثير اذا فرق أو استعمل حتى صار قليلا لانه لا يكون مكروها **قلت** بل حتى أبو عمرو
 ابن القطان في كتابه الاقناع في مسائل الاجماع على ذلك الاجماع ونصه الانباء واذا وقعت
 النجاسة في مائة صاع من ماء فلم تغيره عن حاله جائز لانه رجل أن يجزؤ فيستوضئون به اه
 منه بلفظه **(الرابع)** الحديث الذي استدله ابن يونس نقل ح عن النورى انه ضعيف
 لا يصح الاحتجاج به ولكن أجمع العلماء على العمل بالاستثناء المذكور فيه قال النورى
 واذا علم ضعف الحديث فبتعين الاحتجاج على ذلك بالاجماع كما قاله البيهقي وغيره انظر ح
 قلت ولا توجه الاعتراض على ابن يونس في الاحتجاج به هنا لان استدلاله انما هو على ان
 ما لم يتغير من الماء طاهر وذلك مأخوذ مما قبل الاستثناء من الحديث وما قبله صحيح من غير
 ذلك الوجه كالحديثين اللذين قد دما عن البابي وذلك هو القدر المحتاج اليه من الحديث
 للاستدلال به لان محل الخلاف هو الماء الذي لم يتغير اذا حلت نجاسة وأما ما تقرر فهو محل
 اجماع كما سبق عن النورى وصرح به أيضا في الاقناع ونصه واتفق المسلمون على نجاسة
 الماء اذا نزلت النجاسة عن هيئته اه منه بلفظه فتأمل منه صفا **(الخامس)** الحديث
 المتقدم في كلام البابي عن أبي سعيد قال ح رواه أبو داود والترمذى وصححه اه وقوله
 وصححه مخالف لما في أحكام عبد الحق وضح لان الذى قيمما أنه حسنه لاصححه فانه في
 الأحكام عزاه وقال مانصه قال هذا حديث حسن اه منها بلفظها وفي ضحج عزاه
 لاجد وأبي داود والترمذى والنسائى وقال صححه الامام أحمد وحسنه الترمذى اه منه
 بلفظه وما فيه ما هو الصواب لانه الذى فى الترمذى فانه قال فى باب ما جاء ان الماء لا ينجسه
 شئ مانصه حديثنا هنادو الحسن بن على الخللا وغير واحد قالوا حديثنا أو أسامة عن
 الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي
 سعيد الخدرى قال قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر يلقى فيها الخيض ولحوم
 الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شئ قال أبو عيسى
 هذا حديث حسن وقد جرد أو أسامة هذا الحديث لم يرو حديث أبي سعيد في بئر
 بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد
 وفى الباب عن ابن عباس وعائشة اه منه بلفظه وانظر ضبط ألفاظ الحديث فى ح
(السادس) ***** قال فى ضحج بعد ذكر الحديث السابق مانصه ولا يعارضه حديث
 القلتين فانه انما يدل بالنهوم وإيضافا للنهوم انما يعمل به اذ لم يكن ثم دليل أرجم منه
 وقد اختلف الناس فى صحة حديث القلتين فصحة الدارقطنى وابن خزيمة وابن حبان
 وتكلم فيه ابن عسدى البر وغيره وقبل الصواب وقفه اه محل الحاجة منه بلفظه
قلت أشار بقوله حديث القلتين الى قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
 الخبث رواه احمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان والدارقطنى والحاكم
 فى المستدرک والبيهقى عن ابن عمر **كما** فى الجامع الصغير وقوله فانه انما يدل بالنهوم
 لا يحسن الجواب به عن استدلال المخالف بالحديث لان الصحيح عند أهل الاصول أن
 مفهوم المخالفة يخص العام ويقيد المطلق كما فى جمع الجوامع وشروحه وقوله صلى الله

(أو ولف الخ) يقال ولف بلغ من باب وقع ولفا (٥٠) وبضم و وولغا وولغا انحركا وولغ بلغ من باب ورث ووسع وولغ

مثل وجل و جل انظر القاموس والمصباح وكونه من باب وهب هو المشهور في اللغة ولذا اقتصر عليه في التنبيهات قلت وفي نظم النصح لابن المرحل رحمه الله وولغ الكلب وكلب والغ في مائع أو في اناة فارغ أدخل في باطنه اسانه

كذا سمعت فاستغني عنه وقيل في المائع أيضا وحده وما أتى من ذلك لا ترتبه وبلغ الكلب هو القصيح

فافهم هديت فهو القصيح قول ز فان أدخله بلا تحريك الخ فيه نظر لان المدار على وصول المحل الغالب عليه التجاسة للماء وقوله أو سقط من فة لعاب الخ نحوه الخ وفيه نظر فقد سئل ابن القاسم عن الماء يقع فيه لعاب كلب أو فرس أو جمار أو بغل فأجاب بأنه لا يفسده قال ابن رشد وقوله انه لا يفسد الماء على ما في المدونة من انه لا بأس بأسأ رها وقد قال في الكلب يؤكل صيده فكيف يكره لعابه اه فهو صريح في ان اللعاب والسورسواء وقوله ووجه التفرقة بين القليل والكثير الخ أصله لضعف وهو كلام غير محقق أصله لضعف وهو كلام المصنف الكراهة ولوثيقته طهارة الخ جزم الاول عند قوله أو أدخل يده فيه وفيه نظر والذي يتعين المصير اليه عدم الكراهة اذا ثبتت طهارة فسه الاعلى قول من يرى التهي عن استعمال ما ولف فيه تعبد ولا يفرق حينئذ بين اليسير والكثير كما يفسده كلام ابن عبد السلام

عليه وسلم الماء طهور ولا يخرج عن أحدهما فينخصص أو يحد بفهمه الخ الفظة الذي هو مفهوم الشرط في قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء الخ فان مفهومه انه اذا بلغ ما يحمل الخبث وقوله وأيضا فان المذهب انه يعمل به الخ ان عني بجمع عدم امكان الجمع بينهما فصحيح ولكن ليس ذلك مما نحن فيه وان عني بجمع امكانه كما هنا فليس كذلك لانه يمكن الجمع برد العام أو المطلق الى المقدور جميع انما يصار اليه عند تعذر الجمع كما قرر عند أهل الأصول والحديث والفقه فتأمل ما هنا في انصاف والله أعلم * (فائدة) * قال غ في تسكع ميل التقيد عند قول المدونة ولا يستجيب من الریح ما نصه قال ابن الزبير المدار قطني بفتح الراء في كل الاحوال كذا قيدناه عن حذاق شيوخنا وقيدناه أبو محمد بن حوط الله بالوجهين في الراء الفتح والسكون وهو ممن أخذ عن الابررى اه منه بلفظه (أو ولف فيه كلب) التنبيهات ولف الكلب بلغ بالغ فيه اه وكأنه اقتصر على اللغة المشهورة في المصباح ما نصه ولف الكلب وغيره من السباع بلغ ولفان من باب وقع وولغا شرب بلسانه وولغ بلغ من باب ورث ووسع لغة وولغ مثل وجل وولغ لغة أيضا وفي القاموس ما نصه ولف الكلب في الانام في الشرب ومنه وبه بلغ كلب بالغ وولغ كورث وجل وولغا وبضم و وولغا انحركا شرب ما فيه باطراف اسانه أو أدخل اسانه فيه فخر كذا خاص بالسباع ومن الطائر بالذباب اه منه بلفظه قول ز فان أدخله بلا تحريك الخ فيه نظر لان المدار على وصول المحل الغالب عليه التجاسة للماء كما يأتي بيانه وقوله أو سقط من فة لعاب الخ نحوه الخ وفيه نظر وكلام ابن رشد في سماع موسى صريح أو كالصريح في أن اللعاب والسورسواء وذلك ان ابن القاسم سئل عن الماء يقع فيه لعاب كلب أو لعاب فرس أو جمار أو بغل فأجاب بأنه لا يفسده فقال ابن رشد ما نصه وقوله في لعاب الكلب والذئب والفرس والجمار انه لا يفسد الماء على ما في المدونة من أنه لا بأس بأسأ رها وقد قال في الكلب يؤكل صيده فكيف يكره لعابه اه منه بلفظه فتأمل وقوله ووجه التفرقة بين القليل والكثير الخ كلام غير محقق أصله لضعف وهو كلام المصنف الكراهة ولوثيقته طهارة الخ لم يجزم هنا باحدهما وجرم بالاول فيما يأتي عند قوله أو أدخل يده فيه وأحال على ما هنا وفيه نظر والذي يتعين المصير اليه انه اذا ثبتت طهارة فسه الاعلى قول من يرى التهي عن استعمال ما ولف فيه تعبد ولا يفرق حينئذ بين كونه يسيرا أو كثيرا كما أفاده كلام ابن عبد السلام ويأتي قريبا وقال اللغوي ما نصه وولح ل أي سور أو حيوان في طعام لم يفسده يؤكل الطعام ويتوضأ بالماء ما لم يتغير أحد أو وصفه أو يكون شئ من ذلك شانه اصابه التجاسة ما خلا الكلب واختر فرقانه اختلف في سورهما هل يتوضأ شرعا أو لا لانه اتصفت بالتجاسة اه منه بلفظه وقال الباجي ما نصه اذا ثبت ان أسأ السباع طاهرة فانه قد تكرر ملغان أحدهما أن يكون الماء يسيرا يخاف من غلبته ريقه عليه أكثر من ريق الكلب وما جاسه منها وروى على بن زياد عن مالك في المدونة من توضأ بما ولف فيه كلب لم يعد في وقت ولا في غيره وروى على ابن زياد عن مالك في المجموعة الكلب كالسباع لا يتوضأ بسورهما الا اله و من المعاني التي

تقتضي الكراهة أن ينال نجاسة قال - يحنون الآن الهر في ذلك أسير من الكلب والكلب
أسير حال من السباع وذلك بقدر الحاجة اليه اه من منتقاء بلفظه وفي المقدمات
مانصه وكذلك اذا كان الماء قد رمى بوضاءه فرأى الهر أو الكلب أو شئاً من السباع ولغ
فيه وفي فيه نجاسة أو شيئاً من الطير التي تأكل الخفيف والنجاسات وفي مناقرة نجاسة فان لم
ير في أفواهها ولا في مناقرها في وقت شربها نجاسة ففي ذلك تفصيل أما الهر فهو عند مالك
وأصحابه محمول على الطهارة للحدث الوارد فيه وأما السبع والدجاجة والخلافة فهي على
مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك محمولة على النجاسة ثم قال وأما الكلب فاختلقت فيه
اختلافاً كثيراً لاجل الحديث الوارد بغسل الاناء ولو غرغ فيه سبع مرات فذكر الخلاف
في ذلك ثم قال تفصيل في سؤر الكلب أربعة أقوال أحدها انه طاهر وهو الذي يأتي على
قول ابن وهب وأصحابه وعلى بن زياد في أن السباع محمولة على الطهارة لان الكلب سبع
من السباع وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك فيها على ما حكى عنه من أن
الكلب ليس كغيره من السباع والثاني انه نجس كسائر السباع وهو قول مالك في رواية
ابن وهب عنه لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من الامر بغسل الاناء سبعاً من ولو غرغ فيه
والثالث الفرق بين الكلب المأذون في اتخاذه وغيره المأذون في اتخاذه وهو أظهر الأقوال
لانعله الطهارة التي نص النبي صلى الله عليه وسلم عليها في الهرة موجودة في الكلب
المأذون في اتخاذه والرابع الفرق بين البدوي والحضرى وهو قول ابن الماجشون في رواية
أبي زيد عنه من رأى سؤر الكلب طاهراً قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء
سبعاً من ولو غرغ فيه عبادة لالهة ومن رآه نجساً قال ما يقع به الانقامن الغسلات واجب
للنجاسة وبقية السبع غسلات تبع لالهة كالامر في الاستنجاء بثلاثة أحجار الواجب
منها ما يقع به الانقاء وبقية الثلاث تعبد اه منها بلفظها ومن المدونة قال مالك ومن
توضأ بماء وقع فيه كلب وصلى أخرأه قال على عنه ولا اعاده عليه وان علم في الوقت قال عنه
على وابن وهب ولا يجزئى ابتداء الوضوء به ان كان الماء قليلاً ولا بأس به في الكثير
كالخوض ونحوه قال ابن شهاب ولا بأس أن تتوضأ بسؤر الكلب اذا اضطررت اليه اه
منها بلفظها قال أبو الحسن مانصة قوله قال على عنه لا اعاده عليه وان علم في الوقت تفسير
ووافق ما أطلقه ولا حيث قال وصلى أخرأه فسر ههنا في قوله لا اعاده عليه وان علم في
الوقت فتقول على هذا تفسير ووافق وقول على وابن وهب لا يجزئى ابتداء الوضوء به تفسير
تكلم في روايته ما على الابتداء وبينهما ما كان أطلقه أو لا اذ لم يبين أو لاهل هو عنده
مكروه أو لا في ذلك بقوله ثانياً لا يجزئى ابتداء الوضوء به وقوله ان كان الماء قليلاً تفسير
لما أطلقه اذ يحتمل أنه لا فرق بين القليل والكثير في ذلك بقوله ههنا ان كان قليلاً ولا بأس
به في الكثير وقول ابن شهاب وفاق وهو رابط الباب لان ما أطلق مالك في قوله من توضأ بماء
ولغ فيه كلب هل مع وجود غيره أو مع عدمه فسر ابن شهاب بقوله اذا اضطر اليه ففي بعض
الروايات مثل ما قال ههنا قال ابن شهاب لا غير وفي بعضها قال ابن شهاب وربعة وفي بعضها
في آخرها وقاله مالك الشيخ عن شيخه أبي الفضل راشد عن أبي محمد صالح عن شيوخه

الفاسين عن التادلي الحافظ ان الباب كله وفاق لا خلاف فيه اه منه أكثره بلفظه وقال
ابن ناجي في شرحها بعد أن ذكر ما تقدم عن التادلي مانصه ورأى ابن عبد السلام أن قوله
لوقوله فلا إعادة مناسبة لمن يرى النهي بتعبده وان قوله لا ينبغي ان كان قليلا
يناسب من علل بالتحاسة لان التفرقة بين الكثرة والقلة تقتضي ذلك وذلك يقتضي
الاعادة في الوقت فأشار إلى أن هذا المعنى من أجله نسب ابن الحاجب المسئلة للمدونة
فقال وفيها لوقوله فلا إعادة وفيها لا ينبغي ان كان قليلا ويرد احتمال أن تكون
تفرقة بين الكثرة والقلة إشارة إلى أن العلة انما هي القسرة وذلك يناسب عدم الاعادة
كما قال والله أعلم وقاله شيخنا أبو مهدي عيسى الغبري قاضي الجماعة بتونس رحمه الله
اه منه بلفظه ووقع في ضيق في شرح كلام ابن الحاجب السابق مانصه فان قلت
ظاهر قوله لا إعادة يقتضي التعبد وهو خلاف مقتضى قوله لا ينبغي ان كان قليلا لان
التفرقة بين القلة والكثرة لا تناسب التعبد فالجواب أن الاول كما قلت يقتضي التعبد ولا
منافاة بينه وبين ما بعده لان القليل قد يتغير من لزوجات فم الكلب كما قالوا في أحد القوانين
لا يظهر بالماء بعد جفله في القم اه منه بلفظه وهذا هو الذي اختصره ز كما أشار إليه
أولا وكأنه قصد بالسؤال والجواب رد ما أشار إليه ابن عبد السلام من التعارض في كلام
المدونة ولم يتعرض صر في حواشي ضيق البحث معه في ذلك فدل ذلك على أنه مسلم
عنده ومن تأمله وأصف ظهر له ان في كلامه تناقضا ظاهرا لآخرين أحدهما ان كلامه
أولاد على الله اذا كان النهي عن استعماله تعبدا لم يكن فرق بين القليل والكثير فيكره
الجميع وهو قد صرح في المدونة بالفرق بينهما وسله هو قال كلامه الى ان الكثير مكره
ليس بمكره وهو تناقض ثانياه ما ان قوله ولا منافاة بينهما أي بين كونه تعبدا وبين قصر
الكراهة على القليل مع قوله لان القليل قد يتغير لمواضع السقوط لانه جزم أولا بان
الكراهة تعبدا ثم عليها بقوله لان القليل قد يتغير وكيف يعقل الجمع بين كونه تعبدا وبين
تعليله بنحسية التغيير وهل هذا الامن الجمع بين الشئ والمساوي انقيضه وان صدور مثل
هذا من المصنف رحمه الله اغرب فالخلف في فهم كلام المدونة ماسبق عن أي الحسن عن
الشيخ المذكورين وجزم به ابن ناجي وشيخه أبو مهدي فتأمل به بانصاف والله أعلم ونحصل
ماسبق انه اختلاف في النهي عن استعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب هل هو تعبدا وعليه
فلا فرق بين القليل والكثير ولا بين تحقق طهارته وعدمها أو هو معقول المعنى من جهة
ان الغالب عليه التحاسة وعليه فيفرق فيه بين القليل والكثير وبين تحقق طهارته
وعدمها فان تحققت فلا كراهة وكذا ان لم تتحقق وكان كثيرا والافضل لا كراهة وهو
أخف من غيره الا الهل وقيل انه مكره ومع وجود غيره فقط وهذا هو الراجح لانه مذهب ابن
القاسم وروايت في المدونة كما علمت وقيل ان كان ما دون في اتخاذها فهو كالهر لا كراهة
والا فيكره وهو الذي استظهره ابن رشد وقيل ان كان في البادية فلا كراهة والا فيكره
وقد علمت عزوه من كلام المقدمات السابق الا القول الذي استظهره فلم يعزه في تحصيله
وعزاه قبل اذ قال مانصه واختلف قول مالك في الحديث الوارد في الكلب فقرة جملة على

وحاصل المسئلة انه اختلف في النهي
عن استعمال الماء الذي ولغ فيه
الكلب هل هو تعبدا وعليه فلا فرق
بين القليل والكثير ولا بين تحقق
طهارته وعدمها أو هو معقول
المعنى من جهة أن الغالب عليه
التحاسة وعليه فيفرق بين القليل
والكثير وبين تحقق طهارته
وعدمها فان تحققت فلا كراهة
وكذا ان لم تتحقق وكان كثيرا
والافضل لا كراهة وهو أخف من
غيره الا الهل وقيل انه مكره ومع
وجود غيره فقط وهذا هو الراجح
لانه مذهب ابن القاسم وروايت في
المدونة وقيل ان كان ما دون في
اتخاذها فلا كراهة كالهر والا فيكره
وهو الذي استظهره ابن رشد وهو
أحد قول مالك وقيل ان كان في
البادية فلا كراهة والا فيكره ولا
فرق بين أن يحرك لسانه أو يدخل فيه
في الاثامن غير تحريك خلافا لـ
وكأنه عزه ما بقي في غسل الاثامن
ولو غسه مع أن كلام المقدمات
صرح في أنه لا منافاة بين كون
غسل الاثامن تعبدا وبين كراهة
استعمال مائه وعدمها والله أعلم

(وراء كد الخ) قول ز على ضفة ماء هو يفتح الضاد وتكسر كما في القاموس والمصباح واقتصر في الصحاح على الكسر فقال الضفة بالكسر جانب النهر وضفته جانباه اه وهذا (٥٣) هو المراد بها في كلام ز فلما أضافها للنهر ونحوه لكان أحسن وقول ز

عمومه في جميع الكلاب ومرة آه في الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه اه فعلم منه ان ما استظهره هو أحد قولي الماء ولا فرق على هذا بين أن يجرك لسانه أو يدخله في الماء من غير تحريك خلاف ما قاله ز وان سلم له ذلك وكانه غرما بأن في غسل الاناء من ولوغه وقد علمت من صريح كلام المقدّمات السابق انه لا منافاة بين كون غسل الاناء تعبدًا وبين كراهة استعمال مائه وعدمها فتأمل بانصاف وشديدك على هذا التحصيل وقد ذكرنا لأن كلامهم يعتمد عليه ما زيل لا الاشكال حتى لا يبقى للثانية ريب بحال والله أعلم (وراء كديغتل فيه) قول ز على ضفة ماء هو يفتح الضاد المعجمة وكسرها وظاهر كلام المصباح انه ما على حد السواء وزنه ضفة النهر والبر الجانب يفتح فيجمع على ضفاف مثل جنة وجنان ويكسر فيجمع على ضفف مثل عدة وعدد اه منه بلفظه وصنيع القاموس يقتضي ان الكسر قليل ونصبه وضفة النهر ويكسر جانبه وضفت الوادي ويكسر جانبه وضفة البحر ساحله ومن الماء دفعته الاولى اه منه بلفظه واقتصر في الصحاح على الكسر ونصبه والصفة بالكسر جانب النهر وضفته جانباه اه منه بلفظه وهذا هو المراد بها في كلام ز فلما أضافها الى النهر ونحوه لكان أحسن وقوله حيث ظن امكان التغير لان كثرة لفظ الخ اعترضه نو بأن كلام ابن رشد صريح في ردّه لانه يفيد أنه متى كان على الناس فيه ضرر ككونه يقذره على الناس منع محذره منه ثم نقل كلام ابن رشد في أجوبته وفيه أعظم شاهد لما قاله والله أعلم وقوله لغيرهم الثاني من قوله وكرماله ماسبق مقيد بالسير وما هنا محله الكثير لا جدا كما يفيد به ح وحينئذ فلا تكرار وقوله ولان ظاهره كراهة استعماله ولو كثر قد علمت أن هذا هو المراد لكن بقيد ذلك بما اذا لم يكن مستبحرا كافي ح واستدل به بكلام ابن رشد في الحمام وعلة الكراهة فيه انه قد يسرع اليه التغير ولا يفتن له انظر ح مع أن ما أورده على هذا التقرير وارد على الآخر لانه يقتضي كراهة الاعتسال في الراكد ولو كثر جدا وليس كذلك فالتقيد في كلام المصنف لا بد منه على كليهما فتأمل وقوله ولا يهامه كراهة استعماله ولو بالاعتراض في هذا هو المقصود لان العلة المتقدمة موجودة في الاعتسال منه مطلقا تناول منه بآنية أم لا وأما قوله منعها خاصة بالنزول فيه فهو كما قال نو تخلط مسئلة بأخرى فتأمل وقوله في التنبيه أي ولم يتحقق أو يظن غسل نجاسة بها الخ قال شيخنا ج هو من كلام ز وفيه نظر بل لو تحقق أن فيها نجاسة لا ينتهي الى أكثر من الكراهة على المشهور اذا افترض انه لم يتغير وكان ما ذكره مني على رواية المصريين اه من خطه قلت ما ذكره من البحث ظاهر وأما قوله هو من كلام ز فلا بل صرح به ح وزنه فان تحقق غسلهم للنجاسة فيها وكثره لم يجز الوضوء منها الخ نعم قول ز أو يظن الخ لم يذكره ح ولا معنى له لان موضوعه ان الغالب عدم سلامتها من النجاسة والله أعلم (وما أدخل يده فيه) قول ز بخلاف الماء الذي ولغ فيه كلب الخ قد مر ما فيه آنفا

نجاسة لا ينتهي الى أكثر من الكراهة على المشهور اذا افترض انه لم يتغير والله أعلم (وما أدخل الخ) قول ز بخلاف الماء الذي ولغ فيه كلب الخ يعلم ما فيه مما مر آنفا

* (فرع) * قال الواو نغنى عند قول المدونة ولا يتروضا بسور النصراني ولا بما أدخل يده فيه مائنه لو أدخل نصراني أصبعه في جرة زيت ضمنها قوله هنا لا يتوضأ ولو قال هو ظاهر لم يصدق اه ونقله غ في تكميله وأقره لا يقال هذا لا يجري على المشهور من أن سورته وما أدخل يده فيه من الطعام لا يطرح بل لا نقول يمكن إجرؤه عليه ويكون سب الغرم أنه عيبه أضراراً مختلفاً فيه وما موراً بطرحه على القول الآخر حتى أنه لو لم يضمنه ورضى بالتمسك به لم يجز له بيعه الأمع البیان كما هو منصوص عليه في غير مسئلة من نظائر ذلك وفي كتاب الطهارة من نوازل البرزلي سئل السيوري عن يهودي أدخل يده في زيت مسلم يخته به لشرائه فاجاب بأن فعل اليهودي يعيب (٥٤) الزيت ويضعفه لربه ولا ينجسه بذلك اه ويجزى مثله في شارب الخمر لاستوائهما في الحكم والله

* (فرع) * قال الواو نغنى عند قول المدونة ولا يتوضأ بسور النصراني ولا بما أدخل يده فيه مائنه لو أدخل نصراني أصبعه في جرة زيت ضمنها قوله هنا لا يتوضأ ولو قال هو ظاهر لم يصدق اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره لكنه لم يستوف كلام الواو نغنى فانه قال عقب ما قدمناه عنه مائنه وقد علمت ما في العتبية والمأزى وابن القطن وابن رشد وابن الحاجب في أصوله والقرافي وغيرهم في هذا المعنى والمقصود التنبيه اه منه بلفظه ونقله ت في كبريه بتسامه وفهمه على أن مراده بقوله وقد علمت ما في العتبية مخالفة ما قاله أولال كلام من ذكره والظاهر من صنعته أنه لم يقصد ذلك والتبادر من كلام غ أنه لم يفهمه على الخلاف إذ لو فهمه على ذلك ما اقتصر على أول كلامه وساقه فقها مسلماً فأمه فان قلت هذا الذي ذكره لا يجري على المشهور من أن سورته وما أدخل يده فيه من الطعام لا يطرح قلت يمكن إجرؤه عليه ويكون سب الغرم أنه عيبه أضراراً مختلفاً فيه وما موراً بطرحه على القول الآخر والله أعلم ألا ترى أنه لو لم يضمنه ورضى بالتمسك به لم يجز له بيعه الأمع البیان كما هو منصوص عليه في غير مسئلة من نظائر ذلك * ثم وجدت في نوازل البرزلي مائنه وسئل أي السيوري عن يهودي أدخل يده في زيت مسلم يخته لشرائه فاجاب بأن فعل اليهودي يعيب الزيت ويضعفه لربه ولا ينجسه بذلك اه منها بلفظها من كتاب الطهارة وهو شاهد لما ظهر لي والحمد لله قلت ويجزى مثل ما قاله في شارب الخمر لاستوائهما في الحكم والله أعلم (أو كان طعاماً) قول ز ومنه حرق البطائق التي فيها اسم الله الخ لم يبين هل موضوع ذلك قصد صيانتها أو ما هو أعم من ذلك كحرقها للتداوى كما يفعله كثير من الناس من كتبهم القرآن وغيره وبأمر من المحرم ونحوه بتخيره به أما الأول فلا أشكال فيه وقد نص عليه ابن رشد في البیان في سماع ابن القاسم من كتاب الجامع وضه وانما أمر بحرق الكتب ولم يؤمر بحرقها وتمزيقهها صيانة لما وقع من أسماء الله تعالى فيها كما فعل عثمان بالصحف أجمع القرآن وبالله التوفيق اه منه بلفظه وأما الثاني فلم أر إلا أن من نص عليه والظاهر أن حرب

أعلم (أو كان طعاماً) قول ز ومنه حرق البطائق التي فيها اسم الله الخ أما حرقها قصد صيانتها فقد نص عليه ابن رشد في البیان بقوله وانما أمر بحرق الكتب ولم يؤمر بحرقها وتمزيقهها صيانة لما وقع من أسماء الله تعالى فيها كما فعل عثمان بالصحف أجمع القرآن وبالله التوفيق اه وأما حرقها للتداوى كما يفعله كثير من الناس من كتبهم القرآن وغيره وبأمر من المحرم ونحوه بتخيره به فلم أر من نص عليه والظاهر جواز أن حرب بنفعه والله أعلم قلت وحرق عثمان رضي الله عنه الصحف لما جمع المحفد ذكره أيضاً الجلال السيوطي في الاتقان ونص المراد منه وأمر أي عثمان بعد جمع المحفد بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو محفد أن يحرق اه * وذكر أيضاً مائنه فرع إذا احتج إلى تعطيل بعض أوراق المحفد لبسائه ونحوه فلا يجوز

وضعها في شق أو غيره لانه قد يسقط ووطأ ولا يجوز تغريقها بالماء فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم تقع وفي ذلك إزاره بالمكتوب كذا قاله الحلبي قال وله غسله بالماء وإن أخرجها بالنار فلا بأس أخرج عثمان صاحب كان فيها آيات وقرا أنت منسوخة ولم يشكر عليه وذو كثر غيره أن الأحراق أولى من الغسل لان الغسل قد تدفع على الأرض وجزم القاضي حسن في تعلقه بامتناع الأحراق لاندخلاف الاحترام والنوى بالكراهة وفي بعض كتب المنفية أن المحفد إذا بلى لا يحرق بل يحفره في الأرض ويدفن فيه وقصة تعريضه للوطأ بالأقدام اه وقد توقف ز في التجريح به للتداوى ونصه عند قول المصنف ومنع حد الخ وانظر كتبه للسجونة وتخير من هي به بما كتب اللازم منه حرقه بل يجوز أن تعين طريقاً للدواء أم لا اه

(واذا مات برى الخ) قول ز فيعيد من صلى في الوقت الخ (٥٥) هو أحد أقوال ثلاثة انظرها في نص ابن

عرفة في الاصل وقول ب
استشكله بعضهم الخ أشار
القلماني لوجه اشكاله بقوله لازم
المشهور انه ظهور عدم الاعادة
ولم يذكر ابن عرفة اه ويجاب
بانه انما استحب له الاعادة في الوقت
هنا مرة واحدة للقول بنجاسته ولم يراع
هناك على المشهور لأن موت الدابة
في الماء أشد عندهم من وقوع
النجاسة فيه بدليل ان وقوعها فيه
لا يطالب بسببه النزع وانه انما
يوجب الخلاف اذا كان يسيرا
بخلاف موت الدابة فيه فيها والله
أعلم (لان وقوعه ميتا) قول مب
عن مق فكان الاولى بالمصنف
ان يفتي بهذا فيه نظرا بل ماسلكه
المصنف هو الصواب معنى ونقل
أما معنى فلا نسقوط الدابة بعد
موتها في الماء هو بمنزلة سقوط سائر
النجاسات اذ ليس فيها معنى زائد
على كون ذاتها صارت نجسة
بالموت فلو طلب النزع بسقوطها
ميتة لطلب في سائر أنواع النجاسات
بالأحرى أو بالمساواة ولا فائده
فيما علمنا وأما نقل فلا نصوص
المتقدمين والمتأخرين شهادة
للمصنف اما ظاهر او أمانا
المدونة وآبار المدينة اذ امانات فيها
فأرة أو وزعة استحق منها حتى تطيب
اه ونقله اللغوي كابن بونس هذا
اللفظ وأما بقاها عياض في تنبيهاته
وأما الحسن وابن ناجي و غ في
تكميله على ظاهرها بل زاد غ
مناصه وهذا اذ امانات الحيوان في

نقع ذلك انه جائز (واذا مات برى الخ) قول ز فيعيد من صلى في الوقت الخ هو أحد
أقوال ثلاثة ابن عرفة وماتعير بجوابه سائلة النفس نجس ابن رشد وتطهير بره
بنزع ما يذهب فيها اللغوي عن أبي مصعب ~~بكل~~ ماؤها ومن توضأ به أعاد أبدا ابن
رشد اتفاقا ابن زروق لابن شعبان عن ابن القاسم في الوقت وماتت به ولم تغفره بترك ان
وجد غزير والافقي ظهوره ونجاسته ثالثا مشكوك فيه للمشهور وابن القاسم
مع الشيخ عن يحنون وهو مقتضى قول الباجي رأيت له مرقه ويقيم وابن الماجشون
مع الباجي عن يحنون وابن زروق عن ابنه وعليه في كغيب التيمم والوضوء ما مر وفي
اعادة من توضأ به أبدا أو في الوقت ثانيا ان علمه ايجي وابن القاسم مع روايته مع على
وابن حبيب اه منه بلفظه وقول مب لكن استشكله بعضهم الخ وجه
الاستشكل ظاهر وفي القلماني إشارة اليه فانه قال مائنه قلت لازم المشهور انه
ظهور عدم الاعادة ولم يذكر ابن عرفة اه منه قلت والجواب عن هذا الاستشكل
انه انما استحب له أن يعيد في الوقت هنا مرة واحدة للقول بنجاسته ولم يراع ذلك هناك على
المشهور لأن موت الدابة بالماء أشد عندهم من وقوع النجاسة فيه لأمري أحدهما
أن سقوط النجاسة بالماء لا يطالب بسببه النزع ثانيا ما أت سقوط النجاسة فيه انما يوجب
الخلاف فيه اذا كان يسيرا وموت الدابة به بخلاف ذلك فيهما فتأمل (لان وقوعه ميتا) قول
مب واعلم أن مق قال بعد نقول مائنه فظهر لك ان ظاهرا أكثر نصوص الاقدمين الخ
مائنه لابن زروق لم أجده في النسخة التي يدي منه وعلى تسليم ان ابن زروق قال
ذلك في قول مب فكان الاولى بالمصنف أن يفتي به ذلك نظرا بل ماسلكه المصنف هو
الصواب معنى ونقل أما معنى فلا نسقوط الدابة بعد موتها في الماء هو بمنزلة سقوط سائر
النجاسات من بول وغائط وبخر ودم ونحو ذلك اذ ليس فيها معنى زائد على كون ذاتها صارت
نجسة بالموت فلو طلب النزع في سقوطها ميتة لطلب في سائر أنواع النجاسات بالأحرى أو
بالمساواة ولا فائده فيما علمت وأما نقل فلا نصوص المتقدمين والمتأخرين شهادة
للمصنف اما ظاهر او أمانا قال في المدونة مائنه وآبار المدينة اذ امانات فيها فارة أو وزعة
استحق منها حتى تطيب اه منها بلفظها ونقله ابن بونس هذا اللفظ ونصه ومن المدونة
وآبار المدينة اذ امانات فيها فارة أو وزعة استحق منها حتى تطيب اه منه بلفظه ونقله
اللغوي أيضا فظهر هو انها اذ لم تمت فيها بل وقعت فيها ميتة لا يستحق منها أو بقاها عياض
في تنبيهاته وأما الحسن وابن ناجي و غ في تكميله على ظاهرها فلم يقل أحدهم انه
لامفهوم لقوله اذ امانات بل زاد غ مائنه وهذا اذ امانات الحيوان في الماء أو أمانا اذ وقع ميتا
ولم يتغير منه الماء فلا يجب النزع ولا يستحب اه منه بلفظه انظر بقية فصرح بان
مفهومها معتبر وكلام ابن ناجي أيضا كالصريح في أنه معتبر عنده فانه قال عندئذ
السابق مائنه قال ابن راشد ينبغي أن ترفع الدلاء ناقصة لان الخارج من الحيوان عند
الموت دهن وقشان الدهن أن يطغى على وجه الماء فاذا امتلأ الدلو خشي أن يرجع الى البئر
اه منه بلفظه وفي أول رسم من سمع ابن القاسم من كتاب الوضوء الاول مائنه قال مالك

الماء وأما اذا وقع ميتا ولم يتغير منه الماء فلا يجب النزع ولا يستحب اه

في الرجل ينزل في ماء من فاعتسل فيه وهو جنب ان ذلك لا يفسده على أهله ولا يرى بها
 بأسا ولا يرى أن ينزف قال القاضي رضى الله عنه هذا صحيح لا اختلاف في المذهب ان
 الماء الكثير لا يفسده ما دخل فيه من النجاسة الا أن يغير أحد أوصافه الا رواية شاذة رواها
 ابن نافع عن مالك فذهب أهل العراق ثم قال وفريقا بين حلول النجاسة المائية في
 الماء الكثير الدائم وبين موت الدابة فيه استحسانا على ما يأتي في مسائلهم ولو وقعت فيه
 الدابة ميتة وأخرجت من ساعتها قبل أن تطول أقامتها فيه لم يفسد ذلك الماء وكذا
 لو وقعت فيه حية فأخرجت قبل أن تموت وقد سئل سعيد بن جبر عن فارة وقعت في قصرية
 شراب فقع فأخرجت حية فقال انه بهراق ولا يؤكل وحكي غيره أن في سمع ابن وهب عن
 مالك مثله وهو بعيد وشذوذ لا وجه له والله أعلم بحجته اه منه بلفظه وأشار بقوله على
 ما يأتي في مسائلهم الى ما في رسم الوضوء والجهاد من سمع القسرين من كتاب الوضوء
 الاول ونصه قيل له أفرأت البتر يقع فيها الهر فموت فيها ما ينزف منها قال لا تأرتختف
 فيها ما ينزف كل يوم ومنها ما يكثر ماؤها ويستقي منها كل يوم فلا ينزف وتسع البتر فأرى أن
 ينزف منها قدر ما يطيبها قلت أرايت ما خبر به من ماء آمن الخبز فقال لي أما أنا فأرى أن
 يطرحه ويعلفه الدواب ولا يؤكل ولقد جاءني قوم خبروا خبز ابعاء بئر من دارهم ثم علموا أن
 الماء الذي يحن به ماتت فيه دابة من هذه الدواب فأمرتهم بذلك قيل له أرايت من اغتسل
 به ووطهر حتى صلى صلوات قال أما نحن فنقول بعيد ما كان في الوقت فإذا ذهب الوقت
 فلا إعادة عليه قال القاضي وجه الترف من البتر التي ماتت فيها الدابة هو أنه يحشى أن
 يكون قد خرج من الدابة مع خروج نفسها شيء يكون على وجه الماء لا ينجس منه فلا يؤمن
 إذا لم ينزف من الماء شيء أن يحصل ذلك في المقدار الذي يتوضأ به منه فإذا ترف من الماء
 شيء خرج ذلك الشيء فيما ترف أو انما ع بالترف فطاب بذلك ولهذا المعنى لم يكن لما ينزف من
 الماء حد ووجب أن يكون على قدر قلة ماء البئر وكثرته وعلى ما طيب النفس به وهذا اذا
 لم يتغير الماء من ذلك وأما اذا تغير منه فلا بد أن ينزف حتى يذهب التغير ومعنى ما تكلم
 عليه في هذه الرواية ان الماء لم يتغير عن ذلك ولذلك قال فيما صلى بالوضوء الذي توضى من
 ذلك الماء انه لا بعيد الا في الوقت وأما قوله في الخبر الذي يحن بذلك الماء انه لا يؤكل فهو
 مثل ما تقدم له في الرسم الذي قبل هذا وعلى طريق التوقي والتحريم من المتشابه على ما ذكرنا
 في رسم بسلف من سمع ابن القاسم وليس بحرام بين فقد روى محمد بن يحيى السبئي عن
 مالك في المدونة انه كره أكله الا من حاجة اليه وقال عيسى عن ابن القاسم لا يحل أكله
 الا اذا حلت له الميتة وذلك الطعام بمنزلة الميتة ففسد في ذلك اه منه بلفظه وفي رسم
 القسمة من سمع عيسى من كتاب الطهارة الثاني ما نصه وسئل ابن وهب عن الجنب من
 ماء السماء تقع فيه الدابة وتموت فيه وقد انتفخت وانشقت والماء كثير يتغير منه شيء الا
 ما كان منه قوريا منها فلما أخرجت وحرك الماء ذهب الرائحة هل يتوضأ به ويشرب منه
 قال اذا خرجت الميتة من ذلك الماء فلينزع منه حتى يذهب دسم الميتة وودكه والرائحة
 واللون ان كان له لون اذا كان الماء كثيرا على ما وصفت طاب ذلك الماء اذا فعل به ذلك قال

ابن القاسم لاخير فيه ولم أسمع مالكا أرخص فيه قط قال القاضي قول ابن وهب هو الصحيح على مذهب مالك الذي رواه المدنيون عنه في أن الماء قل أو كثير لا ينجسه ما حمل فيه من النجاسة إلا أن يتغير من ذلك أحداً أو صافه على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في بئر بضاعة وقد روى ابن وهب وابن أبي أوس عن مالك في جباب تحفر بالمغرب فتسقط فيها الميتة فيتغير لونه ويرى يحمر ثم يطيب الماء بعد ذلك أنه لا بأس به وقد قال ابن القاسم في رسم العتق بعده إذا لم ينجس أن يغسل في الماء الدائم دون أن يغسل ما به من الأذى إذا كان الماء يحمل ذلك وتفرقة بين خلول النجاسة في الماء الدائم وموت الدابة فيه إذا جاز ذلك الماء ولم يتغير منه استحسان وليس بقياس والله أعلم وقد مضى في رسم الوضوء والجهاد الوجه الذي تفرق المسئلان فيه فقف على ذلك وبالله التوفيق اهـ منه بلانظه وفي المسئلة الثالثة عشر من سماع موسى في الجب تقع فيه النجاسة فيجبن به أو يصنع به شيء من الطعام أنه لا يؤكل فقال ابن رشد في شرحها ما نصه قال القاضي هذه الرواية طائلة خارجة عن أصل المذهب لأنه حكم للماء الكثير بحكم النجس بخلول النجاسة فيه فقال أما ما عمن بذلك الماء من الخبز فلا يؤكل وهم يقولون ذلك لا في موت الدابة فيه لا في خلول النجاسة اهـ محل الحاجة منه بلانظه وقال ابن الجلاب في تفريعه ما نصه وإذا وقعت دابة بماله نفس سائلة كالقارة والباحجة وما أشبه ذلك من سائر الحيوان في بئر فانت فيها فان لم يتغير لون الماء ولا طعمه ولا ريحه فهو طاهر مطهر إلا أن أنكره استعماله مع وجود غيره ويستحب أن ينزح من البئر شيء يغير خد على قدر كثرة الماء وقتله وصغر الدابة وكبرها اهـ منه بلانظه وقد قال ابن ناجي في أول شرحه للمدونة ما نصه فكل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل أنه (١) قال ابن ناجي في أول شرحه للمدونة ما نصه فكل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل أنه المالك حتى ينص على غيره حسبما قاله ابن عبد السلام اهـ منه وفي مختصر ثمانية أبي زيد ما نصه ولو كانت القارة والباحجة وقعت في البئر وهي ميتة لم يضر ذلك ولم يكن نجساً وان تغير ريحه ولم يؤمر أهله أن ينزحوا منه شيئاً لم يتغير لونه ويحول عن حال الماء اهـ من الشعالبي عن ابن فرحون اهـ من حاشية صر على ضيق وفي التلقين ما نصه ولا ينجس الماء إلا أن يغيره إلا أنه يستحب نزح البئر التي عوت فيها بحسب كبر الدابة وصغرها وكثرة ماء البئر وقتله وذلك نوق واستحباب اهـ منه بلانظه وفي المتنق ما نصه حكى ابن حبيب عن ابن الماحضون وابن عبد الحكم وأصبغ أن الآبار الصغار مثل آبار الدور تفسد بمات فيمن شاة أو دجاجة وان لم تتغير ولا تفسد بما وقع فيها ميتة حتى تتغير وأما آبار الزريق والسواني فلا تفسد ولو ماتت فيها الشاة الآن تتغير وأما البرك العظام (٢) فإنه يفسدها ماتت فيها وان لم يفسدها الآن تكون البرك العظام وقد قال ابن وهب في الدابة تموت في جب ماء السماء فتنتسخ فيسه وتنفسخ ولم يتغير من الماء لكثرة الماء ما قرب منها إنما يخرج ونزح منها ما يذهب دسم الميتة والرائحة واللون فتطيب بذلك ان كان الماء كثيراً وانكر هذا ابن القاسم وقال لاخير فيه فيجب على قول ابن وهب أن الماء المتجدد والدائم سواء في هذا الحكم وان اختلفا في الكثرة عند ابن القاسم وأصحابه ان الماء الدائم بخلاف المتجدد في هذا الحكم إلا أن يكثر الدائم جداً اهـ منه بلانظه وفي المقدمات ما نصه وموت الدابة

وقال ابن الجلاب في تفريعه وإذا وقعت دابة بماله نفس سائلة كالقارة والباحجة في بئر فانت فيها فان لم تغبر أحداً أو صاف الماء فهو طاهر مطهر إلا أن أنكره استعماله مع وجود غيره ويستحب أن ينزح من البئر شيء يغير خد على قدر كثرة الماء وقتله وصغر الدابة وكبرها اهـ وقد قال ابن ناجي في أول شرحه للمدونة كل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل فيه أنه المالك حتى ينص على غيره حسبما قاله ابن عبد السلام اهـ

(١) مطلب كل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل أنه المالك حتى ينص على غيره
(٢) قوله وأما البرك العظام الخ كذا بالأصل ولبحر النقل اهـ مصححه

وقال ابن الحاجب مانصه وأما الماء الراكد كالبر وغيره يموت فيه دابة برذات نفس سائلة ولم يتغير فيستحب الزبح بقدرها بخلاف ما لو وقع ميتا اه وسلمه شراحه ابن عبد السلام وابن راشد وابن هرون وابن فرحون والثعالبي وضح وبه جزم ابن عرفة مع سعة حفظه وجزم به قبل هؤلاء الامام المازري وقد سلم كلام المصنف جيع من وقفنا على كلامه من الشراح والحسين ويأتي لمب نفسه عند قول المصنف (٥٨) ويجنب كثير طعام الخ أن الراجح في الفارة اذا وقعت ميتة في

في الماء الدائم على مذهب ابن القاسم ورواية المصريين عن مالك بخلاف ما لو حاول التجاسة فيه لان التجاسة تنفع في الماء ويخشى أن يخرج من الدابة عندهم توتهاشي لا ينفع في الماء ويبقى على وجهه فان كان الماء غير معين مثل القصيرة والجب طريح ولم يتوضأ به بخافة أن يكون ذلك الشيء النجس قد حصل فيما يتوضأ به وان كان بترأف منها قدر ما تطيب النفس به الا أن يتغير الماء فلا بد أن يترفع منها حتى يزول التغير اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه وأما الماء الراكد كالبر وغيره يموت فيه دابة برذات نفس سائلة ولم يتغير فيستحب الزبح بقدرها بخلاف ما لو وقع ميتا اه وسلمه شراحه ابن عبد السلام وابن راشد وابن هرون وابن فرحون والثعالبي وضح قائلا مانصه وفي المذهب قول ان ما وقع ميتا بمنزلة ماتت فيه اه منه وبه جزم الامام ابن عرفة مقتصر عليه مع سعة حفظه والقلشاني في شرح الرسالة وجزم به قبل هؤلاء الامام المازري وفي الارشاد مانصه واذا مات ذو نفس سائلة في بئر فان تغيرت وجب زرعها حتى يزول التغير فان زال بنفسه فانظر اعود الى أصله وان لم يتغير استحب الزبح بحسب الماء والدابة اه منه بلفظه وفي الشامل مانصه فان تغير وجب زرع جميعه كأن وقع ميتا فغيره والا فلا وقيل يستحب اه منه بلفظه وقد سلم كلام المصنف جيع من وقفت على كلامه من الشراح والحسين ولم أر أحدا بحث معه الا مب مع انه يأتي له نفسه عند قول المصنف ويجنب انها لا تنجسه وانفقوا على أنها تنجسه ان ماتت فيه فغيره هم بين الوجهين في الطعام المائع مع أنه لا قوة ولا يشترط في نجاسته تغيره يدل على الفرق بينهما في الماء الذي الذي هو بضد ذلك بالاحرى وبذلك كله تعلم ما في وقوف مب رحمه الله مع ما نقله عن ابن مقى والكمال لله تعالى فتأمل به انصاف والله أعلم (وان زال تغير النجس) قول ز وهو ما غيره النجس بالفتح الخ يقتضي أن عين النجاسة انما هو بالفتح مع أنه ذكر فيه قبل لغات ثم الظاهر ان الاضافة على معنى في أو الالام والنجس بمعنى المتنجس فيها وأولهما أولاهما (ثم أعلم) قلت كثيرا ما يفرق الفقهاء بين النجس بالفتح والنجس بالكسر فيقولون ذا الفهتين على عين الخبث كما اقتضاه كلام ز هنا ومكسور العين على نحو الثوب المتنجس والمناسبة ظاهرة فان الاول في الاصل مصدر نجس كتعب وصف به للمبالغة والثاني

مائع وأخرجت مكانها أنها لا تنجسه وانفقوا على أنها تنجسه ان ماتت فيه فغيره هم بين الوجهين في الطعام المائع مع أنه لا قوة ولا يشترط في نجاسته تغيره يدل على الفرق بينهما في الماء الذي هو بضد ذلك بالاحرى وانظر بقية النصوص في الاصل قلت وما نسبه مب لمق هو كذلك فيه في النسخة التي بيدي منه وان سقط ذلك من نسخة الرهوني منه فالعهدة في ذلك على مقى والله أعلم (وان زال الخ) قول ز وهو ما غيره النجس بالفتح الخ يقتضي أن عين النجاسة انما هو بالفتح مع أنه ذكر فيه قبل لغات ثم الظاهر ان الاضافة على معنى في أو الالام والنجس بمعنى المتنجس فيها وأولهما أولاهما (ثم أعلم) قلت كثيرا ما يفرق الفقهاء بين النجس بالفتح والنجس بالكسر فيقولون ذا الفهتين على عين الخبث كما اقتضاه كلام ز هنا ومكسور العين على نحو الثوب المتنجس والمناسبة ظاهرة فان الاول في الاصل مصدر نجس كتعب وصف به للمبالغة والثاني

صفة على القياس في وصف فعل كفتح وههذالاساني أن فيه في أصل اللغة لغات وهو ما ذكره ز قبل وبالله التوفيق (لا بكثرة مطلق) قول ز ولا بالقائشي فيم من تراب انظر من أخرج هذه من الخلاف قال نو ومقتضى تعليلهم بأن النجاسة لا تزول الا بالمطابق جريانه ولا دليل لز فيما في ح عن سند لانه عن يقول بطهوريته اذا زال تغيره بنفسه والله أعلم

قلت في ابن عرفة ما نصه و قول ابن بشر في طهورية الخمس يزول تغيره بلا نزح و قولان
لا أعرفه و سمع أشهب طهور ما به ثمر الدور المتن بنزع ما يذهب تنه وفيها سخنون اتر قول
ربيعه ان تغير لون الماء أو طعمه نزع منه قدر ما يذهب الرائحة منه انما هذا في البئر و جهل
الشيخ بعضهم بقوله في ما جل قليل الماء و قعت فيه فارة بطين حتى يكثر ماؤه فيشرب قال
فان فعل شرب اه منه بلقطه و قوله يطين مضارع طين بطا مهـ له و يا منة تخبثه
و فون مبنى للمفعول أى يلقي فيه الطين كذا وجدته في نسخة من ابن عرفة و قال القشاشي
و نسخة من تكميل التقييد و في شفاء الغليل و في ح فانظر هل فيه شاهد لز أولا
و الظاهر انه شاهد له لان غ في شفاء الغليل لما ذكره قال بعدم ما نصه وهذا مما زال بكثرة
مطلق اه منه بلقطه كذا وجدته في خمس نسخ عتيقات مطبوع بها الصحة و لان مفهوم
قوله فان فعل شرب انه ان لم يفعل لم يشرب و ظاهره و لو زال تغيره و لان ابن عرفة لم يجمع
رد على ابن بشر اذ لو لم يكن للطين فيه تأثير لكان كلام الشيخ حجة عليه فتأمل بانصاف
والله اعلم * (تنبيهات الاول) * ظاهر كلام ابن غ بل صريحه ان ابن عرفة أنكر على
ابن بشر وجود القوانين معا و فيه نظر يظهر باذني تأمل مما يأتي و في ح مانصه و انظر
ما الذي أنكره ابن عرفة هل القول بالطهورية أو القول بعدمها و ليس في كلامه ما يدل
على ذلك صريحا غير ان المتبادر من كلامه انما هو انكار القول بالطهورية الخ قلت
هذا هو الذي فهمه منه في وهو المتعين في فهم كلام ابن عرفة لانه أتى بسماع
أشهب و كلام سخنون و مسئلة الشيخ شاهد للقول بعدم الطهورية فكيف ينكره
أما استدلاله بسماع أشهب فوجهه ان قوله طهور ما به ثمر الدور بنزع الخ يدل على أن
الطهورية متوقفة على وجود أمر من النزع منه وكون الماء له مادة كالتر فيه فهم
منه انه ان اتقى أحدهما فلا تحصل الطهورية و أخرى اذا اتفيا معا ذلك لانه اذا
وجد الامران علمنا أن التغير زال بالمطابق لان ماله مادة كمال نزع منه شيء خلفه آخر من
المادة بخلاف ما اذا لم ينزع منه شيء أولم تكن له مادة و أما استدلاله بكلام سخنون
فواضح غاية لانه صريح في أن ما ذكره ربيعة من أن الماء يطهر بنزع قدر ما يذهب
تغيره يجب قصره على ماله مادة كالتر فان لم تكن له مادة فلا يطهر بالنزع مع ذهاب التغير
و اذا كان لا يطهر بذلك فإحدى مع ذهاب التغير بلا نزح و أما استدلاله بمسئلة الشيخ
فتقدم وجهه و اذا علمت هذا تبين لك ان في كلام ابن عرفة ما هو كالصريح في أنه انما
أنكر القول بالطهورية فتأمل بانصاف والله اعلم * (الثاني) * قول غ ولا يتفتلما
حكى الشيخ أبو زيد اللعالي من رد بعضهم على ابن عرفة بقول ابن يونس لان الراد قد
خليل في قوله كالشرح اه يقتضى انه لو لم يحسنه ما نسب المصنف لابن يونس لثم به الرد
على ابن عرفة وذلك مبنى على ما فهمه من أن ابن عرفة أنكر على ابن بشر القولين وقد
علمت ما فيه أما على ما قدمناه وهو الصواب فلا يتوجه به اعتراض على ابن عرفة و لو سلمنا
صحة نسبته لابن يونس و قد ذكر ح كلام غ و سلمه مع انه فهم كلام ابن عرفة على
الصواب فتأمل والله اعلم * (الثالث) * مفهوم قول المصنف لا بكثرة مطلق انه اذا زال

قول ابن غ كذا في الاصل رسم
ابن مع رسم ع كنهه مصححه

بكثره المطلق يكون ظهورا باتفاق القولين وقد صرح ح نقلا عن ضج بالاتفاق وكذا
 جس و ز والذي في ح عن ابن الامام هو مانصه فالأظهر في الخلاف فيه ٥١
 فلم يحزم بذلك وانظر هذا الاتفاق مع مانصه للعمى عن ابن مصعب وسلم ابن عرفه ونص
 العمى وأما نظيره ما وقعت فيه فقال مالك في المدونة في البئر من آبار المدينة تقع فيها الوزغة
 أو الفأرة يستقى منها حتى تطيب وينزفون منها على قدر ما يظنون أنها قد طابت وفي المجموعة
 إذا تزلت الدابة التي تقع في البئر أو سال دمها أو فرسها ولم تتزلع فلينزف الآن بأن يغلبهم الماء
 فان غلبهم نزح حتى لا يبق من النجاسة شيء وان لم تتزلع ولا سال منها دم فلينزح منها شيء فان
 أروحت نزح منها حتى تذهب الرائحة وقال أبو مصعب ينزف ذلك الماء كله وذه كره عن
 المغيرة وابن الماجشون ينزع منها خسون دلوا وقال ابن أبي أويس سبعون دلوا ٥١ منه
 بالنظر وقال ابن عرفه مانصه ونظيره بئر ينزع ما يذهب تغيرها للعمى عن أبي مصعب
 بكل ماؤها إلى آخر ما قدمناه عنه قريباً فراجع به وتعلم ما في وقوف مب أيضاً فان كانت له
 مادة طهر باتفاق والله أعلم * (الرابع) * قول غ عن مق ان كان المؤلف حل كلام
 ابن يونس على نفس ما نحن فيه فهو وهم وان أراد أن يقيس عليه فهو بعيد ٥١ سلمه ح
 وغيره ويجب عن المصنف رحمه الله بأنه يختار الثاني وقولهم انه بعيد ممنوع وبيان
 ذلك أن الثوب أو اللحم مثلاً إذا أصابه نجاسة صار متنجساً لا يجوز الصلاة مع ملامسته ولا
 يجوز أن كله فإذا زلت عين النجاسة بما قد تغير بظاهر يفارقها بالاختيار ابن يونس فيه
 أنه يبقى على حكمه السابق فلا يجوز ملامسته في الصلاة ولا كله لان الحكم الذي ثبت له
 لا يرفعها إلا الماء المطلق وهذا المعنى الذي علل به ابن يونس حكم الاصل موجود في الفرع
 لان الماء لما تغير بالنجس صار متنجساً لا يجوز الصلاة بما أصاب من بدن أو ثوب أو بقعة
 ولا يجوز نشره ولا يجن ولا طيب به ولا آكل ما يجن أو طيب به فاذا زال تغيره بعد ذلك تغير ككرة
 مطلق علمنا أن عين ذلك النجس قد ذهبت اذ لا ذهابها ما ذهب أثرها الذي كان ثابته محققاً
 ومعلوم أن ذهاب العين من الاصل المقيس عليه لا يرفع الحكم افقد الماء المطلق فيجب أن
 يكون الحكم كذلك في الفرع المقيس بل يكون في الفرع أخرى لان ذهاب العين في الاصل
 محقق مشاهد بنجاسة البصر بخلافه في الفرع لا جمال أن يكون ذهاب التغير لذهاب بعض
 لاجزاء فقط فلما ضعف زال التغير فلا يلزم من عدم بقاء التغير ذهاب العين كلها كما شوهد
 ذلك فيما اذا وقع في ماء ولم يغيره فان العين موجودة قطعاً والتغير مفقود قطعاً والفرق بان
 الماء له قوة تدفع بها عن نفسه بخلاف الثوب واللحم مثلاً لا يصح لان القوة انما تكون
 له أولاً قبل تغيره أما بعده فقد صار كغيره من المائعات ولذا قالوا اذا تغير بظاهر فوقت فيه
 قطرة بول انه يصير نجساً ولو كان كثيراً فعلم من هذا ان نظير المصنف شديد وأن قياسه هذا
 الفرع ليس بعيد بل هو من القياس المساوي والجلي والحكم كله لا الكبير العلي فتأمل
 بانصاف * (الخامس) * قال جس انظر بماذا تقوى قول ابن القاسم في صورة ما اذا زال
 لتغير على قوله اذ لم يتغير أصلاً وهو قليل حتى يحكم المصنف هنا ولم يحكم في السابقة ولم

(فاستحسن الطهورية) قول مب بل قد يبحث في حكاية المصنف هنا الخ نحوه قول جس انظر بماذا اتقوى قول ابن القاسم هنا على قوله في مسئلة ويسير كاتبة وضوء الخ حتى حكاه المصنف هنا ولم يحكه هناك ولم يظهر كبير فرق بينهما لعدم التعريفهما اه وفيه نظر ظاهر لانه صريح في مساواة هذه لتلك وهو يقتضى أن محل الخلاف هنا هو الماء القليل فقط اذ هو محل في تلك وليس كذلك لما علمت ان محله هنا الكثير فالقيل احرى على ان الفرق بينهما ظاهر فان قول ابن القاسم هناك لم يشهره احدثوهنا قد شهره ابن القاسم كها في كافي ح عنه وأبضافان قول ابن القاسم هنا صريح بالاستصحاب الذي هو أصل من الاصول وضعف هناك بما رخصته له لان الماء هنا قد تخس فيستحب تحبسه حتى يزول بالمطابق وفي تلك تستحب طهوريته حتى تزول متغيراً حداً وأصافه فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة لا عرفهما قال ح انظر ما الذي أنكره ابن عرفة على القول بالطهورية أو القول بعدمها والمتبادر من كلامه انها هو انكار القول بالطهورية انتهى وهذا هو الذي فهمه منه في وعو المعنيين في فهم كلام ابن عرفة لأنه أتى بعد سماع أشهب وكلام سحنون ومسئلة الشيخ شاهد القول بعدم الطهورية فكيف ينكره (٦١) وبه تعلم ما في كلام غ هنا فانه يقتضى ان

ابن عرفة أنكر على ابن بشير وجود القوانين معا وفي عليه الرد على ابن عرفة بما نسبته المصنف لابن يونس لوجهت نسبته له وقول مب وبالجملة ان كان المصنف محل كلام ابن يونس الى قوله فهو بعيد أصله لغ عن مق وسلمه ح وغيره ويجاب عن المصنف بأننا اختار الثاني ونفع بعده فان الثوب أو اللحم مثلاً اذا أصابه نجاسة صار متنجساً لا تجوز ملابسته في صلاة أو غذاً فاذا أثبتت عين النجاسة بما متغير بظاهر مفارقة غالب المختار ابن يونس انه يتي على حكمه السابق لان الحكم قد ثبت له فلا يرفع الا الماء المطلق وهذا المعنى الذي علل به ابن يونس حكم الاصل موجود في

يظهر كبير فرق بين الصورتين لعدم التعريف في كليهما اه ونحوه قول مب بل قد يبحث في حكاية المصنف له هنا مع حذفه فيما تقدم اه قلت وفي كلامهما انظر ظاهراً لانه صريح في مساواة هذه للمسئلة لتلك وذلك يقتضى أن محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره هنا هو الماء القليل اذ هو محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره هناك وهذا ليس بصحيح لما علمت أن محله الكثير فالقيل احرى على ان الفرق بينهما ظاهر أما أولان قول ابن القاسم هناك لم يصرح أحد بشبهه بل صرحوا بشبهه مقابلة فقط وهناك صرح الفاكهاني بتشبيهه كافي ح عنه وأما ثانياً فلان مذهب ابن القاسم ترجع هنا بالاستصحاب الذي هو أصل من الاصول وضعف هناك بما رخصته له لان الماء في هذه قد تحقق سلب طهوريته بتحبسه قبل والاصل بقاؤه متنجساً حتى يزول عنه الحكم بما رزول به حكم النجاسة وهو الماء المطلق وفي تلك طهورية بالماء المحققة والاصل بقاؤه حتى يزول بما يغير لونه أو طعمه أو ريحه فتأمل بأصاف والله أعلم * (السادس) ذكر ح ما وقع في دار أبي بكر الطرطوشي وقال مانصه واهل المصنف أشار اليهما بالاستحسان اه وكأنه لم يرم صرح باختباره ولم يقف على كلام الارشاد الذي قدمناه ولا على قول غ في تكميله مانصه وقوله فاستحسن الطهورية أشار به لقول ابن عسكرفي ارشاد السالك فان زال بنفسه فالظاهر عودته الى أصله اه منه بل نظره وقول ز وأما ليسير فباق على التحجيس بلا خلاف بعد أن ذكره في ضج عن ابن راشد قال وما ذكره بعد عن ابن دقيق العبد يردّه ومقتضى البناء أن لا فرق اه ولم يتعقبه صر في حاشيته فهذا القيد غير معتبر عند المصنف

الفرع لأن الماء المتغير بالنجس صار متنجساً لا تجوز ملابسته في صلاة ولا غذاً فاذا زال تغيره بعد ذلك بغير كثرة مطلق علمنا ان عين ذلك النجس قد ذهبت اذ لا ذهاباً ما ذهب أثرها الذي كان ثابتاً محققاً ومعلوم أن ذهاب العين من الاصل المقيس عليه لا يرفع الحكم لفقده الماء المطلق فيجب أن يكون الحكم كذلك في الفرع المقيس بل أخرى لان ذهاب العين في الاصل محقق مشاهد بحاسة البصر بخلافه في الفرع لا احتمال أن يكون ذهاب التغير لذهاب بعض الاجزاء فقط فلما ضعفت زال التغير فلا يلزم من عدم بقاء التغير ذهاب العين كلها كما شوه ذلك فيما اذا وقع في ماء ولم يغيره فان العين موجودة قطعاً والتغير مفقود قطعاً والفرق بأن الماء له قوة يدفع بها عن نفسه بخلاف الثوب واللحم مثلاً لا يصح لان القوة انما تكون له أو لا قبل تغيره أما بعده فقد صار كغيره من المائعات ولذا قالوا اذا تغير بظاهر فوقعت فيه قطرة بول انه يصير نجساً ولو كثر فعلم ان نظراً المصنف سديد وان قياسه ليس بعيد بل هو من القياس المساوي أو الخلق والعلم كله للكبير العلي وقول ز وأما ليسير فباق على التحجيس بلا خلاف لما ذكره في ضج عن ابن راشد قال وما ذكره بعد عن ابن دقيق العبد يردّه ومقتضى البناء أن لا فرق اه وسلمه صر فهذا القيد غير معتبر عند المصنف

والله أعلم ﴿قلت وقول ز وكذا بقليله على العمدة﴾ هذا هو الذي حققه من خلاف ابن الامام وظاهر المصنف ويجاب عنه بجمل كثيرة تاسم مصدره عنى (٦٣) تكثير أى لا يتكثر بمرطلق الماء نجس ولو قل المطلق (وقبل الخ)

والله أعلم (وقيل خبر الواحد) قول ز والظاهر أن الجن كذلك قال نو ليس بظاهر لاشتراط العدالة ومن أين له بها اه بلقطه وبجته مظاهر جدا والله أعلم

* (فصل) في بيان الايمان الطاهرة والاعيان النجسة

(الظاهر ميت ما لادم له) قول ز كان تساويا عند ابن نوس الخ يقتضى انه اذا كان الطعام أكثر مجوزاً كله عند ابن نوس مطلقاً وتمثله بذلك باختلاط قلة بكثيره يظهر منه انه لا بد أن تكون الأكثر لها بال قاله شيخنا ج ومآله ظاهر (والجري ولو طالت حياته ببر) ظاهره ان الجري طاهر وان اتن وقال شيخنا ج صرح سيدى عبد الرحمن القاسمى انه محتجب لانه مستقدر ومقتضى سياق الكلام انه نجس لكن لم يصرح به وذلك لانه ذكر في الاستدلال على طهارة فضلات الانبياء أن علمه النجاسة الاستقدير ولم تكن فضلاته عليه الصلاة والسلام مستقدرة بل كانت عطرة على ما جاء في الاخبار وذلك بحقق كونها طاهرة على ما علم به طهارة المسك وان كان دما والعنبر وان كان روث دابة وان كانت بحرية فانه لو كان متنجساً محتجباً كما يحتجب الجري ان اتن لانه حينئذ مستقدر وفي تنبيه الامام لما شرب بوله ابن الزبير وجده أطيب من المسك وأحلى من العسل ذكر هذا عند قول المصنف ومضى والظاهر انه ليس بنجس ولا يؤكل لانه يضر والله أعلم اه من خطه ﴿قلت ويجرى مثله في لحم المذكى اذا اتن والله أعلم وقول ز وهي غير ترس الماء الخ كذا في النسخ التي وقفنا عليها وهو الصواب كما يدل عليه آخر كلامه ووقع في نسخة م وب وهي ترس الماء باسقاط غير فاعترض عليه واعتراضه ساقط نعم ما ذكره من أن ح ذكر في ذلك قولين صحيحين فلو اقتصر على الاعتراض بهذا كان صواباً كما علم نو ﴿قلت وما ذكره ح عن صاحب الجمع به جزم مق ونصه وترس الماء هي السلفاة اه منه بلقطه وقال اللغوى في كتاب النبايح مانصه وقال في المدققة في ترس الجري يؤكل بغير ذكاة وفي مختصر الوقار استحبد كانه لان له في البربريا وقال مالاث في كتاب محمد في السلفاة ترس صغير يكون في البرارى هو من صيد البر لا يؤكل الا بذكاة ولا يؤكل طير الماء الا بذكاة وقال عطاء حيث يكون أكثر فهو من صيده جعله دا خلا في عموم قوله سبحانه أحل لكم صيد البحر وطعامه اه منه بلقطه ونقله مق أيضاً وبهذا كله تعلم ما في وقوف ز مع كلام ابن عرفة (تنبيهان الاول) * في أجوبة سيدى عبد القادر القاسمى مانصه الجواب والله الموفق سبحانه للصواب أما طير الماء فذكره قال ابن مرزوق في شرح المختصر لا يؤكل طير الماء الا بذكاة وحكى القلشاني في شرح ابن الحاجب الاجماع على أن هذا وسأله ﴿قلت وكأنه لم يعتد بخلاف عطاء لشذوذ والله أعلم وقول ز في ضبط السلفاة بضم أوهاو وانما الخ مثله في ح وانظر من ضبطه بضم الاول والثالث مع سكن الثاني والذي يدل عليه كلام القاموس والصحاح والمصباح ان ثانيه مفتوح فيسكن ثالثه أو ثانيه ساكن فيفتح ثالثه وقول ز وهي غير ترس الماء الخ كذا في النسخ التي وقفنا عليها وهو الصواب كما يدل عليه آخر كلامه وسقطت لفظة غير من نسخة م فاعترضه نعم جزم مق بان ترس الماء هي السلفاة

قول ز والظاهر ان الجن كذلك الخ قال نو ليس بظاهر لاشتراط العدالة ومن أين له بها اه وبجته مظاهر جدا والله أعلم

* (فصل الطاهر الخ)

قول ز كان تساوياً عند ابن نوس الخ يقتضى انه اذا كان الطعام أكثر مجوزاً كله عند ابن نوس مطلقاً وتمثله بذلك باختلاط قلة بكثيره يظهر منه انه لا بد أن تكون الأكثر لها بال قاله شيخنا ج ﴿قلت والظاهر أن قول ابن نوس كاختلاط قلة بكثيره تنبيه وتظهير لا تمثيل لان القملة مما له نفس سائلة فيتم النجاسة كما باقى والله أعلم (والجري) ظاهره ولو اتن وصرح سيدى عبد الرحمن القاسمى بأنه محتجب لانه مستقدر ومقتضى سياقه أنه نجس انظره عند قول المصنف ومضى والظاهر انه ليس بنجس ولا يؤكل لانه يضر قاله ج ويجرى مثله في لحم المذكى اذا اتن والله أعلم وقول م عن مق لا يؤكل طير الماء الا بذكاة الخ نقل سيدى عبد القادر القاسمى في أجوبة بته عن القلشاني في شرح ابن الحاجب حكاية الاجماع على هذا وسأله ﴿قلت وكأنه لم يعتد بخلاف عطاء لشذوذ والله أعلم وقول ز في ضبط السلفاة بضم أوهاو وانما الخ مثله في ح وانظر من ضبطه بضم الاول والثالث مع

سكن الثاني والذي يدل عليه كلام القاموس والصحاح والمصباح ان ثانيه مفتوح فيسكن ثالثه أو ثانيه ساكن فيفتح ثالثه وقول ز وهي غير ترس الماء الخ كذا في النسخ التي وقفنا عليها وهو الصواب كما يدل عليه آخر كلامه وسقطت لفظة غير من نسخة م فاعترضه نعم جزم مق بان ترس الماء هي السلفاة

وقول ز أو وجد في بطن حوت أو طير ميتا في غـ ل الخ هذا هو الذي صححه ابن يونس وصاحب الذخيرة خلافا لعبد الحق (الامسك) قول مب وهو خلاف ما في ح أي تقلاع ضيغ الا انه عبر بعسل البلادر وهو كذلك في ضيغ وسله صر فهو المعول عليه لاما لز وفي ح أيضا عن ابن فرحون من الذين ينعى العقل اذا صار فارصا ويحدث نوعا من السكر فان شرب ذلك حرم ويحرم منه القدر الذي ينعى العقل اه وفيه نظر (٦٣) لما علم من ان المسكر يحرم تناول قلبه

ككثيره والله أعلم قلت ولغ رحمه الله تعالى تاليف حسن مفيد جدا في الشراب المسمى بما الحياة المعالج بانقطر ولم يحزم فيه والله أعلم بكونه مسكرا او العامة مطبقون على انه مسكر فلا أدري هل ذلك لجهلهم بحقيقة السكر أم كلف الأمر قاله الشيخ ميارة وقول ز وكذا حشيشة الخ كونها من المفسدات هو مقتضى كلام أبي الحسن في شرح المدونة واختاره القرافي قائلا لانأرى أهلها لا يميلون الى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة وربما عرض لهم البكا وصححه متى قائلا لان اتلاف الاموال فيها انما يدل على انهم يحدون فيها لذتها وأما تعيين كونها الطرب المائل للطرب الخرفلا اذا اعم لا اشعر له بالاختصاص العين اه وانما لم يتكلم عليها الاثمة لجهلهم بدون لانها انما ظهرت في اوائل المائة السادسة وانتشرت في دولة التتار وقال العلقمي في شرح الجامع حكى أن رجلا من العجم قدم القاهرة وطلب دليلا على تحريم الحشيشة وعقد ثلاث مجلسا فاستدل الحافظ زين الدين العراقي بحديث أم سلمة نهى

اللغة التي اتصفت بأيدى ناعلى ماصدر به والذي في القاموس هو مانصه السلففة كبلهنية والسلففة والسلففاو يقصر والسلففى مقصورة سا كنة الام مفتوحة الحاء والسلففة بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة ينفع دمهها وحرارتها المصروع والتلطيج بدماها المفصل ويقال اذا اشتد البرد في مكان وكبت واحدة بحيث تكون يداها ورجلاها الى الهواء وتركت كذلك ينزل البرد في ذلك الموضع اه منه بلفظه وفي الصحاح مانصه السلففة بضم اللام واحدة السلاحف قال أبو عبيد وحكى الرواسي سلففة مثل بلهنية وهو ملحق بالجماسي بالباء وانما صارت باء بكسر ما قبلها اه منه بلفظه كذا وجدته في نسخة عتيقة متفهمة مطنون بها الصحة ووجدته في أخرى السلففة بفتح اللام فاختلفت التثنيان في اللام هل هي مضمومة أو مفتوحة والفتح هو الموافق لما في المصباح ونصه والسلففة من حيوان الماء معروف وبطابق على الذكروا لاني وقال الفراء الذي ذكر من السلاحف غيل والاشي سلففة في لغة بني أسد وفيه الغات اثبات الهاء فتفتح اللام وتسكن الحاء والثانية العكس اسكان اللام وفتح الحاء والثالثة والرابعة حذف الهاء مع فتح اللام وسكون الحاء فمذوق قصر اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله مع ما للخطاب وقد اقتصر في ضيغ على بعض كلام الصحاح فقال مانصه قال الجوهرى والسلففة بفتح اللام واحدة السلاحف وحكى الرواسي سلففة اه منه كذا في غير نسخة منه وبه وبما في المصباح يعلم رجحان النسخة التي دلت على أن اللام مفتوحة والله أعلم وقول ز أو وجد في بطن حوت أو طير ميتا في غـ ل الخ كتب عليه شيئا ج مانصه هذا هو الذي صححه ابن يونس وصاحب الذخيرة خلاف ما قاله عبد الحق من حاشية سيدي عبد القادر القاسي اقلاله عن نت في باب المباح اه من خطه قلت وما نسبة لابن يونس صحح ونصه قيل فان وجد الطير ميتا ووجد في بطنه حوتا فلا يؤكل الحوت اذا قصار الحوت نجسا قال الشيخ والصواب جواز أكله كالأورق الحوت في نجاسة فانه يغسل كالجدى الذي رضع خنزيرا والدجاج أو الطير الذي يأكل النجاسة فانها تذبح وتغسل وتؤكل وان كان جردان ما أكلته اه منه بلفظه (الامسك) قول مب وهو خلاف ما في ح الخ أي تقلاع ضيغ الا أنه عبر بعسل البلادر وهو كذلك في ضيغ وسله صر ولا خفاء ان هذا هو المعول عليه لاعلى ما لز * (تنبيه) في ح هنائي الفرع الثاني عن ابن فرحون مانصه من الذين ينعى العقل اذا صار فارصا ويحدث نوعا من السكر فان شرب ذلك حرم ويحرم منه القدر الذي ينعى العقل اه وسله ح وفيه نظر ظاهر لانه حكم له بأنه يحدث نوعا من السكر

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفترا يجب الحاضرين وقد نهى السبوطي على صحته واحتج به ابن حجر على حرمة المنستر ولو لم يكن شرابا ولا مسكرا في باب الخمر من العسل من شرح البخاري وكذا احتج به القسطلاني في المواهب أيضا اه وأخرجه أبو داود والامام أحمد قال في المواهب قدمهم فيها مائة وعشرين مضرة دنيئة قبيحة حتى قال بعضهم كل ما في الخمر من المنعمات موجود في الحشيشة وزيادة فان أكثر ضرر الخمر في الدين لان في البدن وضررها فيهما اه

وقال في لطائف المنن والاخلاق قد ذكر الشيخ قطب الدين العسقلاني خليفة شيخ الشيوخ شهاب الدين السهروردي رحمه الله تعالى في الحشيشة مائة وعشرين مضرّة دنيوية وأخرى وقال الحكماء انما يورث أكثر من ثلثمائة داء في البدن كل داء لا يوجد له دواء في هذا الزمان فنهتكم عن القوي واحراق الدماء وتقليل الحياء وتثقيب الكبد وتقرح الجسد وتحقير الرطوبات وتضعيف اللثات وتصفير اللون وتخفيف الاسنان ويورث البخري القم ويولد السوداء والجذام والبرص والخرس واللقوة وموت الفجأة ويورث كثرة الخطا والتسيان والضجر من الناس ويولد الاعشا في العيون ويخطئ العقول ويورث الجنون غالبا وتسقط المروءة وتفسد الفكرة ويولد الخيال الفاسد ونسيان الحال والمآل والفرغ من أمور الآخرة وتنسى العيذ كربه وتجعله يفشي لسرار الاخوان وتذهب الحياء وتكثر المرءة وتنفي الفتوة والمروءة وتكشف العورة وتنتع الغيرة وتثقل الكيس وتجعل صاحبها حليسا لابل يس وتفسد العقل وتقطع النسل وتجلب الامراض والاسقام مع تولد البرص والجذام ويورث الابنية ويولد الرعشة وتحرك الدهشة وتسقط شعر الاحقان وتجبف المني وتظهر الداء الخفي وتضر الاحشاء وتصل الاعضاء وتقوى النفس وتظهر العلة وتجبس البول وتزيد في الحرص وتسهر الجفون وتضعف العيون ويورث الكسل عن الصلاة وحضور الجاعات والوقوف في المحظورات وارتكاب الاجرام وجوع الاتام والوقوف في الحرام وأنواع الامراض والاسقام قال الشيخ قطب الدين وقد بلغنا عن جمع بلغوا حد التواتر ان الاكثرا من أهلها يورث موت القبة كما وقع لكنهم عن يتعاطاها وبعضهم اخلت عقولهم وبعضهم ابتلوا بامراض متعددة وأسقام متنوعة من الدق والسيل واحترق السوداء وضيق النفس والاستسقاء وسوء الخاتمة واتفق العلماء والحكماء انما حشيشة مضارة في الجسد والعقل صالحة عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وما كان هذا فعله فهو حرام باجماع أهل الاسلام لان ما يورث الى الحرام فهو حرام ورأيت في كلام ابن السطراي (٦٤) علاج ترك كل الحشيشة

فكيف يقول بعد انه يحرم منه القدر الخ وقد علم ان المسكر يحرم تناول قليله وكثيره فتأمله وقوله فارصا هو بالقاف والراء والصاد

المهمة

وقال بعض اطباء انما تخدروا أكثرهم على انهم مسكروا قال وعلى بانعها وآكلها الاثم والتعزير قال المهمة وكذلك زارعها وظابطجها وحاملها والحمولة اليدوار ارضي بذلك والسأكت فبمع وبربر فان تاب من ذلك والاضرب وعز بالذرة تضربا شديدا باجماع أئمة المذاهب الاربعة حتى قال بعض العلماء من أباح آكلها فهو زنديق وليس للأئمة الاربعة فيها كلام لانهم لم تكن في زمنهم قال شيخ الاسلام ابن تيمية انما ظهرت وسط المائة السادسة ولما أفتى فيها الامام المنزي بالتعريم رجع من كان أفتى فيها بالاباحة من أصحاب أبي حنيفة الى التحريم مع خطر قبيتها وأمرها وبأدب بانعها وكان مستند من أفتى باباحتها انما على الاباحة الاصلية فلما اشتهر فسادها في عراق العجم رجعوا وقالوا انما مضرة للعقل والبدن وتجعل العبدان كل لا يشبع وان أعطى لا ينفع وان كام لا يسمع وتجعل الفصيح أبكيا والصبي أبلما واليقظان نائمًا اه اه ونقل في الزواجر مانه واهل الحشيشة المعروفة حرام كلهم يحد آكلها أي على قول قال به جماعة من العلماء قال الذهبي وهي أخبث من الخمر من جهة انها تفسد العقل والمزاج أي افسادها عسحا حتى يصير في متعاطيها مخبث فيجرب اي ائنه ونحوها وديانة تعسبة وغير ذلك من المفاسد فلا يصبر له من المروءة نثي البتة وبشاهد من أحواله خونة الطبع وفساده وانقلابه الى أشر من طمع النساء ومن الديانة على زوجته واهله فضلا عن الاجانب ما يقضي العاقل منه بالعجب العجيب وكذا متعاطي نغو النجس والافيون والخرأخبت من جهة انها تقضي الى الصال على الغيروالي الخاصة والمقاتلة والطيش وكلاهما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ورأى آخرون من العلماء تعزيرا آكلها كالنجس وبما يقوى القول بأنه يحد أن آكلها يشتهي ويشتتها كلهم وأكثر حتى لا يصبر عنها ولا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة مع ما فيها من تلك القبايح وسبب اختلاف العلماء في الحد فيها وفي نجاستها كونها جامدة مطعومة ليست شرابا فيقتل هي نجسة كالخمر وهو الصحيح أي عند الحنابلة وبعض الشافعية وقيل طاهرة لمجرد ما هي وهو الصحيح عند الشافعية وقيل المائعة نجسة والحامدة طاهرة قال وعلى كل حال فهو داخله في حرام الله ورسوله من الخمر المسكر لفظا ومعنى ثم قال وانما لم يذكرها العلماء لانهم لم تكن

على عهد السلف الماضين وانما حدثت في مجيئ التتار الى بلاد الاسلام وما احسن ما قيل

فأكلها وزاعجها حالاً * فتلأ على الشقي مصيبتان فوالله ما فرح ابليس بمثل فرحه بالحشيشة لانه زينها للانفس الحشيشة اه وقد عدد فيها من الكبار كل المسكر الطاهر كالحشيشة والافيون والشكران بفتح الشين المجبة وهو السج وكالعنبر والزعفران وجوزة الطيب قال والمراد بالاسكار هنا تغطية العقل لابع الشدة المطربة فلا ينافي انها تسمى بمخدرة قال فكل ما جاء في وعيد شارب الخمر يأتي في مستعمل شئ من هذه المذكورات لا شتر كما هي في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه لانه آلة للفهم عن الله تعالى وعن رسوله والمتميزة الانسان عن الحيوان والوسيلة الى اتيار الكالات على النقائص فكان في تعاطي ما يزيله وعيد الخمر ثم قال وحكي القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة قال ومن استعملها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الاغمة الاربعة لانها لم تكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار ثم قال ونقل الامام أبو بكر بن القطب القسطلاني انه ما حارقه في الدرجة الثانية بما يسهل في الاولى تصدع الرأس وتظلم البصر وتعدد البطن وتجبف المني فتعين على كل ذي عقل سليم وطبع مستقيم اجتنابها كغيرها مما سبق لما تنشغل عليه من المضار التي هي مبدأ مداع الهلاك وربما ينشأ من تجفيف المني وصداع الرأس وغيرهما أعظم المفاسد والمضار ومن ثم قال ابن البيطار واليه انتهت رياسته زمنه في معرفة النبات والاعشاب في كتابه الجامع اقوى الادوية والغذية ومن القنب الهندي نوع ثالث يقال له القنب ولم اره بغير مصر ويرزق في البساتين ويسمى بالحشيشة أيضاً وهو يسكر جدا اذا تناول منه الانسان يسيراً قدر درهم أو درهمين حتى ان من أكرمه ما أخرجه الى حد العورة وقد استعمله قوم فاختلت عقولهم وأدى بهم الحال الى الجنون وربما قتلت قال القطب وقد نقل (٦٥)

المهمة قال في القاموس والقارص
دويبة كالذبابة وابن يحمدي اللسان
أو حامض يحب عليه حليب كثير
حتى تذهب الجوضة اه منه

أيضاً مما يحمل الابدان ويضعفها ويحل قواها ويحرق دماغها ويحبف رطوبتها ويصفرون اللون قال محمد بن زكريا ما دام وقته في الطب ووقله أفكارا كثيرة رديئة وتجبف المني لقله الرطوبة في الاعضاء الرئيسة أي واذا قلت رطوبة تلك الاعضاء الرئيسة كانت سببا لحدوث أخطر الامراض وأقبح العلل قال وقد بلغنا من جمع يفوق حد الحصر أن كثيراً من عاناها مات بها فجأة وأخرين اختلت عقولهم وابتلوا بأمر اض متعدد من الدق والسهل والاستسقاء وانما سائر العقل وقمره ثم قال قال بعض العلماء وفي أكلها مائة وعشرون مضرة دينية ودنيوية منها انها تورث التكررة الرديئة وتجبف الرطوبات الغريزية وتعرض البدن لحدوث الامراض وتورث النيسان وتصدع الرأس وتقطع النسل وتجبف المني وتورث موت النجاة واختلال العقل وفساده والدق والسهل والاستسقاء وفساد الفكر ونسيان الذكر وافشاء السر وانشاء الشر وذهاب الحياء وكثرة المراء وعدم المروءة ونقص المودة وكشف العورة وعدم الغيرة واتلاف الكس ومجالسة ابليس وترك الصلوات والوقوع في المحرمات والبرص والجذام وتوالي الاستقام والرعشة على الدوام وثقب الكبد واحترق الدم والجذونين النهم وفساد الاسنان وسقوط شعر الاجفان وصفرة الاسنان وعشاء العين والفشل وكثرة النوم والسهل وتجبف الاسد كالجبج وتبعد العزيز زليلا والصحيح عيلا والشجاع جبانا والكرم مهانا ان كل لا يشبع وان أعطى لا يفتن وان كلف لا يسمع * تجعل الفصيح أباكاً والذكي أبلماً وتذهب الفطنة وتحدث البطنة وتورث العنة واللعة والبعد عن الجنة من قبايتها انها تنسى الشهادة بين عند الموت بل قيل ان هذا أدنى قبايتها وهذه القبايع كلها موجودة في الافيون وغيره مما سبق بل يزيد الافيون ونحوه بأن فيه مسخاً للخلقة كما يشاهد من أحوال آكله ويجيب ثم يجيب عن يشاهد من أحوال آكله تلك القبايع التي هي مسخ البدن والعقل وصيرورته الى أخس حالة وأرث هيئة وأقذر وصف وأظع مصاب لا يتأهلون لخطاب ولا يملكون قط الى صواب ولا يمتدون الى اخوار المروءات وهوان الكمالات وفواحش الضلالات ثم مع هذه العظام التي شاهدنا منهم يجب الحياهل أن يندرج في زمرة الخاسرة وفقرتهم الضالة الحائرة متعاطيا عما على وجوههم من الغيرة وما يعترهم من القلة ذلك بخفي عليه أن يكون من الكفرة الفجرة فن اتفحت فيه هذه المثالب وبان عندهم ما اشتهلوا عليه من كثير العايب ثم نفا بنحوهم وحذاخذوهم فهو المقتون الغبون الذي بلغ الشيطان فيه غاية ألمه بعد أن كان يتربص به ريب المنون لانه لعنة الله

إذا حل عبدا في هذه الورطة لعب به كالبعب الصبي بالكرة إذ ما يريد منه حينئذ شيا إلا وسابقه إلى فعله لأن العقل الذي هو آلة
الكمال زال عن محله فصار كالإنعام بل هو أضل سبيلا ومن أهل النيران فبئس مريضه لنفسه ميتا ومقيلا وأفلمن باع نعيم الدنيا
والآخرة بتلك الصفقة الخاسرة وفضا الله لطاعته وحمانا من مخالفتهم آمين وقال في فتح الباري قد حرم النوى وغيره بأنهما
مسكرة وجزم آخرون بأنها مخدرة وهو مكسرة لأنها تحسد المشاهدة ما يحسد الحزن الطرب والنشوة والمداومة عليها
والانهمال فيها اه وهو نحو قول المنوفي لا نارا يأمن يتعاطاها يسبع أمواله لاجلها فلولا أن لهم طربا ما فاهوا ذلك بدليل ألا لا يجد
أحد يسبع داره ما لكل به أسير كانوا وهو واضح اه وقيل بالفرق بين أن تحمس فتكون مسكرة وبين ما قبل التحمس أي القلى
فلا تكون مسكرة * (فائدة) * قال ح ظهر في هذا القرن يعني العاشر وقبله يسير شراب يتخذ من قشر البن يسمى القهوة
واختلف الناس فيه فمن مغال فيه يرى أن شربه قربة ومن غالي يرى أنه مسكر كالخمر والحق أنه في ذاته لا أسكار فيه وإنما فيه تنشيط
للفنس ويحصل بالمداومة عليه ضراوة تؤثر في البدن عند تركه كمن اعتاد كل العجم بالزعفران والمفرحات فيشأ تركه عند تركه
ويحصل له انشراح باستعماله غير أنه تعرض له الحرمة لادومتها منهم يحتمون عليها ويدبرونها كما يدبرون الخمر ووصفون وينشدون
أشعارا من كلام القوم فيها الغزل وذكر الخمر ونسبها ونحو ذلك فيسرى إلى النفس التشبيه باحباب الخمر خصوصا من
كان يتعاطى مثل ذلك فيجزم حينئذ شرهها لذلك مع ما ينضم إلى ذلك من المحرمات ومنها أن بعض من يبيعها يخلطها بشي من
المسكات كالخشيشة ونحوها على ما قيل ومنها أن شرهها في مجامع أهلها يؤدى للاختلاط بالنساء لأنهم يتعاطون بيعها كثيرا
وللاختلاط بالمرء لا زنتهم لمواضعها وسماع الغيبة والكلام الفاحش والكذب الكثير من الأراذل الذين يحتمون لشرهها
بمناسقة المروءة بالمواظبة عليه ومنها أنهم (٦٦) يلتمون بها عن صلاة الجماعة عنية بها ولو جود ما يلهى من الشطرنج
ونحوه في مواضعها ومنها ما يرجع

(والحق ودمع وعرقه) قول ز وظاهر المصنف ولو جلالته الخ يعني على تقرير الشارح
الاتي له في قوله ولو كل نجسا أو ما على رجوعه للجميع فهو نص في ذلك لا ظاهر * (فرع) *
في المعيار عن سيدي قاسم العقباني ما نصه وما يصب الثوب من اتقاس الكلب أو
من ذيل الفرس لا يوجب حكمه لأن الحيوانات محمولة على الطهارة اه منه بلفظه

أمرها فقال اما الاسكار فليست مسكرة ولكن من كان طبعه الصفراء أو السوداء يحرم عليه شرهها (ويضه)
لأنها تضربه في بدنه وعقله ومن كان طبعه الباطم فأنها واقعة وقد كثرت في هذه الأيام واشتهرت وذكر فيها الحدال وانتشر فيها القيل
والقال وحصلت بسببها فتن وشور واختلقت فيها فتاوى العلماء وتصابية فهم ونظمت في ذمها مودعها القصاص فاذا يتعين
على العاقل أن يجتنبها بالكلية الاضرورة شرعية ومن سلم من هذه العوارض كلها الموجبة للعرصة فأنها ترجع في حقها إلى
أصل الإباحة والله أعلم وقد عرضت هذا الكلام على سيدي الشيخ العارف بالله تعالى محمد بن عراق وعلى سيدي الولد أعاد الله
علينا من بركاتهما فاستحسنه وأمرنا بكتابه وإنما أطلت هنا الكلام لاني لم أر من استوعب الكلام في ذلك والله سبحانه
أعلم اه وهو في الباب فصل الخطاب واليه المرجع والمآب وفي تذكرة الشيخ داود ما نصه بن ثمر شجر باليمن
يغرس حسبه في إذا رأى مارس ونحوه ويقطف في آب أي غشت وأجوده الرزين الاصفر وأروده الاسود وهو جار في الأولى
بابس في الثالثة قد شاع برده ويسه وليس كذلك لأنه قد مر وكل من حار ويكن أن القشر حار ونفس البن أعم معتدل وأبارد
في الأولى والذي يعضد برده مخفوضه وبالجملة فقد جرب لتخفيف الرطوبات والسعال البلغمي والترلات وفتح السدد وادرار
البول وقد شاع الآن اسمه بالقهوة إذا حص وطبخ بالغا وهو يسكن غليان الدم وينفع من الجديري والحصبه والنشوى
الدموى ولكنه يجلب الصداع الدوري ويهزل جدابورث السهر ويولد البواسير ويقطع شهوة الباءة وربما أفضى إلى
المالخيول فأن أراد شره للنشاط ودفع الكسل وما ذكرناه فليكثر معه من أكل الخلو ودهن النستق والسمن وقوم بشر بونه
بالبن وهو خطا يخشى منه البرص اه (والحق) قول ز وظاهر المصنف ولو جلالته الخ يعني على تقرير الشارح الاتي
له في قوله ولو كل نجسا أو ما على رجوعه للجميع فهو نص في ذلك لا ظاهر فقط * (فرع) * في المعيار عن سيدي قاسم
العقباني ما نصه وما يصب الثوب من اتقاس الكلب أو من ذيل الفرس لا يوجب حكمه لأن الحيوانات محمولة على الطهارة اه

(وعرقه) ❊ قلت فائدة حكى أبو سالم في رحلته ان الشيخ الامام مفتي طرابلس الغرب أبا عبد الله محمد بن أحمد بن مساهل المتوفى سنة ١٠٧٨ أخبره ان سيدي محمد الخضير ذكر في شرحه على المختصر أن الزباد المسمى في عرفنا بالغالبية نجس وان كان عرق حتى لم يورده يعمل البول قال وكان بعض الصالحين لا يتطيب به لذلك وأظنه الاتفاق قال شيخنا وكنت أوههم ذلك الى ان بعثت الى قط من القطوط التي يستخرج منها الزباد وكان عند بعض الأتراك فلما أحضر أمرنا متولى استخراج الزباد منه ماخرجه بحضر تافه عمل فشاهاه ذنا محل اجتماع ذلك منه خارجا عن محل البول لا يمر به أصلا وانما هو جلد قريقة عن عین الخمل أو يساره يجتمع فيه ذلك العرق وتشد عليه وتتطوى حتى يؤخذ منها قال فحينئذ اطأمت نفوسنا وأيقنا بطهارته اه (وبيضه) ❊ قلت هو بفتح الباء وسكون (٦٧) الباء اسم جنس جمعي لبيضة قال في القاموس البيضة واحدة بيض الطائر الجمع بيوض وبيضات اه وقال في المصباح وجمع البيض بيوض الواحدة بيضة والجمع بيضات بسكون الباء وهذيل تقفع على القياس ويحكي عن الجاحظ انه صنف كتابا فيما يضر ويلدمن الحيوانات فأوسع في ذلك فقال له عربي يجمع ذلك كله كلمتان كل أذن ولود وكل صمخ بيوض اه قال الكمال الدمري والبيض كله بالناد المجهة الساقطة الا ينظر النحل فانه النظم المشالة اه (الآنذر) قول ز أو ان قوله دم مختلط الخ هذا الاحتمال هو المعين في فهم كلام ق بدليل انه بعد ان نقل عن الكافي ما ذكره عنه ز قال عقبه مانته انظر قد يتقن ان بوجه في البيضة نقطة دم قيل ويكون ذلك من أكلها الجراد الذخيرة فتقتضي مراعاة السفع في الدم لا تكون هذه البيضة نجسة وقد وقع في هذا بحث وما ظهر غيره اه فلم يجعل كلام الذخيرة معارضا للكلام الكافي فتأمل والله أعلم (والخارج بعد الموت) لو قال المصنف والخارج بعد الموت ولو باسار قد قول ابن نافع لاجاد ابن عرفة ورطب البيض يخرج من ميتة نجس وفي بابيه قول مالك وابن نافع اه منه بلفظه (ولبن غيره تابع) قول ز فشرب لبنه مباح ولو أكل نجسا على المشهور كافي أحد الخ قد صرح به هذا التشهير ونصه والمشتهور ان ابن الجلالة مباح وكذا النحل اذا أكلت نجاسة فعسلها طاهر عند مالك قاله في رسم ان خرجت من سماع عيسى اه وما أشار اليه هو في أول مسئلة من الرسم المذكور من كتاب الطهارة الثاني ونصه قال وقال مالك لا بأس أن يسقى النحل العسل الذي وقعت فيه ميتة قال ابن القاسم ولا بأس أن يسقى البقر الاناث والغنم الذي وقعت فيه

(وبيضه) قول م ب فان مراده كافي طفي بالحقها بلحمها انها طاهرة ان قلنا مباحة والا فنجسة كإسبا في الخ هذا الكلام هكذا هو في طفي وهي عبارة مشككة لان مقادها هو مفاد كلام ت ز فكيف يعترض عليه ما يشل ما قاله والصواب ان لو قال في الرد عليهما ومراده بالحقها بلحمها انها طاهرة ان قلنا هي مباحة اصالة وعروض حرمتها خوفا منها لا ينافي في طهارتها وان قلنا نجس جرمها اصالة فهي نجسة وهذا مراده الا ان العبارة وقع فيها قلق وبدل على ان هذا مراده قوله وانما قال ابن بشير ذلك لان المذهب عنده ان الحشرات حرام أي لذاتها تأملها واذا كان هذا مراده في قول م ب قلت ولذا قال ح الخ نظر لان مقاد كلام ح غير مفاد كلام طفي بل ظاهر كلام ح موافق لما فهمت ت ز والجواب عن بحث الشارح مع المصنف صحيح مع بقاءه على ظاهره تأمل والله أعلم (الآنذر) قول ز ولا يعارضه قول ق الى قوله أو ان قوله دم مختلط الخ هذا الاحتمال هو المعين في فهم كلام ق بدليل انه بعد ان نقل عن الكافي ما ذكره عنه ز قال عقبه مانته انظر قد يتقن ان بوجه في البيضة نقطة دم قيل ويكون ذلك من أكلها الجراد الذخيرة فتقتضي مراعاة السفع في الدم لا تكون هذه البيضة نجسة وقد وقع في هذا بحث وما ظهر غيره اه فلم يجعل كلام الذخيرة معارضا للكلام الكافي فتأمل والله أعلم (والخارج بعد الموت) لو قال المصنف والخارج بعد الموت ولو باسار قد قول ابن نافع لاجاد ابن عرفة ورطب البيض يخرج من ميتة نجس وفي بابيه قول مالك وابن نافع اه منه بلفظه (ولبن غيره تابع) قول ز فشرب لبنه مباح ولو أكل نجسا على المشهور كافي أحد الخ قد صرح به هذا التشهير ونصه والمشتهور ان ابن الجلالة مباح وكذا النحل اذا أكلت نجاسة فعسلها طاهر عند مالك قاله في رسم ان خرجت من سماع عيسى اه وما أشار اليه هو في أول مسئلة من الرسم المذكور من كتاب الطهارة الثاني ونصه قال وقال مالك لا بأس أن يسقى النحل العسل الذي وقعت فيه ميتة قال ابن القاسم ولا بأس أن يسقى البقر الاناث والغنم الذي وقعت فيه

بحث وما ظهر غيره اه فلم يجعل كلام الذخيرة معارضا للكلام الكافي فتأمل والله أعلم (والخارج بعد الموت) ابن عرفة ورطب البيض يخرج من ميتة نجس وفي بابيه قول مالك وابن نافع اه ❊ قلت والتفصيل كالابن نافع هو الاصح عند الشافعية من أقوال ثلاثة حكاهما الماوردي والروائي والشافعي وبه قطع الجمهور وقيل طاهر مطلقا وبه قال أبو حنيفة قال صاحب الحاوي والعرف لم يوضع هذا البيضة تحت طائر فصار فرخا كان الفرس طاهرا على الأقوال كلها كسائر الحيوان اه (ولبن غيره تابع) قول ز فشرب لبنه مباح ولو أكل نجسا على المشهور كافي أحد الخ هذا التشهير صرح به ح في لبن الجلالة وفي عسل النحل اذا أكلت نجاسة انظر مراده عند قوله ولو أكل نجسا وقال حنظون ابن الجلالة نجس كبولها

وقول ز لجوازنا حكم الخ قال تو فيه نظر فقد نص الواوغي على انه لا يجوز تزوج الجنية قال كادل عليه قوله تعالى جعل
لكم من أنفسكم أزواجا أي من جنسكم اه ٦٦ قلت قال الكمال الدميري ما نصه فرع كان الشيخ عماد الدين بن بونس
رحمه الله يجعل من موانع النكاح اختلاف الجنس ويقول لا يجوز للأنثى أن يتزوج جنية لقوله تعالى والله جعل لكم من
أنفسكم أزواجا وقال تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا بها والله جعل فيكم مودة ورحمة فالودة
الجماع والرحمة الولد ونص على منعه جماعة من أئمة الحنابلة وفي الفتاوى السريجية لا يجوز ذلك لاختلاف الجنس وفي الغنية
سئل الحسن البصري عنه فقال يجوز (٦٨) يحضره شاهدان وفي مسائل ابن حريز عن الحسن وقتادة أنه ما

كره ذلك ثم روى بسند فيه ابن
لهيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن نكاح الجن وعن زيد العمي
أنه كان يقول اللهم ارزقني جنية
أ تزوجهم اتصاحبني حيثما كنت
وروى ابن عدي في ترجمة نعيم بن
سالم بن قنبر أنه تزوج امرأة من
الجن وروى في ترجمة سعيد بن بشر
مرفوعا أحد أبوي بلقيس كان
جنيا وقال الشيخ نجف الدين
القاسمي وفي المنع من التزويج نظر
لأن التكليف بيم الزوجين قال
وقد رأيت شيخنا كبيرا صالحا
أخبرني أنه تزوج جنية اه ٦٦ قلت
وقد رأيت أبا رجاء من أهل القرآن
والعلم أخبرني أنه تزوج امرأة من
الجن واحدة بعد واحدة اه وفيه
ميل إلى الجواز وفي أحكام القرآن
لابن العربي عند قوله تعالى اني
وجدت امرأة تتلکهم قال علماؤنا
رضي الله عنهم هي بلقيس بنت
شراحيل ملكة سبا وأمه اجنية
بنت أربعين ملكا وهذا امر تنكره

المخلدة وتقول ابن الجن لا يأكول ولا يلدن وكذبوا عنهم الله أجمعين ونكاحهم مع الناس جائز عقل
فان صح نقلا عنها ونعت والابقين على أصل الجواز العقلي اه وفي أول النكاح من حاشية أبي العباس الأبار عن
تت ما نصه فائدة سؤال قوم من أهل اليمن ما لكاعن نكاح الجن فقال لا أرى به بأسا في الدين لكن أكره أن توجد امرأة
حاملة فيقال لها من زوجك فتقول من الجن فيكثر الفساد في الاسلام فقوله لا بأس يقتضي جوازه وتعليله يقتضي منعه
وهو منتف في العكس اه والعكس هو تزويج الآدمي الجنية اه (الامتغذي بنجس) قول ز عند الأخيرين أي
البساطي وأبي الحسن أما البساطي فكلامه صريح في ذلك وأما أبو الحسن فكلامه ظاهر في ذلك فقط والمعول عليه
ما عليه ح فراجع

اه منه بالقله والمعل عليه من القولين ماعليه ح فراجعهم (وقى الا المتغير عن الطعام)
 ما فاده كلام المصنف من أن مطلق التغير في التي موجب لنجاسته وان لم يشابه أحد
 أوصاف العذرة ولا قاربها صرح ح بأنه المشهور ورويه على ذلك ز وغيره واعترض
 طفي ذكر التشمير بأنه لم ير من صرح بمشهوريته وانما اختلفوا في قول المدونة وما تغير
 عن حال الطعام فيجب خفه لها على ظاهرها سنده والباجي وابن بشير وابن عباس وابن
 الحاجب وقيهدها ابن رشد وعياض والتونسي بمشابهة العذرة أو قاربها ونحوه للحمى
 والمأزري وابن عطاء الله واقتصرا المصنف على الاول لانه ظاهرهما مع تقديم ابن الحاجب
 له وقال في القلس انه ظاهر من غير خلاف ثم استدلل بكلام ابن بونس عن المدونة الا في نقله
 وقال ومثله في الامهات وقيله أو الحسن ثم قال فقد ظهر لك التصريح بظهور الحامض
 في المدونة فكيف يجعل جارباعا غير المشهور اه وسلمه تو ورده مب بأنه يكفي في
 اعتماد ما اعتمد المصنف كونه ظاهر المدونة وتقديم ابن الحاجب له وبأن ما ذكر من ان
 القلس الحامض ظاهر بلا خلاف مردود بما نقله ح عن سند وقيله في الذخيرة هذا
 حاصل ما لهم هنالك قلت الصواب ما قاله طفي الا قوله القلس الحامض ظاهر بلا خلاف
 فصوابه أن يقول على المشهور و قول مب يكفي المصنف كونه ظاهر المدونة وتقديم
 ابن الحاجب له معارض بأقوى منه فيقال يكفي في اعتماد مقابله كونه صريح قول مالك في
 المدونة واقصا ابن عرفة عليه وكذا أبو الحسن لجهة المدونة على ما لابن رشد وموافقيه ولم
 يعرج على الآخر بحال ولا خفاء ان الصريح أقوى من الظاهر والاقتصار على قول أقوى
 في الدلالة على اعتماده من تقديم قول على مقابله فاحتجاج أبي اسحق وموافقيه بصريح
 قول مالك في المدونة أقوى مما أتى من احتجاج مخالفهم بظواهرها واقصا ابن عرفة وأبي
 الحسن وغيرهما على مقابل ما للمصنف واضرابهم عمال المصنف أقوى من تصدير ابن
 الحاجب بما للمصنف وانما قلنا ان مقابل ما للمصنف صريح في المدونة لان القائنين بان
 مطلق التغير كاف في نجاسة التي فإلن نجاسة القلس الحامض قطا في التغير عندهم كاف
 فيهما ولا يفرقون بين التي والقلس والامام قد صرح في الامهات بأن القلس الحامض
 ظاهر وهو نص صريح في ان مطلق التغير لا يضر وما صرح به في الامهات هو ظاهر قوله
 في الموطأ والعينية فان استدلل بسند وموافقيه بظاهر المدونة في التي استدلل ابن رشد
 وموافقيه بصريح قول الامام في الامهات في القلس وظاهر قوله في الموطأ والعينية
 والاستدلال بنص وظاهر ابن أقوى بل ارب من الاستدلال بظاهر واحد وتأويل
 سند كلام الامام في الموطأ بعيد لمعارضته لنص الامام في المدونة على خلافه ومعارض
 بحمل ابن رشد ما في الموطأ والعينية على ظاهره ففي رسم الصلاة الثاني من سماع القرئين
 من كتاب الصلاة مانعه وسئل مالك عن رجل ذرعه التي في مسجد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يوم الجمعة فقاهقيا كثيرا ليس فيه طعام انما هو ماء ترى أن ينصرف من ذلك
 فقال لا والله ما أرى أن ينصرف ان كان ليس الاماء أرى أن يأمر من يزرعه من المسجد
 قلته أرايت من كان يصلي وهو امام أن ينصرف عنه فقال ما ذلك عليه فتكلم ابن رشد

(وقى الا المتغير الخ) ظاهره ان مطلق
 التغير موجب للنجاسة وان لم يشابه
 أوصاف العذرة ولا قاربها
 وصرح ح بأنه المشهور ورويه
 ز وغيره واعترضه طفي كافي
 مب واعتراضه صواب الا ان قوله
 بل القلس الحامض ظاهر بلا
 خلاف صوابه ان لو قال على
 المشهور لان القائنين بنجاسة التي
 يطلق التغير فإلن بنجاسة القلس
 الحامض وقد صرح الامام في الاثم
 بأن القلس الحامض ظاهر وهو
 نص صريح في ان مطلق التغير
 لا يضر وما صرح به في الاثم هو ظاهر
 قوله في الموطأ والعينية وجهه ان رشد
 على ظاهره خلافا لتأويل سند ما في
 الموطأ وقول مب يكفي المصنف
 كونه ظاهر المدونة وتقديم ابن
 الحاجب له معارض بأقوى منه
 فيقال يكفي في اعتماد مقابله كونه
 صريح قول مالك في المدونة
 واقصا ابن عرفة وأبي الحسن
 وغيرهم ما عليه ولا خفاء ان
 الصريح أقوى من الظاهر
 والاقتصار أقوى من التقديم

على هذا ثم قال مانصه ولا يوجب ذلك الوضوء وان كان نجسا متغيرا عن حال الطعام الى حال الرجيع أو ما يقاربه ألا يوجب الوضوء على مذهب مالك إلا ما خرج من السبيلين من المعتاد على العادة باتفاق أو على غير العادة باختلاف وقوله وأرى أن بأمر من يترجى ذلك من المسجد يدعى التنزيه للمسجد مما يسبق تقذرا لا على أن ذلك واجب اذ ليس بنجس وقد حكى مالك في موطنه أنه رأى أربعة يقلس مرارا في المسجد فلو كان القلنس نجسا لم يقلس في المسجد فاذا لم يكن نجسا وهو ماء قد تغير عن حال الماء الى أن صارت فيه جوضة فكذلك يجب أن لا يكون التي نجسا وان تغير عن حال الطعام ما لم يكن تغيرا شديدا يشبه الرجيع أو يقاربه والله أعلم اه منه بلفظه وقول مب وأما ما نقله عن المدونة فقد قيل انه قول ثان فيها الخ فمنه نظر ظاهر أما أولا فإنه يقال عليه كيف يعقل أن يقال انه قول ثان مع أن أحدهما مطلق والآخر مقيد ومن المعلوم أن المطلق يراد الى المقيد وإذا كان يفسر كلام الامام في المدونة بكلامه في غيرها فكيف لا يفسر بكلامه فيها وقد قال العلامة مق أثناء جوابه في نوازل المعاوزات من المعيار مانصه قال عياض وغيره ان نصوص الامام بالنسبة الى مقلده كنصوص الشارع بالنسبة الى المجتهدين اه ولو سلم انهما قولان فيها فلا نسلم مشهورة ما عليه سند ومن وافقه بل الظاهر أرجحية ما للتونسي ومن وافقه لان القائلين به أكثر حتى عزاه مق لعظم الشيوخ المتقدمين وأيضاً فربة التونسي وابن نونس وابن رشد والمازري واللخمي وعياض مشهورة عند الأئمة موجبة للترجيح عندهم قديما وحديثا مع ان مال هؤلاء اعتضد باستصحاب الطهارة الثابتة للقي قبل تفسيره بأجاء الفريقين حتى يتحقق ما رفعها وهو مشابهة أوصاف العذرة أو مقاربتها والاستصحاب جهة حيث لا معارض أقوى منه والله أعلم

على هذا ثم قال مانصه ولا يوجب ذلك الوضوء وان كان نجسا متغيرا عن حال الطعام الى حال الرجيع أو ما يقاربه ألا يوجب الوضوء على مذهب مالك إلا ما خرج من السبيلين من المعتاد على العادة باتفاق أو على غير العادة باختلاف وقوله وأرى أن بأمر من يترجى ذلك من المسجد يدعى التنزيه للمسجد مما يسبق تقذرا لا على أن ذلك واجب اذ ليس بنجس وقد حكى مالك في موطنه أنه رأى أربعة يقلس مرارا في المسجد فلو كان القلنس نجسا لم يقلس في المسجد فاذا لم يكن نجسا وهو ماء قد تغير عن حال الماء الى أن صارت فيه جوضة فكذلك يجب أن لا يكون التي نجسا وان تغير عن حال الطعام ما لم يكن تغيرا شديدا يشبه الرجيع أو يقاربه والله أعلم اه منه بلفظه وقول مب وأما ما نقله عن المدونة فقد قيل انه قول ثان فيها الخ فمنه نظر ظاهر أما أولا فإنه يقال عليه كيف يعقل أن يقال انه قول ثان مع أن أحدهما مطلق والآخر مقيد ومن المعلوم أن المطلق يراد الى المقيد وإذا كان يفسر كلام الامام في المدونة بكلامه في غيرها فكيف لا يفسر بكلامه فيها وقد قال العلامة مق أثناء جوابه في نوازل المعاوزات من المعيار مانصه قال عياض وغيره ان نصوص الامام بالنسبة الى مقلده كنصوص الشارع بالنسبة الى المجتهدين اه ولو سلم انهما قولان فيها فلا نسلم مشهورة ما عليه سند ومن وافقه بل الظاهر أرجحية ما للتونسي ومن وافقه لان القائلين به أكثر حتى عزاه مق لعظم الشيوخ المتقدمين وأيضاً فربة التونسي وابن نونس وابن رشد والمازري واللخمي وعياض مشهورة عند الأئمة موجبة للترجيح عندهم قديما وحديثا مع ان مال هؤلاء اعتضد باستصحاب الطهارة الثابتة للقي قبل تفسيره بأجاء الفريقين حتى يتحقق ما رفعها وهو مشابهة أوصاف العذرة أو مقاربتها والاستصحاب جهة حيث لا معارض أقوى منه والله أعلم

المدونة وما خرج من التي بمنزلة الطعام فهو طاهر وما تغير عن حال الطعام فهو نجس اه
 مانصه ابن عرفة قال التونسي الى آخر كلامه ولم يتعقبه بشئ ولا أشار الى التأويل
 الاخر بحال وقال ابو الحسن على كلامها السابق مانصه عياض أى تغير الى أحد أو صاف
 النجاسة من الصورة والرائحة ثم قال الشيخ انظر قوله وما تغير عن حال الطعام فهو نجس
 قال أبو اسحق أن أراد انه صار الى حالة الرجيع أو ما يقارب ذلك فحسن اه محل الحاجة
 منه ولم يرجع على تأويل سنده بحال وما قلناه هو الذى ارتضاه شيخنا ج فاني كتبت
 وجهت له سؤالاً عن مسائل هذه احداها فأجابني عن جميعها وقال في آخر جوابه مانصه
 والحاصل ما ظهر لكم فهو الذى ظهر لنا اه والله أعلم * (تنبيهات الاول) * ما أفاده كلام
 ابن عرفة من مخالفة ما لابن رشد لما لا يبيح اسحق مخالفة لما نقله ابن يونس وأبو الحسن عن
 أبي اسحق من انه يعتبر المشابهة والمقاربة وقد تقدم قريبات نقل أبي الحسن ونص ابن
 يونس قال أبو اسحق فان أراد انه صار الى حالة الرجيع أو ما يقارب ذلك فحسن ولا يجب
 الوضوء لانه خرج من غير المعتاد خروجه منه كالوشق بطنه فخرج فرت من الجرح ماوجب
 عليه الوضوء وان أراد انه تغير عن حال الطعام وان لم يصبر عذرة لاما قاربها فكيف
 يكون نجسا والقلس ما حاض قد تغير عن حال الماء ثم لا يكون نجسا لانه لو كان نجسا
 ما قلس ربيعة في المسجد كما لا يجوز أن يقول في المسجد اه منه بالفظه وهو موافق لما
 قد مناه عن ابن رشد ونص النخعي متصلاً بكلام المدونة يريد اذا تغير الى أحد أو صاف
 النجاسة التي تنقض الطهارة اه منه بالفظه ولو قال ابن عرفة النخعي ان شابه أوصاف
 العذرة التونسي وابن رشد أو قاربها السلم من ذلك والله أعلم * (الثاني) * ما نسبوه لأبي
 اسحق من تأويله المدونة على المشابهة للعذرة فيه نظر فان من تأمل كلامه السابق
 وأنصف ظهر له انه تردد فيما أراد في المدونة لانه جزم بمحملها على ما حملها عليه النخعي
 وغيره فتأمل والله أعلم * (الثالث) * في ح مانصه والقلس بفتح اللام اسم وبسكونها
 مصدر قلس يقلس كضرب يضرب اه وما قاله من له لعياض في التنبيهات ونصها
 وقوله أى في المدونة وما تغير عن حال الطعام غسله أى تغير الى أحد أو صاف النجاسة من
 الصورة والرائحة والقلس بفتح القاف واللام وهو رقيق القى وايتداؤه وهو خروج الماء
 من المعدة الى الفم يقال قلس الرجل يقلس بفتح الماضى وكسر المستقبل قلسا بالسكون
 في المصدر وبفتح الاسم اه منها بالفظه او نقله أبو الحسن مقتصراً عليه وسأله ونحوه
 في المصباح ونصه قلس يقلس من باب ضرب خرج من بطنه طعام أو شراب الى الفم
 اذا كان ملء الفم أو دونه فاذا غلب فهو قى والقلس بفتحين اسم المقولوس فعل بمعنى
 مفعول اه منه بالفظه وذلك مخافة لما قاله عياض نفسه في المشارق ٣ ونصها قوله
 قلس مراراً في المسجد ومن قلس طعاما قلس بفتح القاف وسكون اللام ما يخرج من
 الحلق من الماء ورقيق القى اه منها بالفظه او قال غ في تكميله مانصه قال أبو عبد الله
 ابن هشام النخعي تلبد القاضى أبى بكر بن العربي في كتاب لمن العامة له ويقولون للقى
 القلس بفتح اللام والصواب القلس بإسكانها يقال قلس يقلس قلسا اذا قاء وفي المشارق

٣ قوله ونصها الخ تراجع المشارق
 كتبه معجمه

(مسئلة) في أجوبة الشيخ سيدي
عبد القادر الفاسي رضى الله عنه
أنه سئل عن مسح أصول أسنانه
بثوبه عند اتساخه من النوم فرجا
وجد ذلك رائحة أشبهتني بالعدرة
هل يتنجس الثوب بذلك أم لا
(فأجاب) بما نصه لم أرفها منصوصا
الأنه لا ينعى مما تعلق بالأسنان
وقد قال تت على قوله وتخلل
أسنانه من الطعام اذا تغير لم يجز
أكله وقال الشيخ زروق قد دخل
في ضرس مسوسة فتغير كرائحة
العدرة فحرم ونجس وقد نص
العلماء على ذلك اه والظاهر
أن قوله فتغير كرائحة العدرة لابد
منه هنا حتى على ما لا سند موافقه
لأنه لم يصل للععدة وللمسقة
والله أعلم (ودم لم يسفع) قول مب
بالباقى فى العروق أى واذا
قطع اللحم برز هذا محل الخلاف
والتوهم ثم أنهم أطبقوا على تسليم
كلام المصنف وصح غير واحد
بأنه المشهور بل ذكر ابن الحاجب
وضيح فيه طريقين الأولى أنه
ظاهر بالخلاف الثانية لابن شاس
فى طهارته وعدمها قولان قال
والقول بنجاسته شاذ والمشهور
أظهره أقول عائشة رضى الله عنها
لوحرم غير المسفوح لتتبع الناس
ما فى العروق واتد كأنطخ اللحم
والبرمة تغلوا الصفرة اه وقال
الغنى وحرم الله سبحانه الدم فى آية
حرمت عليكم الميتة والدم حله من
غير تقييد وقد ذلك فى سورة الانعام
فقال او دم مسفوحا فوجب رد
المطلق الى المقيد اه المراد منه

القليس بفتح القاف وسكون اللام ما يخرج من الحلق من الماء ورقيق القى اه محل
الحاجة منه بالنظر وكلام القاموس والاصح موافق لظاهر هذا فتحصل ان المصدر
بالسكون اتفاقا وان الاسم فيه قولان والله أعلم * (مسئلة) في أجوبة سيدي
عبد القادر الفاسي أنه سئل عن مسح أصول أسنانه بثوبه عند اتساخه من النوم
فرجا وجد ذلك رائحة أشبهتني بالعدرة هل يتنجس الثوب بما صاب من ذلك أم لا
فأجاب بما نصه لم أرفها منصوصا الأنه لا ينعى مما تعلق بالأسنان وقد قال تت على قوله
وتخلل أسنانه من الطعام اذا تغير لم يجز أكله وقال الشيخ زروق قد دخل في ضرس
مسوسة فتغير كرائحة العدرة فحرم ونجس وقد نص العلماء على ذلك اهمتها بلفظها قل
وانظر قوله فتغير كرائحة العدرة هل ذلك بناء على ما لا تسند وموافقته على ما لا تسند وموافقته على ما لا تسند
لا بد من ذلك هنا حتى على ما لا تسند وموافقته على ما لا تسند وموافقته على ما لا تسند
الظاهر (ودم لم يسفع) قول مب بالباقي فى العروق أى اذ قطع اللحم برز هذا محل التوهم
والخلاف * (تنبيه) * أطبق من وقف عليه عن تكلم على هذا محل من شاح ونجس
على تسليم كلام المصنف وصح غير واحد منهم بأن ما قاله من طهارة غير المسفوح هو
المشهور وقد صرح بمشهوريته أيضا المصنف فى ضيح فانه قال عند قول ابن الحاجب
والدم المسفوح نجس وغيره ظاهر وقيل قولان اه مانصه اما الدم المسفوح أى الجارى
فنجس اجماعا وغير المسفوح كالباقى فى العروق نقل المصنف فيه طريقين الأولى أنه
ظاهر بالخلاف الثانية قولان أى قول بالطهارة وقول بعدم الطهارة وهذه طريقة
ابن شاس وأما الأولى فلم أرها لغير المصنف أعنى الحكم بطهارته فقط لوجود الخلاف
نعم القول بنجاسته شاذ والمشهور أنه طاهر لقول عائشة رضى الله عنها لوحرم غير المسفوح
لتتبع الناس ما فى العروق واتد كأنطخ اللحم والبرمة تغلوا الصفرة اه منه بلفظه ولم
يتعقبه صر فى حاشيته وهو خلاف ما شهره ابن عرفة ونصه ومسفوح الدم نجس وفى غير
مسفوحه قول المشهور وان شعبان مع ابن مسلمة كروا بى الغنى فى حرمة أكله وحله
فألا لولم يظهر أكل اتفاقا كشاة شويت قبل تقطيعها وفى دم السمك قول المشهور
والقالبى اه منه بالنظر ونقله غ فى تكمله وأقره وهو مشكل وكلام الغنى الذى
أشار اليه هو فى كتاب الأطعمة من تبصرته ونصه وحرم الله الدم فى هذه الآية بجملة من غير
تقييد وقد ذلك فى سورة الانعام فقال أو دم مسفوحا فوجب رد المطلق الى المقيد وقد
قال ابن شعبان قوله أو دم مسفوحا ما صح لقوله حرمت عليكم الميتة والدم وهذا غلط لان
سورة الانعام مكية والمائدة مدنية ولا خلاف أنه لا تنسخ آية مدنية بآية مكية واختلف
قول مالك فى غير المسفوح فقال مرة الدم كنه نجس دم بى آدم والبهائم وما يؤكل لحمه وما لا
يؤكل ودم الحوت والبراغيث وقال فى سماع أشهب الدم كنه نجس دم الحوت ودم الشاة
واذا كان عنده نجسا فهو حرام وقال أيضا لاتعاد الصلاة من الدم اليسر قال الله عز وجل
أو دم مسفوحا وقال محمد بن مسلمة المحرم المسفوح قال وقد جاء عن عائشة انها قالت لولا
أن الله سبحانه قال أو دم مسفوحا لتبعت المسلمون ما فى العروق كما تتبعه اليهود وقد

بل قال ابن العربي في أحكامه الكبرى جل العلماء ههنا المطلق على المقيّد اجماعاً ثم اختلف الناس في تخصيص هذا العموم في الكبد والطحال فمنهم من قال انه لا يخص في شيء قاله مالك ومنهم (٧٣) من قال يخص في الكبد والطحال قاله

الشافعي والصحيح انه لم يخص وان الكبد والطحال لحم يشبه العيان الذي لا يعارضه بيان ولا يقتصر على برهان اه وبه رد ما لابن عرفة من عز ونجاسة غير المسفوح المشهور والله أعلم (ومسك الخ) قلت قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند حديث أطيب الطيب المسك المشهور أن غزال المسك كالطبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فكه الأسفل والمسك دم يجمع في سرته في وقت معلوم من السنة فاذا اجتمع ورم الموضوع فرض الغزال الى أن تسقط منه اه باختصار وهو بناحية من أقصى بلاد الترك تسمى تبب بمناين بينهم موحدة وزان سكر (أو خلل) قول ز لأحاجة أقول بعض العلماء الخ فيه نظر بل ما قاله هذا البعض وبه جزم ابن سراج كما في المعيار لا دمنه أو يطرح ذلك الخ وما لز وصححه مب يؤدي الى أن أو أني الخسر إذا فرغ منها ويست يجوز أن يستعمل فيه الخل والزيت ونحوه ما بدون غسل ولا قائل بذلك والله أعلم وقول ز ويفهم من مسئلة البرزلي هذه الخ قال تو هذا الفهم غير صواب لان الخ في مسئلة البرزلي صارت طاهرة فما في الثوب الاخل وفي مسئلة ليس كذلك واذا عدم الجامع فالقاس فاسد وقدمرأت من لازم الاسكار النجاسة فالثوب أصابته نجاسة قطعه ولم يبق فيها حتى استحالة أمرها كافي المسئلة الاولى اه وهذا هو المتعين وبه كان يجوز شيخنا ج ويقرره وهو واضح وقول تو وما نظريه الخ أشار به لقول ز وانظر هل مثله ما وضع من خير في عقاير الخ وكلامه ما عايد على انه ما لم يطع على نص في ذلك مع أنها منصوصة في غ عنده وقوله وينتفع بتجنب عن الزناق أنها اذا قضت التجربة ينفع ذلك الدواء فنيه قولان بالجواز والمنع وان لا يجوز اتفاق قال ح عقبه قلت والظاهر المنع مطلقا اه منه بلفظه فانظره وقول ز وانه لأحاجة لقول بعض العلماء الخ سكت عنه تو وقال

تطبخ البرمة وفيها الصفرة وقد يكون في اللحم الدم فلا يكون على الناس غسله اه منه بلفظه وليس في كلامه ما يدل لتشبه ما يشهره ابن عرفة بل فيه ما يدل على أن ما يشهره المصنف وغيره أقوى ويرد ما قاله ابن عرفة كلام أبي بكر بن العربي في أحكامه الكبرى ونصه قوله والدم اتفق العلماء على أن الدم حرام لا يؤكل نجس لا ينتفع به وقد عينه الله ههنا مطلقا وعينه في سورة الانعام مقيدا بالسفح وجل العلماء ههنا المطلق على المقيّد اجماعا روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لولان الله تعالى قال أودما مسفوحا لتببع الناس ما في العروق ولا تلتفتوا في ذلك الى ما يعزى الى ابن مسعود في الدم ثم اختلف الناس في تخصيص هذا العموم في الكبد والطحال فمنهم من قال انه لا يخص في شيء قاله مالك ومنهم من قال يخص في الكبد والطحال قاله الشافعي والصحيح انه لم يخص وان الكبد والطحال لحم يشبه العيان الذي لا يعارضه بيان ولا يقتصر على برهان اه منها بلفظها من المسئلة الخامسة من الآية الحادية والثلاثين من سورة البقرة ولم أر من نبه على ما لابن عرفة والعجب من غ رحمه الله سلم كلام ابن عرفة في تسكميله ولم يتعقب كلام المختصر في شفاء الغليل والله أعلم * (تنبيه الاول) * بكلام ابن العربي هذا ينظر لآل ما في انكار ضيغ على ابن الحبيب وجود الطريقة الاولى المفيدة للاتفاق على طهارة غير المسفوح وبه لم أن كلام ابن الحبيب صحيح والله أعلم * (الثاني) * قول ضيغ والبرمة كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة بالباء الموحدة والراء والميم وكذا وجدته في التبصرة وفي القاموس والبرمة بالضم قدر من حجارة الجع برم بالضم وكسر ودجبال اه وفي نقل ق عن ابن بونس والبرمة بالميم والراء والقاف والمآل واحد والله أعلم (وقارته) قول ز الزباد كالمسك الخ في القاموس زياد كسحاب طيب معروف وغلظ الفقهاء والغويون في قولهم الزبادية بجلب منها الطيب اه وهو المسمى في العرف اليوم بالغالية والله أعلم (أو خلل) قول ز ويفهم من مسئلة البرزلي هذه الخ قال تو هذا الفهم غير صواب لان الخ في مسئلة البرزلي صارت طاهرة فما في الثوب الاخل وفي مسئلة ليس كذلك واذا عدم الجامع فالقاس فاسد وقدمرأت من لازم الاسكار النجاسة فالثوب أصابته نجاسة قطعه ولم يبق فيها حتى استحالة أمرها كافي المسئلة الاولى وما نظريه به لا يتوقف في منعه اه بلفظه فقلت وهذا هو المتعين وبه كان يجوز شيخنا ج ويقرره وهو واضح وقول تو وما نظريه الخ أشار به لقول ز وانظر هل مثله ما وضع من خير في عقاير الخ وكلامه ما عايد على انه ما لم يطع على نص في ذلك مع أنها منصوصة في غ عنده وقوله وينتفع بتجنب عن الزناق أنها اذا قضت التجربة ينفع ذلك الدواء فنيه قولان بالجواز والمنع وان لا يجوز اتفاق قال ح عقبه قلت والظاهر المنع مطلقا اه منه بلفظه فانظره وقول ز وانه لأحاجة لقول بعض العلماء الخ سكت عنه تو وقال

(١٠) رهوني (أول) الجامع فالقاس فاسد وقدمرأت من لازم الاسكار النجاسة فالثوب أصابته نجاسة قطعه ولم يبق فيها حتى استحالة أمرها كافي المسئلة الاولى اه وهذا هو المتعين وبه كان يجوز ويقرره فقلت ما ذكره ز في مسئلة الثوب وفي مسئلة الحرة الغير المثلثة هو الذي يؤخذ ما ذكره ز عن عجم وعزاه للمازري وغيره فتأمل والله أعلم

وقول ز وانظر هل مثله ما يوضع الخ (٧٤) هذه منصوبة في ح عند قوله وينتفع بمتجسس عن الزنا انه اذا قضت التجربة

مب عقبه مانصه صحيح لان خلق الجرة ان لم يبق فيه الا الحكم فهو عرض لا ينسب
ما يلاقيه كما بآي وان بقي فيه بعض أجزاء الخرقا لغالبا انه يمس في مدة تخلل ما في الجرة
وبعد فاقوه خرا حتى يحتاج الى ثقب الجرة من أسفل والله أعلم اه وفي صحيحه نظر بل
ما قاله هذا البعض لا بد منه أو بطرح ذلك الخلل والاختدم مسئلة البرزلي لا يستلزم الامر وما
نسبه للمعصية بجزم العلامة ابن سراج وسلمه الحافظ أبو العباس والانسري في
نوازل الطهارة من المعيار مانصه وسئل ابن سراج عن خرق تخلل بنفسه في آيته التي جعل
فيها وهو يبلغ منها الى النصف فهل هذا الخلل طاهر أم لا وهل ما علا الخلل من الخامة طاهر
أم لا فأجاب ان الخرق التي تخللت تطهر باقتناح هي وبما جازها من الآتية ويجوز الانتفاع
بجملها لكن يثقب أسفل الاناء ويخرج الخلل منه ولا يخرج من أعلاه لانه نجس في نفسه
بعض الخلل وينبغي على الاسفل فينجسه وأما الشق الاعلى فان كان من جفاف الغرق
غسله وان كان غير مزج فلا يكتفيه ذلك بل اذا بلغ في غسله جعل فيه الماء وتركه مدة ثم
يراق ثم يجعل مرة أخرى ويترك فيه مدقة يراق ولا يزال يفعل هكذا حتى يخرج الماء
صافيا لا تغير فيه ويظهر على الراجح من الخلاف فيه اه منه بلفظه وعلى هذا يجب
التعويل وما قاله ز وصححه مب لا يعول عليه لانه يؤدي الى أن أواني الخرق اذا فرغ
ما فيها ويست يجوز ان يستعمل فيها الخلل والزيت ونحوهما من سائر الماءات بدون
غسل ولا قائل بذلك كيف والعلماء اختلفوا في جواز استعمالها في ذلك بعد الغسل
الشديد انظر تفصيصهم بعد هذا عند قوله ونحوها بغواص يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم
وقول مب العجب منه كيف يقدر ذلك في نصريح عياض بالتشمير الخ فيه نظر لان
قول مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب الذي رجمه عجم واشاعه قد حكى عليه في
الايجاز الاجماع وسلمه الحافظ ابن القطن في الاقتناع ونصه ولا خلاف بين العلماء في أنه غير
جائز لحد أن يتخذ من الخرق لوان فاعل ذلك عاص اه منه بلفظه ونحوه في الدلالة على
الحرمة قول المدونة في كتاب الزهون مانصه واذا ملك المسلم خرا رقت عليه ولا يتخللها
فان أصلها فصارت خلافا فقد أساموياً كله اه منها بلفظها فقوله اقد أساء يفيده
حرام كما قاله ابن ناجي في كتاب الاشربة ونصه لان الاساءة تقتضي انه فعل حراما اه منه
بلفظه (ولو قل) قول ز وعني عن صئبان الخ هو جمع صوابه قال في القاموس والصواب
كفرابة بيضة القمل والبرغوث الجمع صواب وصدان وقد صدب رأسه وأصاب كثر صوابه
اه منه وجزم ز بانه معفو عنه يقتضي الجزم بنجاستها والذي في ح هو مانصه
ولاشك في طهارته على القول بان القملة لا تنفس لها سائلة وأما على المشهور فهو محل نظر
والظاهر أنه طاهر أو معفو عنه لعسر الاحتراز اه فلم يجزم بما جزم به ز والله أعلم
(وآدميا والظاهر طهارته) قول ز وحكماهما بن عرفة طريقين نص ابن عرفة وفي كون
الكفرة متفقا عليه طريقة المازري وعياض عن بعض البغداديين مع المازري عن
بعض المتأخرين اه منه بلفظه (تنبيه) * كذا وجدت هذا الكلام في نصيحتين من ابن

ينفع ذلك الدواء فيه قولان بالجواز
ولينفع والالم يجوز بانفاق قال
ح والظاهر المنع مطلقا اه وقول
مب العجب منه الخ فيه نظر لان
قول مالك في رواية ابن القاسم وابن
وهب الذي رجمه عجم وأتباعه
قد حكى عليه في الايجاز الاجماع
وسلمه ابن القطن في الاقتناع وفي
المدونة واذا ملك المسلم خرا رقت
عليه ولا يتخللها فان أصلها فصارت
خلافا قد أساموياً كله اه وقوله
أساء يفيده أنه فعل حراما كما قاله ابن
ناجي والله أعلم (ولو قل) وقول عجم
فيحكم بنجاسة ما اتصل به ليس
المراد ما اتصل به من غيرها كما فهم
مب فاعترضه بقول المصنف ولو
زال عن النجاسة الخ وانما المراد أن
حكم النجاسة باق في المحل الذي
أصابته وان زالت عنها فتأمل
والله أعلم (ولو قل) قول ز وعني
عن صئبان هو جمع صوابه كفرابة
وهي بيضة القمل والبرغوث ويجمع
أيضا على صواب وقد صدب رأسه
وأصاب كثر صوابه قاله في القاموس
ولم يجزم ح بنجاسة الصئبان بل
قال لاشك في طهارته على القول
بطهارة القملة وأما على المشهور
فهو محل نظر والظاهر أنه طاهر
أو معفو عنه لعسر الاحتراز منه
اه (وآدميا الخ) ابن عرفة وفي كون
الكفرة متفقا عليه طريقة المازري
وعياض عن بعض البغداديين
مع المازري عن بعض المتأخرين

اه وفيه ان عياضا في تنبيهاته انما عزم اذ كره عنه بعض المتأخرين ثم قال ولا أعلم متقدما من الموافقين عرفة

والخالفين فرق بينهما اقبله لكن الذي نخال به بين ولعله مرادهم اه فلهذا المازري هو الذي عز ذلك بعض البغداديين

عرفة ومعه مناقشة من وجهين أحدهما ان عياضاً في تنبيهاته انما عزاماذكره عنه لبعض
 المتأخرين لبعض البغداديين فعمل المازري هو الذي عزاذلك لبعض البغداديين فوقع
 في كلام ابن عرفة قلب في العزو وثانيهما انه أدخل باختصاره كلام عياض ونقص منه ما لا
 ينبغي تركه وهذه المناقشة لازمة ملح ويظهر ذلك بقتل كلامه قال في التنبيهات بعد أن
 ذكر أن القول بطهارة أخذ من المدونة من كتابي الجنائز والاعتكاف والقول بنجاسته
 من كتاب الرضاع مانصه والقولان معلومان في المذهب ونجاسته قال ابن شعبان وهو
 مذهب ابن القاسم وابن عبد الحكيم وغيرهم والذي ذهب اليه سحنون ونصره ابن القصار
 وغيرهم من البغداديين طهارته وهو الصحيح الذي يعضده الاثر لحرمته وسواء عندهم كان
 مسلماً أو كافراً الحرمة لا دمية وكرامتها وتفضيل الله تعالى لها قال الله تعالى ولقد كرّمنا
 بني آدم وجعلناهم في البر والبحر وهو أحد قول الشافعي وذهب بعض أشياخنا المتأخرين
 الى التقريب بين المسلم والكافر وقال انما هذه الحرمة حياو ميتا للمسلم وفيه جاءت الآثار
 وأما الكافر فلا قال المؤلف رحمه الله ولا أعلم متقدما من الموافقين والمخالفين فرق بينهما
 قبله لكن الذي نحا اليه بين ولعله مرادهم اهـ من باب لفظها فتأمل والله أعلم (وما بين من
 حتى وميت) قول زـ أما على طهارته فهل كذلك أو طاهر قولان مرجحان قال مب
 ونحوه لمؤ الاول بنجاسته وهو قول ابن القصار ورجحه ابن عرفة والثاني طهارته وهو
 قول البايع الخ وفي ذلك نظر لان ز جعل موضوع القولين مأخذ من الآدمي بعدموته
 لانه شرح قول المصنف من حتى أو لا تأخذ كقول وميت فقال في شرحه متصلاً به آدمي أو غيره
 لكنه في الآدمي على تخيصه بالموت أما على طهارته الخ فكلامه صريح في أن القولين
 فيما أخذ منه بعدموته لان قوله آدمي نعت لقول المصنف ميت وقوله أو غيره عاطف عليه
 ثم استدرك بقوله لكنه الخ وهذا ليس بصحيح بل مأخذ منه بعدموته على القول بطهارة
 ميتة طاهر اتفاقاً والقولان اللذان عزاهما نو ومب لمن ذكر انما هما فيما أخذ منه
 في حال حياته كافي ح وطني وغيرهما ولما ذكرهما ح قال مانصه ويفهم من كلامهم
 أن ما بين منه بعدموته حكمه حكم ميتته بلا كلام اهـ بالفظه وانظر طفي والمعتقد
 في نو ومب انهما فهمان كلام ز انه رتب القولين على ما بين منه في حال حياته
 فلذلك فسر القولين بما ذكر ولم يفتننا لما في كلامه وكان الواجب أن لو قدم ز ذلك
 الكلام على شرح قول المصنف وميت ويجعله متصلاً بقوله وحى والله أعلم * (تنبيه)
 في ح بعد أن ذكر بعض كلام ابن عرفة مانصه وحاصله ان الخلاف فيما بين من
 الآدمي في حال حياته وبعدموته كخلاف في ميتته اهـ وفيه نظر ظاهر فان هذا انما هو
 حاصل كلام ابن عبد السلام الذي اعترضه ابن عرفة وأما ابن عرفة فحاصل كلامه أن
 مأخذ منه في حال حياته نجس قطعاً وبعدموته يجرى على الخلاف في ميتته انظر كلام ابن
 عرفة في طفي والحق ما قاله ابن عبد السلام ورد ابن عرفة عليه تحامل بكافاله غير واحد
 من المحققين والله أعلم (في بابس وماء) قول ز كأن لا يجوز حيث لم يتحمل منه الخ فيه نظر
 لانه اذا ذلك من الاتقاع بالنجس ويأتي أنه ممنوع تأمله (كرهية العاج) قول ز ناب الفيل

فوقع في كلام ابن عرفة قلب في العزو
 والله أعلم (وما بين الخ) يقول ز أما على
 طهارته فهل كذلك أو طاهر قولان
 الخ فيه نظر بل مأخذ منه بعدموته
 كإجماع موضوع ز طاهر اتفاقاً على
 القول بطهارة ميتته وأما القولان
 المعزوان عند مب ولو فاتهما
 فيما أخذ منه في حال حياته كافي ح
 وطني وغيرهما ولما ذكرهما ح
 قال ويفهم من كلامهم ان ما بين
 منه بعدموته حكمه حكم ميتته بلا
 كلام اهـ * (تنبيه) قال ح
 بعد ذكر كلام ابن عرفة مانصه
 وحاصله ان الخلاف فيما بين من
 الآدمي في حال حياته وبعدموته
 كخلاف في ميتته اهـ وفيه نظر
 فان هذا انما هو حاصل كلام ابن
 عبد السلام الذي اعترضه ابن عرفة
 وأما ابن عرفة فحاصل كلامه الذي
 في طفي ان مأخذ منه في حال
 حياته نجس قطعاً وبعدموته يجرى
 على الخلاف في ميتته والحق ما لابن
 عبد السلام ورد ابن عرفة عليه
 تحامل بكافاله غير واحد من المحققين
 والله أعلم (في بابس وماء) قول ز
 كأن لا يجوز حيث الخ فيه نظر لانه
 حينئذ من الاتقاع بالنجس وهو
 ممنوع كما يأتي (كرهية العاج)
 قول ز ناب الفيل

الميت فقط أى لا المذكى وأما الحي
ففى حكم الميت كما مره (ورطوبه
فخرج) * (تنبيهه) * قال ابن
عرفة وقبول التورى نقبل بعض
أصحابهم إذا أتى الجنيين وعليه
رطوبة فخرجهم فظاهر بإجماع
لا يدخله الخلاف فى رطوبة الفرج
يرد بان الأصل تخيس ما اتصل به
نجس رطب وبعدم وجوده فى
كتب الإجماع ولقد استوعب ابن
القطن ولم يذكره اه قال غ فى
تكميله وهذا الرذغير ظاهر والله
تعالى اعلم اه أى لانه قد ترك الأصل
ويعدل فى جرئية بعينها عن القياس
الى الاستحسان الذى هو تسعة
اعشار العلم وكمن شئ قد حكمه
بغير حكمه الاصلى اذا كان تابعاً
لغيره ومن ذلك الحدث اذا خرج
تابعاً للبدن ومثلاً لا يتقض الوضوء
على المشهور وأما قوله وبعدم
وجوده الخ فيقال علمه ان هذا من
باب النقل المحض وهو موكل الى
أمانة ناقله ومن حفظ حجة على من
لم يحفظ ودعوى أن ابن القطن
استوعب مسائل الإجماع
لاتسلم من النزاع لانها عارية عن
الاستدلال والعلم كله للكبير المتعال
(ورمادنجس) مانسبه مب لى مثله
لتم عنه بواسطة عجم وهو كذلك
فى عجم قلت وهو كذلك فى النسخة
التي يدي من مق وسقط ذلك
من نسخة هوى منه وما استدله به
هوى من كلام المتقى والمعار على
ان المذهب ما عند المصنف انما يدل
على ان النار لا تطهر وذلك لا يلزم

الميت فقط أى لا المذكى فلا ينافى أن ما أخذ منه حال الحياة نجس أيضاً وقد مره التسوية
بينهما عند قوله وعاج (ورطوبه فخرج) قول ز كابل وفيل الخ فيل بالنا الحيوان المشهور
وكثير ما يتحفظ فى النسخ بالقاف * (تنبيهه) * قال ابن عرفة مانصه وقبول التورى
نقل بعض أصحابهم إذا أتى الجنيين وعليه رطوبة فخرجهم فظاهر بإجماع لا يدخله الخلاف
فى رطوبة الفرج يرد بان الأصل تخيس ما اتصل به نجس رطب وبعدم وجوده فى كتب
الإجماع ولقد استوعب ابن القطن ولم يذكره اه منه بلفظه ونقله ح وقيله وأيده مع
ان غ فى تكميله قال عقبه مانصه قلت هذا الرذغير ظاهر والله تعالى أعلم اه منه
بلفظه وكان ح لم يتف عليه ١٠ قلت وبحث غ ظاهر فقول ابن عرفة فخرج الله ان
الأصل تخيس الخ فيه انه وان كان ذلك هو الأصل فقد ترك الأصل ويعدل فى جرئية
بعينها عن القياس الى الاستحسان الذى هو تسعة اعشار العلم وكمن شئ حكمه بغير
حكمه الاصلى اذا كان تابعاً لغيره ومن ذلك الحدث الخارج من محل المتباد على الوجه
المعتاد فان حكمه الاصلى نقض الطهارة بإجماع من غير تفريق بين قليل وكثير ولو خرج
تابعاً لغيره كالتملق بالدود والحصى لم يتقض عندنا على المشهور وقوله وبعدم وجوده فى
كتب الإجماع فيه أن هذا من باب النقل المحض وهو موكل الى أمانة ناقله ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ ودعوى أن ابن القطن استوعب مسائل الإجماع دعوى لاتسلم من
النزاع لانها عارية عن الاستدلال فلا يلتفت اليها بحال والعلم كله للكبير المتعال
(ورمادنجس) مانسبه مب هنا لى مثله اتوا عنه لأنه نقله بواسطة عجم
وهو كذلك فى عجم ولم أجده ذلك فى النسخة التي يدي من مق وانما ذكر فيها كلام
المصنف ونقل عليه كلام المازرى وما فى سماع مسجون وكلام ابن رشد عليه وسله وعلى
ما عزا له من ذكرنا فى كلامه منظر بل المذهب هو ما قاله المصنف صرح بذلك أبو الوليد
الباجى فى المتنق ونصه وفى العتبية عن مالك فى المرتك يصنع من عظام الميتة ان جعل فى
قرحة أو برح فلا يصلى به حتى يغسله وقال ابن حبيب ان صلى به لم يكن ممن صلى بنجاسة
لنار التي أحرقتة وقد خفف ابن الماجشون أن يصلى به ثم قال بعد كلام مانصه وقول ابن
حبيب ان النار تطهر عظام الميتة خلاف المذهب لان العظم نجس العين وما نجس العين
يطهر بوجهه وما نجس بمجاورة لا يظهر الا بالماء وما رواه عن ابن الماجشون عما انفرد به اه
منه بلفظه وقد اختصره ق جداً فأنظره وصرح غير واحد بمشهورية فق فى نواز الطهارة
من المعيار مانصه وسئل عما يفعله الصائغ من إجماع الذهب والفضة بالنار ثم يطفأ
بالماء النجس هل تطهر اذا غسقت بعد ذلك بالماء الطاهر فأجاب سئل أبو عمران عن مثل
ما سألت عنه فأجاب بأنه يظهر اذا غسل بالماء الطاهر وظافه ابن أبى زيد فقال فى الآخر ينجس
بماء نجس ثم يطبخ او الخاتم يطفأ فى ماء نجس قال النجاسة فيه فائقة ولا بس الخاتم حامل
لنجاسة وقال البرزلى أمامه سله الآخر فهو مخالف لمسئلة ما طبعه بنجس أبو الوليد والصحيح
طهارته وقيل مكروه وموافقة لا قول بان النار والشمس والهواء لا تطهر النجس وهو
المشهور فى رماد الميتة ونحوها انتهى محل الحاجة منه بلفظه وفى أجوبة طغى مانصه وأما

ما ذكرته من كون النار تظهر فليس ذلك على الإطلاق حتى ينبت عليه سؤالك وانما ذلك
في رمادها فقط فالمشهور بنجاسته والخلاف فيه مثل النجاسة اذا تغيرت أعراضها هل تنقل
أو لا انتهى محل الحاجة منها بلقظها وفي ضيق مانصه وذو كالمأزى أن رماد الميتة والعذرة
وما في معنى ذلك لا يظهر عند الجمهور من الأئمة بخلاف الجمر لانهم معلقة بمعنى وهي الشدة
المطربة فاذا ذهب التحريم قال وقد تنازع الناس في دخان النجاسة اذا حرق هل
هو نجس كرمادها أو طاهر لانه بخار بخلاف الرماد منه بلقظه وايضا عند في مختصره
وقول مق فبما نقله عنه من قدمنا ذكرهم يحتمل أن يريد به الأئمة من غير مذهبنا
بوجوده منها أن المأزى لم ينسب على أن مذهبه في ذلك مخالف لمذهب الجمهور ولم يستثن امامه
منهم وهو من أجلهم فيكون مستكما على حكم الرماد والدخان في مذهب غيره ساكنا عن
حكمهما في مذهبه وذلك بعد كل البعد ومنها انه على تسليم أنه أراد جمهور المجتهدين
فقال رضي الله عنه أولى بالدخول فيهم ولولم يوجد له نص في النجاسة لقول ح عند قوله
وبلوى خلاف مذهبي الخ مانصه اذا قال أهل الخلاف الكبير الجمهور فانما يعنون مالكا
والشافعي وأحمد وأبا حنيفة اه ومنها أن من بعد المأزى من أهل المذهب نقلوا كلامه
للاستدلال به وذلك دليل على أنهم فهموه على انه موافق لمذهبه فتأمل ومنها ان الامام
نص على نجاسة الرماد في العتبة ونقله عنه أئمة المذهب وسلوه فكيف يخرج الامام مالكا
من الجمهور في كلام المأزى فينسب للصور العظيم مع سعة حفظه وكثرة اطلاعه من
غير موجب ففي المسئلة الرابعة من رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة
مانصه وسألته عن الطعام يطبخ بأرواث الدواب أي وكل أم لا فقال لي أما الخبر الذي يطبخ
فيه فلا يؤكل وأما ما طبخ عليه في القدر فكله خفيف وهو يكره بدأ وقال يحتمل مثله
قال القاضي هذا نحو ما وقع في رسم شك في طوافه في بعض الروايات قال لا يؤقده بعظام
الميتة لا الطعام ولا الشراب قال ابن القاسم ولا أرى أن يؤقدها في الحمامات قال ابن
القاسم ولا أرى بأسا أن تخلص بها الفضة وهو كما قال لان الخبر الذي يتضح فيه قد داخله
من عين النجاسة شيء يتنجس به انتهى محل الحاجة منه بلقظه واختصر ابن عرفة كلام
السماع وسلمه ونصه وسمع ابن القاسم لا يؤكل خبز نضج بوقيد روث الجبر وأ كل ما بقدر
طبخت فيه خفيف يكره بدأ اه منه بلقظه واذا وجد النص عن الامام في نجاسة رماد
الروث مع ما في نجاسة الروث اصالة ومنع من أكل الخبز المطبوخ به ولم يراع الخلاف
الذي في أصل هذا الرماد ومن شأنه رضي الله عنه مراعاة الخلاف ووافقه يحتمل وسلم
ذلك ابن رشد من غير ذكر خلاف وابن عرفة والمصنف وغير واحد فاحرى رماد ما أجمع
على نجاسته ووجد النص عن ابن القاسم في عظام الميتة أيضا بل ظاهر ما نقله في البيوع
من ضيق عن المتوفى انه لا قائل بطهارة رماد النجس عندنا في المذهب انظر نصه عند
قوله ونسب للعقود عليه طهارة لا كزبل وفي ح هنا عن البرزلي عن ابن عرفة ما هو
صريح في نجاسته جرما فانظره في الفرع الاخير وكلام أبي اسحق التونسي وغيره
يقضي ان القول بالطهارة انما هو مخترع لا منصوص وقد رد التخرج غير واحد ففي

منه نجاسة رماد النجس لا انقلاب
عين النجس ماهية أخرى وهي
الرماد كانه انقلاب عين الزرع المتنجس
بنا فتأمل منه منصف او قد قال التونسي
رماد الميتة يجب أن يكون طاهرا
لانه كانه رقيقا صريحا وان انعكس
دخانها في القدر فتجست اه نقله
ق وأما قول طي كالمعيار المشهور
بنجاسته فالظاهر أنه تقليد لا مصنف
وقوله في السماع أما الخبر الذي يطبخ
في روث الدواب فلا يؤكل اه يحتمل
ان ذلك لما خاطبه من الروث قبل
صبر روثه رماد فلا يكون نصافي
بنجاسة الرماد خلافا له وفي والله أعلم

(ودخانه) قول مب ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة الخ قلت يفرق بين الرماد والدخان بان الرماد صار ماهية أخرى كما تقدم والدخان يصعد بأجزاء النسي المحرق قبل ضروره رمادا ولذا قال المازري الدخان أشد من الرماد وقال المغيرة ان انعكس من دخان النجاسة شيء في الطعام أو الماء فسد وصار نجسا ويختلف فيما بعد منها من الدخان أو الوسخ بعد أن صارت جراثيم أو رمادا وفي طهارة ذلك الجبر والرماد لان قلت الدهنية استهلكه ذلك كالدباغ والقول انه طاهر أحسن انتهى (وبول وعذرة من آدمي) قول ز ذكر أو أني الخ أمبول الكبير فنجس اجماعا كافي ضيغ عن ابن عبد البر وكذا العذرة مطلقا كما في قوانين ابن جرير وأمبول الصغير فنجس على المشهور وقيل الا بول من لم يأكل الطعام من الآدمي وقيل من الذكور كما في ابن الحاجب وابن عرفة وفسر ابن وهب عدم أكله الطعام باقتصاره على لبنه واقتصر عليه ابن عبد البر وقيل عدم تغذيته أصلا لا لبنا ولا غيره والله أعلم

(١) قوله مانصه كذا في الاصل ولعله سقط من قلم الناخذ قبله لفظ قالوا ونحوه اه محببه

نوازل البرزلى مانصه ففرق عبد الحق ببقاء عين النجاسة في الرماد لانها ذاتية فيها بخلاف النحر فتخلل طهارة أصلا اه منها بلفظها او تقدم بشرق المازري قريبا في كلام ضيغ وعلى تسليم صحة القياس لانسلم أن ذلك هو المعتمد لقول ح في فصل ازالة النجاسة مانصه والعمد في كل مسألة على المنصوص فيها الأعلى ما يتخرج فهان الخلاف اه فان قلت يدل على رجحان القول بطهارته أن ابن بشير وسبعه هان شاش وابن الحاجب لما ذكروا القولين فيما اذا تغيرت اعراض النجاسة (١) مانصه وهما جاريان في كل نجاسة تغيرت اعراضها كرماد الميتة وما تحجر في أو أني النحر اه لانهم قروا به الجبر اذا تحجر والمذهب طهارة ما تحجر فيكون ما قرنه كذلك قلت لادليل في ذلك لما ذكره غ عند قوله ولوشك في صلاته ثم بان الطهر الخ من أن النظائر لا يلزم فيها اتحاد المشهور لاختلاف المدارك فتأمل به باضاف فتصّل أن ما اعتده المصنف من نجاسة رماد النجس هو المعتمد لانه قول مالك وابن القاسم وسحنون وسلمه ابن رشد وصرح الباجي بأنه المذهب والبرزلي وغيره بأنه المشهور وعزاه المازري للجمهور وظاهر كلام المنوفي انه لا فائل بطهارته عندنا وان القول بطهارته قال الباجي انه مما انكره ابن الماجشون وصرح بشذوذه وظاهر كلام غيره واحد أنه مخرج فقط لا منصوص والله أعلم (ودخانه) ما ذكره مب هنا من أن المعتمد ما عند المصنف صواب الآن ما شكك رحمه الله من اعتداده نجاسته وطهارة الرماد لوجهه أما أولا فلانه اعتقد في نجاسة الدخان على ح وح سوى بينهما ولم يرجح طهارة الرماد وأما ثانيا فلان كلام كثير من أهل المذهب يدل على ان الرماد أشد من الدخان ولهذا قال في الشامل مانصه ورماد النجس مثله وخروج من لبن الجلالة ويضفي طهارته وهل دخانها كذلك أو طاهر خلاف اه منه بلفظه ونقوله ح أيضا وقول مب وهو الذي اختاره اللخمي الذي اختاره اللخمي هو التفضيل قال في كتاب البيوع الفاسد دة مانصه وكره مالك في المدونة أن يؤخذ بها تحت طعام أو يسجن بها الماء لوضوء أو يمين وأجاز ابن التاسم أن يحرق بها الطوب فأرى ان وقدت تحت طعام أو ماء فاعتكس من دخانها في أي الطعام أو الماء فسد وصار نجسا ويختلف فيما بعد منها من الدخان أو الوسخ بعد ان صارت جراثيم أو رمادا وفي طهارة ذلك الجبر والرماد لان تلك الدهنية استهلكه ذلك كالدباغ والقول انه طاهر أحسن اه منه بلفظه وبآمل يظهر لك أن من نسب اليه طهارته أو نجاسته وأطلق لم يصب وان كان عظيم القدر جليل المنصب والله أعلم (وبول وعذرة من آدمي) قول ز ذكر أو أني ولوعند ولادته ما ذكره هو المشهور في بول الصغير وأمبول الكبير فنجس اجماعا كافي ضيغ عن ابن عبد البر وكذا العذرة مطلقا ففي القوانين مانصه فاما الأبول والجميع فذلك من ابن آدم فنجس اجماعا الا انه اختلف في بول الصبي الذي لم يأكل الطعام اه منها بلفظها * (تنبيه) * (الاول) * قال في مانصه ابن الحاجب والبول أي نجس وقيل الا بول من لا يأكل الطعام من الآدمي وقيل من الذكور اه ولم يذكر ابن عرفة هذا الخلاف اه وانظر مع قول ابن عرفة مانصه وفي بول صغير آدمي لم يأكل طعاما ثالثا أشاء للمشهور واللخمي مع الباجي عن رواية الوليد واللخمي مع

الصقلي عن ابن وهب ابن وهب عدم أكله اقتصاره على لبنه الباجي عدم تغذيته لبناً ولا غيره قال ويحتمل عدم استقلاله بطعام عن لبن أه منه بلفظه ونقله غ في تكميله من قوله ابن وهب الخ وقال عقبه مانصه قلت على تفسير ابن وهب اقتصر ابن عبد البر وهو نقله عنه واقتصر ابن بطلان على عدم تغذيته لبناً ولا غيره أه منه بلفظه * (الثاني) * قال غ في تكميله عند قول المدونة وول الجارية والغلام سواء يغسل وان لم يأكل الطعام الخ مانصه النخعي وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصره ما ليس في المختصر أنه قال لا يغسل الثوب من بولهما حتى يأكل كلا الطعام وقال ابن وهب مثل ذلك في الصبي دون الصبية ونحوه في المعلم * قلت وهذا يشهد لقول نقي الدين إنما قال مالك في رواية الوليد بن مسلم لا يغسل بول الصغير ولا يلزم من عدم غسله طهارته لا احتمال أن يحال عدم الغسل على المشقة لكثر تجل الصغار وزيادة العلاقة بهم فيكون من جملة المغفوات أه ونحوه للابن في شرح مسلم وهو خلاف ما في الأكمال وغيره من أن الخلاف في طهارته كما يشي عليه ابن عرفة وغيره من المتأخرين أه منه بلفظه * قلت اقتصاره لثقي الدين بن دقيق العيد والابن غير ظاهر لأمر منها أن رواية الوليد وكلام ابن وهب مطلقان ليس فيهما ما يشعر بتقيدهما بمن يكثر حله للصغار من الأم والظئر ونحوهما ولا بمن هو مظنة زيادة علاقة بهم وتقيدهما بذلك خلاف الأصل فلا يصار إليه غير دلائل هذا أن يشنا على أن الأصل الداخلي على المقر لا تفيد العموم وأما أن يشنا على الأصح من أنها تفيد فأنهم ما عاينهم لا مطلقاً لأن تعرف الثوب باليشمل كل ثوب أصابها أو التخصيص خلاف الأصل أيضاً فلا يصار إليه غير دلائل ومنها أنه لو اعتبر ما ذكر لكان من شرع في الكلام من الصبيان أولى بذلك ممن لم يأكل الطعام ولم يتغذى حتى باللبن لأن العلاقة بهم إذا لم تعظم ومنها أنه إذا لم لا تكون من بولها ما عني بول غيرهما ممن يأكل الطعام أو يتغذى باللبن من الصغار إذ بول الجميع إذا لم سواء في أنه نجس معفو عنه للمشقة فتأمله بالنصاف فأنظروا ما فهمه الحليم الصغير والعلم للعلي الكبير (ومحرم ومكروه) قول مب جعله النار من المكروه خلاف المشهور الخ ما قاله ظاهر وقد اقتصر سيدي عبد القادر النابسي في أجوبته على تشهير ضيق حين سئل عن حكم لحم الفأر لكن ما ذكره زمن تشهير القول بالكراهة صحيح أيضاً ففي طبع مانصه قوله ومكروه دخل فيه والله أعلم الفأرة والوطواط قال في المدونة ويغسل ما أصابه من بول الفأرة قال المصنف في شرحه عليها قد تقدم أن المشهور أن بول المكروه نجس وعليه فالمراد بقوله يغسل الوجوب سند وجهها في ظاهر المذهب مكروه وقال ابن عطاء الله هو المشهور وأبى بعضهم قال المشهور بتحريم أكلها انتهى محل الحاجة منه بلفظه وذ كر نحوه أيضاً في فصل المباح ونصه تنبيه أما الفأرة فقد قال الفقيه سند وجهها في ظاهر المذهب مكروه قال ابن عطاء الله هو المشهور وروى قال المصنف في شرحه للمدونة بعد أن ذكر ما تقدم ورأى بعضهم قال المشهور بتحريم أكلها وما قاله سند ابن عطاء الله هو الذي يفيد كلام ابن رشد في رسم أوصى من سمع عيسى من كتاب الصلاة الثاني مانصه من صلى ببول الفأرة فإنه يعيد ما كان في الوقت قال حصنون لا إعادة

(ومحرم ومكروه) قول مب وان المشهور هو المنع أي في الفأر الذي يصل للنجاسة وشهر فيه أيضاً ابن عطاء الله الكراهة وقال سندانه ظاهر المذهب كما في طبع ونحوه لابن رشد انظر نصه في الأصل وبه

يسقط التعقب على ز لان قصاره انه جرى (٨٠) على أحد المشهورين والله اعلم (وينجس الخ) نجس بفعل لازم

عليه وسئل عائشة رضي الله عنها عن أكل الفأرة قلت هذه الآية قل لأحد فمأوى
التي محرر على طاعم يطعمه الآن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير إلى آخر الآية
كانت أريدت إجازته قال القاضي قول ابن القاسم هو القياس على المذهب لان الفأرة من
ذئ الناب من السباع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من
السباع والابوالناجب تابعت للصوم فوجب أن يكون بولها نجسا الذلاليوكل لحمها وأن يعيد
في الوقت من صلى بولها وقول سحنون استحسان مرعاة قول عائشة رضي الله عنها
في إجازة أكلها انتهى محل الحاجة منه بلفظه فصرح بأنهم من ذئ الناب وهو بفسدان
المشهور كراهة أكلها لانه المشهور في غيرها من ذئ الناب كالأسد والهر ونحوهما
وبذلك كله يسقط التعقب على ز والله أعلم (وينجس كثير طامع الخ) نجس
مبني للفاعل ولا يصح بناؤه للمفعول لانه لازم وكثيره وقاعله قال في القاموس وقد
نجس كسبع وكرم اه والاولى أفصح لقول المصاح مائنه نجس الشئ نجسا من باب تعب
إذا كان قدرا غير نظيف ونجس نجسا من باب قتل لغة اه منه وقول ز يتحل منه
شئ صححه مب تبعا لطني إذا ما قاله ح آخر من أن المشهور نجاسة الماء مجرد
ملافة الميتة لا قطة فيه قلت قيد إمكان التحلل معتبرا بضاعت ح فانه قال
في آخر التنبيه الاول مائنه وعلم منه أي من كلام ابن رشد أن ملافة نجس لا يتحل
فانه لا ينجسه وقد تقدم شئ من ذلك اه وأشار بذلك إلى ما قدمه عند قوله ورطوبه
فرج من قوله الآن ظاهر كلامهم أن هذا في النجاسة التي يمكن أن يتحل منها شئ اه
انظر بقية وما ذكره بعد من أن المشهور أن سقوط الميتة في المائع كوت الحيوان فيه
ليس بخالف عنده لهذا بل هو عنده مما يمكن أن يتحل منه شئ وإن أخرج في الحسين
وما قاله هو الظاهر لان الميتة لا تسلم من تعلق نجس بها ولو كالغبار ونحوه وقيامها على
سقوط الدابة حية في مائع ونحوها في الحسين ليس بظاهر لان الحى طاهرا فالتعلق به
كذلك بخلاف الميتة وقول طني انه لا شاهد الخ في كلام الباجي لان كلامه ليس
فيما أخرج مكانه فيه نظرا لان قول الباجي وكذلك أيضا ما يخرج من الحيوان عند موته
أو بعد ذلك لا يكون أشد نجاسة من الميتة وقد نجس الزيت بمجاورته وهذا هو المشهور
من مذهب مالك وأصحابه انتهى محل الحاجة منه صرح في أن ملافة ذات الميتة للزيت
مثلا بمنزلة ملافة ما يخرج منها عند موتها أو بعده فهو شاهد الخ قطعاه والله أعلم
راجع كلام الباجي في ح فقد نقله تاما وكلام الباجي هو في جامع المتقى باللفظ الذي
نقله ح وحاصل المسئلة أن النجاسة الواقعة في المائع لا تلحق من أربعة أحوال اما
أن تكون بحال لا يمكن معها أن يتحل منها شئ كعظام الميتة التي لم يبق عليها لحم ولا دسم
لطول صب الماء عليها ويسم مع ذلك بالشمس أو مكنتها في الماء الزمن الطويل واما أن
تكون بحال لا يمكن معها عدم التحلل كوقوع الميتة بعد تعفير ذاتها وعلان الصديد ونحوه
منها واما أن تكون بحال الغالب معها التحلل كوت ذئ نفس سائلة فيه أو وقوعه فيه

من باب سمع وفي لغة من باب كرم كما
في المصباح وقول مب ووقع في
ح آخر كلامه ما يفيد الاطلاق
الخ فيه نظرا بل قيد إمكان التحلل
معتبرا بضاعت ح فانه قال في آخر
التنبيه الاول مائنه وعلم منه أي
من كلام ابن رشد أن ملافة نجس
لا يتحل فانه لا ينجسه وقد تقدم
شئ من ذلك اه وأشار إلى قوله عند
قول المصنف ورطوبه فرج الان
ظاهر كلامهم أن هذا في النجاسة
التي يمكن أن يتحل منها شئ اه
فقول ح أو وقعت فيه ميتة الخ
هو عنده مما يمكن أن يتحل منه
شئ وإن أخرج في الحين وهذا هو
الظاهر لان الميتة لا تسلم من تعلق
نجس بها ولو كالغبار ونحوه بخلاف
سقوط الدابة حية في مائع ونحوها
في الحين لان الحى طاهرا فالتعلق به
كذلك بخلاف الميتة وكلام الباجي
الذي في ح شاهده لانه صرح في
ان ملافة ذات الميتة للزيت مثلا
بمنزلة ملافة ما يخرج منها عند
موتها أو بعده خلافا لطني ومب
والله أعلم وحاصل المسئلة أن
النجاسة الواقعة في المائع اما أن
تكون بحيث لا يمكن أن يتحل منها
شئ كعظام الميتة التي لم يبق عليها
لحم ولا دسم لطول صب الماء عليها
مع يشها بالشمس مثلا فهو ذا
لا تجس به حتى عند ح واما أن
تكون بحيث لا يمكن معها عدم

التحل كوقوع الميتة بعد تعفير ذاتها وعلان الصديد ونحوه منها وهذا الاشكال في التقيس به واما أن
تكون الغالب منها التحلل كوت ذئ نفس سائلة فيه أو وقوعه فيه

قبل التغير مع طول المكث وهذا كالذي قبله واما ان تكون الغالب منها عدم التحلل كوقوعه ميتا قبل
التغير من غير طول مكث وهذا محل الخلاف والظاهر انه ينبغي كما قاله ح خلافا لطفي ومب والله أعلم قلت وقول
المصنف نجس قل هو المشهور وقال الباقي اذا ماتت فارة أو نحوها في كسبريت ولم تغيره فقال مالك أكرهه وقال ابن نافع
لا يضره ذلك ونحوه للتونس في نقطة بول تقع في طعام كثير وقال ابن نونس سوى مال لا في المستخرجة بين الماء والمائع ووجه ذلك
القياس على الماء ووجه التفرقة بقوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غمر لونه أو طعمه أو ريحه فدل
على أن ما عداه بجنه لافه وقول ز عن المازري الصحيح عندي الخ (٨١) ابن رشد وروى عن مالك اجازة غسل

الزيت قال أبو محمد وبذلك كان
يفتي ابن اللباد بخلاف حكم الميتة
اذا لم يستطاع رفع نجاسته والزيت
يستطاع رفع نجاسته ابن نونس
فافترا وقال الغني ان طالت
اقامة الفارة حتى خرج منها دهنية
فلا يطهر ففرق بين النجاسة الذهبية
والنجاسة العضوية ابن رشد القياس
جواز بيع الزيت المتنجس ممن
لا يغش ابن العربي الذي أرى ان
الزيت النجس يجوز الاستصباح به
فيكون فيه منفعة فيجوز بيعه وهو
قول ابن وهب وأبي حنيفة انظر ق
وذكر ابن عرفة في كيفية تطهير
الادهان كالزيت يطبخ بالماء مرتين
أو ثلاثة والمصنف في ضيق
أن يؤخذ اناء ويوضع عليه
أكبر منه من الماء ينقب
من أسفله ويسد الثقب حتى
يخفض ثم يفتح يفعل ذلك مرة
بعد أخرى حتى ينزل الماء صافيا
(وزيتون ملح) قول ز بخفيف
اللام الخ مثله للواني في طاشية

قبل التغير مع طول المكث واما ان تكون بحال الغالب معها عدم التحلل كوقوعه ميتا
قبل التغير من غير طول مكث فاما الاول فلا ينجس ما وقع فيه حتى عند ح ولا أظن
أن يختلف فيه واما الثاني فلا إشكال في أنه ينجسه اتفاقا ان غمره وعلى المشهور ان لم
يغيره واما الثالث فكذلك واما الرابع فهو محل الخلاف السابق فعند ح المشهور
انه ينجسه وعند طفي ومب لا ينجسه والظاهر ما قاله ح لما بيناه والله أعلم (وزيتون
ملح) قول ز بخفيف اللام الخ مثله للواني عند قول المدونة واذا ملحت حية ان فأصب
فيها اضفاد الخ ونصه قوله ملحت حية ان بخفيف اللام ذكره غير واحد قلت قال في
العين ملحت الشيء وأملحته جعلته فيه لمحا بقدر ملحته أفسدته اه منه بلقطه ونقله غ
في تكميله وقال عقبه ما نصه قلت كذا في مختصر العين ومثله للجوهري الا انه ألحق المهموز
بالمضعف في معنى الافساد اه منه بلقطه قلت ومثله للجوهري من إلحاق المهموز
بالمضعف لصاحب القاموس ولم يذكر في المصباح المهموز أصلا وتحصل ان الخفيف
بمعنى الاصلاح اتفاقا والمضعف بمعنى الافساد اتفاقا وفي المهموز قولان * (قائدة) * قال
في المصباح ما نصه المله يذ كرو يوث قال الصغاني والتأنيث أكثر واقتصر الزمخشري
عليه وقال ابن الانباري في باب ما يوث ولا يذ كرا الملح مؤنثة ونصه فيه ملحة والجمع ملاح
مثل شعب وشعاب اه منه بلقطه (ونغار بغواص) ظاهره ولو كان نالبا وفي أجوبة
سبدي عبد القادر الفاسي ما نصه وأما طهارة الفخار البالي الواقع فيه النجس الغواص
فذلك مما يرجع الى المشاهدة والحس لما زاد كرم التجربة وغير ذلك ثم لا بد من اقامة
النجاسة مدة يمكن سريان النجاسة في اجزاء الاناء واما اذا أصابت النجاسة الآتية وأزيلت
منها في الحال وغسلت فانها تطهر اه منها بلقطها قول ز كما عليه ما بن عرفة واختاره
خلاف لابن فرحون الخ انظر من عزاه هذا لابن فرحون والذي في المعيار وح نسبته لابن
أبي زيد وما قاله ابن عرفة هو لابي عمران الفاسي وقوله فانها من الغواص الخ عبارة فيها
قلت ظاهر اذ الغواص ما في الاناء لا الاناء نفسه * (تنبيه) * قال أبو علي بن رجال عدم قبول

(١١) رهون (أول)

المدونة قائلا ذكره غير واحد قال في العين ملحت الشيء وأملحته جعلته فيه ملحا
بقدر وملحته أفسدته اه قال غ في تكميله عقبه كذا في مختصر العين ومثله للجوهري الا انه ألحق المهموز بالمضعف
في معنى الافساد اه ومثله للجوهري في القاموس في المهموز قولان والله أعلم قلت وقول مب لكن تخالفه فتوى
ابن عرفة الخ الظاهر أن لا مخالفة بينهما أصلا لان الكلام في مقامين الاول هل يتنجس كله أم لا وهو ما تقدم والثاني هل
ما تنجس من كل أو بعض يقبل التطهير أم لا وهو ما هنا وحاصله ان سرت النجاسة في باطنه لم يقبل والا قبل والله أعلم (ونغار
بغواص) قول ز كما عليه ابن عرفة خلاف لابن فرحون الخ انظر من عزاه هذا لابن فرحون والذي في المعيار وح نسبته
لابن أبي زيد ومال ابن عرفة هو لابي عمران الفاسي وقوله فانها من الغواص الخ فيه تساهل اذ الغواص هو ما في الاناء

وقول مب عن أبي علي وأما الطعام يوضع فيه أو الماء الخ هذا مكان ج لا يرضيه والظاهر في الماء وبأس الطعام ما لا يرضي وفي غيره ما يلج ففي نوازل الطهارة من المعيار أن بعض الفقهاء سئل عن جرة كانت للخمير فغسلت وجعل فيها الخلل هل يفسدها أم لا فأجاب بأنه يفسدها إذا كان غسلها قبل القاء الخل فيها بالماء من غير أن يغلي فيها الماء مرتين أو ثلاثا أو يغسلها بعد ذلك فإن غسلها من غير (٨٣) أن يغلي فيها الماء فقد سرت نجاسة الحجر إلى الخل فيفسد وهذا لا خلاف فيه وإنما

الاثناء التطهير انما هو باعتبار أنه لا يصلح به أو عليه مثلا وأما باعتبار وضع الطعام أو الماء فيه فإنه يقبله بمعنى أنه لا نجس ما يوضع فيه من ذلك بعد غسله لأنه لم يبق فيه اجزاء النجاسة وكان شيئا ج لا يرضيه وما زال يبحث فيه ❦ قلت أما استعمالها في الماء وبأس الطعام فظاهر ما قاله السيد أبو الحسن من جوازها وأما غيرهما فالظاهر ما قاله شيخنا وإن كان ظاهر كلام أبي الحسن يشهد لما قاله ابن رجال فإنه قال عند قول المدونة إذا أتباع مسلم خمران نصراني كسرت ما على المسلم ماضيه انظر هل في هذا ما يشعر بان استعمال أو في الخمر لا يجوز والمشهور أن أو في الخمر وزقاقها يجوز استعمالها بعد غسلها وتنظفها وقال ابن عبد الحكم تستعمل الاواني لا الزقاق اه لكن عارض هذا الظاهر ما هو أقوى منه ففي نوازل الطهارة من المعيار ماضيه وسئل بعض الفقهاء عن جرة كانت للخمير فغسلت وجعل فيها الخلل هل يفسدها أم لا فأجاب بأنه يفسدها إذا كان غسلها قبل القاء الخل فيها بالماء من غير أن يغلي فيها الماء مرتين أو ثلاثا أو يغسلها بعد ذلك فإن غسلها من غير أن يغلي فيها الماء فقد سرت نجاسة الحجر إلى الخل فيفسد وهذا لا خلاف فيه وإنما

الاثناء تطهيرها بتغليتها بالماء فيه أو المشهور أن لا تطهر بذلك اه منه بل قلته وفيه أيضا ماضيه وسئل أي ابن سراج عن آية النحر هل تطهر أم لا فأجاب إن كانت من حديد أو نحاس أو فخار من حج فإنها إذا غسلت بالماء ينفع به في كل شيء من خل وغيره وأما إن كانت من فخار غير من حج فتغسل وينفع بها في اليابسات يجعل فيها دقيق أو قح أو غير ذلك وأما الأشياء المائعة من ماء وزيت أو خل فلا يجعل فيها حتى يغلي الماء فيها فلا تطهرها وأما مجرد الماء من غير تغليته فلا ويظهر والله أعلم أنه إذا أوقدت النار وجعلت عليها حتى أجمت وانخل كل ما فيها من زيت واحترق حتى ذهب وصب الماء فيها وهي حجة أن ذلك يقوم مقام تغليته الماء فيها اه وفيه أيضا أن أبا إسحق الشاطبي سئل عن تطهير أو في الخمر إذا خلت العلماء في ذلك على قولين فأجاب الاظهر من القولين صحة التطهير بالماء في نحو المزفت والمزج بكفي انعام الغسل كسائر الاواني النجسة وفيما يرى ان الخمر قد غاصت في جرمه بالقاء الماء الحار فيه ان قدر أو البارد ثم يترك زمانا ثم يفرغ ثم يغسل ثم يلقى فيه الماء مرة أخرى ويترك زمانا ثم يغسل هكذا أن يجعل فيه الماء ويترك زمانا فلا يوجب فيه تغيير لون ولا طعم ولا ريح اه منه بل قلته (وينتفع بمشجج)

وهذا لا خلاف فيه وإنما

الاثناء في طهارتها بتغليتها بالماء فيها والمشهور أن لا تطهر بذلك انتهى وفيه أيضا أن ابن سراج سئل عن آية النحر هل تطهر أم لا فأجاب إن كانت من حديد ونحاس أو فخار من حج فتغسل وينفع بها في اليابسات كقمح ودقيق وأما المائع كما وزيت وخل فلا يجعل فيها حتى يغلي فيها الماء فذلك تطهرها وأما مجرد الماء من غير تغليته فلا ويظهر والله أعلم أنه إذا أوقدت النار وجعلت عليها حتى أجمت وانخل كل ما فيها من زيت واحترق حتى ذهب وصب الماء فيها وهي حجة أن ذلك يقوم مقام تغليته الماء فيها اه وفيه أيضا أن أبا إسحق الشاطبي سئل عن تطهير أو في الخمر إذا خلت العلماء في ذلك على قولين فأجاب الاظهر من القولين صحة التطهير بالماء في نحو المزفت والمزج بكفي انعام الغسل كسائر الاواني النجسة وفيما يرى ان الخمر قد غاصت في جرمه بالقاء الماء الحار فيه ان قدر أو البارد ثم يترك زمانا ثم يفرغ ثم يغسل ثم يلقى فيه

قول

الماء مرة أخرى ويترك زمانا ثم يغسل هكذا إلى أن يحتمل فيه الماء ويترك زمانا

فلا يوجب فيه تغيير لون ولا طعم ولا ريح اه ❦ قلت ومال الشاطبي من قوله وفيما يرى ان الخمر قد غاصت في جرمه الخ مقابل للمشهور الذي عند المصنف وفي غ ماضيه حكى الباجي في تطهير آية النحر بطبخ ما فيها من راتين اه وقوله وفخار بغواص فيفسد أن ما لا يحصل الغوص فيه كالخمار البالي يقبل التطهير بخلاف ما قال ان المصنف أطلق والله أعلم (وينتفع بمشجج الخ)

قول ز أو أنه نبه على المتوهم الخ هذا الجواب هو الظاهر * (تنبيه) * في نوازل المعاضلات من العيارات أن ابن حبيب سئل عن رجل ترك مضمورة منسوجة فوقه فها خنزير فوجد ميتا هل يجوز بيع هذا (٨٣) الطعام من نصراني أم لا فأجاب لا يجوز ولا يزرعه صاحبه ولا ينتفع به ويغيبه من النصراني حتى لا ينتفع عوايه اه ومنه في حاشية الواوغي على المدونة ولما نقل غ في تكميله كلام الواوغي قال فان لم يكن قوله لا يزرعه تصحيا فهو كقول من قال في فرخ بيضة الميتة لا يؤكل وما أعده اه وقال ح بعد ذكره كلام الواوغي وتظهر المشدالي هل هو خلاف أم لا ويكون الخنزير متفقا عليه الظاهر انه خلاف اه وما استظهره جزم به البرزى قائلا هو اغراق ولا يتخرج الاعلى القول بانه لا ينتفع بالتجس مطلقا وهو خلاف المشهور اه وقول ز وكذا يجملها على المعروف الخ فيه نظران محل مالك وأصحابه اطعماه اياها الكلاب وهي في محلها وأما محلها فاما تناسبه ابن عرفة لاخذ ابن الكاتب من المدونة ونصه محمد لا يحمل الميتة لكلبه وبأن ينهاه وفيها وقد بعظا ميتة على حجر وأطعن فلا بأس فأخذ منه ابن الكاتب خلاف قول محمد ورد بأنه بعد الوقوع اه منه باللفظ ونقله غ في تكميله وأقره على هذه النسبة اقتصر ح والله أعلم وقول ز والاجعل عذرة عما الخ صحيح ومنه في ح ونصه فتستثنى هذه الصورة من عموم قوله لا تجس وكذلك جعل العذرة في الماء سقي الزرع وتخلص الفضة بعظم الميتة اه منه فيقول مب هذا من التجس لا من التجس ولا يحتاج الى استثنائه اه فيه نظران كلام ح و ز في حل العذرة من محل طرحها وجعلها في الماء وهذا من استعمال التجس قطعاً لا في سقي الزرع بذلك الماء كما فهم مب والله أعلم * (تنبيه) * بعد أن ذكر ح عن ابن رشد أن التداوى بالخمر في ظاهر الجسد مكروه ويغيره من النجاسة مباح ونصه على ذلك أيضاً اقتصر في جامع المتقى ونقل عنه ابن عرفة خلاف ذلك ونصه الباجي المشهور منع التداوى بالخمر في ظاهر الجسد وفي تجس غيره قول ابن حصون ومالك اه في كلاً التبايع من المتقى الآن ابن عرفة لم يحسن اختصاره فانه بعد أن ذكر حرمة شرب المتقى ونقل عنه ابن عرفة خلاف ذلك ونصه الباجي المشهور منع التداوى بالخمر في ظاهر الجسد وفي تجس غيره قول ابن حصون ومالك اه وكلا التفلين عن الباجي صحيح وما عزا له ابن عرفة ذكره في كتاب الذبائح من المتقى انظر الاصل

قول ز أو أنه نبه على المتوهم الخ هذا الجواب هو الظاهر * (تنبيه) * في نوازل المعاضلات من العيارات أن ابن حبيب سئل عن رجل ترك مضمورة منسوجة فوقه فها خنزير فوجد ميتا هل يجوز بيع هذا (٨٣) الطعام من نصراني أم لا فأجاب لا يجوز ولا يزرعه صاحبه ولا ينتفع به ويغيبه من النصراني حتى لا ينتفع عوايه اه ومنه في حاشية الواوغي على المدونة ولما نقل غ في تكميله كلام الواوغي قال فان لم يكن قوله لا يزرعه تصحيا فهو كقول من قال في فرخ بيضة الميتة لا يؤكل وما أعده اه وقال ح بعد ذكره كلام الواوغي وتظهر المشدالي هل هو خلاف أم لا ويكون الخنزير متفقا عليه الظاهر انه خلاف اه وما استظهره جزم به البرزى قائلا هو اغراق ولا يتخرج الاعلى القول بانه لا ينتفع بالتجس مطلقا وهو خلاف المشهور اه وقول ز وكذا يجملها على المعروف الخ فيه نظران محل مالك وأصحابه اطعماه اياها الكلاب وهي في محلها وأما محلها فاما تناسبه ابن عرفة لاخذ ابن الكاتب من المدونة ونصه محمد لا يحمل الميتة لكلبه وبأن ينهاه وفيها وقد بعظا ميتة على حجر وأطعن فلا بأس فأخذ منه ابن الكاتب خلاف قول محمد ورد بأنه بعد الوقوع اه منه باللفظ ونقله غ في تكميله وأقره على هذه النسبة اقتصر ح والله أعلم وقول ز والاجعل عذرة عما الخ صحيح ومنه في ح ونصه فتستثنى هذه الصورة من عموم قوله لا تجس وكذلك جعل العذرة في الماء سقي الزرع وتخلص الفضة بعظم الميتة اه منه فيقول مب هذا من التجس لا من التجس ولا يحتاج الى استثنائه اه فيه نظران كلام ح و ز في حل العذرة من محل طرحها وجعلها في الماء وهذا من استعمال التجس قطعاً لا في سقي الزرع بذلك الماء كما فهم مب والله أعلم * (تنبيه) * بعد أن ذكر ح عن ابن رشد أن التداوى بالخمر في ظاهر الجسد مكروه ويغيره من النجاسة مباح ونصه على ذلك أيضاً اقتصر في جامع المتقى ونقل عنه ابن عرفة خلاف ذلك ونصه الباجي المشهور منع التداوى بالخمر في ظاهر الجسد وفي تجس غيره قول ابن حصون ومالك اه في كلاً التبايع من المتقى الآن ابن عرفة لم يحسن اختصاره فانه بعد أن ذكر حرمة شرب المتقى ونقل عنه ابن عرفة خلاف ذلك ونصه الباجي المشهور منع التداوى بالخمر في ظاهر الجسد وفي تجس غيره قول ابن حصون ومالك اه وكلا التفلين عن الباجي صحيح وما عزا له ابن عرفة ذكره في كتاب الذبائح من المتقى انظر الاصل

قلت أما كل التحس والتداوى به في باطن الجسد فالانفاق على تحريمه كما نقله في كتاب الشرب من ضج عن الباقي وغيره وصرح بذلك ابن ناجي والخزولي وغيرهما وأما التداوى به في ظاهر الجسد فحكى المصنف في ضج وغيره فيه قوانين المشهور ومنه ما المنع قال ابن ناجي (٨٤) في شرح الرسالة وأقوى غير واحد من شيوخنا بجرمته قال

مق وهو مقتضى اطلاق المصنف وهو المشهور وقال ابن الحاجب في باب الشرب والصحيح لا يجوز التداوى بما فيه خمر ولا نجس قال في ضج وما عبر عنه المصنف بالصحيح عبر عنه ابن شاس بالمشهور وسبق قول المصنف في باب الشرب وجاز لا كراهة أو أساغنة لادواء ولو طلاوه في الجامع الصغير إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم قال المناوي أسناده منقطع ورجال رجال الصحيح اه ثم القول بجواز استعمال النجاسة في ظاهر الجسد انما هو اذا كان يمكن ازالته قبل خروج وقت الصلاة وأما اذا أدى الى الصلاة بالنجاسة فلا فائدت استعمالها وجب عليه غسلها كما في ابن عرفة انظر ح وقول ز والافصح بالوعة هو مجرى الماء فيجوز اراقة النجس فيه بالدفع ككاستها وقول مب عن ابن عرفة للحديث الصحيح الخ يعني حديث البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه عن جابر رضي الله عنه مرفوعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله

الخمر ضرورة قال مائنه وأما التداوى فالمشهور من المذهب انه لا يحل ذلك وقال ابن سحنون لأبأس أن يداوى جرحه بعظام الانعام المذكرة لا يداوى به عظام ميتة أو بعظم انسان أو خنزير ولا بعظم ما لا يحل أكله من الدواب وفي العتبية عن مالك في المرتك يصنع من عظام الميتة ان جعل في فرجة أو جرح فلا يصل به حتى يغسل فذكر ما قد فنداه عنه عند قوله ورماد نجس ثم قال وظاهر قول مالك في العتبية في التداوى بالمرتك من عظام الميتة مع منعه من الصلاة يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أنها رواية عنه في التداوى بما لا يحل استعماله الاضرورة والوجه الثاني انه انما أباح من ذلك ما فيه الخلاف وذلك ان ابن الماحشون جعل ذلك طاهرا وأما ما لا خلاف في نجاسته فلا يجوز ذلك فيه والوجه الثالث انه انما وقع الخلاف في استعماله خارج البدن فخره مالك ومنعه ابن سحنون وأما نثره فيحرم على الوجهين اه منه بلفظه فتأمل مع اختصار ابن عرفة وما أشار اليه ح في جامع المتقى هو كذلك فيه ونصه ويغسل الفرجة بالبول والخمر اذا غسل بعد ذلك بالماء وفي رواية ابن القاسم أنه كره التعالج بالخمر وان غسله بالماء قال مالك اني لا كره الخمر في الدواء وغيره وبلغني أنه انما يدخل هذه الاشياء من يريد الطهر في الدين والبول أخف منه انتهى محل الحاجة منه بلفظه (وآدمي) قول ز وقال بعضهم انه ينتفع به كذلك فيه نظرا لان قائل ذلك هو البرزني نفسه لا البعض ومع ذلك فذكره احتمالا في مسائل الطهارة من نوازل ما نصه وفي احكام ابن حدير سئل بعضهم عن رجل كتب مصحفا فلما فرغ منه وجد في الدواء التي كتب منها فأقر ميتة ما يجب في ذلك فأجاب ان كان تبين أن الفأرة كانت في الانا منذ ان بالكتابة فالواجب عندي أن لا يقر أهله ويحفر صاحبها في الارض ويدفنه فيها وان كان لا يتيقن ذلك فليحمله على الطهارة ان شاء الله اه كلامه أما دفته فلا يتحتم بل اذا أراد نحوه في موضع طاهر ويدفنه أو يعرق أوراقه كما فعل عثمان رضي الله عنه من المصاحف التي لم يدخلها في الامام فذلك له والصواب عندي ان أمكن غسل أوراقه مثل أن يكون الورق رفقا ونحوه والمداد لا يثبت مع الغسل أن يغسل وينتفع به ويحمل على الطهارة كما اذا صبغ تحت نجس وغسل وبقي لون الصبغ وان كان لا يمكن غسله بوجه فيحتمل أن يفعل به ما تقدم من دفته أو حرقه أو نحوه أو ينتفع به كذلك كأجيز لباس الثوب النجس في غير الصلاة والاستصباح بالزيت النجس وذكر انه طب طاهر لا يكدره شيء من الواجهات وقد علمت ما لابن القاسم في مسئلة الخاتم فينظر في ذلك ومنه مسئلة ذكر الله في الخلاء ومسئله دخول ظروف البول والدواب الحاملة لانه قال اصلاح المسحود كل هذا للضرورة اه منها بلفظ طهارة ح مختصرا وقوله لا يكدره كذا وجدته فيه بتقديم الكافي على الدال وهو فيما وقفت عليه من نسخ ح و ز بتقديم الدال والراء

صلى الله عليه وسلم عند ذلك قائل الله اليهود ان الله حرم نحوهما جلوه ثم عاوه فاكوا ثم غنمه اه بلفظ على البخاري وأبي داود وقول ز وقال بعضهم انه ينتفع به كذلك فيه نظر لان قائل ذلك هو البرزني نفسه لا البعض ومع ذلك انما ذكره احتمالا انظر نصه في الاصل

وقد نقله ح مختصرا وسلم قوله أو ينتفع به كذلك وفيه نظر لان فيه بقاء القرآن في النجاسة وقد نصوا على ان من رأى شيئا من القرآن في قدر وتركه يكون مريئا فاذا لم ينته الامر هنالك الى الردة فلا أقل من التحريم والله أعلم (ولا يصلي بلباس الخ) قول ز وكذا سائر صنائعه الخ صحيح على ما عند ح وحصل ما فيه أن ابن عرفة فرق بينهما وعليه اقتصر الواو نفي فيما خاطه وان غيره سوى بينهما وهو الذي يدل عليه كلام القرافي وصاحب الزاهي وغيرهما وفي رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول ما قد يشهد ما قاله ابن عرفة والواو نفي اذ قال فيه وسئل عن الرجل يشتري من النصراني الخفين ألبسهما قال لا وأشار ابن رشد الى ان جواز الصلاة بمنسوجه رخصة لا اتباع وهي لا يقاس (٨٥) عليها ولا تعدى محلها على الصحيح وعلى جواز القياس في كلام ابن عرفة

على الكاف والمعنى صحيح على كلام ما والله أعلم * (تنبيه) * سلم ح وغيره قول البرزلي أو ينتفع به كذلك وعندي فيه نظر لان فيه بقاء القرآن في النجاسة ٣ وقد نصوا على ان من رأى شيئا من القرآن في قدر وتركه يكون مريئا فاذا لم ينته الامر هنالك الى الردة فلا أقل من التحريم وما أشار اليه من القياس على مسئلة الخاتم وما بعدها لا يخفى ما فيه والله أعلم (ولا يصلي بلباس كافر) قول ز ولو أسلم لم يصل هو في شبهة على أحد قولين الخ أجل في محل القولين وفي الرابع منهما ما هو بياض ذلك في كلام ابن رشد وقوله وكذا سائر صنائعه الخ صحيح على ما عند ح وتحصل ما فيه أن ابن عرفة فرق بينهما وعليه اقتصر الواو نفي فيما خاطه وان غيره سوى بينهما وهو الذي يدل عليه كلام القرافي وصاحب الزاهي وغيرهما قلت في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول ما قد يشهد ما قاله ابن عرفة والواو نفي في مسئلة الخامسة منه ما نصه وسئل عن الرجل يشتري من النصراني الخفين ألبسهما قال لا فقبل ثوبه قال الذي يلبسه قال نعم قال لا حتى يغسله قيل له فما يسجدون فانهم يسلون الخبز ويجركونه بأيديهم ويسقون به الثياب قبل أن تنسج وهم أهل نجاسة قال لا بأس بذلك ولم يلزم الناس يلبسونهما قد بما قال القاضي رضى الله عنه مثل هذا في المدونة وهو كما قال ولا فرق في القياس بين منسجوا ولبسوا وانما هو الاتباع وقد أجاز محمد بن عبد الحكم أن يصلي بمالبس النصراني ووجه قوله انه جله على الطهارة حتى يوقن فيه النجاسة خلاف مذهب مالك ومعنى ذلك عندى فيما لم يطل مغيبه عليه ولباسه اياه لانه اذا طال مغيبه عليه ولباسه اياه لم يصح أن يعمل على الطهارة لان الظن يغلب على انه لم يسل من النجاسة وقد اختلف اذا أسلم هل يصلي في شبهة التي كان يلبسها قبل أن يغسلها موقع لزاد بن عبد الرحمن في سماع موسى من هذا الكتاب انه لا يغسل منها الا ما علم فيه نجاسة وروى أنه نهي عن المالك في رسم الصلاة الثاني من سماعه من كتاب الصلاة انه لا يصلي فيها حتى يغسلها واذا ايقن بطهارتها من النجاسة فالاختلاف في وجوب غسلها يجسرى على اختلافهم في طهارة عرق النصراني والمجور وبالله التوفيق اه منه بإفظه ووجه الشاهد منه أنه لم يفصل في الخفين كما فصل في الثوب

اداء الفرق بينهما فتأمل والله أعلم قلت قال البرزلي وأما نوى الصناعات منهم يعنى الكفار مثل من بقى الملف والخياط والصانغ عيس الحسلى والدرهم بيده وفيه فكان شيخنا الامام بقى بغسل كل ما لا بسوه لان الغالب عليهم عدم التحفظ من النجاسة ولا ضرورة تدعوهم لاستغناء المسلمين عنهم بمنزلهم من المسلمين وكان غير بقى باغتزار هذا كله قياسا على ما نسجوه وأكل المانع من أطعمتهم لاسيما ان كانت صنعتهم تفقر اهم فيها كالصوآغين في الغالب انتهى المراد منه وقال أبوهم هدى السجستاني في نوازل ما نصه وفي حاشية المشدالى ومعاينة ابن فرحون ولا يصلي بما خاطه أهل الذمة لنجاسة قريتهم اه وقول مب ومثل هذا أيضا قوله في التنبيه الخ فيه نظر بل الظاهر تقييد ما أتى به البرزلي بما اذا ظن أن بقى الكافر نجاسة أى عينها لما مر من قول المصنف

ولعابه ولو كل نجسا الآن يكون البرزلي ممن يخالف في هذا فتأمل والله أعلم * (قائدة) * قال الابي في شرح مسلم كان الشيخ الفقيه الولي أبو محمد المرجاني لا يصلي بالملابس ما يذكر أنهم يربطونه بشحم الخنزير ويستدل على ذلك بأن الابرأ اذا شكت فيه فأنما الانصار أولو جعلت في أربط صوف أو غيره لصدئت فذا ذلك اللمحة ما يقال وكان الشيخ يقول ترك الصلاة بالملابس ما هو روع لان ما يقال من ذلك لا يثبت بخبر مقبول ولا يذمة وكان السطى وابن عبد السلام يصلان بالملابس قال وأنا أصلى به في الدار ويعنى من الصلاة في الجامع خوف أن يأتى من يكره الصلاة به قبل واذا غسل بالماء الخار فانه يظهر اه مطلب من رأى شيئا من القرآن في قدر وتركه يرتد

وفي نشر الثاني في ترجمة العالم المتقن الرحلة سيدي محمد بن سليمان الروداني المتوفى سنة ١٠٩٤ انه كان ينهى عن لباس الصوف الذي يأتي من بلاد الروم منسوجا ويرى بطلان الصلاة به لانه يتقن انهم ينقووه من الغنم وهي حمية وانه لا يكون الا كذلك وكتب في ذلك سؤال الشيخ المالكية سيدي عجم فأجابته بأنه ان ثبت ذلك يخرج على أحد الأقوال في الخامسة سنة وأندبا العموم البليوي به فراجع به أن القول بالسنية مرجعه (٨٦) الى الوجوب على ما حققه ح والقول بالاستحباب لم يشهره أحد

فان قلت يحتمل ان منعه من لبس الخفين انما هو خشية أن يكون خلداهما جلد ميتة قلت قد تقرر في فن الاصول ان ترك الاستعصاف ينزل منزلة العموم في المقال وبنا كذلك هنا باطلا فيهما واستفصاه فيما بعدهما وأيضاً قد علم من كلام ابن رشد أن جواز الصلاة بتسويجهما رخصة لا لتساع والرخصة لا يقاس عليها ولا تتبعه على محلها على الصحيح ثم على جواز القياس فقد وجد في كلام ابن رشد أيداء الفرق بينهما فاقامله والله أعلم * (تسميات الاول) * تحصل من كلام ابن رشد المتقدم أنه ان تحقق نجاسة ملبوسة فلا يصلي فيه هو وأحرى غيره وان تحققت طهارته بعنده في صلاته هو فيه بقولان مخرجان على طهارة عرقه ونجاسته فيكون الراجح منها جواز صلاته به ويؤخذ منه أنه اذا تحقق أنه لم يصبه عرق فإنه يصلي به اتفاقاً وان لم يتحقق نجاسته ولا طهارته فلا يصلي به غيره على المشهور خلافاً لابن عبد الحكم وفي صلاته به هو قولان يابدين عبد الرحمن ومالك في سماع أثمب ويعلم من تقديم قول مالك في نحو هذا أن قوله هو الراجح ويؤخذ من رجحانه أيضاً من كلام الواوغي ونصه العوفي قال في المجموع لو أسلم في شبابه لم يصلي بها الا بعد غسلها أبو محمد يريد التي لبسها منه بلقطه فاقصرتهم عليه كانه المذهب يدل على رجحانه والله أعلم * (الثاني) * في ح مائه اذا أسلم الكافر فهل يصلي في شبابه قبل أن يغسلها فعن مالك في ذلك روايتان فوقع لزاد بن عبد الرحمن في سماع موسى فذكر ما تقدم عن ابن رشد ثم قال اه من أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وفيه أمر ان أحدهما أن ما ذكره ليس هو في أول رسم من السماع المذكور بل هو في الثالث منه وهو رسم الشجرة كما قدمنا فانهم ما جعله ماز يادروا به وعزوه ذلك لابن رشد فيه نظر وقد ذكر في ضج انهم ما روايتان أيضاً لكنه لم يعزهما والذي يفيد كلام ابن رشد ان أحدهما قول زياد لاروايته وهو الذي يفيد أيضاً سماع موسى الذي أشار اليه ونصه قال زياد بن عبد الرحمن في الرجل اذا أسلم وهو نصراني انه لا يغسل من شبابه الا ما يعلم فيه النجاسة قال القاضي وفي رسم الصلاة من سماع أثمب من كتاب الصلاة أنه لا يصلي فيها حتى يغسلها خلاف قول زياد انتهى محل الحاجة منه بلقطه وهو صريح في أنه قول زياد والله أعلم * (الثالث) * وقع لق يعد أن ذكر ما يشهد المصنف مانصه بهرام قيد ابن رشد ما لم يطل مغيبه عليه وليس له اه وفيه نظر لا يخفى لانه يؤهم ان ابن رشد قد ما أفاده كلام المصنف من أنه لا يصلي بلباسه وكيف يتوهم أن ينزل قيد ابن رشد على ذلك وقد سبق في كلام ابن رشد أنه قيد بقول ابن عبد الحكم المقابل للمشهور الذي درج عليه المصنف لا المشهور وكلام بهرام سالم من

فلا يقول عليه فأجابته بأنه قد شهر أيضاً ومن شهره الفاكهاني قال ولم أر للفاكهاني شهراً في ذلك وقد أطال أنوسالم العياشي بالبحث مع الروداني المذكور ثم قال ان ما ذكره ح من كون الخلاف في الوجوب والسنية لفظياً غير مسلم لورود ظهور في جزئيات كثيرة تدل على ان القائل بالسنية يقول بلوازها من عدم الانم حيث لم يقصد التهاون وصحة الصلاة وغير ذلك وما ذكر من أن القول بالاستحباب لم يشهره أحد مشادة على النقي والمثبت مقدم سيما مثل الشيخ عجم في خلاسته وسعة اطلاعه سلما عدم مشهوريته فليس يبدع مراعاته في مسألة تمت بها البليوي وعسر الاحتراز منها وجرى في أقطار الارض العمل به من غير تكبر وبجئت صاحب نشر الثاني مع أني سالم بما أعلم عرجعته ثم قال والذي يقنع الانفصال عنه في المسئلة ان الملف بكل أنواعه طاهر وتحقق الروداني انه معمول من الصوف المستوف لانسلم أن ذلك واقع في كثير من الاقطار بل الذي تحققناه من النقل أنه يعمل من الصوف المجزوز ونقل لنا الكثير

من الناس ان أهل المغرب يبيعون صوف مواشهم بالراسى المغربية وغيرها للروم الذين يصنعون الملف وغيرهم وليس ذلك الامن المجزوز كما هو معلوم وأكثروا منهم من الملف منها وهذا هو الغالب على الاقطار وتحقق الروداني انه من المستوف لا يدل على استقراره ذلك في جميع الاقطار بل تحقيقه خاص بالارض التي جال فيها وهي من النادر قطعاً والنادر لاحقاً له فالملف محمول على الطهارة ولا بأس بلباسه من غير توقف كما هو معلوم لاغتساوا لله الموفق اه

(ولا بما ينأى فيه الخ) قول مب بل الظاهر عدم التقيد بالخ فيه نظرا لانه لو روي ان الاصل هو الطهارة للزم أن يصلى به ولو لم يتغير بطهارته وهذا مما قدم فيه الغالب على الاصل **قلت** بل الظاهر ما لمب لان الاصل هنا اعتضد باخبار المصلى الثقة العدل فترجى على الغالب قطعاً والله أعلم (ولا بشيأ غير مصل) **قلت** قول مب (٨٧) وجل على السلامة عند سد فيه انه يومهم ان بين اللغوى وسند خلاف وليس كذلك

قال فى ضيغ ونض سند على ان ما شترى من مسلم مجهول الحال محمول على السلامة قال وان شئت فيه نضض اه قال ح ولا مخالفة بين كلام سند واللغوى لان اللغوى قال الغسل أفضل وسند قال ينضح والنضح هو الواجب فيما شئت فيه اه (وحرم استعمال ذلك الخ) قول ز فيكره لوليه الباسه الى قوله هذا هو المصنف فحجوه لطفى قائلا وعياض وان جملها على التحريم فقد جملها ابن رشد على باهما وهو الرابع اه وفيه ان عياضا استند فى تأويله الى دليل واضح وهو تصريح الامام بالمنع من لبسهم الحرير مع التشبيه بالرجال أى فى قول المدونة كافى فى كره مال لبس الحرير والذهب للصبيان الذكور كما كرهه للرجال بخلاف تأويل ابن رشد ثم قال فى التنبيهات وظاهره انه لم يكرهه للخلاخل والاسورة لهم من الفضة وذلك حرام على الذكور كالهبة والاسورة وحده وآلة الحرب وقد قال بعض الشيوخ ان ظاهر جوابه اولا جوازها فى الجميع اذ لم يفسر ذهابا لفضة قال والاشبهه منهم من كل ما يمنع منه الكبير لان اولياهم مخاطبون بذلك وقاله أبو اسحق قال ويأتى على قياس قوله جواز لبسهم بسباب الحرير وقد نص على منعهم منه فى الكتاب ثم مثل هذا بغير بعض اعضاء الا حرام وقد قال فى الكبير لو كان فى عنقه كتاب نزعوه كانه خفف مثل هذا فى الصغار والله أعلم قال المؤلف رحمه الله ظاهره التخفيف عنه اذ سئل عنه فى الاحرام ولو سئل عن جواز لبسهم له لعله كان لا يجيزه على أصله كما أجاب فى مسائل من صرف وأنى الفضة والذهب وبهها وأشباهها اه من تنبيهاته بلانظها وهو كلام واضح شاهده من تأمل وأنصف وقول طنى وهو الرابع مبنى والله أعلم على ان الرابع ما كثر قائلوه وكذا تنبيهه الشامل وأما على ان الرابع والمشهور ما قوى دليله فالرابع والمشهور ما للمصنف وفى جامع المعذرات ابن هرون مانصه والمشهور فى اصطلاح المغاربة هو مذهب المدونة اه وفيه بعد ذلك مانصه واذا قلنا بامرأة المشهور وحده وهو المشهور فى المشهور واختلفوا فيه فقل هو ما قوى دليله وهو المشهور وفى المشهور ثم قال وقيل المشهور ما كثر قائلوه وعليه فلا بد أن تزيد نقله على ثلاثة اه منه بلفظه

ذلك والله أعلم (ولا بما ينأى فيه مصل آخر) قول ز وينبغى أن يقيد بما اذا بين وجه الطهارة الخ اعترضه مب بقوله فيه نظير بل الظاهر عدم التقيد لان الاصل هو الطهارة الخ وفى نظره نظرا لانه لو روي أن الاصل هو الطهارة للزم أن يصلى به وان لم يتغير بطهارته وليس كذلك وهذا الاصل قد ترك لانه عارضه الغالب لان الغالب عدم سلامته من الحساسة فتأمل (وحرم استعمال ذلك محلى) قول مب بل ما ذكره تت من كون الصغير كالصغير هو الذى رجحه فى ضيغ يدل على ان كلام المصنف عنده هو الصواب لانه رد اعتراض ز على تت وصوب ما لتت وقوله آخر اعراض ح وقد علمت ان القول الاول هو ظاهر المذهب عند كثير من الشيوخ وشهره فى الشامل الخ يدل على أن ما لز هو الصواب لاما لتت فتى كلامه شبهه تدافع وقد سلم طنى اعتراض عجب وز على تت قائلا وفى الصغير خلاف والمعتد جواز الباسه الفضة ويكره الذهب كالحرير ثم قال وعياض وان جملها على التحريم فقد جملها ابن رشد على باهما وهو الرابع اه **قلت** تأويل عياض استند فيه الى دليل واضح وهو تصريح الامام باليمن لبسهم الحرير مع التشبيه بالرجال بخلاف تأويل ابن رشد ونص عياض وقوله فى الغلمان الذكور يحرم بهم وفى أرجلهم الاخلاخل وعليهم الاسورة لا باس به ثم قال وكان يكرهه للصبيان حلى الذهب هذه الكراهة معناها التحريم لانه قال بعد هذا فيه وفى الحرير كرهه لهم كما كرهه للرجال وهو حرام على الرجال عنده وظاهره انه لم يكرهه الاخلاخل والاسورة لهم من الفضة وذلك حرام على الذكور كالهبة والاسورة وحده وآلة الحرب وقد قال بعض الشيوخ ان ظاهر جوابه اولا جوازها فى الجميع اذ لم يفسر ذهابا لفضة قال والاشبهه منهم من كل ما يمنع منه الكبير لان اولياهم مخاطبون بذلك وقاله أبو اسحق قال ويأتى على قياس قوله جواز لبسهم بسباب الحرير وقد نص على منعهم منه فى الكتاب ثم مثل هذا بغير بعض اعضاء الا حرام وقد قال فى الكبير لو كان فى عنقه كتاب نزعوه كانه خفف مثل هذا فى الصغار والله أعلم قال المؤلف رحمه الله ظاهره التخفيف عنه اذ سئل عنه فى الاحرام ولو سئل عن جواز لبسهم له لعله كان لا يجيزه على أصله كما أجاب فى مسائل من صرف وأنى الفضة والذهب وبهها وأشباهها اه من تنبيهاته بلانظها وهو كلام واضح شاهده من تأمل وأنصف وقول طنى وهو الرابع مبنى والله أعلم على ان الرابع ما كثر قائلوه وكذا تنبيهه الشامل وأما على ان الرابع والمشهور ما قوى دليله فالرابع والمشهور ما للمصنف وفى جامع المعذرات ابن هرون مانصه والمشهور فى اصطلاح المغاربة هو مذهب المدونة اه وفيه بعد ذلك مانصه واذا قلنا بامرأة المشهور وحده وهو المشهور فى المشهور واختلفوا فيه فقل هو ما قوى دليله وهو المشهور وفى المشهور ثم قال وقيل المشهور ما كثر قائلوه وعليه فلا بد أن تزيد نقله على ثلاثة اه منه بلفظه

على أن الرابع ما كثر قائلوه وكذا تنبيهه الشامل وأما على ان الرابع ما قوى دليله فالرابع والمشهور ما للمصنف وفى جامع المعيار عن ابن هرون مانصه والمشهور فى اصطلاح المغاربة هو مذهب المدونة اه وفيه أيضا اختلافوا فى المشهور فقل هو ما قوى دليله وهو المشهور وفى المشهور وقيل هو ما كثر قائلوه وعليه فلا بد أن تزيد قوله على ثلاثة اه

وقد قال ح ان المالمه صنف أظهر من جهة الدليل والمعنى وسلمه غير واحد حتى طفي فيكون هو الراجح والمشهور والله أعلم
ومراده بالدليل الاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ينهيه هو ومق وبالغنى القياس على النحر والخنزير والميتة
ومال الغير ونحو ذلك اذلا خلاف انه (٨٨) لا يجوز للولى أن يطعم محبوزه الصغير شيئا من ذلك وانه ان فعل

فوجب أن يكون الحكم كذلك في
الذهب والنضة والحريير وقول ابن
رشد والفرق بينهما ان الميتة
والخنزير لا يحل تملكها ما وجسه
بخلاف الذهب والحريير غير ظاهر
لان الكلام في الاستعمال لاني
التملك وليس كل ما جاز تملكه يجوز
استعماله ولانه يقتضي انه اذا تجس
زيت ونحوه يجوز أن يطعم للصغير
ولا فائده على أن الميتة لم يزل
ملأ بها عليا بدليل أنهم نضوا
على انه لو عمد شخص ميتة آخر
فاخرج جنينها لكان ربهما أحق به
وان له أن يسكنها ويأخذ جلدها
وانها لو ماتت بدار غير لقضى عليه
باخراجها على الراجح وانه لو اضطر
لأكلها هو وغيره ولا تفضل عنه
لأنه كان أحق بها وان له أن يمنع
الناس منها ليطعمها للكلاب والله
أعلم قلت وفي مدارك الأعضاء في
ترجمة محمد بن عبد الحكم ما نصه
قال البخاري كنت يومًا عند محمد بن
عبد الحكم اذ خرج له صبي صغير
عليه حلقة ذهب فقلت ما هذا فقال
انه صبي فقلت ان لم يكن متعبدًا
في نفسه فأنت متعبد فيه بأن
لا تسقيه خمرًا ولا تطعمه خنزيرًا
فقال انه من فعل النساء أي انه
فعل بغير أمره وفي جامع الموطأ

وقد قال ح ان المالمه صنف أظهر من جهة الدليل وسلمه غير واحد حتى طفي نفسه فيكون
هو الراجح والمشهور والله أعلم * (تنبيهان الأول) * قول ح وقول ابن شعبان أظهر
من جهة الدليل والمعنى مراده بالدليل الاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما
ينهيه هو ومب وأما المعنى فلم يبيها والمراد به والله أعلم القياس على النحر والخنزير والميتة
ومال الغير ونحو ذلك اذلا خلاف أنه لا يجوز للولى أن يطعم محبوزه الصغير شيئا من ذلك
وانه ان فعل ذلك ولو تناول الصبي شيئا من ذلك بنفسه لم يكن آثمًا فيجب أن يكون الحكم
كذلك في الذهب والنضة والحريير وقول أبي الوليد بن رشد رحمه الله والفرق بينهما ان
الميتة والخنزير لا يحل تملكها ما وجسه بخلاف الذهب والحريير غير ظاهر وان سكت عنه
ح لان الكلام في الاستعمال لاني التملك وليس كل ما جاز تملكه يجوز استعماله ولانه يقتضي
أه اذا تجس زيت ونحوه مما لا يقبل التطهير بجوزله أن يطعمه للصغير ولا يظنه يلزم هذا
ولان أحاديثه قوله وقد قال ح عند قوله فيما مر في غير مسجد آدمي ما نصه وشمل قوله
آدمي الكبير والصغير والعاقول والجنون وهو كذلك كما صرح به صاحب الطراز قال ويجب
على ولى الصغير والجنون منعهما من ذلك اه على أن ما أفاده كلامه من ان الميتة لا تملك غير
مسلم لا أمور منها أنهم نصوا على انه لو عمد شخص لميتة وأخرج جنينها لكان ربهما أحق به
ومنها أن له أن يسكنها ويأخذ جلدها ليملكه كما نقله ح عن ابن القاسم ومنها أنها لو ماتت
بدار غير لقضى عليه باخراجها على الراجح وعلو ذلك كله بأن تملكه لم يزل عنها ومنها انه
لو اضطر لأكلها هو وأجنى ولا تفضل عنه فانه يكون أحق بها ومنها انه أن يمنع الناس
منها ليطعمها للكلاب بموضعها وكذا يحملها على أحد القولين فتأمل بانصاف وليس هذا منا
تجاسر على مرتبة الامام أبي الوليد بل هو باطل لما ظهر لقاصر بليد * (الثاني) * قول
مب عن ضيق والخربصية هي الهنتوخوة في ح عنه وهو صريح في ان الخربصية
بمعنى الهنته بالباء وهو خلاف ما في القاموس ونصه والخربصية هنته في الرمل لها بصيص
كانها عين الحراد أو هي نبات له حب يتخذ منه طعام والجل للصغير والمهزول والقرط
والحبة من الحلى وبها خرزة اه منه بلا فظله وكذا الجوهرى لم يذكرها بمعنى الهنته أصلاً
ونص الصحاح الاصحى جاءت وما عليها خربصية أي شئ من الحلى أو يزيد ما عليها
خربصية أي شئ من الحلى وقال أبو صاعد الكلابي ما في الوعاء خربصية أي شئ
وكذلك ما في السقاء والبئر اه منه بلا فظله وما ذكره القاموس في معناها الا ينافي أن يكون
هو المراد في الحديث بل يناسبه لأنه فسر الخرزة في فصل النخام من باب الزاى بقوله والخرزة
محركة الجوهر وما ينظم اه منه فتأمل له وصنيعه يقتضي ان الخربصية بفتح الخاء

قال مالك أكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب لنهيهم صلى الله عليه وسلم عن تحمته فأنأى كره ذلك
للرجال للكبر منهم. والصغير اه وقول مب عن ضيق والخربصية هي الهنته أي الهنته نخوة في ح عنه والذي في القاموس ان
الخربصية بالهاء خرزة وهو مناسب هنا لان الخرزة تحركه كما في القاموس أيضاً هي الجوهرية وما ينظم اه وفي الصحاح
عن الاصحى وأبى زيد جاءت وما عليها خربصية أي شئ من الحلى والله أعلم

(الاصحف) ابن رشد لا خلاف
في اجازة تحلية المصحف بالفضة
اما تحليته بالذهب فاجزؤه
وظاهر ما في الموطا أي في كتاب
اليوم اجازته اه قول ز فلا
تحرم تحليته بأحد الثقلين الخ
وكذا يجوز تحليته بالحرير بان
يجعل له غشا منه أو جالة منسلا
خلاف لمن منع ذلك في المصحف
والسيف اغترار انظار كلام ز
هنا فان الحرير منسلا والذهب
والفضة أو أخرى بالجواز لقوة
الخلاف في جواز لبسه مطلقا وما
نقله ق وح عن البرزلي صريح
في الجواز وقد نقله أيضا صاحب
المعيار الجامع وسلمه ويشهد
لجواز أيضا ما في سماع ابن القاسم
وسلمه ابن رشد (مطلقا)
قول ز وهو راجع للفسر
الاربعه صحيح وكان المصنف قد
يورد القول بعدم الجواز بالذهب في
المصحف كما مر وفي السيف كافي
المعيار ونصه عن المشدائي فيجوز في
السيف بالفضة وفاقا وكذا بالذهب
على ظاهر الكتاب والموطا وكتاب
محمد وغير موضع وقيل يتنعم تحليته
بالذهب والجواز أظهر اه وقول
مب عن مق ولم يذكر
الفضة الاما وقع في بعض نسخ ابن
الحاجب فيه نظره فقد ذكره ابن
الجلاب في تفريعه ونصه ولا بأس
بتخاذ الاصحف من الذهب والورق اه

وسكون الرافع الباء الموحدة والله أعلم * (الاصحف) * قول ز فلا تحرم تحليته
بأحد الثقلين الخ لا مفهوم لقوله بأحد الثقلين وكذا يجوز تحليته بالحرير بان يجعل له
غشا منه أو جالة منسلا وقد بلغني عن بعض الفضلاء من المعاصرين أنه منع ذلك في
المصحف والسيف اغترار بكلام ز ومن وافقه من الشراح على تلك العبارة وليس كما قال
بل الحرير مساو للذهب والفضة أو أخرى بالجواز لقوة الخلاف في جواز لبسه مطلقا وما
نقله ق وح عن البرزلي صريح في الجواز وقد نقله أيضا صاحب المعيار في كتاب
الجامع وسلمه ونصه وسئل عن الذين عن الكتابة في الحرير هل نكروه أم لا والكتابة من
الدواة المفضة فأجاب الكتابة في الحرير ان كانت مما يتنعم بها الرجال ككتابة المراسلات
فلا يجوز وان كانت مما يتنعم بها النساء كالصدق فهذا يلحق بآفته من الحرير وفي
تحريره اختلاف وهو في الصدق أبلغ في الإصراف اذ لا حاجة اليه التزيين له ولا يجوز
قيل أما تحلية الفضة فان كاتب الكتابة هم القرآن فهي تحريم على تحليته بالفضة فيجوز
وفي الذهب عندنا خلاف والمنصور الجواز وكذلك كتابة القرآن في الحرير وتحلية المصحف
به وأما كتابة العلم والسنة فتجوز على الاقتراح ومن هذا المعنى ما يقع اليوم من تحلية
الاجازة بالذهب وذكر النبي صلى الله عليه وسلم اه منه بلفظه كذا وجدته في نسختين
منه وفيه تصحيف يعلم من مراجعة ح وبشبه الجواز أيضا ما يأتي عن سماع ابن القاسم
وسلمه ابن رشد * (تنبيه) * قول البرزلي وعندنا فيه خلاف سلمه غير واحد وهو خلاف
ما قاله ابن رشد في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه وأخرج السينا
مصحفا جلد خدثانه كتب على عهد عثمان رضي الله عنه فوجد تحليته فضة وأغشيتها
من كسوة الكعبة اه قال ابن رشد في شرح هذا الكلام مانصه ولا خلاف في اجازة
تحلية المصحف بالفضة أما تحليته بالذهب فاجزؤه وظاهر ما في الموطا اجازته وقد أقم
اجازة ذلك بعض العلماء من حديث فرض الصلاة قوله فيه فنزل جبريل ففرج صدره صلى
الله عليه وسلم ثم غسله بماء زمزم ثم جاء بطست من ذهب تمتلئ حكمة وإيمانا فأفرغها في
صدره ثم أطبقه والمعنى في اجازة ذلك خفي قدينته في موضعه وبالله التوفيق اه منه
بلفظه ولم يبين ههنا من كرهه وبينه في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب
الصلاة ونصه وقد اختلف قوله في اجازة تحليته بالذهب فأجاز ذلك في كتاب ابن المواز وهو
ظاهر ما في كتاب البيوع من موطئه وكرهه في كتاب ابن عبد الحكم اه محل الحاجة
منه بلفظه (مطلقا) قول ز وهو راجع للفسر الاربعه صحيح وكان المصنف قصد
بذلك القول بعدم الجواز بالذهب في المصحف وقد تقدم آتفا في السيف وهو مذكور
في المعيار ففي نوازل المعامضات أنشأ جواب للإمام أبي موسى عمران بن يوسف المشدائي
مانصه فيجوز في السيف بالفضة وفاقا وكذا بالذهب على ظاهر الكتاب والموطا وكتاب
محمد وغير موضع وقيل يتنعم تحليته بالذهب والجواز أظهر اه منه بلفظه وقول مب
عن مق ولم يذكر والفضة الاما وقع في نسخ ابن الحاجب فيه نظره فقد ذكره ابن
الجلاب في تفريعه ونصه ولا بأس بتخاذ الاصحف من الذهب والورق اه

وقد قدم ان مافيه هو المال حتى ينص على خلافه وقال ابن عرفة ومباح الحلى ملبوس النساء ولولشعورهن وازرار شيامن ولو
ذهبوا وخاتم الرجل فضة وأنفسه وماسدبه محل من سن سقطت ولومن ذهب اه وهو يدل على ان الفضة أولى وفي المعابر
المشد الى هذا ان كان متخذ الحلى من الذهب (٩٠) والفضة مختاراً لا يتخاذه وأما المضطر لا يتخاذه من أحد هما أو ربط

أسنانه به بخانز لحديث عريجن بن
أسعد اه قلت والجب مع مق
انما هو في قوله ان أهل المذهب لم
يذكروا الفضة وأما يجنسه في
قياسها على الذهب فظاهر فتأمل
والله أعلم (واقفاؤه) قول مب
ما ذكره ز من التفصيل هو الذي
لا يلبس الحسن الخ فيه نظراً لانه ان أراد
ان فرع ز هو عين فرع أبي
الحسن فغير صحيح وان أراد قياسه
عليه فهو قياس مع وجود الفارق
اذ لا يلزم من جواز شرائه بالكسر
أو لقا الأسيير جوازه لتخذه لعاقبة
اذ الشراء للكسر شراء لما هو
المطلوب شرعاً والشراء لقا الأسيير
يرخص فيه بالجور والخير على
الأحسن فأحرى بالاناء وأما الشراء
للعاقبة فهو شراء للقنية ونوع منها
لأن نسبة العاقبة لا تنافي القنية بل
ذلك هو المقصود الأعظم من كل
ما يملكه الإنسان للقنية وان لم
يتعرض له بخصوصه في نيته حين الشراء فالصواب ما قاله طي والله أعلم * (تنبيه)
في القاموس والاناء بالكسر معروف بالجمجمة أو اناء كذا في جميع ما وقفت عليه
من نسخة وفيه نظر لأن الاواني ليس جمعاً لاناء الذي هو مفرد بل لانيته الذي هو جمع كما
دلت عليه القواعد وصرح به الجوهري ونصه والاناء معروف وجمعه آنية وجمع الآنية
الاواني مثل سقاء أو أسقية وأساق اه منه بلفظه (والموه) قول ز وفي تقديم المصنف
المغنى على الموه لطيفة الخ ﷺ قلت تؤخذ هذه اللطيفة من هنا أيضاً على وجه آخر
وذلك أنهم جمعوا الواراج في المغنى الحرمة وفي الموه الجواز على ما قاله ح فاعتبروا
السلطان وجهه لما اظهر في حكم التبعية له ويظهر أن الأخذ من هذا الوجه أولى وقول ز
وفي جعل الجنس فيه ما اناء اشعار الخ لا وجه له بل الركاب كالاناء وأولى بالجواز تأمل (واناء
الجوهر) قول ز كهيكل ذكره القاموس والصباح معاني لا يصلح واحدها مناهما والمسمى
عند الناس بالهيكل اليوم ألفاظ معلومات تكتب وتعلق للتبرك بها وذلك مناسب هنا
وقول ز والبلور بكسر الموحدة وفتح اللام المشددة الخ انظر على هذه اللفظة مع

أسنانه به بخانز لحديث عريجن بن
أسعد اه قلت والجب مع مق
انما هو في قوله ان أهل المذهب لم
يذكروا الفضة وأما يجنسه في
قياسها على الذهب فظاهر فتأمل
والله أعلم (واقفاؤه) قول مب
ما ذكره ز من التفصيل هو الذي
لا يلبس الحسن الخ فيه نظراً لانه ان أراد
ان فرع ز هو عين فرع أبي
الحسن فغير صحيح وان أراد قياسه
عليه فهو قياس مع وجود الفارق
اذ لا يلزم من جواز شرائه بالكسر
أو لقا الأسيير جوازه لتخذه لعاقبة
اذ الشراء للكسر شراء لما هو
المطلوب شرعاً والشراء لقا الأسيير
يرخص فيه بالجور والخير على
الأحسن فأحرى بالاناء وأما الشراء
للعاقبة فهو شراء للقنية ونوع منها
لأن نسبة العاقبة لا تنافي القنية بل
ذلك هو المقصود الأعظم من كل
ما يملكه الإنسان للقنية وان لم
يتعرض له بخصوصه في نيته حين
الشراء فالصواب ما قاله طي والله
أعلم (والموه) قول ز وفي تقديم
المصنف المغنى على الموه لطيفة
الخ تؤخذ هذه اللطيفة من هنا
أيضاً على وجه آخر أولى مما ذكره
وذلك أنهم جمعوا الواراج في المغنى
الحرمة وفي الموه الجواز على ما قاله
ح فاعتبروا السلطان وجهه لما اظهر

في حكم التبعية له وقول ز وفي جعل الجنس فيه ما اناء اشعار الخ لا وجه له بل الركاب كالاناء أو اناء بالجواز
(واناء الجوهر) قول ز كهيكل ذكره القاموس والصباح معاني لا يصلح واحدها مناهما والمسمى عند الناس بالهيكل اليوم
ألفاظ معلومة تكتب وتعلق للتبرك بها وذلك مناسب هنا وقول ز والبلور بكسر الموحدة وفتح اللام المشددة الخ

بل فيه ثلاث لغات كافي ح وفي القاموس البلور كنسور وسنور وسبتر جوهر معروف وكنسور الضخم الشجاع والعظيم من ملوك الهند اه والجواز في اناه الجوهر اللباجي وابن سابق واختيار ابن رشد والمنع لابن العربي كذا في ضجج قلت قال في ضجج أيضا والقولان مبنيان على الخلاف في علمه منع الذهب والفضة فنراها للسرف منع هنا من باب أولى ومن رآها عليهم ما رأيتهم ما جاز اه * (فرع) * قال ح بعد أن ذكرنا مثل الجوهر الدر والياقوت والزمرد والزبرجد والفيروزج والبلور ما نضاهل يجوز لبس خاتم من هذه الجواهر أو جعله لئلا يوجعها في العنق أو الذراع (٩١) أو نحو ذلك لم أر فيه نصا والظاهر أنه جار على

التخاذا لانا من ذلك والله أعلم اه وقال أيضا عن ابن الكدوف أرى النفاسة باعتبار الموضع الذي هو فيه فقد يكون الشيء نفسه في موضع غير نفيس في غيره اه وأشار ج الى ترجيح ما لابن العربي بقوله وقد صرح في المدونة بالتعليل بالسرف في اناه الذهب والفضة اه بالسرف في اناه الذهب والفضة اه * (قائدة) * قال في جامع العيار سئل رحمه الله يعني الشريف أبي محمد سیدی عبد الله الشريف التلمساني في مجلس تفسيره عن حكمه ذكر الذهب دون الياقوت ونحوهما أو رفع قيمة من الذهب مع ان المقصود المبالغة في عدم ما لا يقبل من الكافر في ذكر القداء فأجاب رحمه الله بأن قال للسائل انما عظمت قيمة ما ذكره لانه يباع بذهب كثير فاذا المقصود الذهب وغيره وسيلة اليه اه قال سیدی أبو عبد الله وهو في غاية الحسن ومثل هذا كانت أجوبته رحمه الله عن المسائل على البداهة اه منه بلطفه

* (فصل) في حكم ازالة النجاسة وما يتبع ذلك *

(وبدنه) قول مب تاب أم لا كما صرح به ح خلاف ما في خش اه قال شيخنا ج فيه نظير بل المأخوذ من كلام ح هو ما قاله خش ومع ذلك فالظاهر هو الصحة لان ازالته مع الذكر والقدره وقد تعذرت اه قلت وما قاله شيخنا عواحق وجهه مع مب انما هو في نسبه لح ما ذكره وأما الصحة فهما متفقان عليها وما قاله هو الظاهر وفي عجب مانصه وعلى الاول يتقاه ان أمكنه وان لم يمكنه صحت صلاته لانه عاجز عن ازالته اه منه بلطفه فان قلت كلام ابن ناجي يشهد لما قاله خش لانه نظري جزم شيخنا الشيباني بصحة الصلاة اذا تعذر عليه التي موتا بكيفية مع عدم التوبة قلت في تنظيره نظروا ان سكت عنه ح لانا اذا لم نقل بالصحة أشكل غاية الاشكال لانه اذا ضاق الوقت امان يقول الله لا تصل وان ذهب الوقت الضروري لانك عصيت أولا بشرها

* (فصل) في حكم ازالة النجاسة وما يتبع ذلك * (وبدنه) قول مب تاب أم لا كما

صرح به ح خلاف ما في خش الح فيه نظير بل المأخوذ من ح هو ما قاله خش ومع ذلك فالظاهر هو الصحة أي كما أفاده عجب وبب لان ازالته مع الذكر والقدره وقد تعذرت اه قلت بل الظاهر التفصيل كما نلش وح وأصله للشيباني لانه اذا تاب فالتوبة تجب ما قبلها فكذا لا يتسبب في ادخاله فيعتبر حينئذ بجزءه بخلاف ما اذا لم يتب وبقي صرا فانه وان عجز عن التائب فهو قادر على التوبة الواجبة عليه فورا فلا بد من فعله مقدوره أي التوبة ليعفي عن مجزئه أي التي فتأمله والله أعلم وتقدير ابن ناجي في جزم شيخنا الشيباني بصحة الصلاة اذا تعذر عليه التي موتا بكيفية نظرا لانا لم نقل بالصحة أشكل غاية لانه اذا ضاق الوقت فاما ان يقال له لا تصل فيلزم عليه العقوبة بالدين

وقد أجمعوا على حرمة العقوبة بالمال فكيف بالدين وتأخير الصلاة عن وقتها من أعظم الكبائر عند الجمهور وأما كفر عند جماعة كثيرين من الصحابة فمن بعدهم (٩٣) أن يقال له صلها ثم أعدوها وجوباً فيلزم عليه أن يؤمر بفعل صلاة

باطلة إلا أن يجاب بأنه مراعاة لقول التونسي ثم يلزم على ذلك أن من جرح نفسه عمداً عدواناً أو جرح في حراية ونحوها واستمر سيلاً ندمه وتعدر عليه قطعه أن يكون حكمه كذلك بل أخرى لأن هذه نجاسة نظائر الجسد لا راعى فيها قول التونسي الذي في مسئلتنا وإن كان عنده ما هو موضع إلاما به فنعمد اراقته بعد دخول الوقت أنه لا تصح صلاته بالتيمن وإن بقي أياماً بل هذه أخرى لأن عدم صحة الصلاة بالتيمن في حق الواحد للماء القادر على استعماله بالكاتب والسنة والاجماع بخلاف الصلاة بالنجاسة وإن من أقر قنوبه مثلاً عمداً ولو قبل دخول الوقت فلم يجز ما يستتر به أياماً أنه لا تصح صلاته ولا أظن أحداً يلتزم شيئاً من ذلك وأما قياس ذلك على أحد القوانين فيمن استند في فساد ثم تاب هل يعطى من الزكاة كما هو أحد احتمالين عند ابن ناجي فبعد دعائه بالبعدان عدم إعطاء المدين من الزكاة لا يؤدي إلى محذور غاية ذلك أن يبقى الدين في ذمته فإن وجد له بعد وفاء وفاءه والواجب انتظاره عما يقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وللزكاة مصارف أخر ولا يلزم تعميمها عندنا وعلى لزوم ذلك فتصرف في دين من لم يستند في معصية وعدم صحة الصلاة في مسئلتنا يؤدي إلى محذور عظيم إذا تأخير الصلاة عن وقتها من أعظم الكبائر عند الجمهور وأما كفر عند جماعة كثيرين من الصحابة فمن بعدهم فتأمل ما بنى أصنافاً لله أعلم وقول ز ثم ظاهر حكاية ابن عرفة الخلاف في الجرح إلى قوله يمكن لباس النجاسة بظاهاه الخ فيه نظر ظاهر وإن سكته عنه توهم وكيف تقياس نجاسة بلباس النجاسة بظاهاه الخ فيه وجه جائز على نجاسة بظاهاه الجسد وكلام الأئمة وتصریحهم بالنجاسة بلباس النجاسة بظاهاه الخ فيه وجه جائز على كراهية صريح بل صريح في أن محمل ذلك عندهم ما دخل بوجه حرام ومع ذلك فوجوب التقايي عليه استحسان خارج عن القياس إذ خروج القى لا يحصل به طهارة الباطن لبقاء أثر النجاسة وحكمها من الحلق إلى المعدة لم يروها بذلك دخولاً وخروجاً وانما يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطابق فالخلق ما قاله صر وأجدوا أيضاً إيجاب التقايي على من أكل الميتة لضرورة متنافاة باحتماله لأنه أبيضته لدفع ضرر الجوع ورد له ما بقي متنافي لذلك إذا لا يبق في المعدة ما يشغلها فلم يكن للإباحة فائدة إلا زيادة إدخال المشقة عليه بإدخاله ثم أخرجه فتأمل ما بنى أصنافاً وقول ز والخلاف في غير الجرح الخ كتب عليه شيئاً ما نصه انظر هذا الاتفاق الذي ذكره وقد قال ابن ميمون وغيره أنه يكره مباشرة النجاسة من غير ضرورة ولم يفرقوا بين خروج غيره ثم ذكر بعض كلام عند قوله وينتفع بمشقة الخ وانظر هل يجاب عن ز بأن كلامه في التلخيص الغير ضرورة تداء ولا غيره وموضوع الخلاف الذي ذكره غير هو التداء والله أعلم (ومكانه) قول ز والصواب عدم قطع محرك

باطلة إلا أن يجاب بأنه مراعاة لقول التونسي ثم يلزم على ذلك أن من جرح نفسه عمداً عدواناً أو جرح في حراية ونحوها واستمر سيلاً ندمه وتعدر عليه قطعه أن يكون حكمه كذلك بل أخرى لأن هذه نجاسة نظائر الجسد لا راعى فيها قول التونسي الذي في مسئلتنا وإن كان عنده ما هو موضع إلاما به فنعمد اراقته بعد دخول الوقت أنه لا تصح صلاته بالتيمن وإن بقي أياماً بل هذه أخرى لأن عدم صحة الصلاة بالتيمن في حق الواحد للماء القادر على استعماله بالكاتب والسنة والاجماع بخلاف الصلاة بالنجاسة وإن من أقر قنوبه مثلاً عمداً ولو قبل دخول الوقت فلم يجز ما يستتر به أياماً أنه لا تصح صلاته ولا أظن أحداً يلتزم شيئاً من ذلك وأما قياس ذلك على أحد القوانين فيمن استند في فساد ثم تاب هل يعطى من الزكاة كما هو أحد احتمالين عند ابن ناجي فبعد دعائه بالبعدان عدم إعطاء المدين من الزكاة لا يؤدي إلى محذور غاية ذلك أن يبقى الدين في ذمته فإن وجد له بعد وفاء وفاءه والواجب انتظاره عما يقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وللزكاة مصارف أخر ولا يلزم تعميمها عندنا وعلى لزوم ذلك فتصرف في دين من لم يستند في معصية وعدم صحة الصلاة في مسئلتنا يؤدي إلى محذور عظيم إذا تأخير الصلاة عن وقتها من أعظم الكبائر عند الجمهور وأما كفر عند جماعة كثيرين من الصحابة فمن بعدهم فتأمل ما بنى أصنافاً لله أعلم وقول ز ثم ظاهر حكاية ابن عرفة الخلاف في الجرح إلى قوله يمكن لباس النجاسة بظاهاه الخ فيه نظر ظاهر وإن سكته عنه توهم وكيف تقياس نجاسة بلباس النجاسة بظاهاه الخ فيه وجه جائز على نجاسة بظاهاه الجسد وكلام الأئمة وتصریحهم بالنجاسة بلباس النجاسة بظاهاه الخ فيه وجه جائز على كراهية صريح بل صريح في أن محمل ذلك عندهم ما دخل بوجه حرام ومع ذلك فوجوب التقايي عليه استحسان خارج عن القياس إذ خروج القياس لا يحصل به طهارة الباطن لبقاء أثر النجاسة وحكمها من الحلق إلى المعدة لم يروها بذلك دخولاً وخروجاً وانما يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطابق فالخلق ما قاله صر وأجدوا أيضاً إيجاب التقايي على من أكل الميتة لضرورة متنافاة باحتماله لأنه أبيضته لدفع ضرر الجوع ورد له ما بقي متنافي لذلك إذا لا يبق في المعدة ما يشغلها فلم يكن للإباحة فائدة إلا زيادة إدخال المشقة عليه بإدخاله ثم أخرجه فتأمل ما بنى أصنافاً وقول ز والخلاف في غير الجرح الخ كتب عليه شيئاً ما نصه انظر هذا الاتفاق الذي ذكره وقد قال ابن ميمون وغيره أنه يكره مباشرة النجاسة من غير ضرورة ولم يفرقوا بين خروج غيره ثم ذكر بعض كلام عند قوله وينتفع بمشقة الخ وانظر هل يجاب عن ز بأن كلامه في التلخيص الغير ضرورة تداء ولا غيره وموضوع الخلاف الذي ذكره غير هو التداء والله أعلم (ومكانه) قول ز والصواب عدم قطع محرك

والخلاف في غير الجرح الخ لعل كلامه في التصریح بالنجاسة لغير ضرورة فلا ينافي ما تقدم من الخلاف لأنه في التداء والله أعلم (ومكانه) قول ز والصواب عدم قطع محرك

نعله الخ هو كلام ابن نجي معترضا على شيخه البرزلي انظر ح وقال غ في تكميله سألت شيخنا الحافظ أبا عبد الله القوري عن
مس النعال في الصلاة والجلوس عليها وهل القباقيب مثلها أو أخف (٩٣) منها وعن دخول دار الوضوء المحبسة عليه

بالقباقيب فكنت لي بخطه ما نصه
رأيت في بعض المقدمات عن الشيخ
القميصة الصالح أبي حفص عمر
البرجاني أنه سمع ابن عبد الكريم
وابن عبدون يفتيان بالبطلان في
النعال والاختفاف قال والقباقيب
أخف لانهما مما يغسل وسمعت
القميصة أبا القاسم التازعدي يقول
ذلك عن غيره وأفتي هو شيخنا أبو
عبد الله العبدوسي بالجمعة وليس
عندي إلا الجمعة الآن الاحتياط
الاحتراز من ذلك وكنت أفتيت بمنع
دخول دار الوضوء بالقباقيب لاشياء
منها تغيير الجبس ومنها تنجيسها
بسبب ذلك وأكثر الناس
لا يتفقدوها ولا يغسلها فينجس
بها ويديه وغير ذلك اه وفي نوازل
الطهارة من المعيار أن ابن علاق
سئل عن أصح نعليه وهو في
الصلاة فاجاب بان قال اخبرني الشيخ
أبو حفص عمر البرجاني انه حضر
عند الشيخين أبي عبد الله محمد بن
عبد الكريم الاغصاري وأبي
الربيع بن عبدون السريفي وقد
سئل عن هذه المسئلة فامر السائل
بإعادة الصلاة قال وجملاه على
النجاسة لان الغالب عليه الدخول به
في مواضع النجاسة اه (والأعاد
الخ) قول ز والجمعة كالظهور الخ
ذكر ح وابن عرفة فيما تعادله
الجمعة ثلاثة أقوال للغروب وللقامة

نعله الخ هو كلام ابن نجي معترضا على شيخه البرزلي انظر ح وفي تكميل التقيد ما نصه
سألت شيخنا الحافظ أبا عبد الله القوري عن مس النعال في الصلاة والجلوس عليها وهل
القباقيب مثلها أو أخف منهم وعن دخول دار الوضوء المحبسة عليه بالقباقيب فكنت لي
بخطه ما نصه رأيت في بعض المقدمات عن الشيخ القميصة الصالح أبي حفص عمر البرجاني
أنه سمع ابن عبد الكريم وابن عبدون يفتيان بالبطلان في النعال والاختفاف قال والقباقيب
أخف لانهما مما يغسل وسمعت القميصة أبا القاسم التازعدي يقول ذلك عن غيره وأفتي
هو شيخنا أبو محمد عبد الله العبدوسي بالجمعة وليس عندي إلا الجمعة الآن الاحتياط
الاحتراز من ذلك وكنت أفتيت بمنع دخول دار الوضوء بالقباقيب لاشياء منها تغيير الجبس
ومنها تنجيسها بسبب ذلك وأكثر الناس لا يتفقدوها ولا يغسلها فينجس بها ويديه وغير
ذلك قلت وتأمل ما تقدم عند قوله وكان مالك يقول بغسل الخف ثم خففه وما يأتي أن شاء
الله تعالى عند قوله في كتاب الصلاة الاول ومن صلى وبين يديه جدار مر حاض أو قربوما
لبعض وتقي الدين وغيرهما في شرح ما في الصحاح من نحو قول أبي سلمة سعيد بن زيد
سألت أنس بن مالك أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعله قال نعم وللقرافي في الفرق
التاسع والثلاثين والمائتين الغالب على النعل مصادفة النجاسات ولا سيما نعل مشي بها
سنة وجلس بها في مواضع قضاء حاجة الانسان والتادر سلا متها من النجاسة ومع ذلك ألغى
الشارع حكم الغالب وأثبت حكم النادر فجاءت السنة بالصلاة في النعال حتى قال بعضهم
ان خلعت النعل في الصلاة بدعة كل ذلك رجمة وتوسعة على العباد اه منه بلفظه وفي
نوازل الطهارة من المعيار ما نصه وسئل ابن علاق عن أصح نعليه وهو في الصلاة
فاجاب بان قال اخبرني الشيخ أبو حفص عمر البرجاني انه حضر عند الشيخين أبي
عبد الله محمد بن عبد الكريم الاغصاري وأبي الربيع بن عبدون السريفي وقد سئل عن
هذه المسئلة فامر السائل بإعادة الصلاة قال وجملاه على النجاسة لان الغالب عليه
الدخول به الى مواضع النجاسة اه المحتاج اليه منه (والأعاد الظهور) في (الاصفرار) قول
ز والجمعة كالظهور قال توذكر ح عن النوادر فيما تعادله الجمعة ثلاثة أقوال للغروب
ولللقامة وللتعاد أصلا ولم يذكر القول بالاصفرار فضلا عن أن يكون مشهورا وقول زروق
والجمعة كالظهور على المشهور يعني فتعاد ولا تنسقط أعادتها كافي القول الثالث اه منه
بلفظه وما قاله ظاهر وعلى هذه الثلاثة أقصر ان عرفة ونصه وفي كون وقت الجمعة مختار
الظهور أو الفراغ منها تأتيا للغروب للشيخ عن عبد الملك وحنون وروايتهما وابن حبيب
اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ح وانما فرق في القول الثالث بين المضطرب والناسي لانه
رأى تركهما مع التيسير أخف بدليل أن من نسي عضوا من أعضاء الوضوء بين ولو طال
ومن عجز ما يؤتى ما لم يطل اه ونحوه لابن نونس في هذا الفرع وفيمن صلى ثوب حرير عجزا
فانه لا ذكر عن المدونة أنه يعيد للاصفرار قال ما نصه ومالك يقول ثان ان الوقت في ذلك كله

ولا تعاد أصلا ولم يذكر القول بالاصفرار فضلا عن أن يكون مشهورا وقول زروق والجمعة كالظهور على المشهور يعني
فتعاد ولا تنسقط أعادتها كافي القول الثالث

ما لم تغرب الشمس محمد بن يوسف وهذا بين لانه صلى به عالموا ان كان مضطرا اليه فهو أشد
 من الناسي والله أعلم اه منه بلفظه **قلت** وفيما قاله نظر ومسائل المذهب وقواعده
 شاهدة بأن العاجز أعذر من الناسي كسئلة من يتم الحجزة عن الماء ومن يتم ناسيا له في
 رحله ومسئلة من صلى لغبر القبلة بعجزا ومن صلى لغبرها نسيانا ومسئلة من صلى عريانا
 الحجز ومن صلى كذلك نسيانا ومسئلة من أفطر في ثمرتين بعجزا ومن فعل ذلك نسيانا
 ومسئلة من فرق كفارة الظهار ونحوها بعجزا ومن فعل ذلك نسيانا الى غير ذلك مما يطول
 بنا تتبعه ولا شك ان الناسي معه ضرب من التفريط بخلاف العاجز وما استدله به ح غير
 مسلم لان العاجز الذي لا يني ان طال عند ح هو الذي معه ضرب من التفريط وأما
 العاجز الحقيقي فيبني وان طال كما يأتي في تحرير ذلك ان شاء الله والظاهر في الفرق بينهما على
 هذا القول والله أعلم ان النسيان يكثر من الانسان فطلبت منه الاعادة للاستدلال فارقط
 تحفة عليه ودفع اللبس بخلاف عجز الانسان عن ما ينيل به النجاسة أو ثوب آخر مثلا
 ولو بعارية فانه نادر فادس في طلب الاعادة منه الى الغروب من المشقة ما في الناسي فقامله
 بانصاف (وسقوطها في صلاة مبطل) قول زخمسة فيودان تستقر عليه الخ قال نو
 هذا القيد لا ينافي قول ح يعني أن سقوط النجاسة على المصلي مبطل ولو سقطت مكانها
 لان السقوط بعد الاستقرار ومحتززه هو ما اذا امرت به محاذية ولم تستقر عليه والله أعلم اه
 وقوله لان السقوط أي في كلام ح وقوله ومحتززه أي محتززة بالاستقرار في كلام ز
قلت ظاهر ما حكامه عن ح وسلمه ان بطلان الصلاة بسقوطها بعد الاستقرار سواء كان
 السقوط بعد علمه بها أو قبله اما الاول فلا اشكال فيه وأما الثاني فملي قول ابن عرفة لا على
 قول الغبري ففي نوازل الطهارة من المعيار مناصه وسئل ابن عرفة عن سقطت عليه
 نجاسة وهو في الصلاة وبات عنه في الحال هل يقطع أو يتأدى وكيف ان لم يستشعرها
 حتى سلم فاجاب يقطع صلاته ولا يتأدى ويعيد اذا لم يستشعرها ما دام في الوقت
 بدليل قوله في المدونة اذا علم وهو في الصلاة انه شرق أو غرب قطع ظاهره ولو كان
 مستقبل القبلة وأجاب سيدي أبو القاسم الغبري بأنه يتأدى ولا يقطع ويعيد
 في الوقت لان غسل النجاسة واجب مع الذكر وهو ما تذكرها حتى انفصل عنها ويعيد
 في الوقت لانه فعل جزأ من أجزاء الصلاة وهو ملتبس به اه منه بلفظه ومال ابن عرفة
 في هذه المسئلة مثل ماله في مسئلة السجود على النجاسة ومال الغبري مثل مال ابن حيدرة
 وغيره فيها ففي ابن عرفة ما نصه ومن رأى يجعل سجوده نجاسة به بعد رفعه فقال لبعض
 أصحابنا يتنجس صلاته متنجيا عنه وقلت يقطع لاطلاق قولها لمن علم في صلاته انه استدبر
 القبلة أو شرق أو غرب قطع وابتداء صلاة باقامة وان علم بعد صلاته أعاد في الوقت
 وأخبرت عن بعض متأخري فقهاء القير وان رأى بجمامته بعد سقوطها عنه
 نجاسة في صلاته يتأدى ويعيد في الوقت اه منه بلفظه وذكره الواوغي بالمعنى ونسب
 مقابل مال ابن عرفة لابن حيدرة وقال في استدلال ابن عرفة بمسئلة القبلة مانصه ورتبان
 وزانه لو تذكرتم لتباسبها كما هو في القبلة واختار غيرهما التآدي والاعادة اه منه

(وسقوطها في صلاة مبطل) قول ز
 ان تستقر عليه الخ احتززه مما اذا
 مرت به محاذية ولم تستقر عليه فلا
 ينافي قول ح مبطل ولو سقطت
 مكانها وظاهره ولو سقطت قبل علمه
 بها وهو كذلك عند ابن عرفة
 وقال الغبري يتأدى ويعيد
 في الوقت لانه ما ذكرها حتى
 انفصلت عنه ومال ابن عرفة في هذه
 المسئلة مثل ماله في رأى يجعل
 سجوده نجاسة بعد رفعه من انه
 يقطع ومال الغبري مثل مال ابن حيدرة
 وغيره فيه من أنه يتم صلاته متنجيا
 عنه ويعيد في الوقت وهو الصواب
 لا مال ابن عرفة كما يدل عليه كلام
 اللخمي وابن بشير وكذا كلام سنده
 الذي نقله ح في الفرع الثالث
 بعد قوله كذا كرها فيها وقد قبله
 المصنف في ضيق وغيره والله أعلم
 انظر الاصل

بالقطعة ونقله غ في تكميله وقال متصلا به ما نصه قال بعض تلامذة ابن عرفة تقرير
 أخذ شيخنا من مسئلة المدونة المذكورة أن مباشرة المصل للنجاسة في محل صلاته كتركه
 استقبالة القبلة فيها لأن كلامهم مالم يعلم بعد صلاته أعاد في الوقت وكما استويا بعد صلاتها
 فكذلك فيها وقد ائتمن في المدونة على القطع في مسئلة القبلة فكذلك في مسئلة النجاسة
 لأن ظاهر اطلاقه ولو كان حين علمه مستقبلا للقبلة واطلاق المدونة ٤٠ وم قال ويرد أخذ
 وجهين الاول انه قياس مساواة وهو ما لحكم الثابت له بمجرد تسمية وفي قوله خلاف
 الثاني ان الاعادة في الوقت أخف من القطع فلا يلزم من استوائهما في الأخف استوائهما
 في الأشد وقد اختلف في شرطية زوال نجاسة المصل واتفق على شرطية استقبال القبلة
 البرزى وعندى أنها تتخرج على مسئلة وهي هل كل جزء من أجزاء الصلاة مستعمل بذاته
 أو كلها كاشئ الواحد ومنها اذا نسي سجود الاول وركوع الثانية هل يضيف سجود
 الثانية للاول أم لا واذا بطلت ركعة هل تنقل الأثرى لمحلها أم لا ١٥ منه بلفظه
 قلت بحث الوانوخ مع شيخه ابن عرفة فيه نظر وهو شبه مصادرة لأن ابن عرفة لا يعلم ان
 القطع في مسئلة القبلة مقيد بما اذا ذكر وهو متعرف بل يقول وكذلك اذا ذكر وهو
 مستعمل مسئلة لا باطلاق المدونة وكذا بحث بعض تلامذته معه الثاني وهو قوله ان
 الاعادة في الوقت أخف الخ لأن ابن عرفة لم يستدل بتسوية في المدونة بينهما في الاعادة
 في الوقت اذا علم بعد الفراغ ولا عرج على ذلك بحال وكذا قول البرزى وعندى أنها
 تتخرج الخ فنه نظر ظاهر لأن الجزء الاول هنا صحيح لوقوعه حال النسيان والثاني كذلك
 لوقوعه بدون مصاحبة للنجاسة أصلا فلا تظهر عثرة الاول الى الثاني ولا العكس ولا
 لبقاء كل جزء على حاله وليست كذلك المسئلةان اللتان ذكرهما وكلام اللغوى صريح
 في أن الجزء الواقع في حال النسيان حكمه حكم الصلاة الواقعة حاله ونصه ولا بعيد اذا
 ذهب الوقت وكان ناسيا للحديث انه كان في صلاة فخلع نعليه للنجاسة فيها ما فاتهم الصلاة
 فاجتزأ بالمضى لانه كان غير عالم فكذلك يجوز جميعا اذا علم بعد الفراغ ١٥ منه بلفظه
 وكذا كلام ابن بشير يشهد لما قلناه انظر بعده هذا قريباً عند قوله متصلا بهذا كذا
 فيها وتأمله وبه تعلم ان الصواب في المسئلةين التعادى مع الاعادة في الوقت كما قاله الغبري
 ومن وافقه وكلام سند الذي نقله ح هنا في الفرع الثالث بعد قوله كذا كرها فيها صريح
 في الصحة من غير ذكر خلاف وقد قبله المصنف في ضيق وغيره لا ما قاله ابن عرفة رضي الله
 عنه واستدل به بمسئلة القبلة ليس بقوى مع معارضته نص اللغوى وسند ابن بشير وانما
 قلنا انه ليس بقوى لآخرين أحدهما انه معترف بأنه اطلاق فقط فهو قابل للتقييد وليس
 هو بأول اطلاق في المدونة دخوله التقييد وهب أنه فهمه هو على اطلاقه فقد فهمه غيره
 على التقييد ثانياً ماله على تسليم جله على اطلاقه فلا يلزم قياسه لأن استقبال القبلة
 واجب بالكتاب والسنة والاجماع بخلاف وجوب إزالة النجاسة ولأن من صلى غير القبلة
 نسياناً ولم يتذكر حتى سلم شهر فيه القول أنه يعيد ابدأ ولم يشهر قول فيمن صلى بالنجاسة

(كذ كرهافيا) قول مب وبه تعلم ماردية طفي فيما يأتي الى قوله فان كلام ابن رشد صريح في البطلان بمجرد التلطح بالكثير الخ فيه نظرو الحق ما قاله طفي من ان محل الاتفاق الذي ذكره ابن رشد هو البناء أي اتمام الصلاة بعد ذهاب لغسل الدم أما اذا تبادى على صلاته بالدم الكثير من غير ذهاب لغسله فلم يحك فيه ذلك ويتضح ذلك بالوقوف على نص المقدمات في الاصل والله أعلم وقول مب وأيضاً يشهد له صنف ما ذكره ابن رشد أيضاً الخ أصله لجس وتبعه أيضاً نو على ذلك وزاد الاستدلال بكلام البرزلي والتقيين وبكلام (٩٦) المنزوي الذي فيه مب ثم قال وقد علم منه تعبير القاضى في المسئلة

سأهيا وتذكر بعد السلام انه بعيداً بدأ فافترا فأتاه بالانصاف والله أعلم (كذ كرهافيا) قول مب وبه تعلم ماردية طفي فيما يأتي الى قوله فان كلام ابن رشد صريح في البطلان بمجرد التلطح بالكثير الخ فيه نظرو الحق ما قاله طفي من ان محل الاتفاق الذي ذكره ابن رشد هو البناء أي اتمام الصلاة بعد ذهاب لغسل الدم أما اذا تبادى على صلاته بالدم الكثير من غير ذهاب لغسله فلم يحك فيه ذلك ويتضح ذلك بالحق بنقل كلامه في مقدماته ونصها وأما ان جاوز الدم الا نامل الاول وحصل منه في الانامل الوسط قدر الدرهم على مذهب ابن حبيب وأكثرمه على رواية طفي بن زياد عن مالك فيقطع ويتدى لانه قد حصل بذلك حامل نجاسة فلا يصح له التبادى على صلاته ولا البناء عليه بعد غسل الدم وأما ان كان كثيرا فاطرأ أو سائل لا يذهب القتل فالذى وجبه القياس والنظر ان يقطع وينصرف فيغسل الدم ثم يتدى صلاته لان الشأن في الصلاة ان يتصل علمها ولا يتخللها شغل كثير ولا انصراف عن القبلة الا أنه قد جاء عن جمهور الصحابة والتابعين اجازة البناء في الصلاة بعد غسل الدم ومعناه ما لم يتفاحش بعد الموضع الذي يغسله فيه وقال بذلك مالك رحمه الله وجميع أصحابه في الامام والمأموم واختلفو في الفذ فذكر الخلاف فيه وذكروا الخلاف أيضاً فبين رعب بعد الاحرام وقبل الركوع ثم قال فصل ولحمة البناء في الرعاف أربعة شروط متفق عليها أحدها ان لا يجسد الماء في موضع فيتجاوز الى غيره لانه ان وجد الماء في موضع فتجاوز الى غيره بطلت صلاته باتفاق والشأن ان لا يطأ على نجاسة رطبة لانه ان وطئ على نجاسة رطبة بطلت صلاته باتفاق أيضاً والثالث ان لا يسقط من الدم على ثوبه أو جسده ما لا يغتفر لكثرة وقد تقدم الاختلاف في حده لانه ان سقط من الدم على ثوبه أو جسده كثير بطلت صلاته باتفاق والرابع ان لا يتكلم جاهلاً ومتعد الا انه ان تكلم جاهلاً أو متعدياً بطلت صلاته باتفاق اه محل الحامجة منها بالذنظها ومن تأمل كلامه وأنصف علم بحجة ما قاله طفي من وجوه أحدها ما ذكره أولاً في تجارز الانامل الاول من الدم الكثيرين من قوله فلا يصح له التبادى على صلاته ولا البناء عليه بعد غسل الدم فان البناء عليه بعد غسل الدم عنده مغاير للتبادى عليه بديل عطفه عليه ثابته اقول له بعد الا انه قد جاء عن جمهور الصحابة والتابعين اجازة البناء في الصلاة بعد غسل الدم ثم قال بعد ولحمة البناء في الرعاف أربعة شروط الخ فالانف والالام في البناء من قوله ولحمة البناء الخ

بالفساد وغيره بالبطلان اه بل وقع التعبير بالانقضاء لابن القاسم نفسه في آخر مسئلة من سماع يحيى من كتاب الصلاة الثاني قال ابن رشد في شرحه واذا وجب عليه ان ينصرف لما في ثوبه من النجاسة وجب عليه ان يستخلف كما اذا ذكر انه على غير وضوء أو أحدث اه فهو سلف المصنف في تعبيرة بالبطلان وسلفه أيضاً الباسي لقوله لانه حامل نجاسة فيبطل صلاته اه وسأله أيضاً ابن بشر فانه قال في شرح التهذيب اه التحقيق وهو انه يقول مالك وابن القاسم في مسائل يتبادى ويعيد وفي مسائل يقطع فقال الباسي وغيره من المحققين كل مسئلة يتردد الامر فيها بين الصحة والفساد فانه يتبادى فيها ثلاثا يبطل عملا يكره تصحيحه كمسئلة المدونة في النسيان تكبيرة الاحرام وقد كبر للركوع وكألو شك هل كبر للاحرام أم لا وكذا اذا كان محتلفاً فيها يومر بالتبادى أيضاً ثلاثا يبطل ما يصح على قول قائل وكل مسئلة يؤثر الذكر

ففيها في الصلاة مع اليقين ويبطلها ولا يؤثر مع النسيان فانه اذا ذكر فلعنى المؤثر في أثناء الصلاة صار الجزء المذكور فيه قد تحقق فيه المعنى المؤثر فيبطل ويعود بطلانه الى البطلان الاول وهذا كذا كره النجاسة في الصلاة وذكره كرمسية وهذا وان كان ليس ما خلافاً فائماً ذكرنا ما يفرق به على المشهور اه ينقل غ في باب الاحرام من تكميله وسلفه أيضاً قول المقدمات فيقطع ويتدى لانه قد حصل بذلك حامل نجاسة فلا يصح له التبادى على صلاته ولا البناء عليه بعد غسل الدم الخ فلو استدلل ح ومن تبعه بهذا المحلل من كلام المقدمات لسلموا من اعتراض طفي والله أعلم

للعهد

للعهد والعهود ما قدمه من انعامها بعد غسل الدم وليس في قوله بعد لانه ان سقط من الدم على ثوبه أو جسده كثير بطلت صلاته باتفاق ما يفيد أنها بطلت بمجرد سقوطه على ثوبه أو جسده لانصا ولا يظهر اقليل البطلان المتفق عليه مسببا عنه على مجرد السقوط بل عليه وعلى ذهابه لنفسه وتفرقه لافعال الصلاة الذي هو على خلاف القياس والنظر فهو رخصة يقتصر فيها على محلها وكيف يسوغ حمل كلامه على أن البطلان لجرد السقوط والخلاف في صحة صلاة من تعدد الدخول في الصلاة يبدن أو ثوب نجس مع القدرة على ازالة نجاسته ما يعلم مشهور في الكتب المتداولة فكيف بالاثناء وابن رشد نفسه عن ذكر الخلاف في ذلك في غير ما موضع من البيان والحصيل وفي ذلك أعظم شاهد لما فهمه طي وأدل دليل ثالث ما ذكره من الاتفاق أيضا على بطلان صلاة من وطئ على نجاسة رطبة اذ محله والبناء المعنى المتقدم قطعاً رابعها ما ذكره بعد من الخلاف في صحة البناء مع الكلام مشهور وقد ذكره في غيره وأشار له المصنف فيما يأتي بقوله أو يتكلم ولوسهوا اذ اخفاء محله ما ذكرناه اذ الكلام مشهور وفي غير البناء لا تطل به الصلاة قولاً واحداً فتأمل ما نضاف وقول مب وفي نقل عن الساجي عن معنون ما يفيد أي ما يفيد ما قاله المصنف من البطلان الذي للساجي في المتني هو ما نصه في رأي نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو جسده وهو في صلاة تفريء ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة قال ابن القاسم في المدونة وان كان وراء الامام ويتدبرها بعد ازالة ذلك وحكي أبو الفرج في حوايه ان استطاع ازالة التماضي في صلاته * (فرع) * ومن أتى عليه في صلاته ثوب نجس فسقط عنه مكانه قال معنون أرى ان يتدبر صلاته وهذا مبني على رواية ابن القاسم وأما على رواية أبي الفرج فانه يتدبر في صلاته اه فليس فيه دلالة قوية على البطلان بل هو محتمل مع ما ورد عن معنون من التصريح بعدم البطلان فيما اذا نذر كرها فهم يقطعها فتنسى حتى أتمها والله أعلم تأملوه * (تنبيهات * الاول) * ذكر جرس كلام طي ونقل بعده كلام ابن القاسم في سماع موسى وكلام ابن رشد عليه ثم قال فقفا على قوله فتنتقض صلاته وعليه فيكون للمصنف سلف في التعبير بالبطلان وتبعه نو على ذلك وزاد الاستشهاد بكلام البرزلي والتلقين المازري في شرحه وقال عقب ذلك وقد علم منه تعبير القاضي في المسئلة بالفساد وغيره بالبطلان اه قلت قد وقع لابن القاسم نفسه التعبير بالاتقاض في آخر مسئلة من سماع يحيى من كتاب الصلاة الثاني ما نصه وسأله عن الامام يرى في ثوبه بعد ما تعدد الصلاة من مثله أي يجزئه أن يزرعه ويعلم الناس ويتدبرون صلاتهم أم يخرج ويستخلف مكانه فقال بل يخرج فيزرعه ثوبه أو يقبله ان أحب ثم يرجع فيدخل مع الناس فيما أدركوا ويدخل عند خروجه فيبني الداخل على صلاة الامام لان ما مضى منه مجزئ عن خلفه ومنتهى عليه هو فلذلك لا يزرعه الخروج لانه لو اتبعوا من خلفه بشئ لا خلط عليهم ما هم فيه قال القاضي قوله في الامام يرى في ثوبه نجاسة انه يتصرف ويستخلف من يتم بالقوم بنية صلاتهم هو المشهور والمعالم في المذهب والاصل ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في ثوبه دما في الصلاة فانصرف فاذا وجب

وقول مب وفي نقل عن الساجي عن معنون ما يفيد الذي للساجي في المتني هو ما نصه في رأي نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو جسده وهو في صلاة تفريء ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة قال ابن القاسم في المدونة وان كان وراء الامام وحكي أبو الفرج في حوايه ان استطاع ازالة التماضي في صلاته * (فرع) * ومن أتى عليه في صلاته ثوب نجس فسقط عنه مكانه قال معنون أرى ان يتدبر صلاته وهذا مبني على رواية ابن القاسم وأما على رواية أبي الفرج فانه يتدبر في صلاته اه فليس فيه دلالة قوية على البطلان بل هو محتمل مع ما ورد عن معنون من التصريح بعدم البطلان فيما اذا نذر كرها فهم يقطعها فتنسى حتى أتمها تأملوه والله أعلم

عليه أن يصرف لما في ثوبه من نجاسة وجب عليه أن يستخف كما إذا ذكر أنه على غير وضوء أو أحدث وقد قال ابن القصار من رأى نجاسة في ثوبه وهو في الصلاة وعليه ما تجزئ به الصلاة سواء أنه يتخلعه ويتمادى على صلاته كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في النعل التي علم في الصلاة أن فيه نجاسة وقد فرق بعض الناس بين النعل والثوب بأن النجاسة في أسفل النعل فأنشبهه لو بسط عليها ثوبا أو جلد أو هي تفرقة ضعيفة فالصواب أن لا تعارض بين الأمرين ولذلك اختلف أهل العلم في طهارة الثوب والبقعة هل هي من فرائض الصلاة أو من سننها أو بآلة التوفيق اه منه بلفظه فأنظر قول ابن القاسم ومنه تنقض عليه هو وقول ابن رشد فهو المشهور إلى قوله كما إذا ذكر أنه على غير وضوء أو أحدث فهو سلف له المصنف في تعبيره بالبطان وسلفه الباجي أيضا لقوله لأنه حامل نجاسة في غير وجهه فبطل صلاته اه و يأتي كلامه برمته عند قوله في الرعاف فتله بأنامل يسراه وسلفه أيضا ابن بشير فإنه قال في شرح التهذيب ما منه هو ما نتحقق وهو أنه بقول مالك وابن القاسم في مسائل يتبادى ويعيد وفي مسائل يقطع فقال الباجي وغيره من المحققين كل مسألة يتردد الأمر فيها بين الصحة والفساد فإنه يتبادى فيها الثلاث يطل عملا يمكنه تصحيحه كمشكلة المدونة في الناسي تكسيرة الاحرام وقد كبر للركون وكما لو شرب هل كبر للاحرام أو لا وكذا إذا كان محتثا فإياها يؤمر بالتبادى أيضا لاثلاث يطل ما يصح على قول فائل وكل مشكلة يؤثر الذكر فيها في الصلاة مع اليقين ويبطلها ولا يؤثر مع التسيان فإنه إذا ذكر المعنى المؤثر في أثناء الصلاة صار الجزء المذكور فيه قد تحقق فيه المعنى المؤثر فيبطل ويعود بطلانه إلى بطلان الاول وهذا كذكر النجاسة في الصلاة كرمسية وهذا وإن كان فيه مخالفا فأنما ذكرنا ما يعرف به على المشهور اه ينقل غ في تكميله بلفظه ذكره في باب الاحرام وكفى به شاهد المصنف وتأمل قوله فيبطل ويعود بطلانه على الاول تجده شاهدا لما قلناه عند قوله وسقوطها في صلاة وهذا كلامه الذي أشرنا إليه وسلفه أيضا ابن رشد في المقدمات لقوله في أول كلامه الذي قدمناه فيقطع ويتبدى لأنه قد حصل بذلك حامل نجاسة فلا يصح له التبادى على صلاته ولا البناء عليه بعد غسل الدم الخ فقد نفي صحة الصلاة لمن تبادى عليها وهو عين البطلان الذي ذكره المصنف وزاد ذلك وضوحا يعطف البناء عليه بعد غسل الدم وهي باطلة انذاك عنده باتفاق على ما ذكره فتأمل فلا واستدل ح ومن تبعه بهذا المحل من كلام المقدمات لسلمو من اعتراض طفي والله أعلم فحصل مما سبق أن سلف المصنف في التعبير بالبطلان تعبير ابن رشد في جماع موسى بالاتقاض كما قاله جس وتو وب تعبير القاضي عبيد الوهاب بالفساد كما قاله تو وتعبير المازري بالبطلان كما قاله تو وب وتعبير ابن القاسم بالاتقاض وتعبير ابن بشير والباجي بالبطلان وتعبير ابن رشد بقوله فلا تصح حجابا قدمناه عنهم وكفى بذلك سلفا للمصنف والله أعلم * (الثاني) هذه النصوص المقدمة الدالة على البطلان ليس في واحد منها تصريح بانها تبطل وإن عزم على القطع فنسب فملاى حتى أتمها والمحصل من كلام الأئمة أنه إن تعمد التبادى عليها ولو بعد نزاع المتعجب فالراجح البطلان وأما إنهم بالقطع فنسب فقال ابن حبيب ورواه عن الاخوين

وقول مب والذي في ابن عرفة وق وغيرهما الخ اعلم أن المحصل من كلام الأئمة أنه إن تعمد التبادى عليها ولو بعد نزاع المتعجب فالراجح البطلان وأما إنهم بالقطع فنسب فقال ابن حبيب ورواه عن الاخوين

وروايتهما عن مالك أنها بطلت قال ح وقال في الشامل أنه الأصح (٩٩) وهو الذي رحمه سندوا المصنف في ضيق اه

وقال ابن القاسم وسخنون تصح
كما نقله ابن عرفة عن الشيخ
ابن أبي زيد وصدر به وتبعه
القلشاني في شرح الرسالة و
اختاره ابن العربي كما في ح
وغیره وكذا اللغمي لاستيعاده
والأخوين وإن قالوا بالاعادة أبداً فقد قالوا بها
هذان في وجوب الاعادة ولهذا بنى ابن العربي قول ابن حبيب على القول بأن الناسي ابتداءً
بعيداً أبداً كما نقله عنه ابن عرفة وأقره ونصه ومن تبادى ناسياً فابن حبيب بعيداً أبداً بعده
اللغمي رابعه إن القطع استحسان وجعله المازري واحبال قول ابن حبيب ابن العربي هو
على أحد قوليهما بعيد الناسي أبداً اه منه بلفظه فختار قولهم لم يذهب على قول ابن القاسم
وسخنون ولا على قولهم بل اخترع قولنا ثالثاً على أن الأخوين قد ناقضا قولهما فقد
قال اللغمي مانصه وقال بعض مالك في المبسوط أن كان يستطيع نزع زعمه
ومضى على صلاته وإن كان لا يستطيع نزع زعمه أو كانت في جسده قطع وقال عبد الملك
ابن الماجشون إذا كان يستطيع نزع زعمه والتمادى وأعاد اه وقال ابن عرفة مانصه
وروى أبو الفرج وأسمعيل أن أمكنه نزع زعمه أو لا قطع اللغمي عن ابن الماجشون ولا
تمادى وأعاد اه منه بلفظه وقال ابن شاس مانصه وقال ابن الماجشون ونزع زعمه إن
أمكنه وتمادى وإن لم يمكنه تمادى نزع زعمه وأعاد اه فنقله في ضيق وصرح ابن
الحاجب بأن الاعادة تعتمد ابن الماجشون في الوقت ونصه ابن الماجشون يتمادى مطلقاً
وبعيد في الوقت إن لم يمكن نزع زعمه مطرف إن أمكن تمادى وإن لم يمكن استأنف اه ونقله
طفي فإذا كانت الاعادة عند ابن الماجشون في الوقت إن لم يمكنه نزع زعمه مع التذ كر فكيف
بوجبه في التمداد مع النسيان وقوله وقول مطرف أنه إن أمكنه نزع زعمه وتمادى من
غير اعادة من أنف أيضاً المناسب اليه ما فيما تقدم من أنها بطلت بمجرد التذ كر فتأمله بانصاف
وأه أعلم * (الثالث) * حاصل مسئله تذ كر في أثناء الصلاة أن فيها ثلاثة أقوال
أحدها قول مالك في المدونة يقطع ويرزله أو يستأنف وهو المشهور كما صرح به ابن رشد
وابن بشير وغيرهما وهل القطع على سبيل الاستحباب أو الوجوب تأويل اللغمي والمازري
والثاني الرأى الثاني أنه إن أمكنه نزعها وتمادى وصحت صلاته وهو قول مالك في
رواية أبي الفرج كما في المتنق وابن عرفة وفي رواية اسمعيل القاضي كما في ابن عرفة وقول
مالك أيضاً في المبسوط كاللغمي وقول ابن القصار كما في ابن رشد وقول ابن القاسم في سماع
موسى ونصه وإن نزع فوبه ذلك إذا علمه غيره أجزأ اه منه بلفظه وقول مطرف كالابن
الحاجب (١) الثالث أنه إن أمكنه نزعها وتمادى ولا اعادة عليه وإن لم يمكنه نزعها
تمادى وأعاد في الوقت وهو قول ابن الماجشون كما تقدم وعلى الأول فإن لم يقطع وتمادى
سهواً وصحت على قول ابن القاسم وسخنون واختيار ابن العربي وهو الظاهر وبطلت على
قول ابن حبيب وروايته وصحة في الشامل وإن تمادى عمدًا وصحت على تأويل اللغمي
وبطلت على تأويل المازري وقد تقدمت النصوص الدالة على رجحية البطلان

(١) قوله الثالث كذا الرهوني وأقره كبنون وينظر ما وجه مغايرة الثاني والثالث فانه متى صحت صلاته لا اعادة عليه كتبه معججه

وهوالذي رجحه مق وطفي وصرح ابن (١٠٠) ناجي بأنه المشهور بخلاف ما صححه في الشامل وان عمادي

ووجهه انما وجب عليه القطع وعمادي يعتمد اصرح حكمه في الجزء الذي فعله بعد التدكير
حكم من صلى مع محمد ابى النجاسة قادر على رفعها كما سبق في كلام ابن بشير ونحوه لا يبيح
التوسى ونصه فاذا صلى البقية يصير فيها عامدا اه نقله أبو الحسن عند قول المدونة وان
كان كثيرا قطع وزعمه ولا يبيح الخ ويؤخذ من هذا التعليل صحتها عمادي ناسيا فيكون
مذهب أبي اسحق وابن بشير ومختارهم ما هو مختار ابن العربي الذي هو قول ابن القاسم
وسنحون وهو الذي رجحه مق وطفي وصرح ابن ناجي بأنه المشهور وقائه قال في كتاب
العيوب عند قول المدونة ولو قال البائع غلب العيب وأنسيته حين البيع حلف انه نسيه
وكان له ما نقصه القطع ان رده اه مائنه هذا مثل المشهور وفيه علم بنجاسة ونسيها حين
الصلاة انها كالأول بعلمه قال بعض شيوخنا على ما يلحق ولا يخرج اختلاف منافي
مستلنا حتى الله وهو كدمن حتى الآدى وفرق شيخنا أبوهمدى بفرق آخر وهو ان
النجاسة ما مور بغسلها وان كانت ندبا وليس هو ما مور في مسئلة العيب بان يجزى عند
رؤيته انه رأى العيب اه منه بلفظه وقوله ولا بد بهذا كله تعلم ان قول ابن القاسم
وسنحون هو الرابع وان ما صححه في الشامل لا ينافيه والله أعلم * (أو كانت أسفل نعل
تخلعها) قول ز ولو تحركت بجر كته الخ فيه نظر لانه جل كلام المصنف على مسئلة
المازى وهو قد شرط عدم التحرك وقوله وأفهم قوله أسفل نعل بطلانها بنجاسة الى
قوله خلافا للمازى فيه نظر لأن موضوع كلام المازى ان النجاسة بأسفل النعل فانه
شيخنا ج ❦ قلت ما فهمه ز تبع فيه والله أعلم غ فان كلامه لمن تأمله فبعد انه
لا فرق على ما للمازى بين أن تكون أسفله أو أعلاه ولكن الحق ما قاله شيخنا فان المازى
قال في شرح التلقين مائنه وقد قال بعض المتأخرين من أصحابنا للاجته في حديث التعلين
لان النجاسة بأسفلها وقد حال بينه وبينها أعلى النعل ومن بسط على النجاسة ثوبا كشيئا
صحت صلاته ومن قام على نعلين بأسفلها من نجاسة فان كان أعلاه جلدا كشيء يحول بين
المصلى وبين النجاسة فاذا نزعهما بأن أخرج رجله منه من غير أن يجر كهم ما فيكون
بغير يكهما حاملا للنجاسة صحت صلاته اه ومراده ببعض المتأخرين والله أعلم ابن يونس
فانه عز ذلك لنفسه ونصه وقال ابن القصار اذا رأى النجاسة في الصلاة وعليه ما استره غير
ذلك التوب فانه ينزعه عنه ويحصى على صلاته كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في النعل
الذي خلعه وهو في الصلاة لما علم أن فيه نجاسة محمد بن يونس هذا خلاف مالك وأصحابه
وقد روى ان الرسول عليه السلام انصرف من الصلاة ولم وحده في ثوبه ويحتمل أن يكون
الفرق بين الثوب والنعل ان الثوب لا يلبس له فهو حامل لتلك النجاسة والنعل هو واقف عليه
والنجاسة في أسفله فهو كالو بسط على النجاسة جلدا أو ثوبا كشيئا فاذا علم بتلك النجاسة
أزال رجله منه غير محركة له قسم من جل النجاسة وتجر يكها والله أعلم اه منه بلفظه
* (تبيينه الاول) ما ذكره غ من انه يفرج جل كلام المصنف على مسئلة الاباني
متعين وقياس ابن يونس مسئلة النعل على مسئلة الحصى وان سله المازى لا يخفى ما فيه

عمدا صحت على تأويل التخمى
وبطلت على تأويل المازى وهو
الرابع لانه اذا صلى البقية يصير فيها
عامدا انظر الاصل والله أعلم * (أو
كانت أسفل نعل الخ) قول ز
ولو تحركت بجر كته الخ فيه نظر
لانه جل كلام المصنف على مسئلة
المازى وهو قد شرط عدم التحرك
وقوله وأفهم قوله أسفل نعل الى
قوله خلافا للمازى تبع فيه غ
فان كلامه يفيد انه لا فرق على
ما للمازى بين أن تكون أسفله
أو أعلاه وفيه نظر لان موضوع
كلام المازى أن النجاسة بأسفل
النعل فانه قال في شرح التلقين
قال بعض المتأخرين من أصحابنا
لا جته في حديث التعلين أى على
ان من أمكنه نزع النجاسة نزعها
وعمادي لان النجاسة بأسفلها
وقد حال بينه وبينها أعلى النعل
ومن بسط على النجاسة ثوبا كشيئا
صحت صلاته ومن قام على نعلين
بأسفلها من نجاسة فان كان أعلاه
جلدا كشيء يحول بين المصلى وبين
النجاسة فاذا نزعهما بأن أخرج
رجليه منه من غير أن يجر كهما
فيكون بغير يكهما حاملا للنجاسة
صحت صلاته اه ومراده بجديد
التعلين ما روى أنه عليه الصلاة
والسلام علم في الصلاة ان في النعل
نجاسة فغافها ومراده ببعض
المتأخرين ابن يونس فانه عز ذلك

لان

لنفسه وهو ايضا مراد ابن رشد بقوله وقد فرق بعض الناس بين النعل والثوب بأن النجاسة في أسفل النعل
فأشبهه لو بسط عليه ثوبا أو جلدا أى بخلاف الثوب فهو حامل له وهي تفرقة ضعيفة اه

أي لان النعل ملبوسه للمصلي
محمولة له قطعاً فهو أبخاً ذهب
ذهبت معه ومهما رفع رجله ارتفعت
ولذا قال غ ان جل كلام المصنف
على مسئلة المازري ناقض قوله
كذ كرها فيها اه وليس طرف
العمامة بأشد اتصالاً بالمصلي من
هذه حمل كلام المصنف على مسئلة
الايثاني متعين والله أعلم **قلت**
ومسئلة الايثاني كافي غ عن
الذخيرة هي اذا كان أسفل نعله نجاسة
فزعها ووقف عليها جاز كظاهر
حصرها والنعل مؤنثة لا غير كافي
الصاحح والقاموس والمصباح (ودون
درهم الخ) طفي ما ذكره في ضيق
من حمل المدونة على استحباب
الغسل أصله لابن هرون وهو خلاف
مالعياض وغيره من جعلها على
الوجوب وعليه أقصر أبو الحسن
ثم قال واقتصر ح و س وعج
على الاستحباب تقليد المصنف في
ضيق وقرروا به كلامه في مختصره
وهو قصور منهم اه وفيه نظر
فان عياضاً وأبا الحسن لم يصرحا
بأن غسل السيرة على الوجوب
بل هو ظاهر كلامهما فقط وأيضاً
فان عياضاً ذكر قبل ما عازله طفي
تأويل ابن ابان مقتصر عليه مسلماً
له ونقله أبو الحسن وابن ناجي وهو
صريح في ان المدونة محمولة عليه
على ان الدم الذي يجب غسله هو
الكثير لا اليسير وكذا أبو الحسن لم
يقتصر على ما عازله طفي بل
ذكر أيضاً عن ابن حبيب أنه
يستحب غسل السيرة عن الداودي
وابن ابان انه لا يطلب غسله أصلاً

لان النعل ملبوسه للمصلي محمولة له قطعاً فهو أبخاً ذهب ذهب
ارتفعت ولذا قال غ ان جل على مسئلة المازري يناقض قول المصنف كذ كرها فيها وقد
تقدم تضعف ابن رشد التفریق الذي أقره المازري انظره في التنبيه الاول عند قوله قبل
كذ كرها فيها وليست مسئلة العمامة التي أشار اليها المصنف بقوله ولو طرف عمامته بأشد
من هذه فتأمل بالانصاف * (الثاني) * أعاد ابن نويس في كلامه السابق الضمير على النعل
مذكراً في عدم مواضع فان لم يكن ذلك تحصيل في النسخة التي يسدى منه فقيه نظراً لان
النعل مؤنثة كما صرح به غير واحد من الأئمة في الصحاح مانصه النعل الخذاء مؤنثة
وتصغيره دالة اه منه بلفظه ونحوه في القاموس والمصباح (ودون درهم من دم مطلقاً)
قال طفي وما ذكره في توضيحه من حمل المدونة على استحباب الغسل أصله لابن هرون
وهو خلاف مالعياض وغيره من جعلها على الوجوب وعليه أقصر أبو الحسن ثم قال آخر
واقتصر ح و س وعج على الاستحباب تقليد المصنف في توضيحه وقرروا به
كلامه في مختصره وهو قصور منهم اه **قلت** وفيما قاله نظراً من وجوه أحدها أن كلامه
يقتضي ان عياضاً وأبا الحسن صرحا بأن غسل السيرة على الوجوب وليس كذلك بل هو
ظاهر من كلامهما ما قبل للتأويل فتأمل ثانياً انه يقتضي ان عياضاً لم يذكر غير ما عازله
وليس كذلك بل ذكر قبل ذلك تأويل ابن ابان مقتصر عليه مسلماً لانه قال في المدونة
قبل كلامها الذي عند طفي يسير مائه ومن وطئ بخفيه على دم وأعدرة لم يصل
به حتى يغسله اه فقال عياض في تنبيهاته مانصه قوله فيمن وطئ بخفيه على دم وأعدرة
يغسله قال محمد بن يحيى بن ابان يريد كما كثيراً هذا على الاصل في الدماء وما في القليل من
بعضها من تنازع اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن وابن ناجي عند نصها السابق وهو نص
صريح في ان المدونة محمولة عنده على ان الدم الذي يطلب غسله قبل الدخول في الصلاة كما
يطلب غسل العذرة والبول هو الكثير لا اليسير فتأمل ثانياً أنه أن قوله وعليه أقصر أبو
الحسن هو اعتراجه بما نقل عنه ولو تتبع كلامه ما قال ذلك فقد قال أبو الحسن بعد أن
ذكر كلام عياض المتقدم مانصه الشيخ هذه المسئلة جاءت على الاصل وهو موافق لمذهب
ابن حبيب في يسير الدم انه يستحب له غسله وحينئذ يصل به ويخالف لمذهب الداودي الذي
قال يصل به ابتداء ولا يغسله الشيخ ومنهم من قال هذا في الدم الكثير وأما اليسير فيصل
به ولا يغسله مثل ما قال الداودي وهو الذي قدمناه عن ابن ابان اه منه بلفظه ونقله ابن
ناجي بالمعنى وتعبه ونصه وقال المغربي جاءت هذه المسئلة على الاصل وهي موافقة
لمذهب ابن حبيب في يسير الدم انه يستحب غسله وحينئذ يصل به خلافاً للداودي القائل
بأنه عفو فلا يغسل وما ذكره ضعف فان قرينة ذكر العذرة والبول معه تدل على ايجاب
الغسل فلذلك قيد من ذكره بما ذكره وهو الحق الذي لا شك فيه اه منه بلفظه وحاصل
كلام أي الحسن هذا أنه اختلف في فهم كلام المدونة المذكور ففهم من حمل الغسل فيه
على الاستحباب وقيد باليسير وجعله موافقاً لمذهب ابن حبيب في استحباب غسل السيرة
خلافاً للداودي ومنهم من جعلها كابن ابان على الوجوب وقيد بالكثير ولم يذكر تأويله

وصرح ابن ناجي في شرح الرسالة بأن
مذهب المدونة هو استحباب الغسل
ومثله لأن عبد السلام انظر ح
في التنبيه الاول عند قوله وينجس
كثير طعام مائع وهنا على أن نص
أبي الحسن الذي استدله طفي
هو قوله وعلى مذهب ابن حبيب جل
الشيوخ الكتاب اه وتقدم أن
مذهبه هو الاستحباب لا الوجوب
ولو سلم أن أبا الحسن اقتصر على
الوجوب فإن ذلك لا يكون موجبا
للاعتراض على ابن هرون
والمنصف ومن تبعهما لأن المنصف
استدل لما قاله ينقل ابن يونس عن
مالك في العتبية أنه قال كل ما لاتعاد
الصلاة منه بعد أن يصلي به يكره
للمرأة أن يصلي به وإن ذكر وهو في
الصلاة لم تقصد عليه صلاته مثل
أن يصلي الرجل بالماء الذي ولغ فيه
كلب أو يصلي بالماء القليل وما
أشبهه اه وهو كذلك في العتبية
وسلمه ابن رشد ولم يحل فيه خلافا
وصرح ابن رشد أيضا في رسم المحرم
من كتاب الجامع السادس بأن
غسله من باب الاختيار والحاصل
أن المدونة حلت على كل من مذهبي
الداودي وابن حبيب وان غسل
اليسير عند ابن حبيب الذي حل
الاكثر المدونة عليه هو الاستحباب
وهو نص الامام في العتبية وسلمه ابن
يونس وابن رشد فهو الحق الذي
لا يحمده عنه والله أعلم وقول مب
قلت ما حكاكته من الترجيح
الخ هو ظاهر لكنه

فحمله على الوجوب مع تقييده باليسير وسلم كلامه ابن ناجي الآية استضعف التأويل
الاول بالقرينة التي ذكرها وقد صرح ابن ناجي في شرح الرسالة بأن مذهب المدونة هو
استحباب الغسل فإنه قال عند قول الرسالة ويغسل قليل الدم من الثوب ولا تعاد الا لمن
كثير ما نصه يعني على طريق الاستحباب يدل عليه قوله ولا تعاد الصلاة الا لمن كثير وما
ذكره هو مذهب المدونة وقيل ان اليسير جذا الأثر له فلا يستحب غسله قاله الداودي اه
منه بلفظه وكذا صرح ابن عبد السلام بأن غسله قبل الدخول في الصلاة على سبيل
الاستحباب وانهم مذهب المدونة انظر ح في التنبيه الاول عند قوله وينجس كثير طعام
مائع الخ وهنا رابعها أن نص كلام أبي الحسن الذي استدله طفي هو قوله وعلى مذهب
ابن حبيب جل الشيوخ الكتاب اه بعضه وقد علمت من كلام أبي الحسن الذي قدمناه
أن مذهب ابن حبيب هو الاستحباب لا الوجوب وكلامه في ذلك صريح لا يقبل التأويل
فتمت في فهم كلامه على الاستحباب لا على الوجوب لثلا يؤول الى التساقيض من غير داعية
تدعو الى ذلك فتأمل خامسها اننا وسلمنا أن أبا الحسن صرح بجملها على الوجوب وأنه
اقتصر على ذلك على سبيل المحاربة فان ذلك يجزئ به لا يكون موجبا للاعتراض على ابن
هرون والمنصف ومن تبعهما لأن المنصف استدله لما قاله بكلام ابن يونس ونصه عليه
فيكون الامر بالغسل قبل الدخول في الصلاة على جهة الذنب لما قبل ابن يونس عن
مالك في العتبية أنه قال كل ما لاتعاد الصلاة منه بعد أن يصلي به يكره للمرأة أن يصلي به
وإن ذكر وهو في الصلاة لم تقصد عليه صلاته مثل أن يصلي الرجل بالماء الذي ولغ فيه كلب
أو يصلي بالماء القليل وما أشبهه اه منه بلفظه وما نقله ابن يونس عن العتبية هو كذلك فيها
ذكره في سماع شخصين من كتاب الصلاة الثاني وسلمه ابن رشد في شرحه ولم يحل فيه خلافا
فانما مانصه هذا كما قال لأن المكروه ماز كرهه أفضل ولا اثم في فعله ولا حرج اه محلي
الحاجة منه بلفظه وصرح ابن رشد في رسم المحرم من كتاب الجامع السادس بأن غسله من
باب الاختيار ففيه مانصه وسئل مالك عن الرجل يصلي في ثوبه الدم القليل الذي
لدى مثله يقصد الصلاة لو فرغ منها أترى أن يزع ثوبه في الصلاة أم يصلي كما هو قال بل
أرى أن يصلي كما هو وأرجو أن يكون خفيفا قال ابن رشد في شرحه مانصه انما رأى أن
يصلي بالثوب الذي رأى فيه الدم اليسير في الصلاة ولا يزع ثوبه في الصلاة من الاشتغال بذلك
في صلاته وان كان الاختيار أن يغسل اليسير من الدم ولا يصلي به اه منه بلفظه فتحصل
تماما في أن المدونة حلت على كل من مذهبي الداودي وابن حبيب وان غسل اليسير عند ابن
حبيب الذي حل الاكثر المدونة عليه هو على الاستحباب لا على الوجوب وهو نص الامام
في العتبية وسلمه ابن يونس وابن رشد وبه تعلم انما قاله ح و س و عجب تبعا لضعف
هو الحق الذي لا يحمده عنه والصحيح وأنه في كلام أبي الحسن وابن ناجي وغيرهما صريح
وان ما نسبهم طفي من القصور وان سلمه غير واحد من الجهور ظاهر ما فيه غاية
الظهور فتأمل ما نضاف والله أعلم وقول مب قلت ما حكاكته من الترجيح في كل
من الطريقين يؤخذ من حكاية الاتفاق في محله من الطريق الاخرى الخ هو ظاهر لكنه

غير مطرد على ان جمع ثمت بين الطريقين وهم ان احدهما صرح بالاتفاق والاخرى بالتشهير وليس كذلك مع ان طريقة
ابن بشير اعترضها المصنف في ضيق وابن عرفة وقد اقتصر في القوانين على ان الدرهم من اليسير وجعل في المستقي للدرهم حكما بين
حكمين ونصه فعلى هذا تكون الدماء على ثلاثة اضراب ضرب يسير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة وضرب أكثر منه يجب
غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الاثله والدرهم وضرب ثالث كثير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة اهـ (وأثر ذهاب الخ) قول ز فان
وقع بجملة الخ انظر من قاله والمسئلة نقلها في ضيق عن سند ولم يقيد هاشبي مع أن العقول دفع المشقة وهذا الذي قاله ابن
المشقة وأبعد منه قوله كما أن الظاهر عدم العفو في الشك الخ والله أعلم وقوله كالثل فلان يعني الخ مخالف القول ح والظاهر أن
ما كان كالذباب في عدم امكان التحفظ منه كالبعوض والثل ونحوهما (١٠٣) فحكمه حكم الذباب اهـ وقوله ثم العفو في
كلامه خاص بالصلاة الخ قال نو

هذا غير ظاهر في الذباب لعسر الاحتراز
منه وانما قاله غيره في قوله وعفي عما
يعسر الخ فيحمل على ما عدا مسئلة
الذباب اهـ وما قاله متعين لحديث
البحاري وابن مطجعه عن أبي هريرة
رفعه اذ وقع الذباب في شراب
أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد
جناحيه داء وفي الآخر شفاه اهـ
فأمره صلى الله عليه وسلم بغمسه ولم
يفصل مع أن الغالب عدم سلامته
من القدر دليل واضح على ذلك
والله أعلم (برئ) قلت هو بثلاث
الراو وأما من الدين فيكسر الراء فقط
كافي المصباح فيها وقد كتبت
في ذلك

وثبت الماضي من برء السقيم

واكسره حتما من برء الغريم
(وكطين مطر الخ) قال مقيد عفا
الله عنه ذ كر شهاب الدين في الفرق
التاسع والثلاثين والمائتين نظائر
لطين المطر قدم الشرع النادر فيها

غير مطرد وأيضاً جمع ثمت بين الطريقين وهم أن احدهما صرح بالاتفاق والاخرى
بالتشهير وليس كذلك مع ان طريقة ابن بشير اعترضها المصنف في ضيق وابن عرفة وقد
اقتصر في القوانين على ان الدرهم من اليسير ونصها والقليل منه معفو عنه وحده الدرهم
البغلي اهـ منها بلفظها * (تنبيه) * جعل القاضي أبو الوليد الباجي في المستقي للدرهم حكما
بين حكمين ونصه فعلى هذا تكون الدماء على ثلاثة اضراب ضرب يسير جدا لا يجب غسله
ولا يمنع الصلاة وضرب أكثر منه يجب غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الاثله والدرهم وضرب
ثالث كثير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة اهـ منه بلفظه وجزمه في اليسير بأنه لا يجب
غسله برح أيضاً ما قدمناه وبقي أيضاً الاعتراض على طئي والله أعلم (وأثر ذباب من
عذرة) قول ز رجل أوفهم مع قوله فان وقع بجملة في قدر لم يعف عما أصاب منه الخ انظر
من قال هذا ولم يقيد ح ولا غيره فيما علمت كلام المصنف بشئ والمسئلة نقلها في ضيق
عن سند ولم يقيد هاشبي وبكلام سند استدق لكلام المصنف وهو مطلق مع ان
العفو رفع المشقة وهذا الذي قاله هو عين المشقة وأبعد منه قوله كما أن الظاهر عدم العفو
في الشك فيما أصاب من الذباب هل هو من فيه أو رجله أو وقوعه بجملة الخ والله أعلم
وقوله كالثل فلان يعني الخ مخالف لما سطره ح ونصه والظاهر ان ما كان كالذباب في عدم
امكان التحفظ منه كالبعوض والثل ونحوهما فحكمه حكم الذباب اهـ منه وقوله ثم
العفو في كلامه خاص بالصلاة وأما الطعام فلا قال نو فيه ما نصه هذا غير ظاهر في
الذباب لعسر الاحتراز منه وانما قاله غيره في قوله وعفي عما يعسر الخ فيحمل على ما عدا
مسئلة الذباب اهـ قلت وما قاله متعين لحديث البحاري وابن ماجه عن أبي هريرة
رفعه اذ وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء
وفي الآخر شفاه اهـ فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بغمسه في الشراب بعد وقوعه
فيه ولم يفصل مع أن الغالب عدم سلامته من القدر دليل واضح على ما قاله والله أعلم

على الغالب رجة بالعباد قال وقد غفل عن هذا قوم فدخل عليهم الوسواس وهم بعتة دون أنهم على قاعدة شرعية وهي الحكم
بالغالب ثم قال فن رعي الغالب في جميع المسائل خالف الاجماع ومما ألغى الشرع فيه الغالب ورعي الاصل وان كان نادرا ستر
على العباد ورجة الحاق الولد بالطلاق اذ اوصته بعد سنين من يوم الطلاق واذا أتت بعد ستة أشهر من الدخول ولد وما يصنع
أهل الكتاب من الاطعمة وما يطبخونه وكذا من لا يتحفظ من المسلمين من النجاسة والسط التي اسودت من طول ما لبست ودعوى
الصالح على الفاسق دراهم والتعير بسبعين سنة لان الشيوخ في الوجود أقل انظر بقية كلامه ومن ذلك ذنب الشرع للزناح رجاء
أن يفرج ولهم صلح من بين الزوجين والغالب الجهل بالله والاقدام على المعاصي ومقتضى هذا الغالب أن ينهى عن النكاح
لكن حكم بالنادر ومن ذلك النعل اذا كثر المشي بها فالغالب أن تتعلق بها النجاسات لكن أجيزت الصلاة بها اعتبارا بالجملة النادرة

(وخف ونعل) قول ز بموضع تكثير فيه الدواب قال مب هذا القيد نه في ضج
عن يحنون قال ح والظاهر اعتباره واعتضه طفي بان اطلاق المدونة وابن شاس وابن
الحاجب يدل على عدم اعتباره قلت قد يقال انما اطلقوه اعتمادا على ما علم من ان العفو
انما هو مع عسر الاحتراز اه بخ **قلت** هذا كله غفلة عن كلام العتبية وابن رشد لان
القيد صرح به في العتبية من نقل ابن القاسم عن الامام وسيله ابن رشد في رسم تأخير
صلاة العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الا قول مانصه وسئل عن الخفين
يلبسهما الرجل فيأتي المسجد فيصبيه الروث الرطب فيخلعهما فيصلي ثم يخرج فيمشي بهما
فيكثر ذلك عليه أترى أن يمسحهما أو يصلي بهما قال ان أصابهما روث رطب فلا يصلي
بهما حتى يغسلهما أو يخلعهما قال ابن القاسم قد خففه مالك بعد ذلك اذا كان غالب قال
ابن رشد رحمه الله هذا المعنى من اختلاف قول مالك يتكرر في رسم المحرم والرسم الذي بعده
وزاد في رسم المحرم وأما العذرة وبول الناس وخر الكلاب وما أشبهها فلا يجوز فيه إلا
الغسل وهذا كله معنى ما في المدونة عند مالك رحمه الله وجميع أصحابه أن الخبسات كلها
لا يطهرها إلا الماء وان زال العين بغير الماء فالحكم باق إلا أنه خفف في أحد قوله أن يمسح
الخفين من أرواث الدواب الرطبة وأبوالها ويصلي فيها دون أن تغسل للمشقة التي تلحق
الناس في خلعاها أو غسلها لكثرة تكرار ذلك عليهم كالأقبال وأدبرها والورقات لا تنفك
عنها ولا يمكن التوقي منها اه محل الحاجة منه بلفظه فانظر كيف خفي هذا على هؤلاء الأئمة
الحفاظ وجعلوا يضطربون فمأزوه ليحنون هل هو فاق فيعتبر أو خلاف فعله والتمسك
لله تعالى وقول ز عن الحديث اذا وطئ أحدكم رجله الخ قال نو صوابه بفعله هكذا هو
في سنن أبي داود اه محل الحاجة منه فانظره (فيخلعهما الماسح الخ) قول ز لان طهارة
الحدث اختلفت في وجوبها الخ قال مب انظر من ذكر هذا الخلاف اه **قلت**
ذكره الباجي في المتنق انظر فيه بعد هذا عند قوله بادر للاسفل الخ وقول مب وجزم به
أيضا ابن رشد تبع فيه ح كما تبعه نو وفيه نظرون ابن رشد ولو أصاب رجله في مشيه
بول الدواب وهو غير متوضي وليس معه من الماء الا قدر ما يتوضأ به لنفسه ويستم على ما حكى
ابن حبيب عن جماعة من أصحاب مالك في المسافر يتوضأ ويمسح على خفيه فتصميمهما
نجاسة ولا ماء معه أنه يخلعهما ويستم قال لانه اخص في الصلاة التيمم ولم يرض في
الصلاة بالنجاسة وفي ذلك نظر فتدبره وبالله التوفيق اه منه بلفظه فانظر قوله لم يرض به ابن
رشد مع قوله وفي ذلك نظر والله أعلم (وواقع على مار) قول مب نعم بقي من كلام ابن
رشد كانه له ح هنا الى قوله فلو عزاه الخ بدل ق كان أولى له هو ظاهر لكن قال
شيخنا ج لا بد من العدة وعليه ينبغي أن يحمل كلام ابن رشد اه **قلت** هذا كله
اغترار بتقل ح والا فان رشد مصرح بقيد العدة في المسئلة الآخرة من رسم فقد ها
من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني مانصه وسئل ابن القاسم عن الرجل يسبل عليه
ماء العسكر فيسأل أهله فيقولون انه طاهر قال يصدقهم الا ان يكونوا نصارى فلا يرى ذلك

ومنه شياب الصبيان فان الغالب
نجاستها وقد صرح انه عليه السلام
حل امامة في الصلاة للغالب
ومنه من سوج الكفار والمسلمين
الذين لا يحترزون من النجاسة
ومنه عقود الجزية لتوقع
الاسلام وهو نادر ومنه الامر
بالاشتغال بالعلم مع أن غالب الناس
الرياء وعدم الاخلاص ومقتضاه
النهى لكن رجح النادر قال القوري
ونظائر ذلك في الشرع كثيرة فعلى هذا
ينبغي لمن قصد اثبات حكم الغالب
دون النادر أن ينظر هل ذلك الغالب
مما ألغاه الشرع أم لا وحينئذ يعتمد
عليه والله أعلم (وخف ونعل الخ)
قول ز بموضع تكثير فيه الدواب
الح هذا القيد مصرح به في العتبية
من نقل ابن القاسم عن الامام مالك
وسيله ابن رشد وبه تعلم ما في كلام
طفي وغيره وقول ز لخبر أبي
داود اذا وطئ أحدكم ببعله الخ
هكذا في سنن أبي داود وفي بعض
نسخ ز ب رجله بدل ببعله وهو
تحريف **قلت** (فيخلعهما الماسح الخ) قول
ز لان طهارة الحدث اختلفت في
وجودها وعدمها الخ هذا الخلاف
ذكره الباجي في المتنق وقول مب
وجزم به أيضا ابن رشد تبع فيه ح
وفيه نظر فان ابن رشد قال عقبه
وفي ذلك نظر فتدبره اه

قال القاضي انما قال انه يصدقهم وان لم يعرف عدالتهم لانه محمول على الطهارة على ما مضى
 في رسم حلف من سماع ابن القاسم من قوله اراه في سعة ما لم يستيقن فنجس فسؤالهم
 مستحب وليس واجب ولو قالوا له المسأله لهم ونجس لوجب عليه أن يصدقهم لانهم مقررون
 على أنفسهم بما يلزم من الحكم في ذلك فالظن يغلب على صدقهم ولو كان محمولا على
 النجاسة لما وجب أن يصدقهم في انه طاهر الا ان يعرف عدالتهم مثل ان يكون العسكر
 لنصارى فيسأل من كان قاعدا معهم من المسلمين اذ لا يقبل الخبر حتى تعلم عدالة نقلته كما
 لا تقبل شهادة الشهود حتى تعرف عدالتهم لقول الله عز وجل من ترضون من الشهادة
 وقول عمرو الذي نفسى بيده لا يؤسر رجل في الاسلام بغير العدول وأما ان عرف أنهم غير
 عدول فلا اشكال في أنه لا يقبل قوله لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيدوا وما يجبهه الله فتصحبوا على ما علمتم نادمين بالله التوفيق اه
 منه بلقطه وظاهر قوله ولو قالوا له المسأله لهم ونجس لوجب عليه أن يصدقهم الخ أنه يجب
 عليه تصديقهم ولو كانوا غير عدول وهو الظاهر خلاف ما افاده كلام ز في هذه الصورة
 من شرط العدالة لانها كان الغالب عليه النجاسة كما قاله ز نفسه واخبرواهم بها
 وهم أعرف بما فعلوا غلب على الظن نجاسته وقد تقدم أن غالب الظن ملحق باليقين في نحو
 هذا وحاصل صور هذه المسئلة نجس بالاختصار وجعل ما جهل ساكنه وما علم اسلامه
 قسما واحدا عشر وذلك ان السقف مثلا اما ان يعلم انه لكافر أم لا وفي كل اما ان يخبر بخبر
 بشئ أم لا واذا أخبر فاما ان يخبر بما يحمل عليه أم لا وفي كل اما ان يكون المخبر عدلا أم لا
 فهذه عشر صور خمس فيما اذا علم أنه لكافر وخمس في غيره فقيم اذا علم انه لكافر هو محمول
 على النجاسة ان لم يخبر بشئ وأخرى ان أخبر بنجاسته كان المخبر عدلا أم لا وكذا ان أخبر
 بطهارته وهو غير عدل فان كان عدلا حكم بطهارته وفي غيره هو محمول على الطهارة ان لم
 يخبر بشئ وأخرى ان أخبر بها كان المخبر عدلا أم لا وان أخبر بنجاسته حكم له بها ان كان
 عدلا فواضح وان كان غير عدل فلغلبة ظننا بخبرهم مع كونهم أعرف بما فعلوا فصور
 النجاسة ست والطهارة أربع فسنذكر على هذا التحصيل ولا تلتفت لما خالفه من كلام
 ز في بعض تلك الصور والله أعلم (وكيف صقيل الخ) قول ز ولا يعتبر في العفو
 مسحه عند مالك وابن القاسم قال نو مانصه هذا هو المعتقد اه ويظهر من كلام مب
 انه الاربع أيضا وقال شيخنا ج الظاهر انه لا بد من المسح وبالمسح قال ابن الحاجب وكذا
 ابن شاس وكذا قال غيره ما نقله الباجي عن مالك وهو قول الأبهري وعزاه للخمى لعبد
 الوهاب وابن شاس لابن العربي اه من خطه وقوله وبالمسح قال ابن الحاجب الخ هو
 ملخص ما قاله ح آخر السكت يظهر من كلامه ان الآخر عند أقوى قلنا وما نقله
 الباجي عن مالك ليس فيه تصريح بان المسح شرط وكذا ما نقله للخمى عن عبد الوهاب
 لكن كلام عبد الوهاب ظاهر في ذلك وفيه فهم من كلام الباجي والخمى أنهم ما فهم أن ذلك
 على سبيل الشرطية ونص الباجي في مستقاه وأمال الدم على السيف في العتية من رواية
 ابن القاسم عن مالك يمسح ويصلي به وقد علل القاضي أبو محمد ذلك بصقائه وأن النجاسة

(صدق المسلم) حاصل الصور هنا عشر
 لانه اما ان يخبر بخبر بشئ أم لا واذا
 أخبر فاما ان يخبر بما يحمل عليه
 أم لا وفي كل اما ان يكون المخبر عدلا
 أم لا وفي كل اما ان يعلم ان السقف
 مشاكرا أم لا فقيما اذا علم انه
 لكافر هو محمول على النجاسة الا ان
 أخبر عدلا بطهارته وقد صرح
 باشتراط العدالة حينئذ ابن رشد في
 البيان وفي غيره هو محمول على الطهارة
 الا ان أخبر عدلا أو غيره بنجاسته
 كما قال المصنف صدق المسلم فصور
 النجاسة ست والطهارة أربع فقام له
 وبه تعلم ما في كلام ز ومب والله أعلم
 (وكيف صقيل الخ) قول
 ز ولا يعتبر في العفو مسحه الخ
 قال نو هذا هو المعتقد اه
 وقال ج الظاهر انه لا بد من
 المسح وبالمسح قال ابن الحاجب وابن
 شاس وغيرهما ونقله الباجي عن
 مالك وهو قول الأبهري وعزاه
 للخمى لعبد الوهاب وابن شاس
 لابن العربي اه وما نقله الباجي
 عن مالك ليس فيه تصريح بان
 المسح شرط وكذا ما نقله للخمى عن
 عبد الوهاب وفيه فهم من كلام الباجي
 والخمى أنهم ما فهم ما ذلك على سبيل
 الشرطية

يزول عينها أو أثرها بسحبه لانها لا تبقى فيه ويحتمل أن يقال في ذلك أن الذي بقي فيه يسير
معفوعه كآثر الحاحم وهذه كدلال السيوف بقدر الغسل والحاجة الى مباشرة الدماء
متكررة وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونص النخعي وقال أبو محمد عبد الوهاب أن
ما يصبب السيوف يجزى مسحه لانه ضيق لا تتخلله نجاسة ولان به ضرورة الى ذلك وأنه ان
غسل فسد فراعى زوال عين النجاسة وهذا هو الصحيح اه منه بلفظه ثم فهم كلام الامام
على ذلك بخالف لما صرح به في رسم بيع ولا نقصان عليك من سماع عيسى من كتاب الصلاة
ما نصه قال وقال مالك يمسح السيوف من الدم ويصلى به قلت فلو صلى به ولم يمسحه هل كنت
تراه يعيد الصلاة مادام في الوقت قال لا قال عيسى بن دينار يريد اذا كان في الجهاد أو الصيد
الذي يكون عيشه قال القاضي أجاز أن يمسح السيوف من الدم ويصلى به وان لم يغسله لان
اليسير من الدم معفوعه فاذا مسحه من السيوف لم يبق فيه منه الاقل مما يجوز للرأف
أن يقتله بين أصحابه ويمضي في صلاته ولم ير عليه إعادة ان صلى به ولم يمسحه لما مضى عليه
السلف من استجاز ذلك ومثله وترك التعق فيه على ما يأتي في رسم حبل حبله من السماع
ولان ذلك يكثر ويشق على المجاهد والذي يكون عيشه الصيد وقول عيسى تفسيره ويان
ان شاء الله اه منه بلفظه فكيف يستقيم أن يفهم قول مالك فيما نقله عنه الباجي
يمسح ويصلى به على أن المسح شرط وهو مصرح فيما اتصل به من الكلام بأنه لا يعيد
في الوقت من صلى به ولم يمسحه وقد قال في رسم الشريكين من سماع ابن القاسم
من كتاب الطهارة ما نصه وقال مالك رحمه الله في السيوف يقتل به الرجل في سبيل الله
ففيكون فيه الدم أن يرى أن يغسل قال ليس ذلك على الناس قال القاضي قال عيسى
وكذلك الذي شأنه الصيد وهذا كما قال لانه أمر قدمضى الناس على ايجازته وتحققه
وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون بأسيا فهم وفيها الدم ولا يبالون
بذلك ولو كانوا يغسلون أسيا فهم في غزواتهم لصلاتهم في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبعده ما نقل ذلك وعرف والله الموفق اه منه بلفظه وكل هذا يرجح ان
المسح ليس بشرط والله أعلم * (تنبيه) المتبادر من قوله في سماع عيسى قلت فلو صلى به ولم
يمسحه الخ أن السائل هو ابن القاسم والجيب هو الامام وبه صرح أبو محمد في نوادره وقبله
ضريح و ح وكذا صرح به ابن يونس ونصه ومن العتية قال مالك في السيوف يقتل به
الرجل في سبيل الله فيكون عليه الدم فليس عليه غسله قال عنه ابن القاسم مسحه أولم
يمسحه قال عيسى يريد في الجهاد أو الصيد لعيشه اه منه بلفظه وفهمه ابن عرفة على أن
السائل هو عيسى والجيب ابن القاسم وتبعه ق فذكر كلامه بحرفه ولم يزمه وهو
بعيد من سياق الكلام مع مخالفته لما فهمه غير واحد من الأئمة والله أعلم (والافيجيمع
المشكوك فيه) قول مب قلت قديرة المنزل منزلة العلم في الطريق الاول هو الظن
القوى هذا هو المتعين فكان عليه الجزم به وقد نص ابن رشد على أن غلبة الظن كاليقين في
مسئلة تفهم هذه منها بالآخرى وسبأ في كلامه بلفظه ان شاء الله عند قوله في القصر ولا
منفصل ينتظر رفقة الخ وقوله والحاصل بالبحري ظن غير قوى الخ فيه نظر لان التحري كما

ليكن فهم كلام الامام على ذلك
مخالف لما صرح به في العتية
من أنه لا إعادة في الوقت على من
صلى به من غير مسح قال ابن رشد
وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلون بأسيا فهم وفيها
الدم ولا يبالون بذلك اه وهذا كله
يرجح ان المسح ليس بشرط والله أعلم
(والافيجيمع المشكوك فيه) قول
مب وقد يقال المنزل منزلة العلم
هو الظن القوى الخ هذا هو المتعين
فيكون عليه الجزم به وقد نص ابن
رشد على أن غلبة الظن كاليقين في
مسئلة تفهم هذه منها بالآخرى

الأذن التحري أي الاجتهاد قد ينشأ عنه الظن القوي بضاوف لا ينشأ عنه شيء أصلا كما هو ظاهر فالحق في الجواب عن قول أبي على
فلو كان الظن يكتفي في تعيين النجاسة عند وجود الماء الخ أن يقال لا نسلم (١٠٧) ما ذكر من استواء الخطين لأن التحري الذي

ذكره عند ضيق الوقت وقلة الماء
لم يشترطوافيه أن ينشأ عنه الظن
فضلا عن غلبته إذ المسئلة أصلها
لسندوذ كرها صاحب الذخيرة
وعنها نقلها في ضيق كافي ح
وليس فيها شرط ذلك فعمل الاختيار
والضرورة غير مستويين لأنه في
السعة أمور يغسل جميع الثوب
الآن يغلب على ظنه نجاسة جهة
بعضها فيغسلها وحدها وبصير
الثوب بذلك طاهرا ولو غسل جهة
واحدة منه فقط من غير ظن قوي
لأعاد الصلاة أبدا وفي الضيق إن
تحري فصل له ظن غير قوي في جهة
غسلها وإن لم يحصل له ظن أصلا
غسل أي جهة شاء وصلى ثم لا يصير
الثوب بذلك طاهرا بل إذا زالت
الضرورة فلا بد من غسل الجهة
الآخرى وفائدة أمره بغسل الجهة
فهما أن الثوب بعد غسلها يصير
مشكوكا فيه وقبلة كان محقق
النجاسة ولا شك أن الأول أخف
وهو من باب أداء بعض الواجب عند
الحجز عن أداء جمعه وإذا فهمت
هذا علمت أن ما قاله عجم وطني
هو الصواب والله الموفق قلت
وقول ز ولا يدخل تحت الإلوهيم
الخ اعتبار عليه ما أورده مب أن
قرئ يدخل البناء للفاعل أمان
بني للمفعول فلا يكون إشارة لقول
عجم وقد يبحث في غسل الموهوم

ينشأ عنه ظن غير قوي ينشأ عنه الظن القوي وقد لا ينشأ عنه شيء أصلا كما يظهر
بالبدية إذ المراد بالتحري الاجتهاد والظن إلى القرائن والامارات ولا يلزم من وجوده
وجود ما ذكره ولا عدمه وقد صرح ح في مسئلة الاواني بأنه قد يبحث ولا يظهر له شيء
وهذا أمر ضروري والحق في الجواب عن بحث أبي على وهو قوله ولو كان الظن يكتفي في
تعيين النجاسة عند وجود الماء مع اتساع الوقت لاستوى محل الاختيار والضرورة أنه
أن يقال لا نسلم ما ذكر من استواء الخطين لأن التحري الذي ذكره عند ضيق الوقت وقلة
الماء لم يشترطوافيه أن ينشأ عنه الظن فضلا عن غلبته إذ المسئلة أصلها السندوذ كرها
صاحب الذخيرة وعنها نقلها في ضيق كافي ح وليس فيها شرط ذلك فعمل الاختيار
والضرورة غير مستويين لأنه في السعة والاختيار أمور يغسل جميع الثوب الآن يغلب
على ظنه نجاسة جهة بعضها فيغسلها وحدها وبصير الثوب بذلك طاهرا كما إذا تحقق نجاسة
جهة بعضها ولو غسل جهة واحدة منه فقط من غير ظن أصلا أو مع ظن غير قوي لأعاد
الصلاة أبدا وفي الضيق والضرورة أن تحري فصل له ظن قوي في جهة معينة غسلها
وصار الثوب طاهرا بحالة السعة وإن حصل له ظن غير قوي في جهة غسلها وإن لم يحصل
له ظن أصلا غسل أي جهة شاء وصلى ثم لا يصير الثوب بذلك طاهرا بل إذا زالت الضرورة
فلا بد من غسل الجهة الأخرى والصلاة بثوب آخر وفائدة أمره بغسل الجهة فهما أن
الثوب بعد غسلها يصير مشكوكا فيه وقبله محقق النجاسة ولا شك أن الصلاة بالمشكوك
فيه أولى من الصلاة بالتحقق في نجاسته ولو ضاق الوقت وعنده ثوبان أحدهما مشكوك فيه
والآخر محقق لوجب عليه أن يصلي بالمشكوك فيه ويترك المحقق وليس ذلك من باب
الترجيح بلامر ح بل من باب أداء بعض الواجب عند الحجز عن أداء جمعه لأنه في السعة
مأمور بغسل جميع الثوب فلما تفرغ عليه لضيق الوقت ذلك وجب عليه غسل ما أمكنه
ثم صار الثوب بأداء هذا البعض الممكن مشكوكا فيه بعد أن كان محقق النجاسة لاحتمال
أن تكون الجهة النجسة هي التي غسلت وإذا فهمت هذا علمت أن ما قاله عجم وطني
هو الصواب والتحقيق وإن ما أزمهم ما أبوعلى من استواء محلي السعة والضيق ليس
بسديد وإن زعم أنه دقيق وبالله سبحانه الهداية والتوفيق (بخلاف نوويه في تحري)
قول مب عن أبي على أجيب بأن قوله هنا في تحري دليل على أنه ظن أحدهما طاهرا لأن
هذا حقيقة التحري فيه نظر ظاهر كيف يكون التحري هو الظن والظن من مسببات
التحري ولا يصح أن يكون التحري الظن لالغة ولا شرعا في الصحاح مانعه ومنه اشتق
التحري في الأشياء ونحوها وهو طلب ما هو حري بالاستعمال أه منه بلقطه وفي
القاموس مانعه وتحرته عدمه وطالب ما هو حري بالاستعمال أه منه وفي المصباح
مانعه تحريت الشيء قصدته وتحريت الأمر طلبت أحرى الأمرين وهو ألا ولا أه

الخ فتأمل والله أعلم (بخلاف نوويه الخ) قول مب لأن هذا حقيقة التحري الخ فيه نظر إذ كيف يكون التحري هو الظن
والظن من مسببات التحري فلا يصح أن يكون التحري هو الظن لالغة ولا شرعا لأنه في اللغة طلب ما هو حري بالاستعمال كما في
الصحاح والقاموس والمصباح

وهذا هو معناه في اصطلاح الفقهاء أيضا قلت والظاهر في الجواب عن سؤال أبي علي أن الإصابة هنا محققة وإنما الشك في محلها كفي زعمه بقوله ولا فيجمع المشكوك فيه نعم إن نشأ عن التحري الظن القوي عمل عليه ولا إشكال والله أعلم وقول مب بعد ذكر كلام أبي علي وهو ظاهر خلاف ما في ح يحتمل أن يكون أشار بالخالفه بينهما إلى ما صرح به ح من أن التحري إنما هو مع الضرورة وإلى ما أفاده كلام أبي علي من أنه مع الاختيار لا حالته على ما يأتي ويحتمل أن يكون أشار إلى ما صرح به أبو علي من أنه إذا لم يظن شيئا ينضح أحدهما بصل به وإلى ما اقتضاه ظاهر كلام ح من أنه بصل به من غير نضح وعلى كل ففي استظهاره ما لابي علي نظر أنما على الاحتمال الأول فلان ما ذكره أبو علي أن حل على ظاهره إنما يقتضي على طريقة ابن شاس ومن وافقه وهي مرجوحة وأما على الثاني فلان ح لم يصرح (١٠٨) بنفي النضح وعلى تسليم أنه صرح به فإقالة هو الظاهر لا ما قاله أبو علي

منه بل نظمه وهذا معناه أيضا في اصطلاح الفقهاء كما هو صريح كلام الشراح هنا وفي غير ما موضح وقول مب بعد ذكره كلام أبي علي وهو ظاهر خلاف ما في ح لم يبين وجه مخالفة ما بين كلامي أبي علي وح فإن حاصل كلام أبي علي الذي ذكره أنه ان ظن أن أحدهما هو الظاهر صلى فيه ولا يصل بالآخر وان تخمه لان النضح مع الشك لا مع الظن وإذا اجتمع فلم يقع له ظن نضح أحدهما صلى فيه والذي في ح بعد أن يقال هو مانصه والظاهر أن معنى قول مالك بصل في أحدهما أي بعد أن يتحرى ولا يظن أحدا يجزئ له الصلاة في أحدهما بالاحتمال مع إمكان التحري اللهم إلا إذا تحري أي اجتمع فلم يترج أحدهما على الآخر فينبذ بصل في أحدهما وعلى هذا فهو موافق للقول الذي مشى عليه المصنف وقوله أن وجدنا ثوبا أعاد في الوقت لا ينافي ذلك كما قال غ اذهب على جهة الاستحباب كذا ذكره ابن رشد ويرجح ما ذكر صاحب الطراز وابن هرون أن التحري إنما هو مع الضرورة وهو الظاهر فيمنعني أن يعتد بالأفراق بين الثوبين والثوب الواحد اه منه بل نظمه فيحتمل أن يكون أشار بالخالفه بينهما إلى ما صرح به ح من أن التحري إنما هو مع الضرورة وإلى ما أفاده كلام أبي علي من أنه مع الاختيار لا حالته على ما يأتي ويحتمل أن يكون أشار إلى ما صرح به أبو علي من أنه إذا لم يظن شيئا ينضح أحدهما بصل به وإلى ما اقتضاه ظاهر كلام ح من أنه بصل به من غير نضح وعلى كل احتمال ففي اختياره واستظهاره ما لابي علي على ما ملح نظر ظاهر ما على الاحتمال الأول فلان ما ذكره أبو علي أن حل على ظاهره إنما يقتضي على طريقة ابن شاس ومن وافقه وقد علمت أنها خلاف الراجح وأما على الاحتمال الثاني فلان ح لم يصرح بنفي النضح وعلى تسليم نضريحه به فإقالة هو الظاهر لا ما قاله أبو علي وقياسه هذه على ما يأتي للمصنف لا يصح لان الواجب فيها يأتي أصالة هو النضح والواجب في هذه أصالة هو الغسل وإنما ترك لتعذر فصلاته به للضرورة فقط ولو وجد غيره أو ما يغسله به مع اتساع الوقت ما جازله أن يصل به فسيبيل

وقياسه هذه على ما يأتي للمصنف لا يصح لان الواجب أصالة فيما يأتي هو النضح والواجب أصالة في هذه هو الغسل وإنما ترك لتعذر فصلاته به للضرورة فقط ولو وجد غيره أو ما يغسله به مع اتساع الوقت ما جازله أن يصل به فسيبيل هذا الثوب على الراجح سبيل محقق التجاسة ولم ينص أحد فيما علمنا على أن المصلي بثوب نجس لا يجزئ عن غيره يجب عليه نضجه بل نصوصهم تدل على نفي نضجه ولا معنى له وما يوضح لك الفرق بين ما هنا وما يأتي أن الثوب إذا نضح في المسئلة الآتية كان سبيله سبيل ما غسل بطلاق بعد تحقق نجاسته والثوب في مسئلة ليس كذلك إذا نضح الصلاة به الامداد مضطرا كما هو صريح كلامهم فأى فائدة في هذا النضح فتأمل والله أعلم (بطهور) قلت قال بعضهم هو صيغة مبالغة فلذا خص به ما كان طاهرا في نفسه

ومطهرها لغيره التروسي خط الماء بالدر بضمه وصب الماء على الجسد بعد حكمه بالدر لا بضمه هذا ابن عرفة وعلى هذا يظهر الثوب النجس صب الماء عليه بعد طلبه بالصائون اه نقله ق وغيره ابن عبد السلام قوله لام اتزال النجاسة إلا بالاطلاق عند الأكثر يدل على أن الزلها تعبد وقولهم لا يفتقر زوالها إلى تبدل أنها معقولة المعنى فهو تناقض ابن ناجي ما ذكره صحيح وقد أوردته في درس كثير من أشياء فكأنهم لم يجب عنه الإجماع لا يصلح اه قال ح وأجاب بعضهم بأن الإزالة من باب التروك وليس في التركة فائدة أملة اه وأجاب المقرئ في قواعده بأن إزالة النجاسة فيها ثابتة المعقولة والتعبد ونقل ح عن ابن عبد السلام أن التعبد فيما تقع به الإزالة لا يلزم منه التعبد في الإزالة نفسها وأيضا فطاهرة النجس من باب ما تكون صورة فعله كافية في تحصيل مصلحته بخلاف طهارة الحدث فلا يرتق على الموضع النجس ماء أو زل عليه مطر طهر

(ولو زال الخ) قول مب وهو غير ظاهر الخ بل الظاهر ما قاله ح لان ازالة نجاسة بالماء المضاف مثلاً مستترة اذ لا يبقى بعد اتقان الغسل به في المحل منها أثر أصلاً بخلاف ازالته بالمسح (١٠٩) لانه وان بولغ فيه لا يتخلو المحل من أثر ضعف

وقد تقدم أن الخف والغسل اذا دلكا يجوز المشي بهما في المسجد المحصب ولا يجوز في المحصر أو المبلط لانهما يتلوئحان بما يصيبهما من المرور عليهما بذلك فهذا التعليل مع أن الموضوع أنهم مادل كاحتي لم يبق بهما شئ يخرج به المسح يشهد لما قاله ح والله أعلم وقول مب ومقتضى المصنف انه لا يتنجس الخ فيه نظر والظاهر ان المصنف انما أراد ازالته بما شأنه أن يذهب العين أصلاً وليس الاتاء من البول مثلاً لانسم أنه يذهب معه ذلك بتدليل انه لو بل المحل يبلل يسير لوجد فيه أحد أوصاف النجاسة فتأمل والله أعلم (وان شئت الخ) قول ز والظن كالشك الخ مثله في ح عن النوادر وحله ح على غير القوى فلا ينافي ما قدمه مب عند قوله بخلاف نوبه عن أبي علي من انه لا يضر مع الظن ومثله في المعيار عن العقباني لحمله على القوى المزاحم لليقين والله أعلم (نفخه) فعله من بالي ضرب ونفع كما في المصباح ونحوه في حاشية السيوطي على الموطأ وبه رد ما في تكميل غ على ابن القسا كهاتفي في شرح العدة من ان قوله صلى الله عليه وسلم وانضج فرجك هو بكسر الضاد قال ولا يكاد قرأ الحديث يقرؤه الا بالفتح وهو خطأ فيلجئ منه اه (كالغسل) أل فيه عهدية

هذا الثوب على الراجح سيدل بمحقق النجاسة ولم ينص أحد في علمت على ان المصلي شوب نجس للجزع عن غير ما يجب عليه نفخه بل نصوصهم تدل على نفي نفخه ولا معنى له وما يوضح لك الفرق بين ما هنا وما يأتي أن الثوب اذا نضج في المسئلة الآتية جازت الصلاة به بعد ذلك مطلقاً وكان سبيله سيدل ما غسل عطلق بعد تحقق نجاسته وهذا الثوب في مستثنى ليس كذلك اذ لا تصح الصلاة به الا مادام مضطراً كما هو صريح كلامهم فأى فائدة في هذا النضج الذي زعمه أبو علي فالصواب ما أقاده كلام ح على كلا الاحتمالين لا ما قاله أبو علي وان استظهره مب والله أعلم (ولو زال الخ) قول ز وردت فيه شئ مؤتب مب ما قاله ز وقال فيما قاله ح انه غير ظاهر لان عين النجاسة قد زالت ولم يبق الا الحكم فهو من هذا الباب اه والظاهر ما قاله ح وفي قياس محل الاستجمار على المحل الذي أزيلت منه النجاسة بما طاهر مضاف نظراً لظاهر لان ازالة النجاسة بالماء المضاف مثلاً مستترة اذ لا يبقى بعد اتقان الغسل به في المحل منها أثر أصلاً بخلاف ازالته بالمسح لانه وان بولغ فيه لا يتعلق بما وقع به المسح أثر لا يتخلو المحل من أثر ضعف وهذا أمر يدرك بالمشاهدة وبما يشهد له ما مر عند ح وز نفسه وسلمه مب من أن الخف أو التعل اذ دلكا يجوز المشي بهما في المسجد المحصب ولا يجوز في المبلط أو المحصر لانهما يتلوئحان بما يصيبهما من المرور عليهما بذلك فتعليلهم المنع بذلك مع أن الموضوع أنهم مادل كاحتي لم يبق بهما شئ يخرج به المسح لدليل واضح لاحد ما قاله ح فتأمل بانصاف والله أعلم وقول مب ومقتضى المصنف انه لا يتنجس بوضعه في محل البول بعد جفافه حيث لم يبق فيه الا الحكم في كون ذلك مقتضى المصنف نظر والظاهر ان المصنف انما أراد ازالته بما شأنه أن يذهب العين أصلاً وليس الاتاء من البول مثلاً لانسم أنه يذهب معه ذلك ولو بل المحل يبلل يسير بعد يسه لوجد فيه طم النجاسة أو ريحها أو لوناً بخلاف ما غسل بمضاف فتأمل بانصاف ويشهد لما قلته ما يأتي للعقباني متصلاً بهذا (وان شك في اصابت الخ) قول ز والظن كالشك سلمه مب بسكوته عنه أنه نقل قبل بقرير عند قوله بخلاف نوبه الخ عن أبي علي ما نصه ولا يضر مع الظن وأقره أيضاً وقال ز مثله في ح عن النوادر وما لا يبي على تحوذه في المعيار عن العقباني لانه سوى بين اليقين والظن ففي فوائذ الطهارة من المعيار ما نصه وسئل سيدي قاسم العقباني عن أصاب نوبه بلل ورق في فراش نجس لم يجد غيره وكذلك استأريت الشعر النجس يبلل ويصيب باله الثوب فأجاب ان علم وظن انه لا الثوب لاقت المحل النجس من الفراش حكم بتنجيس نوبه وكذلك يحكم بتنجيس ما أصاب استأريت الشعران عرف بنجاسة ما أصاب الثوب منه واسترا الثوب مبتل اه منه بلفظه والظاهر ان بقيد الظن في كلامه بالقوى المزاحم لليقين ويحمل الظن في كلام النوادر على غير القوى كما حله على ذلك ح فينتقان والله أعلم (وان ترك أعاد الصلاة كالغسل) ما حره طفي هنا على عادته هو

وهو على حذف مضاف متعلق بحذف وقت لمفعول مطلق محذوف والتقدير أعاد الصلاة أعادة كاعادة ترك الغسل المتقدمة في قوله والا أعاد الظاهرين للاصرار واطلاقه في الترك يشمل الامد والسهو والجهل وحينئذ فهو ماش على قول مالائ

الحق الذي لا شك فيه وما ذكره من أن التشبيه في كلام المصنف غير تام ظاهر يبادي
 الرأي ولكن من تأمل وأعطى الانفاظ حقها ظهر له أنه تام لان الآف واللام في قوله
 كالغسل للعهد ولا خفاء أن قوله كالغسل على حذف مضاف وهو متعلق بمحذوف
 نعت المفعول مطلق محذوف والمعنى أعاد الصلاة أعادة ترك الغسل المتقدمة
 في قوله والاعاد الظاهرين للاصفرار وإطلاقة في الترك يفيد أنه سواء كان غمدا أو جهلا
 أو سهوا فالصنف رحمه الله معتمد مذهب ابن القاسم مع كون التشبيه تاما فقامت أمه
 فانه حسن وقول ز ونضج عني ر من باب ضرب الخ مانسبه للقاموس والصحيح هو
 كذلك فعم ما ولما ذكر غ في تكميله كلام الجوهري قال مانسبه ابن القا كهني في شرح
 العمدة في قوله صلى الله عليه وسلم وانضج فرجك هو بكسر الصاد ولا يكاد قراء الحديث
 يقرؤه إلا بالفتح وهو خطأ فليحذر اه بلفظه ﴿ قل في كل من التخطئة وتسليمها تظر
 لقول المصباح مانسبه نضجت الثوب من بابي ضرب ونضج وهو البلب بالماء والرش اه منه
 بلفظه وفي تنوير الحوالك مانسبه وضبطه النووي بكسر الصاد قال الزركشي واتفق في
 بعض مجاز الحديث أن الشيخ أباحيان قرأه بفخ الصاد فدر عليه السراج الديوري
 وقال نص النووي على أنه بالكسر فاساء أبو حيان وقال حق النووي أن يستفيداه مني
 والذي قلت هو القياس قال الزركشي وكلام الجوهري يشهد لما قاله النووي لكن نقل
 عن صاحب الجمع أن الكسر لغة وان الافصح الفتح اه منه بلفظه وما نقل عن صاحب
 الجمع غريب اذ كيف يكون الفتح افصح وصاحبا الصالح والقاموس لم يذكر اه أصلا والله
 أعلم ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ مانسبه الشارح وت لابن القاسم من وجوب الاعادة هو
 ظاهر نقل الغمى ونصه واختلف اذ أصلي ولم ينضج فقال ابن القاسم في المجموع والعتبية
 يعيد الصلاة به قال سخنون وعيسى بن دينار وقال أشهب في سماع أبي زيد من ابن القاسم
 وابن نافع في شرح ابن مزين وابن المباحسون في الواضحة لاعادة عليه وهذا الاختلاف
 فيمن أصابته نجاسة فغسل ما رأى ولم ينضج بقية الثوب وقال أبو محمد عبد الوهاب النضج
 استحباب وهو أحسن ولو كان ذلك على الوجوب لوجب الغسل اه منه بلفظه
 ﴿ الثاني ﴾ أطبق من وقفت على كلامه هنا على نسبة الاعادة في الوقت مطلقة لابن القاسم
 وسخنون وعيسى وكلام ابن رشد يشهد أنه مذهب مالك وقوله في غير ما موضع في رسم
 البر من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانسبه وسئل مالك رحمه الله عن الرجل يتول
 الدابة فريامنه فيسلك أن يكون أصابه من بولها فقال ان استيقن أنه أصابه ولم يرم غسل تلك
 الناحية وان شك نضج وهو مجزئ عنه قال القاضي وهذا على أصله الذي قرره في غير
 ما موضع أن ما شك في نجاسته من الثياب يجزئه فيه النضج فان لم يفعل أعاد في الوقت
 واختلف اذ أوجد في ثوبه أحملا ما فغسل ما رأى وترك أن ينضج ما لم يرف فقال في سماع أبي
 زيد يعيد في الوقت وقال ابن حبيب لاعادة عليه لان النضج ههنا تطيب النفس وهو قول
 ابن نافع في تفسير ابن مزين وبالله التوفيق اه منه بلفظه (الثالث) في ابن عرفة مانسبه
 وفي اعادة تاركه في الوقت ثالثا ان كان ناسيا والافيدا لعيسى مع سخنون وابن القاسم

وابن القاسم وسخنون وعيسى مع
 كون التشبيه تاما فقامت أمه والله أعلم
 ﴿ تنبيه ﴾ مانسبه الشارح وت
 لابن القاسم من وجوب الاعادة
 هو ظاهر قول الغمى واختلف اذا
 صلى ولم ينضج فقال ابن القاسم في
 المجموع والعتبية يعيد الصلاة به
 قال سخنون وعيسى بن دينار وقال
 أشهب وابن نافع وابن المباحسون
 لاعادة عليه اه ﴿ قلت ويحتمل
 أن يحمل على الاستحباب فيوافق
 نقل غيره والله أعلم وصدر الباجي
 بقول ابن حبيب واقتصر عليه ابن
 يونس وساقه كآلة المذهب ونصه
 قال ابن حبيب فان صلى ولم ينضج
 أعاد الصلاة أبدا في الحمد والجهل
 وأما في السهو ففي الوقت اه

مع سماعه موسى فيما لم يره في نوب احتلم فبسه والقرتين مع ابن الماحشون وابن حبيب
 قائلان مع ابن رشد عن ابن نافع لا يعيد من تركه فيما لم يره من نوب احتلم فيه اه منه بلفظه
 كذا وحده فبما وقفت عليه من نسخه وهو ظاهر ووقع في نقل طفي له خلال في عزو القول
 الثالث لانه نقله بلفظ وابن حبيب قائل لا يعيد من تركه فيما لم يره من نوب احتلم فيه مع
 ابن رشد عن ابن نافع اه فاوهم كلامه أن ابن نافع قائل بوجوب الاعادة كابن حبيب مع
 ان اللحنى نسب له في الاعادة مطلقا وابن رشد انما نسب له موافقة ابن حبيب في ان
 صاحب الاحتلام اذا غسل ما رأى ولم ينضج ما لم يره لا اعادة عليه وكلام ابن عرفة على
 ما نقلناه سالم من ذلك الايهام موافق لكلام ابن رشد فيما نسب له لابن نافع والله أعلم
 * (الرابع) * قول ابن عرفة مع سماعه موسى كذا فبما وقفت عليه من نسخه وكذا نقله طفي
 وأقره وفيه قطروصا وبه وسماع أبي زيد كما تقدم في كلام ابن رشد ولا في قد تبعت سماع موسى
 مسئلة فبما وقفت عليه في سماع أبي زيد وهو في المسئلة الثانية منه
 ونضجها وقال فمن قام من نومه وقد أصابه احتلام فغسل ما أصاب منه ثوبه ولم يرش وصلى
 بذلك الثوب فقال يرش الثوب ويعيد كل صلاة صلاها في ذلك الثوب اذا كان في وقتها وما
 فات الوقت فلا اعادة عليه فيه اه منه بلفظه وسماع أبي زيد نفسه أبو الوليد الباجي وبأبي
 نضج قريبان شاه الله * (الخامس) * صدر الباجي بقول ابن حبيب واقصر عليه ابن نونس
 وساقه كانه المذهب ونضج وقال اى مالك في المدونة وان شك أصابه شئ أم لا نضجه بالماء
 والنضج من أمر الناس وهو ظاهر لكل ما شك فيه وقد نضج النبي صلى الله عليه وسلم
 الحصى الذي اسود من طول ما لبس وغسل عرو ما رأى من الاحتلام في نوبه ونضج ما لم يره
 قال ابن حبيب فان صلى فيه ولم ينضجه أعاد الصلاة أبد في العمد والجهل وأما في السهو وفي
 الوقت اه منه بلفظه والله أعلم * (السادس) * كلام ابن رشد وابن عرفة في مسئلة ترك
 النضج للاحتلام صريح في أن ذلك من قول ابن حبيب ونسبه في المتن لروايته عن ابن
 الماحشون ونضجه وقد قال ابن حبيب عن ابن الماحشون من صلى ولم ينضج ثوبه فان
 كان ذلك غير شك كالجنب والحائض فلا شئ عليه وينضجه لما يستقبل وروى أبو زيد
 في العتبية عن ابن القاسم يعيد في الوقت وكلا القولين مبني على صحة الصلاة وإن كان لشك
 في نجاسته فقد قال ابن حبيب ان صلى به جاهلا أعاد أبدا وان صلى به ناسيا أعاد في الوقت
 لان النضج لما شك فيه كالغسل لما يتقن وليس يشبه المحتمل هذا شك وذلك لم يشك وفي
 المجموعة عن ابن القاسم من شك في نجاسة ثوبه فصل قبل أن ينضجه أعاد في الوقت اه منه
 بلفظه وتامله (واذا اشتبه طهور الخ) قول ز والاحسن ان يقال ان المحل محل
 ضرورة الخ هو الظاهر وأما قول مب تعليل ح بعدم تحقق نجاسته هو الصواب
 فقيه نظر لان العلة تدور مع معلولها وجودا وعدما وتعليل ح غير مطرد لخروج صور
 كثيرة منه كما اذا كان عدد النجس أربعة وعدد الطاهر اثنين فاصابة النجاسة في هذه الصورة
 محققة وشبه هذه الصورة كثير فكيف يقال ان تعليله هو الصواب فتأمل بانصاف
 وقول ز اذا لم يعلم عدد الطهور أيضا الصواب اسقاط هذا القيد لانه يوهم ان جهل عدد

(واذا اشتبه الخ) قول ز
 والاحسن أن يقال الخ هو الظاهر
 وأما صوب مب تعليل ح
 فقيه نظر لانه غير مطرد لخروج صور
 كثيرة منه كما اذا كان عدد النجس
 أربعة وعدد الطاهر اثنين فاصابة
 النجاسة في هذا وشبه محققة والله
 أعلم وقول ز اذا لم يعلم عدد
 الطهور أيضا الصواب اسقاطه
 لايهامه ان جهل عدد

التجس تحت صورتان جهل عددا الطهور أيضا وعلمه وليس كذلك بل جهل أحدهما يستلزم جهل الآخر وعلمه يستلزم علم الآخر فتأمل وقوله في التهمة الثانية إذا اشتبه طهور بظاهر الخ مراده أنه يصلي بعدد المتنجس أو المتنجس والطاهر وزيادة أنه دليل قوله احتياط لا ما اقتضاه ظاهر عبارته من أنه يصلي بعدد المتنجس أو المتنجس فقط وزيادة أنه أملة والله أعلم * (فصل) قول ز. وبلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر موان لم تبلغه المجزوء وهو ظاهر حديث مسلم من فرغوا والذي نفس محمد بيده لا يسمع في أحد من هذه الأمة يودى (١١٣) ولا نصرا في ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار

قال عياض في كماله فيه دليل على أن من في أطراف الأرض وجزائر البحر المنقطعة ممن لم تبلغه دعوة الإسلام ولا أمر النبي عليه الصلاة والسلام أن المخرج عنه في عدم الإيمان به ساقط لقوله عليه السلام لا يسمع في أطراف معرفته والإيمان به عليه السلام مشاهدة مجزئة وصدقه أيام حياته أو صحة النقل بذلك والخبران لم يشاهده أو جاء بعده بخلاف الإيمان بالله تعالى وتوحيده الذي يتوصل إليه بمجرد النظر الصحيح ودليل العقل السليم اه قال الأبى صدر كلامه يقتضى أن شرط الإيمان به بلوغ الدعوة وتعليله يقتضى أنه بلوغ المجزئة والأول ظاهر الحديث ولكن فسر بعض فقهاء أي لا يسمع في وتبين له مجزئ وكان الشيخ يقول إنما الشرط بلوغ الدعوة ولا يعد أن يكون باطراف العراق أو بعض الجزائر المنقطعة من لم تبلغه الدعوة وحكمهم أن لا حرج كاذ كرو هو أصل مجمع عليه لقوله تعالى وما كأمميين

التجس تحت صورتان جهل عددا الطهور أيضا وعلمه وان حكمهما مختلف وليس يصح بل جهل عدد التجس يستلزم جهل عدد الطهور وعلم عدد الطهور يستلزم علم عدد التجس فتأمل وقوله في التهمة الثانية إذا اشتبه طهور بظاهر ومتنجس أو نجس فكما إذا اشتبه بمتنجس الخ عبارة فيها قلق لأنهم أنه يصلي بعدد المتنجس أو المتنجس فقط وزيادة أنه وليس بمراجل مراده أنه يصلي بعدد المتنجس أو المتنجس والطاهر وزيادة أنه مبدل على أن هذا مراده قوله احتياط فان الاحتياط إنما هو بما ذكرنا لاجتماعه عبارة نواه الله أعلم * (فصل فرائض الوضوء) قول ز. وبلوغ دعوة النبي عليه الصلاة والسلام الخ ظاهره أن بلوغ الدعوة كافي وان لم تبلغه المجزئة وهو ظاهر الحديث في باب آيات النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الإيمان من صحح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال والذي نفس محمد بيده لا يسمع في أحد من هذه الأمة يودى ولا نصرا في ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار قال الإمام أبو الفضل في الأكال مانته فيه دليل على أن من في أطراف الأرض وجزائر البحر المنقطعة ممن لم تبلغه دعوة الإسلام ولا أمر النبي عليه السلام أن المخرج عنه في عدم الإيمان به ساقط لقوله عليه السلام لا يسمع في أطراف معرفته والإيمان به عليه السلام مشاهدة مجزئة وصدقه أيام حياته أو صحة النقل بذلك والخبر لم يشاهده أو جاء بعده بخلاف الإيمان بالله تعالى وتوحيده الذي يتوصل إليه بمجرد النظر الصحيح ودليل العقل السليم اه منه بلفظه قال العلامة الأبى في الأكال بعد أن نقله بالمعنى مانته قلت صدر كلامه يقتضى أن شرط الإيمان به بلوغ الدعوة وتعليله يقتضى أنه بلوغ المجزئة والأول ظاهر الحديث ولكن فسر بعضهم الحديث فقال أي لا يسمع في وتبين له مجزئ وكان الشيخ يقول إنما الشرط بلوغ الدعوة ولا يعد أن يكون باطراف العراق أو بعض الجزائر المنقطعة من لم تبلغه الدعوة وحكمهم أن لا حرج كاذ كرو هو أصل مجمع عليه لقوله تعالى وما كأمميين

الآية وغيره ولهذا الأصل نقطع أن ياجوج وما جوج بلغتهم الدعوة فلا يصح في بعث أهل النار منهم يعذبون وقيل أنه صلى الله عليه وسلم أنذرهم ليلة الأسراء وكان أن بلوغ الدعوة شرط فكذلك فهم التكليفان وحدث من الأعمام من لم يفهم فهو بمنزلة من لم تبلغه الدعوة اه قلت وقول ز. وعدم الحائل على الأعضاء أي كالأه من التجسد مثلا وما الزيت الموجب لتقطيع الماء فلا يبعد أن لا قاله الصفتى وفي ق أما الأدهان على أعضاء الوضوء فان كانت غليظة جامدة تمنع ملاقة الماء فلا بد من إزالتها وان لم تكن كذلك صحت الطهارة اه (ومنايت شعرا الخ) قلت قول ز لقول ابن العربي يجب غسل جزء الخ بلفظه فيقال لتفرض يغسل ويحس فيقال في جوابه هو الحديثين الرأس والوجه

(تظهر البشرية) قول ز عند
المواجهة الخ يحمل كل من
المواجهة والتخاطب عندهم قال
به على العرف فلا يقال فيه اجمال
لان كلامهما يكون في القرب
والبعد وقوله وعزا تت عند
التخاطب لابن بشير وكفى به حجة
قال نو اقتصر على ذلك أيضا
ح وقوله طي وهو الظاهر من
جهة النظر لانه قد لا تظهر البشرية
عند المواجهة مع ظهورها عند
التخاطب اه (بتخليل أصابعه)
اقتصر على الوجوب لما نقله في
ضحج عن ابن راشد من انه المشهور
مع انه نقل فيه عن الذخيرة أن عدم
الوجوب هو ظاهر المذهب وهو
الذي اعتمد في المقدمات فانه عد
بتخليل أصابع اليدين من
المستحبات قلنا قال الشيخ
مبارة وقد كنت قديت عن شيخنا
الامام العالم المحقق أبي الحسن
البطوني عن شيخه الفقيه الاجل
فاضي الجماعة بقاس سبدي عبد
الواحد الحميدي عن شيخه الامام
العالم سبدي محمد البستي أن
هذا الخلاف انما هو فيما عدا ما بين
السبابة والابهام لشبهه بالباطن
أما ما بينهما فلا خلاف في وجوب
تخليله لانه من جملة ظاهر اليد
الواجب غسله اتفاقا اه والله
أعلم * (فائدة) * ذكر ح هذا
الرواجب والبراجم والاشاجع
وذكر في تفسير بعضها خلافا

فهم التكليف فان وجد من الاعاجم من لم يفهم فهو بمنزلة من لم تبلغه الدعوة اه منه
بلفظه * (تنبيهات الاول) * قول ح في الفائدة الاولى وقال ابن الجهم كانت اى الطهارة
في أول الاسلام سنة الخ كلام ابن الجهم هذا نقله في المنتقى عن النوادر وجوز فيه اجمالا
آخر ونصه ذكر ابن الجهم أن فرض الوضوء منزل بالمدينة في صورة المسألة وكان الظهور بمكة
سنة من النوادر وهذا أمر لوصح للمناه على ذلك غير انه يحتاج الى نقل صحيح ويحمل أن
يريد بذلك انه كان الوضوء بمكة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وادمان قبله وان كان على
الوجوب لكنه لم ينزل فيه القرآن الابالدية والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه * (الثاني) *
قوله في الفائدة الثالثة وأجيب بانه حديث ضعيف الخ بمن ذكر تضعيفه أبو الوليد بن
رشد في مقدماته ونصه وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة فقال
هذا وضوء لا يقبل الله صلاة الا به ثم توضأ مرتين مرتين فقال هذا وضوء من يضاعفه
الاجر مرتين ثم توضأ ثلاثا ثلاثا فقال هذا وضوء ووضوء الانياع قبلي رواه المسيب
ابن واضح عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقال أبو محمد أراه الاصيل ليس هذا بثابت والمسبب
ابن واضح ضعيف وليس يصح عن ابن عمر حديث في الوضوء اه محل الحاجة منه بلفظه
* (الثالث) * قوله وفيه مدعى من زعم انه مختص بها الخ وردنا أيضا على مدعى الاختصاص
بحديث البخاري في قصة سارة حين أرادها الجبار وفيه فقامت توضأ الخ انظر فتح الباري
قلت انظر هل يمكن أن يجيب أبو محمد الاصيل ومن وافقه عن هذين الحديثين
بان الوضوء المختص بهذه الامة هو الوضوء الوارد في الآية المبين في الاحاديث الثابتة وليس
في حديث جريج وسارة اللذين في الصحيح بيان لكيفية وضوء ثناء الله أعلم (تظهر البشرية
تحت) قول ز عند المواجهة وقول من قال عند التخاطب الخ قال شيخنا ح قلت في
التعبير بن اجمال اذ التخاطب والمواجهة كل منهما يكون في القرب وفي البعد ولكن
يحمل على العرف اه من خطه ويفهم من كلام نو أن ما بين التخاطبين أقرب مما بين
المتواجهين فانه قال مانصه ز وكفى به حجة اقتصر على ذلك أيضا ح وقوله طي وهو
الظاهر من جهة النظر لانه قد لا تظهر البشرية عند المواجهة مع ظهورها عند التخاطب اه
فتأمل (أو خلق غائرا) قول مب وما في الخرشى من أنه من باب التنازع في الحال غير صحيح
الخ ظاهر وان كان في ح مثل مانسبه للخرشي والله أعلم (بتخليل أصابعه) اقتصر
المصنف على الوجوب لما نقله في ضحج عن ابن راشد من انه المشهور مع انه نقل فيه عن
الذخيرة أن عدم الوجوب هو ظاهر المذهب وما نقله عن الذخيرة هو الذي اعتمد في
المقدمات ونصه وأما استحباباته فثمان وهي التسمية وجعل الاناء على اليمن وأن
لا يتوضأ في الخلاء وتخليل أصابع اليدين وتخليل أصابع الرجلين وتخليل اللحية
وقد قيل ان ذلك واجب في الوضوء عند مالك وليس بصحيح والسؤال عند الوضوء وتجزي
الاصبع منه اذ لم يجد سواها كما قاله مالك وذكر الله على الوضوء مستحب وبالله التوفيق
اه منها بلفظه واي في هذا زيادة ان شاء الله * (فائدة) * ذكر ح هنا في التنبيه الثاني
الرواجب والبراجم والاشاجع وذكر في تفسير بعضها خلافا وقد لفت ما ذكره

ونظم في الاصل ما ذكره ح في تفسيرها عن الصحاح بقوله
 فأول لا أول ثم كذلك * والبدن من أعلى فحقق ما هناك فالواجب هي مفصلات الاصابع العليا والبراجم هي الوسطى
 والاشاجع هي السفلى التي تتصل بعصب ظاهر الكف (ونقص غيره) قول ز وهل مثل خاتم الذهب الخ غير ظاهر الادارة
 ان أمكن معها بلوغ الماء للعجل مع ذلك (١١٤) في الضيق فلا فرق بين ذهب وقضة محرومة وغير ذلك والله أعلم قاله ج

في تفسيرها عن الصحاح في اثنين من الرجلين تقريرا للحفظ فقلت

رواجب براجم أشاجع * ثلاثة مفصلات الاصابع
 فأول لا أول ثم كذلك * والبدن من أعلى فحقق ما هناك

فالواجب هي مفصلات الاصابع العليا والبراجم هي الوسطى والاشاجع هي السفلى التي
 تتصل بعصب ظاهر الكف والله أعلم (ونقص غيره) قول ز وهل مثل خاتم الذهب خاتم
 الفضة المحرم الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه غير ظاهر الادارة ان أمكن معها بلوغ
 الماء للعجل مع ذلك في الضيق فلا فرق بين ذهب وقضة محرومة وغير ذلك والله أعلم اه من
 خطه وقوله عن ح والظاهر ان خاتم الحديد والراس الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه
 الظاهر ان خاتم الحديد وما ذكره غيره بغيره لما يجعله الرماة في أيديهم فان كان واسعاً كتفت
 اجالته ولا فلا يمتن نزعه وكلام ح يقتضي أنه ان ضاق ولم ير له لا ينهي الى عدم الاجزاء
 وهو غير ظاهر اه من خطه وما قاله ظاهر فتأمل والله أعلم وقوله انما يشترط طهورية الماء
 حال ملاقاته العضو وتامه الخ في قوله وتامه نظروا بقوله ح في التنبيه الثامن عند
 قوله ولا ينقص ضمير من رجل الخ فراجعهم (تنبيهان الاول) في اجوبة سيدي عبد القادر
 القاسمي مانصه المسئلة الخامسة التي اتخذها نسائه الوقت عادة بل وكذلك بعض الرجال
 ما الحكم في صلاة الموشومة وهل هو لمعة في الطهارة وكيف ان عالجه ولم يذهب أو بقي أثره
 هل يعني عنه وجوبها ان صورة الوشم معلومة وأما ما يتعلق بشأنه فقال ابن حجر تعاطيه
 حر ام بدالة اللعن وبصير الموضع الموشوم نجسا لان الدم منجس فيه فيجب ازالته ان امكنت
 ولو بالجرح لان خاف منه تلفاً أو فوات منقعة عضو فيجوز ابقاؤه وتكني التوبة في سقوط
 الاثم ويستوى في ذلك الرجل والمرأة قال أيضاً وزاد في حديث أبي داود والمستوشمة من
 غير داء وسنده حسن ويستفاد منه ان صنعت الوشم من غير قصد له بل تداوت مثلاً فقتل
 عنه الوشم أنه لا يدخل في الزجر اه ومثله عند النووي وهما شافعيان الا أنه لا ينافي في اصول المذهب اه وفي قوله
 المذهب اه منها بلقطها ١١ قلت في قوله رضي الله عنه الا أنه لا ينافي في اصول المذهب نظر
 لان محصله انه ان يتخلف التلف أو فوات منقعة وجبت ازالته ولو بالجرح وان خاف ذلك
 جاز ابقاؤه وكل منهما غير جار على اصول المذهب لانه اذا خاف ما ذكره فابقاؤه واجب لا
 جائز كما عبه لانه اذا لم يتخلف ذلك ولكنه يؤدي الى الجرح والمشقة فالجاري على اصول
 المذهب اله فوعنه باعتبار كون الحمل نجساً باعتبار كون ذلك لمعة أما الاول فليامر

وقوله عن ح والظاهر ان خاتم
 الحديد الخ يقتضي أنه ان ضاق ولم
 ير له لا ينهي الى عدم الاجزاء وهو
 غير ظاهر والظاهر ان خاتم الحديد
 وما ذكره غيره بغيره لما يجعله الرماة في
 أيديهم ١١ قلت وما استظهره
 هو الذي في ز فانه قال بعد قال من
 ينزعه كفي تحريكه ان كان واسعاً
 فان كان ضيقاً يمنع وصول الماء لما
 تحته نزعه قياساً على ما يجعله الرماة
 في أيديهم اه وقوله انما يشترط
 طهورية الماء حال ملاقاته العضو
 وتامه في قوله وتامه نظروا بقوله
 ما في التنبيه الثامن في ح عند
 قوله ولا ينقص ضمير من رجل الخ
 فراجعهم (تنبيهان الاول) وفي
 اجوبة سيدي عبد القادر القاسمي
 نقلاً عن ابن حجر أن تعاطى الوشم
 حر ام بدالة اللعن وبصير الموضع
 الموشوم نجسا لان الدم منجس فيه
 فيجب ازالته ان امكنت ولو
 بالجرح لان خاف منه تلفاً أو فوات
 منقعة عضو فيجوز ابقاؤه وتكني
 التوبة في سقوط الاثم ويستوى في
 ذلك الرجل والمرأة قال وزاد في
 حديث أبي داود والمستوشمة من

غير داء وسنده حسن ويستفاد منه أنها صنعت الوشم من غير قصد له بل تداوت مثلاً فقتل
 من
 عنه الوشم أنه لا يدخل في الزجر اه ومثله عند النووي وهما شافعيان الا أنه لا ينافي في اصول المذهب اه وفي قوله
 رضي الله عنه الا أنه لا ينافي في اصول المذهب نظر لان الجاري عليها أنه اذا خاف التلف أو فوات منقعة فابقاؤه واجب
 لا جائز وان لم يتخلف ذلك ولكنه يؤدي الى الجرح والمشقة فمعفو عنه باعتبار كون الحمل نجساً باعتبار كون ذلك لمعة
 أما الاول فليامر

من قول المصنف لالون ورجع عسرا مع ما استظهره ح وغيره من أنه ان أمكن ازالة ذلك بنحو صابون لا يجب عليه فكيف
مع المشقة العظيمة وأما الثاني فلما في نوازل البرزى عن السيوري من أنه يزال القذى من أشعار العين ما لم يشق جدا اه
لا يقال الوشم هو أدخله على نفسه بخلاف القذى لا نأقول ما قدمناه فين تعد شرب الخمر لغرض عذري بل على الغاء هذا الفرق
فراجع على أن حكم الوشم منصوص لاهل المذهب ففي عجم عند قوله وعني عما يعسر الخ مانصه * (تمة) * عما
يعسر الوشم قال شيخنا عند قول المصنف وموضع حجام الخ فرع الوشام نجس حائل يمنع وصول الماء الى البشرة ومع
ذلك فقال عبد الوهاب يجوز معه الوضوء والغسل وعليه (١١٥) فيكون من قسم المعفو عنه ولا يعارض هذا

ما يأتي عند قول المصنف ونقض
غيره في مسئلة الخبر المتجسد اه
وأنما في المعارضة لنفي المشقة
الشديدة في المداد ونحوه ووجودها
في الوشم والله أعلم قلت وفي
خبري هنا مانصه وأما الوشم فقال
القاضي عبد الوهاب يعني عنه كما
نقله القنبي في شرح العزابة اه
وقال الشيخ ق في شرح جامع
المصنف مانصه وتجب ازالته أي
الوشم والالم تصح الصلاة لانه حامل
للتجاسة الا أن يخشى على نفسه
بأزالته فتصح كمن عجز عن ازالته
وأما القول بأنه لمعة فلذا لم تصح
الصلاة فغير ظاهر وان قاله من قاله
اه * (الثاني) * بعد أن نقل ح
صحة صلاة من وجد في عينه عاशा
بعد أن صلى ان كان ذلك عينه قال
والظاهر أن كل حائل حكمه كذلك
فاذا وجد بعد الوضوء وأمكن أن
يكون طرا بعده فانه يحمل على أنه
طرا بعده وهذا جار على المشهور
فمن رأى شوبه منيا فانه يسد من
آخر فومة اه أي اذا كان ينزعهم

من أن ما عسر من لون التجاسة وريحها لا يضر مع ما استظهره ح وغيره من أنه ان أمكن
ازالة ذلك بنحو صابون لا يجب عليه فكيف مع المشقة العظيمة وأما الثاني فلما في
نوازل البرزى عن السيوري ونصه ويزال القذى من أشعار العين ما لم يشق جدا اه
لا يقال الوشم هو أدخله على نفسه بخلاف القذى لا نأقول ما قدمناه فين تعد شرب الخمر
لغرض عذري بل على الغاء هذا الفرق فراجع على أن حكم الوشم منصوص لاهل المذهب
ففي عجم عند قوله وعني عما يعسر الخ مانصه تمة عما يعسر الوشم قال شيخنا عند قول
المصنف وموضع حجام الخ فرع الوشام نجس حائل يمنع وصول الماء الى البشرة ومع ذلك
فقال عبد الوهاب يجوز معه الوضوء والغسل وعليه فيكون من قسم المعفو عنه
ولا يعارض هذا ما يأتي عند قول المصنف ونقض غيره في مسئلة الخبر المتجسد اه منه
بلفظه وأنما في المعارضة بينه وبين المداد ونحوه لنفي المشقة الشديدة في المداد وما أشبهه
ووجودها في الوشم والله أعلم * (فائدة) * قال في القاموس الخبر بالكسر النقص
وموضع المحبرة بالفتح لا بالكسر وغلط الجوهرى وحكى محبرة بالضم كحبرة وقد تشدد الراء
وباتبعه الخبرى لا الحبار والعالم أو الصالح ويفتح فيهما الجمع أخبار وجبور اه منه وقال
والنقص بالكسر المداد اه ونقص الجوهرى الخبر النقص الذي يكتب به وموضعه المحبرة
بالكسر اه وما أنكره في القاموس قد أنشئت في المصباح لغة ونصه الخبر بالكسر المداد
الذي يكتب به واليه ينسب كعب الخبر لكثرة كتابته بالخبر حكاية الازهرى عن القراء والخبر
العالم والجمع أخبار مثل جل وأجال والخبر بالفتح لغة فيه وجميعه حبور مثل فلس وفلوس
واقصر نعل على الفتح وبعضهم أنكر الكسر والمحبرة معروفة وفيها لغات ايجادها
فتح الميم والباء والثانية بضم الباء مثل المائدة والمقبرة والثالثة كسر الميم لانها آلة مع فتح
الباو الجمع المحابر اه منه بلفظه * (فائدة) * قوله في التنبيه الاول على ان حكم الوشم
الخ هو واقع في كلام المؤلفين كثيرا وفي كلام العرب كذلك وفيه قولان فقال الواوغي
في كتاب الصيام مانصه فان قلت ما معنى على في قولكم على انه ويقع ذلك في كلام العرب
كثيرا قلت صرح ابن الحاجب في أماليه انها بمعنى بل الدالة على الاضراب اه منه

يلسه والاعاد من أول فومة كما يأتي قلت وأما المداد فقال أبو محمد عن ابن القاسم من وضأ على مداد يده أجزأه وعزاه
في الطراز رواية محمد وقيد به الكاتب ابن عرفة وقيد بعض شيوخنا بركته وعدم تجسده اذهبوا من مضى اه قال ح والذي
يظهر أن تقيد بعض شيوخ ابن عرفة بخلاف ما ذكره صاحب الطراز أي لانه جعله كالاستغنى من مسئلة الحائل انظره في ح
والله أعلم * (فائدة) * قولنا في التنبيه الاول على أن حكم الوشم الخ هو واقع في كلام المؤلفين وفي كلام العرب وفيه قولان
قال الواوغي في كتاب الصيام فان قلت ما معنى على في قولكم على انه ويقع ذلك في كلام العرب كثيرا قلت صرح ابن الحاجب
في أماليه أنها بمعنى بل الدالة على الاضراب اه

وقال المحقق الشيخ ياسين ان على ومجروها في محل رفع على أنه خبر لمبتدأ بقدر قبلها أي التحقيق كائن على هذا اه فعلى
الاول لا تتعلق بشئ وتكسر الهمزة بعدها لانها في الابتداء وعلى الثاني العكس فيها وعلى للاستعلاء المجازي وقد نظم ذلك
في الاصل بقوله وقول ذوى التصنيف بعد جوابهم * على أن هذا شائع ليس ينكر وموضعه رفع على أنه خبر *
لما لفظه التحقيق من قبل بضم
وقال أبو عمرو بن حبيب أنها * للاضرب مثل بل وان ذالا يسر
(ومسح الخ) قول ز وبشترط نقل (١١٦) الماء له فقط هذا هو الراجح كما صرح به ح آخر كلامه على

بلفظه وقال المحقق الشيخ ياسين ان على ومجروها في محل رفع على أنه خبر لمبتدأ بقدر
قبلها بلطف التحقيق مصدر حقق بحاء مهملة وقافين بوزن كام والمعنى التحقيق كائن
على هذا اه قلت فعلى الاول لا تتعلق بشئ وتكسر الهمزة بعدها لانها في
الابتداء وعلى الثاني العكس فيها ما والجازي على الاسنعة فقع همزة أن وعلى للاستعلاء
المجازي على الثاني وقد نظمت ذلك تقرييا للفظ مع الإشارة الى أن ما لابن الحبيب أقل
تكلفا فقلت

وقول ذوى التصنيف بعد جوابهم * على أن هذا شائع ليس ينكر
وموضعه رفع على أنه خبر * لما لفظه التحقيق من قبل بضم
وقال أبو عمرو بن حبيب أنها * للاضرب مثل بل وان ذالا يسر
فقول مبتدأ وبعد جوابهم ظرف يتعلق به وعلى ان هذا محكي القول وشائع خبر المبتدأ
والله اعلم (الثاني) بعد أن نقل نو عن البرزلي عن بعض المتأخرين صحة صلاة من وجد في
عينه عشا بعد أن صلى ان كان ذلك عينيه قال بعده ما نصه قلت والظاهر ان هذا ليس خاصا
بالقذى بل كل حائل حكمه كذلك فاذا وجد بعد الوضوء وأمكن أن يكون طرا بعد الوضوء
فانه يجعل على انه طرا بعده وهذا جار على المشهور فحين رأى شوبه منيا قائما بعيد من
آخر نومة اه قلت اطلاقه في أن المشهور أنها انما بعيد من آخر نومة فيه نظر والصواب
تقييده بما اذا كان ينزع ثم يلبسه ومع اعتبار هذا القيد فمسئلة القذى وشبهه جارية على
المشهور والله اعلم (ومسح ما على الجمجمة) قول ز وبشترط نقل الماء له فقط هذا هو الراجح
كما صرح به ح آخر كلامه على الدلك ونحوه قول ابن عرفة وجعل ابن رشد مسح رأسه بما
ناله من رش دون يديه مجزئا عند ابن القاسم خلاف نقل بعض شيوخنا ومن لقيناه عدم
اجزائه اتفاقا اه منه بلفظه ثم قال بعده ما نصه ابن حبيب عن ابن القاسم لا يجزئ
مسحه بقطر أصاب رأسه ويجزئ بما أصاب يديه اه منه بلفظه (تنبيه) قال ابن عرفة
ما نصه والرواية ترك بعضه لا يجزئ ابن مسلمة يجزئ اللثان أبو الفرج ثلثه الباجي عن
أشهب مقدمه ثم قال ابن عبد السلام انما الخلاف بعد الوقوع وما حكاه بعض أشيائنا عن
بعض الاندلسيين انه ابتداء لم أراه قلت ظاهر قول المازري ان الخلاف في الواجب ابتداء
وهو ظاهر عز وابن رشد لا شهب قول الشافعي اه منه بلفظه قلت ما قاله ابن عبد السلام

الدلك قلت وقول مب فاذا
مسح يده على رأسه وعليها وأعليه
بل الخ ليس في ح لفظ وعليها
وانما فيه عن الباجي والفرق أن
ماء المسح يسر فاذا كان على العضو
المسوح لم يكن المسح ما مسح
بالماء الخ وقال قبله عن الباجي
أيضا ولا يجزئ أنه يمر يده جافة على
بلل رأسه فان ذلك ليس بمسح بالماء
وانما هو مسح يده حتى ذلك ابن
حبيب عن ابن الماجشون والذي
يتوضأ بالمطر نصب يديه للمطر
فيمسح بالبلل رأسه اه وقال
ابن عرفة ابن حبيب عن ابن القاسم
لا يجزئ مسح بقطر أصاب رأسه
ويجزئ بما أصاب يديه اه وفي
ح عن ابن رشد أنها اذا نصب يديه
للمطر فحصل فيها ما يمكن نقله الى
وجهه أو غيره فاسالاه ومن بلفظه
ما مسح برأسه فلا اختلاف في
صحة وضوئه اه وقول مب
على أنه يجزئ عند ابن القاسم على
ما قال ابن رشد ما قاله ابن رشد
تعبه ابن عرفة بقوله وجعل ابن
رشد مسح رأسه بما ناله من رش

دون يديه مجزئا عند ابن القاسم خلاف نقل شيوخنا ومن لقيناه عدم اجزائه اتفاقا اه وقول ز
لان الاتيان بالعبادة يختلف فيها الخ ابن عرفة والرواية ترك بعضه لا يجزئ ابن مسلمة يجزئ اللثان أبو الفرج ثلثه
الباجي عن أشهب مقدمه ثم قال ابن عبد السلام انما الخلاف بعد الوقوع وما حكاه بعض أشيائنا عن بعض
الاندلسيين انه ابتداء لم أراه قلت ظاهر المازري أن الخلاف في الواجب ابتداء وهو ظاهر عز وابن رشد لا شهب قول الشافعي
اه وبما قاله ابن عبد السلام

صرح النخعي ونصه ولا خلاف أنه يؤمر مسح جميع الرأس ابتداء الحديث واختلف اذا اقتصر على بعضه على أربعة أقوال انتهى ونقله غ في تكميله متعقباه على ابن عرفة وظاهر كلام ابن العربي في أحكامه يوافق ما قاله النخعي والله أعلم **قلت** والدليل لنا على وجوب مسح جميع الرأس التمسك بظاهر القرآن وفعله عليه الصلاة والسلام في الموطأ والصحاح أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيده فأقبل به ما أظرب بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه وأما القرآن فقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم لأن الباء للإلصاق وما كونهما للتبعض فلم يصححه أهل اللغة وقال ابن جني لا يعرفه أصحابنا البصريون وقال بعضهم لم أر أحدا نقله عن الكوفيين ولا عن غيرهم وحكي أن محمد بن عبد الحكم قال للإمام الشافعي لم اكتفيت بمسح بعض الرأس والله تعالى يقول وامسحوا برؤوسكم فقال لأن الباء للتبعض فقال له وما تصنع بقوله تعالى في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم فلما قام من عنده قال الشافعي رضي الله عنه أنا وأذن أن يكون لي ولد مثله وعلى ألف دينار لأأجله وفاء وقول ز وفي كلام زروق ما يفيد به يشير إلى ما ذكره سيدي زروق عن شيخه القوري أنه قال اني أتقي النساء المسح على الخفاء لانا إذا منعهن تركن الصلاة وارتكاب الخلاف أولى من ترك الصلاة اه يعني قول ابن خنبل ومن وافقه بجواز المسح على الخمار والعامة اختيارا بشرط لبس ذلك على طهارة وحصول (١١٧) المشقة في تركهما والله أعلم * (فرع) *

قال ابن حبيب وقد انتهى أن تصل المرأة شعرها بشئ اه قال غ في تكميله تأمله مع ما في رسم الخناز من سماع القرنيين من كتاب النكاح سئل مالك عن المرأة تجعل في أطراف رأسها الصوف عسك به المشط قال لا بأس به الشعر شعرها ابن رشد أي يجعله في أطراف شعر رأسها تستبق به أثر المشط وهو الترحيل فتقبه بذلك من الشعث فلم يره به بأسان لم تصله بشعر غيره لان هذا هو الذي فيه انتهى اه فانظر هل تواردا على محل واحد أو التكتير خلاف اتفاق الشعث وعلى كل حال فلا تنسح على حائل وفي الحديث نهى عليه السلام عن الزور قال قتادة يعني ما تكتبه النساء أشعارهن من الخرق عياض وأما ربطه بنواصي الحرير الملونة وشبهها بما لا يشبه الشعر فليس هو من الوصل ولا هو مقصوده وانما

به صرح النخعي ونصه ولا خلاف أنه يؤمر مسح جميع الرأس ابتداء الحديث واختلف اذا اقتصر على بعضه على أربعة أقوال اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله غ في تكميله متعقباه على ابن عرفة وظاهر كلام أبي بكر بن العربي يوافق ما قاله النخعي انظره في الأحكام في سورة المائدة والله أعلم (ولا ينقض صفه الخ) هو يفتح الضاد المعجمة القتل لا بإلقاء المسألة اذ لا يصح هنا * (تنبيه) * قال ابن حبيب وقد انتهى أن تصل المرأة شعرها بشئ اه قال غ في تكميله عقبه ما نصه قلت تأمل قوله نهى أن تصل المرأة شعرها بشئ مع ما في رسم الخناز من سماع القرنيين من كتاب النكاح سئل مالك عن المرأة تجعل في أطراف رأسها الصوف عسك به المشط قال لا بأس به الشعر شعرها ابن رشد أي يجعله في أطراف شعر رأسها تستبق به أثر المشط وهو الترحيل فتقبه بذلك من الشعث فلم يره به بأسان لم تصله بشعر غيره لان هذا هو الذي فيه انتهى اه فانظر هل تواردا على محل واحد أو التكتير خلاف اتفاق الشعث وعلى كل حال فلا تنسح على حائل وفي الحديث نهى عليه السلام عن الزور قال قتادة يعني ما تكتبه النساء أشعارهن من الخرق عياض وأما ربطه بنواصي الحرير الملونة وشبهها بما لا يشبه الشعر فليس هو من الوصل ولا هو مقصوده وانما

وعلى كل حال فلا تنسح على حائل وفي الحديث نهى عليه السلام عن الزور قال قتادة يعني ما تكتبه النساء أشعارهن من الخرق عياض وأما ربطه بنواصي الحرير الملونة وشبهها بما لا يشبه الشعر فليس هو من الوصل ولا هو مقصوده وانما كأيشد في الاواسط اه **قلت** في الصحيحين لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وظاهره أنه لا يجوز تكتير الشعر بشعر آخر أو بخضوط أو خرق وهو مذهب الجمهور وفي ق قال مالك الوصل بكل شئ ممنوع اه وذهب الليث ونقله أبو عبيد عن كثير من الفقهاء ان المنوع هو وصل الشعر بالشعر أو ما يفتره من خرق وغيره فلا يدخل في النهي وبه قال أحمد وابن جبير وكثير من الفقهاء وفي حديث سعد بن جبيرة عن أبي داود بسند صحيح قال لا بأس بالقرامل وهي بالقاف والراء والميم واللام نبات طويل القرو لين والمراد به هنا خضوط الشعر من خرا وصف نعل ضفائر تصل بها المرأة شعرها ولم ينههم عن أجاز الوصل مطلقا اذا كان يعلم الزوج واذنه لكن حديث البخاري أن زوجها أمرني أن أصل في شعرها فقال عليه الصلاة والسلام لا لعن الموصلات حجة عليهم انظر القسطلاني وابن حجر وقال الابي اعلم ان وصل الشعر حقيقة انما هو ربط شعرة بأخرى وكرامة مالك والاكثر وصله بكل شئ انما هو بناء على ما ذكره عبد الوهاب من ان العلة في ذلك الغرور والتدليس ويندرج في ذلك أن تعلق ضفائر رهاب شعر أو غيره وأما التي السمي بالزروق الذي تصنعه النساء اليوم فليس من وصل الشعر فلا يتناول الحديث لانه انما هو وضع الشعر

هناك نعم يمنع من جهة الدلسة اهـ (١١٨) (الثلاثين الخ) هذا هو المشهور وروى عبد الوهاب عن ابن القاسم

هو التجميل والتحصين كما يشد في الاواسط اهـ منه بلفظه (بكمية الناتين الخ) هذا هو المشهور ومقابله مارواه عبد الوهاب عن ابن القاسم انه الكائنات عند عقد الشراك وانكر ابن عطية فان لا ان عبد الوهاب جاء بلفظه فيه تخليط واهام قال غ في تكميله وتبعه ابن فرحون على اختصاص الخلاف بالغة دون الفقه وهما مجموعان بقبول قول المذهب كالباجي وابن رشد وعياض وغيرهم رواية عبد الوهاب فقها وان كانت مرجوحة اهـ منه بلفظه (ونب تخليل اصابعهما) قول ز بشرط التصاقهما الخ ذكر ابن يونس لذلك عللا ونصه قال ابن حبيب وحسن تخليل اصابع رجليه في الوضوء مرغ فيه وليس كوجوبه في اليدين وأما في الطهر فلا بد من التخليل في ذلك وقد روى عن مالك ليس عليه تخليل رجليه في غسل ولا وضوء قال أبو محمد يحتل ان مال كالم يرد في الرجلين ٣ لانه اذا خلل اصابع رجليه يديه وجب احتكاك بعض اصابعه ببعض فتاب ذلك عن التخليل قال غيره وانما قال ذلك لاختلاف الناس في غسل الرجلين اذ من يقول فيه ما بالمسح فحذف ترك التخليل فيهما لهذا وقيل انما ذلك لانها كعضو مستور لا اجتماعها والله تعالى أعلم اهـ منه بلفظه وعلمه ابن العربي بعله أخرى ونصه قال ابن وهب هو واجب في اليدين مستحب في الرجلين وبه قال أكثر العلماء وقيل ان ذلك واجب في الجميع لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خللوا بين الاصابع لتخللها النار قال المستورد بن شداد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك يختصره ما بين اصابع رجليه والحق انه واجب في اليدين على القول بالتدليك غير واجب في الرجلين لان تخليلها بالماء يقرح باطنها وقد شاهدنا ذلك وما علمنا في الدين من جرح في أقل من ذلك فكيف في تخليل تتقرح منه الاقدام اهـ منها بلفظها * (تنبيه) * جزم المصنف هنا بالاستحباب مع انه لم ينفه في ضيق الاعين ابن شعبان لكن ماسلكه في مختصره هو الصواب لانه الذي اعتمدته ابن رشد في مقدماته كاتقدم وجعله ابن يونس المذهب ولم يحمك غيره ونسبه ابن العربي لا أكثر العلماء وقال انه الحق وأقامه في البيان من المدونة ومن قول مالك وابن القاسم في سماع موسى ونص مافيه وسئل ابن القاسم عن الذي يتوضأ ونسي غسل رجليه فمير بنه فيدخل فيه ويخوضه هل يجوز له من غسل رجليه قال قال مالك اذا ذلك احدى رجليه بالآخرى أجراً قال ابن القاسم واذا ذلك احدى رجليه بالآخرى وكان يستطيع ذلك فلا بأس به قال القاضي ولا بد في ذلك من تجديد النية لانه لما نسي غسل رجليه وفارق الوضوء على انه قد أكمله ارتقت النية المتقدمة ولم تجمد به او كذلك قال في المدونة في الذي يتوضأ وأبقى رجليه ففاض نهر او غسل مافيه ان ذلك لا يجوز له الانية ثم قال وفي ذلك احدى رجليه بالآخرى دون أن يغسلها يديه ما يدل على ان الاصابع لا تتخلل وقد مضى ذلك في رسم اغتسل على غير نية من سماع ابن القاسم اهـ منه بلفظه وذلك كله شاهد للتشهير الذي نقله ح عن الشارح في الكبير والوسط والشيخ زروق والله أعلم

انما الصكائتان عند عقد الشراك وانكره ابن عطية فان لا ان عبد الوهاب جاء بلفظه فيه تخليط واهام قال غ في تكميله وتبعه ابن فرحون على اختصاص الخلاف بالغة دون الفقه وهما مجموعان بقبول قول المذهب كالباجي وابن رشد وعياض وغيرهم رواية عبد الوهاب فقها وان كانت مرجوحة اهـ (ونب الخ) جزم هنا بالتدليك مع انه لم ينفه في ضيق الاعين ابن شعبان لكن ماسلكه هنا هو الصواب لانه الذي اعتمدته ابن رشد في مقدماته وجعله ابن يونس المذهب ولم يحمك غيره ونسبه ابن العربي لا أكثر العلماء وقال انه الحق وأقامه في البيان من المدونة ومن قول مالك وابن القاسم في سماع موسى وهذا كله شاهد للتشهير الذي نقله ح عن الشارح في الوسط والكبير والشيخ زروق قلت قال السفطي فلو ترك تخليلها لم يضر اذا تحقق وصول الماء الى ما بين الاصابع اهـ وأصله قول ح اذا قلنا لا يجزئ تخليل اصابع الرجلين في الوضوء ولا في الغسل فلا بد من اصال الماء ما بين الاصابع قاله في مختصر الراضة والله أعلم اهـ وقول ز لشدته التصاقها الخ علمه ابن العربي بعله أخرى ونصه قال ابن وهب هو واجب في اليدين مستحب في الرجلين وبه قال أكثر العلماء وقيل

انه واجب في الجميع لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خللوا بين الاصابع لتخللها النار قال المستورد بن شداد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك يختصر ما بين اصابع رجليه والحق انه واجب في اليدين على

(والدلك)

القول بالتدليك غير واجب في الرجلين لان تحليلهما بالماء يقرح باطنهما وقد شاهدنا ذلك وما عايناه في الدين من حرج في أقل من ذلك فكيف في تحليله تنقح منه الاقدام اه (وفي حاشيته قولان) قلت وقول ز تمة في جواز حلق الرأس حيث لا ضرر وكرهاته قولان الخ اعلم ان الذي دلت عليه الآثار ان المصطفى صلى الله عليه وسلم كان لا يخلق ولا يقصر لغبرته فكما قال العراقي يخلق رأسه لاجل النسك * وروى عاصمه في نسك وصريح الطرطوشي وابن العربي بأن حلق الرأس لغبرته نسك بدعة وقال الجزولي عن بعضهم اذا تلاقى قوم عليه وجب أن يجاهدوا لان ذلك علامة لبدعتهم اه أي لان المصطفى جعله من شعار الخوارج لغبرتهم التمسيد أي الحلق لكن ذلك لا بدل على المنع لانه لا يحرم علينا جميع ما كان من علامتهم في تلك البلاد وفي ذلك الزمان وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على الجواز وفهم الجمهور أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم الحلق لم يكن لانه من السنة بل لان ذلك كان عادة قوم وعرفهم ومن كان عرقه بخلاف ذلك فليعمل على عرفه قال الشيخ عج في حاشيته عن الرسالة تبعاً الخ في حاشيته عليها انما يحبس الشعر اليوم غالباً من اخلاقه أو من ليس من أهل العلم أو لغرض فاسد وقليل من يفعله اتباعاً للسنة فيكون الحلق أولى لعدم التشبه به وذكر أي خلافاً لمن (١١٩) قال بالنسك أو بالكرهه وليس غسله والا لما

جازي حج ولا عروة والله أعلم وقال السفطى في حاشيته على ابن تركي مانصه قال به وض شيوخنا يجب حلق الرأس في زمانها هذا لان تركه هوهم أنهم من الاولياء ومن ادعى الأولية كاذب يخشى عليه الموت على الكفر كما قرره الشيخ أي الصعدي على كبير الزرقاني كانه نقله عنه شيخنا اه * (فرع) * قال ابن فرحون في الغارزة فان قلت رجل صلى بالعمامة في أعضاء وضوئه ولم يصب بها الماء وهو صحيح الجسم ولا إعادة عليه على المشهور قلت هذا فيمن توضأ ثم قشر قشره من يده بعد الوضوء أو قطعت يده فلا يلزمه غسل موضع القطع ولا غسل موضع القشرة

(والدلك) قول ز فاختلف هل لا يجزئ أيضاً ورواه ابن القاسم عن مالك أو يجزئ وهو قول ابن القاسم نفسه فيه نظر فان الذي رواه ابن القاسم عن مالك انه لا يجزئه هو اذا خفف الماهيما وأما اذا دلك احداهما بالآخرى فروى ابن القاسم عنه أنه يجزئه كما قدمنا اتفاقاً وانما قال بعدم الاجراء محمد بن خالد انظر ح في الفرع الذي تكلم فيه على الاستتابة وفي الفرع بعده وتأمله وقول مب محتجاً بقول الفاكهاني الدلك امر الابد أو ما يقوم مقامه الخ لا خصوصية للفاكهاني بذلك بل هي عبارة ابن رشد انظر نصه في ح والله أعلم (وهل الموالاة اجبة الخ) حاصل ما لهم في الموالاة هنا أنه يبي في النسيان على المشهور بنية ولو طال واضطربوا في العجز والعمد فالذي حصله ح ان العجز الحقيقي وهو أن يكره على تفريق الطهارة بما بعد الكراهة شرعاً وعرض منه من انقضاءها ولم يجد مثلاً أو أعتمد الماهيما بما جزم بأنه يكفيه فاهريق له أو غضب منه أو أهرقه هو من غير قصد أو تبين أنه لا يكفيه فانه يبي وان طال اتفاقاً وعلى المشهور وأما غير الحقيقي كما اذا أعتمد الماهيما ظناً أنه يكفيه فجزم ماؤه فانه يبي الآن بطول بما تحجب فيه الاعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وأما العمد فقال ابن فرحون تعالى ابن عبد السلام ان حكمه حكم العجز الذي ليس بحقيقي وان ابن هرون قال لا يعتفر في العمد الا التفريق اليسير ولا يبلغ به القدر المعتفر في العجز وارتضاء ح وقال

على المشهور ذكره طخ على التهذيب وابن قدام (والدلك) قول ز فاختلف هل لا يجزئ أيضاً ورواه ابن القاسم الخ فيه نظر فان الذي روى ابن القاسم عن مالك انه لا يجزئ هو اذا خفف الماهيما وأما اذا دلك احداهما بالآخرى فروى ابن القاسم عنه انه يجزئه كافي العتبية وانما قال بعدم الاجراء محمد بن خالد انظر ح في الفرع الذي تكلم فيه على الاستتابة وفي الفرع بعده وتأمله وقول مب محتجاً بقول الفاكهاني الدلك امر الابد أو ما يقوم مقامه الخ لا خصوصية للفاكهاني بذلك بل هي عبارة ابن رشد انظر نصه في ح والله أعلم (وهل الموالاة الخ) حاصل ما لهم هنا أنه يبي في النسيان على المشهور بنية ولو طال واضطربوا في العجز والعمد فالذي حصله ح ان العجز الحقيقي وهو أن يكره على تفريق الطهارة بما بعد الكراهة شرعاً وعرض ولم يجد مثلاً ولا أعتمد الماهيما بما جزم أي أو غلب على ظنه أنه بكنهه فاهريق له أو غضب منه أو تبين أنه لا يكفيه فانه يبي وان طال اتفاقاً وعلى المشهور وأما غير الحقيقي كما اذا أعتمد الماهيما ظناً أنه يكفيه أو شك في ذلك فجزم ماؤه فانه يبي الآن بطول بما تحجب فيه الاعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وأما العمد فقال ابن فرحون تعالى ابن عبد السلام ان حكمه حكم العجز الغير الحقيقي وقال ابن هرون لا يعتفر في العمد الا التفريق اليسير ولا يبلغ به القدر المعتفر في العجز وارتضاء ح قائلا

انه ظاهر كلامهم والذي حرره طفي أن العاجز لا يبنى مع الطول مطلقا وأن ما قاله ابن فرحون من مساواة العامد للعاجز هو الصواب وأن تقييد المصنف بالقدره فيه نظر إذ لم يعرج أهل المذهب عليه بحال والذي لتو ارتضاء ما لطفى الأقوله لم يعرجوا على قيد القدره بحال فانه بحث مع فيه بكلام الحفيد الجلاب ثم قال بعد ما نضه ثم يحتاج الى من صرح بمشهوره بذلك حتى يصح للمصنف حكايته والجري عليه اه فرتضاه هو مرتضى طفي فتأمله والذي لمب ارتضاء ما لطف من الفرق بين العجز الحقيقي وغيره وارتضاء ما لطفى من أن الطول في حق العاجز وهذا هو الطول في حق العاجز وهذا هو الذي كان يرتضيه ج ويقرره والذي يتحصل من النقول أن العجز الحقيقي فيه قولان مرجحان وأن في مساواة العامد للعجز الحقيقي في حده بالجفاف وعدم مساواته لقوانين قوين أيضا فارجحه ح وارتضاء مب وج من البناء مطلقا في العجز الحقيقي هو الذي قاله ابن القصار وجرم به اللغمي وصرح صاحب الجمع بأنه متفق عليه وابن بزرة وابن جري يشهروه وهو قول مالك في رواية ابن وهب وغيره وجرم في المقدمات بأنه مذهب ابن القاسم الجاري على المشهور وما رجه طفي وارتضاء تو من أنه لا بناء فيه مع الطول هو ظاهر المدونة ومرضى عبدالحق وشيوخه والباقي وابن يونس والزاوغي والمشداني وهو مقاد كلام الحفيد وابن الجلاب

انه ظاهر كلامهم ورد ما لابن فرحون والذي حرره طفي أن العاجز لا يبنى مع الطول مطلقا وأن ما قاله ابن فرحون من مساواة العامد للعاجز هو الصواب وأن ما قاله المصنف من التقييد بالقدره فيه نظر إذ لم يعرج أهل المذهب عليه بحال والذي لتو ارتضاء ما لطفى الأقوله لم يعرجوا على قيد القدره بحال فانه بحث مع فيه بكلام الحفيد الجلاب ثم قال بعد ما نضه ثم يحتاج الى من صرح بمشهوره بذلك حتى يصح للمصنف حكايته والجري عليه اه فرتضاه هو مرتضى طفي فتأمله والذي لمب ارتضاء ما لطف من الفرق بين العجز الحقيقي وغيره وارتضاء ما لطفى من أن الطول في حق العامد هو الطول في حق العاجز وهذا هو الذي كان يرتضيه شيخنا ج وبقرره هذا محصل ما لهم هنا والذي تحصل لي بعد الماطعة والتأمل أن العجز الحقيقي فيه قولان مرجحان وأن في مساواة العامد للعجز الحقيقي في حده بالجفاف وعدم مساواته لقوانين قوين أيضا أمار مرجحان القول بالبناء في العجز الحقيقي مطلقا قاله ح من جرم اللغمي به دون ذكر خلافه ولتصریح صاحب الجمع عن ابن هرون بحكاية الاتفاق عليه واتصریح ابن بزرة بأنه المشهور قلقت ولتصریح ابن جري في قوانينه بتشهيره ونضه وأما النور فواجب مع الذكر والقدره في المشهور فعلى ذلك أن فرق ناسيا وأعجاز ابن وغامدا ابتداء وقبل هوسنة اه منها بلفظها ولكنة قول مالك في رواية ابن وهب وابن أبي أوبس وأبو أي زيمين وجرم ابن رشد في المقدمات بأنه مذهب ابن القاسم الجاري على المشهور ونضه وأما القور فنه ثلاثة أقوال أحدها أنه فرض على الإطلاق وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة والثاني أنه سنة على الإطلاق وهو المشهور من المذهب والثالث أنه فرض فيما يغسل وسنة فيما يسبح وهو قول مطرف وابن الماجشون عن مالك وهو أضعف الأقوال فعلى القول بأنه فرض يجب إعادة الوضوء والصلاة على من فرقه ناسيا ومتعدا وعلى القول بأنه سنة أن فرقه ناسيا فلا شيء عليه وإن فرقه عمدا ففي ذلك قولان أحدهما أنه لا شيء عليه وهو قول محمد بن عبد الحكم والثاني أنه بعيد الوضوء والصلاة ترك سنة من سننها عامدا لأنه كالملاعب المتهاون وهذا مذهب ابن القاسم ومن أعجابنا من يعبر عن مذهبه هذا في القور بأنه فرض بالذكر يسقط بالنسيان كالكلام في الصلاة فعلى التأويل الاول من أهرق ما مه في أتمام وضوئه أو ابتداء وضوئه بما يغلب على ظنه أنه يكفيه فيعجز له الماء أنه لا يضره القيام لاخذ الماء وأن بعد وعلى التأويل الثاني أن بعد عنه الماء في الوجهين ابتداء الوضوء لأنه ذكر اه منها بلفظها وأمار مرجحان القول بعدم البناء فلا نه ظاهر المدونة وعليه حملها الباقي وابن يونس وعبدالحق والزاوغي والمشداني وجرم به ابن الجلاب ولم يحك خلافه ونضه ولا يجوز تفريق الطهارة من غير عذر ويجوز ذلك في العذر والعذر الذي يجوز معه تفريق الطهارة شيان عجز الماء والنسيان ففي عجز الماء يبنى ما لم يطل فإن طال ذلك ابتداء طهارته وفي النسيان يبنى طال أو لم يطل فن تعذر تفريق وضوئه أو غسله أو تيممه لم يجره ورأيت عليه الاعادة اه منه بلفظه ونحوه للقاضي في التلقين ونضه والذي يجب أن يقال أن التفريق بفسده مع التعمد والتفريق مع

والقاضي عبد الوهاب وابن العربي
ورجح في الشامل وقال فيه
الفاكهاني هو الاظهر وهو مفاد
كلام الشارح ومقتضى صنيع
ابن عرفة وصوبه بعضهم كافي
القلشاني وفهم عليه كلام ابن
القاسم بعضهم كافي المقدمات
ومأله ح وارضاءه من الفرق
بين الطول في العدو وال طول في العجز
هو الذي يفيد كلام البداية والجلاب
والتلقين وأبو الحسن والشارح
والوفاي وشهدا وسندوا الشامل
وصاحب الجمع ومأله طي وارضاءه
مب وج من مساواتها هو الذي
جزم به ابن فرحون وهو الذي يفيد
كلام ابن رشد وعياض وعبد الحق
وابن يونس وابن العربي والاحتياط
العمل على مارجحه من أن الطول
في الهدأقل من الطول في العجز
وعلى مارجحه طي من عدم البناء
مع الطول في العجز الحقيقي ويظهر
من القول انه أقوى اذا علمت هذا
ظهر لك ان المصنف سلك الارجح
والاحوط من عدم البناء في العجز
الحقيقي مع الطول لانه ظاهر لفظه
ولانه الذي شهره في ضج وانما
قيس بالقدرة لانه على ان العامد
لا يعترف بحقه الا التفرق السير
جدوا وانظر نصوص من ذكرنا في
الاصول والله الموفق ﷻ قلت
والظاهر في العجز الحقيقي مارجحه
٣ قوله والكلام في الطهارة كذا
في الاصل ولعله والكلام في الصلاة
كتبه مصححه

الطول المتفاحش الخارج عن الموالاة ولا يفسده قليله ولا على وجه السهو اه منه
بلفظه وجرم به في ضج فقال عند قول ابن الحاجب والتفرق السير معتبر
والكثير نالهم المدونة يفسد عدله لانسيان اه مانصه قوله والتفرق السير
معتبر حكى عبد الوهاب فيه الاتفاق والعجز ملحق على المشهور بالنسيان في عدم
الافساد الا أنه في النسيان بين مطلقا طال أو لم يطل وفي العجز ما لم يطل اه محل الحاجة
منه بلفظه ورجحه الفاكهاني ونصه سوى التخميشه وبين الناسي وظاهر كلام ابن
الحاجب أو نصه خلاف هذا وهو الاظهر اذا النسيان يتعدرا لانفكالك عنه بخلاف
الغضب والاهراق فانه نادر اه نقله ح وبوخذا بضار بخانه من كلام ابن العربي فانه
قال في أحكامه الكبرى في سورة المائدة مانصه ذكر الله تعالى أعضاء الوضوء وترتيبها وأمر
بغسلها معقبه فهل يجزئ أن تكون مفعولة مجموعة في الفعل كجمعها في الذكرا أم يجزئ
التصريق فيها قال في المدونة وكأب محمدان التوالى ساقط وبه قال الشافعي وقال
مالك وابن القاسم ان فرقه متعددا لم يجزوه ويجزئه ناسيا وقال ابن وهب لا يجزئه ناسيا
ولا متعددا وقال مالك في رواية ابن حبيب يجزئه في المغسول ولا يجزئه في الممسوح
وقال ابن عبد الحكم يجزئه ناسيا ومتعددا فهذه خمسة أقوال الاول فيها ان الله أمرها
مطلقا فوالى و فرقه وليس اهذه المسئلة تتعلق بالفور والامر باصل الوضوء خاصة
والاصل الثاني أنهم لعبادة ذات أركان مختلفة فوجب فيها التوالى كالصلاة وهذا نقول
انها تازم الموالاة مع الذكرا والنسيان كالصلاة الا أن يكون يسيرا فهو معفون عنه وأما
متعلق الفرق بين الذكرا والنسيان فان التوالى صفة من صفات الطهارة فافترق فيها
الذكرا والنسيان كالترتيب واعتبار صفة من صفات العبادة بصفة أولى من اعتبار عبادة
بعبادة اه منها بلفظها ونص ابن يونس السابغ الموالاة مع الذكرا فريضة خلا فلا يبي
حنيفة والشافعي ودلنا نقول الله تعالى اذا قمتم الى الصلاة والامر المطلق على الفور
ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ووالى وقال هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا
به وهو قول عمر بن الخطاب ولم يخالفه صحابي فهذا كالأجاء ثم قال فان قيل لو كان واجبا
لما افترق عدده وسهوه قيل هذا غير لازم لدليله الا كل في الصيام ٣ والكلام في الطهارة أن
عدمه مفارق لسهوه اه منه بلفظه وقال أيضا بعده ما نصه ومن غير المدونة قال مالك
ومن ترك بعض فرض الوضوء ناسيا فذكر بحضرة الماء أو مائسى وأعاد ما يليه ولونسى
المضمضة والاستنشاق فعل ذلك ولم يعد ما يليه بخلاف المفروض قال ابن حبيب ان ذكر
بحضرة الوضوء أعاد مائسى وما يليه كان مسنونا أو مفروضا وان فارق وضوءه فما كان من
مسنونه وما يمسح من مفروضه قضى مائسى فقط وان كان مما يغسل من مفروضه وطال
أعاد الوضوء وبعد الصلاة في المفروض كله ما يغسل وما يمسح ولا يعيد في المسنون وقال
ابن أبي سلمة في غير الواضحة يتدئ الوضوء ان طال ذلك كان ما يغسل أو ما يمسح قال
ابن الربيع وما ذكر ابن حبيب عن مالك في تفرقه بين المغسول والممسوح فهو غلط
من نقله عن مالك محمد بن يونس وقد تقدمت الحجة في إيجاب التوالى مع الذكر وقول مالك

فيماد كرنا الآن أولى وكان ابن أبي سلمة رأى أن التوالى فرض يبطله النسيان كالصلاة
 وذهب محمد بن عبد الحكم إلى أن تبعية في العمد والسهو وسواء لا يبطله على ما روى
 عن ابن عمر في تأخير المسح على الخفين قال ابن القاسم ولم يأخذ مالك بما روى عن ابن
 عمر في هذا قال مالك في المدونة ومن توضأ بعض وضوءه ثم عجز ماؤه فقام لطلبه فان قرب
 وان تباعد وحف وضوءه ابتداء اه منه بلفظه ونص عبد الحق في النكت فان نسي
 الرجل لمعة من وضوءه أو غسله فذكرها فلم يجد ما يغسلها به ان طال طلبه للماء ابتداء
 طهارته وحكمه حكم من عجز ماؤه في ابتداء طهارته لافرق بين ذلك قاله غير واحد من
 شيوخنا اه بلفظه على نقل أبي الحسن وقد نقله المصنف في ضيق مقتصر عليه
 ونقله ح أيضا ووجه الدليل منه بين لان العجز فيمن ذكر لمعة حقيقي وقد سوى بينها
 وبين مسئلة من عجز ماؤه في ابتداء وضوءه فالو لا أنه هو وشيخه فهو ما على أن
 العجز فيها على ظاهره من الاطلاق ما صح القياس بل كلام عبد الحق في تهذيب
 الطالب يدل على أن مسئلة المدونة وما أقاده ظاهرها من مسلم لانه اختج بها في الرد
 على اليباني في مسئلة اللعنة ومعلوم انه لا يمتنع الاجتماع عليه أو بما يسلب الخصم وذلك
 أنه لما ذكر عن اليباني في مسئلة اللعنة أنه يبنى مطلقا وجد الماء قريبا أو بعيدا
 اذا لم يفرط ومضى مبادرا قال مانصه وقد ذكرنا في كتاب النكت خلاف هذا عن غير
 واحد من شيوخنا وأنه كن عجز ماؤه في ابتداء طهارته لافرق بين ذلك وفي الواحظة
 لابن حبيب مثل الذي حكى عنه عن شيوخنا ثم رد على اليباني وبالغ في ذلك انظره في ح
 ونص الواوغي عند قول المدونة الذي قدمناه قريبا نقل ابن ونس قوله فنجز ماؤه يريد أعد
 ما يكفيه والا ابتداء اه منه بلفظه ونحوه لانه شدد الى انظره في ح فانظر كيف جلا
 المدونة على صورة ما اذا أعد من الماء ما يكفيه مع تصريحها بأنه انما يبنى ان قرب
 ويتبدى ان تباعد وحف وضوءه وهذه الصورة من العجز الحقيقي وفيها حكى ابن بزرة
 تشهير البناء مع الطول ويدل له بجمانه أيضا ترجيح صاحب الشامل اياه ونصه واعتقرفصل
 خف وفي غيره ثلاثة لابن وهب وابن عبد الحكم وابن القاسم ثالثا يغتفر مع النسيان
 وكذا العجز على المشهور ورابعها ان أعد ما يكفيه فصب أو غصب فكان الناس وان اعتقد
 أنه يكفي فتمين خلافه فكان العمد وعلى المشهور في النسيان يبنى بنية مطلقة وفي العجز مالم
 يطل بجفاف أعضائه في زمن معتدلين وقيل بالعرف اه منه بلفظه ويدل له أيضا كلام
 بداية الحنفية الذي نقله تو ومب لمن تأمله وأنصف لقوله ومع ذلك عند العجز مالم
 يتفاحش التفات اه فانظر تقييده بقوله مالم يتفاحش يظهر لك ما قلناه ويدل له أيضا
 كلام ابن عرفة لانه أخر القول بالبناء مطلقا ولم يعزه الا للحنفي وحده ونصه وبسير التقرير
 عفو فلو عجز ماؤه وحف وضوءه ففي بناءه ثالثا ان أعد ما يكفيه فغصب أو أوزق للباجي
 عن رواية ابن وهب مع عياض عن رواية ابن أبي أويس وعياض عن قول بعضهم بمحمل
 أنهم ما سوا على وجوبها مع الذكروا للحنفي اه منه بلفظه وتبعه القلثاني في شرح الرسالة
 وزاد بعده متصلا به مانصه قيل والصواب التقرير بين النسيان وغيره اما النسيان فيعذر به

فيه ح ومب و ج لانه في
 الحقيقة مفهوم تقييدهم بالقدرة
 وهو كالنسيان أو أخرى منه وان كان
 الورع ما قاله هو في تمامه منصفنا
 والله أعلم وقول مب وفي الجلاب
 مانصه ولا يجوز الخ ليس ما ذكر
 هو نص الجلاب وانما هو مانصه
 ولا يجوز تفريق الطهارة من غير عذر
 ويجوز ذلك في العذر والعذر الذي
 يجوز معه تفريق الطهارة شيان
 عجز الماء والنسيان في عجز الماء
 يبنى مالم يطل فان طال ذلك ابتداء
 طهارته وفي النسيان يبنى طال أو لم
 يطل فن تعد تفريق وضوءه أو غسله
 أو تيممه لم يجزه ورأيت عليه الاعادة
 اه وهذا يحسن به الرد على طئي
 من جهة قوله ان أهل المذهب
 لا يبرحون على قيد القدرة بحال
 ومن جهة قوله ان العمد والعجز سواء
 في ان الطول فيهما هو الجفاف لكن
 هذا الرد يتجه على مب أيضا
 ومثله يرد على استدلاله بكلام بداية
 الحنفية فتأمل والله وأعلم

لانه غالب يتعدى الانفس كانه بخلاف الانهر ارق والغصب فانه نادر وأحسن قول من
 قال التسبان ليس يدع في الانسان فأول ناس أول الناس قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم
 من قبل فنسى قال في المدونة وان قام العجز مائه وقرب ولم يجف بنى اه منه بلفظه ويدل
 له أيضا كلام الشارم ساجي لاقتصاره عليه كانه المذهب ونصه بيني في التسيان طال أولم
 يطل على المشهور ويجوز التفريق اليسير لغير عذر كأن يقوم في أثناء الطهارة من موضع
 لا آخر ويجوز مع عجز الماء البناء في أكثر من ذلك مما لا ينتهي الى الطول اه بلفظه
 على نقل غ في تكميله وأما قوة القول بأن الطول في العمد ليس كالطول في العجز كما قاله
 ح فهو الذي يفيد كلام بداية الحفيد وكلام الجلاب الذي قدمناه وقد نقله أبو الحسن
 وساقه كانه المذهب ذكره عند كلام المدونة السابق كانه تفسير ووافق لها وكلام التلقين
 والشارم ساجي والوافي والمشد الى وسندوا شامل وصاحب الجمع عن ابن هرون ويكنى
 هذا شاهد المصنف في توضيحه ومختصره حيث فرق بين العمد والعجز ولهذا قال ح
 والله أعلم ان ما قاله صاحب الجمع وابن هرون هو الظاهر من كلام أهل المذهب وبه تعلم ما في
 قوله طفي ان كلام ح لا يعول عليه لانه بحث له ولابن هرون مخالف لما تقدم عن
 الأئمة وأما قوة القول بأن الطول فيه مساواة فهو الذي يفيد كلام ابن رشد في المقدمات
 الذي قدمناه قبل لانه صريح في أنه على القول بأنه فرض مع الذكر يستوي العمد والعجز
 فراجعهم متأمل آخره وهو الذي يفيد كلام عياض في تنبيهاته فانه قال عند قول المدونة
 ولا بعيد غسل رجله ان كان وضوءه قد جفأ منه وقوله في الذي نسي أن يمسح رأسه ان
 كان ناسيا وجف وضوءه فلا يكون عليه الا مسح رأسه حدث في قرب تكرار الترتيب بعد
 ما نسي في وضوءه كحد الموالاة في تركه في العمد اه منه بلفظه وهو نص في أن الموالاة في
 العمد محدودة بالخفاف ويفيد أيضا كلام عبد الحق الذي نقله أبو الحسن عند قول المدونة
 فان لم يغسله حين ذكره استأنف وضوءه والغسل اه فانظره وهو أيضا ظاهر كلام ابن
 يونس وابن العربي المتقدمين لانهم ما أطلقوا ولم يفرقوا بين العمد والعجز وكلام ابن
 العربي أظهر في الدلالة على ذلك فراجعهم متأمل فتحصل أن ما رجحه ح وارتضاه
 ح وشيخنا ج من البناء مطلقا في العجز الحقيقى هو الذي قاله ابن القصار وجرم به
 الخصم ولم يحل فيه خلافا وصرح صاحب الجمع بأنه متفق عليه وابن زينة وابن جرير
 يشبهوه وهو قول مالك في رواية ابن وهب وغيره وجرم ابن رشد في المقدمات بأنه مذهب
 ابن القاسم الجارى على المشهور وان ما رجحه طفي وارتضاه نو من أنه لا بناء فيه مع
 الطول هو ظاهر المدونة ومروى عن عبد الحق وشيوخه والباحي وابن يونس والوافي
 والمشد الى وهو مفاد كلام الحفيد وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب وابن العربي ورجحه
 في الشامل وقال فيه القا كهانى هو الاظهر وهو مفاد كلام الشارم ساجي ومقتضى
 صنيع ابن عرفة وضوءه بعضهم كافي التلقين وفهم عليه كلام ابن القاسم بعضهم كافي
 المقدمات وان ما قاله ح وارتضاه نو من الفرق بين الطول في العمد والطول في العجز
 هو الذي يفيد كلام البداية والجلاب والتلقين وأبي الحسن والشارم ساجي والوافي

والمشدالي وسندو الشامل وصاحب الجمع وما قاله طفي وارضاءه مب وشيخنا ج
من مساواتهم اهو الذي جزم به ابن فرحون وهو الذي بقيةده كلام ابن رشد وعباض
وعبد الحق وابن بونس وابن العربي والاحتياط العمل على ما ربحه طفي من عدم البناء
مع الطول في العجز الحقيقي وعلى ما ربحه ح من أن الطول في العمد أقل من الطول
في العجز فشدك على هذا التحصيل وادع لمن قربه عليك بشفاء قلبه العليل من داء
ذنبه الكثير الثقيل وفوزه برضامولاهما للجليل وهو حسي ونم الوكيل * (تنبيهات)
(الاول) * استدلال مب بكلام الجلاب في الرد على طفي صواب لو كان ما نقله هو
لفظ الجلاب وقد علمت أنه ليس لفظه أما على ما نقلناه عنه فإنه يحسن به الرد على طفي
من جهة قوله إن أهل المذهب لا يعرجون على قيد القدرة بحال ومن جهة قوله إن العمد
والعجز سواء في أن الطول فيهما هو الخفاف لكن هذا الرد يتجه على مب أيضا لأنه وافق
طفي على ذلك وكذا استدلاله بكلام بداية الحفيد رد عليه هذا بعينه أيضا فنامل كلامهما
بأنصاف يتضح لك ما قلناه * (الثاني) * انظر من عجز عن حقيقة ما وطال ثم وجد من الماء
ما يكفيه بقية أعضائه فقط أو وجد ما يكفيه لجمعها لكن خاف فوات الوقت انابتدأ
وضوءه فعلى القول بالبناء الامر واضح وعلى عدم البناء فانظر هل يتركه وينتقل للتيمم
وهو مقتضى ظاهر كلامهم أو يستعمله في بقية أعضائه ويصلي مرة إعادة للقول الآخر
المرجح أيضا مع ما في فرضية الموالاة من أصلها من الخلاف في المذهب وخارجه أو يكمل
طهارته ثم يتيمم لم أر من تكلم على ذلك أصلا وهذا الآخر هو الظاهر عندي لأنه أحوط
والله أعلم * (الثالث) * تقدم في كلام ابن العربي نسبة القول بسقوط الموالاة للمدونة
وكتاب محمد وانظر نسبتته ذلك الى المدونة مع ما تقدم من كلامها وكلام الشيوخ عليها
* (الرابع) * ظاهر قول ابن العربي ان التوالى ساقط أنه ليس بمطلوب أصلا فان حمل
على ظاهره كانت الاقوال ثمانية السبعة التي في ح وهذا الذي ذكره ابن العربي
* (الخامس) * قول ابن عرفة للباسي عن رواية ابن وهب مع عياض عن رواية ابن أبي
أويس كذا وجدته في أربع نسخ منه وفيه نظير من وجهين أحدهما أنه بوجه انفراد
الباسي بذكر رواية ابن وهب وعياض بذكر رواية ابن أبي أويس وليس كذلك بل عياض
ذكر الروايتين معا حسبا ووقف عليه في تنبيهاته وكذا نقله عنه غير واحد والظاهر انه
سقط شيء من كلامه من النسخ وأن أصله مع عياض عنها وعن رواية ابن الخو يدل على
انفسه ذلك من النسخ أن غ في تكمله نقله كذلك والله أعلم فانهم ما أن قوله ابن
أبي أويس تصغيرا أو من مخالف لما عياض في التنبيهات لأنه عز ذلك لرواية ابن أبي زئيم
بأنه يقيم مفتوحتين فنون مكسورة فيامثناة من أسفل فنون آخره هكذا وجدته في أصل
تنبيهاته وكذا نقله عنه أبو الحسن وابن ناجي في شرح المدونة حسبا ووقف عليه في
أصله ما وكذا نقله طفي عن أبي الحسن عن عياض وما وجدته في أربع نسخ من ابن
عرفة من ابن أبي أويس موافقا لما وجدته في نسختين جيدتين من تكميل التقييد عن ابن
عرفة ومثله للقلشاني في شرح الرسالة وما لابن عرفة أقرب من جهة ظاهر اللفظ لان ابن أبي

أويس ينقل عن الامام بغر واسطة بخلاف ابن أبي زمين لكن هو خلاف ما وجدناه
 اعياض وخلاف ما نقله عنه غير واحد والله أعلم * (السادس) * نسب ابن العربي
 القول بطلان الوضوء بالتفريق نسياناً لا ابن وهب واختاره ونسبه ابن رشد وابن يونس
 لابن أبي سلمة فان من ذلك انه قول ابن وهب وعبد العزيز بن أبي سلمة واختيار ابن العربي
 والله أعلم * (السابع) * قول ابن العربي وقال مالك في رواية ابن حبيب يجوز في
 المغسول ولا يجزئ في الممسوح كذا وجدته في نسخة عتيقة منه وهو عكس ما تقدم عن
 ابن يونس عن رواية ابن حبيب وعكس ما تقدم لابن رشد عن رواية الاخوين من أنه يجزئ
 في الممسوح ولا يجزئ في المغسول وعلى ما لابن يونس وابن رشد قول ابن عرفة وابن ناجي
 وغيرهما فيجب اعتقاده والله أعلم * (الثامن) * تقدم في كلام ابن العربي الاستدلال لقول
 بعدم وجوب الموالاة بان الله أمر بالوضوء أمرامطابقاً والامر باصل الوضوء خاصة وليس
 لذلك متعلق بالفور وتقدم قول ابن يونس ودليلنا قول الله تعالى اذا قمتم الى الصلاة
 والامر المطلق على الفور ولا يخفى ما ينه من التخالف ونحو ما لابن يونس قول ح واستدل
 له ٢٢ لوجوب الامر بان الامر في الآية للفور اه قلت وما قاله ابن العربي من أن الامر
 لا يقتضي الفور هو الذي اعتمد في جمع الجوامع راذا ما قاله ابن يونس وح ونصه ولا
 لفور خلافاً لقوم وقيل للفور والعزم وقيل مشترك اه وصرح المحقق المحلى في شرحه بان
 الاول هو الرابع وسلم كلامهما العلامة ابن أبي شريف والله أعلم (وبني بنية) قول ذ
 استننا قد علمت ما قاله مب وقال شيخنا ج مانصه قوله وبني استننا وقال فيما يأتي
 عند قوله ومن ترك فرضاً أتى به وجوباً وكذا قال هنا بعد هذا فانظر ذلك
 والمسئلة فيما يظهر على ثلاثة أقسام اما أن يرد أن يصلي بهذا الوضوء من غير وضوء آخر
 وهذا يجب عليه أن يأتي بمأثره ويضمه لما عنده واما أن يرد بطله ونقضه وهذا الحالة
 لا ين له بناء ولا يجب عليه كما قاله فيما سأتى عند قوله وسنة فعلها واما أن يرد بطل هذا
 لما اشتمل عليه من التفريق ويستأنف آخر فانظر ما يقال هنا ويظهر انه ينبغي استجباها
 اه من خطه وهو فقه ظاهر **قلت** وعلى الحالة الاولى يجب أن يحمل ما أفاده كلام أبي
 الحسن من الوجوب وصرح به ابن ناجي عند قول المدونة فان لم يغسله حين ذكره استأنف
 الوضوء والغسل اه فان أبا الحسن ذكر مسئلة من تذكر النجاسة ثم نسي غسلها وصلى
 وقال مانصه والخلاف في النجاسة كالحلاف في الفور والشيخ وبينهما عندى فرق وهو أنه
 في النجاسة يجوز له التراخي حتى يدخل وقت الصلاة فيغسله أو يستبدل بواغيره بخلاف
 الفور لانه محاطب أن يغسل ما ترك بفوره اه منه بلفظه وقال ابن ناجي بعد ذكر
 المعارضة مانصه وفرق باحد أمرين اما لان النجاسة أضعف من غيرها اذ قيل فيها انها
 فضيلة واما لان غسلها لا يجب عند رديتها بخلاف غسل الممعة فان غسلها واجب فوراً
 لذاتها لصيم الوضوء التي هي جزء منه اه منه بلفظه ونقله ح بقامه انظره في الفرع
 الثالث ويطبق بالحالة الاولى ما اذا ضاق الوقت بحيث اذا استأنف الوضوء فاته الوقت
 واذا فعل المنسى فقط أدركه وكذا اذا وجد من الماء ما يفعل به المنسى فقط اذا

(وبني بنية) قول ز استننا وقال
 عند قوله الآتى ومن ترك فرضاً
 أتى به انه يأتي به وجوباً وكذا قال
 هنا بعد والمسئلة فيما يظهر على
 ثلاثة أقسام لانه اما ان يريد أن
 يصلي بهذا الوضوء وهذا يجب عليه
 أن يأتي بمأثره ويضمه لما عنده
 واما أن يرد بطله ونقضه وهذا
 لا ين له بناء ولا يجب عليه كما قاله
 عند قوله الآتى وسنة فعلها واما
 ان يريد ابطال هذا لما اشتمل عليه
 من التفريق ويستأنف آخر وهذا
 ينبغي استجباها وعلى الحالة الاولى
 يجب أن يحمل ما أفاده كلام أبي
 الحسن من الوجوب وصرح به ابن
 ناجي عند قول المدونة فان لم يغسله
 حين ذكره استأنف الوضوء
 والغسل اه انظر نصه في ح
 في الفرع الثالث ويطبق بالحالة
 الاولى ما اذا ضاق الوقت بحيث اذا
 استأنف الوضوء فاته الوقت واذا
 فعل المنسى فقط أدركه وكذا ان
 وجد من الماء ما يفعل به المنسى
 فقط اذا

(٢) قوله لوجوب الامر لعلة لوجوب
 الموالاة اه معجزة

لا يجوز له الانتقال للتميم مع قدرته على الطهارة المناسبة بفعل المنسي وحده والله أعلم
 (وان عجز ما يطل) قول مب ثم أعلم أن ح انما جل وان عجز ما يطل على صورة
 واحدة الخ فيه نظر لان ح انما أخرج من ذلك صورة واحدة وهي اذا أعد من الماء
 ما جزم أنه لا يكفيه فانه قال بعد انتقال مائه * (تنبيه) * استثنى الرجاء من صور
 العجز الصورة الثانية وهي ما اذا أعد من الماء ما لا يكفيه قطعاً فانه لا يبيّن طال أو لم يطل
 اه ولا حجة له فيما ذكره عن ضج عن ابن زبيرة من أنه يبيّن في صورة ما اذا أعد من
 الماء ما جزم بأنه لا يكفيه ويتبدى في صورتي ما اذا جزم بأنه لا يكفيه أو شك في ذلك لان محل
 ذلك مع الطول اذ هو موضوع كلامه وعلى ذلك فهمه ح ولذلك نسب استثناء الصورة
 المذكورة في كلامه قبل للرجاء وحده فتأمل به انصاف * (تنبيهان * الاول) *
 أطلق من وقفت على كلامه عن تكلم على هذا المحل في الظن والذي يجب الجزم به
 تقييده بغير الغالب وأما الغالب فيلحق باليقين كما تقدم صريحاً في كلام المقدمات
 ولما تقدم عند قوله والا فجميع المشكوك فيه من أن الراجح الحاق غالب الظن باليقين
 والله أعلم * (الثاني) * بعد أن ذكر ح كلام الرجاء في الصورة التي استثنىها
 قال عقبه مائه قلت وهذا هو الظاهر الآن يكون التفريق يسيراً عما يفترق ابتداء
 والله أعلم اه وبحث فيه شيخنا ج فقال الظاهر أن هذه الصورة لا يبيّن فيها مطلقاً
 ولا يصح قياسها على العامد لان العامد حين شرع كانت تنسبه جازمة والتفريق اليسير
 الذي عرض له لا يقدح فيها ومن أعد من الماء ما جزم بأنه لا يكفيه لم يستل نية وعلى
 تقدير أنه نوى فأنما هو لاعب اذ لا يستقيم له نية وهو جازم بأنه لا يكفيه ما أعد من الماء
 اه قلت وهذا الذي قاله ظاهر غاية الظهور الا انه خلاف مفاد كلام الرجاء
 لقوله فلا يجوز له البناء طال أو لم يطل لانه قد تعدى تفريق الطهارة فتعليل به يدل
 على أنه لو طرأ له من الماء ما كل به طهارته من غير تفريق أجزاءه وكلام شيخنا يفيد أنها
 باطلة اذ ذلك هو الظاهر ومحل ذلك والله أعلم حيث كان لا ير جوطريان ما يكمل
 به طهارته قبل انقضاء ما معه من الماء كما يرشد اليه المعنى والله أعلم (أوسنة خلاف) الاول
 قال ابن ناجي في شرح المدونة هو المشهور وعزاه ابن الفاكهي للمالك وابن القاسم
 وشهره أيضاً والثاني شهره في المقدمات قاله ح قلت وفيه نظر فان الوجوب الذي
 شهره ابن ناجي والفاكهاني انما يقيداه بعدم النسيان لانه وبالقدرة كما هو صريح كلام
 المصنف ونص ابن ناجي قوله أي في المدونة ومن ترك بعض مفروض الوضوء أو بعض
 الغسل أو لمسه عمداً حتى صلى أعاد الوضوء والغسل والصلاة الخ كلامه هنا يرجع الى
 النور والمشهور عند الاكثر أنه واجب مع الذكركا قطع النسيان وزعم ابن رشد في
 مقدمانه وعياض في كاله ان القول بالسنية هو المشهور اه محل الحاجة منه بلطفه
 ونص الفاكهي الثالث المشهور أنها شرط في الذكردون النسيان وهو قول مالك وابن
 القاسم والليث بن سعد اه محل الحاجة منه نقله القلشاني معبراً عنه بالغبر وقول ز
 معنوى تعقبه مب بان الحق ما قاله ح من أنه لفظي وفيه نظر لان ابن رشد المشهر

لا يجوز له الانتقال للتميم مع قدرته على الطهارة المناسبة بفعل المنسي وحده والله أعلم
 (وان عجز ما يطل) قول مب ثم أعلم أن ح انما جل وان عجز ما يطل على صورة
 واحدة الخ فيه نظر لان ح انما أخرج من ذلك صورة واحدة وهي اذا أعد من الماء
 ما جزم أنه لا يكفيه فانه قال بعد انتقال مائه * (تنبيه) * استثنى الرجاء من صور
 العجز الصورة الثانية وهي ما اذا أعد من الماء ما لا يكفيه قطعاً فانه لا يبيّن طال أو لم يطل
 اه ولا حجة له فيما ذكره عن ضج عن ابن زبيرة من أنه يبيّن في صورة ما اذا أعد من
 الماء ما جزم بأنه لا يكفيه ويتبدى في صورتي ما اذا جزم بأنه لا يكفيه أو شك في ذلك لان محل
 ذلك مع الطول اذ هو موضوع كلامه وعلى ذلك فهمه ح ولذلك نسب استثناء الصورة
 المذكورة في كلامه قبل للرجاء وحده فتأمل به انصاف * (تنبيهان * الاول) *
 أطلق من وقفت على كلامه عن تكلم على هذا المحل في الظن والذي يجب الجزم به
 تقييده بغير الغالب وأما الغالب فيلحق باليقين كما تقدم صريحاً في كلام المقدمات
 ولما تقدم عند قوله والا فجميع المشكوك فيه من أن الراجح الحاق غالب الظن باليقين
 والله أعلم * (الثاني) * بعد أن ذكر ح كلام الرجاء في الصورة التي استثنىها
 قال عقبه مائه قلت وهذا هو الظاهر الآن يكون التفريق يسيراً عما يفترق ابتداء
 والله أعلم اه وبحث فيه شيخنا ج فقال الظاهر أن هذه الصورة لا يبيّن فيها مطلقاً
 ولا يصح قياسها على العامد لان العامد حين شرع كانت تنسبه جازمة والتفريق اليسير
 الذي عرض له لا يقدح فيها ومن أعد من الماء ما جزم بأنه لا يكفيه لم يستل نية وعلى
 تقدير أنه نوى فأنما هو لاعب اذ لا يستقيم له نية وهو جازم بأنه لا يكفيه ما أعد من الماء
 اه قلت وهذا الذي قاله ظاهر غاية الظهور الا انه خلاف مفاد كلام الرجاء
 لقوله فلا يجوز له البناء طال أو لم يطل لانه قد تعدى تفريق الطهارة فتعليل به يدل
 على أنه لو طرأ له من الماء ما كل به طهارته من غير تفريق أجزاءه وكلام شيخنا يفيد أنها
 باطلة اذ ذلك هو الظاهر ومحل ذلك والله أعلم حيث كان لا ير جوطريان ما يكمل
 به طهارته قبل انقضاء ما معه من الماء كما يرشد اليه المعنى والله أعلم (أوسنة خلاف) الاول
 قال ابن ناجي في شرح المدونة هو المشهور وعزاه ابن الفاكهي للمالك وابن القاسم
 وشهره أيضاً والثاني شهره في المقدمات قاله ح قلت وفيه نظر فان الوجوب الذي
 شهره ابن ناجي والفاكهاني انما يقيداه بعدم النسيان لانه وبالقدرة كما هو صريح كلام
 المصنف ونص ابن ناجي قوله أي في المدونة ومن ترك بعض مفروض الوضوء أو بعض
 الغسل أو لمسه عمداً حتى صلى أعاد الوضوء والغسل والصلاة الخ كلامه هنا يرجع الى
 النور والمشهور عند الاكثر أنه واجب مع الذكركا قطع النسيان وزعم ابن رشد في
 مقدمانه وعياض في كاله ان القول بالسنية هو المشهور اه محل الحاجة منه بلطفه
 ونص الفاكهي الثالث المشهور أنها شرط في الذكردون النسيان وهو قول مالك وابن
 القاسم والليث بن سعد اه محل الحاجة منه نقله القلشاني معبراً عنه بالغبر وقول ز
 معنوى تعقبه مب بان الحق ما قاله ح من أنه لفظي وفيه نظر لان ابن رشد المشهر

للسنية مصرح بأنه يترتب عليها بطلانه في العدم لها وبه بالسنة وصحته (١٢٧) في العجز لعدم التهاون كما صرح أيضا بأنه على

الوجوب يطل في العدم والجز والله أعلم (ونية) حكى ابن رشد وابن حريث الاتفاق على وجوبها وقال المازري على الأشهر وابن الحاجب على الأصح وهو قول الشافعي وأكثر العلماء ومقابله روى عن مالك وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي قلت وأعلم أن النية في كلام العلماء تارة يطلقون على النية التي هي لتمييز المقصود بالعمل هل هو الله وحده أم غيره أم الله وغيره وهذه هي التي يتكلم عليها العارفون في كتبهم عند كلامهم على الاخلاص وتوابعه وتوجد كثيرا في كلام السلف المتقدمين وهي التي تكرر ذكرها في كلام النبي صلى الله عليه وسلم تارة بلفظ النية وتارة بلفظ الارادة وتارة بلفظ مقاربات ذلك ومن ذلك قوله تعالى منكم من يريد الانساق منكم من يريد الآخرة وقوله الاتقوا وجه الله وهي التي ذكرها في الرسالة بقوله وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من أعمال البر وجه الله الكريم ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله وتارة يطلقونها على النية التي هي لتمييز العبادات بعضها من بعض أو تمييز العبادات من العادات وهي التي ذكرها المصنف وإن كانت مطلوبة في سائر القرائن غير مختصة بالوضوء وهي التي توجد في كلام الفقهاء غالباً (عند وجهه) صرح غير واحد بأن هذا هو

للسنية مصرح بأنه يترتب عليها بطلانه في العدم لها وبه بالسنة وصحته في العجز لعدم التهاون كما صرح أيضا بأنه على القول بالوجوب يطل في العدم والجز كما تقدم في كلام المتقدمين ويدل لما قلناه أيضا قول ابن ناجي وزعم ابن رشد في مقدماته الخ فإنه عبر بالزعم الذي هو مطية الكذب بما قاله لا أنه فهم أنه خلاف حقيق ما عبر بذلك والله أعلم * (تحرير وتحصيل) أعلم أن تفريق الطهارة مع الطول إما أن يكون عمداً أو سهواً أو عجزاً فإن كان عمداً فالتهاون بالبطلان وإن كان سهواً فالمشهور البناء مع تجديد النية خلافاً لابن وهب وعبد العزيز واختيار ابن العربي وإن كان عجزاً فإما أن لا يكون مفرطاً كما إذا كره على تفريقه بمرض ولم يجد مناولاً أو باكره بخوف مؤلم من قتل أو ضرب إلى آخر ما يأتي للمصنف أو أعدم من الماء ما يكفيه فغصب منه أو أراقه له شخص أو أراقه هو من غير قصد أو حرّم بأنه يكفيه فتبين خلافه أو غلب على ظنه أنه يكفيه كما تقدم في كلام ابن رشد وإما أن يكون مفرطاً كما إذا أعدم من الماء ما ظن أنه يكفيه ولم يغلب ذلك على ظنه أو شك في ذلك في التفريط أن طال ما عتق فيه الأعضاء الخ استأنفوا لا بني وفي عدم التفريط قيل بني مع الطول ولا يحتاج إلى نية فهو كالناسي إلا في تجديد النية ورجحه غير واحد وقد تقدم تعيينهم وقيل يستأنف معه ورجحه أيضاً غير واحد وقد تقدم تعيينهم وهذا أحوط ويظهر من النقول أنه أقوى ومن جهة المعنى أن الأول أولى لأن العاجز معدوم في عدة مواطن لا يعترف بها الناسي وإن كان الفاعل كها في قدوجه الفرق بينهما ثم على هذا القول هل هو مساوٍ للعاجز فيكون الطول في حقه ما مع ما سبق أو هو في العامد أقل من ذلك فيه أقول أن الأول صريح كلام ابن رشد وظاهر كلام غيره واحد والناسي صريح كلام الجلاب والشارع مساحي وظاهر كلام التلقين وغير واحد وهو الاحوط وأما إذا أعدم من الماء ما حرّم بأنه لا يكفي فله هو كالتعمد وهو ظاهر كلام الجرجاني وصريح كلام ح أو هو متلاعب لفقد النية الخائفة وهو مختار شيخنا ج وهو الظاهر احتمالان إذا علمت هذا ظهر لك أن كلام المصنف صواب وأنه سلك الأراجح والاحوط من عدم البناء في العجز الحقيقي مع الطول لأنه ظاهر لفظه ولأنه الذي شهره في ضيق وأنه انما يقيد بالقدرة لينبذ على الفرق بين العاجز والعامد وأن العامد لا يعترف في حقه إلا بالتفريق اليسير جدا وهو تابع في ذلك لغبر واحد من الأئمة المتقدمين هم وإن ذلك هو الاحوط والله أعلم (ونية) حكى ابن رشد وابن حريث الاتفاق على وجوبها وقال المازري على الأشهر وابن الحاجب على الأصح ومقابله رواية الوليد بن مسلم عن مالك حكاه ابن المنذر والمازري قاله ح قلت وحكاها ابن العربي في الاحكام ونصه فدل على أن النية في الطهارة واجبة وبه قال مالك والشافعي وأكثر العلماء وروى الوليد بن مسلم عن مالك أنها غير واجبة قال أبو حنيفة والأوزاعي اه منها بلفظها (عند وجهه) قد صرح غير واحد من الشراح بأن هذا هو المشهور وكلام ابن عرفة وابن جزي في المقارن يفيد أن الآخر أقوى ونص ابن عرفة وفي كونها الأول فعلة وأفرضه قول البابي عن القاضي مع بعض اصحاب ابن القصار اه

المشهور وكلام ابن عرفة وابن جزي يفيد أن الآخر أقوى وعليه اقتصر ابن العربي في أحكامه ونص ابن عرفة وفي كونها الأول فعلة وأفرضه قول البابي عن القاضي مع بعض اصحاب ابن القصار اه

منه بلفظه ونص القوانين محل النية في أول الطهارة وقيل في أول فرضه أو قال للشافعي
وقيل يستحب ذكرها من أول الطهارة إلى أول القرض اهـ منها بلفظها وعلى الأول في
كلامهما اقتصر ابن العربي في أحكامها موضعها إذا وجبت النية للوضوء أو الصلاة أو الصيام
أو لأي عبادة وجبت فعملها أن تكون مقترنة مع أوها لا يجوز قبلها ولا بعده إلا أن القصد
بالفعل حقيقة أن يقترن به والالم يكن قصدا لفنية الوضوء مع أول حرمة من وكذا ذلك
الصلاة وكذلك الصيام وهذه حقيقة لا خلاف فيها بين العقلاء يرد أن العلماء قالوا إن من
خرج إلى النهر من منزله نية الغسل أجراه وان عزبت في أثناء الطريق ولو خرج إلى الحمام
فعرزت في أثناء الطريق بطلت النية اهـ محل الحاجة منها بلفظها (تنبيه) ذكر ح
في التنبيه الرابع أن الإيمان لا يحتاج إلى نية وهو مخالف لما صرح به أول كلامه من أنه
لا خلاف في وجوبه فيه وما قاله أولا هو الموافق لكلام ابن يوسف بل كلامه يقتضي أنه
يجمع عليه لأنه في ذلك لا احتياج على المخالف ونصه وقال عليه السلام الطهور شرط
الإيمان وانفق أن الإيمان لا يصح إلا بالنية فكذلك شرطه اهـ محل الحاجة منه بلفظه والله
أعلم (أو استباحة ممنوع) قول ز وأمان قال نوبت الخ عبارة تموهة والاصواب أن
يقول وأمان نوى رفع الحدث لاستباحة الصلاة الخ لأن النية هي المضرة ووجد معها
الالتفات لم لا عبارة ابن عرفة والثلاثة متلازمة ولذا ألوا ثبت أحدها نافية الآخر فسدت
اهـ منه بلفظه (وان مع تبرد) قول ز أو تعليم بحث فيه تو بأن مقتضى كلام ح أن
التعليم خارج عن الخلاف قلت وكلام ابن العربي يدل على ذلك أيضا ونصه قال بعض
علماء النوى تبردا أو تنظفا مع نية الحدث أو مجامعة مع التقرب إلى الله أو قضاء الصوم
فانه لا يجوز لأنه مزج في نية التقرب بنية ذنوبية وليس لله إلا الدين الخالص وهذا ضعيف
فإن التبرد لله والتنظيف لله واجام المحدث لله فإن كل ذلك مندوب إليه أو مباح لانتفاء
الاحاجة الشرعية اهـ منه بلفظه وقد نص ابن القاسم على مسئلة التعليم في سماع موسى من
كتاب الطهارة الثاني ونصه وسئل عن الرجل يعلم الرجل الوضوء بالماء هل يجزئه ذلك من
وضوئه للصلاة أو يعلمه التيمم في موضع لا يجدي فيه ما عوقد حل وقت الصلاة هل يجزئه ذلك
التيمم فقال ابن القاسم يجزئه الوضوء إذا نوى به الوضوء للصلاة والتيمم مثله إذا نوى به الصلاة
قال موسى بن معاوية فإن لم ينو ولم يجزئه اهـ وسلم ابن رشد ولم يبحث فيه خلافا (أو نوى
مطلق الطهارة) قول مب والذي اختاره مق في كلام المصنفان المراد مطلق الطهارة
الخ إن كان مراد مق أنه نوى الطهارة أعم من أن تكون واجبة أو مندوبة واستحضر
هذا المعنى وقت النية فما قاله ظاهر وإن كان مراده أنه لم يستحضر ذلك وإنما نوى طهارة غير
طهارة الخبث من غير زيادة على ذلك ففما قاله نظرو هذا الثاني هو المتبادر من كلامه ونصه
ومنه أن نوى مطلق الطهارة التي هي أعم من الواجب والتدب فلا تصح لأن فائدتها تميز
العبادة أو نيتها كإيماء المطلق مشترك بين أشياء فلا يميز نية مضادة لما شرعت النية له وأيضا
نية التدب لا تتبع الصلاة عند المصنفين القرض بينهما فكانه قال أستبج الصلاة لا
أستبجها فتفسد للتناقض كعرج حدث من أحداث أو يخرج أحد الثلاثة منها كما لو قال

ونص القوانين محل النية في أول
الطهارة وقيل في أول فرضها أو قال
للشافعي وقيل يستحب ذكرها
من أول الطهارة إلى أول القرض
اهـ (أو استباحة ممنوع) قول ز
وأمان قال نوبت الخ أى قال في
قلبه نوبت الخ لأن النية هي المضرة
وجد معها الالتفات أم لا ابن عرفة
والثلاثة متلازمة ولذا ألوا ثبت
أحدها نافية الآخر فسدت اهـ
(وان مع تبرد) علل ابن العربي
القول المقابل بأنه مزج في نية
التقرب بنية ذنوبية وليس لله إلا
الدين الخالص وهذا يدل على
خروج التعليم ونحوه عما هو مندوب
من محل الخلاف وهو مقتضى
ح أيضا والله أعلم (أو نوى مطلق
الطهارة) قول مب والذي
اختاره مق في كلام المصنفان
المراد مطلق الطهارة أى أعم من أن
تكون واجبة أو مندوبة واستحضر
هذا المعنى وقت النية وأمان نوى
طهارة غير طهارة الخبث من غير
زيادة على ذلك فإن وضوءه صحيح كما
يدل عليه كلام العتبية وابن رشد
انظر الأصل والله أعلم

استيج الصلاة ولا تؤدي الفرض وانما قلنا ذلك لان المطلق يصح لكل ما يصدق عليه على
البدل فيصلح للمعصية وغيره فيستدفعان وحله على أحدهما معينا ترجيح بلا مرجح وأيضا لما
صلح لندوب احتمال فيوجب شكافي ارادة الفرض ومن شرط المنوى أن لا يكون مشكوكا
فيه فان قلت الجمع بين فرض وندب صحيح لان النقل يفعل بنية الفرض المجردة فكيف
ينتهيما فتاوى الجناية والجمعية يجزئ غسله عنهما كما في المدونة قلت تاوى المطلق كما
فسرناوى أحدهما لا يعنيه على البدل كما هو مدلول المطلق وتاوى الجميع نواهما ضربة
كمدلول العام فلا شك ولا احتمال وهذا يحتاج لزيادة تحقيق وفيما أشربنا إليه كفاية وإذا
قيل بعدم اجزائية الجمع مع تعيين الفرض فكيف يصح ما لم يعين فيه بل هو محتمل لكل
منهما أولهما وهذا فقه ظاهر اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفيما قاله نظر أمأ أولا
فلان سلم قوله وحله على أحدهما معينا ترجيح بلا مرجح بل نقول انه ترجيح مرجح وهو الحل
على الغالب لان ذلك غالب ما يقصده جل الناس ولان مقصود تاوى الطهارة أن يكون على
أكل حال ولا شك أن أكملها هو الوضوء الذي تستباح به المنوعات وقصدنا على أنه إذا
نوى أن يكون على أكل الحال من غير تعرض لغير ذلك أنه يباح له بذلك فعل كل ما منع منه
الحدث وقوله وإذا قيل بعدم اجزائية الجمع مع تعيين الفرض الخ معارض غثله فيقال وإذا
قيل باجزائية المندوب على انفرادها فكيف مع احتمال الفرض والندب وصلاحية كل
منهما وأما ثانيا فلان ما قاله مخالف للمنصوص في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من
كتاب الطهارة ما نصه وسئل ما لا رجاءه الله عن الرجل يتوضأ يريد بذلك طهر الوضوء ولا يريد
بذلك صلاة فتخضره الصلاة أقرى أن يصلي بذلك الوضوء قال نعم إذا أراد بذلك طهرا قال
القاضي لا شك في أنه يصلي صلاة الفريضة بهذا الوضوء لانه أدلوى به الطهر فقد قصد به
رفع الحدث فهذا أعم ما ينويه المتوضي وضوؤه وانما الكلام اذ الميم ويقصد رفع الحدث
وانما يتوضأ الشيء بعينه هل يصلي بذلك صلاة الفريضة أم لا وهذا ينقسم على ثلاثة أقسام
أحدها أن يتوضأ لم لا يصح فعله الا بوضوء كس المصحف أو الصلاة على جنازة وما أشبه ذلك
والثاني أن يتوضأ لم لا يصح فعله بغير طهارة والوضوء له مشروع استحبابا كالنوم وقراءة
القرآن ظاهرا وما أشبه ذلك والثالث أن يتوضأ لم لا يشرع له الوضوء أصلا كالدخول
على السلطان وما أشبه ذلك فالاول يصلي به باتفاق والثاني يصلي به على اختلاف
والثالث لا يصلي به باتفاق والله الموفق اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (تنبيه) ما جزم
به ابن رشد من أن الوضوء للدخول على السلطان مباح مثله الغمى ونصه والمباح الوضوء
للدخول على الأمير اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك مخالف لما في المتفق ونصه
فان الأفعال على ثلاثة أضرب أحدها ما تكون الطهارة شرطاً في صحته والثاني
ما شرع فيه الطهارة على وجه الاستحباب والثالث ما لم تشرع فيه طهارة بوجه فتكلم على
الوجه الاول ثم قال وأما الضرب الثاني فهو أن ينوي بطهارة فعله لا شرع فيه استحبابا
مثل أن يتوضأ للحدث لدخول المسجد أو لقراءة القرآن أو النوم فقد حكى أبو النرج في
توضأ القراءة القرآن أن له أن يصلي بوضوئه ذلك ومثل ذلك في المختصر فينوضأ ليكون

(أو استباحة ما ندبت له) قول ز أو الدخول (١٣٠) على السلطان الخ جزم الغمى وابن رشد بان الوضوء له

مباح وهو مخالف لما في المتن من أنه مستحب وبه جزم مق والله أعلم وقول مب وأجاب بعضهم عن تنطير ح الخ نحوه لمق ثم قال والصواب صحة الصلاة لأنه نوى رفع الحدث وارتقاه لا يتبع اه وما صوبه هو مختار ابن العربي وغيره انظر كلام القس في ق (أو قال ان كنت الخ) هذا هو المشهور وهو أحد قول مالك ومقابل له لا أيضا وأخذ من قولها في كتاب الصيد وان أرسله على جماعة لا يرى غيرهما ونوى ان كان وراها غيرهما فهو عليه مرسل فليأكل ما أخذ من سواها قال ابن ناجي ورد بتقريطه في مسئلة الجنابة اه (والاظهر الخ) قول ز بناء على أن كل عضو طهر ارتفع عنه الحدث بانفراد الخ أنكر ابن العربي وجود هذا القول للمالكية قال في تكميل التقييد المقرى اختلاف المالكية في الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه كما تخرج منه الخطايا أو بالاكمال فن لم يغسل رجله حتى قطعت ولم يطل الفور هل يعيد الوضوء وهو مقتضى الاكمال لان تعذره لا وجب رفع الحدث بعد وضوءه الا بطل الفور وهو مقتضى عدمه ولا هو مقتضى الاستقلال والاصل لا وجب رفع الحدث بعد وضوءه الا بطل الفور وهو مقتضى عدمه ولا هو مقتضى الاستقلال وابن العربي ينكر كون هذا في المذهب لا أصلا ولا فرعا ويشنع على من يضيفه اليه والمثبت مقدم

على ظهرو حكي ابن حبيب أنه لم يختلف أصحابنا في صحة الصلاة بالوضوء للنوم ومثل هذا يلزم في الوضوء لدخول المسجد أو السعي أو الغسل للجمعة ودخول مكة والوقوف بعرفة وألحق ابن حبيب بذلك من فوضا ليدخل على الأمير ورواه في الجموع ابن نافع عن مالك وقال القاضي أو محمد لا يجوز بشئ من ذلك * (مسئلة) * وأما الضرب الثالث وهو أن ينوي بوضوءه استباحة ما لم تشرع الطهارة فيه أصلا فإنه لا يستجيب تلك الطهارة صلاة ولا خلاف في ذلك بعلم اه منه بلفظه وقد جزم مق بما قاله البلجي وبأن لفظه به تعلم أن هذا الاتفاق الذي ذكره أو الوليد بن رشد هو من جملة اتفاقاته التي حذر العلماء منها والله أعلم (أو استباحة ما ندبت له) قول ز خلاف ما صدر به من كونه من الوضوء المباح الخ صواب وان كان ما صدر به هو الموافق لسلام ابن رشد والغمى حسب ما قدمناه أنفا وقول مب وأجاب بعضهم عن تنطير ح بأن يقال انه يرفع الحدث بالنسبة لمما فعل له الخ هو جواب حسن واليه يرجع كلام مق ونصه ومنه أن ينوي بوضوءه استباحة ما ندبت له كالفرقة في غير مصحف ودخول على سلطان فإنه لا يصلح بهذا الوضوء ويصح لما نواه وغيره من وضوات هذا الفصل لا يصح هلقا وانما لا يصح هذا لانية النقل لا تنوب عن الفرض على أصل المذهب والصواب صحة الصلاة لأنه نوى رفع الحدث وارتقاه لا يتبع كما تقدم اه منه بلفظه فتأمل * (تنبيه) * قول مق والصواب صحة الصلاة الخ ما صوبه هو مختار أبي بكر بن العربي وغيره انظر كلام القس في ق وذلك مما يقوى بجحنا السابق مع مق ويوضح لك صحة قولنا هذا فيقال وإذا قيل باجرامية المندوب الخ فتأمل اه والله أعلم (أو قال ان كنت أحدث فله) هذا هو المشهور وهو أحد قول مالك ومقابل له لا أيضا * (تنبيه) * أخذ من مقابل المصنف من قول المدو في كتاب الصيد وان أرسله على جماعة لا يرى غيرهما ونوى ان كان وراها غيرهما فهو عليه مرسل فليأكل ما أخذ من سواها قال ابن ناجي في شرحها ما نصه ورد بتقريطه في مسئلة الجنابة بخلاف ما دل عليه قولها اه منه بلفظه (والاظهر في الاخير الصحة) قول ز بناء على ان كل عضو طهر ارتفع عنه الحدث بانفراد الخ أنكر ابن العربي وجود هذا القول للمالكية قال في تكميل التقييد المقرى اختلاف المالكية في الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه كما تخرج منه الخطايا أو بالاكمال فن لم يغسل رجله حتى قطعت ولم يطل الفور هل يعيد الوضوء وهو مقتضى الاكمال لان تعذره لا وجب رفع الحدث بعد وضوءه الا بطل الفور وهو مقتضى عدمه ولا هو مقتضى الاستقلال والاصل لا وجب رفع الحدث بعد وضوءه الا بطل الفور وهو مقتضى عدمه ولا هو مقتضى الاستقلال وابن العربي ينكر كون هذا في المذهب لا أصلا ولا فرعا ويشنع على من يضيفه اليه والمثبت مقدم

اه بل نسبه في المتن لمالك وأصحابه وبه يرتأويل مق لكلام ابن العربي بان معناه لم يذكره المتقدمون عن وان كان من قبل عصره بقليل ذكره أو كذا من في عصره والله أعلم

وقول مب وقد رد في ضيق الاحتجاج بهذا الحديث الخ نقوه قول مق لا ملازمة بين خروج الخطايا والطهارة شرعية ولا عقلية وخروج الخطايا والله أعلم مرتب على الغسل المفعول بنية العبادة التامة لمافية من الامتثال وفعله على المكاره كما أشير اليه في الحديث اه (ورفضها معتقراً) قول ز لتقدمه بعده على رفضها الخ فيه نظر لان تأخير قوله بعده عن رفضها انما يفيد قصراً واعتقاراً للرفض على ما بعد الفراغ لو جعل المضمير (١٣١) في بعده للوضوء وأما على ما شرحه به تبعاً لـ

من رجوعه للوجه فلا فرق بين تقديمه وتأخيرها فإظهار أن المصنف تبع ما جزم به عبد الحق في التكت من اعتقار الرض في الاثناء لكنه خلاف ما جزم به ابن جماعة وسند من أنه غير معتقراً وقال ابن ناجي ان عليه أكثر العلماء انظر ح (وفي تقديمها يسير الخ) قلت والحال انه لو سئل عند الفعل لم يجب أماناً أجاب فهي بنية حكمية كافية باتفاق كان يأخذ الماء على وجهه مع ذلك مع عدم ملاحظة بنية في قلبه ولكن لو سئل وقيل له ماذا تفعل لقال أوضأه الصقي وأصله للشيخ الامير (فرع) من ذهب الى الميضة لتوضأوا الى الحمام ليغتسل فلما وصل اليهم فانظروا لم يستحضر النية أجزأه قصده الاول كما قاله ابن قدامة وكذا من أمر خادمه أن يضع له الماء لتوضأوا لم يستحضر النية عند أخذ ذلك لان طلبه الماء قرينة على قصد الطهارة وهو عين النية كما في ختي والله أعلم وقال في لطائف المتن والاخلاق سمعت شيخ الاسلام الفتوى الحسيني رحمه الله تعالى يقول النية من لازم كل عاقل حاضر الذهن فلا

عن الوضوء الخ ان شاء الله وقول ز واحتجوا به بحديث اذا توضأ العبد الخ قد بحث في ضيق في هذا الاحتجاج وقد نقل كلامه ق و مب ونقل شيخنا عن مق انه ابطال هذا الاحتجاج ونصه ابطال مق الاستدلال بهذا الحديث وقال لا ملازمة بين خروج الخطايا والطهارة شرعية ولا عقلية وخروج الخطايا والله أعلم مرتب على الغسل المفعول بنية العبادة التامة لمافية من الامتثال وفعله على المكاره كما أشير اليه في الحديث اه من خطه والله أعلم (ورفضها معتقراً) قول ز وان كان ظاهر المصنف اعتقاره لتقدمه بعده على رفضها الخ في تعليقه نظر لان تأخير قوله بعده عن رفضها انما يفيد قصراً واعتقاراً للرفض على ما بعد الفراغ لو جعل المضمير في بعده راجعاً للوضوء وأما على ما شرحه به تبعاً لـ من رجوعه للوجه فلا فرق بين تقدمه وتأخره فإظهار أن المصنف تبع ما جزم به عبد الحق في التكت من اعتقار الرض في الاثناء لكنه مخالف لما جزم به ابن جماعة وسند من أنه غير معتقراً وقال ابن ناجي في شرح المدونة ان عليه أكثر الشيوخ وان ما قاله صاحب التكت بعيد من غرائب انقائه انظر ح (وفي تقديمها يسير خلاف) قول مب شهر المازري وابن زريق منهم ما عدم الاجراء وكذا الشيباني لوقال شهر ابن زريق منهم ما عدم الاجراء وقال المازري انه الاصح والشيبي انه الصحيح لم من ايهام أن الثلاثة عبروا بعبادة التشبه بولس كذلك (وسننه غسل يديه أولاً) قول ز ويمكن جعل ما للباجي عليه الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه وحمله عليه بجعل كلام الباجي فيما اذا لم يجد حيلة هو الذي يفهم من ح وهو الظاهر اه من خطه (ثلاثاً) قول ز من تمام السنة سلمه مب وقال ق مانه ثم انهم قبلوا قول المصنف ثلاثاً حتى قال ز انه من تمام السنة كما هو ظاهره كغيره ولا أدري من هذا الغيب والذي اعياض وان رشد والقاضي عبد الوهاب وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم في تعدد السنن انما هو غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء ثم يد كرون في الفضائل تكرار الغسل مرتين أو ثلاثاً ثم نقل عبارة المقدمات وعياض والجواهر وابن عرفة ثم قال فلا يقطع المصنف قوله ثلاثاً واكتفى بقوله بعدد وسفع غسله وتلثيه وسلم من ذلك زيادته ومخالفته لكلام أهل المذهب ولا حجة في قول صاحب الرسالة ويبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلهما في الاناء ثلاثاً لان صاحب الرسالة صرح بالثلث أيضاً في المضضة وفي سائر أفعال الوضوء لم يميز فرضاً من غيره ولا قال ان ذلك سنة كما فعمل المؤلف والله أعلم اه بلفظه

يصح أن يدخل في الصلاة مثلاً ويراعى أفعاله وترتيب أركانها بلا نية أبد احتق لو قدر أن الله تعالى كف العاقل بان يصلي بلا نية لكان ذلك كالتكليف بما لا يطاق وتأمل الانسان اذا ذهب الى الميضة توضأ يقول له الى أين فيقول لا توضأ واذا ذهب الى المسجد تقول له الى أين فيقول لا أصلي فكيف يشك عاقل مع قصده هذا أنه غير نال للوضوء والصلاة هذاتوع جنون اه (وسننه غسل الخ) قول ز ويمكن جعل ما للباجي عليه الخ هذا هو الذي يفهم من ح وهو الظاهر (ثلاثاً) قول ز من تعلم السنة الخ

على هذا شرحه موضح قائلا هو (١٣٣) المعروف وقال الجزولي اختلف هل يغسلهما ثلاثا أو اثنتين وسبب

قلت ما أقاده كلام المصنف هو الظاهر وقد شرحه موضح على ظاهره وسيله ونصه فأولها
 أي السنن غسل اليدين ثلاث مرات اه وكذا ح ونصه وقوله ثلاثا هذا هو المعروف
 وقال الجزولي اختلف هل يغسلهما ثلاثا أو اثنتين وسبب الخلاف اختلاف الاحاديث
 وقوله تعبدوا هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك
 كالصريح أو صريح فيما نقله ح عن ابن المنبر ونصه وسنة غسل يديه قبل ادخالهما
 في الاناء أن يفرغ ثلاثا على اليمنى فيغسلها ثم يفرغ بها على اليسرى فيغسلها اه منه
 بلفظه فتأمل ولا حاجة فيما استدلل به من كلام ابن رشد وغيره اذ لم يصرح واحد منهم بأن
 الثانية والثالثة في غسل اليدين أو لا مستحب وقولهم تكرير المغسول مرتين أو ثلاثا
 لا شعارة بذلك ادغاية ذلك أن يكون في هذه العبارة عموم والعام لا شعارة بأخص معين
 واعتدلاهم لسنة غسلهما أو لا بقوله صلى الله عليه وسلم فيغسل يديه ثلاثا كالتصريح
 منهم بأن السنة والامتنال لامرهم صلى الله عليه وسلم متوقف على الثلاث وأيضا قد
 نص الباجي وابن بونس وابن رشد وغير واحد ممن لا يصح كره على أن قوله صلى الله عليه
 وسلم ثلاثا يدل على ان غسلها تعبد وذلك كالتصريح منهم بأن الثلاث من تمام السنة
 وان العدد معتبر فقد أحسن المصنف العبارة وصدق ز فيما صرح به بما ذكره المصنف
 بالإشارة وفي الاقتناع في مسائل الاجماع لابن القطان مانصه الاستدكار وقوله عليه
 السلام فيغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه مجمع عليه في التام المضطجع المراتب
 واتفقوا على أن من غسل يديه ثلاثا أو دخل أصابعه الماء أنه قد أدى ما عليه فيها اه منه
 بلفظه فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم (عاطق ونية) مق لكون هذا الغسل
 تعبد اشترط فيه الماء المطلق ولا يجزئ بضاف ولو بطاهر ولا بغير ماء وأن ينوي بغسله
 السنة أي امتثال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرعهما وهذا معنى قوله عطلق ونية
 والباء متعلقة بغسل ثم قال فان قلت هذه النية ليست نية الوضوء والما كان في اضافتها
 لليدين فائدة ولما صح بناؤه على كون غسلهما عبادة ولتقدم القول في محل نية الوضوء
 والخلاف فيه فثبت أنها لكون غسلهما سنة ويلزم نية غسل كل سنة كالمضضة ولم يقل به
 ولأنه من طريق النية ولا يصح عند المصنف قلت لا يحتاج في غير هذه من السنن لافرادها
 بالنية للاتفاق على انها من أعمال الوضوء فاندرجت في نيته ولم يقل فيها انها للتنظيف الامن
 بقوله في مجموع الوضوء ولما قيل في غسل اليدين انه ليس من الوضوء وانما هو محافظته على
 الماء ان لا يتنجس أو يضاف اشترط فيه معقدة كونه عبادة تخصه وليست من العبادة وعلى
 هذا وعلى أن محل نية الوضوء غسل اليدين هل تجزئ نية الوضوء عن هذه النية أو العكس
 أولا بد من استحضارهما معا ويجري فيه ما في نية الجنابة والجمعة من التقسيم والخلاف
 أو يقال ينوي بغسلهما أو لا سنة غسلهما لا ابتداء الوضوء ثم ينوي الوضوء عند فعل
 ما بعدهما فاجب نية الوضوء على هذا عند المضضة وعند ادخال اليد في الاناء لاخذ الماء
 هذا كله ما ينظر فيه والا قرب على ذلك القول أن ينوي فرضية الوضوء وسنية غسلهما في

الخلاف اختلاف الاحاديث اه
 واستدلواهم لسنة غسلهما أو لا
 بقوله صلى الله عليه وسلم فيغسل
 يديه ثلاثا كالتصريح منهم بأن
 السنة والامتنال لامرهم صلى الله
 عليه وسلم متوقف على الثلاث وقد
 نص الباجي وابن بونس وابن رشد
 وغيرهم على أن قوله صلى الله عليه
 وسلم ثلاثا يدل على انه تعبد وذلك
 كالتصريح منهم بأن الثلاث من
 تمام السنة وان العدد معتبر
 وبذلك كله ربما لتو من أنه ليس
 من تمام السنة ولا حاجة فيما استدلل
 به من كلام ابن رشد وعياض وابن
 شام وابن عرفة اذ لم يصرح واحد
 منهم بأن الثانية والثالثة في غسل
 اليدين أو لا مستحب وقولهم
 يستحب تكرير المغسول مرتين
 أو ثلاثا عام وهو لا شعارة بأخص
 معين والله أعلم قلت قال ابن
 العربي انما قلنا انه سنة لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ قط الا
 فله فاما حديث اذا استيقظ أحدكم
 من منامه فلا يدخله ماء في انائه
 حتى يغسلهما ثلاثا فدليل خاص
 لا يصح تعميمه الابدليل آخر وقال
 ابن بونس ليس لغسل اليدين قبل
 ادخالهما في الاناء نص في كتاب الله
 فسقط أن يكون فرضا وثبت فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم لذلك فدل
 على انه سنة اه ولم يتنازلوا فيما رأينا
 لادخال الكوعين في الغسل وعدم
 ادخالهما ولا لتخليل الاصابع

والله أعلم (عاطق ونية) مق لكون هذا الغسل تعبد اشترط فيه الماء المطلق فلا يجزئ بضاف ولو بطاهر
 ولا بغير ماء وأن ينوي بغسلهما السنة أي امتثال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والباء متعلقة بغسل اه

(مفتريين) قول مب هدا على رواية أشهب عن مالك مثله في ح (١٣٣) عن سند ومثله أيضا في المتن وهو مخالف لما

في ق و ح وابن عرفة عن ابن
رشد من أن رواية أشهب عن مالك
في العتبية مثل رواية عيسى بن دينار
عن ابن القاسم استحباب غسلهما
مجمعتين اتباعا لظاهر الحديث
نعم عز ابن عرفة ما عند المصنف
لنقل ابن زرقون عن مالك قلت
وصفة الافتراق كما في نوازل المحقق
سبيدي عيسى السجستاني أن يريق
الماء على باطن الأصابع والكف
من اليمن مدلكا الباطن منها
بأصابعها ثلاثا ويفعل باليسرى
مثل ذلك اه وقال في النوادر
ومن العتبية أشهب استحباب مالك
للمتوضي أن يفرغ على يده اليمنى
ثم يغسلها وذكره ابن نافع عن
مالك في المجموعة قال عيسى عن ابن
القاسم أحب اليّ كما في الحديث
أن يفرغ على يده فيغسلهما ثلاثا
فان غسل يمينه ثم أدخلها في الاناء
أجزأ اه الباجي وجهه رواية
أشهب قوله في حديث ابن زيد
فغسلهما مرتين مرتين وهذا
يقتضي افراد كل يمين ولو غسلهما
جميعا قال فغسل يده مرتين ولأن
ذلك أيسر لانه يفرغ الاناء يسرا
على يمينه فاذا غسلاها صبها على
يساره ولانه شاء على أنه تعبد ومن
حكم الأعضاء في طهارة العبادة
استيعاب تكرار غسل اليمنى
قبل غسل اليسرى ووجه قول ابن
القاسم أنه للظنافة مما عسى أن
يلصق بها أو غسل بعضها ببعض
بوهذا حقيقة التعبد قاله من

وقت واحد ويجزئ ذلك اه منه بلفظه قلت تأمل قوله فاندرجت في يده فانه لا ينبغي
على ما درج عليه المصنف من أن نية الوضوء عند غسل الوجه وعليه فالاشكال في تعدد
النية لكل سنة بآق والله أعلم (مفتريين) قول مب هدا على رواية أشهب عن مالك
الخ مثل هذاني ح عن سند ومثله في المتن ونصه فروى أشهب عن مالك أنه استحباب أن
يفرغ على يده اليمنى فيغسلها ثم يدخلها في اناءه ثم يصب على اليسرى وروى عيسى بن
دينار عن ابن القاسم أحب اليّ أن يفرغ على يده فيغسلهما كما جاء في الحديث اه منه
بلفظه وكل ذلك مخالف لما في ق و ح عن ابن رشد من أن رواية أشهب عن مالك في
العتبية مثل رواية عيسى عن ابن القاسم ومثل ما له من ابن رشد في ابن عرفة ونصه وفي
استحباب غسلهما مفترقين أو مجمعتين نقل ابن زرقون عن مالك وابن القاسم فذكرهما
المأزى مخبر بجاء على التعبد والظنافة قصور وسمع القرين أن أحب اليّ أن يفرغ على يده
اليمنى ثم يغسلها ابن رشد هذا كسماع عيسى ابن القاسم استحباب غسلهما مجمعتين
اه منه بلفظه وما نسبوه لابن رشد هو كذلك فيه وما نسبوه ابن عرفة لسماع القرينين
هو في آخر رسم الوضوء والجهاد من سماعهما من كتاب الطهارة الاول وهو المسئلة
الثانية والثلاثون منه ونصه وسئل عن الذي يريد أن يتدبى الوضوء يغسل يده أحب
اليك أم يفرغ على يده قال يفرغ على يده قيل له ان أحب اليك أن يفرغ على يده اليمنى
ثم يغسلها قال القاضي وهذا كما قال ان الاختيار في غسل اليدين قبل الوضوء أن يفرغ
على يده اليمنى فيغسلها جميعا اتباعا لظاهر الحديث وفي أول سماع عيسى لابن القاسم
مثل اختيار قول مالك هذا اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في شرح المسئلة الثانية
من رسم تقدمها من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني ما نصه قال القاضي اختيار
ابن القاسم ههنا في غسل اليد قبل أن يدخلها في الاناء أن يفرغ على يده الواحدة
فيغسلها جميعا اتباعا لظاهر الحديث هو مثل ما تقدم لمالك رحمه الله في آخر سماع أشهب
اه محل الحاجة منه بلفظه والمعارضة بين هذا وما في المتن وما نقله ح عن سند ظاهرة
فيحصل أن تكون رواية أشهب التي ذكرها في المتن وسند غير سماعه وهو احتمال بعيد
وعلى كل حال ففي اقتصار مب على ما ذكره من غير تنبيه على ما لابن رشد مع قوته ما لا يخفى
وكذا عدم تنبيه ح على المعارضة بين ما نقله عن ابن رشد وما نقله عن سند والكمال
لله تعالى (ومضعة) قال في التنبهات بعد كلام على الاستئثار مانصه وكان القاضي
أبا محمد بن نصر رحمه الله نحا المذهب ابن قتيبة لانه في تلقينه عد في السنن الاستئثار
ولم يذكر الاستئثار وكأثره آه ماسة واحدة وان الاستئثار بحكم التسبوع والامر الضروري
الذي لا يصدق نفسه اذ لا بد من طرح المام من الانف ضرورة كالم بعدج الماء من القدم
في المضضة من أحكام الوضوء ولا هو مقصود في نفسه بل مجه بحكم الضرورة وقدي يتلع
وما في الانف أشد ضرورة اذ لا يمكن امساكه اه محل الحاجة منها بلفظه وانقله غ

أنظف وأبلغ في إزالة ما يتعلق اه قلت لم ينظر ذلك وإنما نظر لما جاء في الحديث كما صرح به وهذا حقيقة التعبد قاله من
والله أعلم (ومضعة) كلام التنبهات الذي في الاصل

صرح في ان السنة في المضمضة لا تتوقف على الحج وشيخ المازري الذي أيهمه مب فيما نقله عن الشيخ زروق هو النعمي كما
بينه غ في تكميله والله أعلم قلت وظاهر (١٣٤) الطراز انه يقال مصمصة أيضا والذي في الصحاح ومختصره ان المضمضة

في تكميله وأقره وهو صريح في أبا السنة في المضمضة لا تتوقف على الحج واستدل به بذلك
يدل على أنه امر مسلم وبه تعلم ما في كلام ز وهذا أقوى في الرد عليه بما رده مب وان
كان كافيا أيضا * (تنبيه) * شيخ المازري الذي أيهمه مب فيما نقله عن الشيخ زروق
عن القوري هو النعمي كما بينه غ في تكميله ونصه وقد سمعت شيخنا الحافظ أبا عبد الله
القوري يعارض اشتراط الميم فيها بقول المازري رأيت النعمي يتوصل في المسجد ولعله كان
يتبع ما في المضمضة ولست أذكر إلا أن الحمل الذي قاله فيه المازري اه منه بلفظه
(واستنار) قال في التنبيهات ان ما قدمناه عنهما قريبا من انصه لكن عامة شيوخنا وسائر
العلماء عدوا في السنن والائثار بعضها فقد ذكره كافي معا ومرة ذكر أحدهما دون الآخر
اه منها بلفظها ولا شك انه ينبغي ما ذهب عليه المصنف وانظر ح * (قائدة) *
الاستنار والائثار والنثر كلها بمعنى وكلها بالثلثة وتزعم باني ضرب وقتل والائثار أيضا
بعناها كافي المصباح والقاموس (ومسح وجهي كل اذن) لم يعتبر المصنف هنا كلام ابن
رشد في ترجمته فرضية مسح ظاهر الاذنين لانه عز المالك وقال الصحيح ما ذهب اليه
مالك لتصريحه في ضيغ تبعا لابن عبد السلام بأن المشهور سننهما ويشهد لتبشيرهما
كلام الباجي وابن يونس ونص الباجي فهل يحسمان فرضا ونفلا ذهب محمد بن مسلمة وأبو
بكر الأبهري الى أنهم ماعسمان فرضا وذهب سائر أصحابنا الى أنهم ماعسمان نفلا وهو
الظاهر من مذهب مالك رحمه الله اه من منقاه بلفظه واختصار ابن عرفة بقوله
الباجي في فرضيته ونفله قول ابن مسلمة مع الأبهري وسائر أصحابنا مع سائر المذهب اه
منه بلفظه وتأملاهم مع كلام الباجي وبأني نص ابن يونس وقول ز فان مقاد ق انه
سنة مستقلة الخ قال مب صحيح ثم نقل كلام ق وقال عقبه فهذا صريح في أن
مسح الصماخين سنة مستقلة اه وكأنته تعريض بردها قاله ق فانه نقل كلام ق
ثم قال عقبه مانصه وهذا كله لاجته فيه فان المراد من هذه النقول تحقيق كون
الصماخين سنة لا فرضا وانهم ما دخلوا في السنة لانهم ماسنة مستقلة فتأمل ذلك اه
قلت ليس في كلام ق نص صريح بأنه سنة مستقلة بل كلامه محتمل فان كان مب
فهم ما قاله من حكاية ق الخلاف في غير الصماخين والاتفاق فيهما على السنة ففقه
أمران أحدهما أن ذلك يؤدي الى عد ظاهر الاذنين سنة وباطنهما غير الصماخين سنة
لان ابن يونس اقتصر في مسح باطنهما على أنه سنة وحكي في مسح ظاهرهما الخلاف مع انه
لم يقل أحد في ما علمت أنهم ماسنة مستقلة على القول ببنية مسح ظاهرهما فتأمل اه
ثانيهما انه على تسليم افادته ذلك فلا يقال في مثله انه صريح والذي يفيد كلام ابن يونس أن
مسح الجميع سنة واحدة ونصه وسننه سبع أيضا غسل اليدين قبل ادخالهما في الأثناء
والمضمضة والاستنشاق ورد اليدين في مسح الرأس الى حيث بدأ منه ومسح داخل

التحريك بطرف اللسان قال وقرق
ما بينهما شبيه يفرق ما بين القبضة
والقبضة وفي الحديث كاعتصم
من اللبن ولا تعصم من التمر اه
(واستنار) هو والائثار والنثر
والائثار كلها بمعنى وهي بالثلثة وتزعم
من باني ضرب وقتل كافي القاموس
والمصباح وكلام التنبيهات يفيد
أرجحية مذهب عليه المصنف من
أن الاستنار سنة مستقلة وانظر ح
(ومسح وجهي الخ) رج ابن رشد
وجوب مسح ظاهرهما ولم يعتبره
المصنف لتصريحه في ضيغ تبعا
لابن عبد السلام بأن المشهور سننهما
ويشهد لتبشيرهما كلام الباجي
وابن يونس انظر لفظهما في الأصل
وقول مب فهذا صريح في ان
مسح الصماخين سنة مستقلة كانه
يعرض برده قول ق وعقب نقل
كلام ق وهذا لاجته في فيه فان
المراد منه تحقيق كون الصماخين
سنة لا فرضا وأنهم ما دخلوا في
السنة لانهم ماسنة مستقلة اه
وليس في كلام ق نص صريح بما
قاله مب بل هو محتمل فان كان
مب فهم ذلك من حكاية ق
الخلاف في غير الصماخين والاتفاق
فيهما على السنة ففقه أن ذلك
يؤدي الى عد ظاهر الاذنين سنة

وباطنهما غير الصماخين سنة ولا قائل به فيما علمنا والله أعلم والذي يفيد كلام ابن يونس أن مسح
الجميع سنة واحدة قلت وهو أيضا ظاهر ابن الحاجب وضيغ وغيرهما وبه يسقط التعقب على المصنف في سكوتة عن
الصماخين والله أعلم

الاذنين وفي ظاهرهما اختلاف قيل فرض وقيل سنة وتجديد الماء لهما والترتيب اه
منه بلفظه ثم قال بعد كلام مانصه ذكر أدلة السنن فأول ذلك غسل اليدين قبل ادخالهما
في الاناء ثم المضمضة ثم الاستنشاق فذكر أدلة الثلاثة ثم قال وأما مسح ظاهر الاذنين
فالظاهر من قول مالك وقول أكثر أصحابه انه سنة وقال بعض أصحابنا البغداديين
انهم اذا اختلفا في فرض الرأس واستدلوا بما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الاذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء وهذا من أوكد ما استدلووا به وليس فيه مذكروه
تحقيق وجوب فرضهما وانما أرادوا الله أعلم بقوله الاذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء
انهم ما من سن الرأس سنتهم المسح كقولنا ان الثرة والفم من الوجه سنة ما الغسل كأن
فرض الوجه الغسل فأبان عليه السلام أن في الرأس فرضا وسنة كما أن في الوجه فرضا وسنة
فاذا كان المراد ما ذكرناه لم يكن لهم فيمار ووجهة والدليل على صحة قولنا قوله تعالى اذا
قمتم الى الصلاة الى آخر الآية فلم يذكر تعالى غسل فم ولا أنف ولا مسح أذن فدل أن ذلك سنة
وأيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الفطرة في الرأس فذكر المضمضة والاستنشاق
ومسح الاذنين والفطرة هي السنة ولا خلاف بين المالكيين في المضمضة والاستنشاق أنهما
سنة فكذلك الاذنان لقوله عليه الصلاة والسلام ان جميع ذلك من الفطرة وقد روى ابن
شعبان عن عائشة رضي الله عنها ان الاذنين من الرأس وليس المسح عليهما فريضة فهذا
نص وهو كقولنا للحديث وقد قال ابن حبيب وأبو محمد بن أبي زيد رحمه الله وهما من
أئمة الدين وسن الرسول عليه الصلاة والسلام المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين فآثارهم
يقولون سن فيما لم يصح عندهم انه سنة الرابع تجديد الماء لاذنيه فلما روى أن الاذنين
من الرأس ويستأنف لهما الماء ولا خلاف بينهما في ذلك الخامس مسح داخل الاذنين
فلما روى أن النبي عليه السلام كان اذا توضأ أدخل أصبعيه في جحري أذنيه وروى أنه كان
يدخل أصبعيه في صماخيه السادس رد اليدين في الرأس فلما روى في صفة عبد الله بن زيد
فذكر دليله ثم قال والسابع الترتيب ثم ذكر دليله اه منه بلفظه ومن تأمل كلامه
وأنتصف علم أنه كالصريح في أن مسح الصماخين من تمام سنة مسح باطن الاذنين لانه سنة
مستقلة وعلم منه أيضا أن مسح ظاهرهما على ما رجحه هو من السنة من تمام سنتهما أيضا
والامام عبد السنن سمي عا وبه يسقط تعقبهم على المصنف في سكوتهم على الصماخين والله أعلم
(وتجديد ما هما) قول ز عند ابن رشد وعبد الوهاب الخ بحث فيه شيخنا ج بما في ح
ومحصله أن ضج نسب لابن رشد مثل ما نسب له ز وان ح قال ما نسب له لابن رشد نص
عليه ابن يونس ولم أره لابن رشد فعلة أراد أن ينسبه لابن يونس فنسبه لابن رشد انظره وما
قالة ظاهره فان ابن رشد صرح بأن مسح الاذنين مع تجديد الماء سنة ثم ذكر ان المسح عند
مالك فرض وتجديد الماء سنة وعلى كلا القولين فلا يحسن أن ينسبه له ما نسب له ز تبعنا
لضج وان سلمه نو ومبقتا مله * تنهات * الاول * قول ابن يونس في كلامه السابق
وفي ظاهرهما خلاف يقتضي أن الباطن لا خلاف فيه وهو خلاف ما صرح به النجاشي
ونفسه والاذنان تسحان ولا تغسلان واختلف هل مسحهما فرض أو سنة وهذا

(وتجديد ما هما) قول ز عند ابن
رشد الخ مثله في ضج ولعل صوابه
عند ابن يونس انظر ح أي لان
ابن رشد صرح بأن مسح الاذنين
مع تجديد الماء سنة ثم ذكر أن المسح
عند مالك فرض وتجديد الماء سنة
وقيل مستحب وقيل مباح

ابن عرفة وفي استحباب تجديد الماء لهما (١٣٦) وتخييره ثالثا تركه كتركهما للباحي عن مالك وابن مسلمة وابن حبيب اه

في اشراف الاذنين ظاهرهما وباطنهما فاما الصماخان فسنة قول واحد اه منه
بلفظه * (الثاني) * قول ابن يونس ايضا في تجديد الماء ولا خلاف بيننا في ذلك مخالفا
لما للباحي في المتقي ونصه وقد قال مالك في المختصر يستحب تجديد الماء لهما
وقال ابن حبيب من لم يجد دلها ماء فهو بمنزلة من لم يسجد بها وقال محمد بن مسلمة
ان شاء جدد دلها الماء وان شاء مسحهما بافضل يسده من مسح رأسه وأبو حنيفة
يقول لا يجدد دلها الماء اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة ولم يرجح على ما لابن
يونس ونصه وفي استحباب تجديد الماء لهما وتخييره ثالثا تركه كتركهما للباحي عن
مالك وابن مسلمة وابن حبيب اه منه بلفظه * (الثالث) * قال التميمي مانصه والاحاديث
الصحاح تقتضي انه لم يكن يستأنف لهما الماء وان الصحابة الناقلين لحدسه كانوا يعتقدون
انه مامن الرأس وبعضهم أبعاضه لانهم اذا بلغوا في صفة وضوءه صلى الله عليه
وسلم الرأس قالوا مسح برأسه وغسل رجله وقال عبد الله بن زيد بن عاصم يد مأمون
رأسه حتى يبلغ حما فانه غردهما الى المكان الذي بدأ منه غسل رجله فكان عندهم
ان قوله مسح رأسه يفهم منه ان الاذنين داخلتان في ذلك وانهم لم يحتاجوا الى
ذكرهما مع تسليمهم انه مامن أعضاء الوضوء وانهم مسحوا رأسه وأحد
الوضوء في الموطأ والبخاري ومسلم لا يذكرون انه مسح أذنيه اه منه بلفظه * قلت
قال ابن العربي في الاحكام في سورة المائدة مانصه وقد روى وضوء النبي صلى الله
عليه وسلم جماعة لم أجدهم في الاذنين فيها الا يسير من الصحابة منهم عبد الله بن
زيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذما لأذنيه خلاف الماء الذي أخذ
لرأسه ومنهم عبد الله بن عباس روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأذنيه
باطنهما وظاهرهما بابهاميه صححه الترمذي ومنهم الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح رأسه ما قبل منه وأدبر ومسح صدغيه وأذنيه مرة
واحدة صححه الترمذي ومنهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم علم الوضوء لمن سألهم بان توضأه ثم مسح برأسه وأدخل اصبعيه السبابتين في أذنيه
ومسح بابهاميه ظاهرهما اه وقال القسطلاني في المواهب اللدنية لم
يرد في شيء من طرق الموطأ والبخاري ومسلم في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم في الله
عليه وسلم ذكر مسح الاذنين لكن ورد في أي داود في رواية ثم مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما
وباطنهما وفي أخرى لهو مسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصابعه في صمخات أذنيه
اه منها بلفظها وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كان يأخذ الماء باصبعيه لأذنيه اه
منه وهذا وان كان موقوفا لكن ما علم من شدة اتباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل
على انه رآه صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك أو ثبت عنده من فعله والله أعلم (الرابع) قول
ابن يونس السابق كقولنا ان الثرة الخ هو بالنون والثاء المثناة والراء وكلام القاموس انه
بفتح الذون وسكون المثناة لاطلاقه ونصه والنثرة الخيشوم وما والا اه منه بلفظه

والله أعلم * (فائدة) * قال ابن العربي
في سورة المائدة من أحكامه قد
روى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
جماعة لم أجدهم في الاذنين فيها
الا يسير من الصحابة منهم عبد الله
ابن زيد قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم توضأ فأخذ ماء
لأذنيه خلاف الماء الذي أخذ
لرأسه ومنهم عبد الله بن عباس
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما
وباطنهما بابهاميه صححه الترمذي
ومنهم الربيع بنت معوذ قالت
رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم توضأ ومسح رأسه ما قبل منه
وأدبر ومسح صدغيه وأذنيه مرة
واحدة صححه الترمذي ومنهم عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده أن
النبي صلى الله عليه وسلم علم الوضوء
لمن سألهم بان توضأه ثم مسح برأسه
وأدخل اصبعيه السبابتين في أذنيه
ومسح بابهاميه ظاهرهما اه وقال
القسطلاني في المواهب اللدنية لم
يرد في شيء من طرق الموطأ والبخاري
ومسلم في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ذكر مسح الاذنين لكن
رواية لابن داود ثم مسح رأسه وأذنيه
ظاهرهما وباطنهما وفي أخرى له
ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما
وأدخل أصابعه في صمخات أذنيه اه
وفي الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان
يأخذ الماء باصبعيه لأذنيه اه وما
علم من شدة اتباعه للنبي صلى الله
عليه وسلم يدل على أنه رآه يفعل ذلك

أثبت عنده من فعله والله أعلم * قلت وحديث عبد الله بن زيد المتقدم في كلام ابن العربي أخرجه (فيعاد
الحاكم والبيهقي وصححه كذا كرهه الولى العراقي راداه قول القرطبي لم ينجى في حديث عبد الله بن زيد كره للاذنين والله أعلم

(فيعاد المنكس وحده) قول ز وظاهره نكس عامداً وساهياً وليس كذلك الخ قال مب فيه نظر بل مافى تت هو الذى نسبه ابن رشد للمدونة وقال ابن رشد انه الاصح انظر ح اه وقال نو واذا كان هذا مذهب المدونة فالصواب ابقاء المصنف على ظاهره وعومه ولذا قال طنى قوله في عداد المنكس ظاهره نكس عامداً وساهياً وهو كذلك على الاصح عند ابن رشد وفيه خلاف مبنى على تارك السنن عدا اه وقال شيخنا ج قول المصنف في عداد المنكس وحده يعنى سواء نكس سهاً وهو ظاهر أو عمداً على ما نقله ابن رشد عن مالك في المدونة اه من خطه قلت ما اختاره ز من قصر كلام المصنف على السهو وهو الصواب وفيما قاله طنى وقو وبب وشيخنا ج نظر ظاهره ما أولافلان مانسبوه لابن رشد من أنه يعيد المنكس وحده ان بعدى العمد كالسهو ليس هو فيه ولا يؤخذ من كلامه لا نصريحاً ولا تلويحاً لانه حكى في العمدم مع الطول ثلاثة أقوال إعادة الوضوء والصلاة إعادة الوضوء فقط عدم إعادة واحد منهما وعز الثالث لقول مالك في المدونة ما أدري ما وجوبه أى الوضوء أو الترتيب أى ما أدري وجه قول من يرى وجوبه والاعادة المتيعة والمنقبة في كلامه هى الواجبة كما يدل عليه مافى ضيغ من أن الاول والثالث مبنيان على الخلاف في تارك السنن وأما الثالث فرأى أنه يعيد الوضوء لبقائه حكمه بخلاف الصلاة لانقضاء أمرها اه منه بلفظه والا ولان في كلامه هما القول بإعادة الوضوء والصلاة والقول بتفريقهما فالاول مبنى على أن ترك السنة عمد مبطل والثانى وهو قول مالك مبنى على أنه غير مبطل ويشهد لما قاله استدلال ابن رشد بقول الامام ما وجوبه ونفى الاعادة الواجبة لا ينافي احتجاً بها وكيف يجمل بابي الوليد بن رشد أن ينسب نفي استحباب إعادة الوضوء للامام في المدونة وهو مصرح به فيها قال فيها مانصه ومن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى اجزاً أنه صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما أدري ما وجوبه وقد قال على وابن مسعود ما نبأني بدأ بابي عاتنا أو بابي سارنا اه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى اجزاً أنه صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما أدري ما وجوبه محمد بن يونس يريد وجوب الترتيب أى ما أدري وجه قول من يرى أنه واجب انكار ذلك وقد قال على وابن مسعود ما نبأني بدأ بابي عاتنا أو بابي سارنا وفي حديث اخر بابي الاعضاء بدأنا اه منه بلفظه وقال البخمي مانصه فان لم يفعل ونكس فقال مالك في المدونة صلاته مجزئة قبل أعيد الوضوء قال ذلك أحب الى فجعله استحباباً اه منه بلفظه وقال عياض وقوله في نكس الوضوء يعيد أحب الى وما أدري ما وجوبه أحب هنا على بابها في التفضل والاختيار والهاء في وجوبه عائدة على الترتيب ويحتمل عودها على إعادة الوضوء وقد تنوع في احدى روايتي على بن زياد إعادة الوضوء أبدأ ومثله في كتاب أبي مصعب هل هو خلاف هذا أو قول في وجوب الترتيب أو على القول بالاعادة بترك السنن عامدا

اه

(فيعاد المنكس وحده) قول ز وظاهره نكس عامداً وساهياً وليس كذلك الخ قال مب فيه نظر بل مافى تت هو الذى نسبه ابن رشد للمدونة وقال ابن رشد انه الاصح انظر ح اه وقال نو واذا كان هذا مذهب المدونة فالصواب ابقاء المصنف على ظاهره وعومه ولذا قال طنى قوله في عداد المنكس ظاهره نكس عامداً وساهياً وهو كذلك على الاصح عند ابن رشد وفيه خلاف مبنى على تارك السنن عدا اه وقال شيخنا ج قول المصنف في عداد المنكس وحده يعنى سواء نكس سهاً وهو ظاهر أو عمداً على ما نقله ابن رشد عن مالك في المدونة اه من خطه قلت ما اختاره ز من قصر كلام المصنف على السهو وهو الصواب وفيما قاله طنى وقو وبب وشيخنا ج نظر ظاهره ما أولافلان مانسبوه لابن رشد من أنه يعيد المنكس وحده ان بعدى العمد كالسهو ليس هو فيه ولا يؤخذ من كلامه لا نصريحاً ولا تلويحاً لانه حكى في العمدم مع الطول ثلاثة أقوال إعادة الوضوء والصلاة إعادة الوضوء فقط عدم إعادة واحد منهما وعز الثالث لقول مالك في المدونة ما أدري ما وجوبه أى الوضوء أو الترتيب أى ما أدري وجه قول من يرى وجوبه والاعادة المتيعة والمنقبة في كلامه هى الواجبة كما يدل عليه مافى ضيغ من أن الاول والثالث مبنيان على الخلاف في تارك السنن وأما الثالث فرأى أنه يعيد الوضوء لبقائه حكمه بخلاف الصلاة لانقضاء أمرها اه منه بلفظه والا ولان في كلامه هما القول بإعادة الوضوء والصلاة والقول بتفريقهما فالاول مبنى على أن ترك السنة عمد مبطل والثانى وهو قول مالك مبنى على أنه غير مبطل ويشهد لما قاله استدلال ابن رشد بقول الامام ما وجوبه ونفى الاعادة الواجبة لا ينافي احتجاً بها وكيف يجمل بابي الوليد بن رشد أن ينسب نفي استحباب إعادة الوضوء للامام في المدونة وهو مصرح به فيها قال فيها مانصه ومن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى اجزاً أنه صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما أدري ما وجوبه وقد قال على وابن مسعود ما نبأني بدأ بابي عاتنا أو بابي سارنا اه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى اجزاً أنه صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما أدري ما وجوبه محمد بن يونس يريد وجوب الترتيب أى ما أدري وجه قول من يرى أنه واجب انكار ذلك وقد قال على وابن مسعود ما نبأني بدأ بابي عاتنا أو بابي سارنا وفي حديث اخر بابي الاعضاء بدأنا اه منه بلفظه وقال البخمي مانصه فان لم يفعل ونكس فقال مالك في المدونة صلاته مجزئة قبل أعيد الوضوء قال ذلك أحب الى فجعله استحباباً اه منه بلفظه وقال عياض وقوله في نكس الوضوء يعيد أحب الى وما أدري ما وجوبه أحب هنا على بابها في التفضل والاختيار والهاء في وجوبه عائدة على الترتيب ويحتمل عودها على إعادة الوضوء وقد تنوع في احدى روايتي على بن زياد إعادة الوضوء أبدأ ومثله في كتاب أبي مصعب هل هو خلاف هذا أو قول في وجوب الترتيب أو على القول بالاعادة بترك السنن عامدا

القول بالاعادة تبرئ السنن عامدا اه من تنبيهاته بلفظها وذكر أو الحسن كلام عياض
 هذا مفرقا ونقله ابن ناجي بالمعنى وسلاوا كلهم كلام المدونة هذا كإسالة الواو غي وغ في
 تكمله فحصل أن جل المصنف على السهو فقط كما اختاره ز متعين وأنه في العدم مع
 الطول يستحب له أن يعيد الوضوء كله عند ما لث في المدونة لا العضو المنكس فقط وان
 ابن رشد انما نسب لما لث فيها في الاعادة الواجبة لا المستحبة وقد رأيت دليل ذلك كله
 والله أعلم * (تنبيهات * الأول) * تصويبا ما قاله ز انما هو من قصره كلام المصنف على
 السهو وأما قوله في المقدمات لا يعيده ولا الصلاة وعزا لما لث في المدونة اه ففيه ما في
 كلام غيره من قدمناهم * (الثاني) * في كلام مب مناقشة أخرى وذلك أنه جعل ما نسب
 لان رشد وما صححه ابن رشد متواردين على محل واحد وفيه نظر ظاهر لان ما نسب له لان
 رشد هو أنه بعد المنكس وحده مع الطول ونصح ابن رشد انما هو للقول بان ترك السنة
 عمدا لا يبطل انظر نصه في ح وعدم البطلان لا يستلزم عدم استحباب الوضوء ولا فعل
 المنكس وحده ولا ينافي ذلك فتأمل * (الثالث) * قد علمت من كلام ابن يونس السابق أنه
 جزم بعود الضمير من قوله في المدونة ما أدري ما وجوبه الى الترتيب وصدره عياض وأجاز
 الاحتقال رجوعه للوضوء كما سبق في كلامه ويظهر من كلام ابن رشد الذي قدمناه انه رده
 للوضوء لاستدلاله به على نفي وجوب اعادته على ما هو الصواب في فهم كلامه اذ لا يستقيم له
 الاحتجاج به مع عود الضمير للترتيب فتأمل * (الرابع) * قد تقدم في كلام ابن رشد
 أنه جعل قول ابن حبيب باعادة الوضوء دون الصلاة مبررا على القول بالسنية وسلمه في ضيق
 وابن عرفة وح وانظر تسليم ضيق له مع عزه فسه لابن حبيب انه واجب مع الذكر
 فانه قال عند قول ابن الحاجب وثالثها واجب مع الذكر مائنه والثلاثة الاقوال المشهور
 منها السنية والثاني الوجوب مطلقا رواه على عن مالك وهو قول أبي مصعب والقرقرة لابن
 حبيب اه منه بلفظه * (الخامس) * كما قال ابن حبيب باعادة الوضوء في العمدة كذلك قال
 به في الجهل في المتقي نقلا عنه ما نصه من نكس طهارته عامدا أو جاهلا ابتداء الوضوء
 وان فعل ذلك ناسيا نظرت فان خالف بين مفروض ومسنون فلا شيء عليه وان كان
 بين مفروضين آخر ما قدم وأتى بما بعده من مفروض أو مسنون حكم ذلك عن مظرف
 وابن الحاجب اه منه بلفظه وفي ابن يونس مائنه وقال ابن حبيب ان تعمدا وجهل
 ابتداء الوضوء لما يستقبل كان في مسنونته أو مفروضه وان كان سهوا فلا يصح له الا في
 مفروضه يؤخر ما قدم فيصير مبررا أو يغسل ما يليه كان بحضرة الماء أو بعد أن طال قال
 ابن القاسم هذا اذا لم يطل وأما ان طال آخر ما قدم ولم يعد ما يليه اه منه بلفظه
 * (السادس) * ما ذهب عليه المصنف من أنه بعد المنكس وحده ان يعد نفسه ابن رشد
 لان القاسم ونقل ابن عرفة كلام ابن رشد وتقدم نحوه في نقل ابن يونس ونسبه في المتقي
 لرواية ابن القاسم ونصه وان ذكر غسل وجهه بعد أن طال وزال عن مكانه غسل وجهه
 خاصة ولم يكن عليه في رواية ابن القاسم اعادة غسل يديه لان الموالاة المستحقة قد فاتته
 فسقط حكم الترتيب الملازم لها اه منه بلفظه وتحصل من مجموع كلامهم انه رواية

فحمل المصنف على السهو فقط كما
 فعل ز متعين وأما في العدم مع
 الطول فتستحب اعادة الوضوء كله
 عند ما لث في المدونة * قلت
 واستحباب اعادة الوضوء كله لا يختص
 بالعمد على ظاهر قوله في المدونة
 ومن نكس وضوءه فغسل رجله
 قبل يديه ثم وجهه ثم صلى أجزأه
 صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما
 أدري ما وجوبه وقد قال على وابن
 مسعود ما نبأني بدنا بأبياتنا
 أو بإسارنا اه وفي رواية أخرى
 بأبي الاعضاء بدنا الآ أنه في
 العمدة ليس له الاعادة الوضوء كله
 ندبا وقد فانه تلاف في سنة الترتيب على
 ما لز وغيره بخلاف السهو فله
 أن يفعل المنكس وحده وقد يقال
 ان العامد أيضا له التلاف كما عليه
 من عمه في كلام المصنف وذلك لان في
 استحباب استئناف الوضوء كله
 فتأمل والله أعلم

(والامع تابعه) قول ز ندابل سنة كفى التنبيه الثاني من ح فراجعه وقوله فلا يشترط الترتيب بينهم حال الاعادة الخ هذا انما هو مع الطول فلو قدم هذا على قوله والامع تابعه انظر ح في التنبيه الرابع (ومن ترك فرضا الخ) قول ز ونذب اتباعه بما بعده الخ صوابه ويسن انظر ح في التنبيه الاول عند قوله فيما مروى بنى ان نسي مطلقا وقوله وياتى به هو فيما لا بطلان فيه ثلاثا وبما بعده مرة الخ صحيح وكلام المشتق نص في ذلك وهو اقوى في الرذ على تت مما اطلق والله أعلم (وسنة فعلها الخ) قول ز لان فعلها يؤدى لتكرار المسح صوابه لانه يؤدى الى مسح الرأس بما حديد وهو مكروه أو بلا ما ولا فائدة فيه كفى ح (موضع طاهر) قلت صرح ابن يونس وابن رشد بان من فضائل الوضوء ان لا يتوضأ في موضع الخلاء ابن يونس انه صلى الله عليه وسلم عن ذلك مخافة الوسواس ونقله في الذخيرة عنه وقال في شرح الوغلة من فضائله أن لا يتوضأ في موضع نجس لثلاثة أوجه أحدها خيفة الرشاء والثاني تنزيها للذكر الواقع على الوضوء ولوا التسمية والثالث ان ذلك يورث الوسواس بالخاصية لمن اعتاده اه (وقله ما بلا حد) قلت قال في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة قال مالك رأيت عباس بن عبد الله وكان رجلا صالحا من أهل الفقه والفضل يأخذ القدح فيجعل فيه قدر ثلث مد هشام ما فيتوضأ به ويفضل منه ثم يقوم فيصلي بالناس وأعجب ما لك ذلك من فعله ابن رشد انما أعجبه واستحسنه لان السنة في الغسل والوضوء احكام الغسل مع قلته الماء فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بعدو تطهر بصاع وروى انه توضأ بنصف المد وذلك لا يقدر (١٣٩) عليه الا العالم السالم من وسوسة الشيطان

والى فعل عباس هذا أشار في المدونة بقوله وكان بعض من مضى يتوضأ بثلاث المديعني مد هشام لان ثلث مد النبي صلى الله عليه وسلم يسير جدا لا يمكن احكام الوضوء به اه والمشهور أن مد هشام مد وثلاث مد بمد عليه الصلاة والسلام وقول الرسالة وقوله المامع احكام الغسل سنة والسرف فيه غلو وبدعة لا يحالف ماله مصنف من النذب قال البساطي لانه قد تطلق السنة

ابن القاسم وقوله والله أعلم (والامع تابعه) قول ز ندبا الصواب ان اعادته سنة انظر ح في التنبيه الثاني وقوله فلا يشترط الترتيب بينهم حال الاعادة الخ ظاهر انه مع القرب لذكره ذلك هنا وليس كذلك بل ذلك مع الطول فلو قدم هذا على قوله والامع تابعه سلم من الابهام انظر ح في التنبيه الرابع متأملا (ومن ترك فرضا الخ) قول ز ونذب اتباعه بما بعده الخ قال تو فيه نظر وصوابه يسن اه وما قاله صواب انظر ح في التنبيه الاول عند قوله فيما مروى بنى ان نسي مطلقا وقول ز وياتى به هو فيما لا بطلان فيه ثلاثا وفيما بعده مرة مرة الخ صحيح قال في المشتق من انصه وان كان مناسي مغسولا كر رفيه الغسل على حسب ما كان يفعله في نفس الطهارة ولا يكرر الغسل فيما يأتى بعده لغنى الترتيب روى ذلك عن الشيخ أبي عمران اه منه بلفظه وبه يرد كلام تت وهو اقوى بما رده به طفي والله أعلم (وسنة فعلها المستقبل) قول ز وأما سنة رد المسح فلا لان فعلها يؤدى لتكرار المسح في هذا

على المستحب اه وقال الشيخ يوسف بن عمر انما أراد بالنسبة هنا ضد البدعة قال وقد قال في الرسالة بعد ذلك وليس كل الناس في احكام ذلك سواء وانما راعى القدر الكافي في حق كل أحد فزاد على قدر ما يكفيه فهو بدعة وان اقتصر على قدر ما يكفيه فقد أدى السنة اه وقال الفاكهاني انما هو على حسب حال المستعمل وعادته في الاستعمال لان الله سبحانه أمر بالغسل ولم يقيد بمقدار معين وذلك من لطف الله بخلقه اذ لو كان فيه حد لازم لخرج لما علم من اختلاف عادات الناس فنهى عن تكفيه اليسير لفقته ومنهم من لا يكفيه الا الكثير لاسرافه فلو كان فيه حد لوجب أن يفارق كل أحد عاداته اه وقد نص أكثر الشيوخ على أن السرف في الماء مكروه وقال البرزلي روي عن النوى الاجماع على انه لا يجوز السرف في الطهارة ولو كان على ضفة النهر وهو معنى ما في الرسالة والسرف فيه غلو وبدعة وهذا كاه في غير الموسوس واما هو فشيبهه بن لا عقل له في غيبة فرفى حقه ما التى به اه وانما نهى عن الاكثار من صب الماء لانه ربما اتكل عليه وفترط في ذلك أو باطابه الحال حتى تفوته فضيلة الجماعة أو أضر بغيره في الماء أو يالف ذلك فلا تمكنه الطهارة مع قلته لانه لا كثرة أو يفي مشوش القلب فيورثه ذلك الوسواس قاله الشيخ زروق * (تنبيهان * الاول) قال الجزولي في قول الرسالة وقد توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد انظر هل هذا حين توضأ مرة أو حين توضأ مرتين أو حين توضأ ثلاثا أم رفيه نصا اه * (الثاني) قال الشيخ زروق البدعة لغة الامر المحدث وشرعا احداث أمر في الدين يشبهه أن يكون منه وليس منه وهو مرجعه لا اعتقاد ما ليس به بقرينة على وجه الحكم بذلك وهذا ممن يراه كالأفام من يعتريه ذلك من وسوسة يعتقد نقصها وأن ما يفعله من ذلك مخالف للاصل فلا يصح كونه بدعة منه الأمن حيث صورته اه * (فائدة) قال الشيخ زروق

في نصيحته وأصل الوسوسة جهل بالسنة أو خيال أي فساد في العقل ومنهجهما تكبر عن ذلك لنفسه مسمى الظن: بعباد الله معتقد على عمله مجرب به متبع للشيطان والخلاص منها بالتلهي عنها والعلم بأن أحد الن يقدر الله حق قدره وإن عمل ما علم واعتقاد أنه متعبد بعمله لا مكتسب والاكتراث من قول سبحانه الملك الأخلاق أن بشأيد حكمه ويأت بخلف جديد وما ذلك على الله بعزيز ١٥ زاد في شرح الرسالة أنه بسبعين على دفعها بالظن إلى اختلاف العلماء وقال في شرح الوغليسية ما نصه قال في الرسالة وما شئت أن يكون الماء أخذ من جسده عاوده بالماء وذلك يده ما ترصب الماء حتى يوعب جميع جسده وهذا أن كان معتدلاً المزاج والا فالموسوس ينبغي له التساهل ليخرج من هذه الوسواس وينظر إلى خلاف القائل بعدم وجوب الدلائل ونحوه ليستريح من تعب الخاطر وعادة الشيطان تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنابة بعد إقامة صلاة الصبح فاعتسل ورجع والقوم على حالهم ولم يعد الإقامة وهذا غاية السرعة التي لا يمكن معها وسوسة ١٥ وقد قال عليه السلام إن الموسوسين شيطانا يضر بهم يقال له الولهان وقال هلك المتظعون وقال يفت بالخفية السحرة البيضاء النقية وقال في عدة المريد لا يخلو عنهما امتدين ولا يدوم عليها الاخذوع وفي شرح الرسالة قال مشايخ الصوفية لا تعتري الوسوسة الاصادق الا انهم يتحدثون عن التحفظ على الدين ولا تدوم الا على جاهل أو مهووس لان التمسك بهم اتباع الشيطان ١٥ وفي شرح الوغليسية ومن قبح ما يفعله العامة الخروج عن الحد في الدلائل وغيره بمجرد الوسواس فقد ورد أن للموسوسين شيطانا يضلهم بهم يقال له الولهان وأصل الوسوسة جهل بالسنة أو خيال في العقل واخبركم في اتباع السنة وما كان عليه سلف الامم وقد قال سفيان رضي الله عنه العلم الرخصة من ثقة فاما التشديد فكل أحد يحسنه ١٥ وضابط الوسوسة كما قال بعض الشيوخ هي ما يحظر في القلب من قبل الشيطان أو النفس من الدعاء شر أو خير يشغل عما هو أفضل منه أو يجزأ إلى شرا لا يفي ذلك الخير به قال ابراهيم بن أدهم أول ما يبدأ الوسواس من قبل الطهور رأى ثم يسرى لغيره وروى الترمذي من فروع اللوضو شيطانا (١٤٠) يقال له الولهان فاتقوا وسواس الماء وان كان ضعيفا كما في المناوى

وقال الحسن رحمه الله تعالى ان شيطانا يضل بالناس في الوضوء يقال له الولهان وعنى ولهان أي متغير امبالغا بقاعه المتوضئين في

التعليل نظروا وضوح الصواب أن يقول لانه يؤدي إلى مسح الرأس على جسده هو مكره أو بلا ما ولا فائدة فيه كافي ح (وشفع غلبه وتثليته) ابن عرفة وفي ابقاء المكرر مجرد نية الفضل أو نية ما أمكن تركه من الأولى أو كمال الفرض كعادة القذا أو نية الوجوب

الخبرة كما معنى بفعله مباغاة وسواس في قوله تعالى من شر الوسواس كانه نفس الوسوسة لكثرة تلاسته لها وقال أربعة مجاهد لأن أصله وقد خرج مني شيء أحب إلى من أن أطيع الشيطان قال مالك وكان يقال ان الشيطان اذا ينس أن يطاع أو يعبد أتى الانسان من هذا الوجه حتى يلبس عليه دينه ١٥ وقال ابن جرير في تفسير قوله تعالى الذي يوسوس في صدور الناس ما نصه وسوسة الشيطان في صدور الناس بأنواع كثيرة منها افساد الدين والتشكيك في العقائد فان لم يقدر على ذلك أمره بالمعاصي فان لم يقدر على ذلك شطبه عن الطاعات فان لم يقدر على ذلك ادخل عليه الرأفة في الطاعات ليحبها فان سلم من ذلك أدخل عليه العجب بنفسه واستكثر عمله ومن ذلك أنه يوقد في القلب نار الحسد والحقد والغضب حتى يقوم الانسان إلى شر الاعمال وأقبح الاحوال ١٥ وقال في آكام المرجان ينحصر ما يدعو الشيطان اليه ابن آدم في ست مراتب الأولى الكفر والشرك ومعاداة الله ورسوله فاذا ظفر بذلك منه برداً فإنه واستراح من تعبه معه الثانية البدعة وهي أحب إلى ابليس من المعصية لان المعصية تياب منها فتكون كالعدم والبدعة يظن صاحبها أنها صحيحة فلا يوجب منها فاذا عجز عن ذلك انتقل إلى المرتبة الثالثة وهي الكبرائر على اختلاف أنواعها فاذا عجز عن ذلك انتقل إلى الرابعة وهي الصغائر التي اذا جمعت أهلك صاحبها كالنار الموقدة من الخطب الصغار فاذا عجز عن ذلك انتقل إلى الخامسة وهي المباحات التي لا ثواب فيها ولا عقاب بل عقابهم افوات الثواب الذي فات عليه باستغاله بها فاذا عجز عن ذلك انتقل إلى المرتبة السادسة وهي أن يشغله بالعمل المفصول عما هو أفضل منه فيقوته ثواب العمل الفاضل ١٥ وروى القشيري عن عطاء الزواري رحمه الله تعالى انه قال كان في استقصاء في أمر الطهارة وضاق صدرى لله الكثرة ما صيبت من الماء ولم يسكن قلبي فقلت يا رب عفوكم عفوكم فسمعت هاتفا يقول العفو في العلم أي في متابعتها فزال عني ذلك وقال الغزالي رحمه الله من وهن علم الرجل ولوعه بالماء في الطهور ١٥ أي لان العالم يعرف الخواطر فيميز بين خاطرها والخير والشر ويفرق بين الألهام والوسوسة ولانه

يعرف انه غير مكلف بإزالة الشك عند استنكاحه وانه اذا تكلفه حصل له تقيض المقصود فيكره عليه ويمكن منه وينضى به الامر الى الشك في العقائد كما ذكره والعباد بالله بخلاف الجاهل في ذلك قال في عدة المريدون لا قضى العجب من كثير من الناس اذا خفي الطهارة جنسه الوسواس وان عن له شيء من الدنيا وتب عليه من غير توقف اه وقال الشعراني رحمه الله تعالى في البحر المورود في المواثق والعهود مانصه واعلم يا أخي ان أصل الوسواس من المكث في حضرة الشياطين وأصل دخول حضرة الشياطين من ظلمة الباطن وأصل ظلمة الباطن من أكمل الحرام والشبهات فمن اراد ذهاب الوسواس عنه والخروج من حضرة الشياطين وتليساتهم فليستوع في اللقمة ولا يأكل الا حلالا باجماع أهل الظاهر والباطن فمن تورع في اللقمة كما ذكره غنمته له زوال الوسواس بالكلية لان أكل الحلال ينور الباطن واذا نار الباطن دخل حضرة الملائكة والانباء والاولياء وليس في حضرة هؤلاء شيء من الوسواس والتليسات كما في حضرة الشياطين أبدا وأما اذا أكل الموسوس طعام أهل الرشا والمكوس والباص والربا من القضاة والمكاسين والرسول والبرذارية والمرأين والأتكين بندينهم وصلاتهم من طائفة الفقراء اليوم فلا يلبق به الوسواس في غسل الاعضاء الظاهرة اذا اللحم التابت من أكل الحرام لا يكفي في طهارته الماء ولو غسله ألف مرة وانما تكون طهارته بالنار كما جسد الكفار خافهم فان في الحديث كل لحم تب من حرام فالنار اولى به وكان عمر بن عبد العزيز يقول ان الذي يأكلون الحرام اغناهم أموال ولو كانوا حيا لم يجدوا الم النار في بطونهم واعلم ان حكم من يأكل من هذه الخبائث حكم من غطس في خراطة مذبح في فرت ودم وقبح حتى ملا بنيه وثيابه فلما خرج للصلاة رش عليه ما مرده فقال شخص يا أخي اغسل عنك هذا القذر ثم رش بما لا يورد ليشا كل بعضك بعضا فم يفعل وقال تمنعني من فعل السنة والاحتياط فهذا بيان الموسوسين في هذا الزمان قال في الحلال هو قطب دارة الصفات المحمودة الخارجة عن بيت التلييس ورأيت مرة موسوسا أخذ يزار من مكاس فشكر فضل ذلك المكاس ثم صار يغسله بالماء ليطهره فقلت اذا كانت الذات نجسة كالكلب كيف تطهر فقال تمنعني من (١٤١) الاحتياط في ديني ورأيت موسوسا آخر

أربعة للمازري عن الأكثر وقولي بعض المتأخرين والبيان ثم قال عبد الحق وعلى الاول لوتبين نقص الاولى فالاصح لا تجزئ عنه المازري في شرح الجوزي في اختلاف فيها أبو عمران وابن عبد الرحمن قال أحدهما بعيد والآخر لا اه منه بل تظهروني ح عن الطراز

يغسل عمامته بالماء الطين بعد غسلها بالماء والصابون حتى اسودت رأسه فقلت له لم تفعل اذا قال يحتتمل ان زيت الصابون أو بدن السقاء تمتع

ورأيت موسوسا آخر يغسل قبا به الذي يدخل به الخلا في الفسقية التي يتوضأ الناس منها ويغسلون منها وجوههم يسأل الله العافية ورأيت موسوسا آخر يأخذ عمامته بعد ان تغسلها الجارية وتعتب فيها الى أخر النهار فيغسلها في المغطس أو الميضأة فيطهرها فقلت له تؤمن بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم فقلت له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أن خطايا بني آدم تخفى في الماء أو مع آخر قطرة من العضو ومع لوم أن الخطايا من أقدرا القذر لا سيما خطايا الزنا واللواط وشرب الخمر والغصب والسرقة والربا (٢) والمرافعات في الناس ومحو ذلك فكيف يلدق بمشروع أن يغسل عمامته في غسله أقدارهم وذنوبهم ثم يضعها على رأسه في الصلاة بين يدي الله عز وجل والحضرة الالهية لا يمكن دخولها الا للمطهرين من كل رجس ظاهر وباطن وصلاة العبد خارج الحضرة الخاصة كالأصالة وطهارته بغسله ذنوب الناس كالأطهارة فانه لو كشف للموسوس رأيه ما المغطس أو الميضأة كلاما الذي رمى فيه حيف وخنازير وجرو جبال وقطط وغيرها على قدر مراتب تلك الخطايا التي خرت فادنا اذا تطهرت بالماء الذي يطهر منه الناس تزداد قدر زيادة على تطهير ابداننا بخطايا أنفسنا اللاصقة بالبدن التي لم تخفى فأي ذنب لغسل العمامة دون غيرها وكان الامام ابو حنيفة قرضي الله عنه يرى بصره قدر الماء من الخطايا كما قد ذكر الظاهر سواء ثم قال وهذا الكشف باق لكل من كان له قدم من الفقراء الى يوم القيامة وقد دخلت مرة مع سيدي الشيخ أفضل الدين رحمه الله تعالى الى الميضأة فاجترى بجميع الخطايا التي خرت فيها ذلك اليوم وقال ينبغي لمن يفعل الخطايا ان لا يغسل في مطاهر المسلمين ولا يغمس يديه في مطاهرهم وانما يغترف بآباء أو بأمر غيره يصب الماء عليه وأخبرني مرة بخطيئة عبد زني بجارية فاجترت العبد بذلك فاعتقر به ثم قال واعلم يا أخي ان الموسوس اذا شك في أفعاله المحسوسة التي يشاهدها بصره فكيف تصدقه بالامور المغيبة التي أمره الحق بالتصديق بها كتمكرو وتكبر وعذاب القبر والحشر والنور وغير ذلك فربما لا يمتدنى لان يقول لمنكر ونكير في الله أو ديني الاسلام أو نبي محمد لكثرة الشك الذي في باطنه بل هذه الامور أقرب الى الشك من الامور المحسوسة لان بصرية الموسوس مطموسة وبصره

لا يصدق حتى انه يغسل العضو عشر مرات وأكثر ولا يصدق نفسه انه غسل ولا مرة واحدة وقد حكى لي بعض الاخوان انه رأى في بركة موسوسا يغسل ثيابه من أول النهار إلى آخره فلما جفت ثيابه آخر النهار ورجع إلى البلد شك في أنه راح إلى البركة فاستل من جماعة صبيادين في الطريق هل رأيتوني مررت عليكم بكرة النهار قالوا لا قال فاذن أنا مارحت إلى البركة شياً فقال له من رآه في البركة أنك من بكرة قائمها هناك فلم يرجع إلى قولهم وأصبح ذاهباً إلى البركة ليظهر ثيابه ثانياً وحكى لي سيدي الشيخ أمين الدين امام جامع الغري بالقاهرة رحمه الله انه رأى موسوساً في جامع الازهر تسلسل الوسواس به إلى أن ترك الوضوء والصلاة وقال ما يعجبني وضوئي ولا صلاتي فكنا اذا ضيقوا عليه صلى غضباً واذن كرهه باختياره لا بصلى شيئاً قلت ورأيت بعيني شخصاً زل المضاة عندنا ليسوا بالصبيات فكثرت وضوياً إلى الزوال وكان ذلك يوم جمعة ففرغ وجاءوا لخطيب على المنبر فوقف ونفكر في نفسه ورجع إلى المضاة إلى أن سلم الامام من صلاة الجمعة وهو جالس يغطي يده إلى مرقبيه في الماء ثم يخرجها فينظر اليها ثم يغطيها نساء الله العافية قايلاً بأنني أن تعاصر موسوساً او تعابره فتقتل بالوسواس والله يتولى هدايته وهو يتولى الصالحين اه وقال في روح البيان دخل قوم على أبي مدين فشدوا وسوسة الشيطان فقال قد خرج من عندي الساعة وشككنكم وقال قل لا يحاسبك بترك كوا ديني حتى أترك لهم دينهم ومتى تعرضوا لمتاع الدنيا انشبت بمناهم الآخرة اه وقال فيه أيضاً قال ابو عمر والبخاري رحمهما الله تعالى أصل الوسوسة وتنتج من عشرة أشياء أولها الحرص فقايله بالتوكل والتناعة والثاني الأمل فأكسره بفاجأة الاجل والثالث التمتع بشهوات الدنيا فقايله بزوال النعمة وطول الحساب والرابع الحسد فأكسره برؤية العدل والخامس البلاء فأكسره برؤية المنة والوفاء والسادس الكبر فأكسره بالتواضع والسابع الاستغفاف بجرمة المؤمنين فأكسره بتعظيمهم واحترامهم والثامن حب الدنيا والمجد فأكسره بالاخلاص والتاسع طلب العلو والرفعة فأكسره بالخسوع والذلثة والعاشر المنع والتخل فأكسره بالجود والسخاء اه وقال في لطائف المنن (١٤٣) والاخلاق ان الوسوسة قد غت غالب الناس الآن حتى ان بعضهم ترك

الوضوء والصلاة وقال لا يعجبني وضوئي أصلي به ولا قراة قرأها قال وذلك من الضلال البين لطاعته عدو الله الشيطان وعصيان للشارع أمين

مانصه هل بؤمر المتوضي أن ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة الظاهرة انه لا ينوي شيئاً معيناً نعم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المسبقة فهو فضيلة اه بلفظه ومن خط شيخنا ج مانصه وقال سيدي عبد الرحمن القاسبي في حاشيته مانصه قال القباب والين والله أعلم

الرجن فذكر قضايا الموسوسين ثم قال وهذا كله من استيلاء الشيطان على قلوب هؤلاء فأنهم أجابوه إلى ما دعاهم وهو اليه مما يشبه الجنون ويقارب مذهب السوفسطائية الذين ينكرون حقائق الموجودات فان الواحد من هؤلاء ينكر الامور المحسوسة القينية التي علمها في غسل العضو مثلاً ثلاث مرات وينطق بالكلمة ويكذب بصروحه مع انه قال ومن بلغت به طاعة ابليس إلى هذا الحد فهو ممن اضله الله على علم لانه جعله ينكر يقين نفسه ويحجده ما رآه بعينه أو سمعه باذنه أو يعلبه بقلبه قال وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول اصل الوسوسة من ظلمة الباطن وأصل ظلمة الباطن من عدم الورع في اللقمة فمن تورع في اللقمة ضمنت له زوال الوسواس قال فان قال الموسوس هذا امر ضاللت به قلنا له نعم هو مرض وأصله موافقة مراد الشيطان ولم يعذر الله تعالى بذلك قال وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لو كانت الوسوسة في الوضوء والصلاة وبهجوها ما خبر الما ادخرها الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم افضل الخلق فما كان منهم موسوس قط وكان الشيخ شمس الدين القافاني المالكي رحمه الله تعالى يقول لو أدرك النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الموسوسين لقتلهم ولو أدركهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لغربهم ولو أدركهم أحد من الصحابة والتابعين لبدعهم وكبرهم اه وقال العارف بالله سيدي ابن عباد في رسالته الصغرى مانصه وأما الوسوسة التي تعتريك في جميع أحوالها فسميها الجهل والغفلة ودواؤها بالعلم والذكر نوعين بالعلم والذكر العلم بالحق تعالى والذكر له واستمع على تحصيلها بما جملة الصالحين ومحالطة المتقين وموالاته الذكر بالقلب واللسان لرب العالمين فلا دواء لها غير هذا اه وقال في موضع آخر منها وأما ما ذكرتم من الوسوسة التي كانت تعتريكم وبقى عليكم منها بقية فاعلموا أن ذلك من البليات التي يبتلى الله تعالى بها بعض عبادده ويختص ذلك بأهل الدين منهم فلا يزال العدو يلقى الوسواس في قلب الواحد منهم حتى يوقعه ما في البدعة أو الكفر أو اختلال العقل وأقل ما يصيبه به أن ينقص عليه عيشه وينعجه وجدان راحته وكل ذلك بقضاء وقد رفعوه بذلته من سوء القضاء ودرك الشقاء وثمانية الأعداء وسبب ذلك فقد انهم المشاهدات المذكورة فلو تحققوا بذلك لم يجد الشيطان سبيلاً لهم لانهم

عباد الله حقاً وقد قال تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً انما يدعو الى الفسوق والمنكرات فمن لم يكن من أصحاب السعير وقال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان فان وسوس اليهم رجعوا الى ربهم فصرفه عنهم واستعادوا به فاذا هم قال الله تعالى ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وقال ولما يزغلك من الشيطان نزع فاستعذ بالله انه سميع عليم فان قلت كيف يكون ذلك من الشيطان وهو فيما يظهر دعاء الى تصحيح الدين والحصول منه على الحق وكيف يفرق بين الوسوسة المذمومة والخطاير المحمودة في ذلك وهما متشابهان فاعلم ان كون ذلك من الشيطان صحيح وانما ذلك لما خلقته الله لم ومضاداً للتسهيل والتيسير والسماحة التي انصف بها هذا الدين كما سبق فكان ذلك غلواً وبدعة وهذا الفرق ينمو بين الخطاير المحمودة لان الخطاير المحمودة لا يدعوا الى موافقة العلم والوسوسة من شأنها ايضاً ان لا تزول ولو احسن العبد في عمله وافق السنة والخطاير قد يزول اذا احسن وهي علة لدواعيها الا الالهة منها واتباع ظاهرها العلم والرغبة الى الله تعالى في زوالها وملازمة هذا كله التحقق بالمشاهدة المذمومة اول الكتاب فذلك هو الاكسبر الذي يقلب اعيان الاشياء وينسخ الظلمة بالضياء والامانة بالاحياء رزقنا الله منه ما رزقنا اولياءه بمنه وكرمه وقدرى عن بعضهم قيل له ان فلان بتره الوسواس فقال عهدي بالصوفية يسخرون بالشيطان والآن الشيطان يسخر بهم * وكان سيدي ابو العباس رضى الله تعالى عنه شديداً الكراهة للوسواس في الطهارة والصلوة وثقل عليه شهود من كان ذلك وصفه وقيل له يوم افلان صاحب علم وصلاح وهو كثير الوسواس فقال و أين العلم والصلاح يا فلان العلم هو الذي ينطبع في القلب كالبياض في الاتض والسواد في الاسود اه وقد روى القشيري بسنده انه دخل يوماً فقيراً على الشيخ أبي عبد الله بن خفيف فقال له بن وسوسة فقال له الشيخ عهدي بالصوفية أنهم يسخرون بالشيطان والآن الشيطان يسخر بهم وقال ابن حجر الهيتمي الشافعي في فتاويه أما الوسواس فيجب تركه وذلك لانه اما مذموم وهو العمل بكل ما يطرق الدهن أو يتخيل له الوهم وهذا هو الذي أقام الأئمة التكبير على فاعله وأكثر ما من ذمه وتقيج طريقه بل (١٤٣) شبه بعضهم من هذه طريقتهم بقوم من أهل الهند المتغالين في كفرهم حتى

وهو الذي يظهر من أجوبة مالك وغيره ان هذا التكبير لا يستقر لثبته تخصصه وانما ينشأ اولاً عند الشروع انه ليرفع به الحدث أو يعتل أمر الله أو يستتبع به العبادة ولا يحتاج أن ينوي في كل عضو أو فعل انه واجب أو غير واجب فاذا تبين انه أسبغ بالاولى أو بالثانية

كهو لادن الشخص منهم كما شاهدنا من غير واحد يجعل يده أو يذنه داخل الماء ولا يزال يغسلها المرات الكثيرة حتى يبق من ارتفاع حدثها وقد لا يتفق عليه قال وقد قوى الوسواس على بعض من أدركه حتى خرج من بين عيناه وأولاده فاراعلى وجهه في البرارى فلم يدره الآن مكان ولم يسمع له خبر وبالجمله هو اعضاء قل من يقع في ورطته وينجونه من الجنون دونة بكنهه فانه يخل البدن ويذهب العقل بل والادراك والفهم ويصير الميت به كالبهمة لا يهتدى بخير قولا ولا نصحه لعبادة على مذهب أحد من الأئمة لاستيلاء الشيطان على فكره وجعله يخرجه ويهز ويقلب به كيف أراد وقد شاهدت من له فطنة وكفاهم فهم دقيق في العلوم وجال مفرط يتلى به حتى اتحل وتغير صورته الالهية ويوحش واعتزل الناس جله ولم يصر له ماوى الا بيوت الاضية والماء الذي هندها قال واما محمود وهو الاحتياط للعبادة بان لا يوفقها الا على وجه متفق عليه وقد قال ابن عبد السلام ينبغي الورع في العبادات بشرط ان لا يجاوز طريقة السلف فقد كانوا يمشون خفاة ويصلون من غير غسل أرجلهم وقد أكل صلى الله عليه وسلم في أواني الجحوس وليس جبهة من نجسهم وأحوال السلف في ذلك شهيرة لا تخفى على الموفق اه وقال في الاحياء للطهارة أربع مرات الاولى تطهير الظاهر عن الاحداث والابخاث والتفصلات الثانية تطهير الجوارح عن الجرائم والالتام الثالثة تطهير القلب عن الاخلاق المذمومة والرائدات المقبولة الرابعة تطهير السر عما سوى الله تعالى وهو طهارة الانبياء صلوات الله عليهم والصدقين قال ولن ينال العبد الطبقة العالية الا يجاوز الطبقة السافلة ثم قال نعم من عمت بصيرته عن تفاوت هذه الطبقات لم يفهم من مراتب الطهارة الا الدرجة الاخيرة التي هي كالقشرة لاخرة الظاهرة بالاضافة الى اللب المطاوب فصار بمن فيها ويستقصى في مجاريها ويستوعب جميع أوقافه في الاستحسان وغسل الثياب وتنظيف الظاهر وطلب المياه الجارية الكثيرة طمانه يحكم الوسوسة وتخييل العقل أن الطهارة المطلوبة الشريفة هي هذه فقط وجهه البسيرة الاولين واستغفرهم جميع اللهم والفكر في تطهير القلب وتساهلهم في أمر الظاهر حتى ان عمر رضى الله عنه مع غلو منصبه بوضاً من ما في جرة نصراية قال ولقد كانوا يصلون على الارض في المساجد ويعشون

حفاة في الطرقات وكانوا يقتصرون على الجارية في الاستنجاء قال فكانت عنايتهم كلهم بنظافة الباطن حتى قال بعضهم الصلاة في النعلين أفضل قال وكانوا يأكلون من دقيق البر والشعير وهو يداس بالدواب وتسل عليه ولا يجترزون من عرق الابل والخليل مع كثرة تمرغها في التنجاسات ولم ينقل عن أحد منهم قط سؤال في دقائق التنجاسات فهكذا كان تساهلهم فيها وقد انتهت النوبة الآن إلى طائفة يسعون الرعونة نظافة فيقولون هي مبنى الدين فأكثرأوقاتهم في تنزيههم الظاهر كفعل الماشطة بعروسها والباطن خراب مشحون بجبايات الكبر والجبن والجهل والرياء والنفاق ولا ينكرون ذلك ولا يتجبنون منه ولو اقتصر مقتصر على الاستنجاء بالخرأومشي على الأرض حافيا أو وصلي على الأرض من غير سجادة مقروشة أو مشي على القرمش من غير غلاف القدم من آدم أو نوحاً من آنية عجوز أو رجل غير متعسف أقاموا عليه القيام وشدوا عليه النكير ولقبوه بالقذر فسماوا البذاذة التي هي من الايمان قذارة والرعونة نظافة فانظر كيف صار المنكر معروفاً والمعروف منكراً وكيف اندرس من الدين رسمه كما اندرس حقيقة ومعلمه اه وقال أيضاً الوسوسة في نية الصلاة سيما خيال في العقل أو جهل بالشرع لان امتثال امر الله عز وجل مثل امتثال امر غيره وتعلمه كعلم غيره في حق القصد ومن دخل عليه عالم فقام له من ذلك تعظيماً اذا قام لشغل آخر أو في غفلة فلو تلفظ بذلك فقال نويت ان أتصّب قائماً تعظيماً لئلا لاجل علمه متصلاً بدخوله مقبلاً عليه بوجهي لكن تساهل بها عقله قال فمن لم يفهم نية الصلاة على هذا الوجه فكانت لهم في فهم النية فليس فيه الا انهم ادعيت الى ان تصلي في وقت فأجبت وقت فالوسوسة محض الجهل ثم قال فكيف ما تيسرت النية للموسوس ينبغي ان يقع به حتى يتعوذ بذلك وتفارقه الوسوسة ولا يطالب نفسه بتحقيق ذلك فان التحقيق يزيد في الوسوسة اه وانظر ربيعة كلامه رحمه الله وقال الابي على حديث هلال المتنعطون مانهض ويحتاج الى الفرق بين التنعط والورع والوسوسة وبظهر الفرق بالمثال فن وجدوا بين أحد همام تلحقه نجاسة ولحقت الاخر وغسل فترك الصلاة بالمغسل لانه مستهففة فهاذا انتطع وما يحكي عن الشيخ (١٤٤) تقي الدين من انه كان لا يلبس الملف وانه اذا قبل أحد حديد يغسلها كان

أول الثالثة أحرأه اه بلفظه (وهل الرجلان كذلك الخ) قول ز وأما النقيتان فكسائر الأعضاء اتفاقاً قاله ابن عرفة قال تو الذي لابن عرفة عن المازري هو ان غير النقيتين لا يتحد بينهما الجاء وأن النقيتين كسائر الأعضاء فالاتفاق عنده في غير النقيتين لافيهما

شيئاً يقول ان هذا ورع لا مانعاً يريد أن يخرج من عهدة التكليف يبين لافيهما الجائر ان يكون يدين منه أو يني من قبل بده نجاسة لاسيما

العوام ومن لا يحتفظ ولا يعرف أحكام الطهارة وليس هذا وسوسة وانما الوسوسة ما يتفق لبعض الناس من كثرة المأه اه في الموضوع وطالة التذلل اه ويفهم من قول النصيحة ومتبعها متكبر الخ ان ضررها انما يلحق من معها قال في كشف الاسرار شكارجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وسوسة الشيطان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان السارق لا يدخل بيتا ليس فيه شيء فذلك من محض الايمان وسئل ابراهيم النخعي عن الوسوسة فقال كل صلاة لا وسوسة فيها فانها لا تقبل لان اليهود والنصارى لا وسوسة لهم قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه الفرق بين صلاتنا وصلاة أهل الكتاب وسوسة الشيطان لانه فرغ من عمل الكفر ولا ينهم وافقره المؤمن بخالفه والمحاربة تكون مع المخالفة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يوسوس لكم ما لو تكلمتم به لكفرتم فعلمكم بقراءته هو الله أحد اه منه ومن قوله قال علي الى هذا ذكره في روح البيان أيضاً وانه ما نصحه حكاه جابر بن عبد الله الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد نحن نعبد بحضور القلب بلا وسواس الشيطان ونسمع من أصحابنا أنهم يصلون بالوسواس فقال عليه السلام لا يبي بكر رضي الله عنه أجبه فقال يا يهودي بيتان يتماثلان بالذهب والفضة والدر والياقوت والاقشة النفيسة وبيت خراب خال ليس فيه شيء من المذكورات يقصد اللص الى البيت الممور المملوء من الاقشة النفيسة ثم يقصد الى البيت الخراب فقال اليهودي يقصد الى البيت الممور المملوء بذلك فقال أبو بكر رضي الله عنه قلوا بما ملوكة بالتوحيد والمعرفة والايان واليقين والتقوى والاحسان وغيرهما من القضايل وقلوا بكم خالية عن هذه فلا يقصد الخناس اليها فأسلم اليهودي فظهر أن الشيطان قاصد ولكنه غير واصل الى مراده فان الله يحفظ أوليائه اه وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ان يتحد في أنفسنا ما يتعاطم أحدنا أن يتكلم به قال وقد وجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح الايمان وفيه أيضاً عن عبد الله قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة قال ذلك محض الايمان وفيه أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً يا بني الشيطان أحدكم فيقول من خلق السما من خلق الأرض

فَقَوْلُ اللَّهِ حَتَّى يَقُولَ بَنِي خَلْقِ اللَّهِ فِي وَجْهِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ لِقُلِّ أَمْنَتْ بِلِقَالِهِ وَرَسُولِهِ وَفِيهِ فِي الْبَحَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيُّضاً مَرْفُوعاً
يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ مِنْ خَلْقٍ كَذَا وَكَذَا حَتَّى يَقُولَ لَهُ مِنْ خَلْقِ رَبِّكَ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ عَذَابُ اللَّهِ وَلَيْسَتْ لَهُ وَفِي رِوَايَةٍ
قَدَاوَنَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيْ لَا خَلْقَ سِوَاهُ وَلَا صَانِعَ غَيْرِهِ فَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرَّجُوعِ لِأَصْلِ الْعَقِيدَةِ النَّاسِ
بِالْإِدْلَةِ الْقَاطِعَةِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالِاجْتِهَادِ عَلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ يَتَلَوَّنُ وَيَأْتِي مِنْ وَجْهِ آخِرٍ وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الْهَيْتِيُّ فِي فَتَاوَاهِ لِلْوَسُوسَةِ دَوَاءٌ نَافِعٌ
وَهُوَ الْأَعْرَاضُ عَنْهَا جَلَّةً وَأَنْ كَانَ فِي النَّفْسِ مِنَ التَّرَدُّدِ مَا كَانَ فَانْتَمَى لِمُتَلَفَتٍ لِذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ بِإِذْهِبْ بَعْدَ مَنْ قَلِيلٍ كَجَرِّبِ ذَلِكَ
الْمُؤَقَّفُونَ هـ وَفِي رُوحِ السَّيَانِ مَا نَصَحَ حَكِي أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ خَرَجَ نَحْوَ الْعِرَاقِ وَكَانَ يَتَرَدَّدُ فِي عَالَمٍ مِنْ عِلْمَانِهَا حَتَّى عَلِمَهُ
أَرْبَعَةَ أَلْفٍ حَدِيثٍ مِنَ الْحِكْمَةِ فَلَمَّا أَرَادَ الْإِنْصِرَافَ اسْتَأْذَنَ مِنْ أَسَاتِذِهِ فَقَالَ لَهُ الْإِسْتِاذُ أَتَعْلَمُ كَلِمَةَ خَيْرٍ أَلَمْ تَنْصَحْ مَنْ أَحَادِيثُكَ قَالَ
وَمَا هِيَ قَالَ هَلْ يَكُونُ فِي خِرَاسَانَ ابْلِيسُ قَالَ نَعَمْ قَالَ وَهَلْ يُوَسْوِسُكُمْ قَالَ نَعَمْ قَالَ وَمَا تَصْنَعُونَ فِي وَسْوسَتِهِ قَالَ زِدْهُ قَالَ أَنْ يُوَسْوِسَ
ثُمَّ يَأْتِيَ قَالَ زِدْهُ قَالَ إِذَا أَتَاكُمْ عَدُوُّ اللَّهِ وَشَغَلَكُمْ عَنِ الطَّاعَةِ فَلَا تَسْتَغْلَبُوا بِرُتُوسَتِهِ وَلَكِنْ كُونُوا مَعَهُ كَالْغَرِيبِ مَعَ كَلْبِ الرَّاعِي
وَأَسْتَعِذُوا بِاللَّهِ وَانْهَ كَلْبُكَ مِنَ الْكَلَابِ عِظْمَانُ اللَّهِ وَابَاكُمْ مِنْ كَيْدِهِ وَشَرِّهِ هـ وَقَالَ فِي عِدَّةِ الْمَرِيدِ الْقَاعِدَةِ الْكَلْبِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ
أَنَّ اللَّهَ سَجَّاهُ انْمَاطُ الْبَنَاءِ عَلَى عِلْمِهِ وَجْهٌ صَحِيحٌ أَوْ غَالِبٌ وَلَمْ يَأْمُرْ بِاتِّصَالِ الْأَشْيَاءِ فِي عِلْمِهِ إِلَّا بِأَصُولٍ لِلنَّاسِ هـ وَقَالَ الشَّيْخُ
يُوسُفُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَرَحِ الرِّسَالَةِ الْإِسْتِخْرَاجَ مَحْنَةً وَبَلِيَّةً وَدَوَاءً لِكُلِّ الْإِلَهَاءِ عَنْهُ وَهِيَ الْهَؤُلَاءُ إِذَا قَالَ هـ ثَلَاثًا صَلَّيْتُ أَوْ أَرْبَعًا فَقَوْلُ
لَهُ أَرْبَعًا وَإِذَا قَالَ هـ اثْنَيْ صَلَّيْتُ أَوْ ثَلَاثًا فَيَقُولُ لَهُ ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ هـ صَلَّيْتُ أَوْ مَاصِلَيْتُ فَيَقُولُ لَهُ صَلَّيْتُ وَإِنْ قَالَ هـ تَوَضَّأْتُ أَوْ
مَا تَوَضَّأْتُ فَيَقُولُ لَهُ تَوَضَّأْتُ فَإِذَا رَدَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَانْتَبَهَتْ عَنْهُ هـ وَنَحْوُهُ لِلشَّيْخِ زُرْقٍ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ فِي بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ وَقَالَ ز
مَا نَصَحَ قَالَ فِي الرِّسَالَةِ وَمَنْ اسْتَنْجَحَ الشَّكَّ فِي السُّهُولِ فَلْيَلِغْ عَنْهُ أَيْ وَجُوبًا (١٤٥) لَنَافِعَةٍ مِنَ الشَّيْطَانِ وَمَتَابَعَةٍ لَهُ قَالُوا

هـ وَهُوَ صَوَابٌ وَنَصُ ابْنِ عَرَفَةَ وَقَوْلُ ابْنِ بَشِيرٍ الْمَعْرُوفِ عَدَمُ تَكَرُّرِ غَسَلِ الرَّجُلَيْنِ لَانِ
الْمَطْلُوبُ اتِّقَافُهُمَا خِلَافَ نَصِّ الرِّسَالَةِ وَظَاهَرُ غَيْرِهَا الْمَازِرِيُّ فِي شَرْحِ الْجَوْزِيِّ أَنَّ
كَاتِبَيْهِمَا فَكَسَّرَا الْأَعْضَاءَ الْأَفْلَاحَ تَحْدِيدًا جَمَاعًا هـ مِنْهُ بِالْقُظْلَةِ (وَهَلْ تَكْرَهُ الرِّبَاعَةَ
وَعَلَّيْكَ بِمَقْتَضَاهُ فَقَدْ تَرَكْتُ وَأَجَابَا فَا

(١٩) رَهْوَنِي (أَوَّلُ) الْإِلَهَاءُ عَنْهُ وَاجِبُ كَيْسَرِ حَبِ ز وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَعْمَةِ وَلَا يُوَدِّي ذَلِكَ إِلَى بَطْلَانِ
عِبَادَتِهِ كَمَا فِي ح عَنْ الشَّيْخِ ابْنِ مُحَمَّدٍ وَالِاسْتِخْرَاجُ أَنْ يَطْرُقَ لَهُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً أَكْثَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي اخْتِصَارِ الْأَحْيَاءِ لِلْبَلَاءِ
الْوَسُوسَةِ بَدْعٌ عَنْ سِيَاهِ جَهْلٍ أَوْ خِيَالٍ فِي الْعَقْلِ عِلَاجُهُ عَدَمُ الْعَمَلِ بِهِ مَعَ كِتَابِ رَسْمَانِ الْمَلِكِ الْقُدُوسِ عَقِبَ كُلِّ وَرْدٍ هـ وَقَالَ ابْنُ
السَّكَّاكِ فِي مَقْدِمَتِهِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ يَأْتِي أَمَانُكَ مِنَ الْوَسْوَاسِ أَنْ تَقُولَ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا إِلَى نَفْسِهِ هـ وَفِي الْإِتْقَانِ آخِرُ أَجْرٍ أَبُودَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ إِذَا وَجَدْتَ فِي نَفْسِكَ شَيْئًا يَعْنِي الْوَسُوسَةَ فَقُلْ
هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ هـ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقَرَأَتِي بِلِسْمٍ أَعْلَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ شَيْطَانُ قَالَ
لَهُ خُزِّبْ فَإِذَا احْسَبْتَهُ فَعَزَّوْبَالَهُ مِنْهُ وَأَنْتَ عَلَى بَسَارِكُ ثَلَاثًا فَعَمِلْتَ ذَلِكَ فَادْهَبْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَالَ الشَّيْخُ الْجَلِّي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
الْخَنَاسَ مَا نَصَحَ لِمَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَنْزِلْ ذَا الْأَنْزِلَ لَهُ دَوَاءٌ غَيْرَ الْبَسَامِ أَيْ الْمَوْتُ وَكَانَ قَدْ جَعَلَ دَوَاءَ الْوَسُوسَةِ ذِكْرُ تَعَالَى فَانْتَبَهَتْ
الشَّيْطَانُ وَتَوَرَّعَ الْقَلْبُ وَبَصَفَهُ وَصَفَ سَجَّاهُ الْمُسْوَسُ بِقَوْلِهِ الْخَنَاسُ أَيْ الَّذِي عَادَتُهُ أَنْ يَخْتَسِ أَيْ تَوَلَّى وَيَتَأَخَّرُ وَيَحْتَقِ
بَعْدَ ظُهُورِهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ كَمَا كَانَ الذِّكْرُ خَنَسٌ وَكُلُّ بَاطِلٍ عَادَى وَسِوَا سِهْ فَالَّذِي كَرِهَ كَلْقَامَهُ الَّذِي تَقَعُّعُ الْمُسْفِدِ فَهُوَ شَدِيدُ
النُّفُورِ مِنْهُ وَلِهَذَا كَانَ شَيْطَانُ الْمُؤْمِنِ هَزِيلًا * حَكِي عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَضِي شَيْطَانُهُ كَمَا يَضِي الرَّجُلُ بِعَبْرَةٍ فِي السَّفَرِ
قَالَ قَتَادَةُ الْخَنَاسُ لَمْ يَطْرُقْ كَيْسَرُ طُومِ الْكَلْبِ وَقِيلَ كَيْسَرُ طُومِ الْخَنَزِيرِ فِي صَدْرِ الْإِنْسَانِ فَإِذَا ذَكَرَ الْعَبْدُ رِبَّهْ خَنَسَ وَيُقَالُ
رَأْسُهُ كَرَأْسِ الْحَيَّةِ وَاضْعَ رَأْسَهُ عَلَى غُرَّةِ الْقَلْبِ يَنْبِغِيهِ وَيَجِدُهُ فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ خَنَسَ وَرَجَعَ وَوَضَعَ رَأْسَهُ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى الَّذِي يُوَسْوِسُ
أَيْ يُلْقِي الْمَعَانِيَ الضَّالَّةَ عَلَى وَجْهِ الْخَفَافِ وَالْتَّكْرِيرُ فِي صَدْرِ النَّاسِ أَيْ الْمُضْطَرُّنَ إِذَا غَفَلُوا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ وَقَالَ
الْقُرْطُبِيُّ وَسُوسَتُهُ هِيَ الدَّعَاءُ إِلَى طَاعَتِهِ بِكَلَامٍ خَفِيَ بِصُلِّ مَفْهُومُهُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ صَوْتٍ هـ خُطْبِي وَفِي الْقُرْطُبِيِّ
وَرَوَى شَهْرَبَنْ حَوْشِبَ عَنْ أَبِي نَعْلَبَةَ الْحَشَنِيِّ قَالَ سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرِي الشَّيْطَانَ وَمَكَانَهُ مِنْ ابْنِ آدَمَ فَرَأَيْتُهُ يَدَاهُ فِي يَدَيْهِ

ورجلاة في رجله ومشاعبه في جسده غير أن له خرطوم الكلب فاذا ذكر الله خفس ونكس واذا سكت عن ذكر الله أخذ قلبه فعلى هذا هو متشعب في الجسد أى في كل عضو منه شعبة اه وقال ابن جري وعلاج وسوسته ثلاثه أشياء وهى الاكثر من ذكر الله والاكثر من الاستعاذه بالله منه والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ومن أنفع شئ في ذلك قرأته هذه السورة يعنى سورة الناس والثالث مخالفتها والعزم على عصمائه اه وفي ختي مانصه قال بعض العلماء انفع علاج في دفع الوسوسة الاقبال على ذكر الله والاكثر منه وقال السيد الجليل أحد بن أبي الخوارى شكوت لابي سليمان الداراني الوسواس فقال اذا أردت ان يتقطع عنك في أى وقت أحسست به فافرح به فاذا فرحت به انقطع عنك لانه لاشئ أبغض الى الشيطان من سرور المؤمن فاذا انغمثت به زادك قال الشيخ محي الدين النورى وهذا بقوى ما قاله بعض العلماء ان الوسواس انما يئلى به من كدل ايمانه لان اللص لا يقصد بيتا خرابا ومن حدث له الوسوسة فليكتب قوله تعالى واما نزعك من الشيطان نزع الى قوله فاذا هم مبصرون بالزعران وما ورد يوم الجمعة في سبع ورفات وبلغ كل يوم ورقة يشرب عليها شربة ماء فانه يبرأ من ذلك اه وفي حاشية الجبل على الجلالين مانصه فائدة ذكر البايعي عن الشاذلى أن عمالعين على دفع وسوسة الشيطان أنك عند وسوسته لك تضع يدك اليمنى على جانب صدرك اليسر بحد هذا القلب وتقول سبحان الملك القدوس اخلاق الفعل سبع مرات ثم تقرأ قوله تعالى ان بشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز اه قال في لطائف المنن والاخلاق نعم العجب كون الواحد من هؤلاء الموسوسين لا يتوسوس قط في فليس تأتيمن وجه شبهة ولا يردطعا مداعاة اليم ظالم مع أن كل مثل ذلك كالذى يطلع بدنه قدرا من قرنه الى قدمه فهو كمن تضعف بالعذرة ثم خرج للصلاة ورش على ثيابه ماء الورد فقال له شخص اغسل هذه الخبسات عنك ثم رش ماء الورد فقال له تلاومنى على فعل السنة فهذا مثاله فاعلم ذلك اه والله الموفق (١٤٦) بقضله (وتبين أعضاء) قلت قال في الذخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام

(الخ) اقتصر ابن عرفة على القول بالمنع ولم يعرج على الكراهة بحال ونصه والرابعة ممنوعة ابن بشير اجاعا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه قلت تسليم ابن عرفة هذا الاجماع يدل على انه تأول ما في المقدمات من الكراهة على المنع

اذا وضأ أحدكم فليبدأ بيمينه رواء ابن وهب وادخله سخنون في الكتاب لانه متفق عليه اه وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة الخرج

أصحاب السنن من حديث أبي هريرة مرفوعا اذا وضأتم فابدؤا بيمينكم وصححه ابن خزيمة قال ابن بشير وهو يستحب الابتداء باليمنى في كل أفعال الخير اه قال الاوى والضابطان الفعل ان استعملت فيه الجارحتان قدمت اليمنى في فعل الراجح والشمال في فعل المرجوح وهذا أن يسرفان شئ ترك كركوب فان البداءة بوضع اليسرى في الركاب أيسر وأسهل اه وحاصله أن اليمنى تقدم فمما كان من باب التيسر بق وبالسرى تقدم فيما هو بضده قال في جامعى المعابر والدرر المكنونة عن أبي الفضل سيدى قاسم العقباني وما كان ذلك الا كرامة وتبر كبا ليمين واضافة الخير اليها قال الله تعالى وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال واما ان كان من أصحاب اليمين الآية وقال ونادىناهم من جانب الطور الايمن وقرناهم نجيا وقال فاما من أوفى كتابه بيمينه ولم ياف معناه من اليمين اه (وشفع غسلة وتلبسه) ابن عرفة وفي ايقاع المكرر بمجردية الفضل أو فيه ما أمكن تركه من الأولى أو اكمال المفروض كعادة الفداؤنية الوجوب أربعة للمازرى عن الاكثر وقولى بعض المتأخرين والبيان اه ويجوز على الاول قول المنصف فيما تقدم أو ترك لعمدة فأنفعلت بنية الفضل وفي ح عن الطراز هل يؤمر المتوضئ أن ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة الظاهر انه لا ينوي شيئا معينا نعم اعتماده أن مازدا على الواحدة المسبقة فهو فضيلة اه وفي حاشية أبي زيد الفاسى مانصه قال القباب واليمين والله أعلم وهو الذى يظهر من أجوبة مالك وغيره ان هذا التكرير لا يقتدر لنية تحضه وانما ينوي أولا عند الشروع انه يرفع به الحدث أو يمثل امر الله أو يستنجى به العبادة ولا يحتاج أن ينوي في كل عضو أو فعل انه واجب أو غير واجب فاذا تيقن انه اسبغ بالاولى أو بالثانية أو الثالثة أجراً اه (وهل الرجل الخ) قول ز كما قاله ابن عرفة الخ الذى لا ين عرفة عن المازرى هو مانصه ان كانتا تقويتين فكسأ الرألاء والافلا تخديد اجاعا اه فالافتاق عنده في غير التقيتين لا فيهما (وهل تكره الرابعة الخ) اقتصر ابن عرفة على مانصه والرابعة ممنوعة ابن بشير اجاعا اه قال غ في تكميله تسليمه الاجماع يدل على انه تأول ما في المقدمات أى وأحكام ابن العربي من الكراهة على المنع وهو خلاف قول خ وهل تكره الرابعة الخ اه ولعل ابن بشير اعقد على ظاهر قول عياض أجمعوا على أن لا يتعدى في الوضوء حدوده لحديث فن زاد فقد تعدى وظلم اه نقله ابن عرفة

قلت وحديث فن زاد واستزاد فقد تعدى وظلر واه أودود والنساق وهو يدل على المنع قال في الذخيرة وقوله صلى الله عليه وسلم فن زاد واستزاد يحتمل التأكيده ويحتمل أن الأول فمن يتوضأ بنسبه والثاني فمن يتوضأ بغيره انظر ح (وترتيب سننه) قول ز فن بدأ يغسل الوجه ثم غسل يديه ليكويه الخ يقتضى أنه يحصل سنة غسل اليدين بذلك وفيه نظر لما تقدم من أن غسلهما أو لا من تمام السنة (وسوالك) قال ابن عرفة بعد أن عدده في الفضائل والظاهر أنه سنة دلالة الأحاديث على مثابه صلى الله عليه وسلم عليه واطهاره والامر به اه وسبقه لذلك ابن العربي انظر نضه في الاصل (١٤٧) وسبقه لذلك أيضا ابن جيب وابن رشد كما

في س وقول ز وقاص الدابة هو يضم القاف وكسرهما كافى القاموس واقتصر في المصباح على الكسر وهو ان رفع الفرس مثلا يديه ويظهر حهما معا وفعلهم باني ضرب وقتل وقوله عن عياض ولا يفعله ذو المروة بمحضرة الناس الخ قلت رده ابن دقيق العبد بحديث أبي موسى رضى الله عنه قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك وطرف السوالك على لسانه يقول اعاع والسوالك في فيه كانه يتقوع وقال ابن بعضهم ترجم على هذا الحديث باستياك الامام بمحضرة رعيته مورج هذا المعنى وان السوالك من باب العبادات والقرب فلا يطلب اخفاؤه والله أعلم قاله ح وأوجب ناته صلى الله عليه وسلم لم يبتدى ذلك بمحضرة أبي موسى بل كان متلبسا به قبل مجيئه وأيضا أبو موسى واحد لا جماعة وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم يستثنى بجميع فضائله فلا يستقدر ذلك منه بخلاف غيره وأما كونه من باب القرب فلا يدل على فعله بمحضرة الناس الا ترى أن

وهو خلاف قول خليل وهل تذكره الرابعة أو تمنع خلاف اه منه بلفظه واعل ابن بشير اعتمد في الاجماع على ظاهر كلام عياض في ابن عرفة بعد ما تقدم عنه مانسه عياض أجمعوا على أن لا تعدى في الوضوء محدوده حديث فن زاد فقد تعدى وظلم اه منه قلت وقد عبر ابن العربي بالكراهة كابن رشد ونضه ولذلك يكره أن يزاد على ثلاث اه من أحكامه الكبرى بلفظها قول ز وهذا الخلاف جار في الوضوء المحدد قبل فعل شئ بالاول الخ ظاهر وجهه وقد وقع في القوانين ما لوهم خلاف ذلك انه ذكر ان الزيادة على الثلاث مكروهة وقال في تجديد الوضوء مانسه والممنوع فكاك التجديد قبل أن يقع به عبادة اه منها بلفظها ولا وجه للفرق بينهما والله أعلم (وترتيب سننه الخ) قول ز فن بدأ يغسل الوجه ثم غسل يديه ليكويه الخ يقتضى أنه يحصل سنة غسل اليدين بذلك وفيه نظر لان غسلهما أو لا من تمام السنة كما تقدم وانظر نو والله أعلم (وسوالك) قول ز وقاص الدابة هو يقاف وميم ومصادمهم حلة وما جزم به من أنه بالضم فقط فيه نظر في القاموس مانسه قص الفرس وغيره يقمص ويقمص قصا وقاصا بالضم والكسر أو اذا صار عادة فلا يضم وهو ان يدفع يديه ويظهر حهما معا ويحجن برجليه اه منه بلفظه ولما فسر ما لجوهري بما فسر به القاموس قال عقبه مانسه يقال هذه دابة فيها قاص ولا تقل قاص اه منه بلفظه وفي المصباح مانسه وقص البعير وغيره عند الركوب قصا من باني ضرب وقتل وهو ان يرفع يديه معا ويضعهما معا والقصاص بالكسر اسم منه اه منه بلفظه (تبيينه) استظهر ان عرفة ان السوالك سنة فانه عد في الفضائل ثم قال والظاهر أنه سنة دلالة الأحاديث على مثابه صلى الله عليه وسلم عليه واطهاره والامر به اه منه بلفظه وقد سبقه الى ذلك أبو بكر بن العربي فانه قال في أحكامه الكبرى مانسه ثم لازم صلى الله عليه وسلم السوالك فعلا ويندب اليه أمر احتي قال في الحديث الصحيح لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوالك عند كل صلاة وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا قام من الليل يشوص فامبال السوالك وما غفل عنه قط بل كان يتماهده ليل وزهارفه ومندوب اليه ومن سنن الوضوء لا من فضائله وقد بيناه في شرح الصحيح اه منها بلفظها من سورة المائدة قلت وما قاله هو الظاهر والله أعلم وقول ز عياض ولا يفعله ذو المروة بمحضرة الناس الخ كلام عياض هذا متعقب انظر

الاستبراء واجب وتقف الابط مندوب مع أنه ينبغي اخفاؤه ما والله أعلم وقول ز وأفضله بالرياس أو رطب بل أفضله الرطب لغير الصائم كما في ابن الحاجب وعند الشافعية الأفضل الاراك ثم يد التخل ثم عود الزيتون ثم ماله رائحة كية ثم غيره من العيدان مما لم ينه عنه والظاهر ان مذهبا موافق لهم وقال بعضهم ان عود الزيتون أطيب للهم وأفضل من الاراك والله أعلم ولبعضهم تجنب من الاشياء سبعها فلا تكن بها أبدا تستاك تجو من العطب بحلقة أو رمان أو ما جهلته ووريجان أو أشنان أو قنب أو قصب وأجاز ابن العربي بالجوز وضعف كراهته بعضهم يذى صبغ للتشبه بالنساء يجوز الاكحال وفيه التشبه بهن قال ابن عرفة وفي رده

نظر لان مالك كره الاحتمال للتشبه بهن انظر ح قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وليتق في ذلك ان يكون بقوة لانه يزيد في العلم ويضد الماسم ينقطع منها وربما جرى دماً أو أثار رائحة كريهة وفي جماع أشهب استحباب غسلهما بما عسى ان يكون بها خلافا لابن عبد الحكم فان ادخلها قبل غسلها افعال مالك لا بأس به واستحقاقه ليسارة ما عليها ذكره الشيباني وغيره اه ثم ان السوالك من خصائص هذه الامة لانه انما كان للانبياء السابقة لالاهم قال بعض وأول من استألف سيدنا ابراهيم علي نبينا وعليه افضل الصلاة والتسليم وهل تتأدى السنة بمجرد الاستتابة أو لا بد من زوال الرائحة الكريهة قال العراقي مقتضى التعليق يتأدى الملازمة بالرائحة الكريهة الثانية اه وقول ز الاكلة هو يفتح الهمزة وكسر الكاف بدون مد وقيل بضم فسكون وهي داء يكسر الاسنان شيأفشيا وقوله ابن عباس وفيه عشر خصال الخ هذا ذكره في حرف القاء من الجامع الصغير وعزاه لابي الشيخ في الثواب وأبي نعيم في كتاب السوالك ومقتضاه انه مرفوع لاموقوف قال ابن العربي وأكثروا تحديده هذه الخصال في سवालك الجوزة نقله جسن والحفر يفتح الفاء من باب تعب وبسكونها من باب ضرب هو فساد أصول الاسنان كافي المصباح واللثة برتة عدة لم الاسنان كافي المصباح أيضا وقوله وينقي البلغم اي يذهب به وهو في الجامع الصغير بلفظ يذهب البلغم اه والبلغم شئ ممنعة دبسة من الرأس ويطلع من الصدر وقوله ويصح الجسد الذي في الجامع ويصح المعدة أي يدبغها وفضائل السوالك كثيرة نظم جله منها الحافظ بن حجر بقوله ان السوالك مرضى الرحمن * وهكذا يبيض الاسنان مطهر الثغر مذكي الفطنة * يزيد في فصاحة وحسنه مشدد اللثة أيضا مذهب * ليجر والعدو مرهب كذا مضى خلقه و يقطع * رطوبة والغذاء ينزع ومبطن الشيب والاهرام * ومهضم للاكل والطعام وقد غدا مذكر الشهادة * مهمل النزاع لدى الشهادة (١٤٨) ومرغم الشيطان والعدو * والعقل والجسم كذا يقوى ومورث لسعة مع الغنى

ح وروى وقال ز ويشد اللثة هو بكسر اللام وبالثاء المثلثة قال في الصحاح مانصه اللثة بالتحفيف ماحول الاسنان وأصلها ثني والهاعوض من الباء وجعلها ثلثا وثاني اه منه ونحوه في المصباح ونصه واللثة بالتحفيف لحم الاسنان والاصل لثي مثل غيب لحذفت

ومذهب الآلام حتى للعنا وللصداوع و عرف الراش مسكن لوجع الاضراس

اللام

يزيد في مال ويثني الولدا * مطهر للقلب وجال للصداد

مبيض للوجه جال للبصر * ومذهب البلغم مع الحفر ميسر موسع للرزق * مفرح للكاتين الحق

وقد صنف الترمذي الحكمي في السوالك أجزاء في ثمانية فرائد وعجائب قال غنيتي ودخل على كرم الله وجهه على فاطمة رضي الله عنها فراهات استال فأنشد هنت يا عود الاربعة ثغرها * ما خفت مني يا أرا أراك لو كان غيرك يا سوالك قتلت * ما فارزني يا سوالك وفي المصباح عن ابن دريد انه يقال سكت الشيء أسوكه سوكا من باب قال اذا دلكته ومنه اشتقاق السوالك اه وجمع السوالك سوكا بالسكون والاصل بضمين ككتاب وكتب (وتسمية) * قلت قال في مختصر الواضحة لما ذكر حديث لا وضوء لمن لم يسلم الله قال عبد الملك اي ابن حبيب يعني بالتسمية أن ينوي طهر الصلاة فن لم ينو ذلك لم تجزه الصلاة وان كان ساغما مثل ان يتوضأ تنظفا أو تبردا وكذلك قال مالك ثم قال وقد يقع تأويل التسمية في الحديث على تسمية الله عند مبتدأ وضوء اه ابن العربي قال علموا أن أراد بهذا الحديث التنية وقال الابن مشهور قول مالك ان التسمية فضيلة وهو قول الشافعي والثوري والحديث عندهم محمول على نفي الكمال اه أي بقرينة خبر من وضأ فاذ كرام الله كان طهورا لجميع بدنه ومن وضأ ولم يذ كرام الله كان طهورا لاعضاء وضوءه ولم يرد به الطهور من الحدث فانه لا يجزأ بل الطهور من الذنوب قاله البضاوي ومذهب الامام احمد واسحق واهل الظاهر الى وجوبها والله أعلم (وتشرع الخ) * قاله مقدمه عفا الله عنه في ث وانظر في الفرق التاسع عشر من القرائي انه عسر على الفضلاء ما تشرع فيه البسلة قيل لا تشرع في ذكر لانه بركة في نفسه وأورد قراءة القرآن وأنها من أعظم البركات راجعه فيه انتهى وقال البقوري في اختصار الفروق القاعدة الثالثة تفرق فيها بين ما يبسمل فيه عمالا فتقول افعال العباد ما قربات واما محرمات واما مكروهات واما ما حات فالما حات جاءت البسلة في بعضها كالاكل والشرب والجماع والحث على ذلك في بعضها كعدم بعض ولم يأت في كل شئ من المباح وما لم يأت فيه فحسن للانسان أن يستعمله ليجد بركة ذلك واما المحرمات والمكروهات فتكرهه قال وأما القربات ففسد جاء في بعضها وكذا فيج وجاء عند قراءة القرآن واختلف فيه في بعضها

كأنفسه والوضوء والتيمم وليس مشروعا عند الأذكار ولكنه ان استعمل حسن اه (ومسجد) قلت في الشفاء انه يقول عند دخول المسجد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنبي وافتح لي أبواب رحمتك وعند الخروج منه يقول ذلنا أيضا وسيد رحمتك بفضلك (وليس) فوضعم اللام كافي القاموس زاد في ضيح وعند نزاع الثوب (ووطء) قلت ويزيد اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا كما في الحديث الصحيح وقال في الاحياء ينسب ان يبدأ باسم الله ويقرأ قل هو الله أحد أو لا ويكبر ويهلل ويقول بسم الله العلي العظيم اللهم اجعلها ذرية طيبة ان كنت قدرت ان تخرج ذلك من صلبى اه وفي القسطاني عن مجاهد ان الذي يجامع ولا يسمى بلف الشيطان على احديه فيجاء معه اه وفي روح البیان عن جعفر بن محمد ان الشيطان يقعد على ذكر الرجل فاذا لم يقل بسم الله اصابه امره وأنه وأنزل في فرجها كما ينزل الرجل اه وفي ابن أبي جرة ما نصه أخبرني الله عليه وسلم أنه أي الشيطان يأكل مع من لم يسم وان من سمي لا يأكل معه وكذلك الشرب وكذلك الجماع وكذلك دخول المنزل فهو صلى الله عليه وسلم قد نبه على مكايده كلها وجميع وجوه تسلطه علينا وبين المخرج منها والتحريمها أيضا فخبرنا الله عن آخرها اه وفي نو عن عجم مانصه (فائدة) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال عند الجماع بسم الله فان رزق ولدا اعطى بعدد انفاسه وعدد ما تناسل منه حسنات الى يوم القيامة اه من ابن عادل والذير رأيت له غيره عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال يا أبا هريرة اذا توضأت فقل بسم الله (١٤٩) فان حفظت كنت بركة لا الحسنة حتى تفرغ

واذا غشيت أهالك فقل بسم الله فان حفظت كنت بركة لا الحسنة حتى تغسل الجنابة فان حصل من تلك الواقعة ولد كتب لك حسنات بعدد تناس ذلك الولد وبعدد أنفاس عقبه الى يوم القيامة حتى لا يبقى منهم أحد يا أبا هريرة اذا ركبت دابة فقل بسم الله والحمد لله كتب لك الحسنات بعد كل خطوة واذا ركبت السفينة فقل بسم الله والحمد لله يكتب لك الحسنات حتى تخرج

اللام وعوض عنها الهاء الجمع ثلاث ولتي على لفظ المفرد اه منه بلفظه (وليس ثوب) هو بضم اللام مصدر ليس قال في القاموس ليس الثوب كسمع ليسا بالضم اه منه ونحوه في المصباح وقول ز ونزعه فيما يظهر قال نو في الشامل وليس ثوب ونزعه فقول ز فيما يظهر قصور اه قلت وقد ذكر كرح كلام الشامل وأصله في ضيح ونصه ولا بأس بعد المواضع التي تستعمل فنقول على ما حضر لنا الآن ركوب الفرس وركوب السفينة فعدت هالي أن قال واذا لبس ثوبا جديدا أو لبس أو عند نزعه اه محل الحاجة منه بلفظه (ولا تنسب اطالة الغرة) قول ز ممدوح من كلام أبي هريرة قال استدلل العلامة الابي للدراج عافي صحيح مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة ولفظ مسلم عن أبي حازم قال كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة فكان يمد يده حتى تبلغ ابطة فقلت له يا أبا هريرة ما هذا الوضوء فقال يا بني فروع أنتم ههنا لو علمت أنكم ههنا ما توضأت

منها اه قال في الاحياء واذا قربت من الازال فقل في نفسك ولا تحرك شفتيك الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا الآية اه ومثله في النصيحة (ولحده) قلت في ح عن الفا كهاني ان اشهب استحب ان يقال عند وضع الميت في الحدة بسم الله وعلى ملة رسول الله وان دعا بعد ذلك فحسن اه (ولا تنسب الخ) قول ز ممدوح الخ استدلل الابي للدراج عافي صحيح مسلم عن أبي حازم قال كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة فكان يمد يده حتى تبلغ ابطة فقلت له يا أبا هريرة ما هذا الوضوء فقال يا بني فروع أنتم ههنا لو علمت أنكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول تبلغ الخلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء اه قال الابي بعد أن ذكر اختلاف هل المراد بالخلية التعميل من أثر الوضوء أو هي من قوله تعالى وحاولوا سواهم فضة مانصه واحتج به هذا الحديث يدل على أن من استطاع منكم أن يبطل غرته فيلعل لس من انقض النبي صلى الله عليه وسلم والا كان يجتبه لانه أمين اه وفروع كسور هو أخو اسحق واسم عيل وهو أبو العجم الذين في وسط البلاد قاله في القاموس قلت وقول ز أو المراد بالغرادة امة الوضوء الخ هذا التأويل قاله القرطبي ورده الابي بأن أبا هريرة زاد في حديث مسلم هكذا رأيت صلى الله عليه وسلم يتوضأ اه (وترك مسح الاعضاء) قلت قال أبو الحسن الصغير الاصل في هذا ما روى ابن وهب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له خرقعة يتنشف بها (في كراهتها) ابن ناجي هذا أي الكراهة هو الحق وبه أدركت كل من لقيت يقضي فقله ح

(قال كشكها الخ) ابن عاشر تأمل لو صم يوم عرفة ثم كثر القيل في أمثاله انه يوم العيدين غير ثبت والظاهر وجوب التماضي على الصوم لانه شك في مانع وأما كلام المازري فانتهاه في الاقدام ابتداء اه * قلت ومثله قول الشيخ ميارة ولعل محل القولين اذا كان الشك عند تثبيت الصوم وأما ان شك نهرا بعد تثبيته فلا كراهة اه على أن ح نقل عن ابن بشير انه قيل للمازري ما تختار من القولين قال الصوم فقيل له بناء على استحباب الحال قال نعم انتهى أى كفى رمضان والله أعلم * (خاتمة) * قال الشيخ زروق في شرحه للرسالة ولا يكب وجهه في يديه كما ولا يرش برسا ولا يلطمه لطمه لان ذلك كله جهل بل يقرعه بقرع فانتهاه قال للعامة في الوضوء أمور منها صب الماء من دون الجهة وهو مبطل ونقض الدين قيل اصال الماء الى الوجه وهو كذلك واطم الوجه بالماء لطمه وهو جهل لا يضر أى اذا أتبعه بذلك ولم يتراخ حتى يسيل الماء ولم يبق الا اللبال والافه ومبطل ونحوه في النصيحة وزاد ان من آفات الطهارة كثرة الحديث حتى يفرق القلب والافراط في الذكوات التزام هذه الاذكار الاعضائية حتى لو تكلم في أمثاله ابتداءها وهذه بدعة عظيمة نعم لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أذكار الوضوء غير الشهادتين أخره والتسمية أوله ومع ضعف حديثها والكلام فيه وقال بعض العلماء الحضور (١٥٠) في الصلاة بقدر الحضور في الوضوء وقد جرب ذلك فصح وادمان

الوضوء موجب لسعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحافظة ودوام الحفظ من المعاصي والمهلكات فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن وهو محجوب اه زاد في شرح الوغليسية ويقوى القلب وينوره اه لكن الحصر في قوله نعم لم يثبت الخ فيه نظريعلم عراجعة ذ ومب فيما مر وفي الاحياء وكتاب الاربعين للغزالي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الشيطان خلق من نار وانما طناً النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليستوا وفي الاحياء عن عمران الوضوء الصالح يطرد الشيطان وفي قوت القلوب قيل ان المؤمن اذا

هذا الوضوء سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول يتاغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء اه قال الابي بعد ان ذكر الخلاف في معنى الحلية وان أبا عبد الله قال المراد بالحلية هنا التعجيل من أثر الوضوء وقال غيره الاولى أنه من قوله تعالى وحلوا أساور الخ مانصه واحتج به بهذا الحديث يدل على ان من استطاع منك أن يطيل غرته ليس من انظار النبي صلى الله عليه وسلم والا كان يحتج به لانه أبين اه منه بلطفه وهو ظاهر جدا * (فائدة) * قال في النهاية مانصه وفي حديث أبي هريرة بن فروخ قال الليث بلغنا ان فروخ كان من ولد ابراهيم عليه السلام بعد احق واسماعيل فكرئته ونحى عنده فولد له نجم الدين في وسط البلاد هكذا حكاه الازهرى عنه اه منها بلطفها ولم يتعرض لضبطها وفي القاموس مانصه وفروخ كسورا خواسم واسماعيل أبو النجم الذين في وسط البلاد اه منه بلطفه (قال كشكها في صوم يوم عرفة) قال ابن عاشر مانصه تأمل لو صم يوم عرفة ثم كثر القيل في أمثاله انه يوم العيدين غير ثبت فان الظاهر وجوب التماضي على الصوم وأما كلام المازري فانتهاه في الاقدام ابتداءه وما عرض بعد انعقاده فانتهاه في مانع اه منه بلطفه وهو ظاهر والله أعلم

(فصل) في آداب قضاء الحاجة *

نوصي للصلاة تساعدت منه الشياطين فر قال انه يتأهب للدخول على الملك قال وأما الغافل فاذا قام يتوضأ (يسرين) احتوشه الشياطين وفي الجامع الصغير الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار وانما يطغى النار الماء فاذا غضب أحدكم فليغتسل أخرجه ابن عساکر عن معاوية قال المناوي وكذا أنوعيم عن أبي مسلم الخولاني قال كلم معاوية بشئ وهو على المنبر فغضب فغزل فاعتسل ثم عاد الى المنبر فذكره والله الموفق * (فصل نذب الخ) * قلت قد قسم المصنف الآداب الى ثلاثة أقسام قسم عام وقسم خاص بالقضاء وقسم خاص بالكيفية وقد ذكر في المدخل من آداب الاحداث ما يزيد على السبعين فانظره * (فائدة) * قال في الاحياء الكتابة بقضاء الحاجة عن البول والتغوط أولى من التصريح وكذا كل ما يخفى ويستحي منه فلا ينبغي أن تذكر انفاضة الصرصة فانه فحش ولذلك تستحسن في العادة الكتابة عن النساء وأما نحو قوله عليه الصلاة والسلام انما صفة فلان أزواجه أمهات بخلاف غيرهن والله أعلم اه من حاشية أبي زيد القاسمي رحمه الله قال في الروض وانما ذكرت مريم أى خاصة باسمها في القرآن على خلاف عادة النحباء من استبعدان ذكر المرأة باسمها الشكوة وهي أن الملوك والاشراف لا يذكرون حرائرهم في ملابيل يكونون عن الزوجة بالعرس والاهل ونحوهما فاذا ذكروا الامام يكنوا عنهن ولم يصوبوا الخاء عنهن عن الذكرفما قالت النصارى في مريم ما قالوا صرح الله باسمها تاء كيد العبودية التي هي صفة لها وتاء كيد الان عيسى لأب له ولا نسب اليه اه

وقول مب قال في ضيق قسم بعضهم المراد به ابن بشير عن الاشياخ وقال بعد التقسيم المذكور مائنه ومحصل هـ ذاته
يحتجب النجاسة بفعل ما هو أقرب للستر واجتناب النجاسة آ كدمن الستر اذا كان موضع لا يرى فيه اه انظر ح * (فائدة) *
في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم أي موضع طرح كاسهم فبالب قائما وتفكرت ذلك عائشة وقالت
من حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فكذبوه وكأنها انما أنكرت ذلك للغالب من فعله صلى الله عليه وسلم قال
مجاهد ما بال قائما قط الامرة واحدة قال الخطابي وانما فعل ذلك لعله به لم يقدر على الجلوس معها وكانت العرب تستنشق بدم
وجع الصلب ولذا قال بعضهم بوله في الحمام قائما خرم من فصادة وقيل انما فعله صلى الله عليه وسلم ليقرب الناس منه والبول قائما
يؤمن معه خروج الصوت وقيل انما فعله لانه خاف متى جلس أن يكون في السباطة نجاسة فيمتسجس ثوبه اه أي مع ما فيه من
التشريع والله أعلم (واستتمام) قلنا قال في المصباح النجس والخروج والغائط نجس وباب قتل خرج ونجس الرجل أيضا غوط
وتعدي بالتضعيف واستحييت غسلت موضع النجس ومسحته بمسح أو مدر اه وقال عياض الاستنجاء مأخوذ من نجس نجس العود
اذا قشرته فكأن المستنجي يقشر ما على الجمل من الأذى وقيل من النجاء وهو التخلص لانه يتخلص به من ثمل الأذى والله أعلم
(يسريين) نعت لرجل ويد تابع جري على قول الاخفش والجري (١٥١) كما في ابن عقيل انه يجوز الاتباع اذا اختلف
العمالان معنى واتحد اعلوان

كان خلاف مذهب الجمهور المشار
له بقول الخلاصة

ونعت معمولي وحيدى معنى
وعمل أتبع بغير استئنا
أومة طوع كما قاله العلامة عبيد
القادر واقصر عليه ح وطقى
بناء على مذهب سيديوه من جواز
قطع نعت النكرة مطلقا كما في
ابن عقيل على التسهيل وان كان
خلاف المشهور من انه لا يجوز

(يسريين) قول مب والحق في الجواب ان ما شرطوه في قطع نعت النكرة انما هو
في القطع الاختياري الخ القطع الاختياري هو الذي يكون المتكلم مخيرا فيه
ان شاء فعله وان شاء جعله تابعا للمنعوت والحاج هو الذي يتعين فيه القطع ويتبع
فيه اتباعه لما قبله لما منع كانهما وهذا الذي قيد به نعت النكرة لم أر من ذكره بعد
البحث عنه فان قلت يؤخذ ذلك من قول النكس مائنه وبقي شرط خاص
بنعت النكرة وهو أن يتقدم عليه نعت آخر والام يجوز القطع اختيارا اه منها
قلت لا يؤخذ ذلك منه لان محترز الاختيار في كلامه ضرورة الشعر قال ابن عقيل
على قول التسهيل وان كان لنكرة فيشترط تأخره عن آخر اه مائنه فان لم يتقدم آخر
لم يجوز القطع الا في الشعر وهذا المشهور عن سيديوه جواز القطع اه منه بالقطعة
وقال تو أحسن ما يقال فيه ان المؤلف رحمه الله مشى على مذهب من أجاز الاتباع

قطع نعتها في الاختيار الان تقدم عليه نعت آخر وأوجب أيضا بان النكرتين هنا مختصتان في المعنى كما بينه ز وهو ظاهر ولما
قول مب والحق في الجواب الخ فانظر من قيد بقطع نعت النكرة بذلك فان لم نرم من ذكره بعد البحث عنه هو المراد بالحاجي هو
الذي لا يمكن فيه الاتباع صناعة لما منع كانهما والله أعلم قلنا الجواب الذي في مب ذكره أنوزيد الناسي وزاد بعد قوله
لا مندوحة عنه مائنه فانه بمنزلة ما قيل في * علفها تبا وما باردا * والله أعلم اه وما عزي للجري والاختفص لا يختص بمابل
يجوز الاتباع فيما ذكر كل من يقول العامل في النعت هو التبعية لان اختلف الجنس نحو مررت بزيدا مام عمر ولا يجوز الاتباع
حينئذ الجري والاختفص ومنعه الا كثر بناء على ان عامل النعت هو عامل المنعوت والعمالان في المعنى ليسا في قوة الواو حذفلا
يجوز ان على معمول واحد هذا وفي صحيح مسلم لايس أحد ذكره يمينه قال الاي حل الظاهرية النسي على التحريم وجه الفقهاه
على الكراهة اه وفي حديث آخر في صحيح مسلم التقييد بحالة الاستنجاء والاصل رد المطلق الى المقيد لكن نقل الاي و ق
عن تقي الدين أن ذلك انما هو في باب الامر لانه لو لم رد اليه فانت فائدة التقييد واما في باب النهي فيرد المقيد الى المطلق والافادات
فائدة الاطلاق نعم ان كان الاطلاق والتقييد في حديث واحد من طريقين فيرد المطلق الى المقيد على كل حال لان التقييد حينئذ
يكون من زيادة العدل وهي مقبولة ما لم يكن غير الزائد وثق منه ولا كانت الزيادة شاذة فله والله أعلم (وبالها الخ) قلنا
هذا اذا اراد ان يجمع بين الاستجمار والاستنجاء او اراد الاقتصار على الثاني فاما ان اراد الاقتصار على الاستجمار فلا يلهي الماسياتي
من أنه يكون يباس والظاهر ان المراد بالاذى الغائط خاصة قاله تو (وستراى محله) قلنا ذكر صاحب الطراز والقرا في
عن الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يرفع ثوبه حتى يذومن الارض (واعدا من يله) قلنا قال ح في الحديث انقوا

الملاعن وأعدوا التبل قال في النهاية وللصالح جمع تلبه كغرفة وغرف وهي حجارة الاستجماء وقول مب المندوب أعدادهم ما فيها فيه نظر ظاهر لأن فضيلة الأعداد تحصل بأعداد أحدها قطعاً وإن فاقته فضيلة الجمع والله أعلم (وتفريع نخذه) قلت قال في المدخل هـ ذاع عند الأئمة الاستجماء والأسهال ثلاثا يطاير عليه شيء من النجاسة لا يشعر به وظاهر الشارح أنه يطلب أن يضاع عند الغائط وأن لم يكن فيه أسهال لأنه عالمه بأنه أبلغ في أسهال فراغ ما في المحل قاله ح (واستخاؤه) قلت لتتمكن من الانقواء وقيل لتتمكن بذلك من تطهير البول وغيره انظر ح وقول مب فيه نظر والذي علل به في المدخل الخ في نظره نظر لانه قد يؤدى الى نقض الطهارة أيضاً إذا أوجب الشك فيما يظهر في المحل هل يخرج بعد الوضوء أو قبله فتأمله وقول ز بعد التوقف وجه التوقف أن خبسة التسين الموجودة في العضون هل يمكن خروجهما وحدهما منفردة فتكون قد خرجت بعد الوضوء أو لا ثم ظهر له أن ذلك لا يخرج عن الشك في الحدث والله أعلم (وتغطية رأسه) قلت لقول الصديق رضى الله عنه انى لاذهب في قضاء حاجتي مقنعا رأى بردائى حياء من رى قال في المدخل وكذلك عند الجماع وقيل خوف علقوا الرائحة بشعره وقيل لأنه أجمع لمسام البدن وأسرع لخروج الحدث وقيل تخوفهم من الجن انظر ح (وعدم التفاته) قلت قال مقيد عفا الله عنه قول خش ثلاثا يري ما يؤذيه الخ غير ظاهر وظاهر ح أن هذا تعليل لنسب الاتفات قبل القعود ونحوه بعد كلام فيجعل ما ذكره المصنف على ما إذا قعد وما ذكره ابن العربي على ما إذا أراد القعود وذلك والله أعلم املا (١٥٣) يكون هناك شئ يؤذيه فإذا رآه بعد جلوسه قام وقطع عليه بوله وربما نجس عليه مياحه وقال في الزاوي ولا يجلس حتى يلتفت يمينا وشمالا ه والظاهر في تعليل ندب عدم الالتفات بعد القعود هو الحياء والله أعلم ثم رأيت في ح مانعه قال ابن الجزرى فيما علقه على كتابه الحصن الحصين الذكر عند نفس قضاء الحاجة ونفس الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع قاما للذكر باللسان حالته فليس مما شرع لنا ولا ندبنا اليه ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه

إذا اختلف العاملان معنى واتحد اعلوا وهو مذهب الاخش والجري كما في ابن عقيل وأما جواب العلامة عبد القادر فليس بظاهر وان اقتصر عليه ح وطنى أيضا لأن نعت النكرة إذا كان واحدا يجب فيه الاتباع كما في التوضيح ونحوه والمرضى والتسهيل ونحوه ه مختصرا - له باللفظ قلت كلامه يوهم أنه لا خلاف في منع قطع نعت النكرة إذا كان واحدا وقد علمت من كلام ابن عقيل أن سببه أجازة وإذا كان لابد في كلام المصنف من جملة على خلاف مذهب الجمهور فخله على مذهب سيبويه أحسن كان جواب نو أيضا حسن وعلم من هـ ذاهجة جواب السلامة عبد القادر وأنه لا دلالة على ح وطنى في اقتصاره ما عليه فتأمل له بانصاف والله أعلم (وتفريع نخذه) قول ز أى قاضى الحاجة ظاهره أنه لا يطلب بذلك في الاستجماء وبصرح ابن عاشر ونحوه تفريع النغذين انما يندب عند قضاء الحاجة

الحالة الحياء والمراقبة وذكرتم الله تعالى في اخراج هذا القدر المؤذى الذى لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من بخلاف أعظم الذكر ولو لم يكن باللسان اه وفي مق مانعه وفائدة الامر ين اى تغطية الرأس وعدم الالتفات والله أعلم أنه حالة الاستجماء من المولى جل جلاله ومن خلقه ملائكة وأدميين فيلتزم الامر ين تعظيما للخالق بقدر الامكان كما ورد الامر بستر العورة عند الوطء والنهى عن التعري بالاطلاق لأن معنهما ان لا يفارقا ثم قال وانما كانت الفائدة هذه فطلق ستر الرأس لا يكفي بل حتى يكون ما غطاه به مبدوا ولا على عينه قال وحديثه فستغنى عن ذكر عدم الالتفات اذ لا معنى له مع تغطية العينين الآن يقال ثلاثا تنجس بتحرره أو يزول به ستر العينين فبرى غيره وقال بعض الشراح بعد ذكر المصنف الاديين ثلاثا يعتريه شئ يؤذيه اه فان عني بما يؤذيه ما ذكرنا فلا بأس وان عني غيره فلم أعرفه اه وفي ابن عاشر مانعه اعل عدم التفاته لما يقتضيه الحياء والاجتنام كما في تغطية الرأس ثم بعد كتي هذا وجدت مثله لى اه (ودكر ورده الخ) قلت حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول غفرانك رواه الترمذى عن عائشة رضى الله عنها قال المناوى في شرح الجامع صححه الحاكم وابن حبان وابن خزيمة وهو مقبول أو مطلق أى أسألتك غفرانك أو غفر غفرانك قال ح واستحب بعض الشافعية تكرير غفرانك مرتين ووجهه سؤال المغفرة هنا قال ابن العربي هو المعجز عن شكر النعمة في تيسير الغذاء وابصال منعمته واخراج فضله اه كأن وجه الحمد التنبية على بعض شكر نعمة اخراج هذه الفضلات المؤذية فان كسيرا من الجهلة لا يحمدون الله على النعم العامة كدخال الانفاس واخراجها وسلامة الاعضاء ونحو ذلك وفي حديث أبى داود ان هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم خلا فليقل اللهم انى أعوذ بك من الحب

والجباة والخشوش بالضم جمع خش وهي المراحيض ومعنى محتضرة أي تحضرها الشياطين والخلاء هو وضع قضاء الحاجة قال الدميري عن الترمذي الحكيم سمي باسم شيطان فيه يقال له خلاء وأورد فيه حديثا (ان لم يعثر) ﷺ قلت فان أريد فهل يمنع أو يكره وكذا قول المصنف وبكتيف تحي ذكر الله هل وجوباً أو ندباً النقول في ذلك مختلفة انظر ح ولا بد وانظر فيه أيضاً حكم الاستنجاء بالخاتم المنقوش عليه اسم من أسماء الله تعالى ومن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حصل فيه ثلاثة أقوال الجواز والكراهة والمنع وهو الراجح في ضيق المعروف في الخاتم المنع والرواية بالجواز منكرة وفي ق روى عياض جواز ذكر الله في الكنف القاضي ذهب بعضهم الى جوازه وهو قول مالك والنخعي وعبد الله بن عمرو بن العاصي وقال ابن القاسم اذا عطس وهو يبول فليحمله الله ابن رشد الدليل له من جهة الاثر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء استعان وعنه عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ومن طريق النظر ان ذكر الله يصعد الى الله فلا يتعلق به من دناءة الموضوع شي فلا ينبغي أن يمنع من ذكر الله على كل حال الانصاف ليس فيه احتمال اه ومنه في ح فانظره والله أعلم (وسكوت الالمهم) ﷺ قلت روى جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انقروا الرجلان فليستوار كل منهما من صاحبه ولا يتحدثا على طرفهما فان الله تعالى يعقث على ذلك أخرجه الحافظ أبو علي بن السكن وصححه الحافظ أبو الحسن بن القطان وروى أبو داود وأبو أحمد وابن ماجه وابن خزيمة معناه من حديث أبي سعيد الخدري وروى أبو حاتم في الثاني الارسل والطوف الغائط يقال طاف طوفاً اذا حدث بكافي المغرب والمصباح والمقت البغض الشديد وظاهره التحريم وبه قالت الحنفية والله أعلم وفي ح عن المدخل عند قوله فان فقهه مانعه ولا بأس بذكر الله هناك الثلاث باع وما يشبهه وليس بكرهه ثم قال وعلى هذا فن كان معه حرز وهو يخاف من مفارقة اياه فيجوز له أن يستحبه معه من غير كراهة لاسيما ان كان محروماً عليه وهذا ظاهر فانهم أجازوا له المحدث وللعجب وأما (١٥٣) من لا يخاف على نفسه فيكره له ادخاله معه

بخلاف الاسترخاء فائماً بطلب حال الاستنجاء نص عليه مق وطول في تقرير كلام المصنف وتمشيته حتى يكون منه هذا التنصيص اه منه بالنظر وهو خلاف ما في ح عن المدخل من أنه يطلب فيه ما وما قاله عن المدخل هو الظاهر فانظره

الله -م الآن يحشى عليه الضياع فيجوز اه أي ويكون مستورا كما يأتي وفي نوادر الاصول من حرمة القرآن ان لا يكتب التعاويذ

(٢٠) بهوئي (أول) منه ثم يدخل بها في الخلاء الآن تكون في غلاف من آدم أو فضة أو غيره فتكون كأنها في صدرك (وبالقضاء تستر) ﷺ قال بمقيد عفا الله عنه في حديث أبي داود والترمذي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد البراز أبعد حتى لا يراه أحد وقال في النهاية البراز بالغض الواسع فكنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء اه وروى أبو داود وصححه ابن حبان مرفوعاً من أبي الغائط فليستروا لم يجدوا إلا أن يجمع كتباً من رمل فليستربه فان الشيطان يلعب بقاعه حتى آدم قال في الطراز يريد أنه يحضره او يرصدها بالاذى فامر بالستر لئلا يقع عليه نظار وتبريح فصبه نجاسة وذكر القبا بآن المطلوب في البول ستر العورة وأن يأمن من الصوت وقد قال المازري السنة البعد من المائل ان كان قاعدة بخلاف اذا كان قائماً انظر في (واقعة حجر) ﷺ قلت لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك رواه أبو داود وغيره قاله ح ثم قال فرع عن المدخل من ان اتصال المطلوبة ان لا يستنجي في موضع قضاء الحاجة وقاله في الذخيرة أيضاً قال الماني الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يبول أحدكم في مستحبه ثم توضأ فيه أو يغتسل فان عامة الوسواس منه قال الدميري من الشافعية هذا اذا لم يكن مسلاً يذهب فيه البول وهذا في الاستنجاء بالماء وأما اذا استنجي بغيره فلا يبدل ذلك قاله الشافعية أيضاً وهو ظاهر اه وفي ابن يونس مانعه لا بأس أن يبول في موضع غسله ان أبعه ما وكن مخدراً اه وفي التبيينات وهذا اذا كان المغتسل طاهراً أو مخدراً لا يثبت فيه نجاسة اه والله أعلم (ومورد) ﷺ قلت قال في الاكمال المورد ضفة النهر ومشارع المياه اه واذا اتى المورد فالماء نفسه أخرى ويوجد التصريح به في بعض النسخ وفي حديث مسلم لا يبول أحدكم في الماء الدائم عياض هو نهى كراهة وهو في القليل أشد لانه يفسده وقيل تحريم لان الماء قد يفسد استكرار البائلي ونظن المازني أنه غير من قراره ويلحق بالبول فيه التعوط فيه وصب النجاسة اه وظاهره ولو كثر وبه صرح عياض واقتصر عليه ق وصدره ابن عرفة وفي التلغين الآن يكون كتباً جذا كالستر وصرحوا بجوازه في الجارى ما لم يكن فيه ضرر كما نقله غ عن

ابن رشد في أجوبة فائده * روي أبو داود وابن ماجه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعا اتقوا الملاعن الثلاثة البرازي الموارد وقارعة الطريق والظل قال في النهاية هي جمع ملعنة وهي الفعلة التي يلعن بها فاعلها كأنه مطمئن للعن ومجمل له لأن الناس إذا مروا به لعنوا فاعله اه وقيل جمع ملعن اسم مكان أيضا والبراز هنا بكسر الباء على ما استصوبه النووي خلافا للخطابي وهو الغائط وروي أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا اتقوا الملاعن فالواو المالا عنان قال الذي يقتل في طرق الناس أو يظلمهم قال في النهاية أي اتقوا الأمرين الجاهلين للعن الباعثين للناس عليه فانه سبب للعن من فعله في هذه المواضع وليس كل ظل وانما هو الظل الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا ولاعن اسم فاعل من لعن فسميت هذه الاماكن لاعنة لانها سبب اللعن اه وقال في الذخيرة سميت هذه ملاعن من باب تسمية المكان بما يقع فيه كسمية الحرم حرما والبلد آمنا لما حل فيه ما من تحريم الصيد وأمنه ولما كانت هذه المواضع يقع فيها اللعن النازل للغائط سميت ملاعن اه قال الشيخ زروق في شرح الارشاد قال قد وثقنا به أي نزل النمس أي نزل الظل النمس أي في أيام الشتاء اه وأول الحديث يقتضي أن اللاعن اسم للمكان وأخره يقتضي أن اسم للفاعل والله أعلم (وبكنيف الخ) قول ز وعدم نديه فيجوز الخ قال نو لاعمى له المافى ح انه لا ينبغي أن يتخاف في الاستحباب مطلقا اه وقول مب وأطلق ح الدخول بمافيه قرآن الخ قال ج الظاهر حرمة ادخال جرم المصحف ككله الكنف اذا لجوز للمحدث حمل نبي منه فكيف يكون قضاء الحاجة به مكرها فقط ولا يقال يحمل على التعلم والمعلم لانا نقول انما يجوز اه ما حله في حالة التعلم ورداه الى محله فقط لا في غير ذلك كما يأتي اه (وبقدم يسراه الخ) قال مقدمه عن الله عنه قال ح ظاهر كلام أهل المذهب أن هذا الادب خاص بالكنف بل صرح به البساطي وغيره وقال الدميري من الشافعية هذا الادب لا يختص بالبيان عند الأكثر * ثم قال ح فائدة قال الناشري من الشافعية في الايضاح روى الترمذي الحكيم في علله عن أبي هريرة (١٥٤) رضى الله عنه انه قال من بدأ برجله البني قبل اليسرى اذا دخل الخلاه

(وبكنيف نحي ذكر الله) قول ز وعدم نديه فيجوز الخ قال نو لاعمى لهذا المسابق قريبا انه لا ينبغي أن يتخاف في الاستحباب مطلقا اه وهو ظاهر وقول مب وأطلق ح الدخول بمافيه قرآن الخ سلم كلام ح كما سلمه نو وقال شيخنا ج الظاهر انه لا يجوز

البني قال بن فقر قال ولو قطعت رجله واعتد على عصا قال الاسنوي فاتجه الحافها بالرجل فيما ذكرناه اه (وأول بالسائر وبالاطلاق)

قلت قال ابن ناجي في شرح المدونة لم أف في المذهب على نص في مقدار السيرة وقال النووي نقلا ادخل عن مذهبه هي قدر مؤخرة الرجل وهو ثلثا ذراع ويكون بينها وبينه ثلاثة أذرع فسادونها فان زاد فهو حرام كالصرا وما ذكره جاعلي مذهبا أخذ من السيرة في الصلاة اه ونقله الابي أيضا عن النووي في شرح مسلم ثم حكى عنه انه قال أظهر القولين عندنا أنه اذا رخص ذيله بينه وبين القبلة كفي قال الابي قد تقدم النحوي أنه انما يكفي على التعليل بحجزة المصلين اه ومن تأول المدونة على الاطلاق عبد الحق ونصه قال بعض شيوخنا لا يجوز أن يتغوط مستقبلا القبلة في سطح لا تحيط به جدر وذلك كالباني وقال انه منصوص هكذا وانه ليس بخلاف للمدونة وانما تحمل مسألة المدونة على سطح تحيط به جدر وهذا عندى لا معنى له ولا فرق عندى بين سطح مستور وغيره ومن ذلك عن أبي عمران اه * (فائدتان * الاولى) * قال ح ينبغي للجماع أن يستتر هو وأهله وشوب سواء كان مستقبلا القبلة أم لا قال في المدخل وينبغي أن لا يجامعوا هو وامه مكشوفان بحيث لا يكون عاينهما شي يستترهما لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وعابه وقال فيه كاي فعل العيران أي الحيران وقد كان الصديق رضي الله عنه يغطي رأسه اذا التحيا من الله تعالى اه وفي النصيحة والاتباع على شق بورث وجع الحاصرة زاد في شرح الوغلبة وتلايجعها فوقع لان ذلك بورث الاحتقان بل مستقيمة رافعة رجلى فان ذلك أحسن هيات الجماع اه قال ابن عريون كون اتانها على شق بورث وجع الحاصرة صرح به غير واحد من اطباء وقال بعض الحكماء الحذاق الجماع قائما بضربا الضرب وكذا من قعود ثم قال في النصيحة وعدم الملاعبة يجب كون الولد جاهلا بغيا وفي الاحياء وليقدم التلطف بالكلام والتقبل قال صلى الله عليه وسلم لا يفتن أحدكم على امرأته كاتقع الهمة ولكن بينهم رسول فيسل وما الرسول بأرسول الله قال القبلة والكلام وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث من المحز في الرجل أن يلقى من يحب معرفته فيمارق قبل أن يعلم اسمه ونسبه والثاني أن يكرمه أحد فيرد عليه كرامته والثالث أن يقارب الرجل جارية أو زوجه فيصيبها قبل أن يتحدثها

وبؤانسها وبضاجعها في قضى حاجته منها قبل أن تقضى حاجتها منه اه ثم قال في النصيحة والرفق بالمرأة حتى يلتقي ماؤها وماه الرجل موجب للمحبة منها له ومن أراد ذلك فلا بد من منة حتى يعاونه نفسها ٣ وتغاري عنها او تطلب التزامه ومقدمات ذلك أن يكثر ما لعبتها ونغمز نديها واحدا ذكره بشفر من قال في شرح الوغليسية وسبقه بضرهم او يورث دوامه البغضاء وقل ان يتكون مع وجوده ولد يحكم سنة الله ويسرع باخرا ج ذكره عند احساسه بتمهاله لا نه بضعة ثم قال في النصيحة واذا أراد تكوين ذكرك فليأمرها بالنوم على شقها الايمن عند فراغه والاتباع بالعكس والبطالة بنومها مستلقية على ظهرها ونحوه وفي شرح الوغليسية من الادب بعد الجماع أمر الزوجة بالنوم على شقها الايمن ليكون الولدان شاء الله ذكر او ان نامت على اليسار فأتى حسبما اقتضته التجربة اه وقال ابن عريضون قال صاحب الايضاح وينبغي له اذا أحس بالانزال أن يميل على شقها الايمن وكذا اذا انتزع عيها أيضا على شقها الايمن فان الولد ينعد ذكرا ان شاء الله تعالى اه وانظر ما يأتي لنأ آخر الغسل * (الثانية) * في ربيع الاربار للزنجشري عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد البقاء فليأمر الغداء وليأمر العشاء وليخفف الرداء وليقلل من غشيان النساء قال وسئل رضى الله عنه ما تخفف الرداء قال قلته الدين وأما تقليل الغشيان فأمر مشهور وعند الحكماء حتى قالوا لا يقع في كل فصل من الفصول الاربعة الامرة وسر موه في فصل الصيف وفي المستطرف ذكر الجماع عند الامام مالك رضى الله عنه فقال هو نور وجهك ونخ سافك فأقل منه أو أكثر وقال معاوية رضى الله عنه ما رأيت من ما في النساء الا عرفت ذلك في وجهه ومفاوا من قل جماعه فهو أصح من ذناؤاتي جلد أو أطول عمرا اه وقال الشعراني في البحر المورود في الموائيق والعهود أخذ علينا العهود أن نقال من النكاح ما أمكن حفظه للصحة وخوف أن نصير في المثل كفقير الريف قليل العلم كثير النكاح وانما جاعلوه قليل العلم لتهاونهم في الوقوع فيها بدم بنته ولو أنه كان من أهل العلم ما وقع في ذلك وأما ما أتى بالحارة والبقرة أو غيرهما من الهائم من حين تعرف انتم اجملت غنغ الفعل عن نفسها ولا يمكنه بعد (١٥٥) ذلك أبدا تجدها أعقل من غالب الناس قال

ادخال المحف الكفيف ولا جرم منه وأنه ممنوع خلافا لما في ح من الكراهة لان المحف وجرأه كل منهما لا يجوز زله على غير وضوء فكيف يكون دخوله بهما للكفيف وقضاء حاجته بهما مكرها فقط هذا مما لا يعقل ولا ينبغي أن يختلف فيه وانما وقعت غفلة من عبر

وكان سبيدي على الخواص رحمه الله يقول يكفي الواحد في هذا الزمان الكثير الغم والنكد كل شهر مرة لاعفاف المرأة ولشهوته هو

وذلك لان من كان كامل الايمان يكثر تحمله لاهوم الناس وما هم فيه من البلاء والخوف فيلهم ذلك عن مثل هذا الفعل الذي ينكس وبفس ظاهرا وباطنا اه فان كنت بأخى ناقص العلم قليل التحمل لاهوم اخوانك المسلمين في كل أسبوع مرة فان كنت أنقص من ذلك ففي كل ثلاثة أيام مرة لا أكثر من ذلك في هذه الايام وفي الحديث من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ويقع على حامل القرآن أن يكون قليل التحمل لاهوم المسلمين وأما من كان كل ليلة فهذا قد ضعف دينه حتى لا يكاد يظفر له منه صورة في الوجود ثم ان ذلك معدود من الامراف والله لا يحب المسرفين وذكر ابن النفيس في الموجز ان الاستفراغ بعد اربعة خسة دراهم من المني يضعف أكثر من الاستفراغ بمائة درهم من الدم وان الاكثر منه يقع في الارتعاش والدق ولا سيما على الامتلاء وأطال في تعداد مضاره ولا ينسنا

اسمع نبي وصيتي واعمل بها * فأظلم معقود بنص كلام لاتشر بن عقيب كل عاجلا * فتمت ودفنسك للادنى بزمام واجعل غذائك كل يوم مرة * واحذر طعما قبل هضم طعام واحفظه منك ما استطعت فانه * ما الحياة براق في الارحام وانظر هذا مع ما ذكره الفقهاء فمن شكت زوجته قلة الوطء قال أبو الحسن قال أبو عمران يعزى لها باليلة في أربع وقيل في ثلاث فاعلم ما ذكره الاطباء في الشيخ الضعيف وما للفقهاء في الشاب القوي والى نحو من هذا ذهب الشيخ داود فانه لما تكلم على أول اجزاء التخلق وهو المني قال الجب الثالث في كيشية القائه وهو الجماع وكيف ومتى يكون وكما المقدار السكا في منه ثم قال أما الكيفية فلم يختلف القدماء ان المرأة تستلقي ويعاونه الرجل خاصة وانما أحدث المتأخرون في اللعب ما أحدثوه وبه فساد البدن فليجتنب قال وأما متى يكون فاختلعه وفيه فقال بقرطبي في مرة في السنة وجاليسوس في ستة أشهر وأصحاب الرياضة يجب في كل فصل مرة غير ان الخريف فلا يجوز زفه بجبال وقال الشيخ ما دامت القوة تحته له فليس يردى هذا ما قرع عنهم والذي أقول فيه ان التحديد ليس له وجه بل المراد منه ان كان حفظ الصحة في مالت اليه القوة من غير تقدم مباشرة فلما يوجب تحريك الشهوة من عناق وتقبيل وجب لان الطبيعة أعصت عارف بما يناسبها ولا عبرة بامتلاء العروق واجرار اللون وثقل

الحواس ووجود البهارات الوسواسية وان كان الجماع نافعاً منها إلا استنادها إلى أسباب أخر قال وأما جماع التوليد فلا وقت له اذ لا يجب ما يطلب من الإيجاد قال وأما ما يجب أن يكون البدن عليه عند ارادته فيجب أن يكون معتدلاً في الامتلاء فان الجماع على الشبع يولد المتواصل والقرس والدوالي والفتوق والاورام الخبيثة وعلى الجوع يضعف البصر ويهتك البدن ويحجب الخفة والقان والرفاق والسسل وحى الدق وعقب أكل اللبن والملك يورث الفالج وبعد الحواض يهضم العصب ويورث الرعشة وأجود أوقاته النصف الاخير من الليل وقد انغمض الطعام وحض باطن الرحم وقد كان الغذاء جيداً لمن اراد التوليد اه (وبستر الخ) ما قاله طفي من ان القولين اللذين تحتلهم المدونة انما هما في المدن والقرى في غيرهم حاض هو الذي يدل عليه كلام الأئمة انظر نصوصهم في الاصل وقول مب لان ابن رشد نص في المقدمات الخ في الرد على طفي نظراً لأنه صريح في ان جوازاً في العسارى مع السائر يخرج منه فقط وهو معارض بنظواهر النصوص واطلاقات أهل المذهب من المدونة وغيرها وايضاً فان الامام لم ينص على العلة حتى يصح القياس ولا يقال تؤخذ العلة من قول الامهات قال الشعبي انما ذلك في القلوات فان الله عبا يصلون لمن خلفه اه بناء على ان يحضوا لا يذكروا في المدونة من أقوال الصحابة ومن بعدهم الاميراء جارية على مذهب الامام لا نأخذ قول لا يؤخذ ذلك منه لاحتمال ان معناه أن العسارى محل عبادة الملائكة ومومنى الجن وأما المدين فليست محل عبادتهم لان الزقاق ونحوه لا تصلح للعبادة لعدم خلوها غايبا عن القدرات وعدم وجود المخلوقات فيها مع الضرورة الداعية لذلك وقد قال الباقى انما فرق بين البنين والعسارى لان البنين موضع ضرورة وضيق وليس كل من بنى خلافاً يمكن أن يصرفه عن القبلة والعسارى موضع اتساع وتمكن (١٥٦) ويمكنه في الغالب ان يعرف في جلوسه عن القبلة اذ ليس هنالك

مانع ينعه اه وفيهم الأئمة من كلام الامام جواز ذلك على السطوح من غير سائر كما هو تأويل الاكثر يمنع أن يكون ذلك علة عند الامام عندهم فتأمله وايضاً فصرح غير واحد من الأئمة ومنهم ابن رشد بان حديث ابن عمر

بالجواز والكرهه فقط الآن يحمل على المعلم والمتعلم كسابق في الجزء فقط مع أنه لا يجوز لهما محل الجزء مطلقاً بل في حالة تعلمه ورده الى محله مثلاً وأما محل لغير ذلك فلا يجوز لاحكام سابق اه وما قاله جلى فتأمل به انصاف والله أعلم وقول ز واستبرأ بغير كنف ما ذكره من الاتفاق على الحرمة في هذه المخالف لما ذكره ابن ناجي في شرح المدونة من أن فيه ثلاثة أقوال الجواز والمنع والجواز ان لم يبق يده رطوبه لكنه قال بعد ذلك والاقراب المنع ولا ينبغي أن يختلف فيه انظر نصه في ح (وبستر قولان تحتلهم) ما قاله طفي من أن

القولين

لقد ارتفعت على ظهر بيت لسافر أت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس

مستدبر القبلة فخصص الحديث النهى عن استقبال القبلة واستدبرها سيول أو غائط يمنع القياس المذكور اذ لا تخصيص مع صحته لاستواء الجميع اذ ذلك وقد صرحوا بان الراجح الجواز في المدن من غير كنف ولا سائر فتأمله والله أعلم وقول المدونة من خلفه بالقافو القاف معاً كافي التنبيهات في رواه الفاسمردا الضمير للمغطوط والقاف رده الله تعالى وأما كلام التنبيهات فانه مع التأمل والانصاف شاهد اطلقى اى لانه ذكر ذلك بعد ذكر التاويلين والتاويلان انما هما كما تقدم في المنزل قال في قول التنبيهات والخلاف الخ للعهد والمعهد وهو ما ذكره قبل من الخلاف بين ظاهر المدونة وتاويل اللغوى وابن رشد لهما وبين ما في المجموعه والمختصر ولاشك ان موضوعه المدن والقرى كما هو صريح كلام عياض أولاً وصريح كلام غيره وانظر نص عياض ونص المقدمات بنسبها ما في الاصل والله أعلم وقول مب هذا كلامه لم يذ كر سوا الخ فيه نظر فانه ذكر سواها ونصه وروى ابن عبد الحكم وابن عبدوس لا يستقبل ولا يستدبر بنلالة على النهى ورواية ابن عمر وابن رشد لا يجوز ورواية المازرى المنع فظاهره التحريم وبه يفسر قولها كره ويجوز ان يجرى مجرى سائر اتساقاً وبمرحاض فقط طريقان المعنى يجوز اتساقاً وقبله عياض في الاكمال التهذيب يجوز وقال بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه أنه منصوص موافق لهما بعد قلت نقله عياض في التنبيهات خلاف قبوله في الاكمال وبسائر فقط قولاً للتلقين مع اللغوى عنها وابن رشد والمجموعة مع المختصر بناء على انه لا مصلين أو القبلة وأزعم اللغوى الاول جواز استقبال من سدل ثوبه ناحية المصلين خلفه اه فقد اطلق المنع في القياض ثم ذكر التفسير في غيرها وعز القول بالجواز مع سائر دون مرحاض للتلقين مع اللغوى عن المدونة ومقابل للمجموعة مع المختصر وذلك كالصريح فيما قاله طفي ونص التلقين ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الآن يكون في منزله أو بين البنين فيجوز له ذلك اه وهونص في أنه

القولين اللذين يحتملهما المدونة انما هما في المدين والقرى في غير مر حاض هو الذي يدل عليه كلام الأئمة وما فهمه ابن عبد السلام من كلام ابن الحنبل هو الذي يدل عليه سياقه لا ما حله عليه المصنف وما ذكره طي في فهم كلام ابن عرفة هو الحق واعتراض مب عليه ساقط وكلامه من وجه واحد ما قوله وهذا كلامه لم يذكره سواء فانه ذكره في سائر ما نقله عنه وياتي نصه ثانياً أن نسبة المسئلة للمدونة والتلقين وما ذكرهما كالصريح فيما قاله طي ثالثاً استدلاله بكلام التنبيهات والمقدمات اذ لا دليل له فيها على رد ما قاله طي أما كلام التنبيهات فانه مع التأمل والانصاف شاهد لطي وأما كلام المقدمات فلا نهض في أن جوازه في الصحارى مع الساتر يخرج منه فقط ولا بد من ذكر ما يدل لصحة الوجوه التي ذكرناها فاما دليل الوجه الاول فيظهر بنقل كلام ابن عرفة برتبة ونصه وروى ابن عبد الحكم وابن عبدوس لا يستقبل ولا يستدبر بقراءة على النهى ورواية أبي عمر وابن رشد لا يجوز ورواية المازري المنع فظاهره التحريم بوجه يفسر قولها كره ويجوز أن يمر حاض وسائر اتفاقا ويرحاض فقط طريقان المعلم يجوز اتفاقا وقوله عياض في الاكل الهذيب يجوز وقول بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه أنه منصوص موافق لها بعيد قلت نقله عياض في التنبيهات خلاف قبوله في الاكل وبسائر فقط قول التلقين مع اللغوى عنها وابن رشد والمجموعة مع المختصر بناء على أنه للمصلين أو للقبلة وألزم اللغوى الاول جواز استقبال من سدل ثوبه ناحية المصلين خلقه الله منه بلفظه هكذا وجدته في ثلاث نسخ منه وهكذا نقله غ في تكميله فكيف يقال هذا كلامه لم يذكره سواء وأما دلائل الثاني فيظهر بجلب كلامهم قال في المعلم ما نصه اتفق أهل المذهب على النهى عن استقبال القبلة واستدبارها عند البول والغائط في الفلوات واختلف في جواز ذلك في القرى والمدائن اذ لم يكن مراحمض مبنية على ذلك وظاهر المذهب أن المراحمض اذا كانت مبنية على شكل يقتضي استقبال القبلة واستدبارها أنه لا يكلف الانحراف وقول أبي أيوب في الحديث ونحن نحرف ونستغفر الله يدل على أنه يرى الانحراف ولو كانت مبنية ووجه الخلاف الذي قدمناه عندنا في استقبالها في المدائن معارضة قوله صلى الله عليه وسلم لا تستقبل القبلة بفعله عليه الصلاة والسلام حين رآه ابن عمر رضي الله عنه على لبنتين فنزل فعلاه صلى الله عليه وسلم منزلة قوله خصص عموم قوله بفعله ومن رأى أن الاقوال تقدم على الافعال لم يخص ومنع ذلك في المدائن وقد تناول أيضاً حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن اللبنتين كانتا مبنيتين وذلك من القسم الذي أشرنا الى الاتفاق عليه من اصحابنا ويصح أن يبي الخلاف من جهة المعنى على اختلافهم في تعليل منع استقبال القبلة للبول في الفلوات هل هو لحرمته القبلة أو لاهم المصلين اليها من الملائكة فن جعله لحرمته القبلة منعه في المدائن على السطوح وفي الشوارع وان كان مستترا بالحيطان لان قبلته الى الحيطان ومن علمه بالمصلين لم يمنع لوجود السواتر واختلف عندنا في كشف الفرج عند الجماع مستقبل القبلة هل ذلك كمثل استقبال البول والغائط وبسبب الخلاف هل ذلك لاجل العورة أو لاجل الحدث فن جعل العلة الحدث جعل الجماع بخلاف البول في

الاستقبال وفي بعض روايات الحديث ولكن شروا أو غروا وهذا محمول على أنه إنما
 خاطب به قومًا لا تكون القبلة في شرق بلادهم ولا غربها ولعل ذلك الأمر في مدينة الرسول
 صلى الله عليه وسلم اه منه بلفظه وقته في الأكمال وقال عقبه ما نصه قال القاضي قد قيل
 هذا الحديث لاهل المدينة ومن وراءها من الشام والمغرب لانهم اذا شروا أو غروا
 لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها والى هذا انما البخاري في كتابه والى ما ذهب اليه مالك
 من التفريق بين القرى والصحارى ذهب الشافعي نعو بلا على تخصيص حديث ابن عمر
 وما جاء من الحديث بعينه ولما لا قول آخر المنع فيها الا في الكنف للمسقة في الانحراف
 فيها واختلف عن أبي حنيفة فحشم ومذهبه المنع فيه ما هو وقول أحمد وأبي ثور أخذوا
 بظاهر مجرد النهي والأمر بالتشريق والتغريب قول وعن أبي حنيفة المنع فيه ما في
 الصحراء والاستقبال في المدن دون الاستدبار ومذهب ربيعة ودادوا في جواز ذلك فيما
 اعتمدوا على حديث ابن عمر وأنه ناسخ لكونه متأخر مع ما ورد بعينه وروى عن أبي
 حنيفة أيضا جواز الاستدبار فيها وانما يمنع فيها ما لا استقبال وأما الاستدبار فحكمكم
 أن المدينة بين بيت المقدس ومكة فاستقبال احدهما استدبار للآخر للحديث الوارد
 في النهي عن استقبال القبلة والحديث ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 مستقبل بيت المقدس والحديث جابر أنه رآه قبل موته مستقبل القبلة لذلك ونحوه عن
 أبي قتادة وذهب النخعي وابن سيرين الى منع استقبال القبلتين واستدبارهما وذهب
 بعض شيوخنا الى ان ظاهر المذهب جواز استقبالها واستدبارها في المسدات
 والقرى واستدبارها من غير ضرورة الى ذلك واستدل بلفظ محتمل وقع له في المدونة اه منه
 بلفظه ونقل الابن كلام المازري وعياض مختصر اوقال ما نصه وما ذكر من الاتفاق على
 الجواز بحاضر دون سائر ذكر فيه عبد الحق عن بعض شيوخه المنع وزعم أنه منصوص
 للمالك وشيخ القاضي المذكور هو ابن رشد واللفظ الذي وقع في المدونة هو قوله وكره مالك ان
 تستقبل القبلة لبول أو غائط وانما عني مالك الصحراء ولم يعن المدن فعم المدن في المراحض
 وغيرها اه منه بلفظه وما أشار اليه من كلام عبد الحق هو في تهذيب الطالب وقد نقله ابن
 عرفة مختصرا حسبما تقدم ونقله ح مطولا فراجع ان شئت وقد تقدم في كلام ابن عرفة
 انه نسب القول بالجواز مع سائر دون مرصاض للتلقين مع النخعي عن المدونة والقول
 بالمنع للجموعة مع المختصر بعد ان تكلم على النفاي وأطلق فيها ونص التلقين ولا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها الآن يكون في منزله أو بين البيتين فيجوز له ذلك اه منه بلفظه وهو
 صريح في أنه في المدن أو القرى فتأمله ونص النخعي ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 لبول ولا غائط اذا كان في الصحارى واختلف عن مالك في ذلك في المدن فأجاز في المدونة
 وقال في مختصر ابن عبد الحكم ذلك في الصحارى والسطوح التي يقدر فيها على الانحراف
 وأما المراحض التي علمت على ذلك فلا بأس اه انظر بقية في ح ان شئت وقال
 سند في الطراز ما نصه فهل يجوز في موضع فضاء من المدن ظاهر الكتاب يحمله وقد
 منع مالك في كتاب ابن عبد الحكم اه نقله طي وقال ابن ونس ما نصه ومن

المدونة قال مالك ولا بأس بما رخصت تكون على السطوح وقال في المختصر ولا تستقبل
 القبلة لبول أو غائط في السطوح التي يقدر أن يعرف فيها فاما المراحض التي قد
 عملت فلا بأس بذلك فيها اه منه بالفظه فتأمل هذه النصوص كلها تهجدها شاهادة
 لطي وأما دليل الثالث فيستقبل كلام المقدمات والتنبيهات ونص التنبيهات ظاهر
 الكتاب في استقبال القبلة واستدبارها في المدائن والقرى الخوازي في المراحض وغيرها من
 غير ضرورة لقوله انما عني بذلك الصغار والقيافى ولم يعن المدائن والقرى وبديل جواز
 جماعة الرجل امرأته الى القبلة ولا مشقة في الانحراف عنها وهوتا ويل الغمى الى
 هذا كان يذهب شيخنا أبو الوليد خلاف ما قاله في المجموعة انما كان ذلك في الكنف لا مشقة
 ونحوه في المختصر وقيل انما جاز ذلك في السطح اذا كان فيه جدور قد اختلف في معنى قول
 مالك في الجماع فحمله بعضهم على انه أجاز في الصرايع وغيرها مستقبل القبلة ومستدبرها
 وكره التبرز وأنكره غيره وقال انما أجاز في المدن وقاله القاسم والخلاف في الوجهين من
 الوطء والحديث ينفي على أن ذلك لتعظيم القبلة فيمنع من ذلك في الجمع أو لحق المسلمين
 خلفه فيباح اذا كان ساترا كيف كان فافهم اه منها بالفظه فافهم والخلاف الالف
 واللام فيه للعهود والمعهود هو ما ذكره من الخلاف بين ظاهر المدونة وتأويل النعمي وابن
 رسلها وبين ما في المجموعة والمختصر وقد علمت ان موضوعه والمدن والقرى كما هو صريح
 كلامه وألا وصريح كلام غيره ولا حجة لمب في قوله آخر افيباح اذا كان ساترا لخلاف
 معنى قوله كيف كان والله أعلم أى سواء كان في الكنف أو في السطوح أو في الفضاء بين
 المنازل لان ذلك هو الموضوع وأما الصغار والقيافى فقد خرجت بقوله أو لان المدونة
 انما عني بذلك القيا في العذر لمب رحمه الله انه لم ينقل من كلام التنبيهات الا القدر
 الذي نقله عن مق فوق له ماترى والله أعلم ونص المقدمات ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من رواية أبي هريرة انه نهى أن تستقبل القبلة لبول أو غائط وروى عن ابن
 عمر انه قال لقد ارتقت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين
 مستقبلايت المقدس لحاجته وفي رواية غير مالك مستقبل بيت المقدس مستدبر القبلة
 وهو مفسر لما وقع في رواية مالك وروى عن عائشة انها قالت ذكر عند النبي صلى الله
 عليه وسلم ان قوميا يكرهون أن يستقبلوا بفر وجهم القبلة فقال افعوا الاستقبالوا بجمعدى
 القبلة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جابر بن عبد الله انه نهى عن
 استقبال القبلة واستدبارها لبول أو غائط قال ثم رأته بعد ذلك يستقبل القبلة بيوله قبل
 موته بهام واختلاف أهل العلم في تخريج هذه الاحاديث واستعمالها منهم من أخذ بالحديث
 الاول وحمله على محومه في القرى والمدائن والقيافى والقفار ومنهم من جعل حديث جابر
 ناسخا له فأجاز استقبال القبلة لبول أو غائط وهم أهل الظاهر وأما مالك رحمه الله
 فاستعمل الحديثين الحديث الاول وحديث ابن عمر فجعل حديث ابن عمر مخصصا للحديث
 الاول وقال انما عني بذلك الصغار والقيافى ولم يعن بذلك القرى والمدائن هذا قوله في
 المدونة فعلى قوله فيها يجوز استقبال القبلة واستدبارها في القرى والمدائن من غير

ضرورة الى ذلك والدليل عليه انه أجاز بحجامة الرجل امرأته للقبلة ولا مشقة عليه
 في التحول عنها في ذلك وبؤيد هذا المذهب حديث عائشة استقبلوا بعدى القبلة
 فالمعنى على هذا في النهي من أجل أن الله عبادا يصلون له فإذا استقرى القرى والمدائن
 بالأنبية ارتفعت العلة وكذلك على هذا لو استقرى الصحراء بشي لحاز أن يستقبل القبلة
 لحاجته وقد فعل هذا عبد الله بن عمر روى مروان الأصغر عنه انه أتاه خراطة مستقبل
 بيت المقدس ثم جلس يقول اليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن هذا فقال انما
 نهي عن هذا في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستترك فلا بأس به ولما لك في
 المجموعة انه لا تستقبل القبلة لبول أو غائط في القرى والمدائن الا في الكنف التخذ لذلك
 للمشقة الداخلة عليه في التحول عنها فالمعنى عنده على هذه الرواية في النهي اعظام
 القبلة فلا يجوز له أن يجامع امرأته مستقبل القبلة على هذه الرواية اذ لا ضرورة
 به الى ذلك ويحمل حديث ابن عمر على ان اللبنتين كاتاميتين ولم يصح عنده حديث
 عائشة أو يبلغه والله أعلم وذكر أبو اسحق التونسي انه قد تأول على ما في المدونة انه
 أجاز بحجامة الرجل امرأته في الصحراء الى القبلة وهو بعيد والله أعلم اه منها
 بلفظها فهو صريح في أن القوانين المنصوصين انما هما في المدائن والقرى وان
 الجواز الذي ذكره في القيا في الصحراء انما هو تخريج عنده في كبره ما قاله
 طي والعذر لمب رحمه الله انه نقله مختصرا بواسطة أبي الحسن ثم هذا التخرج
 معارض بظواهر النصوص واطلاقات أهل المدونة وغيرها فقد تكلم في كلام عياض
 والا في كلام الامهات وهو قولها او كرهه مالك أن يستقبل القبلة لبول أو غائط وانما عني
 مالك الصحراء الى آخر ما تقدم وقال فيها على اختصار أبي سعيد مانصه ولا يكره استقبال
 القبلة ولا استدبارها لبول أو غائط أو لمجموعة الا في التفاسير فاما في المدائن والقرى
 والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به وان كانت تلي القبلة اه منها بلفظها وقال
 ابن بونس عن المدونة مانصه قال مالك انما عني بالحديث القيا في لم يمنع به المدائن والقرى
 والاستقبال والاستدبار في القيا في سوا في الكراهية اه منه بلفظه وقال ابن الخلاب
 مانصه ويكره استقبال القبلة واستدبارها في الغائط والبول في الافضية كالصحاري
 والسطوح التي ليس عليها ستر ولا بأس بذلك في الانبية اه من تفرعه بلنظمه وقد تقدم
 نص التلقين وقد أطلق فيه فراجعه وقال الباجي حين تكلم على قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث أبي أيوب الانصاري رضى الله عنه اذا ذهب أحدكم للغائط أو
 البول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه مانصه قوله فلا يستقبل القبلة ولا
 يستدبرها بفرجه حمل أو أبو بذلك على عمومه وكان يمنع منه في الصحاري والبيوت
 وبه قال أبو حنيفة وذهب مالك والشافعي الى أن المنع من ذلك في الصحاري دون المباني
 وذهب داود الى اباحة ذلك فيهما والدليل على بطلان قول داود الحديث المتقدم
 والدليل على جواز ذلك في المباني قول عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته اه منه بلفظه

وقال في تكلمه على حديث ابن عمر مائة يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر أنكر في ذلك
قول من يحمله على عموم ورأى عبد الله أن المنع من ذلك إنما هو في الصحاري دون البنيان
ولذلك أوردنا في إباحته فقال لقد ارتفعت على ظهور بيت لنا فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على لبنتين وقوله مستقبل بيت المقدس لحاجته يقتضي أنه كان مستدبر
القبلة وكذلك روى عبد الله بن عمر فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته
مستدبر القبلة مستقبل الشام ثم قال وانما فرق بين البنيان والصحاري لأن البنيان
موضع ضرورة وضيق وليس كل من بني خلاء يمكن أن يصرفه عن القبلة والصحاري
موضع اتساع ويمكنه في الغالب أن يخرف في جلوسه عن القبلة أليس هنالك
مانع عنه اه منه بلقطه وقال في الإرشاد مائة مريد البراز في الصحرا يطلب موضعاً
مطمئناً رخوا بعيداً عن الناس لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها اه منه بلقطه وقدم
قول المعلم اتفق المذهب على النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند البول والغائط
في الفلوات الخ وقول ابن عرفة روى ابن عبد الحكم وابن عبدوس لا يستقبل ولا يستدبر
بفلاة على النسي الخ وقول اللخمي لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها البول ولا لغائط إذا
كان في الصحاري الخ وقول المقدمات وانما عني بذلك الصحاري والنيابي الخ ومن تأمل
أدنى تأمل هذه النصوص كلها ظهر له صحة ما قاله طي وأنه الحق الذي لا شك فيه فتأمل
بأنصاف والله أعلم * (تبيات * الأول) * قال ابن عاشر مائة قال مق ظاهر قوله لا في
القضاء عدم جواز فيه والتعبير بعدم الجواز أن لم يكن ظاهراً في التحريم اصطلاحاً فهو
أعم منه ومن المكروه وعبارة المدونة فيه الكراهة فإين تفهم من كلامه قلت من كون
الفصل لذكر الآداب وقد صدره بقوله نيب اه منه بلقطه * قلت وفيه نظر ظاهر فإن
الكراهة التي في المدونة محمولة على المنع كما تقدم في كلام ابن عرفة وعلى ذلك جملها ابن
ناجي كما في ح * (الثاني) * التخييم الذي ذكره أبو الوليد بن رشد قد يبحث فيه من وجوه
أحداهن الامام لم يصرح بأن عل الجواز عنده في المدن والقرى هي التستر بالحيطان
وتحويها وإذا لم تعلم العلة فكيف يصح القياس فإن قلت يؤخذ ذلك من قول الامهات قال
الشعبي انما ذلك في الفلوات فإن الله عباداً يصحون له من خلفه اه بناء على أن يحنونا
لا يذكر في المدونة من أقوال الصحابة ومن بعده الامام جارية على مذهب الامام
قلت لا يؤخذ ذلك من كلامه الاحتمال أن معناه أن الصحراء محل عبادة الملائكة ومؤننى
الجن وأما المدن فليست محل عبادةهم لأن الزقاق ونحوها لا تصلح للعبادة لعدم خلوها
غالباً من القذرات وعدم وجود الخلوات فيها مع الضرورة الداعية لذلك وقد تقدم
تعليل الساجي بقوله لأن البنيان محل ضرورة وفهم الاتمة من كلامه جواز ذلك على
السطوح من غير مآثر كما هو تأويل الأكثرين أن يكون ذلك علة عند الامام عندهم
فتأمل بانصاف فانيها أن صحة هذا التخييم تؤدي الى استواء المدن والقرى والقيافي
والصحراء وأن المدار على السائر فإن وجد جاز الاستئصال والاستدبار في الجميع وإن فقد
منع في الجميع مع أنهم قد صرحوا بأن الرجح جواز في المدن من غير كنف ولا سائر فتأمل

في المدن والقرى وكذلك قول النعمي ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها البول ولا لغائط اذا كان في الصحارى واختلف عن مالك في ذلك في المدن فاجازه في المدونة انظر بقية في ح ونص المدونة وكره مالك أن تستقبل القبلة لبول أو غائط وانما عني بذلك الصحارى والقبلى ولم يعن المدائن والقرى اهـ (والمختار الترك) قول مب بل هو خاص بالفضاء خلافا لح ومن تبعه الخ فيه نظري لما قاله ح ومن تبعه هو الحق (١٦٣) وكلام النعمي صريح في ذلك انظر نضبه بطوله في الاصل ثم

قال فيه فحصل مما سبق كله أن الاستقبال والاستدبار في المدائن والقرى في المراحض مع الاجلاء الهما والساتر جازا اتفاقا عند النعمي وغيره وفي القبلى من غير ساتر ممنوع اتفاقا وفي المراحض مع ساتر لغير ضرورة جاز على مذهب المدونة وهو الراجح ممنوع على قول مالك في المجموع والمختصر واختاره النعمي وفي الفضاء الذي بين البيوت مع ساتر ودونه ومراحض السطوح بساتر ودونه خلاف الراجح على ما قاله ح الجواز في الجميع ومختار النعمي المنع وفي الصحارى والقبلى مع الساتر رجح أيضا الجواز ورجح طي المنع وهو الظاهر المؤيد بالقول التي قد منها وهو اختيار النعمي ومقابلته يخرج فقط مبحث فيه بما قدمناه فستبدل على هذا التحليل والله سبحانه أعلم (الاقمرين) قلت وقال في المدخل في آداب الاستعانة ان لا يستقبل الشمس والقمر فانه ورد أنهم ما يلعبانه اهـ ويعلم منه أن المنهى عنه في القمرين انما هو استقبالهما وصرح بذلك الدميرى من الشافعية وعند ابن معلى في

ثانها أن نصريح غير واحد من الأئمة ومتمم ابن رشد نفسه بأن حديث ابن عمر مخصص لحديث أبي أيوب وغيره يمنع هذا القياس إذا تخصيص مع صحة لاستواء الجميع اذ ذلك فتأمل به بانصاف * (الثالث) قوله في المدونة فان الله عبادا يصليون له من خلقه قال في التنبيهات بالفاء والقاف معاني كتاب ابن سهل القاضي وعند ابن عتاب وابن المراتب القاف وحدها عن رواه بالقاف الضمير للمتغوط والقاف رده على الله عز وجل يري من يصلى من الملائكة ومؤمنى الجن اهـ منها بلفظها (والمختار الترك) قول مب تبعه لا على فلا نسلم أن مختار النعمي جاز في الفضاء وغيره بل هو خاص بالفضاء خلافا لح ومن تبعه الخ غير صحيح بل ما قاله ح ومن تبعه هو الحق فان كلام النعمي صريح في ذلك ونضبه واختلف في تعليل ذلك الحديث فقال ابن نصر القول الاول أن ذلك لحق من يصلى في الصحارى من الملائكة وغيرهم ثلاثين كشفوا اليهم واحتج بحديث ابن عمر قال ارتقيت على بيت لنافرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين لحاجته مستدبر الكعبة مستقبل بيت المقدس وقيل ان ذلك لحرمه القبلة تعظيما لها وتشرى بها وهذه تستوى فيها الصحارى والمدن وهو أحسن وقال أبو أيوب وعلى من أحب بنا ذلك أن يحجه لغير القبلة الآن لا يتيسر ذلك له لقوله صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة لغائط ولالبول ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا فنص على القبلة أن لا يشكف اليها بقبل ولا دبر ويلزم من قال المنهى لأجل المصلين أن يحجز بين جلس لحاجة أن لا يشكف بقبله أو دبره للقبلة إذا أسدل ثوبه الناحية المصلين هناك فيكون قد خالف نص الحديث ولا يجوز الخروج عن النص على القبلة الى المصلين الانص أو دليل والاحتجاج بحديث ابن عمر غير صحيح لو جوه أحدها انه اذا نهى امته عن شئ وفعله كان فعله مقصورا عليه وكان الواجب على الناس امتثال ما أمروا به ونهوا عنه من ذلك والثاني أنه اذا ورد حديثان تعارضا أحدهما مانا في عين والآخر مطلق لجميع الناس وجب المصير الى العام لا مكان أن تكون تلك النازلة علة أو جبت خروجها عن الاصل وفعله صلى الله عليه وسلم مرة نازلة في عين والثالث اذا كان مضمون أحدا الحديثين يقتضى توقيف والآخر لا يقتضى توقيف ذلك وجب المصير الى ما لا يقتضى توقيف وصفة جالس الانسان لا تقتضى توقيف فالواجب اخذها ورد من المنهى عن التمسك صلى الله عليه وسلم في ذلك لأنه نقل عن الاول وأوجب حكما والرابع أنه ان كان فعله ذلك مقبولا كما كان الحكم الى الآخرون كان

منسك في الآداب ان لا يستقبل الشمس ولا يستدبرها اهـ وقال ق الجزولى من آداب الاحداث متأخرا ان لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يستدبرهما ابن هرون لا يذكر ذلك اهـ (ويت المقدس) قلت ومن العلماء من كرهه كما في (استبراء) قلت هو في اللغة طلب البراءة كالاستسقاء والاستسقاء طلب السقي والقوم في عرف النضرع هنا طلب براءة الخ من البول والغائط قال القباب وهو يجمع على وجوبه اهـ وفيه نظر فان الصحيح عند الشافعية عدم وجوبه ولنا حديث الصحيحين في صاحب القبر وقوله في بعض الروايات فيه فاما أحدهما فسكان لا يستدبر من بوله انظر ح وصحح ابن خزيمة من

منسك في الآداب ان لا يستقبل الشمس ولا يستدبرها اهـ وقال ق الجزولى من آداب الاحداث متأخرا ان لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يستدبرهما ابن هرون لا يذكر ذلك اهـ (ويت المقدس) قلت ومن العلماء من كرهه كما في (استبراء) قلت هو في اللغة طلب البراءة كالاستسقاء والاستسقاء طلب السقي والقوم في عرف النضرع هنا طلب براءة الخ من البول والغائط قال القباب وهو يجمع على وجوبه اهـ وفيه نظر فان الصحيح عند الشافعية عدم وجوبه ولنا حديث الصحيحين في صاحب القبر وقوله في بعض الروايات فيه فاما أحدهما فسكان لا يستدبر من بوله انظر ح وصحح ابن خزيمة من

متأخر افاته يجب أن يبين لامته صلى الله عليه وسلم والخامس أنه لا يحتج بأن مجرد النهي لا يقتضي موضعاً مخصوصاً ولا يجوز أن يجعل أنه خصه بمثل هذا بما فعله في بيته لم يطع عليه في تلك الحال والواجب أن ينزه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا يحسن أن ينسب بمثل ذلك إلى أحد من أئمة كثر بالنبي صلى الله عليه وسلم والسادس أنه ترك أئمة على ما نهى عنه ولا علم عنده هل علمه أم لا ولا في مسند البراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جلس في قبالة القبلة فذكر فتحوّل عنها الجلاله لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ٥١ منه بالفظه وقوله أبو الحسن في شرح المدونة من قوله وهذا يستوي فيه الصحارى الخ وسلمه وهو صريح فيما قاله ح فتأمل منه نصفاً والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قول اللغوي ويزعم من قال النهي لأجل المصلين الخ لا يؤخذ منه جواز ما ذكرناه لم يذكره تخريجاً وانما هو الزام منه للخصم فقط فكأنه يقول بلزيمه ذلك وهو لا يلتزمه ولا يقول به بدليل قوله فيكون قد خالف نص الحديث فتأمل له ولذلك عبر ابن عرفة والابن وغيرهما عن ذلك بقوله هم وأئمة اللغوي الخ فنسب اللغوي أنه خرج جوازاً من القول بأنه لحرمه المصلين لم يصب وان كان جليل القدر عظيم المنصب والله أعلم * (الثاني) * علم من كلام اللغوي أنه سلك في الجمع بين حديث ابن عمر وحديث أبي أيوب مسلماً كما تخالفنا سلكه غيره ممن قدمنا ذكره من الأئمة ولم يتعرض لغيرهما من الأحاديث الواردة في ذلك وقد تقدم بعضها في كلام المتقدمات وذكرنا في تلك الأحاديث مع زيادة ونقصه وفي الباب حديث سلمان وفيه النهي عن الاستقبال فقط وحديث أبي أيوب الذي فيه النهي عن الاستقبال والاستدبار وحديث ابن عمر الآتي أيضاً وحديث الترمذي عن جابر قال نهانا أن نستقبل أو نستدبر ثم رأيت به قبل موته بهام مستقبلها وحديث الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت ذكر كر النبي صلى الله عليه وسلم أن أناساً يكرهون أن تستقبل القبلة لبول أو غائط فأمر بوضع خلائه أن يستقبل به القبلة واختلف العلماء في استقبالها واستدبارها لاختلف في هذه الأحاديث عياض فنعى اللغوي إلى آخر كلام عياض السابق إلا أنه ذكر به ما عني مختصراً وزاد عنه ما نصه قلت ومن العلماء من يوقف لتعارض الأحاديث وليس بينها تعارض فان حديث عائشة وجابر متساو في الحديثين إلا حديثنا الأم يعني صحيح مسلم والجمع بينهما ما قال مالك والتعارض والنسخ انما يكونان عند عدم إمكان الجمع ٥١ منه بل نلفظه وهذا والله أعلم لم يتعرض اللغوي لتلك الأحاديث والله أعلم * (الثالث) * تحصل مما سبق كله أن الاستقبال والاستدبار في المداين والقرى في المراحيض مع الإجماع اليها والاستدبار جازاً اتفاقاً عند اللغوي وغيره وفي القبا في من غير سائر ممنوع اتفاقاً وفي المرحاض مع سائر لغير ضرورة جاز على مذهب المدونة وهو الراجح ممنوع على قول مالك في المجموعة والمختصر واختاره اللغوي وفي القضاء الذي بين البيوت مع سائر ودونه ومرأحيض السطوح بسائر ودونه خلاف والراجح على ما قاله ح الجواز في الجميع ومختار اللغوي المنع وفي الصحارى والقباء في مع السائر ربح ح أيضاً الجواز وروح طفي المنع وهو الظاهر المؤيد بالقول التي قدمناها وهو اختيار اللغوي ومقابلها تخريج فقط

حديث أبي هريرة مرفوعاً أكثر
عذاب القبر من البول أي بسبب
ترك التبرز منه نعم لا يدخل في
الاستبراء الخلاف المتقدم في إزالة
الخجاسة لانه من باب التخلص من
الحديث بخلاف الاستبراء ففيه
الخلاف المتقدم أفاده في ضريح
(بأسفراغ) قال مقبده غفر
الله له قول ز الباء للتصور الخ لم
يذكرها النخبة بهذا اللفظ
والظاهر أنها هي باء التجريد عندهم
كأنه جرد من الاستبراء صورة
صورتها هي الاستفراغ أي بالقوة
الدافعة بأن يدفع كل ما هو بصدد
الخروج

(وتر) قول ز بالثناء الخ مثله في ح الا انه فسر بالمجذب ثم ذكر عن جماعة من أهل اللغة ان النتر جذب فيه قوة لكن المراد به هذا الخفيف وعليه فيكون العطف في المصنف تفسيريا ويكون ساكنا عن النقص مع انه منصوص عليه عند أهل المذهب انظر ح وما فسر به ز مساعدا للفقهاء لكنه مخالف للغة اذ ليس في الصحاح والقاموس والمصباح في النتر بالثناء الا ما في ح عن النهاية وغيره والله أعلم قلت وذ كرح عن الشارح مانصه روى ابن المنذر مسندا انه عليه الصلاة والسلام قال اذا بال أحدكم فليتنزذ كره ثلاثا ويجعله بين اصبعيه السبابة والابهام فيرهما من أصله الى يسرته اه وذكره في الطراز قال في النهاية النتر جذب فيه قوة وجفوة ومنه الحديث ان أحدكم يعض في قبره فيقال انه لم يكن يستنتر عند بوله الاستنتر استفعال من النتر يريد به الحرص عليه والاهتمام به اه وقال النووي في تهذيب الاسماء استنتر الرجل من بوله اجتمذه واستخرج بقية منه الذكر * (فائدة) * يعني للانسان عند قضاء الحاجة ان يعتبر بما خرج منه كيف صار حاله فانه كان طيبا يغالي فيه ويراحم عليه ويشتمى فيجبر دخالطة الا دعى تقذرو صار نجسا يهرب منه ويعافى وكذلك كل ما يجالطه الا دعى من الشيايب النطفة والروائح الطيبة عن قليل تتسدر وتماف ويتنبه من ذلك الى انه يحذر من مخاطبة من لا ينفعه في دينه لانه يخاف علمه آثار الخلطة والى انه اذا خلطه أحد من المسلمين أن يغبرأ حد منهم بسبب خلطته كما يغبر كل ما خلطه من الطعام وغيره ويتنبه أيضا الى انه لا بد أن يرجع هو (١٦٤) كذلك لانه اذا ذفن أكله الدود غير مريمه من جوفه قد رامتنا الا ان ثم قوما لا يبالوا كلهم الدود وهم الانبياء والعلماء والشهداء والمؤذون المحسبون فالدرجة الاولى لاسبيل اليها فليجتهد في تحصيل احدى الدرجات الباقية وانظر المدخل والله الموفق اه قاله ج ويعتبر أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم للعصا ما طعمك قال اللهم واللبن يا رسول الله قال ثم يعود الى ماذا قال الى ما قد عرفت يا رسول الله قال فان الله جعل ما يخرج من ابن آدم مثلا للذئب (ونذب جمع ماء الخ) هذا

محدث فيه بما قدمنا قد يدرك على هذا التحصيل والله سبحانه أعلم (مع سلت ذكر وتر) قول ز بمناء فوقيه ساكنة أى ينفضه الخ سله ق و م ب وما ذكر من أنه بالثناء موافقا لما في ح لكنه مخالف له فيما فسر به ونصه مع سلت الذكر بأن يجعله بين اصبعيه ويرهما من أصله الى النكمرة ووتره أى جذبه سلهما ووتر اخفيق والنتر بالثناء التوقيف اه منه ثم ذكر عن جماعة من أهل اللغة ان النتر بالمثناء جذب فيه قووان هذامناه في الاصل ولكن المراد به في الاستبراء النتر الخفيف فانظره لكن على ما فسر به ح يكون من عطف التفسير على السلت ويكون المصنف ساكنا عليه عن النقص مع أنه منصوص عليه عند أهل المذهب قال ابن عرفة مانصه الاستبراء اخراج ما بالخلين من أذى واجب مستحق وروى بالنقص والملت الخفيق باليسرى اه منه ونحوه في ح عن النوادر وما فسر به ز مساعدا للفقهاء لكنه مخالف للغة فقد راجعت الصحاح والقاموس والمصباح فلم أجدها في النتر بالثناء الا ما في ح عن النهاية وغيره والله أعلم

هو المعروف وقال جماعة من السلف منهم عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ما بكر اه الما في باب الاستنجاء بالماء من فتح الباري أن ابن التين نقل عن مالك انه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وعن ابن حبيب انه منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم اه قال ح وهذا النقلان غريبان بل لا عرفهم ما في المذهب لكن قال الجزولي في شرح الرسالة قال بعض العلماء لا يجوز الوضوء ولا الاستنجاء بالماء العذب لانه طعام اه وهو قول غريب مخالف للاجماع والله أعلم (وندى) ابن بشير على المشهور اه ومثله قول المازرى وقال بعض أصحابنا يجوز مع الاستنجاء اه ونقله عياض وسلمه وكذا الابن خلافاً لقول ابن عرفة وقول ابن بشير على المشهور ولا عرفه اه قال الابن ولا وجه له هذا الانكار ولا حاجة في قول أبى عمر لا يخفى ان صاحب المذبي يجب عليه الغسل لان أكثر اجماعه منه وضوءه فكيف بعبارة لا يختلف اه قلت قال في ضيق وانما وجب لاهره صلى الله عليه وسلم بغسل الذكرك منه خرجه الصحاح اه وقول ز بناء على انه تعدد الخ منقابلة أنه معقول المعنى وعليه فقال الطحاوى حكمته انه اذا غسل الذكركه تنقلص فيبطل خروج المذى كفى الضرر اذا غسل بالماء البارد فانه يتفرق اللبن الى داخل الضرع فينقطع خروجه اه وقول خش وز ويستحب اتصال الغسل بوضوءه الخ هذا الاستحباب ذكره في ضيق عن بعض المتأخرين ولم يرتضه ح فأنظره

(وبطلان) الاستنجاء بالماء من فتح الباري أن ابن التين نقل عن مالك انه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وعن ابن حبيب انه منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم اه قال ح وهذا النقلان غريبان بل لا عرفهم ما في المذهب لكن قال الجزولي في شرح الرسالة قال بعض العلماء لا يجوز الوضوء ولا الاستنجاء بالماء العذب لانه طعام اه وهو قول غريب مخالف للاجماع والله أعلم (وندى) ابن بشير على المشهور اه ومثله قول المازرى وقال بعض أصحابنا يجوز مع الاستنجاء اه ونقله عياض وسلمه وكذا الابن خلافاً لقول ابن عرفة وقول ابن بشير على المشهور ولا عرفه اه قال الابن ولا وجه له هذا الانكار ولا حاجة في قول أبى عمر لا يخفى ان صاحب المذبي يجب عليه الغسل لان أكثر اجماعه منه وضوءه فكيف بعبارة لا يختلف اه قلت قال في ضيق وانما وجب لاهره صلى الله عليه وسلم بغسل الذكرك منه خرجه الصحاح اه وقول ز بناء على انه تعدد الخ منقابلة أنه معقول المعنى وعليه فقال الطحاوى حكمته انه اذا غسل الذكركه تنقلص فيبطل خروج المذى كفى الضرر اذا غسل بالماء البارد فانه يتفرق اللبن الى داخل الضرع فينقطع خروجه اه وقول خش وز ويستحب اتصال الغسل بوضوءه الخ هذا الاستحباب ذكره في ضيق عن بعض المتأخرين ولم يرتضه ح فأنظره

(وبطلان صلاة تاركها) قول ز وعدم بطلانها وهو الرابع الخ تبع فيه قول عجم ومفاد ق انه الرابع اه وليس في النسخ التي بأيدينا من ق ذكر القولين في هذا الفرع أصلاً وكذا لم يذكرهما ابن عرفة وذ كر في الشامل القولين من غير عز ولا ترجيح وكذا ح والله أعلم قلنا بل كلام ق ربما يفيد ترجيح البطلان ونصه الباجي الصحيح عندي أنه يقتضي أن نية لا تلزم طهارة تعدى محل موجبها خلافاً لما في محمد بن نوادة اه وقد قال ابن عاشر الظاهر أن الخلاف في بطلان صلاة تارك نية غسله فلم أقف القول بوجوبها فأحسد القولين مبني على الوجوب وطرد ما يقتضيه والآ خر مبني على مراعاة الخلاف بعد الوقوع والنزول لا مبر تان أي على الوجوب وعدمه فالنظر قوله وطرد ما يقتضيه وقال مق وأما الخلاف في بطلان صلاة تارك نية غسله فلم أقف عليه لغيره وغير ابن عبد السلام وأما ابن بسير ففعل الخلاف في الإعادة التي هي أعم من البطلان أو في الوقت انظر نصه في ح (ولا يستنجي من ريح) قلنا قال الشيخ زروق وهو من فعل اليهود (١٦٥) وقول ز لخبر ليس منا لهذا الحديث

أسنده صاحب القردوس من حديث أنس وفيه بشر يروي المناكير وذ كره الحافظ بن حجر في زهر القردوس وقال رواه محمد بن زياد الكلبي عن شرف بن قنطام عن ابن الزبير عن جابر اه ورواه أيضاً الخطيب في كتاب المتفق والمفترق في ترجمة محمد بن زياد الكلبي (وجاز بياض الخ) قول مب والذى في مق أن الخلالة الخ أي فالذي لمق أعم إذا القارة شجرة خاصة قلنا وما ذ كره المصنف هو المشهور ومقالبه قصر الاستجمار على الأجرار قال في ضريح فقا في المشهور كل جامد على الحجر لان القصد الانقاص ورأي في القول الآخر أن ذلك رخصة فيقتصر فيها على ما ورد والصحيح الأول لان الرخصة في نفس الفعل لا في المفعول به وتعليله صلى الله عليه وسلم لم الروفة بانهم أرجس

(وبطلان صلاة تاركها) قول ز وعدم بطلانها وهو الرابع الخ قال شيخنا ج انظر من رجه اه ومافله ز أخذه من كلام عجم ونصه وقوله وبطلان صلاة تاركها أي وعدم بطلانها قولان ومفاد ما ذكره ق أن الرابع منهم ما عدم البطلان اه منه بالنظر وليس في ق ما عزا له في النسخ التي بأيدينا لم يذكر القولين في هذا الفرع أصلاً وكذا لم يذكرهما ابن عرفة ونصه وفي غسل كل الذ كر أو محله قولاً أكثر الأفرقيين مع ظاهر رواية علي فيها والنعمي مع البغداديين وعلى الأول في وجوب النية قولاً بعضهم والشيخ وفي إعادة صلاة من أقصر على محله أبداً وصحتم أقولاً الأيباني ويحيى بن عمرو بعد ابن بسير أخذ بعضهم وجوب غسله عند الوضوء وقوله لا يجزئ ورواية علي لا يغسل أن نية من المذني عند الوضوء انما عليه غسل ذكره اه منه بلطفه وتقله غ في تكميله ولم يرد على ذلك شيئاً ونقل ح القولين ولم يعز ما ولم يرد في الشامل على قوله مانصه في النية وبطلان صلاة تاركها أو تارك كسه قولان وبذلك كله تعلم ما في كلام عجم وز والله أعلم (* تنبيه *) قال ابن عرفة مانصه والماني بالماء والمذني مثله وقول ابن بسير على المشهور لا أعرفه وقول المازري قال بعض أصحابنا يجزئ معه الاستجمار كالبول معارض بقول أبي عر لا يختلف أن صاحب المذني عليه التسل انما اختلفوا في غسل محله أو كل الذ كر اه منه بلطفه وتقله غ في تكميله وسلم قلنا لا يجزئ أن اعتراضه عن ابن بسير يحمل كما لا يخفى أن رند نقل الامام المازري بقول أبي عر المذ كر مخالف لقاعدة من أثبت مقدم على من نفى وعبرة الامام في المعلم هي مانصه اختلف أصحابنا في المذني هل يجزئ معه الاستجمار كالبول أو لا بد من الماء اه منه بالظنه وتقله أو الفضل عياض في الاكمال وسلمه ونقل أبو عبد الله الابن ذلك بالمعنى وقال مانصه قلت أنكر الشيخ وجود القول

يقتضى اعتبار غير الحجر والاعمال بانهم البست بحجج رواه البخاري وروى الدارقطني أنه علمه الصلاة والسلام قال اذا قضى أحد ثم حاجته فليستنج ثلثة أعواد أو ثلثة أجرار أو ثلث حشبات من تراب ولا دليل للقول الآخر بقوله عليه الصلاة والسلام ولا يجيد أحد كم ثلثة أجرار لان مفهوم القبول لم يقل به الا الدقاق اه ونحوه لان راشد وزاد انما ذ كر الأجرار لكونها أكثر وجوداً وقول ز وشمل أيضاً الجملة الخ الصحيح أن الحاجب فيها عدم الجواز ونصه ولا يجوز نجس وكذلك الروث والعظم والجمعة على الأصح ضح يحتمل أن يريد الروث والعظم اذا كانا طاهرين ويحتمل اذا كانا نجسين بياسين ويحتمل المجموع وقد حكى النعمي في كل منهما قولين ويكون وجه المنع في الطاهر بن حديث البخاري عن أبي هريرة حيث قال ولان تأتى بعظم ولا روث وما رواه أبو داود أنه قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمته ان يستنجوا بعظم أو روث او جمعة فان الله جاعل لنا طهارة فأنه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه وقال في الاكمال المشهور عن مالك النهي عن الاستنجاء بالجمعة اه ضح قيل وانما علمت

الجمعة لأنهم اتسودوا للحل ولا تزال نجاسة اه قال ح فقد ربح كل من القولين والله أعلم (ونجس) قلت المراد به ما يشر به الحل فلو كان في أحد جاتي الحجر نجاسة جاز (١٦٦) الاستجمار بالجانب الآخر قاله في ضيق ونقله التلمساني في شرح الجلاب (من

مطعوم) حكى ابن رشد الاجماع على منع الاستجمار به كافي ح * (تمه) * سئل مالك عن الغسل بالبن والعسل يغسل به رأسه فقال ما ينبغي ذلك وغيره أحب الي منه ابن رشد انما كرهه من ناحية السرف والترفع والتشبه بامر الاعاجم ومالا طعمه من الحرمة لانه حرام وقول ابن نافع لا بأس بالوضوء بالخالة معناه لا اثم على من فعل ذلك فليس بخلاف لقول مالك وسحنون وكذلك ما وقع في سماع أشهب لا بأس ان تنشط المرأة بالوضوح تعمله من الترويض معناه لا اثم عليها في ذلك انتهى وسئل سحنون كما في نوازه عن الوضوء بالخالة والغسل بهما فقال لا يجوز قيل له فهل يغسل الرجل رأسه بالبيض قال لا قيل له في المالح قال لا يغسل بشئ مما يؤكل اه وظاهر الحرمة وتأوله ابن رشد على الكراهة قال مق وهو بعيد قال وقد داو بين فقهاء تلسان كلام في الغبار الذي يطاير من ارحية الماء ويتعلق بالحيطان والسقف فيكنس وقد اختلط بالتراب والزبل فيسطن به الخرازون والافئدة والاقراق فهل يجوز لاستلامه كوضوئه ماهية أخرى أو لا يجوز لما فيه من جواهر الطعام * (قاعدة) * في رسم حاف من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ما نصه وسئل مالك عن الرجل يطن خفه بدم الطحال قال لا أحبه وكره أن يطن به الخف قال سحنون فان صلى به لم تكن عليه اعادة قال القاضي وهذا صحيح لان الخصال قد خرج عن أن يكون دما لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الكبدة والطحال والحوت والجراد فانما الطحال دم بكرم أن يطن به الخف لم يكرهه كما يكره غسل اليد بشئ من الطعام اه منه بلنظرة

بكفاية الاحجار واحتج بقول أبي عمر لا يختلف أن صاحب المذي يجب عليه الغسل ولا وحده لهذا لا ينكح فان الامام ثقة فيما قبل وأكثر اجاعات أبي عمر منقوضة فكيف بعارة لا يختلف اه منه بلنظرة ومراعاة الشيخ شيخه ابن عرفة والله أعلم (وجازي باس المالح) قول مب والذي في مق أن الخالة بالماء المالح لا أدري وجه تركه على زوح بكلام مق مع ان معناه ما واحد لان الفارة شجرة فان كان وجه ذلك تقييد وز بشجرة خاصة واطلاق مق فذلك امر قريب (من مطعوم) حكى ابن رشد الاجماع على أن الاستجمار به ممنوع وياقي نصه قريبا * (نتبه) * هذا في امتهانه بما ذكر وأما بغيره فاختلف فيه ظاهر الروايات لكن ردها ابن رشد الى الوفاق ففي رسم البن من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة ما نصه وسئل مالك عن الغسل بالبن والعسل يغسل به رأسه قال ما ينبغي ذلك وغيره أحب الي منه قال القاضي هذا نحو ما في رسم النذور والجهاد من سماع أشهب ونحو قول سحنون في نوازه وفي سماع أشهب أيضا من هذا الكتاب وقال ابن نافع فيه لا بأس بالخالة وهذا انما يكره من ناحية السرف والترفع والتشبه بامر الاعاجم ومالا طعمه من الحرمة لانه حرام فمن تركه أجز من فعله لم يكن عليه اثم ولا حرج على حد المكروه لانه ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب وقول ابن نافع لا بأس بالوضوء بالخالة معناه لا اثم على من فعل ذلك فليس بخلاف لقول مالك وسحنون وكذلك ما وقع في سماع أشهب من كتاب الحدود ولا بأس أن تنشط المرأة بالوضوح تعمله من الترويض معناه لا اثم عليها في ذلك لان النهي انما جاء في الخليطين للشرب لكنه مكره لهما من ناحية السرف فان تركته أجزت وان فعلته لم تأثم فليس في ذلك كله تعارض ولا اختلاف وبالله التوفيق اه منه بلنظرة ونقل مق جله وقال ما نصه قلت تأوله لفظ سحنون بعيد اه منه بلنظرة وكلام سحنون في نوازه من كتاب الطهارة ونصه وسئل سحنون عن الوضوء بالخالة والغسل بهما فقال لا يجوز قيل له فهل يغسل الرجل رأسه بالبيض فقال لا قيل له في المالح قال لا يغسل بشئ مما يؤكل اه منه بلنظرة * (فرع) * قال مق وقد داو بين فقهاء تلسان كلام في الغبار الذي يطاير من ارحية الماء ويتعلق بالحيطان والسقف فيكنس وقد اختلط بالتراب والزبل فيسطن به الخرازون والافئدة والاقراق فهل يجوز لاستلامه كوضوئه ماهية أخرى أو لا يجوز لما فيه من جواهر الطعام * (قاعدة) * في رسم حاف من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ما نصه وسئل مالك عن الرجل يطن خفه بدم الطحال قال لا أحبه وكره أن يطن به الخف قال سحنون فان صلى به لم تكن عليه اعادة قال القاضي وهذا صحيح لان الخصال قد خرج عن أن يكون دما لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الكبدة والطحال والحوت والجراد فانما الطحال دم بكرم أن يطن به الخف لم يكرهه كما يكره غسل اليد بشئ من الطعام اه منه بلنظرة

وكره أن يطن به الخف سحنون فان صلى به فلا اعادة ابن رشد هذا صحيح لان الطحال قد خرج عن أن يكون دما لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الكبدة والطحال والحوت والجراد وانما كرهه أن يطن به الخف لم يكرهه كما يكره غسل اليد بشئ من الطعام اه

فما كنت لاستخدم رجلا من أهل الجنة قال الهيثبي رحمه الله وقد أخرج السيوطي أكرموا الخبز فانه من بركة السماء والارض من أكل ما يسقط من السفرة عظمه وفي رواية أكرموا الخبز فان الله سخره لمن في الارض والسماء قال القرطبي وفي الخبر لا يستدر الرغيف ويضع بين يديك حتى يعمل فيه ثلثمائة وستون صانعا أولهم ميكائيل الذي يكيل الماء من خزائن الرحمة ثم الملائكة التي ترحب السحاب والشمس والقمر والافلاك وملائكة الهواء ودواب الارض وآخر ذلك الحيازة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اه وفي روح البیان قال عليه الصلاة والسلام أكرموا الخبز فان الله أكرم من أكرم الخبز أكرمه الله وقال عليه الصلاة والسلام أكرموا الخبز فان الله سخر له بركات السموات والارض والحيث والبقروا بن آدم ولا تسندوا القصة بالخبز فانه ما أهانه قوم الا بهلهم الله بالجوع وقال عليه الصلاة والسلام اللهم متعنا بالاسلام والخبز فلولوا الخبز ما صنعنا ولا صلينا ولا جعنا ولا غرونا وارضنا الخبز والخطة كما يجره العليم قال في سرعة الاسلام يكرم الخبز بأقصى ما يمكن فانه يعمل في كل لقمة بأكلها الانسان من الخبز ثلثمائة وستون صانعا الخ ومن اكرام الخبز ان يلبقته الكسرة من الارض وان قلت فبأكلها تعظيما لنعمة الله تعالى وفي الحديث من أكل ما يسقط من المائدة عاش في سعة وعوف في ولده وولد له من الحق ويقال ان النقاط الفتات مهورا لحوار العين ولا يضح القصة على الخبز ولا غيرها الاما ما ذكره من اكرامه مسيح الاصابع والسكين بالخبز الا اذا أكله بعده وكذا يكره وضع الخبز جنب القصة لتستوى وكذا يكره أكل وجوه الخبز أو جوفه ومري باقيه لما في كل ذلك من الاستخفاف بالخبز والاستخفاف به يورث الغلامو القبط كذا في شرح النقاية والعارف اه وأخرج الطبراني مرفوعا أكرموا الخبز فأن أكرم الخبز أكرمه الله وأخرج الحاكم في المستدرک مرفوعا أكرموا الخبز وان من كرامة الخبز أن لا ينظر به الانسان وأخرج ابن ماجه عن عائشة رضی الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على تفرأى كسرة ملقاة فأخذها فامسحها ثم أكلها فقال يا عائشة أكرمي نعم الله فانها (١٦٨)

حرية والنسباني من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع الخبز بالسكين المذكور بيمون الضريس وقبره بما يعرف بنعمد الله جيعنا بترجسته هـ منه بالفظه

ماجه وابن شاهين والداري وغيرهم من أهل كل في قصة ثم لحسها استغفرت له القصة وسئل ابن ماجه عن حديث من أكل من قصعة ثم لحسها فتولاه القصة أعتقك الله من النار كما أعتقتني من الشيطان فأجاب أخرجه أحمد في مسنده من رواية أم عاصم عن رجل من هذيل يقال له نيشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه روى أبو الشيخ من أهل مايسقط من الخوان أو القصعة أمن من الفقر والرص والحذام وصرف عن ولده الحجي والدليلي من أهل مايسقط من المائدة خرج ولده صباح بالوجود ونفي عنه الفقر وأورد في الاحياء ما يلفظ عاش في سعة وعوفي في ولده وورد من التلقط فتاة من الارض وأكلها كان كمن أعتق رقبة وجام في التلقاط ما يقع من الطعام انه مهوور الحور العين وأن من داوم على ذلك لم يزل في سعة وفي الجامع الصغير من لعق الصفحة ولعق أصابعه أشبعه الله في الدنيا والآخرة وورد أن من لعق الصفحة من الطعام وغسلها وشرب بذلك عوفي في نفسه من الجنون والحذام والرص وهو ولده ولأن العماد الشافعي رحمه الله تعالى

* في سنة المصطفى لقط الثقات أن في
 * ان العجب الذي في عقله دخل
 * يرى الغناء بلفظ اللقط والخلول
 * فكيف تتركه باوضح الخليل
 * فاحرص على الخير واقله بلا كل
 * في ضمن لحس الانعمو ومغفرة

وقال أبو الجراح البلوى رحمه الله تعالى وجدت في بعض الكتب القديمة عن عطاء الخراساني عن أبيه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الزراع إذا خرجوا يبذروهم فالقوه في الأرض بعث الله الملائكة فقامت عليه وكانت معه فإذا طاع لم تنافر معه يقول الله أأنا الذي خُفرت لكم الأرض وذلت لكم البقرة تحرون وتزرون فإذا فرغتم منه ورفعتم أيديكم عنه توليته دونكم وأنتم قيام تنظرون فإذا بلغه ما حرمه قال برحتي أبلغه أو أن حصاده وخفرت لكم الحديد لصده به والشيخ تنزرونها ولو أمسكنه عندكم لتعبرن ومما صنفتم فيه ما فرضت عند ذلك كله أن جعلت لكم منه تسعة أجزاءولى جزأ واحدًا فليحتم به على

فلو أدبتموه إلى على حقه وصدقه لكان لكم على تبه منتهى ذكر أنه قال لا جعلت لمفسد ذرعاً وقباً أبداً حتى يصوم شهرين متتابعين أو يتصدق وإن التمتع والشعير من نوري وجلالي وبهم ما يتقوى على عبادتي وجهاد عدوي وعلى بعد الأسفار أو كرموا التمتع والشعير فاني أنزلت عليهم ما بركت السموات وأخر جت بهم ما بركت الأرض وأنما أريد بها كرامهم ما لا يوطأ ولا يطرأ ولا يفسد أولاً يستند بهم ما الفصحة ومن أكل ما سقط من المائدة وسع له في الرزق ووفي الجن في ولده وولده ووفي وجع الحاصرة وإن اللبابة إذا وطئ عليها صرخت صرخة سمعها أهل السموات السبع قال وفي خبر عن ابن المبارك رضي الله عنه رفعه أن امرأة من بني إسرائيل أنجبت صبياً لها بكسرة ثم جعلتها في حجر فسلط الله عليها الجوع حتى أكلته وأوجاه من رفع كسرة من الطريق أجل الله وأكراماً لم يقرح كبده جوع أبداً وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه رأى كسرة خبز فقال لغلامه أمط عنها الأذى فلما أمسى وأراد الفطر قال لغلامه ما فعلت بالكسرة قال أكلتها قال أذهب فأنت حر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وجد كسرة خبز فرفعها من الأرض ثم أكلها تمصل إلى جوفه حتى يغفر الله له فأنا أكره أن أسلم متعبداً من غفر الله له قال وفي رواية قال عليه الصلاة والسلام اللهم أمتعنا بديننا الإسلام وباخبرنا الخبز مباركاً لله وأنت الله الأرض وبه أرسل السماء مدراراً وبه أثبت المرعى وبقوته صمنا وصلينا وحججنا بيت ربنا ولولا الخبز ما عبدوا الله ولا جاهدوا عدوه قال وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تدعوا الخبز قصعة ولا تكفهوه على إناء قال وإذا فكرت في الخبز فهو الذين قاله به تقوى على العباد فإن كان حلالاً أو كل على وجهه أثر في القلب وفي البدن تأثيراً في القلب تنويراً أو كان من غير حل أو تعدى في أكله فنجي ذلك التثوير وتكديراً يتكدير كما يقال من أكل اقامة من حرام قسا قلبه أربعين يوماً وقال بعض العلماء إنما فسد خبز الناس فسدت عبادتهم لأن قوامها بالخبز وقواهم وفعلهم صادر عن قوته وأعني بالخبز القوة قال فقول العبد لا اله الا الله وقرآنه وجميع عبادته إنما هي من الخبز وعن القوت فإن طاب طابت وإن فسد فانت تدرى (١٦٩) ما أريد أن أقول والله يخلص من الفصول اه

والله الموفق بمنه (ومكتوب)
هو أعظم الثلاثة حرمة كما قاله
مق قال وقد دار بين فقهاء العصر
بتمسك كلام فيما يفعل مسفرو

(ومكتوب) هو أعظم الثلاثة حرمة كما قاله مق * (مثلة) * قال مق مانه وقد دار بين
فقهاء العصر بتمسك كلام فيما يفعل مسفر والكتب من التبتين بالاوراق المكتوبة
فيها العلم هل يجوز ذلك لأنه صيانة لها من الامتحان كالفن أو لأن ذلك نفس الامتحان لأن

(٢٢) رهوى (أول) الكتب من التبتين بالاوراق المكتوبة فيها العلم هل يجوز ذلك لأنه صيانة لها من الامتحان كالفن أو لأن ذلك نفس الامتحان لأن العمل به يشبه التصرف بالآلات ووجدت في طرة نقلت من خط الشيخ الامام ابن عبد السلام التونسي شارح ابن الحبيب على كتاب ابن يونس في كتاب أمهات الاولاد مانه وسئل الشيخ عبد المجيد عن الطرز يجعل فيه اسم الله واسم نبيه عليه الصلاة والسلام فأجاب أمافعل ذلك فليس بحسن وينبغي أن يمنع منه لما ينفعه القصار بالتوب ولا دخوله الخلاء بالتوب اه * قلت وجزم أبو علي اليوسفي في قانونه بأن التسخير بالاوراق المكتوبة أهانة لها ونقص من المهمات تعظيم الكتب واحترامها فلا يرضعها على الأرض ولا عند رجليه ولا تحت رأسه والكتب كلها مشتركة في هذا المعنى وإن كانت تتفاوت في شدة الاعتناء فبعضها أكثر من بعض وإن الكتاب لو فرض أن يكون مافيه غير حق فقد بقيت الحرمة للورق والحروف ولا يرضع عليها شيء آخرها الامتناع به من فوق قال ولحسن لها التجليد والاغشية من غير اسراف ولا يسطع الدقة من الورق المكتوب فانه من الاهانة اه وقال أيضاً قبل هذا ما نصه وقد أفتى في الاوراق المكتوبة أن لا تكون صواناً لشيء احترامها اه وماذا كرم من عدم جواز وضع الكتب على الأرض هو أحد قولين فقد سئل الشيخ السنوسي كافي المواهب القدوسية في المناقب السنوسية عن وضع الكتب على الأرض هل يجوز فقال حي شيخنا الحسن ابن كان فيه قولين لم تأخر الجبائين والتونسين جوازاً وعدما اه وفي المدخل مانه ويتعين عليه أن ينظر في الورق الذي يطن به فإن الغالب على بعض الصناعات في هذا الزمان أنهم يستعملون الورق من غير أن يعرفوا مافيه وذلك لا يجوز لأنه قد يكون فيه القرآن الكريم أو حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو اسم من أسماء الملائكة أو الانبياء عليهم الصلاة والسلام وما كان من ذلك كله فلا يجوز استعماله ولا امتناعه حرمة له وتعظيمه لصدوره وأما ان كان من أسماء العلماء أو السلف الصالح رضي الله عنهم أم جمعين أو العلوم الشرعية فيكره ذلك ولا يبلغ به درجة التحريم كالذي قبله وطالب العلم أولى أن ينزه نفسه عن الدخول في المكره فإن

كان يعلم في الصانع أو يظن به أنه يفعل شيئا بما تقدم ذكره لم يعمل عنده شيئا أو يعمل عنده بعد أن بين له الحكم في ذلك ويعلم أنه قد سمع منه ولا بأس أن يظن الجلد بالأوراق التي فيها الحساب وليس ذلك بأكبره إلا أنه يتثبت في ذلك ويعمل له أن يكون ضاع لبعض الناس الدفتر الذي هو محتاج إليه فيضيع ماله بسببه فإذا كان الصانع عن تحفظ في هذا أو أمثاله انحفظت على الناس أموالهم بعد أن كانت ضائعة عليهم اه وقال العارفي بالله سيدي ابن عباد رضي الله عنه في رسائله الكبرى وأما ما سلم عنه من التفسير بالكواغد المكتوبة التي فيها الاسماء المعظمة فقد كان سيدي الحاج يجب ذلك وهو القدوة في الورع والتحفظ ولا شك أنه بعيد من الأدب لاسيما فيما كان من ذلك فيه قرآن أو حديث من كلام النبوة لكن لا من جهة كون المسافر يضرب عليها أو يبلطها بالغراء وينكسها كما ذكرتم لأن مثل هذا لا يعدان تسامح به إذا جمل عليه عرض صحيح وناهيك عما فعله عثمان بن عفان رضي الله عنه من تحريق المصاحف وتخريقها وانما يكون ذلك بعيدا من الأدب من جهة كون المسافر يجعل ذلك من جملة الوفاة والصون للكتاب الذي يسفره وإذا كانوا يجمعوا من الأدب أن يسندوا القصص بالخبر ويضعوا على الخبر من الأدام لا يؤكل به ليكون الخبر مختوما كان أولى أن لا يجمعوا من الأدب كون الكواغد المكتوبة فيها الاسماء المعظمة وفاقية وصون الغيرة لأن احترام الاسماء أكثر من احترام الخبر فيما يظهر وإن كان البكل محترما وبسته فاذن ذلك من الفضائل التي ذكرها في رفع الكواغد المكتوبة المطروحة في الطرقات وقصة بشير بن الحرث الخافى رضي الله عنه في ذلك معروفة فعلى هذا ليس من الأدب أن يفعل ما اعتاد الناس من جعل رق مكتوب فيه الاسماء وعاء لغيره ولا يجمع فيه كراريس مخيطة أو غير مخيطة ولا يمد إلى كتاب من الكتب فيجعل وسادة الرأس أو يكون منزلا في موضع فيجعل عليه شيء من متاع البيت وقس على هذا ما أشبهه مما يكون الكتاب فيه آلة أو وسيلة فهذا هو الحكم عندى في ذلك مع أنى لست بفقيره ولا عالم ولكن لمأسألتنى عن ذلك أجبتك هذا والله الموفق لأرب غيره اه وتقدمت لنا (١٧٠) مسئلة حرق الكواغد المكتوب قبيل فصل الطاهر فراجعها وقصة

بشر ذكرها القشيري في رسالته ونصه وكان سبب توثيقه أنه أصاب في الطريق كغدة مكتوب عليها اسم الله عز وجل وطنتها الأقدام

العمل به يشبه التصرف بالآلات ووجدت في طرة نقلت من خط الشيخ الإمام ابن عبد السلام التونسي شارح ابن الحاج على كتاب ابن بونس في كتاب أمهات الأولاد منها ما نصه وسئل الشيخ عبد الحميد عن الطرز يجعل فيه اسم الله تعالى واسم نبيه صلى الله عليه

فأخذها واشترى بدهم كان معه غالية فطبع بها الكاغد وجه لها في متن حائط فرأى في المنام فيمارى وسلم التائب كان قائلا يقول لا يشترط اسمي لأطعن اسمك في الدنيا والآخرة اه توفي بشر رحمه الله سنة سبع وعشرين ومائتين وقال البلوي رحمه الله قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من كتاب فيه اسم الله ملقى في الأرض إلا بعث الله إليه ملائكة يحفونه بأجنحتهم حتى يعث الله وليا من أوليائه يرفعه فإذا رفعه أدخله الله الجنة وخفف عن والديه العذاب وإن كانا مشركين ورأيت في طرة كتاب وقع من عبد الله بن مروان فلبس في بئر قدرة فاكترى عليه بثلاثة عشر دينار حتى أخرجه فقيل له في ذلك فقال كان عليه اسم الله تعالى قلت هذا كان يعرف حرمة اسم الله فينبغي على هذا أن يرفع كل كتاب كان ما كان لانه حروف يجتمع منها اسم الله ولكل امرئ ما نوى اه ويقرب مما ذكره من عن الشيخ عبد الحميد ما في ح عن المشدلى عند قول المصنف الآتي ومن مصحف وان بقضب وقصة قال النووي بكرة كتب القرآن في حائط مسجد وأغره اه قال مب فيما له من الشرح على المختصر وأعله ما لم يكن مظنة لامهاته والأجرم والله أعلم وانظر كتاب في السستور والرايات والاحقية والظاهر الحرمة والله أعلم اه وفي الاتفاق ما نصه قال أصحابنا وتكره كتابة القرآن على الحيطان والجدران وعلى السقوف أشد كراهة لا يوطأ اه وأخرج أبو عبيد عن عمر بن عبد العزيز قال لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ اه وفي مق آخر فواض الموضوع ما نصه وفي آخر صلافة النوار مما نقل عن العتبية قال موسى عن ابن القاسم كره ما لك أن يكتب في قبلة المسجد شيء من القرآن والتزويق وكره كتابة في الفراطيس فكيف في الجدار اه وقال الحكم الترمذي في نوادر الأصول ما نصه ومن حرمته أن لا يكتب على الأرض ولا على حائط كما يفعل عبدة المساجد الحديثة حدثنا محمد بن علي الشقيبي عن أبيه عن عبد الله بن المبارك عن سفيان عن محمد بن الزبير قال سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب في أرض فقال لشاب من هذيل ما هذا قال من كتاب الله كتبه يهودى فقال لعن الله من فعل هذا الأتعة وكتاب الله الاموضة قال محمد

ابن الزبير رأى عمر بن عبد العزيز بالله يكتب القرآن على حائط فضر به اه وياقن أول الردة عند مبع عن الشيخ مس
ان من رأى ورقة مكتوبة في الطريق ولم يعلم ما فيها حرم عليه تركها (١٧١) لتوطأ بالاقدام فان علم ان فيها آية أو حديثا

وسلم فاجاب ما فعل ذلك فليس بحسن وبلقي أن يمنع منه لما يصنع القصار بالثوب والدخوله
الخلايا بالثوب اه منه بالنظر (فان أنفت أجزأت) ظاهر المصنف انه لا إعادة عليه في الوقت
مع أن بعض ما شمله لفظه شديب الإعادة فيه بانفاق وبعضه فيه خلاف ففي رسم سن من
سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الأول ما نصه وسمعت مالك يكره أن يستنجي بالعظم
والروث قال القاضي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن الاستنجاء بالعظم
والجلد والبصرة والروث والحمة فذكره لذلك مالك في هذه الرواية العظم والروث وخفف
العظم في رواية أشبه من هذا الكتاب والروث في المجموعة قال ابن حبيب واتباع النهي
في ذلك كله أحب الي وقد اختلف ان استنجي بشئ مما ينهي عن الاستنجاء به فقبل انه
لا إعادة عليه وهو قول ابن حبيب وقيل انه يعيد في الوقت والوقت في ذلك وقت الصلاة
المفروضة روى ذلك عن أصبغ وكذلك عندى من استنجي بعود أو خرقة أو خرقة وجه
القول الأول أن الاستنجاء غناؤه ولعله إزالة الأذى عن الخرجين فاذا زال الأذى بجمعا
الاجزاء ارتفع الحكم كزال بالاجزاء ووجه القول الثاني أن إزالة الأذى عن الخرجين
مخصوص بالاجزاء أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجزأ أحدكم ثلاثة أجزاء
ولقوله من استجمر فليوتر فلا يجزئ فيها ماء عداها إلا الماء لقوله هو أطهر وأطيب وبما
أجمعوا على أنه لا يجزئ الاستنجاء بكل ما له حرمة من الاطعمة وكل ما فيه رطوبة من
النجاسات فان استنجي بشئ مما له حرمة أعاد في الوقت قول واحد اه منه بالنظر وانما
اتفق والله أعلم على الإعادة لمراعاة القول بعدم الاجزاء حسب ما نقله اللخمي وأقره ابن عرفة
ونص اللخمي الثاني ما كان استعماله في ذلك سرفا كالذهب والنضة والجواهر والياقوت
وما له حرمة كالطعام والماء فلا يستنجي به واختلف اذ انزل فقبل يجزئه لأن الجواهر والياقوت
النجاسة وقد أزالها وان كان متعديا فيما فعل وقيل لا يجزئه لأن الاصناف الذي تعبر به غير
ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عرفة ويمتنع بذي حرمة أو سرف كالطعام والنضة وفي اجزائه
تقلا اللخمي اه منه بلفظه (تبيين الاول) ما وجهه أبو الوليد بن رشد القول
الثاني انما يناسب الإعادة الابدية لا إعادة في الوقت التي وجهها بذلك فتأمل والله أعلم
(الثاني) وفي ح ما نصه وقال في البيان في رسم سن اثر كلامه المتقدم وان استنجي بما
فيه رطوبة من النجاسات أعاد في الوقت قول واحد اه وقوله يعيد في الوقت يريد أدا
بذلك ناسيا اما اذا تم ذلك فبعد أبدا اه وأنت اذا تأملت كلام ابن رشد الذي قدمناه
ظهر لك ان نسخة من البيان وقع فيها خلل وان كلام ابن رشد لا يحتاج الى تأويل لانه انما
حكى الاتفاق على الإعادة في الوقت في الاستنجاء بما له حرمة لا في الاستنجاء بما فيه رطوبة
من النجاسات والله أعلم (ودون الثلاث) ما ذكره المصنف من الاجزاء هو المشهور وروى قيل انه
لا يجزئ أقل من ثلاثة وهو قول أبي الفرج وابن شعبان واختاره اللخمي (تبيين) قال

الاستجمار بالنجس لا يطهر ولا يعفى عنه اه (ودون الثلاث) هذا هو المشهور وقال أبو الفرج وابن شعبان لا يجزئ أقل من
ثلاثة واختاره اللخمي

*(فصل) في نواقض الوضوء * ❦ قلت هي جمع ناقض وناقض الشيء هو منقذه ما لا يمكن اجتماعه معه قاله ح وفي المصباح نقضت الحبل نقضا حالاً برمه ومنه يقال نقضت مأبرمه اذا أنطلته وانقض هو بنفسه وانقضت الطهارة بطلت وتناقض الكلامان تدافعا كان كل واحد نقض الآخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضه يقتضي ابطال بعضه اه فالتناقض الحبل ومنه قوله تعالى ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها فالت في ضيق وفاعل اذا لم يكن وصفا لما ذكره عاقل يجوز جمعه على فواعل كجارج وجوارح وطالق وطواق نص عليه سيدي به قال ابن مالك في شرح الكافية وقد غلط فيه كثير من المتأخرين فعده مسموعا وليس كذلك قال وقول ابن عبد السلام في صحة (١٧٢) هذا الجمع نظر وكذلك قال في موانع في باب القرائن ان اراد به انه لا يصح فقد بين ان ذلك غلط وان اراد ان فيه كلاما في العربية من حيث الجملة فغير مبني اه

وقول مب اعترض الشيخ أبو عبد الله المقرئ الخ قد ذكر ذلك الشيخ ميارة في شرح المرشد فانظروه وقول ز جرى على الغالب بل الظاهر رجوع القسم الثالث الى القسمين قبله لان الردة محبطة للعل الذي من جلسته الوضوء فكله لم يتوضأ والشك في الحدث غلب فيه احتمال الحدث احتياطا فالتنقض بالشك من النقص بالحدث (بجدة) ❦ قلت قال الشيخ زروق جوز بعض الاندلسيين الصوت بغير ريح وجعله موجبا وانكر ابن بشير وجوده اه (ولويله) قول ز والاوجب قطع الصلاة الخ ❦ قلت بلغز به فيقال نبي خرج من المخرج المعتاد فوجب الاستبراء وقطع الصلاة ولم ينقض الوضوء ونظم ذلك الشيخ الامير بقوله قل للفقهاء ولا تتجلبأ هيته شي من المخرج المعتاد عرضا

ابن عرفة مانعه ابن شعبان ولا يجوز ذوات ثلاث شعب عنها ونقل ابن بشير يجوز لا أعرفه وقول الجلاب لا بأس بالاقصاء على حجر واحد حتى كان ذائبة أو شبهة أو شعب لا يشبه اه منه بالنظر ونقله غ في تكميله وأقره ❦ قلت أما كونه لا يؤخذ من كلام الجلاب فواضح وأما قوله لا أعرفه ونسليم غ لذلك فعقله منه ما عن كلام اللخمي ونصه واختلف في العمل الذي يكتب به فقيل ان أنفي بحجر واحد أو قيل لا يكتب بدون ثلاثة آخرهن نفي وهو أحسن لحديث سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستجمر أحدكم بدون ثلاثة أحجار أخرجه مسلم ولانه موضع غير مري ويمكن ان تلقى يده أول مرة غير الموضع الذي فيه الاذي وانما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على حجرين لعدم الثالث وحده ضرورة ويمكن أن يكون استعمال من أحد الحجرين رأسين اه منه بالنظر فانظر قوله استعمال من أحد الحجرين رأسين وجزمه بان ذلك يكتب في التعدد كانه أمر مسلم عنده معلوم من المذهب ويؤخذ أيضا ذلك من تعليقه بقوله لانه موضع غير مري فان هذه العلة تنفي استعمال حجره لرؤس ثلاثة كما تنفي بثلاثة أحجار وهذا الذي قاله ابن بشير وسبقه اليه اللخمي هو الظاهر من جهة المعنى ويشهد له في الجملة قول ح مانعه واحتج بقوله ظاهر من التجسس والمراد بذلك ما يشر به الحفل فلو كان في أحد حاتي الحجر نجاسة جاز الاستجمار بالجنب الآخر اه انظر بقية فقد حكم لكل جهة بحكم الاستقلال بنفسها وقد أتى أبو الويلد الباجي بذلك فقها مسلما ونصه وان كان ما استجمر به نجسا بالجماعة كالحجر فانما يشر الاستجمار موضع طاهر منه كالحجر الواحد منه في أحد جهتيه نجاسة فيستجمر به وجهه طاهرة فان الاستجمار به يصح ولا يضرو جود النجاسة في جهة غير الجهة التي يشر الاستجمار بها اه من منتقاه بالنظر كيف جعل كل جهة مستقلة بنفسها وعبر عن ذلك بالجماعة ورده والله أعلم

*(فصل) في نواقض الوضوء *

(كسلس منى قدر على رفعه) اعترض طفي كلام المصنف بان ما ذكره من التصفيل

فأوجب القطع واستحباب المولى * لكن به الطهر بامولاي ما تنقضا وأجاب من قال بغير جواب هذا الحصى والدودان خرجا * مع الة كثر قد زال ما غضا (وبسلس) ❦ قلت حقيقة كما قال القلشاني تكرار خروج الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على وجه الصحة والاعتماد وظاهر المصنف ان الحجاب أن السلس ليس بحدث لعطفه عليه وقال ابن عاشر انه في حالة تنقضه حدث فلو قال وان سلسا كان أولى اه والظاهر أن هذا ينبغي على الخلاف في حد الحديث فن قال هو الخارج المعتاد على وجه الصحة والاعتماد فالسلس عنده ليس بحدث ومن لم يرد قيدا على وجه الخ فهو عنده حدث فقام له والله أعلم (كسلس منى الخ) قول مب وهي رواية ابن الرابطة وأبي محمد وفي رواية القرويين الخ هما روايتان في المدونة وبهذه الرواية التي درج عليها المصنف صدر ابن رشد في بيانها ونصه واختلف اذا كثر عليه ودأب به وتكرر من طول عربة

دون تذكره فقبل ان ذلك بمنزلة ماذا

كثر عليه من ابردة لا شيء عليه الا
انه يستحب أن يتوضأ لكل صلاة
وقبل عليه أن يغسل ذكره ويتوضأ
واجب بمنزلة ماذا وجد ذلك عند
التذكار والقولان قائمان من
المبدونة من اختلاف الرواية فيها
قال في الرواية الواحدة وان كان ذلك
من طول عزبة اذا تذكر فدل ذلك
أنه اذا كثر عليه المذني من طول
عزبة دون أن يتذكر فلا شيء عليه
بمنزلة أن لو كان ذلك من ابردة وقال
في الرواية الاخرى وان كان ذلك
من طول عزبة أو تذكر فدل على أنه
اذا كثر عليه من طول عزبة فقبله
أن يغسل ذكره ويتوضأ بمنزلة
ماذا وجد ذلك عند التذكار
وبالرواية الاولى صدر أيضا عياض
في تنبيهاته وعلما اقتصر الخمي
وكذا ابن أبي زمنين ونقله عن عبد
المالك تفسير المذهب ونقله عنه ابن
يونس وأقره ونصه قال ابن أبي زمنين
الذي عدى فبين استنكحه المذني
لطول عزبة أو لماله وكان يخرج
منه على غير مقارنة فهو ولا تعرض
للاذقة لا يمتنع وضوءه وكذلك
فسره عبد الملك اه فالصنف
ذهب على احدى الروايتين في
المبدونة لا خارج عن مذهبها خلافا
لنظري لكن مفهوم قواها اذا
تذكر أنه ان لم يتذكر فلا وضوء
عليه وظاهره سواء قدر على رفعه
أم لا وفي الجلاب ان قدر على رفعه
وجب الوضوء والا فلاه وتبعه ابن
شاس وابن شير والمصنف فجعلوه

بين أن يقدر على رفعه أولاً أصله لابن الجلاب وهو خلاف مذهب المدونة وخلاف
المشهور وبان ظاهره انه اذا لم يقدر على رفعه لا يمتنع وان خرج عن تذكر وليس كذلك
لانه لا خلاف اذا خرج عن تذكر أنه يمتنع مطلقاً إذ كثر أن التفصيل هو الذي ينهره ابن
شير وتبعه على ذلك توقلاً وكثرة تباع ابن الجلاب لتابعة ابن شاس وابن شير به جعله
تقييداً اه ونحوه لمب وزاد في الاعتذار عن المصنف ان مق ذكر عن بعضهم أنه
جعل تقييد المبدونة وان نقله عن المازري ما يفيد أنه المذهب فاعتمده المصنف لذلك اه
قلت وفيما قالوه نظران المدونة فيها روايتان فالصنف ذاهب على احدهما لا خارج عن
مذهبها وبهذه الرواية صدر في التنبهات ونصه اقول في الذي يجزي ان كان ذلك من عزبة
اذا تذكر خرج منه أو كان انما يخرج منه المرة بعد المرة فليغسله ويعيد الوضوء كذا
روى عنه ابن محمد وكذا في كتاب ابن المرباط وعند غيره من عزبة أو تذكر يخرج منه
وبين الروايتين فرق وهو أنه على الرواية الاولى لا يوجب الوضوء في تكراره مع العزبة الا
اذا تذكر وعلى الرواية الاخرى يلزمه مع تكرره لا لعزبه وان لم يتذكر وقد اختلف
شيوخنا في هذا على مقتضى الروايتين واختلف المختصرون عليهما اه محل الحاجة منها
بلفظها وقد ذكر ابن رشد القولين وعزاه للمدونة وصدر أيضاً بحدارج عليه المصنف
ففي رسم الوضوء والجهاد من سماع القرنين من كتاب الطهارة ما نصه وسئل مالك رحمه الله
فقيل له رأيت رجلاً قد كثر عليه المذني فليس يفارقه منذ كذا وكذا سنة لا يفارقه أي يتوضأ
لكل صلاة قال بلغني أن سعيد بن المسيب كان يقول لو سأل على فخذني ما انصرفت فقيل
لما كنت ما تقول أنت قال أرى أن يترك هذا ولا يلتفت اليه فان هذا من الشيطان وأرجو
أن يكون في تركه ذلك قطع عنه وقد كان من مضى يذكره اذا كثر مثل هذا أن يترك
ويتمون به ولا يلتفت اليه قال وكان يقال ان الشيطان اذا لبس أن يطاع أو يهبدأ في
الانسان من هذا الوجه حتى يلبس عليه دينه قال القاضي هذا انما هو اذا كثر عليه المذني
ودام به من ابردة وقد اختلف اذا كثر عليه ودام به وتكرر من طول عزبة دون تذكر فقبل
ان ذلك بمنزلة اذا كثر عليه من ابردة لا شيء عليه الا أنه يستحب أن يتوضأ لكل صلاة
وقبل عليه أن يغسل ذكره ويتوضأ واجب بمنزلة اذا وجد ذلك عند التذكار والقولان
قائمان من المدونة من اختلاف الرواية فيها قال في الرواية الواحدة وان كان ذلك من
طول عزبة اذا تذكر فدل ذلك أنه اذا كثر عليه المذني من طول عزبة دون أن يتذكر فلا
شيء عليه بمنزلة أن لو كان ذلك من ابردة وقال في الرواية الاخرى وان كان ذلك من طول
عزبة أو تذكر فدل على أنه اذا كثر عليه من طول عزبة فقبله أن يغسل ذكره ويتوضأ
بمنزلة ماذا وجد ذلك عند التذكار اه منه بلفظه واقتصر الخمي على الرواية الاولى
ونصه وقال مالك في المذني اذا كان من سلس من ابردة أو ما شبه ذلك وقد استنكحه ودام به
فلا وضوء عليه وان كان من طول عزبة اذا تذكر خرج منه أو كان انما يجده المرة بعد المرة
فانه يغسل ما به ثم يعيد الوضوء اه منه بلفظه وجرم به ابن أبي زمنين ونقله عن عبد الملك
تفسير المذهب ونقله عنه ابن يونس وأقره ونص ابن يونس وقال ابن أبي زمنين الذي

تقييد الهاوقد جزم بتفصيل الجلاب أبو اسحق التونسي وهو من شيوخ المدونة قالوا لانه رآه تقييد الها

جزم به وصرح الباجي بانه المشهور
كافي في وهو الاحوط للعامة
فتأمله والله أعلم وقول مب
لا برده هو بكسر الهمزة والراء
كافي التنيها عن ثعلب وأبي
غبيدة ويعقوب قال والفقهاء
يتولونه بالفتح بحسبونه جمعاً اه
وفي الصحاح والبردة بالكسرة
معروفة من غلبة البرد اه وفي
القاموس الابردة بالكسرة بردي
الحرف اه وقوله عن أبي الحسن
لا خلاف أنه يجب فيه الوضوء سبع
فيه طي ونحوه قول ابن عرفة
ونقل ابن الحاجب المتنوع عنه
للتذكراً لا عرفه اه قال غ
في تكميله وكأنه لم يقف على قول
أبي اسحق وان كان لا يقدر على منع
نفسه من التذكار وقدر أن يتزوج
أو يتسرى حتى يزيل ذلك عن نفسه
فعليه الوضوء وان كان لا قدره
على ذلك فهو مستسكح اه وقوله
عن ابن دقيق العبد فيها الوضوء على
المشهور والخ تشهير ابن دقيق العبد
انما هو في القادر لا في غيره ونصه
على نقل طي ومقتضى كلام
المصنف أي ابن الحاجب أنه مهما
حصل اطول العزوبة أو لأجل
التذكر فالمشهور أنه يجب عليه
الوضوء ومقابل المشهور أنه لا يجب
الا بجموعهما اه فصرح بان
ذلك هو مقتضى كلام ابن الحاجب
وقد قال ابن عبد السلام الخلاف
انما هو في القادر لا كما يعطيه
ظاهر المصنف أي ابن الحاجب
اه وسلمه في ضج وصر في
حواشيه وهو حقيق بالتسليم إذ

عندي فيمن استسكحه المذی اطول عزبة وأولاه وكان يخرج منه على غير مقارنة شهوة
ولا تعرض للذة فلا ينقض وضوءه كذلك فسر عبد الملك اه منه بلفظه وان أبي زمنين
من رجال المدونة المتكلمين عليها والمختصين لها وقد جزم بتفسير عبد الملك واعتمده
وقد جزم أبو اسحق التونسي بتفصيل الجلاب كانه المذهب وهو من شيوخ المدونة
المتكلمين عليها المعتمدين على ما افلوا أنه رأى ذلك تقييداً لها ما جزم بذلك وأما تشهير
ابن دقيق العبد فعارض بمثله وبقوى لقول الباجي في المتنق ما نصه فتقرر من هذا أن
ما خرج عن العادة وتكرر حتى تشق مرعانه دخل في باب السلس المغفوع عنه ومن قول
مالك ان ما خرج من منى أو مذى أو بول على وجه السلس فانه لا ينقض الطهارة خلافاً
لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقلوه أن هذا مانع يجب به الطهارة اذا خرج على
وجه الصحة فاذا خرج على غير وجه الصحة لم يجب به تلك الطهارة كعدم الحيض وحكي
القاضي أو الحسن في المرأة يخرج من مهادم الاستحاضة المربة بعد المرة عليها الوضوء وان كان
يتكرر عليها بالساعات استحب لها الوضوء قال ويخرج ذلك من قول مالك لابن القاسم فيمن
اعتراه المذی مرة بعد مرة عليه الوضوء إلا أن يستسكحه فظاهر قول أبي الحسن أن المذی
الخارج بغير لذة يجب به الوضوء إلا أن يكثر وهو خلاف المشهور ومن المذهب وانما حصل
شبهه وناقل مالك في المذی يخرج المرة بعد المرة للذة لان ذلك غالب حال المذی أن يخرج
للذة وامامنا يستسكح به وهو أن يخرج بغير لذة ولا سبب فلا يجب به الوضوء لانه خارج على
غير الوجه المعتاد اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله ما نصه الباجي ظاهر قول ابن
القصار يجب الوضوء بمجرد دم الاستحاضة مرة بعد مرة إلا أن يكثر بالشاعة لقوله من
اعتراه مذی المرة بعد المرة وضاً إلا أن يستسكحه فيستحب لكل صلاة وجوب الوضوء من
المذی بغير لذة وهو خلاف المشهور وانما جاء الشيوخ على مذی اللذة اه منه بلفظه
ونقله غ في تكميله وسلمه وكلام ابن بشر يفيد أن ما ذهب عليه المصنف متفق عليه
ونقله القاشاني في شرح الرسالة وسلمه ونصه قال ابن بشر من كثر مذیه لطول عزبه يمكن
رفعه بالتسرى أو التمسك ففيه قولان المشهور وجوب الوضوء لان قدرته على رفعه
تلحقه بالمعتاد والشاذ سقوطه لانه خارج على غير العادة فأشبهه من لا يقدر وقد يجرى
هذا على الخلاف فيمن ملك أن يملك حل بعد ما لك أم لا اه محل الحاجة منه بالظنه فانه
جعل موضوع الخلاف امكان رفعه وعلل المشهور بقوله لان قدرته على رفعه تلحقه
بالمعتاد والشاذ بقوله لانه خارج على غير العادة فأشبهه من لا يقدر وذلك صريح في أن من
لا يقدر خارج عن الخلاف لانه ساقه مساو الدليل والحجة للقول الشاذ ولا يحجج بخلاف فيه
وكذا قوله وقد يجرى هذا على الخلاف فيمن ملك أن يملك الخ فتأمله وكلامه هذا
والله أعلم هو مستند العلامة ابن عبد السلام في قوله عند قول ابن الحاجب وان كثر المذی
للعزبة أو للتذكار فالمشهور الوضوء في قبول التداءي قولان اه ما نصه الخلاف انما هو
في القادر لا كما يعطيه ظاهر كلام المصنف اه وسلمه في ضج وصر في حواشيه وهو
حقيق بالتسليم وكيف بعقل أن يجعل كلام ابن الحاجب على ظاهره ويقال ان المشهور

نقض الموضوع إذا كان لا يقدر على رفعه ولولا لزوم أكثر الزمان أولم ينقطع أصله وفيه
 أن لازم أكثر من المشقة والخرج المرفوعين عن هذه الامة بنص الكتاب وصحیح السنة
 ما لا يخفى وفيه أن دام عدم تأني أداء العبادات مع وجوبها عليه فهو تكليف بما لا يطاق وهو
 غير واقع شرعا لجماعا يلزم على نقضه في هذه الصورة وهي دوامه مع عدم القدرة على رفعه
 أحد أمور ثلاثة باطله كماله أن القائل بالنقض إذا كان أمانا أن يقول يلزمه أن يصلي به
 كذلك وفيه فعل الصلاة بغیر طهارة وأما أن يقول يلزمه أن يؤخرها مع وجوبها عليه
 و ينتظر ذهاب ذلك عنه إلى ما لا غاية له وقد عوت قبل ذهابه وأما أن يقول أن الصلاة تسقط
 عنه ما دام على تلك الحال وبطلان هذه الوجود كلها واضح بالضرورة وأيضا لا خلاف بينهم
 أنه إذا كان لا يبرء ولم يقدر على رفعه أنه غير ناقض فأى فرق بينه وبين ما إذا كان لعزوبة
 ولم يقدر على رفعه من جهة المعنى لأن كلامهم خارج عن العادة من غير تسببه فيه
 وصاحبه عاجز عن رفعه فمما سقط الموضوع في أحدهم اتفاقا ووجب في الآخر على
 المشهور فإقالة المصنف رحمه الله هو الرابع فقلنا وعقلا فان قلت كلام المدونة على رواية
 أبي محمد ومن واقعه وكلام ابن أبي رزمين وغيره من احتيج بكلامهم لا يصلح شاهدا
 للمصنف لأنهم لم يقدروا عدم النقض بما إذا لم يقدر على رفعه بل أطلقوا وقد أطلق في
 التلقين أيضا ولم يفرق في المذنبين فإنا كان البول والمذنب خارجين على وجه السلس
 والاستسكاك فلا وضوفهم ما واجب اه منه بلفظه قلت استدلالنا به انما هو لدقوله من
 قال انه سلك غير مذهب المدونة وغير المشهور في عدم النقض عند العجز عن رفعه ولا شك
 أن الاعتراض يسقط عنه بذلك وأيضا ليس عدم النقض إذا قدر على رفعه صريحاً في كلام
 من ذكرنا بل انما يؤخذ من الإطلاق ولما عارض ذلك تصريح ابن بشير بأن المشهور
 النقض إذا قدر على رفعه لم يعول المصنف على تلك الدلالة وظهر له أن ما قاله ابن الجلاب
 في تقييدها ووافق كما فعل بعضهم وصرح الباجي بأنه المشهور ونقله عنه ق وأقره ونصه ابن
 الجلاب أن أمكنه رفع سلس مذهب سكاك أو تسريح الموضوع الباجي هذا هو المشهور اه
 بلفظه وبه جزم أبو اسحق وهو من رجال المدونة نقله عنه غ في تكميله وأقره وأتى نصه
 في التسمية الثالث وهو الاحوط للعبادة فقله در المصنف في صنعه العجيب تأمل ذلك كله
 بانصاف * (تسبيحات * الاول) * قول مب تبعاً لطني ان ما قاله المصنف خلاف ما شهره
 ابن دقيق العبد عندى فيه نظر لان من تأمل كلام ابن دقيق العبد وجدته متبرئاً من التشهير
 ونصه على نقل طني ومقتضى كلام المصنف أى ابن الحاجب أنه هما حصل لطول
 العزوبة أو لأجل التذكر فالمشهور أنه يجب عليه الموضوع ومقابل المشهور أنه لا يجب الا
 لجموعهما اه محل الحاجة منه فكلامه صريح في أن ما ذكره هو مقتضى كلام ابن الحاجب
 فتأمله بانصاف * (الثاني) * قول مب وقال طني ان ابن بشير شهره فيما قاله طني نقل
 وان سلمه فان التشهير في كلام ابن بشير انما هو منصب على النقض اذا كان يقدر على رفعه
 لا على عدم النقض اذا كان لا يقدر على رفعه الذى هو محل النزاع نعم كلامه يشهد بعدم
 النقض اذ ذلك متفق عليه وقد قدمنا كلام ابن بشير بآتم مما نقله طني فراجعهم متأملاً

لا يمكن حل الخلاف والتشهير على
 غير القادر على رفعه ولولا لزوم أكثر
 الزمان أولم ينقطع أصلاً وقد اتفقوا
 على أنه إذا كان لا يبرء ولم يقدر على
 رفعه لا ينقض ولا فرق بينه وبين
 ما إذا كان لعزبة بقوله يقدر على رفعه
 من جهة المعنى ولذا قال ابن بشير
 من أكثر مذهبه اطول عزبة يمكن رفعه
 بالتسريح أو النكاح فالمشهور وجوب
 الموضوع لأن قدرته على رفعه تلحقه
 بالمعتاد الشاذ سقوطه لأنه خارج
 على غير العادة فأنشبه من لا يقدر
 وقد يجرى هذا على الخلاف فيمن
 ملك أن يملك هل يعد مال كالأمل
 اه فتأمل فانه صريح في أن من
 لا يقدر خارج عن الخلاف والله
 أعلم وقول ز عن ضيغ لم أر من
 فرق الخ مراد ضيغ أنه لم يرد ذلك
 لمن قبل ابن بشير بدليل أنه نقل
 كلام ابن شاس في حكاية القولين في

والله أعلم* (الثالث) نقل طي عن أبي الحسن انه لا خلاف اذا تذكرا انه ينقض الوضوء وتبعه نو وب وسلبوا الاتفاق المذكور ونحوه قول ابن عرفة مانصه ونقل ابن الحاجب العنونه للتذكرة لا عرفه اه لكن غ نقل كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه كانه لم يقف على قول أبي إسحق ان كان لا يقدر على منع نفسه من التذكرة وقدر أن يتزوج أو يتسرى حتى يزول ذلك عن نفسه فعليه الوضوء وان كان لا قدره على ذلك فهو مستكبر اه منه بلفظه والله أعلم* (الرابع) ما ذكرناه من الاحتجاج بكلام أبي الوليد الباغي انما هو من أجل انه يفيد أن المشهور انه لا نقض اذا لم يقدر على رفعه الذي هو محل اعتراض طي ومن تبعه على المصنف لامن كل الوجوه لان مانه في بعض الصور يخالف لما شهره المصنف فيه ابدي ذلك تأمله وقول ز والبول كالمذكي الخ الاعتراض على المصنف بكلام ابن بشر ظاهر يادى الرأي والظاهر أن المصنف لم يحض عليه كلام ابن بشر لانه نقل كلام ابن شام في حكاية القولين في المذكي وسبهما ثم قال ونحوه لابن بشر فهذا نصريح منه بأنه وقف على كلام ابن بشر في المذكي وكلامه في البول متصل به وانما امراده والله أعلم أنه لم يرها منصوصين لا قدم من ابن بشر وصدق رضى الله عنه في ذلك فاني قد رجعت ما مكنتي من رجعت من كتب أهل المذهب عن تعرض من مذهبهم للكلام على الاسلاس فلم أجد أحدا منهم ذكر المداواة في البول وما أشبهه لانصا ولا تخريجيا كالردونة ونحوها عياض وأبي الحسن وابن ناجي و غ والعقبة وشرحها البيان والتحصيل والمجموعة بواسطة الرسالة وشرحها الاقلشاني (٣) لكن ذكر كلام ابن بشر فقط والجلاب والتلقين والاستدكار لا يربح بواسطة المنتقى والشمي وابن نونس والاحكام الكبرى لابن العربي والمقدمات لابن رشد وهذا والله أعلم لم يخرج ابن عرفة على كلام ابن بشر بحال وابن بشر لم يصرح بان ما ذكره منصوص فيحتمل أن يكون ذكر ذلك تخريجا وبذلك عدم تعريض من ذكرنا من قول المذهب وحفاظه المعتنين بنقل الغريب على ذكره بحال وقد قال مب نفسه ان المذكي اذا كان لعله لا ينقض الا ان فارق أكثر وظاهر كلامهم قدر على رفعه أولا اه والبول مساو له فان قلت وهب أنه تخريج فيا يمنع من صحته قلت يمنع منه أمور أحدها أن وجوب التداء في المذكي لطول عزة ب انما عزوه للجلاب وهو انما ذكر وجوب رفعه بشي خاص وهو التكاك أو التسري وألحق به غيره الصوم لمن لا يشق عليه ولم يذكر وجوب المداواة بغير ذلك فلا يمكن قياس البول على المذكي لطول عزة لانه ان أراد مداواته بأحد الثلاثة فلا معنى لذلك وان أراد بغيرها فاما المداواة بالغير لم يذكرها في المذكي فكيف يتأق القياس ثانياها ان غرة مداواة المذكي لطول عزة بأحد الثلاثة محقة بأخبار الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم بذلك في الحديث الصحيح وغرة مداواة البول مثلا بعلاج الاطباء غير محقة ثالثا أن من به عزوبة وله قدرة على التسري أو التكاك يستحب له فعل أحدهما وان لم يكن به سلس لرجاء النسل ولتحصين نفسه من لا يحل وكذا من عجز عنهما ولم يشق عليه الصوم أمر به التحصين نفسه أيضا وليس مداواة البول ونحوه كذلك بالنظر لانه لو كونه عمله بل الصبر عليها أولى

المذكي وسبهما ثم قال ونحوه لابن بشر فهذا نصريح منه بأنه وقف على كلام ابن بشر في المذكي وكلامه في البول متصل به قال في الاصل وصدق المصنف رحمه الله في ذلك فاني قد رجعت ما مكنتي من رجعت من كتب أهل المذهب فلم أجد أحدا منهم ذكر المداواة في البول وما أشبهه لانصا ولا تخريجيا وابن بشر يحتمل أن يكون ذكر ذلك تخريجا فقط ويؤيده عدم تعريض قول المذهب وحفاظه المعتنين بنقل الغريب على ما ذكره بحال ويرد التخريج بامور منها أن وجوب التداء في المذكي اطول عزة ب انما عزوه للجلاب وهو انما ذكره بشي خاص وهو التكاك أو التسري وألحق به غيره الصوم لمن لا يشق عليه فلا يمكن قياس البول عليه لانه ان أراد مداواته بأحد الثلاثة فلا معنى لذلك وان أراد بغيرها فاما المداواة بالغير لم يذكرها في المذكي فكيف يتأق القياس ومنها ان غرة مداواة المذكي لطول عزة بأحد الثلاثة محقة بخلاف غرة مداواة البول مثلا بعلاج الاطباء ومنها أن من به عزوبة وله قدرة على التسري أو التكاك يستحب له فعل أحدهما وان لم يكن به سلس لرجاء النسل ولتحصين نفسه من لا يحل وكذا من عجز عنهما ولم يشق عليه الصوم أمر به التحصين نفسه أيضا وليس مداواة البول ونحوه كذلك بالنظر لانه لو كونه عمله بل الصبر عليها أولى

اليه وليس مداواة البول ونحوه كذلك بالنظر لآثاره وكونه عليه بل الصبر علم أولى فقد
 كان عمران بن حصين رضي الله عنه منطلق البطن زمان طويلا وكانت تسلم عليه الملائكة
 فلما اكسوى لأجل ذلك تركت السلام عليه حسبا هو معلوم ولا يلزم من طلب فعل شيء
 لتحصيل مصلحة فعليه مطلوب بدونها وتركه مكروه وأخلاف الأولى طلب فعل شيء تركه لغير
 حصولها أولى رابعها أن التزوج والتسرى عن طلب ما منه له فيه ما منفعة الاستمتاع وإن لم
 ينقطع عنه والصوم له منفعة حصول الثواب الذي لا يعلم قدره إلا الله بشهادة الاحاديث
 المتفق على صحتها بخلاف سلس البول فقد يبدل في علاجه المال الكثير ولا ينقطع عنه
 فضييع ذلك المال بلا فائدة وقد نصوا على أن من لم يجد الماء إلا بن عا ل أنه ينتقل إلى
 التيمم ولو وجد عند مائه شربة فاضلا عن حاجته باضعاف مضاعفة مع أنه لو بدل ذلك
 الثمن في الماء لتحقق مصلحته أن لم يرق أو يغضب فكيف يجب عليه المداواة والغالب
 أن ما يبدله فيها أكثر من الماء بكثير خامسها أن كلام ابن الجلاب الذي هو الأصل في هذا
 الباب يأني قياس البول على المذي لطول عذبه لانه قال مانضه ومن سلس منه أو مذي
 أو بوله فلا وضوء عليه ولا غسل ويستحب له الوضوء لكل صلاة ومن سلس مذي له شهوة
 متصلة أو طول عذبه يمكن رفعها بالتسري أو النكاح فعليه الوضوء لكل صلاة اه منه
 بلقطه ونقله اللحى وابن يونس وغيرهما فذكر البول والمذي لبردة أو لا ثم المذي لطول
 عذبه بحكمين مختلفين دليل واضح لما قلناه ومن أقوى الأدلة على أنه لا يجب مداواة
 البول ونحوه من الاسلاس تشبيه أهل المذهب اياه بدم الاستحاضة واحتجاجهم
 بحديثها قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الكبرى مانضه قال علماؤنا أن الخارج إذا
 كان على غير المعتاد لم يتعلق به نقض الوضوء وصار داء والدليل عليه سقوط اعتبار دم
 الاستحاضة لأجل أنه دم علة اه منها بلقطها وقال ابن يونس مانضه فذهب مالك في كل
 ما خرج من السيلين على غير العادة مثل سلس البول أن ذلك لا ينقض الطهارة خلافا لابن
 حنيفة والشافعي أقروا له صلى الله عليه وسلم في المستحاضة نضلي وإن قطر الدم على الحصى
 اه منه بلقطه مختصرا وقد استدل الباجي بذلك أيضا فراجع اه وذلك يدل لما قلناه
 إذا علم أحدنا قال بوجوب مداواة دم الاستحاضة ولا يتوقف العفو عنه على ذلك فتأمل
 ذلك كما بانصاف وقول ز وظاهره كان الحاجب وابن يسير ولو تسبب في حصوله أصله
 لعج ونضوه وهنأ أمور الأول السلس الذي لا يقدر على رفعه يفصل فيه التفصيل الذي
 أشار إليه المصنف ولو تسبب في حصوله ابتداء كما هو ظاهر المصنف وغيره كان شاس وابن
 الحاجب اه منه بلقطه وهو غير صحيح قال ابن الجلاب مانضه وإذا أمضى صاحب السلس
 بالعادة مذيأ شهوة فعليه الوضوء وكذلك إذا بال صاحب سلس البول بول العادة فعليه
 الوضوء اه منه بلقطه ونقله ابن يونس والقلشاني وسلماه وقال الباجي مانضه ومن
 به سلس البول فإنه يجب عليه الوضوء إذا تعمد البول كالذي به سلس المذي لا يجب عليه
 الوضوء حتى يقصد اللذة بأن يلاعب فيخرج منه المذي للذة وروى معنى هذا على بن
 زياد عن مالك ووجهه أنه خارج على المعتاد والله أعلم اه منه بلقطه ورواية على التي

ومن أقوى الأدلة على أنه لا يجب مداواة البول ونحوه من الاسلاس تشبيه أهل المذهب اياه بدم الاستحاضة واحتجاجهم بحديثها
 انظر الأصل قلنا وقد قال مب في المذي الذي لعلة ظاهر كلامهم قدر على رفعه أم لا اه
 ولا فرق بينه وبين البول وغيره في ذلك وفيه تعلم ما في تأييده لكلام ز فتأمل والله أعلم وقول ز ولو تسبب في حصوله الخ أصله لعج
 ونضوه السلس الذي لا يقدر على رفعه يفصل فيه تفصيل المصنف ولو تسبب في حصوله ابتداء كما هو
 ظاهر المصنف وغيره كان شاس وابن الحاجب اه ففهم منه هونى أن المراد أن صاحب سلس
 المذي إذا أمضى لشهوة وصاحب سلس البول إذا بال بول العادة لا وضوء عليه فاعتزله بكلام
 الجلاب والقوانين وغيرهما والظاهر أن المراد بذلك أن السلس الذي لا ينقض الوضوء لا فرق فيه بين
 أن يكون نشأ من غير تسبب من هو به أو بتسببه كتنزيطه في نفسه وتعرضه لأسبابه حتى نشأ فيه داء
 السلس والله أعلم (لا ان شق) قول مب ومنه قول الإياني الخ فيه نظر لأن مسألة الإياني ليس فيها
 ان الرجح لا يخرج منه إلا إذا توضأ كما هو موضوع الخلاف بين اللحى

أشار إليها في المجموعة ونصها قال علي عن مالك في الذي يقطر البول لا ينقطع عنه أنه لا وضوء عليه إلا أن يتعمد البول اهـ بلفظه على نقل الامام الأبار في حاشيته وقال في القوانين مانصه وإذا أذى صاحب السلس أو بال بول العادة وجب عليه وضوء يعرف ذلك بأن مذى العادة بشهوة وبول العادة منتن ويمكن امساكه اهـ منها بلفظها وفي نوازل الطهارة من المعيار من جواب للعلامة مق مانصه فإن الاسلاس التي يسقط بها الوضوء هي التي لا يكون لصاحبها تسبب في إخراجها وأما أن تسبب صاحب السلس في خروج الحدث اختياراً منه فإن وضوءه ينتقض قولاً واحداً اهـ منه بلفظه * (فوائد الأولى) * قول المدونة وغيرها لبردة قال عياض في تنبيهاته مانصه قوله إن استسحجه من البردة كرتل في الفصح وأبو عبيد في المصنف هذا الحرف بكسر الهمزة والراء وكذا قال يعقوب في الإصلاح وغيره قال يعقوب ولا يقال بردة بالفتح قال واردة الأثرى برده واردة الغيث مثله والفقهاء يقولونه بالفتح بحسبونه جمعاً اهـ منها بلفظها وفي الصحاح والبردة بالكسرة معروفة من غلبة البرد اهـ منه بلفظه وفي القاموس والبردة بالكسر برد في الجوف اهـ منه بلفظه * (الثانية) * قال في التنبيهات أيضاً مانصه وسلس البول يسلس بكسر اللام في الماضي وفصحى المستقبل ومعناه اتصل جريه ومنه السلسلة لا تزال بعضها ببعض وسلسلة الرمل والبرق مستطيلهما اهـ منها بلفظها وقال مق وبسمي سلسا لخروجه بسمة وله لعدم امساكه اهـ انظر بقیته * (الثالثة) * قول المدونة كغيرها الطول عزوبة بضم العين المهملة وسكون الزاي ويقال عزوبة بضم العين في القاموس مانصه العزوب محركة ممن لأهل له كالعزابة والعزوب ولا يقال أعزب أو هو قليل الجمع أعزاب وهي عزوبة وعزب والاسم العزوبة والعزوبة مضمومتين والفعل كنصر وعزب ترك الشكاح اهـ منه بلفظه * (تنبيه) * قوله الجمع أعزاب كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة بالهمزة أوله وهو جار على القياس وهو خلاف ما وجدته في نسختين من صحاح الجوهرى ونصه والعزاب الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء قال الكسائي العزب الذي لا أهل له والعزبة التي لا زوج لها اهـ محل الحاجة منه بلفظه فجعله بضم العين وشد الزاي وصرح بذلك في المصباح مع توجيهه ونصه وعزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان غرفة وعزوبة إذا لم يكن له أهل فهو عزب بفتحين وامرأة عزب أيضاً وجع الرجل عزاب باعتبار بناءه الأصلي وهو عزاب مثل كافر وكفار اهـ محل الحاجة منه بلفظه (لأن شق) قول زانظر في عجب جواب النحوي عن كمالواضاً انتقض وضوءه الخ جوابه أنه يتيمم ورده ابن بشير بأن ما يخرج منه غير ناقض قال ح ومثله لا يائي وهو الظاهر وسيأتي في كتاب الصلاة عند قول المصنف في فصل القيام كخروج ريج أن في قول محمد فمين لا يلائم خروج الريح إذا قام إن القيام يسقط عنه نظراً فإن خروج الريح على هذا الوجه سلس لا يوجب الوضوء وسيأتي في باب التيمم عن الطليطلي عند قول المصنف ومرض ما يساعد كلام النحوي اهـ وسله تو وب فيه نظراً من وجوه أحدها أنه جعل ماللاً يائي ومال النحوي وابن بشير متواردين على محل واحد وأن ماللاً يائي شاهد لابن بشير وليس كذلك إذ لا مشابهة بين

مسئلة الايباني ومسئلة النعمي وابن بشير بحال ويظهر لك ذلك بتقل كلامه في ق وسئل
 الايباني عن تأخذه عليه تكبير ونحوه لا يستطيع حبس الريح فقال هو بمنزلة سلس البول
 والمذى لانهم عاا ترخت مواسكهما اه منه بلنظفه فليس في كلامه ما يفهم منه ولو بالتأويل
 ان الريح لا يخرج منه الا اذا توضع كاهو موضوع اختلاف بين النعمي وابن بشير بل قوله
 لا يستطيع حبس الريح صريح في أن ذلك حاله ودأبه مطلقا والمقصود من جوابه تسوية
 سلس الريح بسلس المذى والبول المنصوص عليهم في المدونة وغيرها وعلى هذا أتى به في
 ضح شاهد افاته قال عند قول ابن الحاجب ان لازم أكثر الزمان استحباب الا في برد وشبهه
 الخ بعد أن ذكر أقسام السلس الاربعة التي ذكرها هنا في مختصره ما هو هذا التقسيم لا
 يخص حدثا دون حدث وقد قال الايباني فيمن يجوفه علمه أو شيخ استكبه الريح انه كالبول
 اه منه بلنظفه وقد نقله ح نفسه ولم يتنبه له ويهذامع التأمل والانصاف يعلم أن مسئلة
 الايباني ليست من مسئلة النعمي في ورود لا صدور وذلك ظاهر غاية الظهور فالعجب من
 استدلال ح بكلام الايباني لابن بشير ومن تسليم تو وب ذلك له من غير تكبير والعلم
 كله للعلم الخبر ثانياه جعل مسئلة النعمي هذه مساوية لسئلة محمد الاتية في فصل
 القيام وأزعمه أن بقوله وليس له ذلك بلازم لوضوح الفرق بينهما ويتضح لك ذلك
 قريبا شاء الله ثالثا انه رجع ما لابن بشير على ما النعمي مع أن ما النعمي هو الذي رجمه
 المحققون واتصروا له وقد رجم ابن عرفة باقتضار عليه ونصه وأفتى النعمي فيمن ان
 توضع أحدث في صلاته وان تيمم فلا بأنه يتيمم اه منه بلنظفه وكذا نقله غ في تكميله
 ونصه النعمي أفتيت فيمن ان توضع أحدث في صلاته وان تيمم فلا بأنه يتيمم اه منه بلنظفه
 فسلمه معا ولم يرجع على ما لابن بشير بحال وفي نوازل الطهارة من المعيار ما نصه وسئل أبو
 القاسم البرزني عن قول الامعي سئلت عن رجل ان توضع لم تسلم له صلاة حتى تنقضي
 طهارته وان تيمم لا يحدث له شيء حتى يقضى صلاته فرأيت أن صلاته بالتيمم أولى فاشكل
 ذلك على السائل بسبب أن خروج الحديث عند الملاقاة للماء وعدم خروجه مع ترك
 الملاقاة دليل على أنه خارج على غير الصحة والاعتقاد وكلما كان هكذا فكيف ينقص على
 أصل المذهب نعم جوابه يجري على قول ابن عبد الحكم في الذي لا يملك خروج الريح منه
 ان صلى قائما صلى بالسوا فأجاب الذي ثبت كونه من السلس غير ناقض هو السلس الذي
 لا تفكك المكلف عنه على الوجوه التي ذكرها ولا حيلة في رفعه ولا طهارة تسلم معه وأما
 مسئلة النعمي فليس الكائن فيها بهذه الهيئة لان المكلف ان لم يتسبب فيه لم يقع فيمكن له
 ثبوت الطهارة الترابية مع سلامته منه والسلس الذي ذكره ولا يمكن ذلك فيه ولا أقل من
 أن يكون هذا من جملة ما ذكره ان لم يكن تاما ولا يمكن قياس مسئلته على المسئلة المشهورة
 لقيام الفارق الذي ذكرناه والله أعلم اه منه بلنظفه وفيه أيضا متصلا به ما نصه وسئل
 سيدي محمد بن مرزوق عن سؤال النعمي المذكور أعلاه بنص السؤال حرفا قاف وفيه
 زيادة على الاول بعد ختمه وهو قول السائل لا ترى واحدا من الاشياخ منذ تليذه المازري
 الى هـ جرا تعقب قوله في هذه النازلة وفيه ما رأيت فأجاب جواب الشيخ صحيح لا ينبغي أن

وابن بشير في ق سئل الايباني
 عن تأخذه عليه التكبير ونحوه
 لا يستطيع حبس الريح فقال هو
 بمنزلة سلس البول والمذى لانهم عاا
 استرخت مواسكهما اه وأيضا
 فان كلامه يقتضي ترجيح ما لابن
 بشير مع أن ما النعمي هو الذي رجمه
 المحققون واتصروا له واقتصر عليه
 ابن عرفة وغ في تكميله وفي
 نوازل الطهارة من المعيار عن البرزني
 ومق ترجيح ما النعمي وتوجيهه
 بآتم وجهه واوصحه الآن مق
 اختار الجمع بين الوضوء وتيمم انظر
 نصهما في الاصل (ن يخرج به)
 قول مب ولا يصح رجوع ضميره
 للخارج الخ فقلت بل يصح والضمير
 في الحقيقة عائذ على ال والتقدير
 وهو الشيء المعتاد الذي خرج من
 مخرجه أي مخرجي ذلك الشيء
 المعتاد فتأمل له وعلى أن الضمير
 المتوضي فلاضافة عهدية (المادة)

قلت هي موضع الطعام قبل أن
يفسد إلى الامعاء وهي بمنزلة
الكرش الحيوان وجهه مع كبسر
فتفتح كافي التسهيل واسم جمعها معد
بفتح فكسر قال الدميري في شرح
المنهاج وادعى النووي أن المـ راد
بالعدة السرة والمعروف أنها المكان
المنخسف تحت الصدر إلى السرة
كذا ذكره الفقهاء والاطباء
والغويون اهـ (وسببه) قلت
قال ح السبب في اللغة الجبل
ومنه قوله تعالى فلم يدسبب إلى
السماء أي فلم يدسبب إلى سقف
بيته فان السقف يسمى سما لهواه
ثم استعمل السبب في علة الشيء
المؤدية اليه والسبب في عرف
الفقهاء في واقع الموضوع هو ما أدى
إلى خروج الحدث اهـ وفي المصباح
السبب الحيل ثم استعمل لكل شيء
يتوصل به إلى أمر من الأمور اهـ
ومنه قوله تعالى وآتيناه من كل شيء
سبياً أي طريقاً يوصله إلى مراده

قوله الصفي كذا في الأصل بصاد
مهملة ومنه تفوقه في غير موضع
والذي في القاموس أنها سقط بالسين
والطاء وسبقه ياقوت في مجمله
ومردها البلدان المسماة بسقط
وليس فيهما صفت بالصاد والطاء
كنه معجمه

يتعقب كما جرى عليه الاشياخ ووجه ما رأى رحمه الله أن هذا لم تكنه الطهارة المائية مع
وجود الماء أو أمكنه الترابية فتعني في حقه أصله الذي يعلم عادة أنه يحصل له مرض
عند مس الماء والمرى الذي لا يقدر على مس الماء وغيرهما ممن يتيم مع وجود الماء
لحصول حالة تنزل وجود الماء في حقه منزلة عدمه كالحاضر الصحيح يخشى فوات الوقت على
المشمور وغيره وان كان قياسه على الاول أنسب بجماع أن هذا ضرر بين ينشأ عن مس
الماء الآن الاول ضرر بدني وهذا يدعي أن لم يكن دينا وبديناو على كل تقدير فهو من قياس
الآخرى ثم قال والتحقيق ان ما يحصل للموضوع في هذه المسئلة انما هو مرض لان تلك
الحالة ليست حالة الاحتكام واذ اتقت الصحة فليس المرض لانهم من الضدين اللذين
لا واسطة بينهما ثم قال وأيضاً الامر باستعمال الماء في قوله تعالى اذا قمتم إلى الصلاة انما هو
لرفع الحدث لان معناه محدثين واستعماله هنا على ضد ذلك لانه يحصل للحدث فلا يؤمر به
ويكون حينئذ بمنزلة من لا يقدر على استعمال الماء لرفع الحدث بل هو هو ثم قال وقد يشبه
البحث في هذه المسئلة البحث في مسئلة المساجح على خفاف تعلقت به نجاسة ولا ما فاته
يحاط به وان أدى إلى ابطال وضوئه ويصلي بالتميم لانهم اذا ابطوا الوضوء اكتفوا بالتميم
لتحصيل اجتناب مانعية النجاسة مع الاختلاف في شرطية تجنبها في الصلاة فلم لا يكتفون
بالتميم لاجتناب مانعية الحدث المتبق على طلب اجتنابه وشرطية التلبس بضدتها وهذا
أبضا على أن ما يخرج على وجه السلس حدث وقد يقال ان النسبة بين المسائلتين أخص
من هذا الكن اذا كان الحدث الذي سأل عنه هذا السائل حدث البول ونحوه لانه حينئذ
يكون استعمال الماء سبياً في حصول النجاسة واستعمال التراب يؤمن معه ذلك وقد
قدموا استعمال التراب للسلامة من النجاسة في مسئلة الخف فليقدم ههنا للسلامة من
ذلك ثم قال وأما قولكم نعم يجري جوابه على قول ابن عبد الحكم فان فيه اجاباً باطل
تبعها من جهة تصحيح القياس والتنظير وما يرد عليه من الاعتراضات اهـ محل الحاجة
منه بلانظروا لم يبين البحث الذي أشار إليه في صحة القياس على مسئلة ابن عبد الحكم وقد
أشار إليه البرزلي في جوابه السابق بقوله لقيام التارك الذي ذكرناه والفارق الذي ذكره
هو قوله قبل هو السلس الذي لا انفكاك له لمكلف عنه الخ وايضاح ذلك أن مسئلة ابن
عبد الحكم خروج الريح فيها المطلق القيام بمعنى انه مهما قام خرج منه الريح لا لقيام مقيد
بكونه للصلاة فقط فلا ترد على التخي لا نه لترك القيام للصلاة لا تنقض طهارته بالقيام
لغيرها الذي لا مندوحة له عادة عنه اذ القيام المطلق من الضروريات التي لا بد منها الا ان
لا قدره عليه كلقعد وشبهه فاذا كان انتقاض الطهارة يحصل بكل قيام والحالة أن
القيام تكرر منه لا ضرورة له في كثير من أمور الدنيوية والدينية ومنه ما هو واجب
عليه عن انصار ذلك من جملة الاسلام التي لا انفكاك للمكلف عنها وليست مسئلة
التخي كذلك هذا بيان ما أشار اليه وهو واضح لمن تأمل وأنصف وبذلك كله تعلم ما في
كلام ح ومن تبعه والكل لله تعالى (تنبيهان الاول) قال ابن مرزوق أثناء جوابه
المتقدم مانصه والذي اختاره في مسئلة التخي الجمع بين الوضوء والتميم لان حالة السائل

(وان بنوم) قول ز وهو قول التادلي قال ج ما قاله التادلي هو الصواب اه قلت بل ما لابن عمر هو الذي ارتضاه الشيخ زروق واستظهره ح واقصر عليه ابن تزي في شرحه على العشاوية وقال الصفي انه المعتمد لان من غاب عقله في حب الله يقظ القلب والفؤاد فانه في حالة هي غاية الطهارة بخلاف النائمة فان قلبه ليس مسنقظا اه قال بعضهم ولهذا قسط وحظ من قوله صلى الله عليه وسلم تمام عناية ولا ينام قلبي وقول مب فالنبي متعين ثم قال والصواب نسخة ينقل بالاثبات الخ الظاهر ان الاشارة في قول ز والظاهر ان هذا ان كانت راجعة للتقيل فالصواب النبي (١٨١) وان كانت راجعة للغفيف فالصواب الاثبات

(لاخف) يفهم منه بالاحرى انه اذا صنع النوم ولم يمت أنه لا ينتقض وضوءه وفي نصرة اللغمي مانصه وقال مالك في مختصره ليس في المختصر فمن تصنع النوم ثم لم يمت انه يتوضأ وقال أيضا في كتاب آخر في مسافر قدم سفرته لم يطر ثم علم انه لا ماء معه فلم يطر استحب له القضاء ولا يرى على واحد من هذين شيئا لان هذا انما نوى أن يطر بالاكل فلم يفعل وأراد الاخر أن ينتقض طهارته بالنوم فلم يمت ولو وجب انتقاض الطهارة لهذا لوجب على من أراد أن يصيب أهله فلم يفعل الغسل اه وقال ابن عرفة روى ابن شعبان من تصنع النوم فلم يمت توضأ وابن عديس من قدم ما يطر في سفر فقد الماء فأتى صومه استحب قضاءه وضعفهما اللغمي بأنهما انما أرادا الانتقض فلم يفعلوا ولو وجب غسل من أراد الوطء فكف المازري والتزامه كمنكر شرعا اه منه بلانظله * (قائده) قال الواوغي عند قول المدونة ومن نام جالسا أو راكبا الخطوة ونحوها فلا وضوء عليه الخ مانصه قال صاحب الرقم النوم والنعاس والسنة متقاربة وقال عن بعض شيوخه انها تفترق باعتبار مجامعها فعمل النعاس والسنة الرأس ومحل النوم القلب قال واعتضت عليه بقوله صلى الله عليه وسلم تمام عناية ولا ينام قلبي فأجاب بأن ذلك على سبيل الازدواج والمشكلة اه منه بلانظله ونقل في تكميله بعضه بالغمي وقال عقبه مانصه قلت التحقيق قول الامام المازري قال المفضل السنة في الرأس والنوم في القلب يشير الى أن أوائل النوم التي هي النعاس انما تغمر الحس الذي بالرأس فاذا نقل النوم غمر الحس الذي في القلب وهو أصل هذه الاحساس عند بعضهم وقد أشار عليه السلام الى هذه الجملة بقوله ان عيني تنامان

المذكور وان كان الراجح معها التيمم كما قدمناه الآن ما ذكره فيه من البحث وشبهه بوجوب شكا هل هومن أحجاب السلس الذي يسقط في حقهم الوضوء أم لا اه محل الحاجة منه بلفظه * (الثاني) قوله على أن ما يخرج منه على وجه السلس حدث وقد يقال الخ كذا وجدت في عدة نسخ والظاهر انه سقط منه شيء وان أصله حدث الريح بدليل قوله بعد حدث البول ونحوه ويحتمل أن يكون لفظ حدث أراد به الريح لتفسير أبي هريرة الحديث به في حديث الصحيحين وغيرهما والله أعلم (وان بنوم نقل) قول ز وظاهره أيضا انتقض بزواله بحب الله وهو قول التادلي الخ قال شيخنا ج ما قاله التادلي هو الصواب اه * (تنبيه) يفهم من قوله لاخف انه اذا صنع النوم ولم يمت أنه لا ينتقض وضوءه لانه اذا لم ينتقض بالنوم الخفيف فأحرى بالتصنع للنوم وفي نصرة اللغمي مانصه وقال مالك في مختصره ليس في المختصر فمن تصنع النوم ثم لم يمت أنه يتوضأ وقال أيضا في كتاب آخر في مسافر قدم سفرته لم يطر ثم علم انه لا ماء معه فلم يطر استحب له القضاء ولا يرى على واحد من هذين شيئا لان هذا انما نوى أن يطر بالاكل فلم يفعل وأراد الاخر أن ينتقض طهارته بالنوم فلم يمت ولو وجب انتقاض الطهارة لهذا لوجب على من أراد أن يصيب أهله فلم يفعل الغسل اه منها بلانظله وقال ابن عرفة مانصه روى ابن شعبان من تصنع النوم فلم يمت توضأ وابن عديس من قدم ما يطر في سفر فقد الماء فأتى صومه استحب قضاءه وضعفهما اللغمي بأنهما انما أرادا الانتقض فلم يفعلوا ولو وجب غسل من أراد الوطء فكف المازري والتزامه كمنكر شرعا اه منه بلانظله * (قائده) قال الواوغي عند قول المدونة ومن نام جالسا أو راكبا الخطوة ونحوها فلا وضوء عليه الخ مانصه قال صاحب الرقم النوم والنعاس والسنة متقاربة وقال عن بعض شيوخه انها تفترق باعتبار مجامعها فعمل النعاس والسنة الرأس ومحل النوم القلب قال واعتضت عليه بقوله صلى الله عليه وسلم تمام عناية ولا ينام قلبي فأجاب بأن ذلك على سبيل الازدواج والمشكلة اه منه بلانظله ونقل في تكميله بعضه بالغمي وقال عقبه مانصه قلت التحقيق قول الامام المازري قال المفضل السنة في الرأس والنوم في القلب يشير الى أن أوائل النوم التي هي النعاس انما تغمر الحس الذي بالرأس فاذا نقل النوم غمر الحس الذي في القلب وهو أصل هذه الاحساس عند بعضهم وقد أشار عليه السلام الى هذه الجملة بقوله ان عيني تنامان

والنعاس والسنة متقاربة وقال عن بعض شيوخه انها تفترق باعتبار مجامعها فعمل النعاس والسنة الرأس ومحل النوم القلب قال واعتضت عليه بقوله صلى الله عليه وسلم تمام عناية ولا ينام قلبي فأجاب بأن ذلك على سبيل الازدواج والمشكلة اه ونقل غ في تكميله بعضه بالغمي وقال عقبه قلت التحقيق قول الامام المازري قال المفضل السنة في الرأس والنوم في القلب يشير الى أن أوائل النوم التي هي النعاس انما تغمر الحس الذي بالرأس فاذا نقل النوم غمر الحس الذي في القلب وهو أصل هذه الاحساس عند بعضهم وقد أشار عليه الصلاة والسلام الى هذه الجملة بقوله ان عيني تنامان

ولا ينالهم قلبى فأشار الى اختلاف محل النوم في حال خفته من حال ثقله اه **قلت** وفي تفسير أبي السعود عند قوله تعالى لا تأخذوا سنة منكم ما تقدم النوم من القنور والنوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات البحر المتصاعدة بحيث تقف المشاعر الظاهرة عن الاحساس رأسا اه ونحوه للكبرخ ونصه على نقل الشيخ الجبل والسنة ما تقدم النوم من القنور مع بقاء الشعور وهو المسمى بالنوم حالة تعرض بسبب استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبة البحر المتصاعدة فتقع الحواس الظاهرة عن الاحساس رأسا وقد يعرض هذا من المرض كالانغماء والغشى ولا يسمى في العرف نوما والاولى أن يعتبر قيدا آخر في التعريف وهو ان يمكن ابقاء صاحبه اه وفي المصباح والنوم غشية ثقيلة تهجم على القلب تقطعه عن المعرفة بالاشياء ولهذا قيل هو اقيل لان النوم أخو الموت وقيل النوم خزيل للنفوة والعقل وأما السنة في الرأس والنعاس في العين وقيل السنة هي النعاس وقيل السنة ربح النوم تبدو في الوجه ثم تنتهي الى القلب فنعس الانسان فنام اه وفي فقه اللغة للعلماي رحمه الله ان أنواع النوم عشرة النعاس ثم الوسن ثم التريق ثم الكرى ثم التغييف ثم الانغفاء ثم التهويم والتهيجاج ثم الرقاد ثم الهجود والهوجوع ثم التسييح اه (وليس الخ) قول مب ثم ذكر رأى ح عن الذخيرة الخ فيه أن ح لم يجزم بان ما نقله عن الذخيرة خلاف ما يعارض بل جعله محتملا لان يكون وفاقا وأن لازائمه من الناسخ ومحتملا لأن يكون خلافا ونصه الى ترجيح ما للعباس والمازري فانظره (١٨٢) واستظهر ج ما للجلاب والله أعلم **قلت** والممس كافي المقدمات

ولا ينالهم قلبى فأشار الى اختلاف محل النوم في حال خفته من حال ثقله اه منه بلفظه (وليس يلتصا حبه به عادة) قول مب ثم ذكر رأى ح عن الذخيرة خلاف ما يعارض في فرج البهية الخ فيه تظر ظاهرا لـ ح لم يجزم بان ما نقله عن الذخيرة خلاف لما قاله عباس بل جعله محتملا لان يكون وفاقا وأن لازائمه من الناسخ ومحتملا لأن يكون خلافا ونصه فيحصل أن تكون لازائمه من الناسخ ويكون التعليل للقول الاول ومحتمل أن يكون التعليل للقول الثاني ولا يعترض على ما قاله القاضى والمازري بفرج الصغيرة فان فرج البهية مظنة اللذة أكثر من فرج الصغيرة والله أعلم اه وفي كلامه ميل الى ترجيح ما للعباس والمازري وما نقله مب بواسطة مق عن ابن الجلاب هو كذلك فيه ونصه ولا يجب من سلس بول ولا منى ولا دود ولا من دم خارج من قبل أو وبر ولا حصى ولا قي ولا قلس ولا رعاف ولا حجامه ولا فصد ولا من يسير نوم ولا قهقهة في صلاة ولا من شئ خارج من غير

أخص من المس قال فلا يقال لمن مس شيئا لمسه الآن يكون مسه ابتغاء معنى ما يطلبه فيه من حرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة قال الله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلسوه بأيديهم الآية ألا ترى أنه يقال تماس الحجران ولا يقال تلامسهما كانت الإرادة والطلب مستحيلة منهما وقال تعالى وأنالسنالسماء أى طلبناها وفي الحديث التمس

ولو خالما اه وهو راجع الى ما يقوله أهل علم الكلام واللسان من ان اللمس هو القوة المشبوبة في جميع القبل البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقيل وما يتصل بها كالبلة والخفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك عند التماس والاتصاف وقول ز من بالغ لا من صغير ولو مررنا هذا الخ اعلم انه سئل شيخ الشيوخ أبو محمد سيدى عبدالقادر القاسمى رضى الله عنه عن الصبي اذا نام أو لمس أو قيل بقصد اللذة هل ينتقض وضوءه أم لا فان بعض الناس زعم أنه لا ينتقض وانه منصوص عليه في بعض المقدمات الفقهية فأجاب بما لمخلصه ان غير البالغ غير مطلوب بالحكم الشرعية على الوجوب بل على التنبه وان الحكمة في طهارتها الرياضة والقهرين وظواهر المذهب وقواعده تدل على ان هذا عام في جميع أحكام الشريعة ولم يفرقوا بين نوافض الوضوء لان الطهارة من أصلها ليست بواجبة عليهم حتى يقال هذا انتقض وهذا لا فيدريون في جميع أحوالهم لما يحتاجون اليه من أمور دينهم ودنياهم وقد قال عليه الصلاة والسلام الحسن كخ كخ أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ويؤمرون بالصلاة وشر وطهائهم الطهارة الكاملة وغيره او يعلمون ما ينتقض الطهارة لاجل التمرين كابؤم المبالغون قال ابن بشير فان اخلاوا بذلك أمر وبالاعادة وهل ابد الخافاتهم بالبالغين أو ما لم تطل الايام لان أمرهم بالصلاة ليس لانهم مكثون بل للتمرين قولان اه ثم نقل من كلام الرسالة ومق وصر على ضح ما يشهد بظاهره لهذا العموم فانظر في أجوبة الستينية فانه جس في شرح الفقهية **قلت** وهو ظاهر بالنسبة للصبيان في أنفسهم وأما بالنسبة الى أوليائهم فالظاهر أنه يحرم على ولي الصبي أن يركب يصلي بعد البول مثلامن غير وضوءه وأما اذا لمس الصبي أو مس ذكره

القبل أو الدر من الجسد ولا ماسته النار من الطعام والشراب ولا من مس در ولا تأنيين
ولا من مس صبي ولا صبية ولا من مس فرج هيمه اه منه بلفظه وكان شيخنا ج يقول
الظاهر ما لا يعلاب والله أعلم (وأول بالخفيف الخ ظاهر المدونة الاطلاق وروى على تقييده
بالخفيف فأولت روايته على الخلاف والتفسير قال ح الاول تأويل ابن الحاجب والثاني
تأويل ابن رشد وهو الظاهر اه ومانسبه لابن الحاجب هو تأويل اللغمي وهو ظاهر المدونة
وعلى تأويل ابن رشد اقتصر أبو الحسن وظاهر صنيع ابن يونس انه حل المدونة على ما حلها
عليه ابن رشد ويظهر من جهة المعنى ومن جهة النقل أن تأويل ابن رشد هو الراجح أما من
جهة المعنى فواضح ولذلك قال ابن يونس مانصه ومن العتبية قال على عن مالك واذا مس
الرجل زوجته يده من فوق الثوب فان كان الثوب خفيفا يصل في جسده الى جسدها
فعليه الوضوء وان كان ثوبا كثيفا لا يصل بجسده الى جسدها فلا شيء عليه محمد بن يونس يريد
اذا لم يصل بالجلس الى رطوبه يدها وهو كالنظر بالعين للذة اه منه بلفظه فانظر كيف سوى
بين اللمس فوق الكتيف وبين النظر بالعين ونحوه قول مق مانصه وهو بعيد في الكتيف
جدا اذا الصحيح أن ما لا يحصل المقصود من شرع الحكم قطعاً لا يعتبر في العلة ولعل القائل
بالنقض مع الكتيف جدا يرى القصد للذة بمجرد نفاذ اه منه بلفظه وأما من جهة
النقل فلا قصار غير واحد عن التقييد من غير ذكر خلاف ففي التلقين مانصه فأما من
النساء فيجب منه الوضوء اذا كان للذة قليلا كان أو كثيرا ما بشرأ أو من وراء حائل رقيق
لا يمنع للذة المقصود وان كان صفيقا لم يوجب الوضوء لضعفه للذة اه منه بلفظه وفي ارشاد
السالك مانصه ولمس المرأة بلبدة ولو محرماً أو من وراء حائل لا يمنعها اه منه بلفظه ولان
اللغمي وان حمل المدونة على ظاهرها فقد اختار رواية على ونصه قال مالك في المدونة اذا
مس امرأته من فوق الثوب للذة فعليه الوضوء وروى عنه أنه قال ان كان خفيفا فعليه
الوضوء وان كان كثيفا لا يصل جسمه الى جسمها فلا شيء عليه وهذا أحسن اذا كان مرور
اليدين وأما اذا ضمه فالكتيف وغيره سواء اه منه بلفظه * (تبيينها * الاول) * استدلل
ق لكلام المصنف بكلام ابن عرفة فأوهم كلامه ان التأويلين يساه على اصطلاح المصنف
بل هما على كلام العتبية وما كان ينبغي له ذلك فتأمل والله أعلم * (الثاني) * وقع في ضج
مانصه رواية ابن القاسم بالنقض مطلقا وقد ذلك ابن زياد بما اذا كان الخائف خفيفا واجلها
المصنف على الخلاف وجاهلها في البيان والمقدمات على التفسير اه منه بلفظه ونحوه في ح
والصواب أن لو قال رواية ابن القاسم بالنقض وأطلق وقيد ذلك في رواية ابن زياد لان
التقييد من قول مالك في رواية على بن زياد لامن رأى ابن زياد كافي العتبية ونقل الأئمة عنها
ولان الواقع في رواية ابن القاسم الاطلاق لا النقص مطلقا اذ لو كان فيها النقص مطلقا
ماتأنى حل رواية على في التفسير لها فتأمل والله أعلم (ان قصد لذة أو وجودها) قول زفقي
حصل اللبس هنا بوضوؤ زائدة لا احساس له الخ سكت عنه توفيقا مب فيه نظر فان
اطلاقهم لمس في الذكر وان اتى القصد والوجدان يدل على انه أشد من اللمس وحينئذ
فتقييدهم في مس الذكر بالا صبح الزائدة بالاحساس بقيد التقييد هنا بالاولي تأمله اه

فيجوز لو لمسه أن يتركه يصلي بلا
وضوء وان كان ينسب له أن يتركه
على الوضوء من ذلك أيضا وهذا
مراد من قيد النقص في اللمس
ومس الذكر بالبالغ دون غيره
فتأمل والله أعلم (وبالاطلاق)
هذا هو ظاهر المدونة وروى
على بن زياد تقييده بالخفيف
فأولت روايته على الخلاف
والتفسير قال ح الاول تأويل
ابن الحاجب أي واللغمي والثاني
تأويل ابن رشد وهو الظاهر اه
وعلى تأويل ابن رشد اقتصر
أبو الحسن وهو ظاهر صنيع ابن
يونس ويظهر انه الراجح مع
ونقلا أما الاول فقد سوى ابن
يونس بين اللمس فوق الكتيف
وبين النظر بالعين وقال مق
وهو بعيد في الكتيف جدا اذ
الصحيح أن ما لا يحصل المقصود من
شرع الحكم قطعاً لا يعتبر في العلة
ولعل الدائل بالنقض مع الكتيف
جدا يرى القصد للذة بمجرد نفاذ
اه واما الثاني فقد اقتصر غير واحد
على التقييد من غير ذكر خلاف
واللغمي وان حمل المدونة على
ظاهرها فقد اختار رواية على قائل
وهي احسن اذا كان مرور اليدين
واما اذا ضمه فالكتيف وغيره سواء
اه انظر الاصل * (قلت وزاد
الشيخ يوسف بن عكر كافي ح
أوقبض فيها أي يده (أو وجدها)
قول ز ولوزا لدا لا احساس له الخ

وضد قوا في أن ذلك ظاهر كلامهم
 ولم نرمز بقيد بالاحساس بعد البحث
 عنه وأما قول مب فان اطلاقهم
 المس في الذ كر الى قوله يدل على أنه
 أشد من المس ففيه نظر بل المنصوص
 ان اللمس أشد من مس الذ كر ففي
 ابن يونس ما ذهبه قال اشبه من
 صلى خلف من لا يرى الموضوع من
 القبلة أعاد أبدأ وان صلى خلف من
 لا يرى الموضوع من مس الذ كر لم يعد
 وقال يحسون يعبدان جميعا
 بحد ثان ذلك قال بعض القرويين
 والفرق بينهما عند أشبه ان لوضو
 من الملامسة مقطوع بعصمته من
 القرآن والوضوء من مس الذ كر انما
 هو من أخبار آحاد وقد ضاده حديث
 آخر فكان الوضوء منه استحبابا
 اه وأضاف ان اللمس ينقض باي
 عضو وقع ولو على الابقع به ادراك
 كظن بحج لا في مس الذ كر كما يأتي
 واللمس يقضي من فوق الحائل
 الخفيف اتفاقا وعلى أحد القولين
 في الكثيف بخلاف مس الذ كر
 فانه لا ينقض فوق الكثيف بلا
 اشكال وكذلك فوق الخفيف
 على الاشهر كما يأتي واللمس يجمع
 على انه ناقض كما في الاقتناع ومس
 الذ كر فيه خلاف قوي في المذهب
 وخارجه فتأمل هـ قلت وقول ز
 واللذة الميل الخ أوضح منه قول
 غيره هي الاتعاش المباطني الذي
 نشأ عنه الاتعاش الظاهري والله
 أعلم لا تخفيا قول ز فلان نقض
 اتفاقا اصل هذا الاتفاق لا يرشد
 في السان ونقله ابن عرفة وسلموه

غير مسلم لقول اللخمي وان قصد اللذ

(الاقبلة بسم) قول ز وما في ابن تركي من النقض الخ قال ج ما قاله ابن تركي واستظهره ح هو الظاهر وان نص المازري في شرح التلقيب على أنه لا تنقض في لمس المرأة مثلها اه ويشهد لما اختاره ما قالوه فيما يأتي من ان المتساحقين اذا أنزتا وجب عليهما الغسل واذا أنزتا احدهما وجب عليهما الغسل فقط لكون الانزال وقع عن لذته معتادة وهذا نص في أن التذاذ المرأة بالمرأة معتاد بل كالتذاذها في هذا الوقت أن يكون أشد من التذاذ بالرجل فتأمل منه نصفا وأما ما قاله ابن تركي في قبلة الرجل مثله فظاهر أن المراد به من يلذذه عادة كالامرء واذا حل كلامه على هذا كان صحيحا الا لا يشك منصف ان اللذة بالامرء من اللذة المعتادة كيف وقد انعقد الاجماع على حرمة النظر اليه لقصد اللذة ومنعه الشافعي رضي الله عنه ومن لم يقصد بها جعله أشد من المرأة والله أعلم اه قلت وعن حكي الاجماع على منع النظر للامرء بلذة صاحب المدخل فانه قال التطري في الامرء بشهوة حرام اجتماعا بل صحح بعض العلماء أنه محرم وان كان به شهوة اه وفي جامع المعيار من جواب سياقه أنه لا لجام النورى مانصه بمجرد النظر الى الامرء الحسن حرام وسواء كان بشهوة أو بغيرة الا اذا كان لحاجة شرعية لحاجة البيع والشراء والطب والتعليم ونحوها فيباح حينئذ فدر الحاجة وتحرم الزيادة قال الله تعالى (١٨٥) قل للمؤمنين بغضوا من أبصارهم وقد نص الشافعي رضي الله عنه وغضه من العلماء رحمهم الله تعالى على تحريم النظر اليه من غير حاجة شرعية واحتجوا بالآية الكريمة وبأنه في معنى المرأة بل بعضهم أحسن من كثير من النساء لأنه يمكن في حقها من الشرم لا يمكن في حق المرأة فهو بالتحريم أولى وأقرب السلف في التقيير منهم والتحذير أكثر من أن تحصى ومهمهم الاثنان لانهم مستعدون شرعا وسواء في كل ما ذكرناه نظر الرجل المنسوب للصالح وغيره فربما خلاصه بالامرء فاستدحرجهم عن النظر اليه لانها أغشى وأقرب الى الشر وسواء خلا به منسوب الى الصالح أو غيره اه

اللذة والقصد اليها وان لم توجد واختلف اذا عدم الامر ان على قولين والله التوفيق اه منه بلغة موهلة ح بقامه عند قوله ولذته محرم فان قلت ليس في كلام ابن رشد هذا ما يخالف الاتفاق المذكور لان كلامه هذا في القبلة وهي تنقض مطلقا ومحل الاتفاق في اللبس بغيرها قلت القبلة التي تنقض مطلقا هي الواقعة على القم وأما على غيره كالخروج ونحوه فكيفما حكم اللبس وهو لم يقيد بها بكونها على القم فتأمل والله أعلم (الاقبلة بسم) قول ز وما في ابن تركي من النقض بالقبلة على فهم امرأته من مثلها الخ قال شيخنا ج ما قاله ابن تركي واستظهره ح هو الظاهر وان نص المازري في شرح التلقيب على أنه لا تنقض في لمس المرأة مثلها اه قلت ويشهد لما اختاره ما قالوه فيما يأتي من أن المتساحقين اذا أنزتا وقع عليهما الغسل واذا أنزتا احدهما وجب عليهما الغسل فقط لكون الانزال وقع عن لذته معتادة وهذا نص في أن التذاذ المرأة بالمرأة معتاد بل كالتذاذها في هذا الوقت أن يكون أشد من التذاذ بالرجل فتأمل منه نصفا وأما ما قاله ابن تركي في قبلة الرجل مثله فظاهر أن المراد به من يلذذه عادة كالامرء واذا حل كلامه على هذا كان صحيحا قال في تنبيه الغافل مانصه ويدخل في قوله عادة الامرء وهو النقي الخدين لا شعره قاله عبد الوهاب وابن العربي اه منه بلغة موهلة وقد نص ابن العربي في الاحكام في سورة النساء في الكلام على قوله تعالى أو لا مستم النساء على أنه لا مفهوما

(٢٤) رهوني (أول) المراد منه وانظر ما يأتي لز وفي عند قول المصنف ومع أجبت غير الوجه والكفين وقال عياض كافي ق كان ابن نصر عدلا في أحكامه صار ما في الحق وكان يأمر من عصى على شاطئ البحر والمواضع الخالية فان وجدوا رجلا مع غلام حدث أو أباهما اليه فان لم يقيم يئنه أنه ابنه أو أخوه والاعاقبه اه وفي المدخل عن بعض السلف لان أوتن على سبعين عذراء أحب الى من أوتن على شاب قال وقوله هذا ظاهرين اه وفي النصيحة ومن أعظم الآفات حبة الاحداث وتبسع الرخص والتأويلات وفي شرح المساحات الاصلية عن بعض السلف اذا سقط العبد من عين الله ابتلاه بحبة المرد وقال الشيخ سيدي عبد الوهاب الشعراني في انوار القدسية في بيان قواعد الصوفية كان أبو القاسم القشيري رحمه الله يقول من أكبر القواطع على المريد صاحب الاحداث والنسوان والمساكنة اليه بميل القلب ومن ابتلاه الله بشئ من ذلك فاجامع القوم أن ذلك عبدا هأن الله وخذه بل عن مصالح نفسه شغله ولولا الف كرامة أهله وهذا الواسطي رحمه الله يقول اذا أراد الله تعالى هو ان عبدا لقاءه الى هؤلاء الاثنان والجيف يريد الشيطان المرد الذين تميل النفوس الغوية اليهم وكان فتح الموصلي رحمه الله تعالى يقول صحبت ثلاثين شيخا كانوا يهدون من الابدال وكلهم أو صوفي عند فراق اياهم وقالوا اتق معاشره الاحداث

قال القسري من ارتقى عن حالة الفسق (١٨٦) من المريدين وأشار إلى أن ذلك من باب محبة الارواح لا الاشباح قلنا له هذامن

دسائس النفس والشيطان فرجها
يخيل الشيطان الى أحدهم أن ذلك
لا يضر وان قال كل جيل في الوجود
انما جماله من جمال الحق تعالى
قلناه ان الذي ادعى أنك تشاهد
جماله هو الذي حرم عليه ذلك
الشهود اه وقال بعض الصالحين
عاهدت الله تعالى أن لا أنظر الى
حسن الوجوه فبينما أنا أطوف
حول البيت اذا به اى أحسناء
فتألمتها وعجبت من حسناتها
وجالها فاذا بسهم وقع من الهواه
فأصاب عيني فاذا على السهم
مكتوب نظرت بعين العبرة فرميتك
بسهم الادب ولو نظرت بعين
النسوة لرميتك بالسهم القطيعة اه
(لاودع ارجحة) قول ز وطاهر
قوله الآن بلتذان قصدها ايس
كهى الخ فيه نظر بل قصدها ناقض
أيضا وقوله اذلا تصوركون لوداع
الخ فيه نظر بل تصوروهو ظاهر
(كأنما ط) قول ز فان وجد شيئا
بعد فراغها اقضاه قال ج يريد
انه تحقق خروجه فيها أو شق في ذلك
وليس مراده أنه تحقق خروجه
بعدها كأنهمه مب فاعترضه
وجل كلام ز على ما فهمه ج
متعين لاسدلاله آخر ايقوله وهو
من افراد قوله ولو ذلك في صلاته
الخ (ويطابق مس الخ) قول مب
الذى في ق عن ابن نونس الخ في
اعتراضه على ز بذلك نظران ق
اختصر كلام ابن نونس جدا ومن
تأمل كلامه في أصله لم يجد فيه
ما يفيد أن مرجح رواية ابن وهب بل
ففيه ما يشعر بأن مرجح رواية ابن التمام

للسماوان ملامسة الرجال كذلك لكنه لم يقبل بالامرود ونصه يدخل في حكم اللامس
الرجال كذا خلا في قوله وان كنتم جنبا سوا لانه لا اعتبار عندنا بالاسم وانما الاعتبار
بالمعنى وذلك بين اهـ منها بلفظها ولا يشك منصفان اللذة بالامرود من اللذة المعتادة
كيف وقد ائقدا الاجماع على حرمة النظر اليه لقصد اللذة ومنعه الامام الشافعي رضى الله
عنه وان لم يقصدها فجعله أشد من المرأة فتأمل منه صفا (لادواع أورجة) قول ز
ظاهر قوله الآن يلتذ أن قصد هاليس كهمى وهو واضح فيه نظري لقصدها ناقض أيضا
وقوله اذ لا يتصور كونه لوداع الخ فيه نظري أيضا بل يتصور قاله شيخنا ج وهو ظاهر
(كافعاظ) قول ز فان وجد شيئا بعد فراغها قضاها قال شيخنا ج يريدانه تحقق
خروجها فيها أو شك في ذلك وليس مراده أنه يتحقق خروجه بعدها كما فهمه مب فاعترضه
قلت وحل كلام ز على ما فهمه شيخنا متعين لاستدلاله آخر ابقوله وهو من افراد
قوله ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد تأمل وان حل كلامه على ذلك فأشار به لما في ح
عن الصمعي والله أعلم (ومطلق من ذكره) قول مب الذى في ق عن ابن يونس
من مس ذكره بغير تعد فاقب الى أن يتوضأ الخ في اعتراضه على ز بكلام ابن
يونس هذا نظر أما أولان ق اختصر كلام ابن يونس جدا ومن تأمل كلام ابن يونس
في أصله لم يجد فيه ما يفيد أنه رجح رواية ابن وهب بل فيه ما يشرعنا رجح رواية ابن القاسم
لانه صدر بها وقال عقبها ما منه محمد بن يونس لعموم الحديث اهـ منه مقصوده بها
وتوجهها بايقاعه بقوله لعموم الحديث بتقديمها فلذلك أيضا ابن يونس قد نقل كلام المدونة ولم
يقدمه بالمعذر منه قال مالك ولا ينتقض الموضوع من مس شرح ولا رفع ولا شئ مما هالك
الامين مس الذكر وحده ياطن الكف قال ابن القاسم أو باطن الاصابع قال مالك
فان مسه بظاهر يده أو باطن ذراعه أو ظاهره لم ينتقض وضوءه اهـ منه بلفظه وأما
ثانيا فعلى تسليم ان كلام ابن يونس فيه ما ذكره لانه لم يأت ذلك وحده يده على ز اذ
جزم ابن يونس بأن رواية ابن وهب تفسير لرواية ابن القاسم على سبيل الفرض والتقدير
معارض يجزم غير واحد كلالام المازرى وابن رشد وابن عرفة وغيرهم بأنهم اختلف
مذهب المدونة ونص ابن رشد في المقدمات فحصل هذا ان مالك في المسئلة ثلاثة أقوال
أحدها ان لا وضوء من مس الذكر ناسيا كان أو متعمدا كذهب أهل العراق وهى
رواية أنهم الاول عن مالك لان الاعادة في الوقت استحباب وهو قول سحنون وروايته
عن ابن القاسم في التعمية والثاني ايجاب الوضوء من مسه ناسيا كان أو متعمدا قيل اذا
مسه ياطن الكف أو الاصابع التذاول ياتلذذ لانه الموضوع المقصود بمس فخرج الحديث
عليه وان مسه بظاهر الكف أو الذراع لم يجب عليه الوضوء وان التذ وقيل بل اذا التذ
مسه يباطن الكف أو ظاهره أو باى عضو كان أما التأويل الاول فهو لبعض أهل النظر
على قول مالك في المدونة وأما التأويل الثانى ففهم من يتأوله على ما في المدونة ويقول ان
تخصيصه فيها يباطن الكف من ظاهره تنبيهه منه على مراعاة اللذة ومنهم من يتأوله على
مذهب مالك قياسا على ملامسة النساء والقول الثالث انه ان كان ناسيا فلا وضوء عليه

محال

فيه ما يشعر بأنه راجع رواية ابن القاسم لأنه صدر بها وقال عقبها ما نصه محمد بن يونس لمعوم الحديث ٨١

بحال وان كان متعمدا فعليه الوضوء على التأويلين المذكورين وقد قيل ان معنى رواية
 أشهب عن مالك الاولى اذا مسح على غير الصفة المذكورة المراجعة في نقض الوضوء لهما
 ناسيا او امانتهما بظاهر الكف أو الذراع التذاول يلتذ على الاختلاف المتقدم هذا تحصيل
 مذهب مالك رحمه الله في هذه المسئلة اه منها بلفظها ونص المازري اختلف في
 تعيين العلة الموجبة للوضوء فروى العراقيون للسنة ورواها في المجموعة العمدية واعتبر
 أشهب مسه بباطن الكف دون باطن الاصابع واعتبر في الكتاب مسه بباطن الكف
 وبباطن الاصابع اه بلفظه على نقل أبي الحسن ولم يعرج غير واحد على التفريق بين
 العمد والسهو بل أطلقوا قال في التفریع مانصه ويجب الوضوء مما خرج من القبيل
 والدرمعتاد ثم قال ومن مس الذكر بباطن الكف اه منه بلفظه وقال في الرسالة
 مانصه ويجب الوضوء من زوال العقل ثم قال ومن مس الذكر اه منها وفي التلغين
 مانصه وأما من الذكر فالمرعاة فيه اليد عند بعض أصحابنا البغداديين كل من النساء
 وعند المغاربة بوجه بعض البغداديين بطن الكف والاصابع فقط اه منه بلفظه وفي
 المتن في مانصه وقد اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من مس الذكر فروى ابن القاسم في
 المدونة عن مالك الوضوء منه واجب وروى عنه في المستخرجة انه ليس واجب واختلف
 أصحابنا في توجيه القولين فذهب سحنون وغيره من أصحابنا الى أن ذلك على روايتين
 احداهما لا يجاب الوضوء من مس الذكر وبه قال الشافعي والثانية نفيه وبه قال
 أبو حنيفة وذهب العراقيون من أصحابنا الى أن ذلك لاختلاف حاله وأنه يجب الوضوء
 اذا قارنه معنى وينفيه اذا عرى عن ذلك المعنى واختلف القائلون بذلك في المعنى المرامي
 فقالت طائفة المعنى المرامي هو لمس بباطن الكف وهو مذهب ابن القاسم وقال اسمعيل
 القاضي وجهه وأصحابنا العراقيين ان المرامي في ذلك الالة اه منه بلفظه وبذكر
 القول بالنقص بين العمد والسهو أصلا وفي رسم الوضوء والجهاد من سماع القرنيين
 من كتاب الظهارة الاول مانصه وسئل مالك عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يس ذكره قبل
 أن يغسل قدميه أين تنقض وضوءه قال نعم قال القاضي ظاهر هذه الرواية ان مس الذكر
 ينقض الوضوء ناسيا كان أو متعمدا اذ لم يفرق بين ذلك وان الاعادة واجبة عليه بذلك
 الوضوء أبدا اه محل الحاجة منه بلفظه وصرح القائلان بأن مذهب المدونة هو
 المشهور فانه ذكر في ذلك ثمانية أقوال فذكر الاول ثم قال الثاني مراعاة العمد في نقض
 الوضوء مع عدم النسيان وهو أحد أقوال مالك ثم قال الرابع مذهب المدونة مراعاة
 باطن الكف وباطن الاصابع فان مسه غير ذلك لم ينقض ثم ذكر بقية الأقوال وقال
 مانصه فرع واذا فرغنا على المشهور من المذهب في اعتبار باطن الكف والاصابع فسه
 بحرف اليد فهل ينقض الوضوء بذلك نقل ابن العربي فيها قولين اه محل الحاجة منه
 بلفظه وفي الارشاد مانصه ومس الذكر بباطن الكف والاصابع اه منه بلفظه
 وجرم ابن الحاجب بأن القول بالنقض في المدونة النسيان خلاف لاعتقيد سوله في
 صحيح وصرح ح نقلا عن الشيخ زروق بأن المشهور انه لا فرق بين العمد والسهو فتحصل

وأبضا قابن يونس قد نقض
 كلام المدونة ولم يقيده بالعمد
 وعلى تسليم أن كلام ابن يونس
 يفيد ما ذكره فلا نسلم أن ذلك
 وحده يرد على ز فقد جزم
 غير واحد للمازري وابن رشد في
 المقدمات وابن الحاجب وابن عرفة
 بان رواية ابن وهب خلاف مذهب
 المدونة ولم يعرج غير واحد على
 التفريق بين العمد والسهو بل
 أطلقوا كالتفريع والرسالة
 والتلغين والمتقى والارشاد وصرح
 القائلان بان مذهب المدونة هو
 المشهور وصرح ح نقلا عن
 الشيخ زروق بان المشهور انه لا فرق
 بين العمد والسهو وانظر النصوص
 في الاصل والله أعلم

الامهات قال مالاً ولا ينتقض الوضوء من مس شيء من البدن الا من مس الذكرو وحده
 يباطن الكف قال ابن القاسم أو يباطن الاصابع اقول مالاً يباطن الكف وباطن
 الاصابع مثله فعمل أبو سعيد قول ابن القاسم على الوفاق ونحوه قول ابن رشد له زود مالاً
 فيها يباطن الكف أو يباطن الاصابع ومقتضى كلام اللغمي انه خلاف اه منه بلنظرة
 قلت وظاهر كلام المازري السابق انه وفاق وتبع ابن عرفة اللغمي فجهله خلافه
 وكلام ابن يونس يحتملهم افاضاً مله والله أعلم * (قائدة) * تقدم في كلام ابن يونس من مس
 شرح وهو بالسين المحبة والراء المهملة والميم وهو بوزن جمل كما في المصباح وفسره بقوله
 مجتمع حلقة الدبر الذي ينطبق اه منه بلنظرة وفسره ح فيما يأتي عند قوله لابن دبر
 بأنه الدبر فأنظره وما في المصباح أخص وعليه التعويل والله أعلم (وردة) كلام مب
 يوهم ان مالاً المصنف ليس عندهم ولا نه نسبة ليجي بن عرفه ونسب مقابله لابن القاسم
 وليس ذلك بصواب بل مالاً المصنف هو المشهور وصرح عندهم بوجه واحد في القوانين
 مانه وأما الارتداد فيقتض في المشهور وقيل لا يقتض وفاقاً للشافعي اه منها بلنظرة
 وقال في ضيغ عند قول ابن الحجاب وفي وجوب وضوء المرتد اذا تاب قبل نقض
 وضوءه قولان مانه هذه المسئلة وقعت في بعض النسخ والمشهور فيها الوجوب ومنشأ
 الخلاف هل الردة بمجرد محبة للعمل أو بشرط الوفاة الاول أبين لقوله تعالى لئن
 أشركت ليعطين عملك وأما قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافراً وأولئك
 حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فمن باب ألف
 والنشر لانه اذا رتب شيان على شيئين جعل الاول للاول والثاني للثاني وهما رتب الاحباط
 والخطا على الردة والوفاة عليها قاله في الذخيرة اه منه بلنظرة وقال ابن عرفة مانه
 وفي نقض الردة قول يحيى بن عزمع قول ابن القاسم وروايته نقض الحج وسماع موسى
 ابن القاسم اه منه بلنظرة وهو مأخوذ من كلام ابن رشد في سماع موسى فإنه لما ذكر
 قول ابن القاسم فيه وقول يحيى بن عزمع قال مانه وهذا الاختلاف جار على اختلافهم في
 الاعمال هل تحبط بنفس الكفر لظاهر قول الله عز وجل لئن أشركت ليعطين عملك
 ولتكونن من الخاسرين أو لا تحبط الا بشرط الوفاة على الكفر لقول الله عز وجل ومن
 يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافراً وأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك
 أصحاب النار هم فيها خالدون فمن لم يقل بدليل الخطاب من هذه الآية حمل قوله لئن أشركت
 ليعطين عملك على ظاهره فقال ان الاعمال تحبط بنفس الارتداد وهو قول ابن القاسم
 وروايته عن مالاً في كتاب الحج الثالث من المسدونة في الذي حج بحجة الاسلام ثم يرتد ثم
 يرجع الاسلام أن الحج الذي حج قبل ارتداده لا يجزئه ومن قال بدليل الخطاب من هذه
 الآية أن من ارتد ولم يمت على الكفر لم تحبط به عمله فسر به قوله عز وجل لئن أشركت
 ليعطين عملك وهو قوله في هذه الرواية لانه استحبه اذا توضحاً ثم ارتد ثم رجع الاسلام ان
 يعيد الوضوء ولم يرتد ذلك عليه واجبا واقول الاول أظهر أن يحمل قوله لئن أشركت ليعطين
 عملك على ظاهره انه يحبط بنفس الكفر وان رجع الاسلام وما في الآية الثانية من أن

(وردة) هذا هو المشهور كما شرح
 به غير واحد كالقوانين و ضيغ
 وح وقال ابن عرفة وفي نقضه
 الردة قول يحيى بن عزمع قول ابن
 القاسم وروايته نقض الحج وسماع
 موسى ابن القاسم اه قال في ضيغ
 ومنشأ الخلاف هل الردة بمجرد
 محبة للعمل أو بشرط الوفاة الاول
 أبين لقوله تعالى لئن أشركت
 ليعطين عملك وأما قوله تعالى ومن
 يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافراً
 الآية فهو من باب ألف والنشر
 لانه اذا رتب شيان على شيئين
 جعل الاول للاول والثاني للثاني
 وهما رتب الاحباط والخطا على
 الردة والوفاة عليها قاله في الذخيرة
 اه ونحوه لابن رشد في البيان
 وابن العربي في الاحكام انظرهما
 في أصل والله أعلم

وقول مب ويظهر من ح ترجمه محصل ما في ح ان القول بطلان الغسل لابن العربي وابن شعبان وبعدم بطلانه لابن جماعة وأن بعض الشيوخ القرويين قال لا تبطل الوضوء ولا الغسل وهذا لا يفيد ترجيح ما لابن جماعة بل ربما يفيد عكسه ولعله أخذ ذلك من تصدير ح به أولا كالجازم (١٩٠) به والله أعلم ثم على تسليم ان كلام ح يفيد ذلك فلا نسلم انه الراجح

وان كان كلام المتن في يفيد أنه متفق عليه ونصه وجه قول ابن القاسم ان هذه طهارة فلم تبطلها الردة كالطهارة الكبرى ووجه قول يحيى ابن عمر قوله تعالى اني اشركت ليجطن عملك وهذا عام في كل عمل الا ما خصه الدليل اه بل الراجح ما لابن العربي ومن واقفه وهو الذي يفيد كلام البيان والغنى اذلا فرق بين الوضوء والغسل والفرق الذي ذكره مب بقوله لانه صار بتوسه بمنزلة من بلغ حينئذ الخ غير ظاهر لان القيام للصلاة لا يوجب الوضوء على من لم يتوضأ أصلا أو اتقض وضوءه وهذا لم ينتقض وضوءه ولا يشك منصف أن من بالمشلا فتوضأ ثم ارتد ثم راجع الاسلام ولم يقع منه ناقض ومن جامع فاغتسل ثم ارتد ثم راجع الاسلام ولم يقع منه موجب غسل سنان ان قلبه وجود السبب فقيمها أو بعدهم ففيها ما وعدهم الردة من نواقض الوضوء كاف في رد جواب مب لانه لا نافي للوضوء الاول على جوابه وأيضا لو كان الموجب عندئذ للوضوء على المرتد هو القيام للصلاة من غير نقض للطهارة الاولى لوجب عليه الوضوء انشاقا لوجود القيام لها والله أعلم

من مات وهو كافر حيط عليه وخلف في النار زيادة بيان على ما في الآية الاولى وبالله التوفيق اه منه بلفظه ولا خفاء أنه يفيد ان ماسلكه المصنف هو المشهور بالمعالم من مذهب مالك وان ما لابن القاسم في سماع موسى شاذمبني على شاذ وهو ان الاعمال لا تحبط بنفس الردة وهذا القول لم يعزه أبو بكر بن العربي لاحد من المالكية فانه قال في أحكامه قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر واختلاف العلماء في المرتد هل يحبط عليه بنفس الردة أولا لا يحبط الا بعد الوفاة على الكفر فقال الشافعي لا يحبط له عمل الا بالوفاة كافر وقال مالك يحبط بنفس الردة ويظهر الخلاف في المسلم اذا جثم ارتد ثم أسلم فقال مالك يلزمه الحج لان الاول قد حبط بالردة وقال الشافعي لا اعادته عليه لان عمله باق واستظهر عليه علمنا بقول الله تعالى لنن اشركت ليجطن عملك وقالوا هذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد به أئمة لانه صلى الله عليه وسلم تسجد منه الردة شرعا وقال الشافعي بل هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق التغليظ على الامة وبيان ان الرسول صلى الله عليه وسلم على شرف منزلته لو اشركت ليجط عمله فكيف أنتم لكنه لا يشرك لفضل مرتبته ثم قال وقال علمنا اننا نأخذ كرموا فاشترطها هنا لانها علق عليها الخلو في النارجاء فن وافى كافر اخذ الله في النار هذه الا يقوم ان اشركت حبط عمله بالآخرة فهما آيتان مفيدتان لعنيين مختلفين وحكميين متغايرين وما خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم فهو لامته حتى ثبت اختصاصه به اه منه بلفظه وبذلك كله يظهر لك ما في كلام مب والله أعلم وقول مب ما قاله الشارح هو قول ابن العربي ومقابله لابن جماعة ويظهر من ح ترجمه محصل ما في ح أن القول بطلان الغسل لابن العربي وابن شعبان وبعدم بطلانه لابن جماعة وان بعض الشيوخ القرويين قال لا تبطل الوضوء ولا الغسل وهذا لا يفيد ترجيح ما لابن جماعة بل ربما يفيد عكس ذلك ولعله أخذ ذلك من تصدير ح به أولا كالجازم به والله أعلم ثم على تسليم ان كلام ح يفيد ذلك على سبيل القرض فلا نسلم أنه هو الراجح وان كان كلام الباجي يفيد انه لا تراخ فيه فانه قال في منتهى بعد ذكر القولين مانصه وجه قول ابن القاسم ان هذه طهارة فلم تبطلها الردة كالطهارة الكبرى ووجه قول يحيى بن عمر قوله تعالى لنن اشركت ليجطن عملك وهذا عام في كل عمل الا ما خصه الدليل اه منه بلفظه بل الراجح ما لابن العربي ومن واقفه اذ لا فرق بين الوضوء والغسل والفرق الذي ذكره مب بقوله لانه صار بتوسه بمنزلة من بلغ حينئذ الخ غير واضح لا يوجب الصلاة لا يوجب الوضوء لها على كل قائم اليها وانما يوجب على من لم يكن توضأ أصلا أو توضأ ووقع منه ناقض وهذا قد توضأ ولم

قلت وعلى هذا في الردة ان تذكر في موجبات الغسل لا يجابها ما هو أعمر من الوضوء فتأمل والله أعلم ثم رأيت في شرح المرشد للشيخ ميارة ما نصه ورأيت واظنه في المعيار للواشر يسي أن عدد الردة من موجبات الوضوء انما هو في حق من لم يجب عليه غسل قط كالمبلغ بالآيات أو بثمان عشرة سنة فتوضأ ثم ارتد ثم راجع الاسلام قبل أن يحدث وأما من وجب عليه الغسل واغتسل ثم ارتد ثم راجع الاسلام قبل ان يجب عليه غسل فهذا يغتسل لبطلان غسله بالردة وكذا توفيق بين القولين والله أعلم اه

(وبشك في حدث الخ) هذا مذهب المدونة وقيل يتوضأ استحبابا كافي زوح وهو في قلت وروى ابن نافع عن مالك لا وضوء كقول الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة لأن اليقين لا يزيله (١٩١) شك فهو على الأصل حدثا كان أو طهارة

وذكر القرافي في الفسق الرابع والاربعين ان الشك ثلاثة أقسام يجمع على اعتباره كمن شك في الشاة المذكاة والمستهة وكن شك في الاجنبية وأخته من الرضاع وجمع على الغائه كمن شك هل طلق أم لا وهل سها في صلاته أم لا ومختلف فيه كمن شك هل أحدث أم لا ومن خلف عينا وشك ماهي ومن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا فاطر ق وقول مب ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة الخ مثله يقال في الطلاق من شك في وجود الطلاق فقد شك في وجود العصمة حين شك في والعصمة سبب أو شرط في حلية الوطء والشك في السبب أو الشرط مؤثرا جاعا فما أورده على ابن عرفة يرد بعينه على قول القرافي والعصمة متيقنة والشك في السبب الراجع لها وهو الطلاق فيستحبها فيقال له أيضا الطهارة متيقنة والشك في السبب الراجع لها وهو الحدث فاستحبها فيقال له أيضا الطهارة متيقنة والشك في السبب الراجع لها وهو عرقه هو بعينه وادعى قول القرافي والعصمة متيقنة والشك في السبب الراجع فيستحب لان مراده بالسبب الراجع الطلاق لانه رافع للعصمة فيقال له أيضا الطهارة متيقنة والشك في السبب الراجع لها وهو الحدث فاستحب وقول القرافي ان اليقين الذي دفعوا به الشك قد ارتفع وما بقي الاستحباب والاستحباب أمر ضعيف هو بعينه وادعى عليه فيقال له ان يتقن العصمة قد ارتفع بالشك في الطلاق وما بقي الاستحباب والاستحباب أمر ضعيف فما كان جوابكم فهو جواب ابن عرفة فاما ان تقولوا ان الشك في المانع وهو الحدث لا يسرى الى الطهارة كما قال ابن عرفة فيلزمكم أن تقولوا بغير نقض جواب ابن عرفة فاما أن تقولوا ان الشك في المانع وهو الحدث لا يسرى الى الطهارة كما قال ابن عرفة فيلزمكم أن تقولوا بغير نقض

يقع منه ناقض فكيف يقال انه وجب عليه الوضوء للقيام للصلاة هذا لا يعقل ولا يشك منصف أن من بالتمساق وضوءا ثم ارتد ثم رجع للاسلام ولم يقع منه ناقض ومن جامع فاعتقل ثم ارتد ثم رجع للاسلام ولم يقع منه موجب للغسل سيمان فان كانت الردة تبطل الطهر السابق منه وتزله منزلة المنقود أصلا وجب الوضوء على الاول والغسل على الثاني لوجود السبب في كل منهما وان كانت لا تطهر ولا تنزله منزلة المدوم لم يجب وضوء ولا غسل لغير سبب كل منهما وكلام ابن رشد السابق صريح في أن الموجب للوضوء على القول به هو بطلان الوضوء السابق بالردة لا القيام للصلاة وكذا كلام غيره من الأئمة وعد المصنف وغيره من أهل المذهب الردة من نواقض الوضوء كاف وحده في رد هذا الجواب لانه لا ناقض للوضوء الاول على هذا الجواب وأيضا لو كان الموجب للوضوء على المرتد القيام للصلاة لانتقض الطهارة السابقة عند اعتنا بالرجوع عليه الوضوء اتنا فالوجود القيام اليها كيف وابن القاسم في أحد قوله لا وجهه وأيضا تعليل وجوب الوضوء بالقيام للصلاة قد وقع للقاضي اسمعيل في نظيرة هذه المسئلة ورد الامام المازري بنحو ما قلناه وسلم رده غ في تكميله وهو حقيق بالتسليم انظر ضمه بعد هذا عند قوله ويجب غسل كافر بعد الشهادة الخ فنخلص من هذا أنه لا وجه للفرق بين الوضوء والغسل وأن الذي يفيد كلام ابن رشد السابق ويوجهه الخلاف هو استواءهما وكذا عبارات اللخمي ونصها واختلف في الارتداد هل ينقض الطهارة اه منه بلفظه والله أعلم (وبشك في حدث به مدطر علم) هذا مذهب المدونة وحمل القرويون وأبو القرج أمره بالوضوء على الوجوب لقوله بمنزلة من شك هل صلى ثلاث ركعات أو أربعها والاجماع على أن ذلك واجب وحملها أبو يعقوب الرازي على الاستحباب اه من ابن ناجي بلفظه وقال ابن نونس بعد كلام المدونة مانصه قال ابن القصار واختلاف أصحابنا في غير المستحكم فقال بعضهم هو مستحب وقال بعضهم هو واجب بهذا أخذنا به يرى وبه أقول اه منه بلفظه وقول مب ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة الخ قلت مثل هذا يقال أيضا في الطلاق فيقال من شك في وجود الطلاق فقد شك في وجود العصمة حين شك والعصمة سبب أو شرط في حلية الوطء والشك في السبب أو الشرط مؤثرا جاعا فما أورده على ابن عرفة هو بعينه وادعى قول القرافي والعصمة متيقنة والشك في السبب الراجع فيستحب لان مراده بالسبب الراجع الطلاق لانه رافع للعصمة فيقال له أيضا الطهارة متيقنة والشك في السبب الراجع لها وهو الحدث فاستحب وقول القرافي ان اليقين الذي دفعوا به الشك قد ارتفع وما بقي الاستحباب والاستحباب أمر ضعيف هو بعينه وادعى عليه فيقال له ان يتقن العصمة قد ارتفع بالشك في الطلاق وما بقي الاستحباب والاستحباب أمر ضعيف فما كان جوابكم فهو جواب ابن عرفة فاما ان تقولوا ان الشك في المانع وهو الحدث لا يسرى الى الطهارة كما قال ابن عرفة فيلزمكم أن تقولوا بغير نقض جواب ابن عرفة فاما أن تقولوا ان الشك في المانع وهو الحدث لا يسرى الى الطهارة كما قال ابن عرفة فيلزمكم أن تقولوا بغير نقض

الطهارة وأما ان تقولوا انه يسرى فيلزمكم ان تقولوا يلزم الطلاق لان الطهارة تتوقف عليها صحة الصلاة والحدث مانع منها والعصمة تتوقف عليها حلية الوطء والطلاق مانع منها فتحقق العصمة كتحقق الطهارة والشك في الطلاق كالشك في الحدث فحرمه الاجنبية ثابته بالكتاب والسنة والاجماع وانما ارتفعت بعقد النكاح وقد حصل الشك فيه لقولكم ان الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر بل يلزمكم ان تقولوا يلزم الطلاق بالاحتمال ان ما ذكره من أن الشك

في أحد المتقابلين يسرى الى الآخر ظاهر وأما تقريرهم بين الطهارة والنكاح فغير ظاهر وما قرروه في الفرق بينهما لا يجدي ثم وجدت نحو هذا عند الشيخ ميارة في تكميل المنهج وشرحه ونص النظم والشك في أحد ما تقابلا

يوجب شكاً في نظير عادلا كالشك في الحدث والطلاق

والفرق ليس بادی الاطلاق والنبي يظهر أن الامام واتباعه لم يفرقوا بين الشك في الحدث والشك في الطلاق بل اعتبروهما معاً وأوجبوا الطلاق بالشك فيه وانما أغوا الشك الذي لم يستند صاحبه الى سبب مع كونه سالم الخاطر كافي المدونة وغيره او ما أغوه ليس شكاً في الحقيقة بل وهما الى سبب مع كونه سالم الخاطر كما في المدونة وغيره او ما أغوه ليس شكاً في الحقيقة بل وهما او قريباً منه وهو ملغى في الطهارة أيضاً وتسمية ما أغوه شكاً تجوز اذا المتردد فيه لغیر سبب متوهم في غالب أحواله لاشكاً فاذا استند في ترده لسبب فهو وشاك والطلاق حينئذ لازم له عند الامام واتباعه فالطلاق والحدث عندهم سواء والله أعلم قلت ونص شرح تكميل المنهج للبیتین قال القاضي أبو عبد الله

الطهارة وأما ان تقولوا انه يسرى فيلزمكم ان تقولوا يلزم الطلاق لان الطهارة تتوقف عليها صحة الصلاة والحدث مانع منها والعصمة تتوقف عليها حلية الوطء والطلاق مانع منها فتحقق العصمة كتحقق الطهارة والشك في الطلاق كالشك في الحدث فحرمه الاجنبية ثابته بالكتاب والسنة والاجماع وانما ارتفعت بعقد النكاح وقد حصل الشك فيه لقولكم ان الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر بل يلزمكم ان تقولوا يلزم الطلاق بالاحتمال ان ما ذكره من أن الشك في أحد المتقابلين يسرى الى الآخر ظاهر وما قرروه في الفرق بينهما لا يجدي ثم وجدت نحو هذا عند الشيخ ميارة في تكميل المنهج وشرحه ونص النظم

والشك في أحد ما تقابلا * يوجب شكاً في نظير عادلا

كالشك في الحدث والطلاق * والفرق ليس بادی الاطلاق

قلت والذي يظهر لي ان الامام واتباعه لم يفرقوا بين الشك في الحدث والشك في الطلاق بل اعتبروهما معاً وأوجبوا الطلاق بالشك فيه وانما أغوا الشك الذي لم يستند صاحبه الى سبب مع كونه سالم الخاطر كافي المدونة وغيره او ما أغوه ليس شكاً في الحقيقة بل وهما الى سبب مع كونه سالم الخاطر كما في المدونة وغيره او ما أغوه ليس شكاً في الحقيقة بل وهما او قريباً منه وهو ملغى في الطهارة أيضاً وتسمية ما أغوه شكاً تجوز لان تردد العاقل السالم الخاطر هل طلق امراً ثم من غير سبب يستند اليه انما هو وهم أو قريب منه بخلاف المتردد في الحدث هل وقع منه والفرق بينهما ان الطلاق أبغض الحلال الى الله والنفس تترقب منه كل الفرار وموقعه يحتاج الى قصد ولفظ خاص في الصريح والكنية الظاهرة ومع ذلك فلا بد من سبب يحرك اليه غالباً مع ذلك كله اذا وجد فشأنه ان يظهره بفشول لا يتحقق على غير موقعه غالباً فضلاً عن موقعه فالتردد فيه لغیر سبب متوهم لاشكاً فاذا تردد واستند لسبب فهو وشاك والطلاق في هذا الاخر عنده الامام واتباعه لازم له وانما أغوه في الاول لكونه ليس شكاً حقيقياً وتفيدهم ذلك بقوله لم يلزم الطلاق بالشك لغیر سبب قرينة على انهم تجوزوا في تسميته شكاً وناقض الطهارة افراده كثيرة ومع كثرتها فالانسان مضطرب اليها ويكثر وقوع ذلك منه في جميع الاوقات اذا فقد هذا خلفه آخر أيد الاحتجاج غالبها الى قصد ولا سبب من غضب أو نحوه يحركه ولا يقتصر الى لفظ وكثير ما يقع من غير شعور صاحبه بفعله ليس شأنه ان يحضره الناس ولا أن يعلموا به اذا لم يحضره فهو واقف التردد فيه

المقرى قاعدة الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر فالشك في الحدث يوجب الشك في الوضوء كان

وهو تقيض ظنه هذا مستند للوجوب وهو المشهور من مذهب مالك اه محل الحاجة منه واذا كان كذلك فالشك في الحدث يوجب الشك في مقابله وهو الطهارة وهي شرط والشك في الطلاق المستلزم لانقطاع العصمة شك في مقابله الذي هو استمرارها واستمرارها شرط فلا فرق اذن بين المستلزمين أعني الشك في الحدث والشك في الطلاق وانهم معاً معان باب الشك في المانع المستلزم للشك في الشرط والتفريق بينهما بان الاول من باب الشك في الشرط فيؤثر والثاني من باب الشك في المانع فلا أثر له غير ظاهر

لما ذكر من التلازم بيانه أن عدم المانع شرط اذا حكم لا يوجد الا اذا عدم المانع واذا كان عدم المانع شرطاً صار الشرط
 والمانع متقالبين أي إذا واشتد في أحدهما شك في الآخر وقد سقوا الامام أبو الحسن النخعي بين مسئلة الطلاق والطهارة وافرقت
 غيره بعظم المشقة في الطلاق وأمر به وبسائر الوضوء وجعله عادلاً أي قابل مضافة نظير وأل في قولنا والفرق للعهد والمعهود
 الفرق الساتع بين الفقهاء ان الأولى من باب الشك في الشرط والثانية من باب الشك في المانع والله أعلم اه وفي حاشية الشيخ
 أبي زيد عن القاشاني ما نصه عورض المشهور في إيجاب الوضوء بمجرد الشك مع يقين سابق الطهارة بالغائب ثم طلاق من شك من
 غير سبب في طلاق الزوجة وأجيب بأن الشك في المانع لما كان مستلزماً لدخوله الصلاة شاك في بقاء الطهارة والطهارة
 شرط والشك في الشرط شك في المشروط والصلاة في ذمته يمين فلا يبرأ منها الا بطهارة متيقنة الثبوت فلذا وجب الوضوء
 وأما الزوجة فقد حصلت استحباباً بالعقد الصحيح قطعاً فلا يرتفع ما ثبت فيها من يقين الإباحة بالثبوت الطلاق فلا مناقضة اه
 ثم قال في تكميل المنهج وبعض من حقق قال ينظر * في الشك في المبدأ وقد يحضر

فان ما شك به هو الذي * كان مثار شكك منه احتذى وهو الذي أيضاً عليه حكماً * في اللفظ بالشك ابتداءً على
 فان يك الشك لدى الوضوء في * الشرط شكك خفقه في وان يكن في تقضه شك فذا * في مانع شك كذا النص خذا
 وذكر في الشرح أنه قد سبق في هذه الايات جواب الفقيه المحدث المحقق أبي محمد عبد القادر بن علي القاسي لمسألة هو عن ذلك
 فانظر نص السؤال والجواب فيه وحاصله أن المعتبر في الشك هو مبدؤه وما انصب عليه ابتداءً من غير التفات الى ما استلزمه
 ذلك الشيء المشكوك فيه من شك في الوضوء أو انعقاد النكاح مثلاً فقد شك في الشرط فيوضاً ولا يجوز له الاستمتاع بالزوجة
 ومن شك في الحدث أو في الطلاق فقد شك في المانع فلا وضوء عليه ولا يحرم عليه الاستمتاع بالزوجة وهذا هو الأصل وانما
 حكموا بالوضوء وجوباً واستحباباً لخشية الله أعلم وهذا هو مراد (١٩٣) ابن عرفة بقوله المشكوك فيه هو الحدث

لا الوضوء أي المنصب عليه الشك
 أولاً والمتوجه اليه الشك ابتداءً
 هو الحدث الخ يعني وانما يكون
 شكاً في الوضوء لو شك هل يوضأ أم لا

كان مساوياً وأرجحاً بالافاعتروه هذا وان ضعف الغرض فصار الطلاق والحدث سواء
 عند الامام ومقتضى الاتباع وسقط ما بدأه المتأخرون من الأشكال وارتفع جميع بحمد الله
 النزاع فتأمل ذلك بانصاف فانه حسن بسن ان شاء الله وان قصر قائله بما وضع فهماً

(٢٥) وهو في (أول) وبه تعلم سقوط اعتراض مب عليه بما يجمل مقام ابن عرفة عن ايراد مثله عليه والله أعلم
 وقول مب وأما الصورة الثانية وهي أن يتغير له الشيء الخ مثله قول ابن حبيب كما في ق اذا خيل اليه أن زجراً خرج منه فلا
 يوضأ الآن يوقن به وكذلك ان دخله الشك بالحس ثم قال وأما ان شك هل بالأم لا فهذا بعيد الوضوء اه والفرق بين صورتين
 أن الثانية فيها الشك في الكون وفي الكائن أي هل وقع شيء أم لا وعلى الوقوع هل هو مما ينعرض أو مما لا ينعرض كحركة من داخل
 ولذا قال مالك ان اعتبره فيها يؤدى الوسوسة والاولى فيها الشك في الكون فقط أي هل بال لا وتغوط مثلاً قاله العلامة ابن زكري
 رحمه الله وهو أظهر من فرق مب والله أعلم وقوله وان أراد أنه مطلوب بالتمادي الخ الظاهر أن هذا هو مراد خش الآنة
 تساهل في العبارة وفي كلامه لغو وشروحيه فلا تنظر الا في قوله ولا يبعد بها الا يقين وحقه ان لو قال وسواء طرأ الشك قبل
 الدخول في الصلاة أو فيها أو بعدها لكن ان طرأ فيها أو بعدها جرى على قوله لا في لو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يبعد وحاصله
 أن الشك ناقض مطلقاً الآنة ان حصل فيها وجب التماضي لحرمها وغاية الامر أن كونه ناقضاً فيها مقيد بعدم تبين الظهور به
 يرد قول الحافظ بن حجر لا معنى للفرق لانه ان كان ناقضاً خارجاً جهافاً لكان كذلك فيها نعم يعكس على ما ذكر من التقريب حديث
 مسلم من فروعاً اذا وجد أحدكم كفي بطنه شيئاً وأشكل عليه أخرجه منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد
 ريحاً ويحجب بما تقدم عن سنده من ان الشك في الحدث له صورتان والله أعلم * (فرع) * سئل ابن رشد رحمه الله عن يخرج
 من بيت الماء وقد استنجى ثم يوضأ فيكون في الصلاة أو سار إليها فيجد نقطة هابطة فيفتش عليها فإتارة يجدها وتارة لا فاجاب
 لا شيء عليه اذا استنكه ذلك ودين الله يسر وسئل ربيعة عن الرجل يمسح ذكراً من البول ثم يوضأ فيجد البل فقال لا بأس به
 قد بلغ محجته وأدى فريضته اه من شرح المرشد وأصله لق وقال مق روى ابن نافع من وجد بالابعد أن تنظف فلم يدر
 أبولاً أو غيره لا شيء عليه وروى على من وجد بعد وضوءه بل لا ينزل من ذكره بل يضره ان استنكح والاوضأ وروى ابن القاسم

في الذي يحس بشئ يخرج بعد البول فلا تطيب نفسه هو من الشيطان وروى ابن نافع من وجد بلا في الصلاة فلا ينصرف حتى يوقن ويتمادى المستنكح اهـ يخج وفي ح قال مالك في المجموعة فيمن وجد بلا وشك فيه فلم يدر من الماء هو أو من البول أرجو أن لا يكون عليه شئ وما سمعت من أعاد (١٩٤) الوضوء من مثل هذا أو أذاعل هذا أتدري به يريد أنه تأخذه الوسوسة

اهـ وقول ز واعلم انه لا ينضم اثباته في وضوءه لا يتأني في صلاة الخ أي لا الوسائل لا تنضم للمقاصد بخلاف ما إذا تأنيوما في الغسل ويوما في الوضوء ويوما في التيمم فإنه يكون مستنكحا إلا الوسائل ينضم بعضها لبعض نقله الصفي عن ز في شرح العنماوية والله أعلم (لأبس دبر الخ) قلت خالف في مس الدر الشافعي وحديث من أغمأنا وفي مس الاثنين وهما الخصلتان عروة بن الزبير فإنه أدخلهما في معنى الفرج قاله ح (أو فرج صغيرة) قول مب صحيح كأنه نقله من الخ قال ج ظاهر كلام النوادر عن المجموعة أن قصد اللذة ينقض أيضا وحديثه فلا معنى لاستثناء فرج الصغيرة اهـ وهو صحيح بل كلام النوادر الذي في مب يفيد أن قبله الصبية ومس فرجها كل منهما ناقض عند قصد اللذة فإنه ظاهر في رجوع الاستثناء لكل منهما وفي أن قصد اللذة وحده مؤثر وبه يعلم ما في كلام ز وسكوت مب عنه فإنه جعل قبله الصبية لا تنقض مطلقا ومس فرجها ينقض مع وجود اللذة لا مع قصد لها وظاهر أن المصنف اعتمد ظاهر رواية علي أن مس فرج الصغيرة لا ينقض مطلقا وظاهر الجلاب أن المصنف اعتمد ظاهر فرج صبي ولا صبية ولا من فرج بهيمة وقد حله مب نفسه فيما تقدم على ظاهره محسبا يعلم من مراجعة كلامه مع التأمل وإن كان خلاف ما أفاده أول كلام المجموعة وخلاف ما صرح به في النوادر فتقيد ز وتصحيح مب إياه فيه نظر لأنه إن ترجع عندهما ما أفاده كلام المجموعة أولا وصرح به أبو محمد نعين أن بقوله بالبطان في قصد اللذة أيضا وهو ما لم يفعل فقصيها مائش أنفراد به فلا يعقل عليه ولا يلتفت بحال البه والله أعلم * (تنبيه) انما قلنا أن ظاهر كلام مائي المجموعة عن رواية علي موافق لظاهر الجلاب وإن كان ما نقله مب عنها صريحا في التقيد لان التقيد من كلام أبي محمد لا من تمام رواية علي حسبما أفصح به المصنف في ضح ونصه وروى علي عن مالك ليس في مس فرج الصبي والصبية وضوءه قال في النوادر يريد لغيره اهـ منه بلفظه والله أعلم (وأولت أيضا بعدم اللطاف) قول ز بوهم أن ادخال اصبع أو أربع لا ينقض على هذا التأويل وليس بما روي فيما يظهر كأنه لم يطلع على نص في ذلك وهو صريح في كلام الباجي في المستق مانصه واختلفت الروايات في وجوب الوضوء من مس المرأة فرجها فروى ابن القاسم وأشهب عن مالك لا وضوء عليها وروى علي بن زياد علم الوضوء وروى اسمعيل بن أبي أويس عليها الوضوء إذا طفت أو قبضت عليه واختلف أصحابنا في تأويل هذه الروايات فقال الشيخ أبو بكر أن ذلك ليس باختلاف أقوال وانما هو اختلاف أحوال فمن روى لا وضوء عليها فإن معنى ذلك أن لم تلتصق من روى عليها الوضوء فأنما ذلك إذا التذت ومن أصحابنا من يحمل ذلك على اختلاف روايتين الآن الوجوب يتعلق باللطاف وهو ادخال الاصبع ومس الفرج به اهـ منه بلفظه وقول ز أظنت أم لا هذا هو المذهب سلمه قو وقال مب فيه نظر فإن الذي يفهم من نقل ق عن ابن بونس أن المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه اهـ قلت لا إشكال أن نقل ق ينسب ذلك ولكن ما نقله

واطلاعا والله سبحانه أعلم (أو فرج صغيرة) قول ز ما لم يلد الخ قال مب صحيح كأنه نقله من الخ قال شيخنا ج ظاهر كلام النوادر عن المجموعة أن قصد اللذة ينقض أيضا وحديثه فلا معنى لاستثناء فرج الصغيرة اهـ وقول ز واعلم انه لا ينضم اثباته في وضوءه لا يتأني في صلاة الخ أي لا الوسائل لا تنضم للمقاصد بخلاف ما إذا تأنيوما في الغسل ويوما في الوضوء ويوما في التيمم فإنه يكون مستنكحا إلا الوسائل ينضم بعضها لبعض نقله الصفي عن ز في شرح العنماوية والله أعلم (لأبس دبر الخ) قلت خالف في مس الدر الشافعي وحديث من أغمأنا وفي مس الاثنين وهما الخصلتان عروة بن الزبير فإنه أدخلهما في معنى الفرج قاله ح (أو فرج صغيرة) قول مب صحيح كأنه نقله من الخ قال ج ظاهر كلام النوادر عن المجموعة أن قصد اللذة ينقض أيضا وحديثه فلا معنى لاستثناء فرج الصغيرة اهـ وهو صحيح بل كلام النوادر الذي في مب يفيد أن قبله الصبية ومس فرجها كل منهما ناقض عند قصد اللذة فإنه ظاهر في رجوع الاستثناء لكل منهما وفي أن قصد اللذة وحده مؤثر وبه يعلم ما في كلام ز وسكوت مب عنه فإنه جعل قبله الصبية لا تنقض مطلقا ومس فرجها ينقض مع وجود اللذة لا مع قصد لها وظاهر أن المصنف اعتمد ظاهر رواية علي أن مس فرج الصغيرة لا ينقض مطلقا وظاهر الجلاب أن المصنف اعتمد ظاهر فرج صبي ولا صبية ولا من فرج بهيمة وقد حله مب نفسه فيما تقدم على ظاهره محسبا يعلم من مراجعة كلامه مع التأمل وإن كان خلاف ما أفاده أول كلام المجموعة وخلاف ما صرح به في النوادر فتقيد ز وتصحيح مب إياه فيه نظر لأنه إن ترجع عندهما ما أفاده كلام المجموعة أولا وصرح به أبو محمد نعين أن بقوله بالبطان في قصد اللذة أيضا وهو ما لم يفعل فقصيها مائش أنفراد به فلا يعقل عليه ولا يلتفت بحال البه والله أعلم * (تنبيه) انما قلنا أن ظاهر كلام مائي المجموعة عن رواية علي موافق لظاهر الجلاب وإن كان ما نقله مب عنها صريحا في التقيد لان التقيد من كلام أبي محمد لا من تمام رواية علي حسبما أفصح به المصنف في ضح ونصه وروى علي عن مالك ليس في مس فرج الصبي والصبية وضوءه قال في النوادر يريد لغيره اهـ منه بلفظه والله أعلم (وأولت أيضا بعدم اللطاف) قول ز بوهم أن ادخال اصبع أو أربع لا ينقض على هذا التأويل وليس بما روي فيما يظهر كأنه لم يطلع على نص في ذلك وهو صريح في كلام الباجي في المستق مانصه واختلفت الروايات في وجوب الوضوء من مس المرأة فرجها فروى ابن القاسم وأشهب عن مالك لا وضوء عليها وروى علي بن زياد علم الوضوء وروى اسمعيل بن أبي أويس عليها الوضوء إذا طفت أو قبضت عليه واختلف أصحابنا في تأويل هذه الروايات فقال الشيخ أبو بكر أن ذلك ليس باختلاف أقوال وانما هو اختلاف أحوال فمن روى لا وضوء عليها فإن معنى ذلك أن لم تلتصق من روى عليها الوضوء فأنما ذلك إذا التذت ومن أصحابنا من يحمل ذلك على اختلاف روايتين الآن الوجوب يتعلق باللطاف وهو ادخال الاصبع ومس الفرج به اهـ منه بلفظه وقول ز أظنت أم لا هذا هو المذهب سلمه قو وقال مب فيه نظر فإن الذي يفهم من نقل ق عن ابن بونس أن المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه اهـ قلت لا إشكال أن نقل ق ينسب ذلك ولكن ما نقله

عن لا ينقض مطلقا وظاهر الجلاب أيضا وقد حله مب فيما تقدم على ظاهره فراجعته أملا والله أعلم (وأولت أيضا الخ) قول ز بوهم أن ادخال اصبع إلى قوله فيما يظهر كأنه لم يطلع على نص في ذلك وهو صريح في قول الباجي وهو أي اللطاف ادخال الاصبع ومس الفرج به اهـ وقول مب فإن الذي يظهر من نقل ق الخ

عن ابن يونس انما سمع فيه والله أعلم ابن عرفة ونصه الصقلي ان قبضت أو أظفت نقض اتفاقا أه منه بلفظه ولكن ما نسباه من الاتفاق لابن يونس ليس هو فيه بل ابن يونس حكى اختلاف الروايات عن مالك واختار في فهمها أن الخلاف بين روايتي ابن القاسم مع أشهب ورواية علي وان حملهما ما اذ لم تطف أو نقض عليه اما اذا فعلت ذلك فتتفقان كرواية ابن أبي أويس ونص ابن يونس ومن المدونة قال مالك واذا مس المرأة فرجها فلا وضوء عليها وروى علي عن مالك ان عليها الوضوء وانكره سحنون وقيل عليها الوضوء اذا أظفت أو قبضت عليه وقاله مالك يريد اذا أظفت اذا دخلت يدها بين الشفرين ولا شيء عليها في مسها لجوانبه وقاله ابن حبيب محمد بن يونس فوجه قوله لا وضوء عليها لقوله عليه السلام من مس الذكر الوضوء فدل على ان ما عده بخلافه ووجه قوله عليها الوضوء لقوله عليه السلام من أفضى يده الى فرجه ليس بينهما حجاب فقد وجب عليه الوضوء والفرج اسم عام للذكر وفرج المرأة ولانه عضو يوجب غسله للذة كالذكر فاما اذا قبضت عليه أو أظفت فهي واحدة للذة لا محالة فيجب أن يكون عليها الوضوء في القولين والله أعلم وقال عبد الوهاب فيما روى عن مالك لا وضوء على المرأة في مس فرجها وفيما روى انها توضع ما قيل اذا أظفت هذا كله ليس باختلاف رواية فن قال لا وضوء فيه فعنه اذا كان لغيرة ومن رأى أن عليها الوضوء معناه اذا التذت به وان ذلك مبنى على رواية ان ذلك عليها اذا أظفت فهي مفسرة لما أجل من غيرها ومن أصحابنا من يعمل ذلك على روايتين احدهما الوجوب والاخرى سقوطه الا أن تطف محمد بن يونس وهو نحو ما ينه آولا أه منه بلفظه وتأمله يظهر لك انه يرى مما نسب اليه ابن عرفة وق مما يقتضى انه نقل اتفاق أهل المذهب والله أعلم ولولمنا انه صرح بذلك لكان منقوضا بكلام البابجي السابق وغيره وفي المقدمات مانصه وأما مس المرأة فرجها فن مالك في ذلك أربع روايات احدها سقوط الوضوء والثانية استحبابه والثالثة ايجابه والرابعة التفرقة بين أن تطف أو لا تطف وهي رواية ابن أبي أويس عنه فاما الرواية الاولى والثانية فهمها واحدة في سقوط الوجوب فذهب أبو بكر الابهري الى أن ذلك كله ليس باختلاف رواية وانما هو اختلاف احوال فرواية ابن القاسم وأشهب في سقوط الوضوء معناه اذا لم تطف ولا قبضت عليه فالتذت ورواية علي بن زياد عن مالك في وجوب الوضوء معناه اذا أظفت على ما بين في رواية ابن أبي أويس عن مالك ومن أصحابنا من يجعل الروايات كلها على روايتين احدهما وجوب الوضوء والثانية سقوطه والوجوب متعلق بالاطاف والتذت فصل فاذا مس المرأة فرجها ولم تطف ولا التذت فلا وضوء عليها عند مالك لم يختلف عنه في ذلك وان أظفت والتذت وجب عليها الوضوء عند مالك بخلاف وقيل ان عنه في ذلك روايتين على ما ينه أه منها بلفظها وقال ابن الحجاب مانصه وفي مس المرأة فرجها ثلاث روايات لابن زياد والمدونة وابن أبي أويس ثالثها ان أظفت انقض فقد دل على ظاهرها وقيل بانفاقها ضيغ اي رواية ابن زياد الوضوء والمدونة تفهيه وابن أبي أويس التفصيل وحكى ابن رشد رواية رابعة بالاستحباب ثم قال

فيه أن ما نقله ق عن ابن يونس تبع فيه قول ابن عرفة الصقلي ان قبضت أو أظفت نقض اتفاقا أه وما نسباه لابن يونس من الاتفاق ليس هو فيه بل حكى اختلاف الروايات عن مالك واختار فهمها على الوفاق دون الخلاف فهو يرى مما نسب اليه ابن عرفة وق مما يقتضى انه نقل اتفاق أهل المذهب ولولمنا أنه صرح بذلك لكان منقوضا بكلام المتقي والمقدمات وضيغ وغيرهم ومن جعل رواية ابن القاسم في المدونة على الخلاف لرواية ابن أبي أويس النعمي وابن ناجي وصاحبنا التقيين والارشاد انظر نصهم في الاصل وذلك شاهد لقول ز ان الاطلاق هو المذهب فقلت قال في شرح المرشد لهم أف هل النقض بمس المرأة فرجها على القول به خاص بمسها بالبطن والجنب كذا كروا الله أعلم

مانصه ثم اختلف الاشياخ في الروايات فتم من أجزاها على ظاهرها من الخلاف ومنهم من جعل الثالث تنسيبا وإن من قال بالنقض محمول على ما إذا ألطفت ومن قال بعدمه محمول على ما إذا لم تلطف ومنهم من يرى أن المذهب على قولين السقوط والتفصيل ومنهم من يرى أن المذهب على قوانين الوجوب والتفصيل اه منه بلفظه وعن حمل ذلك على الخلاف اللغوي ونصه واختلف في مس المرأة فرجها فقال مالك لا وضوء عليها وإنما سمعت في مس الرجل ذكره وروى عنه ابن أبي أويس أن عليا الوضوء إذا ألطفت اه منه بلفظه فهو صريح في أنه حمل رواية ابن القاسم في المدونة على الخلاف لرواية ابن أبي أويس وعلى ذلك حملها ابن ناجي ونصه قوله ولا ينتقض وضوء المرأة إذا مست فرجها ظاهره وإن ألطفت وهو كذلك به كان شيخنا يفتي وقيل بنية من رواه على بن زياد وقيل ان ألطفت توضأت والا فلا رواه ابن أبي أويس وقيل يستحب منه الوضوء فقط قاله مالك أيضا حكاه ابن رشد اه منه بلفظه وعن حمل ذلك على الخلاف صاحب التلقين والارشاد ونص التلقين ومس المرأة فرجها مختلف فيه اه منه بلفظه ونص الارشاد وفي مس المرأة فرجها خلاف اه منه بلفظه وذلك شاهد بقول زان الاطلاق هو المذهب والله أعلم * (تبيين * الاول) * مانقوله ابن يونس عن عبد الوهاب من حمل الروايات على الوفاق مخالف لما له في التلقين فتأمله * (الثاني) * اللغوي وإن جزم بحمل المدونة على الخلاف لرواية ابن أبي أويس فقد اختار من عنده تفصيلا أخرقانه قال متصلا بما قدمناه عنه مانصه قال الشيخ رحمه الله اما مس الظاهر فلا شيء عليها فيه وهو كالعانة للرجل وإذا مست موضعا تجده منه اللذة وجدتها توضأت والا فلا شيء عليها اه منه بلفظه والله أعلم (ونذب غسل فم من لحم ولين) قول ز لكن يتأكد النذب عند ارادة الوضوء والصلاة قاله العجاوي اماما ذكره من تأكد نذبه عند الصلاة فسلم قال ابن ناجي عند قول المدونة وأحب الى أن يمتضمض من اللحم واللين ويغسل الغمر إذا أراد الصلاة مانصه ولا منهوم لقوله الصلاة بل يغسل مطلقا لأنه يتأكد إذا أراد الصلاة قاله أبو عمران وغيره اه منه بلفظه وأما ما ذكره من تأكد عند الوضوء فانظر من قاله وما وجهه مع أن المضضة التي هي من سنن الوضوء تغني عنه والله أعلم * (تتمه) * ذكرناها استحباب غسل اليد بعد الطعام وسكتنا عن حكمه قبل وقد استمر اليوم على الناس عليه وذكره صاحب المعيار من البدع المذمومة وقد ذكر ح أول فصل فرائض الوضوء حديث ابن داود والترمذي بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده قال وهو حديث ضعيف والمراد به غسل اليد ومحملة عندنا ما إذا أصابها أذى من عرق ونحوه ومنه الحديث الوضوء قبل الطعام يتي الفقرو بعده يتي اللحم ويصح البصر ذكره صاحب الجمع وذكره في الاحياء ولم يذكر قوله ويصح البصر اه منه بلفظه ❦ قلت قد ذكره ابن رشد في المقدمات بزيادة ويصح البصر وفي البيان بدونها ونص المقدمات والوضوء في اللغة يقع على غسل العضو الواحد فافوقه والدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا من أن الوضوء قبل الطعام يتي الفقرو بعده يتي اللحم ويصح البصر في غسل

(ونذب غسل فم الخ) قول ز ويد أي بعد الطعام أو ما قبله فذكر صاحب المعيار أنه من البدع المذمومة وذكر ح أول فرائض الوضوء حديث أبي داود والترمذي بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده قال وهو حديث ضعيف والمراد به غسل اليد ومحملة عندنا ما إذا أصابها أذى من عرق ونحوه ومنه الحديث الوضوء قبل الطعام يتي الفقرو بعده يتي اللحم ويصح البصر ذكره صاحب الجمع وذكره في الاحياء ولم يذكر قوله ويصح البصر اه وقد ذكره ابن رشد في المقدمات بزيادة ويصح البصر وفي البيان بدونها ويصح الرواية الثانية أبو عمر بن عبد البر ومحملة ما مر عن ح توفي الرسالة وليس غسل اليد قبل الطعام من السنة الآن يكون به أذى اه

وحكى عياض عن مالك أنه دخل على عبد الملك بن صالح أمير المدينة فجلس ساعة ثم دعا بالوضوء والطعام فقال ابدؤا بأبي عبد الله فقال مالك أبو عبد الله يعني نفسه لا يغسل يده فقال لم قال ليس هذا الذي أدركت عليه أهل العلم يلدن أنما هو من أمر الاعاجم وكان عمر إذا أكل مسج يده يباطن قدميه فقال له عبد الملك أترك يا أبا عبد الله قال أي والله فما عاد إلى ذلك ابن صالح قال مالك ولا تأمر الرجل أن لا يغسل يده ولكن إذا جعل ذلك كله واجب عليه فلا أميتوا سنة العجم وأحيوا سنة العرب أما سمعت قول عمر تدوا وخشوشوا وامشوا وحفاة واياكم وزى العجم اه ولا شك أنه اليوم جعل ذلك كله واجب واتخذ له عدة خاصة وذلك من زى الاعاجم والله أعلم وفي ابن يونس عن عمر اياكم وهذا التسعم وأمر (١٩٧) الاعاجم وكره غسل اليد قبل الطعام ورأى من فعل

الاعاجم اه قلت واللام كافي المصباح طرف من جنون يلم الانسان انتهى وفي جامع المصنف ويكره غسلها أى اللدلا كل أى قبله اذ لم يكن بها أذى اه وذكر الترمذى حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم خرج من الخلافة فغرب اليه الطعام فقالوا ألا تأتيك وضوء قال إنما أمرت بالوضوء قبل الصلاة قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد كان سفيان الثوري يكره غسل اليد قبل الطعام اه وما تقدم عن عمر من أنه كان إذا أكل مسج يده يباطن قدميه قال ابن رشد إنما هو في مثل التروا والشى الخاف الذى لا يتعلق بيده منه إلا ما يذهب أذى المسخ وأما مثل اللحم واللبن وما يكون له الدم والودك فلا لأن غسل يده منه مما لا ينبغي تركه وقد تخفف رسول الله صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أيسر من اللحم واللبن وغسل عثمان بن عفان

اليد وضوء اه منها بلقظها وفي رسم الوضوء والجهاد من جماع القرنين من كتاب الطهارة الاول مانصه وقال لنا عبد الملك بن صالح بوضوء قبل الغداء فتوضأ ثم قال ناولوا أبا عبد الله فقلت لا حاجة لى به ليس من الامر فقال لى أفترى أن أتركه فقلت نعم فما عاد اليه قال القاضى يريد أنه ليس من الامر الواجب الذى يأثم من تركه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على الترغيب فيه من ذلك قوله الوضوء قبل الطعام ينقى الفقر وبعده ينقى الهم واجبا عليهم على أن النظافة مشروعة فى الدين يدل على ذلك أيضا ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا توضأ يغسل يده قبل أن يدخله ما فى وضوءه فهو من هذا المعنى اه منه بلقظه وما تاول ابن رشد رحمه الله هذه الرواية خلاف المتبادر منها وقد استتمت فى المعيار بقضية مالك هذه على ما ذكره من أنه بدعة لكنه لم يذ كر كلام العتبية هذا ولا كلام ابن رشد وإنما قال مانصه ومنها غسل الأيدي لطعام حكي عياض عن مالك رضى الله عنه أنه دخل على عبد الله بن صالح أمير المدينة فجلس ساعة ثم دعا بالوضوء والطعام فقال ابدؤا بأبي عبد الله فقال مالك أبو عبد الله يعني نفسه لا يغسل يده فقال لم قال ليس هذا الذى أدركت عليه أهل العلم يلدن أنما هو من أمر الاعاجم وكان عمر إذا أكل مسج يده يباطن قدميه فقال له عبد الملك أترك يا أبا عبد الله قال أي والله فما عاد إلى ذلك ابن صالح قال مالك ولا تأمر الرجل أن لا يغسل يده ولكن إذا جعل ذلك كله واجب عليه فلا أميتوا سنة العجم وأحيوا سنة العرب أما سمعت قول عمر تدوا وخشوشوا وامشوا وحفاة واياكم وزى الاعاجم اه منه بلقظه ولا شك أنه اليوم قد اتخذ ذلك كله واجب ولا سيما عند الاغنياء وذوى الجاه وقد أعدوا له عدة على هيئة خاصة ولا ريب أن ذلك من زى الاعاجم والله سبحانه أعلم * (تبيينه) الاول * قوله فى المعيار دخل على عبد الله بن صالح الخ كذا وجدته فى عدة نسخ منه والظاهر أنه تعصيف وان أصله عبد الملك كفى العتبية ويدل على ذلك قوله فى الاثناء فقال عبد الملك أترك الخ والله أعلم * (الثانى) * الرواية التى ذكرها ابن رشد فى البيان صحيحها الحفاظ أبو عمر قال الشيخ زروق فى شرح الرسالة عند قولها وليس غسل اليد قبل الطعام من السنة الا

يده من اللحم وتضعف منه ذكر ذلك مالك فى الموطأ فهذا يدل على ما ذكرناه والله أعلم اه وروى ابو داود وغيره مرفوعا من باب ويده غمر يغسله فأصابه شى فلا يلومن الانفسه (فائدة) ذكر فى جامع المعيار عن أنسب أنه تسحب البداءة قبل الاين فى غسل الأيدي فى الاجتماع للطعام قال وهذا مع استواء المجتمعين أو تقاربهم لما فيه من ترك اظهار ترفيع بعضهم على بعض فى التبدية به أمان كان فهم العام وذو الفضل والسنن فالسنة فى ذلك أن يبدأ به حيث كان من المجلس ثم من كان على يمينه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتى بلبن قد شرب عاء وعن يمينه أعراى وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعراى وقال الاين فى الاين فلا ين ولا يعطى الذى على اليسار وان كان أفضل ممن على اليمين الا بعد استئذان من على اليمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتى بلبن فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشباح فقال للغلام أناذن لى أن أعطى هؤلاء فقال لا والله يا رسول الله لا وأثر بنصبي منك أحد ا قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يده اه

وقول ز فائدة من داوم الخ قال هو في كان شيخ شيوخنا أبو العباس الورزاري بحث فيه ويقول انه غير صحيح ويؤيد بحجته ماروا غير واحد من أن الامام مالك كارضى الله عنه كان له في كل يوم درهمان من اللحم وأنه لم يجدهما الا بيع خشب سقف بيته باعها وفي الجامع الصغير مانصه خير طعام الدنيا والآخرة اللحم العقيل في الضعفاء وأبو نعيم في الحلية عن ربيعة بن كعب اه قال المناوي زادي رواية ولوسأت ربي أن يطعمني كل يوم لفعل وذلك لأن أكله يحسن الخلق كما في خبر يأتي فهو أفضل من اللبن عند جمع لهذا الخبر وعكس آخرون واسناده ضعيف اه قلت يدل لما في ز عن الغزالي حديث أن الله يغيض السمين قال في جمع الوسائل وهو محمول على ما إذا نشأ السمين عن غفلة وكره نعمة حسنة كيدل عليه رواية يغيض اللعامين اه وعند الطبراني مرفوعاً أن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة ولادليل فيما روى عن مالك لأنه بما أوتيته من تنوير بصيرته ارتقى عن التأثير بكثرة النعم (١٩٨) الحسية وفي الموطأ مانصه مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول

يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البر فإنكم لن تقوموا بشكره اه وفيه أيضاً مانصه مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال إياكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة النحر مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جمل لحم فقال ما هذا فقال يا أمير المؤمنين قرمنا إلى اللحم فاشتريت بدرهم لحما فقال عمر أميراً بدأ حدك أن يطوى بطنه عن جاره وأن عمه أين تذهب عنكم هذه الآية أذهبتم طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها اه والقراح رزنة كلام الخالص الذي لم يخاطبه كافر ولا غيره والضراوة بالفتح الاعتقاد أي فإن له عادة يدعو إليها ويشق تركها لمن ألفها وقرمنا ففتح القاف وكسر الراء أي اشتدت شهوتنا (ان صلى به) قلت قال في العارضة في

أن يكون بها أذى اه مانصه ما ذكر أن غسل اليد قبل الطعام ليس من السنة هو قول مالك ورده أبو عمر بن عبد البر في جامع الكافي بحديث سلمان رضي الله عنه غسل اليد قبل الطعام ينقي الفقر ويعد مني اللحم وقال انه صحيح وهذا فيما هو مانع اه منه بلفظه ونأويل ابن رشد السابق لكلام الامام يدفع اعتراض أي عمر لكنه بعيد كما قدمنا وخلاف ما صرح به ابن يونس ونصه وفي رواية أنه شبه سئل عن الوضوء بالديق والنخالة فقال لا علم لي به ولم يتوشأ به أن اعياه سب فاستوضأ بالتراب وقد قال عراياكم وهذا الشتم وأمر الاعاجم وكره غسل اليد قبل الطعام ورأى من فعل الاعاجم اه منه بلفظه من كتاب الجامع والظاهر في الجواب عن اعتراض أي عمر وإن سلمه الشيخ زروق ما تقدم عن ح من قوله في حديث أبي داود والترمذي السابق ومجمله عندنا ما إذا أصابها أذى الخ والله أعلم وقول ز فائدة من داوم على أكل اللحم الخ كان شيخ شيوخنا أبو العباس الورزاري بحث فيه ويقول انه غير صحيح قلت ويؤيد بحجته ماروا غير واحد من أن الامام مالك كارضى الله عنه كان له في كل يوم درهمان من اللحم وأنه لم يجدهما الا بيع خشب سقف بيته باعها وفي الجامع الصغير مانصه خير طعام الدنيا والآخرة اللحم العقيل في الضعفاء وأبو نعيم في الحلية عن ربيعة بن كعب اه قال المناوي في شرحه مانصه زادي رواية ولوسأت ربي أن يطعمني كل يوم لفعل وذلك لأن أكله يحسن الخلق كما في خبر يأتي فهو أفضل من اللبن عند جمع لهذا الخبر وعكس آخرون واسناده ضعيف اه منه ولا يخفى أن فيه رداً لما قاله ز والله أعلم (ولو شك في صلاته الخ) قول ز وهو الذي لا ينبغي غيره قال شيخنا ج فيه نظر وهو مبنى على ما تقدم له من أنه يجب عليه التماذي وأما على المشهور فإنها تبطل عليه وعليهم

يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البر فإنكم لن تقوموا بشكره اه وفيه أيضاً مانصه مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال إياكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة النحر مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جمل لحم فقال ما هذا فقال يا أمير المؤمنين قرمنا إلى اللحم فاشتريت بدرهم لحما فقال عمر أميراً بدأ حدك أن يطوى بطنه عن جاره وأن عمه أين تذهب عنكم هذه الآية أذهبتم طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها اه والقراح رزنة كلام الخالص الذي لم يخاطبه كافر ولا غيره والضراوة بالفتح الاعتقاد أي فإن له عادة يدعو إليها ويشق تركها لمن ألفها وقرمنا ففتح القاف وكسر الراء أي اشتدت شهوتنا (ان صلى به) قلت قال في العارضة في

اختلف العلماء في تجديده الوضوء لكل صلاة فذهب من قال بجدها إلى أن يفعل فعلاً يفتقر إلى الطهارة وهم الأكثر ومنهم من قال بجدها مطلقاً اه (ولو شك في صلاته الخ) قول ز وهو الذي لا ينبغي غيره هو مبنى على ما تقدم له من أنه يجب عليه التماذي وأما على ما عني أنه مطالب بالقطع فأنه تبطل عليه وعليهم في هذه الصورة كما يشهد له قول ابن يونس قال ابن القاسم وكل أمام دخل عليه ما ينقض صلاته فتمادى بهم فصلاتهم مستقصية وعليهم إعادة متى علوا اه قلت قال القرافي وما ذهب إليه مالك أي من وجوب التماذي أرجح لأنه احتاط للصلاة أدهى مقصداً فالتى الشك حال التلبس بها اه نقله العلامة ابن زكري وهو ظاهر حديث البخاري وغيره أنه شكى إلى رسول الله صلى عليه وسلم الرجل الذي يحيل إليه أنه يجده الشيء في الصلاة فقال لا يتقبل أولاً ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجدر بها

في هذه الصورة والله أعلم اهـ قلت وما قاله ظاهر ويشهد له قول ابن يونس مانصه قال
ابن القاسم وكل امام دخل عليه ما ينقض صلاته فمأدى بهم فصلاتهم منقضة وعليهم
الاعادة متى علموا اهـ منه بلفظه (ومس مصحف) قول ز ولو نسخ معناه نحو وان تبدوا
ما في أنفسكم الخ قال شيخنا ج ماذ كرمه من أن هذه الآية منسوخة ويعني بقوله تعالى
لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية هو وان جرى عليه ابن جري خلاف المرتضى بل
آية لا يكلف الله نفسا الا وسعها مخصوصة لعموم هذه لانا نسخة لها هذا الذي اختاره ابن عطية
ورجحه الطبري وهو الظاهر وما ورد في بعض روايات الحديث من أنها نسخة فالمراد بالنسخ
والله أعلم التخصيص اهـ قلت وأشار بقوله وما ورد في بعض روايات الحديث الى ما في صحيح
مسلم ولفظه لما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخشوه الآية
اشد ذلك على الصحابة وبركوا على الركب وقالوا لا نطبقها فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا
وأطعنا فلما فعلوا ذلك نسخها الله عز وجل فانزل الله لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية اهـ
وما اختاره شيخنا هو مختار الامام المازري قال في المعلم في شرح الحديث السابق مانصه
اشفاقهم وقولهم لا نطبقها يحتمل أن يكونوا يعتقدوا أنهم يؤخذون بما لا قدرة لهم على
دفعه من الخواطر التي لا تكتسب فلها ذراؤه من قبل ما لا يطاق فان كل المراد هذا
كان الحديث دالا على أنهم كفوا ما لا يطاق وعندنا أن تكليفه جائز عقلا واختلف هل
وقع التعبدية في الشريعة أم لا وأما قول الراوي ان ذلك نسخ في النسخ ههنا نظر لانه انما
يكون النسخ اذا تعذر البيان ولم يكن رد احدى الايتين الى الاخرى وقوله وان تبدوا ما في
أنفسكم عموم يصح أن يشتمل على ما عاين من الخواطر وما لا عاين فتكون الآية الاخرى
مخصصة لأن يكون فهم الصحابة بقرينة الحال أنه تقرر تعبدهم بما لا يطاق من الخواطر
فيكون حينئذ ناسخا لا يرفع ثابت مستقرا اهـ منه بلفظه ونقله أبو الفضل عياض في
الكمال وقال عقبه مانصه لوجه لا بعد النسخ في هذه القضية ورواها اقدروى فهم النسخ
ونص عليه لفظا ومعنى بامر النبي صلى الله عليه وسلم بالايان والسمع والطاعة لما أعلمهم
الله من مواخذته لهم فلما فعلوا ذلك رفع الله عنهم الحرج ونسخ الله هذه الكلفة بالآية
الاخرى وطريق علم النسخ انما هو بالخبر عنه وبالتنازع وهو ما يجتمعان في هذه الآية لكن
اختلف أرباب الاصول في قول الصحابي نسخ حكم كذا بكذا هل هو حجة يثبت بها النسخ أم
لا ثبت بمجرد قوله وهو قول القاضي أبي بكر والمحققين منهم لانه قد يكون عن اجتهاد حتى
يقتل ذلك نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس في هذه الآية فأكثر
المفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما تقدم فيها من النسخ وأبعد بعض المتأخرين قال
لانه خبر ولا يدخل النسخ الاخبار ولم يحصل ما قال فانه وان كان خبرا فهو خبر عن تكليف
ومواخذة بما تكن التنوير والتعبد بما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بذلك
وأن يقولوا سمعنا وأطعنا ثم نسخ ذلك عنهم برفع الحرج والمواخذة ثم ذكرنا وبالآلة
ومحصله أنهم أشد نقوا ان يكفوا ما لا يطيقون فازيل عنهم الاشفاق وبين أنهم لم يكفوا

(ومس مصحف الخ) قال أبو عمر
أجمع فقهاء الامصار ان لا يمسح الا
متوضئ اهـ لكن حكى اللغوي
قولا بان الوضوء لمسه مندوب اليه
والله أعلم قلت وفي شرح
الوعليسية مانصه وذهب جماعة
الى أن الوضوء لمسه مستحب
واختاره اللغوي اهـ وفي الموطن
وغیره أن في كتابه صلى الله عليه
وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن
الاطاهر وقول ز ولو نسخ معناه
نحو وان تبدوا ما في أنفسكم الخ قال ج
ما ذكره من أن هذه الآية منسوخة
ويعني بقوله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها الآية هو وان جرى
عليه ابن جري خلاف المرتضى بل
آية لا يكلف الله الخ مخصوصة لعموم
هذه لانا نسخة لها هذا الذي اختاره
ابن عطية ورجحه الطبري وهو
الظاهر وما ورد في الحديث اي
حديث مسلم من أنها نسخة فالمراد
بالنسخ والله أعلم التخصيص اهـ
أى فان قوله تعالى وان تبدوا ما في
أنفسكم الخ عموم يشمل ما عاين من
الخواطر وما لا الاخرى
مخصصة لها بما عاين والله أعلم وما
اختاره ج هو مختار الامام المازري
في المعلم وانزاعه عياض في الاكل
انظر نصهما في الاصل والله أعلم
(وان حائضا) قول مب وخالقهما

الأوسعهم قال وهذا غير ما أشار إليه الامام ثم قال وذهب بعضهم الى أن الآية محكمة في
 اخفاء اليقين والشك للمؤمنين والكافرين فيغفر للمؤمنين ويعذب الكافرين اه منه
 ونقل الابن كلام المازري وعياض وقال عقب قوله فيغفر للمؤمنين الخ مانصه النووي
 قال الواحدى وهو مذهب المحققين اه منه بلفظه ١٠ ثلث وعياض وان بحث في كلام
 المازري أو لا فان كلامه آخر ارجع الى ما قاله المازري لانه صرح بأن مذهب المحققين أن
 قول الصحابي هذا منسوخ ليس بحجة وسلم ما قاله المازري من أن النسخ لا يصار اليه مع
 امكان الجمع وهو حقيق بالتسليم فلم يبق الا أمر النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالسمع
 والطاعة والظاهر أنه لا دليل فيه لما ادعاه فتأمل منه صفا والله أعلم (تبيينه) قال ابن
 عرفة مانصه وقول أى عمر أجمع فقهاء الماصار أن لا يمسسه الامتوضي يزيق توهم خلافه
 من قول اللخمي قيل الوضوء ليس المصحف مندوب اليه ويجب حمله على ما حل عليه المازري
 قول بعضهم غسل المستحاضة قبل خمسة عشر يوما مستحب قال ليتوهم أنها لاتأثم ان
 صلت دون غسل بل تأثم اجماعا فعني كونه مستحبا لها ترك الصلاة لا فعلها دون غسل
 اه منه بلفظه ١١ قلت تأويله كلام اللخمي على ذلك بعيد من كلامه ونصه والثالث وضوء
 الخب للنوم واختاف فيه هل هو واجب أو فضيلة وقد تقدم واختلف أيضا في وضوء
 لمس المصحف هل هو واجب أو مندوب اليه اه منه بلفظه ولذلك والله أعلم لم يدعوا
 تليد ابن ناجي على تأويله بل قال في شرح المدونة مانصه وقيل الوضوء لمس المصحف مندوب
 اليه كاه اللخمي اه منه بلفظه (ولو لم يعلم ومتعلم) قول مب عن الشيخ سيدى عبد
 القادر القاسمي وخائفهما غيرهما من قرأ عليه ولم يأت في ذلك دليل الخ سلم هذا كاسله
 جس وهو غير مسلم وأى دليل يحتاج من قال يمنع مس الخب اللوح مع تسليمهم أن المنع
 هو ظاهر عموم الروايات ومطلقاتها فالذي يقول بالجواز هو الطالب بالدليل ولم يدعوا
 ان هذا الذي قاله بعض شيوخه من المنع المؤيد بعموم الروايات ومطلقاتها هو الحق الذي
 لا شك فيه لان مس اللوح للمعلم والمتعلم المحدثين الحديث الاصغر أو الخائفين انما أبيع لهما
 عند الحاجة اليه للقراءة أو التشكيل ولا يباح لهما في غير ذلك كاصح به غير واحد قال
 مق مانصه ولا يمنع من المتعلم لوحه لدراسته وان كان ذلك المتعلم امرأه حاضا وهذا على
 القول بانهم لا يغير ممنوعة من قراءة القرآن اه منه بلفظه فاستفيد منه أنها لاتمس اللوح
 على القول بانها تمنع من القراءة وهو شاهد لمن منع من الخب اللوح اذ لا ساج له القراءة
 وعدم اباحتها له من الشهرة يمكن لا يحتاج الى دليل ويدل للمنع أيضا كلام ابن رشد في
 أجوبة ونصها ولا يجوز لاحد من المصحف الاعلى طهارة وقد رخص الذي يعلم القرآن
 أن يقرأ في اللوح على غير وضوء وللمؤبد ان يشكل ألواح الصبيان على غير وضوء لمعلمهم
 من الخرج في التزام الطهارة لذلك أعنى طهارة الوضوء وبالله تعالى التوفيق لا شريك له اه
 منها بلفظها فتأمل تعليله وقوله أعنى طهارة الوضوء تحجده شاهد الما قلناه وكذا كلامه في
 البيان يدل للمنع أيضا لمن تأمله في سماع أى زيد من كتاب الطهارة مانصه وسئل عن
 الخائض تكتب القرآن في اللوح وغسل اللوح فتقرأ فيه قال لا بأس به على وجه التعليم

غيرهما ولم يأت بدليل الخ يقال عليه
 أى دليل يحتاج من قال يمنع مس
 الخب اللوح مع تسليمهم أن المنع
 هو ظاهر عموم الروايات ومطلقاتها
 فالذي قال بالجواز هو الطالب
 بالدليل ولم يدعوا كرمع أن المنع هو
 الحق الذي لا شك فيه لان مس اللوح
 للمعلم والمتعلم المحدثين الحديث
 الاصغر أو الخائفين انما أبيع لهما
 عند الحاجة اليه للقراءة أو التشكيل
 ولا يباح لهما في غير ذلك كاصح
 به غير واحد انظر الاصل (وجز)
 هذا قول ابن حبيب وانظر لم اعتمده
 المصنف مع أن صاحب التفرع
 اقتصر على قول مالك يجوز مس
 الصبيان للكمال والظاهر انه اعتمد
 على كلام ابن الحاجب لانه صدر
 بقول ابن حبيب وحكي قول مالك
 بقيل ونحوه لابن رشد لانه اقتصر
 على الكراهة في الكمال والله أعلم

قال القاضي قد مضى في رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم وجه القول في هذه المسئلة
والمعنى الذي من أجله وقع التخفيف فيها فن أراد الوقوف عليه تأمله هناك وبالله التوفيق
اه منه بلفظه وأشار بقوله قد مضى الخ إلى ما قدمه هناك ونصه وسئل مالك رحمه الله عن
اللوحي فيه القرآن أنيس على غير وضوء قال أما الصبيان الذين يتعلمون القرآن فلا نرى
بذلك بأساً فمیل له فالرجل تعلم فيه قال أرجو أن يكون خفيفاً فيقبل لابن القاسم فالعلم
يشكل ألواح الصبيان وهو على غير وضوء قال أرى ذلك خفيفاً قال القاضي انما خفف مالك
رحمه الله للرجل الذي يتعلم القرآن أن ينس اللوح فيه القرآن وخفف ذلك ابن القاسم أيضاً
للمعلم بشكل ألواح الصبيان لأن النهي انما ورد أن لا ينس القرآن الا طاهر وحققة لفظ
القرآن اذا أطلق أن تقع على جلته وان كان قد يطق والمراد به بعضه على ضرب من الخبز
فتقول سمعت فلاناً يقرأ القرآن وان كنت لم تسمعه يقرأ منه الاسبورة واحدة أو آية
واحدة فتكون صادقة في ذلك فلما كان لفظ القرآن يقع على كله وقد يقع على بعضه لم
يتحقق ورود النهي في مس بعضه على غير طهارته فن أجل ذلك خفف لئلا يتعلم القرآن أو
يشكل ألواح الصبيان أن ينس اللوح فيه القرآن على غير وضوء لما يلحقه من المشقة في
أن يتوضأ كلما أحدث ولعل ذلك يكون في الاحيان التي يتقلى فيها من الماء فيكون ذلك
سبباً إلى المنع من تعليمه وهذه هي العلة في تخفيف ذلك للصبيان لانهم وان كانوا غير
متعدين فأبواهم فهم متعبدون لمعلمهم بما لا يحل كشرب الخمر أو كل لحم الخنزير وما
أشبه ذلك ألا ترى أنه خفف لهم التطاريس يتعلمون فيها في المكتب وكره أن يسأوفيه
المصحف الجامع للقرآن الاعلى وضوء ثم قال وفي سماع أشهب من كتاب الصلاة وفي هذا
الكتاب في بعض الروايات أن الرجل لا ينس اللوح اذا قرأ فيه على غير وضوء فان لم يكن
معناه على غير المتعلم فهو معارض لهذه الرواية فتأمل هذا كله تجده صحيحاً والله أعلم اه
منه بلفظه فتأمل تجده شاهد الما قلناه فالعجب من يرجح قول المجيز من غير استناد لنص
ولا ظاهر على قول المانع مع تسليم أنه مؤيد بالظواهر والله سبحانه الموفق * (تنبيه) قال
ابن يونس مانصه اختصار هذا الاختصار قول أنه لا يكره لمعلم ولا لتعلم من رجل اوصى
مس اللوح فيه القرآن على غير وضوء وقول أنه يكره ذلك لهم وقول أنه يكره للرجل دون
الصبيان اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وسلمه وتعقبه ابن زرقون وغيره بان ما أفاده
كلامه من وجود الخلاف في الصبيان غلط نشأ له من فهمه كلام النوادر لقوله في هاروى
أشهب لا أرى مسه غير متوضى قال ابن عرفة فسب الغلط عموم غير متوضى في الصبي
اه وقد علمت أن سماع أشهب انما هو في الرجل مع أحقه له للتأويل كما تقدم في كلام
ابن رشد فتأمل والله أعلم * (تنبيه آخر) قول ابن رشد خفف لهم التطاريس الخ كذا
وجدته فيه التطاريس بتقديم التاء المشناة فوق على الطاء المهملة وبعد الطاء ألف ثم راء
ثم سين مهملة بينهما مشناة تحسية ولم أقف في كتب اللغة على معنى ذلك بما يناسب كلام ابن
رشد والله أعلم (وان بلغ) قول مب تعقبه البساطي بان المصنف انما اعاده فيه ما ذكره
في ضيق الخ فيه نظراً لانه يقتضى ان البساطي اعترض كلام المختصر بكلام ابن يونس

(وان بلغ) قول مب تعقبه البساطي
الخ فيه نظراً لانه يقتضى أن البساطي
اعترض كلام المختصر بكلام ابن
يونس

الذي ذكره وليس كذلك فان كلام ابن يونس شاهد لكلام المختصر بفهمه وانما اعترض بكلام ابن يونس كلام ضحج نعم الساطي اعترض (٢٠٢) كلام المختصر بقوله ان ابن حبيب انما خفف الجزء للصبيان فقول

المصنف وان بلغ يطلب النص فيه اه وقول ز وقول ضحج ليس بجيد زده حق الخ في رد مق نظريته في الاصل ثم قال فحصل أن اعترض ضحج الاتفاق الذي ذكره ابن بشير صواب ولذلك والله أعلم سلمه صر وقول ن على ما ذكره ابن حبيب فالا لان حاجته صناعة الخ فيه نظر لان قائل ذلك هو الباجي موجهها لكلام ابن حبيب لابن حبيب انظر نص الباجي في الاصل قال عقده عفا الله عنه فائدة قال البرقي سئل ابن زبادة الله عن أوصى أن يجعل في أ كنهه خفة قرآن أوجز منه أوجز من أحاديث نبوية أو أدعية حسنة هل تنفذ وصيته أم لا واذا لم تنفذ عدل ذلك فهل ينش وتخرج أم لا فأجاب لا أرى تنفذ وصيته وتقبل أحماء الله عن الصديق والتخاسة فان فات فأمر الادعية خفيف والخفة يجب أن ينش وتخرج اذا طمع في المنفعة أو أمن من كشف جسد الميت ومضرته أو الاطلاع على عورته قلت ووقت هذه المسئلة بنون فحكي شيخنا عن بعض أشياخه في الذي أوصى أن يجعل معه أجازته أنها تجعل بين أ كنهه بعد الغسل وتخرج اذا أراد وادفنه وحكي عن غير دأنها تجعل عند رأسه فوق جسمه بحيث لا يخالطها شيء ويجعل بينهما

الذي ذكره وليس كذلك انما اعترض بكلام ابن يونس كلام ضحج ولا يصح اعتراض كلام المختصر بكلام ابن يونس لانه شاهد له كما يأتي بيانه نعم البساطي يعترض كلام المختصر بقوله ان ابن حبيب انما خفف الجزء للصبيان فقول المصنف وان بلغ يطلب النص فيه اه وقول ز وقول ضحج ليس بجيد زده حق الخ كلام ضحج الذي أشار اليه ذكره على قول ابن الحجاج والجزء لا يجي كاللوح بخلاف المكمل وقيل والمكمل اه ونصه قول المصنف بخلاف المكمل هو قول ابن حبيب ورخص مالك في المختصر في مس المكمل للصغير واليه أشار بقوله وقيل والمكمل وحكي ابن بشير الاتفاق على جواز مس المصحف للمتعلم وظاهره ولو كان بالغاً ونقل في المعلم قولين وليس بجيد اه منه بالنظر وفيهم مق أن قوله وليس بجيد راجع لحكمة ابن بشير الاتفاق فقال مانصه وما أدري ما الذي عابه المصنف على ابن بشير ونقله موافق لنقل الباجي فانه قال قد أبيع مسه نحدث ضرورة التعلم وأما ضرورة التعليم فروى ابن القاسم عن مالك اباحتها وكرهها ابن حبيب اه نقله جمع ثم قال انظر نقل الباجي هذا مع نقل ابن عرفة فانه لم يذكر القولين المذكورين الا في المتعلم الصغير اه قلت وما نسبته مق للباجي هو كذلك فيه فانه قال في ترجمة الامر بالوضوء من مس المصحف من المتقي مانصه وقد يبيع مس القرآن بغير طهارة ضرورة التعلم وهل يبيع ذلك ضرورة التعليم روى ابن القاسم عن مالك اباحتها وكرهها ابن حبيب وجه رواه ابن القاسم أن المهمل يحتاج من تكرمه ما تلحقه المشقة باستدامة الطهارة فآرخض له في ذلك كلمة ولم يوجه قول ابن حبيب أنه غير محتاج للحفظ وانما ذلك لمعنى الصناعة والكسب (مسئلة) وهذا في المصحف الجامع اه محل الحاجة منه بالنظر فلم يصرح بالاتفاق على جواز مس المتعلم الكامل كقائل ابن بشير لكنه مقتضى كلامه ويمكن أن يكون جزمه بالجواز في حق المتعلم لقوة القول بجواز ذلك وان كان فيه خلاف وحكي القولين في المعلم لا يستواء ما عنده فلا يكون شاهد لابن بشير فاعترض ضحج متجه نعم على تسليم ان كلام الباجي شاهد لابن بشير فلا يرتد ذلك اعتراض ضحج بل يتوجه اعتراضه على الباجي أيضاً لان المصنف نقل عن صاحب المعلم أنه حكى في ذلك قولين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا سيما ان كان مثل الامام المازري وأيضاً حكى ابن عرفة وغيره القولين في مس الصبي المتعلم المصحف الكامل ونص ابن عرفة ومس الصبي المتعلم الجامع خفة مالك وكرهها ابن حبيب وأجازته الجزء اه منه بالنظر وتقدم نحوه عن ابن الحجاج وضحج وقال ابن يونس مانصه قال مالك في المختصر وأرجو أن يكون من الصبيان المصاحف للتعليم وهم على غرضه خفيفاً ثم قال وقال ابن حبيب ويستخف للصبيان من الاجزاء كاللواح ويكره لهم مس المصحف الجامع الاعلى وضوء اه منه بالنظر فحصل ان اعتراض ضحج الاتفاق الذي ذكره ابن بشير صواب ولذلك والله أعلم سلمه صر وقول ز على ما ذكره ابن حبيب قائلان لان حاجته صناعة

الخ

من التراب بحيث لا يصل اليه شيء من رطوبات الميت وفي بعض التواريخ ان ابأذر أو غيره من فقهاء الاندلس

أوصى أن يدفن معه جزء القم من الأحاديث وأنه فعل ذلك به وكذا أوصى آخر أن يدفن بمخاضه فيه مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله وفعل ذلك به وذلك عندى قريب لأن قصده التلقين والبركة اه من ح وقال مب عند قول المصنف في الوصية وايضا بمعية ما نصه كان يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله مع في كنفه أو قبره اللهم الا أن يجعل في صوان من نخماس ويجعل في جدار القبر لتظاير كنفه فانه **عنه** اه والله أعلم ***(فصل)** في موجبات الغسل وواجباته وما يتبع ذلك ***(فصل)** قلت فائدة فرض الغسل من الجنابة سبع مرات وكذا غسل الثوب **(٢٠٣)** من البول سبع مرات والصلاة تسعين مرة

فمن يزل صلى الله عليه وسلم يسأل الله به التخفيف حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنابة والثوب مرة واحدة رواه أبو داود وورد أن المؤمن اذا قام وامتنل أمر الله واغتسل من جنابة غير محرمه فكل قطرة تقطر من شجرة يخالق الله منها ملكا يسبح الله تعالى الى يوم القيامة ويكون ذلك في صحيفته الى يوم القيامة وجاء أنها مع ما يدلى المسألة فتتمتع بها تبركا كما به هذا العبد الممثل لاهربه ذكره خبتي وعج وقول خش بالضم اسم للفعل الخ مثله في ح و ختي قائلا على ما اختاره ابن مالك وهو الاشهر اه وزادا وقيل بالفتح فيه ما وقيل بالفتح اسم للفعل والضم اسم للماء اه واقتصر على الثالث الشيخ ميارة في شرح المرشد قائلا عكس المختار في الوضوء اه وسعه جس وهو القياس وفي شرح الرسالة للشيخ زروق ما نصه قال في الغريب لاختلاف أعلمان الغسل بفتح الغين اسم للفعل وبضمها اسم للماء وكذا غير الخلاف فيه كالوضوء

الخ فيه نظيران قائل ذلك هو الباجي موجه الكلام ابن حبيب لابن حبيب نفسه كما يعلم من كلام الباجي السابق ***(تنبيهات الاول)** لم يجز مب عن اعتراض البساطي قول المصنف وان بلغ وقال عجم عن شيخه بعلم ذكره قول ابن يونس والمشهور لا يجوز من الرجل الكامل ولو كان متعلما اه ما نصه فانظر مفعله هل يجوز من الرجل للرجل فيكون سندا للمصنف اه ***(فصل)** قلت والظاهر أنه سنده لانه مفعول صفة وهو حجة عند الجمهور والصحيح أنه حجة ولو حذف الموصوف كما هنا خلافا لما في جمع الجوامع ويشهد له كلام أبي الحسن ونصه الشيخ الاجر بمثابة الألواح انظر ابن يونس اه منه بلقطه لكني لم أجده في ابن يونس ذلك والله أعلم ***(الثاني)** انظر لم اعتد المصنف قول ابن حبيب دون قول مالك مع أن صاحب التفریع اقتصر على جواز من الصبيان الكامل ونصه ولا بأس بحمل الصبيان المصاحف على غير وضوء وكذلك كتبهم القرآن على غير وضوء اه منه بلقطه والظاهر انه اعتد على كلام ابن الحاجب السابق لتصديره بقول ابن حبيب وحكاية قول مالك وقيل وكلام ابن رشد السابق بقيد ذلك أيضا لانه اقتصر على الكراهة وظاهره بل صرحه أن الذي كرهه هو مالك فراجع معتمدا والله أعلم ***(الثالث)** ما نقله البساطي عن ابن يونس من قوله والمشهور لا يجوز من الرجل الكامل ولو كان متعلما نقله عنه طفي وغيره وقد راجعت البساطي فوجدته كذلك فيه وقد نقله عنه أيضا صر في حاشية ضيق وكلامه سلو لكني لم أجده لابن يونس حين تكلم على المسئلة في كتاب الصلاة الثاني وأطال الكلام فيها ولا في كتاب الطهارة حين تكلم على الوضوء لمس المصنف وقد نقل أبو الحسن كلام ابن يونس ولم يذكر ما نقله عنه البساطي وكذا ابن عرفة وقد بحث في ابن يونس عن ذلك البحث الشديد فلم أجده فانه أعلم أين ذكره

***(فصل)** في موجبات الغسل وواجباته وما يتبع ذلك ***(فصل)**

(يجب غسل ظاهر الجسد) قول ز خلافا لاجدهم ما ولاي حنيفة في الثاني قال تو في صحيح ما نصه خلافا لابي حنيفة فهو ما لم ينسب لاحد شيئا وكذا في القسطلاني في باب المضمضة والاستنشاق في الغسل اه ***(فصل)** قلت وقد نسبهم ما مع الابی حنيفة ابن العربي

اه وفي الصباح ما نصه غسائه غلاما باب ضرب والاسم الغسل بالضم وبعضهم يجعل المضموم والمفتوح مع في وعزاه لسيبويه وقيل الغسل بالضم هو الماء الذي يطهر به قال ابن القوطية الغسل تمام الطهارة وهو اسم من الاغتسال اه **(يجب غسل الخ)** قول ز خلافا لاجدهم ما ولاي حنيفة في الثاني تسع فيه تت والذي في ضيق وابن جزي وابن العربي والقسطلاني نسبة وجوب ما مع الابی حنيفة ولم ينسبوا لاحد شيئا ***(فصل)** قلت قال بعضهم والحكمة في وجوب الغسل من الماء مع أن الفضلة أفقر منه أن الماء يجتمع من سائر الجسد فوجب غسله شكرا لنعمة اللذة وكثارة اللذوب وأيضا الفضلة متكررة فيشق فيها ذلك بخلاف الماء والله أعلم

(عني) قول ز وان ربط بقصة
الذ كرهذا بخصوصه ظاهر لان
الممنوع بالربط في حكمه ما خرج
بالفعل فيجب عليه المغسل معادلته
بتقيض قصده والقول بان الانسان
يصير جنبا بانه صال المني عن محله
وان لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن
القاسم وعلى بن زياد وقول اصبيغ
وابن كاتبة لكن لا يطالب بالغسل الا
بعد برونه وظهوره حتى عند مالك
ومن واقفه وانما ثمة الخلاف هل
يعيد الصلاة أم لا فتأمل والله أعلم
وقول مب فالحدث على عومه
يقال عليه اذا كان على عومه وموصورة
السبب قطعية الدخول لزوم استواء
البقطة والنوم والفرس أنهم ما غير
مستويين فكيف يصح ان يكون
منشأ الخلاف الحديث المذكور
وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد
وغير واحد يدل على انه لا نزاع في
حمل الرؤية فيه على البصرية قلت
بل في رواية عندهم عن عائشة ان
امراة قالت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا
احتلت فأبصر الماء فقال نعم وفي
رواية عبد الرزاق اذا رأت احدا كان
الماء كالمياه الرجل وفي رواية أحد
ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل
الرجل * (فرع) * قال في المدونة
ومن جنق فائما أو قاعدا توضأ
ولا غسل عليه ابو الحسن ظاهره
افاق بالقرب أو بعد أيام خلافا
لتفصيل ابن حبيب قال ابن يونس
يريد الا ان يجسده المسقى اه

ويأتى نصه ان شاء الله عز وجل وموضعه الخ والله أعلم (عني) قول ز وان ربط بقصة
الذ كرهذا بخصوصه ظاهر لان
الممنوع بالربط في حكمه ما خرج
بالفعل فيجب عليه المغسل معادلته
بتقيض قصده والقول بان الانسان
يصير جنبا بانه صال المني عن محله
وان لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن
القاسم وعلى بن زياد وقول اصبيغ
وابن كاتبة لكن لا يطالب بالغسل الا
بعد برونه وظهوره حتى عند مالك
ومن واقفه وانما ثمة الخلاف هل
يعيد الصلاة أم لا فتأمل والله أعلم
وقول مب فالحدث على عومه
يقال عليه اذا كان على عومه وموصورة
السبب قطعية الدخول لزوم استواء
البقطة والنوم والفرس أنهم ما غير
مستويين فكيف يصح ان يكون
منشأ الخلاف الحديث المذكور
وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد
وغير واحد يدل على انه لا نزاع في
حمل الرؤية فيه على البصرية قلت
بل في رواية عندهم عن عائشة ان
امراة قالت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا
احتلت فأبصر الماء فقال نعم وفي
رواية عبد الرزاق اذا رأت احدا كان
الماء كالمياه الرجل وفي رواية أحد
ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل
الرجل * (فرع) * قال في المدونة
ومن جنق فائما أو قاعدا توضأ
ولا غسل عليه ابو الحسن ظاهره
افاق بالقرب أو بعد أيام خلافا
لتفصيل ابن حبيب قال ابن يونس
يريد الا ان يجسده المسقى اه

ويأتى نصه ان شاء الله عز وجل وموضعه الخ والله أعلم (عني) قول ز وان ربط بقصة
الذ كرهذا بخصوصه ظاهر لان
الممنوع بالربط في حكمه ما خرج
بالفعل فيجب عليه المغسل معادلته
بتقيض قصده والقول بان الانسان
يصير جنبا بانه صال المني عن محله
وان لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن
القاسم وعلى بن زياد وقول اصبيغ
وابن كاتبة لكن لا يطالب بالغسل الا
بعد برونه وظهوره حتى عند مالك
ومن واقفه وانما ثمة الخلاف هل
يعيد الصلاة أم لا فتأمل والله أعلم
وقول مب فالحدث على عومه
يقال عليه اذا كان على عومه وموصورة
السبب قطعية الدخول لزوم استواء
البقطة والنوم والفرس أنهم ما غير
مستويين فكيف يصح ان يكون
منشأ الخلاف الحديث المذكور
وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد
وغير واحد يدل على انه لا نزاع في
حمل الرؤية فيه على البصرية قلت
بل في رواية عندهم عن عائشة ان
امراة قالت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا
احتلت فأبصر الماء فقال نعم وفي
رواية عبد الرزاق اذا رأت احدا كان
الماء كالمياه الرجل وفي رواية أحد
ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل
الرجل * (فرع) * قال في المدونة
ومن جنق فائما أو قاعدا توضأ
ولا غسل عليه ابو الحسن ظاهره
افاق بالقرب أو بعد أيام خلافا
لتفصيل ابن حبيب قال ابن يونس
يريد الا ان يجسده المسقى اه

ويأتى نصه ان شاء الله عز وجل وموضعه الخ والله أعلم (عني) قول ز وان ربط بقصة
الذ كرهذا بخصوصه ظاهر لان
الممنوع بالربط في حكمه ما خرج
بالفعل فيجب عليه المغسل معادلته
بتقيض قصده والقول بان الانسان
يصير جنبا بانه صال المني عن محله
وان لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن
القاسم وعلى بن زياد وقول اصبيغ
وابن كاتبة لكن لا يطالب بالغسل الا
بعد برونه وظهوره حتى عند مالك
ومن واقفه وانما ثمة الخلاف هل
يعيد الصلاة أم لا فتأمل والله أعلم
وقول مب فالحدث على عومه
يقال عليه اذا كان على عومه وموصورة
السبب قطعية الدخول لزوم استواء
البقطة والنوم والفرس أنهم ما غير
مستويين فكيف يصح ان يكون
منشأ الخلاف الحديث المذكور
وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد
وغير واحد يدل على انه لا نزاع في
حمل الرؤية فيه على البصرية قلت
بل في رواية عندهم عن عائشة ان
امراة قالت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا
احتلت فأبصر الماء فقال نعم وفي
رواية عبد الرزاق اذا رأت احدا كان
الماء كالمياه الرجل وفي رواية أحد
ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل
الرجل * (فرع) * قال في المدونة
ومن جنق فائما أو قاعدا توضأ
ولا غسل عليه ابو الحسن ظاهره
افاق بالقرب أو بعد أيام خلافا
لتفصيل ابن حبيب قال ابن يونس
يريد الا ان يجسده المسقى اه

مالك أنه إذا لم تقارنه اللذة حال خروجه لم يجب عليه الغسل ووجه القول الأول أن الماء انفصل عن مستقره باللذة ذلك المرامي في وجوب الغسل دون ظهوره ثم وجه القول الثاني بنحو ما تقدم عن ابن رشد ثم قال فرع وإذا قلنا يجب عليه الغسل فهل عليه إعادة الصلاة روى في المجموعة عن ابن القاسم عن مالك بعد الصلاة وبه قال ابن كثة وروى ابن المواز عن أصبغ يغتسل ولا يعيد الصلاة قال رواية الأولى مبنية على أنه راعى اللذة حين انفصال الماء عن مستقره فصلى على حال جنبه لما لم يغتسل من ذلك فوجب عليه استئناف الغسل والصلاة ووجه الرواية الثانية ما خرج به ابن المواز أنه انما صار جنباً بخروج الماء وذلك بعد تمام الصلاة وصحتها قال القاضي أبو الوابد وقول ابن المواز عندي أظهر بدليل أنه لو اغتسل قبل خروج الماء لم يجزه والله أعلم اهـ منه بلفظه فحصل من هذه النقول أن القول بأن الإنسان يصير جنباً بانفصال الماء عن محله وإن لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن القاسم وعلى بن زياد وقول ابن كثة وأصبغ خلاف ما أفاده كلام نو من أنه مقتضى كلام ابن رشد فقط والله أعلم ثم هذا كله انما هو جري على ما قاله نو من أن مانسبه لمقتضى كلام ابن رشد ما بل لا بالابن العربي والابن والحق خلافه وأنه لا يطالب بالغسل إلا بعد بروزه وظهوره حتى على قول مالك ومن وافقه فبروزه عندهم محقق لأنه انفصل عن مستقره وأولاهم ما برز علمنا أنه كان عند اللذة انفصل عن محله وما دام لم يبرز لم يتحقق انفصاله عن مستقره فلا يطالب بغسل عندهم هذا الذي تدل عليه النقول التي ذكرناها ألا ترى قول ابن نونس انما صار جنباً بخروج الماء فاحتاج ابن المواز بذلك دليل على أنه لا يحكم له في الظاهر بأنه جنب ويطالب بالغسل إلا بعد البروز والآن ما قاله مصادره وقد سلم احتجاجه بذلك البابي وابن نونس وغيرهما وكذا أقول البابي وقول ابن المواز عندي أظهر بدليل أنه لو اغتسل قبل خروج الماء لم يجزه اهـ ألا يجتزى على الخصم بما لا يسلم وكذا كلام ضج فإنه قال عند قول ابن الحاحب وعلى وجوبه لو كان صلى في إعادة قولان اهـ مانصه القول بالإعادة لا يصح ومقابل له لابن المواز واختاره ابن رشد والماليزي وغيرهما لأنه انما يحكم له بالجنبه عند الخروج اهـ ثم بحث نو فيما إذا ربطه ظاهر أذيعكن أن يقال فيها وجوب الغسل معاملة له بنقيض مقصوده والله أعلم

• (تنبيهان) الأول * ما عزا له البابي لأصبغ من أنه لا يعيد الصلاة بخلاف لما عزا له ابن نونس والخصم وابن رشد وضج والصواب والله أعلم مع هؤلاء الذي نقلنا عنهم عرفة عن الشيخ عن أصبغ ثم نقل عن البابي عن أصبغ مثل ما قد مناه عنه وفي كلام البابي آخر أجوع لنقل الجماعة من تأمله أقوله وقول ابن المواز عندي أظهر فتأمل والله أعلم

• (الثاني) * قول ابن نونس ثم رجع فقال لا يغتسل كذا وجدته فيه بائناً لا هو بخلاف المالين رشد والخصم من أن ابن القاسم رجع إلى أنه يغتسل فيحتمل أن تكون لافي كلام ابن نونس رائدة من الناسخ والله أعلم وقول مب وأجاب بعض بأن الاحتلام هو صورة السبب وهي لا تختص بالحديث على عومه في هذا الجواب نظر ظاهر فالجيب من تسليم مب له مع وضوح سقوطه وبيان ذلك أن الاشكال الذي أجيب عنه بهذا

وفي القلشاني على الرسالة مانصه
 فرع هل يمتضى فقدان العقل
 نقض الظهارة الكبرى المشهورة أنه
 لا يقتضيه ثم قال وفي المدونة ومن
 جنق ٣ قائماً أو قاعداً ثم أفاق
 نوضاً الخ فقيـل الآن يجب بدلا
 وقيل يظهره أي لأن المني متى
 عرى عن اللذة لم يوجب غسل على
 المشهور والله أعلم

٣ قوله ومن جنق كذا هو في الأصل
 المنقول من نسخة الامام كنون
 هنا وفيما قبله بقاء بعد جيم ونون
 مضبوطة بالكسر ولعله محرف
 عن جن ونحوه مما يفيد ذهاب
 العقل كسبه مصححه

(لا بلالة) قول مب وهذا لا يجب منه شيء أى لا وضوء ولا غسل لانه ساس فجبرى على تفصيله كفى ح وقال ابن ناجي في شرح الرسالة واذا فرغنا على عدم وجوب الغسل فهل يجب الوضوء أم لا فيه اختلاف والجارى على أصول المذهب أنه لا يجب لانه ليس بمعتاد في نواقض الوضوء فاشبهه الحصى اه (أو غير معتادة) قول مب وظاهره مطلقا سواء أحسن الخ فيه ان صر لم يقتصر على كلام الجزولي بل قال عقبه ما منه وقال في الحج الثالث من التهذيب واذا آدم الحرم التذكري للذة حتى أنزل أو عتبد ذكره فانزل أو كان راكبا فهزته الدابة واستدام ذلك حتى انزل فسد حجه وعليه الحج من قابل اه ففيه اشارة الى انه يجب تقديده بما اذا أحسن بمبادئ اللذة فاستدام وقال عجب ما ذكره الجزولي خلاف ما ذكره المصنف في منسكه من أنه انما وجب انزال هذ الدابة الغسل اذا أحسن بمبادئ اللذة واستدام اه وقول مب عن من كما اختاره النخعي وشهره ابن بشير أما ما عازه النخعي فصحيح يمكن ذلك بمجرد لا يوجب أن يكون هو الراجح وأما ما عساه لابن بشير من تشهيره ففيه نظر لانه عكس قول ضحج عنه المشهور

الجواب مبني على أن الاحتلام لا خلاف فيه أنه لا يجب فيه الغسل الا اذا أبصرته فكيف يصح أن يكون منشأ الخلاف في اليقظة قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء وهو في الاحتلام لان احتمال حمل الرؤية فيه على العلمية يوجب الغسل على النائمة باحساسها بالانزال وان لم يبرز والفرض أنه متفق على انه لا يجب عليها الا اذا رأت بمعنى أبصرته فالجواب عن ذلك بأن قضية السبب لا تخصص لا يصح لانه وان كان الصحيح عند الأصوليين أن قضية السبب وصورته لا تخصص لكنهما اذا خلة عندهم قطعا فالذي ينتجه هذا الجواب استواء اليقظة والنوم والفرض انهما غير مستويين فلا يصح أن يكون منشأ الخلاف في اليقظة بعد تسليم أن الاستلام متفق فيه على انه لا بد من بروزه وقوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء قطعا وهذا أمر ضروري وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد وغير واحد يدل على انه لا نزاع في حمل الرؤية على البصرية قال غ في تكميله ما نصت في الدين ابن دقيق العيد قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء فقدر به على من يزعم ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها ثم يقال يحتمل أن يكون الانزال الذي يحصل به الاحتلام عرفا على قسمين تارة يوجدهم البروز وتارة لا فيكون قوله عليه الصلاة والسلام نعم اذا رأت الماء مخصصا للحكم بحالة البروز اه منه بلفظه وقال في حاشية البخارى في كتاب الغسل عند قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء ما منه ابن حجر رد قول من قال ان ماءها لا يبرز وانما تعرف انزالها بشهوتها ولا يصح جعل رأت بمعنى علمت لان العلم الحاصل في النوم لا يوجب حكما ولا يستقر في اليقظة الا اذا شوهد اه منه بلفظه والله أعلم (لا بلالة) قول مب عن ح عن الشيخ زروق وهذا لا يجب منه شيء على المشهور استدله على نفي وجوب الوضوء وان لم يذكر فيه الوضوء لان لفظة تنكرت في سياق النفي فتعم وكلام ابن ناجي أصرح في الدلالة على ذلك فانه قال في شرح الرسالة ما نصه وظاهر الشيخ سواء كانت اللذة معتادة أو غير معتادة وهو كذلك عند سحنون وابن شعبان وقيل لا يجب في اللذة غير المعتادة واختلاف اذا أمنى لغيره لكن ضرب فأمنى في وجوب الغسل قولان لابن شعبان وابن سحنون والآخر منهما جعله ابن بشير المشهور وسبب اختلافهم في هذين الفرعين اختلافهم في الصور النادرة هل تراعى أم لا واذا فرغنا على عدم وجوب الغسل فهل يجب الوضوء أم لا فيه اختلاف والجارى على أصول المذهب أنه لا يجب لانه ليس بمعتاد في نواقض الوضوء فاشبهه الحصى اه منه بلفظه (أو غير معتادة) قول مب عن من فان الراجح فيه وجوب الغسل كما اختاره النخعي وشهره ابن بشير أما ما عازه النخعي فصحيح ولكن ذلك بمجرد لا يوجب أن يكون هو الراجح في نفس الامر وأما ما عساه لابن بشير من التشهيره ففيه نظر لانه عكس ما نسب له في ضحج فانه قال عند قول ابن الحاجب فان أمنى بغير لذة أو بلذة غير معتادة كن حلق لرب ولأدغته عرق أو ضرب فأمنى فقولان اه ما نصه وهذا القولان جاريان في الصور النادرة لان العادة خروج المني بلذة الجماع أو بمقدما له ولا فرق بين خروجه بغير لذة مطلقا كالمدوغ والمضروب وبين خروجه بلذة غير معهودة كحلق الجرب والنزول في الماء السخن ابن بشير والمشهور

السقوط اه منه بلفظه ونقله الشيخ زروق في شرح الرسالة من قوله ابن بشير الجوسله
وكذا سلمه صر في حواشي ضح واضعه قوله والتزول في الماء السخن ابن بشير والمشهور
الحق قال الجزولي في شرح الرسالة بعد ان ذكر ان لا يغسل في الانزال من حلك الحرب
والتزول في الماء السخن مانسه واختلف في هذا الدابة هل هي لذة غالبة أو نادرة قولان
والمشهور وجوبه اه بنصه وقال في الحج الثالث من التذيب واذا دام المحرم التذكر
للذة حتى أنزل أو عتب بذكره فأنزل أو كان راكفاهزته الدابة واستدام ذلك حتى أنزل فسد
حجه وعليه الحج من قابل اه كلام صر بلفظه فانظر كيف سلمه وأيده بجزء الجزولي
بذلك ومما بطعن أيضا في كلام مق أن ابن عرفة وابن ناجي والقلشاني لم ينسبوا لابن
بشير التشهير إلا في سقوط الغسل اذا خرج بغير لذة واقتصر وافي خروجه بلذة غير معتادة على
ذكر القولين من غير ذكر تشهير ونص ابن عرفة في ايجاب المني اضر بدون لذة قولان ابن
شعبان وابن حننون فجعل ابن بشير المشهور وفيه للذة غير معتادة كاذبة حكمة أو ما مضى
أوسبق قولاً سخنون مع ابن شعبان ونقله وضعفه اللغوي اه منه بلفظه ونص القلشاني
فان كانت غير معتادة كاذبة حكمة أو ما مضى أوسبق فقال سخنون وابن شعبان يجب
الغسل وقيل بسقوطه وردة اللغوي فان تخرج دون لذة فان لم تتقدم كمنسروب قال ابن
شعبان يجب الغسل وقال ابن حننون لا يجب وجعله ابن بشير المشهور وقال هذه صورة
نادرة فهل يعلق الحكم عليها بن الاصوليين خلاف اه منه بلفظه وتقدم كلام ابن ناجي
قريباً وكلام ابن بشير الذي نقله ق شاهد بظاهره بالنقل ابن عرفة وابن ناجي والقلشاني
لكنه عند التأمل الصادق والانصاف يفيد ما عراه المصنف ونص ق وقال ابن بشير
ان فسدت اللذة المعتادة وغير المعتادة ولم تكن مقارنة ولا سابقة فهنا قولان والمشهور
لا يغسل عليه ثم قال الفرع الثالث المنزل للذة الحكة والمساواة قال ابن بشير هي لذة غير
معتادة كاذبة من لدغته عقرب في الغسل من ذلك قولان اه منه بلفظه فقوله هي كاذبة
العقرب صريح في تساويهما وانما لم يصرح بتشهير القول بالسقوط هنا واكتفى بقوله وفي
الغسل من ذلك قولان انصريحه بالتشهير أو لا مع أن الإشارة في قوله وفي الغسل من ذلك
الخارجة لهم فانه در المصنف ما أدق نظره وأحسن استنباطه جزاء الله عن الاسلام وأهله
خيراً وقد تفتن عجب اه اذا قال موجه القول المصنف أو غير معتادة مانسه لان شرط
وجوب الغسل أن يخرج المني بلذة معتادة وكلام ابن بشير يفيد هذا أيضاً اه منه
بلفظه فتأمل كنهه بانصاف فانه الحق الذي لا شك فيه وبه تعلم ما في وقوف مب مع كلام
مق والكمال لله تعالى * (تنبيهات الاول) * نسبة ابن عرفة ومن تبعه سقوط الغسل في
اللدغة والضرب لابن سخنون فحوله اللغوي ونصه وقال ابن سخنون فيمن لدغته عقرب أو
ضرب فأنزل لا يغسل عليه قال وانما يكون الغسل في الماء الذي يخرج باللذة وذكر ابن
شعبان في ذلك قولين واختار الغسل قال واختلف اذا كانت به حكة في بدنه فحكها وأنزل
الماء السخن فأنزل وليس هذا بحسن لانه عن لذة أنزل وأما مع عدم اللذة فيحسن الخلاف
فوجه القول بوجوب الغسل على جميع من تقدم ذكره حمل الآية على عمومها في

السقوط ونقله الشيخ زروق في
شرح الرسالة وسلمه كما سلمه صر
في حواشي اضح ولم ينسب ابن
عرفة وابن ناجي والقلشاني لابن
بشير التشهير إلا في سقوط الغسل
اذا خرج بغير لذة واقتصر وافي
خروجه بلذة غير معتادة على ذكر
القولين من غير ذكر تشهير وفي ق
مانسه وقال ابن بشير ان فقدت
اللذة المعتادة وغير المعتادة ولم تكن
مقارنة ولا سابقة فهنا قولان
والمشهور لا يغسل عليه ثم قال
الفرع الثالث المنزل للذة الحكة
والمساواة قال ابن بشير هي لذة
غير معتادة كاذبة من لدغته عقرب
في الغسل من ذلك قولان اه
فقوله هي كاذبة العقرب صريح في
تساويهما وقد قال عجب موجهها
لقول المصنف أو غير معتادة
مانسه لان شرط وجوب الغسل
أن يخرج المني بلذة معتادة وكلام
ابن بشير يفيد هذا أيضاً اه

ويحصل من القول ان القول
 بوجوب الغسل بخروج المني للذة
 غير معتادة هو قول محضون واختيار
 ابن شعبان وظاهر الرسالة والتلقين
 وابن عرفة واختاره الغمى وان
 القول بسقوطه هو الذي شهره ابن
 بشير على ما عزاه له في ضيق
 واقتصر عليه صاحب الارشاد
 وشهره أيضا في الشامل والشيخ
 زروق في شرح القرطبية وصاحب
 تنبيه الغافل فهو أقوى ولذلك والله
 أعلم سلم غ وح وابن عاشر
 وطى وعج واتباعه وتو
 كلام المصنف والله أعلم

قوله سبحانه وان كنتم جنبا فاطهروا ووجه القول بسقوط الغسل حمل الآية
 على الانزال المعتاد اه محل الحاجة منه بلقطه ونسب الباجي وابن يونس ذلك لمحضون
 لالابنه ونص الباجي قال الشيخ أبو اسحق وقد اختلف في غسل من بلغت من الغتته عقر
 أو ضرب أسواطاً أو كانت به حكة فاعتسل بما شئت فانزل فالاختيار أن يغتسل
 للانزال ثم قال وقال محضون في كتاب ابنه من أمني للدغ أو ضرب بسيف فلا غسل عليه
 وانما الغسل على من خرج منه ذلك للذة مثل ان يتشر لسبق فيني أو ينزل الحوض فيني
 اه منه بلقطه ونص ابن يونس قال ابن شعبان واختلف في المنزل للذة الحكة والدغة
 والضرب بالسيف قال محضون في الدغة والضرب بالسيف لا غسل عليه محمد بن يونس
 يريد لانه لا يجد لذة وقال في المنزل للذة الحك والمتسابقين علمهما الغسل محمد بن يونس
 لا يجد للذة اه منه بلقطه * (الثاني) * في كلام ابن عرفة ومن ذكرنا معه ما هوهم أن ابن
 شعبان لم ينقل القول بوجوب الغسل للدغة ونحوها وانما قاله من عند نفسه وليس كذلك
 يعلم ذلك من كلام الغمى والباجي وابن يونس والله أعلم * (الثالث) * ظاهر الرسالة كما قاله
 ابن ناجي وغيره انه لا يشترط في اللذة ان تكون معتادة وهو ظاهر التلقين ونصه فيجب
 الغسل على الرجل بشئين أحدهما انزال الماء الدافق عن لذة في يوم أو بقطعة فان عرى من
 اللذة فلا غسل فيه اه منه بلقطه واقتصر في ارشاد السالك على شرط ذلك فقال مانصه
 الغسل بوجبه خروج المني على المادة ولو في النوم اه منه بلقطه وصرح في الشامل بانه
 المشهور وجعل قول محضون مقابلاً ونصه فلا أمني بلا لذة أو بلذة غير معتادة كحكة لجرب لم
 يجب على المشهور خلافا لمحضون اه منه بلقطه ونحوه للشيخ زروق في شرح القرطبية
 ونصه وموجه ستة ثلاثة على الرجال والنساء ثلاثة على النساء وحدث فالتى على الرجال
 والنساء انزال الماء الدافق مقارن للذة المعتادة فان عرى عن ذلك فلا غسل فيه على المشهور
 اه منه بلقطه ومثله في تنبيه الغافل ونصه وموجه ثلاثة على الرجال والنساء ثلاثة على
 النساء وحدث فالتى على الرجال والنساء انزال الماء الدافق مقارن للذة المعتادة فان عرى
 عن ذلك فلا غسل فيه على المشهور اه منه بلقطه فحصل مما سبق ان القول بوجوب
 الغسل بخروج المني بلذة غير معتادة هو قول محضون واختيار ابن شعبان وظاهر
 الرسالة والتلقين واختاره الغمى وأن القول بسقوطه وهو الذي درج عليه المصنف
 هو الذي شهره ابن بشير على ما عزاه له في ضيق وسلمه له الشيخ زروق وأشار إليه عج
 وهو ظاهر لمن تأمل كلامه الذي في ق واقتصر عليه صاحب الارشاد وشهره
 أيضا في الشامل والشيخ زروق في شرح القرطبية وصاحب تنبيه الغافل فهو أقوى
 ولذلك والله أعلم سلم غ وح وابن عاشر وطى وعج واتباعه وتو كلام المصنف
 وبه يسقط تطهير واعتراض مق والله تعالى أعلم * (الرابع) * ظاهر كلام الجزولي الذي
 قدمناه ان هز الدابة على المشهور بوجوب الغسل اذا خرج منه المني مطلقا لكن في نقل صر
 كلام التهذيب عقبه اشارة الى أنه يجب تقصيده بما اذا أحس بمبادئ اللذة فاستدام وفهمه
 عج على ظاهره فاعترضه ونصه ولا شك أن لذة هز الدابة أقرب شهوة للجماع من لذة النزول

بالماء الخاروا الحث للجرى فلا يقاسن عليها ثم ان ما ذكره الجزولي خلاف ما ذكره المصنف
 في منسكه من أنه اغتاي وجب انزاله الدابة الغسل اذا أحسن بمبادئ اللذة واستدام اهمنه
 بل نظمه * (الخامس) * قال ح بعد ان ذكر عدم وجوب الغسل لكس الدابة مانصه وظاهر
 كلامهم أنه لا غسل عليه ولو أحسن بمبادئ اللذة ثم استدام ذلك وقد قالوا في الحج ان ذلك
 يفسده فانظره و كأنه لم يقف على كلام الجزولي ولا على كلام المصنف في منسكه والله أعلم
 (وندى ابراهي) قول مب اعتراض السهو يري هذا الخ اعتراض السهو يري ومن تبعه
 مبني على أن مراد المصنف بقوله وندى أنه يندب له الغسل فان تركه صلاته وليس
 هذا مراده بل مراده أنه يندب له فعله كما يندب له فعل الوضوء والصلاة ويندب لوليئه أن
 يأمره بالغسل كما يندب له أن يأمره بالوضوء والصلاة وكلا يلزم من قولهم يندب له الوضوء
 أنه تصح له الصلاة بدونه كذلك لا يلزم المصنف هنا أنه يقتضي صحة صلاته بدون غسل
 وكلامه في ضيق يدل على ان مراده في مختصره ما ذكرناه فانه قال عند قول ابن الحاجب
 وتؤمر الصغيرة على الاصح مانصه أي اذا وطئها الكبير بناء على أن الغسل طهارة كل وضوء
 فتؤمر كاتؤمر به أولا لعدم تكرره كالصوم والاصح قول أشهب وابن سحنون قال ان صلت
 بغير غسل أعادت قال سحنون انما تعيد بقرب ذلك لا أبدا ومقابل الاصح قول الوفاة اه
 منه بل نظمه وانما عدل المصنف والله أعلم عن التعبير بالوجوب لما في ظاهره من الاشكال لانه
 يؤدي الى خرق الاجماع ولذلك قال مب ومعنى الوجوب عدم صحة الصلاة بدونه الخ قال
 العبارتين واحدا فتم له بالضاف والله أعلم * (تنبيهان * الأول) * توقف صحة الصلاة على
 غسلها عند أشهب وابن سحنون انما هو قبيل البلوغ وأما اذا بلغا فلا لأن أمرهما لهما
 بذلك انما هو لاعتدال ذلك بعد البلوغ بذلك علله النجوى ونصه واختلاف في غسلها اذا كان
 غير بالغ والا سحر بالغ قال محمد بن سحنون تغتسل وان كانت صلت بغير غسل أعادت وقاله
 أشهب وفي مختصر الوفاة لا غسل عليها وهذا هو الاصل لانها غير مخاطبة إلا بالبلوغ والاول
 أحسن لتعلم وجه ذلك ولما لا يتهاون بعمل ذلك بعد البلوغ واختلف أيضا في غسلها اذا كانت
 بالغة وهو غير بالغ فاما الصبي فالخلاف فيه على ما تقدم فيها اذا كانت غير بالغة وأما المرأة
 فقال في كتاب العدة من المدونة لا غسل عليها من وطئها الا ان تلتذ لان التذاذل المرأة انزالها
 وقال أصبغ عند ابن حبيب تغتسل وهذا أيضا على وجه الاحتياط والحماية لئلا تعتاد
 ترك الاعتسال اه منه بل نظمه * (الثاني) * علم من كلام النجوى هذا ان خلاف أشهب وابن
 سحنون ومن ذكر معهما هو في الصبي اذا وطئ البالغة وفي الصبية المتيقنة اذا وطئها البالغ
 وذكر ابن يونس في وطئ الكبيرة الصغيرة التي تؤمر بالصلاة ونصه قال أشهب والكبيران
 وطئ صغيرة تؤمر بالصلاة فانها تغتسل وفي مختصر الوفاة لا تغتسل قال أشهب فان صلت
 ولم تغتسل فلتعد قال سحنون انما تعيد بقرب ذلك لا أبدا اه محل الحاجة منه بل نظمه فانظر
 اذا كانا غير بالغين معاهل مجرى فيه - ما ذلك أم لا لم أر من تكلم على ذلك ولم أقف في وطئ
 الصغير الصغيرة الا على كلام ابن بشير المنقول عند غير واحد وقد علمت أنه لا شاهد فيه والذي

(وندى لسراحي) قول مب
 اعتراض من هذا الخ اعتراض
 من ومن تبعه مبني على أن مراد
 المصنف أنه يندب له الغسل فان
 تركه صحت صلاته وليس كذلك كما
 يدل عليه كلامه في ضيق فانه
 قال عند قول ابن الحاجب وتؤمر
 الصغيرة على الاصح مانصه أي اذا
 وطئها الكبير بناء على أن الغسل
 طهارة كل وضوء فتؤمر به كاتؤمر به
 أولا لعدم تكرره كالصوم والاصح
 قول أشهب وابن سحنون قال ان
 صلت بغير غسل أعادت قال سحنون
 انما تعيد بقرب ذلك لا أبدا ومقابل
 الاصح قول الوفاة اه وهو بين
 أن مراده هنا أنه يندب له فعله كما
 يندب له فعل الوضوء والصلاة
 ويندب لوليئه أن يأمره بالغسل كما
 يندب له أن يأمره بالوضوء والصلاة
 وكلا يلزم من قولهم يندب له الوضوء
 أنه تصح له الصلاة بدونه كذلك
 لا يلزم المصنف هنا أنه يقتضي صحة
 صلاته بدون غسل وحينئذ قال
 عبارتي النذب والوجوب بالمعنى
 الذي ينصه مب واحدا فتم له
 والله أعلم قلت وتوضيحه أن من
 عبر بالنذب لاحظ جهة فعل الغسل
 ومن عبر بالوجوب لاحظ جهة
 توقف الصلاة عليه

(ولو التذت) هذا قول ابن القاسم
 وعليه تأول ابن يونس وابن رشد
 المدونة انظر نهم ما في الاصل
 قلت وقول ز ما لم يحمل الخ
 فيه نظر اذ لا يجب عليه ما غسل في
 مسئلة المصنف ولو جلت لعدم
 بروزها وان تبين بالجلس أنها
 أنزلت الاعلى بالسند وأما مسئلة
 البكر أرى غير البالغ يتجمّع فحمل
 الخ فأنما وجب فيها الغسل لتبين
 أنها جومعت وهي بالغ للانزال
 فقط وبه تعلم ما في كلامه وقد
 يقال أنه مشهور مبني على ضعف
 أو نزل حملها منزلة بروزها
 * (تنبيه) * مغيب الحشفة بوجوب
 أشياء ذكر ابن جرير في قوانينه
 منها تحسين وت في شرح
 مقدمة ابن رشد في فوائده وفي
 شرحه المختصر أكثر من مائة وثق
 نحو المائتين وفي الرسالة ومغيب
 الحشفة بوجوب الغسل والحد
 والصدق ويحصى الزوجين ويحلى
 المبتوة ويفسد الحج والصوم
 وقال المبطل أنه بوجوبه فاعلى
 مائتي حكم نقله ق والله أعلم
 (واستحسن وبغيره) قول ز
 وجوابه أن عن مالك روايتين أي كما
 في ابن الحاجب والراجح الوجوب
 لأنه الذي اختاره ابن عبد السلام
 والمصنف في ضيق وجزمه في
 التلقين والارشاد وصرح الشيخ
 زروق في شرح الرسالة بأنه المشهور
 والراجح بل أنه ذكر ابن عرفة
 وجود القول ببقى الوجوب وان

يقتضيه تعليل النعمى انه يجري فيه ما ذلك والله أعلم (لا يجنى وصل للفرج ولو التذت)
 نو وب هذا قول ابن القاسم انه همه قول مالك التذت على الانزال وأبقاها الباقي
 والتونسي على ظاهرها الخ قلت وتأولها ابن يونس وابن رشد على ما قاله ابن
 القاسم ونص ابن يونس وروى ابن وهب أن يزيد بن أبي حبيب وعطاء بن ديار
 ومشايع من أهل العلم يقولون اذا دخل من ماء الرجل في قبل المرأة فاعلم الغسل
 وقال مالك انما ذلك اذا التذت يريد أنزلت اه منه بلفظه وقال ابن رشد في رسم
 الجهاد والوضوء من سماع القرين من مائه ظاهراً هذه الرواية أنما اذا التذت يجب
 عليها الغسل وان لم تنزل وقال في المدونة انما ذلك اذا التذت يريد بذلك أنزلت
 وهي في الآثار التي فيها عن يزيد بن أبي حبيب وعطاء بن ديار ومشايع من أهل العلم
 والابن سعد انه اذا دخلها من مائه شيء فقد وجب عليها الغسل فاعلم أنها ثلاثة
 أقوال والاصح منها أنه لا يغسل عليها إلا أن تنزل لانهم لو طافوا لا يجب عليها إلا بالانزال
 أو مجاوزة الختان كما لا يجب على الرجل إلا بأحد هذين الوجهين والله التوفيق اه منه
 بلفظه (واستحسن وبغيره) قول ز وجوابه أن عن مالك روايتين تبع في ذلك قول ابن
 الحاجب فان ولدت دون دم فروايتان اه وسلمه في ضيق فقال والروايتان بالوجوب
 والاستحباب لا كما يعطيه كلام المصنف من السقوط اه منه بلفظه وقد سلم م كلام
 ز بسكونه منه كما سلمه نو وزاد ما نصه كلام المصنف صحيح وبحث ابن عرفة مع ابن
 الحاجب رده ح اه منه بلفظه قلت بحث ابن عرفة هو قوله ونقل ابن الحاجب نفسه
 رواية وابن بشر قولاً لا أعرفه اه منه بلفظه وما صرح به نو من أن ح ربح ابن
 عرفة مع ابن الحاجب هو ظاهر كلام ح والحق أن نقل ح انما يسقط به بحث ابن عرفة
 مع ابن بشر لأمع ابن الحاجب راجعه متأملاً والظاهر أن بحث ابن عرفة مع ابن الحاجب
 يسقطهما في الجلاب ونصه على المرأة من أربعة أشياء انزال الماء والتقاء الختان والظهور
 من الحيض والنفاس اه منه بلفظه فعلى الوجوب على الظهور وهو انما يكون عن دم
 ولذلك من يقول بأن خروج الولد جافاً بوجوب الغسل بعده زائد على انقطاع دم الحيض
 والنفاس كما يأتي في نص الارشاد وقد تقدم عن ابن ناجي أن كل ما في الجلاب فهو مالك حتى
 ينص على خلافه فتأمل به بانصاف والله أعلم * (تنبيه) * الاول * ما نقله ح عن النعمى في
 صفة غسل الجنابة كذلك وجدته في تصريه أيضاً وهو صريح في أن رواية أنشبه بمحمولة
 عنده على الاستحباب وكلامه الذي ذكره في باب النفاس واقصر عليه ابن عرفة فحمل
 لان تكون عنده محمولة على الاستحباب أو الوجوب فيعين حمله على أنه فهمها على
 الاستحباب ليقف كلامه كما قاله ح وما فهمه منه أولى مما فهمه ابن عرفة والله أعلم
 * (الثاني) * ما ذكره ابن عرفة عن ابن رشد واقصر عليه من أنه فهم رواية أنشبه على ان
 المراد دون دم كثير وسلم ح فيه نظر لان ابن رشد لم يقصر على ذلك ويظهر ذلك بنقل
 كلامه كله قال في أول رسم من سماع القرين من كتاب الصلاة الاول مائه وسئل عن
 المرأة تملغ فلا ترى دما فانك قد قلت في فيها قولاً لمنسذين فقال له وما قلت لك قال قلت لي

انها تصلى ولكني انما شككت في الغسل فقال له أوفي هذا شك أنها تغسل لا يأتي من
 الغسل الاخير قال القاضي قوله فلا ترى دما أي لا ترى دما كثيرا على عادة النساء عند
 النفاس لان خروج الولد دون شيء من دم خرق للعادة فاذا انقطع الدم ولو من ساعته اغتسلت
 وصلت لان دم النفاس لا حد لاقله عند مالك وجنح أصحابه وجهور أهل العلم خلافا
 لابي يوسف في قوله ان حده خمسة عشر يوما فراق بينه وبين الحيض والغسل عليها واجب
 وذلك بين في الرواية من قوله أوفي هذا شك أنها تغسل وليس في قوله لا يأتي من الغسل
 الاخير دليل على تخفيف وجوب الغسل ومعناه عندى لا يأتي من تعجيل الاعتسال
 وترك تأخيرها الى حد أقل دم النفاس عند من حدله هذا الاخير ولعله تكلم على خروج
 المولود نقيسا من الدم وان وجد ذلك ولذا قال انه لا يأتي من الاعتسال الاخير ويحتمل
 أن يكون مذهب من حد لاقل دم النفاس حدا أن لا يعبث به بما دونه فتصلى دون
 غسل وتعيد صلاة تلك الايام وهو أشبه أن يكون مذهبهم لانه يبعد ان يكون من قول
 أحد أن ترك المرأة للصلاة وهي طاهرة لا دم بها والله عز وجل يقول ويسئلك عن
 الحيض قل هو أذى فان كان هذا مذهبهم احتمل أن يكون أشار اليه مالك بقوله لا يأتي
 من الاعتسال الاخير والله أعلم وبالله التوفيق اه منه بلفظه فأنظر قوله ولعله تكلم على
 خروج المولود نقيسا الخ يظهر لك صحة ما قلناه وظاهر صنيع ابن يونس يقتضى انه فهم
 الرواية على ظاهرها وان الغسل من ذلك واجب ونصه ومن العتبية قال أشهب عن
 مالك في التي تلد ولدا ولا ترى دما لم تغسل لا يأتي من الغسل الاخير اه منه بلفظه
 فأنظر قوله فلتغسل بصيغة الامر الذي الاصل فيه الوجوب فعده عن عبارة العتبية التي
 تقدمت الى قوله فلتغسل دليل لما قلناه وعلى ذلك فهمه أبو الحسن والله أعلم فانه نقله
 في شرح المدونة بهذا اللفظ وقال متصلا به مانصه الشيخ وقد قيل لأغسل عليها البتة اه
 منه بلفظه وكلامه صريح في أنه حمل قولها ولا ترى دما على ظاهرة تأمله وقد جزم
 في التلقين بالوجوب وساقه على أنه المذهب ولم يحك فيه خلافا فانه ذكر أن الغسل يجب
 على الرجل بانزال الماء الدافق عن لثة والايلاج في قبل أو دبر وقال مانصه وعلى المرأة
 بهذين وبشيئين آخرين وهما الحيض والنفاس وخروج الولد ولو جافا وعليهما ما باسلام
 الكافر منهما اه منه بلفظه وكذا صاحب الارشاد ونصه الغسل بوجبه خروج المني
 على العادة ولو في النوم وايلاج الحشفة أو قدرها ثم قال وانقطاع دم الحيض والنفاس
 وخروج الولد وان لم تر دما اه منه بلفظه وهذا هو الذي اختاره ابن عبد السلام والمصنف
 في ضج ونصه الظاهر من القولين الوجوب جملا على الغالب اه منه بلفظه وصرح
 الشيخ زروق في شرح الرسالة بانه المشهور ونصه وكذلك ان خرج الولد جافا بلا دم على
 المشهور وهو الراجح من روايتين اه منه بلفظه وقد علمت من كلام ابن عرفة السابق
 أنه أنكر وجود القول بشي الوجوب أصلا فتوصل أن القول بوجوب الغسل هو الراجح
 فلو قال المصنف وبحيض ونفاس ولو بغير دم على الاحسن لا جاد والله أعلم * (تبيينان *
 الاول) يقول ابن رشد السابق ولعله تكلم على خروج المولود نقيسا الخ كذا وجدته بالاول

بحث معه في ذلك كما في ح وغيره
 فلو قال المصنف وبحيض ونفاس
 ولو بغير دم على الاحسن لا جاد
 قلت وكلام المصنف كغيره صريح
 في امكان الولادة بلا دم ويؤيده
 ما ذكره من ان فاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسلا
 اقبلت بالزهره لانها لم تحض أصلا
 وكانت اذا ولدت لم ينزل منها دم فهي
 زهراء أي طاهرة والله أعلم

(ونذير لانتهاه) اعتمد المصنف
 النذب لانه الذي حل المدونة عليه
 غير واحد ولقول المقدمات وأما
 دم الاستحاضة فهو ما زاد على دم
 الحيض ودم النفاس وهو دم علة
 وفساد فلا يحكم له على طريق
 الوجوب والذي يستحب للمستحاضة
 على مذهب مالك وأصحابه ان
 تتوضأ لكل صلاة واستحب بعض
 العلماء زوجها أن لا يطأها واستحب
 لها بعضهم أن تغتسل من طهر إلى
 طهر اه ونقله أبو الحسن عند قول
 المدونة واذا انقطع دم الاستحاضة
 وقد كانت اغتسلت قال مالك لا تعدد
 الغسل ثم قال تطهر ثمانية أحب
 الى وهذا الذي استحب ابن القاسم
 اه وسلمه وجلها الغنى والعوفى
 على الوجوب وبه صرح أبو محمد
 فى الرسالة

والظاهر أن أصله أوله الخ بأى يكون مقابلاً لتأويله الأول تأمله والله أعلم * (الثانى) *
 قوله عن أبى يوسف ان حده خمسة عشر يوماً كذا وجدته فى البدان وكذلك وجدته فى
 المقدمات فى ثلاث نسخ وهو مخالف لما فى المتنق ونصه وأقل النفاس لاحد له وبه قال أبو
 حنيفة والثافى وقال أبو يوسف أقله أحد عشر يوماً اه منه بلفظه فقوله أحد عشر
 يوماً كذا وجدته فيه وذكره كذلك ثلاث مرات وقد نقل أبو الحسن فى شرح المدونة
 كلام المقدمات خمسة عشر يوماً كذا وجدته فى ثلاث نسخ منها ولم ينسبه على كلام الباقى فانه
 أعلم من معه الصواب منهما (ونذب لانتهاه) ما صرح به من النذب عليه جملها غير واحد
 وجلها الغنى والعوفى على الوجوب وبه صرح أبو محمد فى الرسالة واعتمد المصنف الأول
 لما نقله ابن عبد السلام من استحكال ما فى الرسالة ولقول ابن رشد فى المقدمات مانصه
 وامام دم الاستحاضة فهو ما زاد على دم الحيض ودم النفاس وهو دم علة وفساد فلا يحكم
 له على طريق الوجوب والذي يستحب للمستحاضة على مذهب مالك وأصحابه أن تتوضأ
 لكل صلاة وقد استحب بعض العلماء زوجها أن لا يطأها واستحب لها بعضهم أن تغتسل
 من طهر إلى طهر اه منها بلفظه وانقله أبو الحسن عند قول المدونة واذا انقطع دم
 الاستحاضة وقد كانت اغتسلت قال مالك لا تعدد الغسل ثم قال تطهر ثمانية أحب الى
 وهذا الذي استحب ابن القاسم اه وسلمه * (تنبيهان * الأول) * قال ابن عرفة مانصه
 وانقطاع دم الحيض والنفاس لا الاستحاضة وفيها ثم قال تطهر أحب الى واختاره ابن
 القاسم الباقى والغنى والمأزى قال مالك مرة تغتسل ومرة ليس ذلك علمه وابن القاسم
 واسع فقول ابن عبد السلام استحكوا ظاهر الرسالة بوجوبه ان كان نخافه المدونة
 قائمه ورقداً بغيره او ان كان لعدم وجوده فتصور اه منه بلفظه وسلمه تت وغير
 واحد وقال القسطنطين فى شرح الرسالة ان قوله ففصور مانصه وفى هذا الكلام نظراً لطباق
 الشيوخ على تأويل كلام الشيخ لاستحكاله اياه بخافه للمذهب ولو علموا أن فى
 المذهب قولاً بوجوب الغسل على المستحاضة لما افتقروا الى تأويل ثم قال ووجه دليله يعنى
 من كلام الشيوخ الثلاثة ان قوله تغتسل صيغة أمر والاصل جملها على الوجوب ويؤيد
 انها محمولة على الوجوب قوله فى مقابلته ليس ذلك علمه اولى لفظة علمها ظاهرها الوجوب
 فتكون الرواية الاولى محمولة على ايجاب الغسل على المستحاضة وهذا كما ترى ضعيف
 وانما تحمل الرواية الاولى على الاستحاضة لتوافق المصنوع لمالك فى المدونة وغيرها والا
 كانوا محتملين بنقل الاول بالاستحاضة للمعلوم فى المدونة وغيرها واقتصر على القول
 القريب باعتبار المذهب ان صح وجوده والله أعلم اه منه بلفظه ونقله طفى. وقال
 مانصه وهو كلام حسن ولا شك أن الباقى ومن معه أشاروا لقولها اذا انقطع الى آخر كلام
 المدونة الذى قدمناه وقال عقبه وجل عبد الحق وغيره أحب على الاستحاضة كما يظهر من
 كلامها وقال الفاضل كها فى خلاف فى قول مالك ان دم الاستحاضة لا يوجب غسلاً
 واختلف هل يستحب أم لا فقد ظهر لك ردة عقب ابن عرفة اه منه بلفظه وسلمه جس
 وقو وكانهم لم يبقوا على كلام غ فى تكميله فانه قال بعد ان ذكر كلام ابن عرفة مانصه

قلت أثبت القول بالوجوب وسلم انه خلاف ظاهر المدونة بخلاف فهم العوفي وزعم
القلشاني في شرح الرسالة أن في إثباته نظر أوفى نظره نظر اه منه بلفظه قلت وجه
النظر والله أعلم أن قوله والا كالأول يخيل ينقل القول بالاستحباب المعلوم في المدونة المخير
لازم لان المدونة لم تصرح بالاستحباب وغاية الأمر أن يكون الثلاثة فهموها على
الوجوب كما فهموها على ذلك العوفي وسيله الواوغي فانه قال في كلامها السابق مانصه قوله
وهذا الذي استحباب ابن القاسم قرر سند المسئلة على أن المراد بما في المدونة الخلاف في
الاستحباب العوفي وعندى ظاهر المدونة الخلاف في الوجوب ومعنى قوله أحب إلى أن
هذا القول هو الذي أحب الأخذ به اه منه بل نظره ونقله غ في تكميله واحتمال حل
اللتخمي اها على الوجوب متعين لانه الذي يقيد به كلامه الذي نقله أبو الحسن ونصه قوله
واذا انقطع دم الاستحاضة وقد كانت المحسنت الشجر يريد للحيض ثم قال تطهر أحب إلى
اللتخمي الاول أقس اقول النبي عليه الصلاة والسلام انما ذلك عرق وليس بحيضة ولا نها
كانت طاهر اتصل مع وجوده وتحل لزوجهما فلم يوجب عدمه غسل اصح منه عبد الحق
قال غير واحد من مشيوخنا القرويين انما قال مالك في أحد قوليه تغسل المستحاضة اذا
زال الدم عنهن من أجل ما ذهب اليه بعض الناس من منع جواز وطئها فاستحب الغسل
مراعاة للخلاف اه منه بلفظه وأما المازري فلم أقف على كلامه وأما البايجي فما
نقله عنه ابن عرفة هي عبارته في تكلمه على حديث زب بنت أبي سارة ولكنه قال
في تكلمه على الآثار الذي بعده وهو قول ابن المسيب تغسل المستحاضة من طهر إلى
طهر مانصه وعما يدل على أن الغسل ليس بواجب على المستحاضة قوله صلى الله
عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة وهذا ينفي الغسل كسائر العروق (فرع) * اذا
ثبت أنه لا يجب به غسل فهل يجب به الوضوء فالمشهور من المذهب أنه لا يجب به الوضوء
وقال القاضي أبو الحسن انه على ضربين منه ما يكون مرة بعد مرة فهذا يجب به الوضوء لانه
ليس بمعرض ومنه ما يتكرر بالساعات فيستحب منه الوضوء ولا يجب ودليلنا على نفي
الوضوء أنه دم لا يجب به الغسل فلم يجب به الوضوء كما لو خرج من سائر الجسد اه منه
بلفظه فكلامه هذا يدل على أنه لا فائز عندنا في المذهب بوجوب الغسل فيتعين حمل
كلامه الا قول الذي احتج به ابن عرفة على الاستحباب أدلوا كان ما حكاها عن مالك على
الوجوب عنده ما استقام له الرد على أبي الحسن بن القصار ولا صرح استدل الله على سقوط
الوضوء فتأمل به انصاف ثم على تسليم ان الثلاثة صرحوا بالوجوب لم يسقط التعقب على
الشيخ أبي محمد بذلك لانهم متأخرون عنه فيحتمل أنهم اعتمدوا عليه في حكاية القول
بالوجوب والحق في الجواب عن أبي محمد أنه فهم المدونة على الوجوب فذكره في رسالته
وفهمه ذلك لا ياباه لفظها بل يقبله وقد تبعه على ذلك غيره حسبما تقدم وبخلافه غير واحد
له في فهمها على الاستحباب لا تضره كيف وهو من رجالها ومن اختصرها ومن في الفقه
الباع الطويل والصلب الشهير حتى كان يلقب بمالك الصغير فتأمل به انصاف والله أعلم
*(الثاني) * ما قدمناه من ان المصنف اعتمد في جزمه بالاستحباب ما ذكرناه ومن جملة كلام

ابن رشد في المقدمات انما غرضنا منه تضعيف القول بالوجوب لامن كل وجه لان كلام
ابن رشد المذكور يفيد انهم لا تطالب بالغسل حتى على الاستحباب وهو مشكل مع
ما قدمناه من كلام المدونة وكلام الشيوخ عليها والله اعلم وكلامه في البيان موافق لكلام
غيره من أهل المذهب ففي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الاول
ما نصه وسئل عن المستحاضة ينقطع عنها الدم من غير أيام حيضتها فقال اذا انقطع عنها الدم
اغتسلت وصليت قال وسألت عن المستحاضة تصلي صلاتين بوضوء واحد ان بعد الصلاة
فقال لا فقلت له لاني الوقت ولا في غير الوقت قال لا تعيد في الوقت قلت أفتتوضأ بكل صلاة
فقال ذلك أحب الي ولا أدري أو أوجب ذلك عليها أم لا قال القاضي قوله اذا انقطع عنها
الدم يريد دم الاستحاضة الذي كانت تصلي به وقوله اغتسلت وصليت يريد اغتسلت استحبابا
وصليت كما كانت تصلي قبل انقطاعه ذلك معلوم من مذهبه ومذهب جميع أصحابه وسواء
كان انقطاعه في غير أيام حيضتها أو في أيام حيضتها اذ لا فرق بين الموضوعين بخلاف لا يرى
على المستحاضة غسل الا في أول أمرها بعد الاستظهار وبوغ الخمسة عشر يوما
ويستحب لها الوضوء لكل صلاة فان صلت صلاتين بوضوء واحد لم تعد وقيل انها تعيد
الآخر في الوقت حكى القولين جميعا ابن الموارن مالك ومن أهل العلم من يوجب عليها
أن تغتسل لظهور العصر غسلا واحدا وللمغرب والعشاء غسلا واحدا وللصبح غسلا
واحدا على ما جاء في ذلك من الآثار وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد بين أبو الفضل
عياض أهل العلم الذين أجملهم وزاد في المسئلة أقوالا أخر فانه قال في الاكمال عنه بقوله
صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فاذا أدبرت فاغسلي
عنيك الدم وصل ما نصه قوله فاذا أدبرت الحيضة فاغسلي عنيك الدم وصل لي ثم تختلف الرواة
عن مالك في هذا اللفظ وقد فسره في ان الحديث فقال معناه اذا رأت الدم بعد ما تغتسل
تغسل الدم فقط وقد رواه جماعة وقالوا فيه فاغسلي عنيك الدم ثم اغتسلي وفي هذا الحديث
دليل على أن المستحاضة لا يلزمها غير الغسل لا دبارا الحيض اذ لو لم يغسل غيره لامرها
به عليه الصلاة والسلام وفيه دليل ورد على من رأى أنها انما تقع عددا أيام حيضتها بعد
ولا تعتبر تغير الدم وهو قول أبي حنيفة وعلى من رأى عليها الجمع بين صلاتي النهار بغسل
واحد وصلاتي الليل بغسل واحد وتغتسل للصبح وروى هذا عن بعض الصحابة وهو قول
على وفيه الرد على من رأى عليها الغسل في كل يوم من ظهر الى ظهر وهو مذهب سعيد بن
المسيب والحسن وعطاء وغيرهم وقد روى عن سعيد خلافه واحتج به من أئطم الاستظهار
اذا لم يذكره النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث وقال بعضهم بل فيه دليل لقوله في رواية
مالك اذا ذهب قدرها وقدرها يندمرة ويتقص فلها رأي مالك الاستظهار اه منه
بلفظه ونقله الاي مختصر بالمعنى على عادته وزاد متصلا به ما نصه النووي وما في أبي داود
والمبيهي من أنه أمرها بالغسل لكل صلاة قد بين المبيهي ضعفه وأصح ما في الباب حديث
فاطمة هذا أنها كانت تغتسل لكل صلاة لكن قال الشافعي كان تطوعا منها لا أنها

(ويجب غسل كافر) قول مب وأجيب بأن اسمعيل الخ رد (٣١٥) هـ هذا الجواب الممازري بأنه انما يتم لو كان

الوضوء واجبا على كل قائم لها
وأما إذا قدرنا محمد بن فلافق بين
الطاهرين اه نقله غ في تسكيله
(وان شك الخ) قول ز ان لم
يلبسه غيره ممن عني والاندب هذا
نقله ح عن ابن العربي وأقره
وفي ابن يونس مانصه قال في المجموعة
وغيرها فبين وجد في ثوبه احتمالا
لا يدري متى كان فليغتسل قال
تحتون في المجموعة فان كان غيره
نام فيه قبله فلا شيء على الاول اه
فقد أوجب الغسل على الثاني
وأسقطه عن الاول وقد ساقه ابن
يونس جازما به كانه المذهب وهو
الجاري على ما عليه الاكثر من انه
ان كان ينزعه فاعلم بعد من آخر
نومة لان الاول نزعه ولم يرفيه
شيئا فلو كان منه لراه أحدهما
أو كلاهما ١٠ قلت وطريق الجمع
بين مالابن العسري ومالالبرزي وما
لابن يونس عن محمد بن يونس ان
احتمل أن يكون من غيرهما فهو
محمل مالابن العربي وان لم يحتمل فان
لبسه على الترتيب فهو مالابن يونس
وان لبسه معا بانام عليه أو قبسه
فهو مالالبرزي لانه حينئذ متيقن انه
من أحدهما وانما الشك في تعيينه
فتأمل فانه حسن والظاهر ان
ما نقله ز بعد عن الجوزي مخالف
لمالابن يونس ومقابل له والله أعلم
وقول ز قضت يوما واحدا وكذا
يقال الخ هو جار على قول ابن حبيب
الذي اختاره ابن يونس وهو خلاف
المعتمد الذي هو قول ابن القاسم

أمرت به اه منه بلانظروا الله أعلم (ويجب غسل كافر) قول مب وأجيب بأن
اسمعيل عل وجوب الوضوء الخ لم هذا الجواب وهو مردود بما نقله غ في تسكيله عن
ابن راشد القفصي ونصه ورد الممازري بأنه انما يتم أن لو كان الوضوء واجبا على كل قائم
لها وأما إذا قدرنا محمد بن فلافق بين الطاهرين اه منه بلانظروا الله أعلم
وعندنا ليه عند قوله وبردة (وان شك أمضى أم مني الخ) قول ز ان لم يلبسه غيره ممن عني
والاندب هذا نقله ح عن ابن العربي وأقره وماتله ز بعد عن البرزني مخالف له كقوله
مب وهو ظاهر لكن ان حل مالابن العربي على أنه احتمل أن يكون من غيرهما كقوله ز
لم يعارض ذلك وبجث مب في ذلك بقوله بعيد بل غير صحيح اه فيه نظير يعلم من تأمل
كلام ابن العربي والله أعلم * (تنبه) * أعفوا كلهم ما نقله ابن يونس عن محمد بن وساقه
كانه المذهب ونصه قال في المجموعة وغيرها فبين وجد في ثوبه احتمالا لا يدري متى كان
فليغتسل ويغسل ما رأى في ثوبه وينضخ ما لم يرو بعد ماضى من أحدث نومة تام فيه وكذلك
قال مالك في الموطأ ذكر أن عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لاخر نومة تام فيه ولم يعد
ما قبل قال يحنون في المجموعة فان كان غيره نام فيه قبله فلا شيء على الاول اه منه بلانظروا
فقد أوجب الغسل على الثاني وأسقطه عن الاول وهو خلاف ما في العارضة ان حل على
ظاهره وان حل على ما ناله عليه ز لم يكن مخالفه وعلى حله على الخلاف فالظاهر أنه
خلاف الرابع وان أقره ح بل الرابع ما قاله يحنون لا تيان ابن يونس به كانه المذهب
ولانه الجارى على ما عليه الاكثر من أنه ان كان ينزعه فاعلم بعد من آخر نومة للاشترال
في العلة التي عللوا بها واستأنى في كلام ابن يونس وبيان ذلك ان الاول نزعه ولم يرفيه شيئا
فلو كان منه لراه أحدهما أو كلاهما وكذا يظهر أن ما في نوازيل البرزني موافق للمشهور
لان موضوعه أنهم كانوا معا نائمين عليه فوجدوا بالاحين استيقظا فالتقيا فبين انه من أحدهما
والشك في تعيينه فتأمل بانضاف والله أعلم وقول ز ومجمله أيضا اذا كان الدم الذي رآه
يمكن حصوله الخ اعترض مب قوله وكذا يقال في سقوط صلاة أيام عادت ما وسكت عن
قوله قضت يوما واحدا وهم انما قاله هو المذهب وليس كذلك بل ما قاله هو قول ابن
حبيب واختاره ابن يونس وهو خلاف المعتمد الذي هو قول ابن القاسم وقد نقل
مب من كلام ابن يونس ما يفيد ما قلناه ولم ينسبه عليه قال ابن يونس متصلا بما
قدمناه عنه مانصه قال مالك وان كان لا يلبسه لا ينزعه أعاد من أول نومة تام فيه قال
ابن القاسم في امرأ رأيت في ثوبها دم حضة وقد لبسته نقيا ولا تدري متى حاضت فيه
وهل حاضت أم لا فان كانت لا ينزعه وبلى جسدها اغتسلت وأعادت الصلاة من يوم
ابسته وتعيد الصوم الواجب قال ابو محمد يريد ما تجاوز أقصى أيام الحيض قال وان كانت
تنزعه وتلبسه أعادت من آخر لبسة وقال ابن حبيب في الصوم انما تعد يوما واحدا لانه
دم حيض انقطع مكانه فصارت كالجنب يصوم وهو جنب محمد بن يونس انما قال بعيد
الرجل من أحدث نوم نام فيه لانه كان ينزعه ويلبسه ولم يرفيه شيئا فلما رآه الآن علمنا أنه من
نومه الاخير وان كان متعاديا على لبسه وانما ثابته في موضع يخفى عليه رؤيته وهو عليه

وقد نقل مب من كلام ابن يونس ما يفيد ما ذكرناه ولم ينسبه عليه وانظر كلام ابن يونس بقامه في الاصل واه

(وواجبه نية الخ) قول مب لاتفاقهم على وجوبها هنا الخ مراده الاتفاق باعتبار النص فلا ينافي وجود الخلاف فخر بها كما ذكره غير واحد بل قال ابن العربي في أحكامه ما نصه قوله تعالى حتى تغتسلوا بقضى النية خلاف لما روى الوليد بن مسلم عن مالك ولما ذهب اليه الاوزاعي وأبو حنيفة من ان (٣١٦) الطهارة لاتفتقر الى النية اهـ قلت ويجب بانه لما كان التخريج

مقدم وحافيه والخلاف شاذ لم يعتد مب بشئ من ذلك والله أعلم وقول ز وبسنتي من قوله نية الخ الظاهر ان مراده ان صفة نية الغسل مساوية لنية الوضوء في جميع ما سبق للمصنف الا في صورة واحدة وهي غسل الكافر فانه اذا نوى مطلق الطهارة صح غسله كما تقدم لز في قوله أي سواء نوى الجنابة أو مطلق الطهارة أو الاسلام وهذا صحيح فلا اعتراض عليه بحال خلافا لما فهمه منه مب والله أعلم (أو نوى الجنابة والجمعة) قلت قال القلشاني وانظر ٣ على هذا اذا صام يوم عرفة أو عاشوراء أو يا فضل اليوم مع قضاء رمضان اهـ (وتخليل شعر) قلت في الحديث تحت كل شعرة جنابة فخللوا وفي رواية فاعسلوا الشعر وأتقوا البشرة ذكره ز أول الوضوء فانظره وفي ق عن ابن يونس ما نصه من فضائل الغسل أن يغمس يديه في الماء بعد أن يتوضأ فيخلل بأصابعه أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات من ماء يديه اهـ ونحوه في التوضيح فانه صرح باستحباب التخليل قبل الغسل فالتخليل في نفسه واجب

وجب أن يعيد من أول نومة تام فيه لانه صار في حال الشك في الجنابة من ذلك الحين فينبى أمره على الاحتياط وكذلك الحجة في التي رأت الدم الحيض ووجه قول ابن القاسم وتعيد الصوم لانه يمكن أن تكون تلك الحيضة عمادت بها أياما ولم تشعر بها ووجه قول ابن حبيب انها تعيد صوم واحد لانه دم حيض انقطع مكانه فصارت كالجنب وهو أبين عندى لانه لو كان الدم بها أياما لم يشعر به وظهر في ثوبها بقعا فاما كانت دفعة ثم انقطع عنها والله أعلم وقال محمد بن عبد الحكم في الرجل ليس عليه أن يعيد الا ما صلى من أحدث نوم تام فيه وسواء كان لاسباله أبدأ أو المرة بعد المرة محمد بن يونس ويجرى هذا الاختلاف في رؤية الحيض اهـ منه يلفظه ونقله بطوله لما اشتمل عليه من الفوائد والقيود التي أدخل بها ز وغيره من الشراح والمحدثين منها ما أشترنا اليه قبل ومنها أن قوله لم تجاوز أفضى أيام الحيض يفيد أن المبتدأة تعيد صوم خمسة عشر يوما والعتادة تعيد أيام كتر عادت بها وزيادة ثلاثة أيام لم تجاوز كتر خلاف قول ز أيام عادت فأتاها قلته ومنها أن قوله فان كانت لاتنزع ويلى جسدها يفيد انه ان كان الثوب الذي ظهر فيه الدم لا يلى جسدها بأن كان منه وبينه حائل حصين لا يجب عليه إيشئ وهو ظاهر والظاهر أنه يجزى منه في الاحتلام والله أعلم ومنها أن قوله لانه كان ينزعه ويلبسه لم يرفيه شيأ يفيد انه كان ينزعه ويلبسه حيث يمكن رؤية ما فيه وأما اذا كان ينزعه ويلبسه في موضع مظلم فانه يعيد من أول نومة أيضا ومنها أن قوله في الثوب الذي لا ينزع والجنابة في موضع يخفى عليه رؤيته وهو عليه يفيد انه اذا كانت في موضع لا يخفى عليه رؤيته فاما ما يعيد من آخر نومة وذلك كله ظاهر لاشكال فيه والله أعلم (وواجبه نية) قول مب لاتفاقهم على وجوب النية هنا واختلافهم فيها هناك أراد باتفاقهم والله أعلم باعتبار المنصوص والا فالاختلاف فخر بها موجود ذكره غير واحد قال ابن عرفة ما نصه وفرض الغسل النية وخرج المازري سقوطها علمه في الوضوء اهـ منه يلفظه ونسب في ضيق ذلك الجماعة ونصه ابن عبد السلام وابن هرون اتفق هنا على وجوب النية وخرج جماعة قولاً بعده من الوضوء ابن هرون وقد يفرق بأن الوضوء فيه معنى النظافة لكونه متعلقا بالأعضاء التي يتعلق بها الوضوء غالباً بخلاف الغسل اهـ منه يلفظه قلت بل ظاهر كلام ابن العربي في الأحكام ان الخلاف فيها نص للتخريج ونصه قوله حتى تغتسلوا بقضى النية خلاف لما روى الوليد بن مسلم عن مالك ولما ذهب اليه الاوزاعي وأبو حنيفة من أن الطهارة لاتفتقر الى النية اهـ محل الحاجة منها بلفظه فأتاها قلته والله أعلم وقول ز وبسنتي من قوله نية

وتقديمه على صب الماء مندوب قاله بعضهم وقال الشيخ مباركة ان التخليل الواجب هو الذي يكون مع غسل صب الماء أو عقبه كالدلك اهـ وهو الظاهر وفي تقديمه فائدة فقهية وهي سرعة إيصال الماء للبشرة وطيبته وهي تأنس الرأس بالماء فلا يتأذى لانقباضه على المسام اذا أحس بالماء قال ح عن الشيخ زروق قال الشيخ أبو عمران الجوراني ويد في ذلك من مؤخر الجماعة لانه يمنع الزكام والتزلة وهو مجزب صحيح اهـ نقل الصعدي والدسوقي عن ابن مزروق أن ابن عرفة مال الى الصحة انظرهما اهـ من هامش حاشية الامام كنون كنبه مصححه

(وضغت مضفوره) قول مب وكذا نقل ابن ناجي الخ لم يقتصر ابن ناجي على ذلك ونصه عند قول المدونة وتضعف المرأة شعرها ظاهره وان كانت عروسا في رأسها طيب فانها تغسله وبه أفتى شيخنا حفظه الله تعالى وغيره وقال أبو عمران الجوري انهم لا تغسله بل تسمع عليه لان في ذلك فساد المال وضعفه شيخنا المذكور بأنه من السرف المنهي عنه اه **قلت** قال حيتي وغيره وما قاله أبو عمران خلاف المعروف من المذهب (تنبيه) **قال** ح في فصل الوضوء قد تبتري على الشعر الذي في الابط وفي رأس الفخذين من الوسخ ولا سيما في البلاد الحارة في أيام الصيف ويلتصق (٢١٧)

بالشعر بحيث لا يزول بالخل ويكثر ذلك ويشق ولم أرفقه نصا والظاهر انه مما يعفى عنه لامسقة اذا لم يترك الشعر مدطولة تزيد على المدة المشروعة وذلك المحل ولم يخرج منه والله أعلم اه (لأنقضه) قول ز ويحتمل عدم نقضهما مع الاشتداد فيه نظر فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولا تنقض الخائض شعرها في غسل حضة أو جنباه ولكن تضعه يديها مانصه يريد اذا كان ضفرها مرخي بحيث يدخل الماء في وسطه والا فلا بد من حله اه **قلت** ومثله عند قول الرسالة وليس عليه حمل عقاصها ونصه يريد اذا كان مرخي بحيث يدخل الماء وسطه والا كان غسلها باطلا اه (ودلك) أي هو واجب لذاته على المشهور في الغسل والوضوء وقيل لا يصلح الماء وقيل سنة وفي أحكام ابن العربي مانصه لما قال تعالى حتى تغتسلوا اقتضى هذا عموم امر الماء على اليدين كله باتفاق وهذا لا يأتي الا بالذلل وأعجب لاني الفرج الذي رأى أو حكى عن صاحب المذهب أن الغسل

غسل الكافر كما تقدم فهم منه مب والله أعلم أن النية تصح منه مع كونه كافرا فدهجا قرره والظاهر انه لم يرد ما فهمه وانما أراد الله أعلم ان صفة سبب الغسل مساوية لصفة الوضوء في جميع ما ذكره المصنف في سابق الا في صورة واحدة وهي غسل الكافر فانه اذا نوى مطلق الطهارة صح غسله وقد قدم المصنف عطفه على ما لا يصح فيه الوضوء أو نوى مطلق الطهارة وأشار ز بقوله كما تقدم الى قوله أي سوانوى الجنابة أو مطلق الطهارة أو الاسلام الخ وهذا صحيح فلا اعتراض عليه بحال والله أعلم (وضغت مضفوره) قال في التنيبات مانصه قوله وتضعف المرأة شعرها بفتح التاء والغين المجبة وسكون الضاد المجبة وآخره ثاء مثناة ومعناه تضعه وتجمعه وتحركه وتغصره عند غسلها يديها ايدخله الماء اه منها بلفظها انصرح بأن الضغف المراد هنا بالمثلثة وكذلك ذكره في الصحاح والقاموس والمصباح وأما بالمثلثة فأهمله في الصحاح والمصباح وفسره في القاموس بقوله واضغت اللؤلؤ بالانبات والنواجز اه ولا يصح هذا هنا (تنبيه) **قد علمت** ما قاله مب هنا في العروس وقال ابن ناجي عند كلام المدونة السابق في كلام التنيبات مانصه ظاهره وان كانت عروسا في رأسها طيب فانها تغسله وبه أفتى شيخنا حفظه الله تعالى وغيره وقال أبو عمران الجوري انهم لا تغسله بل تسمع عليه لان في ذلك فساد المال وضعفه شيخنا المذكور بأنه من السرف المنهي عنه اه منه بلفظه (لأنقضه) قول ز ويحتمل عدم نقضهما مع الاشتداد فيه نظربل لو اشتد بنفسه اشتدادا يمنع وصول الماء الى داخله وجب نقضه قال ابن ناجي عند قول المدونة ولا تنقض الخائض شعرها في غسل حضة أو جنباه ولكن تضعه يديها مانصه يريد اذا كان ضفرها مرخي بحيث يدخل الماء في وسطه والا فلا بد من حله اه منه بلفظه (تنبيه) في الموطأ مانصه مالك أنه بلغه أن عائشة أم المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت لتخفن على رأسها ثلاث حفات من الماء وتضعف رأسها يديها اه قال في المتنق مانصه سؤ الها عن غسل المرأة من الجنابة خاصة لانه أمر متكرر وليس عليها نقض رأسها وأما الحيض فقليل ولا بد لها من نقض رأسها الى تلك المدة في الغالب لأن صفة الغسل منهما واحدة اه منه بلفظه وما قاله من الفرق بينهما ما خلاف نص المدونة الذي نقلناه الناس بالقبول والله أعلم (ودلك)

(٢٨) رهوني (أول) دون تدلك يجوز ما قاله قط مالك لانصا ولا تختر بجوارعهم من أوهاهم اه **قلت** وفي قوانين ابن جري عطفاء على فرائض الغسل مانصه والتدلك في المذهب خلافا لهم اه أي للشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل فظاهره أيضا الاتفاق في مذهب مالك والله أعلم (فائدة) **قال** ح عن الشيخ زروق وليخدرن أمور التدلك بالحيطان لان ذلك بضربا لها ويرعى كانت فيها نجاسة أو بعض المؤذبات الا ما يكون معه ذلك وحائط الحمام خصوصا قالوا يورث البرص وتمكين الدلالة مما تحت الارزاق الى الزوجين وتمكين من لا ترضى حاله من ذلك بدنه لاسيما ان كان ناعما وامرد وبقى الوسوسة جهده ويستعين عليها بالنظر لا خلاف العلماء ان كل منبلى بها كذلك كان يقول شيخنا أبو عبيد الله القوري مرارا اه (ولو بعد الماء) **قلت**

يعني متصل بالافاضة قبل ذهاب الماء عن العضو أي قبل ذهاب رطوبة الماء عنه فلا يشترط كون الماء باقيا بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة كما في حاشية خش قاله الصفي (أو استنباط) قول ز وهو الموافق لقول ناظم مقدمة ابن رشد الخ قال هو في لم أجد هذا المسئلة في المقدسات لان رشد بعد شد البحت عنها في مظانها ومطالعة غير نسخة منها وكان ذلك من زيادة الرقي كما قاله ابن عاشر في نحو ذلك ومما يقوى ذلك أن كلامه (٢١٨) في البيان مخالف لما في النظم المذكور فإنه قال فيه والذي يظهر من

هذا مذهب مالك وقوله ان الغسل
أو المتوضي أو التيمم إذا وُكِّلَ على
ذلك أجزأه لأن يفعله استسكافا
عن عبادة الله واستسكافا عنها
وتماوانها اه وبه تعلم أن المذهب
هو الصفة خلاف ما للبخ ود
وقول ز قيل وهو الظاهر فإنه
هو المصنف في ضيق ونصه
والظاهر الوجوب لأنه مما لا يتوصل
للوابع إلا به وهو لسحنون اه
وقول ز وصوبه ابن رشد صحيح
وقد نقل ق كلامه مختصرا
وبأن قريبا بلفظه وقول ز
وارتضاء ابن عرفه الخ انظر من
عزاه لابن عرفه والذي له في مختصره
هو مانصه وفي وجوب ما أمكنه
بنيابة أو خرقه ثالثا ان كثر الباجي
عن سحنون وابن حبيب وابن
القصار اه وقول ز وهو خلاف
ظاهر الخ فيه نظر ظاهر الظاهر
ما لا وقول م ب كما أنهم مساواة
في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما
يستفاد ذلك الخ كلام سحنون
نص في ذلك بل يفيد أنه لا يصار
إلى الخرقه ونحوها إلا عند تعذر
الاستنباط في رسم الشجرة من
سماع ابن القاسم من كتاب الظاهره
مانصه قيل لسحنون أ رأيت قول

ابن عرفه وغسل كل الجسد وفي وجوب التذلل في الوضوء والغسل قول المشهور
وأبي عمر عن رواية مروان الطاطري ابن رشد جعل في الفرج وجوبه لعموم الجسد
فلما يؤمن وصوله لطول مكنه بالماء أجزأه وبه بعيد وعزاه عبد الحق لابي الفرج
احتجابه اه منه بلفظه قلت وما نسبته ابن رشد لابي الفرج مثله للخصي وما نسبته
له عبد الحق مثله لابن يونس عن ابن القصار عنه وعن غيره ومرا دهم بالسحب السنه انظر
ضيق وح في فرائض الوضوء * (تنبيه) * قال ابن العربي في الاحكام مانصه لما قال
تعالى حتى تغتسلوا اقتضى هذا عموم أمر الماء على البدن كله باتساق وهذا لا يتأتى إلا
بالذلل وأعجب لابي الفرج الذي رأى أو حكي عن صاحب المذهب ان الغسل دون تذلل
يجزئ وما قاله فقط مالك لأنصا ولا تخبر بجاء وانما هو من أوهاه اه منها بلفظها فانظره
مع ما حكاه غيره والله أعلم (وان بخرقه أو استنباط) قول ز وهو الموافق لقول ناظم مقدمة
ابن رشد الخ لم أجد هذه المسئلة في المقدسات لابن رشد بعد شد البحت عنها في مظانها
ومطالعة غير نسخة منها وكان ذلك من زيادة الرقي كما قاله ابن عاشر في نحو ذلك ومما يقوى
ذلك أن كلامه في البيان مخالف لما في النظم المذكور في رسم الصلاة من سماع القرنين
مانصه وسئل عن غسل الجوارى رجل عبد الله بن عمر ٣ صلاة قال نعم في رأي فقيل له
الايخاف أن يكون ذلك من اللباس قال لا لعري وما كان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إلا من
شغل أو عذر عنده وقال ابن رشد في شرحه مانصه وقد حكي الطحاوي عن طائفة من أهل
العلم أن الفضل في أن يلى الغتسل أو المتوضي أو التيمم ذلك بنفسه لنفسه فان وفى ذلك
غيره أجزأه أو حكي عن طائفة منهم أن ذلك لا يجزئ بحال منهم مالك بن أنس والذي يظهر من
مذهبه وقوله في هذه المسئلة خلاف ذلك لأن يفعله استسكافا عن عبادة الله واستسكافا
عنها وتماوانها والله أعلم اه منه بلفظه وبه تعلم أن المذهب هو الصفة أو ما للبخ
و لا يبعد عليه وقول ز قيل وهو الظاهر فإنه هو المصنف في ضيق ونصه والظاهر
الوجوب لأنه مما لا يتوصل إلى الواجب إلا به وهو لسحنون اه منه بلفظه وقول ز
وصوبه ابن رشد صحيح وقد نقل ق كلامه مختصرا وبأن ق بلفظه قريانا شاء الله
وقول ز وارتضاء ابن عرفه الخ انظر من عزاه لابن عرفه وكلامه في مختصره ليس فيه
ذلك ونصه وفي وجوب ما أمكنه بنيابة أو خرقه ثالثا ان كثر الباجي عن سحنون وابن
حبيب وابن القصار اه منه بلفظه وقول ز وهو خلاف ظاهر ما ذكره في تعريف الدليل
الخ قال شيخنا ج فيه نظر ظاهر وقال ق والظاهر ما قاله الشيخ د انه اذا كان يأنها

مالك لا يجزئ الخ جنب الغسل حتى يبرديه على جميع جسده ويندلك أ رأيت لو أن رجلا نادى لا يقدر أن يبرم
بيده جميع جسده قال فليوكل رجلا أو امرأة بتجريد يديه على ما فصرته عنه يد الغتسل قيل له فان كان في سفر وليس معه أحد قال
فليأخذ ثوبا وليسه ويحمره على المواضع التي لا يبلغها يده اه وسيله ابن رشد وقال بعد كلام فاذا يدرك الخ جنب جميع جسده
فلا صواب ما ذهب اليه ابن حبيب من انه يبرديه على ٣ كذا يياض بالاصل ولعله أنه صلاة أو نحوه كتيبه صحيحه

ما أدركه من جسده ويؤلى صب الماء

على يده ويدلك بهما خكمهما حكماً بالدلك باليد ١٥ وما قاله ظاهر وقول مب والحق
ان الخرقه والاستنابة سواء كما يستفاد ذلك من كلام ابن الحاجب وابن عرفة **قلت** كلام
سحنون نص في ذلك بل يفيد أنه لا يصار الى الخرقه ونحوها الا عند تعذر الاستنابة في رسم
الشجرة من سماع ابن التلمس من كتاب الظهارة مانصه قيل لسحنون أ رأيت قول مالك
لا يجوز في جنب الغسل حتى يمر يديه على جميع جسده ويدلك أ رأيت لو أن رجلاً باذنا
لا يقدر أن يمر يديه جميع جسده قال فليوكل رجلاً أو امرأته تجرى يدها على ما قصر
عنه يد الغسل قيل له فإن كان في سفر وليس معه أحد قال فليأخذ ثوباً وليسله وليجره على
المواضع التي لا يبلغها يديه ١٥ منه بلفظه وسله أبو الوليد بن رشد وقال بعد كلام مانصه
فاذا لم يدرك الجنب جميع جسده فالصواب ما ذهب اليه ابن حبيب من أن يمر يديه على
ما أدركه من جسده ويؤلى صب الماء على ما لم يدركه منه ويجزئه غسله مرة واحدة للاختلاف في
ذلك ولأنه أشبه بيسر الدين وبالله التوفيق ١٥ منه بلفظه **تسبيحات** (الاول) كلام ابن
عرفه يوهن أن المباحي أناس لابن القصار القول الثالث وليس كذلك ونصه في المتن
فن لم يستطع امرأته على جسده فقال سحنون يجعل من يلى ذلك منه أو يعالج به خرقه
وفي الواحظة أنه يمر يده على ما يدركه من جسده ثم يفيض الماء حتى يمر ما لم يبلغه يده
وللقاضي أبي الحسن في ذلك قولان أحدهما أنه اذا لم يجد ثوباً يمر على جسده ولم يجد من
يتناول ذلك منه أجراً ما فاض الماء للضرورة والقول الثاني انه ان كان الذي لا يناله من
جسده كثيراً فعليه أن يأتي بمن يلى ذلك منه وان كان يسيراً الا بال له فهو معذونه كالمعمل
ليسير في الصلاة ١٥ منه بلفظه **(الثاني)** عزافي الذخيرة لابن القصار خلاف ما زاده
الباجي حسماً له عنه عجب ونصه وقد شد ابن القصار الذخيرة على ذلك فقال بعد ما نقل
كلام سحنون من وجوب الدلك بالخرقة وقال ابن القصار يسقط كما يسقط فرض القراءة
على الاخرس ولأنه لم ينقل عن أحد من الصحابة اتخاذ خرقه ونحوها ولو كان واجباً
لشاع من فعلهم وفي الذخيرة ١٥ منه بلفظه ويمكن أن يكون له ثلاثة أقوال والله أعلم
وعلى كل حال فالظاهر قول ابن حبيب لاستظهار ابن رشد له وقوله انه الصواب ولقوة
دليله ولما قاله في الذخيرة وان كان الاحتياط هو قول سحنون والله أعلم **(الثالث)** قول
سحنون فليأخذ ثوباً وليسله الخ ظاهره أن البلل الذي يتعلق بالثوب يكفي عن صب الماء
على المحل الذي يصيبه الثوب المبسول ولم يتعرض أبو الوليد بن رشد في شرحه لذلك
والظاهر انه ان كثرت متعلق بالثوب من الماء حتى يتم المحل ويخرج عن كونه محتملاً
سلامة الماس من أن يتغير من ملاقة الثوب ولو اطعمه أو رجحاً أنه يكفي والله أعلم **(ومعنه)**
غسل يديه أولاً قول مب قال طفي وعليه فظاهر نصوص المذهب أنه لا يعيد غسلها
١٥ سلم كلام طفي هذا وقال تو بعد أن ذكر مانصه والظاهر عندي هو الاول أي إعادة
غسلها لظاهر التشبيه في الاحاديث وكلام الأئمة والآخر تأويل ورأى بلام مستند ١٥
قلت الصواب ما قاله طفي ففي ابن نونس مانصه وفضائله أن يبدأ بماء أنه النبي صلى
الله عليه وسلم فذكر حديث مالك في الموطأ وغيره ثم قال قال في حديث آخر وضعت للنبي
في الغسل ترتيب ١٥ ولذا عبر المصنف بأعضاء وضوءه دون ترويضه والله أعلم

على ما لم يدركه منه ويجزئه غسله
مرة واحدة للاختلاف في ذلك ولأنه
أشبه بيسر الدين وبالله التوفيق
١٥ وقال عجب مانصه وقد شد
ابن القصار الذخيرة على ذلك فقال
بعد ما نقل كلام سحنون من
وجوب الدلك بالخرقة لابن القصار
يسقط كما يسقط فرض القراءة عن
الاخرس ولأنه لم ينقل عن أحد
من الصحابة اتخاذ خرقه ونحوها
فلو كان واجباً لاشاع من فعلهم
قاله في الذخيرة ١٥ وهو خلاف
ما عزاه ابن عرفة لابن القصار
كأمره فلعلى له قولين والله أعلم
قلت وفي حاشية الصفتى مانصه
قال خبتي وأذكر بعضهم الدلك
بالخرقة وقال شيخنا المعتمد أنه متى
تعذر الدلك باليد سقط ولا يحتاج
لاستنابة ولا خرقه ومثله في الرماص
قال ولم يبلغنا عن الصحابة أنهم
استنابوا أو اتخذوا خرقه ولو كان
واجباً لاشاع من فعلهم ١٥ **(وسننه)**
غسل الخ قول مب وعليه
فقال طفي الخ استظهرت إعادة
غسلها ماء الصواب الذي تدل عليه
الاحاديث الصحاح هو ما قاله طفي
انظر الاصل على أنه لو أعيد لم تحصل
إعادة سنة الا بتداع قطعها وليس
فعل أعضاء الوضوء بنسبة الوضوء
حتى يقال غسلها أولاً لا تحصل به
سنة الغسل وثانيه سنة الوضوء
قلت وفي الكلام وهذا الوضوء
قبل الغسل سنة في تقديمه وفرض
في نفسه لانه من الغسل اذ ليس

(وصماخ أذنيه) قول مب وما
 قاله س أظهر فيه نظر في
 حاشية ضيق لصر مانصه النظر
 ماحكم الثقب التي تجعل فيها الخلق
 والتكاسير التي في باطن التكاسير
 وظاهر عبارة الطراز أن حكمهما
 حكم الظاهر ونصه فأما مسح داخل
 الأذنين من الجنبات فهو سنة وذلك
 ما قرب من الصماخين مما لا يمكن
 غسله ولا صب الماء اليه لما فيه
 من العذر والمضرة وأما ما خرج
 عن ذلك فله حكم الظاهر وهو قول
 أهل العلم رحمهم الله اه فقوله
 ما خرج عن ذلك يتناول الثقب
 والتكاسير اه **قلت** وبهذا
 جزم ابن عاشر ونصه وأما الخرص
 والسوارق الذين نزعهما إلا أن
 يمكنه ذلك ما تحتها اه **(فائدة)** *
 قال الشيخ زروق في آخر باب الفطرة
 والختان من شرحة الرسالة مانصه
 ومما عتبه بالوى ثقب الأذنين
 للأخراص وقد بالغ الغزالي وغيره
 في انكاره وقارب أن يدعى في تحريمه
 الإجماع ونقله ابن الحاج في مدخله
 غير أن الإمام أحمد قال بجوازها على
 ما حكاه ابن فرحون في حيزه في
 السدع فقال بعض من لقيناه من
 أئمة المدينة المشرفة في سنة خمس
 وسبعين وعثمانية هذا الذي ينبغي
 أن يقلد لأن غيره يؤدي للتبريح
 الأمة كلها والله أعلم ولا حديث
 عن الرجال والصبيان في ذلك لفتح
 أمرهم عادة ومنعه شرعا اه ونقله
 نو آخر العدة ويدل للجواز ما في
 صحيح البخاري وغيره أن النساء كن
 يلبسن الخلق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم ماء الغسل فغسل يديه مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ على شماله فغسل مذاكره
 ثم مسح يده بالأرض ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم
 أفرغ على جسده ثم تبنى عن مقامه فغسل قدميه اه منه بطلنظفه فهذا صريح
 في أنه مضمض بعد غسل مذاكره وحك يده اليسرى ملافاة الحلق ولم تذكر أنه أعاد غسل
 يديه قبل المضمضة والحديث الذي استدل به هو في صحيح البخاري عن ميمونة أم المؤمنين
 رضى الله عنها من طريق عمر بن حفص عنهما ما نصه صبت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا
 فأفرغ يمينه على يساره فغسلها ثم غسل فرجه ثم قال يده الأرض فمسحها بالتراب
 ثم غسلها ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه وأفاض على رأسه ثم تبنى فغسل قدميه اه
 وذكر نحوه في باب من توضأ في جنبه ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء
 من طريق يوسف بن عيسى عن ميمونة أيضا وذكر نحوه أيضا في باب نفث اليمين من الغسل
 من طريق عبدان عنها فهذه الروايات كلها شاهدة لطبق وليس في قولها رضى الله عنها
 ثم مسح يده بالأرض وقولها مسحها بالتراب ثم غسلها دليل لتو لأن ذلك صريح في أن
 الغسل اليسرى لأجل ملافاة الحلق وليس هذا هو محل النزاع اه هذا أمر معلوم حكمه وقد
 ترجم البخاري بقوله باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى وأدخل فيه حديث ميمونة من
 طريق عبد الله بن الزبير الجري أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنبات فغسل فرجه
 بيده ثم دلك بها الحائط ثم غسلها ثم توضأ وضوءه للصلاة فلما فرغ من غسله غسل رجله اه
 وليس في قولها رضى الله عنها في هذه الرواية ثم توضأ وضوءه للصلاة تصريح بأنه أعاد غسل
 يديه ثلاثا ولو حمل كلامها هذا على ظاهره لافاد أنه غسل رجله اه إذا دللنا على صحتها
 الحديث بأنه غسلهما بعد الفراغ من غسله فؤدى إلى أنه يغسل رجله مع أعضاء وضوءه
 ويبعدهما بعد الفراغ ولا فائز بذلك فيجوز قولها بوضأ على أنه فعل المضمضة فلما بعد غير
 الرجلين لما صرح به في سائر الروايات غير هذه والله تعالى أعلم **(وصماخ أذنيه)** قول
 مب ومما قاله السنهوي من كونه من الباطن أظهر فيه نظر بل ما قاله ز من أنه لا بد من
 ادخال المصافيه هو الموافق لما قدموه عن أبي الحسن عند قول المصنف أو خلق غائر أو قبله
 فمن اتقبت كنهه راجعه هناك وتأملوه وقد أخذ ذلك صر في حواشي ضيق من كلام
 الطراز ونصه انظر ما حكم الثقب التي تجعل فيها الخلق والتكاسير التي في باطن التكاسير
 وظاهر عبارة الطراز أن حكمهما حكم الظاهر ونصه فأما مسح داخل الأذنين من الجنبات
 فهو سنة وذلك ما قرب من الصماخين مما لا يمكن غسله ولا صب الماء اليه لما فيه
 من المضرة وأما ما خرج عن ذلك فله حكم الظاهر وهو قول أهل العلم رحمهم الله اه فقوله
 ما خرج عن ذلك يتناول الثقب والتكاسير اه منه بلفظه والله أعلم **(ومضمض واستنشاق)**
 قول ز مهمل يحتمل أن يريد أن السنة تحصل بواحدة وإن كان يطلب بالثلاث على سبيل
 التنبؤ ويحتمل أن يريد مهلة لا يزيد عليها وهذا هو المتبادر منه لأنه سلم كلام المصنف
 الآتي **(فائدة)** * قال ابن العربي في الأحكام مانصه لما قال الله تعالى حتى تغسلوا وفتهم
 الكل منه عموم البدن بالغ قوم منهم أبو حنيفة فقال إن المضمضة والاستنشاق واجبان في

(ثم أعضاه وضوئه) قول ز وفيه أن قول المصنف الخ غير صحيح لانه مصادر للاحداث الصحيحة وكلام الأئمة وأما بحث عجم
 فجاوبه أن المراد بقوله ثم أعضاه وضوئه أعضاءه التي يطلب غسلها الجنابة ولم يفعل قبل (كلمة) قلت ثالث الأقوال
 في الرجلين تأخيرهما إن كان موضعه ومخاؤه منهنم من عدة ثالثا كان الحناجب ومنهم من جعله جمعا بين القولين قاله الشيخ
 مباركة ورابعها التخيير لمتعارض الأحاديث والله أعلم وقول مب انظر توجيهه ما في ضج نصه وجه الترتيب أنه لا فائدة للمصنع
 لانه يغسله حينئذ وجهه مقابلة أن الأفضل تقديم أعضاء الوضوء وخرجت الرجلان بدليل فيبقى ما عداهما على الأصل اه قال الشيخ
 زروق ولم أقف على شيء في مسح الأذنين إلا أنهم تابع للرأس والله أعلم اه * (تنبيه) * كلام المصنف وشراحه أعلاه وفي الغسل
 الواجب وأما غيره كغسل الجمعة والعديد فلا بد فيه من الوضوء ونيتته (٣٢١) وثالث الأعضاء وتقديم الرجلين ولا يدخلهما

الخلاف الذي في غسل الجنابة لأن
 تأخيرهما بالموالاة وقول
 عائشة وغيرهما من الصحابة رضي الله
 عنهم أي وضوءهم من الغسل
 قيده الشيوخ بالغسل الواجب
 انظر نروح الرسالة (كغسل
 فرج الخ) قلت هذا بنا على حل
 الامر في حديث مسلم اذا أتى
 أحدكم أهله ثم أراد أن يعود وفي
 رواية أن دعاود فليست وضأ زادي رواية
 بينهم ما وضوا على وضوء اللعوى
 واقتصر عليه في ضج تبعه ابن
 راهويه والجمهور ورواه عن وابنه
 وأحمد وغيرهم على وضوء الشرعي
 والله أعلم (ووضوءه لنوم) وخرج
 على القول بأن وضوء الخبث انما
 شرع ليبت على احدى الطهارتين
 أن تتوضأ الخائض قاله أبو الحسن
 عند قول المدونة ولا ينাম الخبث
 في ليل أو نهار حتى يتوضأ جميع
 وضوءه للصلاة وليس ذلك على
 الخائض اه وقول ز قبل انقطاع

غسل الجنابة لانهم من جملة الوجه وحكمهما حكم ظهر الوجه بدليل غسلهما من الجنابة
 كما يغسل الخد والجبين وهي مسئلة خلاف كبير قد بينا ما فيها والباب منها أن النمر الالف
 باطنان حقيقة وحكما أما الحقيقة فأنك تشاهد بطونهم ما في أصل الخلقة وأما الحكم فن
 وجهين أحدهما أن الصائم اذا بلغ ما اجتمع من الرين في فيه لا يضر ولو ابتلعه من يده لا يضر
 الثاني انهما لا يجبان في غسل الميت مع انه يعم جميع البدن اهمته بلفظه (ثم أعضاه وضوئه)
 قول ز وفيه أن قول المصنف ثم أعضاه وضوئه الخ غير صحيح لانه مصادر للاحداث
 الصحيحة وكلام الأئمة وأما بحث عجم فجاوبه أن مراد المصنف بقوله ثم أعضاه وضوئه
 أعضاءه التي يطلب غسلها الجنابة ولم يفعل قبل واليدان أي غسلهما قبل ادخالهما في
 الناء وقد فعلا قبل وجعلت بهما سنة غسلهما فلا وجه لاعتدائهما على أنهما لو أعيدتا
 لم تحصل باعدائهما اسنية الابتداء قطعا وليس فعل أعضاء الوضوء بنسبة الوضوء حتى يقال
 غسلهما أو لا يحصل سنة الغسل وثالثا سنة الوضوء والله أعلم (ووضوءه لنوم) قول ز ابن
 عرفة وأما الخائض فلا تغسل صوابه فلا تتوضأ لأن الوضوء هو المتوهم لا الغسل ولانه
 الذي نفاه ابن عرفة ونصه روى ابن عبد الحكم معها سقوطه على الحائض وشاذ قول ابن
 الحاجب على المشهور ولا عرفه الانحر جاعلى الاولى اه منه بلفظه ومما ادله الاولى العنة
 الاولى في كلامه من على طلب وضوء الخبث لانه قال قبل ما نصه ووضوء الخبث مستحب
 وسمع ابن القاسم ولونهارا وأوجب ابن حبيب ورواه النعمي وفي كونه ليبت بظهر أو
 ينشط لغسله قول ابن الجهم مع ابن حبيب يتيم ان فقد الماء وروايته اه منه بلفظه وقد
 ذكر أبو الحسن هذا التصريح وعزاه لبعضهم فقال عند قول المدونة ولا ينام الخبث في ليل
 أو نهار حتى يتوضأ جميع وضوءه للصلاة وليس ذلك على الخائض اه مانص بعضهم
 ويزعم على القول بأن وضوء الخبث انما شرع ليبت على احدى الطهارتين ان تتوضأ
 الخائض اه منه بلفظه وقول ز قبل انقطاع دمها أو ما بعده فكذلك الخبث الخ كلامه بنوهم

دمها الخ ليس هو من كلام ابن عرفة كما هو مسياقه نعم قال عبد الحق في السكت يستوى حكمها وحكم الخبث اذا انقطع
 الحيض اه (لا تيم) قلت قال الشيخ أنوزيد القاسي أخرج البيهقي بإسناد حسن عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان
 اذا جنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم صح والتيمم مفروض مع عدم تسير الماء أو المجزئ عنه والله أعلم اه قلت وقد ذكره
 باللفظ المذكور ابن حجر آخر باب الخبث يتوضأ ثم ينام وفي الصحيحين أن عمر ز كر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه جنابة
 من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وغسل ذكره ثم تم وفي صحيح مسلم عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان
 اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام وضوءاً وضوءاً للصلاة قال في المعجم ما نصه قال الشيخ وفاة الله ز عن ابن عمر رضي الله عنهما
 أنه أخذ بذنبت في الاكل ومحل الوضوء عندنا قبل الاكل على غسل اليد ولعل ذلك لا ذى أصاب اليد اه وانظر مع قول عائشة

وضوءه للصلاة والله أعلم (ولم يطل الخ) قول ز كذا لا يبي والذى لا بن عمر الخ فيه نظر فان الذى نسبته لابي هو الذى لا بن عمر
واما الابي فانه قال مانصه وهذا الوضوء يفتقه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده اه ويؤخذ منه أن المباشرة بالجلوس
اذا قصد به اللذة بعد الاضطجاع لا لتقصه بالارى وابن عمر صرح بانها لا تقصه ويؤخذ منه ان قصه بالحدث بعد الاضطجاع
بالارى وبه يعلم ما فى كلام سب والله أعلم (والقراءة) هذا هو المشهور وقال مالك فى المختصر للجنب أن يقرأ القليل والكثير
وقال فى سماع أن شيب يقرأ القليل قاله فى صحيح قلت وفى البخارى ولم يراى عباس بالقراءة للجنب بأدا وكان عليه الصلاة
والسلام يذ كر الله على كل حينه وقال النووى فى الاذكار أجمع العلماء على جواز الذ كر بالقلب واللسان للمحدث والجنب
والحنائض والنفساء وذلك فى التسبيح والتهليل (٢٢٢)

أن هذا من تمام كلام ابن عرفة وليس كذلك نعم نص عليه عبد الحق فى النكت ونصه
يستوى حكمها وحكم الجنب اذا انقطع الحيض اه على نقل غ فى تكمله * (تنبيهان
* الاول) * نسبة ابن عرفة استحباب وضوء الجنب للنوم ثم ارا السماع ابن القاسم يوهم انه
ليس فى المذنب وقد رأيت أنه نص فيها * (الثاني) * كلامه يوهم أيضا انفراد النعمى بنقل
وجوب وضوء الجنب عن مالك وليس كذلك بل رواه عنه ابن العربي فى عارضته كما فى ح
ورواه عنه أيضا الباجى فى منتقاه ونصه وليس هذا الواجب على من أراد النوم وروى ابن
نافع فى المجموعة عن مالك من لم يفعل فليست تغفر الله اه منه بلفظه (ولم يطل الا بجماع)
قول ز كذا لا يبي والذى لا بن عمر الخ قال شيخنا ج فيه نظر بل هذا الذى نسبته لابي
هو الذى قاله ابن عمر وأما لاى فانما يقول الحدث الواقع بعد الاضطجاع لا يقصه انظر ح
اه وحاصله أن الابي يخالف لابن عمر واكن ز عكس النسبة لهما وهو خلاف قول سب
بل كلام ابن عمر هو عين ما نقله عن الابي اه قلت والصواب ما قاله شيخنا ونص الابي
وهذا الوضوء يفتقه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده اه منه بانظفه ونقله
ح فى كلامه صريح فى أنه لا يقصه الحدث الواقع بعد الاضطجاع ويؤخذ منه أنه لا يقصه
المباشرة بالجلوس اذا قصد به اللذة بعد الاضطجاع بالارى كما يظهر بأدى تأمل وابن عمر
صرح بانها لا تقص بالحدث مع قصد اللذة ويؤخذ منه أنه ينقص عنده
بالحدث بعد الاضطجاع بالارى فتأمل بانصاف والله أعلم (والقراءة) هذا هو المشهور
وقال مالك فى المختصر للجنب أن يقرأ القليل والكثير وقال فى سماع أن شيب يقرأ القليل
قاله فى صحيح قلت واقتصر ابن عرفة على ذكر روايتين ونصه ومنع الجنبية كالحديث وقراءة
القرآن فى أشهر الروايتين اه منه بلفظه (ويجزئ عن الوضوء) ظاهره ولو كان الغسل
لاجل الشك وهو كذلك على المشهور خلافا لما قاله بعض المتأخرين من أنه يضيف السائل
الى غسله الوضوء انظر ضيع * (تنبيهان * الاول) * قد علمت ما ذكره هنا من الخلاف بين

والدعاء وغير ذلك (الا كآية الخ)
قلت قول ز ولا ثواب فيما يقرأ
لنعوذ ونحوه أصلا الى قوله ان لم
يقصد الذ كر فان قصده فله ثواب
الذ كر وهو ظاهر غاية الحديث انما
الاعمال بالنيات الخ ولا ينافى ما فى
الطراز لانه انما نفي عنه ثواب
القراءة لكونه يقصد هاهو واذل
انه ان قصد الذ كر كان له ثوابه
والافلا وبه تعلم ما فى كلام سب
والله أعلم (ودخول مسجد) قول
ز ويخرج من أصابه جنابة الخ
قال سند وحكى ابن زبى فى نوادره
أنه ينبغي أن يتم لخروجه وهو
باطل بالخبر والنظر أما الخبر فان
النبي صلى الله عليه وسلم أحرم فى
الصلاة ثم ذكر أنه جف فخرج ولم
يرؤ أحداً أنه يتم وأما النظر فلانه
اذا اشتغل بالتييم كان لبني المسجد
مع الجنابة وكان خروجه بعدهم
من ذلك لان خروجه بعدهم
للكون فى المسجد ونزعائه اه

نقله فى صحيح وأما لو احتلم فى بيت المسجد فلا يختلف أنه يتم لخروجه انظر ح فى التيم عند قوله
لا سنة (ويجزئ عن الوضوء) أى ولو كان الغسل لأجل الشك على المشهور خلافا لمن قال ان السائل يضيف الى غسله الوضوء انظر
صحيح وقول ز ويجزئ عنه عند القابسى الخ ما للقابسى هو الذى اختاره غير واحد وكان ج يقول الصواب ما لا يبي محمد واعلم ان
هذه المسئلة من المسائل المهمة وقد كثرت فى القيل والقال بين من بعد الشيوخ ولم يحقة واحل الخلاف بينهم ما حتى يتضح
الصواب مع من هو منهمما وتحرره أن يقال من أحدث فى أثناء غسله بعد غسل أعضاء وضوءه كلها أو بعضها ثم عاد فغسلها
لا يتخلون وجوه الاول أن يكون عاد لغسلها لتصله الصلاة بذلك الغسل معتقداً أنه لم يعد غسلها لم تصح صلاته به الثانى
أن يكون عاد له اشكاهل عمه ما قبل أم لا وهذا لا يوضح كونه ما محل الخلاف بينهم الحصول النية قطعاً فيها الثالث أن

الشيخين

يكون عادله تنظيها من شيء أصابه أو تبرداً ونحو ذلك وهذا لا يصلح محل الخلاف أيضاً لأنه بمنزلة المعلوم شرعاً فلا تنصص صلاته
 كن لم يعد لغسله أصلاً الرابع أن يكون عادله لكونه غسله أولاً مرة واحدة أو اثنتين ليكمل تثلثيه وهذا كالذي قبله على المشهور
 من أن نية المستحب لا تنوب عن الواجب الخامس أن يكون فعل ذلك لعباً وعشاً وهذا آخر مما قبله السادس أن يكون
 عادله لحزمه بأنه لم يغسله أصلاً ثم تبين له بعد غسله أنه كان غسله قبل ذلك الناقض وكلام ابن رشد في البيان كالصريح في أنه فهم أن
 هذا هو محل الخلاف بينهما وعليه فيكون مالا في الحسن هو الصواب السابع أن يعود له ولا قصد له أصلاً وهذا يشبه أن يكون
 محل الخلاف وكلام أي عزرا يدل على ذلك لأنه وجهه الأجزاء من الغالب في أمره ريد ما يقع في نفسه أنه لم يعمر فهو مستعمر
 أكل الطهارة وعليه فالظاهر مالا في محمود والله أعلم **قلت** كلام الشيخ زروق في شرح الرسالة الصريحة في أن محل الخلاف بينهما
 إذا أحدث في أثناء غسله بعد غسل أعضاء الوضوء كالأعضاء أو بعضها وأراد حينئذ أو بعد فراغه بأثره أن يتوضأ فهل تكفيه نية الغسل
 أو لابد من نية الوضوء ونصه تحصيل قال المغربي رحمه الله إن من ذكره بعد الفراغ لزمه نية الوضوء بخلاف وإن من قبل
 فعل شيء من أعضاء الوضوء فلا تزمه نية بخلاف وإنما الخلاف (٢٢٣)

الشيخين وقد اختار غير واحد قول أبي الحسن وكان شيخنا ج يقول الصواب ما قاله أبو
 محمد **قلت** هذه المسئلة من المسائل المهمة وقد كثرت فيها القليل والقال بين من بعد الشيخين
 من الأئمة ولم أر من يحمي الخلاف فيها بينهم وحق ولا يتضح تصويب أحد القولين
 وعلم ما غير محقق فأقول مستعيناً بالله ومعتداً بعلمه ومعتبراً من الحول والقوة إليه أن
 من أحدث في أثناء غسله بعد غسل أعضاء وضوئه كلها أو بعضها ثم عاد لغسله لا يتخلل أمره
 من وجوه أحدها أن يكون عوده لغسلها لتصح له الصلاة بذلك الغسل معتقداً أنه إن لم
 يعد غسلها لم تنصص صلاته ثانياً أن يكون عادله لغسلها شكها قبل أو ثانياً أن
 يكون عادله ذلك تنظيها لشيء أصابه بعد غسله أو تبرداً ونحو ذلك رابعاً أن يكون عادله
 لكونه غسله أولاً مرة واحدة أو اثنتين ليكمل تثلثيه على الرابع من أنه مطلوب خامساً أن
 يكون فعل ذلك لعباً وعشاً سادساً أن يكون عادله ذلك لحزمه بأنه لم يغسله أصلاً ثم تبين له
 بعد غسله أنه كان غسله قبل ذلك الناقض سابعاً أن يعود لغسله ولا قصد له لأشياء مما
 ذكر ولا غيره فالوجه الأول لا يصح أن يكون محل الخلاف بينهما لأن النية حاصلة قطعاً
 والثاني كذلك لأن الغسل الأول نزل بمنزلة العدم ووجب غسله لحصول الشك فكأنه إنما
 غسل الآن فلا أثر للناقض السابق والثالث لا أطنه أيضاً يصلح لذلك لأن قصد التنظيف

وضوءه إذا فرغ من غسله إلا أن يبريد يديه على مواضع الوضوء في غسله فيجزئه قال ابن الحاجب وظاهره القابسي يعني لكونه لم
 يذكر النية ولو كانت النية شرطاً لذكرها وابن عبد السلام اعترض عليه ثم ذكره أطوله وضعفه اه وقال القلشاني بعد أن
 ذكر أن قول القابسي هو الجاري على المشهور وأنه ظاهر المدونة عند الشيوخ مانصه ووجه قول أبي محمد أنه ما كان من الذكر
 لا تأثر له في إيجاب الغسل وإنما ينقض الوضوء في تلك الأعضاء وجب عليه إحداث نية الوضوء ألا ترى أنه لو لم يعد الماء إلى تلك
 الأعضاء حتى تطاول لم يكن عليه ابتداء غسله وإنما بعد الوضوء ونية الغسل في ذلك لا تجزئه عن نية الوضوء لأن الغسل للنجابة
 قد سقط حكمه عن أعضاء الوضوء حين غسلها أو لا للنجابة فقد نوى ما سقط حكمه وما هو غير متعين عليه فلا بد من نية لما تعين
 عليه وهو الوضوء ثم قال إنما تنقض عن الذكر الوضوء خاصة ولم ينقض الغسل في أعضاء الوضوء فنية الغسل الذي سقط عنه
 حكمه فيها لا تجزئه عن نية الوضوء الذي هو واجب عليه والله أعلم اه وفيه كره قبل هذا أن مبنى الخلاف بينهما هل كل عضو يظهر
 بانفراده أو بأكال الطهارة وهل الدوام يتزلف بمنزلة الابتداء أولاً يعني أن نية الطهارة الكبرى منه حكمة حكماً إلى آخر الغسل فإن
 قدر ذلك الانصباب كالأداء لم يخرج منه إلى إنشاء النية والاحتج ومثله للشيخ زروق قائلاً واختار ابن الحاجب البناء الثاني
 واقتصر جس على البناء الأول وزاد مانصه قال في الذخيرة حجة أبي الحسن القابسي أن الحديث باق لم يرتفع عن الأعضاء السابقة

فهو جنب والجنب لا يجب عليه
 أن ينوي الوضوء ولا يرتفع الحدث
 الا بتمام سائر الاعضاء لان ذلك
 الحدث انما هو منع شرعي وذلك
 المنع لا يرتفع بعضه ويبقى بعضه لان
 ذلك مستحيل عقلا وانما يرتفع
 بأخر جزء من أعضائه اه وبه
 تعلم أن الوجه الاول من محل
 الخلاف بينهما ان لم يحدث نية
 الوضوء وان السادس ليس منه
 لبقا مجنبته في اعتقاده وان السابع
 منه ان كانت نية الغسل منسحبة
 ولو حكما فان انقطعت حقيقة وحكما
 فليس منه كماله أو وضع من نار على
 علم وأن هوى رجه الله استسمن
 ذاورم وأن لكل من القولين
 وجهها وجها فتأمله وكن فيها
 وقد ذكر هوى البناء الاول عن
 البابي قال وبه جزم ق و ح
 و م ب وأن مختار ابن الحاجب
 هو الثاني ولم يفتن لما ذكرناه وكنه
 فهم أن النية المشترطة عند ابن أبي
 زيد نية الغسل والله الموفق
 وقول ز وان كان خلاف الاولى
 الخ ان حل على أن معناه وان كان
 اقتصره على الغسل دون تقديم
 أعضاء الوضوء المنسوبة خلاف
 الاولى سقط اعتراض م ب عليه
 وكلام خش كالصريح في أن
 هذا هو المراد والله أعلم وقد قال
 ابن عرفة عن ابن العربي أجمعوا
 على استلزام الغسل الوضوء اه

وفوه بتره منزلة العدم شرعا فحكمه حكم من لم يعد لغسله ولا خلاف بينهما أنه لا تصح
 صلاته اذ لم يعد لغسله والرابع كالذي قبله على المنه ومن أن نية المتحلب لا تنوب
 عن الواجب والخامس كذلك بالاحرى وأما السادس فكلام ابن رشد في سماع أبي زيد
 آخر كتاب الطهارة الثاني كالصريح في أنه فهم أنه محل الخلاف بينهما فانه قال
 مانصه ولو غسل بنية الجنابة ما عليه غسله بنية الوضوء لاجزأه قول واحد امثل ان
 تكون الجنابة في موضع من مواضع الوضوء فيمسح عليها في وضوئه ثم ينظر أن عليه
 جنبه فيغسل لها وقد سقطت الجنابة ثم يعلم انه لم يكن عليه جنبه لكان على وضوئه
 ما لم يحدث باتفاق والاجماع على هذه المسئلة بضعف قول ابن أبي زيد في مسئلة الماس
 لذكره في أثناء غسله اه منه بلفظه فان كان هذا هو محل الخلاف فلا إشكال أن
 قول أبي الحسن هو الصواب ولكن ليس في كلام أبي محمد ما يفيد أن ذلك محل
 الخلاف فاعتراض أبي الوليد عليه بالمسئلة المتفق عليها غير متجة والله أعلم وأما
 السابع فحل توقف وينسب أن يجعل محل الخلاف وكلام أبي عمران يدل على ذلك في
 ابن يونس مانصه وقال أبو عمران في الذي من ذكره في غسله انه اذا أمر يديه على
 مواضع الوضوء الغالب في امرائه لما يقع في نفسه انه لم يعم تلك الاعضاء بالغسل
 فهو مستشعر كمال الطهارة فيجزئه ذلك وان لم ينوبه الوضوء اه منه بلفظه فتوجيه
 الاجزاء الذي هو قول القاسي بما ذكره من الحمل على الغالب يقيد ما قلناه واذ كان
 هذا محل الخلاف فالظاهر ما قاله أبو محمد كما قاله شيخنا فأمثل ذلك باتصاف والله أعلم
 * (الثاني) قال البابي بعد ان ذكر خلاف الشيخين مانصه والقولان مبنيان على
 أصل اختلف فيه قول مالك وأصحابه وهو أن المتطهر اذا غسل عضوا من أعضاء طهارته
 فهل يظهر بتمام غسل ذلك العضو أم لا يظهر الا بتمام طهارته كلها اه محل الحاجة
 منه بلفظه وبناء هذا الخلاف على ما ذكره جزم ق انظره قبل هذا عند قوله أو فرق
 النية على الاعضاء وبه جزم م ب هنا فقلع ابن بشير روح بعد عند قوله حتى
 يخضع الملبوس قبل الكمال لكنه خلاف المختار لقول ابن الحاجب والمختار يناو على أن
 الدوام كالابتداء أولا اه منه بلفظه * (فرع) قال في ضج اذا قيل بقول القاسي
 فغسل أعضاء الوضوء بعد فراغ الطهارة الكبرى فهل يلزم تجديد النية لانقضاء الطهارة
 أولا لان الفصل يسير قولان للشيخ المتأخرين قاله المازري اه منه بلفظه وقال
 ابن عرفة مانصه وعلى قول القاسي لو مسه عقب كمال غسله فقال اصقلى عليه الوضوء
 اتفاقا المازري في كونه كائنا ما قول المتأخرين اه منه بلفظه ومانسبه لابن يونس
 هو كذلك فيه ونصه مس الذكر في حال الغسل على ثلاثة أوجه ان مسه قبل غسل شيء من
 أعضاء الوضوء فلا شيء عليه ويجزئه الغسل وان مسه بعد فراغه من غسله فعليه الوضوء
 باتفاق وان مسه بعد غسل أعضاء الوضوء أو بعضها فهي المسئلة المختلف فيها المتقدمة
 اه منه بلفظه وأما مانسبه للمازري فالظاهر أنه مخالف لما نسبته له في ضج لانه
 صريح في أن المس وقع بعد فراغه من الغسل وظاهر كلام ضج انه وقع أثناء الغسل

ولكن تأخر غسل أعضاء الوضوء حتى تم الغسل ولم أقف على كلام المازري في أصله ولم
أجد له المسئلة في كتاب الطهارة من المعلم قاله أعلم من معه الصواب منها وما يظهر من جهة
المعنى أن الصواب ما في ضيق فليأت ذلك والله أعلم (كلمة منها) هذا إذا غسلها
بنية الوضوء ولم ينتقص وضوءه حتى كانت طهارته وأما إذا انتقضت فقال في ضيق آخر
ترجى المسح على الخفين مانصه وبما يخترط في هذا السلك ما حكى عن الشيخين الجليلين
أبي علي بن قداح وأبي الحسن بن المنتصر فبين بقيت من غسله لمعة فلما غسلها بنية الوضوء
أحدث قبل كمال الطهارة فقال أبو علي إن قلنا لا يحدث لا يرتفع الإبال كمال تطهر للمعة
من الجنابة وإن قلنا يرتفع حدث كل عضو بالفراغ منه ارتفعت جنابة المعة وقال
أبو الحسن تطهر لمعة الجنابة مطلقا لأنها غسلت بنية الفرض اه منه بلفظه ونقله غ
في تكميله وأقره وقول ز بخلاف من تيمم للوضوء ناسيا للجنابة الخ ما اقتصر عليه
هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وقال مالك وابن مسلمة يجزئ في سماع أبي زيد
أو آخر كتاب الطهارة الثاني مانصه قال ومن تيمم للوضوء وقد كان أجنب وهو ناس
للجنابة أن ذلك التيمم لا يجزئ عنه من الجنابة حتى يتيمم له ثانية ولو تيمم للجنابة أجزأه من
تيمم الوضوء قال القاضي قدروى عن محمد بن مسلمة أن من تيمم للوضوء وهو ناس للجنابة
أجزأه لأنه فرض ينوب عن فرض وروى ابن وهب عن مالك في أصل سماعه أن من
فعل ذلك أعاد التيمم والصلاة في الوقت فان خرج الوقت لم يعد لان التيمم له ما واحد
وذلك راجع الى قول محمد بن مسلمة لان الاعادة في الوقت استحباب ووجه رواية أبي زيد
أن التيمم للوضوء انما يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء خاصة والتيمم للجنابة يرفع الحدث
عن جميع جسده وإن كان الفعل له ما واحد افتراق النية فيه ما يفرق بين
أحكامهما كما أن من أقره بالحج وأقره بالفعل فمما جمعا وأخذ عند مالك وإنما تفرق
أحكامهما عنده بالنية وأن من نسي عن نفسه خاصة أو أشرك في أخصيته فالنفل فيه ما
سواء وإنما تفرق أحكامهما بافتراق النية وما أشبه ذلك كثير ووجه قول ابن مسلمة ورواية
ابن وهب عن مالك أن حدث الوضوء وحده الجنابة لما كانا يستويان في وجوب منعهما
من الصلاة ويستويان في صفة رفعهما بالتيمم ناب التيمم لكل واحد منهما عن التيمم عن
صاحبه لانه قصد بذلك الطهارة للصلاة أصل ذلك المرأة تجنب ثم تحيض فتغتسل إذا
طهرت من الحيضة وتنسى الجنابة أن الغسل يجزئها باتفاق وكذلك لو اغتسلت للجنابة
ونسيت الحيضة على الصحيح من الأقوال ورواية أبي زيد أظهر من قول ابن مسلمة ورواية
ابن وهب عن مالك والحجة لهما أقوى ومن قال أن مسئلة الجبيرة في المدونة تعارضها وأنه
يلزم على قياسها أن يجزئ تيمم الوضوء عن الجنابة فليس قوله بتحجيم والفرق بين المسئلتين
أن التيمم للوضوء انما هو بدل عن غسل أعضاء الوضوء خاصة فوجب أن لا يجزئ عن تيمم
الجنابة الذي هو بدل عن غسل جميع الجسم وغسل موضع الجبيرة الذي كان مسح عليها
في الغسل إذا سقطت أصل في نفسه ليس بدلا من غيره اه محل الحاجة منه بلفظه والله
أعلم * (خاتمة) * تشمل على مسائل الاولى قال في المدونة والجنب أن يأكل ويشرب

(كلمة منها) هذا إذا غسلها
بنية الوضوء ولم ينتقص وضوءه حتى
كانت طهارته وأما إذا انتقضت
فقال أبو علي بن قداح إن قلنا لا
يحدث لا يرتفع الإبال كمال تطهر
المعة من الجنابة وإن قلنا يرتفع
كل عضو بالفراغ منه ارتفعت
جنابة المعة وقال أبو الحسن
المنتصر تطهر لمعة الجنابة مطلقا
لأنها غسلت بنية الفرض انظر
ضيق آخر ترجم المسح على الخفين
وقول ز بخلاف من تيمم للوضوء
ناسيا للجنابة الخ ما اقتصر عليه هو
قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد
وقال مالك وابن مسلمة يجزئ انظر
نصر العتبية وابن رشد في ذلك في
الاصول والله أعلم

(مسئلة) سئل مالك رحمه الله عن الغسل في القضاء قال لا بأس به فقيل يا أبا عبد الله ان فيه حديثا فأنكر ذلك وقال تعجبا لا يغتسل الرجل في النضاء ابن رشد وجه اجازته ذلك اذا أمن أن يبره أحد أن الشرع انما قرر وجوب ستر العورة عن بني آدم دون الملائكة اذ لا يفارق الحنطة الموكلون عليه منهم في حال من الاحوال ولهذا قال مالك متعجبا لا يغتسل الرجل في القضاء اذ لا فرق في حق الملائكة بين القضاء وغيره وأنكر الحديث لما كان مخالفا للاصول لان الحديث اذا كان مخالفا للاصول فأنكاره واجب الان يرد من وجه صحيح لا مطعن فيه فبره اليها بالتأويل الصحيح وقد روى عن أبي هريرة مرفوعا اذا حدثتم عنى حديثا تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوا به قلتم أولم أقله فاني أقول ما يعرف ولا ينكر واذا حدثتم عنى حديثا تنكرونه ولا تعرفونه فكذبوا به فاني لا أقول ما ينكر ولا يعرف ويكره التجرد لغير ضرورة ولا حاجة في القضاء وفي غير القضاء وفي رسالة مالك الى هرون أياك والتجرد خاليا فانه ينبغي لك أن تستحي من الله اذا خلوت وذكرك في ذلك حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم اه

قبيل وضوءه اذا غسل يده من الاذى اه قال أبو الحسن مانصه قوله اذا غسل يده من الاذى طاهره انه لو كانت يده طاهرة لم يغسلها وقد سئل ابن القاسم في العتيبة عن ذلك فقال لا غسلها لانه من فعل الاعاجم ابن وهب يغسلها ولكنه شاذ بل ان قول ابن حبيب ان يد الجنب محمولة على النجاسة ومعنى مسئلة الكتاب اذا كان الطعام مانعا أو كان جامدا حضا فحشى أن تعرق يده فيتنجس الجنب فان كان الطعام جامدا باردا فقال أبو محمد صالح له أن يأكله من غير غسل أبو عمران الجوري يغسل يده لئلا يتهاون بالطعام اه منه بلفظه ونقل ابن ناجي بعضه واقره ٢٢٢ قلت وليس قوله في المدونة أن يأكل قبل وضوءه مصادما للحديث عائشة الذي في صحيح مسلم وغيره وهو قولها رضى الله عنها اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو يشرب فوضأ ببل هو تفسير للوضوء ولذا قال أبو عبد الله المازري في العلم عقب الحديث مانصه قال الشيخ وقفه الله ذكر عن ابن عمر رضى الله عنه أنه يأخذ بذلك في الأكل وحمل الوضوء عند ناقل الأكل على غسل اليد ولعل ذلك لا يذرى أصاب اليد اه منه بلفظه الثانية قال ابن يونس وظاهره أنه من كلام ابن حبيب مانصه ولا بأس أن يبول في موضع غسله ان أبعه ماء وكان متخدرا اه منه بلفظه ورأيت نحوه لغيره ولكن في التنيبات مانصه وهذا اذا كان المغسل طاهرا أو متخدرا لا شئت فيه نجاسة فان لم يكن كذلك وكان يدا فيه ويستمتع الماء فيه فهو نجس وينجس ما طار منه من ريش الماء كل ما أصابه وعلى كل حال فيكره الدلو في الغتسل وقد نسي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقال ان عامة الوساوس منه خرجة الترمذى اه منها بلفظها الثالثة قال في رسم يسلم من كتاب الطهارة مانصه وسئل مالك رحمه الله عن الغسل في القضاء فقال لا بأس بذلك فقيل يا أبا عبد الله ان فيه حديثا فأنكر ذلك وقال تعجبا لا يغتسل الرجل في القضاء ورأيت تعجب من الحديث أنكاره قال القاضي رضى الله عنه وجهه اجازة مالك رحمه الله للرجل أن يغتسل في القضاء اذا أمن أن يبره أحد ان الشرع انما قرر وجوب ستر العورة عن المخلوقين من بني آدم دون من سواهم من الملائكة اذ لا يفارق الحنطة الموكلون عليه منهم في حال من الاحوال قال الله عز وجل ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وقال وان عليكم لحافطين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون ولهذا قال مالك تعجبا لا يغتسل الرجل في القضاء اذ لا فرق في حق الملائكة بين القضاء وغيره وأنكر الحديث لما كان مخالفا للاصول لان الحديث اذا كان مخالفا للاصول فأنكاره واجب الان يرد من وجه صحيح لا مطعن فيه فبره اليها بالتأويل الصحيح وقد روى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حدثتم عنى حديثا تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوا به قلتم أولم أقله فاني أقول ما يعرف ولا ينكر واذا حدثتم عنى حديثا تنكرونه ولا تعرفونه فكذبوا به فاني لا أقول ما ينكر ولا يعرف ويكره التجرد لغير ضرورة ولا حاجة في القضاء وفي غير القضاء وفي رسالة مالك الى هرون أياك والتجرد خاليا فانه ينبغي لك أن تستحي من الله اذا خلوت وذكرك في ذلك حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم اه

وبوخذمنه جواز الغسل قائماً لان الامام اجاب بانه لا بأس ولم يستفصل السائل هل اراد قاعداً او قائماً وقد تقر في الاصول
 ان ترك الاستفصال في السؤال يتزل منزلة العموم في المقال وقد نصوا على ان كلام الامام بالنسبة الى مقلديه ككلام الشارع
 بالنسبة الى المجتدين وقد سئل ابن القاسم عن الجنب يصيبه المطر فيقف فيه وينزع ثيابه فيغتسل بما يصيبه من المطر هل يجزئه
 فقال اذا تدلك وأعم بذلك جسمه أجزأه ابن رشد هذا كما قال اذا وقف للمطر فوقع عليه منه قدر ما أتى له به الغسل فاعتسل به
 وتذلك وعم جميع جسمه اه وبه يعلم سقوط قول الطرابلسي في شرح المرشد عند قوله مغيب كره الخ مناضه فائدة يمنع الغسل
 قائماً لا مورثاً انه يمنع العقل وينقص الرزق وتحزن له ملائكة من القبلة وملائكة من المغرب وملائكة من المين وملائكة
 من الشمال وينقص القوت ويعين الشيطان عليه وينقص مروءته عند الناس وينعم اللذة ويرد عاؤه ويشير الغضب ويسخط
 الرب ويكثر السهو في الصلاة الى غير ذلك مما يقع بالخاصية لمن فعله كذا تلقيناه من شيخنا سيدي ابراهيم كما هو مقيد عندى بظرة
 على المختصر معزوة للكرامى على الرسالة اه ويرد أيضاً القياس على الوضع فقد صرحوا بان الجالس فيه مستحب فقط فالغسل
 أحرى بعدم وجوب الجالس لان في البدن ما لا يتحقق غسله بلامشقة الاعمال القيام قال هونى وقد بحثت البحث الشديداً
 وراجعت المطولات والمختصرات والامهات والشروح والخواشي لعدة كتب فوجدت من ذكر وجوب القعود للغسل
 وأما ما رتبته على القيام من الخواص فيستوقف على ثبوت حديث صحيح يشهد له وكلام ابن رشد السابق كافى في أن مثله يجب أن يرد
 ولا يقبل والله سبحانه أعلم قلت والحديث الذي ذكره ابن رشد أخرجه الحكيم الترمذى بلفظه الا انه قال اذا حدثت عنى بحديث
 الخ * (فائدة) * قال في النصيحة ومن آفات الطهارة كثرة صب الماء في الغسل والطول فيه وذلك أيضاً غلو في الدين وقد تدكر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الخناية بعد الإقامة ودخل بيته واغتسل ثم رجع ولم يعد الإقامة وما ذلك الا لسرعة الامر اه وقد أخرج
 الامام أحمد وأبو داود والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سيكون أقوام يعتدون
 في الدعاء والطهارة فقالوا الاعتداء

المعين عند قوله مغيب كره بخرج اسجال مناضه فائدة يمنع الغسل قائماً لا مورثاً انه يمنع
 العقل وينقص الرزق وتحزن له ملائكة من القبلة وملائكة من المغرب وملائكة من
 المين وملائكة من الشمال وينقص التوبة ويعين الشيطان عليه وينقص مروءته عند

في الاول الدعاء بما لا يجوز ورفع
 الصوت وتكلف السجع وفي الثاني
 صب الماء فوق الحاجة والمبالغة

في استعماله حتى يفضى الى الوسواس وقال الشيخ زروق في قواعد كمال العبادة بحفظه او بالحفاظة عليه اذ ذلك باقاة حدودها
 الظاهرة والباطنة من غير غلو ولا تفرط فافترط مضيق والغالى مبتدع سيما ان اعتقد القربة في زيادته اه ثم قال في النصيحة
 وتأخير غسل الجنابة بورث الوسواس ويمكن الخوف من النفس ويقلل البركة من الحركات ويقال ان الاكل على الجنابة يورث
 النقر اه وقال فيها أيضاً الاحتلام بصورة محزنة عقوبة وبغير صورة نعمة وبصورة شرعية كرامة اه وفي ربيع الأبرار
 للزمخشري عن ابن سيرين لا يحتلم ورع الأعلى أهله وقال في العهود ما دليهم على مؤاخذه المريد بالاحتلام فلا نه لم يقع منه الا بعد
 مقدمات التساهل بالنظر الى ما لا يحل غالباً والتفكير فيه فاما بليس به في المنام ليسخر به فان من لا يطلق بصره الى محترم
 ولا يفكر فيه لا يحتلم أبداً ولذلك لم يقع الاحتلام الا من المردين والعوام دون الأكارف ان الأكارف معصومون كالانبياء أو
 محفوظون كالاولياء ثم ان وقع أن أحداً من أكارف الأواياء احتلم قائماً يكون ذلك في حليمة من زوجة أو جارية لا في ما لا يحل
 وسببه عقلته عن تدبير جسمه لما هو عليه من الاشتغال بالله عز وجل كما أن عربن الخطاب رضى الله عنه احتلم بجاريته فقال
 اتلينا بهذا الامر منذ اشتغلنا بأمر المسلمين اه قال التفجور وفي ولا ينبغي أن يبطأ أحد المرأة بعد الاحتلام حتى يغتسل
 أو يغسل فرجه أو يبول لانه يورث الجنون في الولد اه ومثله في النصيحة قال التفجور وفي وكذا لا ينبغي أن يبطأ أحد المرأة نائمة
 أو مريضة فان ذلك قد ينشب فيها علة ويرجع عادت اليه ولا كراهة لثلاث يكون الولد عاصياً ولا يبطأ وهو يدافع الاخشين لانه يتولد
 منه الباسور والحصى ولا ياتر الحجمة والفتد لانه يورث غشاوة البصر ولا ياتر شرب الدواء لانه يؤتى الكسل ولا في شدة الحر
 والبرد ولا في الليالي الحسوم ولا في الليالي البض ولا في أول ليلة من الشهر ولا في ليلة تصف ولا في آخر ليلة منه وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال ان قضى يشك بولده في هذه الليالي الثلاث الليلة الاولى من الشهر وليلة النصف منه والليالي الاخرية
 منه فانه يجن ويقال ان الشياطين يجامعون فيها ولا في ليلة الفطر ويومها لثلاث يكون الولد عقيماً ولا في آخر النهار لثلاث يكون أحول

ولا يثر الخروج من الحمام ولا يثر الجوع والتعب ولا في ليلة يريد السفر ولا في ليلة الاربعاء ويومها لا يكون الولد عاصيا ولا في ليلة الاحد لا يكون الولد قتيلا ولا على السطح دون غطاء لا يكون الولد سارقا ولا تحت شجرة اثمرة ولا أنت منصوب للشمس لا يكون الولد يثا في الفراش اه وفي الاحياء ويكره الجماع في ثلاث ايام من الشهر الاولى والاخيرة والنصف يقال ان الشيطان يحضر اثر الجماع في هذه الساعات ويقال ان الشياطين يجامعون فيها وروى كراهة ذلك عن علي ومعاوية رأى هريرة رضى الله عنهم ومن العلماء من استحب الجماع (٢٣٨) يوم الجمعة واما له تحقيقا لاحد التأولين من قوله صلى الله عليه

وسلم رحم الله من غسل وغسل الناس ويمنع اللذوة ويرد عاؤه ويشير الغضب ويسخط الرب ويكثر السهم وفي الصلاة الى غير ذلك مما يقع بالخاصة بل فعله كذا لم يقناه من شيخنا سيدي ابراهيم كما هو مقيد عندي بطرقة على المختصر معزوة للكرام على الرسالة اه منه بلفظه وما ذكره من منع الغسل فاعلمنا غير صحيح قياسا ونقلا أما القياس فعلى الوضوء لتصبح الائمة بان الجلووس فيه مستحب فقط فالغسل مثله بل هو احرى به دم وجوب الجلووس لان في البدن ما لا يتحقق غسله بلامسقة الامع القيام واما نقلا في تنبيه الغافل فانه قال الزناني رحمه الله القائل بوجوب التدليك بخير الغلب ان يقطف فاعلمنا واهلنا اه منه بلفظه فهذا نص صريح في جوازها فاعلمنا ويشهد لذلك ايضا كلام العتبية السابق قريبا لان الامام سئل عن الغسل في القضاء فاجاب بقوله لا بأس بذلك ولم يستفصل السائل هل اراد قاعدة او فاعلمنا فدل ذلك على انه يجوز في الحالين لما تقرر في الاصول من ان ترك الاستفصال في السؤال يتزل منزلة العموم في المقال وقد نص الائمة على أن كلام الامام بالنسبة الى مقلده ككلام الشارع بالنسبة الى المجتهد ويشهد لذلك ايضا ما في سماع موسى من كتاب الطهارة الثاني ونصه وسئل ابن القاسم عن الغسل بصبية المطر فيقف فيه وينزع ما به فيغتسل بما يصبه من المطر هل يجزئه فقال ابن القاسم اذا تدلك وأعمد بذلك جسده أجزأه قال القاضي وهذا كما قال ان الغسل يجزئه اذا وقف للمطر فوقع عليه منه قدر ما ياتي ليه الغسل فاعتسل به وتلك وعم جميع جسده اه منه بلفظه وفيه أعظم دليل والله أعلم وقد بحثت البحث الشديد وراجعت المطولات والمختصرات والامهات والشروح والحواشي اعدة كتب فوجدت من ذكر وجوب القعود للغسل واما ما رتبته على القيام من الامور المذكورات فيسوق على ثبوت حديث صحيح يشهد له وكلام ابن رشد السابق كافي في أن مثله يجب ان يرد ولا يقبل ولولا التنبيه على رده لا غتر الطلبة به ما كتبناه اذ علامات السقوط عليه لاثمة ودليل رده جلية واضحة والله سبحانه أعلم

* (فصل في المسح على الخفين) *

قال ابن العربي في الاحكام في سورة المائدة مانصه اذا ثبت وجهه التأويل في المسح على

وسلم رحم الله من غسل وغسل الحديث اه ونحوه في الذخيرة وزاد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم باعلى وعليك بالجماع ليلة الاثنين فان الولد ياتي زاهدا عقيفا عابدا ناعلي وعليك ليلة الثلاثاء فان الولد ياتي بخيما راضيا وعليك ليلة الخميس فان الولد يكون عالما ويوم الخميس قبل صلاة الهاجرة فانه يكون عالما بلا يثر الشيطان منه وعليك ليلة الجمعة فان الولد يكون عابدا مطيعا مختلصا وكذلك يوم الجمعة قبل الصلاة فان الولد يكون سعيدا ويموت شهيدا اه وفي بعض ذلك قلت

تحرر للوقاع ليلة الخميس

أوبوه كذا العروبة القس أوله الاثلاثا نا والاشين

جنبه في غير يغيرمين

وفي اخيرا وفي نصف الشهر

أوأول منه وليل السفر

والله أعلم

* (فصل) * قال ابن يونس مانصه

قال الحسن البصري روى المسح

على الخفين عن النبي صلى الله عليه

الخفين

وسلم سبعون نفسا فلو فعلنا عليه الصلاة والسلام وقولوا امرا لغيره في الحضر والسفر اه

وقال ابن القصار كافي الا يرواه سبعون صحابيا قولا وفلا يشكره الا بخذول اه وقال ابن حبيب كافي ضج لا يرتاب فيه الا بخذول اه وقال ابن رشد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو أربعين من الصحابة اه وقال في الملعوم واما جواز المسح فالحجة الاحاديث الواردة فيه وقد ذكر بعض التابعين من بلوغها في الكثرة ما يبادل على أنها ترفع عن رتبة اخبار الاحاد وتلقى بما هو متواتر في المعنى والمفهوم اه ونقله في الاكمال قلت وقال المقرئ في فتح المتعال أحاديث متواترة عند جمع ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون انكاره كفرا اه

(بجضر أوسفر) ما نقله مب عن عجم ومق من وجود الخلاف في السفر صرح به ابن رشد وابن يونس واللغمي وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم لكن أنكر ذلك غير واحد من المحققين كالباجي (٢٣٩) وابن العربي والمازري وعباس وابن بشير والمصنف في ضيغ وتأولو ما ورد

عن مالك في ذلك بمحظاهره المنع بان معناه اتيار الغسل عليه قال عباس ويؤيده قوله في المبسوط لابن نافع عند موته المسبح على الخفين في الحضر والسفر صحيح سقين ثابت لاشك فيه الا اني كنت آخذ في نفسي خاصة بالظهور فلا أرى من مسبح مقصرا فيما يجب عليه وهذا ينجلي في تأويل قوله اه وانظر بقية النصوص في الاصل والله أعلم (الا المهاز) قال مقيد عفا الله عنه قال ح هذه المسئلة في نوازل سحنون من كتاب الطهارة ونصها وسئل أي سحنون عن الركوب بالمهاميز فقال لا بأس بذلك وأراه خفيفا ابن رشد وهذا كما قال لان الدواب لا تملك ولا تاتي في فهم ما أذن الله من ركوبها الابه في أغلب الأحوال فيقبل سحنون فاذا سافر بها ميز هل يسبح على خفيه ولا ينزع المهاميز قال لا بأس بذلك وأراه خفيفا اه وحكاها في النوادر بلقظ قال سحنون لا بأس بالركوب بالمهاميز ولا مسافر أن يسبح عليها ولا ينزعها اه وقال في ضيغ نقل الباجي وغيره عن مالك أنه لا بأس بسرعة السير في الحج على الدواب وأكره المهاميز ولا يصلح القسار واذا

الخدين فانها أصل في الشريعة وعلامة مفرقة بين أهل السنة والبدعة وردت به الاخبار فان قيل هي أخبار آحاد وخبر الواحد عند المبدعة باطل قلنا خبر الواحد أصل عظيم لا يشكره الا تراغ وقد أجمعت الصحابة على الرجوع اليه وقد جعلناه في جزء الجواب الثاني أنهم مرويه تواترا لان الامة اتفقت على نقلها خلفا عن سلف وان أضيفت الى آحاد فكل أضيف باختلاف القراءة الى نقل القرآن وهو متواتر وقد استوفينا الكلام فيها في شرح الحديث اه منها بلقظها وانظر قوله وان أضيفت الى آحاد مع ما في ابن يونس ونصه قال الحسن البصري روى المسبح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعون نفسا فنقلوه فعلا منه عليه السلام وقولوا هم الغيرة في الحضر والسنن اه منه بلقظه وقال ابن رشد في رسم الزمن سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسبح على الخفين نحو أربعين من الصحابة اه منه بلقظه وقال في العلم مانصه وأما جواز المسبح فالحجة له الاحاديث الواردة في المسبح وقد ذكر بعض التابعين من بلغوها في الكثرة ما راجد على أنها ترتفع عن رتبة أخبار الآحاد وتلق بمجاهد متواتر في المعنى والتمهوم اه منه بلقظه ونقله في الاكمال وسلمه والله أعلم (بجضر أوسفر) قول مب ما ذكره من الانفاق على السفر غير صحيح الخ استدلل على عدم صحته بكلام عجم ومق وما نقله عنهم من وجود الخلاف في السفر صرح به ابن رشد وابن يونس واللغمي وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم لكن أنكر ذلك غير واحد من المحققين كالباجي وابن العربي والمازري وعباس وابن بشير وتأولو ما ورد عن مالك في ذلك ونص الباجي وقد روى عن مالك في العتبية محظاهره المنع منه وانما معناه اتيار الغسل عليه وحسبنا بما أدخل في موطنه وهو أصح ما نقل عنه وقد قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير انه روى عن مالك لا يسبح المسافر ولا القيم فان سححت هذه الرواية فوجهها أن المسبح منسوخ قال القاضي أبو الوالي يرضى الله عنه وهذا عندني بغير دلالة ابن وهب روى عنه انه قال لا يسبح في سفر ولا حضروكته كرهه وفي النوادر عن ابن وهب انه قال آخر ما فارقت على المسبح في السفر والحضر وهو الذي روى عنه متأخر وأصحابه مطرف وابن الماجشون فدل ذلك على انه منعه أولا وعلى وجه الكراهة اه محل الحاجة منه بلقظه ونص المازري في العلم فروى عنه في قوله شاذة أنه لا يسبح عليهما في سفر ولا حضر ثم قال قال الشيخ أيده الله أما القول بانه لا يسبح في السفر ولا في الحضر فان المالكية لا يعرجون عليه ولا يكاد كبير منهم يعرفونه وأظن أن صفة ما روى فيه عن مالك أنه قال لا يسبح فان كانت الرواية هكذا فقد تناول على انه اختار ذلك في خاصة نفسه لأنه يشكر جواز ذلك اه محل الحاجة منه بلقظه ونقله في الاكمال وقال عقبه مانصه قال القاضي ما أشار الله

بذلك خرقها وقد قال لا بأس أن يغسلها حتى يدميها اه ومنه في مق قال ابن عرفة قوله ولا ينزعها يمتثل للمسبح ويحمل لا للمسبح ولا بعده يعني لأنه صار بعض المسبوح فاذا نزع صار لعة وهو ظاهر اه قال بعض ومهما هذا الزمان الذي يكسوج ل القدم لا يجوز المسبح عليه

من تأويل قول مالك في انكار القول بالمسح جله أن المراد به في خاصة نفسه لا انكاره
هو الحق والرواية التي شك فيها كذلك سبقت الرواية عن ابن وهب عنه لأسمع في حضر
ولاسفرو كانه كرهه وكذا نقلها أبو محمد في النوادر وغيره وعلى هذا تأويل أحمد بن حنبل
قول مالك وإنه أثر الغسل لما روى عن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا أخفافهم وخلع هو وتوضأ
وقال حبيب إلى الوضوء ونحوه عن أبي أيوب وعن ابن عمر قال أحمد بن حنبل في ذلك على نحو
ما تركه أبو أيوب ومالك لم ينكر عليه وصلاته خلفه ولم نعه إلا أن يترك ذلك لا يراه كاصنع
أهل البدع فلا يصلي خلفه ويؤيد هذا التأويل مالك قوله في المبسوط لابن نافع عند موته
المسح على الخفين في السفر والحضر صحيح يقين ثابت لا شك فيه إلا أني كنت آخذ في
نفسى خاصة بالظهور فلا أرى من مسح مقصراً فيما يجب عليه وهذا بين جلي في تأويل
قوله اه منه بلفظه ونقل الابي كلامهم مختصراً بالمعنى وسله وقال عقبه مانصه قلت
قال ابن القصار روى المسح سبعون صحابياً أقول ولفه لا فلا ينكره الاخذول ورواية الجواز
والتفصيل هما عن في المدونة ورواية المنع قال ابن العربي نقله اعنه وهم لانه لم ينكر المسح
انما قال أقام صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم بالمدينة حياتهم ولم يرو أن
أحدا منهم مسح اه منه بلفظة ٣ ونص ابن رشد أجمع الامعة على وجوب ملاقة
المضولاء الا لضرورة كالخبرة واتفق فقهاء الامصار على منع المسح على العمامة من غير
ضرورة وفي مسح الخلف اختلاف في المذهب وينبغي أن يقول انكاره بان الغسل أولى
اه بلفظه على نقل القلشاني وما جزم به عياض من أن الرواية عن مالك كاذ كره حق
لا شك فيه وابن بونس وإن جعل الاقوال ثلاثة فقد نقلها كذلك ونصه وروى ابن وهب
عن مالك في المجموعة انه قال أيضاً لأسمع في حضر ولاسفر وكانه كرهه اه منه بلفظه
ولا يشك منصف ان هذه العبارة ظاهراً في فهمه منها من ذكرنا من المحققين ولهذا
اعترض في ضج على ابن الحاجب فقال بعد ذكر القول بأنه لا يمسح في السفر ولا في الحضر
مانصه ان هذا القول ليس ثابتاً في المذهب أنكره الحفاظ فذكر بعض كلام المازري
وعياض ثم قال ونص ابن القصار على أن انكاره فسوق ومن النوادر قال ابن حبيب قال
مطرف وابن الماجشون لم يختلف فيه أهل السنة ولا علمنا بالسكا ولا غيره من علمائنا أنكر
ذلك في الحضر والسفر قال ابن حبيب لا يرتاب فيه الاخذول اه والمعروف من المذهب
قولان قول بجواز للمقيم والمسافر والثاني جواز للمسافر فقط اه منه بلفظه وقد سله
صر في حاشيته وبذلك كله تعلم أن الصواب مع ز وإن اعتراض مب عليه ساقط
والله أعلم (ولاحد) هذا هو المشهور عن الامام وعنه أن حده يوم وليه للمقيم والمسافر
ثلاثة أيام بلياليهن * (تنبيه) في ابن بونس مانصه قال ابن وهب لأصل الحديث التوقيت
اه وقال بعد هذا مانصه ان أئمة الحديث مثل ابن مهدي ويحيى بن معين وغيرهما قالوا
حديثان لأصلهما ولا يصحان التسليمان في الصلاة والتوقيت في المسح على الخفين اه
منه بلفظه وفي اقتصاره على ما ذكره نظر فان حديث التوقيت في صحيح مسلم عن سيدنا على
كرم الله وجهه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر ويوما

(ولاحد) هذا هو المشهور عن الامام وعنه أن حده يوم وليه للمقيم والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن
وفي صحيح مسلم عن شريح بن هاني قال أتت عائشة أسألهما عن المسح
على الخفين فقالت عليك يا بن أبي طالب فسله فانه كان يسافر مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأناه فقال جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر ويوما وليه للمقيم
قال في الاكمال اختلف العلماء في التوقيت في ذلك فذهب أبو حنيفة
والشافعي في أحد قوليه إلى هذا الحديث وهو قول الثوري
وأصحاب الحديث وروى مثله عن مالك ومثله أنه لاحد له
ولا توقيت وهو أحد قول الشافعي وقول الاوزاعي والليث ثم قال وقد
اختلف في رفع هذا الحديث وإيقافه على علي قال أبو عمرو من
رفعه أثبت وأحفظ من أوقفه اه ونقله الابي بالمعنى والله أعلم

٣٠ قوله ونص ابن رشد في هامش نسخة الاصل ابن بشير اه

وليلة للمقيم قال في الاكل حين تكلم على هذا الحديث مانصه وقد اختلف العلماء في التوقيت في ذلك فذهب أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه الى هذا الحديث وهو قول الثوري وأصحاب الحديث وروى مثله عن مالك ومشهور مذهبهم أنه لا حد له ولا توقيت وهو أحد قول الشافعي وقول الاوزاعي والليث وروى عن مالك للمقيم من الجمعة الى الجمعة وتأولها مشيوخنا أي ينزعها للغسل وهذا مبني على نفي التوقيت وذهب بعضهم الى أن حده من الحدث الى الحدث وقد اختلف في رفع هذا الحديث وايضا فعلى على قال أبو عمر ومن رفعه أثبت وأحفظ من أوقفه اه منه بلفظه ونقله الابي بالمعنى وقال عقبه مانصه قلت قال ابن العربي سمع مطرف مالكا يقول التوقيت بدعة واستبعده واحدة أحاديثه وما ذكره عن مالك من تحديده بما في الحديث هو الذي نسب اليه في كتاب السير الذي يقال انه كتبه للرشد بن زيد رخص له فيه قال الابررى ومالك رضي الله عنه أتني الله أن يخص احدنا في دين الله عز وجل أو يراعى في ذلك أحدنا قال ولقد نظرت في هذا الكتاب فرأيت فيه أشياء لو آتاهها مالك لأوجع ضربا من فعلها قال وسئل عنه ابن القاسم فقال لا أعرف مالك كتاب السير اه منه بلفظه (وسترجل الفرض) قول ز ويصح المسح عليه كما أتني به عجم قال شيخنا ج يعنى اذالم ينزل بعد المسح عن محل الفرض والا فلا يصح اذلا يكتفى مسحه حينئذ اه وهو ظاهر * (تبينه) هذا الشرط صرح به في المدونة وغيره وروى عن مالك عدم اشتراطه ابن عرفة ولا يمسح على غير سائر كل محل الغسل وروى الوليد يمسح ويغسل ما بقي فغزوه الباجي بأن هذا النعمان يعرف للاوزاعي وهو كثير الرواية عنه ومال اليه المازري ورد عنه ابن عبد السلام بأنه أحد رجال الصحيحين ولم يوهمه أحد ^{قلت} قال المزني والذهبي فيه عن بعضهم هو مداس ولم يفصله ومقتضى كلام الثلاثة انفراده بالرواية عنه ونقص كلام ابن رشد ومفهومه عدم انفراده والاقتصار على مسحه دون غسل ما بقي قال روى على وأبو مصعب والوليد يمسح على مقطوع المحرم أسفل من الكعبين وزاد الاوزاعي غسل ما بقي اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه قلت ولم يذكر العقيل ولا الساجي في كتابي الجرح لهما الوليد بن مسلم فدل على عدالته عندهما اه منه بلفظه وكلام ابن رشد الذي ذكره ابن عرفة هو في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة وقد نقص منه التنبيه على شدوده ونصه وقد روى على بن زياد وأبو مصعب والوليد بن مسلم عن مالك أنه يمسح على الخفين اللذين يقطعهما المحرم أسفل من الكعبين وقاله الاوزاعي وزاد أنه يمر الماء على ما بدا من قدمه وهو شذوذ اه منه بلفظه (بطهارة ماء) هـ ذاهو المشهور وخالف في ذلك أصبغ وجعل ابن رشد قوله الاظهر الجارى على المذهب وقال انه ظاهر المدونة ففي نوازل صحبته من كتاب الطهارة مانصه وسئل أصبغ عن رجل تيمم فلبس خفيه ثم صلى ثم وجد الماء قال يمسح على خفيه ولا يخلعهما لانه أدخل خفيه رجليه وهما طاهران بطهر التيمم فان تيمم وصل ثم لبس خفيه فوجد الماء خلع خفيه وغسل رجليه ولا يجزئه المسح عليهم لانه لم يصل التيمم ولو أنه لم يلبس خفيه لم يجزه أيضا ان صلى بذلك التيمم صلا أخرى فهـ ذان ذلك على أنه أدخل رجليه وهما غير طاهرتين ولا يصل

(وسترجل الفرض) صرح بهذا الشرط في المدونة وغيره وروى عن مالك عدم اشتراطه انظر الاصل وقول ز ويصح المسح عليه كما أتني به عجم قال ج يعنى اذالم ينزل بعد المسح عن محل الفرض والا فلا يصح اذلا يكتفى مسحه حينئذ اه وهو ظاهر (بطهارة ماء) هـ ذاهو المشهور ومذهب المدونة وقال أصبغ من تيمم فلبس خفيه ثم صلى ثم وجد الماء أنه يمسح على خفيه لانه أدخله رجليه وهما طاهران بطهر التيمم فان تيمم وصل ثم لبسهما فوجد الماء خلعهما ولا يمسح عليهما لانه لم يصل التيمم وجعل ابن رشد قوله الاظهر الجارى على المذهب انظر الاصل وقول م ب عن سنده وزعم بعض المتأخرين الخ المار به اللغوى وقد وهم سنده في نسبة ذلك اليه كما في ح قال لان كلام اللغوى انما هو في الطهارة الممسوح فيها لا الملبوس عليها وتبع سنده على ذلك الغلط أبو الحسن وغير واحد

بقيم واحد الاصله واحدة قال سحنون لا يمسح عليهما لبسهما قبل الصلاة أو بعد الصلاة
قال القاضي أما على مذهب من يرى أن التيمم يرفع الحدث وهو قول سعيد بن المسيب وابن
شهاب فالمسح جائز لبسهما قبل الصلاة أو بعد الصلاة لأن التيمم عندهم بدل من الوضوء وأما
على مذهب من يرى أن التيمم لا يستباح به الاصله القريضة وهو مذهب عبد العزيز بن أبي
سلمة فلا يجوز المسح عليهما لبسهما قبل الصلاة أو بعد الصلاة لأن التيمم عنده استباحة
للصلاة خوف ذهاب الوقت فلا يدخل في ذلك المسح على الخفين وأما على قول مالك الذي
يرى أن التيمم لا يرفع الحدث إلا أنه يستباح به جميع ما يمنع منه الحدث من القريضة
والناقلة ومن المصحف وسجدة التلاوة فلا يظهر على مذهبه اجازة المسح على الخفين ان
لبسهما قبل الصلاة كما قال اصبيغ وهو ظاهر ما في المدة رتبة وخلاف قول سحنون اه
محل الحاجة منه بلغة ونقل ابن نونس كلام العتيبة وزاد عقب قوله ما قال سحنون
لا يمسح عليهما الخ مانعه وقاله جماعة من أصحاب مالك محمد بن نونس وهو الصواب اه
منه بلغة وذكر الباجي قولي اصبيغ وسحنون وزاد بعد قول سحنون مانعه وحكى ابن
حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم معناه اه منه بلغة وقول
مب عن سند وزعم بعض المتأخرين أنه لا يمسح عليهما في طهارة الغسل الخ مراده ببعض
المتأخرين اللغمي وقد وهم سند في نسبة ذلك اليه وانظر لم ترك مب التنبيه عليه ولعله
استغنى عن ذلك بالا ح وما كان ينبغي له ذلك وقد تبع سند على ذلك الغلط
أبو الحسن وغير واحد قال الواوغي عند قول المدققة ولا يمسح على خفيه الا من أدخل
رجليه فيها وهو على وضوء فأما من تيمم ثم لبس خفيه لم يمسح عليهما اذا وضأ اه مانعه
لا خفاء في غلط سند والمغربي والعوفي وابن عات في طرده فيما فهموا عن اللغمي في قولهم
هذا هو الشرط الرابع من شروط اللغمي حيث فهموا عن اللغمي ان كلامه في الطهارة
الملبوس عليها وليس هو مراده بل هو في الممسوح فيها فإن المقام من المقام ألا ترى الى
قوله الآن كيف افصح بالزمان الذي لاجله بنى هذا الشرط عليه اه منه ونقله غ
في تسكميله وأقره * (تنبيه) * انظر قول ابن رشد ان ظاهر المدققة كقول اصبيغ مع
كلامها السابق على اختصار رأى سعيد فان ظاهره موافق لقول سحنون وغيره فتأمل والله
أعلم (بلا ترفه) قول ز ولبسه خوف عقارب كلبه خوف برد الخ زده مب بقوله
فيه نظر لنقل ابن فرحون عن ابن رشد انه لا يمسح لابسه تلخوف عقارب وأقره وجرم به س
اه وهو خلاف ما قاله نو وشيخنا ج فانهما صوباما ز ونص الاول ما قاله هو
الصواب خلاف ما للسنة يرى في قوله لا يمسح لابسه تلخوف العقارب وتبعه على ذلك
الخريشي في قوله ولا لبس لجرد المسح بل جعل ابن فرحون لبسه للحر والبرد هو الاصل وهما
دون ذلك اه منه بلغة ونص الثاني هذا هو الصواب وما نقله ابن فرحون عن ابن رشد
وجزم به الشارح من انه لا يمسح لابسه تلخوفها في غاية ما يكون من البعد اه قلت
الظاهر التفصيل فان كانت العقارب توحده في الموضع وتخشى اذا يها فلا اشكال في جواز
المسح ولبسه لذلك أولى من لبسه لجرد الحر والبرد ولا أظن أحدا يخالف في ذلك وان كانت

(بلا ترفه) قول مب فيه نظر
لنقل ابن فرحون الخ صوب ج
ما ز وكذا نو قائلا بل جعل
ابن فرحون لبسه لجرد الحر والبرد
هو الاصل وهما دون ذلك اه نعم
ان كانت العقارب لا توجد في
الموضع وليست معتادة فيه فالظاهر
أن لبسه حينئذ كلبسه للترفة قال
هو في وما عراه مب لابن رشد
لم أجده له في البيان والمنسلمات
والاجوبة بعد شدة البحث عنه بل
وجدت له ما يرد نسبة ذلك اليه
وعلى تسليم أنه قاله فلا يعول عليه
لخالفته لما دلت عليه نصوص
الائمة انظرها في الاصل والله أعلم

لا توجد في الموضوع وليست بعمادة فيه فهي بمنزلة لبسه للترفة ولا شك أن الأول هو مراد
عج و ز فاصوبه نو وشيخنا ج هو المتعين خلافا لمب وما عراه ابن رشد لم
أجده بعد تتبع مسائل أئمة كآبي الطهارة الأول والثاني وكآبي الصلاة الأول والثاني
من البيان ومراجعة المقدمات والاجوبة وشدة البحث عن ذلك ومراجعة كلام من بعده عن
عادته أن يقل كلامه بل وجدت له ما يرذبه ذلك اليه قال في البيان في رسم شك في طوافه
من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الأول مانصه وقد اختلف اذا لبست على خضابها
خفين وهي طاهرة فلتقيه بذلك فروى مطرف عن مالك أنه لا يجوز لها أن تسمع عليه ما وقد
قيل أنه يجوز لها المسح والى هذا ذهب أبو اسحق التونسي وقال مالك في المدونة لا يجزئ
فهو ثلاثة أقوال المنع والاباحة والكراهة اه منه بلفظه فعمله قول مالك في المدونة
على الكراهة مع أن ذلك من لبسه للترفة يمنع أو يبعد صحة مانسب اليه من الجزم بأنه لا يمنع
للبسه خوف العقاب ثم على تسليم أنه قاله فلا يعول عليه لخالفته لما دلت عليه نصوص
الأئمة قال في المتنقذ مانصه ولبس الخفين انما أبيع المسح عليه ما اذا لبس الوجه المعتاد
من المشي فيه ما أو الشد فيهما وأما من لبسهما للمسح عليه ما فله شور من الذهاب أنه
لا يجزئ وحكي أبو زيد في ثمانية عن اصبع أنه يكره في فعل أجزأه وأجاز ذلك ابراهيم
النجعي والحكم بن عتيبة وجه المنع أنه انما أبيع المسح عليه ما الحاجة ومشقة خلعها ما لم يبيع
المسح عليه ما المشقة اتصال الماء الى العضو اه محل الحاجة منه بلفظه وقال النجعي مانصه
والثاني أي من الشروط أن يكون لباسه على العادة ليس ليخفف عن نفسه غسل رجليه
اذا انتقضت طهارته ثم قال مانصه واختلف فممن كان على طهارة فقال ألبس خفي فكيف
أمسح عليه ما اذا انتقضت طهارتي أو فعلت ذلك امرأته وقد خضبت رجليها بالحناء كما تمسح
عليها ما اذا انتقض وضوؤها فقال في المدونة لا خير في ذلك وقال سحنون على من فعل ذلك
وصلى أن يعيد وقال مالك في كتاب ابن حبيب يعيد وان ذهب الوقت ورأى أن الرخصة
انما جاءت فيمن لبسه الحاجة الى لباسه لا ليخفف عن نفسه تلك العبادات وقال عبد الملك
ابن الماجشون في ثمانية أبي زيد لا إعادة في ذلك اه منه بلفظه وقد اقتصر ابن بونين
على حكاية الخلاف في اللباس لمجرد المسح والمرأة للحناء كما فعل هذان وقال أبو الحسن
عند قول المدونة ويكره للمرأة تعمل الحناء أو الرجل يريد أن ينام أو يبول فعمد ان لبس
الخلف للمسح اه مانصه الشيخ وذلك لما يرد كل واحد منهما أن يدفع مشقة غسل
الرجلين عن نفسه مالك في الواححة وسحنون في كتاب ابنه وعلى من فعل ذلك إعادة الصلاة
أبدا وقال اصبع في الثمانية يكره للمرأة أن تفعل ذلك فان فعلت ومسحت فلا شيء عليها
وصلاتها ثامة أبو اسحق ما الذي يمنعها من المسح والحاضر انما يلبس خفيه في الحضر
المكان المشقة في غسلها ما أجبره المسح فعملها الحناء من هذا المعنى اه منه بلفظه
وقال ابن الحجاب مانصه وشروطه أن يكون خفاساترا لمحل الوضوء صحبا بطهارة الماء
كذلك لا لمر المعتاد المباح ثم قال ولا يمسح لمجرد المسح كالحناء أو لبنام وفيها يكره وقال اصبع
يجزئه اه قال في ضيغ مانصه هذا راجع الى قوله لا لمر المعتاد المباح يعني فباشترط

هذا النمط لا يسبح من لبس الخفين ليمسح عليهما من غير ضرورة داعية اليهما اه محل
 الحاجة منه بلفظه ومن تأمل هذا الموضع كلها أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه والله اعلم كله
 لله (وفي خف غصب تردد) أي تردد في ذلك المتأخرون لعدم نص المتقدمين فقال
 ابن عطاء الله بعدم الاجزاء وقال القرافي بالاجزاء انظر ضريح فقول ز وعلى القول يمنع
 المسح عليه فان مسح وصلى فالظاهر الاجزاء غير صحيح وان سكتوا عنه لان ما نقله عن
 القرافي هو أحد حق التردد فتأمل والله أعلم (ولالابن لمجرد المسح) أي فلا يجوز ولا يجوز
 ان فعل هذا مراد المصنف فقول ز عن عجم ينبغي صحة صلاته على الاول فيه انظر
 وانما اقتصر المصنف على عدم الاجزاء لقوله في ضريح مانصه ابن راشد وابن هرون وان
 مسحوا لم يجزهم على المشهور اه وقد تقدم في كلام البابجي التصريح بشبهه عدم
 الاجزاء ايضا والله أعلم (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه وفي منع لابس المسح كالأرأة على
 الحنفاء والرجل لئلا يمسح أبدا وكراهته فلا يعيد قولان للصقلى عن سحنون
 مع على والشحج عن رواية ابن حبيب وابن رشد عن رواية مطرف والصقلى عن أصبغ مع
 الغمى عن ابن المباحسون اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه
 قلت قوله مع على وهم انما قال مالك في الواضحة وسحنون في كتاب ابنه وعلى من فعل ذلك
 إعادة الصلاة أبدا كذا رأيت في غير ما نسخة بلفظه على الحرفية وإعادة بصيغة المصدر ولعله
 كان في نسخة وعلى من فعل ذلك أعاد الصلاة أبدا بلفظه على العلم وأعاد بصيغة الماضي
 فان صح ذلك فلا وهم اه منه بلفظه قلت وهو في ما وقعت عليه من نسخ ابن نونس
 كالجوده غ وهو الصواب لانه الموافق لعبارة الغمى السابقة وهي لا تحفل الا ذلك فا
 لابن عرفه رحمه الله وهم أو تحريف والله أعلم (وتكراره) قول ز ولو جفت يد الماسح
 أثناء المسح لم يجز له الخفيه فظهر ظاهر فاه شيخنا ج قلت وما قاله ظاهر من جهة المعنى
 وان كان ما قاله ز هو الذي يشيده كلام الطراز وسلم ح انظر في التنبيه السادس عند
 قوله ومسح ما على الجمجمة لكنه فرق بين الرأس والخف بالفسوق التي ذكرها ز هنا
 وكلام ابن القاسم في سماع موسى صريح أو كالصريح في التسوية بينهما ونصه وسئل
 ابن القاسم عن الذي يسبح على خفيه ببعض أصابعه أو يسبح على رأسه ببعض أصابعه
 دون الكتف ويصلى هل يجزئه ذلك ولا يعيد المسح ثانية فقال ابن القاسم اذا عمد بذلك
 الرأس وان مس به بأصبع واحدة أجزاء وكذلك الحنفاء قال القاضي يري ذلك يجزئه أن
 يتعله ولا يؤمر بذلك ابتداء لان السنة في صفة مسح الرأس على ما جاء في حديث عبد الله
 ابن زيد قوله ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر يداً بقديم رأسه فذهب بهما الى ففاه
 ثم ردهما حتى رجعا الى المكان الذي بدأ منه اه منه بلفظه من كتاب الطهارة الثاني فان
 حملت الرواية على ظاهرها فقيم ما وان فسرت بما قاله أبو محمد وعبد الحق من أنه أراد أنه
 كان بعيدا لأصبع في الماء ثم مسح ففهم ما وان تلك الفروق لا وجه لها والله أعلم (تنبيه) «
 نسب ح في التنبيه المشار اليه انما لابن رشد أنه حل الرواية على ما حملها عليه ابن أبي
 زيد وعبد الحق ولم يجد فيه الا ما ذكرته عنه وليس ذلك فيه فاعلاه ذكره في محل آخر والله

(تردد) أي المتأخرين لعدم نص
 المتقدمين فقال ابن عطاء الله بعدم
 الاجزاء وقال القرافي بالاجزاء انظر
 ضريح وبه فحمل ما في كلام ز والله
 أعلم (ولالابن لمجرد المسح) قول ز
 فينبغي صحة صلاته على الاول فيه
 نظر بل مراد المصنف التطللان
 لقوله في ضريح ابن راشد وابن هرون
 وان مسحوا لم يجزهم على المشهور
 اه وكذا ينهرا البابجي عدم الاجزاء
 والله أعلم (وتكراره) قول ز ولو
 جفت يد الماسح الخ ماد كره هو
 الذي يشيده كلام الطراز وسلم ح
 وفرق بين الرأس والخف بالفروق
 التي في ز وكلام ابن القاسم في
 سماع موسى صريح أو كالصريح
 في التسوية بينهما وهو الظاهر
 انظر هوني

أعلم وقول ز وان كان الأول بله الثاني يقتضى أنه لا يلها الثاني الا اذا جئت وليس
 كذلك بل يجدد الماء للثانية مطلقا كما فاده كلام الواضحة لكن التجديد ان جفت واجب
 وانظر نو فقد استدل على ذلك بكلام مختصر الواضحة الذى ح عند قوله ووضع
 عناء الخ فانظر وتأمله وقوله ولا يشترط نيل ماء الميمول لمسحه بيال لحية الخ مسحه بيال
 اللحية بنقل الماء فيه حاصل قطعا وغايته أنه مكروه لانه ما هستعمل في حدث وصورة عدم
 النقل أن يصيب الخلف ما مطر مثلا فيريد عليه من غير أن يلها وجزم نو بانه لا يجوز
 مستدلا بما قاله الباجي في مسح الرأس كذلك وقال شيخنا جيجرى ذلك على الخلاف الذى
 بين الباجي وابن رشد في مسح الرأس قلت وهذا هو الظاهر وقد تقدم أن الرأج في مسئلة
 الرأس ما للباجي فيكون الرأج هنا عدم الاجزاء فجزم نو به صواب والله أعلم (وإذا نزعها
 الخ) هذا هو المشهور وهو احدى الروايات الاربع عن مالك قال في المتقي ما نصه اذا قلنا
 انه يجب غسلها ما عند نزاع الخفين فزعمها ما قد روى ابن القاسم عن مالك ان غسلاها
 مكانة أجزأه وروى ابن شعبة الاسكندر عن مالك أنه ينتقض وضوءه وبه قال
 الشافعي ثم قال بعد فان غسلها مكانة أجزأه وان أخر ذلك فروى محمد بن يحيى عن مالك
 يجوز غسلها وروى ابن وهب عن مالك أن أجزأه ذلك وابتداء الطهارة أحب الى
 اه منه بلطفه وقال ابن عرفة ما نصه وفي بطلان وضوءه بنزع الخلف وصحته بغسل محله
 ثالثا ان غسل بالفور لرواية زين بن شعبة ومحمد بن يحيى والمشهور الباجي وروى ابن
 وهب أحب الى ان طال أن يبتدى اه منه بلطفه وهذه الروايات كلها مبنية على أن
 المسح على الخفين لا يرفع الحدث وبه قال الجمهور في المتقي ما نصه فان المسح على الخفين
 لا يرفع الحدث وبه قال جمهور الفقهاء وقال داود يرفع الحدث الا الصغير فائدة ذلك أن خلع
 الخفين بعد المسح عليهم ما يطل حكم المسح ويوجب غسل الرجلين وقال داود الطهارة
 باقية لا تطل الا بحدث اه منه بلطفه (فرع) قال الواو انى ما نصه لو مسح في وضوء
 التجديد ثم نزع ولم يغسل أو مسح ان كان أعلى بطل وضوء التجديد فطهروا نصا وعرضته
 على شيخنا فصوبه اه منه بلطفه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله أعلم
 * (مسئلة) قال في سماع خنوع من كتاب الطهارة الثاني ما نصه وسئل ابن القاسم عن
 تيمم وعليه خفاء ثم نزعها قال لا ينتقض تيممه وهو على حاله قال القاضي وهذا كما قال
 لان الرجلين يسقطان في التيمم فلا ينتقض تيمم من تيمم للوضوء وعليه خفاء ثم نزع خفيه
 كما لا ينتقض تيمم من تيمم للجنبه وعليه ما به بنزع ثوبه اه منه بلطفه (فائدة
 وتنبه) زين بن شعبة وجدته في نسخة من المتقي ونسختين من ابن عرفة زبد
 بالدال المهملة لكن قال غ في تكميله بعد أن ذكر كلام ابن عرفة ما نصه قلت
 أمما محمد بن يحيى السبئي القرطبي يعرف بقطيس فروى عن مالك الموطأ وسمع منه
 مسائل معروفة قاله في المدارك واما زين بن شعبة الاسكندراني المصري فيصحف
 اسمه كثير يدوا عما هو بالنون صرح به في المدارك قال وروى عنه ابن وهب وسعيد بن
 تليد وابن بكير وغيرهم وكان مالك اذا فقد قال أين الشيخ الصالح وكان يعبر الرؤيا وكان ابن

وقول ز وان كان الأول بلها
 الثاني يقتضى أنه لا يلها الثاني الا اذا
 جفت وليس كذلك بل يجدد الماء
 للثانية مطلقا كما يأتي لمب لكن
 التجديد ان جفت واجب وقوله بل
 له مسحه بيال لحية الخ مسحه بيال
 اللحية بنقل الماء حاصل فيه قطعا
 وغايته أنه مكروه لانه ما هستعمل
 في حدث وصورة عدم النقل أن
 يصيب الخلف مطر مثلا فيريد
 عليه من غير أن يلها ويجرى على
 الخلاف في مسح الرأس والرأج
 عدم الاجزاء (وإذا نزعها الخ)
 هذا هو المشهور وهو احدى
 الروايات الاربعة عن مالك وكلها
 مبنية على أن المسح على الخفين
 لا يرفع الحدث وبه قال الجمهور
 خلافا لداود كما في المتقي انظر
 الاصل و ح

(ففي تيممه الخ) قول مب وقول ابن عاشر الخ ما قاله ابن عاشر متعين في كلام المصنف لقوله أو مسح عليه أنه إذا لمعني المسح عليه من كان متوضئاً فقام له وابن شاس وان فرض ذلك في المتوضئ ففرضه صحيح لكن يجعل بدل قول المصنف أو مسح عليه أو غسل الرجل المزروع منها الخ قلقت وقد صرح ابن عاشر بنحو هذا فانظر والله أعلم (ووضع يدهما) قلقت قال في شرح المرشد وإذا مسح الخلف الأول فإنه يغسل يده التي مسح بها أسفل الخلف لما عسى أن يتعلق بها اه (ويعرهما) قول ز ابن حبيب هكذا الخ موضوع في غير محله ومجمله عند قوله وهل اليسرى الخ كما في ابن يونس (تأويلان) الأول لابن شبلون والثاني لابن أزيدي وغيره واختاره سند ورجحه بأنه مروى (٢٣٦) عن مالك ووهب ابن شبلون في تأويله انظر ح وفي كلام ابن يونس

ما يفيد رجحان الأول لأنه جعل له ظاهراً المدونة وأيده بجديد لا تمتخط بيمينك ولا تستنج بها ولا تمسح بها أسفل الخفين ولذلك والله أعلم سوى المصنف بينهما

(فصل في التيمم)

قلقت قول مب وورد أيضاً أن قريشاً الخ أشار به للتسكيت على ملقى ز عن الأعمش وجواب بان الخاص بهذه الأمة هو وجوب الغسل والحج لا مطلق فعلهما فقام له والله أعلم * (فائدة) * شرع التيمم سنة خمس أو ست في غزوة بني المصطلق والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع قال حنفي والسنكدرج في حجه أو شك فيه فهو كافر اه وقال الشيخ زروق لا يفرق بين التيمم وغيره الأجل يخشى عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى اه وقال في النصيحة الكافية ما نصه قال عبد الله بن عمر صلاة السفر ركعتان من خالف

القاسم رأى في منامه قبل رحلته لئلا كان بازياً يرفرف على رأسه أو حجره فأخذ فشق جوفه فقال له قاتل لا تضع جوفه فان حشوه جوفه فجعل يتلعه حتى أتى عليه فقص رؤياه على زين بن شعيب فقال له لعل حدثت نفسك بشئ ممن طلب العلم قال نعم قال فن ذكرت قال مالكاً قال هو بازلك الذي صدت اه منه بلفظه (ففي تيممه عليه) قول مب وقول ابن عاشر الخ ما قاله ابن عاشر متعين في فهم كلام المصنف لقوله أو مسح عليه إذا لمعني المسح عليه لمن كان متوضئاً أو فرض ذلك فيمن كان غسل في وضوئه رجليه أو فم من كان مسح على خفيه أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا أن مسح من تحصيل الحاصل تأمل وابن شاس وان فرض ذلك في المتوضئ ففرضه صحيح لكن يجعل بدل قول المصنف أو مسح عليه أو غسل الرجل المزروع منها الخ والله أعلم (ويعرهما كعبه) قول ز ابن حبيب هكذا رانا مطرف الخ موضوع في غير محله ومجمله عند قوله وهل اليسرى الخ كذلك الخ انظر كلام ابن يونس الآتي قريزاً (تأويلان) قال ح التأويل الثاني لابن أزيدي وغيره الأول تأويل ابن شبلون واختاره سند الثاني ورجحه بأنه مروى عن مالك ووهب ابن شبلون في تأويله فعله أن التأويل الثاني أرجح اه منه قلقت في كلام ابن يونس ما يفيد رجحان الأول لأنه جعل له ظاهراً المدونة وأيده بالحديث فلهذا والله أعلم سوى المصنف بينهما ونص ابن يونس أبو محمد وكذلك يجعل يده اليسرى من فوق رجليه اليسرى ويده اليمنى من تحتها قال ابن حبيب وهكذا رانا مطرف وابن الماجشون قالوا وان مالكاً أراهما كذلك وان ابن شهاب وصفه هكذا وقال ابن شبلون بل يجعل اليمنى من فوق القدمين جميعاً وهو ظاهر المدونة وفيه حديث أنه قيل لا تمتخط بيمينك ولا تستنج بها ولا تمسح بها أسفل الخفين اه منه بلفظه والله سبحانه أعلم

(فصل في التيمم)

السنة كقريبي والله أعلم تها ونابها واحتقاراً لها بعد تحققة أو كذا التفريق بين التيمم والوضوء عند نية كل منهما في محله إذا لم يجرهما من رب واحد فكوجب هذا في محله وجب أن يكون المومن طيب النفس بكل منهما على السواء اه وقال في القواعد القاعدة أقامة ما طلب شرعاً من الأعمال الخارجة عن العادة والداخله فيها سواء كان رخصة أو عزيمة إذا أمر الله تعالى فيها أو أحذفت ليس الوضوء ما يولى من التيمم في محله والوضوء ما يولى من الاظهار ولا الاكال ما يولى من القصر في موضعه وعليه يتنزل قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه اه وفي الموطأ قال مالك من قام إلى الصلاة فوجد ما فعل بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله وليس الذي وجد الماء باطهر منه ولا أنتم صلاة لانهما أمر اجباً فكل عمل بما أمره الله به وانما العمل بما أمر الله به من الوضوء من وجد الماء والتيمم لم يجد

الماء قبل أن يدخل في الصلاة اه ولم يتفق للنبي صلى الله عليه وسلم سبيل للفرضة قال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المغازی انه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ افترضت عليه الصلاة الا بوضوء ولا يدفع ذلك الاجاهل أو معاند اه أى وانما يتيمم للوضوء كما تقدم أولرد السلام في الصححين وأبي داود والنسائي عن أبي جهيم بن الحرث بن الصمة الانصارى رضى الله عنه قال أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جبل فلقية رجل فلم عليه فلم يرد صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه وبديه ثم ردد عليه السلام زاد أبو داود ثم اعتذر اليه وقال انى كرهت أن أذكر الله الاعلى طهراً أو قال على طهارة اه وهذا من استباحة ما ندبت له الطهارة بالتيمم وهو غير خاص به صلى الله عليه وسلم فقد قال ح ينبغى للشخص أن كل فعل تشترط له الطهارة لا يفعله في الحضرة بالتيمم اذا خاف فوات ذلك النعل الجواز الاقدام على ذلك بغير طهارة والتيمم لا يزيله الاخيرا والله أعلم وليس في هذا أن يتيمم اذا لم يجد الماء وخاف فوات ذلك النعل الجواز الاقدام على ذلك بغير طهارة والتيمم لا يزيله الاخيرا والله أعلم وليس في هذا ونحوها احداث قول انما فيه الخروج من الخلاف فيما حصل فيه منع من بعض العلماء وقتما دب بعض العلماء في اكتساب فضيلة لا يمنع منها غيره والله أعلم اه وذكر ابن رشد في البيان أن ذكر الله على غير طهارة كان في أول الاسلام ممنوعاً ثم نسخ انظر نفسه في الاصل عند قول المصنف الا ترى لمريض حائط ابن (ذو مرض) (٣٣٧) قلت ولو تسبب في مرض نفسه كما اشار له

بعضهم (وسفر) الظاهر أن المراد به السفر بالنعل حتى ان المسافر اذا دخل حاضرة لا يتيمم به امددة الإقامة فانه اذا فقد الماء لا يتيمم اغبر فرضة الحاضر وان كان مسافراً حاكماً قايماً على حكم التقصير فاقبل ذلك وتطلب نصه قاله ابن عاشر (وحاضر صريح) قلت قول خش عدم الماء أو خشى بتشاغله به فوات وقت بين به موضوع قول المصنف الحنازة ان تعينت وفرض غير جمعة لاسمته أى وأما الحاضر الصحيح الذى يخاف باستعمال الماء

(وفرض غير جمعة) حكى ابن الحاجب فيه قولين فقال في ضريح ما نصه القول بالمتع لا شبه قال فان فعل لم يجزه والقول بالجواز حكاه ابن القصار وغيره قال ابن عطاء الله ومنشأ الخلاف هل الجمعة فرض يومها أو بدل من الظهر اه وظاهر المذهب أنه لا يتيمم لها ابن يونس قال بعض المتأخرين لو قيل يتيمم ويدرك الجمعة ثم توضع ويعد احتياطاً لم بعد اه منه بلفظه ويفهم من كلامه أن محل الخلاف اذا كان يرجو أن ترك الجمعة أن يصلى الظهر بوضوء وهذا هو ظاهر نصوص أهل المذهب كما قاله م ب فما لصح في باب الجمعة مما ظاهره خلاف هذا وقد نقله م ب لا يعول عليه وان سكنت عنه صر والله أعلم* (تنبيه) قول ضريح والقول بالجواز نقله ابن القصار الخ بقيد أن ابن القصار ناقل الجواز عن غيره ولم يقل هو به وهو وافق لما فى ابن يونس ونصه قال ابن القصار وأما ان خاف فوات الجمعة ان توضع لم يجزه أن يتيمم لان الظهر هو الاصل فان فاته فرض الجمعة مع الامام فلم يفته وقت الظهر وانما يتيمم من فاته وقت المختار ولم أر مالك فيها نصاً قال وقد قال بعض أصحابنا ان القياس يوجب اذا خاف تشاغله بالوضوء أن تقوته الجمعة مع الامام

مرضا فانه يتيمم حتى للتوافل لانه مريض حكاه نوه م ب قصره على الحنازة فاعترضه والله أعلم (غير جمعة) قال ابن يونس ما نصه قال ابن القصار واما ان خاف فوات الجمعة ان توضع لم يجزه أن يتيمم لان الظهر هو الاصل فان فاته فرض الجمعة مع الامام فلم يفته وقت الظهر وانما يتيمم من فاته وقت المختار ولم أر مالك فيها نصاً قال وقد قال بعض أصحابنا ان القياس يوجب اذا خاف تشاغله بالوضوء ان تقوته الجمعة مع الامام أن يتيمم ويدرك لان الجمعة فرض والتيمم أحد الطهارةين فلان تلحق بالطهارة الصغرى أولى من أن تقوته قال ابن يونس وقد قال بعض شيوخنا لو قيل يتيمم ويدرك الجمعة ثم توضع ويعد احتياطاً لم يعد كقول مالك في أحد قوليه في الحضرة لا يجزى اه ويفهم منه أن محل الخلاف اذا كان يرجو أن ترك الجمعة أن يصلى الظهر بوضوء وهذا هو ظاهر نصوص أهل المذهب كما قاله م ب فما نقله م ب في باب الجمعة مما ظاهره خلاف هذا لا يعول عليه وان سكنت عنه صر والله أعلم* (تنبيه) ذكر في ضريح أن ابن القصار نقل الجواز وقد قدم انه ناقل بالمتع ونقل عنه المسازى أنه ناقل بالجواز وقد نبه ابن عرفة على ذلك خلافاً لما يوهمه ح من أن ابن عرفة اقتصر على نقل المسازى عنه وظاهر الغمى أن ابن القصار ناقل للقولين لا قائل بهما أو باحدهما النظر نفسه في الاصل والله أعلم (ولا بعد) قول ز أى يحرم معنى اذا نبهنا على المشهور من أنه لا يعيد فوراً ذلك لأنه لا تجوز له الاعادة الا مرة اعادته من تكرار القرية الواحدة مرتين في اليوم وقد ورد النهى عن ذلك والله أعلم

(ان عدموا الخ) اى حقيقة أو حكماً
كان يكون الماء مملاً كالغبر وهو
بيده يغصب أو ودبسة أو يكون
مسبلاً للشرب خاصة لان الفقد
الشري كافقدا الحسى كافى ح
فان توضع بذلك عصى وصحت صلاته
كافى ضيق وغيره وفى المعيار
وغيره مانصه سئل يحسن عن
جل ماء على دابة عنده تعديها
يتوضأ به قال لا ويتم ولو توضأ به
يعدو بش ما صنع اه لكن قال
البرزلى مانصه سئل الخمى عماروى
عن يحسن من منع الوضوء بالماء
المحلول على دابة غير ان أربابها
ودبسة أو غيرها وأباح له التيمم
فاجاب لا يحل له الصلاة بالتيمم
وعنده ذلك الماء أو رجوان تكون
هذه الحكيمة عن يحسن غير
صححة قلت ما قاله صحيح اذ ليس فيه
الاغصب منافع دابة فحجب عليه
قيمتها وما يحصل عنها بطيب له منزلة
من غصب دابة حرث عليها أو فرسا
اصطاد عليه اذ لا خلاف أنه يطيب
له ما حصل عليه وما عليه القيمة
ولا يجزى على الصلاة بوضوء الماء
المغصوب ولا بالتوب المغصوب أو
الدار المغصوبة لان الرقاب هنا
تعدي عليها وحصل الانتهاك فى
ذواتها بخلاف هذا الماء اذ ليس هو
بمغصوب واتمها ومملكه ويجوز له
التصرف فيه ولا يجزى على أحكام
غلات المغصوب أو ورجه لانها
نتيجة عن ذات المغصوب بخلاف
هذه اه وهو كلام حق واضح
والله اعلم

أن يتم ويدركه لان الجمعة فرض والتيمم أحد الطهارتين فلان تلحق بالطهارة الصغرى
أولى من أن تنوته قال محمد بن يونس وقد قال بعض شيوخنا ولو قال قائل يتم ويدرك
الجمعة ثم يتوضأ وبعد ظهر احتياطاً لم يعد كقول مالك فى أحد قوليه فى الحضرة لا يجد
ماء اه منه بلفظه وما نقله عن ابن القصار من المنع بخالفنا نقله عنه المازرى من الجواز
وقد شبه ابن عرفة على ذلك ونصه وعليه لو كانت جمعة قولاً لبعض البغداديين مع المازرى عن
ابن القصار وأذهب وعزا لابن القصار الصقلى المنع اه منه بلفظه وقد أوهم ح أن ابن
عرفة اقتصر على نقل المازرى عنه وليس كذلك قلت وظاهر كلام الخمى أن ابن
القصار ناقل للقوانين لا قائل بها ما أو بأحدهما ونصه وقال القاضى أبو الحسن بن القصار
وأبو جعفر الإبري قال بعض أصحابنا اذا خاف فوات الجمعة تيمم لها يريدنا كانت الجمعة
فرضا على الاعيان وكان اشتغاله بالوضوء يؤدى الى فوتها وأنه لا يقدر على الاتيان بها بعد
فراغ الامام أشبه ما يخاف ذهاب وقتها من غيرهما من الصلوات وقيل لا يتم لها لان الوقت
باق للظهر وهو يدل من الجمعة الا أنه يدل عن قائل وقال أشهب فى مدونه فى أن حدث فى
صلاة الجمعة فلا يتم وان خاف ان ذهب يتوضأ تنوته الجمعة وان فعل لم يجزه اه منه بلفظه
(ان عدموا ما كفى) أى حقيقة أو حكماً كان يكون الماء مملاً كالغبر وهو بيده يغصب أو
ودبسة وقول ح هنا فى التنبيه الاخير لو وجد ماء للغبر أو ماء مسبلاً للشرب خاصة هل يعد
فاقد الماء لان الفقد الشري كافقدا الحسى وقاله الشافعية أولاً لأنه رفته نفاوا الظاهر انه
فاقد للماء ويتمم اه فيه نظرم من وجهين أحدهما انه غفله عما نص عليه غير واحد من
أن الماء المغصوب لا يجوز استعماله فى الطهارة فان فعل صحت وعصى كاصلاة فى الدار
المغصوبة وتشرؤ ذلك فى ضيق عند قول ابن الحاجب ولا يصح المحرم العاصى بلبسه الخ
مانصه وقال فى الذخيرة سؤال ان قيل كيف صحت صلاة الغاصب اذا مسح بخلاف المحرم
وكلاهما عاصى فجاوبه الغاصب مأذون له فى الصلاة بالمسح على الخفين فى الجملة وانما أدركه
التحريم من جهة الغصب فأشبهه المتوضئ بالماء المغصوب والذائع بالسكين المغصوبة
بأنما وتصح أفعالهما وأما المحرم فلا بشرع له المسح البتة اه منه بلفظه ثانها
أن ما وقف فيه يؤخذ حكمه مما نقله عن يحسن بالآخرى لانه اذا حرم عليه أن يتوضأ
بماء المملوك له الذى حله على دابة عنده ودبسة تعديا فكيف بالماء نفسه وكلام
يحسن الذى ذكره قد ذكره فى المعيار وذكره أيضاً الوائعى فى حاشيته عند قول
المدونة ولا بأس أن يعلف التحل العسل الخ ونقله غ فى تكميله وقوله والله أعلم
(فاقدهم) قال ابن العربى فى الاحكام مانصه قوله ماء قال أبو حنيفة هذان فى
نكرة وهو يع لم لغة فيكون مقمداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير لانطلاق اسم الماء
عليه فانا استنوق الجمل الآن يستدل أصحاب أبى حنيفة بالغات ويعولون على أسنة
العرب وهم يابذونها فى أكثر المسائل بالراء اعلموا أن التنى فى النكرة يتم بكلمة ولكن فى
الجنس فهو عام فى كل ماء كان من سماء أو من بئر أو من عين أو منر أو بحر عذب أو ملح فاما
غير الجنس وهو المتغير فلا يدخل فيه كالم يدخل فيه ماء الباقلا وقد مهدنا ذلك فى الكلام

على منع الوضوء بالماء المتغير بالزعفران في كتاب تخليص النخض اه منها بلفظها وقوله استنوق الجمل فعل ماض بوزن استفعل وهو مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخطئه بغيره وينقل اليه انظر القاموس في فصل النون من باب القاف * (تنبيه) * ما قدمنا من أن ح ذكر مسئلة سخنون هو على ما في بعض نسخة وهو ساقط من نسخ معتقدة منه ونص مسئلة سخنون على نقل من ذكرنا وسئل سخنون عن جل ماء على دابة عنده تعديا هل يتوضأ به قال لا ويتم ولو توضأ به لم يعدو بس ما صنع اه منهم بلفظهم وسلموا ذلك كلهم وكانهم لم يفتوا على ما قاله اللغوي في ذلك في مسائل الطهارة من نوازل البرزلي مانصه وسئل اللغوي عما روى عن سخنون من منع الوضوء بالماء المحمول على دابة بغير اذن أربابها ودعيته أو غيرهما أو أباح له التيمم فأجاب لا يحل له الصلاة بالتيمم وعنده ذلك الماء وأرجوا أن تكون هذه الحكاية عن سخنون غير صحيحة قلت ما قاله صحيح اذ ليس فيه الاغضب منافعة دابة فتجب عليه قيمتها وما يحصل عنها يطيب له بمنزلة من غصب دابة أو فرسا حرت عليها أو اصطادا ذلا خلاف أنه يطيب له ما حصل عليها وعليه القيمة ولا يجزى على الصلاة بوضوء الماء المغصوب ولا بالثوب المغصوب أو الدار المغصوبة لأن الرقاب هنا تعدى عليها وحصل الانتهاك في ذواتهم بخلاف هذا الماء اذ ليس هو بمغصوب وانما هو ملكه ويجوز له التصرف فيه ولا يجزى على أحكام غلات المغصوب أو ربحه لانها ناتجة عن ذات المغصوب بخلاف هذه اه منها بلفظها وهو كلام حق لا يجحد مصنف فيه مقتلا والله أعلم (أو خافوا باستعماله مرضا) قول ز عائد على اثنين وهما المسافر والحاضر الصحيح الخ قد علمت ما قاله مب هنا عن ابن عاشر وطفي وأحسن من ذلك ما كان يقرره شيخنا ج وملخصه أن الضمير عائد على الثلاثة ومعنى خوف المريض مرضا أن يخاف حدوث مرض آخر به غير الذي هو به فالعنى أن المريض لا يتمم الا اذا خاف حدوث مرض آخر أو زيادة المرض الذي به أو تأخر برئه ولا شك أن الامر كذلك فهما قد مر المريض على استعمال الماء أو وجد من ينأوله إياه لم يجز له التيمم الا الواحد من الواجهة الثلاثة فكلام المصنف حسن بسن فليستأمل بانصاف والله أعلم (أو عطش محترم معه) قول مب عن أبي على أن كلام ح غير صحيح لأن صاحب التلقين وشارحه لم يجعل متعلق الظن العطش وانما جعله متعلقا بوجود الماء وليس الكلام فيه الخ سلم كلام أبي على هذا وهو واضح السقوط أما أولا فان ظن عدم الماء لو لم يكن له تأثير في خوف العطش لم يكن لذكره فائدة وأما ثانيا فان المازري فسر خوف التلف بغلبة ظن عدم وجود الماء في المستقبل وكلامه صريح في ذلك لا يقبل التأويل اقول له لانه لا فرق بين أن يخاف التلف في الحال أو في المستقبل بأن يغلب على ظنه أنه لا يجد ماء يشربه في المستقبل الخ فالعجب كيف يقال بعد هذا ان المازري جعل متعلق الظن عدم وجود الماء لا العطش وهو قد أدخل بآء التصوير المؤنثة بان ما بعدها تفسر لما قبلها وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وغيره من المحققين قال ابن عرفة مانصه وخوفه على نفسه بطلبه أو استعماله أو خوف عطش أدى كعدمه المازري الظن كالعلم وروى ابن نافع يتمم ذوالماء لخوف العطش خاف الموت

(أو خافوا الخ) قول مب قد يقال الخ أحسن منه ما كان ج يقرره وملخصه أن الضمير عائد على الثلاثة ومعنى خوف المريض مرضا أن يخاف حدوث مرض آخر به غير الذي هو به ولا شك أن الامر كذلك فهما قد مر المريض على استعمال الماء لم يجز له التيمم الا الواحد من الواجهة الثلاثة فكلام المصنف حسن بسن والله أعلم (أو عطش الخ) سلم مب كلام أبي على وهو واضح السقوط أما أولا فان ظن عدم الماء لو لم يكن له تأثير في خوف العطش لم يكن لذكره فائدة وأما ثانيا فان المازري فسر خوف التلف بغلبة ظن عدم وجود الماء في المستقبل

وكلامه الذي في مب صريح في ذلك وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وغيره من المحققين وقوله ولم يذ كر أحذ فيه الظن الخ فيه نظر
ففي العتبة سئل أي الامام عن الرجل يكون معه الماء القليل في السفر يخاف ان توشأ به العطش أي يتيم قال نعم اذا علم ذلك من
قلبه اه وسلم ابن رشد وقال القلشاني فان ظن حصول العطش المهلك فله التيم وان ظن المرض جرى على الخلاف السابق اه
ولا حجة لابي على في تعبير المدونة وغيرها (٢٤٠) بالخوف لانهم قد عبروا فيه في غير هذا من الاسباب كخوف المرض أو اللص

أو الضرر المازري خوف الموت للعطش كالخوف على النفس وخوف المرض له كخوف
حدوثه اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه وقول مب عن أبي على أيضا
انما كلامنا في خوف العطش ولم يذ كر أحذ فيه الظن الخ سلمه وهو غير مسلم أيضا في
رسم الوضوء والجها من سماع القرنيين من كتاب الطهارة مانصه وسئل عن الرجل
يكون معه الماء القليل في السفر يخاف ان توشأ به العطش أي يتيم قال نعم لا بأس بذلك اذا
علم ذلك من قلبه قال القاضي وهو كما قال لان خوفه على نفسه الهلاك ان توشأ بالماء الذي
معه يبيح له التيم كالماء من قريبا وخشى على نفسه ان ذهب اليه ليتوشأ منه لجأز
له التيم وهذا ما لا خلاف فيه وقد تقدم هذا المعنى في رسم ندرسته من سماع ابن القاسم
اه منه بلفظه فانظر قوله لم يذ كر فيه أحد الظن مع قول الامام اذا علم ذلك الخ وتسليم ابن
رشد اياه بل ظاهر عبارة الامام أن الظن غير كاف وأنه لا بد من العلم لكن العلم يطلق على
الظن لغة فهو مراد الامام والله أعلم وقال القلشاني في شرح الرسالة مانصه وأما خوف
العطش على نفسه أو من معه من آدمي أو دابة فان ظن حصول العطش المهلك فله التيم
وان ظن المرض لا المهلك جرى على الخلاف السابق اه منه بلفظه ولا حجة لابي على في
تعبير المدونة وغيره بالخوف لانهم قد عبروا بالخوف في غير هذا من الاسباب التيم فقالوا اذا
خاف الانسان مرضا أو زيادة الخ تيم وقالوا اذا خاف لصا أو سبيها أو نحوها ما يتيم مع أنهم
شروط في ذلك العلم أو الظن فلو كان التعبير بخوف العطش يوجب اعتبار تيمهم لكان
التعبير بخوف المرض وما لحق به وخوف اللص وما لحق به يوجب اعتبار تيمهم وأبو
على نفسه لا يقول بذلك في الفرق وقوله ان الفقهاء اعتبروا الوهم في طلب الماء على
المشهور لا ينضه له دليل في الرد على ح بل ذلك حجة لـ لان اعتبارهم الوهم في
طلب الماء هو احتياط للعبادة كما قاله ابن عبد السلام فالطهارة المائية هي الأصل فلا
ينتقل فاقد الماء عنها الى التيم ويسقط عنه طلب الماء لا يتيقنه أنه لا يجده وأنت اذا تأملت
ذلك وجدت مفيدة الالغاء الوهم في مسئلتنا لان في اعتباره ترك الاحتياط بل وجدته مفيدة
الفاظن العطش وأنه لا بد من العلم وقد رأيت عبارة الامام في العتبة المفيدة لذلك لكن لما
كان الظن مساويا للعلم في كثير من الفروع سوى بينهما فتأمل بانصاف وقوله انما ذكره
عج وز من التفصيل بين أن تلبس بالعطش أولا وهو الصواب الخ متناقض لما قاله أولا لانه
أو لا صواب ما قاله ورد ما قاله ح والخلاف بينهما المظاهر في لم يلبس بالعطش لا
فحين تلبس به بالفعل كما يعلم ذلك من مرآتهم افا الصواب ما قاله ح وسلمه طي والله أعلم

مع اشتراطهم العلم أو الظن وفاقا
من أبي على وكذا الاجتهاد في قوله
وكذا في طلب الماء الخ بل هو حجة
لـ لانه احتياط للعبادة كما قاله ابن
عبد السلام وهو يفيد الغاء الوهم
في مسئلتنا وقوله انما ذكره عج
وز من التفصيل هو الصواب الخ
يناقض تصويبه أولا ما في ضيق
ورده ما في ح لان الخلاف بينهما
انما هو في لم يلبس بالعطش فتأمل
والله أعلم قلت وأشار المصنف
بقوله محترم لما في ضيق من قوله
والظاهر انه اذا كان معه كلب
أو خنزير يقتلهما ولا يدع الماء
لأجلهما وان كان ابن هرون ترد في
ذلك لان المذهب جواز قتل الكلب
صرح بذلك غير واحد وكذا الخنزير
المذهب جواز قتله صرح به اللغمي
في باب الصيد واذا جاز قتلهم
وكان الانتقال الى التيم مع القدرة
على الماء غير جائز تعين قتلهم
ونقله ح (أو طلبه تلف مال)
قال مقبده عفا الله عنه ذكر
الجزولي أن المسافرين والحاضر
الصحيح يتمان اذا خاف أن يسرق
متاعه اذا ذهب للماء وقال اللغمي
أو يخاف لصوا أو سبعا حالات
ينبغي بين الماء أو كل من هو معه

غير مأمن متى فارقه ذهب برحله اه وقال الباجي يجوز له المقام على حفظ ماله وان أدى التيم اه (وهل
وفي تفسير القرطبي أن من اسباب التيم خوف قوات الرقة وهو ظاهر قاله ح ومن اسبابه أيضا استيعاب الجراح أو القروح
أو كثر الحسد من الجانب أو كثر الاعضاء المتوضي كما يأتي (أو خروج وقت) في المدونة ومن خاف في حضرة أو سفر ان رفع الماء
من البئر ذهب الوقت تيم وصلى ولا إعادة عليه اذا توضأ بعد ذلك في وقت ولا غيره وما لك قول في الحضرة أنه يعيد اذا توضأ اه

قال الواوغي عقبه مانصه العوفي لو كان باردا لا يقدر على استعماله لمرض به الا بتسخينه وهو لو سخنه أو بعث له من الحمام لخرج الوقت فهل يتيم أم لا ذهب بعض أهل العصر الى انه يدخله الخلاف بمن اذا تشاغل بالماء ذهب الوقت وهو عندى خطأ فان كونه لا يقدر مرض فهذا امر يرض له حكم المرض فيباح له التيمم فيدخل في الآية بخلاف من لا يعوقه الا قدر زمن الاستعمال فانه صحيح فيسندله الخلاف هذا اذا كان لمرض وان كان لمشقة تلحقه فان قلنا ان المشقة من غير مرض فوجب الترخص كان كل مرض والافهوكالصحح اه ونقله غ في تكميله وقال عقبه ومن خط شيخنا أبي عبد الله القورى نزل بمرسة أن طالبا أجنب فسبقة غير الى المطهرة وضاق الوقت فاختلف فيها الطلبة هل هي بمنزلة البئر أو بمنزلة الماء الحاضر الذى يقوت الوقت باستعماله اه وليس الثانى بين اه قلت قال ح عقب كلام (٢٤١) العوفي وفيه نظرا لانه يقتضى أن مجرد المشقة من غير خوف مرض يبيح التيمم ولا أعلم في ذلك خلافا وانما الخلاف في خوف المرض ويبحث معه المشتدلى في تخطئه فاثلا لاحتمال أن يقال المرض المندرج في الآية فهو الذى لا يقدر على مس الماء مطلقا وهذا يصدر على استعماله من وجهه فيطالب باستعماله من ذلك الوجه فان كان تشاغله به يحصل ذلك الوجه لا يفتى الوقت فواضح وان كان ينسب صح اجراء الخلاف فيه فما ذكره أهل العصر بين اه وهذا هو الظاهر اه وقال الاقفهسى فان كان يقدر على الماء السخن وجب عليه أن يسخنه ولا يجوز له التيمم الا اذا كان لا يقدر على مسه جله أو لا يجد من يسخنه له أو يحصل له مشقة فادحة بذلك فانظروا انه لا يجب عليه التسخين اه نقله ح في حاشية الرسالة مقتصر على انظر التنبه الثانى في ز عند قوله وأخذ بهن اعيد والله أعلم

(وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف) قول ز والراجح التيمم صحيح لانه قول مالك في رواية الاجهرى ومذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين وهو مقتضى الفقه كما قاله في ضج واختيار التونسي وابن يونس قائلوا هو الصواب وأقامه اللغوى وبعض من المدونة وصرح ابن الحاجب بشهره انظر ح وقوله وأمان تبين له بقاؤه الخ هاذكره من وضوئه اذا تبين له بقاء الوقت قبل تيممه أو أثناءه أو بعده وقبل الاحرام يجب حله على ما اذا كان معه سعة من الوقت بحيث يذكره بعد وضوؤه ولا يصح ابقاؤه على ظاهره كما يظهر بأدى تأمل فتأمل والله أعلم * (تمة) قال الواوغي عند قول المدونة ومن خاف في حضر أو سفر ان رفع الماء من البئر ذهب الوقت تيمم وصلى ولا اعاده عليه اذا توضأ بعد ذلك في وقت ولا غيره ولما لك قول في الحضرى أنه بعد اذا توضأ اه مانصه العوفي لو كان باردا لا يقدر على استعماله لمرض به الا بتسخينه وهو لو سخنه أو بعث اليه من الحمام لخرج الوقت فهل يتيم أم لا ذهب بعض أهل العصر الى انه يدخله الخلاف بمن اذا تشاغل بالماء ذهب الوقت وهو عندى خطأ فان كونه لا يقدر لمرض فهذا امر يرض له حكم المرض فيباح له التيمم فيدخل في الآية بخلاف من لا يعوقه الا قدر زمن الاستعمال فانه صحيح فيدخله الخلاف هذا اذا كان لمرض وان كان لمشقة تلحقه فان قلنا ان المشقة من غير مرض فوجب الترخص كان كل مرض والافهوكالصحح اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه ومن خط شيخنا أبي عبد الله القورى نزل بمرسة أن طالبا أجنب فسبقة غير الى المطهرة وضاق الوقت فاختلف فيها الطلبة هل هي بمنزلة المعافر أو البئر أو بمنزلة الماء الحاضر الذى يقوت الوقت باستعماله اه وليس الثانى بين اه منه بلفظه وأشار بمسئله البئر الى كلام المدونة الذى قدمناه آنفا وبالمعافر الى مسئلة المدونة قبلها ففهمنا ومن خاف في الحضر أن تقالع عليه الشمس اذا ذهب الى النيل توضأ وهو في مثل المعافر وأطراف القسطنطينية ويصل ولا يذهب الى الماء اه منها بلفظها والمعافر بفتح الميم انظر

(٣١) رهونى (أول) (وهل ان خاف الخ) قول ز والراجح التيمم صحيح لانه قول مالك في رواية الاجهرى ومذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين وهو مقتضى الفقه كما في ضج وانظر ح و خن وقوله وأمان تبين له بقاؤه الخ أى ومعه سعة من الوقت بحيث يذكره بعد وضوؤه كما هو ظاهر والله أعلم قلت والمراد فى التشاغل باستعمال الماء بقدر ما تدل عليه الآيات من خفة وضوئه صلى الله عليه وسلم لا على ما يكون من التراخي والوسواس قاله ح عن اللغوى (وجاز جنازة الخ) قول م ب هو الذى صرح به م قلت وهو أيضا ظاهر المصنف قال في شرح المرشد وهو ظاهر اطلاقهم اه وصرح الشيخ محمود السودانى بأنه لا يتقبل بالتبع ومثله للشيخ سيدى عبد القادر القاسمى في فقهيته ولشيخه العارف أبى زيد القاسمى في حواشيه هنا والله أعلم

القاموس * (تنبيه) * ظاهر كلام المدونة ان المعتبر هو خوف خروج الضروري لا المختار
لانه علق ذلك على طلوع الشمس لا على الاسفار فيكون شاهدا لابن عسكرو يسقط بحث
غير واحد معه لكن قال ابن ناجي في شرحها مانعه وفيه دليل على ان الصبح لاضروري
له اوفي كتاب الصلاة خروقتها اذا سافر فالصحيح حمله على ما اذا تمت الصلاة باحاجب
الشمس فلا اختلاف اهـ منه بلفظه (يقيم فرض أو نفل ان تأخرت) قول ز وظاهره ولو
كان الفاصل من مصحف أو قراءة الخ انظر ما وجه المبطالان عنده هل هو لفعاله به ما يتوقف
على الطهارة أو للطول فان كان الاول فلهل وجهه ضعف هذه الطهارة بذلك وان كان
الثاني فهو معارض برواية ابن سحنون لانه اذ لم يكن الوضوء بعد التيمم طولاً فأجرى بمجرد
من المصحف وقراءة الآية وانظر ما يأتي بعد هذا عند قوله ورابعها يجمعهما وقول مب
جوابه في الخرشى أن ابن رشد ذكره في المسح على الخفين الخ عبارة الخرشى هي مانعه
وهذا الشرط مذكور في كلام ابن رشد في البيان والتحصيل لكنه لم يذكره في باب التيمم
وانما ذكره في باب المسح على الخفين الخ وقد سلمه مب وفيه نظر من وجهين الاول انه
على تسليم صحة ما قاله لا يسقط به التعقب على ضيق ومن تبعه لانه نسب المسئلة لسماع
أبي زيد وليست فيه بل فيه ما يفيد عكس ذلك * (الثاني) * أن قوله لم يذكره في باب التيمم
كالمصرح في أن ابن رشد في البيان والتحصيل عقد للتيمم باباً وفضلاً وللمسح على الخفين
كذلك وهو عجيب فان ابن رشد في البيان لا يعقد باباً ولا فصلاً للتيمم ولا للمسح على
الخفين ولا لغيرهما وانما يترجم بالكتب يوصلها بالاسمعة ويفصل الاسمعة بالرسوم
ويذكر في كل رسم ما فيه من المسائل من غير تفصيل يكونها من نوع واحد خاص وقد أشار
ح الى اصطلاحه في ذلك في شرح الخطبة وقد تتبعت كتابي الطهارة الاول والثاني
وما فيه من الاسمعة وما في الاسمعة من الرسوم وما في الرسوم من المسائل مسألة
مسئلة فلم أجده ما ذكره ووجدته تكلم على شأن المسح على الخفين اسبوا نزعاً في أحد
عشر موضعاً في المسئلة الخامسة فمن رسم الزمن سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة
الاول وفي المسئلة المتصلة بها منه وفي آخر سماع القرينين قبيل كتاب الطهارة الثاني
بجملتين مسائل وفي المسئلة الثالثة من رسم نقدها من سماع عيسى من كتاب الطهارة
الثاني وفي المسئلة الرابعة منه وفي المسئلة الاولى من سماع سحنون من كتاب الطهارة
وفي المسئلة الخامسة من نوازل وفي التاسعة منها أيضاً وفي المسئلة الثالثة من سماع
موسى من كتاب الطهارة الثاني وفي نوازل أصبح من كتاب الطهارة الثاني أيضاً
وفي المسئلة التاسعة من سماع أبي زيد منه وتكلم على الخفين بصيها الروث وأغريه
في ثلاث مواضع في أولى مسئلة من رسم تأخير صلاة العشاء وفي الثالثة من رسم المحرم
وفي الاول من رسم حلف كل ذلك في سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول وتبع
كلام ابن رشد في شرح هذه المسائل كلها فلم يكتفك بما ظفرت له بشئ من ذلك ولا وجدت
في كلامه ما يؤخذ منه ذلك لانصر بمحاولة تلويحاً وتبع أيضاً المواضع التي تكلم فيها
على التيمم في جميع الاسمعة من كتابي الطهارة موضعاً موضعاً فلم أجده ما شأ من ذلك بل

(ان تأخرت) قول ز وظاهره
ولو كان الفاصل من مصحف الخ
أى لضعف هذه الطهارة بفعل
ما يتوقف على الطهارة بها والله أعلم
وقول مب جوابه في خش الخ
فيه ان ابن رشد في البيان لم يعقد
باباً ولا فصلاً للتيمم ولا لغيره وانما
يترجم بالكتب ويفصلها بالاسمعة
يفصل الاسمعة بالرسوم ويذكر
في كل رسم ما فيه من المسائل من
غير تفصيل يكونها من نوع واحد
خاص وقد أشار ح الى اصطلاحه
في ذلك في شرح الخطبة قال هو في
وقد تتبعت كتابي الطهارة الاول
والثاني وما فيه من الاسمعة وما في
الاسمعة من الرسوم وما في الرسوم
من المسائل فلم أجده ما ذكره
تصريحاً ولا تلويحاً بل وجدت فيه
ما يدل على عكس ذلك بل صرح
في المقدمات بنى الخلاف في ذلك
وذكر فيها ما نسبوه اليه فخر بجا
على قول غير مشهور لا على أنه فقه
مسلم على أنه لو سلم أن ابن رشد قال
ذلك لم يسقط به التعقب على ضيق
ومن تبعه لانه نسب المسئلة
لسماع أبي زيد وليست فيه بل فيه
ما يفيد عكس ذلك انظر الاصل
وح والله أعلم

وجدت فيه ما يدل على عكس ذلك ففي سماع أبي زيد من كتاب الطهارة الثاني ما نصه
 وسئل عن تيمم فصلي الصبح ففقد يد كرا لله حتى طلعت عليه الشمس أترى أن يركع
 ركوع النخعي يتيمم بذلك قال لا قال القاضي إنما قال لا يركع ركوع النخعي يتيمم صلاة
 الصبح لأن الأصل كان أن لا يصلي بالتيمم الا صلاة واحدة على ما مضى القول فيه في أول
 سماع أبي زيد وأن لا يصلي نافله يتيمم فريضة وان اتصلت بها فاقام يصلي النافلة يتيمم
 الفريضة اذا اتصلت بها استحسانا ومراعاة لقول من يقول ان التيمم يرفع الحدث كالوضوء
 بالماء فاذا لم يتصل بها وطال الامر بينهما واتسع الوقت لطلب الماء ناسية وجب أن
 ينتقض التيمم على الأصل ولا يراعى في ذلك الخلاف كما يراعى اذا اتصلت بها الكونهما
 في اتصالهما في معنى الصلاة الواحدة وبالله التوفيق * (مسئلة) * قيل له
 أفرايت لو أن رجلا يتيمم لنافله ثم خرج من المسجد لحاجة ثم رجع أترى أن يتقبل بتيممه
 ذلك قال لا ولا يقرأ به في المحض قيل له أرايت ان يتيمم لنافله فصلي ثم لم يزل في المسجد
 في حديث ثم اراد أن يقوم يتنفس بذلك التيمم قال ان تطاول ذلك فليتيمم تيمما آخر
 وان كان شيا خفيفا فارجو أن يجزئه قال القاضي القول في هذا المسئلة كالقول
 في التي قبلها وهو ان الأصل كان أن لا يصلي صلاتين يتيمم واحد نافله ولا فريضة وأن
 لا يجوز التيمم عند عدم الماء الا عند القيام اليه بانظار قول الله عز وجل فأحيوا أن يصلي
 بتيمم واحد ما اتصل من النوافل اذا اتصلت بالفريضة استحسانا ومراعاة للخلاف لكونهما
 باتصالهما في حكم الصلاة الواحدة فاذا اتعدهما بينهما سقط مراعاة الخلاف ووجهت
 المسئلة الى حكم الأصل فوجب إعادة التيمم وبالله التوفيق اهـ منه بلانظرة فتوجه
 ذلك بما ذكر يدل على أنه لا يحتاج الى نية ذلك عند تيممه كما لا يحتاج الى ذلك في الوضوء وهو
 عكس ما نسب اليه الخريشي وغيره وقد صرح في المسئلة بمات بنى الخلاف في ذلك وان
 كان ذكر فيها ما نسب اليه لكنه ذكره مخترجا على قول غير مشهور والما لقاتله لا على
 أنه فقه مسلم عنده قال فيها بعد أن ذكر القول المشهور من أنه لا يصلي بالتيمم الا فريضة
 واحدة مانصه وكان يلزم على قياس هذا القول أن لا يصلي نافله بتيمم مكتوبة لاقبلها ولا
 بعدهما وان اتصلت بها ولا نافلتين بتيمم الا أنه أباح ذلك مراعاة لقول من يرى أن التيمم اذا
 صح على شروطه يرفع الحدث كالوضوء بالماء ولقول من يرى ان الطلب لا يتعلق على عدم
 الماء الا مرة ثم لا يتكرر عليه وجوبه وان التيمم اذا صح على شروطه كان على طهارة عالم
 يحدث أو يجد الماء من غير أن يطلبه ثم قال ويجوز على رواية أبي الفرج عن مالك في
 ذا كرم صلات أنه يصليها بتيمم واحد أن طلب الماء وطلب القدرة على استعماله شرط في صحة
 التيمم لما اتصل من الصلوات التي نواها عند القيام لها واذا قلنا ان رواية أبي الفرج هذه
 مبينة على هذا الأصل فيلزم عليها اجازة الصلوات المكتوبات والنوافل بتيمم واحد اذا
 اتصلت وكان تيممه لها كما تقدمت النوافل أو تأخرت ولا يجوز له أن يصلي بتيمم واحد
 من النوافل الاما نواه أيضا بتيممه واتصل به وأن لا يجوز له أن يصلي بتيممه لمكتوبة نافله لم
 ينوها وان اتصلت بالمكتوبة فان قال قائل لا اختلاف في المذهب في جواز صلاة النافلة

(ولو مشتركة) لو زاد أو منسيتين
أو من مريض لا يقدر على مس
الماء لرد على رواية أبي الفرج
في المنسيتين وعلى ابن شعبان في
المريض (وأخذه الخ) قول مب
لأن رأيت فيه الخ يفيد أن نسبة
ذلك لعبد الحق صحيحة وقد نقله عنه
أبو الحسن على المدونة انظر نفسه
في هوفي وقول ز وكذا قال ابن
الجلاب الخ لم يجزم في ضيق بأن
ابن الجلاب جعل الثلث من حيز
اليسير بل قال مانصه ثم كلامه
يحمل إذا بلغ الثلث تيمم أو إذا زاد
عليه اه والاحتمال الاول هو
الذي يفيد كلام الجلاب وعلى
ذلك فهمه الخمي وابن عرفة على
ان ابن الجلاب اتخاذاً كذا احتمالاً
فقط ونصه فان وجده غالباً تيمم
غداً فاحشاً تيمم ولا قدر ذلك
ولا حد ويحتمل أن يحد بالثلاث اه
ولم يحد ذلك عبد الوهاب في معونه
وتلقينه الا انفتاحاً قل
وفي عن الخمي مانصه ان كان
بموضع رخص كالدرهمين اشتراه
ولو بزيادة مثله اه وبه يقيد
التعديد بالثلث ويحجب به عن بحث
ضيق بانه يلزم عليه اذا كانت القرية
تباع بفلس وصارت تباع بثلاثة
أن تيمم ولا خلاف في بطلانه اه
(تنبيه) * قرر اقرافي رحمه الله تعالى
في الفرق التاسع بعد المائة أن
صون الاموال يقدم على العبادات
فيقدم صون الاموال في شراء الماء
للووضوء والغسل اذا رفع في ثمنه على
العادة على فعلهما ويقدم اسقاط
وجوب الحج اذا خيف على النفس أو المال على يجب فعله اه

بتيمم المكتوبة اذا اتصل بها قبل له ان جاز ذلك على هذه الرواية فليس على أصله فيها وانما
هو مراعاة للاختلاف في الأصل وقد ذكرناه اه منها بلفظها كذا وحده فيها في ثلاث
نسخ وكذا نقله عنها أبو الحسن عند قول المدونة من تيمم القرية فستقل قبلها الخ بهذا
اللفظ وبذلك كله تعلم ما في وقوف مب مع كلام الخريشي والله أعلم * (تنبيه) غ انما
تبع ضيق في شفاء الغليل وأما في تكميل التقييد فنقل كلامه وقال عقبه مانصه قلت
ما ذكره عن ابن رشد في النية لم أجده في سماع أبي زيد انما قال في هذه الرواية كان الأصل
أن لا يصلي صلاتين بتيمم واحد ثم ذكر بعض كلامه الذي قدمناه فانظره (ولو مشتركة) لو زاد
المسح أو منسيتين أو من مريض لا يقدر على مس الماء لا جادوتكون لورد رواية أبي
الفرج في المنسيتين ولرد قول ابن شعبان في المريض * (تنبيه) * قال ابن عرفة مانصه
الشيخ روى أبو الفرج تقضي المنسيات بتيمم واحد قال وبعض أصحابنا لم لا يطبق مس
الماء لمرض جمع صلاتين بتيمم واحد فعزوا بن الحاجب الاول لاني الفرج والثاني
للتونسي قصور ان عنه أبي اسحق وان عني ابن شعبان كان شاس فلم أجده بل نصه في
الزاهي من جمع بين صلاتين تيمم تيمم ولم يذ كر غيره اه منه بلفظه قل انما أراد ابن
الحاجب ابن شعبان فهو تابع لابن شاس ونسبته ماله ذلك صحيحة ففي ابن يونس مانصه قال
أبو محمد وذكر لي ابن شعبان في المريض لا يقدر على مس الماء أن له أن يجمع بين الصلاتين
بتيمم واحد لا يحل عن لا يطلب الماء اه منه بلفظه (وأخذه بمن اعتمد) قول ز وفي ق
عن عبد الحق الخ قد اعترض مب عزو ذلك للمواق واعتراضه صحيح لكن نسبة ذلك
عبد الحق صحيحة فقد نقله عنه أبو الحسن عند قول المدونة ومن لم يجد الماء الا بطن الخ ونصه
عبد الحق يشتري وان زيد عليه مثل ثلث الثمن فان زيد عليه أكثر من الثلث لم يلزمه الشراء
كأن أوصى أن يشتري عبد فلان فيعتق فانه يشتري وان امتنع سيده ان يبيعه الا بزيادة
ثلث الثمن اه منه بلفظه وقول ز وكذا قال ابن الجلاب الخ جزم بأن ابن الجلاب جعل
الثلث من حيز اليسير وفيه نظر وقد تردد في ضيق في ذلك ونصه ثم كلامه يحتمل اذا بلغ
الثلث تيمم أو اذا زاد عليه اه منه بلفظه قل والاحتمال الاول هو الذي يفيد كلامه
وبأن ان شاء الله وعلى ذلك فهمه الخمي وابن عرفة ونص الخمي واذا وجد الماء بطن
وكان قليل الدرهم جازله التيمم وان كان موسعاً عليه كان عليه أن يشتريه ما لم يغلو عليه
في الثمن وروى عنه أشهب أنه قال في سماعه يشتري به مثل ثمنه قبل له فان وجد قرية بعشرة
درهم وهو ذو درهم كثيرة فقال ما هذا على الناس انما عليه أن يشتريه بالثمن المعروف في
ذلك الموضع وقال أبو القاسم بن الجلاب يحتمل أن يحد غلاو ما بالثلث يريد اذا بلغ ذلك جاز
له التيمم وأرى أن ينظر الى ثمنه بذلك الموضع فان كان رخيصاً كان عليه أن يشتريه وان زيد
في ثمنه مثله أو مثلاً مثل أن يكون ثمنه بذلك الموضع الدرهم والدرهمين فلا مضرة في شرائه
بثلاثة أو أربعة لان جميع ذلك لا خطب له والصلاة الأولى ما احتسب لها وقد يكون ثمنه بذلك
الموضع غالباً فتكون الزيادة الكثيرة مع الثمن الاول مما يضربه اه منه بلفظه وقال
ابن عرفة بعد أن ذكر قول المدونة ورفعوا ثمنه مانصه وحد الجلاب رفعه بالثلث اه منه

(ولو توهمه) أي خلافا لابن راشد

ن الظاهر أن غالب الظن كالميقن
كما يفيد كلام ابن رشد و ح في
فصل إزالة الحجة وقد وقع في كلام
الباحي ما يشهد لما اعتمد المصنف
ثم ذكر ما يفيد أن الشاك لا يطلب
فضلا عن المتوهم نظره في الأصل
والله أعلم **قلت** قد يوفق بحمل
ما للمصنف على مطلق الظن
وما لابن راشد على غالبه فتأمل
والله أعلم (كرقة) **قلت** قال
في المصباح الرقعة الجامعة ترافعهم
في سفر فكذا تفرق زال اسم
الرقعة وهي يضم الراء في لغة بني
تميم والجمع رفاق مثل برمقيرام
وبكسر هاء في لغة قيس والجمع رفق
مثل سدره وسدر والرفيق الذي
يرافقك قال الخليل ولا يذهب اسم
الرفيق بالتفرق اه ثم الظاهر أن
قوله كركرة الخ تمثيل للطلب الذي لا
يشق اذ هو أقسام طلب شرع وطلب
استكشاف وطلب استنباط وحينئذ
فيستغنى عن قوله ان جهل بجهلهم
به بقوله ولو توهمه لا يتحقق عدمه
فتأمل والله أعلم وقول خش
فان لم يطلب أعاد في الوقت الى قوله
فليبدأ بما مع قوله فان لم يفعل فقد
أساء ولا يعيده و كاه قول أصبغ
كما نقله النخعي والمنازري وضعفاه
كافي ح وأجاب القصاب كافي
تكميل غ بان الرقعة كلما قلوا
تلازموا فلا يمنع بعضهم بعضا الماء
اه وهو حسن (ان جهل الخ) قول
ز كما هو ظاهر ح فيه نظر بل
ظاهر ح أنه في الظن بعيد في
الصور الثلاث لكن ظاهر القول

بلفظه ولم يحدد ذلك عبد الوهاب في معونه وتلقينه الا بالتحاشي ونص المعونة اذ اوجد
الماء بمن مثله أو ما يقاربه لزمه شراؤه اذ اقدر عليه لان القدرة على غن الشيء كالقدرة
عليه نفسه كرقبة الكفارة وان تفاحش غلاؤه لم يلزمه وتيمم اه بلفظه على نقل
شيخنا ج ونص التلقين فان وجدته بمن مثله أو غالبا غير متفاحش لزمه شراؤه الا أن
يخفف به اه منه بلفظه **(تنبيهان الاول)** ظاهر كلام ابن عرفة وغير واحد أن ابن
الجلاب جزم بما نسبوه له وذكروا أنه المذهب عنده وليس كذلك بل ذكره احتمالا فقط
ونصه فان وجدته غالبا عنه غلا فاحش التيمم ولا قدر ذلك ولا حد ويحتمل أن يجد بالثالث اه
منه بلفظه فتأمل **(الثاني)** لا يستقام من قول المعونة كرقبة الظهار أن الظهار والتيمم
متساويان من كل الوجوه بل التشبيهي كلامه ناقص قال ابن ناجي عند كلام المدونة
السابق مانصه والمظاهر اذا كانت عنده رقيقة لم يجز له الانتقال الى الصوم ولو كان يضطر إليها
والله سبحانه لم يجز له التيمم الا عند عدم الماء كالميجز له الصوم الا عند العجز عن العتق
ففرق بين البابين بأن المظاهر إذا أدخل الظهار على نفسه شدد عليه وبأنه في المنكر
والزور ويتكرر الوضوء بأن الحكم في الظهار معلق على العدم المطلق بخلافه في التيمم
فانه معلق على عدم الوجود المقيد وهو وجدان ما لا حرج فيه بقوله تعالى ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج اه منه بلفظه (ولو توهمه) رد بلوقول ابن راشد ان المتوهم
لا يطلب واعتمد على ما قاله ابن عبد السلام وابن عطاء الله وابن شاس هذا محصل ما قاله في
ضريح وسلمه ح والظاهر أن غالب الظن كالميقن فلا يجب معه الطلب وتقدم في كلام
ح في فصل إزالة الحجة نحو ذلك وهو الذي يفيد ما شربنا اليه هناك من كلام ابن رشد
وفي المقدمات ما يفيد ذلك أيضا **(تنبيه)** وقع في كلام الباحي ما يشهد لما اعتمد المصنف
ثم ذكر ما يفيد أن الشاك لا يطلب فضلا عن المتوهم قال في المتن مانصه ودليلا من جهة
القياس أن هـ ذابل ما مأمور به عند العجز عن مبدله فلا يجوز له فعله الا معيقن عدم مبدله
كالصوم مع العتق في الكفارة ثم قال فرع اذا ثبت ذلك فان طلب الماء يتعلق بالمواضع التي
يغلب على الظن وجود الماء فيها أو سؤال من يغلب على الظن وجوده عنده على الوجه
المعتاد اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (ان جهل بجهلهم) قول ز كما هو ظاهر ح
فيه نظر بل ظاهر ح أنه في الظن بعيد في الصور الثلاث ونصه فتصالح من هذا أنه اذا
ترك الطلب بمن يليه ويغلب على ظنه انه يعطيه أنه يعيد أبدا على ما قاله النخعي وابن رشد
سواء ترك ذلك من رقة قليلة أو كثيرة خلافا لأصبغ وان كان يشك في اعطائهم فيعيد في
الوقت على ما قال النخعي من غير تفصيل أيضا خلافا لأصبغ اه فظاهره الاعادة مطلقا
بين وجود الماء وعدمه ولم يبين شيئا **والصحيح** ظاهر القول قصر الاعادة على الوجه
الاول قال ابن رشد في سماع أبي زيد آخر كتاب الطهارة الثاني مانصه ولو ترك أن يطلب
عند من يليه بمن يرجو وجوده عنده ويظن أنه لا عنده اياه وتيمم وصلى لوجب ان يعيد أبدا
اذا وجد الماء اه منه بلفظه ونقله ح وقال ابن عرفة مانصه ولو تركه بمن يظن اجابته
فظهر عنده أعاد أبدا اه منه بلفظه ومثله للفتشاني على الرسالة بهذه العبارة فتأمل ذلك

قصر الاعادة على ماذا تين له وجود الما عدون ماذا تين له عدمه ولم يبين له شئ انظر الاصل والله اعلم (ونية استباحة الصلاة)
 قول ز وفي ح أنه يفعل به الفرض (٢٤٦) ظاهره أن ح قال ذلك فيما اذا نوى استباحة الصلاة ما فرضا واما

فغلا وليس كذلك ومحصل ما في ح أنه ان حل كلام ابن دقيق العيد على أنه نوى مطلق الصلاة ما فرضا واما تفلا فافاده كلامه من أنه يفعل به النقل فقط صحيح وان حل على أنه نوى استباحة الصلاة فرضها ونقلها فافاد الخلاف المشهور من صحة الفرض به حينئذ بشرط اتصاله وتقديمه قلت قال في الصلاة للجموع وللعهدا الحضورى للجنس كما اشار له ز وفي ضجج عن الموازية أن من تيمم لنافلة أو لقراءة في مصحف ثم صلى مكتوبة أعادها وقال سحنون عن ابن القاسم في تيمم كعتى الفجر فصلى به الصحيح أو تيمم لنافلة فصلى به الظهر انه يعيد في الوقت وقال البرقي عن أشهب تجزئه الصحيح بتيممه كعتى الفجر ولا يجزئه اذا تيمم لنافلة أن يصلى به الظهر والله أعلم وقول ز فان تدكر ما عليه من ظواهر الخ يشمل ذلك كله قول المصنف فيما لا فرض آخر وقول ز فان لم يتعرض له الخ حاصله كافي ح عن البساطي أن الحديث الأصغر لا يلزم استحضاره حال التيمم بل يكفي فيه استباحة الصلاة من غير ذكر المتعلق وفي الا كبر لا بد من استحضار المتعلق اه وهذا هو ظاهر المصنف كغيره لعدم ذكر متعلق استباحة أعني من الحديث الأصغر والله أعلم (ونية أكبران كان) قول ز وفي سماع

(تنبيهات الاول) * تعقب عجم قول ح ويغلب على ظنه الخ بأن الذى فى عبارة ابن عرفة عن يظن لا بغلبة الظن وسلم طنى تعقبه وزاد وهو كذلك فى عبارة ابن رشد فانظره قلت وكان ح اعترضنا بظاهر عبارة اللغوى مع أنها عند التأمل موافقة لبارة ابن رشد وابن عرفة ونص اللغوى وأرى ان كان الغالب عنده أنهم يعطونه اداسأل أعادها فى الموضوعين جميعا وان أشكل ذلك الامر ولم يغلب أحد الامرين جاز أن يقال يعيد فى الوقت لان الأصل الهدم وكون الما مملكا للغير فلا تثبت الاعادة بالشك وان يقال الاعادة أبدا لان الأصل الطلب ولا يصح التيمم الا بعد العدم واليا من فى الغالب ولم تأت هذه الحالة بعد اه منه بلفظه * (الثانى) * كلام ح السابق يقتضى أن اللغوى جزم بالاعادة الوقتية فى صورة الشك مع أن اللغوى تردد فيها وفى الاعادة اليدوية كما قدمته عنه والعذر الخ أنه نقل كلام اللغوى بواسطة ضجج ولم يذكره ضجج بلفظه بقامه بل اختصره فاجحف به والله أعلم * (الثالث) * ونقل ح اعتراض اللغوى والمأزى فى قول اصبح ورد ابن عرفة ما أجيب به عنه وأغفل جوابا حسنا نقله غ فى تكمله وسلمه ونصه ووجهه أبو العباس القباب فى شرح القواعد قول اصبح بان الرفقة كفا لولا تلامذوا فلا يمنع بعضهم بعضا الماء اه منه بلفظه (ونية استباحة الصلاة) قول ز وفي ح أنه يفعل به الفرض ظاهره أن ح قال ذلك فى موضوع كلامه قبل وهو أنه نوى استباحة الصلاة ما فرضا واما تفلا وليس كذلك ومحصل ما في ح أنه ان حل كلام ابن دقيق العيد على أنه نوى مطلق الطهارة ما فرضا واما تفلا فافاده كلامه من أنه يفعل به النقل لا الفرض صحيح وان حل على أنه نوى استباحة الصلاة فرضها ونقلها فافاد الخلاف المشهور بل المشهور صحة الفرض به حينئذ بشرط اتصاله وتقديمه راجعه متأملا (ونية أكبران كان) قول ز وفي سماع أبي زيد يجزئه الخ قال نو سماع أبي زيد الذى قال يجزئه ليس هو فبين أيقن أنه جنب بل فبين نسي جنبته وتيمم للاصغر على ما فهم ابن عرفة وأيقن ظنهما لم يتعرض للاصغر على ما فهم سندا ابن عرفة وفى اجزائه لوضوء عن جنباته نسبت ثالثا يعيده والصلاة فى الوقت لان رشدوا اللغوى عن ابن مسالة والباجي عن روايته وسماع أى زيد معها ورواية ابن وهب اه ح * (فرع) * قال فى سماع أبي زيد ولو تيمم للجنبه أجزأ عن الوضوء اه وقال سندا ان تيمم بنية انه جنب ثم ظهر انه غير جنب يختلف فيه ومقتضى ما فى سماع أبي زيد أنه يجزئه اه وفهم سندا وجود الله أعلم اه كلام نو بلفظه قلت اما اعترضه على ز بان سماع أبي زيد ليس فبين أيقن أنه جنب فصحح وأما ما زاده على ذلك من اختلاف ابن عرفة وسندى فهم السماع وان الصواب فهم سند فقيهه نظر ظاهرا لان كلام ابن عرفة وكلام سندا الذين ذكرهما لم يتواردا على محل واحد وسماع أبي زيد أعنى المسئلة التى ذكرها ابن عرفة عنه اشتملت على فرعين أولهما هو الذى نقله ابن عرفة وحكى فيه الاقوال الثلاثة وآخرهما هو الذى أخذ منه سند ما ذكره ونص السماع المذكور مستلثة

أبى زيد يجزئه الخ سماع أبي زيد الذى قال يجزئه ليس هو فبين أيقن أنه غير جنب ونصه لو تيمم للجنبه أجزأ عن الوضوء اه وقال سندا اذا تيمم بنية أنه جنب ثم ظهر أنه غير جنب يختلف فيه ومقتضى ما فى سماع أبي زيد أنه يجزئه اه أى

لأنه أطلق فيه ويشمل ما ذاتين أنه غير جنب وقول ز موافقة لما صرف في الغسل الخ الذي تقدم له هناك عن ضج هو التردد في
الاجزاء وعدمه لا الجزم بعدم الاجزاء وقول ز نية التيمم عند الضربة الاولى الخ هذا هو الذي صوبه ج وهو الظاهر لان
الضربة الاولى فرض من فرائض التيمم باتفاق بخلاف أخذ الماء للوضوء قد (٢٤٧) نصوا على أنه لا يشترط وبه ردا استدلالا بم

مع أنه يلزم على قياسه الضربة الاولى
على أخذ الماء ان من ألقى الرميح
على وجهه ترابا أو كان يتناول يده
ابناء ونحوه ثم أراد أن يتيمم فمسح
وجهه بيده من غير أن يضرب بها
صعيدا ان ذلك يجزئه ويلزم عليه أيضا
أن من ضرب يده الأرض للتيمم
فأحدث قبل مسح وجهه أنه مسح
ولا يحتاج الى ضرب آخر ولا نظن
أحدا باتزم ما ذكرنا لا للزم عدمه
الضربة الاولى من فرائض التيمم
وقد عدها المتقدمون والمتأخرون
من قرائضه وفي ضج عند قول
ابن الحاج وصنفته أن ينوى
استباحة الصلاة الخ مانصه قدم
النية وان لم تكن من الصفة لان
النية شرط لا يصح التيمم الا بها اه
وقد علمت أن الضربة الاولى من
مسمى التيمم قلت وبكون النية
عند الضربة الاولى جزم الشيخ
مبارة في شرح المرشدو جس في
شرح الفقهية والرسالة وقال
الشيخ الامير هو ظاهر كلام صاحب
اللمع وصرح به غيره وهو الواجب
اذ بعد أن يضع الانسان يده على
حجر مثلا من غير نية تيمم بل بقصد
الانكسار أو مجرد لمس مثل ان
يرفعها فيسجد له أن مسح بها وجهه
ويديه نية التيمم فيقال صح تيممه

ومن تيمم للوضوء وقد كان أجنب وهو ناس الجنابة ان ذلك التيمم لا يجزئ عنه من الجنابة
حتى يتيمم ثانية ولو تيمم للجنابة أجزأه من تيمم للوضوء قال القاضي قد روى عن محمد بن
مسلمة أن من تيمم للوضوء وهو ناس الجنابة أجزأه لأنه فرض ينوب عن فرض وري ابن وهب
عن مالك في أصل سماعه أن من فعل ذلك أعاد التيمم والصلاة في الوقت فان خرج الوقت لم
يعدان التيمم لهما واحد اه محل الحاجة منه بلفظه فالفرع الاول في كلامه هو الذي
تكلم عليه ابن عرفة وهو صريح لا يحتاج الى فهم حتى يقال فيه فهم سند أجود من فهم ابن
عرفة والفرع الثاني هو الذي أخذ منه سند ما ذكره لان قوله ولو تيمم للجنابة أجزأ الخ
مطلق يشمل ما ذاتين أنه كان غير جنب ويشمل غيره ولذلك عبر عنه بالمتقضى وما قاله
ظاهر فتأمل بانصاف فانه واضح جلي والله أعلم وقول ز وينبغي الجزم بالاول لموافقة لما
مرفى الغسل الخ الذي تقدم له هناك هو التردد في الاجزاء وعدمه لا جزمه بعدم الاجزاء
ذكره عن ضج راجعه هناك وكان شيخنا ج يقول الظاهر أن تردد ضج هناك لا يجزئ هنا
وهو ظاهر والله أعلم وقول ز نية التيمم عند الضربة الاولى الخ سلم شيخنا ج اعتراض
مب الاستدلال بكلام ابن عاشر وخالفه فيما جزمه به تبع الشيخ زروق من أنها عند مسح
الوجه و صوب ما قاله ز تبع الشيخ سالم من أنها عند الضربة الاولى قلت وما عوبه
هو الظاهر واستدلال مب بقوله لان الضربة الاولى انما هي وسيلة كأخذ الماء للوجه
الخ فيه نظر لان الضربة الاولى فرض من فرائض التيمم باتفاق وقد عدها من فروض
التيمم المتقدمون والمتأخرون ولم يعد أحد فباعث أخذ الماء للوجه مثلا فرضا من فروض
الوضوء بل قد نصوا على أنه لا يشترط نقل الماء للاعضاء فلونصب وجهه لمطر أو ميزاب
وجعل يدك حتى علم لصح وضوءه بلا اشكال فيلزم على قياسه أن من ألقى الرميح على
وجهه ترابا فدحه بنية التيمم أن ذلك يجزئه ويلزم عليه أيضا أن من كان يتناول ترابا ببناء
أو حفر بتراب ونحو ذلك ثم أراد أن يتيمم فمسح وجهه بيده من غير أن يضرب بها ترابا أو غيره
ان تيممه صحيح وكذا من تناول يده حجرا له لبناء أو غيره ثم مسح وجهه بعد ذلك أنه يصح
تيممه أيضا ويلزم عليه أيضا ان من ضرب يديه الأرض مثلا للتيمم فحدث بحجر ذلك قبل
مسح وجهه وقبل أن عس يديه شيئا أنه مسح وجهه ولا يحتاج الى ضرب آخر كما أن من
أخذ يده ماء اغسلها أولا فأحدث الماء يده لا يحتاج الى أخذ ماء آخر بل يغسلها
بذلك الماء قول واحد أو لا نظن أحدا يلزم هذه القوازم ومن التزمها رزمه أن لا يعد الضربة
الاولى من فرائض التيمم فيخالف ما فعله المتقدمون والمتأخرون وفي ضج عند قول ابن
الحاج وصنفته أن ينوى استباحة الصلاة الخ مانصه قدم النية وان لم تكن من الصفة لان

وفرق بينه وبين الوضوء اذ الواجب في الوضوء الغسل كما قال تعالى فاعسلوا وجوهكم ولا تدخلوا لئلا يغسلوا في الغسل وقال في التيمم
فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فأوجب قصد الصعيد قبل المسح وقد عدا الضربة الاولى من الفرائض فلا يصح تقديمها
على النية اه وحينئذ فيصح أن يكون قول ابن عاشر أولى الضربتين طرفا للنية لأنه يبقى عليه التنبيه على فرضية الضربة
الاولى فالاولى جعله معطوفا بحذف العاطف كما أشار له شارحه فانظر والله أعلم

(ولو تكررت) قول مب محمل
 الخلاف الى قوله فلا خلاف الخ
 قال ج فيه نظر ظاهر وهو غفلة
 وقعت من طفي وتبعه مب
 اذ كيف يعقل أن يقال اذ لم يقع
 منه ناقض يتفق على تكرار التنية
 وان وقع يختلف فيه اه وهو
 ظاهر والخلاف موجود في
 صورتين لكن المقابل في صورة
 عدم الناقض يقول لا يحتاج الى
 تيم أصلاً وقد وقع في كلام ابن
 عرفة ما يشهد لطفي ومن تبعه
 وسلمه غ في تكمله كما سلمه تليذ
 ابن عرفة أبو عبد الله بن عقاب
 حسبما نقله الحافظ الوائش ربي
 في المعيار ويبحث فيه في الاصل من
 وجوه ثم قال والاصل أن الجنب
 اذا تيم الجنابة وصلى لا يحتاج له
 بعد من أحد ثلاثه أو وجه لانه ما أن
 يحصل له حدث أكبر أو أصغر أو
 لا يحصل له واحد منهما فالاول
 يحتاج الى نية أكبر تنساقا وكذا
 الثاني على المذهب من أنه لا يرفع
 الحدث وعلى مقابله ينوي الاصغر
 فقط لانه الذي انقضض واما الثالث
 فعلى المنهور لابد من نية الاكبر
 وعلى مقابله لا يحتاج الى تيم أصلاً
 وهو على طهارته حتى يجدد الماء أو
 يقع منه ناقض والله أعلم قلت
 وفي ح عن البساطي ان الاحسن
 ان لو قال المصنف ولو تكررت
 التيم وقال الشارح في الصغير ولو
 تكررت أي نية التيم وقال تت
 أي الظاهرة الترابية ثم قال ح
 تنبيه ليس في المختصر ما يؤخذ
 منه أن الجنب يتيم الا قوله هنا نية

النية شرط لا يصح التيم الا بها اه منه
 بالنظر وقد علمت أن الضربة الاولى من مسمى
 التيم والله أعلم (ولو تكررت) قول مب محمل
 الخلاف الى قوله فلا خلاف الخ قال
 شيخنا ج في هذا نظر ظاهر وهذه غفلة وقعت من طفي وتبعه مب وسلمه وكيف
 يعقل أن يقال اذ لم يقع منه ناقض يتفق على تكرار النية وان وقع يختلف فيه اه قلت
 وما قاله ظاهر ولا حاجة اليهما فيما نقله طفي عن شيخ ولا فيما أشار اليه من كلام ابن عرفة
 فالخلاف موجود في صورتين لكن المقابل في صورة عدم الناقض لا يقول انه بعيد التيم
 ولا يكررية الا كبر وقتصير على الاصغر اذ لا أصغر حينئذ حتى ينويه كما هو بين بل يقول
 لا يحتاج الى تيم أصلاً وقد وقع في كلام ابن عرفة ما هو شاهد لطفي ومن تبعه وسلمه غ في
 تكمله لانه فانه نقل كلام الغمي وابن عرفة ولم يتبعه ونضه الغمي ويحتاج اذا نوى بالتيم
 الجنابة ثم أحدث هل ينوي بالتيم الحدث الاصغر أو بالجنابة فعلى الظاهر من المذهب
 ينوي بالثاني الجنابة وعلى ما قال ابن شعبان ان له أن يصيب الخالص اذا ظهرت وتيمت
 ينوي بالثاني الحدث الاصغر والى هذا يرجع قول ابن القاسم في المدونة لانه قال في الخائن
 تظهر وهي في السفر ولا مامعها فتمت وصلت ثم راد زوجه ان يصيبها قال ليس له ولا لها
 أن يدخل على أنفسهما أكثر من حدث الوضوء وهو الغسل ابن عرفة قول ابن شعبان
 بناء على رفعه الحدث وأخذه من منع ابن القاسم أن يحدث أكثر من حدث الوضوء ان رد
 بار ذلك للزوم وقوع حدث الجنابة من الزوج اذ هو غير جنب لان جنابته اذ رفعت
 أجيب بان نص الام قلت رأيت المرأة ليس هي على جنابة الا أنها متيممة فاذا كان مع
 الزوج قد رما بغسل به وحده الا ترى أنه لم يدخل عليها أكثر مما كانت فيه لانها كانت في
 جنابة قال لان ذلك لم يكن لها منه بد وقد تيممت فكان التيم طهراما كانت فيه فسلمه
 للزوج ان يدخل عليها ما ينقض ذلك عليها ابن عرفة منعه من وطئها لان التيم لا يرفع منع
 الحيض من الوطء لانه طهرت منه ولذا لو حضرتها صلافاً أخرى قبل حدثها الاصغر
 تيمت ويتنعم أن ينوي الحدث الاصغر لانه لم يقع وهذا راد أصل تخريج الغمي اه منه
 بل نظره وقد وقعت على كلام ابن عرفة هذا في أصله ولكن أثرت نقله بلفظ التكميل لانه
 بسطه وحل تعقيد على عادته مع موافقته في المعنى لما في مختصره فقول ابن عرفة ويتنعم
 أن ينوي الحدث الاصغر الخ صريح فيما قاله طفي ومن تبعه من أن محل الخلاف هو
 اذا انقضض تيمه ولو لا ذلك ما صح قوله وهذا راد تخريج الغمي فتأمل قلت قد سلم كلام
 ابن عرفة هذا تليذه العلامة أبو عبد الله بن عقاب حسبما نقله الحافظ الوائش ربي في
 معياره وسلمه أيضاً كما سلمه غ وفيه نظر من وجوه الاول قوله ولو تنعم ان ينوي الحدث
 الاصغر لانه لم يقع فيه أنه وان لم يقع حقيقة فهو واقع حكماً لان التيم يحل على المشهور
 بطول الفصل وان لم يقع حدث أصغر ولا سبب ولا غيرهما من التوافض كما يطل أيضاً وان
 لم يقع شيء ممن ذلك بايقاع صلاة فرض به بالنسبة لا يقاع فرض آخر على المشهور فالجنب
 اذا تيم ونوى الاكبر ثم صلى أو طال الفصل فقد انقضض تيمه وعاد كما كان قبل فكما كان
 قبل تيمه مثلاً بالحدثين فكذلك يكون بعد انقضاءه أيضاً مثلاً بالسبب ما يؤخذ على قوله

وَيَسْتَعْنَى أَنْ تَنْوِيَ الْأَصْغَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ أَنْ مِنْ تَيْمٍ لِلْأَصْغَرِ فَقَطْ لِفَقْدِ الْكَبْرِ فَصَلَّى الظَّهْرَ مِثْلًا
وَأَرَادَ أَنْ يَتَيْمَ الْعَصْرَ قَبْلَ أَنْ يَقْعَ مِنْهُ نَاقِضُ أَصْلَانِ لَا يَنْوِي الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ
وَهَذَا لَا يَقُولُهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فَيُتِمِّلُهُ بِإِصْصَافِ الثَّانِي قَوْلُهُ مِنْعُهُ مِنْ وَطْئِهَا لِأَنَّ التَّيْمَ لَا يَرْفَعُ
مَنْعَ الْحَيْضِ مِنَ الْوُطْءِ لَا لِأَنَّهُ طَهَّرَتْ مِنْهُ غَيْرُ سَلَمٍ لِأَنَّهُ مَنَافٍ يَقُولُ ابْنُ الْقَاسِمِ لَيْسَ لَهُ وَلَا لَهَا
أَنْ يَدْخُلَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا كَثْرَتِ مِنْ حَدَثِ الْوُضُوءِ وَهُوَ الْغَسَلُ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ اغْتَابَهُ
مِنْ وَطْئِهَا لِأَحْدَاثِ حَدَثِ الْغَسَلِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهَا لِأَجْلِ حَيْضِهَا وَلِهَذَا سَأَلَهُ سَمْعُونُ
عَنْ وَجْهِ الْمَنْعِ فِيمَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهِ لَغَسَلِهِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتِ الْمَرْأَةَ أَلَيْسَ هِيَ عَلَى
جَنَابَةِ الْخُفِّ فَاحْتِجَ عَلَيْهِ بِأَنْ دَخَلَ الْجَنَابَةَ عَلَيْهِ يَرْوُلُ بِاغْتَابِهِ بِعَامَّةٍ مِنْ الْمَاءِ وَعَلَيْهَا
لَا يَضُرُّ لَأَنَّهُمَا تَبَلَّسَتْ بِهِمَا مِنْ طَهْرِهِمَا مِنَ الْحَيْضِ وَقَدْ سَلَّمَ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ذَلِكَ وَأَجَابَ عَنْ
اسْتِشْكَالِهِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْهُ بَدٌّ وَقَدْ تِمَّتْ فَسَكَتَ التَّيْمَ طَهْرًا لِمَا كَانَتْ فِيهِ
فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مَا يَقْضِي ذَلِكَ عَلَيْهَا وَلَوْلَاهُ رَاعَاةُ هَذَا الْمَعْنَى مَا اسْتَقَامَ الْإِرَادُ
الَّذِي أُورِدَهُ ابْنُ عَرَفَةَ نَحْوُ الْجَوَابِ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ إِنَّهَا تَامَتْ
مَنْعُهُ مِنْ وَطْئِهَا لِأَجْلِ الْحَيْضِ إِنْ صَدَّقَ وَهَذَا مِنَ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ وَتَسْلِيمٍ مِنْ ذَكَرْنَا مِنْ
الْأُمَّةِ لِأَجْلِ ذَلِكَ لِمَنْ أَغْرَبَ الْغَرِيبَ فَإِنْ قُلْتَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ مَعْنَى أَنْ لَوْ كَانَ مَذْهَبُ ابْنِ
الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ رَفَعَ الْحَدَّثَ بِالتَّيْمِ مَا اسْتَقَامَ تَعْلِيلُهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا الْحَدَّثُ الْخُفِّ
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ السَّابِقَ لَرْفَعُ الْحَدَّثَ الْآخِقَ قُلْتَ هَذَا الْجَوَابُ لَا يُوجِبُ جُلَّ الْأَنَاطِ
عَلَى خِلَافِ مَدْلُولَاتِهَا لَيْسَ قَطْ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بَلْ إِنْ لَمْ يَوْجِدْ عِنْدَهُ جَوَابَ فَيَتَوَجَّهُ
الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ لِأَعْلَى الْخَمْعِيِّ لَكِنْ الْجَوَابُ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَشَارَهِ بِقَوْلِهِ فِيمَا
لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْهُ دَخَالٌ وَحَصَلَهُ أَنَّ الْحَدَّثَ الَّذِي يَرْفَعُهُ التَّيْمَ هُوَ الْاضْطِرَارِيُّ الَّذِي
لَا تَنْسِبُ فِيهِ لِلْحَكْمِ بِجَهَالِ الْحَيْضِ لِأَنَّ الَّذِي لَهُ فِيهِ تَسَبُّبُ وَجْهٍ مَا كُنْتُ الْجَمَاعَ وَبِهِ تَعَلَّمَ
أَنْ أَخَذَ الْخَمْعِيُّ مِنْهُ كَوْنَهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ مطلقًا لَيْسَ بِسَدِيدٍ لِأَنَّ الْمَأْخُذَ مِنْهُ مَقْبُودٌ وَالْمَأْخُذُ
مطلقٌ فَلَوْ اعْتَرَضَهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِهَذَا لِأَجَادِفَتْنَا أَمْلَهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ لِمَنْ أَنْصَفَ وَلَمْ يَكُنْ يَمْنَعُ يَعْرِفُ
الْحَقَّ بِالرَّجَالِ وَالْعِلْمُ كُلُّهُ لِكَبَرِ الْمَتَعَالِ الشَّائِكُ قَوْلُهُ وَلِذَا لَوْ حَضَرَتْ صَلَاةٌ أُخْرَى
قَبْلَ حَدَثِهَا الْأَصْغَرِ تَيْمَتِ الْخُفِّ إِنْ عَنَى أَنَّهُمَا تَيْمَتَا إِذْ ذَاكَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَمَا حَكَاهُ الْخَمْعِيُّ عَنْ
الْمَذْهَبِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ فَحَسْبُ وَلَكِنْ قَوْلُهُ فَهَذَا يَرُدُّ أَصْلَ تَخْرِيجِ الْخَمْعِيِّ أَيْسَ بِصَحِيحٍ
لِأَنَّهُ تَخْرِيجُهُ اغْتِمَاعُهُ عَلَى الْمُقَابِلِ وَهُوَ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَإِنْ عَنَى أَنَّهُ تَيْمَتِ خُفِّي عَلَى الْقَوْلِ
الْمُنَاقِلِ فِيهِ مَصَادِرُهُ وَالْخَمْعِيُّ لَا يَسْلَمُ ذَلِكَ بَلْ كَمَا يَقُولُ أَنَّهُ تَخْرِجٌ عَلَى قَوْلِ ابْنِ شُعْبَانَ أَنَّهُ
لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لَا كَبَرٍ إِذَا أَحْدَثَ حَدَثًا أَصْغَرَ كَذَلِكَ يَقُولُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَيْمٍ أَصْلًا إِذَا
لَمْ يَحْدَثْ وَيَصْلِي بِذَلِكَ التَّيْمَ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَحْدَثْ أَوْ يَجِدَ الْمَاءَ وَذَلِكَ مَصْرُوحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِ فَإِنَّهُ
لَمَّا ذَكَرَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ قَالَ مَا نَصَهُ وَقَالَ أَصْبَغُ فِيمَنْ تَيْمَ ثُمَّ لَبَسَ خَفِيَهُ قَبْلَ أَنْ
يَصْلِيَ بِذَلِكَ التَّيْمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْخَفِيِّ مَتَى أَحْدَثَ وَجَعَهُ بِذَلِكَ التَّيْمِ فِي حَكْمِهِ مِنْ
أَدْخُلَ رَجُلُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ تَانٍ وَقَالَ ابْنُ الْقُرْطُبِيِّ إِذَا طَهَّرْتَ الْخَائِضَ بِالْمَاءِ أَوْ بِالتَّيْمِ حَلَّ لَكَ
مَا كَانَ مَحْرَمًا مِنْهَا وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ فِي التَّيْمِ يَوْمَ الْمُتَوَضُّعِينَ لَا بَأْسَ بِهِ قَالَ لِأَنَّهُ قَدْ تَطَهَّرَ

أَكْبَرَانِ كَانَ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ فَصْلِ
الْجَبِيَّةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَدُونَةِ
فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ اهـ (وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ)
قَالَ فِي الْمَقْدِمَاتِ وَالتَّيْمَ لَا يَرْفَعُ
الْحَدَّثَ الْأَكْبَرَ وَلَا الْأَصْغَرَ
عِنْدَ مَا لَمْ يَجْمَعْ أَصْحَابُهُ وَجَهْرًا
أَهْلُ الْعِلْمِ خِلَافًا لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
وَإِبْنِ شُهْبَانَ فِي قَوْلِهِمَا أَنَّهُ يَرْفَعُ
الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ دُونَ الْأَكْبَرِ
وَخِلَافًا لِقَوْلِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَيْنِ جَمِيعًا حَدَّثَ
الْجَنَابَةِ وَالْحَدَّثَ الَّذِي يَقْضِي
الْوُضُوءَ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ إِذَا تَيْمَ
لِلْوُضُوءِ أَوْ مِنَ الْجَنَابَةِ كَانَ عَلَى
طَهَارَتِهِ أَبَدًا وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْغَسَلُ
وَلَا الْوُضُوءَ وَلَوْ جَدَّ الْمَاءُ مَا يَحْدَثُ
أَوْ يَجِبُ اهـ مِنْهَا بِالْقَطْعِ وَقَوْلُ
مُبٍ وَعَدَمُ الْوُضُوءِ إِذَا جَدَّ الْمَاءُ
لَيْسَ الْخِلَافُ فِي هَذَا فِي الْمَذْهَبِ بَلْ
خَارِجُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمَقْدِمَاتِ
الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ وَوَقْعُهُ قَبْلَ
الْوَقْتِ انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِ الْإِسْنَاعِ
أَجْعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَيْمُ قَبْلَ دُخُولِ
الْوَقْتِ اهـ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَبِدْ بِقَوْلِ
ابْنِ شُعْبَانَ الْمَذْكُورِ لِخِلَافَتِهِ أَجْمَاعُ
مِنْ قَبْلِهِ قُلْتَ وَلَا يَلِزَمُ مِنْ كَوْنِهِ
يَرْفَعُ الْحَدَّثَ جَوَازُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ
طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ وَلَا ضَرُورَةَ قَبْلَ
دُخُولِ الْوَقْتِ وَانْتَهَى أَعْلَمُ وَقَوْلُ مُبٍ
فَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَحْتَجُّ الْخُفِّ حَاصِلُهُ

بالتيمم الذي أمر الله به كما طهر بالماء الذي أمر الله به وقال مالك في الموطأ ليس الذي وجد الماء باطهر منه وأجمع هؤلاء على أن التيمم يرفع حكمه بالحدث وهو الصحيح من النقول ثم ذكر قول عبد الوهاب عن بعض الاحتجاب أن المربض الذي لا يقدر على مس الماء يجمع بين الصلوات وقول أبي الفرج في المذنبات إذا أتى بها في فورها واحد وقال عقب ذلك ما نصه وقد تضمنت هذه المسألة أربعة أقوال فالاول وجوب التيمم لكل صلاة على أي حال كان المصلي ثم ذكر بحجج هذا القول ثم قال والقول الثاني أن تجديد التيمم استحباب لانه لم يرد عليه إعادة إذا ذهب الوقت وان فرق الاداء ولم يجمع ولم يعتبر هل هي من وقت أو وقتين والحجة بهذا القول الآية وأن الله سبحانه أمر بالوضوء بالتيمم عند عدم الماء فكان الحكم أن ينوب منه به ويجل محله وقد أبان صلى الله عليه وسلم أن المراد بقوله إذا قمت إلى الصلاة أنه ليس يجب كل ما قام إلى الصلاة وأن ذلك إذا انتقض الاول بأحد الاحداث المتقدمة ذكرها في أول الكتاب وليس فعله نسخا للتلاوة وإذا كان ذلك لم ينتقض التيمم بالوجود الماء أو بأحد الاحداث اه محل الحاجة منه بالظن فكلما هذا صريح في أنه أخذ من قول ابن شعبان وهو مراد ابن القريطي بقافي مضومة وراء ساكنة وطاء مهملة بعدها هاء وما ذكره من قول أبي بصير وابن مسleme ومن قول الامام في موطئه انه يرفع الحدث ولا ينتقض الا بوجود الماء أو وقوع ناقض كأن كلامه السابق الذي نقله ابن عرفة وغيره صريح في أنه أخذ من قول ابن شعبان انه اذا وجد منه حدث أصغر لا يحتاج إلى نية أكبر وقد وافقه القاضي أبو بكر بن العربي على الامر من معا قال غ في تكميله مانصه خالف التلخيص الجمهور فاستقر أمروايات في المذهب أن التيمم يرفع الحدث وصوبه ثم قال وقال ابن شاس رأيت للقاضي أبي بكر في بعض كتبه أن التيمم يرفع الحدث وعزاه للمذهب ونصه ثم رأيت له في غيره مانصه فذكر عنه ما وافق الجمهور انظر اه منه بلفظه ومراده بالناسخ إلى بكسر ابن العربي ثم قال في التكميل مانصه والاول رواه في القبس وزاد أن رفع الحدث بالتيمم مغاير بان الماء كما أن رفعه بالوضوء مغاير بان الحدث اه منه بلفظه وقال ابن عرفة نفسه مانصه ابن العربي لو بال بعد تيممه لحجابه جزآن يقرأ لأن الحدث الا غير انما يطل التيمم في أحكامه كما لا يطل الطهارة الكبرى قلت هذا مخالف لنقل التلخيص عن المذهب موافق لاخذه اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وح والاصل أن الجنب اذا تيمم لحجابه وصلى لا يتخلو له بعد من أحد ثلاثة أوجه أحدها أن يحصل له حدث أكبر ثاني أن يحصل له حدث أصغر ثالث أن لا يحصل له واحد منهما فاما الاول فيحتاج عند تيممه ثانيا إلى نية أكبر اتفاقا وأما الثاني فعلى المشهور من انه لا يرفع الحدث فكذلك وعلى مقابلة أنه يرفع نوى الاصغر فقط لانه هو الذي انتقض وحده كى اغتسل بالماء ثم أحدث الحدث الاصغر وأما الثالث فعلى المشهور لا بد من نية الاكبر وعلى مقابلة لا يحتاج إلى تيمم أصلا وهو على طهارته حتى يجد الماء أو يقع منه ناقض وما قاله طيني في وجوب من أنه بعد التيمم نية الاكبر اتفاقا غر صحيح وان وقع في كلام ابن عرفة مانصه قد بينا لك الحق بدليله فشدك على هذا التحري

انهان فسر الحدث بالمنع تعين كون الخلاء في النفس وان فسر بالصفة الحكيمة كما هو ظاهر فهو حقيقي وهو الحق وقال ابن راشد مرادهم أن التيمم يرفع أحد سببي الحدث وهو المنع من الصلاة لا يرفع المسبب الآخر وهو وجوب استعمال الماء فإدراك الاشياخ أن التيمم لا يرفع مسببات الحدث كما قال في صحيح وعليه فلا يكون في المسئلة خلاف أيضا لان المنبت غير المنفي فالخلاف لفظي اه والله أعلم (وتيمم وجهه) في قلت تعني ولو باصبع كافي ح عن سند وقول خش وحباج العيين هو كافي القاموس والمصباح بكسر الخاء وتفتح العظم المستدير حول العين وفي بعض النسخ ومجاور العيين وهو كافي المصباح جمع محجر كجلس مظهر من النقاب من الرجل والمراد من الجنب الأسفل وقد يكون من الأعلى ومن بعض العرب هو مدار بالعين من جميع الجوانب وبدان البرقع اه وقوله وما لا يجزئه في الوضوء لا يجزئه في التيمم يعني من جهة التيمم لا من جهة تحليل اللحية وتتبع الاسارير اذ لا يطلبان في التيمم

(وكفيه لكوعيه) هذا هو المشهور ومذهب المذونة وقبل الى المرفقين وقبل الى الكوعين في الجنب والى المنكبين في المتوضي وقد حصل في البيان في ذلك تسعة أقوال **قلت** قال القلشاني في شرح الرسالة اختلجني اليد في سنة وواضع هل يتجدد لها الضربة أولا وهل ينشئ الى الكوعين قياما على القطع في السرقة أو الى المرفقين قياسا على الوضوء أو الى المنكبين على الاخذ بغاية الاسم أو اذا اقتصر على الكوعين هل يعيد في الوقت أو أبدا وهل تراعى (٢٥١) الصفة في اليدين أولا وهل يحل أصابعهما

أولا وهل ينزل الخاتم أو الخاتم في كل مسألة اه وانظر جمع الجوامع وشرحه فانه ذكر فيما اذا التمس الموجب في أمرين مع اختلافهما بالاطلاق والتقييد خلافا في حمل المطلق على المقيّد وذلك كقوله تعان في آية الوضوء فاعسوا لوجوهكم وأيديكم الى المرافق وفي آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم فهل يقاس بالتيمم على الوضوء بجامع اتحاد موجبهما أولا يقاس عليه تغايرهما وقول ز مع تخاليل أصابعه على المذهب أي لان ابن شعبان نص على وجوبه وتبعه على ذلك جماعة من المتأخرين وسكت غيرهم كسكوت باقي المتقدمين والسكوت لا يدل على المخالفة ولا يلزم من كون المسح مبيضا على التخفيف عدم التخليل عند من يقول بوجوب التخليل في الوضوء لانه قد حكم لما بين الأصابع بحكم الظاهر وهو كثير فيجب مسحها كيجب مسح ما تحت الخاتم لانه أضعا في ما يستره الخاتم انظر ح وله - ذاقال حسن في شرح الرسالة والتيمم وجوب تخاليل الأصابع اه وبه يسقط

والتحقيق وبالله سبحانه التوفيق **تنبيهان** (الاول) **قال** في تسكيد التقييد دما منه نزل في الذخيرة أن فائدة رفع الحدث به خمسة أحكام وطء الحائض اذا طهرت به وليس الخدين به وامامة التيمم بالمتوضئين من غير كراهة والتيمم قبل الوقت وعدم وجوب الوضوء اذا وجد الماء بعده **قلت** حكى المازري اتفاق فقهاء المصارع على أنه اذا وجد الماء تطهر وبقوله ابن عرفة اه منه بلفظه **قلت** انظر هذا الاتفاق مع ما في المقدمات ونصها والتيمم لا يرفع الحدث الا كبرولا الاصغر عند مالك وجميع أصحابه وجهه ورأى أهل العلم خلافا لسعيد بن المسيب وابن شهاب في قوله انه لا يرفع الحدث الا كبرولا الاصغر دون الكبر وخلاف القول أي سامة بن عبد الرحمن في أنه يرفع الحدثين جميعا حيث الجنبية والحدث الذي ينقض الوضوء ومعنى هذا أنه اذا تيمم للوضوء أو من الجنبية كان على طهارته أبدأ ولم يجب عليه الغسل ولا الوضوء وان وجد الماء لم يحدث أو يجب وقد وقع عن ابن مسعود في المدونة ما ظاهره أنه كان يقول مثله ولا يصح حمل الكلام على ظاهره فإني المحفوظ عن ابن مسعود ما حكى عنه قبل من أن الجنب لا يتيمم بحال ثم رجع الى أنه يتيمم فإذا وجد الماء اغتسل اه منها بلفظها وبه يسقط التعقب على صاحب الذخيرة بكلام المازري ولم يعل ابن عرفة وغ لم يبق على كلام المقدمات لكن كلام الذخيرة يوجب أن الخلاف في هذا الفرع في المذهب كما أنه في الفروع الاربعة الباقية فيه وليس كذلك والله أعلم **الثاني** ما ذكره في الذخيرة من أنه يجوز التيمم قبل دخول الوقت على القول بأنه يرفع الحدث موافق لما لابن بشير وابن الحاجب وصرح في ضيق وابن عرفة بنسبته لابن شعبان ونص ابن الحاجب وقت بعد دخول الوقت لا قبله على الأصح **ضيق** ما ذكره الأصح قال غيره هو المشهور ووجهه انها طهارة ضرورية ولا ضرورة لانه لما قبل وقت الصلاة ومقابل لابن شعبان وبناء بعضهم على القول بأنه يرفع الحدث وفيه نظر ولا يصح الا في حق العاجز عن استعمال الماء أو العالم بعدمه أو ما الطامع فيه والشاذ فلا يأتي فيه اه منها بالفظه وقال ابن عرفة ما نصه وشرطه للفرس دخول وقته أو عمر خلافا لابن شعبان ابن بشير شاذ القول بصحته قبل بناء على رفعه الحدث اه منه بالفظه لكن أبو عمر في الاستبصار كذا حكى الاجماع على أنه لا يتيمم قبل دخول الوقت قبله في الاقناع وأقره ونصه وأجوعا على أنه لا يتيمم قبل دخول الوقت اه منه بالفظه وكنه لم يعتد بقول ابن شعبان لمخالفة لاجماع من قبله والله أعلم (وكفيه لكوعيه) ظاهره كان جنبا أولا وهو كذلك على المنهور

بحث مب مع ز نعم عند القلشاني في شرح الرسالة التخليل في المستحب والله أعلم **فرعان** (الاول) **قال** ح عن الغاز ابن زرحون فان قلت هل تجوز الصلاة بيمين لم يستوعب فيه الوجه كله ولا اليدين وليس به قروح قلت ذر اذا ربطت يده ولم يجد من ييمه فرفع وجهه وذراعيه في التراب ولم يستوعب محل الفرض فانه تجوز الصلاة بذلك التيمم اه قال ح وأما اذا وجد من ييمه فلا يسقط عنه فقد نص في العتبية على أن أقطع اليدين يستنيب من ييمه كما يستنيب من وضوئه اه **الثاني** **قال** القلشاني في شرح الرسالة لا يشترط وضع اليدين منه فرجى الأصابع عند صرة الارض هما قال ابن بشير اشترط الشافعية

ثم أصابعهما في وضعهما على الأرض وتفرقهما في وضعهما على اليدين لرفعهم المسح بالتراب فإذا فرغتهما في الضربة للوجه علق التراب بين أصابعه فيصير (٢٥٢) مسح ذلك الموضع بتراب قد سد به الوجه وانظر غمام البحث معه

في المختصر اه (وترفع خاتمه)
(١) قالت قول ز لان التراب لا يدخل تحتها يتألف مائة درهم في الوضوء من ان لا يجبله ولو ضيق فاجد بحيث لا يدخل الماس تحتها حتى ان اذا انزله بادرافه لـ ما تحتها كالجيرة فالاولى التعميل هنا بأن التيم رخصة فلا يضمن الرخصة أخرى والله أعلم (وصعيد طهر) ١٠ قالت قال في التمهيد أجمع العلماء على أن التيم على مقبرة المشركين اذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا جائزا اه (وهو الأفضل) ١١ قالت هذا لا خلاف فيه كافي ح (ولو نقل) قول ز لانه مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل ابن عاشر قوله وهو الأفضل يوهم أن الخلاف راجع للافضلية وليس كذلك وحينئذ يتردد النظر في منقول التراب مع غير المنقول من غير التراب أيهما أفضل قال مق ولم أرفق هذا نصا اه وقريب منه في ح الا أنه قال ظاهر اطلاقات بعضهم أن التراب أفضل ولو نقل وبه تعلم ما في جزم ز بما ذكره والله أعلم ١٢ قالت قال ح والخالف في المنقول هو ابن بكير قال ابن ناجي قال ابن عبد السلام وهذا اذا عمل في وعاء واملأه على وجهه الأرض فاسم الصعيد باق عليه

ومذهب المدونة وقيل يجب إلى المرفقين فيه ما عاونسبه في البيان والمقدمات لابن نافع ومحمد بن عبد الحكم وقيل إلى الكوعين في الجنب وإلى المنكبين في المتوضئ ونسبه في البيان والمقدمات لابن لباية ونص البيان لابن لباية في هذه المسئلة اختيارا غير ريب وهو أن الجنب يتيمم للكوعين والمحدث حدث الوضوء يتيمم إلى المنكبين اتسع في ذلك ظاهر آثار جملها فانظر ذلك وتذبره اه منه بالنظر من رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول وحصل في ذلك في المقدمات ثمانية أقوال وفي البيان تسعة والله أعلم (وهو الأفضل) قول ز لانه مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل جزم به هذا ورد ما قاله الشاذلي وافاده تقرير ت من أن التراب أفضل والذي لابن عاشر مانته قوله وهو الأفضل يوهم أن الخلاف راجع للافضلية وليس كذلك وحينئذ يتردد النظر في منقول التراب مع غير المنقول من غير التراب أيهما أفضل قال مق ولم أرفق هذا نصا اه منه بالنظر وفي ح قريب منه الا أنه قال ظاهر اطلاقات بعضهم أن التراب أفضل ولو نقل فانظره وبه تعلم ما في جزم ز بما ذكره والله أعلم وقول ز ولا ترجع المبالغة لما أدخلاه الكافي صحيح ومراده والله أعلم أن محل المشهور الذي اقتصر عليه ومحل المقابل الذي رده بل هو التراب وبشهاد ما قاله كلام ابن الحاجب و ضيغ قال ابن الحاجب مانته ولو نقل التراب فالمشهور الجواز بخلاف غيره اه ضيغ وجه المشهور قوله صلى الله عليه وسلم وترى ساطعاً و ظاهراً له موم ومقابله لابن بكير والظاهر أن اسم الصعيد لا يتناول مع النقل الاباء بارما كان عليه وهو محجاز وقوله بخلاف غيره أي من الحجر وما عطف عليه ابن عبد السلام وابن هرون وفي الفرق بينهما وبين التراب بعد ثم قال بعد أن يقال مانته ويحتمل أن يريد بقوله بخلاف غيره أن فيه قوانين ولا مشهور فيه ما ويكون التراب وغيره فانه في ذلك اه منه بلفظه وقد خرج اللغوي الخ لاف في الحجر اذا نقل على قول ابن بكير في التراب ونصه فاجاز ابن القاسم في كتاب محمد أن يؤتى المريض بالتراب ليتيمم به ومنه ابن بكير واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً قال ولا يكون ذلك الا ببشارة الا كف الأرض والاول أصوب للحدث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم على جدار ولان المعنى المقصود من الأرض موجود فيما نقل عنها ومثله لو أتى المريض بحجارة على من قال ان التيمم بالصنابير يجوز ولم يجز على قول ابن بكير اه منه بالنظر فما قاله ز من قصر كلام المصنف هنا على التراب معين لما ذكرناه ولان المصنف تعرض بعد هذا المنقول من غير التراب فقال ومنه قول كسب وملح ودل كلامه منطوقاً وهدفه ما أن المنقول من غير التراب ان كان يصير بالنقل شبيهاً بالعقائر كالتب أو بالطعام كالحل فلا يتيمم عليه ولا يفتيم عليه وليس مراد ز باخراجه من كلام المصنف هنا المنقول من غير التراب امتناع التيمم عليه كإفهامه مب فاعترضه بل مراده ما ذكرناه فلا معارضة بين ما قاله هنا وبين ما يأتي

له ولا اعتراض عليه بل ما فعله هو الصواب لمن تأمل وأنصف والله أعلم (ونج) وخفضا
 قول ز ان لم يجد غيره الخ فرق بين التلج والخفضا ومعتمد في ذلك ح واعتد ح
 في الاطلاق في التلج على ظاهر كلام ابن الحاجب وابن باجي وعزوا للخمى له للمدونة مع
 نقله ابن يونس عن ابن سحنون عن أبيه وقول ابن يونس هو صواب قلت لكن نسبة
 للخمى للمدونة معارضة بنسبة ابن رشد لها خلافاً لذلك في المقدمات مانصه وأما التلج
 فان يتيم عليه وهو يصل الى الارض فيعيد أقدامه الى حبيب وهو معنى ما في المدونة
 وان يتيم عليه وهو لا يصل الى الارض فظاهر المدونة أنه لا إعادة عليه وقال ابن حبيب
 يعيد في الوقت وهذا كله على رواية علي بن زياد عن مالك وأما على رواية أشهب عنه
 فيعيد أقدامه ان يتيم عليه كان يصل الى الارض أو لا يصل اليها اه منها بالنظر وما نسب
 ابن رشد لها عليه اخصرها المختصرون أبو سعيد وغيره ونص أبي سعيد ويقيم على الجبل
 والحصبا والنج من لم يجد ترابا وعلى طين خفضا وغير خفضا مما ليس بما اذا لم يجد
 غيره اه منه بلفظه قال غ في تكميله عقب نصهم اهذا مانصه ولما ذكر ابن الحاجب
 الجرواخوانه قال وظاهرها كان حبيب بشرط عدم التراب قال ابن عبد السلام اقول
 المختصرون ويقيم على الجبل والحصبا من لم يجد ترابا أو أنكر هذا بعض المشاركة أعني
 اختصار المدونة على هذا وقال انما هو من كلام السائل فيحتمل ما ذكره ويحتمل الجواز
 عموما وهو ممتنع وقوله في ضج وقال الوانغى ما لم يجد غيره واحد من الغاربة والمشاركة مما
 يقع من الشروط في كلام السائل لا المحجب صرح به ابن رشد في مواضع من البيان منها ما في
 سماع عيسى من الشفعة فانظر اه منه باللفظ فيحصل أن ما اقتصر عليه ز هو قول
 سحنون وصوبه ابن يونس وعزاه للخمى للمدونة لكن ابن رشد في المقدمات لم يذكره
 أصلا وعز المدونة أنه لا يتيم عليه مع وجود نحو التراب وعلى ما عزاه ابن رشد لها
 اختصرها المختصرون والله أعلم (تنبيه) قال غ قبل ما قدمناه عنه مانصه ابن الحاجب
 وعلى الخفضا مما ليس بما اذا لم يجد غيره وقيل وان وجد ابن رشد والقول بأنه يتيم به
 وان وجد غيره لم أره وقيل في ضج قول ابن رشد ابن عرفة وقول ابن الحاجب وقيل ان
 عدم التراب لا يعرفه نصاب الطين اه فتأملهما معا اه منه بلفظه قلت أمر بتأملهما
 معالما فيهما من التعارض فان صرح كلام ابن رشد أنه أنكر القول بأنه يتيم به مع وجود
 غيره وظاهر كلام ابن عرفة أنه أنكر القول بأنه لا يتيم به مع وجود غيره وما نقله غ عن ابن
 عرفة من قوله وقيل ان عدم التراب كذلك وجدته في ثلاث نسخ من ابن عرفة وثقه عنه
 ح بالفاظ ان فقد التراب وهو موافق للمعنى لنقل غ ولما وجدته في أصل ابن عرفة ثم
 قال ح بعد كلام ابن عرفة مانصه وهو غريب ولعله تصحيف وصوابه وقول ابن الحاجب
 وقيل وان وجد التراب لا يعرفه فيكون موافقا لانكار ابن رشد كما تقدم اه منه قلت
 وما قاله ح ظاهرهما أن الذي في عبارة ابن الحاجب هو وان وجد كما صوبه
 ح فأنه ما أن القول بالتيم على الخفضا عند عدم وجود غيره قد نقله ابن عرفة عن نص
 المدونة فكيف ينكره على ابن الحاجب ويقول لا يعرفه ويحتمل أن لا يكون تصحيفا

(ونج) أطلق ز فيه تبعا لـ
 وهو قول سحنون وصوبه ابن يونس
 وعزاه للخمى للمدونة لكن لم
 يذكره ابن رشد في المقدمات أصلا
 وعز المدونة أنه لا يتيم عليه مع
 وجود نحو التراب والأعاد أبدا
 وعليه اختصرها المختصرون انظر
 الاصل قلت قال للخمى وجامد
 الماء والجليد مثل التلج اه انظر
 ح وهذا كله حيث لم يمكن تدوييه
 كما هو ظاهر فان قيل كيف صح
 التيم على ما ذكر مع أنه ليس من
 اجزاء الارض فالجواب أنه لما جدد
 عليها الحق بأجزائها وبه يظهر صحة
 عطفه على تراب فتأمل والله أعلم

(وجص) قول ز عن المصباح
والعامية تفخمه فيه نظرفي الصحاح
الجص والجص ما يني به وهو معرب
اه وفي القاموس الجص ويكسر
معروف معرب كج اه وهو
يفيد أن الفتح أفصح وبذلك صرح
ح علي مافي بعض نسخه فأنظره
(ومنقول) قول ز وذكر اللغوي
وسند الخ يوههم أن مالمسند
موافق لما لللغوي وليس كذلك لأن
الذي استند أنه لا يتيم على جميع
أنواع المعدن الامن ضرورة أنظر
ح **ق** قلت واختار ح ان تكون
الكاف في كسب اسماعلي مثل
ومنقول بغير تنوين مضاف اليها
فيميد جواز التيم بالشب والمخ
وما أشبههما اذ لم يكن منقولا
وعدم الجواز اذا نقل والجواز
بمنقول مالا يشبههما كالخمر والرمل
ولم يرد المصنف بقوله وجوه
الجوهر المعهود اذ ليس معدنيامع
خروجه بقوله أو لا صعيد ضرورة
أنه ليس من الارض (ولمريض
الخ) قول مب والذي في النقل
تقييد المسئلة بالمريض الخ صوابه
بالضرورة أعم من أن تكون مرضا
أو غيره كما في البيان أنظر نفسه في
الاصل (أو جبر) قول ز والمنع
مطلقا لأن يونس الخ فيه ان ابن
يونس لم يصرح بالمنع مطلقا بل نقل
عن الامام ما ظاهره ذلك ونصه قال
مالك ولا يتيم على الرخام وهو بمنزلة
الزمرذ

وان يكون نقل كلام ابن الحاجب بالمعنى ويكون الضمير في قوله لا أعرفه راجعا للخلاف
الذي ذكره ابن الحاجب والمعنى لا أعرف الخلاف الذي ذكره منصوصا وانما أعرف
منصوصا ما قدمته عن المدونة لانه قال مانه وفيها يتيم على الصفا والجبل وخفيف الطين
فأند التراب قال نعم وقول ابن الحاجب وقيل ان عدم التراب لا أعرفه نصا في الطين اه
منه بلقطه ودعوى التحفيف وان كانت ظاهرة لكن اتفاق النسخ عليه يبعد افتأويله
بما ذكرناه أولى والله أعلم (وجص) قول ز وفي المصباح بكسرهما الصواب والعامية
تفخمه أنظر وقوفه مع كلام المصباح وغفلته عما في الصحاح والقاموس ونص الصحاح
الجص والجص ما يني به وهو معرب اه منه بلقطه ونص القاموس والجص ويكسر
معروف معرب كج اه منه بلقطه فكلام الصحاح بغير ما سواه وكلام القاموس بغير
ان الفتح أفصح كما يعلم من اصطلاحه وقد صرح بذلك ح فيما نقله عن بعضهم على مافي
بعض نسخه فأنظره (ومنقول) قول ز وذكر اللغوي وسند أنه يتيم عليهم ما بعد ما الخ
يوهم أن مالمسند موافق لما لللغوي وليس كذلك لأن الذي استند أنه لا يتيم على جميع أنواع
المعدن الامن ضرورة أنظر ح (ولمريض حائط لبن) قول مب والذي في النقل تقييد
المسئلة بالمريض الخ فيه نظر وصوابه تقييد المسئلة بالضرورة أعم من أن تكون مرضا
أو غيره ففي المسئلة الأولى من رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني مانه
وسئل عن تفسير تيم بجدار فقال تفسيره من ضرورة بمنزلة المريض لا يكون أحد يوضئه
ولا ييمه فقيده إلى الجدار بجنبه اذا كان جدارا اسودريد أن يكون الجدار من طوب
حتى قال القاضي وجه هذا السؤال انه سأل عن تفسير ما روي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلم عليه رجل في سكة من السك وقد خرج من بول أو غائط فلم يرد عليه حتى أقبل
على الجدار فتميم فقال تنسره من ضرورة أي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك
الامن ضرورة اذ لم يصل إلى الصعيد الطيب لكونه في السك والطرق التي لا تنك من
التجاسات وخشى ان يفوته الرد الذي قد أوجبه الله بقوله واذا حبيت بجمعة فخيرها باحسن
منها أو ردها ان أخره إلى أن يجدد الماء فيسوا اذ لا يكون ردا بالاقرب وذلك أن ذكر الله
على غير طهارة كان في أول الاسلام ممنوعا ثم نسخ فأراد أن النبي صلى الله عليه وسلم تيم على
الجدار من ضرورة وهي ما ذكرناه كما تيممه المريض من ضرورة اذ لم يكن عنده أحد
يوضئه أو ييمه وقوله اذا كان الجدار اسودريد أن لا يكون قد كسى بجص أو جيار
فان كان كذلك لم يجز التيم عليه قاله في كتاب ابن الموارز وهو صحيح وقوله من طوب حتى
صحيح لانه ان كان آجر مطبوخا لم يجز التيم عليه وقد قال ابن حبيب ان المريض يتيم
الجدار آجر اكان أو خيرا أو حجارة أو حصا اذ لم يجز من يتاوله ترابا ومن ينقله إلى موضع
الصعيد وهو بعيد الآن يريد آجر غير مطبوخ والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلقطه
(أو جبر) قول ز والمنع مطلقا لأن يونس الخ فيه أمور أحدها أنه يقتضي ان ابن
يونس صرح بالمنع مطلقا وليس كذلك ثانيا أنه يقتضي انه لا ين يونس نفسه وليس
كذلك بل نقله عن الامام ونصه قال مالك ولا يتيم على الرخام وهو بمنزلة الزمرذ

والياقوت اه لكن تشبيهه بالزمر ذو الياقوت يرشد الى أن مراده بالمصنوع لانه انما يشبه ما ذكر في الرفاهية وعدم التواضع بعد صنعه لاقبله و كلام ح صريح في أن صنعه غير الطبخ وعلمته مأخوذة من كلام الامام المتقدم فتأمل له **قلت** ويقتد حائط اللبن أو الحجر عما اذا كان غير مخلوط بغالب تبين ونحوه ولا كثير فنجس وقد ذكر خبتي انه اذا كان المخلوط نجس فانه بضر اذا كثير كالنبت فاكثر واما ان خلط بظاهر كالتبين فانه يضر ان كان أغلب لأن كان مساويا والله أعلم (لايجبر وخشب) قول مب فان نقل ح يقتضي أن الرابع مالم يجمع الخ صحيح لكن محله اذا كان (٢٥٥) ناس في الارض كما هو صريح أول كلام ح وبعض أنقله واما اذا قلع فالظاهر

والياقوت اه منه بل نظره فغيره لا مالم يصرح بالاطلاق بل هو ظاهر فيه وليسكن تشبيهه بالزمر ذو الياقوت يرشد الى أن مراده بالمصنوع لانه انما يشبه ما ذكر في الرفاهية وعدم التواضع بعد صنعه لاقبله **ثالثها** قوله ويراجع أهل المعرفة في صنعه الخ فيه أنه مبين كما في ح وكلامه صريح في أن صنعه غير الطبخ رابعها قوله وان كانت غير الطبخ فالمنع من شئ كل اذا لا شك فيه وعلمته مأخوذة من كلام الامام الذي قدمناه فتأمل له (لايجبر وخشب) قول مب فان نقل ح يقتضي أن الرابع مالم يجمع الخ صحيح لكن محله اذا كان ناس في الارض كما هو صريح أول كلام ح وبعض أنقله وهو ظاهر بعضها وأما اذا قلع فالظاهر أنه لا يتم عليه وهو ظاهر تلي لاتهم ولا سيما اذا صارت بأيدي الناس كالابواب ونحوها ولهذا قال الوانغي عند قول المدققة عن يحيى بن سعيد ما حال بينك وبين الارض فهو منها مانصه **قلت** ما ذكره الابررى والوفاروس سندها معلوم العوفي على هذا من كان في سفينة وهال عليه الجبر ولم يصل الى الماء هل يتم على خشبها ويعذر كما تداد الخشب على الارض اذ لا يقدر على الوصول الى الارض فكذا هذا لا يقدر على الوصول الى الماء والارض أو يكون كمن لم يجد ماء ولا ترابا وهو الصواب اه منه بل نظره ونقله غ في تكميله وأقره وما صوبه والمتعين لانهم قالوا في السب ونحوه اذ انقل المشهور أنه لا يتم به مع أنه من جنس الارض حقيقة فكيف بالخشب ونحوها المبين لها فتأمل لانا صاف والله أعلم (وفعله في الوقت) قول ز والحنافة المتعينة فيه نظروا وكذا غيره ما من له الصلاة عليها بالتييم كالمريض وقوله بعد التكنين غير مفيد له مطلوب فانما قد تكفن في الدار مثلا وتأخر الصلاة عليها حتى تصل الى المسجد والمقبرة بل هذا هو الغالب ومراده والله أعلم أنه اذا أريد الصلاة عليها في الحين فلا يشرع في التيمم حتى تكفن فتأمل له (والمتروك في حق الخ) قول مب هذا هو الموافق لما نقله ح هنا عن الطراز الخ **قلت** بل هو قول مالك في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب ونصه وسألت عن المريض لا يجبرن يعطيه الماء ولا يقدر على أخذه فقال يتم ويصلى فقلت وترى أن يؤخر الصلاة الى آخر وقتها فقال بل في الوسط الوقت اذ منه بل نظره قال أبو الوليد ابن رشد في شرحه وقوله انه يؤخر الى وسط الوقت هو مثل ما في المدققة ويريد به وسط الوقت المختار اه منه بل نظره وبذلك جزم في ضيق أيضا ولكن وجه التفصيل ظاهر

به الميت فلا يتم من يصلى عليه الا بعد تيمم الميت وبه بالغز فيقال شخص لا يصح اياع تيممه الا بعد تيمم غيره ذكره ابن فرحون في الغارز وقول ز لانه يصلى الفجر والوتر الخ قال الصفتي هذا ضعيف والعند انه اذا تيمم قبل الفجر لا يجوز له أن يصلى به الفجر وأصل النص أي كما في ع المجموعة من تيمم للوتر بعد الفجر جاز له أن يصلى به الفجر فاذا الشيخ أي الصعدي في حاشية خش وقرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الامير اه (والمتروك) قول مب هذا هو الموافق لما نقله ح هنا عن الطراز الخ بل هو قول مالك في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب انظر نصه في الاصل (وسطه) قال في المقدمات معناه أن يتم من

والله أعلم * (تنبيه) * لم يبين ز ما المراد بوسطه وفي المقدمات مانصه وأما الوجه الثاني
فيتيم في وسط الوقت وهي ذلك أن يتم من الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت
لأنه يؤخر الصلاة جاء ادراك فضيلة الماء بالبحث فوات فضيلة أول الوقت فإذا خاف
فواتها تيم وصلى لثلاث فتوته فضيلة أول الوقت ثم لا يدرك الماء فتوته الفضيلتان
أه منها بلفظها ونقله ح مختصرا لم يزعليه وما لا ينرشد له الباجي في المتن
بأطول منه وقال ابن عرفة مانصه ابن أبي زئنين ووسط الظهر نصف القامة ابن محرز
عن محمد بن سفيان ثلث القامة إبط حركة الشمس قبل الزوال وسرعة حركتها بعد الميل
قلت يريد باعتبار الظل لانفس الحركة أه منه بلفظه ولم يذكر في المقدمات فتأمل
والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * قول ابن عرفة محمد بن سفيان وجدته في ثلاث نسخ
منه شيبان بالشين المججمة بعدها مائة تحسبة ثوبا واحدة وجدته في نسختين خستين
من تكميل التقسيع بن بصره ابن محرز سفيان بسين مهملة فضاء مرسوة فمئة
تحسبة وكلام طي يفيد أن هذا هو الصواب وأنه كذلك في ابن عرفة فانظره * (الثاني) *
فما نقله ابن عرفة عن ابن محرز مخالفا لما نقله غ في تكميله عن بصره ابن محرز ونصه
ابن أبي زئنين ووسط وقت الظهر نصف القامة وكان أبو عبد الله بن سفيان المقري يقول
ينبغي أن يكون وسط الوقت على ضرب من التقريب ثلث القامة وذلك لان الشمس عند
زوالها تبطئ حركتها وكما مالت أسرع أه ابن عرفة يريد باعتبار الظل لانفس
الحركة قلت قال الداني في طبقات القراء محمد بن سفيان الهواري قروي سمع معنأ على
الفيقي أبي الحسن القابسي توفي بالمدينة سنة خمس عشرة وأربعمائة أه منه بلفظه
فانظر قول ابن محرز عند الزوال وقول ابن عرفة عنه قبل الزوال والصواب نقل غ لان
ما قبل الزوال لا يدخل له في هذا لان ابتداء الوقت انما هو من الزوال فتأمل والله أعلم
(وتجديد ضربه يديه) قول ز فان مسح يدهما على شيء قبل ان يمسح يدهما وجهه ويديه
صح تيممه على الاظهر كافي ضيق الخ شحوه في ح وفيه نظر لا يراه انه في ضيق سلم
الاستظهار وليس كذلك فانه قال عند قول ابن الحاجب ولو مسح يديه على شيء قبل التيمم
فلا تأخرين قولان بخلاف النقص الخفيف فانه مشرووع مانصه ابن عبد السلام
والاظهر أن ذلك لا يضره اذا النقل غير مشروط أه وفيه نظر لان تيممه لم يحصل
للاعضاء بل للمسح وقد ذكر صاحب تهذيب الطائبات والقوانين وشرع النقص
الخفيف خشية ما يضره في عينيه أه منه بلفظه وقد نبه على هذا قوم وبكناهما
سما قول ز ما لم يكن المسح قويا في بطل تيممه الخ وقال شيخنا ج فيه نظر وانظروا
أنه لا يبطئ أه قلت قوله والظاهر أنه لا يبطئ اي لا يبطئ على القول الذي استظهره
ابن عبد السلام فان خلاف مطلق لا مقيد كما يفيد كلام ز تعالى في شيء وما قاله ظاهر
لأنه ظاهر كلام من قدمنا وغيرهم قال ابن عرفة مانصه ولو مسح يديه بعد الضرب غير
محله ثم مسح يدهما فقال الطائبي لانس ومقتضى معروف المذهب في عدم شرط التراب
الاجزاء وقال بعض أصحاب عبد الحق لا يجزئ أه منه بلفظه ونقله غ في تكميله

الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول
الوقت لأنه يؤخر الصلاة جاء ادراك
فضيلة الماء بالبحث فوات فضيلة
أول الوقت فإذا خاف فواتها تيمم
وصلى لثلاث فتوته فضيلة أول الوقت
ثم لا يدرك الماء فتوته الفضيلتان
أه ونقله ح مختصرا ومثله
لللباجي في المتن وقال ابن عرفة
مانصه ابن أبي زئنين ووسط
الظهر نصف القامة ابن محرز
عن محمد بن سفيان ثلث القامة إبط
حركة الشمس قبل الزوال وسرعة
حركتها بعد الميل قلت يريد
باعتبار الظل لانفس الحركة أه
ومثله في تكميل غ عن بصره
ابن محرز الا أنه قال لان الشمس
عند زوالها تبطئ حركتها وكما
مالت أسرع أه وهو الصواب
لان ما قبل الزوال لا يدخل له في
هذا لان ابتداء الوقت انما هو من
الزوال فتأمل والله أعلم (وتجديد الخ)
قول ز ما لم يكن المسح قويا الخ
فيه نظر وظاهر كلامهم أن الخلاف
مطلق أي سواء كان المسح قويا أم
ابن عرفة ولو مسح يديه بعد الضرب
غير محله ثم مسح يدهما فقال الطائبي
لانس ومقتضى معروف المذهب
عدم شرط التراب الاجزاء وقال
بعض أصحاب عبد الحق لا يجزئ أه

(الآخر الاصابع) اعقد المصنف رواية ابن القاسم لاختيار الشيخين وغيرهما لها كافي ضيق وغيره وعليها حمل الاكثر المدونة كما في ابن عرفة وقال في المتن اختار أصحابنا رواية ابن القاسم لان أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشترع في تطهير عضو الابدع استيفاء الذي قبله اهـ قلت وروى الاخوان يقف في الذراع اليمنى عند (٢٥٧) الكف ولا يسمح باطن كفها حتى يسمح بها

ذراع اليسرى ويوفر ما فيها من الغبار لذلك قال عياض وعلى هذا اقتصر أبو محمد وغيره وظاهر المدونة والعناية والباجي وابن الحاجب وضح وابن عرفة أنه لا يطلب مسح ظاهر اليد بباطن الاصابع فقط وباطنها بباطن الكف فقط لكن صرح في الرسالة بذلك وسلم كلامها القلشاني والشيخ زروق وابن ناجي ولم يحكوا في ذلك خلافا وبذلك جزم ابن رشد في البيان فقال يمر اليسرى على اليمنى من فوقها وباطنها الاصابع على ظهور الاصابع وظهر الذراع والكف على باطن الذراع اهـ ويفهم منه أن الاجهات تمسح مع الاصابع أولا ابن عرفة ظاهر الروايات مسح ظاهر اجهات اليمنى مع ظاهر اصابعها وللمسالة وابن الطلاع اذا بلغ باطن كوعها أمر باطن اجهات اليسرى على ظاهر اجهات اليمنى اهـ (وبوجود الماء) قول مب في ح أن النخعي الخ فيه نظر فان ح نقل عن ابن عرفة نسبة التخريج للنخعي ويبحث معه بأنه لم يجده للنخعي وانما ذكره ابن شاس قال هوني وقد راجعت النخعي فلم أجد فيه الاما ذكره ح عنه

وقال عقبه ما نصه قلت على بن القاسم الطائفي تليد ابن الجلاب وابن الكاتب اهـ منه بلفظه * (تنبيه) * الطائفي بالطاء المهملة والباء الموحدة والفاء المثلثة كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخ ابن عرفة وتكميل التقييد وكذا في الديباج لابن فرحون وزاد ما نصه وطائ قرية من قرى البصرة نزل مصر اهـ محل الحاجة منه بلفظه (الآخر الاصابع) اعقد المصنف رواية ابن القاسم بخلاف رواية الاخوين لاختيار الشيخين وغيرهما رواية ابن القاسم كافي ضيق وغيره قال في المتن بعد أن ذكر الروايتين ما نصه واختار أصحابنا رواية ابن القاسم لان أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشترع في تطهير عضو الابدع استيفاء الذي قبله اهـ منه بلفظه * (تنبيهات) * (الاول) * حملت المدونة على كل من الروايتين قال ابن عرفة بعد أن ذكر كلامها ما نصه ففسرها الاكثر بالاولى والغنى بالثانية ابن رشد تحتها هما اهـ منه بلفظه والاولى في كلامه رواية ابن القاسم * (الثاني) * ظاهر كلام المدونة والعناية والباجي وابن الحاجب وضح وابن عرفة أنه لا يطلب أن يسمح ظاهر اليد بباطن الاصابع فقط وباطنها بباطن الكف فقط لكن صرح في الرسالة بذلك وسلم كلامها القلشاني والشيخ زروق وابن ناجي ولم يحكوا في ذلك خلافا وبذلك جزم ابن رشد أيضا في رسم ندر من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول ما نصه ومثل ما لك رحمه الله عن التميم كيف يتيم قال ضربة لوجهه وضربة ليديه يمر يده اليسرى على اليمنى من فوقها وباطنها واليمنى على اليسرى مثل ذلك من فوقها وباطنها قال القاضي هذا هو الاختيار عن مالك رحمه الله في التيم ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين يمر اليسرى على اليمنى من فوقها وباطنها الاصابع على ظهور الاصابع وظهر الذراع والكف على باطن الذراع الى أصل الكف ثم اليمنى على اليسرى من فوقها وباطنها كذلك الا أنه ينتهي الى آخر الاصابع قاله ابن حبيب وخالفه غيره في ذلك فقال يسمح اليمنى باليسرى الى أطراف الاصابع جميعا يمر اليسرى باليمنى كذلك وما في المدونة محتمل للتأويل اهـ منه بلفظه فتأمل اهـ * (الثالث) * يفهم من قول ابن رشد الاصابع على ظهور الاصابع ان الاجهات تمسح مع الاصابع أولا وقال ابن عرفة ما نصه وظاهر الروايات مسح ظاهر اجهات اليمنى مع ظاهر اصابعها وللمسالة وابن الطلاع اذا بلغ باطن كوعها أمر باطن اجهات اليسرى على ظاهر اجهات اليمنى اهـ منه بلفظه (وبوجود الماء) قبل الصلاة) قول مب في ح ان النخعي وابن شاس خرجا من الخ فيه نظر فان ح نقل عن ابن عرفة نسبة التخريج للنخعي ويبحث معه بأنه لم يجده للنخعي وانما ذكره ابن شاس فانظر قلت وقد راجعت النخعي فلم أجد فيه الاما ذكره عنه ح والله أعلم (لا فيها الاناسية) الظاهر أن المستثنى

(٣٣) رهوني (أول)

مراد ح التنبيه على المتوهم وهو المختار لانه يتوهم أنه لا يحافظ عليه باقباع الصلاة فيه بالتيم لان الصلاة في الضرورى صلاة في الوقت على كل حال بخلاف الضرورى فلا يتوهم فيه ذلك لان اخراج الصلاة عنه اخراج لها عن وقتها بجله والله أعلم (لا فيها الاناسية) الظاهر أن المستثنى

منهم مذكور يخرج من قوله وبطل الخ أي لا يطل التيمم بوجود الماء في الصلاة إلا التيمم بناسيه خذف المضاف وأقيم المضاف إليه ناسيه خذف فيجوز في ناسيه الرفع وهو أريح والنصب وهو عربي جيد تأمله (لأن ذهب رحله) قول ز وطلبه حتى خاف فوات الوقت الخ وهو المنصوص قال ابن شاس مانصه فلو أدرج في رحله ولم يعلم لم يقطع ولم يقض إلا لتقريب وكذا لو أضل الماء في رحله فلم يجد مع الامعان في الطلب وخشى فوات الوقت وظاهر رواية مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ بن برخان الخلاف فيه ما قالوا أضل رحله في الحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيمم ولا إعادة عليه في وقت ولا غيره اهـ بلفظه على نقل غ في تكميله ونقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مانصه قلت ما عساه إلا لاخوين رواية انما عساه الشيخ قولوا اهـ منه بلفظه وبه تعلم ما في اعتراض مب والله أعلم (وخائف لص) قول ز وتسامح الخ التسامح هو خلق كالسحفاة ضخم يكون نبيل مصر ونهر مهران اهـ من القاموس وقوله وكان خوفه جرماً أو غلبة ثم قال في محترزه وان شئت هل كان تيممه لخوف أص أو سبع أو غيره ككسل الخ تبع على هذا جس وكذا هو في عجب وفيه نظر إذ لا يصلح أن يكون ما ذكره ثانياً محترزاً ما ذكره أولاً وصوابه أن يقول فان كان خوفه شكاً أو وهماً الخ أو يقول أولاً وجرم أو ظن أن تيممه كان لخوف أص الخ وأما ما ذكره فلا معنى له (وراج قدّم) قول مب نص عليه في ضيغ الخ ذكره عند قول ابن الحاجب فان قدم ذو التوسط لم يعد بعد الوقت اهـ ونصه ذو التوسط هو المتردد ومفهوم كلامه أنه يعيد في الوقت وفيه تفصيل فان كان متردداً في وجود الماء وعدمه فوجد بعد صلاته فلا إعادة عليه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ومقاله هو ظاهر كلام المازري في القلشاني مانصه قال المازري أن كان شكك هل يجد الماء أو لا يجده فوجد بعد صلاته فلا إعادة عليه وان كان شكك هل يبلغ الماء المعلوم مكانه فبلغه بعد صلاته فإنه يعيد في الوقت اهـ منه بلفظه قلت وهذا كله على مذهب المدونة أنه لا يعيد إذا صلى وسط الوقت وأما على أنه يعيد إذا كان في التقديم أخرى (ومتردد في لحوقه) قول ز فيعيد ولو لم يقدم صحيح لانه نص في المدونة على أنه يعيد إذا صلى وسط الوقت فأحرى إذا قدم في الأصل (ومتردد في لحوقه) قول ز فيعيد ولو لم يقدم صحيح لانه نص في المدونة على أنه يعيد إذا صلى وسط الوقت فأحرى إذا قدم في الأصل (وكسبم الخ) قول مب هو الذي في ضيغ وهو ظاهر افظه الذي نقله عياض وغيره بل كلام أبي الفرج الذي في ابن يونس والسنهيات وابن عرفة

منهم مذكور يخرج من قوله وبطل الخ والمعنى لا يطل التيمم بوجود الماء في الصلاة إلا التيمم بناسيه خذف المضاف وأقيم المضاف إليه ناسيه خذف فيجوز في ناسيه الرفع وهو أريح والنصب وهو عربي جيد تأمله (لأن ذهب رحله) قول ز وطلبه حتى خاف فوات الوقت الخ وهو المنصوص قال ابن شاس مانصه فلو أدرج في رحله ولم يعلم لم يقطع ولم يقض إلا لتقريب وكذا لو أضل الماء في رحله فلم يجد مع الامعان في الطلب وخشى فوات الوقت وظاهر رواية مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ بن برخان الخلاف فيه ما قالوا أضل رحله في الحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيمم ولا إعادة عليه في وقت ولا غيره اهـ بلفظه على نقل غ في تكميله ونقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مانصه قلت ما عساه إلا لاخوين رواية انما عساه الشيخ قولوا اهـ منه بلفظه وبه تعلم ما في اعتراض مب والله أعلم (وخائف لص) قول ز وتسامح الخ التسامح هو خلق كالسحفاة ضخم يكون نبيل مصر ونهر مهران اهـ من القاموس وقوله وكان خوفه جرماً أو غلبة ثم قال في محترزه وان شئت هل كان تيممه لخوف أص أو سبع أو غيره ككسل الخ تبع على هذا جس وكذا هو في عجب وفيه نظر إذ لا يصلح أن يكون ما ذكره ثانياً محترزاً ما ذكره أولاً وصوابه أن يقول فان كان خوفه شكاً أو وهماً الخ أو يقول أولاً وجرم أو ظن أن تيممه كان لخوف أص الخ وأما ما ذكره فلا معنى له (وراج قدّم) قول مب نص عليه في ضيغ الخ ذكره عند قول ابن الحاجب فان قدم ذو التوسط لم يعد بعد الوقت اهـ ونصه ذو التوسط هو المتردد ومفهوم كلامه أنه يعيد في الوقت وفيه تفصيل فان كان متردداً في وجود الماء وعدمه فوجد بعد صلاته فلا إعادة عليه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ومقاله هو ظاهر كلام المازري في القلشاني مانصه قال المازري أن كان شكك هل يجد الماء أو لا يجده فوجد بعد صلاته فلا إعادة عليه وان كان شكك هل يبلغ الماء المعلوم مكانه فبلغه بعد صلاته فإنه يعيد في الوقت اهـ منه بلفظه قلت وهذا كله على مذهب المدونة أنه لا يعيد إذا صلى وسط الوقت وأما على أنه يعيد إذا كان في التقديم أخرى (ومتردد في لحوقه) قول ز فيعيد ولو لم يقدم صحيح لانه نص في المدونة على أنه يعيد إذا صلى وسط الوقت فأحرى إذا قدم في الأصل (ومتردد في لحوقه) قول ز فيعيد ولو لم يقدم صحيح لانه نص في المدونة على أنه يعيد إذا صلى وسط الوقت فأحرى إذا قدم في الأصل (وكسبم الخ) قول مب هو الذي في ضيغ وهو ظاهر افظه الذي نقله عياض وغيره بل كلام أبي الفرج الذي في ابن يونس والسنهيات وابن عرفة

وابن ناجي صريح في أن مخالطة
 النجاسة محقة عنده وعلى ذلك فهم
 في ضيق كلام ابن الحاجب ونفي
 هذا الاحتمال الذي جوزوه مب
 وما استدلل به من كلام مق
 لا يعمل عليه لخالفته لكلام من
 ذكرنا وانما هو مجرد فهمه وقول
 مب فيكون موافقا لقول ابن
 حبيب الخ فيه نظرا لانه كان كذلك
 لما جزم الأئمة بعده خلافا لقول ابن
 حبيب وأصبح وقوله ان في عبارة
 ابن يونس عن أبي الفرج كافي ق
 الخ بل عبارة ابن يونس هي مانصه
 قال أبو الفرج قول مالك فمن تيم
 على موضع نجس أنه يعيد في الوقت
 أراد به يدخالطه نجاسة فلم يظهر
 ظهورا يحكم له به فيصير مشكوكا
 فسه فان لم يرد هذا فليقل فرق بين
 الأرض والماء لان الماء ينقل الحدث
 الى كمال الطهارة والتيم انما ينقل
 به عن حكم الحدث الى وجود الماء
 اه بلنظرة وق ساقه مختصرا
 وقوله وأضام قابلة عياض الخ غير
 صحيح بل المراد بمحقق النجاسة الذي
 هو ظاهر المدونة أن أثرها باق ظاهر
 ومرا دأبي الفرج أنه لم يبق لها أثر ولم
 يظهر وبهذا يحسن تنظيره عيا
 وقعت فيه نجاسة ولم تغيره وهذا
 المعنى الذي قلناه كاد كلام عياض
 يكون صريحا فيه وقوله فان قول
 ابن حبيب الى قوله يتناول الشاك
 الخ فيه نظرا لانه وان صلح لمن جهة
 التركيب لا يحكم عليه لان الأئمة
 انما فهموا عن ابن حبيب وأصبح
 ما فهمه منه طئي انظر نصوصهم
 في الاصل على أنه لا يصح فهم

في الوقت ان علمها بعده فيكون موافقا لقول ابن حبيب وأصبح الخ فيه نظرا ولا يصح بهذا
 الاحتمال لامور أحدها أنه لو كان كذلك لما جزم الأئمة بعده خلافا لقول ابن حبيب
 وأصبح ثانيها أن كلام أبي الفرج صريح في أن مخالطة النجاسة محقة عنده قال ابن
 يونس بعد كلام المدونة مانصه قال ابن حبيب هذا اذا لم يعلم بنجاسة التراب وأما ان علم
 فليعد أبدا وقوله أصبح وفي غير الواضحة قال أصبح في التيمم به انه يعيد أبدا غنزة من نوصا
 بما تغير لونه وطعمه قال أبو الفرج قول مالك فمن تيمم على موضع نجس أنه يعيد في الوقت
 أراد به يدخالطه نجاسة ثم لم تظهر وظهورا يحكم له به فيصير مشكوكا فيه فان لم يرد هذا فليقل
 فرق بين الأرض والماء لان الماء ينقل الحدث الى كمال الطهارة والتيمم انما ينقل به عن
 حكم الحدث الى وجود الماء اه منه بلنظرة وقال في التنبيهات بعد كلام المدونة مانصه
 واختلاف تأويل الشيوخ في معنى مسألة الكتاب ففسره أبو الفرج أنهم لم تكن ظاهرة ولو
 كانت ظاهرة لكانت كلمة المغير بنجاسة تعاد منه أبدا قال المؤلف رحمه الله وأصل مذهبا
 أن الماء بخلاف غيره في هذا الدفع الماء عن نفسه وقال أبو بكر النعماني معنى ذلك أن الماء
 يتوصل الى حقيقة نجاسته بالحواس والصعيد لا يعلم ذلك فيه وانما طهارته تعلم بالاجتهاد
 فاذا تيمم بالاجتهاد فقد أدنى فرضه ولو أمر ناهي التيمم على أرض أخرى لنقلناه من اجتهاد الى
 اجتهاد آخر وهذا ضعيف جدا لان القدر الذي يتوصل اليه بالحواس في الماء هو ما غلب
 عليه من النجاسة وذلك يتوصل اليه في التراب ولأن لاجتهاد في المياه يتجوز بظن النجاسات
 التي لم تغيرها علمها ممكن تجوز في الأرض أيضا مع أن ما محل فيه النجاسة من الأرض في
 جنب الظاهر منها قليل وهو في الكثير غير معتبر مع أن اعتبار التجوزات بغير علامات
 لأصل له في الشرع وهو من الوسواس وقيل معنى قوله في الكتاب بأعادة الصلاة في الوقت
 أن الأرض تليق عليها الريح التراب فقد اختلط النجس منها بغيره وكانت مذهب جديس في
 قوله أن التيمم على الأرض النجسة مختلف فيه هل يعيد أبدا أن الأرض وان لم تظهر فيها
 النجاسة بخلاف الماء الحال الماء النجاسة ما لم تغلبه وقد يكون عندي معنى قوله يعيد في
 الوقت وتخفيفه الامر مرعاة لخلاف من يقول ان جفوف الأرض ظهورها وهو
 مذهب الحسن ومحمد بن الحنفية والكوفيين يقولون ان الشمس تزيل النجاسة لكنهم يعمدون
 التيمم عليها ويجوزون الصلاة عليها اه منها بلنظرة وقال ابن عرفة مانصه وفيها التيمم على
 موضع نجس كتوضي عياض غير ظاهر يعيدان في الوقت الشيخ عن أبي الفرج أن أراد أن
 نجاسته لم تظهر ظهورا يحكم به له فهو وكما شك فيه والافال فرق ان الما يرفع الحدث بخلاف
 التيمم ابن حمز وخطب فرقا أبو بكر النعماني بان ظهور الماء يعرف بالحواس يقينا والصعيد
 انما ينقل منه الى طاهر نظرا اه منه بلنظرة وقال ابن ناجي عقب نص المدونة مانصه
 استشكل من ثلاثة أوجه أحدها التيمم على موضع نجس يعيد في الوقت مع أنه تيمم
 بالنجاسة فنأولها أبو الفرج على أن النجاسة خالطته ولم تظهر فيه ولو ظهرت فيه لأعاد أبدا
 كن نوصا بما تغير أوصافه اه محل الحاجة منه بلنظرة فاذا تأملت أدنى تأمل كلام
 هؤلاء الأئمة وجدته صريحا في أن اصابة النجاسة للأرض في تأويل أبي الفرج محقة

ملا
 فالراجح

ذلك عن ابن حبيب لان الارض المشكوك في نجاستها محكومها بأنها نجسة فيجب غسلها اذا اريد الصلاة عليها اتفاقا على طريقة أو نفضها على الأخرى فإذا صلى عليها بدون غسل على القول به عمدا بطلت الصلاة عند ابن حبيب وغيره أو بدون نضح على القول به بطلت عند ابن حبيب انذاك مذهبه في ترك النضح كما تقدم عند قوله وان ترك أعاد الصلاة كالغسل واذا بطلت الصلاة عليها فالتييم أحرى لان شرط طهارة الصعيد متفق عليه وطهارة البقعة مختلف فيها ولان القائلين بطهارتها بالخفاف اجازوا الصلاة عليها ولم يجزوا التيم عليها والحاصل ان كلام طفي هو الصواب وان اعتراضات مب عليه كلها واهية الا قوله ان عبارة المصنف أولى مما أصلحه عليه طفي والله أعلم قلت وقد يجب بان اصلاح طفي على حذف مضان أي ونظائر اثر النجاسة بدليل قول المصنف للقابل الخ فتأمل والله أعلم ويحصل من القول أن المدونة أولت على نجسة أو وجه الاول أن النجاسة محققة لكنها لم تظهر وهو لابي الفرج الثاني أنها محققة ظاهر أثرها لكنه روي القول بطهارة الارض بالخفاف وهو ليعاض واستظهره ج قائلا لكن يعمل على ما اذا لم تكن النجاسة قائمة والا فلا أظن أحدا يقول بطهارة الارض بذلك وقد نسب القسطلاني للعنفية القول بطهارة الارض بالخفاف اذا لم يبق للنجاسة أثر بل جفت بالنفس أو

لامشكوك فيها ثالثا أن المصنف في ضج فهم كلام ابن الحاجب على ذلك وتوفي هذا الاحتمال الذي جوزه مب في كلام أبي الفرج فانه قال عند قول ابن الحاجب واستشكل وحل على المشكوك اه مائه المراد بالمشكوك هو الذي خالطته النجاسة ولم تظهر فيه وهذا الحل لابي الفرج ولم يكن حل الشك في التراب على بابه لقوله في المدونة ومن تيم على موضع قد أصابه بول أو عذرة فليعد ما كان في الوقت اه منه بلفظه وهذا الذي قصد في مختصره فلم يكن له مساعد على ما فهمه من كلام أبي الفرج لتعين حل كلامه هنا عليه فكيف والائمة موافقون له على ذلك فتأمل بانصاف وما استدلل به من كلام مق لا يعول عليه لمخالفة كلام من ذكرنا وانما هو مجرد فهم له والله أعلم وقوله وايضا مقابلة عياض بين مالاي الفيرج وظاهر المدونة من أنه محقق النجاسة بنفسه ذلك الخ غير صحيح بل المراد بمحقق النجاسة الذي هو ظاهر المدونة أنه تحققت اولاصابها وشوهدت ومراد أبي الفرج أنها السهلكت في التراب فلم يبق لها لون ولا طعم ولا ريح وبهذا يحسن نظيره بما وقعت فيه نجاسة ولم تغيره وهذا المعنى الذي قلناه كاد أن يكون صريحا في كلام عياض أو هو صريحه ونصه وشبهه عن توصيها غير طاهر أنه بعيد مادام في الوقت وهذا قوله في الخ غير من الماء والماء يحمل قليل النجاسة وغير الماء بخلافه وظاهر المدونة أنه محقق النجاسة لقوله أو بول خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب وأصبح انه متى علم بالنجاسة أعاد أبا اه منه بلفظه فتأمل بانصاف والله أعلم وقوله فان قول ابن حبيب في اختصار الواضحة الى قوله يتناول الشاك الخ فيه نظرا لانه وان صلح له من جهة التركيب لا يحمل عليه لامين أحد ههنا الائمة انما فهموا عن ابن حبيب وأصبح ما فهمه منه طفي وقد تقدمت نصوصهم فراجعها متأملا منصفنا فانهم ما عمدوا ليصح فهم ذلك عن ابن حبيب لان الارض اذا شك هل أصابته النجاسة كان محكوما لها بأنها نجسة ووجب غسلها ان اريد الصلاة عليها اتفاقا على طريقة أو نفضها على الأخرى فاذا صلى عليها بدون غسل على القول به عمدا بطلت الصلاة عند ابن حبيب وغيره أو بدون نضح على القول به بطلت عند ابن حبيب انذاك مذهب في ترك النضح كما تقدم عند قوله وان ترك أعاد الصلاة كالغسل واذا بطلت الصلاة عليها فالتييم أحرى لان شرط طهارة الصعيد متفق عليه منصوص عليه في القرآن بقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا على أصح التأويلات وطهارة البقعة الصلاة مختلف فيها ولان القائلين بطهارتها بالخفاف اجازوا الصلاة عليها ولم يجزوا التيم عليها والحاصل ان كلام طفي هو الصواب وان اعتراضات مب عليه كلها واهية الا قوله ان عبارة المصنف أولى مما أصلحها عليه طفي فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم * (تنبيهات الاول) * أغفلوا ههنا أن ويل ابن العربي وهو موافق لقول ابن حبيب وأصبح فانه قال في أحكامه بعد أن ذكر الخلاف في معنى طيبا مانصه فهذه نجسة أقوال أحكمها الطاهر فان قيل فقد قال مالك انه اذا تيم على بقعة نجسة جاهلا أعاد في الوقت ولو توصيها نجس أعاد أبا قلنا ما عندنا سواء في أحد القولين وهو الذي تصر الان اه منها بلفظه * (الثاني) * قال نو مانصه فالنجاسة

بالهواء الثالث أنه تيم عليها
 جاهلا نجاستها ثم تين له بعد أن
 محققة النجاسة وهو تأويل ابن
 العربي وتأويل ابن حبيب وأصبح
 على ما يظهر من كلام ابن نونس
 وقوله ساقطة على ما يظهر من كلام
 غيره الرابع أنها محققة النجاسة
 لكن اغتفر ذلك لكون الريح
 تغطيها بتراب طاهر ذكره عياض
 ولم يعزه الخامس تأويل النعالي
 وابن نونس كافي أن النجاسة
 محققة لكن فرق بين الماء والتراب
 لأن الماء يدرك تغيره إذا أمرناه
 بالاعادة بناء آخر بخلاف الأرض
 فإنه إذا انتقل إلى التيم موضع آخر
 منها أمكن أن يكون نجسا لأنه
 لا يدري بالمشاهدة كأي في الماء
 فلذا لم يؤمر بالاعادة كما قالوا من
 صلى بغريمكة إلى غير القبلة وهو
 لا يعلم أعاد في الوقت لأنه إنما ينتقل
 إلى القبلة بالاجتهاد ولو كان بمكة
 لاعاد أبدا ويعلم منه أنه كان حين
 التيم معتقدا طهارة ما تيم عليه ثم
 علم بالنجاسة بعد أن صلى وعليه فهو
 موافق لتأويل ابن العربي ومن
 وافقه وإنما اختلاف في توجيه عدم
 الاعادة أبدا فتبين أن النجاسة
 محققة أصابتها الموضع التيم باتفاق
 التأويلات كلها وذلك متعين لأن
 كلام المدونة يختلف في تأويله
 صريح في ذلك انظر الاصل والله
 أعلم (تقبيل متوضي) قول ز
 مضاف إلى الفاعل أو المفعول أما
 تقديره على الاول فهو ما ذكره
 وتقديره على الثاني ومنع هو أن
 يقبل زوجته المتوضئة ومنعت هي أن تقبل زوجها المتوضي

محقة أما إذا كان الشك فقط فلا إعادة لحل الموضع على الطهارة اه وفيه نظر يعلم
 مما تقدم أنشأوا كأنه أراد أن يختصر كلام طي فلم ينبهه ونصه وأما حمله على ما ذكره
 البساطي فمشكل إذ لا موجب للإعادة لأن الشك في نجاسة المصيب لأثره على المعتمد اه
 منه وهو صحيح * (الثالث) * يحصل من كلام من قدمنا أن المدونة أوأت على تأويلات
 خمسة أحدها أن النجاسة محققة لكنهم لا تظهر وهو تأويل أبي الفرج ثانياً أنها محققة
 لكنهم روى القول بطهارة الأرض بالخفاف وهو تأويل عياض ثالثاً أنه تيم عليها جاهلا
 بنجاستها ثم تين له بعد أن ما محققة النجاسة وهو تأويل ابن العربي وتأويل ابن حبيب
 وأصبح على ما يظهر من كلام ابن نونس وقوله ساقطة على ما يظهر من كلام غيره رابعاً
 أنها محققة النجاسة لكن اغتفر ذلك لكون الريح تغطيها بتراب طاهر ذكره عياض
 ولم يعزه خامساً تأويل النعالي وابن نونس كافي أن النجاسة محققة لكن فرق بين
 الماء والتراب لأن الماء يدرك تغيره إذا أمرناه بالاعادة بناء آخر بخلاف الأرض قال
 شيخنا ج والظاهر تأويل عياض ولكن يحمل على ما ذالم تكن النجاسة قائمة وأما
 إذا كانت قائمة فلا طن أحدا يقول بطهارة الأرض بذلك وقد نسب القسطلاني للحنفية
 القول بطهارة الأرض بالخفاف واعتمدوا على حديث لكن نسب لهم أنه لم يبق للنجاسة
 أثر بل جفت بالشمس والهواء ولم يبق لها أثر فالظاهر أن محل تأويل عياض إذا لم تكن
 النجاسة ظاهرة علمه والله أعلم وما قاله ظاهر وقد جزم تو ومب بذهاب النجاسة على
 تأويل عياض وهو ظاهر من كلامه لمن تأمله والله أعلم * (الرابع) * ظاهر كلام ابن
 نونس أن ما ذكره هو تأويل لمن عنده نفسه وكأنه لم يقف على تأويل النعالي فإنه أقدم
 منه * (الخامس) * علم من تأويل النعالي وابن نونس أنه كان حين التيم معتقدا طهارة
 ما تيم عليه ثم علم بالنجاسة بعد أن صلى وعليه فهو موافق لتأويل ابن العربي وتأويل ابن
 حبيب وأصبح أو قوله ما وإنما اختلاف في توجيه عدم الاعادة أبداً وإذا علمت هذا تبين لك
 أن النجاسة محققة أصابتها الموضع التيم بأثر التأويلات كلها وذلك متعين لأن كلام
 المدونة يختلف في تأويله صريح في ذلك كما تقدم في كلام ضجج والله أعلم * (قائدة) *
 النعالي بكسر النون هو محمد أبو بكر قال في الدياج هو محمد بن سليمان وقيل ابن اسمعيل
 وقيل ابن بكر بن النضيل ينسب إلى عمل النعال ويعرف أيضاً بالصراي ينسب إلى
 النعال الصراية أخذ عن أبي إسحق بن شعبان وأبي بكر بن رمضان وبكر بن العلاء القشيري
 ومحمد بن زيان ومأمون وغيرهم وروى عنه أبو بكر بن عبد الرحمن القرظي وعبد الغني
 ابن سعيد الحافظ المصري وأبو عبد الله بن الحذاء الأندلسي والناس واليه كانت الرحلة
 والامامة تبصر وجالسه القابسي وعظم شأنه وأثنى عليه قال ابن الحذاء ما رأيت رجلاً أتم
 مروءة منه ولا أعف ولا أكمل ولا أعقل وكان أئبى الناس ما يجتمع عنه ما ركني عليه وكان
 ميا بن النجاشي عبيد قال القابسي كانت حلقته بالجامع تدور على سبعة عشر عموداً أكثره من
 يحضرها وتوفي في الثمانين وثلاثمائة رحمه الله اه منه بلفظه (تقبيل متوضي) قول ز
 والمصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول إلى قوله ومنعت هي أن تقبل زوجها الخ طاهره أن

(وجماع مغتسل) قول ز لان الانتقال له أخف الخ صحيح ويشهد له كلام الذخيرة انظر في ح في المسح على الخفين قبيل قوله كاللواة وقول ز عن العوفي أولا والواجب الخ أصح له للواوغي في حاشيته عن العوفي لأنه قال أولا الواجب الخ بدون واو وفي تكميل غ عن العوفي أولا الجواب زجرهما فكان على هاتين النسختين قررا السؤال أولا وأجاب عنه بما ذكره قلت وأما على ما في نسخ ز من اثبات الواو مع كونه من الوجوب فليس فيه تعيين للحكم وانما فيه التردد واستظهر هو في ان الشق الثاني هو عين الاول وان زيادة الواو تحريف فتأمل وفي ح عند قوله الآتي وأتم الالء عذري قوله ونوم مانصه قال البرزلي في مسائل الطهارة سئل عن الذين عن لا يمكنه قرب أهله بالليل واذا فعل آخر أهله الصلاة عن وقتها لتسكاتها فهل يجوز له فعل ذلك وان أدى الى اخلاها بالصلاة أم لا فأجاب بأنه يجوز له أن يجامع أهله ليلا وأمرها بالصلاة في وقت الصبح فان أطاعت فقد سعدت وسعدوا ن خالفة فقد أدى ما عليه قلت قوله ليلا يحتمل أن يكون النظام مقصودا لئلا يجب عليها حينئذ غسل ولا صلاة فلا يترك ما وجب له لما لم يجب عليها وهذا نحو (٢٦٢) ما ذكره الباجي عن بعض أصحاب مالك وأظنه في حديث الوادي

الاول مثال لضافته الى الفاعل والثاني الى المفعول وفيه نظير بل هما معامثال لضافته الى الفاعل ومثال اضافته الى المفعول أن لو قال مثلا ويصنع هو أن يقبل ز وجه التوضيعة فتأمل (وجماع مغتسل الخ) قول ز لان الانتقال له أخف من الانتقال الى التيمم الخ صحيح وقد رأيت منه منصوصا لم تذكر الا أن من نص عليه والتظاهر أنه يشهد له كلام الذخيرة الذي نقله غ في تكميله والمصنف في ضيغ وح وقوله انظر في ح في المسح على الخفين قبيل قوله كاللواة وتأمله والله أعلم وقول ز عن العوفي أولا والواجب زجرهما الخ كذا هو في نسخة بتقديم الواو وتأخير الجيم وكذا وجدته في حاشية الواوغي نقلا عن العوفي لكن بغير واو وانما فيها أولا الواجب ووجدته في نسخة غ عتيقة من تكميل التقييد نقلا عن العوفي أولا الجواب زجرهما الخ بإسقاط الواو أولا بتقديم الجيم على الواو فكانت على هذا اقرار بالسؤال أولا وأجاب عنه بما ذكره وليس في كلامه على هذا القول واحد الا انه يقر أن زجرهما فعلا ماضيا وعلى ما وجدته في أصل حاشية الواوغي ليس فيه أيضا الا قول واحد ولكن يقرأ زجرهما مصدر امر فوعا على أنه خبر ما قبله وما لهما واحد وأما على ما في نسخ ز من اثبات الواو فشكل لانها توهم انها قولان مع أن الثاني هو عين الاول في المعنى والتظاهر ان زيادة الواو تحريف فتأمل والله أعلم ومأنسبه ز لأمشدالي أصله للواوغي حسب ما هو في حاشيته وعنه نقله غ في تكميله والله أعلم (وان نسي احدي النجس الخ) قول ز ولرد ما صدر به في الرسالة الخ اعترضه تو بأنه ليد كره هذا القرع في الرسالة

انه يجوز لا أنسان أن ينام بالليل وان جوار أن نومه يتي حتى يخرج وقت الصبح الا لا يترك أمرا جائزا لشي لم يجب عليه وعلى هذا فلو كان بعد الغفر فلا يمكن من ذلك حتى يخرج وقتها أو تصلحوا يكون كسئلته ومنع مع عدم ما الخ وقوله أدى ما عليه ظاهره أنه لا يجب طلاقها اذا كانت تترك الصلاة مطلقا وحتى يخرج وقتها الضروري وقد اختلف المذهب عندنا على قولين حكاهما ابن رشد أظن في طلاق السنة وخرجه ما على الخلاف في تارك الصلاة هل هو مرتد أولا والصحيح انه مسلم عاص فعليه لا يجب طلاقها لكن يستحب كعجران أهل المعاصي اه وقال

الا في كتاب الادب من شرح مسلم كان الشيخ يقول ليس على الزوج في ترك زوجته الصلاة الآن وانما ينهاها فان لم تتم له بطلانها ولا يلزمه رفع امرها الى القاضي لانها قد تقتل مرة ثم تعاود فيشق عليه تكرار الرفع ككثر كت اه وقال البرزلي رحمه الله سئل ابن أبي زيد عن الرجل يكون معروفا بترك الصلاة فيؤبى ويحوق بالله فيصلى اليوم واليومين ثم يرجع الى تركها فيعاد عليه الكلام فيقول ان الله غفور رحيم واني مذنب ويموت على ذلك فهل يكون اماما وتجاوز شهادة أم لا وهل يصلى عليه اذا مات وهل يسلم عليه اذا فقيه وتوكل هديته ولا يفرق بينه وبين امرأته وكيف لو كان هذا حال امرأته هل يسع زوجها المقام معها فأجاب بأنه يصلى عليه وتوكل هديته ولا يفرق بينه وبين امرأته ولا يصلى خلفه ولا تجوز شهادة وان كان هذا حال زوجته فيستحب له فراقها اه وقول م ب ومع قول أبي عمرو الباجي يجوز السبق فراق الخ فحواه قول المازري لا يلزم الرعاة والخطابين والحرائن حمل الماء فاذا دخل الوقت ولم يجدوا ماء تيمموا أي بعد الطلب ووصلوا اه وقال أبو عمر كافي ق غسروا واجب حمل الماء للوضوء (وان نسي الخ) قول ز ولرد ما صدر به في الرسالة الخ اعترضه تو بأن هذا القرع ليس في الرسالة

وانما ذكره القشاشي بلفظ فرع فانظره قلت لو أسقط ز لفظة صدر وقال لرذماني الرسالة
 لاسقط عنه هذا التعقب لاخذ هذا الفرع من قول الرسالة وقد روى عن مالك رحمه الله
 فيمن ذكر صلوات أن يصلحها بتميم واحد اه امانن اللفظ وامانن خوى الخطاب الذي هو
 أقوى مفهومي الموافقة المتفق على أنه معتبر فتأمل (ككونه لهما) قول ز لترجيح
 جانب الخي بالشركة قال تو تأمل هذا فان الشركة قد درم مشترك بينهما ولو قال لأن
 الطهارة على الخي أوجب فهي في حقه أكدر لكان أسد اه قلت لا يكون هذا
 الجواب أسد الانبلاحة ما أشار اليه ز من وجود الشركة والالزام ان يكون الخي أحق
 به اذا كان للميت وحده لوجود تلك العلة والالزام باطل فلا يتم الجواب الالهام ما عاوالله أعلم
 (وضمن قيمته) ظاهر كلام ز أنه يقضى على الورثة بذلك اذا حضر واو الظاهر عندي
 ان لهما ان يقاوه وهو الذي يفيد تعميل ابن رشد لكنه توقف في ذلك آخر قال في سماع
 عبد المالك من كتاب الخيا زمانه وانما كان الخي أولى من الميت من أجل أن الميت
 لا يقاومه اباه واذا اغتسل الخي بالماء فعليه قيمة نصيب الميت منه لورثته ان كان له قيمة
 وانظر اذا أراد ورثته أن يقاوه هل يكون ذلك لهم أولا اه منه بلفظه وقال ابن عرفة
 مانصه ابن رشد في مقاواة الخي ورثة الميت اذا أرادوه نظرا اه منه بلفظه تمت بيان
 (الاول) بعد أن اعترض تو هنا كلام ز بنحو ما لمب زاد مانصه وأجاب بعض
 الشيوخ عن هذه المعارضة من أصلها بان أخذ الماء هنا لم يأخذه في ذمته على وجه
 السلف ولا على وجه التعدي حتى يقال يلزمه مثله بل لما وجب عليه الوضوء ألزمه
 الشارع أخذه على وجه الشراء وأداء القيمة فلزمه دفعها في الحمل وبعده وقول ز
 والمذهب الخ غير ظاهر اه منه بلفظه قلت يلزم على هذا الجواب أن يكون الشرع
 ألزمه الشراء بغير مجهول لان القيمة اذا لم تعلم أو بآخر استعملت حتى يقومه أهل
 المعرفة والاول لا يصح اذا الشرع لا يأمر بفساد والثاني قد عذر أو يطول أمره مع أنه
 خلاف ظاهر كلامهم فتأمل (الثاني) استشكل ق مانقله هو وغيره عن ابن رشد من
 أن أحد الشرى يكن اذا أسلم الماء لصاحبه وهو على قبل أن يبلغ القدر الذي يلزمه
 أن يشتري به الماء وتيمم وصلى أنه يعيد ابدا بان من كان عنده ماء فأراه أو أنجسه وتيمم
 وصلى فهو آثم وصلاته صحيحة قلت وهو اشكال ظاهر ان جل ذلك على ظاهره والظاهر
 أن مراد ابن رشد بذلك اذا تيمم وصلى قبل أن يستعمله صاحبه أو يغيب به والفرق اذا ذلك
 ظاهر فتأمل فان قلت بتسليم الماء اليه لم يكن له سبيل الى أخذه فلا فرق قلت لا يلزمه بيع
 أو بيع غير لان هبة وكلاهما لازمه واذا لم يكن له سبيل الى أخذه فلا فرق قلت لا يلزمه بيع
 ولا هبة لانه منسب عنهما والتمهي يستلزم الفساد لا الدليل فلا يقوته الرجوع فيه لا بقوت
 والله أعلم (ونسقط صلاة وقضاؤها) اقتصر المصنف على هذا القول لانه قول مالك في
 رواية معن عنه والمدينين وقول ابن نافع مع قوله في ضيغ هو اختيار السيوري وعباض
 وغيرهما وقول ابن القصار هو المذهب وقول ابن خوزنمنا د هو المشهور من مذهب
 مالك كافي ق لكن قول أشهب قوى أيضا قال غ في تكميله عن ابن عبد السلام

وانما ذكره القشاشي اه ولو
 أسقط ز لفظة صدر لاسقط
 عنه التعقب لاخذ هذا الفرع
 من قول الرسالة وقد روى عن
 مالك فيمن ذكر صلوات أن يصلحها
 بتميم واحد اه (ككونه لهما) قول ز
 لترجيح جانب الخي بالشركة الخ
 أى مع كون الطهارة على الخي
 أوجب فهي في حقه أكدر قلت
 وما درج عليه المصنف هو قول ابن
 القاسم لان غسل الخيا بجمع عليه
 وقال ابن العربي الميت أولى لانها
 طهارة خبث وهي أولى ولانها آخر
 طهارة من الدين والله أعلم (وضمن
 قيمته) ظاهر ز أنه يقضى على الورثة
 بذلك اذا حضر واو الظاهر أن لهم
 أن يقاوه وهو الذي يفيد تعميل
 ابن رشد لكنه توقف في ذلك أخيرا
 انظر ن في الاصل (ونسقط الخ)
 هذا قول مالك في رواية معن
 والمدينين وقول ابن نافع قال ابن
 القصار هو المذهب وقال ابن
 خوزنمنا د هو المشهور من
 مذهب مالك كافي ق لكن قول
 أشهب قوى أيضا قال غ في
 تكميله عن ابن عبد السلام

والا كثرون على اختيار قول أشهب معتمد بن علي ظواهر أشهر الصلاة الصحابة قبل
نزول آية التيميم لماعدوا الماء لأن عدم الماء قبل شروع التيميم كعدم الماء والتيميم بعد
شروعه اه منه بالفظه ونحوه في صحيح وفي ق عن أبي عمران مالا شهب هو الذي رواه
ابن حصون عن أبيه وهو قول جمهور السلف وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين فلما أشار
المصنف الى هذا القول لكان أحسن * (تقيم) قال في تكميل التقييد مانصه بلفظنا
عن شيخنا أبي محمد عبد الله العمدي أنه كان يقول اطلبه من يطاعني على نص
في حكم من أحدث في الصلاة بعد ما دخلها بلا وضوء ولا تيميم على قول من يرى ذلك عند
عدم الماء والصعيد فله على مائة مسألة أفيد بهما بما يجتار حديثنا عنه بذلك شيخنا الاستاذ
أبو عبد الله الصغير رحمه الله ثم وجدت بعد ذلك لابن فرحون أنه ان أحدث لعذر عادي
والاقطع اه منه بالفظه ونقل كلام ابن فرحون ح هنا وقوله ايضا صاحب
المعيار قلت أغفل غ وح ما قاله الامام العلامة المتفق على جلاله قدره الشريف
التمساني في كتابه المسمى بالوضوء الى بناء الفروع على الاصول من ان الحديث يطلها
مطلقا قال مق وظاهر كلامه رحمه الله ان بعض أصحابنا المالكية فيه نصا بل يظهر
من كلامه ان الحنفية يوافقون عليه اه وهذا هو الذي اختاره العلامة مق في
جوابه له في المعيار مانصه قطع الصلاة كما حكاه سيدنا شيخ شيوخنا رب الله ضربه
وأسكنه من أعلى الخائن محبوه هو الصحيح اذ كرمتم من الأدلة وقوله صلى الله عليه
وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومما أمر المصلي به تجنب الحدث حال ابتداء
الصلاة وحال القلنس بها حسا وحكا تعذر عليه تجنبه حكاه فقد اظهر بن وبي مخاطبا
بما هو مودة دوره وذلك مجتنبا حسا ولا نزاع في تكليفه بتجنبه فيها حسا كسكينة بترك
الاكل والحديث فيها وغير ذلك وعلى هذا التقدير كل محدث في الصلاة حدث ثمة عادا
يجب عليه قطع الصلاة لو جوده نافيها كان دخوله في الصلاة تطهارة أو غيرها اه محل
الحاجة منه بالنظره وانظر بقية في نوازل الطهارة فقد أطال في ذلك وهذا هو الظاهر وما
عال به ابن فرحون البطلان في العدم من أنه رفض فيه نظروا نسله الناقلون لكلامه لانه
ان عني أن تعمد الحديث رفض التيميم حين تعمد الاخراج فالبطلان حينئذ للرفض لانه
مؤثر وحده وان لم يصاحبه حدث وان عني وهو ظاهره أن نفس تعمد الاخراج يستلزم
الرفض فهو غير مسلم لانه قد يتعمد الاخراج لكونه يرى أنه لما ابيضت له الصلاة بغير طهارة
لم يضره تعمد اخراج الحدث اذ ليست عنده طهارة يطلها بل هذا هو المتبادر عند عدم
القصد وعلى تسليم أنه غير متبادر فيرد على اطلاقه البطلان في العدم في صورة ما اذا قصد
التعمد هذا المعنى لأن اطلاقه يشيد البطلان في العدم مطلقا فأنما له بانصاف * (فائدة) *
قد علمت ما ذكره ز هنا من البيتين في الاقوال الاربعة وما ذابها به مقت من
البيت المشتمل على قول القاسبي المذكور في مب ومانقله مب أيضا من يتي غ
في توجيه الاقوال فصار مجموع ذلك خمسة لكن مب اعترض البيت الاخير من يتي غ
واعترضه صحيح وقد جزم ابن العربي بما رده غ انظر نصه في ح متأملا فلذلك ذيلت

والا كثرون على اختيار قول
أشهب وفي ق عن أبي عمران
مالا شهب هو ما رواه ابن حصون
عن أبيه وهو قول جمهور السلف
وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين
وقول مب بل هذا هو الظاهر في
وجه قول أشهب الخ صحيح وقد
جزم ابن العربي بما رده غ انظر
نصه في ح هنا وقد ذيل هوني

يبي غ فقال هو الحق لا غراب فيه ولا امترا * فعنه أبو بكر أبان وأعربا * قلت وظاهر المصنف رحمه الله أن المسئلة خاصة بن عدم الماء والصعيد مع أنهم أمفروضة فيها وأعم وهو العجز عن استعمال الطهارة المائية والتربة إما بعدهما أو بغير ذلك كالمريض والعدو والسبع وعدم القعدة بحيث لا يمكنه تطهير يديه ولا تراب كلربوط وقد ذكر ابن رشد الأقوال الأربعة فمن أنكسره المركب ولم يكنه الموضوع واختار السيوري وغيره قول مالك الظواهر أقربها عند سقوط الصلاة عن الحائض والنفساء لا بموجب ذلك إلا العجز عن الطهارة وقول غ ويحاط بأقبح المسخ غير ظاهر والظاهر أن الاحتياط انما هو في قول ابن القاسم وذلك أن الطهارة شرط صحة لكن عند أصبغ في حق القادر والعاجز وعند شاذي في حق القادر فقط وعند ابن القاسم الأمر محتمل فاحتياط فقال بالقضاء اعمالا لا احتمال الأول وبالادام لا احتمال الثاني فتأمل وانظر عج والله أعلم ومطلب في بيت ت بفتح أوله وثالثه مصدر ميمي وهو حال من فاعل يوتئ على حذف مضاف أي إذا طلب أو فعل من أجله وهو أظهر وقول ز فلا تطل هذه الصلاة الخ بالغزبه فيقال أخبرني عن صلاة لا تطل بسبق حدث ولا غلبته قاله ابن فرحون في آغاز وانظر الاصل والله أعلم * (فصل) في المسخ على الجبار * قلت قال في الذخيرة هي جمع جبرية هي أعود ونحوها تربط على الكسر أو الجرح وهي فعيلة بمعنى فاعله وسميت جبرية تشاؤلا كالكافله والمراد بها الداء الشامل للجبرية وغيرها والله أعلم (ثم عصابته) قول مب وفي السماع المذكور (٣٦٥) اعتراض على ح الخ قال ج الظاهر أن معنى مسئلة السيوري أنه لم يجد من ييمه ولم يستطع هو أن يتيم الامن فوق الثوب بان يضرب الارض بيده والثوب حائل بينهما وبين الارض ويسمى بالثوب فهذه الظاهر فيها ما قاله السيوري وليست كمسئلة السماع تأمله اه وهو ظاهر لكن لا يساعده كلام السيوري لأن موضوعه أنه وجد من ييمه كافي السؤال والحق في الجواب والله أعلم ان يقال لا نسلم ان كلام السيوري مخالف للسماع

يبي غ بيت فصات اليايت ستة فقلت هو الحق لا غراب فيه ولا امترا * فعنه أبو بكر أبان وأعربا والله أعلم

(فصل) في المسخ على الجبار

(ثم عصابته) قول ز فقال للسيوري فين لدغته عقرب الى قوله غفلة عن السماع وما لابن رشد الخ سلمه ق ومب وزاد مانصه وفي السماع المذكور اعتراض على ح في تسليمة فتوى السيوري المذكورة اه وقال شيخنا ج مانصه والظاهر أن معنى مسئلة السيوري اذ لم يجد من ييمه ولم يستطع هو أن يفعل ذلك الابن فوق الثوب بان يضرب الارض بيده والثوب حائل بينهما وبين الارض ويسمى بالثوب فهذه الظاهر فيها ما قاله السيوري وليست كمسئلة السماع تأمله اه * قلت هذا الذي قاله طيب الله ثراه

(٣٤) وهو في (أول) لان الجبرية محيطة بالعضو وساترة له ستر خاصا تنحرك بحركته وتسكن بسكونه فاقبل الحكم لها وصارت كأنها نفس العضو وليست بد المددوغ تحت ثوبه الملبوس له بهذه الحالة بل هو ساتر لها كستر الخباء ونحوه لما بدا خله فهي بأدنى حركة يزول عنها ما كان ساترا لها وقت المسخ على فرض وقوعه ويختلفه طرف آخر منه فيستتره فليس لها ساتر مخصوص يقع عليه المسخ ثم لا يزول بحال أو يزول فربد بعينه فيعاد عليه المسخ وقد دل السماع على أن زوال ما وقع عليه المسخ مؤثر في الطهارة فهو شاهد للسيوري * قلت وفيه نظر لانه أن أمكنه أن يجعل جبرية على يده ويسمى عليه واجب عليه ذلك وان لم يكنه جرى فيه قول المصنف وان تعذر مسها الخ فكيف يصح قول السيوري تسقط عنه الصلاة وانما يصح الجواب عنه بما ذكره كلفه فقلنا أنه لا يصح فوق ثوبه من غير زيادة أنه تسقط عنه الصلاة فتأمل والله أعلم (وان يغسل) * قلت في أي داود بسنده الى جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلا منا حجر فنتجبه في رأسه ثم احتلم فقال أحبا به هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فغسل ثيابك فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال قلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فأنشأه الله في السؤال انما كان يكتفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب بشك موسى على جرحه خرقه ثم مسح عليهم او يغسل سائر جسده صح وفرض ذلك في صحيح عن ابن وهب في المجدور بناء على أن قضية الحديث فيه وعز ذلك لابي داود والدارقطني وهو خلاف نص أبي داود المدكور فلهذه قضية أخرى وحديث أبي داود يمتضى الجمع بين التيمم والمسح والله أعلم

ورضى عنه وأرضاء ظاهر معنى لكن لا يساعده كلام السيوري لان موضوعه أنه وجد
من بجمه كما في السؤال ومن يمه قادر على مباشرة التراب أو نحوه بيده فلا يستقيم هذا
الجواب والحق في الجواب والله أعلم أن يقال ان كان هذا الملدوغ لا يقدر أن تفسد يده
لا من فوق ثوب ونحوه ولا من تحته فإفادته السيوري واضح كما قال ح لكن هذا
الاحتمال وان جوزه ح بعيد جدا كما يظهر بأدنى تأمل وان كان يقدر أن تفسد من
فوق الثوب وهو ظاهر الكلام فلان لم أنه يخالف السماع وابن رشد بل هما شاهدان له لمن
تأمل وأنتف لانهما نفا على ان الجبيرة اذا زالت عن محلها بعد المسح وجب عليه أن يبادر
الى ردها والمسح عليها والابطال وضوءه وتيممه وليست اليد تحت الثوب في مسئلة
السيوري كالجبيرة والعصابة في مسئلة السماع وابن رشد لان الجبيرة والعصابة كل منهما
يحيط بالعضو ويستتره ستر خاصا يتحرك بحركته ويسكن ويسكنه ولما صار ذلك ساترا
للعمل على هذا الوجه المخصوص اتقل الحكم اليه وصار كانه نفس العضو وليست يد
المدوغ تحت ثوبه اللباس له بهذه الحالة بل هي ساترة له كستر الخباء ونحوه لما بداخله ولا
يتحقق على منصف أن اليد تحت ثوب اللباس ليس لها منه ساتر مخصوص يقع عليه المسح
ثم لا يزول بحال أو يزول فهدى عنه فيعاد عليه المسح بل يادى حركته بزل عنها كما كان
ساترا لها وقت المسح على فرض وقوعه ويختلفه طرف آخر منه فيستره وهكذا كلما
ضاطر بشئ من يده غير يده فأحرى حركة اليد نفسها فأحرى مع تحرك يده كله بعد
المسح للركوع والسجود والاعمال اليه وما وقد دل كلام السماع وابن رشد على أن زوال
ما وقع عليه المسح مؤثر للظاهرة فهو ما شاهدان للسيوري وحجته وما يشهد لما قلناه
ما قالوه في المسح على الخفين من أن الخف الواسع الذي لا يمكن تتابع المشى به لا يجوز المسح
عليه وان مسح عليه وبقي في محله وهو ساتر لجل النرض حتى صلي لم تصح صلاته بخلاف
الخف الذي يمكن تتابع المشى به ولا فرق بينهما ماع كون كل منهما ساترا لجل الفرض الا
ما شربنا البسه من كون غير الواسع احاط بالعضو خاصة يتحرك بحركته ويسكن
مسكونه فيبقى على حاله مطلقا ويشهد له ايضا ما قالوه من أنه يجوز دخول الكنيف بحرز
مستور بشئ ظاهر ومنعوا د خوله به وهو يجيب ونحوه وعلوه بأنه ظرف متسع وليس اتساع
الجبيل بالنظر الى استقرار الحزبه باسوأ حالا من اليد تحت ثوب اللباس فتأمل بانصاف
فانه ظاهر وان خفي على غير واحد من الجهة اذ الاعلام على توالى مرور الشهور والاعوام
فالامر كله لاهل الاعلام (وان غسل أجزأ) قول ز فان غسل ما يغسل ومسح ما مسح
لم يجوز لانه لم يأت بالأصل الخ ثم قال في الصورة الخامسة وهي كأن قل جدا كيد فان غسل
ما يغسل ومسح ما مسح لم يجزه خلافا لابن محرز وفيه أمران أحدهما أنه يوهم أن الصورة
للسائفة والرابعة لا يجزى فيها غسل ما يغسل ومسح ما مسح قطعاً ولا يجزى فيها بخلاف
ابن محرز وليس كذلك بل الاجزاء فيها ما على قول ابن محرز أخرى وانما يبقى النظر هل يجزى
فيها ما قول أبي بكر بن عبد الرحمن أولاً والظاهر من التعليل أنه يجزى ثانياً ما له حزم بان
ما لابن عبد الرحمن هو المعتقد ورد ما لابن محرز ومعتقد في ذلك والله أعلم قول ح مانصه

(وان غسل أجزأ) قول ز خان
غسل ما يغسل ومسح ما مسح لم
يجز الخ ثم قال في الصورة الخامسة
وهي كأن قل جدا كيد فان غسل
ما يغسل الى قوله خلافا لابن محرز
فيه أنه يوهم أن الصورة الثالثة
والرابعة لا يجزى ذلك فيها
قطعاً ولا يجزى فيها خلاف ابن
محرز وليس كذلك بل الاجزاء
فيها ما على قول ابن محرز أخرى وانما
يبقى النظر هل يجزى فيها ما قول أبي
بكر بن عبد الرحمن أولاً والظاهر
من التعليل أنه يجزى

فأشأن لم يبق من جسده الا كاليد ونحوه فقد صرح ابن الحاجب وغيره بان ذلك لا يجوز
 اهـ لكنه ابن الحاجب وان اقتصر عليه فقد بحث فيه ابن عبد السلام وقد نقل في
 ضيق كلام ابن محرز وسلمه وكذا ابن عرفة وابن ناجي ونحو في تكميله وذلك بدل على أنه
 الصواب عندهم ونص ابن الحاجب فلو غسل ما مسح ومسح على الجنب لم يجزه كصحیح
 وجد ما لا يكفيه فغسل ومسح الباقي اهـ فقال في ضيق مائه والتشبيه الذي ذكره
 المصنف هو لابي بكر بن عبد الرحمن ونقصه ابن محرز عن كان بعض جسده جرحا فانه يغسل
 ما مسح ويمسح على الجراح ولو وجد الصحيح هذا القدر من الماء لم يلزمه استعماله اهـ منه
 بلفظه ونص ابن عرفة وفيها ان مسح بعض جسده وبأكثره جراحات غسل الصحيح ومسح
 الجرح وان لم يبق الا يدا ورجل تيمم ابن عبد الرحمن فلو غسل ومسح لم يجزه كواجب دما
 لا يكفيه غسل ومسح الباقي ورد ابن محرز بان مسح الجرح مشروع اهـ منه بلفظه
 وانظر كلام ابن عبد السلام وابن ناجي ح وقال غ في تكميله عقب كلام
 المدونة مائه في بصره بان محرز قال ابن القاسم في الكتاب اذا غمرت يده الجراحات الا
 يدا وأرجلا تيمم ولا يغسل تلك اليد وأرجل ومسح تلك الجراحات قال لنا ابو بكر بن
 عبد الرحمن القروي ولو فعل ذلك لم يجزه اذ ارا من وجده من الماء دون كفايته للغسل
 أو الوضوء فأراد ان يمسح به أعضاءه فان المسح لا يجزئه ابن محرز يريد ان كلامهم غير
 مستطاع لاستعمال الماء على وجه يسمى غسلا ولا فرق بين عدم الاستطاعة بمعنى يرجع
 الى وجود الماء وعدمه وبمعنى في الغسل ابن محرز في هذا الاعتبار نظر او يتقضى على
 أصلهم عن كان بعض جسده مجروحاً فانه يغسل ما مسح ومسح على الجراح ولو وجد الصحيح
 مثل هذا القدر من الماء لم يلزمه استعماله وقوله في الكتاب على اثر هذا اذا خاف الجنب
 على نفسه الموت في الثلج والبرد ان هو اغتسل أجزأه التيمم يدل أنه انما رأى ذلك لما بلغه
 من المشقة فيه وان لو تكلف المشقة أجزأه اهـ منه بلفظه فانت ترى هو لا الأئمة
 المحققين سلوا كلهم كلام ابن محرز والله أعلم وقد اعترض مب كلام ز بقوله فيه نظر
 لان ح نقل بعد عن ابن ناجي الاجزاء فاقبل انص عليه المازري وصاحب الذخيرة اهـ
 واعترضه هذا انما هو في الصورة الثالثة والرابعة لانه الذي ح ومع ذلك ففيه نظر
 ظاهر وان تبع فيه ح لان كلام ابن ناجي ليس فيما اذا غسل ما يغسل ومسح ما يمسح بل
 فيما اذا غسل الجميع ونص ابن ناجي قلت أما لو غسل جرحه أكثر الجسد فانه يجزه ولو
 كان فرضه التيمم نص على ذلك المازري وصاحب الذخيرة اهـ انظر بقية في ح ففهم
 منه ح والله أعلم ان قوله أكثر الجسد مغبول بقوله غسل وليس كذلك بل هو مغبول
 لجرحه فهو مرفوع بالنبية عن القائل ان قرئ جرحه من وناو مضاف اليه مخفوض اللفظ
 مرفوع المحل ان قرئ جرحه غير ممنون ومفعول غسل محذوف أي جميع جسده فهو أشار
 الى ما ذكره المصنف في ضيق وذكره هنا في مختصره بقوله وان غسل أجزأه وفهمه على
 ما فهمه منه ح ومن تبعه لا يصح له بلين أحدهما من كلامه والآخر من خارج أما
 الذي من كلامه فانه قال - تصلا عما قدمناه عنه - وكذلك نص الغمى على المريض الذي
 يخشى بالصيام حصول علة أنه ان صام يجزئه وكذلك ابن الحاجب في الظاهر ولو تكلف

فأشأن لم يبق من جسده الا كاليد ونحوه فقد صرح ابن الحاجب وغيره بان ذلك لا يجوز
 اهـ لكنه ابن الحاجب وان اقتصر عليه فقد بحث فيه ابن عبد السلام وقد نقل في
 ضيق كلام ابن محرز وسلمه وكذا ابن عرفة وابن ناجي ونحو في تكميله وذلك بدل على أنه
 الصواب عندهم ونص ابن الحاجب فلو غسل ما مسح ومسح على الجنب لم يجزه كصحیح
 وجد ما لا يكفيه فغسل ومسح الباقي اهـ فقال في ضيق مائه والتشبيه الذي ذكره
 المصنف هو لابي بكر بن عبد الرحمن ونقصه ابن محرز عن كان بعض جسده جرحا فانه يغسل
 ما مسح ويمسح على الجراح ولو وجد الصحيح هذا القدر من الماء لم يلزمه استعماله اهـ منه
 بلفظه ونص ابن عرفة وفيها ان مسح بعض جسده وبأكثره جراحات غسل الصحيح ومسح
 الجرح وان لم يبق الا يدا ورجل تيمم ابن عبد الرحمن فلو غسل ومسح لم يجزه كواجب دما
 لا يكفيه غسل ومسح الباقي ورد ابن محرز بان مسح الجرح مشروع اهـ منه بلفظه
 وانظر كلام ابن عبد السلام وابن ناجي ح وقال غ في تكميله عقب كلام
 المدونة مائه في بصره بان محرز قال ابن القاسم في الكتاب اذا غمرت يده الجراحات الا
 يدا وأرجلا تيمم ولا يغسل تلك اليد وأرجل ومسح تلك الجراحات قال لنا ابو بكر بن
 عبد الرحمن القروي ولو فعل ذلك لم يجزه اذ ارا من وجده من الماء دون كفايته للغسل
 أو الوضوء فأراد ان يمسح به أعضاءه فان المسح لا يجزئه ابن محرز يريد ان كلامهم غير
 مستطاع لاستعمال الماء على وجه يسمى غسلا ولا فرق بين عدم الاستطاعة بمعنى يرجع
 الى وجود الماء وعدمه وبمعنى في الغسل ابن محرز في هذا الاعتبار نظر او يتقضى على
 أصلهم عن كان بعض جسده مجروحاً فانه يغسل ما مسح ومسح على الجراح ولو وجد الصحيح
 مثل هذا القدر من الماء لم يلزمه استعماله وقوله في الكتاب على اثر هذا اذا خاف الجنب
 على نفسه الموت في الثلج والبرد ان هو اغتسل أجزأه التيمم يدل أنه انما رأى ذلك لما بلغه
 من المشقة فيه وان لو تكلف المشقة أجزأه اهـ منه بلفظه فانت ترى هو لا الأئمة
 المحققين سلوا كلهم كلام ابن محرز والله أعلم وقد اعترض مب كلام ز بقوله فيه نظر
 لان ح نقل بعد عن ابن ناجي الاجزاء فاقبل انص عليه المازري وصاحب الذخيرة اهـ
 واعترضه هذا انما هو في الصورة الثالثة والرابعة لانه الذي ح ومع ذلك ففيه نظر
 ظاهر وان تبع فيه ح لان كلام ابن ناجي ليس فيما اذا غسل ما يغسل ومسح ما يمسح بل
 فيما اذا غسل الجميع ونص ابن ناجي قلت أما لو غسل جرحه أكثر الجسد فانه يجزه ولو
 كان فرضه التيمم نص على ذلك المازري وصاحب الذخيرة اهـ انظر بقية في ح ففهم
 منه ح والله أعلم ان قوله أكثر الجسد مغبول بقوله غسل وليس كذلك بل هو مغبول
 لجرحه فهو مرفوع بالنبية عن القائل ان قرئ جرحه من وناو مضاف اليه مخفوض اللفظ
 مرفوع المحل ان قرئ جرحه غير ممنون ومفعول غسل محذوف أي جميع جسده فهو أشار
 الى ما ذكره المصنف في ضيق وذكره هنا في مختصره بقوله وان غسل أجزأه وفهمه على
 ما فهمه منه ح ومن تبعه لا يصح له بلين أحدهما من كلامه والآخر من خارج أما
 الذي من كلامه فانه قال - تصلا عما قدمناه عنه - وكذلك نص الغمى على المريض الذي
 يخشى بالصيام حصول علة أنه ان صام يجزئه وكذلك ابن الحاجب في الظاهر ولو تكلف

(ورابعها بجمعهما) قول مب
والثالث لابن بشير الذي في ح
وابن عرفة لنقل ابن بشير أنه نفسه
وقول ز ويقدم المائية على
التراية الخ ظاهره أنه إذا قدم
التراية بطل تيممه وهو الذي يدل
عليه ما قاله التونسي فيمن شرع
في الإقامة فأحدث فتوضاً أنه
يبتدئ الإقامة ولا يني على ما كان
فعل منها لأن الوضوء طول وسلمه ابن
عرفه في غ في تكميله وكذا ح
عند قوله في الاذان بلا فصل وإذا
كان ذلك طولاً في الإقامة فأحرى
هنا وقد نقل ح عن الطرازي في
الرافع عند قوله ان لم يجاوز
أقرب الخ ماهو قوي الدلالة على
بطلان التيمم بالوضوء وهو الجاري
على المشهور من اشتراط وصل
التيمم بالصلاة فلو قطع ما قبله مب
من رواية ابن سحنون عند قوله
سابقاً وإذا اشتبه طهور الخ فأنظره
والله أعلم (وان بصلاة قطع الخ)
قول ز وهو جواب ما قبل المبالغة
ومابدها أي بناء على أن ان
الغياية لها جواب والالزم أن
يكون قوله قطع ضائماً إذ لا يصلح
أن يكون جواباً لما قبل المبالغة
قطعاً والاحسن ان قطع وما عطف
عليه جواب ان الثانية وحذف
جواب الأولى لدلالة ما بعده عليه
فقلت ولو قال المصنف ردها
ومسح وان بصلاة قطع امكن
أوضح فتأمل والله أعلم

المعسر العتق جاز اه وذلك يدل على انه يرجع للأصل وترك الرخصة اذ بذلك تضع
مقابله مسئلته بمسئلتى اللغوى وابن الحاجب اذ ليس في كل منهما الا الرجوع للأصل
الاجمع بين الأصل والرخصة وأيضاً هو قد ذكر أولاً مسئلة ابن عبد الرحمن وابن
محرز وسلم فيها اعتراض ابن محرز وبحت ابن عبد السلام ثم قال عقبه قلت الخ مع
أن هذه المسئلة داخله في قوله غسل جرحاً أكثر جسده ان جعل أكثر مفعول غسل
لانه صادق بما اذا كان غير الاكثر كيدور جرحاً وبما اذا كان أكثر من ذلك ولا يدخل
في ذلك ما اذا غسل الاقل ليكون غسله بضر بالاكثير الجرح ومسح الجرح لأن لفظة
لا يقبله فتأمل فيكون على ح ذلك في الأخذ به في كلامه واخراج مسئلة ما اذا بقي
كيد من كلامه مع أنهم اذا دخل فيه وأما الذى من خارج فلا نه نسب ذلك للمازرى والخيرة
وكلامهما انما هو في غسل الجميع قال في ضج عند قول ابن الحاجب في التيمم
وكشعاج غمرت الجسد الخ مانصه تنبيه قال أبو الفرج وابن عبد البر صاحب الارشاد
جرحاً أكثر الجسد فرضه التيمم (فرع) * فان اغتسل أجزاءه نص على ذلك المازرى
في باب الصلاة ونص عليه صاحب الخيرة ولفظه ولو فعل المشقة وغسل الجميع
أجزاءه لان التيمم رخصة كالموصل في قاعنا مع مبيع الجلوس وكذلك نص اللغوى على أن
المريض الذى يخشى ان صام حصوله أو تأخير بره أنه ان صام يحز به وكذلك قال
المصنف في باب الظهار ولو تكلف المعسر العتق لجاز اه منه بلفظه وهذا الكلام بعينه
هو الذى اختصره ابن ناجي فتعين ما قلناه واتضح الحق والجدة لله (فتأملنا تيمم) قول
مب والثالث لابن بشير الخ الذى في ح عن ابن عرفة لنقل ابن بشير لان ابن بشير
نفسه وكذلك وجدته في ابن عرفة ونصه في تيممه ووضوئه تاركاً ما شق ثالثها ما
ورابعها ان قل يوضأ بعد الحق وغيره وبعض شيوخه ونقل ابن بشير اه منه بلفظه
(ورابعها بجمعهما) قول ز ويقدم المائية على التراية الخ ظاهره أنه إذا قدم التراية
بطل تيممه وهو خلاف ما نقلوه عن رواية ابن سحنون فيمن تيمم ثم توضأ فصل في بيان بطلان
نجاسة أن تيممه لا ينتقض وصلاته صحيحة وقد ذكر ذلك مب عند قوله قبل وإذا اشتبه
طهور الخ فقهنا مسلماً وما قاله ز هنا وانظروا أن رواية ابن سحنون لا تبنى على
المشهور من اشتراط وصل التيمم بالصلاة وقد نقل ح عن الطراز عند قوله في الرافع ان لم
يجاوز أقرب سكان يمكن ماهو قوي الدلالة على بطلان التيمم بالوضوء يدل على أن الوضوء
طول ما قاله التونسي فيمن شرع في الإقامة فأحدث فتوضاً انه يبتدئ الإقامة ولا يني على
ما كان فعل منها لأن الوضوء طول وسلمه ابن عرفة ونقل في تكميل التقييد ذلك وسلمه
وكذا نقله ح عند قوله في الاذان بلا فصل وسلمه أيضاً وإذا كان طولاً في الإقامة فأحرى
هنا والله أعلم (وان بصلاة قطع الخ) قول ز وهو جواب ما قبل المبالغة وما بعده ما قال
نوه هذا الاعراب ليس بصواب لأن ان التى للاغياة لا جواب لها والوجه أن يكون
قوله وان نزعها الدواء أو سقطت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما بعده عليه اى ردها ومسح

* (فصل) في الحيض * قلت قال القسطلاني ويسمى أيضا الطمث والضحك والاكبروالاعصار والدراس والعرال والفرال والطمس والنفاس والذي يحيض من الحيوانات المرأة والضبوع والخفاس والارنب ويقال ان الكلبة أيضا كذلك وزاد بعض الناقاة والوزغة اه وزيد الانثى من الخيل وأول من حاض حواء قال خبتي قال الشافعي في الكنفاية روى في الاخبار ان آدم عليه السلام لما هبط الى الدنيا مع حواء ولم تزلحاسة قبل ذلك حاضت وهي في الصلاة فسألت آدم عنه فلم يعلم جوابا حتى نزل جبريل عليه السلام فسأله فلم يعلم حتى رجع ثم جاءوا مرة أن يأمرها بترك الصلاة أيام حيضها ولم يأتمر الأمر بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسألت آدم عنه فقال (٢٦٩) لها أفطري فجاء جبريل وأمره أن يأمرها

بالاعادة فقال آدم برب كل واحدة منها معادة فكيف بالقضاء في احدها ما دون الأخرى فأوحى الله تعالى اليه انك رجعت الدنيا في المرة الأولى فبكنا ما حكمنا وفي الثانية علمت برأيك فعاقبناها بالقضاء لتعلم أن المرجع في جميع الأمور الى الله تعالى اه وقيل انه شئ حدث على نساء بني اسرائيل والاول أصح لقوله عليه الصلاة والسلام ان هذا نبي كسبه الله على

فما قاله تت ود هو الصواب والله أعلم اه بلنظرة وفيه نظر أما أولا فان ما ذكره من أن ان الأغنياء لا جواب لها ليس يتفق عليه بل هو أحد قولين وأما ثانيا فان صوب ما أنت ود وهما قد جعلاهما قطع وردها الخ جوابا لها وجواب الأولى محذوف كما أفاده نقل زعتهما وأما ثالثا فان الحزم بأن ان الأغنياء هنا لا جواب لها يصير قول المصنف قطع الخ ضائعا إذ لا يصلح ان يكون جوابا عما قبلها قطعها وما ذكره زعتهما للشارح من ان جواب المبالغ عليه وقوله وردها ومسح جواب عما قبل المبالغ وما بعدها لا يظنه يصلح من جوة العربية لان قوله وردها مقرون بالواو وجواب الشرط لا يقرن بالواو وكون الواو آتية بالنظر الى ان الثانية لا يختص من ذلك والخاص من ذلك كما نعت افتقار ان الثانية الى الجواب وأن قطع وما بعده هو جوابها وجواب الأولى محذوف لدلالة ما بعده عليه والله أعلم

* (فصل) في الحيض والنفاس *

(كصفرة أو كدرة) قول مب والثاني انه ما ان كانت في أيام الحيض خبيض والافلا وهذا لان الماحشون الخ فيه نظرم من وجهين أحدهما نسبة هذا القول لابن الماحشون فان الذي نسب له الناس خلافه الثاني جعله هذا القول هو الذي جعله المازري والباجي المذهب وليس كذلك وتبين لك صحة ما قلناه بحجب كلام الأئمة قال في المتنق ما نصه وهذا الذي ذهب اليه مالك أن الصفرة والكدرة كلها دم محكم بالجماع الدم وذلك يرى في وقتين أحدهما قبل الطهر والثاني بعده فاما ما روى منه قبل الطهر فهو عند مالك حيض سواء تقدمه دم قليل أو كثير وكذلك لوري في زمن الحيض ابتداء دون أن يتقدم دم فانه يكون حيضا وان رآته النفسا كان نفاسا وان كان في زمن الاستحاضة كان استحاضة وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف لا يكون حيضا الا ان يتقدمه دم يوم أو ليلة وحكي عن بعضهم أنه لا يكون حيضا الا في الايام المعتادة فان رآته المبتدأة

بنيت آدم وجع الحماظ بن حجر بينهما بان الذي أرسل على نساء بني اسرائيل طول مكثه لا ابتداء وجوده قال في شرح الوغلبة قال ابن العربي وقليل من الفقهاء من يحيط بأحكام الحيض علما أي أكثره فروعه ويتعين على الزوج تعامير زوجته أو غيبتهما من التعلم بل حضها عليه وأمرها به والافهوشريكها في الاثم وانفقت وقديما به ان منعها بعد الطلب والمجب بمن بغضب

على المرأة لتضييع ما لها ولا يغضب عليها لتضييع دينها نسأل الله العافية اه وفي باب للكنكاح من الاحياء ان اول من يتعلق بالرجل في القيامة أهله وولده فيوقفونه بين يدي الله تعالى ويقولون يا ربنا خذنا بحققتنا منه فانه ما علمنا منجهل وكان يطعمنا الحرام ونحن لا تعلم فدمقتص لهم منه وقال صلى الله عليه وسلم لا ياتي الله أحد بدين أعظم من جهالة أهله اه (كصفرة أو كدرة) قول مب وهذا لابن الماحشون وجعله الخ فيه نظر لان الذي نسبته الناس لابن الماحشون وجعله الباجي والمازري أي وأبي يوسف المذهب هو أنهم ان رأته ذلك أو قطرة من دم بعد اغتسالها قبل تمام طهر لم يجب عليها غسل وانما يجب عليه الوضوء لقول أم عطية أي كفا في الصبي كالا بعد الصفرة والكدرة بعد الطهر حيا واراجع ما لم يصنف انظر نصوص الأئمة في الاصل والله أعلم

(خرج بنفسه) قول مب اظهر
منه فعله ما الخ أى لانه لا حوط
لبراءة الذمة أى لا و آخر الكن فيه
محدور آخر وهو الاقدام على
الصلاة بغمر طهارة على احتمال
أنه حيض وذلك حرام اجماعا ومن
المعلوم أن دفع المفاسد مقدمة على
جلب المصالح عند التعارض فيكون
ما لعج أظهر أو يقال لكل
مرجح فيسقطان ويتساويان وفي
النصوص ما يشهد لكل منهما
في الجملة وإن لم يكن في عين التازلة
واستظهر ج انه حيض بالنسبة
للعادة بمنزلة الحدث اذا خرج
لإسهال ونحوه وهو ظاهر قلت
والفرق بين العدة والعبادة أن
المقصود في العدة براءة الرحم وإذا
جعل له دواء لم يدل على السبابة
لاحتمال أنه لم يأت بالأدواء ولا كذلك
العبادة انظر ح وقول مب عن
ح لأن دم الاستحاضة يخرج الخ
أظهر منه أن يكون المصنف
أخرجه بقوله وأكثر لمبتدأة الخ
فيكون من تمام التعريف كما فعل ابن
الحاجب ونصه الحيض الدم الخارج
بنفسه من فرج الممكن لجهل عادة
غير زائد على خمسة عشر يوما من
غير ولادة اه وهو تعريف الغالبه
والاخيض الحامل أكثر والله أعلم
(من تحمل) قلت قال ابن عرفة
فيخرج دم بنت سبع ونحوها اه
واما اليأسه فقال ابن شعبان
استداسنها خضون قال ابن عرفة
ولم يتعك الباجي غيره قال الابي
في شرح مسلم وهو المعروف

أورأته المعتادة في غير أيام العادة لم يكن حيضا ثم قال واما ما رآه بعد الطهر فقد قال
عبد الملك ما رآه المرأة بعد الاغتسال من حيض أو نفاس من قطرة دم أو غسالة فانه لا يجب
فيه غسل وانما يجب به الوضوء وهي الترية عنده اه محل الحاجة منه بلطفه وقال ابن يونس
مانصه قال ابن حبيب قال ابن الماجشون وإذا اغتسلت من حيض أو نفاس ثم ثرأت
قطرة من دم أو غسالة من دم لم تعد للغسل والتوضأ وهذا يسمى الترية اه منه
بلطفه وقال في ضيغ مانصه ابن بزرة والمذهب ورأى الصفرة والكدرية حيض اعتمادا على
حديث عائشة الذي رواه مالك في موطنه وقد قيل انه ما لغوا اعتمادا على حديث أم عطية
في الصحيح كالأند الكدرية والكدرية حيضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
قيل أن كانت في أيام الحيض والأفهي استحاضة وقال ابن راشد ولا خلاف عندنا أن
الصفرة والكدرية حيض مالم ترهما مع عقب طهرها فإن لم يرض من الزمان ما يكون طهرها
فقد قال ابن الماجشون إن رأت بعد طهرها قطرة من دم كالغسالة لم يجب عليها غسل
وانما يجب عليها الوضوء لقول أم عطية كالأند الكدرية والصفرة والكدرية بعد الطهر حيضا اه
فقطره مع كلام ابن بزرة اه منه بلطفه وقال ابن عرفة مانصه وفي ككون الصفرة
والكدرية حيضا مطلقا أو مالم يكونا بعد اغتسال قبل تمام طهر قولان اظاهرا للتأقين
والجواب المدونة وإن الماجشون مو جابنه الوضوء وجعله الباجي والمازري المذهب
والنحوي خلاف المدونة أبو عمر في كونها حيضا مطلقا أو أن كانا في حيض أو استظهار
وإن كانا في غيرهما استحاضة روايتان لها ولعل اه منه بلطفه وقال ابن ناجي عند قول
المدونة وإذا رأت صفرة أو كدرية في أيام حيضتها أو في غيرهما فحيض وإن لم ترعه دما اه
مانصه ما ذكره في ابن الجلاب وهو ظاهر للتأقين والرسالة وقيل هما حيض مالم
يكونا بعد اغتسال قبل تمام طهرها اه ابن الماجشون مو جابنه الوضوء فجعله النحوي
خلاف قواها وجعله الباجي والمازري المذهب اه منه بلطفه ونحوه في شرح الرسالة
وقال غ في تكمله له عقب كلام المدونة السابق مانصه ابن عرفة وفي ككون الصفرة
والكدرية حيضا إلى آخر كلام ابن عرفة السابق وسلمه ولم يزد عليه شيئا ونحو ما لهؤلاء الأئمة
اق و ح فانظرهما والله أعلم (تنبيه) * ليس مراد ابن عرفة بقوله وجعله الباجي
والمازري المذهب أنهم ما قالوا هذا هو المذهب مثلا بل مرادوا والله أعلم أنهم ما قاموا على
وجه يقتضي أنه المذهب وأعقل ابن عرفة ذكر ابن يونس معهما كما أغفل ابن ناجي مع أنه
صنع كصنيعهما وقد صرح ق و ح بموافقة ابن يونس للباجي فانظرهما ومع ذلك
فالراجح خلاف ما قاله ابن الماجشون وإن اعده هؤلاء الثلاثة لأجله انظر ح (خرج
بنفسه) قول مب أظهر منه فعله ما احتمال كونه غير حيض الخ وجه كونه أظهر منه
أنه لا حوط لبراءة الذمة أى لا و آخر الكن فيه محدور آخر وهو الاقدام على الصلاة بغير
طهارة على احتمال أنه حيض وذلك حرام اجماعا ومن المعلوم المقرر أن دفع المفاسد
مقدمة على جلب المصالح عند التعارض فيكون ما لز تبعا لعج أظهر أو يقال لكل
مرجح فيسقطان ويتساويان وقد وجدت منصوصا ما يشهد لكل منهما في الجملة وإن لم

ووجهه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابنة خمسين يجوز في الغابرين وقول عائشة قل امرأة تجاوز الخمسين فتحيض الآن تكون قرشية وقال ابن شاس سبعون الا في المدونة بنت السبعين آيس وغيرها يسئل النساء والله أعلم (نصف شهر) وتلقى الايام فان حاضت مثلاً في ظهريوم السبت فتغتسل في ظهريوم الاحد السادس عشر منه قاله ابن جماعة كافي ح ولا معارضة بينهما وبين ماني ضحى فيمن تقطع طهرها انها تحسب كل يوم رأت فيه الدم ولو مر يوم دم خلا فالح لان مجت ابن جماعة هل تعتبر الايام صحاحاً وتلقى وضحى هل لا يحسب يوم دم الا اليوم الذي استوعبه الدم فأمهه وقول ماب هورواية على ابن زياد في المدونة أى على رواية غير ابن وضاح لها وسقط ذلك (٢٧١) من روايته كان بنونس ولذلك نسب ابن بنونس رواية على المذكورة لغیر المدونة

انظر نصه في الاصل (ولمقتادة الخ) **قلت** قال في الطراز وهل تحصل العادة برة وبه قال الشافعي وهو ظاهر قول ابن القاسم في الواضحة كافي قوله تعالى كابدوا كم تعودون فيكون الثاني عودا الى الاول وقال أبو حنيفة لا تحصل الا مرتين لانها مشتقة من العود وتلقى في الذخيرة وقيله قال ح ويؤيد اثبات العادة برة ما ذكر في المدونة وغيرها أن من جاءها الحيض في عمرها مرة ثم انقطع عنها سنين كثيرة لمرض أو غيره ثم طلق ان عدها بالا قراء ما تبلغ سن من لا تحيض فان جاءها الحيض والارتبعت سنة والله أعلم اه والاستظهار الاحتياط كافي المصباح وقال الشيخ ميارة هو استفعال من الظهور وهو البرهان فكان أيام الاستظهار برهان على تمام الحيض اه وقول ز والمراد بأكثر عاداتها أيام الخ أى ولو اختلفت عاداتها في الفصول كان تحيض في الصيف عشرة أيام وفي

يكن في عين نازلاً ما يشهد لعج فكلام الاجهري وابن القصار وأما ما يشهد لمب فكلام مالک في رواية ابن زهوب واختصار الباجي في ابن بنونس في الكلام على المعتادة مانصه وقال عنه ابن زهوب رأيت أن احتياط لها فثبتت طهر وتصلى وابست عليها أحب الى من أن تترك الصلاة وهي عليها اه منه بلفظه وفي المتن أثناء الكلام على المبتدأة مانصه وقد كان الاصح اذا لم يتبين أمرها أن تؤمر بالصلاة فان كانت ممن تصح منها وتجب عليها فقد أذنها وأخذت بالاحوط في أمرها وان كانت ممن لا تصح منها ولا يجب عليها فقد فعلتها استظهاراً فأما أن تمنع منها في وقتها الذي يختص به او تمنع من أدائها فيه وتؤمر بها في غير وقتها فان ذلك لا يصح لغير الحائض اه منه بلفظه وهذا شاهد لمب وقال ابن بنونس بعد رواية ابن زهوب السابقة متصلاً بما قدمناه عنه مانصه قال الاجهري فهذه على ما لك في الاحتياط للصلاة فأما القياس فهو أن تترك الصلاة الى خمسة عشر يوماً بالشك حكم الحيض فلا تتقيل عنه الا بغير وايس الاحتياط في صلاة الحائض مع جواز أن تكون غير حائض أولى من ترك صلاتها مع جواز أن تكون حائضاً لان صلاة الحائض ممنوعة بالشرع واذا تساوى هذان الامران رجعنا الى أصل الحيض وحصوله فعملناه بهذا وأصل قول مالک المجهول عليه اه منه بلفظه وفي ابن بنونس أيضاً بعد أن ذكر الخلاف فيمن ترى الدم يوم ما أو الظهريوما ذكر قول ابن المساجشون وابن مسيلة أنها تعمل على ذلك أبداً عن ابن القصار مانصه وهو عدى أولى لان فيه احتياطاً لحفظ هذا الاصل فلن قيل الاحوط للصلاة رواية ابن القاسم قيل ليس الاحتياط بان تصلى ما عليها باولى من ترك صلاة لا تجب عليها وقد علمت على موجب الشريعة في الظاهر اه منه بلفظه فهذا يشهد لعج وكان شيخنا ج رضي الله عنه يقول الظاهر أنه حيض بالنسبة للعبادة بمنزلة الحدث اذا خرج لسهال ونحوه وهو ظاهر والله أعلم (نصف شهر) قول ز وهذا المقابل هورواية على بن زياد في المدونة الخ كونه رواية على بن زياد في المدونة هو الذي في أبي الحسن كما قال ولكنه خلاف مالک بن بنونس ونصه وروى على بن زياد في غير المدونة أنها اعتد قدر لداتها يعني أترابها في النساء قال ابن المواز ولا تستظهر على أيام لداتها

الشتماء ثمانية فمأدى بها في الشتاء فتبني على العشرة على مذهب المدونة خلا فالبن حبيب وأما ان عمادى بها في فصل واحد الاكثر خلاف أنها تبني على الاكثر * (فرع) المعتادة ان زاد دمها على العادة والاستظهار وحكمها بالطهر فان زاد دمها على خمسة عشر يوماً فالأند على عاداتها السخاضة والافعاتها انتقلت اليها نقله القلشاني في شرح الرسالة عن الخمي قائل وقضت ما صامت اه وعليه فان انقطع داخل خمسة عشر وحاضت بعد ذلك ثبت على هذه العادة التي انتقلت اليها وقوله وقضت ما صامت أى ما صامت بعد العادة الاستظهار وقبل انقطاع الدم وظاهر المشهور أنها بعد العادة والاستظهار طاهر مطمئناً لافرق بين انقطاعه داخل خمسة عشر أو بعده اه والله أعلم (بعد ثلاثة أشهر) أى بعد الدخول في ثلاثة أشهر لا بعد انقضائها بديل

وقال ابن عبد الحكم وأصبغ وابن كثة تستظهر على أيام لداتها قال ابن القصار ما لم ترد
على خمسة عشر يوما اه منه بلفظه ثم وجدت في التنبهات ما يرفع الاشكال ونفسها
وقوله في المرأة أول ما ترى الدم تقعد فيما بينهما وبين خمسة عشر يوما ثم قال من رواية على
ابن زياد عن مالك ثم هي مستحاضة الى آخر المسئلة كذا رواية ابن وضاح وليس عنده
الرواية الاخرى وزاد في رواية ابن قاسم وابن باز وأحمد بن داود وقد روى على بن زياد
عن مالك أنها تقعد بعد أيام لداتها ثم هي مستحاضة الى آخر المسئلة قال ابن أبي زئب
عن ابن وضاح أمر مهنون بطرح رواية على هذه ولداتها بكسر اللام وبالعدل الممهلة
الخفيفة أقرانها وأترابها وسقط في كثير من الروايات قوله ورواه على بن زياد عن مالك
في القول الاول الذي ثبت عن ابن وضاح اه منها بلفظها فعلم منه أن ابن يونس
لم يثبت في روايته لاه دونة هذه الرواية والله أعلم * (تنبيه) في ح مانصه قال
في فرض العيين لا ين جماعة التونسي وتلفق الايام فان حاضت مثلاً في ظهر يوم السبت
فتغتسل في ظهر يوم الاحد السادس عشر منه وانظر ماذا ذكره من التلفيق مع
ما ذكره في ضيح فبين ينقطع طهرها فقطهر يوماً ويحيض يوماً قال قولنا حاضت يوماً
لا يريد به استيعاب جميع اليوم بالحيض فقد تغسل في النوادر عن ابن القاسم في التي
لا ترى الدم الا في كل يوم مرة فان رأتها في صلاة الظهر فتركت الصلاة ثم رأت الظهر
قبل العصر فلتحسبه يوم دم وتطهر وتصلى الظهر والعصر اه فتأمل وما قاله في
ضحى أظهر اه كلام ح قلت لم ينظر لي وجه المعارضة بين كلام ابن جماعة وكلام
ضحى لان كلنا تكلم على ما يتكلم عليه الاخر فابن جماعة تكلم هل تعتبر الايام صحاحا
أو تلفق وجرم التلفيق فتغتسل في مثاله عند الظهر وتصلى الظهر والعصر مع دوام الدم
بها ولولم تلفق واعتبرت خمسة عشر يوماً صحاحاً لم تغتسل مع دوام الدم الا بعد تحقق
الغروب وتسقط عنها الظهر والعصر ولم يتعرض لكون الدم مسترسلاً عليها في جميع كل
جزء من أجزاء كل يوم من تلك الايام أو كونه بأق مرة فقط في كل يوم وحكمه معلوم وفي
ضحى تكلم على هذا الذي سكت عنه ابن جماعة ولم يتعرض لكون الايام تعتبر صحاحا
أو تلفق فاي معارضة بينهم ما حتى يقال ما قاله في ضيح أظهر فتأمل بانصاف والله أعلم
(النصف ونحوه) قول ز خمسة أيام كذا فسر ابن فرحون ونقله ابن الجلاب عن ابن
القاسم عن مالك ونصه وقد قال ابن القاسم عن مالك في الحامل تحيض ليس أول الحمل
كآخره فاذا رأت الحامل الدم بعد شهرين أو ثلاثة من حملها أو في آخر حملها تركت
الصلاة بين خمسة عشر يوماً الى عشرين يوماً وان رأت بعد ستة أشهر من حملها أو في آخر
حملها تركت الصلاة ما بين عشرين يوماً الى ثلاثين يوماً اه منه بلفظه (عشرين يوماً
ونحوها) قول ز خمسة أيام زائدة عليها كذا فسر ابن فرحون وهو خلاف قول مالك
المتقدم وخلاف ما رواه ابن حبيب عن ابن القاسم وما قاله ابن فرحون مروى عن ابن
القاسم أيضاً كافي أبي الحسن وضحى وابن يونس ونصه قال سليمان بن سالم عن ابن
القاسم انما تجلس في أول الحمل خمسة عشر يوماً وفي آخره خمسة وعشرين يوماً ولا أحب

قوله وهل ما قبل الثلاثة والاقبال
وهل الثلاثة فما قبلها انظر ح
(النصف ونحوه) قول ز خمسة
أيام كذا فسر ابن فرحون ونقله
ابن الجلاب عن ابن القاسم عن
مالك (ونحوها) قول ز خمسة أيام
زائدة عليها كذا فسر ابن فرحون
وهو رواية عن ابن القاسم وقال
ابن عرفة وبعد ستة أشهر ثلاثون
يوماً اه وهذا قول مالك ورواه ابن
حبيب عن ابن القاسم فيكون أربع
والله أعلم

أن الخ في الثلاثين وقال عنه ابن حبيب تجلس في آخره ثلاثين اه منه بلفظه وقد
ذكر في ضيق أن لان القاسم هنا أربعة أقوال والذي يظهر رجحانه ما رواه عنه ابن
حبيب لموافقة لبقول مالك الذي رواه عنه غير واحد ففي ابن عرفة ما نصه وروى الجلاب
وأصبح وابن شعبان بعد شهرين أو ثلاثة عشر شهور وبعد ستة أشهر ثلاثون اه منه
بلفظه والله أعلم (وقفتل كلما انقطع عنها) قول مب بل صرح الجزولي والشيخ
يوسف بن عمار في ظاهر كلامه أنهم صرحوا بالحرمه في موضوع كلام ز وهي من
تلبس بالحيض بالفعل فانقطع عنها قبل تمام المدة التي يحكم لها بالدم الذي تراه فيها بأنها
حائض وليس كذلك إنما قالوا ذلك فمن لم تلبس بالحيض بالفعل ولكن رجت أن يأتيها
فان أراد أن يقبس مسئلة ز على مسئلتهم في القياس وقفة لوضوح الفارق لانها في
مسئلة ز في حكم من الدم عليها مسئلة ترسل بدليل أنها اذا طلقت اذ ذلك يوم الزوج
برجعتا ويجبر عليهما ان امتنع على الرابع ولان الاستحباب أصل من الاصول وقد تحقق
الحيض في مسئلة ز والطهر في مسئلة الجزولي ومن وافقه والاصل بقا ما كان
على ما كان مع أن الغالب في حق النساء استمرار الحيض الى تمام مدته المعتادة فتأمله وأما
ما بناه ز على ما ذكره من التردد في صحة صلاتها ان هي اغتسلت وصلت فهو واضح
السقوط كما قاله والله أعلم (والميز بعد طهرتم حيض) قول ز أو انقطع الخ قال شيخنا
ج هو معطوف على محذوف أي ولم ينقطع أو انقطع اذ قدر الطهر لافرق بين أن يكون لم
ينقطع فيه دم الاستحاضة أو انقطع في بعضه كما في ابن عرفة وحاصل ما لهم هنا أنه اذا
انقطع دم الاستحاضة خمسة عشر يوما من غير تلقين فلا يحتاج الى تمييز والافلا بد من
التمييز انظر ح (ولا تستظهر على الاصح) قول ز وكلامه مقيد بما اذا دام لايضاة حيض
الخ هو خلاف ظاهر المصنف وعلى ظاهره حله ح فقال عقبه مائنه هذا قول مالك
وأصبح ومقابل لابن الماجشون هكذا ذكر في ضيق اه وكلامه في ضيق صريح
في أن هذا القول الذي ذهب عليه هنا محله اذا دام الدم مميزا لانه جعل موضوع الخلاف
دوامه مميزا قال عند قول ابن الحاجب ومتى ميزت المستحاضة بعد طهر تام حكم بانتهاء
حيض في العبادة اتفاقا وفي العدة على المشهور والنسائز عن معرفته برأيتها ولونه فان
تمادى فكأن تقدم وفي الاستظهار عند قوله قولان اه مائنه ما ذكره ظاهر وقوله فان
تمادى أي هذا الدم المميز فهل تقتصر على عاداتها أو تستظهر أو ترفع الى خمسة عشر يوما
ثلاثة أقوال كما تقدم ثم اختلف القائلون بالاستظهار في الحائض فان الماجشون طرد
أصله في ذلك وروى عن مالك لا تستظهر وهو قول ابن القاسم في المجموعة ورواه عن مالك
في الغيبة وبه قال أصبح لان المستحاضة قد تقرر لها حكم الاستحاضة والاصل أن دمه
اذا زاد على حيضها استحاضة وجعل اللغوى الخلاف اذا شك عليها الدم أم لا فحققت أنها
حيض عمل على ذلك وحكم بانقال عاداتها لم تجاوز أقصى الحيض وكذلك اذا تحققت
أنها مستحاضة عملت عليه اه منه بلانظروا سلمه صر في حاشيته كما سلمه ح قلت وهو
وهم منه رحمه الله فان ما عزمنا له لا من ذكره ميس فيما اذا دام مميزا كما زعمه ويتضح

(وقفتل الخ) قول مب بل
صرح الجزولي الخ فيه أنهم انما
قالوا ذلك فمن لم تلبس بالحض
بالفعل ولكن رجت أن يأتيها
في موضوع ز فان أراد مب
القياس فيه وقفة لوضوح الفارق
لانها في مسئلة ز في حكم من
الدم عليها مسئلة ترسل بدليل أنها لو
طلعت اذ ذلك لامر الزوج برجعتها
وأجبر عليها على الرابع ولان
الاستحباب أصل من الاصول وقد
تحقق الحيض في مسئلة ز والطهر
في مسئلة الجزولي ومن وافقه
والاصل بقا ما كان على ما كان
فتأمله وأما ما بناه ز على ما ذكره
من التردد في صحة صلاتها ان هي
اغتسلت وصلت فهو واضح السقوط
والله أعلم (والميز الخ) قول ز أو
انقطع الخ قال ج هو معطوف
على محذوف أي ولم ينقطع أو انقطع
اذ قدر الطهر لافرق بين أن يكون
لم ينقطع فيه دم الاستحاضة أو
انقطع في بعضه كما في ابن عرفة
وحاصل ما لهم هنا أنه اذا انقطع
دم الاستحاضة خمسة عشر يوما
من غير تلقين فلا يحتاج الى تمييز
والافلا بد من التمييز انظر ح اه

(ولا تستظهر على الاصم) انظر من صححه وقول ز وكلامه مقيد بما اذا دام بلاصة حيض الخ قال في الاصل بعد نقول فتحصل من مجموع كلام من قدمنا من الأئمة أن في المستحاضة ان غادى بها الدم أربعة أقوال الاول انها لا تستظهر بحال ونسبه ابن رشد وابن عرفة لرواية ابن المواز ونسبه البايجي لابن مسلمة الثاني انها تستظهر مطلقا بثلاثة ونسبه ابن رشد وابن عرفة لابن الماجشون وأصبع الثالث أنه ان دام بصفة دم الحيض استظهرت بثلاثة والا اكتفت بما كثر عاداتها ونسبه ابن رشد وابن عرفة لقول ابن القاسم في سماع عيسى وابن يونس لقول مالك في رواية ابن القاسم عنه في العتبية وفي رواية علي بن زياد لقول ابن القاسم في المجموعة الواضحة وقول أصبع في الواضحة فهو الرابع انها تستظهر حتى يقطع أو تبلغ نصف شهر ونسبه البايجي وابن يونس وابن رشد لطرف واحد وظاهره مطلقا دام غير الأول وطريقة النحوي أنه ان دام بصفة الحيض فلا تستظهر اتفاقا بصفة الاستحاضة فلا استظهار اتفاقا وان أشكل فاختلاف

لأن ذلك ينقل كلام الأئمة قال ابن يونس مانعه ومن العتبية قال ابن القاسم عن مالك في المستحاضة ترى دما لا تشك فيه أنه دم حيضة قال ندع لها الصلاة فان غادى بها ذلك الدم استظهرت فيه بثلاثة على أيامها وان عاود هدام الاستحاضة بعد حيضها صلت بغير استظهار يريد بعد أن تغتسل وقاله ابن القاسم في المجموعة ورواه علي عن مالك قال ابن حبيب هذا قول ابن القاسم وقاله أصبغ وقال ابن الماجشون سواء عاود هدام الاستحاضة الخفيف أو دام بها الدم الغليظ دم الحيض انها تستظهر بثلاثة أيام ولم يرفى التي يتقضى بها الدم بعد أيام حيضتها ولم تستخص قبل ذلك استظهارا أو قال تجلس خمسة عشر يوما وقاله مطرف يجلسن كلهن خمسة عشر يوما اه منه بلفظه وكلام العتبية الذي أشار اليه هو في المسئلة الأولى من رسم العربية من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني وضعه وسئل ابن القاسم عن المستحاضة اذا جاءها أيام الدم التي كانت تحيض فيهن فرأت دما كثيرا تنكره فاقامت قدرا لايام التي كانت تحيض ثم رجعت الى الدم الذي كانت تصلى به أو تكون رأت ذلك الدم يوما أو يومين ثم رجعت الى الدم الذي كانت تعرف هل ترى أن تستظهر بثلاثة أيام أم لا فقال ابن القاسم اذا رأت دما تنكره لا تشك أنه دم حيضة فانها تترك الصلاة فان طال بها الدم الذي تستكره استظهرت بثلاثة أيام وان عاود هدام الاستحاضة بعد أيام حيضتها صلت بغير استظهار قال القاضي قيل انها تستظهر في الدمين جميعا وهو قول ابن الماجشون وأصبغ وقيل لا تستظهر في الدمين جميعا قاله في كتاب ابن المواز ووجه قوله في الرواية انها لا تستظهر ان عاود هدام الاستحاضة هو أنهم لما كانت تصلى قبل أن ترى الدم الذي استنكرته وكانت به في حكم الطاهر وجب اذا رجعت اليه أن تكون به أيضا في حكم الطاهر فلا تستظهر ووجه قول ابن الماجشون وأصبغ انها تستظهر وان عاود هدام الاستحاضة أن هذا دم اتصل بدم الحيض فوجب أن تستظهر منه كالولم تقدم له استحاضة وأما ما في كتاب ابن المواز أنها لا تستظهر وان غادى بها الدم الذي استنكرت فلا وجه له من النظر الا الاحتياط للصلاة هو اعاد لقول من لا يرى الاستظهار أصلا ولقول مالك أيضا في كتاب ابن المواز المستحاضة عدتها سنة وان كانت تميز بين الدمين لان الاستحاضة رية فاذا كانت الرواية مبنية على هذا من الاحتياط فيجب اذا تركت الاستظهار فصلت وصامت أن تقضى الصيام وكذلك العتبية على هذا القياس وقيل انها تتقضى في الدمين جميعا الى خمسة عشر يوما وهو قول مطرف اه منه بلفظه وتقدم قول ابن رشد في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب قال لا يرى على المستحاضة غسلا الا في أول أمرها بعد الاستظهار اه وقول الأكل فلهذا رأى مالك الاستظهار اه انظر كلامه ما برمته قبل عند قوله بالاستحاضة الخ وقال ابن عرفة مانعه وما مرته المستحاضة بعد طهر تام حيض في العبادات ان حث اتفاقا وفي العدة قولان لها وللمسحون مع محمد وأشهب وابن الماجشون وفيها لابن القاسم النساء يزعم أن دم الحيض يبيان دم الاستحاضة برائحته ولونه وصحيح حديث النسائي دم الحيض أسود يعرف فان رجلاه رجال مسلم فان دام معها فطر بقان ابن رشد في استظهارها بالثان دام بصفة ما يستنكره لا بصفة

دم استحاضة لاصبغ مع ابن الماحشون ورواية محمد وسماع عيسى ابن القاسم اللغمي
 ان دام بلون دم استحاضتها فاستحاضة وبلون دم الحيض خفيض وما أشكل في استحاضها
 ثالثا ترفع خمسة عشر واختاران أشكل أمرهما يشبه دم حيضها دم استحاضتها فاستحاضة
 وان أشكل بأن مادام فوق دم استحاضتها ودون دم حيضها خفيض اه منه بلنظفه
 وترك ابن عرفة من كلام ابن رشد ذكر القول الرابع وأغفل طريقة ابن يونس وشي
 كطريقه بان رشد الا أن ابن يونس لم يذكر القول بانها لا تستظهر مطلقا وتكث قدر عاداتها
 فقط عزاه ابن رشد لكتاب ابن المواز وقد ذكره الباجي ولم يعزه الا لابن مسلمة ونصه وأما
 المعتادة فان تبادى بها الدم أكثر من أيام عاداتها فعن مالك في ذلك رواية ان احداها ما أنها
 تقيم أيام عاداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام والرواية الثانية تقيم أكثر مدة الحيض خمسة عشر
 يوما ثم تكون مستحاضة على معنى الاحتياط ثم قال وقال ابن الماحشون ومحمد بن مسلمة
 ومطرف تجلس خمسة عشر يوما فان قطع دمها فذلك أكثر حيضها وان زاد فهي
 مستحاضة واختلفوا في الحيضة الثانية بعد ما فقال عبد الملك تجلس أيام عاداتها ثم
 تستظهر وقال محمد بن مسلمة تجلس أيام عاداتها دون استحاضتها وقال مطرف تجلس خمسة
 عشر يوما بآداب تكون مستحاضة اه منه بلنظفه فحصل من مجموع كلام من قدمنا
 من الأئمة أن في المستحاضة ان تبادى بها الدم أربعة أقوال الاول أنها لا تستظهر بحال
 ونسبها ابن رشد وتبعه ابن عرفة ورواية ابن المواز ونسبها الباجي لابن مسلمة الثاني أنها
 تستظهر مطلقة بثلاثة ونسبها ابن رشد وتبعه ابن عرفة لابن الماحشون وأصبغ والباجي
 وابن يونس لابن الماحشون فقط الثالث أنه ان دام بصفة دم الحيض استظهرت بثلاثة
 والا كفتما كتر عاداتها ونسبها ابن رشد وتبعه ابن عرفة لقول ابن القاسم في سماع عيسى
 وابن يونس لقول مالك في رواية ابن القاسم عنه في العتبية وفي رواية علي وهو ابن زياد
 وأقول ابن القاسم في المجموعة والواضحة وقول أصبغ في الواضحة وجرم ابن رشد في سماع
 أشهب وعياض في الاكمال بان مذهب مالك أنها تستظهر وأطلقا والظاهر أنهم أرادوا
 اذا دام عمرا فيوافق هذا القول ويحتمل بقاؤه على اطلاقه فيوافق الثاني لكن يبعده أنه لم
 يوجد مالك في كلام من قدمنا غيرهما الرابع أنها تستظهر حتى ينقطع أو تبلغ خمسة
 عشر يوما ونسبها الباجي وابن يونس وابن رشد لمطرف وحده وظاهره مطلقا دام عمرا أم لا
 وطرفه رقة اللغمي أنه ان دام بصفة الحيض فلا تستظهر اتفاقا ووصفة الاستحاضة فلا
 استظهر اتفاقا وان أشكل فالخلاف واذا علمت هذا تيسر لك ما في كلام ضيغ ومن
 تبعه وظاهره أن الرابع هو القول الثالث خلاف ما ذهب عليه المصنف والله أعلم
 * (تنبيهات * الاول) * وقع لابن ناجي في شرح المدونة نحو ما في ضيغ والظاهر أنه تابع
 له في ذلك على عادته ونصه واختلف في الاستظهار فقل به قاله ابن الماحشون وقيل بغيره
 قاله ابن القاسم ورواه على عن مالك اه منه بلنظفه وتبع في الشامل ما في ضيغ فقال
 مانصه والمميز بكرائحته قولون بعد طهر تام من دم الاستحاضة حيض في العبادة اتفاقا وفي
 العدة على المشهور فان تبادى فكما سبق ولا تستظهر على الاصح اه منه بلنظفه ويرد

عليه ما ماورد عليه والله أعلم * (الثاني) * قول ضيغ فان المباحشون طردوا ضيغ ذلك
الخ صريح في ان ابن المباحشون يقول بان المعتادة غير المستحاضة تستظهر وهو
خلاف ما نسبته له الباجي وابن يونس حسبما تقدم عن مامن أنهم اتحلل خمسة عشر يوما
* (الثالث) * مانسبه ابن رشد وتبعه ابن عرفة لاصبح يخالف لما نسبته له ابن يونس
فقال عن ابن حبيب ولا خفاء في مصاحبة ابن حبيب لاصبح وكثرة روايته عنه ومولاه زمته له
فالميل الى نقله أظهر ويحتمل أن له قولين والله أعلم * (الرابع) * جعل ابن يونس ما نقله
عن العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك وجعله ابن رشد وتبعه ابن عرفة من رواية
عيسى عن ابن القاسم نفسه وما قالاه هو ظاهر كلام السماع الذي قدمناه والله أعلم
* (الخامس) * اعترض ق كلام المصنف واعتراضه صواب لما قدمناه ولكن
قال مامعنا ان ابن رشد لم يوجه هذا القول الذي اقتصر عليه المصنف أصلا وقد
علمت أنه وجهه بالاحتياط فراجع * (السادس) * قول المصنف على الاصح انظر من
صححه فإنه لم يذكر في ضيغ ولم أر أحدا ممن وقفنا عليه من شراحه وحواشمه ذكر من
صححه الا نو فإنه فصل بعض كلام ضيغ السابق وقال عقبه فعلمه وأشار بالتصحيح
الى هذا التوجيه والافهم أفق عليه اه وقد سلم كلام ضيغ وفيه ما قد علمت والله
تعالى الموفق * (فرع) * قال في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة الثاني مانصه وقال في التي
تستحاض فتترك الصلاة أيام حيضتها والاستظهار وتترك الصلاة بعد الاستظهار أياما
جاهلة قال قال مالك لا تعيد الصلاة الايام التي تركت الصلاة فيها جاهلة قال ابن القاسم
ولو أعادت لكانت أحب الي ولكن قد قال مالك لا تعيد قال القاضي ظاهر هذه الرواية
أنه لا قضاء عليها الصلاة الايام التي تركت الصلاة فيها بعد أيام استظهارها جاهلة متأولة وان
زاد على خمسة عشر يوما ومثله في مختصر مالك في المختصر لابن شعبان قال ولو طال
بالمستحاضة والنفساء الدم فلم تصل النفساء ثلاثة أشهر ولا للمستحاضة شهرا لم يقضيا
مامضى اذا نزلت في ترك الصلاة دوام ما به مامن الدم وتصليا من حين تستقيبان بالغسل
للنفساء والوضوء للمستحاضة وقد قيل في المستحاضة ان كانت تركت بعد أيام اقرأتم
يسيرا أعادته وان كان كثيرا فليس عليها قضاء ولو اوجب ووجه هذا القول أن الحائض
لما كانت مأمورة بترك الصلاة في الحيض فترك الصلاة بعد أيام استظهارها غلطنا منها أن
ما به مامن الدم من الحيض الذي أمرت بترك الصلاة فيه سقط عنها القضاء بسقوط الان
في الترك بالتأويل كما تسقط الكفارة عن أفطر في رمضان من غير عذر متأولا اذا لا يجب
قضاء الصلاة الا عن نسيها وانام عنها أو تركها مفرطافها وهذه ليست مفترطة ولا نامة
ولاناسية وقد سألت شيخنا الفقيه أباجعفر بن رزق عن معنى رواية أبي زيد هذه فقال
معنى قول مالك أنها لا تعيد الصلاة الايام التي تركت الصلاة فيها جاهلة أنه أراد ما بينها
وبين الخمسة عشر يوما وهذا أحد قوليه وأما ترك الصلاة فيه من الايام بعد الخمسة
عشر يوما فلا بد منها من القضاء اذا لا اختلاف في أنه يجب عليها أن تغتسل وتصل على بعد
الخمسة عشر يوما فلا تعذر في ذلك بجعل لان المتمدد والجاهل في حكم الصلاة سواء

(أوقصة) قول مب ولا سيما وهي من أنواع الحيض الخبثي وجوب الغسل منها وقد جزم غ بأنه لا يجب منها غسل مستدلاً بكلام ابن نونس وكذا جس قائلوا والظاهر أنها ناقصة للوضوء لأنها خارج معتاد ولا يعد أن يجري فيها ما جرى في الهادي من الخلاف لأنها تخرج من وجه السلس والله أعلم اه وقال نو اذا حصل الجفوف فاغتسلت ثم خرجت منها القصة فينبغي أن لا يشك في أنه لا غسل عليها لان الغسل للحيض وهو دم كصفرة أو كدرة والقصة ليست بشئ من ذلك وهل يجب عليها الوضوء توقف في ذلك شيخنا أبو عبد الله مس فيما بلغني عنه قال ولا يعد (٣٧٧) تخريجها على الخلاف في الهادي والله أعلم اه

وانظر نص ابن نونس ونص المتقي في الاصل فأنه ما يدل على ما جزم به غ ومن وافقه وبشبه ذلك أيضاً قول المدونة اذا كانت ممن ترى القصة البيضاء اغتسلت حين تراها اه وكذا قول ح عن الطراز بخلاف ما أذارت في الخرقه القصة فان الطهر مستند الى خروجها اه فالابن حبيب يوجب تأويله والا كان ضعيفاً وقياس القصة على الهادي في عدم نقض الوضوء أحرى لأنها تتكرر أكثر منه بكثير والله أعلم قلت وقول خش ثم تهرى به فيخ الماء الفوقية وكسر الراء وتشديد القصة قال في التبهيات وهي شبه الغسالة أى غسالة اللحم وقال الهروي هي الحيض اليسير أقل من الصفرة وفي كتاب العين هي ما رأت المرأة من صفرة أو بياض عند الحيض وقيل هي الماء المتغير دون الصفرة * (فسر) قال في أواخر كتاب الحيض من الطراز ويستحب للمائض والنفساء والمستحاضة أن يطينن فروجهن اذا طهرن وذكره في المدخل وبين كيفيته

وكذلك قال ابن حبيب في الواضحة اه محل الحاجة منه بلفظه (أوقصة) قول مب ولا سيما وهي من أنواع الحيض الخبثي أنه يجب الغسل منها وليس كذلك وقد جزم غ بأنه لا يجب منها غسل مستدلاً بكلام ابن نونس وكذلك جس وزاد مائه والظاهر أنها ناقصة للوضوء لأنها خارج معتاد ولا يعد أن يجري فيها ما جرى في الهادي من الخلاف لأنها تخرج من وجه السلس والله أعلم اه منه بلفظه وقال نو مائه تنسه اذا حصل الجفوف لمعادته أو غيرها فاغتسلت ثم خرجت منها القصة فينبغي أن لا يشك أنه لا غسل عليها لان الغسل للحيض والحيض دم أو صفرة أو كدرة والقصة ليست بشئ من ذلك وهل يجب عليها الوضوء توقف في ذلك شيخنا أبو عبد الله المسناوى فيما بلغني عنه قال ولا يعد تخريجها على الخلاف في الهادي والله أعلم اه منه قلت واستدلال غ على سقوط الغسل بكلام ابن نونس واضح وقد زاد ابن نونس الاستدلال بالحديث ونصه قال بعض شيو خنا في التي ترى القصة لا تنتظر زوالها ولكن تغتسل اذا رأتها لأنها علامة الطهر وقد روى مالك في الموطأ أن النساء كن يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسي فيه الصفرة فيسألن عن الصلاة فتقول لا تنجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة اه منه بلفظه وقال في المتقى في شرح هذا الحديث مائه وقولها فيه الصفرة من دم الحيضة فان النساء كن يسألن عائشة اذا رأتها عن الصلاة فكانت عائشة تحكم بأنها حيضة وتقول لهن لا تنجلن حتى ترين القصة البيضاء وترى أنهن ممنوعات من الصلاة اذا رأت الصفرة في زمن الحيض لأنها حيض ثم قال بعد كلام مائه وقولها لا تنجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد لا تنجلن بالصلاة حتى ترين القصة البيضاء وهي علامة الطهر اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا نص في أن حكم القصة مخالف لحكم الصفرة وذلك يدل على أنه لا يجب منها الغسل وبشبه ذلك أيضاً قول المدونة اذا كانت ممن ترى القصة البيضاء اغتسلت حتى تراها اه فتأمل اه وكذا قول الطراز بخلاف ما أذارت في الخرقه القصة فان الطهر مستند الى خروجها اه انظر بهما في ح عند قوله وليس عليها تطهرها الخ فالابن حبيب لا يعمل على ظاهره بل يجب تأويله والا كان مقابلاً لضعيفاً وقياس القصة على الهادي في نقض الوضوء أحرى لأنها تتكرر أكثر منه بكثير والله

فانظره (والصحيح) قلت قال البايع عن مالك وعليه أن يتظرن في أوقات الصلوات اه وقال ابن عرفة عن ابن رشد يجب في وقت كل صلاة وجوباً موسعاً وبعين آخره بحيث يؤدونها اه وانما خص المصنف بالصبح بالذكر للرعد على القائل بأن عليها أن تنظر قبل الفجر وأما باقي الصلوات فتحقق عليه ابن رشد كان القياس أن يجب عليها أن تنظر قبل الفجر بقدر ما يمكنها ان رأت الطهر أن تغتسل وتصل المغرب والعشاء قبل طلوع الفجر اذ لا اختلاف أن الصلاة تتعين في آخر الوقت فسقط ذلك عنها من ناحية المشقة اه

(وطلاقاً) قول مب فنفاه ابن يونس سبق قلم لان ابن يونس اختار قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه وذلك مصرح به في كلام المصنف في طلاق السنة وفي كلام غيره وقد ذكره مب هناك على الصواب (ووطء فرج أو تحت ازار) قال في المدونة ولا يوطء ابن النخدين ولا يقرب أسفلها اه ابن ناجي لا خلاف ان المتعة بما فوق الازار جائزة كأنه لا خلاف أن الوطء في الفرج حرام واختلف فيما تحت الازار فالمشهور أنه لا يجوز للمتعة به وعظاهر الكتاب وخفقه أصبغ وابن حبيب اه قال نو عقبه ونحوه في الجواهر فقام له مع كلام ابن عاشر أي الذي في مب الآن يكون مراد ابن ناجي بالمتعة الوطء لأنه لم يذكر معها ومراد المدونة ولا يقرب أسفلها أي الوطء اه وتاويل كلام ابن ناجي بما ذكره متعين بدليل نسبت المتاعل لابن حبيب واصبغ لان الذي أجازاه هو الوطء كما في ابن يونس وابن عرفة وغيرهما وعلى ذلك فهم ابن عرفة كلام المدونة ونصه ويمنع الحيض الصلاة الى أن قال والوطء في الفرج وفيها متعة ودونه تحت الازار وخفقه ابن حبيب واصبغ اه وقول ز ولو على حائل يشهد له قوله القسطلاني وعند أبي داود بسناد قوي حديث انه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد من الحائض أن يوطئها قال لا يوطئها الا بعد أن يوطئها في غير ذلك * (تمة) * ابن يونس وماروي في ووطئها من صدقة دينار أو نصف دينار وان ابن عباس قال دينار في اول الدم وأما في الصفرة فيستدق بنصف دينار قال ابن حبيب فليس فيه حد ولكن يرجو بالصدقة تكفير الذنب قال مالك في المجموعة ليس في ذلك كفارة الا التوبة والتقرب الى الله سبحانه وكذلك وطئها بعد الطهر وقبل الغسل والنقصة كالحائض اه قلت في حديث الطبراني وصححه الحاكم عن ابن عباس مر فوعان أي امرأته في حيضها فليصدق دينار ومن أتاها وقد أدبر الدم عنها فنصف دينار قال المناوي من أتى امرأته الخ أي عمد أو جهلا فليصدق دينار وقيل وجوبا اه وأخرج الامام أحمد وغيره في الجامع الصغير عن أبي هريرة مر فوعان أي كاهنا فصدقها بما يقول (٣٧٨) أو أتى حائضاً أو أتى امرأته في دبرها فقد برئ مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم أي ان استحل ذلك أو أراد الزجر والتفسير وليس المراد حقيقة الكفر والامساك في وطء الحائض بالكفارة قاله المناوي وفي القسطلاني ان الجامع في الحيض حرام باجماع فمن اعتقد حله كفر

أعلم (وطلاقاً) قول مب فنفاه ابن يونس الخ كذا في جميع ما وقفنا عليه من النسخ وهي عدة وفيه نظر لان ابن يونس اختار قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه وذلك مصرح به في كلام المصنف في فصل طلاق السنة وفي كلام غيره وقد ذكره هناك مب نفسه على الصواب فخاله هنا سبق قلم أو سهو منه رحمه الله (أو تحت ازار الخ) قال في المدونة ولا يوطء ابن النخدين ولا يقرب أسفلها اه قال ابن ناجي عقبه مانصه لا خلاف أن

اه وأخرج الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن أبي هريرة مر فوعان وطئ امرأته وهي حائض فقتل منهن ما ولد فأصابه جدام فلا يؤمن الانفسه اه وقوله فأصابه أي الولد أو الواطئ وقوله فلا يؤمن الانفسه أي لتسببه فيما يورثه فلا يؤمن الشارع لانه قد حذر منه قاله المناوي وقال في كشف الاسرار قيل ان رجلاً وامرأة اختلفا في ولد لهما أسود فقالت المرأة هو ابنك وأنكر الرجل فقامت على حال الحيض قال نعم قال هو لك وانما سود الله وجهه عقوبة لكما قيل وهو المراد بقوله تعالى فقهها مناهما سليمان اه وقال القسطلاني في شرح البخاري روى الطرطوشي في كتاب تحريم الفواحش في باب من أي شيء يكون الخنث بسنده الى ابن عباس قال المؤمنون ولاد الجن قيل له كيف ذلك قال ان الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم نهياناً بأن يزرعوا من غير الله تعالى فلو لم تنزل الوطء الخ اعلم انه استشكل جبر الكيسية على الغسل بأنه لا يصح الابنية وهي لا تصح منها لو أجاب القرأني بأن الغسل من الحيض فيه لله خطابان خطاب وضع من جهة أنه شرط في اباحة الوطء وخطاب تكليف من جهة أنه عبادت وعدم النية تقدح في الثاني دون الاول وهو ظاهر وقال ابن رشد انما تشترط النية في صحة الغسل للصلاة لا للوطء لان الزوج متعبد بذلك فيها وما كان كذلك كما يفعله المتعبد في غيره لم يفتقر الى نية تغسل الميت اه وقوله لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشد ازارها الخ هذا الحديث رواه الامام في الموطأ والبخاري في صحيحه (ولو بعد نقاء) رآه قول ابن بكير بجوازه ابن يونس وهو أقسى والاول أي المشهوراً حوط واجب البناء كذا في ق والذي في ابن عرفة وتكميل غ أن ابن بكير يقول بالكراهة وان الجواز له بسبب عن ابن نافع مع عياض عن تاويل بعض البغداديين قول مالك عليه

(وتيمم) رديه قول ابن شعبان بجواز بعده **قلت** واختار ابن عبد السلام قول ابن شعبان كافي ح وفيه أضعاف الخمي ان كانا سفر ولم يجد ماء وطال السفر وجازله أن يصيم أو استحلبها ان تيمم (٢٧٩) قبل ذلك وتنوي بالطهر من الحيض اه

وهو ظاهر والله أعلم (ولو جنابة)

قلت قول ز بدليل لو طهرت

منه منعت من القراءة الخ أي سواء

كانت جنباً أم لا فدل ذلك على

أن الحيض جنباً أي كالجنب في

ثاني حال وإن افتراحا حال حصول

الحيض وهو دليل اقناعي لأبأس به

واعترض مب عليه بحامل

فتأمله والله أعلم (لاقرة) **قلت**

ومثلها ذكر الله كالتسبيح

والاستغفار وإن كثروا كذا السعي

والوقوف بعرفة كافي ح عن

الغصمى (والنفاس الخ) **قلت**

قال ح عن الذخيرة هو في الغصة

ولادة المرأة لأنفس الدم ذكره

صاحب العين والصباح والمراة

نفساً بضم ففتح والجمع نفاس بكسر

فتح وليس في الكلام ما هو فعلاء

ويجمع على فعال غير نفساء

وعشراء ويجمعان على نفساوات

وعشر اوات بضم أولهما وفتح

ثانيهما ويقال نفست المرأة بفتح

النون وضمها وكلاهما مع كسر

الفاء ولا يقال في الحيض الانفست

اه أي يفتح النون وكسر الفاء وزاد

في المصباح أن بعض العرب يقول

نفست من باب تعب فهي نفاس

مثل حائض والولد منقوس ثم قال

وهومن النفس وهو الدم ومنه

قوله لم لأنفس له سائلة أي لادم له

يجري (خرج للولادة) قول مب

وكلام ح يشهد أن أرج القولين

المتعة بما فوق الأزار جائرة كما أنه لا خلاف أن الوطء في الفرج حرام واختلف فيما تحت

الأزار فالمشهور أنه لا تجوز المتعة به وهو ظاهر الكتاب وخففه اصمغ وابن حبيب اه

منه بلطفه ونقله نو وزاد عقبه مانصه ونحوه في الجواهر فتأمل مع قول ابن عاشر ظاهر

كلامهم أن الذي يحرم تحت الأزار انما هو الوطء لا غير وقول من قال صدق فيما قال

اللهم الآن يقال مراد ابن ناجي بالمتعة الوطء لأنه لم يذكر معهما ومرا المدونة ولا يقرب

أسفلها يعني بالوطء نعم ما قاله ابن عاشر وهو ظاهر الجلاب والتلقين والمقدمات وأبي الحسن

اه محل الحاجة منه **قلت** تأويل كلام ابن ناجي بما ذكره متعين ونسبة المقابل لاصبغ

وابن حبيب تدل على ذلك لأن الذي أجازه هو الوطء كافي ابن يونس وابن عرفة وغيرهما

وعلى ذلك فهم ابن عرفة كلام المدونة ونصه ويمنع الحيض الصلاة إلى أن قال والوطء في

الفرج وفيها منعه ودونه تحت الأزار وخففه ابن حبيب واصبغ اه منه بلطفه ونص

ابن يونس قال مالك ولا يوطئها بين الفخذين قال محمد بن يونس للذريعة أن يقع في الفرج

وقد قال عليه الصلاة والسلام فبين رتع حول الحى يوشك أن يقع فيه قال ابن حبيب انما

ذلك للذريعة وليس بضيق اذا اجتنب الفرج وقاله اصبغ اه منه بلطفه (تنبيه)

يشهد لرذقول ز ولوعلى حائل ما قاله العلامة القسطلاني ونصه وعند أبي داود بسناد

قوى حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد من الخائض ألقى على فرجها ثوبا اه

منه بلطفه (تتمه) **قلت** قال ابن يونس عقب ما قلناه عنه مانصه وما روى في وطنها من

صدقة دينار ونصف دينار وإن ابن عباس قال دينار في أول الدم وأما في الصدفة فيصدق

بنصف دينار قال ابن حبيب فليس فيه حد ولكن يرجو بالصدقة تكفير الذنب قال مالك

في المجموعة ليس في ذلك كفارة الا التوبة والتعتر بآلة سبحانه وكذلك وطؤها بعد الطهر

وقبل الغسل والنفساء كاخائض اه منه بلطفه (ولو بعد نقاء) رديه قول ابن بكير

بجوازه وقاله ابن يونس هو قيس (وتيمم) رديه قول ابن شعبان بجوازه بعده (تنبيه)

ما ذكرناه عن ابن بكير هو الذي في ق عن ابن يونس لكنه خلاف ما لابن عرفة من ان

ابن بكير يقول بالكراهة ونصه وفي منعه بعد طهرها قبل غسالها ثالثها يكره للمشهور

والمبسوطة عن ابن نافع مع عياض عن ثأويل بعض البغداديين قول مالك عليه وابن

بكير اه منه بلطفه ونقله غ في تكميله وأقره (خرج للولادة) قول مب وكلام ح

يفيد أن أرج القولين أنه نفاس لأنه عزاه لالا كتر الخ فيه نظر وما قاله ز هو الصواب

الذي يشهد له كلام عياض لمن تأمله وأصنافه قال في تنبيهاته مانصه ثم هذا الدم المعتبر

المسمى دم النفاس لا خلاف أنه الدم الذي يهراق بعد الولادة وأما ما كان قبل خروج الولد

فقل أنه غير دم نفاس وحكمه حكم غيره من الدماء التي تراها الحامل واختلف فيما يهراق

عند خروج الولد ومعه فقل ليس بدم نفاس حتى يكون بعده وهو ظاهر قول عبد الوهاب

والنفاس ما كان عقب الولادة وقيل هو دم نفاس ولا فرق بين ابتداءه وخروج الولد وانفصاله

أنه نفاس الخ فيه نظر بل لز هو الصواب الذي يشهد له كلام التبيينات فإنه ذكر ما خرج بعد الولادة وحكى الاتفاق على أنه

نفاس وما خرج قبلها ولم يذكر فيه إلا أنه ليس بنفاس وأطلق ولم يفصل بين أن يكون خرج لاجلها كالخارج عند وجع الطلق أولا

وما كان معها بان خرج بعد بروز بعض الولد وحكى فيه قولين احدهما انه نفاس وعزاه لظاهر قول كثير من اصحابنا والثاني ليس بنفاس وعزاه لظاهر قول عبد الوهاب وقد شرح ح أولا كلام المصنف بما قاله ز واستدل بكلام عياض فانظره وقال ابن عرفة النفاس دم القاء محل فيدخل دم القاء الدم المجمع على المشهور عياض قيل ما خرج قبل الولد غير نفاس وما بعده نفاس وفيما معه قول الاكثر والقاضى اه نقله ح وقوله ما خرج قبل الولد اي بعد نزول وجع الطلق هذا هو المتوهم واما ما خرج قبل ذلك فهو حيض بالارتباب كما هو (٣٨٠) مصرح به في غير ما كآب فلا وجه للعرض له ولا لا تعبير عنه بقيل لانه دم

وهو ظاهر قول كثير من اصحابنا من قوله الدم الذي عند الولادة ومع الولادة وكذلك اختلف فيه اصحاب الشافعي على قولين ولم يختلفوا في الوجهين الاولين على ما ذكرناه اه منها بالنظرها ونقله ابو الحسن ونقله ح ايضا وقوله ولم يختلفوا في الوجهين الاولين مرادهم ما ما خرج بعد الولادة وما خرج قبلها فليس في كلامه الا وجه ثلاثة اولها ما خرج بعد الولادة وحكى الاتفاق على انه دم نفاس ثانيا ما ما خرج قبل الولادة ولم يذكر فيه الا انه ليس بنفاس وأطلق ولم يفصل بين أن يكون لاجلها أولا ثالثا ما كان مع الولادة وحكى فيه الخلاف المذكور ولا يقبل كلامه غير هذا وقد شرح ح أولا كلام المصنف بما قاله ز واستدل بكلام عياض اذ قال ما نصه وشمل قوله للولادة ما خرج بعد الولادة وما خرج معها وعند هذا لاجلها وخرج به ما خرج قبل الولادة قال في التنبهات فذكر ما قدمناه عنها وقال عقبه ما نصه وعلم من كلامه أن مراده في الوجه الاول ما كان قبل خروج الولد ولم يكن لاجل الولادة واما ما خرج لاجل الولادة فليس خروج الولد ففيه الخلاف وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول المصنف في ضيق الدم الخارج قبل الولادة لاجلها وحكى فيه عياض قولين للشيخ أحدهما انه حيض والثاني انه نفاس اه لكن لا يفهم من كلامه في ضيق أن الخلاف جار فيما خرج ايضا مع الولد وقال ابن عرفة النفاس دم القاء محل فيدخل دم القاء الدم المجمع على المشهور عياض قيل ما خرج قبل الولد غير نفاس وما بعده نفاس وفيما معه قول الاكثر والقاضى اه منه بلفظه وهو صريح في أن الخلاف الذي ذكره عياض هو في وجهين فيما خرج قبل الولادة لاجلها وهو الذي نقله عنه في ضيق وفيما خرج معها وهو الذي أغفل في ضيق وفي ذلك نظر ظاهر وليس مراد ضيق بقوله الدم الخارج قبل الولادة لاجلها الى آخر ما فهمه عنه بل مراده والله أعلم بالخارج قبل تمام الولادة وقبل انفصال الولد كله ولكن بعد أن خرج بعض الولد ونسبته ذلك لعياض تعين ما قلناه وكيف يحمل بالمصنف أن نسب عياض ما فهمه عنه ح ويسكت عن الوجه الذي هو صريح في كلام عياض أنه يحمل الخلاف وصورة خروج الدم قبل الولادة لاجلها الذي هو محل النزاع هو أن يخرج الدم عند أخذ المرأة وجع الطلق وينزل بها مقدمات الولادة وصورة خروجها مع الولادة وعند هذا أن يخرج الدم بعد أن يبرز بعض الولد فقط وهذا الوجه صريح في أنه يحمل الخلاف في كلام

خرج من حامل في آخر حملها واما قول ضيق الدم الخارج قبل الولادة لاجلها وحكى فيه عياض قولين للشيخ أحدهما انه حيض والثاني انه نفاس اه فليس مراده به ما خرج قبل خروج شيء من الولد كما فهمه ح بل مراده الخارج قبل تمام الولادة وقبل انفصال الولد كله لان هذا هو الذي حكى عياض فيه قولين للشيخ قلت وقال مق لعله تعصف يعني في كلام ضيق عند قبل لان عياض انما يحكى القولين فيما فارت اه وبه نعلم ما في قول مب ايضا النقل في ح عن عياض وغيره يدل الخ انظر الاصل والله أعلم (ولو بين توأمين) قلت قول مب خلافا لظاهر ابن الحاجب أي من أن الخلاف في الضم وعدمه نبني على الخلاف في كونه نفاسا أو حيضا قال ح والذي في التنبهات أظهر وقد ذكره أبو الحسن اه (وأكثره ستون يوما) قلت يريد لاحد لاقلة قال ابن ناجي في شرح المدونة ولا خلاف أعلمه بين أهل العلم أنه اذا

انقطع دم النفاس أنها تغتسل وجهه علوم اقر بقيقة بعد قد دون انها تكث أربعين يوما ولو انقطع عنها الدم وهو وجه لمنن اه ونسب على ذلك صاحب المدخل وقال الشيخ زروق في شرح الوغليسية وما يقوله نساء هذا الزمان من أن المرأة لا تغتسل حتى تستوفي أربعين يوما ولو انقطع دمها خروج الحق والعياذ بالله اه وقال أبو عبد الله الهبطي ليس من الحلال وطء النفاسه * ما لم تكن من الاذى قل طاهره فان رأت علامة تطهرت * ولو في يومها الذي قد وضعت

(ب) ابن عاشور قوله وهو ماء أبيض الخ ليد كرفي القاموس تفسيره بهذا المعنى وإنما قال الهادي المتقدم اه ولعله سمي بذلك لتقدمه وقال مق ما رأيت من سماه الهادي من المؤلفين غيره ولعله عرف المشاركة وهو مناسب للغة اه قلت زاد مق مانسه وسألت بعض القوابل المغربيين فزعمت أنهن يسمينه السقية (٢٨١) ولعله فعليه بمعنى فاعله من السقي لأنه ماء

الأنهار زعمت أنه أصفر وساقى لأن عوف أي شارح التهذيب ما يقوى قولها قالت ويقال ما بعد السقية بسمية أي ليس بعد خروجهما إلا خروج لولد فهي أمارة قريبة عليه قف على تمامه قال ابن عاشور والذي سمعناه من نساء أن الماء الأبيض يسيل. يقرب الولادة وقبلها بأيام وأما السقية فهي الغشاء الرقيق على الحنين يتفرغ يقرب الوضع ويسيل منه ماء أبيض أيضا اه وقال في الطراز وجه القول الاول أن هذا الماء يخرج من الحوامل عادة قرب الولادة وعندئذ يخرج من الطعام وجل الشئ الثقيل وما خرج من النرج عادة فهو حدث ثم قال وللنظر في ذلك مجال فان هذا الماء لا يخرج الا غلبة فهو في حكم السلس اه والله أعلم

(باب الصلاة)

قال في المقدمات وذ كر الله تعالى الصلاة في كتابه بر كوعها وسجودها وقيامها وقراءتها ما بها فقال وأقم الصلاة طرفي النهار في الطرف الاول الصبح وفي الثاني الظهر والعصر وزلفان الليل

(٣٦) رهوني (أول) الشمس ميلها وذلك وقت الظهر والعصر وغسق الليل اجتماعه وظلمته وذلك وقت المغرب والعشاء وقرآن الفجر قرآن الفجر كان مشهودا يعني صلاة الصبح يشهدها مع الناس ملائكة الليل وملائكة النهار فذ كر حديث الصبحين وغيرهما ثم قال وقال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون وقوله حين تمسون ويريد المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا العصر وحين تصبحون الى تظهرون وقوله حين تمسون يريد المغرب والعشاء وحين تصبحون الصبح وعشيا العصر وحين تظهرون الظهر وقال وسبح بحمد ربك قبل طلع الشمس وقبل غروبها فقبل طلوعها صلاة

(باب الصلاة)

قال في المقدمات مانسه وذ كر الله تعالى الصلاة في كتابه بر كوعها وسجودها وقيامها وقراءتها وأما ما يقال عز وجل وأقم الصلاة طرفي النهار ففي الطرف الاول صلاة الصبح وفي الطرف الثاني الظهر والعصر وزلفان الليل المغرب والعشاء وقال أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل فدلوك الشمس ميلها وذلك وقت صلاة الظهر والعصر وغسق الليل اجتماعه وظلمته وذلك وقت صلاة المغرب والعشاء وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا يعني صلاة الصبح يشهدها مع الناس ملائكة الليل وملائكة النهار فذ كر حديث الصبحين وغيرهما ثم قال وقال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون وقوله حين تمسون ويريد المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا العصر وحين تصبحون الى تظهرون الظهر وقال وسبح بحمد ربك قبل طلع الشمس وقبل غروبها فقبل طلوعها صلاة

الصبح وقبل غروبها الظهر والعصر موقال في الركوع والسجود واركعوا واسجدوا وقال في القيام وقوموا لله فآتين وقال في القراءة واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لان معناه في الصلاة وقال ولا تتجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني لا تتجهر بقراءة تلك في الصلاة حتى يسمعك المشركون ثلاثا يسبوا قراوتك ولا تخافت بها حتى لا يسمعك أصحابك وقيل معناه في الدعاء والله تعالى أعلم اه
ويحوي لابن يونس قلت وقول مب واعلم انه اخذ في اطلاق الالفاظ الخ حاصلة انها حقائق شرعية بلانزعاعه حتى أن جعله الشرع غلب استعمالهم له في تلك المأني حتى ان اللفظ لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعاني المذكورة ونما اختلف هل ذلك على طريق النقل بمعنى أن صاحب الشرع وهو الله تعالى نقلها عن معانيها اللغوية الى المعاني الشرعية من غير ملاحظة للمعنى اللغوي أصلا وان صادف ذلك الوضع علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي فذلك أمر اتفاقي وهذا مذهب المعتزلة وقال به جماعة من الفقهاء كما في الذخيرة واستبعدلانه يؤدى أن تكون العرب خوطبت بغير لغتها وأجازوا للغوي المناسبة بين المعنيين وهو مذهب الامام غفر الدين والمنازري وجماعة من الفقهاء ونسبوا الى الجمهور وقال ابن ناجي هو مذهب المحققين والالفاظ المذكورة مستعملة في معانيها اللغوية لكن ذات الادلة على أن تلك المسببات اللغوية لا بد معها من قيود زائدة حتى تصير شرعية وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني في سائر الالفاظ الشرعية فلفظ الصلاة عنده مستعمل في حقيقة اللغوية وهى الدعاء فاذا قيل له الدعاء ليس مجزئا وحده ويصح بغير طهارة يقول عدم الاجزاء دلالة الادلة على ضم أمور أخر لا من لفظ الصلاة وعلى الجواز فقبل انعامت هذه العبادة صلاة لاشتمالها على الدعاء ابن رشد وهو المشهور والمعروف قال القرافي وعليه أكثر الفقهاء وقد قيل ان للدعاء معنيين دعاء مسئلة ودعاء عبادة خضوع وبهم ما فسر قوله تعالى ادعوني استجب لكم فقيل المعنى أطعوني أشكركم وقيل سألوني أعطيتكم وحال المصلي كحال السائل الخاضع فسميت افعاله صلاة وقيل هى مأخوذة من الصلوات بفتح الصاد واللام ثنية صلى وهما عرفان في الظاهر الى التذنب وقيل (٣٨٣) عظمان بنحيان في الركوع والسجود قال القرافي ولما كانا يظهران من

الراكع سمي مصليا وفعله صلاة وقوله
الصبح وقبل غروبها الصلاة والظهر والعصر وقال في الركوع والسجود واركعوا واسجدوا
وقال في القيام وقوموا لله فآتين وقال في القراءة واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
لان معناه في الصلاة وقال ولا تتجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني لا تتجهر بقراءة تلك في

الراكع سمي مصليا وفعله صلاة وقوله
الصبح وقبل غروبها الصلاة والظهر والعصر وقال في الركوع والسجود واركعوا واسجدوا
وقال في القيام وقوموا لله فآتين وقال في القراءة واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
لان معناه في الصلاة وقال ولا تتجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني لا تتجهر بقراءة تلك في

المصنف بالواو واختار هذا القول النووي فقال في تهذيب الاسماء اختلف في اشتقاق الصلاة فالظاهر الاشتهار بأنها الصلاة من الصلوات وهما عرفان من جانبي عجب الذنب وعظمان بنحيان في الركوع والسجود اه فجمع بين القولين في تفسير الصلوات وحلبة السباق بفتح الحاء وسكون اللام هى خيل تجتمع للمسابقة من كل ناحية وقيل لانها ثمانية الايمان والنية كالصلى من الخيل في حلبة السباق وقيل لان فاعلها متابع للنبي صلى الله عليه وسلم كما تبسع القرس الثانى الاول وقيل مأخوذة من تصليته العود على النار ليقوم ولما كانت الصلاة تقيم العبد على طاعة الله تعالى وخدمته وتنهاه عن خلافه كانت مقومة لتفاعلها كما قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وهما جزم الشيخ زروق في شرح الوغليسية فقال وهى مأخوذة من صليت العود اذا قومته فكأنها تقوم ووج طبع مقيمها قال تعالى ان الصلاة تنهى الالية وقال عليه الصلاة والسلام من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعدا اه وقيل مأخوذة من الصلة لانها صلة بين العبد وربيه بمعنى أنها تدنيه من رحمة وتوصله الى كرامته وجنته وتقطع من الغلة للحضور وتخرجه من الظلمات الى النور وتقطع معاملته الخلق وتصل مناجاة الحق وترقى الروح لحضرة القدس وتوجب للنفس بيارثها الانس ولذلك قرنها سبحانه بالذكر في قوله ان الصلاة تنهى الالية وقيل أصل الصلاة الاقبال على الشيء تقربا اليه وفي الصلاة هذا المعنى وقيل معناها اللزوم فكان المصلي لزم هذه العبادة وأنها لزمته وقيل من الرحمة والصلاة درجة وقيل لانها تنفض الى الغفرة والمغفرة تسمى صلاة قال تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وقال الابن في شرح مسلم لا يصح اشتقاقها من الصلة لان الصلة معتلة الفاء لانها مصدر وتصل والصلاة معتلة اللام ولان صليت العود لانه من ذوات اليباء وهى من ذوات الاء ولان المصلي لانه اشتقاق من الفروع لان المصلي من الصلوات ولان الصلوات لانه اشتقاق من الجوامد الان يجعل اشتقاقها من شئ من ذلك اشتقاقا أكبر ثم اشتقاقها من شئ من ذلك انما هو على قول القاضي وقول مب وقيل فرضت أربعاً الخ هذا هو مذهب الجمهور ووجه ابن حجر بان الصلاة فرضت أو لا ركعتين الا المغرب ثم زيد بعد الهجرة

ركعتان الا الصحيح والمغرب حضروا سفرهم خفف ففقص من صلاة السفر فقول عائشة فأقرت نهي باعتبار ما آلا اليه الامر والله أعلم واختلاف فيما قبل ذلك فقال في المقدمات وكابداء الصلاة قبل أن تفرض الصلوات الخمس ركعتين غدو وركعتين عشيا اه وخوفى التوارد وقيل انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وعلم ان الصلاة أفضل العبادات بعد الايمان بالله لان جميع ما فيها من الاقوال والافعال اجل له تعالى وتعظيم واقبال عليه وتعلق له وتذلل بين يديه وتخضع وتواضع وحط الرقبه وتغني عن الشرف والدين وهو الوجه في التراب بين يدي الرب الارباب ولا تساوياها في هذا عبادة من العبادات ولهذا كانت الصلاة قرعة عنه الى الله عليه وسلم وفي حديث المطا المصلي يتأجى ربه فهو جليس الله وفي حضرة الله ومع الله وعند الله ولذا شرعت الطهارة للصلاة اذا معلوم أنه لا يلبس بحضرة الرؤسا ومالوك لعدل الا لمظهر وبقايقا في حضرة مثال المالك ورب الارباب جل وعلا فالمصلي في عمل عظيم وحال شريف ولذلك كانت الصلاة أعظم العبادات وأشرفها وقد ورد في فضلها والحث على اقامتها والمحافظة عليها امر اعماد حدوها بالباطنة آيات وأحاديث كثيرة مشهورة وحكمة مشروعتها والتذلل والخضوع بين يدي الله تعالى المستحق للتعظيم ومناجاة تعالى بالقرعة والذكر والدعاء والاستغفار وتعميق القلب بذكره واستعمال الجوارح في خدمته ثم الصلاة على ستة أقسام فرض عين وكفاية وسنة ومنها ركعتا الاحرام باحد التسكين ومجدنا السهو وركعتا الطوافي ووجود التلاوة على أحد القوانين فهما فضيلة ومنها احيا ما بين العشاءين وركعتان لمن قرب للقتل ولو كان عند طلوع الشمس أو غروبها على أحد القوانين وركعتان بعد الوضوء وعند السفر والقعود منه ودخول المنزل والخروج منه وعند التوبة وعند الحاجة وعند الدعاء بين الاذان والاقامة الا في المغرب وعند الاستحارة وصلاة النسيج على ما ذكر عياض في قواعده وسكرهه ومنها صلاة بعد صلاة الجمعة في المسجد وبين الصلاتين المجموعتين اسفرا ومطر أو بعرفة أو من زلفة وعمنوعة ومنها تذلل من عليه فوائت كباقي الوقت المختار هو الذي لم ينع عن تأخير الصلاة اليه والضروري عكسه (٢٨٣) وسيمت الظاهر بذلك لان وقتها أظهر الاوقات لانه

فطلوع الشمس وقت العجى إذا كان مع ما زاد في ضيق ولو خسر طلوع الشمس بالنسبة إلى أعين مثلما قلنا طلوع الشمس عند عجي زيد فيكون الحجي وقتا للطلوع اه وما ذكره في تفسير الزمان هو مذهب الحكماء وفسره المتكلمون بما مر به الوقت نظرا ثم رجع الجوامع ونشرحه وح وقول خش وبعني البركة منه قول عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى وقوله والاستغفار منه قوله صلى الله عليه وسلم بعث لاهل البقيع لاصلي عليهم أى لاستغفر لهم كما هو في رواية زاد ح وبعني القراءة كقوله تعالى ولا تبجز بصلاتك أى بقرائك وغيره وبعني الرحمة كقوله تعالى هو الذى يصلى عليكم أى ربحكم (من زوال الخ) قول ز عن الزوال ثلاثا الخ هذا نقله ح عن الأبي عن القوت لكن الحديث الذى ذكره ومثل عنه أبو الفضل العراقي فقال إنه لم يجد له أصلا اه قلنا والزوال عند أهل الميقات يحصل بغير مركز الشمس عن خط وسط السماء وعند أهل الشرع انما يحصل بغير قرص الشمس عن خط وسط السماء وكذا الغروب بمقايى شرعى فالأول غروب مركز الشمس والثاني غروب جميع قرص الشمس وكذا الشروق فالحقاهى هو شروق مركز الشمس والشرعى شروق أول حجاب الشمس ويحصل الشرعى من ذلك كله بعد الاصطلاحى بخلاف درجة وذلك قدر قراءة قل هو الله أحد ثلاثين مرة قراءة بعد صلاة مع البسطة فى كل مرة وإذا تبين زيادة الظل فقد مضى هذا المقدار يقينا كما فى ح (بغير ظل الزوال) قلنا قد بين ز و مب الاشارة القبطية وأما السريانية والابتداء فيهما ان أكتوبر فبهي تشرين الاول تشرين الثاني كالون الاول كالون الاخير سبطا اذان نيسان ايار حزيران تموز آب ايلول واما الرومية فهي المشهورة وقد كنت جعنا تقرأ بالحفظ بقولى

المؤذن العدل العارف مطلقاً في الغيم والحوو والصلوة والصوم إذا كان عارفاً بالآوقات بالآلات مثل الرمليات والمقنانات وغيرهما نص على هذا العموم في كتاب الصوم من ابن يونس وغيره اه وقال في الذخيرة ويعرف الظل بان تضرب وتد في حائط تكون الشمس عليه عند الزوال فإذا زلت الشمس نظرت طرف ظل الوند واجعل في يدك خطافيه حرم دلى من أعلى الظل فإذا جاء الخط على طرف الظل فخط مع الخط خطاطو بلا فانه يكون خط الزوال أبداً فحى وصل ظل ذلك الوند اليه فقد زالت الشمس ففي الشتاء يصل اليه أسنل وفي الصيف فوق قال ح وهذا الذي ذكره إذا كان الوند مع حائل يضرب في الحائط على استقامة بحيث ان ظله خارج عنه يمينا أو شمالا وما إذا كان مستقيماً وظله تحت فقط الخط على ظله ولا بد أن تعرف الزوال في اليوم الذي تضرب فيه الوند بغير هذه الطريق اه وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة قال الغزالي ولا بأس بالميزان وكرهه ابن العربي لانه ليس من فعل السلف وقال انما كانوا يعرفون ذلك بنظر الحدار وظل الانسان أو غيره وقال المازري يكره الاسطرلاب واختلف في عله الكراهة اه وقال ابن العربي ومن صلى بالمنازل قبل تبين الفجر فهو ميتة فان أوقات الصلوات انما علققت بالآوقات المدينة للعامة والخاصة والعلماء والجهال انظر ح * (تتميم) * قال المازري اذا امتنع الاستدلال بتزايد الظل لمكون الشمس محجوبة بالغيم رجع في ذلك الى أهل (٣٨٤) الصناعات فانهم يعلمون قدر ما مضى لهم من أعمالهم من أول

الحديث الذي ذكره قال قو سئل عنه أبو الفضل العراقي فقال انه لم يجد له أصلاً اه (وهو في آخر القائمة الاولى الخ) قول مب والثاني شهره سند وابن الحاجب تبع في نسبة الت شهر لابن الحاجب ح وفيه نظر لان ابن الحاجب لم يصرح بذلك وانما قال مانص وهو أول وقت العصر فيكون مشتركا وروى أشهر الاشتراك في مقابل القائمة يسع احدهما واختاره التونسي وقال ابن حبيب لا شيء تركه ابن أبي زيد اه فأنت تراه لم يذ كر شهرها ولذا قال في ضيغ مانص ومقتضى كلام المصنف أن الأول هو المشهور وكذلك شهره سند وقال ابن عطاء الله وابن راشد المشهور الثاني اه منه بلنظرة فتأمل قل وعلى الاول في كلام المصنف اقتصر ابن يونس ولم يحك الثاني الذي شهره سند بحال ونصه وأخروفتها أن يصير ظل كل شيء مثله بعد طرح ظل الزوال وهو بعينه أول وقت العصر يكون وقتها ممتزجا بينهما فاذا زاد على المثل زيادة مئة خرج وقت الظهور واخص الوقت بالعصر اه منه بلنظرة وقول مب وانما الصواب في منشئه هل معنا مشرع فيها أو فرغ فيها الخ كذا هو في طي مولدكم في ضيغ جعل منشأه فصلي الظهر من الغد ونصه ومنشأ الخلاف قوله في حديث جبريل فصلي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله هل معنا مشرع أو فرغ وهو أقرب الى حقيقة اللفظ اه

نهارهم الى زوال الشمس في يوم الحو فيقيسون يومهم باسمهم فيعرفون بذلك الوقت اه وقال في الجواهر من اشتبه عليه الوقت فليجتهد وليستدل بما يغلب على ظنه دخوله وان خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بالاوراد أو أعمال أرباب الصناعات وبشبه ذلك ويحتاج * (غريبه) * ذكر القرافي في كتابه البواقي في علم المواقيت عن امام الحرمين في قطر يطالع فيه الفجر قبل غروب الشفق أنه لا تنصلي العشاء حتى يغيب الشفق ولا يكون قضاء له قاء وقتها ويحرم بصلاة

الصحيح من يليمهم من البلاد ولا يعتبر الفجر الذي لهم اه وكأنه ارتضاء والله أعلم (وهو منه أول وقت العصر) قل اعلم انه إذا علم ظل الزوال علم وقت العصر زيادة قامة عليه والافتقار القرافي وابن راشد عن الشيخ ابن أبي زيد ما أشار له في الرسالة بقوله وقيل اذا استقبلت الشمس بوجهك وأنت قائم غير منكسر رأسك ولا مطأطئ له فان نظرت الى الشمس بصرك أي جاءت على بصرك فقد دخل الوقت وان لم ترها بصرك لم يدخل الوقت وان زالت عن بصرك فقد غاب دخول الوقت اه انظر ح وأنكر هذا ابن الخوار قال الشيخ زروق التجربة تعطى انه يقرب وان كان لا يوصل الى التحقيق اه تت وقد قال ابن رشد ان الشمس مرتفعة في الصيف منخفضة في الشتاء اه (للاصفرار) هذا مذهب المدونة وروى ابن عبد الحكم الى أن يصير ظل كل شيء مثله ابن يونس وهو ما يتصاويان في المعنى (خلاف) قول مب وابن الحاجب مثله في ح والمراد أن ذلك مقتضى كلامه لانه صدر به لانه صرح بالتشهر وعلى الاول في كلام المصنف اقتصر ابن يونس انظر نصه ونص ابن الحاجب في الاصل وقول مب وانما الصواب في منشئه الخ حله على معنى فرغ يقتضى أن يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول فصلي الظهر فصلي المغرب فصلي العشاء على معنى فرغ فيؤدي الى ايقاع شيء من هذه الصلوات قبل وقتها وجوابه ما في

المتفق عند قول الموطا في حديث زيد بن أسلم حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر ونصه بتحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه في كلام العرب يقتضي أن طلوع الفجر كان هو وقت فعل الصلاة وذلك غير جائز ولا بد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة الآن هذا اللفظ قديس يستعمل في كلام العرب بمعنى المبالغة تقول رجلت حين جلس زيد فيقتضي ذلك أن جلوسه كان في وقت واحد غير أن ابتداء جلوس زيد تقدم فعلى هذا يصح قوله حين طلع الفجر اهـ * (تتيم) قال ابن الحاجب وقال ابن حبيب لا اشتراك وأنكره ابن أبي زيد ضيغ قال ابن حبيب لا اشتراك الحديث مسلم إذا صليتم الظهر فانه وقت إلى أن يحضر العصر وفي رواية ما لم يحضر العصر وهو مذهب ابن الموازي وابن الماجشون واختاره النعمي أي وابن العربي كافي ح فان قلت إذا كان الحديث يدل لابن حبيب فإوجه أفكار ابن أبي زيد فالجواب أن أحاديث الاشتراك صريحة فيه فمن ذلك حديث الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال أتاني جبريل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان في مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظلي كل شئ مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأطغر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى الظهر في المرة الثانية حين صار ظلي كل شئ مثله وفي وقت العصر بالأمس ثم صلى العصر حين صار ظلي كل شئ مثله ثم صلى المغرب لوقت الأول ثم صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرتم العتق إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبله والوقت فيما بين هذين وقال (٣٨٥) الترمذي روى هذا الباب عن أبي زيد وفيه حريرة

وابن سعد و جابر وعمر بن حزم والبراء وأبو داود والنسائي وأبو داود والدارقطني وحسنه الترمذي وصحح طريقه ابن العربي فلما كان هذا صريحا في المشاركة وأمكن حمل قوله عليه السلام ما لم يحضر العصر على أن المراد وقت العصر المختص بوجه الانكار والله أعلم اهـ * قلت والشرك هو السير الذي يكون على وجه الفعل وهو كناية عن أول ظهور الظل وبزق بالزاي أي بزغ وطلع ووجبت الشمس أي سقطت وقال ابن العربي

منه بلفظه قائما * (تنبيه) حمل صلى على معنى فرغ فيه اشكال لانه يقتضي أن يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول فصلي الظهر فصلي المغرب فصلي العشاء على معنى فرغ وذلك يؤدي إلى إيقاع شئ من هذه الصلوات قبل وقتها وذلك لا يصح وجوابه ما في المتفق فانه قال عند قول الموطا في حديث زيد بن أسلم حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر مانصه بتحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه في كلام العرب يقتضي أن طلوع الفجر كان وقت فعل الصلاة وذلك غير جائز ولا بد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة الآن هذا اللفظ قديس يستعمل في كلام العرب بمعنى المبالغة تقول رجلت حين جلس زيد فيقتضي ذلك أن جلوسه كان في وقت واحد غير أن ابتداء جلوس زيد تقدم فعلى هذا يصح قوله حين طلع الفجر اهـ * (تتيم) قال في ضيغ مانصه وقال ابن حبيب لا اشتراك في ما لم يحضر العصر وهو مذهب ابن الموازي وابن الماجشون واختاره النعمي أي وابن العربي كافي ح فان قلت إذا كان الحديث يدل لابن حبيب فإوجه أفكار ابن أبي زيد فالجواب أن أحاديث الاشتراك صريحة فيه فمن ذلك حديث الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال أتاني جبريل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان في مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظلي كل شئ مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأطغر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى الظهر في المرة الثانية حين صار ظلي كل شئ مثله وفي وقت العصر بالأمس ثم صلى العصر حين صار ظلي كل شئ مثله ثم صلى المغرب لوقت الأول ثم صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرتم العتق إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبله والوقت فيما بين هذين وقال (٣٨٥) الترمذي روى هذا الباب عن أبي زيد وفيه حريرة

في عارضة الاحوذى قوله في الحديث هذا وقت الانبياء قبله معناه أن هذا الوقت الموسع المحدود بطرفين مثل وقت الانبياء قبله أي ان صلاتهم كانت واسعة الوقت ذا طرفين والافهذه الصلوات على هذا المقات لم تكن الا لهذه الامم خاصة وان كان غيرهم قد شاركهم في بعضها اهـ قال في ضيغ وفي المسئلة قول آخر ذكره ابن بونس وغيره عن ابن القصار ان وقت العصر بعد مضى أربع ركعات من الزوال فيشتريك في ذلك الظهر والعصر إلى أن يبقى قدر أربع ركعات قبل الغروب فيختص بالعصر قال وكذا العشاء تشارك المغرب بعد مضى قدر ثلاث ركعات ثم لا تزال إلى أن يبقى قدر أربع ركعات قبل الفجر فيختص ذلك بالعشاء اهـ وذكر في فصل الجمع من المقدمات عن أشهب نحوه فقال اتفق مالك وجميع أصحابه على إباحة الجمع بين المشتركين لعذر ثم قال واختلفوا في الجمع بين ما لا يشبه في المشهور أن ذلك لا يجوز وقال أشهب ذلك جائز على ظاهر حديث ابن عباس وغيره اهـ ونقله ابن فرحون وفي الطراز عن أشهب في المجموع أرجو لمن صلى العصر قبل القائمة والعشاء قبل الشفق أن يكون قد صلى وإن كان لغير عذر ثم قال عن أشهب في الموازية فيمن صلى العشاء قبل الشفق أنه بعيد أبدا وهذا الخلاف قول اهـ ومنه يعلم أن الاشتراك على المشهور ضرر بان اختياره وهو المذکور هنا ضروري وهو يدخل بعده مضى أربع ركعات بعد الزوال كافي ح قال في ضيغ أن يقول بعده مضى ركعتين بعد الزوال لان المسافر يقصر الصلاة قال وأما العشاء فيدخل وقتها إلى العذر بعد مضى ثلاث ركعات بعد الغروب اهـ

(وللمغرب غروب الخ) هذا إحدى الروايتين عن مالك ابن الحاجب وهي أشهر وقال ابن عبد البر المشهور بالاتحاد وقال في الطراز هو ظاهر المدونة وقال عياض فمشهور مذهب مالك أن لها وقتا واحدا قدر ما يسعها . وفيه قال الشافعي والاوزاعي وعليه عمل الأئمة باقتدار الأرض اه . وعن مالك أيضا الامتداد للشفق وهو مذهبهم في الموطأ وأخذه الباقي وابن العربي والمازري من المدونة وعليه أكثر الناس كما في ح . قال وقال ابن العربي في العارضة أنه الصحيح وفي الأحكام هو المشهور من مذهب مالك في الموطأ والمدونة وقوله في الموطأ الذي قرأه طول عمره وأملأه حياته . وقال الرجاسي أنه المشهور وانظر غ في تصحيحه وح . فكان حق المصنف أن يشير له لقوته أيضا وقال ابن عرفة وأول المغرب غياب جرم الشمس وفي كونه آخر ما يسعها يغسلها أو ما لم يغيب الشفق . ثالثها ما يسعها بعد مغيبه وهو أول وقت العشاء فتشتر كان للمشهور وابن مسلمة مع أخذه أبو عمر والقعقي والمازري وابن رشد من قول الموطأ إذا غاب الشفق خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء . والباقي مع ابن العربي منها والقعقي عن أشهب مع ابن العزبي ولم يحكم الباقي في الامتداد غيره اه . ونقله ح . ونقل ابن الحاجب عن أشهب أن الاشتراك قبل مغيب الشفق قال في صحيح فعله لقوانين (٢٨٦) والله أعلم . والله أعلم أنه استدلل للاتحاد بحديث امامه جبريل عليه السلام

بأنني صلى الله عليه وسلم المذكور في الموطأ والصحيحين وغيرهما واستدل للامتداد بجماي مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في حديث السائل عن وقت الصلاة أنه صلاها في اليوم الأول حين غابت الشمس وفي الثاني عند سقوط الشفق وفي رواية قبل أن يغيب الشفق وفي رواية للنسائي حين غاب الشفق . وبما في صحيح مسلم أيضا إذا صليتم المغرب فانه وقت إلى أن يسقط الشفق انظر ح . وهذا من أعظم المشكلات إذ كيف يعارض بين الحديثين ويجعل الأول دليلا للرواية الأولى والثاني دليلا للآخرى والتعارض انما يصادر اليه عند

مذهب ابن المواز واختاره القعقي فان قلت فإذا كان هذا الحديث يدل لابن حبيبغا وجهه انكارا بن أبي زيد فالجواب أن حديث الاشتراك صريحة في الاشتراك فن ذلك ما رواه الترمذي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا في جبريل عند البيت مرتين فضلي في الظهر في الأولى منهما حين كان النبي يمثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأطهر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برز الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى الظهر في المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله في وقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقتها الأول ثم صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الفجر حين أسفر ثم التفت إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبلما والوقت فيما بين هذين وقال الترمذي روى هذا الباب عن أبي زيد وأبي هريرة وابن مسعود وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس وقد رواه النسائي وأبو داود والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه طريقه ابن العربي فلما كان هذا صريحا في المشاركة وأمكن حمل قوله عليه السلام ما لم تحضر العصر على أن المراد وقت العصر المختص بوجه الانكار والله أعلم اه منه . بلقطه (وللمغرب غروب الشمس الخ) هذه إحدى الروايتين عن مالك وهي رواية ابن عبد الحكم والبغداديين وعن مالك أيضا أنه يمتد إلى الشفق واقتصر المصنف على الرواية

تعدرا للجمع والجمع هنا ممكن غاية لأن امامه جبريل كانت في أول الامر والحديث الآخر بعد بكثير فيكون مفيدا الأولى للتوسعة في الوقت رقبا بالامة وقد أجمعوا على أن الجمع بين الداليل متعين مهما أمكن اليه سبيل وأما ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة المغرب بعد الغروب دون تأخير فاما كان لتحصيل فضيلة أول الوقت كما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك في العصر والصحيح مع أنه لا قائل بعدم الامتداد فيها . فقلت وقال المازري على حديث مسلم من فروع صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق انه متأخر عن حديث جبريل فيجب الرجوع اليه وهو أصح سندا وقياسا على بقية الصلوات اه . وقال في الطراز أما وقت الافتتاح فمضيق وأما استدامتها فافتحة وأعلى جواز استدامتها إلى مغيب الشفق وفي الموطأ أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور وأنه قرأ فيها بالمرسلات وهذا مما يقوى القول بالامتداد فيها فانه لا يجوز تطويل القراءة إلى ما بعد الشفق اجماعا ويجوز ما دام الشفق فلو لم يكن ذلك وقتا لافي الاختيار لما جاز كإيماء الشفق اه . ومقتضى سابقا أن هذا الكلام للشافعية وأنه موافق للمذهب ونقله عنه في الأخيرة وكذلك النسائي في شرح الجلاب على وجه يقتضي أنه من كلام أهل المذهب وكذا نقله ابن رشد في شرح ابن الحاجب انظر ح . وسيت مفر بالكونها تقع عند الغروب وتسمى صلاة الشاهد أي الحاضر لأن المسافر يصلها تامة كال حاضر

أولان نجما بطلع عند الغروب يسمى الشاهد أولان من حضرها يصلحها ولا ينتظر من غاب وأما تسميتها بأشعة فمدور النبي
عنه في صحيح البخاري ونقل في فتح الباري عن ابن المنير المالكي أنه إنما كره ذلك للالتباس بالصلاة الأخرى فلا يكره أن تسمى
بأشعة الأولى كذا إلا كراهته مع التغليب كصليت العشاءين وأما حديث إذا حضر العشاء والعشاء أي المغرب فابدأ بالعشاء
فانه لأصل له بهذا اللفظ في كتب الحديث كافي المقاصد الحسنة للشيخ الحارثي نعم أصله في المتفق عليه بلفظ إذا وضع وفي رواية إذا
حضر العشاء واقبت الصلاة فابدأ بالعشاء انظر ح ومجل الحديث (٣٨٧) في مذهب مالك على ما إذا كان الطعام يجعله

عن صلواته فان لم يتعلق نفسه
بالأكل أو تعلقت به ولو كتبه لا يجمله
عن صلواته بدأ بالصلاة وقال الشافعي
وأجد يبدأ بالطعام ما لم يرضق الوقت
والأبدأ بالصلاة وتسحب له الإعادة
وقول ز في العين الجملة أي ذات الحماة
وهي الطين الأسود وغروبها فيها
انها هو في رأي العين والافهني أعظم
من الدنيا قاله الجلال المحلى وغيره
وأيا الشمس في السماء الرابعة
وهي بقدر كره الأرض مائة وستين
أو وخسين أو وعشرين مرة وقيل
هي أنظم من الدنيا بعبارة ثني عشر
أب عام والله أعلم وقول ز من
طهارة حدث وخبث الخ قال ح
الظاهر أن المراجعة ولو لم يسمع
الفصل والوضوء أي المتادين في
حق غاب الناس فلا يعتبر تطويل
الموسوس ولا تخفيف النادر من
الناس فمن كانت عادته التطويل
في ذلك وأخرها عن القدر الذي
يسع ذلك من غالب الناس حكمنا
عليه بأنه مصلها بعد خروج الوقت
قف على بقية كلامه وفي تكميل
غ ان العلامة أبا عبد الله الله مق

الأولى القول ابن الحارثي أمهر ولقول أبي عمر المشهور الاتحاد وقال في الطراز انه
ظاهر المدونة ولقول عياض في كماله فمشهور مذهب مالك ان لها وقتا واحدا قدر
ما يسمعها به قال الشافعي والاوزاعي وعليه عمل الأئمة باقطار الأرض اه على نقل الابي
بلقطه وهو قول ابن المرازعي واما ابن عرفة أيضا للمشهور ولكن كان من حق المصنف
ان يشير أيضا الى الرواية الأخرى اقوتها انها مذهب في الموطأ وقول أنشب في مدونه
وقول ابن مسلمة وأخذه البايجي وابن العربي والمناذري من المدونة وعليه أكثر الناس وقال
فيه ابن العربي في المعارضة انه الصحيح وفي الاحكام هو المشهور من مذهب مالك في الموطأ
والمدونة وقوله في موطئه الذي قرأه طول عمره وأمله حياته وقال الرجاء انه المشهور
انظر غ في تكميل التقييد وح * (تنبيهات الأول) * استدل الرواية بعدم
الامتداد بحديث أمامة جبريل عليه السلام بان النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في
الموطأ الصحيحين غيرهما واستدل للرواية بالامتداد بما وقع في صحيح مسلم وأبي داود
والتنزيدي والسائي في حديث السائل عن وقت الصلاة أنه صلاها في اليوم الأول حين
غابت الشمس وفي الثاني عند سقوط الشفق وفي رواية قبل أن يغيب الشفق وفي رواية
السائي حين غاب الشفق وعما في صحيح مسلم أيضا اذا صليتم المغرب فانه وقت الى أن يسط
الشفق قلت وهذا عدي من أعظم المشكلات اذ كيف يعارض بين حديث أمامة
جبريل عليه السلام وبين ما ذكره من الحديثين الآخرين ويجعل الأول دليلا
الرواية الواحدة والآخر دليل للرواية الأخرى والتعارض انما يصار اليه عند تعذر
الجمع والجمع هنا ممكن غاية ظاهر وجهه بالانتهاء لان أمامة جبريل كانت في أول الامر
بالصلاة والحديث الآخر بعده زمن طويل فيكون مفيدا للتوسعة في الوقت فبقا بالامة
بعد التضييق فيه أو لا فلا تعارض أصلا وقد أجمع أهل الأصول والحديث والفقهاء على أن
الجمع بين الدليين أو الحديثين أو السنتين متعين مهما أمكن اليه ميل فالمتعين لاجل الدليل
هو الآخر بالامتداد ولهذا والله أعلم قال ابن العربي انه الصحيح فان قلت انما يعملوا بهذه
القاعدة هنا لما ثبت في الموطأ والصحيحين وغيرهما من مداومة النبي صلى الله عليه وسلم
طول حياته على صلاة المغرب بعد الغروب دون تأخير وذلك دليل على ان ما أثابه حديث
جبريل غير مختص بأول الامر قلت لان ذلك لان مداومة النبي صلى الله عليه وسلم على

كان أيام امامته بالجامع الاعظم من فسان لا يشترع في أسباب المغرب الابد دخول وقتها فيبطي بها فكان معاصروهم من الفقهاء
يشكرون فعله ويقولون ان لبنة في طهارته ليس على ما كان عليه السلف من السرعة والخفة اه (والعشاء الخ) قلت قال
في التنبيهات سميت بذلك من الظلام والعشاء بكسر العين ممدود أول الظلام وقال ابن العربي في المعارضة عشاء هو أول الظلام
وذلك من المغرب الى العتمة اه وقال الجسزولي كان يمر بنافي الجمالس أنهم اشتقة من العشاء وهو ضعف البصر لان البصر
يضعف حينئذ

(والصحيح الخ) قول ز أي الذنب والاسديعي أن كلامهما يسمي بالسرطان كما في كتب اللغة * (فائدة) * نقل غ في تكميله عن الغزالي في الأحياء القمر يطالع مع طلوع الفجر ليلة ست وعشرين ويغرب مع طلوع الفجر ليلة اثني عشر وقد تفاوت في بعض البروج اه قلت وسميت صبحا لوجوبها حينئذ والصبح أول النهار وقيل هو مأخوذ من الجرة التي فيه كصباحة الوجه مأخوذة من الجرة التي فيه وتسمى صلاة الفجر لوجوبها عند ظهوره وصلاة الغداة والغداة أول النهار وصلاة التسيير وقرآن الفجر انظر ح وقول ز والفجر الكاذب هو المستطيل الخ قال في الذخيرة كثير من الفقهاء لا يعرف حقيقة هذا الفجر ويعتقد أنه عام الوجود في سائر (٢٨٨) الأزمنة وهو خاص بفصل الشتاء وسبب ذلك أنه الجرة التي كان الفجر

بالبلدة ونحوها طلعت الجرة قبل الفجر وهي بيضاء فيعتقد أنها الفجر فإذا بانبت الأفق ظهر من تحتها الظلام ثم يطالع الفجر بعد ذلك وأما في غير الشتاء فتقطع الجرة أول الليل ونصفه فلا يطالع آخر الليل إلا الفجر الحقيقي اه ونازعاه غيره في ذلك وقال انه مستمر في جميع الأزمنة وهو الظاهر قاله ح * (فائدة) * ذكر ح في شرح المشكلات أن الفجر ضوء الشمس فهو يطالع في موضع طلوع الشمس وهي تطلع تارة في أقصى المشرق وتارة في غيره كالفيلة قال وهي تطلع عند أهل المغرب في الشتاء من القبلة وفي غير الشتاء من أقصى المشرق اه وقال عجب الفجر هو ضوء الشمس ولا شئ انضواها تابع لها وهي تارة تطلع من القبلة وتارة من غيرها اه (للاستفاد الأعلى) قال مقيد عفا الله عنه قال في التبيينات الاستفاد البين والكشف وهو يقع أولا على انصداع الفجر ويؤنه وعليه

ذلك التحصيل فضيلة أول الوقت ولو أخذ من مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك عدم الامتداد لأن من ذلك أن العصر والصبح كذلك مداومة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاتهما في أول وقتهم جامع أنه لا فائول بعد امتداد وقتهم صلاتهما بانصاف * (الثاني) * ما قدمه امن عزو القول بالامتداد لا شبهاب وابن مسلمة وأخذ الشيوخ المذكورين ليس المراد به التسوية بين ما لهم من كل الوجوه بل في الامتداد في الجملة فلا ينافي اختلافهم في الغاية في ابن عرفة مانصه وأول المغرب غيب جرم الشمس وفي كون آخر ما يسهها بغسلها وأما يغيب الشفق ثانيا ما يسهها بعد مغيبه وهو أول وقت العشاء فتشتر كان المشهور وابن مسلمة مع أخذ أبو عمرو اللغوي والمأزري وابن رشد من قول الموطأ اذا غاب الشفق خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء والباجي مع ابن العربي منها واللتعني عن أشبه مع ابن العربي ولم يحك الباجي في الامتداد غيره اه منه بلفظه * (الثالث) * رواية صلاها في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق في حديث مسلم وأبي داود وسنن كرمهما تشهد بقول ابن مسلمة وكذا قوله في حديث مسلم فانه وقت الى أن يسقط الشفق على أن الغاية خارجة وعلى أنها داخله تشهد بقول أشبه كأيتهله ظاهر رواية صلاها عند سقوط الشفق ورواية حين غاب الشفق وردّها كلها بالتأويل الى شئ واحد يمكن فالمصير اليه أولى فتدرك كلها الى رواية قبل مغيب لانها صريحة في ذلك فيكون قول ابن مسلمة هو المؤيد بالدليل والله أعلم (وللصحيح من الفجر الصادق) قول ز أي الذنب والاسديعي أنه كلام من الذنب والاسديعي بالسرطان وان كان كلامه يحتمل غير ذلك لكن جملة على ما قلناه متعين لانه الموافق لما في كتب اللغة * (فائدة) * قال غ في تكميله مانصه قال أبو حامد في الأحياء يطالع القمر مع طلوع الفجر ليلة ستة وعشرين ويغرب مع طلوع الفجر ليلة اثني عشر وقد تفاوت في بعض البروج اه منه بلفظه (وهي الوسطى) قول ز وقيل العصر هذا القول في المذهب وهو قول ابن حبيب واختاره ابن العربي وابن عبد السلام كما في ابن ناجي على الرسالة وقوله وقيل هي صلاة الصبح والعصر هو في المذهب أيضا حكاه الديلميطي عن الأبهري واختاره ابن أبي جرة وما عداها كله خارج المذهب انظر

بالبلدة ونحوها طلعت الجرة قبل الفجر وهي بيضاء فيعتقد أنها الفجر فإذا بانبت الأفق ظهر من تحتها الظلام ثم يطالع الفجر بعد ذلك وأما في غير الشتاء فتقطع الجرة أول الليل ونصفه فلا يطالع آخر الليل إلا الفجر الحقيقي اه ونازعاه غيره في ذلك وقال انه مستمر في جميع الأزمنة وهو الظاهر قاله ح * (فائدة) * ذكر ح في شرح المشكلات أن الفجر ضوء الشمس فهو يطالع في موضع طلوع الشمس وهي تطلع تارة في أقصى المشرق وتارة في غيره كالفيلة قال وهي تطلع عند أهل المغرب في الشتاء من القبلة وفي غير الشتاء من أقصى المشرق اه وقال عجب الفجر هو ضوء الشمس ولا شئ انضواها تابع لها وهي تارة تطلع من القبلة وتارة من غيرها اه (للاستفاد الأعلى) قال مقيد عفا الله عنه قال في التبيينات الاستفاد البين والكشف وهو يقع أولا على انصداع الفجر ويؤنه وعليه

يحمل قوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر أي صلوها عند استبانة الصبح ولاول ظهوره لكم والاسفار الثاني هو قوة الحمرة والضياء قبل طلوع الشمس وذلك آخر وقتها الذي ليس بعده الا ظهور قرص الشمس وقد اختلف هل هو وقت دائم أو وقت ضرورة اه والحديث المذكور رواه أصحاب السنن ورواه الطبراني وابن حبان بلفظ فكما أسفروا بالصبح فإنه أعظم للأجر (وهي الوسطى) قول ز وقيل العصر هو قول ابن حبيب واختاره ابن العربي وابن عبد السلام وبه قال أبو حنيفة والشافعي ككما في ابن ناجي على الرسالة والذي لابن العربي في الأحكام اختيار انها مهمة قال تعارض الأدلة وعدم الترجيح اه فلعل اختياره قد اختلف والمنصوص للشافعي انها الصبح انظر ح

القلشاني

قلت ويجاب عن ابن ناجي بان مرادنا الشافعي قال به بالقوة لا بالفعل ففي ح بعد قول المصنف وهي الوسطى مانصه وهذا قول مالك ثم قال وهو قول الشافعي الذي نص عليه ولكن قال أصحابه قد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صرح الحديث أنها العصر فصار مذهبه أنهم العصر اه ومثل هذه المقالة تصح عن الامام مالك كما نقله ح أول الحج وحينئذ فهو مذهبه أيضا والله أعلم وقول ز وقيل هي صلاة الصبح والعصر حكاه الدمياطي في كتابه كشف الغطا في تعيين الصلاة الوسطى عن الابررى واختاره ابن أبي جرة كافي ح وماعدا هذا من قيمة الاقوال كونه خارج عن المذهب انظر القلشاني وابن ناجي و ح (الآن يظن الموت) قول ز وبان الوقت في الحج يخرج بالمولوت الخ تأمله والظاهر أنه غير صحيح اذ وقت الصلاة كذلك وقول مب عن المحلى والالم يتحقق الوجوب بحث فيه ح بما نصه قيل يتحقق الوجوب بتركه اذا خاف غضب ماله أو ضياعه أو الهرم أو ما أشبه ذلك وهذا هو الذي نعتقده وهو الحق ولا معنى لغيره فلا يعصى الا اذا (٢٨٩) خاف كاذكرنا اه وهو ظاهر والله أعلم

القلشاني وابن ناجي و ح * (تنبيهان * الأول) * ما عزا له ابن ناجي لابن العربي من أنه اختار قول ابن حبيب مخالف لما له في الاحكام فانه ذكر فيها سبعة أقوال وقال السابغ أنها غير معينة ثم جعل يوجه الاقوال الى أن قال مانصه وأما من قال انها غير معينة فلتعارض الأدلة وعدم الترجيح وهذا هو الصحيح فان الله خباها في الصلوات كما خبا ليله القدر في رمضان وخبا الساعة في يوم الجمعة وخبا الكبار في السيئات يحافظ الخلق على الصلوات ويقوموا جميع رمضان ويا تنزه الذي كفي يوم الجمعة كله ويحتجبوا جميع السيئات اه منها بلفظها فلهذا كذا في غيره فيكون اختياره قد اختلف والله أعلم * (الثاني) * قال ابن ناجي بعد أن عزى لابن حبيب ما تقدم مانصه وبه قال أبو حنيفة والشافعي اه وكلامه بوجه أن الشافعي نص على ذلك وليس كذلك بل الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه أنها الصبح كما مشهور عندنا انظر ح (الآن يظن الموت) قول ز وبان الوقت في الحج يخرج بالمولوت الخ تأمل ما معنى هذا والظاهر أنه غير صحيح لانه ان أراد خروجه بالمولوت بالنسبة لهذا الميت فقط فوق الصلاة كذلك وان أراد بالنسبة لجميع المكلفين فليس بصحيح ضرورة تأمله وقول مب عن المحلى والالم يتحقق الوجوب سلم كلام المحلى هذا وبحث فيه شيخنا ج فكتب بهامش نستختم من المحلى على قوله والالم يتحقق الوجوب مانصه قيل يتحقق الوجوب بتركه اذا خاف غضب ماله أو ضياعه أو الهرم أو ما أشبه ذلك وهذا هو الذي نعتقده وهو الحق ولا معنى لغيره فلا يعصى الا اذا خاف كاذكرنا اه من خطه وهو ظاهر والله أعلم (وعلى جماعة آخره) قول مب وفيه نظر بل الظاهر أن عموم

(٣٧) رهوني (أول) الحديث مر فرعا أن أصل الاعمال الصلاة لاول وقتها رواه الحاكم والترمذي وقال ليس بالقوي وروى الترمذي والدارقطني مر فوعا أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله زاد الدارقطني ووسطه رجحة الله وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه لما سمع هذا الحديث قال رضوان الله أحب إلينا من عفو الله قال القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة وقوله وآخره عفو الله يريد به التوسعة لا العفو عن الذنب لاجتماعنا على أن مؤخرها الى آخر الوقت لا يلحقه اهم ولا ينسب الى نفسه ويرى واجب اه وقال الدميري قال الشافعي رضوان الله انما يكون للعحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقصرين اه

وهبك وجدت العفو عن كل ذلة * فإين مقام العفو من مقعد الرضا

وماد نس تبغي زوال سواده * كئوب جديدي ليرل قط أيضا

(وعلى جماعة آخره) قول مب وفيه نظر بل الظاهر الخ

فيه انه على تسليمة فليس في كلام
ابن عرفة ما يفيد رجحان الماصنف
على ان الظاهر ما قاله طقي وفي
القلاشاني ما ذهبه قال الجزولي لم
يسرع الجمع الا لادراك فضل الجماعة وهو نص في تقديم فضل الجماعة على فضل الوقت
يريد ان يفسر وعية الجمع لتحصيل فضل الجماعة تشهد المشهور خلاف رواية زياد ان
صلاة الصبح اول وقتها فذا افضل منها آخر الوقت جماعة اه منه بلفظه وهو نص في أن
المشهور خلاف ما درج عليه المصنف وما صرح به المشهور حكى عليه أبو بكر بن
العربي في أحكامه الاتفاق فانه قال في قوله تعالى فاستبقوا الخيرات في سورة البقرة ما ذهب
ولا خلاف في مذهبه ان تأخير الصلاة رجاء الجماعة أفضل من تقديمها فان فضل الجماعة
مقرر معلوم وفضل أول الوقت مجهول وتحصيل المعلوم أولى اه منها بلفظه او بذلك
تدل ان اعتراض مق على المصنف رحمه الله حق وأن كلام طقي هو الصواب والله
أعلم (والجماعة تقديم غير الظاهر) التقديم المنسوب للجماعة في غير الظاهر ليس هو
التقديم المنسوب للفضل بل فوجه لثلاثون حرم من كثير من الناس أو أكثرهم من ادراك
فضل الجماعة في اجوبة ابن رشد ما ذهبه تصفت رجحان الله واليك سؤالك ووقفت عليه
والصلاة عند ما للترجمة الله في أول الوقت أفضل في جميع الصلوات الا في مساجد الجماعات
فان التأخير فيها اشياء عن أول الوقت أفضل ليدرك الناس الصلاة اه محل الحاجة منها
بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه ونصه وفي الاجوبة المذهب أن أول الوقت أفضل
الا في مساجد الجماعة فتأخيرها شيئا عن أوله أفضل اه منه بلفظه وهذا يفيد كلامه في
المقدمات ونصها وأول الوقت للصلوات كلها أفضل قال الله تعالى والسايقون الناس يقون
أولئك المقربون فذكر ذلك ثم قال هذا هو المتخصص عن مالئ المعلوم من مذهبه في
كتاب ابن المراز وغيره وتناول بعض الشيوخ على مذهبه في المدونة أن أول الوقت وأوسطه
وأخره في الفضل سوا من انكاره لحديث يحيى بن سعيد ان المصلي يصلي الصلاة وما
فاتته ولم يافاته من وقتها أعظم أو أفضل من أهل وماله وهذا بعيد لانه انكره لان ظاهره
يوجب أن يكون من فاتته بعض الوقت ثم فاته جميعه على ما في حديث عبد الله بن عمر
الذي تنوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله فصل وهذا التأويل انما يصح فيما عدا
صلاة الصبح وصلاة المغرب أما صلاة المغرب فلما وصفنا فيها من الاجماع على أن أول الوقت
أفضل وقد روى أن عمر بن عبد العزيز آخر المغرب حتى طلع نجم أو نجمان فاعتق رقبة أو
رقتين خوفا من أن يكون منه بعد أن غربت الشمس غفلة أو فترة وأما صلاة الصبح فلانه
قد نص في سماع أشهب على أن التغليس بها أفضل من الاسفار لانه الذي كان يداوم عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس فيبعدن أن يتناول قوله على
خلاف المتخصص عنه اه منها بلفظها وماله في الصبح والمغرب به جزم ابن العربي
في الاحكام فانه قال فيها قبل ما قدمناه عنه بعد أن ذكر أن تقديم الصلاة مطلقا أفضل

فيه انه على تسليمة فليس في كلام
ابن عرفة ما يفيد رجحان الماصنف
على ان الظاهر ما قاله طقي وفي
القلاشاني ما ذهبه قال الجزولي لم
يسرع الجمع الا لادراك فضل الجماعة وهو نص في تقديم فضل الجماعة على فضل الوقت
يريد ان يفسر وعية الجمع لتحصيل فضل الجماعة تشهد المشهور خلاف رواية زياد ان
صلاة الصبح اول وقتها فذا افضل منها آخر الوقت جماعة اه منه بلفظه وهو نص في أن
المشهور خلاف ما درج عليه المصنف وما صرح به المشهور حكى عليه أبو بكر بن
العربي في أحكامه الاتفاق فانه قال في قوله تعالى فاستبقوا الخيرات في سورة البقرة ما ذهب
ولا خلاف في مذهبه ان تأخير الصلاة رجاء الجماعة أفضل من تقديمها فان فضل الجماعة
مقرر معلوم وفضل أول الوقت مجهول وتحصيل المعلوم أولى اه منها بلفظه او بذلك
تدل ان اعتراض مق على المصنف رحمه الله حق وأن كلام طقي هو الصواب والله
أعلم (والجماعة تقديم غير الظاهر) التقديم المنسوب للجماعة في غير الظاهر ليس هو
التقديم المنسوب للفضل بل فوجه لثلاثون حرم من كثير من الناس أو أكثرهم من ادراك
فضل الجماعة في اجوبة ابن رشد ما ذهبه تصفت رجحان الله واليك سؤالك ووقفت عليه
والصلاة عند ما للترجمة الله في أول الوقت أفضل في جميع الصلوات الا في مساجد الجماعات
فان التأخير فيها اشياء عن أول الوقت أفضل ليدرك الناس الصلاة اه محل الحاجة منها
بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه ونصه وفي الاجوبة المذهب أن أول الوقت أفضل
الا في مساجد الجماعة فتأخيرها شيئا عن أوله أفضل اه منه بلفظه وهذا يفيد كلامه في
المقدمات ونصها وأول الوقت للصلوات كلها أفضل قال الله تعالى والسايقون الناس يقون
أولئك المقربون فذكر ذلك ثم قال هذا هو المتخصص عن مالئ المعلوم من مذهبه في
كتاب ابن المراز وغيره وتناول بعض الشيوخ على مذهبه في المدونة أن أول الوقت وأوسطه
وأخره في الفضل سوا من انكاره لحديث يحيى بن سعيد ان المصلي يصلي الصلاة وما
فاتته ولم يافاته من وقتها أعظم أو أفضل من أهل وماله وهذا بعيد لانه انكره لان ظاهره
يوجب أن يكون من فاتته بعض الوقت ثم فاته جميعه على ما في حديث عبد الله بن عمر
الذي تنوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله فصل وهذا التأويل انما يصح فيما عدا
صلاة الصبح وصلاة المغرب أما صلاة المغرب فلما وصفنا فيها من الاجماع على أن أول الوقت
أفضل وقد روى أن عمر بن عبد العزيز آخر المغرب حتى طلع نجم أو نجمان فاعتق رقبة أو
رقتين خوفا من أن يكون منه بعد أن غربت الشمس غفلة أو فترة وأما صلاة الصبح فلانه
قد نص في سماع أشهب على أن التغليس بها أفضل من الاسفار لانه الذي كان يداوم عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس فيبعدن أن يتناول قوله على
خلاف المتخصص عنه اه منها بلفظها وماله في الصبح والمغرب به جزم ابن العربي
في الاحكام فانه قال فيها قبل ما قدمناه عنه بعد أن ذكر أن تقديم الصلاة مطلقا أفضل

عند الشافعي وتأخيرها مطلقاً أفضل عند أبي حنيفة مانصه فأما مالك ففصل القول فأما
 الصحيح والمغرب فأول الوقت فبما أفضل عنده من غير خلاف وأما الظهر والعصر فلم
 يختلف قوله أن أول الوقت أفضل للقدوان الجماعة تؤخر على ما في حديث عررضي الله عنه
 والمشهور في العشاء أن تأخيرها أفضل لمن قدر عليه وفي صحيح الحديث أن النبي صلى الله
 عليه وسلم أخر هاليه حتى رقد الناس واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا ثم قال لولا أن أشق
 على أمتي لأخرتها هكذا وأما الظهر فأنها تأتي الناس على غفلة فيستحب تأخيرها قليلاً
 حتى يتأهبوا ويجمعوا وأما العصر فتقدمها أفضل **هـ** منها بلقطها ومما يشهد لما قاله
 في الاجوبة حديث الصحيحين وغيرهما في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح بلزدة
 وفيه ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة غير ميقاتها الأصلان جمع بين المغرب
 والعشاء وصلى المغرب قبل ميقاتها إذا المراد جميعاتها كما يشهد الائمة بميقاتها الذي كان يعتاد
 اصلاته صلى الله عليه وسلم فيه بأحبابه وقد صرح بذلك في بعض روايات الحديث ففيها ثم
 صلى المغرب حين طلع الفجر ثم قال فيها إن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هاتين الصلاتين
 حوتان وقتها في هذا المكان المغرب فلا يقدم الناس جمعاً حتى يعقوا وصلاة الفجر
 هذه الساعة **هـ** * (تنبيه الأول) في ق هنا مانصه ابن عرفة عن الجمهور صلاة الفجر
 العصر أول وقتها في مساجد الجماعة أفضل من تأخيرها قليلاً خلافاً للقاضي وأشهب **هـ**
 منه بلقطه وفيه نظرم وجهين أحدهما أنه يوههم أن ما للقاضي وأشهب عند ابن عرفة
 واحد وليس كذلك ثانياً ما أنه يوههم أن الذي عزاه ابن عرفة للجمهور هو وثني مطلق للتأخير
 ولو قليلاً وليس كذلك ونص ابن عرفة في كون آخر العصر ما لم تصفر الشمس أو
 القامتين روايتاً ابن القاسم وابن عبد الحكم وفي كون أفضل في مسجد الجماعة أوله أو
 تأخيرها قليلاً كنحو ما استجبه في الظهر ولزاع قول الجمهور والقاضي وأشهب **هـ** منه
 بلقطه فالأقول عنده ثلاثة والمثني عنده في قول الجمهور تأخير خاص فلا ينافي أن مطلق
 التأخير فيها للامة مطلوب ولذلك لم يجعل ما نقله عن الاجوبة مخالفاً لما عزاه للجمهور
 فتأمل به انصاف * (الثاني) في كلام ابن العري شبه تناقض بالنظر إلى العصر لأن أول
 كلامه يفيد أنها تؤخر كالظهر وقوله آخرها وأما العصر فتقدمها أفضل يفيد أنها
 لا تؤخر بحال ويدفع ذلك بأن مراده والله أعلم أن العصر وإن كان الأفضل تأخيرها لكن
 لا يبلغ ذلك قدر ما تؤخره الظهر والله أعلم * (قائدة) قال غ في تكميله بعد أن ذكر
 عن ابن العري في المغرب أنه يعتبر قدرها مع الاذان والاقامة وليس الشيا وبغسلها
 مانصه سمعت شيخنا الحافظ أباعلى الحسن بن منديل يذكر أن الامام العلامة شيخ شيوخنا
 أباعبد الله بن مرزوق كان أيام امامته بالجامع الأعظم من تلسان كلاماً الله تعالى
 لا يشترع في أسبائها إلا بعد دخول وقتها فيبطئ بها فكان معاصره ومن الفقهاء ينكرون
 فعله ويقولون إن لبنة في طهارته ليس على ما كان عليه السلف من السرعة والخفة **هـ**
 منه بلقطه (وتأخيرها ربع القائمة) قال ابن رشد وهو وسط الوقت لأن طول المدة من
 زوال الشمس إلى أن يفي النقي مزارعاً مثل طولها من حين يفي النقي مزارعاً إلى آخر القائمة

الجماعات فتأخيرها شيئاً عن أوله
 أفضل **هـ** وبه يقيد ما في المقدمات
 والاحكام وكذا ما في ق عن ابن
 عرفة انظر نصوصهم في الاصل
 والله أعلم (ربع القائمة) ابن رشد
 وهو وسط الوقت لأن طول المدة من
 زوال الشمس إلى أن يفي النقي مزارعاً
 مثل طولها من حين يفي النقي مزارعاً
 إلى آخر القائمة لا بقاء الظل في
 السير في أول القائمة واسرعه في
 آخرها **هـ**

(وزيد الخ) قول ز الباجي نحو الذراعين الخ مثله لابن عرفة ونصه ويحب الابرار بالصيف وفي كونه نحو ذراعين أو فوقهما يسير ثالثهما لم يخرج الوقت ورابعه الآخر وقتها للباجي والمازري عن ابن حبيب الخ ﴿قلت وظاهر المصنف أن الفذل لا يندب له الابرار وفي ضيق عن الباجي أنه يستوى فيه الجماعة والفذل ١٥ وهو ظاهر الحديث والله أعلم (وفيها ندب الخ) ﴿قلت قول ز عن عياض والقبائل الابرار ض قال في مختصر الصحاح رضى المدينة بفتحهم ما حولها أى الاماكن التى حولها خلف السور والظاهر أن عطف الحرس عليه من عطف الاعمال لا التفسير وقول المصنف (قليل) أى تأخيرا قليلا زائد على التأخير في الحواضر لان الغالب عليهم عدم تعدد المساجد عندهم مع كون العشاء تصادفهم متفرقين في مواشيهم ونحوها والله أعلم (ولوش الخ) ﴿قال مقيده عفا الله عنه قال في هذه المسئلة نظائر منها من شك هل أتم صلاته فسلم على شخصه ثم تبين أنه قد كان أتم قال ابن رشد صلاته فاسدة ومنه من انحرى عن القبلة عامدا ثم تبين أنه لم يستقبلها قال الباجي صلاته باطلة ومنها نقل ابن يونس من صلى عريانا وعنده ثوب نجس ان كان يظن أن صلاته صحيحة فلا إعادة عليه وان كان يعلم أن فرضه الصلاة بالثوب النجس فصلاته باطلة وفي الاحياء أو أقدم على شئ مع حرازة في قلبه استصبر به وأظلم قلبه بل لو أقدم على حرام في علم الله وهو يظن أنه حلال لم يؤثر ذلك في فساده قلبه وقال الشاطبي اذا (٢٩٢) قصد مخالفة الشرع فشرى حلابا على أنه خير

لإبطاء الظل في السير في أول القامة واسرعه في آخرها ١٥ منه بلفظه من آخر رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجوامع من البيان (وزيد لشدة الخ) قول ز الباجي نحو الذراعين الخ مثله لابن عرفة وزاد قولين آخرين ونصه ويستحب الابرار بالصيف وفي كونه نحو ذراعين أو فوقهما ما يسير ثالثهما لم يخرج الوقت ورابعه الآخر وقتها للباجي والمازري عن ابن حبيب وهو والنخعي وابن العربي عن ابن عبد الحكم والشيخ عن أنسب وصوب المازري كونه لا تقطع حرمته يومه المعين لم يخرج الوقت ﴿قلت يوجب اختلاف الوقت على الجماعة ١٥ منه بلفظه (للطوع في الصبح) قول ز وفصل بين الاختياري والضروري بما لا يختص بالأول الخ كذا في بعض النسخ بلغات لا وفي بعضها بإسقاطها وكتاها ما فيها نظر أما نسخة اثباتها فلا تنفيدها إذ اشك في دخول الضرورى فصلى لم يخرج ولو وقعت فيه ولا معنى لذلك وأما نسخة إسقاطها فإنها تنفيدها إذا مات وسط الضرورى بلا داء لم يصح وان ظن الموت وليس كذلك فتأمل (وللغروب في الظهر) انظر اذا ردت الشمس بعد غروب الشخص على سبيل البرامة ولم يكن صلى فصلى اذا ذاك هل

فعله يدرك الاثم في قصده المخالفة وقال عز الدين من فعل واجبا فبين أنه محرم أنيب على قصده ولا اثم عليه اذا فعل مفسدة بظنهما مصلحة ١٥ بل قال في المدخل يتعين على المجامع أن يحفظ من هذه الخصلة القبيحة التي عمت بها البلى وهى أن الرجل اذا رأى امرأة أعجبه وأتى أهله جعل صورة تلك المرأة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا من أخذ كوزا لشرب منه فصور بين عينيه أنه خير يشربه ان ذلك الماء يصير عليه حراما أى

لان الاعمال بالنيات وإقامة المذهب في سائر الذرائع والله أعلم (للطوع في الصبح) قول ز وفصل بين الاختياري والضروري بما لا يختص بالأول الخ كذا في بعض النسخ بآيات لا وفي بعضها بإسقاطها وكتاها ما فيها نظر فتأمل (وللغروب في الظهر) * (قائدة) * قال ابن رشد في البيان قد كره بعض الناس النوم بعد العصر لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام بعد العصر فخلت عقله فلا يلوّن الا نفسه وقد عارض ذلك ما روت أسما من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل عليا في حاجة بعد أن صلى الظهر بالصباح فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فوضع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه في حجر على فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم أن عبدك عليا احتبس نفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت أسماء فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الارض ثم قام على رضى الله عنه فتوضأ وصلى العصر ثم غابت وهذا من أجل علامات النبوة وفيه الرتبة الجليلة لعلى رضى الله عنه حفظ هذا الحديث واجب ١٥ ﴿قلت وقد جزم ابن حجر في شرح الهمزة عند قولها * شق عن صدره وشق له البدر الخ بان الصلاة حينئذ أداء وهو ظاهر واللام يمكن لرد الشمس فائدة وحديث من نام بعد العصر الخ رواه العقيلي عن عائشة مرفوعا وهو وان كان ضعيفا لكن يعمل به في مثل هذا وفي النصيحة الكافية مانصه ويتيق الايام التي جاء النهي عن تقليم الظفار فيها كالجمامة والسفر ونحوه فرارا أن يصيبه شئ مما توعد عليه فيها فقد ذكر بعض العلماء أن بعضهم احتجيم يوم الاربعة وفي لفظ يوم السبت ولم يلتفت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام من

احتجهم يوم الاربعاء في حديث يوم السبت وأصابه برص فلا يلومن الانفسه اعتبارا بعد محنته فبرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فشق اليه فقال ألم يبلغن الحديث فقال يا رسول الله انه لم يصح فقال أما يكفيك قال رسول الله فقال يا رسول الله أتوب الى الله فدعاه فلم يستيقظ الا وقد زال ما به اه زاد في شرح الرسالة فينبغي أن يعمل مثل هذا ولا يتطرق للصحة الا في باب الاحكام ونحوها نعم وعند الضرورة لا توقف اه وأما قوله صلى الله (٢٩٣) عليه وسلم بعد العصر في حديث أسماء

فيحتمل أنه خاص به لانه معصوم وليس كغيره والله أعلم (بركة لأقبل) ❦ قلت قال في ضريح الخلاف مبني على فهم قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي هل المراد بالركعة الركعة بتمامها أو الركوع قال وقول ابن القاسم اولى لحل اللفظ على الحقيقة صرح

ابن بشير بمشهوريته اه وقول ز بسجدها الخ قال ح المنصوص في المذهب أنه لا بد من اعتبار قدر قراءة الفاتحة في الركعة التي يدرك بها ركعة أو وجوب أو وقت الاداء وكذا لا بد من اعتبار قدر الطمأنينة وأما ما سوى ذلك فنفسه لا يعمل به ثم قال عن الأكل وأما الركعة التي يدرك بها فضل الجماعة فهي أن يكبر لأمره ويمكن يديه من ركبته قبل رفع الإمام رأسه هذا مذهب مالك وأصحابه وجهور الفقهاء من أهل الحديث والرأى وجامع من الصحابة والسلف ومن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة ما لم يدرك الإمام فاتما قبل أن يركعها وروى معناه عن أنسب اه (والكل أداه) هذا لا يدل على سقوط الأثم

يكون مؤثما لا ومقتضى الحديث انه غير مؤثم ❦ (فائدة) * قال ابن رشد في رسم مساجد القبائل من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاوّل مانصه وقد ذكره بعض الناس النوم بعد العصر لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلومن الانفسه وقد عارض ذلك ما روت أسماء من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل عليا في حاجة بعد أن صلى الظهر بالصهبة فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فوضع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه في حجر علي فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتبس بنفسه على نبيه فرد عليه شرها قالت أسماء فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الارض ثم قام على رضى الله عنه فتوضأ وصلى العصر ثم غاب وهذا من أجل علامات النبوة وفيه المرتبة الجليلة لعلني أني طال برضى الله عنه فحفظ هذا الحديث واجب اه منه بلفظه (والكل اداه) الحكم بان السكّل إذا لا يدل على سقوط الأثم عن فعل ذلك لغير عذر ولم يتعرض المصنف لذلك صريحا لكنه يؤخذ من قوله الاتي وأثم الا لعذر بالآخرى وقد صرح أبو اسحق التوسني بأنه أثم عاص بلا خلاف وحكي النخعي والمازري الإجماع على تأنيبه وعلى ذلك فهم الباجي الحديث قال في المنتقى في شرح قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح الخ مانصه وإذا قلنا ان المراد به ادراك الاداء فان تقدّمه من أدرك فعل ركعة من صلاة الصبح وليس في قوله ذلك اباحة لتأخير الصلاة الى آخر الوقت حتى لا يدرك البعض افيهم وانما بين حكم من أخرها كما أن من قال من قتل عبد زيد عليه قيمته فانه قد بين حكمه من فعل ذلك ولم يبح القتل اه منه بلفظه ❦ (تنبيه) * رد ابن بشير الإجماع الذي حكاه النخعي والمازري وتعبق ابن عرفة رده ورده ابن الحاجب أيضا بما رده به ابن بشير وتعبق رده ابن عرفة والمصنف في ضريح وصوبار ابن عبد السلام للإجماع بما نقله أبو عمر عن اسحق بن راهويه وداود والاوزاعي من عدم تأنيبه ونص ابن عرفة رده ابن عبد السلام بنقل أبي عمر عدم تأنيبه عن اسحق والاوزاعي وغيرهما لا عن بعض أصحابنا كما زعمه واضع اه منه بلفظه وانظر ضريح ان شئت (والظهران والعشا آن الخ) قول مب قال بعضهم وما ذكره ابن ومصال هو الظاهر الخ لعل هذا البعض هو العلامة أبو عبد الله المسناوي فان تلبذه جس نقل عنه نحوه لانه ذكر كلام طفي وقال عقبه مانصه وكان شيخنا

عن فعل ذلك لغير عذر وقد صرح التوسني بأنه أثم عاص بلا خلاف وحكي عليه النخعي والمازري الإجماع ورده ابن عبد السلام بما نقله أبو عمر عن اسحق بن راهويه وداود والاوزاعي من عدم تأنيبه وقبله ابن عرفة والمصنف في ضريح انظره (والظهران الخ) قول مب قال ابن عبد السلام بن ومصال الخ كذا عند غير واحد قال جس والذي في الوائس ربي أن قائل ذلك اسمه عبد السلام لابن عبد السلام اه وقوله قال بعضهم وما ذكره ابن ومصال الخ لعل هذا البعض هو الشيخ جس فان تلبذه جس نقل عنه نحوه ولكن قال جس عقبه ثم ظهر أن التقدير بالسفرية يؤل الى كونها حاضرة لانه اذا ذاك يكون مدر كالحا

أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد المسناوي رحمه الله يتوقف في بحث هذا الحنفي فلم يجزم
 بوروده لأنه لم يدعم كلامه بنقل وكيف تكون الصلاة سفرية ويكون التقدير بالحضرية
 فان من حضر لثلاث لا يصلي الظهر الاسفريه فقال له ابن عبد السلام هو والظاهر اه
 لكن جس لم يسلم ذلك كما سله مب بل قال عقبه مانصه ثم ظهر أن التقدير
 بالسفريه يؤول الى كونها حضريه لانه اذا ذلك يكون مدر كاله في الحضريه فتكون حضريه
 فتأمل فيبحث الحنفي المذكور ممكن والله أعلم اه منه بلفظه قلت وهذا الذي قاله
 حسن بسن وايضا حه أنه لو كان الامر ما قاله ابن ومصال من أن الظهر تقدر سفريه
 والعصر حضريه فيما اقدم لاربع أو ثلاثا كانت الظهر مدر كة في الحضريه ويلزم اذا ذلك
 اتحاد ركعاتها وركعات العصر فلم تظهر فائدة للتقدير بالاولى أو بالثانية ويلزمه على ما قال
 أن يصلي الظهر في الحضريه ركعتين مع بقا وقتها ولا قائل به فان القصر انما هو في رباعية
 وقيسة في السفر أو فائتة في نفسه والظهر على كلامه ليست واحدة منهما فانص أهل المذهب
 قاطبة على أن من قدم لاربع فادون يصلي الظهر سفريه وتعليلهم ذلك بقوات وقتها
 كالصريح في أن التقدير انما يكون بالحالة التي هو عليها وهو الحضري لان بذلك يتحقق أنها
 فاتت في السفر وقوله في الاعتراض على طني كيف تكون الصلاة سفريه فهو يكون
 التقدير بالحضريه مبني منه على أن الحكم على الصلاة بانها سفريه سابق على التقدير
 وليس كذلك بل التقدير سابق عليه اذ به يعلم هل فاتت في السفر أم لا قال في التلقين مانصه
 وأما المسافر فبني في سفره الظهر والعصر فسد كرها بعد دخوله الحضري فان كان
 قدومه اقل من خمس ركعات فأكثر صلاهما تامتين وان كان لدون ذلك صلى الظهر
 مقصورة اقوت وقتها والعصر تامة لبقا وقتها وان سافر وقد نسي الظهر والعصر وكان عليه
 وقت فارق الحضري من النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما مقصورتين لا دارا كد وقتها وهو
 مسافر فان كان دون ذلك صلى الظهر تامة قضاء وصلى العصر مقصورة لبقا وقتها وكذلك
 القول في المغرب والعشاء اه منه بلفظه وفيه أعظم دليل لما قاله طني من أن التقدير
 انما هو بالحالة التي هو عليها من حضري أو سفر وقوله لم يتحد الر كعات وبذلك يظهر أثر
 الخلاف فيهما ان أرادوا أن اختلاف الركعات بذلك يصيرهما من محل الخلاف
 المذكور بالنص عليه فهم مطالبون به ولا ظنهم بجذونه ولم يذ كر الاثمة فيما علمت ذلك
 الخلاف الا في الليتين قال ابن يونس مانصه ولو بقي من الوقت قدر صلاة وركعة من
 الاخرى كان مدر كة للصلاة لاتبين جميعا على ما فسرنا قال سحنون قال ابن القاسم
 وأتنبه وأكبر أصحابنا وان بقي من الليل قدر أربع ركعات صلاوا المغرب والعشاء محمد بن
 يونس لانه اذا صلى المغرب بقيت ركعة للعشاء وقد قال الرسول عليه السلام من أدرك من
 الصلاة ركعة فقد أدركها وهو الصواب وقال عبد الملك ان كان لاربع ركعات فأقل
 صلاوا العشاء فقط وانما للمغرب من الليل ما فوق أربع ركعات قال أبو زيد عن ابن القاسم
 وان طهرت امرأته في السفر ثلاث ركعات من الليل فليس عليها الا العشاء ركعتين وقاله
 أشهب وأصيح اه محل الحاجة منه بلفظه وكذا ذكر الخلاف في البیان في المغرب

في الحضري فتكون حضريه فتأمل
 فيبحث طني ممكن والله أعلم
 اه وهو حسن بسن وايضا حه انه
 لو كان كما قال ابن ومصال من تقدير
 الظهر سفريه والعصر حضريه
 لكانت الظهر مدر كة في الحضري
 ويلزم حينئذ اتحاد ركعاتها وركعات
 العصر فلم تظهر فائدة للتقدير بالاولى
 أو بالثانية ويلزم على ما قال أن يصلي
 الظهر في الحضري ركعتين مع بقا
 وقتها ولا قائل به فان القصر انما هو
 في رباعية وقيسة في السفر أو فائتة
 فيه ويعلم كونها فاتت فيه بالتقدير
 فهو سابق على الحكم بانها سفريه
 قال في التلقين وأما المسافر فبني
 في سفره الظهر والعصر فيدر كهما
 في الحضري فان كان قدومه خمس
 ركعات فأكثر صلاهما تامتين وان
 كان لدون ذلك صلى الظهر مقصورة
 لفوت وقتها والعصر تامة لبقا وقتها
 وان سافر وقد نسي الظهر والعصر
 وكان عليه وقت فارق الحضري من
 النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما
 مقصورتين لان ذلك وقتها وهو
 مسافر فان كان دون ذلك صلى الظهر
 تامة قضاء والعصر مقصورة لبقا
 وقتها وكذا القول في المغرب والعشاء
 اه وفيه أعظم دليل لما قاله طني
 من أن التقدير انما هو بالحالة التي
 هو عليها من حضري أو سفر ويؤيده
 أن الاثمة كابن يونس وصاحب
 البيان والرسالة لم يذ كر الخلاف
 الا في الليتين والله أعلم انظر الاصل
 قلت وقول مب عن ابن ومصال
 أو يريد كون احداهما جامعة

كالقائل في الجمعة وقيل الضروري على
 القوانين هكذا فيما رأينا من نسخة
 والظاهر أن فيه بترًا وعبرة مب
 فيه من الشرح هي مائنه ونقل
 ابن فرحون عن ابن عبد السلام بن
 ومصال أن الأثر يظهر في النهارتين
 في صورتين أحدهما إذا كانت
 واحدة حضرة والآخرى سفرية
 كن نسبت الظهر بن وقدمت لربع أو
 ثلاث قبل الغروب فالحكم انتمام
 العصر فلو حاضرت بفرد وخرجها
 سقطت ما على القول الأول
 وسقطت العصر فقط على الثاني
 والثالث في الجمعة وذلك إذا زال عذره
 وقد بقي للغروب مقدار ثلاث
 ركعات ووجد الإمام بصلي الجمعة
 فعلى الأول بصلي الجمعة وتبقى ركعة
 يدرك بها العصر وعلى مقابلة بصلي
 العصر وتسقط الجمعة اهـ وقول
 مب فإنها تقضى الظهر الخ وهذا هو
 الذي صححه ابن الحاجب بناء على
 رواية يحيى وهو قول ابن الماجشون
 وابن عبد الحكم قال في ضيق ولما كان
 المعروف من المذهب الاختصاص
 صحح المصنف القضاء اهـ قال صر
 انظر قوله المعروف من المذهب
 الاختصاص مع تشبهه في المختصر
 الاشتراك للغروب والجواب أن
 الذي في المختصر اشتراك الظهرين
 للغروب وهذا حكم على المجموع
 من حيث هو مجموع ولا يلزم منه
 ثبوت الحكم المذكور لكل فرد فرد
 فتأمل اهـ وبه تعلم أن قول مب
 فهي أداء على المشهور في عهدته
 والله أعلم

والعشاء وكذا ذكره في الرسالة فأنظرها وان أراد بالقياس على المغرب والعشاء بمجامع
 الاشتراك في الوقت واختلاف قدر الراكعات في القياس نظر لأن ذلك يؤدي إلى أنهما لو لم
 تحض مشا أصلت الظهر ركعتين كما أنها إذا لم تحض في العشاء ينصلى المغرب ثلاثاً
 ولا محذور في ذلك في المغرب وفيه في الظهر صلاتها سفرية في الحضرة وقتها ولا قائل بذلك
 فكيف يصح مع هذا القياس أو يتوقف في رده أحد من الناس فتحصل أن ما قاله
 شرح المدونة وغيرهم وصوبه طي هو الحق الذي يجب التعويل عليه وأن غيره
 لا يلتفت إليه واقفه سبحانه علم * (تنبيه) * ابن ومصال وقع في نسخ مب تسميته بأن
 عبد السلام وكذا هو عند غير واحد وقال جس مائنه والذي في الوائش رسي أن
 قائل ذلك أحمد عبد السلام لأن عبد السلام كما عند ت اهـ منه بلفظه وقول مب
 عن ابن عرفة الأول لسمع يحيى والثاني لسمع أصبغ الخ يوهم أن ابن عرفة اقتصر
 على نسبة الأول لسمع يحيى وليس كذلك بل زاد متصلاً بما نقله عنه مائنه وعز القاضى
 الأول لابن الماجشون وابن عبد الحكم في القصر والانتام والسقوط وقاله ابن حبيب في
 السقوط لحض وبالثاني في الانتام استحساناً ناقلاً عن أصبغ الاستحسان عماد الدين
 لا يكاد المغرق في القياس الامفارق للسنة اهـ منه بلفظه ومثله لابن يونس ونصه بعد
 أن ذكر رواية يحيى عن ابن القاسم ابن حبيب وقاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم قالوا
 هو وقت العصر وتقضى الظهر كصلاته خرج وقتها ولم تصلها حتى حاضت وكذلك التي
 تظهر ومسافر يقدم أو يظعن أو مغمى عليه فيبقى مقدار صلاة من النهار فهي للعصر
 صلت الظهر أم نسبت فرأوا في المسافر يقدم ركعة وقد صلى العصر ونسى الظهر أن
 يصلى الظهر سفرية لأنه قد خرج وقتها والذي دخل فيه وقت العصر قال ابن حبيب وأما
 احتياط فأرى على المسافر يقدم ركعة مصلية للعصر ناسياً للظهر أن يصلى الظهر حضرة
 وأوجب على الخائض حينئذ قضاءها وقال أصبغ أن الاستحسان عماد الدين لا يكاد
 المغرق في القياس الامفارق للسنة اهـ منه بلفظه وقول مب وبني ابن عرفة على
 الخلاف الخ مائنه لابن عرفة أصله لابن رشد في رسم يشترى الدور والمزارع من سماع
 يحيى من كتاب الصلاة الثاني قلت وبنا الخلاف في المسائل الأربع يدل على أن الرابع
 رواية يحيى وقول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وهو الذي صححه ابن الحاجب ونصه
 وقال أيضاً إذا حاضت لأربع فأدى بعد أن صلت العصر ناسية للظهر تقضى الظهر لأنها
 تخلت في الذمة بخروج وقتها ثم خرج فقال لا تقضى لأنه وقت استحقته وغير هذا خطأ
 والأول أصح اهـ قال في ضيق مائنه سبب الخلاف هل تختص العصر بأربع
 ركعات قبل الغروب أو لا فإن قلنا بالاختصاص جاء منه القول بالقضاء والأفلا ولما كان
 المعروف من المذهب الاختصاص صحح المصنف القضاء اهـ منه بلفظه وهو يفيد أن
 المعتد أنه إذا صلت الظهر وقد بقي أربع ركعات فأدى أنها قضاء لا أداء فقول مب فهي
 أداء على المشهور مخالف لذلك مع أني لم أر من صرح بتشبهه وغيره وهو إنما استند في ذلك
 والله أعلم لقول المصنف قبل والغروب في الظهرين وكأنه لم يقف على ما لص في حاشية

ضريح وقصه انظر قوله المعروف من المذهب الاختصاص مع تشبيهه في المختصر المشترك للغروب والجواب أن الذي في المختصر اشتراك الظهرين للغروب وهذا حكم على المجموع من حيث هو مجموع ولا يزم منه ثبوت الحكم المذكور لكل فرد فتأمل اه منه بلفظه والله أعلم * (قائمة) * نظم الشيخ مبارقة في تكميل المنهج المسائل الثلاثة الأولى من الأربع التي ذكرها مب هنا عن ابن عرفة مع التنبيه على أن محله إذا صليت الثانية فقال

من خلف الاختصاص فرع قد أتى * مصل عصر ناسيا ظهر امتي
حاضرت لأربع قبيل المغرب * ففي قضاء الظهر خلف ما أتى
كذا مسافر لأربع قديم * وحاضر سافر لأثنين علم
مع كونه صلى الأخير ناسيا * لأول فامض عليه ناسيا
وان تكن ثانية لم تفعل * أولى قضت وفقا وليس بالجلى
لكنه أدخل بالاربعه فلذلك ذلت أي أنه بيت فقلت
كذا إذا ثانية قد صليت * بطاهر والظهر بالصدأت

(كحاضر الخ) قول مب الظاهر انه تشبيه نحوه مجلس أيضا ويؤيده تخصيص ابن شاس وابن الحاجب على عين هذه المسئلة والمصنف ناسج على منوالهما وجهه نو على معنى آخر لا تظهر له عمرة انظر الأصل والله أعلم

(كحاضر سافر وقادم) الصواب انه تشبيه كما قاله ابن عاصم ومبارقة وجس و مب ويؤيد ذلك تخصيص ابن شاس وابن الحاجب على عين هذه المسئلة والمصنف ناسج على منوالهما ونص ابن شاس فان خرج وقد بقي عليه من النهار مقدار ثلاث ركعات فأكثر صلى الظهر والعصر سفريتين وان كان دون ذلك الى ركعة صلى الظهر حضريته والعصر سفريه ولو قدم وقد بقي للمغرب خمس ركعات فأكثر صلاها حضريتين وان كان الباقي دون ذلك الى ركعة صلى الظهر سفريه والعصر حضريه ولو سافر قبل الفجر لأربع ركعات صلى العشاء سفريه فان كان سفره قبله بدون ذلك فحكي الشيخ أبو القاسم في قصرها وانماها روايتين وان قدم قبل الفجر لأربع ركعات صلاها حضريه وان كان أقل من ذلك فخرجها أبو القاسم على روايتين اه وأما ما حله عليه عجم وأتباعه فهو مع كونه تكلفا قبل الجدوى تأمله وجهه نو على معنى آخر ونصه والمعنى والعشاء أن يعتبر وجوبهما بفضل ركعة عن الأولى لا بفضل ركعة عن الأخيرة كما هو المعتبر في حاضر سافر وقادم من سفر أي يعتبر فضل ركعة عن الأخيرة في قصرهما وانماهما أو أحدهما فالعكاف في كلامه للتشبيه مسئلة أخرى لا فائدة حكمها اه محل الحاجة منه واستدل بما قاله بعض كلام ابن عرفة الذي في ق قلت كلام ابن عرفة وان كان يفيد ما ذكره لكن لا يظهر لذلك عمرة لافي النهاريتين لما هو ولا في الليليتين على الصحيح قال ابن الحاجب بعد أن ذكر حكم النهاريتين ما نصه ولو سافر لأربع قبل الفجر فالعشاء سفريه ولما دونها ظاهر رواية أيضا سفريه وفي الخلاف رواية حضريه ولو قدم لأربع فالعشاء حضريه ولما دونها فكذا ذلك ونخرجها فيه سفريه اه ضريح اذا سافر لأربع فلا خلاف أنه يصلي العشاء سفريه لأن التقدير أن كان بالأولى فضل ركعة وان كان بالثانية فضل ركعتان وكذلك لما دونها ولا وجه لما في الخلاف وكثيرا ما يقال اذا أريد ادخال هذا القول هل آخر الوقت لا آخر الصلاة

(واثم الخ) وقيل بكرة فقط وهو قول ابن القصار وبه حرم ابن نونس أولا وقال ابن عرفة وغيره العذر يؤخر اليه قال ابن محرز روى ابن القاسم بكرة وأثم مؤدبا التونسي وبه فسر أشهب وابن وهب والداودي حديث من تقوته صلاة العصر فكانت مؤثرا أهله وماله وفسره محنون والاصيلي والباجي بالتأخير عنه ابن زرقون انظر هل مقتضى الاول تأنيب المؤخر اليه والثاني عذمه اه وأشار الى الاحتمالين في الحديث المذكور ابن عبد البر في التمهيد بقوله وفيه (٣٩٧) تحقير الدنيا وأن قليل عمل البر خير من كثير من

الدنيا فاعاقل العالم بعة مداره هذا الخطاب يجوز على فوات صلاة العصر ان لم يدرك منهار كعة قبل غروب الشمس أو قبل اصفرارها فوق حرته على ذهاب أهله وماله وما توفيقي الا بالله اه قلت ويؤيد تفسير محنون ومن واقعه حديث ابن عمر عن ابن أبي شبة في مصنفه من فوعا من ترك العصر حتى تغيب الشمس فكانت الخ ورت بالبناء للمفعول وأهله مفعوله الثاني على أنه بمعنى سلب لانه يتعدى الى مفعولين قال تعالى ولن يترك أعمالكم وروى أهل الباربع على أن وتر يعني أخذوا وترع وقال نو بعد تقول فظهر من هذا القول أن المنصوص للمالك وابن القاسم والا في على قول محنون هو الكراهة اه والله أعلم وحرم المصنف بالحرمه وهو قول التونسي لاقصار ابن رشد في المقدمات عليه كافي ح واستبعد ابن بشر كافي ق وابن الحاجب كونه مؤدبا أما أي لان الاداء عبارة عن أداء العبادة في وقتها المقتضى لها شرعا وعلى أنه أوقعها في وقتها المقتضى لها شرعا فكيف يكون انما أو جيب بانفكاك

أولا ولاهما والمعلوم أن الوقت اما أن يختص به الاخيرة أو تشاركها الاولى واما أن يكون للاولى وليس للاخيرة فيحق فلا يلزم عليه في السقوط والادراك أشياء لا قائل بها اه منه بلفظه (تنبيه) وظاهر قول ابن الحاجب وخرجها فيه سفرية أن ابن الجلاب خرج صلاته مسفرة بقوله الذي فيه أن المخرج هو الضخير ونصه وان قدم المسافر ليلاد أدركه من الليل قدر أربع ركعات أتم العشاء وان كان أقل من ذلك فأنما يخرج على روايتين احدهما أنه يتم العشاء والآخرى انه يقتصر هان شاء هو بالخيار في ذلك اه منه بلفظه من باب مواقيت الصلاة وذكر الروايتين اللتين عزاها له ابن شاس في قصر العشاء واعمالهما فيما اذا سافر لدون أربع قبل الفجر في فصل صلاة المأنص ولم يسويتهما ونصه فان كان الذي بقي عليه من الليل قدر ثلاث ركعات أو أدنى منهن الى ركعة واحدة فقد اختلف قوله فيها فروى ابن عبد الحكم عنه أنه يصلي العشاء الاخرة حضرية وروى عنه غيره أنه يصلي صلاة سفر وهذا هو الصحيح اعتبارا بالمأنص والمعنى عليه ومن ذكرنا معهما اه منه بلفظه (وأثم الا عذر) هذا أحد قولين وقيل بكرة فقط وحرم المصنف هنا بما ذكره لاقصار ابن رشد عليه في المقدمات جازما به من غير ذكر خلاف وبه حرم أو اوحى لكن استبعد ابن بشر وابن الحاجب كونه مؤدبا أما وما أجاب به ابن عطاء الله والفراف في من انشكاك الوجهين فالاداء المعلوم قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك والتأنيب لتفسير بطه ولا بد في اجتماع الآم والاداء مع اختلاف موجبهما كالصلاة في الدار المغصوبة قال في ضج فيه نظر اه وما قاله ظاهر وقدين صر في حاشيته وجه النظر ونصه قوله وفيه نظر أي لعدم اختلاف الموجب فان العصيان حينئذ انما هو لا يقع الصلاة في هذا الوقت وهو موجب الاداء بعينه اه منه بلفظه وأجاب ابن عرفة بجواب آخر فيه نظر أيضا ونصه وتعب ابن بشر قول التونسي بمنافاة التأنيب الاداء بلزومية الاول مخالفة الامر والثاني موافقة يرد جماعه بلزومية الثاني لموافقة بل لا تبدأ متعلقة ببعض المكلفين ولتأنيب بينه وبين تأنيب آخر اه منه بلفظه ولا يخفى ما فيه وقد حرم ابن نونس أولا بالكراهة لكن في العصر ونصه فاذا زاد على المثل زيادة دينه خرج وقت الظهر واخص الوقت بالعصر فلا يزال محتملا الى أن يصير النظم مثليه فذلك آخر وقت العصر وتأخيرها بعد ذلك الوقت مكروه اه منه بلفظه ثم ذكر بعد ذلك بنحو ورقة كلام ابن القصار والتونسي وقال ابن عرفة ما نصه وغيره العذر يؤخر اليه قال ابن محرز روى ابن

(٣٨) رهوني (أول) الجهة كالصلاة في الدار المغصوبة فالاداء المعلوم حديث من أدرك والتأنيب لتفسير بطه ونظر فيه في ضج قال صر وجه النظر عدم اختلاف الموجب فان العصيان حينئذ انما هو لا يقع الصلاة في هذا الوقت وهو موجب الاداء بعينه اه وأجاب ابن عرفة بجواب آخر ونصه وتعب ابن بشر قول التونسي بمنافاة التأنيب الاداء بلزومية الاول مخالفة الامر والثاني موافقة يرد جماعه بلزومية الثاني لموافقة بل لا تبدأ متعلقة ببعض المكلفين اه وأراد ببعض المكلفين ذوي الاعذار قانه يتلقى بهم التكليف ان زال عذرهم في وقت الاداء كما تقدم والله أعلم (وصبا) قلت قال ح الصبا يقع الصاد

والد وبكسرهما والقصر قاله في

الصالح (لاسكر) قول ز ولعل

الفرق بينه وبين النسيان الخ فيه

أنه ينبغ العكس لوجود المشقة مع

الكثرة فتأمل والقاهر في الفرق أن

السكران بمنزلة المعنى عليه بحيث

لونه لما تنبه بخلاف النائم والناسي

والله أعلم (قضى الأخيرة) لاختلاف

فيه كما في ضيح (أو بين عدم الخ)

قلت قول مب ما عزا لت

ليس هو في الخ نص ت واحترز

بقوله بين الخ عا لوعلم أنه نجس

فانه يبعد الطهارة ثم ينظر لما بقي من

الوقت بعد ما هو يعمل عليه ذكره

في الأخيرة اه ومراده كما قال

الحشيان الإشارة الى ما في ضيح

فانه بعد أن قرر قول ابن الحاجب

بالقضاء على الاصح وأن ما مشى عليه

هو المحنون ومقابل لابن القاسم

ومصدره ابن شاس قال وحل ابن

أبي زيد وغيره هذا الخلاف على

ماذا لا يتغير الماء يعني وأما لتغير

لاعتبر الوقت بعد الغسل الثاني لأن

الأول كالعدم اه فقول ت

عالم أعلم أنه نجس يعني بأن كان الماء

متغيرا أي بين أنه متغير متفق على

نجاسته فهنا بقدره الطهر ثانيا

ويجعل الأول كالعدم بخلاف قليل

حلته نجاسته لم يتغيره فقال ابن القاسم

انه نجس كما تقدم ولذا قال هناك

الغسل به كالعدم والمنهور أنه

مكروه فقط أي مع وجود غيره ولذا

قال محنون بالقضاء اذ لم تصل حتى

خرج الوقت وعلى هذا فعل الخلاف

مقدم بما قليل حلته نجاسته لم يتغير

بخلاف محل الوفاق وهو المتغير فلا فرق في تغيره بين أن يكون بنجس أو طاهر فتأمل والله أعلم

الصلواتم يذكر دوائهم مؤدبا التونسي وبه فسر أنهم بابن وهب والدادوي حديث من
 نفوق صلاة العصر كما تروا أهل وماله وفير محنون والاصلي والباقي بالآخر عنه ابن
 زرقون انظر هل مقتضى الاول تأنيب المؤخر اليه والثاني عدمه اه منه بلفظه قلت
 كلام أبي عري في التهيد بل على أن الحديث عنه بمحمل للازمين ونصفه في شرح الحديث
 المذكور هو قوله وفيه تحقير الدنيا وأن قليل عمل البر خير من كثير من الدنيا فاعلم ان العالم
 بمقدار هذا الخطأ يحزن على فوات صلاة العصر ان لم يدرك منها ركعة قبل غروب
 الشمس أو قبل اصفرارها فوق حزنه على ذهاب أهله وماله وما يوقف في الابانة اه منه بلفظه
 * (تنبيه) اعترض ابن عرفة على ابن الحاجب نسبة التأنيب لابن القصار نحو وفي ضيح
 ونصفه ونقل المصنف عن ابن القصار أنه مؤدعاص والذي نقله سند وصاحب الباب
 عن ابن القصار أنه مؤدعاص ثم وكذلك نقل عبد الحق وابن يونس عن ابن القصار فذكر
 كلام ابن يونس الآتي بتقديم وتأخير وقال عقبه ما نصه قال ابن عطاء الله فهذا نصريح
 بأن ايقاع الظهر بعد دخول وقت العصر الخاص من غير عذر مكروه وليس مجرم اه
 منه بلفظه فقال صر في حاشيته ما نصه قوله والذي نقله سند الى آخره انظر كلام ابن
 القصار الذي حكى عنه فانه صريح في التفريق بين المؤخر لاربع قبل الغروب فيما بين
 غيره فلا يأنم وكلا الاطلاقين عنه لا يصح اه منه بلفظه قلت وتعبه هذا
 وارد على ابن عرفة أيضا لكن الحق أنه لا يتوجه على الجميع لانهم انما نسبوا لابن
 القصار أن موقع الصلاة في الضرورى غير عذر ليس بآثم ومصدق في ذلك والصورة
 التي أوردها عليهم وهي ايقاع الظهر قبل الغروب بمقدار أربع ركعات ليست بواردة
 عليهم لان ذلك عند ابن القصار ايقاع لها به دخروج وقتها الكافية فهي عنه اذ لا قضاء
 لأداء في ابن يونس ما نصه قال أبو الحسن بن القصار وقت الظهر الذي يختص به اذ اذالت
 الشمس أن يضي بعض الزوال بمقدار صلاة أربع ركعات لا مدخل للعصر فيه ووقت
 العصر الذي يختص به قبل مغيب الشمس بمقدار أربع ركعات لا مدخل للظهر فيه وما بين
 هذين مشترك للظهر والعصر ثم قال بعد كلام قال فاذا فرط في الظهر حتى دخل مقدار
 الاربع الى الغروب لحقه الوعيد وحصل منه انتفريط لانه وقت يختص بالعصر واذا
 أخر الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله أو مثليه فلا نقول انه مفرط بلحقه الوعيد بل نقول
 انه مسمى وترك الاختيار اه منه بلفظه في كلام صر انظر والله أعلم (لاسكر)
 قول ز ولعل الفرق بينه وبين النسيان بدور حوله فيه نظر لانه ينبغ العكس وهو أن
 يجب القضاء على السكران بحلال ويسقط عن النائم والناسي لوجود المشقة فهما
 وسقوطهما في السكران كما قالوه في توجيه سقوط قضاء الصلاة عن الحائض وجوب
 قضاء الصوم عليها والحق في الفرق ما قاله شيخنا ج ونصه واصواب في الفرق أن
 السكران بمنزلة المعنى عليه بحيث لو تنبه لما تنبه بخلاف النائم والناسي اه والله أعلم
 (وانظر ادراكه ما فرج فخرج الوقت قضى الأخيرة) لاختلاف فيه كما في ضيح وقول
 مب واختلف هل تعيد العصر بنسبه ابن يونس لابن حبيب ونسب مقابلة لاشبه

وقال

بخلاف محل الوفاق وهو المتغير فلا فرق في تغيره بين أن يكون بنجس أو طاهر فتأمل والله أعلم

(أؤذكر ما يرتب) بحث فيه ق فقال بعد كلام فأنظر اقتصاره على القول المرجوع عنه الآن بن المواز صوبه وكذلك أيضا صوبه ابن يونس بعد توجيه القول المرجوع اليه اه وما يقوى البحث مع المصنف أن القول المرجوع اليه هو الذي اختاره أصبغ ورواه عن مالك كاذره ابن رشد ونحوه في ح عن المتشقي وكان المصنف اعتمد القول المرجوع عنه لما قاله ق ولانه الذي صححه ابن الحاجب ونصه ثم رجع فقال لا تقتضي والاول أصح اه ولانه قول ابن مسلمة كافي ح وهو الجاري على قول مالك في الموطأ انظر الاصل والله أعلم (وأمر صبي الخ) قلت في ح اختلف هل الولي مأمور على سبيل الوجوب والندب قولان المشهور والندب وأنه لا يأثم بترك الامر قاله الخزولي وابن عرو والافهسي وغيرهم اه وفي ق عن المدونة لابن عمر الصبي بالصيام الاعند البلوغ اه وقول ز مروا وأولادكم الخ قال في فتح الباري روى أبو داود والترمذي (٢٩٩) وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم مرفوعا

علموا الصبي الصلاة ابن سبع
واضربوه عليها ابن عشر اه وفي
رواية لابي داود اذا عرف عينه من
شماله فروم بالصلاة وهما أخذ يجبي
ابن عمر فقيل بظاهره وقيل اذا ميز
الحسنات من السيئات لان كل
الحسنات عن يمينه وكتب
السيئات عن شماله ذكر
التأويلين ابن ناجي عن التادلي
ونحوه لما كنهني (تمة) زاذ ح
هنا عن النخعي مافيه وكره فضيل
وسقبان أن يضرب عليها وقالوا
ارشه عليها وهذا أحسن لن بقدر
على ذلك فان كان ممن لا يقدر أو لم
يقبل بعد أن رننى ضرب عليها اه
وقول ز مندوبة عند العشر على
الراجح الخ قال ابن ناجي عن شيخه
يعني البرزلي جعل ابن القاسم قوله
صلى الله عليه وسلم وفرقوا الخ راجعا
لاول الحديث وابن وهب لا قرب
مذكور اه وقول ز كافي ابن

وقال بعد قول ابن حبيب مانصه محمد بن يونس ولم يعدرهما بخطه في التمهيد روى عندها
أشهب وجعلها كالناسية للظهور فصلي العصر ثم تذكرا لربع ركعت فأنقذت فصلي
الظهور ولا تعيد العصر إلا أن يبقى للعصر بعد ذلك قدر ركعة ابن يونس وقول أشهب أبين
لقول النبي عليه السلام حل عن أمي الخطأ والتسيان اه منه بلانظه (أؤذكر ما يرتب)
بحث فيه ق فقال بعد كلام مانصه فأنظر اقتصار خليل على القول المرجوع عنه الا
ابن المواز صوبه وكذلك أيضا صوبه ابن يونس بعد توجيه القول المرجوع اليه اه
قلت وما يقوى البحث مع المصنف أيضا أن القول المرجوع اليه هو الذي اختاره أصبغ
ورواه عن مالك كافاه ابن رشد في رسم يشتري الدور والمزارع من مباع يجبي من كمال
الصلاة الثانية فأنذكر القول المرجوع اليه وقالوا اختاره أصبغ وذكره من قول مالك
اه منه بلانظه ونحوه في ح عن المتشقي وكان المصنف اعتمد القول المرجوع عنه لما
قاله ق ولانه الذي صححه ابن الحاجب أيضا ونصه ثم رجع فقال لا تقتضي والاول
أصح اه ولانه الجاري على قول مالك في الموطأ كما احتج بذلك ابن المواز نقل احتجاجة
ابن يونس وابن رشد وسلماه ونص ابن يونس قال ابن المواز والاول أصوب لان أصل مالك
وأصحابه في سفر لركعتين ناسيا للظهور والعصر أنه يصلي الظهر حضرة والعصر سفرة
لانه كسافر في وقتها وعلى القول الآخر ينبغي أن يصلي الظهر ركعتين والعصر
أربعاً محمد بن يونس لانه جعل ذلك الوقت للظهر اه محل الحاجة منه بلانظه ونحوه لابن
رشد ولانظفه اذ ينبغي على القول الآخر أن يجعل الوقت للظهر فيصلي ركعتين ويصلي
العصر أربعاً وهذا ما لم يقل به مالك ولا أحد من أصحابه اه منه بلانظفه من المحل
المذكور نفا ولانه قول ابن مسلمة كافي ح وبذلك كله يسقط البحث مع المصنف

عرفته وينبغي شتم الخ نص ابن عرفة في الاجابة لما تكلم على تعليم الصبيان وعلى المعلم أن يجر المتخاذل في حفظه وصفة كتبه
بالوعيد والتتبع لا بالاشتيم كقول بعض المعالين للصبي يا قرد فان لم يقبل القول انتقل للضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب
ايلا فقط دون تأثير في العزوف فان لم يقبل زاد إلى عشر قال ومن ناهز الحبل وغلظ حلقه ولم تزدعه العشرة فلا بأس بالزيادة عليهم الخ قلت
الصواب اعتبار حال الصبيان شاهدت بعض معلمي الصلحة يضرب الصبي فوق العشر ويؤزى ويزيد وكان معلما يضرب من عظم
جرهما بالعصا في سطح أسفل رجليه العشر من فاككهم اه وقال الخزولي يضرب ثلاثة أسواط على الظهر من فوق الثوب
ويضرب تحت القدم ريتا ولا يزيد على الثلاثة فان زادهما كان قصاصا فان نشأ عن ذلك شيء فان كان بوجهه حاشا فلا شيء
عليه والازمه وقال بعضهم يضرب على الصلاة ثلاثة أسواط وعلى الاواح خمسة وعلى السب سبعة وعلى الهرب عشرة ويكون
ذلك بسوطين اه زاد الشيخ يوسف بن عرفان زاد اقتص منه اه من ح

(ومنع نفل الخ) في ح نقلا عن ضجح حكى ابن بشر الاجماع على تحريم النفل عند الطلوع وعند الغروب اه وقول ز قال الوانغى الخ هو كذلك في حاشية الوانغى ومن يده اخذه المشدلى على عادته وبه تعلم ما في كلام مب والله أعلم ﴿قلت بل في بعض نسخ ح التصريح بان المشدلى نقل ذلك عن الوانغى (وخطبة جمعة) ﴿قلت قول ز وكذا المذوران قيد نذر الخ انظره والذي لابن عرفة مانصه وفيها ومن نذر صلاة يوم بعينه لم يصل وقت المنع أى النهى ولا يقضه اه وقوله وانظر لولو جلس على المنبر قبل الزوال الخ الذي يفهم من قول ابن (٣٠٠) عرفة يمنع جلوس الامام للخطبة النفل انه يحرم اذا كان بدخول وقتها فتأمل والله أعلم (وفرض عصر)

والله أعلم (ومنع نفل وقت طلوع شمس وغروبها) قال في ضجح حكى ابن بشر الاجماع على تحريم ايقاعها عند الطلوع وعند الغروب اه منه بلفظه قول مب كذا في ت والذى في ح المشدلى في تركه على ت و ز بما في ح نظر فان نسبتما ذلك الى الوانغى صححة لوجود ذلك في حاشيته حسبما رأيت فيها فالمشدلى من يده اخذه على عادته في نحو ذلك والله أعلم (وفرض عصر) ظاهر المصنف ولولا سير قدم للقتل وفي تكميل التقييد مانصه ابن عرفة قال ابن حريث في صلاة أسير قرب للقتل بعد العصر ركعتين روايتان رواية الوليد بن مسلم الجواز ورواية ابن نافع المنع وبه قال سحنون اه منه بل انظره لفظ ابن عرفة ويمنع النفل غير ركعتي الفجر بطلوعه حتى ترتفع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب ابن حريث اتفاقا لغيره أسير قرب للقتل بعد العصر في ركعتيه حينئذ رواية الوليد وقول سحنون مع رواية ابن نافع اه منه بلفظه ﴿تبيين الاول﴾ اه قول ابن عرفة ويمنع النفل الخ يخالف بظاهره لكلام المصنف لانه ان حل المنع على ظاهره وافق المصنف في ايقاعه عند الطلوع والغروب وخالفه فيما قبلهما وما بعدهما وان حل على الكراهة انعكس الامر الا ان يجعل المنع على حقيقة ومجازه وفي استعماله خلاف عند أهل الاصول فتأمل اه (الثاني) في ضجح مانصه وهل النهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر حامية لئلا يتطرق الى الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها أو حقه لهدين الضررين ليكون ما بعدهما مشغولا بما هو توسع لكل منهما من دعاء ونحوه ولان ذكرهما المازرى وابن رشد في بيانه اه منه بلفظه وسله صر وظاهره أن كلام المازرى وابن رشد نقل القواين مع امع أى لم أجد لابن رشد الا العلة الاولى وما نقل عنه ابن عرفة والابن وق و غ في تكميله غيرها ونص ابن عرفة ويمنع ابن القاسم من ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاة مشغولاً لا يتم بعد نفل بعد العصر ابن رشد لان منعه حينئذ للذريعة لا بقاعه عند الغروب أو الطلوع ولهذا جاز نفل من لم يصل العصر بعد صلاة غيره فلو منع لذات الوقت ما جاز اه منه بلفظه ومثله في تكميل التقييد وانظر كلام الابن في ح ويحتمل أن يكون معنى قوله نقلهما المازرى الخ أن المازرى نقل أحدهما وابن رشد - فنقل الآخر أو يكون ابن رشد - ذكر ذلك في موضع آخر والله أعلم

ظاهره ولولا - سير قدم للقتل وهو رواية ابن نافع وبه قال سحنون وروى الوليد بن مسلم الجواز انظر ح وقول خش بل اما حاشية التطرق الى قوله حكاهما المازرى وابن رشد أى في البيان أصله اضح وسله صر مع أنه لم يقل ابن عرفة والابن وق و غ في تكميله عن ابن رشد الا العلة الاولى فيحتمل أن يكون ذكره في موضع آخر وأن معنى قوله نقلهما الخ أن المازرى نقل أحدهما وابن رشد الآخر والله أعلم ﴿قلت قال ق انظر من صلى العصر وحده ثم وجد جماعة ينظرون صلاة العصر له أن يعيد معهم هل يحكي المسجد اه﴾ (غريبة) قال القرطبي في تفسير قوله تعالى واذ قيل لهم اركعوا لا يركعون مانصه ويذكر أن مالكا رحمه الله دخل المسجد بعد صلاة العصر وهو ممن لا يرى الركوع بعد العصر فجلس ولم يركع فقال له صبي يا شيخ قم فاركع فقام وركع ولم يحاجه معابري مذهبه فقبله

في ذلك فقال خشيت أن أكون من الذين اذا قيل لهم اركعوا لا يركعون اه بنقل خنقي (قيد رمح) (والورد) ﴿قلت نظمت طوله تقريرا للفظ بقول والرمح طوله من الاشبار * عشرة واثان لاتمار وضبط بعضهم قدره بعضى نصف ساعة من الشروق (وتصل المغرب) ﴿قال مقبده عفا الله عنه قال ح عن ابن ناجي اختلاف فيما بين الغروب وصلاة المغرب على ثلاثة أقوال المشهور وقت نهى وقيل لا واختاره ابن رشد لدخول المسجد لال كان فيه اه وعند غ عن ابن رشد أن الاول مالكا وهو الاظهر حاشية للذرائع ثلاثا أخر المغرب ولقول صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة ما خلا المغرب ولا استقرار العمل من عامة العلماء على ذلك ولان النهى صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا يؤبكر ولا عراذل فلو عا ذلك لنقل عنهم اه بخ

(والورد الخ) ضحى تقييد قيام الليل بنام عن عادته هو المشهور ولان الجلاب يلحق به العامد اه وما لابن الجلاب هو ظاهر البرادى وقد نقل ابن عرفة لفظه كافى ح أى وان لم يصرح بعزوه بل عزاه لها ونقل ابن نونس عن المدونة مثل ما للبرادى مصرحاً به من قول مالك وذلك مما يعضد الاعتراض على البرادى (٣٠١) بان مالك لم يقله الا فى غلبته عيناه انظر

الاصول والله أعلم قلت وقول مب أصله لصاحب الارشاد بما لصاحب الارشاد جزم الجزولى وغيره ويؤيده قول ابن رشد قال عثمان رضى الله عنه لان أشهد صلاة الصبح فى الجماعة أحب الى من أن أقوم الليل كله وذلك لا يبعد والاعنى توقف اه نقله ح عند قوله وانما الاعتذار الى قوله (وجنازة وسجود تلاوة الخ) قال مقدمه ما صحه ما مشى عليه المصنف فى حدود التلاوة هو الذى مشى عليه فى الرسالة أيضا وهو مذهب المدونة فنهى بالأس بالصلوة على الجنائز وبسجود التلاوة بعد الصبح ما لم يصفر بالضياء وبعد العصر ما لم تنصر الشمس اه واختار ابن نونس فى السجود الكراهة كما فى الموطا قال فى ضحى ووجه ما فى المدونة أن هاتين الصلاتين اختلفت فى وجوبهما فكان لهما منزلة على التوافل اه وقال الباقى منعه اى كرهه فى الموطا قياسا على التوافل وقال فى المدونة رواية ابن القاسم يسجد لها بعد الصبح ما لم يصفر وبعد العصر ما لم تنصر الشمس فساها صلاة اختلفت فى وجوبها كصلاة الجنائز فقاسها عليها اه ولذا سلم كلام المصنف خش وزوغ

(والورد قبل الفرض انما عنه) قال ابن الحاجب مانصه وقيام الليل بنام عن عادته ما بين الفجر وصدلاته خصوصا اه ضحى وتقييد الليل بنام عن عادته هو المشهور ولان الجلاب يلحق به العامد اه منه بلفظه وفى ح مانصه وقد صرح فى ضحى بان المؤخر لذلك نعمدا لا يصلح عليه المشهور ثم قال وظاهر كلام البرادى ان العامد كالغالب وقد اعترض عليه فى ذلك بان مالك لم يقله الا فى غلبته عيناه ونقل ابن عرفة لفظ البرادى ولم يلقه فاقطعه اه قلت كلامه يفيد أن ابن عرفة نسب ذلك للبرادى وانه ذكر لفظه وليس كذلك فهم ما اولظ البرادى ومن فاته حزمه من الليل أوتر كه حتى طلع الفجر فليصليه بعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح وما ذلك من عمل الناس الا من غلبته عيناه فارجو أن يكون خفيفا اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة وقول التميمي لا بأس بالنقل بعد الفجر الى إقامة الصلاة كنهه عن مالك وان شئت جواز نقل ست ركعات بعد الفجر خلاف قولها لا يعجبني بعد الفجر غير ركعتيه الا من فاته حزمه من الليل أوتر كه فليصليه بين الفجر وصلاة الصبح وما هو من عمل الناس الا من غلبته عيناه فارجو خفته اه منه بلفظه وقد نقل ابن نونس عن المدونة مثل ما للبرادى وابن عرفة عنهما مصرحاً به من قول مالك ونصه ومن المدونة قال مالك ومن فاته حزمه من الليل أوتر كه حتى طلع الفجر فليصليه ما بين طلوع الفجر الى صلاة الصبح وما ذلك من عمل الناس الا من غلبته عيناه فارجو أن يكون خفيفا وقد فعله عربن الخطاب وقال مالك فى كتاب ابن المواز ان الناس يشكرون التشفيل بعد الفجر وما هو بالضيق جدا اه منه بلفظه والتعقب الذى أشار اليه ح نقله ابن ناجى عند نص البرادى السابق عن صاحب البيان والتقريب وكذا نقله الواثقى أيضا وسلمه ونصه قوله أوتر كه حتى طلع الفجر قال بعض المشارقة عبارة الرسالة أصوب لاما فى البرادى من قوله أوتر كه وقال صاحب البيان والتقريب نقل البرادى لهذه المسئلة فاسد لان مالك لم يقل فيها اذ اترك الخ وانما قال اذا فاته غلبته وقال بعض المشارقة انظر لوتر كه حزمه عمدا حتى طلع الفجر هل ينصيه لم أر فيه نصا اه منه بلفظه ونقله غ فى تسكمله لمختصر البامعنى ونص ابن ناجى قوله ومن فاته حزمه من الليل أوتر كه حتى طلع الفجر الخ قال شيخنا حفظه الله تعالى ظاهر قوله أوتر كه ولو عمدا كقول ابن الجلاب خلا فلا كثرانه لا يصلح فيه العمد وقوله وما ذلك من عمل الناس الخ أراد به التسكلم ابتداء بمعنى لا ينبغي له أن يترك عمدا ولكفه ان فعل فاته ينصيه وهذا الذى قاله أولى وتعقب صاحب البيان والتقريب على البرادى بقوله نقله انقل فاسدا لان مالك لم يقل فيها اذ اترك فليصليه وانما قال ذلك فيما اذا فاته غلبته وقبله انما كه فى بسكوته اه منه بلفظه ونقل القاشانى أيضا كلام صاحب البيان والتقريب وسلمه وعنى أن نقل ابن عرفة وابن نونس عن المدونة مثل نقل

وح وق وابن عاشر ومب و نو وهوى واعلم انه صرح فى المدونة بجواز الصلاة على الجنائز بعد المغرب وقبل صلاتها كما فى وقال ابن بشير يجوز سجود التلاوة بعد مغيب الشمس وقبل صلاة المغرب اه وقال البرزلى الصواب أنه يسجد اذا قرأ سورة سجدة فى فريضة وقت نهى لانها تابعة لقراءة الفريضة فاشبهت بسجود السهم اه

(وقطع الخ) قول ز الامن دخل والامام يحط الخ أى وأخرى من دخل والامام جالس عند الاذان بخلاف من كان جالساً في المسجد فأحرم حينئذ ثم ذكره ز هو الذي في العتيبة عن سحنون وهو رواية ابن وهب عن مالك وقال ابن شعبان يقطع أيضاً انظر الاصل والله أعلم (بمرض) قلت قال في الصباح ومختصر الصحاح هو وزان يجلس ثم قال في الصباح وربضت الدابة ربضا من باب ضرب وروضا وهو مثل برك الابل اه وحيث كان فعله من باب ضرب فالتعريف في اسم المكان منه الكسر ولم يسمع غيره خلافاً لتث حيث حكى عن الثاموس الفتح والكسر فانه خطأ في فهم كلام القاموس يعلم بجراسته وكلام المصنف حيث لم تكن جلالة (كقبرة) يؤخذ منه بالآخرى جواز الصلاة في القبر وقد قال الواوغي عند قول المدونة ومن صلى وبين يديه جدار مرحاض أو قبر فلا بأس به اذا كان مكانه طاهراً (٣٠٣) اه مانصه في تسوية جدار القبر أو القبر على المعنيين بجدار المرحاض

نظر لان الصلاة الى القبر أو جداره لا تكون أسوأ حالاً من الصلاة عليه وهو يجزى عليه ثم قال وقع بحث بين الفضلاء في رجل دخل المسجد فوضع نعله أمام قبلته فأحرم بالصلاة فأكره عليه صاحبه وقال له لا تعمل النعل في القبلة فانه مكروه أنه لا يجوز فاجابه الآخران هذا باطل لقوله أو من صلى وبين يديه جدار مرحاض الخ فاجابه المنكر بأنه استدلال في غير محل النزاع لان مسئلة المدونة بعد الوقوع وهو صريحاً وكلامنا ابتداءً وأيضاً قولها لا بأس بدل على أن تركه أولى وأيضاً فقد خرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعمل نعلك في قبلك ولا عينك ولا يسارك بل بين رجلين أو كما قال فأجاب الآخر بأن الشواهي قال هذا اذا كان القدم ليس في وعاء وأما اذا كان

البرادعي مما يصفه اعتراض صاحب البيان والتقريب وكذا تسليم البرزلى كلام البرادعي وقول ابن ناجي في كلام شيخه البرزلى أنه أولى والله أعلم (وقطع محرم بوقت غسي) قول ز الامن دخل والامام يحط الخ أى وأخرى من دخل والامام جالس عند الاذان بخلاف من كان جالساً في المسجد فأحرم حينئذ ثم ذكره ز هو الذي في العتيبة عن سحنون يقطع أيضاً في رسم ندرسته من سمع ابن التامس من كتاب الصلاة الاول مانصه قلت لسحنون فلواتي دخلت المسجد والامام جالس والمؤذنون أمامه يؤذنون فأحرم للصلاة ساهياً أو غافلاً أو كنت جاهلاً فلا أفرغ من ركعتي حتى فرغ المؤذنون وقام الامام يحط وذكرت له أنهم انزلت في أثرى أن أمضى في صلاتي فقال نعم وانما يكره ذلك ابتداءً فإذا فعله أحدمضى ولم يقطع قال العتيبي وجدته ابن وهب رواية عن مالك قال القاضي أمامن دخل المسجد والامام جالس على المنبر والمؤذنون يؤذنون فأحرم جاهلاً أو غافلاً فانه يتبادى ولا يقطع على قول سحنون ورواية ابن وهب عن مالك وان لم يفرغ حتى قام الامام الى الخطبة وقد قيل انه يقطع وهو قول ابن شعبان في مختصر ماليس في المختصر وكذلك لو دخل المسجد والامام يحط فأحرم لتمامه على قول ابن وهب عن مالك وسحنون ويقطع على قول ابن شعبان ثم قال وهذا عندى في الذي يدخل المسجد تلك الساعة فيحرم وأما لو أحرم بالصلاة تلك الساعة من كان جالساً في المسجد لوجب أن يقطع قولاً واحداً الا خلافاً في أنه لا يجوز أن يركع تلك الساعة بخلاف الذي يدخل المسجد تلك الساعة اه محل الحاجة منه بلقطه (كقبرة) يؤخذ منه جواز الصلاة الى القبر لانه اذا جازت عليه آية أخرى وله هذا الاستشكل قول المدونة ومن صلى وبين يديه جدار مرحاض أو قبر فلا بأس به اذا كان مكانه طاهراً اه قال الواوغي مانصه في تسوية جدار القبر أو القبر على المعنيين بجدار المرحاض نظر لان الصلاة الى القبر أو جداره

لا تكون

في وعاء فلا بأس وقال النخعي اذا كان الخس مستوراً جاز ادخاله المسجد ومستلثة النعل في وعاء

قلت استدلاله بكلام النخعي لا ينهض اذا يلزم من جواز ادخاله المسجد جعله قبلته اه وقوله غ في تكميله وقال خرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعله عن يمينه ولا عن يساره فتكون عن يمين غيره الا ان لا يكون عن يساره أحد أو يضعها بين رجله قال عبد الحق الشيبلي في اسناد صالح بن رستم أبو عامر وأصح منه ما رواه أبو داود عن أبي هريرة أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فخلع نعله فلا يؤذي به أحداً ولا يجله لمهايين رجله أو ليصل فيه ما قال العتيبي صالح بن رستم أبو عامر الخ رضعف قاله ابن معين اه وانظر ما نقله ح عن المدخل عند قوله أو كانت أسفل نعل خلفها قلت قال الشيخ زروق عند قول الرسالة والمرى اذا كان على فراش نجس مانصه والمشهور في استقباله محل نجس الكراهة ان بعد عن مسه وهو في قبلته اه وقال في الطراز ينبغي أن يكون المصلي على أحسن الهيات

مستقبلاً أحسن الجهات لأنه يناجي الله تعالى وقد قال ابن القاسم في العتبة إن كان أمامه مجنون أو مصي فليفتح عنه وقال ابن حبيب من تعبد الصلاة إلى نجاسة أماءه أعاد إلا أن يعدجد أو يواريهما عنه حتى يقاس المصلي إليه على المصلي عليه ونحو تقديمها على ما على يمينه أو يساره وأخلفه انظر ح وفي الترمذي وغيره من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبعة مواضع الجزيرة والمزبلة والمقبرة وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الابل وفوق ظهريت الله الحرام واختلاف الحكم فيها الدليل منفصل والله أعلم وقول ز ولو جعل القبرين يديه الخ عياض على حديث لا يصلي إليها أي لا تتخذ قبلته وهو مثل حديث النهي عن اتخاذ قبره مسجد أو كل ذلك قطع لربعية أن يعد قبل ومعتقد الجهال التقرب بذلك كما كان الأصل في عبادة الاوثان أي والنهي عن القصص لذلك فلا ينافي المشهور اه من حاشية أبي زيد القاسمي رحمه الله تعالى (ومحبة) قلت ذكر في ضريح عن المدونة وغيرها أن من صلى في المحبة (٣٠٣) لصيق المسجد لا إعادة عليه أصلاً إلا أن

لا تكون أسوأ حالاً من الصلاة عليه وهو يحجرها عليه اه منه بلفظه (مسئلة) * قال الوائلي أثر ما تقدم مانصه وقع بحث بين بعض الفضلاء في مسئلة وهي أن بعضهم دخل المسجد فوضع نعله أمام قبلته فأحرم من الصلاة فأذكر عليه صاحبه وقال له لا تعمل النعل في القبلة فإنه مكروه أو لا يجوز فأجابه الآخر فقال هذا باطل أقولها هنا لا بأس بالصلاة وبين يديه جد امرئ حاضر أو قبر فأجابه المنكر بأن قال هذا استدلال بطل لأنه في غير محل النزاع لأن مسئلة المدونة بعد الوقوع وهو صريحها وكلامنا ابتدأوا أيضاً أقولها لا بأس يدل على أن تركها أولى وأيضاً فقد خرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعمل نعلك في قبلك ولا يمينك ولا يسارك بل بين رجلين أو كما قال فأجاب الآخر بأن قال هذا بطل فإن الشواشي قال هذا إذا كان القدم ليس في وعاء وأما إذا كان في وعاء فلا بأس وقال اللغوي إذا كان النعس مستورا جاز دخاله المسجد ومثلنا النعل في وعاء قلت استدل بالجزء بكلام اللغوي لا ينضج إذا لا يلزم من جواز دخاله المسجد جعله قبلته اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه قلت خرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم فلا يضع نعله على يمينه ولا عن يساره فتكون عن يمين غيره إلا أن لا يكون على يساره أحد ويضعها بين رجليه قال عبد الحق الأشبيلي في أسناده صالح بن رستم أبو عامر وأصحه منه ما رواه أبو داود عن أبي هريرة أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم فخلع نعله فلا يؤذ بهما أحداً ولا يجعلهما بين رجليه أو ليسل فيهما قال العقيلي صالح بن رستم أبو عامر الخزاز ضعيف قاله ابن معين اه منه بلفظه وانظر ما نقله ح عن المدخل عند قوله أو كانت أسفل

أن يصلي فيها كلها ما يمكن فيها نجاسة مسقنة تمنع من ذلك اه وقال ابن عرفة وورد النهي عنها بالوادي ونقله ابن الحجاج عن المذهب لأعرفه اه وقال في ضريح لم أره غير المصنف قال خ قلت ذكر ما بن شاس هنا وفي الكلام على شروط الصلاة ونقله عنه صاحب الذخيرة وقبله اه وكره في الكتاب الصلاة بالخاتم فيه قتال لأنه من روى الأعاجم وفي الذخيرة من صلى في بيت نصراني أو مسلم لا يتنزه عن نجاسة أعاد اه وفي النوادر عن ابن حبيب لا أحب الصلاة في بيت من لا يتنزه عن الخمر والبول فإن فعل أعاد أي إذا كرر الصلاة على حصير أو بساط مبتذل عشي عليه الصبي والخادم ومن لا يتحفظ وليتخذ الرجل في بيته موضعاً يصونه لصلاته أو حصيراً أقباقاً لم يفعل وصلى حيث شاء من بيته ولا يؤقن فيه نجاسة لم يعد اه ونقل الشيخ زروق في شرح الرسالة والارشاد عن ابن زشدان مقعد الحمام الذي يوضع فيه الثياب خارجة محمول على الطهارة قال وخفف أبو عمران ما يقطر من عرق الحمام وإن أوقد تحته بالنجاسة اه وفي الرسالة ونهى أي تنزهها عن الصلاة في الحمام حيث لا يؤقن منه بطهارة وظاهرها أنه إن أوقن بطهارة فالصلاة فيه جائزة قال ابن ناجي وهو كذلك في مشهور المذهب اه وفي المدونة أجاز مالك الصلاة في المقبرة

وفي الجاهل إذا كان موضعه طاهرا اه قال الشيخ زروق والغالب على بيته الاول النجاسة والداخل الطهارة والوسط مشكوك فيه وهذا كله ميلاد المغرب لان بالشرق ترتيبا آخر له حكمه اه ومما تكره الصلاة فيه المكان الشديد البرد أو الحار عدم التمكن من السجود عليه انظر ح (ومن تركه فريضا الخ) ﴿﴾ قلت قال في المقدمات هذا قول مالك والشافعي وأكثراهل العلم والحنابلة قول أبي بكر في جماعة الصحابة في الذين منعوا الزكاة والله لا فائت من فرق بين الصلاة والزكاة فقالتهم ولم يسبهم وقول النبي عليه السلام منتهى عن قتل المصلين فدل على انه أمر يقتل من لم يصل وما روى انه صلى الله عليه وسلم قال ستكون عليكم أمراء تعرفون منهم وتكرهون في أنكره فقد برئ ومن كرهه فقد سلم ولكن من رضى وتابع قالوا ألا تقتلهم قال لا ما صلوا الخمس فدل على أن من لم يصل الخمس قتل وقوله صلى الله عليه وسلم في مالك بن الدخشن ألم يصل قالوا بلى ولا صلاته قال أو ائمت الذين نهاني الله عنهم فدل هذه الآثار على القتل ولم تدل على الكفر وتأولوا الآثار الواردة بكفر تارك الصلاة بما تأولوا به سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ولا ترجعوا بعدى كفار أو قال ابن شهاب وجماعة انه يضرب ضربا جيعا ويسجن ولا يقتل واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وداود ومن تبعه وجهت قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كسهن الله على العباد في اليوم والليلة فمن جاءهن من الخ وقوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها الخ وقد بين حقها بقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بحد أو باحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وجابر وأبو الدرداء وإسحق بن راهويه انه يقتل كفرا وميراثه للمسلمين وهو ظاهر (٣٠٤) قول عمر بن الخطاب ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة وهو مذهب

ابن حنبل وابن حبيب اه وقال ابن مسعود من ترك الصلاة فلا دين له وقال محمد بن نصر سمعت إسحق يقول صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة كافر وكذلك كان رأى أهل العلم من لدن النبي صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة كافر من غير حد حتى يذهب وقتها كافر وقال أبو بوب ترك الصلاة كفر لا يختلف فيه انظر الزواجر

نعل خلعها (وكرهت كنيسة) قال في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول مانصه قال ابن القاسم سمعت مالكا قال حدثني نافع أن عمر بن الخطاب كره دخول الكنائس والصلاة فيها قال مالك وغيره أحب الى موضع وطء أقدامهم ونجسهم قال سحنون أحب الى أن يعبد من صلى في كنيسة كان اضرة وأغبر ضرورة وما كان في الوقت وانما هي عندي بمنزلة من صلى ثوب النصراني أنه يعبد الصلاة كان بضرة أو بغير ضرورة قال القاضي الظاهر من مذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه على ما وقع له هنا وفي المدونة وفي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب انه كره دخول الكنائس والصلاة فيها لكونها يربو تامتحدة للشرك بالله والكفر به فلا تنبغي الصلاة فيها على مذهبه وإن بسطوا طاهرا صلاته وأما مالك فأنما كره الصلاة لما يتيقن من نجاستها فان صلى فيها على مذهبه

لا ينحصر حجه الله تعالى وفي صحيح مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة واختار الامام الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي من المالكية ما قاله ابن شهاب ومن وافقه وأنشد في ذلك لنفسه

خسر الذي ترك الصلاة وخبا * وأبى معادا صالحا وما * ان كان يجدها فغسلك أنه * أمسى بربك كافرا مرتابا
أو كان يتركها لنوع تكامل * غطى على وجه الصواب حجابا * قال شافعي ومالك رأيا له * ان لم يتب حدثا لحسام عقايا
وأبو حنيفة قال يترك مرة * هملا ويحبس مرة يجابا * والظاهر المشهور من أقواله * تعزير بجزا له وعتابا
والرأى عندي أن يؤدبه الاما * بكل تأديب براه صوابا * ويكف عنه القتل طول حياته * حتى يلاقى في المالك حسابا
والاصل عصمته ان يمتطي * احدى الثلاث الى الهلاك ركابا * الكفر أو قتل المكافى عامدا * وأحصن طلب الزنا فاصابا
اه انظر أباعلى وانظر الكلام على المسئلة مستوفى في شرح العمدة لابن دقيق العيد وقد نقل القلشاني بعضه في شرح ابن الحاجب والله أعلم قال في ضيق وفي حكم من قال لأصلي من قال لأؤصا وأغتسل من جنابة ولا أؤصم رمضان وما ذكرناه انما هو في التارك الابي خاصة فان انضم الى ذلك بعض الاستهزاء كما يقول بعض الاشقياء اذا أمرهم اذا دخلت الجنة فغلقت الباب خلفك فان أراد أن الصلاة لا أثر لها في الدين فلا يختلف في كفره وان أراد صلاة المنكر عليه خاصة وانما انتهت عن الفحشاء والمنكر فهو وما اختلف فيه قاله ابن عبد السلام اه (وصلى عليه غير فاضل) ﴿﴾ قلت حكى الشيخ الامام السهروردي في كتاب العوارف أن رجلا من لارضى حاله مات فسئل بعض الاكابر سماه هو أن يصلى عليه فامتنع من ذلك فرى الميت في المنام وهو

في حالة حسنة فقيل له ما فعل الله بك فقال غفرت لي فقبل بماذا فقال كرامة سيدي فلان لكونه لم يصل على قال السهروردي فهو لا
 اقبالهم رحمة واعراضهم رحمة ألا ترى أنه لما ترك الصلاة عليه رحمه لاجل أنه ميت امتثلت السنة في حقته فرحم لامتثال السنة
 * (فصل) في الاذان قال مقبده عنا الله عنه مجته هو اسم مصدر والفعال بالفتح يأتي اسمان فعل بالتشديد مثل ودع وداعا
 وسلم سلاما وكلما وزوج وزج واجاوز جهازا قاله في المصباح وقال فيه عن ابن بريق وقولهم أذن العصر غلط والصواب اذن
 بالعصر أو أذن المؤذن بالعصر مثلا وعقب المصنف رحمه الله الاوقات بالاذان لان من فوائده الاعلام بدخول الوقت وهو
 المقصود الاعظم من مشروعيته ومن فوائده الدعاء الى الصلاة في الجماعة وهي تعدل خسا وعشرين صلاة في غيرها كما يأتي ومنها
 طرد الشيطان لما في الصحيح اذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط (٣٠٥) حتى لا يسمع التأذين وعن ابن عباس مرفوعا
 ما من ثلاثة لا يؤذون ولا يتقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان

دون حائل طاهر أعاد في الوقت الآن بأن يكون اضطر الى النزول فيها فلا يعيد صلاته لانه لم
 يتحقق عنده نجاستها بين هذان مذهبه ما وقع له في المدونة وفي رسم الصلاة الثاني من
 سماع أشهب وأما يحسنون فعملها على النجاسة وحكم المصلي فيها بحكم من صلى بثوب
 النضراني فاستوت عنده الضرورة وغير الضرورة والى هذا ذهب ابن حبيب الأتي قال
 يعيد أبدأ ان صلى فيها دون حائل طاهر على أصله فين صلى على موضع نجس أو ثوب نجس
 عامدا أو سهواً أنه يعيد أبدأ وقول سحنون أظهر لانه لا إعادة عليه الا في الوقت اذا لم يوقن
 بنجاسة الموضع الذي صلى فيه وهذا في الكنائس العامرة وأما الدارسة العافية من آثار
 أهلها فلا بأس بالصلاة فيها قاله ابن حبيب ولا اختلاف أحفظه في ذلك اذا اضطر الى
 النزول فيها وأما ان لم يضطر الى النزول فيها فالصلاة فيها مكروهة على ظاهر مذهب عمر بن
 الخطاب ولا تجب اعادتها في وقت ولا غيره اهـ منه بلفظه ونص ما أشار اليه من سماع
 أشهب قال وسجعت نافعاً إذ كرأ عمر بن الخطاب صنع له طعام بالشام في كنيسة فأتى أن
 يجيب اليه وكرد دخول الكنائس وقال لا أدري أن يصلي في الكنائس قال وسئل عن
 الصلاة في الكنائس فقال لا أحب أن يصلي فيها اذا وجد غيرها هي نجس قد دعى عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه الى طعام بالشام في كنيسة فلم يأت به وقال أرى أن لا تدخل هذه
 الكنائس التي فيها الصور قال القاضي قد مضى القول مستوفى في أول رسم من سماع ابن
 القاسم في هذه المسئلة فتأمله هناك اهـ منه بلفظه فتأمله هل تجده شاهداً لقول زبعا
 لعج وكرهت على ما ينظر من كلام ابن رشد لم لا والظاهر أنه لا شاهد لهما في ذلك وأن
 بحث بعض الشيوخ الذي ذكره مب متجه والله سبحانه أعلم

* (فصل) في الاذان *

قول مب عن ح ومن السنة حديث عبد الله بن زيد الخ قوله في هذا الحديث قم مع

(٣٩) رهوني (أول) لصاحبه ما الذي أمرت به قال بتغريق بغداد ثم نهيتم قال ولم قال رفعت ملائكة
 الليل أن البارقة اقض ببغداد سبعاً فخرج غضب الله فامرني بتغريقها ثم رفعت ملائكة النهار في صبح ذلك اليوم سبعاً
 أذان واقامة فغفر الله لهؤلاء المجرمين وقد نقص الماء انتهى نقله المداوي عند حديث اذا أذن في قرية فربما منها الله من عذابه
 في ذلك اليوم ومنها الظاهر الاسلام والجهرية والاعلان توحيد الله تعالى وتجديد عقائد الايمان واطهار شرف الصلاة وعلا
 قدرها ومن ينه على سائر لعبادات الا لا يتأذى بشئ من الفرائض دونها فكأنها الدين كله ووقته من أوقات اجابة الدعاء للحديث
 الا في آخر الفصل عند ز وهو من خصائص هذه الامة وانما كان لغرضهم الناقوس والبوق والنار كما في الحديث
 ووردت أحاديثه لانه شرع بمكة قبل الهجرة وهي ضعيفة وجرم ابن المنذر أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بغير أذان

الى أن وقع التشاور في شأنه بعد الهجرة في السنة الاولى وهو الرابع وقيل في الثانية واخرج أبو الشيخ عن ابن عباس فرض الاذان مع قوله تعالى اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة اه والائمة مدينة وذكر الشيخ الامام سيدي عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في كتابه كشف الغمة في فضل الاذان احدث منها حديث خيار متى من دعا الى الله وحب عباد الله خال عاصم بن هبيرة كنت اؤذن لابن مسعود فكنيت اذا قلت لا اله الا الله أقول وأنا من المسلمين لاجل قوله تعالى ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله والآية وحديث الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشدنا لائمة واعقر للمؤذنين وسئل ابن عمر عن الضمان فقال ضامن ان قدم أو أخر أو أحسن أو أساء وحديث أول الناس دخولا الجنة الانبياء ثم الشهداء ثم مؤذنو الكعبة ثم مؤذنو بيت المقدس ثم مؤذنو مصدى هذا ثم سائر المؤذنين على قدر أعمالهم وحديث لو يعلم الناس ما في التآذين لتضاربوا عليه بالسيف وحديث لو أقيمت لبريت ان أحب عبدا لله الى الله لرعاة الشمس والقمر يعني المؤذنين وفي رواية ان خيار عبدا لله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم لذكر الله عز وجل وسيأتي على الناس زمان يكون سفلمهم مؤذنوهم وقال مجاهد المؤذن احتسابا لله لا يدودون في قبورهم وحديث من أذن ثلثي عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة وبكل اقامته ثلاثون حسنة وحديث من أذن سنة محتسبا قيل له يوم القيامة اشفع لمن شئت وحديث من أذن سبع سنين محتسبا كتب له براء من النار وحديث اذا شمع المؤذن في الاذان وضع الرب يده على رأسه فلا يزال كذلك حتى يفرغ من الاذان وحديث ابندر والاذان ولا يتبدروا الامامة وقال عمر رضي الله عنه لحوم المؤذنين (٣٠٦) محرمة على النار وان أهل السماء لا يبعون من أهل الارض

بلا لائق عليه ما رأيت يدل على أن بلا لارضى الله عنه أقول من أذن في الاسلام وهو كذلك (قائدة) اختلف هل أذن بلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا بي بكر أم لا فنقل الاي عن ابن المسيب أنه قال فكان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات أراد أن يخرج الى الشام فقال له أبو بكر تكون عندي فقال ان أعقتني لنفسك فاحبسني وان أعقتني لله فدعني أذهب فذهب الى الشام فأقام بها حتى مات ثم قال متصلا به هذا مانصه القرطبي ظاهر هذا أنه لم يكن يؤذن لابي بكر رضي الله عنه وذكر ابن أبي شيبة أنه أذن لابي بكر ولم يؤذن له عمر فقال له عمر ما فعلك أن تؤذن قال أذنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأذنت لابي بكر لانه مولى نبي وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا بلال ليس علي أفضل من الجهاد فخرج مجاهد وقيل أذن لعمر رضي الله عنه حين دخل

الا اذان اه وفي حديث أبي داود المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس ورواه النسائي المؤذن يغفر له مدصوته فعلى رواية مدى يكون منصوبا على الظرفية وعلى رواية مد يكون مرفوعا على النيابة والمعنى أن ذنوبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يبلغا المسافة التي يشه

الشام

وبين منتهى صوته وقيل تعدله الرحمة بقدر رمد الاذان وقال الخطابي المعنى انه يستكمل مغفرة الله تعالى اذا استوفى وسعته في رفع الصوت فيبلغ الغاية في رفع الصوت وفي الاحكام مرفوعا ثلاثا يقوم القيامة على كتيب من مسك أسود لا يهولهم حساب ولا ينالههم فزع حتى يفرغ مما بين الناس رجل قرأ القرآن استغوا وجهه الله عز وجل وأم يقوم وهم به راضون ورجل أذن في مسجد ودعا الى الله عز وجل استغوا وجهه الله ورجل ابتلى بالرزق في الدنيا فلم يشغله ذلك عن عمل الآخرة وقيل في تنسيق قوله تعالى ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحا نزلت في المؤذنين اه وفي الحديث أيضا اذا كان يوم القيامة وضعت منابر من نور عليها اقاب من در ثمرين ادى منادى من الفقهاء والائمة والمؤذنون اجلسوا على هذه الاروع عليكم ولا تفرع حتى يفرغ الله فيها ينسبوه بين العباد من الحساب وفي الصحيحين مرفوعا المؤذن أطول الناس أعنا في يوم القيامة يفتح الهمة جمع عنق قال المازري قال التضرع تجميل هو حقيقة لان العرق اذا ألجم الناس طالت لئلا يصيبها وقيل هو كناية عن كثرة تشوفهم لما يرون من ثوابهم والمتشوف الشيء يمدد عنقه اليه وقيل عن كونهم من الله بمنزلة وهو بمعنى الذي قبله وقيل عن كونهم رؤساء والعرب تصف السادات بطول الاعناق وقيل عن كونهم أكثر اتباعا أي لان من أجاد دعوتهم معهم وفي الحديث يخرج عنق من النار أي طائفة وقيل عن كونهم أكثر عمالا يقال لقائد عنق من الخير أي قطعه منه قال الابي وقيل كناية عن عدم الخلل لان الخلل ينكسر رأسه قال تعالى ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عياض ورواه بعضهم بكسر الهمزة أي اسرعا الى الجنة من سير العنق ومنها الحديث لا يزال الرجل

معنقا لم يصب دما يعني من سطا في سيره يوم القيامة ٥١ المازري واحتج به من رجع الاذان على الامامة واحتج الآخر بانه صلى الله عليه وسلم لم يؤذن وما كان ليدع الا فضل وأجاب الاول بانه ترك الاذان واضعا لاشتماله على تعظيم قدره صلى الله عليه وسلم ولان فيه الحيلة وهي دعاء الى الصلاة فكان لا يسع من سمع ذلك أن يتخلف حتى لو كان في ضرورة وفي ذلك من المشقة ما فيه أولان في اشتغاله برعاية الاوقات شغلا عن أمور المسلمين وقد قال عمر رضي الله عنه لو اطلقت الاذان مع الخليفي أي الخلافة أذنت وفي رواية عنه لو لا الخليفي لأذنت وقال عز الدين بن عبد السلام انما لم يؤذن لانه كان اذا علم عملا أشبه أي جعله دمية وهو كان لا يتفرغ لذلك لاستغاله بتبليغ الرسالة وقال الاني عن الخطابي حديث اللهم أرشد الامة وأغفر للمؤمنين يدل على استحباب الاذان وكراهة توقي الامامة لان الدعاء بالارشاد انما يكون فيما فيه خطر لان المعنى أرشدكم للعلم والعمل بما كفوه وأغفر للمؤمنين ما عسى يكون من تفرط فيما اتفقوا عليه وقال ح عن الشيباني اختلاف العلماء أيهما أفضل فقبل الاذان واختاره عبد الحق وقبل الامامة وقيل هما سواء وقيل ان كان الامام تفرقت فيه شروط الامامة فهو أفضل والا فلا ٥٢ وعبارة الاني في القول الرابع أن الامام ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة فهو أفضل والا فلا ٥٣ وكنه توثيق وعليه والله أعلم بحمل ما منه به الاقنيسي والحزوني من أن فضيلة الامامة متأمله والله أعلم وقول م ب ٥٤ بخ زاد ح و ختي عقب قوله ففعلت متصلا به فلما سمع عمر الاذان خرج مسرعا يسأل عن الخبر فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق اقدرت مثل ما رأي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله وعند أبي داود قال اهتم النبي صلى الله (٣٠٧) عليه وسلم كيف يجتمع الناس للصلاة فقبل له تنص راية فاذا رأوها

الشام فبكى وبكى المسلمون ٥٥ منه بلانظره وبلال رضي الله عنه قال في الاصابة هو بلال بن رباح الحبشي المؤذن وقيل هو بلال بن حمامة وهي أمه اشتراه أبو بكر الصديق من المشركين لما كانوا يعذبونه على التوحيد فاعتقه فآرم النبي صلى الله عليه وسلم وأذنت له وشهد معه جميع المشاهد وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح ثم قال وروى أبو اسحق الجرجاني في تاريخه من طريق منصور عن مجاهد قال قال عمار كل قد قال ما أرادوا يعني المشركين غير بلال ومناقبه كثيرة مشهورة ٥٦ محل الحاجة منها بلفظها وروى عنه أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وكعب بن عجرة وروى عنه كبار تابعي المدينة والشام والكوفة انظر الاستيعاب وكان سيدنا عمر رضي الله عنه يقول أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا رضي الله عن جميعهم وعلتمهم

للقز الى انه رأه بضعه عشر رجلا وفي سيرة غلطاي أنه رأه سبعة من الانصار قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى ولا يثبت شيء من ذلك الا لعبد الله بن زيد وقصة عمر جاءت في بعض الطرق ٥٧ قال السهيلي فان قلت ما الحكمة التي خصت الاذان بان يراه رجل في يومه ولم يكن عن وحي من الله لتبنيه كسائر الاحكام الشرعية قلت انه صلى الله عليه وسلم قد أرى به ليلة الاسراء فروى البزار عن علي قال لما أراد الله تعالى أن يعلم رسوله الاذان جاء جبريل عليه السلام بداية يقال لها البراق فركبها حتى أتى بها الحجاب الذي يلي عرش الرحمن فيبناها وكذلك اخرج ملك من الحجاب فقال يا جبريل من هذا قال والذي بعثك بالحق اتى لاقرب المكانا وان هذا الملك ما رأيته منذ خلقت قبل ساعتي هذه فقال الملك الله أكبر الله أكبر فقيل له من وراء الحجاب صدق عبدى أنا أكبر أنا أكبر فبقيت الاذان قال السهيلي وهذا أقوى من الوحي فلما تأخر فرض الاذان الى المدينة وأراد اعلام الناس بوقت الصلاة تلبث الوحي حتى رأى عبد الله الرؤيا فافتق ما رأى صلى الله عليه وسلم فلذلك قال انهم الرؤيا حتى ان شاء الله تعالى وعلم حينئذ أن مر الله بعمارة في السماء أن يكون سنة في الارض وقوى ذلك عنده موافقة رؤيا عمر الانصاري ٥٨ لكن في سند حديث البرازي ابن المنذر أبو الجار ودوه مترك وقال في فتح الباري استشكل انما حكم الاذان بالرؤيا فان رؤيا غير الايتياء لا ينبغي عليها حكم شرعي وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك وبؤيد به ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل أن عمر لما رأى الاذان جاء يخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فخارعه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقتك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن اسحق أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان قبل ان يخبره

عبد الله وعمر بن الخطاب أيام ويؤخذ منه أن بلالاً رضى الله عنه أول من أذن في الإسلام وأخرج الحرث بن أبي اسامة في مسنده
مرفوعاً أول من أذن في السماء جبريل وأخرج ابن سعد وابن أبي شيبة عن القاسم بن عبد الرحمن أول من أذن في الإسلام بلال
وأخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس وزاد أول من أقام عبد الله بن زيد واختلف هل أذن بلال لا بي بكر بعد موت النبي صلى الله
عليه وسلم أم لا وقول مب عن أي الحسن فيجتمه أن يكون الوحي نزل عليه الخ عند أبي داود وغيره أن ذلك وحي كما مر (سن
الاذن) قول ز وجب في المصر كناية (٣٠٨) أيده هوى بنص الموطأ والمتن والتهديد والمقدمة ثم قال وكل ذلك

مختلف لا طلاق القول بالسنية وشاهد لز وغيره في تقييده اه وفي الابن عن عياض المشهور أن
الاذن فرض كفاية على أهل المصر لانه شعار الاسلام واختلف في
وجوبه بعد ذلك في مساجد الجماعات
للإسلام بدخول الوقت وحضور
الجماعة فأوجب في الموطأ وقاله بعض
أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي
وجوه الفرقاه عامة أصحابنا أنه
سنة مؤكدة والاول هو الصحيح لأن
إقامة السنن الظاهرة واجب على
الجملة لورثتها أهل بلد قوتلوا ولان
معرفة الوقت فرض كفاية وليس
كل أحد يعرفه اه وقال ابن
عبد البر لم يختلفوا أن الاذن في
المصر واجب في الجملة لانه شعار
الاسلام ثم قال فاذا اقام به واحد
في المصر وظهر الشعار سقط الوجوب
وبقي المعنى الثاني بتعريف الاوقات
وهو المحكى خلاف فيه عن الأئمة
اه وقول ز ولا يصح في
متلاصقين الخ هذا نقله ح
عن ابن عرفة عن أشهب قال ح
وسئل ابن القاسم عن مسجد بين
قوم قننازعوا فيه واقسموه بينهم
فضرر بواوسطه حائطاً أيجوز أن يكون مؤذنهم واحداً وامامهم واحداً فقال ليس لهم أن يقتسموه
لانه شئ سبوا لله وان كانوا فيه جميعاً وقال أشهب مثله ولا يجوز لهم مؤذن واحد وامام واحد ابن رشد وهذا كما قال ايس لهم أن
يقتسموه لأن ملكهم قد ارتفع عنه حين سبوا فافعلوا فله حكم المجدين وان كان ذلك لا يجوز لهم اه (وهو مني) قول
مب وما ذكره ز انما هو للمأزى الخ فيه أن ح نفسه أيضاً عن أشهب في المجموعة (بارفع الخ) قول ز مساوياً لصوته
في التكبير على المعتمد عبر عنه عياض وابن الحاجب

وحشرنا في حزمهم وزمهم عنه وكرمه (سن الاذن) في الموطأ سئل مالك عن قوم حضور
أرادوا أن يجتمعوا المكتوبة فأرادوا أن يقيموا ولا يؤذنوا قال ذلك يجوز عنهم وانما
يجب الاذن في مساجد الجماعات التي تجمع فيها الصلاة اه قال في المتن بعد كلام
مانه مسئلة اذ ثبت أن الاذن ليس بشرط في صحة الصلاة فقد قال الشيخ أبو محمد انه
واجب في المساجد والجماعات الراسية وقال القاضي أبو محمد معنى ذلك أنه من مؤكد
السنن قال القاضي أبو الوالي رضى الله عنه وحل انظر مالك على ظاهره عندي أولى وان
الاذن واجب وليس بشرط في صحة الصلاة وجوبه على الكفاية ولو أن أهل مصر
اتفقوا على ترك الاذن لاثم بذلك ولو جبرهم عليه وأخذهم به وجوبه لعينين
أحدهما أنه شعار الاسلام ولذلك روى أنس في هذا الحديث المتقدم أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان إذا أراد أن يغير اسمهم فسمعهم إذا نامسك والأتاعار والوجه الثاني انه دعاء
الى الصلاة في المساجد التي لا يجوز الاتفاق على ترك الصلاة به واعلام باوقات الصلوات
التي لا يجوز الاتفاق على ترك مراعاتها الآن بعض الناس يحمل مراعاتها عن بعض
فإذا أعلم باوقات الصلوات أعلم بها الاذن فعلى هذا يحمل الاخبار بالامر بالاذن على
ظاهرها وما أرى على قول من قال من أصحابنا انه ليس بواجب أراد به إلا أنه ليس شرطاً في
صحة الصلاة والله أعلم اه منه بلفظه وقال أبو عمر في التهديد في شرح حديث ثالث لنافع
مانه والذي يصح عندي في هذه المسئلة أن الاذن واجب فرضاً على الدار رأى المصر أو
القرية فإذا اقام فيها قائم واحد أو أكثر بالاذن سقط فرضه عن سائرهم ومن الفرق بين دار
الكفر ودار الاسلام لم يعرفهم الاذن الدال على الدار وكل قرية أو مصر لا يؤذن فيه
للاصلاة فأهل الله عز وجل عصاة ومن صلى منهم فلا إعادة عليه لان الاذن غير الصلاة
اه منه باللفظ وقال ابن رشد في مقدماته مانه والذواب ان الاذن ليس بسنة على
الاعيان وانما هو سنة في مساجد الجماعة وفرض في جملة المصر اه منها بلفظه وكل ذلك
مختلف لا طلاق المصنف تعالى ابن الحاجب القول بالسنية وشاهد لز وغيره في تقييده
والله أعلم (وهو مني) قول مب وما ذكره ز انما هو للمأزى في شرح التلخيص الخ
في حصرة نظره بل نقله ح أيضاً عن أشهب في المجموعة (بارفع من صوتاً أولاً) قول
ز ويكون صوت في التجميع مساوياً لصوته في التكبير على المعتمد عبر عنه ابن الحاجب

والابي وغيرهم بالمشهور وان بشير بالصحيح انظر ح ﴿ قلت وقول ز بشرط اسماع الناس الخ قال في التنبيهات والكل متفقون على أنه ليس بخفض لا يقع به الا سلام وانما هو رفع دون رفع اه وقال المازرى ربما غلط بعض العوام من المؤذنين فيخفي صوته حتى لا يسمع وهذا غلط اه (مجزوم) قول مب وفي ح عن ابن فرحون الخ نحوه لابن عبد السلام و ضيح انظر الاصل ﴿ قلت وعليه فالوقف من الصفات الواجبة في غير التكبيرتين اتفاقا وما لم ح ومن تبعه من ان جزمه غير واجب عليه اقتصر ان غرفة والابي وصدر به القلشاني ثم قال وقال غيره ان كلمات الاذان لما وضعت للاستدعاء نزلت منزلة الاصوات فلم يكن لها حظ من الاعراب فثبت لذلك اه وقول مب عن عياض ويجوز تحريك الاولى أى بالفتح قال ح وهو يحتاج الى تكلف وهو أن يقال انه وصل بنية الوقف ثم اختلف فقيل هي حركة التقاء (٣٠٩) الساكنين وانما لم يكسر واحفظا لتفخيم اللام وقيل حركة همزة الوصل

بالمشهور وقال في ضيح مانصه وما ذكره انه المشهور وكذلك ذكره صاحب الاكمال وذكر ان عليه الناس وعبر عنه ابن بشير بالصحيح وذكر بعضهم أن مذهب مالك ليس الا الاخفاء كالتنبيهات وذكر في الاكمال أنها اختلف الشيوخ في المدونة على أى المذهبين تحمل خليل وظاهرها الاخفاء وهو ظاهر الرسالة والجلاب والتلقين اه منه بالانطه وقال ابن غرفة مانصه وفي رفع التكبير الاول عن خفض ما قبل الترجيع كرفعه أخيرا وخفضه تخفضهما نقلا عياض عن أبي عمران مع ابن أبي زمين وروايته أبي قره وابن وهب وسماع أشهب والخمعي مع ابن حبيب وظاهرها وفي الاكمال هماروايان المشهور الاول قلت اختار المازرى الاول وعبد الجيد الثاني اه منه بالانطه ﴿ تنبيه ﴾ مجزوم به المصنف وابن غرفة من أن ظاهر المدونة هو الاخفاء به جزم الخمعي وقال أبو الفضل عياض انه أسعد بظاهرها ونصه في تنبيهاته وقال الخمعي ظاهر الكتاب أن رفع الصوت بالتكبير الاول مساويا ليه من الشهادتين وأولا الذي قاله أسعد بظاهر الكتاب وهو الذي ذكر عن أبي مصعب أو تمام وقال اذا أذن خفض صوته حتى يرفعه عند الشهادة اه محل الحاجة منها بلغظها ونسب ذلك الوافعي بعضهم فقط واعترضه فانه قال عند قول المدونة والاذان كما علمه النبي صلى الله عليه وسلم أباجمذورة الله أكبر الله أكبر شهدن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمدا رسول الله مرتين ثم ترجع بارفع من صوتك أول مرة فتقول أشهد أن لا اله الا الله مرتين الخ مانصه قولهم ترجع بارفع من صوتك قلت ما زعمه بعضهم أن ظاهر المدونة خلاف ما شهره ابن الحاجب غير صحيح لان المرجوع اليه الذي تفضل فيه الصوت الذي اكتفته الأولية والاخرية الشهادتان فقط ورفع الصوت بالبدء بالتكبير لانسلم أن ظاهر المدونة فيه خلاف ابن الحاجب اه منه بالانطه ونقله غ في تكميله وأقره وعندي فيه نظر بل ما قاله من قدمه نأذ كرههم من المخفين هو الظاهر فتأمل اه (مجزوم) قول مب عن أبي علي ونحوه لابن يونس نص ابن يونس قال النخعي

على هذا الموضع القرأني والمصنف في ضيح وابن فرحون زاد الشيخ زروق في شرح الرسالة مدهمة كبر وشهدا الهاء في أشهدوا شمع الدال وتسكينها وفتح النون من أن لا اله الا الله والمد على هاء الله وتسكينها أو تنوينها وهوا فحش والايان بها زائدة بعد الهاء من اله وضم محمد ومضى أو تخفيفهها وابدال همزة كبروا أو اوقداستخفوه في الاحرام فيكون هئا حرى اه بخ قال ح عقبه وبني شيء لم أر من به علمه وهوا شباع مد أن الجلالة التي بين اللام واله الهاء فانه ليس ثم سب لفظي يقتضي اشباع مدها في الوصل أما اذا وقف عليها كما في آخر الاذان والاقامة فالمد حينئذ جائز لا تقام الساكنين نعم ذكر ابن الجزري في النشر أن العرب تمد عند الدعاء والاستغاثه وعند المبالغة في نفس الشيء ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة اه ثم رأيت في كتاب البيواقيت مانصه وقصر الالف الثاني من اسم الله غير جائز الا في الشعر والاسراف في مده مكرره ونحوه عن حمد المد اه ولحنون أيضا في الحاء

من حي الذي هو اسم فعل بمعنى هلموا أو قبلوا واجتمعوا فيه بدلوهم اهـ والقلاح الفوز بالنعيم العظيم في الدنيا والآخرة أمافي الدنيا
فلان في الصلاة قرعة عين المصلّي بالثبوت بين يدي الله تعالى والخلوقة والانتقاط عن كل ماسواه والثناء عليه والخضوع له بار كوع
والسجود والتمكّن بين يديه وطلب كل ما يحتاج اليه الى غير ذلك من فوائد الصلاة وأمافي الآخرة فالقوزع بالعين رأيت ولا أذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر وأعظم التعميم النظر الى وجهه الله الكريم قال ختي واتقوا ان كافرا كان يؤذن في مسجد وكان
اذ اوصل لقوله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأشهد أن الملك راى النبي صلى الله عليه وسلم يقول له
اقتل فلان المؤذن فلما أصبح أمر باحضاره وأراد قتله فشهد الناس فيه بالخبر فتركه ثم ان الملك راى النبي صلى الله عليه وسلم وأمره
بقتل ذلك المؤذن فاحضره أيضاً وأراد قتله فشهد الناس فيه بالخبر فتركه وأمره المرة الثالثة وقال له لا بد أن تقتله فاحضره وقال
له الملك لا بد من قتلك فقال له الرجل من يأمر بك بقتلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فعند ذلك شهد الرجل شهادة الحق
وأخبر أنه كان كافراً وأنه كان اذ اوصل الى قوله وأشهد أن محمداً رسول الله قال وأشهد اهـ والله الموفق بفضلّه (فائدة ثانـ الاولى)
قال في الذخيرة اختلف العلماء في أ كبر هل معناه كبير لاستحالة الشراكة بين الله تعالى وغيره في الكبرياء أو معناه أ كبر من كل كبير
لان الملوك وغيرهم في العادة توصفون بالكبرياء فحسنت صبغة فعل بناء على العادة اهـ وقيل معناه أ كبر من أن يعرفه
غيره لانه تعالى فوق ما تطيقه العقول قال ابن عطاء الله معناه أنه أ كبر من أن ينال بالحواس وبدرك كنهه جلالة بالعقل والقياس
بل أ كبر من أن يعرفه غيره فانه لا يعرف الله الا الله اهـ وقال أبو علي اليوسى رحمه الله تعالى واذا روى التفضيل كان للعارف
أن يفهم ان كل ما يقع به من جلال الله وجهاله وعظمته وكبرائه فانه تعالى أ كبر من ذلك وهذا حق فان العجز عن الإدراك
ادراكه ولا يعرف الله الا الله وقالت الملا تكة سبحانك ما عرفناك حق معرفتك وأيضاً كل ما يقع له من غرائب الفتوحات ومحاسن
النفحات وسابغ الاحسان وغزير الفضل (٣١٠) فانه تعالى أ كبر من ذلك كله جوداً وكرماً وكذا ما يقع للبعداء من عظيم

الاجاب وأليم العقاب وغريب الاقتتان وبلغ الامتحان فانه تعالى أ كبر من ذلك قوة وبطشا اه وقيل معناه المبالغة في الوصف	الاذان والتكبير كل ذلك جزم قال غيره وعوام الناس يضمون الراء من الله أ كبر والصواب جزمه لان الاذان سمع موقوفا ومن أعرب الله أ كبر لزمه أن يعرب الصلاة والفلاح بالخلف اهـ منه بلفظه وقوله أيضاً عن أبي علي فتأمل ما في ح عن ابن
---	---

أى البالغ المتناهي في الكبرياء والعظمة ولم يرد به التفضيل ومن ثم لم يستعمل
استعمال اسم التفضيل وقيل العبارة على حذف مضاف أى حق الله أ كبر قال بعض المحققين لما كانت الصلاة أرفع
العبادات وحالة العبد فيها مع الله أعظم الحالات والوفاء بما يجب من رعايته على التحقيق متعذر والله مقبل على المصلّي ناظر اليه
من غير تمثيل ولا تشبيه وجب من أجل ذلك على المصلّي اذا عزم على فعل ركن أو فرغ منه أن يشهد على نفسه بالتقصير
وأنه لا قدرة له على الوفاء ببعض ما يجب له تعالى وليس من الاذكار ما يشعر بما في قلبه من ذلك الا الله أ كبر أى حق الله على
فيما فعلت أو أفعل أ كبر وعلى بالنسبة الى عظيم جلالة أحقر اهـ وقال أبو علي اليوسى رحمه الله تعالى واعلم أن لك ههنا
تقديرات فتارة تفهم كون الله تعالى بذاته أ كبر باليمن غاية الجلال والجمال وتارة كون ملكه أ كبر وتارة كون ما عنده أ كبر
وتارة كون فضله أ كبر وتارة كون عدله أ كبر وتارة كون أمره أ كبر وتارة كون طاعته أ كبر الى غير هذا اهـ * (الثانية) *
قال القرطبي في شرح مسلم وغيره الاذان على قلّه ألقاظه مشتمل على مسائل العقيدة لانه بدى بالكبرية وهى وجود الله تعالى
ووجوبه وكماله ثم في التوحيد وثقى الشريك ثم ثلث بآيات الرسالة ثم دعى لما أراد من طاعته ثم ضمن ذلك بالفلاح وهو البقاء
الدائم فاشعر بان ثم جزم فيه إشارة الى المعاد ثم أعاد ما نادى كيداً وبقاً له ابن حجر في فتح الباري وأصله للقاضي عياض في الاكامل
والله أعلم (ونحن ان لم يطل) ❦ قلت قول ز وان قطع وغسل الدم فليتدبّر هذا اذا طال والابن كافي ابن عرفة عن التميمي
انظر ح (غير مقدم الخ) ❦ قلت قول مب فلا يبعدون الاذان عله ابن رشد بقوله مخافة أن قبل الناس الى الصلاة وقد
صليت فيسرعوا لغیر فائدة اهـ وانظر فان من صلى عند سماع الاول من أهل الدور وغيرهم يحتاج الى الاعلام بطلان صلاته
فانما ههنا يعاد مظة لذلك وان أدى الى ما ذكره ابن رشد على أن تعيهم لا يضيع عند الله وفي الحديث نية المؤمن خير من عمله
والله أعلم

(الاالصحاح) ❦ قالت قال ت والحصري يقتضى أن الجمعة كغيرها وهو كذلك ومنه لأن الحاجب اه وفى ق عن المدونة لا ينادى أصلاً قبل وقتها لاجتماع ولا غيرها الا الصبح اه قال ح والمعتبر الليل الشرعى وهو من غروب الشمس الى طلوع الفجر كما مر به الجزول وهو ظاهر اه وقال ابن حبيب ينادى لها من نصف الليل الوقار من آخر وقت صلاة العشاء الطراز الاحسن من آخر الليل دون تحديد واه اليه أشار فى الموطا اه من (٣١١) ق وقول مب وبه تعلم بطلان كلام

طفى الخ شبهه بده قول الشعرانى فى كتابه الكبيرت الاجر عن الشيخ الا كبر الحاشى رضى الله عنهم ما مانصه مذهبي أن الاذان قبل الفجر ليس باذان حقيقة وانما هو ذكر الله عز وجل بصورة الاذان تحريضا للناس على الاتقية لذكر الله تعالى فاذا طلع الفجر فهناك الاذان المشروع اعلاما بدخول وقت الصلاة قال وهذا البدع السلف الصالح للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواظ على قيام الليل وعلى الزهد فى الدنيا ليعلم الناس أن الاذان الاول ما كان الا معرض الايقاظ للتأنيث لا الدخول الوقت اه وقول ز وأما التسبيح والتكبير الخ وقع الخلاف أيضا فيما جرت به عادة المؤذنين بالمغرب منذ زمان من التحضير اثر الاذان الثانى لظهور والعصر قال الابى فى شرح مسلم فى الكلام على أحاديث طاعة الامراء عند قول الراوى الصلاة جامعة لا امرهم وكان الشيخ رضى الله عنه يحمله على أن الصلاة القرض فأخذ منه جواز ما يفعله المؤذنون اليوم من التحضير عند فراغهم من الاذان وأنه ليس ببدعة خلاف ما ذهب اليه بعض متأخري التوسنين من أنه بدعة وكان الشيخ رضى الله عنه يستحسن هذا الاختلاف فيه نظرا لانه وان سلم أنهم صلاة فرض فانه لم يتكرر ذلك وانما يستعمل فى الدعاء لا امرهم وكان الشيخ يحكى عن ابن عبد السلام قال رأيت امام الجامع الاعظم وهو يريد الدخول الى الجامع وقد سأله امرأه أن يدعو لها الاسيرود كرت مصابه فى الاسرود فاتفق ان سألته والمؤذنون يحضرون فقال لها الذى أصاب الناس فى هذه البدعة أشد من مصاب ولدك اه منه بلفظه

فرحون انه نقل عن ابن راشد ان الخلاف انما هو فى التكبيرين الاولين الخ مراد أبى على بذلك والله أعلم الا حجاج على الخطاب بما نقله عن ابن راشد وسلمه من حكاية اتفاق السلف والخلف على انطقه موقوفا وان الخلاف انما هو فى التكبيرين الاولين ❦ قلت وما لابن راشد نحوه لابن عبد السلام وضح عند قول ابن الحاجب قال بعضهم ولم يسمع الاموقوفا فيما ابن عبد السلام أى لم يسمع الاموقوفا فى كتيبه يعنى كل كلمتين منه وفى كلامه قاق وزعم بعضهم ان الضمير من قوله فهم ما عائد الى الاذان والاقامة وليس بشئ لان المتكلمين على المسئلة ذكروا أن الاقامة معربة والاذان موقوف الا ابن جدين من الاندلسيين زعم ان التكبيرين بين أنفاذ الاذان يجوز فيه الوقف على كل كلمة والوصل بينهما واختاره هو والوصل بخلاف سائر ألقاظ الاذان لان كل كلمة ما عدا التكبير قبل آخرها حرف مد قال وانما يحسن الوجهان المذكوران فى التكبير الاخير وأما الاول فانهما يحسن فيه الفصل على رأى غير مالك الذى يرى رفع الصوت به فأما مالك فالتناسب على قوله بالاخفاء وصل التكبير اه بلفظه على نقل غ فى تنكميله ونحوه فى ضيق وقال ابن عرفة مانصه عبدالحق عن ابن التبارى عن غلب الاذان موقوف الجمل كما سمع وقبله اه محل الحاجة منه بالنظر وهذا كله يؤيد ما قاله أبوعلى والله أعلم (الاالصحاح فبسدس الليل) قول ز وأما التسبيح والتكبير الخ كما اختلفوا فى هذا وقع الخلاف أيضا فيما جرت به عادة المؤذنين فى المغرب منذ زمان من التحضير اثر الاذان الثانى للظهور والعصر قال الابى فى شرح مسلم فى الكلام على احاديث طاعة الامراء عند قول الراوى الصلاة جامعة مانصه قلت الاظهر أن المراد بالصلاة الصلاة اقامة أى الدعوة جامعة وهو كلام جرى العرف به فى نداء الصلاة لا امرهم وكان الشيخ رضى الله عنه يحمله على أن الصلاة القرض فأخذ منه جواز ما يفعله المؤذنون اليوم من التحضير عند فراغهم من الاذان وأنه ليس ببدعة خلاف ما ذهب اليه بعض متأخري التوسنين من أنه بدعة وكان الشيخ رضى الله عنه يستحسن هذا الاختلاف فيه نظرا لانه وان سلم أنهم صلاة فرض فانه لم يتكرر ذلك وانما يستعمل فى الدعاء لا امرهم وكان الشيخ يحكى عن ابن عبد السلام قال رأيت امام الجامع الاعظم وهو يريد الدخول الى الجامع وقد سأله امرأه أن يدعو لها الاسيرود كرت مصابه فى الاسرود فاتفق ان سألته والمؤذنون يحضرون فقال لها الذى أصاب الناس فى هذه البدعة أشد من مصاب ولدك اه منه بلفظه

صلاة القرض فأخذ منه جواز ما يفعله المؤذنون اليوم من التحضير عند فراغهم من الاذان وأنه ليس ببدعة خلاف ما ذهب اليه بعض متأخري التوسنين وكان الشيخ رضى الله عنه يستحسن هذا الاختلاف فيه نظرا لانه وان سلم أنها صلاة فرض فلم يتكرر ذلك وانما يستعمل فى الدعاء لا امرهم وكان الشيخ يحكى عن ابن عبد السلام قال رأيت امام الجامع الاعظم وهو يريد الدخول الى الجامع وقد سأله امرأه أن يدعو لها الاسيرود كرت مصابه فى الاسرود فاتفق ان سألته والمؤذنون يحضرون فقال لها الذى أصاب الناس فى هذه البدعة أشد من مصاب ولدك اه ❦ قلت قال ق وقد رثمت فى كتابي سنن المهتدين أن العبادة اذا خلصت بكمالها

وفرغ منها الإنسان أن يقول ما أحب ولا ما لم ينه الشرع عنه فن نهى عن شيء من ذلك فقد أمر بما أمر به الشرع فان النهى عن الشيء أمر بضده فلا فرق بين من حكم على المباح بأنه مكروه أو بأنه مندوب * كان سيدي ابن سراج رحمه الله يقول هذه هي البدعة المذمومة أن يحكم على حكم من أحكام الشرع بغير حكمه اه وقد ذكر ح هنا أموراً أحدثت ودلل العلماء فيها من الكلام المذكور والدعاء في الليل للمؤثنين والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم والتسوية بين الأذان والإقامة بأن يقول بعد الأذان بعد أن يدور لا المير السلام عليكم أيها الأمير ورحمة الله وبركاته على الصلوات على الفلاح الصلاة برجل الله وقد يطلق على لفظ الصلاة خيراً من النوم والتضرع أي قولهم الصلاة حضرت أو حضر والصلوة والتأهيب أي تأهبوا للجمعة والتصحيح أي قولهم أصبح والله الحمد اعلاماً مائة الأذان الأخير والبوق والتفريق في رمضان والقنارات وقول المؤذن قبل الأذان الثاني للصبح ان الله قال في الحب والنوى الآيات الثلاث وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً الخ ثم قال وحاصل كلام البرزلي أن جميع ذلك أمور محدثة منها ما هو حسن كالذكر والدعاء في آخر الليل في المنابر والتسوية والتأهيب والتصحيح ومنها ما هو جائز كالوقوف والتفريق الذين لا تذكرونها وإنما هي أصوات مفرقة وإنه ليس نهي منها حرماً أو مانعاً ما يقوله المخالف فيها البراهمة قال وقد تقدم في كلام ابن الحاج ان تكرار ذلك وانكاره الا بواق والظاهر من قول مالك كراهة ذلك كله اه وقال الابي على حديث من أحدث في أمرنا ما ليس منه (٣١٣) فهو رد مانعه ما ليس من أمره هو ما لم يسند ولم يشهد الشرع باعتباره

قال وأما ما شهد الشرع باعتباره أصله فهو جائز وهو من أمره كالبيع المحسنة كالا اجتماع على قيام رمضان وكالتصحيح اليوم والتضرع والتأهيب فان الشرع شهد باعتبار جنس مصطلحها فان الأذان شرع لمصلحة الاعلام بدخول الوقت والإقامة شرعت للاعلام بالدخول في الصلاة والتصحيح والتضرع والتأهيب من ذلك النوع لما في الثلاثة من مصلحة الاعلام

(تنبيه) * قوله قال رأيت امام كذا كذا وجدته بدون ضمير فيحتمل انه كذلك في الأصل وعليه ففاعل قال ضمير يعود لابن عبد السلام وامام بكثرة الهمزة مفعول رأيت فهذا الامام القائل للمرأة ماذا كرمهم ويحتمل ان أصله رأيتهم بضمير منصوب عائداً لابن عبد السلام فيحذف باسقاطه وعليه ففاعل قال ابن عرفة لأنه مراد الابي بالشيخ وأمام بفتح الهمزة نظير فيسأل ماذا كرم أمراً ابن عبد السلام وهذا الاحتمال أقوى عندي لكثرة ما اجده من التصحيف في النسخة التي بيدي من الابي والله أعلم (وصحته بإسلام) قول ز كالعسوية الخ قال نو العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية اعترفوا بأن محمد رسول الله لكن الى العرب فقط وهم منسوبون الى رجل يقال له أوعيسى أحدث لهم في ذلك اه من ابن حجر في شرح البخاري قال فيه ومذهب الشافعية أن من نطق بالشهادتين في الأذان يحكم بإسلامه الآن يكون عيسوياً اه منه

بقرب حضور الصلاة قوله في التأهيب من الاعلام بأنه يوم الجمعة لمن لا شعور عنده بذلك ويشهد لذلك زيادة عثمان إذا نابا زوراً يوم الجمعة اه وفي المنهج للإمام الزقاق رحمه الله تعالى مانعه

وهل دعاء الأذنين لا والنداء * لهابغير لفظه وما بدا من قوله أصبح والله حمد * مستحسنات لأنهم ذاقا عذم لشاهد الشرع بان الجنس * معتبر فطب بذلك نفسا وفي تفريق الصوم والبوق نقل * تردد تأمل الذي عدل به من العلم والنار * والشبه زنة وقوله بالمعيار اه وأول من أحدث التفريق والاعلام بالمارأبو عثمان المرنسي سنة تسع وأربعين وسبعمائة والظاهر كما قال العلامة الخجوري أنهم من جنس ما شهد له الشرع بالاعتبار والله أعلم وقول ز أي في السادس الأخير ابن عرفة ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالحمد آخر الليل مع حسن النية قربة وفي حواشه بعسوة الليل بعدمضي نصفه ومنعه نقلاً ابن سهل عن ابن عاتق بحجها بقول مالك بعدم منع ضرب الحمد مع المسيلى وابن دحون مع ابن جرح محتمل بوجوب الإقتصار على فعل السلف الصالح اه (وصحته بإسلام) قول ز كالعيسوية هم طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية اعترفوا بأن محمد رسول الله لكن الى العرب فقط وهم منسوبون الى رجل يقال له أوعيسى أحدث لهم في ذلك اه من فتح الباري وقال فيه مذهب الشافعية أن من نطق بالشهادتين في الأذان يحكم بإسلامه الآن يكون عيسوياً اه (وذ كورة) قلت قول ز لان رفع صوته بأعز الخ فعوده للظار كفي ح ونصه لان رفع الصوت في حق النساء مكروه مع الاستغناء عنه لما فيه من الفتنة وترك الحياة وإنما تسمع المرأة نفسها ومن يدنو منها في مواضع الجهر كصلاتها وتليتها اه ونقله القرافي وبعبارة ابن

بلفظه

فرحون لان صوته عورة ونحوه لان يونس قال ابن ناجي في شرح المدونة واعترضه شيخنا ابو هدى بان الصواب ان يقال لان رفع صوته عورة رواية الصحابة عن غير اهلها المؤمنين وقال ابن هرون قال ابن ناجي اضروا التعليم وكذلك يجوز بيعها وشراؤها اه وانما يصح اذان المرء بالعدالة لان اقدامها على الاذان معصية تنفسها ومنه يؤخذ اشتراط العدالة فتأمله وقول ز واذا اذن خلف المسافر رجع الخ ذكر ابا سالم في رحلته ان الشيخ الامام مفتي طرابلس الغرب باعده الله محمد بن احمد بن مساهل المتوفى سنة اربع وسبعين والف أخبره عن بعض مشايخه انه اذا اذن المؤذن خلف مسافر فذلك امان له حتى يرجع من سفره وروى في ذلك حديثا اه وقال الناشري من الشافعية في الاضاح يستحب الاذان لمزدحم الجن وفي اذن الحزين والصبي عند ما يولد في اليمن ويقم في اليسرى والاذان خلف المسافر والاقامة اه واه لا يشير بقوله لمزدحم الجن الى حديث اذا تغوث الغيلان فتنادوا بالاذان والغيلان طائفة من الجن والشياطين وهم يحترقون ومعنى تغوث تلوثت في صور قاله النووي في شرح المهذب وفي كتاب الاذان من صحيح مسلم عن سهيل بن أبي صالح قال أرسلني أبي الى بني حارثة ومعني غلام لنا وصاحب لنا فناداه ناد من حظ يا حمة قال وأشرف الذي معي على الحائط فلم ير شيئا فذكرت ذلك لابي فقال لو شعرت انك تلقى هذا لم أرسلك ولكن اذا سمعت صوتا فناد بالصلاة فاني سمعت بأبهرية يتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الشيطان اذا نادى بالصلاة نزل وله حصاص أي شدة عدو وقيل ضراط قال ختي ومجاير بلحق الجن أن يؤذن في اذن (٣١٣) المصروع اليسرى سبعه او يقرأ الفاتحة سبعه

بلفظه (صيت) قول ز أي حسن الصوت من تنفعه كالصريح في أن لنظ صيت يفيد جميع ما ذكره وفيه نظر والذي في ح تفسيره بالمعنى الثاني فقط ونصه والمراد بالصيت المرتفع الصوت ثم قال بعد ويستحب فيه أن يكون حسن الصوت اه وما قاله ح هو الصواب لموافقة اللغة قال في الصحاح مانصه ورجل صيت أي شديد الصوت اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه ورجل صيت قوى الصوت اه منه بالنظر (حكاية) قال الابي في شرح مسلم مانصه قوله صلى الله عليه وسلم قم يا بلال عياض عدوله عن عبد الله الى بلال بين وجهه في الترمذي وأبي داود بقوله انه أنشدني منك صوتا أي أرفع وقيل أطيّب وفي بعض الطرق انك انظيغ الصوت ففيه استحباب المؤذن أن يكون حسن الصوت رفيعه ويكره ما فيه غلظ وتكلف قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لمؤذن أذن سمعا والافاعتلنا قلت يذكر انهم يوديا كان يبعث ولده من سوق الصاغة بتونس فيبسط عليه

ويقرأ المؤذنين وآية الكرسي والسما والطارق وآخر الحشروس والصفات الى لازب فاذا فرغ قرأ آية الكرسي سبعه على ما ورش به في وجهه المصروع فانه يفيق اه وأشار بقوله وفي اذن الحزين الى ما أخرجه الديلمي عن علي كرم الله وجهه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حزينا فقال يا ابن أبي طالب أراك حزينا فربعض أهلك يؤذن في اذنك فانه دوا له اه ثم قال فخرته

(٤٠) رهوني (أول) فوجدته كذلك وقال كل من رواه الى الديلمي انه جربه فوجدته كذلك وروى الديلمي أيضا عنه مرفوعا من ساء خلقه من انسان أو دابة فاذا نوى اذنه اه وقال الخزرجي والشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة قد استحب بعض أهل العلم أن يؤذن في اذن الصبي ويقم حين يولد اه وقال النووي في الاذكار قال جماعة من أصحابنا يستحب أن يؤذن في اذن الصبي اليمنى ويقم الصلاة في اذنه الاخرى وقد روي في سنن أبي داود والترمذي عن أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في اذن الحسين بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة قال الترمذي حديث حسن صحيح وروينا في كتاب ابن السني عن الحسن بن علي رضي الله عنهما مرفوعا من ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى وأقام في اذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان اه قال ح وقد جرى عمل الناس بذلك فلا بأس بالعمل به والله أعلم اه وكان عمر بن عبد العزيز ينفعه وكرهه مالك كافي النوادر وغيرها والله أعلم واختلف في أم الصبيان فقيل هي ربيعة تعرض للصبيان ربيعة غشي عليهم منها وقيل هي البومة وقيل التابعة من الجن ولا تشتري الحريرة في المؤذن خلافا للجزولي والشيخ يوسف بن عمر بل فضل في النوادر اذان العبد على اذان الاعرابي وولد الزنا وذو كره في الطراز والخيرة (صيت) قول ز أي حسن الصوت من تنفعه الذي في كتب اللغة أن الصيت هو شديد الصوت فقط وبه فسر ح ثم قال ويستحب فيه أن يكون حسن الصوت اه وقال الابي على قوله صلى الله عليه وسلم قم يا بلال الخ مانصه عياض بين وجهه عدوله عن عبد الله الى بلال في الترمذي وأبي داود بقوله انه أنشدني منك صوتا أي أرفع وقيل أطيّب وفي بعض الطرق انك انظيغ الصوت ففيه استحباب أن يكون المؤذن حسن الصوت رفيعه ويكره ما فيه غلظ وتكلف قلت يذكر انهم يوديا كان يبعث ولده من سوق الصاغة بتونس فيبسط عليه

فسمع أنه يقف ينتظر أذان مؤذن حسن الصوت يخاف عليه السلام وكان يعرف مؤذنا فطبع الصوت بمسجد آخر فحين
أذانه ورفع ولده إليه حتى سمعه وقال له ذلك الذي يقول ذلك المؤذن هو الذي يقول هذا اه وفي تنبيه الغافل عن ابن راشد قال
سمعت مؤذنا كان قبج الصوت فكلمنا أذن في مسجد آخر جهره أهله منه فاذن يومنا في مسجد فلما نزل من المنارة أتاهم هودى بصحفة فيها
ثريد ولحم وقال له يا سيدي هـ هذا لك عندي في كل يوم فقال والله لا كل حتى تعلمي ما السب فقال ان لي بنتا أشرفت على الاسلام
فلما سمعت أذانك تفتر منه وبقيت على دينها اه وقول ز والظاهر الرجوع فيه وفي حد التفاحش الخ قال في ضج عند
قول ابن الحاجب والتطريب منكر ماضيه أي اذا غير حرف الاذان كذا المقصور وقصر الممدود لانه يتأخر الخشوع والوقار
والافتخار بالصوت بالذكر والقرآن مندوب وروى الدارقطني عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان له مؤذن يطرب فقال له
عليه الصلاة والسلام ان الاذان سهل سمع قال كان أذانك سهلا سمعوا الا فلا تؤذن **قلت** وفي ح عن ابن فرحون ان
عبيد الله بن عمر سمع رجلا يطرب في أذانه فقال لو كان عمر حيا فك لحبك وفي المدخل يكره التطريب في الاذان وكذا التعزين
وتكره امالة حروفه وافرط المديف وغير ذلك مما ذكره الفقهاء قال أبو طالب المكي ومما أحدثوه التحين في الاذان وهو من البغي
والاعتداء قال مؤذن لابن عمر اني لا حبك في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله لانك تبغي في أذانك وتأخذ عليه اجرا اه وقال
الشيخ زروق التطريب والتعزين مكروه والمغبر (٣١٤) للمعنى أو الفادح فيه ممنوع اه قال المناوي في شرح الجامع

الصغير واعلم انه لا تلازم بين التحين
المذموم وتحسين الصوت المطلوب
فان الاول هو اخراج الصوت عما
يجوز له في الاداء كما يصريح به كلام
جمهور الاثمة ومنهم الامام أحمد فانه
لما سئل عنه فقعه فقبل له لم قال
ما سمك قال محمد قال أي يحبك أن
يقال لك أوجامد اه وقال بعض
العلماء كافي ح النفوس تخشع
للصوت الحسن كما تخشع للوجه
الحسن ابن ناجي فرق بين الصوت

افسمع أن الولد يقف ينتظر أذان مؤذن حسن الصوت بمسجد سوق الفلانة يخاف على ولده
الاسلام وكان اليهودي يعرف مؤذنا فطبع الصوت بمسجد آخر فحين أذانه ورفع ولده إليه
حتى سمعه وقال له ذلك الذي يقول المؤذن بسوق الفلانة هو الذي يقول هذا اه منه
بلقظه **قلت** ونحو هذا ما نقله في تنبيه الغافل عن ابن راشد ونصه ابن راشد وقد سمعت أن
مؤذنا كان قبج الصوت فكلمنا أذن في مسجد آخر جهره أهله منه فشى ذات يوم الى مسجد
فأذن فيه فلما نزل من المنارة أتاهم هودى بصحفة فيها ثريد ولحم فقال له يا سيدي هذا لك
عندي في كل يوم فقال والله لا كل حتى تعلمي ما السب فقال ان لي بنتا أشرفت على
الاسلام فلما سمعت أذانك تفتر من الاسلام وبقيت على دينها اه منه بلقظه وقول
ز والظاهر الرجوع فيه وفي حد التفاحش لاهل المعرفة الخ في ضج عند قول ابن
الحاجب والتطريب منكر ماضيه أي اذا غير حرف الاذان كذا المقصور وقصر الممدود

لانه

الحسن والتطريب اه قال الابن فتحسن الصوت ترينه بالترتيل والجهر ونحو ذلك والتحسين هو الاتيان
بطريق أهل علم الموسيقى في الاخوان أي النغم والاوزان حسبما ترينه في صنعة الغناء اه ويلزم من التحين غالبا التطريب أي
تقطيع الصوت وترعيده وفي الطراز عن ابن فرحون التطريب كذا المقصور وقصر الممدود اه ولذا فسر والتحين بالتطريب
وانظر ما سأتى في سجود التلاوة وقول ز قال عمر بن عبد العزيز الخ علقه البخاري ووصله ابن أبي شبة بلنظم ان مؤذنا أذن فطرب
في أذانه فقال عمر الخ (مرتفع) **قلت** يعني لأجدا كافي ح عن المدخل قال لان صوته يبعده عن أهل الارض ونداءه انما
هو لهسم والاصل في ندب الارتياع ما أخرجه أبو داود في سننه وذكره ابن البخاري الزهقة التمنية في اخبار المدينة ان امرأة من بني
التجار قالت كان بيتي من أطول بيت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليه الفجر كل غداة فتأتى بسكر فيجلس على البيت ينتظر
الفجر فاذا رآه تغطي ثم قال اللهم اني أحمدك وأستعينك على قريش أن يقيموا دينك قالت ثم يؤذن قال الحافظ السخاوي في القول
المأثور وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن أم زيد بن ثابت قالت كان بيتي أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن فوقه من أول
ما أذن الى أن يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على ظهر المسجد وقد رفع له نبي فوق ظهره اه ولم يكن
منار في زمنه عليه السلام وانما هو من سنة الصحابة * (فرع) * اذا كان المناري يكشف حريم المسلمين منع من الصعود اليه ولو
كان أقدم من البيوت كما لابن رشد قال الا ان يكون بعيدا لا تقبضه الاشخاص والهيات ولا الذكر ان من الاناث فلا يعتبر الاطلاع
معه اه وفي المدخل ينبغي للمؤذن الذي يصعد على المنارة ان يكون متزجلا لانه أغض لظرفه ونهى أن يكون شابا انظر ح

(مستقبل الاسماع) قول ز لما روى الخ يوههم ضعفه وفي ضج عنه قول ابن الحاجب ولا يكره الالتفات عن القبلة للاسماع مانصه لمافي الترمذى وصححه عن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالا يخرج الى الابطخ فأذن فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الصلاة لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدبر وزواه مسلم وأبو داود والنسائي اه **قلت** وروى أنه صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يلتفت بوجهه يمينا وشمالا ويذنه الى القبلة ونهاه أن يدور (٣١٥) ك ما يدور الجمار في الترمذى أيضا أن بلالا

كان يؤذن ويدور ويتبع مرة ههنا وههنا واصبعه في أذنيه وفي المدونة انكر مالك دوران المؤذن في أذنه والتفاتة عن يمينه وشماله الارادة الاجتماع اه (وحكاية) **قلت** أى ولو بالمعنى كان يقول عند سماع المؤذن تشهدا وكان في البخارى عن ع ما ع رضى الله عنه وفي مختصر الواضحة ان الإقامة لا تحكى وبه جزم ز فبأى تيعا لمافي شرح الوغليسية قال ح وينهم ذلك من كلام ابن رشد لكن وقع في الطراز ما يقتضى انهم تحكى اه (لمنتهى الشهادتين) هذا هو مذهب المدونة وصرح ابن الحاجب بأنه المشهور ومقابل للمالك في رواية ابن شعبان وهو قول ابن حبيب وقال فيه الغمى هو الاحسن وابن عبد السلام هو المختار الحديث عمر عند مسلم فانه نص في التكميل وتعيوض الجميلة حوقله وهو أيضا ظاهر قوله في الحديث مثل ما يقول أى مثل قوله فانه صيغة عموم ولم يقم دليل على التخصيص بل قام على خلافه وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سمع الخ يفيد كذا ظره الطلب من الجمع ومن المفرد كما هو ظاهر خلافا للوافنى

لانه يتأني الخشوع والوقار والافتقار للصوت بالذكور والقرآن مندوب وروى الدارقطنى أنه عليه الصلاة والسلام كان له مؤذن يطرب فقال له عليه الصلاة والسلام الاذان سهل سمع فان كان أذانك سهلا سمعوا والا فلا اه منه بلفظه (مستقبل الاسماع) قول ز لما روى أن بلالا كان يستقبل الخ تعبيره بروى يوههم أن ذلك لم يصح وفيه نظر في ضج عنه قول ابن الحاجب ولا يكره الالتفات عن القبلة للاسماع مانصه لمافي الترمذى وصححه عن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالا يخرج الى الابطخ فأذن فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الصلاة لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدبر وزواه مسلم وأبو داود والنسائي اه منه بلفظه (لمنتهى الشهادتين) قول ز على المشهور وصححه ومنه في ح عن قواعد الوائسرى وما عزاها لصحيح ومرا به قواعد كتابه المسمى اوضح المسالك الى قواعد الامام أبي عبد الله مالك ونصه الامر هل يقتضى التكرار أم لا وعليه اذا تعدد اللوغ هل يتعد الغسل بتعدده أم لا واذا تعدد المؤذن هل تتعدد الحكاية بتعددهم أم لا والمشهور وفيه ما نفي التعدد واذا تكرر دخول المسجد وقراءة السجدة اه منه بلفظه وبه تعلم لمافي كلام ميب (تنبيه) ما ذكره المصنف من أنهم المنتهى الشهادتين هو مذهب المدونة واقتصر المصنف عليه هنا لكونه مذهبهم كما تصرح ابن الحاجب بأنه المشهور ومع أنه في ضج استظهر مقابله فقال مانصه والشاذ أظهر لانه كذلك ورد في حديث صحيح رواه البخارى وغيره اه منه بلفظه وما استظهره هو قول مالك في رواية ابن شعبان وقول ابن حبيب وصححه المازرى وقال فيه الغمى هو الاحسن وابن عبد السلام هو المختار قال غ في تكهيله فكما صححه المازرى قال اللهم هو احسن وقال ابن عبد السلام هو المختار تخمين بحديث عرفناه نص في التكميل وتعيوض الجميلة حوقله اه منه بلفظه **قلت** وحديث عمر رضى الله عنه في صحيح مسلم ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال حتى يلى الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حتى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه دخل الجنة اه منه وقد بحث الوافنى في المشهور بقوله مانصه لاشك أن مثل مضاف الى قول وقول مصدر مضاف الى المؤذن والمؤذن محلى بالالف واللام والمحلى عام والمضاف الى العام عام فبما نرى أن يقول مثل ما يقول وهو خلاف

على ان حديث مسلم نص في الطلب من المفرد انظر الاصل والله أعلم وقول ز على المشهور وصححه ومنه في ح عن قواعد الوائسرى أى كتابه المسمى اوضح المسالك الى قواعد أبي عبد الله مالك ونصه الامر هل يقتضى التكرار أم لا وعليه اذا تعدد اللوغ هل يتعد الغسل بتعدده أم لا واذا تعدد المؤذن هل تتعدد الحكاية بتعددهم أم لا والمشهور وفيه ما نفي التعدد واذا تكرر دخول المسجد وقراءة السجدة اه وبه تعلم لمافي كلام ميب

مشهور قول مالك اه منه بل نظمه ونقله غ في تكميله وقال عقبه ما نصه قلت هذا
معنى الحديث الذي تأوله مالك لا لفظه وانظروا ايضا صيغة عموم ولكن ما هو بأول عموم
دخله التخصيص اه منه باللفظ قلت وفي كلام الواوغي نظري وجه واحد وفي كلام
التكميل نظري وجهين أما الواوغي فلان كلامه صريح في أن العموم المستفاد من
قوله مثل قوله سببه اضافة قول الى الضمير العائد للمؤذن المحلى بالالف واللام الاستغرافية
فيفيد أنه لو لم يكن كذلك لم يقدر الاستغراق وليس كذلك بل لو فرضنا أن الف واللام في
المؤذن افسرا للاستغراق أو فرضته مجردا منها بالكلية لا فادت اضافة قول الى ضميره
الاستغراق لان اضافة المفرد الى المعرفة مطلقا تفيد الاستغراق وهي أقوى من افادة
المفرد المحلى بال الاستغرافية بل دليل ان الامام الثغري الرازي يقول به في الاضافة وبقية
في المفرد المحلى كما في ابن أبي شريف وغيره وأما غ فالنظر الاول في كلامه تسليمه كلام
الواوغي وقد علمت ما فيه والثاني قوله مجيبا عن بحث الواوغي بقوله ولكن ما هو بأول
عموم دخله تخصيص لانه وان كان في نفسه صحيحا لا يدفع البحث هنا لان التخصيص لا يصار
اليه الا بدليل ولا دليل عليه هنا بل قام الدليل على خلافه كحديث مسلم السابق فتأمل
بأنصاف (تيسره) قال الواوغي عقب ما قدمناه عنه ما نصه الامر بالحسكية في الحديث
انما ثبت لاختصاص وهو الجمع ولا يلزم منه ثبوته للمفرد الا بدليل من متصل اه منه بل نظمه
ونقله غ في تكميله وأقره وأشار الى قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا
مثل ما يقول رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كما في ضيح
قلت وفيما قاله نظر ظاهر أما أولا فلا يلزم بهم أنه لم يرد ما يدل على طلب الحسكية من المفرد
وقد رأيت حديث مسلم المتقدم وهو نص في ذلك وأما ثانيا فلا نسلم أن قوله صلى الله عليه
وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا الخ انما يفيد طلب الحسكية من الجمع بل كما يفيد هاهنا الجمع
بمعنى أنهم اذا كانوا جماعة من سمعوا المؤذن فهم مأمورون بالحسكية كذلك يفيد هاهنا
المفرد اذا سمع ذلك وحده والتسليم ظاهر لفظ سمعتم الخ مروي بالضرورة والازم مثله
في نظائر من الكتاب والسنة كقوله تعالى واذا حذيتم بحية فموا باحسن منها وقوله واذا
ضربتكم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وقوله اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم وقوله اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعتقتهن وقوله اذا ناجيتم الرسول
فقدتموا بين يدي فمواكم صدقة وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أنتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم
تسعون وقوله اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وغير ذلك من الآيات والاحاديث
التي لا تسلك تخصص في صدور هذا من هذا الامام المحقق وتسليم غ اياه عجب والكمال
لله تعالى (مثنى) قول ز فلا يحكى الترجيع الخ هذا هو الراجح لانه قول ابن القاسم
وروايته قال في ضيح والقول بعدم التكرار رواه ابن القاسم عن مالك والتكرار
لداودي وعبد الوهاب اه منه باللفظ (تيسرات الاول) * كلام ز صريح في أنه
يحكى التشهد عند نطق المؤذن به أول مرة والخلاف هل يحكىه اذ رجع اليه المؤذن
رافعا صوته أولا وهو الذي يفيد كلام ضيح والباقي وابن عرفة ونص الباقي قال

(مثنى) أى فلا يحكى الترجيع
وهذا هو الراجح لانه قول ابن القاسم
وروايته خلافا لداودي وعبد الوهاب
وماله ما مثله لمالك في مختصر
الوقار وكلام ز صريح في
أنه يحكى التشهد عند نطق المؤذن به
أول مرة والخلاف هل يحكىه في
الترجيع أم لا وهو الذي يفيد كلام
التوضيح والباقي وابن عرفة

واختار ابن عبد السلام ان يحكيه عند رجوعه اليه لا عند نطقه به **اولا** نظر الاصل والله اعلم **ثانيا** وقول خش زادني ضيق
 العلي العظيم قال ح لم ارهذه الزيادة في كلام احد * **فوائد** (الاولى) * روى البيهقي في الشعب عن ابن مسعود قال كنت
 عند النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لاحول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم ان تدرى ما تنسبها قلت لا قال لاحول عن
 معصية الله الابعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بعبادته ثم ضرب يده على منكبي وقال عكذا اخبرني جبريل عليه السلام
 اه وقال النووي في شرح مسلم قال ابو الهيثم الاحول الخرككة أي لا حركه ولا استطاعة الا بمشيئة الله تعالى وكذا قال نعلب
 واخرون وقيل لاحول في دفع شرو لا قوة في تحصيل خبر الا بالله ثم حكى تفسير ابن معود وقوله صلى الله عليه وسلم كثر الخ وهو
 اشارة الى عظم ثوابها وناسبتها والا بجمع الثواب مدخر في الآخرة وقول خش وفي خبر اذا قالها العبد الخ هذا الخبر رواه
 النسائي في عمالي اليوم والليله وذكره في الاحياء في كتاب الاذكار وذكر النووي في اذكاره انه يقول في قول المؤذن الصلاة خير
 من النوم صدقت وبررت زادني الاحياء ونعت وقيل صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم واقتصر في منهاجه
 على الاول قال الدميري في شرحه وادعى ابن الرفعة ان خبرا ورد فيه ولا يعرف ما قاله اه وكذا اقتصر في الاحياء على الاول قائلا
 ويقول في قوله قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها ما دامت السموات (٣١٧) والارض اه وقال في تنبيه الغافل

يستحب في الإقامة أن يقال عند
 قوله قد قامت الصلاة اقامها الله
 وادامها ما دامت السموات والارض
 اه ومثله في بقية السالك وزاد
 بعد والارض وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اه
 وزاد الا سنوي بعد وادامها
 وجعلنا من صالح أهلها وقيل
 ين يد بعد والارض اللهم أقمها
 وأدمها واجعلني من صالح أهلها

(الثانية) قال ح عن المسائل
 الملقوطة روى عن الخضر عليه
 السلام أنه قال من قال حين يسمع
 الملقوطة روى عن الخضر عليه
 السلام أنه قال من قال حين يسمع
 الملقوطة روى عن الخضر عليه
 السلام أنه قال من قال حين يسمع

ابن القاسم في روايته يقول التشهد مرة واحدة فاذا رجع اليه المؤذن لم يكن عليه أن يقول
 مثله وقال الداودي يعاود التشهد اذا عاوده المؤذن أو قبله وجه قول ابن القاسم أن المؤذن
 انما يرفع صوته بريد السماع والسماع اغمايقوله على حد واحد من الاسرار
 فلا معنى لاعادته له ووجه قول الداودي التعليق بظاهر الحديث فقو لو مثل ما يقول المؤذن
 اه من منتهى بلنظرة ونص ابن عرفة في كونها آخر التشهدين أو آخره معوضا الجملة
 بالحقول قولان لها ولان حبيب مع رواية ابن شعبان والمازري وعلى الاول في قول
 التشهد مرة واحدة ومعاودة اذا عاوده المؤذن معه أو قبله فلا الباسي عن ابن القاسم
 والقاضي اه منه بلنظرة واختار ابن عبد السلام أن يحكيه عند رجوعه اليه لا عند نطقه
 به **اولا** قال غ في تكميله بعد ان ذكر كلام ضيق وابن عرفة وبعض كلام الباسي
 مانصه وقال ابن عبد السلام والاولى بعد تسليم الشهود يعنى الذى وقع في قلب مالك
 الانتهاء الى التشهد الثاني لان الصوت معه ارفع فعنده تكون الحكاية اظهر اه منه
(الثاني) * نسب ابن عرفة القول بعدم حكاية الترجيع لابن القاسم ونسبه في ضيق

المؤذن يقول أشهد أن محمدا رسول الله محمدا حبيبى وقوة عني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل اياه عليه ويجعلها ما
 على عينيه لم يعم ولم يمد أبدا اه وفي صحيح مسلم من فروع ابن حبان يسمع المؤذن أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد
 أن محمدا عبده ورسوله رضى بالله رباه وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا بالاسلام ديننا غفر له ذنبه وفي رواية له وانا أشهد الخ
 ورواه ابن أبي عوانة في صحيحه وزاد فيه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال ح وهذه الزيادة ضعيفة وقوله وبمحمد رسولا
 في رواية ابن ماجه تقديم قوله وبالاسلام ديننا وقال فيه وبمحمد نبيا فينبغي أن يجمع بينهما فيقول نبيا ورسولا وفي صحيح البخارى
 من فروع ابن حبان يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة أت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما
 محمودا الذى وعدته تحت شفاعتي يوم القيامة وقوله مقاما محمودا كذا ثبت في الصحيح منكر او هو موافق لآية عسى أن يعثرك
 الخ موضع معرقا واذن البيهقي في روايته انك لا تتخلف الميعاد وأما زيادة الدرجة الرفيعة بعد قوله والفضيلة فقال الحافظ
 البخارى في المقاصد الحسنة انه لم يرها في شئ من الروايات وقال الدمري انه لا وجود لها في كتب الحديث اه والمراد بالدعوة
 الاذان ووصفت بالتمام لانها ذكر الله تعالى ويذكر بها الى عبادته وقوله القائمة أى التى ستقام وتعمل فهو كدعوة راضية
 والوسيلة أصلها ما توسل به الى الشئ وقد فسر هاهنا الحديث بأنها منزلة أى حسنية ومعنوية فى صحيح مسلم من فروع اذا سمعتم
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاتنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر انتم سأل الله الى الوسيلة فانتم امنزله في الجنة

لا ينبغي إلا بعد من عباد الله عز وجل وأرجو أن أكون أنا هو فنسأل إلى الوسيلة حلت عليه الشفاعة والفضيلة المرتبة الزائدة على سائر الخلق ابن حجر يَحْتَمِلُ أن تكون منزلة أخرى أو تفسيرا للوسيلة اهـ والمقام المحمود هو مقام الشفاعة وقوله الذي وعده به بدل من مقام محمود على رواية التفسير ونعت على رواية التعريف وقوله وأرجو أن أكون الخ قال القرطبي قاله قبل أن يعلم أنه صاحبه ولكن مع ذلك لا بد من الدعاء فان الله تعالى يزيد بكثرة دعائه أتمه رقعة كما زاده بصلاهم ثم انه يرجع ذلك اليهم بذيل الاجور ووجوب شفاعته وقوله حلت عليه قال في الاكمال قال الملهب يعني غشيته والصواب أن يكون حلت بمعنى وجبت قال أهل اللغة حل يحل ويحب وجب وحل يحل نزل اهـ وفي رواية الطحاوي عن ابن مسعود وجبت له فكانت للشفاعة لازمة لا تنفصل عنه ولذلك عدى على الله أعلم وذ كر الغزالي في الاحياء وابن عسكرفي عمده أنه يقول ذلك اذا فرغ المؤمن وقال ح يستحب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان وأن يقول اللهم رب هذه الدعوة الخ وفي مختصر الواضحة قال عبد المال يستحب الدعاء عند الاذان وعند الإقامة فما يستحب أن يقول اه اذا سمع المؤذن يقول الله أكبر ليكن داعي الله سمع السامعون بحمد الله ونعمته اللهم أنفسل علينا وقتنا عذاب النار ثم يقول مثل ما يقول وعن سعد بن أبي وقاص من فروع ما سمع المؤذن فقال مثل ما يقول ثم قال رضي (٣١٨) بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا غفر الله

وعن جابر بن عبد الله مرفوعا من قال حين يسمع الاذان اللهم رب هذه الدعوة النافعة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك وأعطه الوسيلة والفضيلة والشفاعة حلت له شفاعة يوم القيامة وعن عائشة أنها كانت اذا سمعت المؤذن قالت شهدت وآمنت وأيقنت وصدقت وأجبت داعي الله وكفيت من أي أن يجيبه اهـ وفي الاحياء من قال حين يسمع الاذان والإقامة اللهم رب هذه الدعوة التامة وللصلاة القائمة صل على محمد عبدك

روايته وكلام الباجي الذي قدمناه في حديثه روايته وقوله فقام له وقد نبه على هذا غ في تكميله فقال مانصه وأما عدم تكرير التسمية فبما في الصواب ما في ضح أنه رواية وكذا هو في المتن ويأتي مثله عن النخعي أن شاء الله تعالى وأهل ابن عرفة اعتمدوا على قوله بعد ذلك في المتن وجه قول ابن القاسم كذا فهو روايته ورأيه اهـ منه بلطفه * (الثالث) * قول ابن عرفة نقلا الباجي عن ابن القاسم والقاضي مخالف لما تقدم عن المتن الذي فيه نسبة الثاني للدودي للقاضي عبد الوهاب وقد نبه على هذا أيضا غ في تكميله فقال مانصه انما وجدته في نسخة من المتن للدودي اهـ منه بلطفه * (الرابع) * قال غ في تكميله مانصه وأما قول ابن عرفة وعلى الاول فخله لابن عبد السلام أن الخلاف في التكرير مرفوع على المشهور ومقتضى ما في التفسير أنه مرتب على القولين ونصه انظر هل يرجع الحاكمني وينى قال النخعي قبل المال في المجموعة اذا قال منله أئني التسمي فقال يميزه التسمي الاول وقال في مختصر ما ليس في المختصر يقول منله قول اهـ وبعده في تبصرة النخعي فاذا بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم يقول

كما

ورسولك وأعطه الوسيلة والفضيلة والشفاعة حلت له شفاعة يوم القيامة

قال العراقي آخر جه البخاري أي وغيره دون ذكر الإقامة والشفاعة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال النداء وزاد ابن وهب ذكر الصلاة والشفاعة بسند ضعيف والمستهغفري في الدعوات بسند ضعيف من حديث أبي رافع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمع الاذان فذكر حديثا فيه فاذا قال قد قامت الصلاة قال اللهم رب هذه الدعوة التامة الحديث وزاد وتقبل شفاعة في أمته اهـ وفي تبصرة الغافل عن ابن عسكرو يقول اذا فرغ المؤذن والمقيم اللهم رب هذه الخ وكذا زاد الإقامة في دلائل الخبرات قال شارحه الامام الحافظ سدي المهدي القاسي الذي في البخاري النداء وفسر ومبالاذا ولم أر ذكر الإقامة الا فيما تقدم للعراق عن المستغفري وفيما أخرجه الحافظ أبو عبد الله الغبري عن الحسن وفيما أخرجه الدينوري وابن عبد البر عن يوسف بن اسباط فيما بلغه اهـ وقال النووي في أذكاره وبنافي كتاب ابن السني عن أبي هريرة كان اذا سمع المؤذن يقيم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد وآلهم يوم القيامة اهـ * (الثالثة) * قال الدميري الخاء والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة الآن يؤلفان كلمتين كالخيلة اهـ وقال المازري في المعجم الانعزال التي أخذت من اسمائها سبعة وهي بسم وحول وحمل وهبل وسجل اذا قال سبحان الله وحجل اذا قال حي على كذا وجعل اذا قال جعلت فداك زاد الثعلبي الطبقة اذا قال أطال الله بقاءك والدمعزة اذا قال أدام الله عزك اهـ قال عياض وهو باب مسبوغ لا يقاس عليه

وذكر الشاطبي في قصيدته الحسيلة وقبلها شراحه وظاهر كلامهم أنهم اسمعومة قال النووي ويقال الحوقلة هـ كذا قاله
الازهرى والاكترون وهو المشهور وقال الجوهري الحوقلة انتهى وهذا النوع يسمى المنحوت واختلاف فيه فقيل هو غير عربي
ذكره أبو سامة والجعبري وذكر النووي في شرح الطيبة عن بعضهم أنه ذكر عن الماوردي أنه قال انه مولد وان ثعلبا والمطرزي
نقلا ولم يقولوا انه مولد اه وقد عده للمنحوت السيموطي في المزهري باوذكر عن جماعة من اللغويين ولم يذكر عن واحد منهم
خلافا وصرح المتنوري في شرح الدرر اللوامع بأنه عربي قال وذلك مسموع من العرب يقولون جوقل وحواق اذا قال لاحول
ولا قوة الا بالله انتهى وهذا ظاهر المعرب في المقامات وما صاحب المصباح وما لابن مالك في التسهيل بل ظاهره القياس لكن
قيده أبو حيان بالسماع فانظر ذلك والله أعلم (ولو متفلا لا مترضا) هـ قلت هـ ذاهو المشهور ومذهب المدونة وعن مالك
يحكيه فيه ما أي الى الشاهدين فقط وقاله ابن وهب وابن حبيب قال في مختصر الواضحة لانه تم ليل وتكبير وذكر انه وهذا جائز
للمصلي ان يقول وان لم يسمع اذا اذنا وقال يحتمل ان يحكيه فيما * (تنبيه) * عارض أبو الحسن هذه المسئلة بقوله ان المصلي
اذا عطس لا يحمده فان فعل ففي نفسه وقال انظر ما الفرق بينهما (٣١٩) ونقله ابن ناجي ولم يذكر له فروقا تأمله

(وأذن فذ) هـ قلت في الموطأ
والبخاري وغيرهما من حديث
عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي
صعصة عن أبي سعيد الخدري أنه
قال له اني أرا لشجب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك أو بادية فاذن
بالصلاة فارفع صوتك بالياء فانه
لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا
انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة
قال أبو سعيد سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم اه ووهبهم
بجماعة منهم امام الحرمين والغزالي
والرافعي والماوردي والنخعي وابن
بشر في هذا الحديث فقالوا ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا يبي سعيد
انك رجل تحب الغنم الخ تنبه على

كاي قول بعد ذلك وهذا دليل الترتيب لا التقريب فقد بره اه منه بلفظه * (الخامس) *
كلام النخعي صريح في نسبة القولين مع الالامام رضي الله عنه وقد أغفل من قدمنا
كلامه من الاثمة نسبة الثاني اليه وكانهم لم ينفوا عليه ولم ينسبه غ على هذا والله
الموفق (ولو متفلا) قول ز والابطال ان فعل ذلك عدا وجهه لا لاسموا اقتصر على
البطلان اقول سند هو أصل المذهب ولا يقتصر ابن يونس عليه ونصه قال بعض فقهاءنا
لو حكا المصلي في ذلك بطلت صلاته لانه كالتكليم وبلغني أن ابن القصار قال ذلك اه منه
بلفظه وفي ضيق مانصه القول بعدم البطلان لابي محمد الاصيلي والقول بالبطلان ذكره
عبد الحق عن غير واحد من شيوخه وهو قول ابن القصار واستظهره قال سند هو أصل
المذهب اه منه بلفظه * (تنبيه) * الاشكال في انه لا تبطل صلاته اذا قاله سهوا انتفاقا
كالا اشكال انه اذا قاله جاهلا فقيهه القولان المذكوران وأما اذا قاله متعمدا عالما
بالحكم فظاهر كلام ابن الحاجب وضيق وابن عرفة أنه من محل الخلاف أيضا وظاهر
كلام الباجي أنها تبطل انتفاقا في المتعمد اقله عن الاصيلي لانه متناول ولفظه فقد قال
أبو محمد الاصيلي لا تبطل صلاته لانه متناول اه محل الحاجة منه بلفظه وصرح بذلك
ح وقال انه مفاد كلام ابن بشر وتأمل كلام ابن بشر الذي ذكره هل يفيد ما قاله فانه
عندي محل توقف من أجل انه لم يذكر هذا الخلاف والله أعلم (وتعدهم) قول ز

ذلك ابن الصلاح والنووي قال في فتح الباري وأجاب ابن الرفعة بأنهم فهموا ان قول ابي سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه
وسلم عائدا الى كل ما ذكر ولا يخفى بعده اه وفي البخاري أنه عليه السلام أنما جلا نريد ان السيرة فقال له ما اذا أنقضا
خرجتما فإذا تأثما أقيمنا لمؤمكا كبر كما وقول خش لخبر الموطأ الخ هذا الخبر أسنده النسائي وغيره وعزاه في ضيق للبخاري
وايس هو فيه (لجماعة الخ) هـ قلت قول خش عن ابن بشر ويحمل قوله الاول الخ جل كلام مالك على الوفاق وحمله النخعي
على الخلاف وكذا المازري كافي ق وح وابن عرفة عياض تضمن الاعلام في الاذان دخول الوقت والدعاء للجماعة ومكان
صلاتها واطهار شعائر الاسلام وان الدار دار اسلام اه وهو يدل لابن بشر قال ق وانظر هل يكون شاهدا على استحباب
الاذان للجمعة عند مغيب الشفق وقد كان الناس جمعوا اه (وجاز أعمى) هـ قلت قال ابن ناجي في شرح المدونة يعني اذا كان
تابعا لاذان غيره أو معرفه من شئ به ان الوقت حضر وكان شيخنا يحكي أنه كان يجامع القسبر وان صاحب الوقت أعى ولا يخطئ
ويذكر أنه يشم لطوع الفجر رائحة اه قال ح وسمعت سميذ الوالدي ذكر عن بعض أئمة الشافعية جملة كانه كان يقول انه
يشم رائحة الفجر ولم يكن أعمى (وتعدهم) قول ز

بأن يكون كل مؤذن بجانب من مكان الخ فيه نظر بل مراد المصنف أنه يجوز اتخاذ مؤذنين فأكثر مسجد واحد وأعدادهم للاذان به وإما كونهم يؤذنون دفعة واحدة (٣٣٠) أو مترين فشي آخر فيه بقوله وترتبهم الخ فهو كقول المدونة

ولا بأس باتخاذ مؤذنين أو ثلاثة أو أكثر مسجد واحد في حضرة أو سفر في بر أو بحر أو في الحرس أو لوقال المصنف وتعددهم فيترتبون الا المغرب وأوجبهم عون كل على أذانه لكان أحسن فتأمله * (قائدة) * ابن يونس قال ابن حبيب قد أذن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة بلال وأبو محذورة وابن أم مكتوم وسعد القرظ اه ونقله أبو الحسن وزاد غيره زياد بن حرث الصدائي ونظمهم تو بقوله عمر وبلال وأبو محذورة سعد زياد خمسة مذكوره قد أذنوا جميعهم للمصطفى نالوا بذلك رتبة وشرفا (وجعهم) قلنا قيل والترتيب أصوب ومنع ابن زرقون بكافي قال والابن أذنانهم جميعا للخلط ومنع ما يجب من الحكاية وجهر بعضهم على بعض القلشاني ولحديث البخاري لو يعلمون ما في السداة والصف الاول ثم لا يجدوا الآن يستمعوا عليه لاستمعوا فلو جاز تراسلهم لما اقتربوا الى قرعة اه وقد يجاب بان ذلك خرج مخرج التثنية وانظر الابن وغيره (واقامة غير من أذن) قلنا قال ح نحوه في المدونة ولا خلاف فيه عندنا الحديث أي داود الحسن أنه صلى الله عليه وسلم أمر بلال لأن يؤذن ويقيم عبدالله بن زيد ذكره الشافعي حديث أي داود أيضا ومن أذن فهو يقيم وضعه الترمذي اه بخ وبه تالم القاموس

بأن يكون كل مؤذن بجانب من مكان واحد الخ فيه نظر بل مراد المصنف والله أعلم بقوله وتعددهم أنه يجوز اتخاذ مؤذنين فأكثر مسجد واحد وأعدادهم للاذان به وإما كونهم يؤذنون دفعة واحدة أو مترين فشي آخر فيه بقوله وترتبهم الخ فهو كقول المدونة ولا بأس باتخاذ مؤذنين أو ثلاثة أو أكثر مسجد واحد في حضرة أو سفر في بر أو بحر أو في الحرس اه منها بلفظها وكقول ابن عرفة ولا بأس بأكثر من واحد بموضع واحد ابن حبيب يؤذنون جميعا كل غير مقتد بغيره أو مترين كعشرة في الصبح والظهر والعشاء وخمسة في العصر وفي المغرب واحد التوسلي يريد أن جماعة من موضع ابن زرقون أذنانهم جميعا للخلط ومنع ما يجب من الحكاية وجهر بعضهم على بعض اه منه بلفظه لكن في عطف المصنف وترتيبهم بالواو لقلق فالصواب لوقال وتعددهم فيترتبون الا المغرب أو يجتمعون كل على أذانه (تنبيه) * قال غ عند كلام المدونة السابق مانصه والمراد بالاسجد موضع الصلاة وان لم يكن فيستوفى السفر والبحر اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي رآه قول أبي الحسن ان فيه تجوزا وزاد ابن ناجي مانصه قوله في الحرس وبهم أنه خارج عن البر والبحر وليس كذلك اه منه بلفظه ونقله ح وأقره قلنا هو معطوف على مذوف أي في غير الحرس أو في الحرس ونظائر في الكلام نظاما وثرا كثيرة والمعنى يرشد اليه بأدنى تأمل فلا يهاجم فيه * (قائدة) * قال ابن يونس مانصه قال ابن حبيب وقد أذن النبي عليه الصلاة والسلام أربعة بلال وأبو محذورة وابن أم مكتوم وسعد القرظ اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن عند قول المدونة والأذان كإجماع النبي صلى الله عليه وسلم أبا محذورة وزاد مانصه وأبو محذورة اسمه سمرة بن معبد وقيل سمرة بن قيس سليمان بن سمرة وقيل معمر بن معمر بن مخيرز وقيل أوس بن مغيرة بن لؤذان اه منه بلفظه قلنا قال الحافظ في الإصابة مانصه قال ابن حزم في الجمهرة وبطن أهل الحديث ان اسم أبي محذورة سمرة وليس كذلك ان اسم سمرة أخ له قلت جزم بأن اسم أبي محذورة سمرة ابن معين وابن سعد وغيرهما وقال مصعب الزبيري اسم أبي محذورة أوس وله أخ يقال له سمرة فهذا مما اعتمد عليه ابن حزم اه منها بلفظها وزاد غيرهم خامسا وهو زياد بن حرث الصدائي ونظم ذلك تو فقال

عمر وبلال وأبو محذورة * سعد زياد خمسة مذكوره

قد أذنوا جميعهم للمصطفى * نالوا بذلك رتبة وشرفا

ونظمهم أيضا الرازي رحمه الله تعالى فقال

خير الوري خمس من الغزائنا * بلال ندى الصوت بدأ بعين

وعمر والذى أتملكتم أمته * وبالقرظ اذكر سعدهم اذنين

وأوس أبو محذورة وعكة * زياد الصدائي نخل حرث يعلن

قلت سعد القرظ باضافة سعد الى القرظ بقاف وراهم له وظاهرا التوازن جل قال في

القاموس والقرظ بحركة ورق السلم أو ثمر السنط ثم قال وسعد القرظ الصابي تجرفيه
 فرج فزلمه وأضيف اليه اه ونحوه في الصحاح وفي الاستيعاب ما نصه سعد بن عاكب
 المؤذن مولى عمار بن ياسر المعروف بسعد القرظ له حجة وانما قيل له سعد القرظ لانه كان
 كلما تجرف في شيء وضع فيه فتجرف في القرظ فرج فيه فزلم التجارة فيه روى عنه عمار بن
 سعد وابن ابيه حفص بن عمر بن سعد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنا بقاء فلما
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك بلال الاذان فنقل أبو بكر الصديق رضي الله عنه
 سعد القرظ هذا إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرل مؤذنه فيه إلى أن مات
 وبوارث عنه بنوه الاذان فيه إلى زمان مالك وبعده أيضا وقد قيل الذي نقله من قبائه إلى
 المدينة للاذان عن ابن الخطاب اه محل الحاجة منه بلفظه وعزاني الاصابة الاول خليفة
 والثاني رواية يونس عن الزهري وزاد ما نصه قال أبو أحمد العسكري عاش سعد القرظ إلى
 أيام الحجاج اه منها بلفظها وزاد الصدائي بضم الصاد وبالذال المهملتين وبعده الالف
 همزة وآخرها نسبة نسب إلى صدائي قال في القاموس وصداء كغراب حي بالين منهم زياد بن
 الحرث الصدائي اه منه بلفظه وفي الاستيعاب ما نصه زياد بن الحرث الصدائي وصداء
 حي من الين وهو حليف لبني الحرث بن كعب بايع النبي صلى الله عليه وسلم وأذن بين
 يديه اه منه بلفظه (وحكاية قبله) ظاهرة أنه لا ضرورة لحكاية بعده على حكاية قبله
 وهو ظاهر كلام ابن الحارث وضيع وابن عرفة بل كلامه كذا أن يكون صريحاً في ذلك
 ونصه وفيها ان جعلها قبله فلا بأس وروى على أحب إلى بعده الباقي ان كان في ذكر
 أو صلاة فالاول والاقتلاني اه منه بلفظه وصرح ابن ناجي بأنها ثلاثة أقوال
 وسلمه ح وانظر لوجه لوارية على خلاف ما في المدونة ولم يجعلها تفسيراً لها مع أن ذلك
 ممكن بالبعد لافي عبارة الام والاف في عبارة التتـ ذيب لأن لا بأس في كلام المدونة كثيراً
 ما تستعمل للمغيرة أحسن منه كما صرحوا به في غير ما موضع وصرح به ابن ناجي نفسه
 في هذا الباب نفسه فقال في قول المدونة ولا بأس أن يقيم غير متوضي ما نصه يريد بالـ
 بأس للمغيرة خير منه لان المستحب أن يكون على طهارة اه منه فالظاهر ردهما إلى وفاق
 والله أعلم (تبيينه الاول) * أطلق المصنف هنا وفي ضيع وابن الحارث وابن عرفة
 وابن ناجي في شرح المدونة فظاهرهم أبطأ المؤذن أم لا وهو ظاهر كلام التهذيب ولكنه
 خلاف ما نقله ابن يونس عن المدونة ونصه ومن المدونة قال مالك وان أبطأ المؤذن فجعل
 بالقول قبله فواسع اه منه بلفظه ونحوه في المشتق ونصه روى ابن القاسم عن مالك ان
 ابطأ المؤذن فله أن يجعل قبله وروى عنه علي بن زياد يقول بعده أحب إلى وهذا يختلف
 فان كان في صلاة أو ذكر فأن أراد أن يقول مثلاً ما يقول المؤذن وكان المؤذن طيباً بطول
 من صوته لا مسمع فله أن يجعل ليعود إلى ما هو فيه من ذكر أو صلاة وان كان في غير
 ذلك من غير ذلك فاصواب أن يقول بعد المؤذن لانه لا يكون قائلاً مثل قوله لا بعد
 قوله اه منه بلفظه ففي ترك هذا القيد نظر (الثاني) * قال ابن عبد السلام اطلاق
 الفقهاء على مثل قول المؤذن حكاية يقتضي أن لا يقال الا بعده لان هذا حقيقة الحكاية

(وحكاية قبله) ابن يونس ومن
 المدونة قال مالك وان أبطأ المؤذن
 فجعل بالقول قبله فواسع اه وفي
 المشتق روى ابن القاسم عن مالك
 ان أبطأ المؤذن فله أن يجعل قبله
 وروى عنه علي بن زياد يقول بعده
 أحب إلى اه

(وأجرة عليه الخ) قول ز لانها تبع له في المعنى ان عني به أنه دعا لها و اعلام بدخول وقتها فذلك بمجرد لا يستقل علة وان عني أنه المقصود من الاستنجار عليهم ما فغير مسلم بل كل منهما مقصود أو المقصود الامامة وهو تبع لان ما يذلل في مقابلتها أكثر مما يذلل في مقابلته غالباً والنادر لاحكامه **قوله** قلت وقال ز بالتبع له كمال العبد وعمر الاصل الذي لم يبد صلحه اسكان أظهر وفي باب الاجارة من ضيغ مانصه ابن يونس واختلف شيوخنا اذا أوجر على الاذن والصلاة ثم تطل عن الصلاة لامر عرض له أي كسلس بول مثله ل تسقط حصه ذلك من الاجرة أم لا بناء على أن الاتباع هل لخاصة من الثمن لا والظاهر الاسقاط وهو اختيار اللغوي وصاحب النكت اه وكذا يظهر من ح ترجيح الاسقاط فانظرهنا * (فرع) * قال في ضيغ مانصه الميطي ليس لاهل المسجد ولا لبعضهم بعد الانتفاق على الرضا بالامام أن يخرجوه ولا أن يتأخروا عن الصلاة خلفه الآن ينبغي عليه عند الحاكم ما يجزئ له لكن بكرة الامام اذا كرهه الاكثر من الجيران الصلاة وراءه أن يصلي بهم وهم يكرهونه ولكن لا يقتضي عليه ابن مغيث في وثائقه وذلك اذا استأجره صاحب الاحباس وأمان استأجره الجماعة فلهم تأخيرهم عن غير اثنان جرحه فيه الباجي أي في وثائقه ونزلت بأشيلية سنة ثمانين وثلاثمائة في امام اختلف الجيران عليه وكره بعضهم الصلاة خلفه فقال أجد بن عبد الله ان قام من الجيران النفر اليسير فلا يؤخر الامام عن الصلاة الا أن يثبوا عليه جرحه وان قام الجيران أجمعون أو جلهم فإنه يمنع من الصلاة بهم لما جاءه لاصلي (٣٢٢) الامام يقوم وهم له كارهون وهكذا ذكر ابن حبيب فيها وشاروا فاضي

الان لفظ الحديث محتمل اه بلفظه على نقل غ في تكميله وأقر مع أن قوله ان لفظ الحديث محتمل لخلاف لقول الباجي لانه لا يكون قائلاً لائل قوله الا بعد قوله وماله الباجي هو الظاهر ولئن سلم ما قاله ابن عبد السلام في قوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مل ما يقول تسليم باجد ليلا فحدث مسلم السابق نص في أنه بقوله بعده فتأمله والله أعلم (وأجرة عليه الخ) قول ز لانها تبع له في المعنى انظر ما معناه فان عني بالتبعية أنه دعا لها و اعلام بدخول وقتها فذلك بمجرد لا يستقل علة وان عني أنه المقصود من الاستنجار عليهم ما فغير مسلم بل كل منهما مقصود أو المقصود الامامة وهو تبع لان ما يذلل في مقابلتها أكثر مما يذلل في مقابلته غالباً والنادر لاحكامه **قوله** قلت وقال ز بالتبع له كمال العبد وعمر الاصل الذي لم يبد صلحه اسكان أظهر وفي باب الاجارة من ضيغ مانصه ابن يونس واختلف شيوخنا اذا أوجر على الاذن والصلاة ثم تطل عن الصلاة لامر عرض له أي كسلس بول مثله ل تسقط حصه ذلك من الاجرة أم لا بناء على أن الاتباع هل لخاصة من الثمن لا والظاهر الاسقاط وهو اختيار اللغوي وصاحب النكت اه وكذا يظهر من ح ترجيح الاسقاط فانظرهنا * (فرع) * قال في ضيغ مانصه الميطي ليس لاهل المسجد ولا لبعضهم بعد الانتفاق على الرضا بالامام أن يخرجوه ولا أن يتأخروا عن الصلاة خلفه الآن ينبغي عليه عند الحاكم ما يجزئ له لكن بكرة الامام اذا كرهه الاكثر من الجيران الصلاة وراءه أن يصلي بهم وهم يكرهونه ولكن لا يقتضي عليه ابن مغيث في وثائقه وذلك اذا استأجره صاحب الاحباس وأمان استأجره الجماعة فلهم تأخيرهم عن غير اثنان جرحه فيه الباجي أي في وثائقه ونزلت بأشيلية سنة ثمانين وثلاثمائة في امام اختلف الجيران عليه وكره بعضهم الصلاة خلفه فقال أجد بن عبد الله ان قام من الجيران النفر اليسير فلا يؤخر الامام عن الصلاة الا أن يثبوا عليه جرحه وان قام الجيران أجمعون أو جلهم فإنه يمنع من الصلاة بهم لما جاءه لاصلي (٣٢٢) الامام يقوم وهم له كارهون وهكذا ذكر ابن حبيب فيها وشاروا فاضي

اشيلية فيها فقها قرطبة فقال أبو عمر أحمد بن عبد الملك كذلك وتابعه عليه غيره فحكم به وقال ان كان غير اثنان في القليل من الجيران وهم أهل العدة والغير منهم والقائمون ليسوا كذلك فلا يلتفت اليهم اه ومثله في تكميل غ وعنه نقله في الاصل فانظره (وكره عليها) **قوله** قال مقيد مساححه الله بمنه في ح مانصه وقال في كتاب الاجارة أي من المدونة وكره مالك

الاجارة في الحج وعلى الامامة في الفرض والنافلة في قيام رمضان اه وفي ق مانصه من المدونة المتأخرون

ولا يجوز الاجارة على الصلاة خاصة قال مالك يواجر نفسه من سوق الابل أحب الى من أن يعمل عمل الله باجرة وقال يحنون لان اطلب الدنيا بالدف والمزمار أحب الى أن اطلبها بالدين وعن عيسى عليه السلام ان الله يحب العبد يتخذ المهنة أي الخدمة والحرفة يستغني بها عن الناس ويبغض العبد يتخذ الدين مهنة اه وفي كشف الغمة عن أنس مرفوعاً عن الله عز وجل آدم ألف حرفة من الحرف وقال هل قل لولدك ولذيتك ان تمصبروا فاطلبوا الدنيا بهذه الحرف ولا تقبلوها بالدين فان الدين لي وحدي خالصا ويل لمن طلب الدنيا بالدين ويل له وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول يا معشر القراء ارفعوا رؤسكم ما أوضح الطريق استبقوا الخيرات ولا تكونوا كالأى تقال على المسلمين وكان رضى الله عنه يقول انى لارى الرجل فيمجيئني فاقول هل له حرفة فاذا قالوا لا سقط من عيني اه وقال القرطبي في تفسيره روى الترمذي عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوحى الله الى بعض الانبياء قل للذين يتة هون غير الدين ويتعلمون غير العمل ويطلبون الدنيا بعمل الآخرة يلبسون للناس مسوكة الكباش زاد في رواية من الذين وقولهم كملوب الذئاب ألسنتهم أحلى من العسل وقولهم هم امر من الصبر ابى يتحدعون وي يستهزئون زاد في رواية أم على يمتروون فجعت حلفت لانيح لهم فتنة تدع الحليم فيهم حيران وقال ابن عرفة كفى في نوازل البرزى أخوف ما أخاف على هذا الدين من هؤلاء المتربطة أصحاب الناموس الذين يأكلون الدنيا بالدين ومن كتاب القرطبي رحمه الله أيضاً وروى علقمة عن عبد الله بن مسعود قال كيف أنتم اذا لبستكم فتنة ينسب فيها الصغير ويهم فيها الكبير وتتخذ سنة مبتدعة تجري

عليها الناس فإذا غمر منها شيء قيل قد غمرت السنة قيل متى ذلك يا أبا عبد الرحمن قال إذا كثروا قراؤكم وقل فقهاؤكم وكثروا صراؤكم
وقل أمناؤكم والتست الدنيا بعمل الآخرة وتنفقه لغير الدين وقال سفيان بن عيينة بلغنا عن ابن عباس أنه قال لو أن جملة القرآن
أخذوا بحقه وما ينبغي لأحدهم الله ولكن طلبوا به الدنيا فأبغضهم الله وهانوا على الناس اه وفي بعض الكتب إن أهون
ما صنع بالعالم إذا مال إلى الدنيا أن أسلمه حلاوة متناجاة وفي وصلة الرزقي عن الحسن رضي الله عنه عقوبة العالم الذي لم يعمل بعلمه
في الدنيا موت قلبه قيل وما موت القلب قال طلب الدنيا بعمل الآخرة قال فان انضاف إلى هذا أن يتصدى به إلى نوى الأعمال
السلطانية أو يكتب بغير علمه ما لا يشبه فقد تعرض لأغضب الله وسخطه وباه بأهله وأثم اقتدى به **هـ** قلت وغالب طلبة العلم في هذه
العصر على هذا الوصف المذموم اه بخ وفي اختصار المسئلة عن ابن المبارك السئلة من يأكل بدينه اه نعم قال ق في سنن
المهتدين الذي يتبين من الفقه أن الصناعات والتجارات والاشتغال بالعلم الزائد على فرص العين وعلم الطب كل ذلك أسباب شرعية
فعلى هذا فن استغل بشئ من ذلك بلا ينفقه وظالم لنفسه وإن كان لا دلر عليه لكن فاته الاجر وإن قصد بذلك فرض الكفاية
فهو سابق بالخيرات وإن قصد بذلك الاستعفاف عن المسئلة كان مقتصدا اه وذل في موضع آخر الذي هو من المقتصدين
من جعله سبيلاً للدنيا أي المحتاج اليها من وجه حلال فن قائل يقول هو من خير الأسباب ومن قائل يقول طلب الدنيا بالدف والمزمار
أحب إلى من طلبها بالعلم والدين اه قال العلامة ابن زكري في شرحه (٣٣٣) للحكم وكلام ق حسن لاسمافي هذا

الوقت الذي غرّب فيه العلم وقل
أهله **و** كاد الناس يختلفون
في الضروريات فقراءته من أهم
المهمات والسعي في تعلمه وتحصيله
من أعظم العبادات وإن لم يتيسر
لقارئه الحشمة في وجود أهل العلم
بين ظهراني المسلمين تحفظ فيهم
قواعد الإيمان والاسلام وينقرر
الدين وتعرف كيفية التعبد لله
رب العالمين حتى قال في الاحياء أما
العالم الذي ينتفع الناس بعلمه في

التأخرون فليل سقط من الاجارة حصة الصلاة لانها تسب كمال العبد وغرة النخل الذي
لم يد صلحه لا يجوز على الأفراد ويجوز اذ اجمع الخ لكن كلام ح حسن وكلام
ز فيه نال لانه جعل ذلك على الجواز جمعها فكانه يقول جاز جمعها جاز جمعها ولا
يجزى ما في ذلك فأنمله والله أعلم **هـ** (تفريع) قال غ عند قول المدونة ويجوز الاجارة على
الاذان الخ مانصه تفريع في اجارة الميطعة وليس لاهل المسجد ولا لغيرهم بعد الاتفاق
على الرضا بالامام أن يجزئوه ولا أن يتأخروا عن الصلاة خلفه إلا أن يثبتوا عليه عند
الحاكم ما يجزئ لكن بكرة لا مادام إذا كرهه الاكثر من الجيران الصلاة وراءه أن يصلى
بهم وهم يكرهونه ولا يقضى عليه قال ابن مغيث في وثائقه وذلك إذا استأجره صاحب
الاحباس وأما أن استأجره الجماعة فلهم تأخيرهم من غير إثبات جرحة فيه قال الباجي
في وثائقه نزلات بأشبهيلة سنة ثلاثين وثلاثمائة في امام اختلف الجيران عليه وكره بعضهم

فتوى أو تدريس فترتيب أو رادنه الخالف ترتيب أو راد العابد فانه محتاج إلى المطالعة والأفادة فان أمكنه أن يستغرق أوقاته في
ذلك فهو أفضل ما يشغل به بعد المكتوبات ورواها قال وكذلك المتعلم الاشتغال به بالتعلم أفضل من التوافل **و** قلت وفي ح
عند قوله والوترسة آ كذا الخ عن كمال الدين بن الهمام الحنفى في شرح الهداية مانصه سنة الفجر أقوى السنن حتى روى الحسن
عن أبي حنيفة لو صلاها فاعاد من غير عدل لا يجوز قالوا العالم إذا صار مرجعه للفتوى جاز له ترك سائر السنن لحاجة الناس
الاسنة الفجر لانها أقوى السنن اه ونظر ما يأتي عند قوله وكلام بعد صريح لقرب الطلوع ثم نقل العلامة ابن زكري من
الاحاديث وكلام الأئمة ما يشهد لما ذكره من أن الاشتغال بالعلم تعلم وتعلما بعد أداء الواجبات أفضل من الاشتغال بسائر أوافل
الخيرات من صوم وصلاة وتسبيح وغير ذلك من الطاعات وقال أيضا كل ما ذكره الشيوخ في النهي عن قراءة العلم بالنبات الفاسدة
والتعذير من ذلك فليس مرادهم به ترك قرأته والاعراض عنه كيف وهو مطلوب على جهة التعيين أو الكفاية وانما مرادهم
بذلك التنبيه والابقاظ لاصلاح النية في قرأته والاجتهاد في تحصيل الاخلاص فيه والادنى الامر الى تركه الذي هو عين الجهل
وأصل الفساد ثم نقل ما يشهد لما ذكره من أن مرادهم الترغيب في اخلاص العمل لترك العمل فانظره واعلم انه يقصده من
مجموع كلام ضيق و ح و ق في الاجارة على الامامة مفردة سنة أقوال الكراهة والجواز والتحريم ورواية على الجواز في
الفرض دون التقليل ابن رشد لعدم لزومه ولزوم الفرض فكان العوض ليس عنه ورواية ابن الماجشون عكسه وحكاية المازى
الجواز بل بعدت دأره لامن قربت وهو نحو قول ابن بشير هو عند المحققين خلاف في حال فان كان يتكلف في ملازمته الصلاة

في موضع معين والقصد اليه يشق صحت الاجارة وان كان لا مشقة في ذلك لم نصح و قول ابن القاسم وهو عندى في المكتوبة أشد كراهة وجهه ان رشد بان الفريضة وان كانت لا تلزمه في مسجد بعينه فيلزمه من مراعاة أوقافهم واحد وما يحنى أن يكون لولا الاجرة لقصر في بعضها والنافلة لا تلزمه أصلا فكانت الاجارة عليهم أخف لان الاجارة على فعل ما يلزم الاجير جازت وان كان في ذلك قربة أصل ذلك الاذان وبناء المساجد اه خ ولا تعين كركه حتى الفجر بخلاف الكفاية و قول م ب عن ابن عرفة قلت انما أقول الموثقين الخ هوردم ابن عرفة رحمه الله على القول الاول وزاد بعد ما نقل عنه م ب متصلا به ما نصه وهذا لا يختلهم في امرأة امام مسجده دار حبست عليه مات امامه فقال ابن العطار وغيره من الموثقين لجيران المسجد اخرجها قبل عام العدة المتطلى أنكروه بعض القرويين وقال لا فرق بينهما وبين زوجة الامر وقال بعض شبوخنا لو كانت أحباس المساجد على وجه الاجارة لاحتمال لضرب الاجل قلت للعالم منع في لازم انتهى وانظر ما يأتي في الفتحة عند قول المصنف وامرأة الامر وشوه لا يخرجها القادمان ان ثابت كالحبس حياته بخلاف حبس مسجده اه فان عرفة رحمه الله يقل في وقف المسجدة اعادة وانما فيه القولين واختار في احباس زمنه أنها عطية لا يأتي فيها الخلاف الذي في أحباس المسجد التي يستأجر من غلها ونقل كلامه المذكور ابن ناجي في شرح المدونة وقال بعده واستمرت الفتوى من كل أشياخ القرويين وغيرهم يجوز أخذ من يصلى أو يؤذن من الاحباس الموقوفة على ذلك من غير اختلاف بينهم لما ذكر من أنها اعادة أو لضرورة الاخذ ولو لذلك لتعطلت المساجد وقد ورد الشيخ أبو عبد الله الدكالى على تونس فمد له خلف بعض شبوخنا ولا الجمعة يعنى ابن عرفة قال وكان اماما جامع الزيتونة ولا خلف غيره لاخذهم على الصلاة ورأى وجود الخلاف شبهة وكان كل بلد رديعها في سفره للمشرق لا يصلى الا خلف من لا يأخذ شيئا من وجده ففعل الله بركاته اه وذكر (٣٣٤) البرزى أنه لم يتخلف عن الصلاة خلف ابن عرفة أنكروا ذلك ابن عرفة

الصلاة خلفه فقال أحمد بن عبد الله ان قام من الجيران نفر اليسر فلا يؤخر الامام عن الصلاة الا ان يثبتوا عليه جرحه وان قام الجيران أجمعون أو جرحهم فانه يمتنع من الصلاة بهم لما جاء لا يصلى الامام بغيرهم له كارهون وهكذا ذكر ابن حبيب فيها وشارفاني اشيلية فيها فقها قرطبة فقال أبو عمر أحمد بن عبد الملك كذلك وتابعه عليه غير خفيكم به وقال ان كان غير القاعين القليل من الجيران وهم أهل العدالة والخير منهم والقائمون

وعرضه في آيات قال وقتله فبتمعه وتناظره فغنى من ذلك قال البرزى ثم اجتمعت بالمساجد بالاسكندرية فقلت له أنا أخذ من رب الامامة ومرت التدريس وأعتقد انه أحل لي من أخذ من بيت المال

اذا كان على وضعه من دخول الحلال فيه لاني لا أستحق ذلك منه الا لكوني مسليفا فذكرني الاخذ بظاهر العموم ليسوا لكوني واحدا من المسلمين ومتى كثرت أفراد الامام ضعف الظاهر وأخذ من رب الامامة والتدريس مباح بما يعرف من النص على الاختصاص به من واضعه وهو اعادة على الصحيح لا على معنى الاجر وقد أجرى السلف أرزاقهم من بيت المال من المؤذنين والعامل وغيرهم ولا يأتي آخر هذه الامة بما هدى عما كان عليه أولها فلم يكن له جواب الا أن هذا حسن لكن لا بد من هذه المستحقة وانظر الآيات المشارها وما أجاب به بعض المصريين عنها في ح وفي المنجور على منهج الزقاق وفي شرح المرشد قال البرزى وعندى أن كلامهم حاكم بما يقتضيه حاله فان الدكالى كان بعيدا عن الدنيا وراهدا فيها فالتبس بها عنده في غاية البعد عن الآخر وكان شيخنا يرى الدنيا مطية الآخرة وأنهم انعم العون على ذلك كما في مسلم فاكتسب منها حله كثيرة وأخرج حله بالآخرة ففعل الله بذلك يوم لا يتقعر مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم اه وفي النصيحة الكافية مانصه ومن الآفات في الامامة طلبها الغير عند شرعي والتأني منها من غير ضرورة وأخذ الاجرة عليهم مفردة ان كانت من الجماعة لامن الواقف أو بيت المال فانها جائزة اتفاقا اه ولما قال ابن الحاجب في باب الاجارة وفي الامامة ثلاثة ثلاثين بن عبد الحكم وابن حبيب ثالثها ان كان على انفرادهم يجوز ان كان مع أذان أو القيام بالمسجد جاز قال في ضيق عن ابن عبد السلام الخلاف الذي ذكره المصنف انما نقله المتقدمون في الذي يأخذ الاجرة من الناس الذين يستأجرونه على ذلك من أموالهم والظاهر أن ما يؤخذ من بيت المال أو الاجاس أخف وأن قصارى أمره الكراهة ولا ينتهي الى التصرير وذكر القرافي أن ما يؤخذ من بيت المال متفق على جوازه اه ونحوه قول سندائقوا على جواز الرزق وفعله عمر اه واعلم أن خراج الوظيفة ومرتها المعجول للقيام بها المارزق أو اجارة أو وقف والفرق بينهما أن الرزق وهو ما يعطيه الامام من بيت المال لمن فيه منفعة للمسلمين كآثمة المساجد والمؤذنين وطلبة العلم والقسام والاجناد ونحوهم أو اباؤه

مصلحة من مصالح المسلمين وان اشترك مع الاجارة في انهما وقع فيهما بذل مال بازاء منافع أدخل في باب الرق والاحسان والاجارة
 أدخل في باب العوض والمكاسبة وذلك لافترقت أحكامهما في كثير من المسائل كما بسط ذلك الشهاب القرافي في الفرق ١١
 فانظره وقال البقوري في اختصاره يجوز في الارزاق أن ترفع وان يراذ فيها وأن يقلل وان تقطع لان الرزق معروف يتبع المصالح
 بخلاف الاجارة والجرة ورث والارزاق لا ورث أي لعدم لزومها لجهة معينة وارزاق المساجد يجوز أن تنقل عن جهاتها اذا
 انقطعت أو وجدت جهة هي أولى ولو كان ذلك وقتاً أو اجارة لم يضر ذلك فيها لان الوقف لا يجوز تغييره والوقف بما يعقد واجب وأيضاً
 فلا إمام أن يجعل لتولي المسجد أن يستنبط دائماً ويكون له الرزق على النظر على القيام بالوظيفة والوقف لا يصح فيه ذلك بل
 اذا كان على الامامة فلا يأخذه الامن يقوم بها على شرط الواقف فان استناب غيره دائماً في ذلك الامر فلا أحد يستحق ذلك
 الوقف لا الامام ولا النائب عنه لان الامام لم يعم بشرط الواقف والاستناب كذلك لان ولاية لم تكن بمن في الولاية والاستنابة
 في أيام الاعذار لا تسقط حقه في الوقف وله أن يعطي النائب عنه في تلك الايام ما أحب قال شهاب الدين وكثير من الفقهاء يغلط
 في مسئلة الارزاق ويقول انما جاز تناوؤها على الامامة بناء على القول باجارة الاجارة عليها وتورع عن تناول الرزق لاجل الخلاف
 في الاجارة وليس الامر كما ظنه بل الارزاق تجمع على جوازها لان احسان ومعروف واثابة لاجارة وانما وقع الخلاف في الاجارة
 لانه عدم ككاسبة ومغالبة ومن باب المعاوضة الذي لا يجوز أن يجمع العوضان فيه النقص الواحد فان المعاوضة انما شرعت
 لانتفاع كل واحد من المتعاضدين بما بذل له أو أجز الصلاة فلو أخذ العوض عنها لاجتماعه العوضان والارزاق ليست بمعاوضة
 البتة بل وازها في أضيق المواضع الماتعة من المعاوضة وهو القضاء والحكم بين الناس فلا ورع في تناول الرزق على الامامة من
 هذا الوجه وانما يقع الورع فيه من جهة عدم قيامه بالوظيفة خاصة (٣٢٥) فان الارزاق لا يجوز تناوؤها الا لمن قام بذلك

ليسوا كذلك فلا يلتفت اليهم اه منه بلفظه * (تنبيه * الاول) * انظر قول ابن
 تغيت وأمان استأجر ما لجماعة الخهل المراد أنهم استأجروه من أموالهم أو المراد أنهم
 هم الذين تعاقدوا معه وقدموه لذلك وان كانوا يدعون الاجرة من أوقاف المسجد فاني لم
 أر من صرح بذلك ولا من تعرض للبحث فيه * (الثاني) * قوله عن البايع سنة ثلاثين كذا
 وجدته في نسخة حسنيتين قديمتين من تكميل التقييد بلام بين ثمانين وثمانين ووجدته

وهي لولد ابن فرحون ونسبه فيها الشيخه الاقذهسى وهو قصور لان القرافي هو السابق من أهل المذهب اليه وأصله لشيخه
 عز الدين بن عبد السلام كما في المياري ومقتضى كلام المنوفي استحقاق النائب لجميع الخراج وقوله فلو أخذ العوض عنها لاجتماع
 له العوضان هذه جملة المانع ولا يخفى ما فيها وجه التميز كما في ضج أن الاجرة انما هي بازاء الملازمة في المكان المعين وهي غير
 الصلاة فلا اجتماع ومن ثم قال ابن نونس ان الجواز هو القياس ثم الوقف كلاجارة في امتناع التغيير وفي الارث وكالرزق في الجواز
 لمن ذكر وفي انه لا يجوز تناوله الا لمن قام بالوظيفة على ما جزم به القرافي واختاره ابن عرفة وغيره من المتأخرين نعم يفتقران في أن
 للامام أن يطلق الرزق لصاحبه بعد اطلاعه على عدم قيامه بالوظيفة لصحة أخرى ظهرت له في ذلك اذ هو موكل الى اجتاده
 فيستحقه حينئذ بالاطلاق الثاني لا الاول واس له مثل ذلك في الوقف من اطلاقه لمن يقيم بشرطه لانه خلاف الوجه الذي أباحه
 عليه ما لك فقد ظهر بما ذكر ان الاوقاف ترد بين الرزق والاجارة وفيها شبهة من كل منة ما قلنا ذلك وقع الخلاف فيها
 بايم ما قلنا وأي الشائتين فيها تغلب قاله الشيخ مس * (تنبيه) * في ق هنا عن عز الدين بن عبد السلام لا يجوز أن يستنبط
 بعض المرتب وعسل باقيه اه وقال في باب الحج من ضج نقلا عن شيخه المنوفي فأرى أن الذي أباحه لنفسه حرام لانه اتخذ
 عبادة الله تجرا ولم يوف بقصد صاحبها اذ مراده التوسعة لئلا ياتي الاجير لذلك مشروح الصدر وأمان اضطر الى شيء من الاجارة على
 ذلك فاني أعذره لضروته اه ونحوه في المارعة صاحب المدخل وهو من أشياخ المنوفي واختار عجم جواز ما يقيقه
 المستنبط لنفسه ونحوه لصر وكذا مس في تأليفه في المسئلة حيث تكون الاستنابة على مجرى العادة وموافقة العرف
 من غير خروج في ذلك الى حد الافراط والزيادة على المعتاد لكن قد رجح عن ذلك حسماً أخبره بتمليذه جس وقول المنوفي
 وأمان اضطر الى شيء الخ تقدم نحوه للقرافي وقال في ضج المبطل ويحسب على الامام الكثير من مرضه أو نعيبه دون

القليل وامان غاب الجمعة وهو قافلا باس بذلك ولا يحط من أجرته شيء فإله غير واحد من القرويين اه والله أعلم (وسلام عليه)
 قلت قول ز وكافراً بذكره السلام عليه فان سلم عليك الكافر فالرد عليه غير واجب ولكنه جائز قاله ح والله أعلم
 (أو معيد لصلاته) ابن الحاجب ولا يؤذن ولا يقيم من صلى تلك الصلاة أى لغيره كالأبوم غيره فيها قاله في ضيق (وتسن اقامة)
 قول ز والمعتد كلام ح أى لانه ظاهر ابن الحاجب وضيق وابن ناجي لحمله قول المدونة ولا يقيم الامتوضي على الاستحباب
 ثم قال وتناول ابن عات على القاضي عبد الوهاب شرطية الطهارة لوجوب الاتصال وأنها لا تصح بغير وضوء اه والظاهر ما تأوله
 ابن عات من الشرطية بوجوبه جزم ابن عرفة ونصه والوضوء شرط الإقامة لا الاذان اه ونقله غ شارحاه كلام المدونة المذكور
 وهو ظاهر ابن يونس بل كلام التونسي الذي في ح يدل على أنه متفق عليه وسلمه ابن عرفة ح انظر الاصل والله أعلم وقول
 مب في القائده مع ابن القاسم الخ هو كلام (٣٣٦) ابن عرفة بحروفه وقد عورض بينه وبين ما أخذ من جواز تعدد المقيمين

من قولها في كتاب الاعتكاف
 وأكره أن يقيم الصلاة مع المؤذنين
 لانه يشي ذلك عمل ومن قولها هنا
 ويقيمون عرضاً وان قال غ أخذ
 الاجتماع من صفة الجمع ضعيف
 بخلاف ما في الاعتكاف اه
 وأجاب ابن عرفة بما حاصله أن
 التعدد المأخوذ من المدونة كلى
 بمعنى ان كل مقيم يقيم لنفسه
 ولسائر المصلين معه والذي في
 السماع جزئي بمعنى انه انما قام
 لنفسه فقط فوضوهم ما مختلف
 لكن احتجاج ابن رشد لما في السماع
 بقوله لان السنة ان يقيم المؤذن الخ
 يأبى هذا الجواب فتأمل قلت
 لا ياباه لان مراد ابن رشد بالمؤذن
 من يقيم للعموم دون خصوص نفسه
 فكل من أقام لنفسه وسائر المصلين
 معه فهو مؤذن فتأمل والله أعلم
 وقول ابن عرفة ونقل بعضهم كراهة

في نسخة من طرر ابن عات لم أجد في الوقت غير هاتين بماء والنون وأظنه تصحيفاً
 والله أعلم (وتسن اقامة) قول ز والاعتدما لح الخ انظر ما وجه اعتماده وان كان
 هو ظاهر كلام ابن الحاجب وضيق وابن ناجي لحمله قول المدونة ولا بأس ان يؤذن غير
 متوضي ولا يقيم الامتوضي على الاستحباب ونصه ويريد بقوله ولا يقيم الامتوضي
 على طريق الاستحباب لأنها آكد من الطهارة للاذان وتناول ابن عات على القاضي
 عبد الوهاب شرطية الطهارة لوجوب الاتصال وانما لا تصح بغير وضوء اه منه
 بل فظه لكن الظاهر أن المعتد هو الشرطية ككتابوله ابن عات وقد جزم به ابن عرفة ولم
 يحك فيه خلافاً ونصه والوضوء شرط الإقامة لا الاذان اه منه بل فظه ونقله غ
 شارحاه كلام المدونة ونصه قوله ولا بأس ان يؤذن غير متوضي ولا يقيم الامتوضي
 ابن عرفة والوضوء شرط الإقامة لا الاذان اه ولم يذ غير هو ظاهر كلام ابن
 يونس ونصه ومن المدونة قال مالك ولا بأس ان يؤذن غير متوضي ولا يقيم الامتوضي
 قال ويؤذن را بكافي السفر وقوله سالم بن عبد الله ولا يقيم الا نال قال أبو بكر الابهري
 انما ذلك ان تكون الإقامة متصله ولا على بينهما اه منه بل فظه وكلام أبي اسحق التونسي
 يدل على انه متفق على عدم الصحة وقد سلمه ابن عرفة ونصه ومع موسى ابن القاسم ان
 رصفه مقيم أو أحدث قطع وأقام غيره وان رصف مؤذن تمادى فان قطع وغسل الدم ابتداءً
 اللغوى ان قرب بنى وأشبهه ان رصف مقيم أو أحدث أو ملأت أو أغشى عليه استدأفان بنى
 هو أو غيره اجزأ الشيخ يريد توضأ بعد افاقته أو صحى إقامة المحدث ونعقبه التونسي بان
 وضوءه طول وإقامة المحدث لا تجوز اه منه بل فظه ونقله غ في تكميله وح
 وسأله فاعتراض أبي اسحق على الشيخ أبي محمد واحتجاجه بما ذكره بقيد ما قلناه وقد سلم

اقامة الامام لنفسه لأعرفه وفي أخذ من كلام ابن رشد نظر اه مراده والله أعلم إقامة المؤذن الامام لنفسه له
 من غير إقامة أحد غيره وقول مب عن ح لاختلاف أعلمه يعني في المذهب والافق الابي مانصه عياض الإقامة عند مالك
 والكافة سنة وأوجبها الاوزاعي ومجاهد وعطاء بن أبي ايلي قائلين ان تاركها يعيد الصلاة وعندنا رابة باعادة المتعدداً أخذ
 بعضهم منها الوجوب ولا يصح لانه كان يعيد في النسيان ووجهت بان ترك السنن عدم ابطال ولا يصح أيضاً لان هذه سنة خارجة
 عن الصلاة قلت الوجوب حكاه النعمي قولاً لابن كثة والمشهور الصحة اه وقول ز حتى قد قامت الصلاة على المشهور
 أى لانه عمل أهل المدينة وقال الشافعي يتنننه قد قامت الصلاة وهو عمل أهل مكة واحتج بحديث مسلم عن أنس أمر بلال أن
 يشفع الاذان ويوتر الإقامة قال ابن عليه حدثته أبو ب فقال الا الإقامة اه وهي زيادة اختلف في ثبوتها على قليل
 انما هي من قوله لا من الحديث وعلى انها من الحديث فزيادة الثقة الحافظ اذا خالفه فيها جميع الحناظ مرودة انظر الابي

له ذلك من ذكرنا فتأمل به بالصاف والله أعلم وقول مب في الفائدة - مع ابن القاسم الخ
هو كلام ابن عرفة بحججه ونص السماع واثبت مالك عن الذي يكون في المسجد فتقام
الصلاة يقيم الصلاة في نفسه قال لا قيل له ففعل قال هذا مخالف قال القاضي قوله هذا
مخالف أي بخلاف السنة لان السنة أن يقيم المؤذن الصلاة دون الامام والناس
بدليل ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح
بينهم وحانت الصلاة جاء المؤذن الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال أنصلي للناس
فأقيم قال نعم اه محل الحاجة منه بافظه وقد عارض بعضهم بين كلام السماع
هَذَا وبين ما أخذ من المدونة من جواز تعدد المقيمين من كتاب الاعتكاف ومن هنا
ونص ما في كتاب الاعتكاف قال عنه ابن وهب وأكره أن يقيم الصلاة مع المؤذنين
لانه يمشي وذلك عمل اه منها لفظها ونص ما فيها هنا ورأيت المؤذنين بالمدينة يتوجهون
الى القبلة في أذانهم ويقبضون عرضاً وذلك واسع يصنع كيف شاء اه قال
الوافي قوله يقيمون عرضاً يؤخذ منه تعدد المقيمين كما صرحوا به أخذ من كتاب
الاعتكاف اه محل الحاجة منه بافظه ومنه لا بن ناجي لكن أجاب ابن عرفة
عن المعارضة المذكورة فانه قال عقب كلامه الذي في مب مانصه قلت أخذ
بعضهم خلافه من رواية ابن وهب فيها كراهة إقامة المعتكف مع المؤذنين لانه عمل
يرد بأن العمية في الإقامة الكلية لا الجزئية اه منه بافظه ومراده والله أعلم أن
التعدد المأخوذ من المدونة كلى بمعنى أن كل مقيم منهم يقيم الصلاة لنفسه وليس المراد
معه والذي في السماع جزئي بمعنى أنه إنما أقام لنفسه فقط فوضوعهما مختلف **قلت**
احتجاج ابن رشد ما في السماع بقوله لان السنة أن يقيم المؤذن الخ أي هذا الجواب
ورددنا الرد تأمله والله أعلم **(تنبيه * الاول)** * قال ابن عرفة عقب ما تقدم عنه
مانصه ونقل بعضهم كراهة إقامة الامام لنفسه لا عرفه وفي أخذ من كلام ابن رشد نظر
اه منه بافظه **قلت** أراد إقامة الامام لنفسه بعد إقامة غيره ففيمأ قاله نظر بل كلام
السماع وابن رشد معا يؤخذ منه ذلك لان لفظ الذي الواقع في السماع يصدر بالامام
وبغيره وان أراد أن الامام أقام لنفسه من غير أن يقيم أحد غيره فليس في السماع ما يدل
عليه ولكن قول ابن رشد لان السنة الخ يدل لما قاله البعض الا أن يكون المؤذن لتلات
الصلاة هو الامام فتأمل به بالصاف **(الثاني)** * نقل غ في تكميله كلام الوافى السابق
وقال عقبه مانصه قلت أخذ الاحتجاج من صيغة الجمع ضعيف بخلاف ما في الاعتكاف
اه منه بافظه وهو خلاف ما قاله ح فانه نقل في التنبيه التاسع عند قوله وان أقامت
المرأة سرا الخ كلام ابن ناجي وقال عقبه مانصه ونحوه للوافى في حاشيته وهو ظاهر اه
وما قاله غ عندى هو الظاهر والله أعلم **(وان قضاء)** قول ز عن ابن عرفة وفي
اعادته البطلان صلاته الخ هو كلام ابن عرفة بافظه وزاد متصلاً به مانصه وعزا المازرى
الاول لبعضهم أخذ من قوله من رأى نجاسة بشو به قطع واستدأ إقامة ولم يحك الثاني
اه منه بافظه ونقله غ في تكميله وسلمه وفيه نظر فان الذي نقله عياض عن بعضهم

(وان قضاء) قول ز عن الابي
وكره كلامه بعددها في غيرهم نحوه
لما زرى وعياض وبه يقيس مداني
الجلاب ومثله في ح عن مختصر
الواضحة انه لا بأس بالكلام بين
الإقامة والصلاة بعنى ما لم يطل
اه وقول ز عن ابن عرفة وفي
اعادته البطلان صلاتها الخ زاد
ابن عرفة متصلاً به كافي ح وعزا
المازرى الاول لبعضهم أخذ
من قولها من رأى نجاسة بشو به
قطع واستدأ إقامة ولم يحك الثاني
اه وسلمه غ في تكميله وفيه نظر
فان الذي نقله عياض عن بعضهم
محتاج بكلام المدونة هو الاول وذكر
الثاني أو لاجاز مابه ولم يعزه لاحد
انظر نص تنبيهاته في الاصل **قلت**
وقول ز عن ابن العربي أعيدت
يشهد له قول ابن مريم للمهدي
عليه السلام أقيمت كافي صحيح مسلم
والله أعلم

(وصحت الخ) قلت قال في المدونة ومن صلى بغیر اقامة عامداً أجزأه وليس يستغفر الله العامد اه قال في الذخيرة كيف بطلق لفظ الاستغفار انما يخص بالذنوب في ترك السنن وتركها ليس بذنب وأجاب بان الله سبحانه يحرم العبد من التقرب اليه بالنوافل والفرائض عقوبة له على ذنوبه ويعينه على التقرب بسبب طاعته لقوله تعالى والذين جاءهم اذ اقبلوا فاستغفروا له فغفر الله لهم اعطى واتى الآية فاذا الاستغفر من ذنوبه (٣٣٨) غفرت له بفضل الله وأمن حينئذ من الالبلاء بالموأخذة بالحرمان اه

وقال ابن ناجي وجهه غير واحد بان ذلك مشعر بكونه فعلاً ذنباً ولم يشعربه فالاستغفار لغیر الافامة قال ولا يبعد ان يكون الاستغفار أيضاً لما يونه بالسنة كقول ابن خزيمة من ادرك السنن فسق وان غملاً عليه اه بل بد عوقبوا اه وقول الوانوقى جواب القسرافى هنا ضعيف رده المشد الى بانه لا ضعف فيه قال وقد ذكره غير القسرافى اه ويؤيده قول مق في شرح البردة قد جاء من تساهل بترك الآداب ابتلى بترك الفضائل وتارك الفضائل يبتلى بترك السنن وتارك السنن يبتلى بترك الفرائض ويخاف بعد من ترك الايمان والعبادة بالله تعالى اه (فرع) قال غ في تكميله ومن المجموعة لما لاك لو أقام بعد احرامه أساء ولم تبطل شدريدائه قطع ثم أقام ولو تعادى على احرامه الاول لاعاد أبداً لنطقه بالمنافي وهو الجميع له وقد قامت الصلاة اه وهو تأويل بعيد لقول الامام ولم تبطل اذ لو كان مراده ما تأوله به لم تكن له فائدة لعدم توهم البطالان حينئذ وقد تقدم الخ وغيره الخلاف في صحة صلاة حاكمي

مختصاً بكلام المدونة هو الاول لا الثاني والقول الثاني ذكره أولاً لاجازمائه ولم يعزه لاحد ويظهر لنا الحق بقول كلامه قال في التبيين ما نصه وقوله في المصلى بالنجاسة قطع الصلاة ويستأنفها باقامة جديدة كان مع الامام أو وحده ليس في هذا التفات الى تجديد الإقامة اذ لا تلزم المأموم وانما هو لتساوي حكم المأموم والنفذ في قطعها الا ان يكون ذلك بقرب ما حرما فيستويان أيضاً في أن لا إقامة عليهم أو يكون الامام قد أكل صلاته بمقدار ما نزع هذا تأويله أو غسل ما به فيستويان أيضاً في استئناف الإقامة وذهب بعض الشيوخ الى أن هذه المسئلة تدل على أن كل من قطع صلاته لأمراً أو وجهه أنه بعيد الإقامة قرب القطع من الإقامة الاولى أو بعسدها لأنه انما قد صدها أو لا ما قطع فلا يصح بها غير ما قطع بخلاف اذا تأخر دخوله للصلاة بعد الإقامة قليلاً بعد اذ دعا أو طأله لا يقطع اه منها بل يظن انها متصلة منه فالتجده كالتكليف والعلم كالتكليف (وصحت ولو تركت عمداً) هذا مذهب المدونة ومقابل لو نسبته للجمعي لان كفاية ابن يونس لابن كفاية وابن المجشون وابن زياد وابن نافع وعزاه ابن هرون لرواية هؤلاء الاربعة مع رواية يحيى بن يحيى وعزاه في النوادر لابن جحنون عن ابن كفاية انظر ح (فرع) قال غ في تكميله ما نصه ومن المجموعة لما لاك لو أقام بعد احرامه أساء ولم تبطل قال في الطراز يريد أنه قطع ثم أقام ولو تعادى على احرامه الاول لاعاد الصلاة أبداً لنطقه بالمنافي وهو الجميع له وقد قامت الصلاة اه منه بلفظه قلت وهذا التأويل عندي بعيد كما يظهر من قول الامام أساء ولم تبطل صلاته اذ لو كان مراده ما تأوله عليه لم يكن لقوله ولم تبطل صلاته فائدة اذ لا توهم أحد بطلانها اذ اذا فتمأمله وقد تقدم الخلاف في صحة صلاة حاكمي الا اذا في صلاته اذا انطق بالجميع اثنين ولم يسدلهما فيكون قول مالك هذا موافقاً للقول بالصححة هناك والله أعلم وقول ز ولم ينقل له مقابلاه هو موجود وان لم ينقل له قال غ أيضاً ما نصه في الذخيرة عن الطراز لو بعد لها قبل السلام فلا شيء عليه وفي مختصر الطليطلي بعيد اه منه بلفظه (وان أقامت المرأة سر الحسن) قول ز أي مستحب كما في حق الرجل الخ الصواب اسقاط قوله كما في حق الرجل لانها في حق سنة لا مستحبة فالصواب عبارة ح فانظرها (تبيين الاول) قال ابن عرق ما نصه وفيها لا أذان على امرأة ولا إقامة وان أقامت حسن وهو في الخلاف لابن عبد الحكم وروى الطراز عدم الاستحسان اه منه بلفظه وهو صريح في أن ما في الخلاف لابن عبد الحكم موافق لما في المدونة

الجميعتين بلفظه ما في صلاته فيكون قول الامام هذا موافقاً للقول بالصححة هناك والله أعلم قلت الذي في ح وهو عن النوادر عن المجموعة قال ابن القاسم عن مالك ولو أنه بعد ما أحرماً أقام وصلى فقد أساء وليس يستغفر الله اه وعليه فلا بعد في تأويل سنده وقد نقله في الذخيرة قال ح وهو ظاهر وقول ز ولم ينقل له مقابلاً أي لأنه غير موجود كما علم بمراجعة ح في التبيين الخامس خلاف ما نقله هوني عن غ فانظره والله أعلم (تمة) قال في الزاها قال الله تعالى وسبح بحمده ربك حين تقوم فحق على كل قائم للصلاة أن يقول سبحان رب العظيم وبحمده اه

* (فصل) * قالت قول مب وأنه لا يتوقف على تقديم وجوب الاداء في وقته أى وانما يتوقف على تقدم سبب الوجوب كما أشار في جمع الجوامع بقوله والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أدائه استندراك المسبق له مقض للفعل اه و قول المصنف آخر أى وجوب بخلاف التأخير المشار له في التيميم بقوله فالأيسر أول المختار الخ فإنه مستحب لان ازالة النجاسة لا بدل لها بخلاف الطهارة المائية * (فائدة) * ربيع الجمل (٣٢٩) اذا شتمه من يعرفه دأتم قطعه قاله ختي

(وأما الخوف تأذيه) الظاهر أن الخوف هنا بمعنى الظن كافي التيم لان الاصل المعدول عنه في كل منهما ثابت كتابا وسنة واجبا فلا يعدل عنه الاستدلال لكن ان ظن اذى شديدا وجب الائمة وان ظن مطلق الاذى نذب وبه تعلم ما في كلام ز فتأمل والله أعلم وقول المصنف وأما الخ يمكن رجوعه للمسئلة الاولى أيضا (وان لم يظن الخ) قلت حاصله أنه حينئذ ان رشح فله ثلاث صور يقتضيه في صورة ويقطع في صورتين ان زاد على درهم وان خشى تلوث مسجد وان سال أو قطر فنه قسمان لانه اما ان يلطخه أم لا فلو قال المصنف

وهو خلاف ما في ضحج فإنه جعله مقابل الماء وما في ضحج هو الذى يسهل كلام الجلاب ونصه وليس على النساء أذان ولا اقامة قاله ابن عبد الحكم وقال ابن القاسم ان أقن فحسن اه منه بلفظه ونقله في ضحج عند قول ابن الحاجب وفي المرأة حسن على المشهور ونصه قوله حسن على المشهور قال في الجلاب فذ كر ما قد منه عنه بخروفه وقال بآثره مانصه ولا شبه قول ثالث بالكره اه منه بلفظه وانظر ح * (الثاني) * ذكر ح في التنبية الثالث عشر عن مختصر الواضحة انه لا بأس بالكلام بين الاقامة والصلوة وذ كر حديثا مر سلا شاهدها ذلك وقال بعده مانصه وهذا ما يطل كما تقدم اه منه قلت أطلق القول بالجواز في الكلام اليسير ومثله في الجلاب ونصه ولا بأس بالكلام والحديث اليسير بعد الاقامة وقبل الاحرام اه منه بلفظه لكن قيد الامام أبو عبد الله المازرى ذلك بأن يكون في أمرهم موصرح أبو الفضل عياض في الاكمال بأنه اغبرهم مكره وسلم ذلك له لامة أبو عبد الله الا في صحيح مسلم أقيمت الصلاة ورجل فحجى ترسل الله صلى الله عليه وسلم أى مساررله الحديث قال المازرى في المعلم مناقحته في أمرهم هم تقديم النظر فيه أولى من المبادرة الى الصلاة عياض في ا كاله فيجوز مثله ويكره الكلام بعد الاقامة في غيرهم اه ونقله في الاكمال وسلمه والله أعلم

* (فصل) في ذكر شرط طهارة الحدث والخبث *

(وأما الخوف تأذيه) قول ز والمعتبر هنا فيما يظهر وفيه اطلاقهم مطلق الخوف الخ قال شيخنا ج فيه نظر والطاهر انه لا فرق بين ما هنا وبين التيميم والله أعلم وما قاله رضى الله عنه ظاهر لانه لا يعدل عن الطهارة المائية الواجبة بالكتاب والسنة والاجماع الى الترابية المستند كذلك لا يعدل عن الركوع والسجود الواجبين بالكتاب والسنة والاجماع الى الائمة المستند (فتهله بأنامل يسراه) قول ز ولا بأنا ملهم ما عاوان كان ظاهر المدونة الخ على ظاهرها جعلها أبو الحسن فانه قال عند قولها وان كان غير سائل ولا قطر فتهله بأصابعه وتعدى اه مانصه الشيخ يريد من يد السرى الانامل العليا فقط فان تحضبت انتقل الى أنامل يده اليمنى وعلى ذلك فهمها بن عرفة أيضا انظر الاصل وكونه يبدأ واحدة هو الذى

اه وعلى ذلك فهمها بن عرفة أيضا انظر الاصل وكونه يبدأ واحدة هو الذى حكاها الباجي عن مالك وابن نافع وحكاها ابن يونس عن مالك في المجموعة ووجه له بن عبد السلام المذهب ولذلك منى عليه المصنف كافي ح والله أعلم وقول المصنف (يسراه) يعنى نبدأ بتقديمها فمما كان من باب الاقدار ان نأخي المطلوب كون القتل باليسرى لقوله صلى الله عليه وسلم اليمنى لا تطهركم واليسرى لا تذاكركم وقيل باليمنى لانها مختصة بالوجه وهو غريب اه

(٤٣) رهونى (أول)

اه وعلى ذلك فهمها بن عرفة أيضا انظر الاصل وكونه يبدأ واحدة هو الذى حكاها الباجي عن مالك وابن نافع وحكاها ابن يونس عن مالك في المجموعة ووجه له بن عبد السلام المذهب ولذلك منى عليه المصنف كافي ح والله أعلم وقول المصنف (يسراه) يعنى نبدأ بتقديمها فمما كان من باب الاقدار ان نأخي المطلوب كون القتل باليسرى لقوله صلى الله عليه وسلم اليمنى لا تطهركم واليسرى لا تذاكركم وقيل باليمنى لانها مختصة بالوجه وهو غريب اه

(فان زاد) قول ز ما في الانامل الوسطى اح هدا هو الذي قاله ابن رشد وفهم ابن عرفة أنه نفس المذهب وجرم به فقال فان نزل فيها أي في الصلاة ويذهب فتل بعليا (٣٣٠) الانامل فله ومضى ونائل غيرها كدم غيره اه قال غ هنا

نافع عليا الانامل الاربع قليل يقتضي قصره على يد واحدة فتل بأصابعه وأتم اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبة مائنه قلت اعله جاء بص المدونة بعد كلام الباجي تنبها على أن ظاهرها عدم الاقتصار على يد واحدة ثم قال ومثل المالبس عن ابن نافع لابن يونس عن مالك في المجموعة وجعله ابن عبد السلام المذهب اه محل الحاجة منه بلفظه قلت لم يقتصر الباجي على نسبة ذلك لابن نافع في المجموعة بل زاد نسبة له كتاب ابن المواز فانه قال عند قول الموطأ رأيت سعبدين السبب يعرف فيخرج منه الدم حتى تختضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أفه ثم صلى ولا يتوضأ اه مائنه ظاهر هذا اللفظ يقتضي أنها كانت تختضب أصابعه كلها وهذا في حين ادم الكبر وأعله أراد الانامل العليا من أصابع يده ثم قال بعد فان لم يسلم ولم يقتر واخما كان يرشع من أفه فانه يفته بأصابعه فان عم أماله الاربع العليا لم يدعي ذلك فهو يسير لا ينصرف منه وان زاد على ذلك إلى الانامل التي تليها فليصرف لانه كثير قاله ابن نافع في المجموعة وعنه في كتاب ابن المواز نحوه ومعنى انصرافه في هذا قطع صلاته واستثناؤه بعد غسل الدم لانه حامل نجاسة في خروجه فتبطل بذلك صلاته اه منه بلفظه وهذا كلامه الذي وعدنا به فيما تقدم عند قوله وسقوطها في صلاة مبطل الخ ونص كلام ابن يونس قبل لمالك في المجموعة فان امتلا ثلثة أربعة أصابع الا اثلة الوسطى وبقدرا أن يفته قال لشي عليه محمد بن يونس يريد كل امتلا ثلثة فتلها قليل وان امتلا ثلثة الاربع الى الاثلة الوسطى قال هذا كبروا في أن يفيد صلاته محمد بن يونس يريد أنه امتلا له أكثر من الدرهم فصار حاملا للنجاسة فلذلك قال يقطع اه منه بلفظه (تنبيه) مراد المصنف بقوله يسره أن ذلك مطلوب لأنه شرط بحيث لا يجزى إذا فته باليحي لان ذلك انما هو من باب تقديم اليسرى فيما كان من باب الاقذار وذلك مندوب فقط على أنه قد قيل هذا انه يكون باليحي قال ابن ناجي عند كلام المدونة السابق مائنه المطلوب أن يكون القتل بيده اليسرى لقوله صلى الله عليه وسلم اليحي لا تطهاركم واليسرى لا قذاركم وقيل باليد اليحي لان اليحي مختصة بالوجود وهو غريب اه منه بلفظه (فان زاد) قول ز ما في الانامل الوسطى الخ هذا هو الذي قاله ابن رشد وجرم به ابن عرفة ونصه فان نزل فيها ويذهب فتل بعليا الانامل فله ومضى ونائل غيرها كدم غيره اه منه بلفظه ونسب في ضج الباجي أنه بجري زبادة الى الوسطى تبطل صلاته وهو ظاهر كلامه الذي قدمناه قال غ في تكميله بعد أن نسب لابن عرفة أنه فهم قول ابن رشد على التنسیر للمذهب مائنه قلت ويؤيده أن ابن يونس فسر به رواية المجموعة السابقة نحوه لعبد الحق في التكت والغبر واحد اه منه بلفظه (قطع) في كلام الباجي المتقدم التعبير بالبطلان اذ لم يقطع وكذا في كلام ابن رشد في المقدمات وقد تقدم كلامه عند قوله كذ كرها فيا فالعجب من طغي رحمه الله

وفي تكميله ويؤيده أن ابن يونس فسر به رواية المجموعة السابقة ونحوه لعبد الحق في التكت والغبر واحد اه ونسب في ضج الباجي أنه بجري زبادة الى الوسطى تبطل صلاته كما يأتي عند مب قريبا (قطع) عبر ابن رشد والباجي بالبطلان اذ لم يقطع فكلامهما شاهد على طغي لاله والكمال لله تعالى (والافله القطع الخ) قلت قول خيش لانه الذي وجبه النظر الخ أي لان الشأن في الصلاة أن يتصل عملها ولا يتخللها شغل كسبر ولا انصراف عن القبلة الآية قد عارضه عمل الماضي وهو على أصل مالك أقوى من أقام لان عمل السلف المتصل لا يكون أصله الاعن توقيف فانه ابن رشد (عمسك أفه) قلت قال ح اثلا يتطير عليه الدم فيلطح ثوبه أو جسده فتبطل صلاته قال ابن عبد السلام هو محض ارشاد الى ما به على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء لان ذلك شرط في صحة البناء حتى لو لم يفعله لبطلت صلاته اه وهذا هو الظاهر وما في الذخيرة من أنه شرط يحمل على أن الشرط التحفظ من النجاسة فاذا التحفظ منها لم عمسك أنفسه لم يضره ذلك فتأمل اه بخ وقول ز من أعلاه الخ أي لان امساكه من أعلاه يخلق الدم بسببه في العروق ولا أثر له هناك في مانعية الصلاة وإذا مسك من أسفله بقي الدم في داخل الالف وحكمه حكم الظاهر ابن عباد السلام وفيه تسكف والمحل محل ضرورة مناسب للتخفيف اه واستظهر ح ما قاله ابن عبد السلام انظرو

يستدل وحكمه حكم الظاهر ابن عباد السلام وفيه تسكف والمحل محل ضرورة مناسب للتخفيف اه واستظهر ح ما قاله ابن عبد السلام انظرو

(ان لم يجاوز الخ) قلت قول ز وقد نص بعض الخ لهذا البعض هو ابن فرحون في الإجازة قال وبفهم ذلك من قول ابن الحاحب في باب السهو والفعل القليل جدا مغفروا ان كان اشارة الى الامم وردا والحاجة على المشهور اه وقول خشي لانه متى جاوزه مع الامكان بطلت ظاهره ولو جاوزه في سري وهو ظاهر كلام غيره واحد لانه في الصلاة بزيادة مستغنى عنها وينبغي أن لا يختلف في أن مجاوزته بنحو الخطوتين والثلاث لا تقصر انظر ح (وتسكلم الخ) قول ز عن ح فالظاهر أنه لا يسطها ولم أره منصوصا الخ وهو خلاف ما عراه غ في تكميلة لظاهر ما حكاه ابن بشير ونصه وأضرب ابن عرفه وغيره عن قول ابن بشير زاد بعضهم في المذاكرة ولا يبيح ولا يشترى اه قلت كانه يعني ولو لم يتكلم وظاهره ولو كان ما لغسل الدم اه فظاهره البطلان وهو الظاهر والقياس على قول المصنف كغيره لا لاصلاحها بقدر فيه (٣٣١) ان البناء خاصة وهي لا تجاوز محلها وان

البناء فيما يأتي واجب وهما ليس بواجب وان الكلام سهوا لا يطل الصلاة فيما يأتي اتفاقا وفيه هذا خلاف قوى وهذا كله على خلاف ما درج عليه المصنف من قوله ولو سهوا وأما على ملل المصنف فبطل هنا قطعا لان الكلام عدا لاصلاحها وسهوا فيما يأتي بيان في البطلان ان كثرا والصحة ان لم يكثر فيكونان هنا كذلك قلت وقول مب عن ق فالظاهر مع خيل الخ سلم تولد ق على المصنف وقال ح وان تكلم ساهيا في في المقدمات فيه قولين قول ابن حبيب لا يبيح لان السنة انما جاءت في بناء الراعي ما لم يتكلم وليخص ناسا من متعدد وقول سحنون يبيح ويبعد لسهو الا أن يكون كلامه والامام لم يفرغ من صلاته فانه يحمله عنه والاولى قصر الرخصة على محل ورودها وأيضا اذا حصل الكلام كثرت

يستدل على ما قاله بكلامهما وهو شاهد عليه والكمال لله تعالى (ان لم يجاوز اقرب مكان الخ) قول ز فرع اذا عرف التيمم الخ يستوفى كلامه سند وهو مشتمل على فرع آخر قال غ في تكميلة ما نصه فرع غريب في الذخيرة عن الطراز لو افتتح الصلاة بالتيمم ثم انصب المطر ثم عرف غسل عنه الدم ولم يتل صلاته فان اختار قطع صلاته للرعاف فتكلم فوجد من الماء ما يغسل به الدم فقط فهل يتل طهارته لان تيممه لم يتصل بصلاة بسبب اشتغاله بالغسل أولا لانه يجب عليه اختيار الماء هل يكفيه أم لا فتبطل طهارته بالطلب اه منه بالقطعة (وتسكلم) قول ز عن ح فالظاهر أنه لا يسطها ولم أره منصوصا الخ وهو خلاف ما عراه غ في تكميلة لظاهر ما حكاه ابن بشير ونصه وأضرب ابن عرفه وغيره عن قول ابن بشير زاد بعضهم في المذاكرة ولا يبيح ولا يشترى اه قلت كانه يعني ولو لم يتكلم وظاهره ولو كان ما لغسل الدم اه منه بالقطعة قلت وهذا هو الظاهر وقياس هذا على قول المصنف تعالى لاهل المذبح الا لاصلاحها بقدر فيه أمران أحدهما أن البناء هنا رخصة وهي لا تجاوز محلها ثانيهما أن البناء فيما يأتي واجب وهو هذان ليس بواجب ثم هذا كله على خلاف ما درج عليه المصنف من قوله ولو سهوا وأما على بطلانها بالكلام سهوا فبطل هنا قطعا لان الكلام عدا لاصلاحها وسهوا فيما يأتي بيان في البطلان ان كثرا والصحة ان لم يكثر فيكونان هنا كذلك والحاصل أنه على البطلان بالكلام سهوا هنا تبطل بالكلام اشراء الماء قطعا ولا يتوقف في ذلك وعلى القول بعدم البطلان به سهوا الظاهر ما أفاده ظاهر كلام ابن بشير وسلمه غ من البطلان لا ما قاله ح وان سلموه لا عرفه بأنه لم يرم من ذكره وانه لا مستند له الا القياس على ما يأتي وقد علمت ما في القياس ومن أعظم قاذح فيه زيادة على ما سبق وجود الخلاف القوى هنا في الكلام سهوا واتفاقهم على صحته فيما سيأتي فتأمل بانصاف والله أعلم (واستخلف الامام) قول ز وعليه وعليهم في العمد والجهل الخ انظر كيف صدر بهذا القول وأعرض عما في المدونة

الافعال المنافية للصلاة ووجهه سند بان حاله لما كانت منافية لحال المصلين ولم يسمعه من صفاتهم الا ترك الكلام فقط فاذا انقزم هذا الوصف انسلبت عنه سائر صفات المصلين وخرج من حكم الصلاة اه ثم قال ح ومشى المصنف على ما لابن حبيب لانه موافق لظاهر المدونة وقال ابن يونس قال في كتاب الصلاة وان عرف الامام فلما خرج تكلم بطلت صلاته قال ابن الماجشون ولو سهوا ابن يونس يريد للعديث أنه يبيح ما لم يتكلم فهو على عومه اه (واستخلف الامام) قول ز وعليه وعليهم في العمد والجهل الخ هذا قول ابن حبيب فجعل قطعه صلا به بالكلام بعد الرعاف يطل صلاتهم كما لو تكلم جاهلا وعاد ما بغير رعاف وهو يدل على وجوب البناء عنه قال ح عن المقدمات والصواب ما في المدونة أن صلاتهم لا تبطل لانه اذا رعت فالقطع له جائز في قول ومستحب في قول فكيف تبطل صلاة القوم بقوله ما يجوز أو يندب له اه وقال ابن يونس عن ابن القاسم ان تكلم الامام

في استخلافه فقال يا فلان تقدم لم
يضرهم ذلك ولكنه لا ينبغي ان كان
راعفا ثم ذكر ما لابن حبيب قائلا
ومثله لابن الماجشون وفي التهذيب
فان قال أي الامام يا فلان تقدم
فان كان راعفا فقد افسد على
نفسه ولا ينبغي اه (واذا بنى الخ)
قول ز وتزاد سابعة الخ أي وقد
مرت للمصنف رحمته قلت وتزاد
ثالثة وقد ذيل بيتي بن عائس من
قال

ادراك مختار بذلك اعتبارا

ومن لترك الصلاة أخر

(الاول الجامع) قول ز الذي
ابتدأها به أشار به الى أن آل في
الجامع للعهد قال ح فان أتم في
غير الجامع الذي صلى فيه بطلت
جمته على المشهور أي لانه اذا دخل
في الجمعة في مسجد تعين عليه
اتمامها فيه وقال ابن رشد قال
بعض أصحابنا ينبغي في أقرب مسجد
اليه أي لانه لا يتعين عليه الاتمامها
في مسجد وهو ظاهر تعليل ابن
القاسم أي عن مالك بان الجمعة
لا تصلي في البيوت نقله المصنف في
ضيق وابن عرفة وابن ناجي في شرح
المدونة اه

(١) قوله لاول الجامع كذا في الاصل
وهو مقدم من تأخير كسبه مصححه

ولم يفرج عليه بحال مع أنه الذي صوبه ابن رشد في المقدمات ونصها وقد ذكر ابن حبيب
مادل على وجوب البناء وهو قوله ان الامام اذا رعى فاستخلف بالكلام جاه لأوامه عمدا
بطلت صلاته وصلاتهم بفعل قطعه صلاته بالكلام بعد الرعاي يطل صلاتهم كالو تكلم
جاهلا أو متعمدا بغير رعاي فأصواب ما في المدونة ان صلاتهم لا تطل لانه اذا رعى
فالقطةع له جائز في قول ومستحب في قول فكيف تبطل صلاة القوم بفعله ما يجوز له أو
ما يستحب له اه منها بلفظها وقال ابن بونس مانصبه قال مالك رحمه الله واذا أحدث
الامام أو رعى أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء استخلف قبل أن يخرج فان عمدا بعد
ذكره أو ابتداء ذكره أفسد عليهم قال ابن القاسم وان تكلم في استخلافه فقال يا فلان
تقدم لم يضرهم ذلك ولكنه لا ينبغي ان كان راعفا وقال ابن حبيب ان استخلف الراعي
بالكلام جهلا أو عمدا فقد افسد عليه وعليهم ولو كان يعلم أنه لا يستخلف بالكلام ففعله
سهوا وبطلت عليه دونهم وأعموا لانفسهم وقال ابن الماجشون اه منه بلفظه وفي
التهذيب مانصبه وان أحدث الامام أو رعى فله أن يستخلف من يتم بالقوم فان قال
يا فلان تقدم فان كان راعفا فقد افسد على نفسه ولا ينبغي وان كان فيما لا ينبغي لم يضرهم
ذلك لانه في غير صلاة اه أو الحسن قوله فقد افسد على نفسه مضمومه أنه لم يفسد على
القوم قال ذلك عمدا وناسيا ثم قال قوله وان كان فيما لا ينبغي لم يضرهم ذلك مضمومه لو كان
فيما لا ينبغي لاضرهم ذلك وأفسد عليهم وهذا معارض لاهم فهم الاول أو محمد صالح هذا
المفهوم الثاني ملني والمفهوم الاول أقوى وفي الامهات دليل على ذلك وقد اختصر المسئلة
أو محمد فان تكلم في استخلافه فقال يا فلان تقدم لم يضرهم ذلك ولكنه لا ينبغي ان كان
راعفا وكذلك اختصرها ابن بونس اه منه بلفظه ومثله بحر روفة لابن ناجي في ترك هذا
كله ما لا يخفى والله سبحانه الموفق (١) (لأول الجامع) قول ز الذي ابتدأها به أشار به والله
أعلم الى أن آل في قول المصنف الجامع للعهد وهو ظاهر قال ح فان أتم في غير الجامع الذي
صلى فيه بطلت جمته على المشهور وقال ابن رشد قال بعض أصحابنا ينبغي في أقرب مسجد
اليه وهو ظاهر تعليل ابن القاسم بان الجمعة لا تصلي في البيوت نقله المصنف في ضيق وابن
عرفة وابن ناجي في شرح المدونة اه رحمته قلت كلام ابن رشد هذا هو في رسم سن من سمع
ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ونص ذلك قال مالك فيمن أصابه الرعاي يوم الجمعة بعد
أن صلى ركعة فخرج فغسل الدم عنه قال أرى أن يرجع الى المسجد فركع ركعة وان صلى
في بيته ابتداء أربعين بالان الجمعة لا تصلي في البيوت قال القاضي ظاهر قوله أرى أن يرجع الى
المسجد أنه يرجع الى المسجد الذي ابتداء الصلاة فيه وهو المشهور في المذهب ومن أصحابنا
من قال انه يتم صلاته في أقرب المساجد اليه وهو الذي يدل تعليله عليه بأن الجمعة لا تصلي
في البيوت وجه القول الاول ان المسجد شرط في صحة الجمعة واذا دخل الجمعة في مسجد
تعين عليه اتمامها فيه وجه القول الثاني أنه لا يتعين عليه الاتمام الصلاة في مسجد لافي
ذلك المسجد بعينه اه منه بلفظه (تنبيهان الاول) التعليل الواقع في السماع نحوه
في المدونة ونصها مالك وكل من رعى في صلاته فذهب بغسل الدم فله أن يتي في بيته أو في

موضع يقرب من غسله اذا علم أنه لا يدرك مع الامام شيئاً الا أن تكون جمعة فلا بد من المسجد لان الجمعة لا تكون الا في المسجد اهـ منها بالقطه افوض من هاهنا مأخذ من السماع وقد أغفلوه * (الثاني) * قول ح وهو ظاهر لتعليل ابن القاسم الخ كذا وحده فيما وقعت عليه من نسخه الآن وفيه نظر لان الكلام ليس لابن القاسم بل للامام كما رأيت ولان ابن رشد لم ينسبه لابن القاسم ولان ابن عرفة الذي عز ذلك لم ينسبه لابن القاسم بل لسماعه ونسبه ابن رشد قال بعض أصحابنا في أقرب مسجد منه وهو ظاهر لتعليل سماع ابن القاسم بان الجمعة لا تصلي في البيوت اهـ منه بلفظه وهكذا نقله غ في تكمله ولم أجد في صحيح الامامه قال في البيان ومن أصحابنا من قال يتم صلاته في أقرب المساجد اهـ منه بلفظه فلم يذكر التعليل لابن القاسم ولا غيره والله أعلم (لم يعتمد البركة كملت) قول ز وتزاد سابعه وهي الركة التي يؤخرها تارك فرض الصلاة صحيح وقد نص عليها المصنف فيما مر بقوله أخر بقا ركة بسجدهما الخ وقد جمعها مع هذه النظائر ابن ناجي في شرح المدونة فإنه نقل عن المقرئ المسائل الست التي عند أبي الحسن وقال عقبه ما نصه قلت ومن أخر الصلاة الى آخر الوقت لكونه قال لأصلي اهـ منه بلفظه ولم يذكرها ابن عاشر في نظمته فذيلت ببيتته للذين عند مب بيت نظمته فافيه فقلت كذا الذي يفعل فرض آخر * مع اعترافه على ما شبرا

(ابتدأ ظهر ابحرام) قول مب وانما المعارضة مع كلام ابن القاسم الخ سلم هذه المعارضة واقفقا ره الى الجواب والظاهر خلاف ذلك لان المعارضة انما توجه لو كان ما درج عليه المصنف لابن القاسم فيعارض قوله بقوله وما درج عليه المصنف لما لث كافي ابن يونس وابن عرفة وابن رشد وغيرهم ثم عي تسليم أنه لابن القاسم وان المعارضة صحيحة فلا يسلم قول مب وما فرق به ز بينهم غير ظاهر بل هو فرق صوري الخ بل هو فرق معنوي صحيح لكنه أشار اليه ولم يصح به لوضوحه بأدنى تأمل فكأنه يقول المسائلتان وان اشتركا في ان المأموم أحرم بنية للجمعة فتنه من اتمامها جمعة مانع وجب عليه صلاة الظهر أربعاً فقد افرقتا بان مسئله المصنف المأموم فيها راعف و بناؤه على صلاته جائز لا واجب فاذا اختار البناء كان ذلك على خلاف الاصل وم مسئله ابن القاسم البناء فيها واجب ثلاثاً يطل عمل اشرع فيه من غير وجود سبب ولا منافع ولا خروج عن الاصل فلا يلزم من أمره بالسنن الاحرام في مخالفة نيته لنعلمه مع وجود المنافي أمره به في المخالفة مع عدم وجود المنافي وهذا اخل في قول ابن عرفة الشيء مع غيره غيره لا مع غيره ولهذا المعنى والله أعلم لما زرى على الذمى تخريجه مسئله من سجدة مع الامام سجدة في الجمعة فخرج لغسل الرعاف فأتى الامام صلاته قبل فراغه على مسئله أشبه المذكورة هنا عند ز وغيره وهي من أدرك ثمانية للجمعة ثم كر بعد سلام الامام منها سجدة أنه يسجد هاوي بأخرى وتجزئه جمعة فقال الذمى ان الرعاف يسجد السجدة فتم له ركة وبأخرى وتجزئه جمعة على قول أشبه فرقة الامام أبو عبد الله المازرى كافي ح فتأمل بانصاف وقول مب وفي ق عن ابن يونس البناء على تكبيرة الامام مطلقا هو

(ابتدأ ظهر) قول مب وانما المعارضة مع كلام ابن القاسم الخ الظاهر أن لامعارضة أصلاً لان ما درج عليه المصنف هو لما لث كافي ابن يونس وابن رشد وابن عرفة وغيرهم لابن القاسم حتى يعارض قوله بقوله وعلى تسليم أنه لا يفرق به ز صحيح معنى خلافاً لم لان شاء هنا جائز لا واجب فاذا اختاره كان على خلاف الاصل وقد انضم لاحرامه المنافي بخلاف مسئله ابن القاسم وقد قال ابن عرفة الشيء مع غيره غيره لا مع غيره وقول مب وفي ق عن ابن يونس الخ هو خلاف ما عزا له ابن رشد والذمى في مسئله الجمعة لظاهر المدونة وسلمه ابن عرفة وقال أبو الحسن لاشك أنه ظاهر لانه قال في غير الجمعة ألغاه اذا بنى فظاهره أنه يبنى على الاحرام وقال في الجمعة يتدنى ظهر أربعاً فظاهره أنه لا يبنى على الاحرام فتأمل اهـ وقد صرح في صحيح بان الابتداء باحرام جديد هو المشهور وسلمه صرح وغيرهما أي وان كان خلاف ظاهرها على ما لابن يونس والله أعلم

ظاهر المدونة ما عزا له هو كذلك فيه ولكن ليس في ابن يونس مطلقا وكأني قلته
 بالمعنى ثم في وقوف م تبعا لق مع نسبة ابن يونس ذلك لظاهر المدونة في مسألة
 الجمعة نظرفان ابن رشد والمغمي عزوا لظاهر المدونة خلاف ما عزا له ابن يونس وسلم ابن
 عرفة كلام ابن رشد ولما ذكر أبو الحسن قول ابن رشد وهو ظاهر المدونة قال بآثره مانصه
 ولا شك أنه ظاهر المدونة لانه قال في غير الجمعة ألغاها إذا بنى فظاهرها أنه يبنى على الاحرام
 وقال في الجمعة يتسدى ظهرها أربعة أظفارها أنه لا يبنى على الاحرام فتأمل اه منه بلقطه
 وما قاله ظاهر والله أعلم ثم على تسليم أن ما قاله ابن يونس هو الصواب لم ينبغ لمب ذكره
 في معرض قول المصنف ابتدأ ظهرها باحرام لانه يوجب أن المصنف ليس هو الراي وليس
 كذلك فقد صرح في ضريح بأن الابتدأ باحرام جديد هو المشهور وسلمه صرح
 وغيرهما والله أعلم * (فائدة) * اعلم أن من أحرم مع الامام في الجمعة فلم تحصل له جمعة
 أسباب تمنعه من ذلك فتعرفت عن تلك الأسباب فروع اختلفت فيها أقوال أهل المذهب
 وانحصرت باعتبار الاتفاق والاختلاف والتشهير وعدمه في أربعة أنواع نوع اختلف فيه
 على أنه تمهاظها ولا يحتاج الى قطع ونوع اختلف فيه هل تمهاظها أو يجتددا الاحرام
 والمشهور فيه تجديد الاحرام ونوع اختلف فيه هل تصح ظهره التي صلاها أولا والمشهور
 الصحة ونوع اختلف فيه كالثاني لكن من غير تصريح بترجيح فن الأول من أحرم مع
 الامام بعد أن رفع رأسه من الركعة الثانية وهو عالم بأنها الثانية في الجمعة سواء جده في
 التشهد أو قبله ففي رسم طلق ابن نجيب من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول
 مانصه وسئل مالك عن الرجل لا يدرك من الجمعة الا التشهد فيقعده مع الامام بتكبيره
 فيتشهد ثم يسلم الامام أربع ركعاتين نافله ويقوم يصلي أربعة اقال لم تنقل استنكارا
 ذلك ثم قال بل يصلي أربعة كما هو اذا سلم الامام قال مالك وأحب الى أن يتسدى بتكبيره
 أخرى ولو صلى بذلك التكبير أجره عنه قال القاضي هذه مسألة صحيحة لا خلاف
 فيها لانه اذا أدرك الامام في التشهد قائما يحرم على أن يصلي أربعة لانه قد علم أن الجمعة
 قد فاتته واستحبابة أن يتسدى بتكبيره أخرى هو مثل استحبابه في المدونة لمن دخل مع
 الامام في التشهد الاخير أن يقوم بتكبير اه محل الحاجة منه بلقطه ومن الثاني مسألة
 الراعي هذه وقتة قدم ما فيها ولم تعرضوا لما إذا بنى ولم يجتد على المشهور ومن أنه يجتد
 الاحرام هل تبطل صلاته أو تصح واستظهر ح الصحة ومن الثالث من أحرم يوم الخميس
 خلف الامام وهو يظنه يوم الجمعة فذهب المدونة وهو المشهور الصحة قال فيها من أتى يوم
 خميس يظنه يوم جمعة فصلى مع الامام أربعة أجزأه لان الجمعة تظهر وان أتى يوم جمعة فظنه
 يوم خميس لم يجزه اه منها وقال ابن الحارث وفيمن ظن الظهر جمعة وعكسه مشهورا
 يجزى في الاولى ضريح أى وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاجزاء فيها ما وعده ووجه المشهور
 ان شروط الجمعة أخص من شروط الظهرية الاخص تستلزم الاعم بخلاف العكس
 وحكي في البيان قولنا أربعة بعكس المشهور اه منه بلقطه ومن الرابع من أحرم بالجمعة
 بعد أن رفع الامام رأسه من الثانية وهو يظنه في الاولى في هذه قولان ولم أر من صرح

واعلم أن من أحرم مع الامام
 في الجمعة فلم تحصل له ركعة
 على أربعة أنواع اختلف فيه
 على أنه تمهاظها ولا يحتاج لقطع
 كن أحرم مع الامام بعد أن رفع
 رأسه من الركعة الثانية وهو عالم
 بأنها الثانية في الجمعة سواء جده في
 التشهد أو قبله ونوع اختلف فيه
 هل تمهاظها أو يجتددا الاحرام
 والمشهور فيه تجديد الاحرام كسئلة
 الراعي هذه واستظهر ح انه اذا
 خالف ونى من غير تجديد للاحرام
 صحت صلاته مراعاة لقول صحتون
 وأشبه انه يبنى ولا يقطع ونوع
 اختلف فيه هل تصح ظهره أم لا
 والمشهور الصحة كمن أحرم
 يوم الخميس خلف الامام وهو يظنه
 يوم الجمعة لان شروط الجمعة أخص
 من شروط الظهرية الاخص
 تستلزم الاعم بخلاف العكس
 ونوع اختلف فيه كالثاني لكن من
 غير تصريح بترجيح فيما رايانا كن
 أحرم بالجمعة بعد أن رفع الامام رأسه
 من الثانية وهو يظنه في الاولى

لكن كلام ابن رشد يفيد أن الرابع
فيه التقادى على احرامه لانه لم يذكر
الاخر الاخر بجافانه قال بعد
كلامه الذي قدمناه عن رسم طلق ابن حبيب مانصه
وانما مسئلة الاختلاف لو أدرك وقد رفع رأسه من الركوع فأحرم معه وهو يظن أنه
في الركعة الاولى فاذا هو في الركعة الثانية فقال مالك في كتاب ابن الموازي يني على احرامه
مع الامام أو بعلا واستحب اخر اما آخر بعد سلام الامام من غير أن يقطع ويأتي على
قول أشهب في أول سماع سخنون وعلى رواية ابن وهب عن مالك في الذي يعرف يوم الجمعة
قبل عقد ركعة انه لا يني على احرامه في هذه المسئلة لانه أحرم بنية الجمعة وركعتين اه
منه بلفظه وقد تقدم البحث في هذا القياس قريبا فراجع ثم على هذا القول المخرج اذا
تمادى على احرامه وصلى أربعاً أصبحت صلاته وتؤخذ الصحة مما ذكره ح في النوع
الثاني بالاحرى والله أعلم (وسلم وانصرف الخ) قول ز انظر ما فائدة ولم لا اقتصر على
سلم الخ قلت فائدة تظهري المصلي بالمسجد وهي تنبيه على حرمة مكنته فيه بالنجاسة
فتأمل والله أعلم وقول ز عن ح وانظر ما الحكم لو عرف الامام الخ سلم كلام ح
هذا كما سلمه غيره عن تكلم على هذا المحل وكتب بعضهم على تنظير ح هذا مانصه هذا
التنظير قصور وما استظهره من التفصيل خلاف نص ما في سماع عيسى من كتاب الصلاة
الثالث من العتبية ونصها وسئل عن الامام يحدث بعد التشهد أو يعرف قال يقدم من
يسلم بالقوم اه وأقره ابن رشد اه من خط ذلك البعض قلت وما ذكره عن
السماع هو كذلك وهو في رسم استاذن سيده من سماع عيسى قال ابن رشد في شرحه
مانصه قدمضي القول في هذه المسئلة ووجه السؤال عنها في رسم الصلاة الثاني من
سماع أشهب فلامعني لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد راجعت الرسم
الذي أحال عليه مسئلة مسئلة فلم أجده فيه ما يناسب ما في سماع عيسى الامانصه مسئلة
وسئل عن الامام يسلم وفي تكلم وهو جالس فقال يسلم بعد تين قيل رأيت ان أحدث
قبل السلام قال يعيد الصلاة قال القاضي هذا صحيح على المذهب اذا لا يخرج من الصلاة
الا بالسلام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير وتحليلها السلام
فسواء على المذهب تكلم أو أحدث بعد التشهد قبل السلام أو في أثناء الصلاة أو أهل
العراق يقولون اذا جلس في آخر صلاة فقد ار التشهد فقد خرج من الصلاة وان لم يسلم
ويتعلقون بماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحدث الرجل وقعد جلس
في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فعلى قوله لم لا يضره الحدث ولا الكلام
بعد الجالس وقبل السلام وقد راعى ابن القاسم قوله في رسم بدر ماله من سماع عيسى
فقال ان الامام اذا أحدث بعد التشهد فقد تداى حتى سلم بهم متعمدا ان صلاتهم مجزئة
يريدون بتعل عليه هو اه منه بلفظه واذا تأملت ذلك كله لم تجد فيه ما يثبت القصور الخ
ومن تبعه لان قوله في السماع أو يعرف ليس نصافي أن الرافعي مما يجوز زعمه البناء وان كان
ظاهره الاطلاق لكنه محتمل لان يكون أراد الرافعي الذي لا يجوز زعمه البناء ويقوى هذا
الاختمال قرانه بالحدث فتأمل بانصاف هذا وكلام المقدمات يشهد لما قاله ح ومن

لكن كلام ابن رشد يفيد أن الرابع
فيه التقادى على احرامه لانه لم يذكر
الاخر الاخر بجافانه قال بعد
كلامه الذي قدمناه عن رسم طلق ابن حبيب مانصه
وانما مسئلة الاختلاف لو أدرك وقد رفع رأسه من الركوع فأحرم معه وهو يظن أنه
في الركعة الاولى فاذا هو في الركعة الثانية فقال مالك في كتاب ابن الموازي يني على احرامه
مع الامام أو بعلا واستحب اخر اما آخر بعد سلام الامام من غير أن يقطع ويأتي على
قول أشهب في أول سماع سخنون وعلى رواية ابن وهب عن مالك في الذي يعرف يوم الجمعة
قبل عقد ركعة انه لا يني على احرامه في هذه المسئلة لانه أحرم بنية الجمعة وركعتين اه
منه بلفظه وقد تقدم البحث في هذا القياس قريبا فراجع ثم على هذا القول المخرج اذا
تمادى على احرامه وصلى أربعاً أصبحت صلاته وتؤخذ الصحة مما ذكره ح في النوع
الثاني بالاحرى والله أعلم (وسلم وانصرف الخ) قول ز انظر ما فائدة ولم لا اقتصر على
سلم الخ قلت فائدة تظهري المصلي بالمسجد وهي تنبيه على حرمة مكنته فيه بالنجاسة
فتأمل والله أعلم وقول ز عن ح وانظر ما الحكم لو عرف الامام الخ سلم كلام ح
هذا كما سلمه غيره عن تكلم على هذا المحل وكتب بعضهم على تنظير ح هذا مانصه هذا
التنظير قصور وما استظهره من التفصيل خلاف نص ما في سماع عيسى من كتاب الصلاة
الثالث من العتبية ونصها وسئل عن الامام يحدث بعد التشهد أو يعرف قال يقدم من
يسلم بالقوم اه وأقره ابن رشد اه من خط ذلك البعض قلت وما ذكره عن
السماع هو كذلك وهو في رسم استاذن سيده من سماع عيسى قال ابن رشد في شرحه
مانصه قدمضي القول في هذه المسئلة ووجه السؤال عنها في رسم الصلاة الثاني من
سماع أشهب فلامعني لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد راجعت الرسم
الذي أحال عليه مسئلة مسئلة فلم أجده فيه ما يناسب ما في سماع عيسى الامانصه مسئلة
وسئل عن الامام يسلم وفي تكلم وهو جالس فقال يسلم بعد تين قيل رأيت ان أحدث
قبل السلام قال يعيد الصلاة قال القاضي هذا صحيح على المذهب اذا لا يخرج من الصلاة
الا بالسلام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير وتحليلها السلام
فسواء على المذهب تكلم أو أحدث بعد التشهد قبل السلام أو في أثناء الصلاة أو أهل
العراق يقولون اذا جلس في آخر صلاة فقد ار التشهد فقد خرج من الصلاة وان لم يسلم
ويتعلقون بماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحدث الرجل وقعد جلس
في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فعلى قوله لم لا يضره الحدث ولا الكلام
بعد الجالس وقبل السلام وقد راعى ابن القاسم قوله في رسم بدر ماله من سماع عيسى
فقال ان الامام اذا أحدث بعد التشهد فقد تداى حتى سلم بهم متعمدا ان صلاتهم مجزئة
يريدون بتعل عليه هو اه منه بلفظه واذا تأملت ذلك كله لم تجد فيه ما يثبت القصور الخ
ومن تبعه لان قوله في السماع أو يعرف ليس نصافي أن الرافعي مما يجوز زعمه البناء وان كان
ظاهره الاطلاق لكنه محتمل لان يكون أراد الرافعي الذي لا يجوز زعمه البناء ويقوى هذا
الاختمال قرانه بالحدث فتأمل بانصاف هذا وكلام المقدمات يشهد لما قاله ح ومن

البناء ويقويه قرانه بالحدث فتأمل

تبعه ونصها وحكم الامام في الرعايا حكم المأموم في جميع الاشياء اه منها بلفظها
وقد نص في المدونة وغيره على أن المأموم اذا جاءه رعايا البناء عدان تمكن من السلام
بسلام امامه يسلم ولا ينصرف لغسل الدم فيكون الحكم كذلك في الامام عملاً بقول
المقدمات المذكورين وذلك أيضاً من كلام التميمي لماءل صحة سلام المأموم اذا كان
ونصه فاستخف سلامه بالنجاسة لوجوه أحدها أن السلام مختلف فيه هل هو فرض
أم لا والثاني انه كلمة واحدة من أسماء الله عز وجل فكان قوله اياها بالنجاسة أخف من
زيادته في صلاته وخروجه والثالث ان السلام دعا مريد به تارة من عن يمينه أو الملائكة
ان لم يكن عن يمينه أحد فلم يكن بمنزلة غيره مما يخص به القربة من الله سبحانه اه منه
بلفظه ونقله أبو الحسن أيضاً وأقره وهذه الوجوه موجودة في الامام الفذ فان قلت
هذه الوجوه وان وجدت في الامام كالمأموم لكن سلام المأموم مستقل بنفسه وسلام الامام
متوقف عليه سلام مأمومه فليس له أن يرفعه كذلك بل يقدم من يسلم بهم عن لارعايا
به قلت سلامه بهم على تلك الحال أخف من تقديمه من يسلم بهم وأيضاً الاختلاف
خلاف الاصل فانما يصار اليه لوجود مؤثر الرعايا بعد التحكم من السلام ليس مؤثراً في
الصلاة في الجملة بدليل مسئلة المأموم واذا اتى المؤثر فلا وجه للعدول عن الاصل
واذا راي ابن القاسم خلاف أهل العراق فصيح صلاة المأمومين بتعمد امامهم السلام
بهم بعد الحدث فكيف برعايا البناء فانه باضاف والله أعلم (ولا يني بغيره) قول ز
ورده ح بقول ابن عبد السلام الخ صوابه وقال ح عقبه وكلام
ابن عبد السلام في مسائل البناء والقضاء يقتضي عدم البطالان اه
(ومن زرعه الخ) قول ز وكذا غلبة على أحد قولين جعل الساهي
أعذر من المغلوب وأصله لعج عازياله لابن عرفة وفيه نظر فان
الذي يفيد ما بن عرفة هو العكس ونصه وفي بطلانها بابتلاع مفصوله
سهواً وغلبة ثالثاً ان سهواً القولين ابن القاسم ونقل ابن رشد اه
وقول ز أو كان نجساً جرم بالبطالان وذكري الشامل في ذلك
قولين مشهورين وظاهر ابن رشد عدم البطالان لاطلاقه وتساويه
بين الصلاة والصوم وهو لا يفسد بغلبة التي نجس وقد أطلق ابن
عرفة أيضاً نظر الاصل قل وزيادة خش هنا البلم تبع فيها
السنهورى وهي تقتضي أن من غلبه البلم الكثير أو تعمداً تلاعه
تبطل صلاته وليس كذلك فيها انظر أبا علي

ان كان طعاما هذا الذي يدل عليه قوله وهو له في المجموعة نقصان من رواية ابن القاسم عنه
فأفسد الصلاة بما لا يفسده الصيام والمشهور أن من ذرعه الى لا تفسد صلاته كما لا يفسد
صيامه بخلاف الذي يستقي طائعا وهو قول ابن القاسم في أول رسم استأذن من سماع
عيسى واختلاف قوله ان رده بعد فصوله في فساد صلاته وصيامه يريد ان رده ناسيا أو
مغلوبا وأما ان رده طائعا غير ناس فلا اختلاف في أن ذلك يفسد صومه وصلاته وقد قيل
ان المغلوب أعذر من الناسي في فساد صومه وصلاته اه محل الحاجة منه بل افظه
ونقله غ في تكميله ونقل ح بعضه وسلماه وبذلك تعلم ما في كلام عجم ومن تبعه
قول ز أو كان نجسا الخ جزم بالطلاق وكذا في الشامل في ذلك قولين مشهورين ونصه
ومن ذرعه في متغير عن هيئة الطعام ففي بطلانها قولان مشهوران لان لم يتغير على
المشهور وان اذ رده بعد ابطت اتفاقا وكذا ان ابتاع ما ظهر على لسانه من قلس يقدر
على طرحه عند ابن القاسم وبني في السهو وسجد بعد السلام اه محل الحاجة منه بل افظه
وظاهر كلام ابن رشد السابق عدم البطلان لا طلاقه وتسويته بين الصلاة والصيام
والصيام لا يطل بغيره التي النجس وقد أطلق ابن عرفة أيضا والله أعلم * (تنبيه) وقول
ابن يونس قال في المجموعة وان كان سهوا الخ كذا وجدته فيه ففاعل قال ضمير عائدة على
ابن القاسم وكذا نقله أبو الحسن ونقله غ في تكميله قال محنون في المجموعة وان كان
سهوا الخ كذا وجدته في نسختين جديتين فجعل ذلك من قول محنون لامن قول ابن القاسم
والله أعلم (قدم البناء) قول ز عند ابن القاسم الخ لم يفرده ابن القاسم قال في المقدمات
مانصه بدأ بالبناء قبل القضاء عند ابن المواز ابن حبيب وهو مذهب ابن القاسم وقال
محنون يبدأ بالقضاء قبل البناء اه منها بافظها ونحوه لابن يونس وزاد أن محنونه
قول آخر بتقديم البناء (ولو لم تكن ثابته) قول ميب هذا مفرع على قول ابن القاسم
بتقديم البناء الضوابط اسقاط قوله ابن القاسم ويقول هذا مفرع على القول بتقديم
البناء وقول ميب وأما محنون فهو يقول بتقديم القضاء الخ سلم اعتراض طني على
تت وفيه نظر بل ما قاله تت صحيح فالمصنف رد بلوقول ابن حبيب وأحد قولي محنون
قال ابن يونس مانصه ابن المواز عن ابن القاسم وان أدرك من الظهر الثانية بسجدة تمام
الامام ثم عرج فخرج يغسل الدم ثم رجع بعد سلام الامام انه يني ثم يقضي باقي بركة
بأم القرآن ويجلس لانها ثابته ثم يأتي بأخرى بأم القرآن ويجلس كما كان يفعل مع امامه
ثم يأتي بركعة القضاء بأم القرآن وسورة يشهد ويسلم قال محنون وابن حبيب يبدأ
بالبناء كقول ابن المواز الا أنهم سماها لا يأتي بالثالثة بأم القرآن ويجلس لانها ثابته ثم يأتي
بالاربعة ويقوم لانها ثابته ثم يأتي بركعة القضاء بأم القرآن وسورة أبو محمد يعنون انما
يفترق البناء من القضاء في القراءة خاصة وقال محنون أيضا في كتاب ايه انه يقضي ثم يني

(قدم البناء) قول ز عند ابن
القاسم هو أيضا قول ابن المواز ابن
حبيب وأحد قولي محنون كما في ابن
يونس وغيره (ولو لم تكن ثابته)
قول ميب وأما محنون فهو
يقول بتقديم القضاء الخ تقدم أن له
قولا آخر فالمصنف رد بلوقول ابن
حبيب وأحد قولي محنون انظر
الاصل والله أعلم

٥١ محل الحاجة منه بلفظه وقال أبو الحسن بعد نقله كلام المقدمات السابق مانصه
ونقل ابن يونس عن سخنون في الصورة الاولى أنه قال يبدأ البناء مثل قول ابن حبيب
وابن القاسم وابن المواز وحكى عنه في كتاب ابنه أنه يبدأ بالقضاء ٥١ منه بلفظه وقال
ابن عرفة مانصه والقضاء فعل مافات بصفة البناء بصفة تلي ما فعل هنا فقط وفي باب
المسبوق على أنه أولها له ابن رشد وفي تقديم القضاء عليه قولاً سخنون وابن حبيب مع محمد
وابن القاسم الصقلي وهو أحد قولي سخنون وعليه في جلوسه قبل القضاء على وتر قولاً محمد
مع النخعي عن ابن القاسم وابن حبيب ٥١ منه بلفظه وقال غ في تكميله مانصه
ابن رشد إذا اجتمع أقدم القضاء عند سخنون والبناء عند ابن القاسم ومحمد وابن حبيب ابن
يونس هو أحد قولي سخنون ٥١ منه بلفظه فانظر كيف خفي ذلك كله على طني ومن
تبعه والله تعالى الموفق والهادي

(فصل) في حكم ستر العورة

(بكثيف) قول مب قلت والصواب ما فهمه ع س ومن تبعه الخ فيه نظري بل
الصواب ما فهمه طني لا أمور منها أن ابن عرفة استدلل بكلام الساجي وهو يفيد أن
الاعادة في كلامه هي الابدية لا الوقفية قال في المتنق مانصه فان كان خفيفاً يشف أو رقيقاً
يصف فقد حكي ابن حبيب في واختمته عن مالك أنه لا يصلي فيه ومن صلى فيه أعاد رجلاً
كان أو امرأة ووجه ذلك أنه ليس بسائر للعورة وسترها هو المطلوب ٥١ منه بلفظه
ونقله غ في تكميله أيضاً فتأمل به يظهر لك ما قلناه وقد صرح بعدم الاجراء في الشاف
في موضع آخر وبأن لفظة ان شاء الله ثانياً مانصه منه طني هو الذي فهمه
منه غ في تكميله فانه لما ذكر كلام البابي السابق وذ كر به كلام ابن عرفة
قال عقبه مانصه سبق أبو محمد في النوادر لما نقل البابي بعد ما ذكر ما يمكن أن
يقبل به ابن بشير ونصه ومن المجموعة قال ابن نافع قيل لما لك من يصلي في الغلالة
لا يكاد يستتر فقال اذا كان ثوباً مخيفاً يصف فلا يعجبني ومن كتاب ابن حبيب
ويكره أن يصلي في ثوب رقيق يصف أو خفيف يشف فان فعل فليعد قال مالك
الارقيق الصفيق لا يصف الا عند ربح فلا بأس به ٥١ ونقل ابن يونس ما في كتاب
ابن حبيب أيضاً الجوهرى والغلالة شـ ما ريلس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً
الزبيدي في مختصر العين ثوب سخي رقيق فلعلى ابن بشير حله قوله لا يعجبني على
الكرامة وقد اعتمد خليل في مختصره فهم ابن بشير مع محافظته على ما في النوادر من
استثناء المحمد بالريح اذ قال وكره محمد لا يربح مع أنه لم يذكر في ضيق محل غسل ابن
بشير من نص النوادر فتدبر ذلك ٥١ منه بلفظه فتأمل به شاهدنا لما قلناه و يؤخذ

(فصل) * قلت قال في النخيرة
العورة الخلل لان ظهورها خلل في
حرمة مكشوفها يقال لامرأة عورة
لان النظر اليها وسماح كلامها خلل
في الدين ٥١ (بكثيف) قول مب
والصواب ما فهمه ع ع الخ فيه
نظر بل الصواب ما فهمه طني
لانه الذي فهمه أيضاً غ في تكميله
وهو الموافق لما في ضيق ولانه
الذي يفيد استدلال ابن عرفة
بكلام البابي قال في المتنق فان كان
خفيفاً يشف أو رقيقاً يصف فقد
حكي ابن حبيب في واختمته عن مالك
أنه لا يصلي فيه ومن صلى فيه أعاد
رجلاً كان أو امرأة ووجه ذلك أنه
ليس بسائر للعورة وسترها هو المطلوب
٥١ وقد صرح بعدم الاجراء في
الشاف في موضع آخر كما يأتي

وَأما قول مَب فذ كره السماع
عقب كلام الباجي الخ فيه نظر بل
ذ كره ذلك دليل على ما فهمه طي
لان كلام السماع موافق لكلام
الباجي في المعنى ونص في أن الرقيق
الواصف كالعدم لتصريحه بالتسوية
بين صلاتها بغير خمار وصلاتها بخمار
رقيق يصف ولادليل لمب في
قصره في السماع الاعادة على الوقية
لان كلام السماع في الخمار ونحوه
مما يستمر اذا صلته به مكشوفاً
تعد الا في الوقت ونص السماع قال
ابن القاسم اذا صلته وليس عليها
خماراً وصلت وعليها ثوب رقيق
يصف أو نحو ذلك مما تعيد فيه
الصلاة فانها تعيد ما كانت في الوقت
اه ابن رشد ساوى بين أن تصلى
أمرأة بغير خمار وتصلى وعليها خمار
رقيق يصف فيما تؤمر به من الاعادة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم نساء
كاسيات عاريات ماثلات بميلات
لا يدخلن الجنة ولا يجدن ربيحها
الحديث لان ابن البسن ما يصفهن
ولا يستترهن كاسيات في الفعل
والاسم عاريات في الحكم والمعنى
اه وقول مَب اذا المشبه بالشيء
الخ هو وان كان كذلك لكنه يشاركه
في أصل حكمه كما هو معلوم من
موارده ثم ان اعتراض ابن عرفة
مبنى على أن معنى قول الباجي أو
رقيقاً يصف وقول السماع وعليها
ثوب رقيق يصف أنه يظهر صورة

ذلك من غير ما موضع من كلامه
ثالثها ان اعتراض ابن عرفة قريب من اعتراض ضيغ
ومافى ضيغ موافق لما فهمه طي
ابن الحاجب وما يصف لرقته أو لتحديد مكره
لظهور العورة معه كالسدق الرفيع
ابن الحاجب وما يصف لرقته أو لتحديد مكره
كالسراويل بخلاف المتر ضيغ قال في النوادر ومن الواضحة ويكره أن يصلى ثوب
رقيق يصف أو خفيف يشف فان فعل فليعد قال مالك الا الرقيق الصفيق لا يصف الا عند
ريح فلا بأس به اه وهذا الخائف لكلام المصنف لانه جعل ما في النوادر ما يصف قسمين
وأطلق المصنف فيه ثم انه جعل في النوادر ما يصف دائماً كالشافى لاسيما وقد قال مالك في
هذه الرواية بالتر قوله فليعد لانه شبه بالعريان لكن ذكر في الجواهر أن الواصف مكره
ولا يصل الى البطلان وفي تهذيب الطالب ومن العتبية قال ابن القاسم اذا صلته المرأة
بغير خمار أو ثوب يصف أعادت في الوقت اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل وقول مَب
فذ كره السماع عقب كلام الباجي دليل واضح على أنه أي ابن عرفة حمل الاعادة في كلام
الباجي على الوقية الخ فيه نظر ظاهر بل ذكره ذلك عقب كلام الباجي دليل واضح على صحة
ما فهمه منه طي لان كلام السماع موافق لكلام الباجي في المعنى ونص في أن الرقيق
الواصف كالعدم لتصريحه بالتسوية بين صلاتها بغير خمار وصلاتها بخمار رقيق يصف
ولادليل لمب في قصره في السماع الاعادة على الوقية لان كلام السماع في الخمار ونحوه
مما يستمر اذا صلته به مكشوفاً أصلاً لم تعد الا في الوقت فلذلك قصر الاعادة على الوقية
ونص السماع قال ابن القاسم اذا صلته وليس عليها خماراً وصلت وعليها ثوب رقيق يصف
أو نحو ذلك مما تعيد فيه الصلاة فانها تعيد ما كانت في الوقت والوقت للظهور والعصر الى
اصفرار الشمس وبذلك قال مالك اه محل الحاجة منه بلفظه قال أبو الوليد بن رشد في
شرحه ما نصه ساوى بين أن تصلى المرأة بغير خمار وتصلى وعليها خمار رقيق يصف فيما
تؤمر به من الاعادة لقول النبي صلى الله عليه وسلم نساء كاسيات عاريات ماثلات بميلات
لا يدخلن الجنة ولا يجدن ربيحها الحديث لان ابن البسن ما يصفهن ولا يستترهن كاسيات
في الفعل والاسم عاريات في الحكم والمعنى وقال انها تعيد الى اصفرار الشمس اكون
الاعادة عليها مستحبة غير واجبة فأشبهت عنده النافلة ولذلك لم ير أن تصلى في وقت لاصلى
فيه نافلة وقد قيل انها تعيد الى الغروب اه منه بلفظه فتأمل بانصاف وقول مَب اذ
المشبه بالشيء لا يقوى قوته الخ فيه انه وان كان لا يقوى قوته لكنه يشاركه في أصل حكمه
كما هو معلوم من موارد في كلام العرب والأئمة والحاصل ان ما فهمه طي من
اعتراض ابن عرفة على ابن بشير وتابعيه انما هو في المحمد بغير الريح لافي الشافى هو
الصواب الذي لا يحيد عنه وقد بينا ذلك بدله * (تنبيه) * اعتراض ابن عرفة مبنى على
أن معنى قول الباجي أورية يصف وقول السماع وعليها ثوب رقيق يصف انه يظهر صورة

السواطين وغيرهما من الجسد من غير أن تظهر البشرة من تحته وليس ذلك صريحا في كلامهما ولا في بشر وتابعيه أن يقولوا أن المراد أنه يصف البشرة من تحته فيكون موافقا للشاف في المعنى وكلام ابن رشد السابق يدل على أنه فهم السماع على ذلك لقوله لأنهم إذا لبس ما يصفه من غير أن يستره الخ نعم قد يعده في كلام الباجي عطفه على الشاف بأووهو يقتضي المغايرة ويجاب بانها حاصلة بغير ذلك فإن قوله خفيقا يصف معناه (٣٤٠) خفيقا غليظا خفيقا عدم صفاته لا رفته كابدل عليه مقابله

بالريق وحل كلام الباجي على هذا متعين لأنه نص في موضع آخر من مستقاه على مثل ما قاله ابن بشر وتابعاه وساقه كله المذهب من غير عز ولا حد ونصه فأما الدرع فهو القميص والخمار متختم به المرأة فيجب أن يكونا خفيقين يستران ماتحتهما فإن كانا خفيقين يصفان ماتحتهما بما يجزى لأن السترة يقع بهما ويكره الرقيق الصفيق من الثياب لأنه يلبص بالجلد فيبدو حجم ماتحتة اه وهو صريح فيها لأن بشر وتابعيه وقد خفي على ابن عرفة والمصنف في ضيق ومن تبعهما مع كثرة الخط في المسئلة والامر كله هذه العلة التي علل بها الباجي ومن تبعه الكراهة هي التي في السراويل بعينها وقد صرح في العتبية بكراهة الصلاة في السراويل وعلل ذلك ابن تونس وابن رشد بنحو ما علل به الباجي كراهة المحمد بن سيرين وسلمه صرح في المدونة بأنه لا يعيد في وقت ولا غير وإذا اتحدت العلة اتحد الحكم وكفى بذلك شاهد لأن بشر ومن تبعه لم يصب ابن عرفة رحمه الله في الاعتراض عليهم وإن سلم كلامه غير واحد من المحققين وحسبنا الله وبه

السواطين أو غيرهما من الجسد من غير أن تظهر البشرة من تحته وليس ذلك صريحا في كلامهما ولا في بشر وتابعيه أن يقولوا أن المراد أنه يصف البشرة من تحته فيكون موافقا للشاف في المعنى وليس في كلام السماع ما يصف ذلك بل كلام ابن رشد السابق يدل على أنه فهم السماع على ذلك لقوله لأنهم إذا لبس ما يصفه من غير أن يستره الخ نعم قد يعده في كلام الباجي عطفه على الشاف بأووهو يقتضي المغايرة ويجاب بانها حاصلة بغير ذلك فإن قوله خفيقا يصف معناه خفيقا غليظا خفيقا عدم صفاته لا رفته ويؤيده ما قبله بالريق وحل كلام الباجي على هذا المعنى متعين لأنه نص في موضع آخر من مستقاه على مثل ما قاله ابن بشر وتابعاه وساقه كله المذهب من غير عز ولا حد ونصه فأما الدرع فهو القميص والخمار متختم به المرأة فيجب أن يكونا خفيقين يستران ماتحتهما فإن كانا خفيقين يصفان ماتحتهما بما يجزى لأن السترة يقع بهما ويكره الرقيق الصفيق من الثياب لأنه يلبص بالجلد فيبدو حجم ماتحتة اه منه بلفظه وهو نص صريح في أن بشر وتابعيه وانظر كيف خفي هذا على ابن عرفة والمصنف في توضيحه ومن تبعهما من المحققين المطالعين مع كثرة الخط في المسئلة والامر كله هذه العلة التي علل بها الباجي ومن تبعه الكراهة هي التي في السراويل بعينها وقد صرح في العتبية بكراهة الصلاة في السراويل وعلل ذلك ابن تونس وابن رشد بنحو ما علل به الباجي كراهة المحمد بن سيرين وسلمه صرح في المدونة بأنه لا يعيد في وقت ولا غير وإذا اتحدت العلة اتحد الحكم وكفى بذلك شاهد لأن بشر ومن تبعه لم يصب ابن عرفة رحمه الله في الاعتراض عليهم وإن سلم كلامه غير واحد من المحققين وحسبنا الله وبه

نستعين بقليل والظاهر أن ابن عرفة لم يحج عليه كلام الباجي لأنه فهم أن مراد ابن بشر ومن تبعه بالواصف الواسف اللون ولو فهم أن مرادهم الواسف له ورة دون اللون سلم كلامهم لموافقة حينئذ لكلام الباجي وغيره فقام له منه صفا والله أعلم وقول مب هذا بعيد الخ لأنه لا يمكن أن يكون حينئذ فيه قولان كافي الطين بل يجب عليه الصلاة كذلك قول واحد واتعلم معنى كلام عجم عريان بشط نهر أو بحر وهو ممن فرضه الأئمة ولا بضره الاستتار بالماء هل يجب عليه دخوله أم لا والله أعلم

يعد في وقت ولا غيره وكره مالك في العتية الصلاة في السراويل إلا أن لا يجد غيره محمد بن
يونس لأنه يصف منها المترافض لمنه اه منه بلفظه وعبارة التهذيب مثل عبارة
ابن يونس ونصه ومن صلى بسراويل أو متر وهو قادر على الثياب لم يعد في وقت ولا غيره
اه قال ابن ناجي عليها مانصه ما ذكر أنه لا يبيدهو المشهور وروى أبو اسحق البرقي عن
أشهب أنه يبيده ما دام في الوقت وأشار بقوله لم يعد إلى أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك ابتداء مع
الاختيار وهو كذلك بل صرح مالك في العتية بكره الصلاة في السراويل ابن يونس لأنه
يصف والمترافض لمنه اه محل الحاجة منه بلفظه فحصل أن ما لابن بشير ومن
تبعه هو الصواب وأن ابن عرفة رجه الله لم يصب في الاعتراض عليهم وإن سلم كلامه غير
وأحمد بن المحققين وحسبي الله وبه أستعين (تكرير) اعتد المصنف في هذا قول ابن
الحاجب ويستتر العريان بالنجس وبالحرير على المشهور ونص ابن القاسم وأشهب في
الحرير يصلي عريانا اه وسلمه في ضيق وقول ابن الحاجب على المشهور راجع للحرير
فقط وأما النجس فلا خلاف فيه قال المازري مانصه ولما كانت النجاسة يجوز لباسها
عموما إلا الصلاة لم يختلف عندنا في أن الصلاة أولى اه على نقل غ في تكمله
بلفظه وفي ضيق مانصه قوله ويستتر العريان بالنجس أي إذا لم يجد غيره ابن عبد السلام
اتفق أهل المذهب على ذلك فيما علت اه منه بلفظه * (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه
وفي تقديم التعري على الحرير قولنا أشهب مع ابن القاسم وأحمد بن خالد وتخريج اللغوي
والمازري على تقديم الحرير على النجس المقدم عنده على التعري واقتضى جعله ابن
الحاجب المشهور كونه منصوفا وقوله ابن عبد السلام لا أعرفه أنا جعله ابن بشير
كالشيخين تخريجا اه منه بلفظه ونقله غ في تكمله بلفظا غافقا له ابن شاس
كاللغوي والمازري تخريجا اه وسلمه قلت ما شهره ابن الحاجب ذكره في الجلاب جازما
به غيره معزولاً لأنه المذهب ونصه وإن وجد ثوب بين أحدهما نجس والآخر حرير صلى في
الحرير عند ابن القاسم وقال أصبغ يصلي في النجس وإن لم يجد الآخر صلى فيه وأعاد في
الوقت استحبابا اه منه بلفظه ففي التعقب وتسليمه نظر والله أعلم (أن ذكر) قول
سب عن طفي وقد صرح الجزولي بأنه شرط مع القدرة ذكرنا أناسيا الخ ما نقله عن
الجزولي مثله في المقدمات ونصها وكذلك ستر العورة الاختلاف فيه أضاف المذهب قيل
أنه فرض من فرائض الصلاة مع القدرة وقيل أنه فرض قائم بنفسه في الجملة وسنة في
الصلاة فن ذهب إلى أنه فرض من فرائض الصلاة لا واجب الإعادة على من صلى مكشوف
العورة وهو قادر على سترها ناسيا كان أو جاهلا أو متعمدا ومن ذهب إلى أنه ليس من
فرائض الصلاة غما هو فرض قائم بنفسه وسنة من سنن الصلاة لم يوجب الإعادة إلا في
الوقت أن كان ناسيا أو جاهلا وأما أن كان متعمدا فيعيد أبدأ ولا يدخل في ذلك الاختلاف
فحين ترك سنة من سنن الصلاة عمدا أو ذقيل أن ذلك فرض وهو الاظهر لقوله تعالى يا بني
آدم خذوا زينتكم عندكم مسجد اه منها بلفظها وقد أغفل طفي مع أنه حجة قوية له
لكن قوله لم يقده أحد غيره فيه نظر بل ذكره ابن رشد في الاجوبة وسوى ابن ستر العورة

(تكرير) هذا ذكره في الجلاب
جازما به غير معزولاً لأنه المذهب
وبه يرد تعقب ابن عرفة جعله ابن
الحاجب المشهور وقبول ابن
عبد السلام له بأنه لا يعسره إلا
تخريجا أي والمنصوص لابن القاسم
وأشهب تقديم التعري على الحرير
والله أعلم قلت وخرج لابن
القاسم تقديم الحرير من قوله كافي
الجلاب إذا وجد نجسا وحريرا قدم
الحرير فإذا قدم الحرير على النجس
في الاجتماع والنجس مقدم على
التعري لزم تقديم الحرير على
التعري لأن مقدم المقدم مقدم
قال في المعيار ولما قوى هذا التخريج
عند ابن الحاجب وصفه بأنه المشهور
والأفليس بمنصوص فضلا عن أن
يكون مشهورا اه وفي قوله فليس
بمنصوص نظر والله أعلم (أن ذكر)
قول طفي وقد صرح الجزولي
بأنه شرط الخ ما نقله عن الجزولي
مثله في المقدمات لكن قوله ولم
يقده غيره فيه نظر بل ذكره ابن
رشد في الاجوبة وسوى ابن ستر العورة

والنجاسة كما سوى بينهما في التلقين وذلك يفيد أن المعتقد مالا مصنف وهو الجاري على قواعد المذهب لأن ستر العورة مساو لازالة النجاسة في كونه مختلفا فيه وفي كونه شرطا من شروط الصحة على أحد القولين المشهورين عند المصنف ولأنه أيضا مساو لاستقبال القبلة في الشرطية وسياق في قول المصنف وهل بعيد النسيأبدا خلافا أن الأقوى هو القول بالاعادة في الوقت فقط وإذا كان ذلك في الاستقبال الواجب كتابا وسنة واجبا فكيف ستر العورة الذي أكثر أهل المذهب على أنه سنة فتأمل والله أعلم (وان بخلافه) قلت (٣٤٣) قول ز في ضوءه وأظلام نحوه في ح ثم قال وأعرف في بعض الكتب

والنجاسة وذلك يفيد أن المعتقد مالا مصنف ونصموا واختلف في ستر العورة والطهارة من النجاسة فقبل انهم ما من القرائض المشترطة في صحة الصلاة وقيل انهم ليس ما من القرائض المشترطة وقيل انهم ما من القرائض المشترطة في صحتها مع الذكروا القدرة والله التوفيق اه منها بلفظهما من نوازل الصلاة وكذا سوى بينهما في التلقين ونصه وأما إزالة النجاسة فاختلف فيه هل هو من شروط الصحة أو ليس من شرطها فإذا قيل ليس من شرطها فلا نقول انه ليس بقرض ولكن ليس كل القروض من شرط الصحة وإذا قيل انه من شرط الصحة فذلك مع الذكروا القدرة ثم قال وحكم ستر العورة حكم إزالة النجاسة اه منه بلفظه وقد علمت أن المشهور في إزالة النجاسة هو التقييد بالذكروا القدرة فيكون ستر العورة كذلك اتسويته بينهما وقول طفي فيما قاله الجزولي انه الجاري على قواعد المذهب فيه نظير الجارى على القواعد ما قاله المصنف لأن ستر العورة مساو لازالة النجاسة في كونه مختلفا فيه وفي كونه شرطا من شروط الصحة على أحد القولين المشهورين عند المصنف فكأنصح الصلاة بالنجاسة مع النسيان على القول بان الزاها شرط صحة فكذلك تصح الصلاة بترك ستر العورة نسيانا على الشرطية ولأنه أيضا مساو لاستقبال القبلة في الشرطية وسياق في أن الأقوى من القولين اللذين ذكرهما المصنف بقوله فيما يأتي وهل بعيد النسيأبدا خلافا هو القول بالاعادة في الوقت فقط وإذا كان الحكم ذلك في الاستقبال الواجب الكتاب والسنة والاجماع فكيف ستر العورة الذي أكثر أهل المذهب على أنه سنة فتأمل بانصاف والله أعلم (بين سروركية) قول مب وأيضا زيادة ما لا تدفع البحث ولا تزيل الابهام فيه نظير بل تدفعه لانها من صبيغ العموم كما في جمع الجوامع وغيره والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كما هو مقرر في محله ولو قلت ملكا يزيد في المسجد والسوق احتمل ان يكون ملكا جميع ما بينهما وبعضه ولو قلت ملكا ما بين المسجد والسوق كان دالا على انه ملك الجميع ولهذا أفاد المدح قول القائل

وملكت ما بين العراق ويترب * ملكا جار لمسلم ومعاهد

وقول مب ونص ضيغ عن أبي عبد الله بن الحاج الخ ليس هذا هو نص ضيغ ونصه وأما حكمه مع النساء فالمشهور أنه تحكم الرجل مع الرجل وقيل حكم الرجل مع الأجنبية ومقتضى كلام سيدي أبي عبد الله بن الحاج أن هذا الخلاف إنما هو في المسئلة مع المسئلة

أن رجلا حصل في شجرة عرابا خلفه آخر انك لا تنزل الامستورا ولا يعلله أحدهما يستتر به فأفتى بعض الفقهاء أنه ينزل باللسل ولا حشوة لا قوله تعالى وجعلنا الليل لباسا وهذا على مراعاة اللفاظ في الايمان بين وعلى مراعاة العرف أو البساط أو النسيه على أصل مالك فلا بد من حشوه والاول مذهب الحنفية قال فعلى هذا المذهب يحتمل أن لا اعادة عليه للصلاة لأن الليل يسترو والله أعلم اه وقول ز والمغلظة لحرة بطنها وساقها الخ قال بعضهم الظاهر أن المراد بالساق ما قرب من الفخذ أما ما قرب من الكعبين فانما يمتد في الوقت اذ ليس هو أعظم من الصdraه وقول ز لقوله تعالى خذوا زينتكم الخ نحوه في ضيغ قائلا فان كان المراد من الزينة الحقيقية فستر العورة لازمها وان كان المراد الجواز وهو ستر العورة على ما قاله غير واحد من المفسرين فهو المطلوب اه لا يقال الآية حينئذ إنما تدل على الوجوب دون الشرطية لانا نقول الاصل في كل واجب أن يحصل

الاختلال بعدهم فيتبادر من الامر الشرطية والله أعلم (بين سروركية) قول مب وأيضا زيادة وأما ما لا تدفع البحث الخ يعني الموصوفة أو الموصوفة لانها من صبيغ العموم والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر فلو قلت ملكا يزيد في المسجد والسوق احتمل البعض ولو قلت ملكا ما بينهما كان دالا على انه ملك الجميع ولهذا أفاد المدح قول القائل ومملك ما بين العراق ويترب * ملكا جار لمسلم ومعاهد وقول مب ونص ضيغ الخ نفسه أن ضيغ إنما عاذا ذلك لمقتضى كلام أبي عبد الله بن الحاج فلو قال مب ونص ضيغ عن مقتضى كلام أبي عبد الله الخ

وقال ابن العربي في أحكامه الصغرى مانصه وأمانساؤه فنقل المراد جميع النسوة وقيل نساء المؤمنين وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة أمابعد فقد بلغني أن نساء يدخلن الحمامات معهن نساء أهل الكتاب فامنع من ذلك اه وقال ابن عطية مانصه وقوله تعالى وأنسا من يعنى جميع المؤمنات فكأنه قال أوصنفن ويدخل في هذا الاماء المؤمنات ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة وغيرهم وكتب عمر رضى الله عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح انه (٣٤٣)

مع نساء المسلمين فامنع من ذلك وحل دونه فانه لا يجوز أن ترى الذمية عربية المسلمة فعند ذلك قام أبو عبيدة فابتهل وقال أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد الا تبيض وجهها فسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه اه وتبعه ابن جري والجلال المحلى على خروج الكافرة بنسائهن مقتصرين على ذلك قات وكذا أبو السعود ونصه أونسائهن المختصات بهم بالخدمة والخدمة من حرائر المؤمنات فان الكوافر لا يتجرن عن وصفهن للرجال اه ونحوه للشيخ الجبل ونصه أونسائهن أى النساء المختصة بهن من جهة الاشتراك في الايمان فيخرج الكافرات اه وهو واضح والله أعلم وقول ز وعن الثاني بانها صفة أوصله الخ فيه أن حذف موصوف الظرف مشروط بكونه بعض اسم تقدم مجرور بعين أوفى وأما حذف الموصول فشدب الكوفيون والاختش إلى اجازته وتبعه ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن جهم آمنوا بالذى انزل الينا وأنزل

وأما الكافرة فالمسلمة معها كالاجنية مع الرجل اتفاقا اه منه بلفظه وبين العبارتين فرق فتأمل (تنبيه) بعد أن ذكر شيخنا ج الاتفاق عن ضيق نقل عن بعض الشراح أن قول المصنف مع امرأة يحتمل الاطلاق فيكون ذاهبا على ما لابن العربي ويحتمل التقييد بالمسلمة فيكون ذاهبا على ما لابن عطية والقرطبي اه وهذا يقتضى أن ابن العربي جزم بجواز نظر الكافرة للمسلمة كنظر المسلمة للمسلمة والذي وجدته له في أحكامه الصغرى هو حكاية الخلاف ونصه وأمانساؤه فنقل المراد جميع النسوة وقيل نساء المؤمنين وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة أمابعد فقد بلغني أن نساء يدخلن الحمامات معهن نساء أهل الكتاب فامنع من ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عطية وقوله أونسائهن يعنى جميع المؤمنات فكأنه قال أوصنفن ويدخل في هذا الاماء المؤمنات ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة وغيرهم وكتب عمر رضى الله عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح انه بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين فامنع من ذلك وحل دونه فانه لا يجوز أن ترى الذمية عربية المسلمة فعند ذلك قام أبو عبيدة فابتهل وقال أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد الا تبيض وجهها فسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه اه منه بلفظه وتبعه ابن جري والجلال المحلى على خروج الكافرة بجهنهم قوله تعالى أونسائهن مقتصرين على ذلك وهو واضح والله أعلم وقول ز عن طخ ولم يوجد قول مشهور بان الحرة لو صلت مكشوفة البطن الخ سلمه وهو غير مسلم وقد مر أن نفسه ما يخالفه عند قول المصنف خلاف من أنه يبنى على المشهورين إعادة الصلاة أبدأ على الشريطة ان صلى مكشوف العورة ذكر اقادرا وفي الوقت فقط على نفسها وهذا هو نفس العصة (ومع أجنبي غير الوجه والكفين) ابن عرفة الحرة عورة الباجى ودلاها وقصتها لا وجهها ويديها ولا يبرعها وقيل وقدمها اه منه بلفظه وقول ز فله رؤيتها ولو بلا عذرا الخ اقتصر على هذا لما أفاده كلام ابن محرز من أنه متفق عليه وظاهر كلام الشيخ أبي محمد في رسالته أنه لا يجوز الا لاله ذروا الجواز هو ظاهر كلام الامام في الموطا انظر ق و ح * (تنبيه) ما أطلق ز تعالى ذكرنا وقال غ عند قول المدونة وتبدي المرأة كفيها في السجود حتى تضعهما على ما تسجد عليه اه مانص لما قيل في تفسيره قوله تعالى الا ما ظهر منها من الوجه والكفان فقيل مطلقا وقيل ما لم يكن بالعينين كل وباليدين خاتم أوسوار حكاها ابن العربي في الاحكام قال وقال ابن القاسم عن مالك الخضاب ليس من

اليكهم وقول ز عن طخ ولم يوجد قول مشهور الخ يعنى بناء على الشريطة والاختلاف لهد من قدم وبه يسقط بحث غولى معه (ومع أجنبي الخ) قول ز فله رؤيتها ولو بلا عذرا الخ هذا هو ظاهر الموطا وكلام ابن محرز يفيد أنه متفق عليه وظاهر الرسالة أنه لا يجوز الا لعذر انظر ق و ح وقال غ عند قول المدونة وتبدي المرأة كفيها في السجود حتى تضعهما على ما تسجد عليه اه مانص لما قيل في تفسيره قوله تعالى الا ما ظهر منها من الوجه والكفان فقيل مطلقا وقيل ما لم يكن بالعينين كل وباليدين خاتم أوسوار حكاها ابن العربي في الاحكام قال وقال ابن القاسم عن مالك الخضاب ليس من

الزينة الظاهرة اه **قلت** وقول غ لما قيل في تفسير قوله تعالى الخ هذا التفسير عزاه القسطلاني لابن عباس رضي الله عنهما وبه جزم الجلال الحلبي في تفسيره وقال الشيخ الجلي في حاشيته مانصه ولا يدين زينتهن المراد بهما البدن الذي هو محل الزينة وهي في الأصل ما يتزين به كالخلى ويدل على هذا التفسير تفسيره أي المحلى المستثنى بالوجه والكفين وكذلك راديهما البدن في قوله تعالى ولا يدين زينتهن الآية بعولتهن الخ اه وقول مب وهو مقتضى نقل ق عن عياض أي في الإكمال قال فيه ولا خلاف أن فرض ستر الوجه مما خص به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اه وذكر ح في باب الخصاص عن السيوطي في حاشية البخاري مانصه ذكر عياض وغيره أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم تحريم رؤية أشخاص أزواجه ولو في الأزد تكريمه ولذلك لم يكن يصلى على أمهات المؤمنين إذا ماتت الواحدة منهن إلا محارمها الثلاث يرى شخصها في الكفن حتى تتخذت القبة على اثبات اه والظاهر أن هذا الس (٣٤٤) متفقاً عليه فقد حكى القرطبي في كون نسائه عليه السلام كالأمهات في الحرمات وأباح النظر أو في الحرمه فقط قوانين وأمكن الظاهر منه ما

الزينة الظاهرة اه منه بلفظه وقول ز وقول لمسلم لاخراج كافر غير عبدها الخ استثناء عبدها ذكره عجم بلفظ ينبغي بعد أن نقل كلام د وقال عقبه مانصه وظهر أن عورة المسلم مع الكافر جميع جسدها حتى الوجه والكفين ولو كان ملكها اه منه بلفظه ولم أقف على من صرح بذلك غيرهم وورجها يؤيده ما نقله في الكافرة وانظر هل يؤخذ ذلك مما في المعيار من جواب سياقه أنه للسر قسطنطيني ونصه وأجاب أيضاً الامام الذي يدخل اليهودي داره ويخرج له زوجته وأولاده خيس عديم الغيرة يجب عليه التوبة منه، والانتباه عنه اه منه بلفظه فتأملوا والله أعلم (ومع محرم غير الوجه والاطراف) قول ز فليس له أن يرى نديه الخ سمعت غير واحد من شيوخنا يحكي الاتفاق على هذا وهذا الذي حكوه هو الذي تدل عليه كتب أهل المذهب مع أن من لم يحارم لا يسلم غالباً من رؤية ما ذكر ولا سيما السابقين فلا تنكاف في هذه الجهات تجد امرأة تستر ذلك في دارها من والدها وولدها وأختها ونحوهم فإنا لله وإنا اليه راجعون فعلى المرأة أن يأمرهن بالستر وينهين عن تركه بوصف بصرة ما أمكنه ويقلد مذهب الشافعي رضي الله عنه فيما عدا ما بين السرة والركبة فقد صرح الجلال الحلبي بجواز رؤية ذلك في سورة النور فقال في تفسيره قوله تعالى ولا يدين زينتهن الآية مانصه فيجوز لهم نظره إلا ما بين السرة والركبة فيحرم نظره لغير الأزواج اه منه بلفظه ونقله عن المذهب عند الضرورة أو في من الأسقرا على المخطور والله أعلم **(تنبيه)** قال ابن العربي في أحكامه الصغرى عند تنكحه على الآية السابقة مانصه وأما لا بما يقال فتأد أن ينظرون إلى الرأس خاصة وقبل إلى القرب والقلادة

الزينة الظاهرة اه منه بلفظه وقول ز وقول لمسلم لاخراج كافر غير عبدها الخ استثناء عبدها ذكره عجم بلفظ ينبغي بعد أن نقل كلام د وقال عقبه مانصه وظهر أن عورة المسلم مع الكافر جميع جسدها حتى الوجه والكفين ولو كان ملكها اه وفي المعيار من جواب سياقه أنه للسر قسطنطيني مانصه الذي يدخل اليهودي داره ويخرج له زوجته وأولاده خيس عديم الغيرة يجب عليه التوبة منه والانتباه عنه اه (ومع محرم الخ) قول ز فليس له أن يرى نديه الخ قال في الأصل سمعت غير واحد من شيوخنا يحكي الاتفاق على هذا وهذا الذي حكوه هو الذي تدل عليه كتب أهل المذهب مع عدم

السلامة من رؤية ذلك غالباً ولا سيما السابقين فعلى المرأة أن يجتهد في التحريم من ذلك جهده ويقلد مذهب والشافعي فيما عدا ما بين السرة والركبة فقد قال الجلال الحلبي في تفسيره قوله تعالى ولا يدين زينتهن الآية مانصه فيجوز لهم أي للمذكورين بالاستثناء نظرها أي الزينة الخفية وهي ما عدا الوجه والكفين إلا ما بين السرة والركبة فيحرم نظره لغير الأزواج اه ونقله عن المذهب عند الضرورة أو في من الأسقرا على المخطور والله أعلم **قلت** وذكر القسطلاني أيضاً أن عورة المرأة عند المحارم عند الشافعية ما بين السرة والركبة اه وقول ز ولا ساقها هو الذي تقتضيه عبارة ابن عرفة وغيره وقال أبو علي وحديث في بعض طرق الت الكبير أنه يرى السابقين والذرائع والركبة والمحرقات وهو الظاهر لأن لفظ الأطراف يتناول ذلك والله أعلم اه وفي ح عن جامع الكافي ولا بأس أن ينظر إلى وجهه أم امرأته وشعرها وكذا ذلك زوجها أيه وزوجه ابنه ولا ينظر منهن إلى معصم ولا ساق اه وبه يجمع بين ما لا يبيح ما لا ينظر إلى وجهه وغيره فتأملوا والله أعلم (وترى من الأجني الخ) ظاهره ولو لغير ضرورة وذكر ابن جري أن الخلاف الذي في نظر الأجني إلى وجهها وكفها يجزى في نظرها هي اليه ولما ذكر العارف بالله

أبو زيد الفاسي في حاشيته على التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى امرأتين من نسائه عن النظر إلى ابن أم مكتوم واستسكبه مع حديث قطر عائشة إلى الحبشة قال مانصه وانظر ابن القطان فقد قصر المنع على قصد الالتذاذ والخوف من تطرقه ومع الأمن لا يتسع النظر وعليه يحمل حديث عائشة وأمانه ميمونة وأم سلمة عن النظر إلى ابن أم مكتوم فلانه فهم عنه ما ينبغي استباحته النظر إليه لعمامة الامرايس كذلك ولم تعتر على علم المنع وهي قصد الالتذاذ والخوف منه على ان الرجل أن تمتع زوجته ولومن النظر إلى المرأة في ابن حجر منه هما لتقرباه لعمامة بخلاف غيره اه **قلت** وقال القرطبي في قوله تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن مانصه **أمر الله سبحانه المؤمنين والمؤمنات بغض الأبصار فلا يحل للرجل أن ينظر للمرأة ولا للمرأة أن تنظر إلى الرجل** فان علاقته به كعلاقته بها وقصد هاشمته كقصده منها اه والله أعلم وقول ز وقصرت له على الحرة الخ قال بعضهم مافى ت هو الذى استظهره المحققون لان مسائل الباب تدل على أن المرأة ترى من الرجل أكثر مما يرى منها وذلك لان داعيته اليها أقوى فدعوى العكس هنا غير ظاهرة اه **(تنبيه)** في ح مانصه قال الابن وأظنه عن النووي وكل ما أخرج النظر به من جميع ما تقدم فانه ما تقدم فانه ما هو بغير شهوة وأما مع الشهوة فمتنع حتى نظر الرجل إلى ابنته وأمه وكل ما منع النظر اليه ايضاً من جميع ما تقدم فانه ما هو بغير حاجة فان كان لحاجة جاز اه وكذا قيد الباج وغيره الجواز بغيرة لا الحرام حتى لبنته وأمه بخلاف وفي ق مانصه أبو عمر وجه المرأة وكفاها غير عورة وجاز أن ينظر **(٣٤٥)** ذلك منها كل من نظر اليها بغيرية ولا مكروه

وأما النظر لشهوة وفحرام ولومن فوق مياها فكيف بالنظر إلى وجهها اه **(ونذب سترها بخلافة)** **قلت** استظهر ابن بشر الوجوب لحديث الترمذي من فروعا اليكم والتعري فان معكم من لا يسارقكم الا عند الغائط وحين يفضى الرجل إلى أهله استحيوا منهم وأكرمواهم اه ومثل الغائط نحوه كالغسل انظر ضيق **(ان ترك الغطاء)** اقتصر المصنف على النص على الغطاء ففهم

والسوار ولا ينظر إلى غير ذلك وأما أبابها بعولتين يعنى والد الزوج فبى شعرها وأما الأبناء فينظر الرجل إلى شعر أمه وأما أبناء البعولة فيجوز لهم النظر إلى الزينة الباطنة لانهم كأبائهم في ذلك اه منها بلغة ظاهرها وهو غريب اذ كيف يجوز للربيب ما لا يجوز للابن والاب لا وجه لقيامهم على آبائهم ولو سلم فلم لا يقاس الابن على أبيه ومع ذلك فهو خلاف ما لابن عطية ونصه وبدأ تعالى بالبعولة وهم الأزواج لان اطلاقهم يقع على أعظم من هذا ثم يذو المحارم وسوى بينهم في ابداء الزينة ولكنهم يختلف مراتبهم في الحرمة بحسب ما فى نفوس البشر فلا يرى أن كشف الاب والاخ على المرأة أحوط من كشف ولد وزوجها وتختلف مراتب ما يبدى لهم فبى للاب ما لا يجوز لولد أو لولد الزوج اه منه بلغة ظاهرها وهذا هو الصواب والله أعلم **(وترى من الاجنبى ما يراه من محرمه)** ظاهره أنه يجوز لها النظر اليه ولو اغبر ضرورة وذكر ابن جرير أن الخلاف الذى في نظر

(٤٤) رهوفى (أول) غير منه به الاخرى خلفه أمره قال نو ولو قال وأعاد تاللا صفر ارفى ترك شئ منه تحرر كلامه وهو مبنى على ما لطفي والله أعلم **(بغيره بوجوه)** قال ق لعل وجوده غير أمطهر **(لاريج)** **قلت** قول ز وكره مالك لبسه دون قيص الخ هذا هو الذى من زى العجم وأما مع القميص مثلاً فلا وقد أخرج العقيلي وابن عسدى فى الكامل والبيهقى فى الادب عن على من فروعا اتخذوا السراويلات فانهم من أستر ما بكم وحصنوا بها نساءكم اذ اخرجن قال السيوطى فى أولياته وأول من لبس السراويل ابراهيم عليه السلام أخرجه وكيع فى تفسيره عن أبي هريرة اه واختلف هل لبس النبي صلى الله عليه وسلم السراويل فقال بعضهم لا واستأنس لقبان عثمان لم يلبسه الا يوم قتل لكن صح أنه صلى الله عليه وسلم اشتراه قال ابن القيم والظاهر أنه اشتراه ليلبسه اه ونقل السيوطى فى فتاويه عن أبى هريرة قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البرازين فاشتري سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق وزان فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم زن وأرج وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم السراويل فذهبت لاجله عنه فقال صاحب الشئ أحق بحمله الآن يكون ضعيفا يعجز عنه فيعينه عليه أخوه المسلم اه قال ابن القيم وروى عنه انه لبسه وكانوا يلبسونه فى زمانه وباذنه اه وذكر العلامة ابن زكري أن الامام الجليل الشريف الماحد الاصيل مولانا عبد الله بن طاهر سئل عن لبس السراويل هل هو سنة أم لا فذهب إلى دار شيخه سيدى أحمد الخجورى فسأل وزوجه فاجبرته انه كان يلبسه تارة وتتركه أخرى فاجاب السائل بأنه صلى الله عليه وسلم كان يلبسه تارة

وتركه أخرى لما علمه من شدته تحرى الشيخ المذكور لاتباع السنة وتبصر في علمها قال ابن زكري وكثيرا ما كان يستشهد به هذه القضية في مجالس درسه شيخ شيوخنا الامام العارف بالله خاتمة المحققين سدي عبد القادر الفاسي رحمه الله انتهى (كفكم) عياض الكف والكف هو الضم والجمع ومنه قوله تعالى كفنا أي تجميع الناس وتضمهم اه وبه يعلم أنه لا حاجة لمافي ز (وعصى وصحت الخ) قلت قول خش لاجتماع أهل العلم كما قال ابن رشد الخ مثله في ح ونحوه قول ابن جري فاما الخالص منه فأجمع على تحريم لباسه اه أي لحديث أبي موسى الاشعري رضي الله عنه أنه أحل الذهب والحري لانا أمتي وحرم على ذكورهم رواه أحمد والسنائي والترمذي وصححه وفي المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحري راغبنا بلبس هاذمان لا خلوق له أي لا نصيب له وقيل لا حرمة له وقيل لا دين له وكان ابن رشد وابن جري لم يعتمدا على ما قد قيل خارج المذهب من الجواز مطلقا والمنع مطلقا حكاهما المازري في المعلم اغرابتهما والمشهور المعروف في جميع المذاهب حرمة للذكور فقط وقول مب كذا كر ابن يونس أي عن المدونة كما في ح لكن الظاهر منه الحرمة لقوله كما كرهه الرجال وعلى ذلك جملة في التنبهات راجع ما تقدم عند قوله وحرم استعماله ذكر الخ وقول ز خلاف قول مالك بالمنع الخ أي وقول مالك هو المشهور كما صرح به القاشاني والشيخ زروق في شرح الرسالة (٣٤٦) حديث حذيفة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن لبس الحري والدياج وأن يجلس عليه رواه البخاري قال الأبى واتفق أن بعث الأمير أبو يحيى سلطان افر بقة في أواسط المائة الثامنة الشيخ الفقيه القاضي الفزراوى وآخر معه إلى الأمير أبي تاشفين سلطان تلمسان فوجداه جالساً على بساط من حري فأخذ أحد الشيخين أحرامه ففرشه على ذلك البساط وجلس عليه وضم الشيخ الآخر البساط وجلس على الأرض وفعل الأول أخف بالثب إلى عدم إيجاش السلطان

الأجنبي إلى وجهه أو كفيها يجري في نظرها هي إليه ولما ذكر العارف بالله أبو زيد القاسمي في حاشيته على التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى امرأتين من نساءه عن النظر إلى ابن أم مكتوم واستشكله مع حديث نظرة عائشة إلى الحبشة قال مانصه وانظر ابن القطان فقد قصر المنع على قصد الالتذاذ أو الخوف من التطرف ومع الأمن لا يمنع النظر وعليه يحمل نظرة عائشة للحبشة وأمانه هي ميمونة وأم سلمة عن النظر إلى ابن أم مكتوم فلا تهم فهم عنهما أنهم ما استباحوا النظر إليه لعماءه والأمر ليس كذلك ولم يعثر على علم المنع وهي قصد الالتذاذ أو الخوف منه على أن الرجل أن يمنع زوجته ولومن النظر إلى المرأة في ابن حجر منعهما التستر به لعماء بخلاف غيره اه منها بالقطا (وعصى وصحت الخ) قول مب وأما الصبي فالحري والذهب في حقه مكروهان كذا كره ابن يونس الخ كلام ابن يونس هو كلام المدونة والظاهر منه الحرمة لا الكراهة لقوله كما كرهه للرجال وعلى ذلك جملة في التنبهات راجع ما قد مناه عند قوله وحرم استعماله ذكر الخ وقول ز ولابن الماجشون في الثاني أي جواز لبسه في الجهاد وكما قاله ابن الماجشون

كذلك

ولا ينبغي ذلك على ما تقدم للنورى ولكنه جاز على الخلاف فيمن فرش طاهرا على فراش

نحس وصنى وفي ذلك من الخلاف ما علم اه وكذا ما رقم من الحري لا يجوز الجلوس عليه انظر ح وقول ز خلافا لابن حبيب أي للحديث المتفق عليه عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم رخص في غيص الحري رعبد الرحمن بن عوف ولزبير بن العوام الحكمة كانت بهما وأجيب بأنها قضية عين لا عموم فيها وقول ز ولابن الماجشون الخ أي خلافاً لقوله ورواية عن مالك انظر ح وقوله كتمه بقة سستور الخ هو كلام ابن رشد قال ح عقبه فظاهر أنه لا لباس به على قول ابن الماجشون وعلى قول الجوهري فتأمل وبأنى نحوه عن التوارد وذكر صاحب المدخل أن مساند الحري والبشخانات التي تعلق على السرير لا تجوز للرجال وللنساء اه وهو غريب أما النساء فلا وجه لمتعهن منه لأن ذلك نوع من اللباس وأما الرجال فلا شك أن استنادهم اليه لا يجوز وأما البشخانات المعلقة فإظهاره يجوز وانها داخله في السستور كذا كر ابن رشد اه قلت لعل صاحب المدخل لا يجيز السستور أيضا وبشده حديث ابن عباس عند أبي داود ولا تستروا الجدران بالثياب وفي القسطاني اختلاف في ستر البوت والجدران بخبر جمهور الشافعية بالكراهة ويشهد له أن ابن عمر الذي في البخاري وصرح أبو نصر المقدسي من الشافعية بالتحريم لحديث مسلم بن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين اه وبالكراهة خبر ابن جري في قوائمه ونصه وبكره ستر الجدران إلا الكعبة اه وقال الشهاب في شرح الشفا وستر الحيطان

والابواب لم يكن في العصر الاول وهو اسراف وقد ورد النهي عنه اه وهذا في السترة يطلق الثوب فكيف تركت كيف
 اذا قصد به المباهاة والمفاخرة وقد اخرج البيهقي عن زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه انه قال نهى عليه السلام أن
 تستر الجدر قال المناوي أي جدر البيوت تحرم بالحرر وتنزيها غيره اه وفي صحيح مسلم لم يفروا فرائش الرجل وفراش
 لامرأته والثالث للضيف والرابع للشيطان وقد قالوا هما وجد قصد التباهي والتفاخر ثبت العصية وحصل الانتم على
 حسب مفسدته اه نساء الله تعالى أن يصلح أمورنا وقول ز وكذا يجوز اتخاذ الراية الخ عبارة ابن حزم وأجاز ابن القاسم
 ان يتخذن مراهبة في أرض العدو اه قال بعضهم وأما الراية التي للمشايخ فلا يجوز لانهم يقصدون بها الفخر وقول ز الطوق
 أي كطوق السلف في كون المراد به الاتساع ليدخل الرأس بسهولة وأكثر ما كان عندهم على الصدر وقد يكون على أحد
 الكتفين قال في العارضة ولا تنال بالجيب أي الطوق كان بالمقدم أو الخشب الآن يكون للناس عادة يسلكون ما فعل ذلك أسلم للمرأة
 اه وقد ذكر ابن الجوزي في الوفا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال ما اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبلها زور روى
 الامام أحمد وأبو داود وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى (٣٤٧) الرجل ان يجعل في أسفل ثيابه وعلى منكبيه

كذلك روى عنه الامام قال ابن رشد ما نصه فقد أجازها جماعة من الصحابة والتابعين وهو
 قول ابن الماجشون وروايته عن مالك اه منه بلفظه من كتاب الجامع من البيان
 وقول ز والطوق مراد به والله أعلم ما يطين به عنق القميص ونحوه قال في القاموس
 والطوق حل العنق وكل ما استدار بشئ الجمع أطواق اه منه بلفظه وقوله واللبنة
 بين معناها دون ضبطها وفي المشارق ما نصه وقوله ولينتم ادبياح لبنة الثوب رقعة في
 جيبه بكسر اللام وسكون الباء اه منها بلفظها وما ذكره عن بعض أصحاب المازري من
 الخوازمي الذي يشهد له حديث مسلم عن أسماء رضي الله عنها قالت هذه جبة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأخرجت الى جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج ووفرهاها
 مكفوفان بالديباج فقالت هذه كانت عند عائشة حتى قبضت قبضتها وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى نستقي بها الا بي الفرج في الثوب الشقي اسفله
 من خلف وأمام وانما يكون في الاقبية من ملابس العجم ومعنى مكفوفان جعل في
 كفة بالضم وهي ما يكف به جوانبها وكل شئ مستطيل كفة بالضم ثم قال وتقدم أن في
 كتاب ابن حبيب انتهى عن الجيب من الديباج وهذا الحديث يرد عليه وأجاب بعض
 أصحابنا بان هذا لعله أحدث في الجيب بعد موته صلى الله عليه وسلم وهو بعيد جدا
 لأن أسماء إنما احتجبت به من حيث انه كان يلبسها وهي كذلك وقيل انما كان يلبسها

حررا مثل الاعاجم وما ذكره
 عن بعض أصحاب المازري هو الذي
 يشهد له حديث مسلم عن عبد الله
 مولى أسماء بنت أبي بكر قال
 أرسلتني أسماء الى عبد الله بن عمر
 فقالت بلغني أنك تحرم أشياء ثلاثة
 العلم في الثوب وميثرة الارجوان
 وصوم رجب كله فقال لي عبد الله
 أما ما ذكرت من رجب فكيف
 بمن يصوم الابد وأما ما ذكرت من
 العلم في الثوب فاني سمعت عمر بن
 الخطاب يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول انما يلبس
 الحر من لا خلاق له فقلت أن
 يكون العلم منه وأما ميثرة
 الارجوان فهذه ميثرة عبد الله

فأذا هي ارجوان فرجعت الى أسماء فقبرتها فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت الى جبة طيالة
 كسروانية لها لبنة ديباج ووفرهاها مكفوفان بالديباج فقالت هذه كانت عند عائشة حتى قبضت فلما قبضت قبضتها وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى نستقي بها والميثرة وطاء كانتا ما يصنعن لئلا زواجهن على السروج
 والارجوان صبغ أحمر شديد الحرة قال النووي ونهى عنها مخصوص بالتي هي من حرير اه وجبة طيالة بالاضافة وهي
 جمع طيلسان قال في المشارق وابنة الثوب برقعة في جيبه بكسر اللام وسكون الباء اه وقال الابي الفرج في الثوب الشقي في
 أسفله من خلف وأمام وانما يكون في الاقبية من ملابس العجم ومعنى مكفوفان جعل فيهما كفة بالضم وهي ما يكف به جوانبها
 وكل شئ مستطيل كفة بالضم ثم قال وتقدم أن في كتاب ابن حبيب انتهى عن الجيب من الديباج وهذا الحديث يرد عليه وأجاب
 بعض أصحابنا بان هذا لعله أحدث في الجيب بعد موته صلى الله عليه وسلم وهو بعيد جدا لأن أسماء إنما احتجبت به من حيث انه
 كان يلبسها وهي كذلك وقيل انما كان يلبسها في الحرب اه وقال النووي معنى المكفوف أنه جعل لها كفة وهو ما كفه به
 جوانبها وتغطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرج وفي السكبين اه

وقال في المواهب اللدنية بعد أن ذكر حديث مسلم المذكور وفيه جواز لبس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه وأن المراد بالثبني عن الحرير المحض منه وما أكثر منه وأنه ليس المراد تحريم كل جزء منه بخلاف الحر والذهب فإنه يحرم كل جزء منهما قاله النووي اه
والجدة على خلاف العلماء فإنه رجة وقول ز وروى ابن حبيب لأبأس به الخ فيه أن الباجي وابن يونس وابن عرفة اتفأعزوه
لقول ابن حبيب لاروايته وقول ز وقيل ينهى عنه نهى كراهة صواب وان عبر ابن عرفة بالثبني فان السماع الذي أشار
إليه مصرح بنفي الحرمة ونصه وسئل (٣٤٨) عن السيجان الابريسية وقيامها حرير والملاحف التي يكون لها العلم

الحزير قد ردا اصبعين ألبس ذلك
قال ما أحب ذلك وما يحبني لنفسى
ولأأراه حراما اه وظاهر كلامهم
أنه لا فرق في العلم بين أن يكون من
خاص الحرير أو من غيره خالصه
وقال غ في تكميله وأما قول
ابن حبيب فقله المازري مقيداه
بان يكون من نوع المختلط كالخز
قال وأما القدر السبعين من الحرير
المحض المضاف الى الثياب فإنه ممنوع
اه فعلى هذا الذي قاله المازري
وسلمه غ الثياب التي تصنع
الآن ولبسها كثير من الاشراف
وغيرهم ممنوعة اتفاقا لان سندها
حرير خالص فإذا أختفت طرفيها
حريرا خالصا أيضا كان العلم خالص
الحرير فيحرم وان كان مقدار
اصبع لكن ظاهر كلام غير واحد
هو الاطلاق قلت وبؤيد ما نقله
غ عن المازري قول ابن جرير في
قوانينه بعد أن ذكر الاقوال
الاربعة في الخزمائه وأما ما فيه
شي من حرير لا يجوز في المذهب
وان كان يسيرا اه وأيضا فالملطوق
يحمل على المقيد والله أعلم وقول

في الحرب اه منه بلفظه وقال في المواهب اللدنية بعد أن ذكر حديث مسلم هذا ما نصه
وفيه جواز لبس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه وأن المراد بالثبني عن الحرير المحض منه أو
ما أكثر منه وأنه ليس المراد تحريم كل جزء منه بخلاف الحر والذهب فإنه يحرم كل جزء
منهما قاله النووي اه منها بلفظها واسلمه مؤلفها ولم يتبعه بشي والحمد لله على خلاف
العلماء فإنه رجة وقول ز وروى ابن حبيب لأبأس به وان عظم الخ انظر من نسبه
لرواية ابن حبيب اتفأعزاه الباجي وابن يونس وابن عرفة لقول ابن حبيب لاروايته ونص
الباجي في المتن وقال ابن حبيب لأبأس بالعلم من الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في
الرخصة فيه والصلابة وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اصبعين الى أربع
وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها اصبع أو اصبعان
أو ثلاثة حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يجز مالك من علم الحرير في الثوب الا انشط
الريق ووجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا هكذا وأشار باصبعيه اللتين تلبان الابهام قال
أبو عثمان النهدي وذلك فيما علمنا انه يعني به الاعلام وروى سويد بن غفلة عن عمرا
موضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة ووجه قول مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما لبس
الحرير في الثياب من لا خلاف له في الآخرة اه منه بلفظه ونص ابن يونس قال أي ابن
حبيب ولا بأس بالعلم الحرير وان عظم ولم يختلف في الرخصة فيه والصلابة وأرخص
النبي صلى الله عليه وسلم في علم الحرير في الثوب اصبعاً أو اصبعين ثم قال فان غلبت نفس
فثلاث الى أربع اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وفي النهي عن العلم قدر اصبع وجوازه
ثالثها يجوز وان عظم لسماع ابن القاسم ورواية أبي مصعب وقول ابن حبيب اه منه
بلفظه وقول ز وقيل ينهى عنه نهى كراهة صواب وان كان ابن عرفة عبر بالثبني ولم
يبين فان السمع اع الذي أشار إليه مصرح بنفي الحرمة وقع ذلك في آخر مسئلة من رسم شك
في طواف من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ونصه وسئل عن السيجان
الابريسية وقيامها حرير والملاحف التي يكون لها العلم الحرير قد ردا اصبعين ألبس
ذلك قال ما أحب ذلك وما يحبني لنفسى ولا أراه حراما اه منه بلفظه وقول ز وأما

ز لانه ليس بكثير بطانة الاوضح أن لو قال والكثير ما بطن به الثوب كله أو أكثره لا ما صحف به أطرافه وأديره انظر
الآن يجعل الخ وقول ز وأما الخز وهو مسداه حرير الخ بهذا فسر الباجي وقال ابن رشد هو ما كان سداه حريراً فألحم بالوبر
وقد اختلف فيه وفيما كان بمناء من الثياب المشوبة بالقطن والكتان كالخرزات التي سداها حرير وطعها قطن أو كتان على أربعة
أقوال فذكر الجواز والحرمة والكراهة ثم قال والاربعة الفرق بين مياث الخزوسا والثياب المشوبة بالقطن والكتان فيجوز لباس
مياث الخز اتباعا للسلف ولا يجوز لباس ما سواها من الثياب المشوبة بالقطن والكتان بالقياس عليها لان الخز اتفأعزاه سجدت بعالم السلف
فباسه رخصة والرخصة لا يقاس عليها الى هذا ذهب ابن حبيب وهو أضعف الاقوال اذ لا فرق في القياس بين الخز وغيره من

الخز وهو ماسد احمر يرواحته وبر او قطن او كان الخبز مفسد الباجي وزاد وصفه
ولكنه خلاف ما فسر به ابن رشد في الاول من اول رسم من سماع ابن الفاسم من كتاب
الجامع مانصه قال ما لث رأيت ربيعة يلبس القلنسوة وطانها وظهارتها خروكان اماما
قال القاضي الخزوما كان سد احمر ارفا لخم بالوبر وقد اختلف فيه وفيما كان بجمعته من
التياب المشوبة بالقطن والكتان كالحزرات التي سدا احمر يرواحته ما قطن او كان على
اربعة اقوال أحدها أن لباسها جاز من قبيل المباح من لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها
لم يؤجر على تركها وهو مذهب ابن عباس وجماعة من السلف منهم ربيعة عن قوله في
هذه الرواية لان لباس القلنسوة لباس لانهم تأو لوان النهى والتحریم في لباس الحرير
للرجال انما ورد في الثوب المصنوع الخالص من الحرير والثاني أن لباسها غير جائز وان لم
يطلق عليه أنه حرام فمن لبسها أثم ومن تركها نجح اذ قد قبل في حله عطاء الدسيرة التي
قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لاخلق له في الآخرة انما كانت
يخالطها الحرير وكانت مضطعة بالقر وهو مذهب عبد الله بن عمرو الظاهري من مذهب مالك
وان كان أطلق القول فيه انه مكروه وهو المكروه ما كان في تركه ثواب ولم يكن في فعله عقاب
اذ قد يطلق فيه ما هو عنده ما ترك تحريم ما ليس بحرام والذي يدل على ذلك من
مذهبه قوله في المدونة وأرجو أن يكون الخز للصبيان خفيفا والثالث أن لباسه مكروه
على حد المكروه فمن لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها أجر على تركه وهذا هو أظهر الأقوال
وأولها بالصواب لان ما اختلف أهل العلم فيه لتكافئ الأدلة في تحليله وتحريره فهو من
الشبهات التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من اتقاه فقد استبرأ لدينه وعرضه
وعلى هذا القول يأتي ما حكى مطرف من أنه رأى على مالك بن أنس رحمه الله كساء ابريسم
كساء هرور الرشيد اذ لم يكن يلبس مابعته أنه يأثم بلباسه والرابع الفرق بين ثياب
الخز وسائر الثياب المشوبة بالقطن والكتان فيجوز لباس ثياب الخز اما للسلف ولا
يجوز لباس ماسوا من الثياب المشوبة بالقطن والكتان بالقياس عليها لان الخز انما
استجيز بلباسه لخصه والخص لا يقاس عليها والى هذا ذهب ابن حبيب وهو
أضعف الأقوال اذ لا فرق في القياس بين الخز وغيره من الحرزرات التي قيامها حرير
وطعمها قطن او كان لان المعنى الذي من أجله استجيز لباس الخز من لبسه من السلف وهو
أنه ليس بحرير محض موجود في الحرزرات وشبهها ولهذا المعنى استجيزوا لبسه لا من أجل
انه خز اذ لم يأثم بالترخيص لهم في لباس الخز فيختلف في قياس غيره عليه وبالله التوفيق
اه منه بلفظه وذكره ح مختصرا فكل ما مصرح في ان الخز ثياب خاص لا عام في كل
ماسد احمر يرواحته من غيره وهو الذي يفسيده كلام ابن يونس الآتي وفي المشارق الخز
ما خلط من الحرير بالوبر وشبهه وأصله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخز فسمى وان
خلط بكل وبر خز من أجل خلطه به اه منها بلفظها وفي المصباح الخز اسم دابة ثم أطلق
على الثوب المتخذ من وبرها الجمع خز وزم مثل فلس وفلوس والخز الذي كرم الارانب
والجمع خزان مثل صرد وصردان اه منه بلفظه (تسبيحات الاول) قول ابن رشد

الحرزرات التي قيامها حرير وطعمها
قطن او كان لان المعنى الذي من
أجله استجيز لباس الخز من لبسه
من السلف وهو أنه ليس بحرير
محض موجود في الحرزرات وشبهها
ولهذا المعنى استجيزوا لبسه لا من
أجل أنه خز اذ لم يأثم بالترخيص
لهم في لباس الخز فيختلف في قياس
غيره عليه وبالله التوفيق اه
وانظر نصه بتمامه مختصرا في ح
ومطولا في الاصل وفي المشارق الخز
ما خلط من الحرير بالوبر وشبهه
وأصله من وبر الارنب ويسمى ذكره
الخز فسمى وان خلط بكل وبر خز
من أجل خلطه به اه وفي المصباح
الخز اسم دابة ثم أطلق على الثوب
المتخذ من وبرها الجمع خز وزم مثل
فلس وفلوس والخز الذي كرم
من الارانب والجمع خزان مثل صرد
وصردان اه وقول ابن رشد وعليه
أى على القول بالكراهة يأتي ما حكى
مطرف من أنه رأى على مالك كساء
ابريسم الخسله ح وغير واحد
وقال غ في تكميله ليت شعري
مالذي منعه من أن يحمله على
ما جعل عليه لبس ربيعة قلنسوة
الخز من القول بالاباحة لا الكراهة
حتى لا يكون في فعل الامام رضي
الله عنه مغزاه وما قاله غ
متعين لان جلالة الامام تأتي ذلك
ولا نه قد عاب على غيره ما تأوله ابن
رشد فكيف يعيبه على غيره وبالله
ففي المتن قال مالك قوم يكرهون
لباس الخز ويلبسون فلانس الخز
تجيمان اختلاف رأيهم اه وقد

صحح في القبس جواز الخز وهو مروي

عن مالك وفي جامع الموطأ أن عائشة
 كست عبد الله بن الزبير مطرف
 خنز قال في المتنق وذلك يقتضي أنها
 تعتقد أن ذلك مباح له وقال ابن
 حبيب لم يختلفوا في إجازة لباسه
 وقد بلغني أي لباسه عن خمسة عشر
 من الصحابة منهم عثمان بن عفان
 وسعيد بن زيد وعبد الله بن عباس
 وخمسة عشر تابعيا ثم قال كل ثوب
 سدا حرير ولحمته وبر أو قطن أو
 كان أو صوف فيكره ولا يحرم اه
 قال غ وليس المرداد بالبريسم
 هنا الحرير المحض وإن كان ابن
 سيده أي وغيره فسر بذلك اه
 * (فائدة) * مما شاع خزا السجدة في
 خيط الحرير وحكمهما الجواز
 قال العارف بالله أبو زيد القاسمي
 في حواشي الصغرى بعد أن ذكر
 جواز استعمال السجدة عن
 السيوطي والساحلي رضي الله
 عنه ما مناه فلو جعلت الخلاء
 حرمت ولو نظمت في خيط من حرير
 لا للخلاء فلا حرمة قاله ابن الصلاح
 في فتاويه وجزم به في شرح المذهب
 اه وانظر هل الجواز للتعظيم فيجوز
 ما جرت به العادة من الفصل بين
 الأرباع ونحوها بمجادل الحرير أو
 لكون خيط الحرير بصبر ويطول
 أكثر من غيره فلا يجوز ما ذكره
 الظاهر لاسيما إذا لوى عليه قضبان
 الذهب أو الفضة وهذا في حق
 الرجال وأما في حق النساء فالظاهر
 جواز ذلك لأنه من ناحية اللباس
 قلت كونه من ناحية اللباس
 يؤيد المنع للرجال والله أعلم

وعلى هذا القول يأتي ما حكى مطرف الخسلة ح وغير واحد قال غ في تكميله بعد أن
 ذكره مانصه قلت ولدت شعري ما الذي منعه من أن يحمل لبس مالك كساء ابريسم
 على ما حل عليه لبس ربيعة فلتسوة الخنز من القول بالاباحة لا الكراهة حتى لا يكون في
 فعل الامام رضي الله عنه مغزاه منه بلفظه قلت وما قاله غ رجه الله متعين
 لاهرين أحدهما أن جلالة الامام تبي ذلك ثانياً لأنه قد عاب على غيره ما تأوله ابن رشد
 فكيف يعيبه على غيره ويقعله في المتنق مانصه قال مالك قوم بكرهون لباس الخنز
 ويلبسون قلائس الخنز فجماعا من اختلاف رأيهم اه منه بلفظه * (الثاني) * سلم ح
 وغيره ما حكاه ابن رشد من وجود القول بالمنع ونسبته لابن عمر وهو مخالف لما في المتنق
 فانه قال عند قول الموطأ أن عائشة كست عبد الله بن الزبير مطرف خزانصه وذلك
 يقتضي أنها تعتقد أن ذلك مباح له وقال ابن حبيب لم يختلفوا في إجازة لباسه وقد بلغني
 عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد وعبد الله بن عباس
 وخمسة عشر تابعيا ثم قال كل ثوب سدا حرير ولحمته وبر أو قطن أو كان أو صوف فيكره
 ولا يحرم وقد ذهب إلى إباحته للرجال عبد الله بن عباس وروى عن عبد الله بن عمر
 كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم انما كرهه لسدى الحرير فيه وقد اتفقوا على
 الامتناع من تجريمه وذلك لوجهين أحدهما أن الحرير أقل اجزائه والوجه الثاني أنه
 مستلهم على وجه لا يمكن تخليصه لا لتفان اه منه بلفظه وفي ابن نونس مانصه قال ابن
 حبيب أما الخنز الذي سدا الحرير في الثوب فلم يختلف في إجازة لباسه وقد لبسه خمسة عشر
 صحابيا وخمسة عشر تابعيا قال وما من ح من ثياب الحرير بكان أو صوف فلبسه للرجل في
 الصلاة وغيرهما كرهه لاختلاف السلف فيه إجازة ابن عباس وكرهه ابن عمر وغير
 تحريم قال مطرف رأيت على مالك ساج ابريسم كساء اناه هرون الرشيد وكان يقف هو
 وأصحابه بكرهه ذلك ولم يكن عنده كالخنز المحض قال ابن حبيب وليس بين ثياب الخنز
 والثياب التي قيامها حرير إلا الاتباع اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله مع كلام ابن رشد
 * (الثالث) * ظاهر كلام من قدمنا أن العلم عند من إجازة لا فرق بين أن يكون من خالص
 الحرير أو من غير خالصه وفي تكميل التقييد بعد أن ذكر كلام ابن عرفة الذي قدمناه
 مانصه وأما قول ابن حبيب فتقوله المازري في شروط الصلاة من شرح التلحين مقبدا له
 بأن يكون من نوع المختلط كالخنز قال وأما المقدور اليسير من الحرير المحض المضاف إلى
 الثياب فانه ممنوع اه منه بلفظه قلت فعل هذا الذي قاله المازري وسلم غ الثياب
 التي تصنع الآن ويلبسها كثيرون ذوى الغنى والجاه من الأشراف وغيرهم ممنوعة اتفاقا
 لأن سداها حرير خالص فإذا لحقت في طرفها حرير خالص أيضا كان العلم خالص الحرير
 فيجزم وإن كان مقدارا صعبا لكن ظاهر كلام غير واحد هو الإطلاق * (الرابع) * قال غ
 اترما قدمناه عنه مانصه وليس المراد بالابريسم هنا الحرير المحض وإن كان ابن سيده
 فيه به ذلك فقال الأبريسم الحرير وقيل هو الأبريسم بكسر الراء وقال الجوهري قال
 ابن السكيت هو بكسر الهمزة والراء مفتح السين اه منه بلفظه قلت في المصباح مانصه

(أونظر الخ) قول مب لا اعتراضهم قول سخون بمن اعترضه ابن العربي (٣٥١) فائلا وأما من قال ان أخذ مكانه صحت

وتبطل صلاة من نظر اليه فصحفة
يجب نحوها ولا يجوز الاشتغال بها
اه **قلت** وهذا كله في الصلاة
وأما في غيرها فاذكر في المدخل
ان من آداب الاحداث أن لا ينظر
الى عورة ولا الى الخارج منه
الضرورة والله أعلم اه وقال
الشيخ زروق في باب الفطرة والختان
من شرح الرسالة حكى ابن القطان
في نظره الانسان لعورته من غير
ضرورة قولين بالكراهة والتحريم
قال الترمذي الحكيم ومن دأب على
ذلك ابقي بالزنا اه زاد في النصيحة
وقد جرب ذلك فصيح اه قال ح
والذي رأيته في أحكام النظر
لابن القطان انها قول عن بعض
العلماء بالكراهة وتورده وكذلك
اختصره القباب ونصه أي القباب
هل يجوز نظر الانسان الى فرج
نفسه من غير حاجة الى ذلك كرهه
بعض الفقهاء ولا معنى له ولعله
أراد أنه ليس من المروءة والافلامع
من جهة الشرع اه وبالكراهة
جزم القسطلاني في باب ما يذكر في
الفخذ عورة ونصه ويكره نظره
سواء يباح كشفهما الغسل
ونحوه خالبا اه وذكر مق في
اعتناء القرصة التحريم ورد على ابن
القطان رده على من قال به وأبطل له
ما استدلل به من أن كل ما يصبغ مسه
يصح النظر اليه قاله الشيخ أبو زيد
والله أعلم (والانظر قوا) قول ز
فان تركوه مع القدرة عليه الخ

والابريسم معرب وفيه لغات كسر الهمزة والراء والسين وابن السكيت عنهما ويقول
ليس في الكلام افعيل بكسر اللام بل بالفتح مثل اهلج واطريقل والثانية فتح الثلاثة
والثالثة كسر الهمزة وفتح الراء والسين وفتح الباء على اه منه بلفظه وأغفل ضم السين
وصرح به في القاموس ونصه والابريسم بفتح السين وضهها الحرير أو معرب اه منه
بلفظه **قائده** * مما شاع ولا سيما عند الرؤساء خرز السجدة في خيط الحرير وحكمه
الجواز قال العارف بالله أبو زيد الفاسي في حواشي الصغرى يعد أن ذكر جواز استعمال
السجدة عن السيوطي والساحلي رضي الله عنهم ما عن الساحلي مانصه ويستحب في
السجدة ان تكون وتر أو الاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم الله وتر يجب كل
وترو قال أيضا الساحلي في قصيدته الرائية في الذكر

ولا بد يا هذا من أعمال سجدية * تنظمها وتر حافظ على الوتر

وقال الشريف المقدسي ومن ذلك السجدة وهي لغير المتمكن مشروعة في طريقهم
حفظ العدد أو رادهم وتذكر بالعبادة عند حصول الفترة ثم قال فلو جعلت للغيلاء
حرمت فلو نظمت في خط من حرير لا لالغيلاء فلا حرمة قاله ابن الصلاح في فتاويه
وجزم به في شرح المذهب فلو استصحب ما تمكن لم تنصه بل وربما كان ذلك مستدوا
بينهم فمن ذلك ما صرح عن الخبيد أنه سئل عن أخذ السجدة فقال طريق به وصلت الى
الله لا فأفرقه انظر كلامه اه منها بلفظها ونقلته بقامه لما اشتغل عليه من
الفوائد **تنبيهه** * انظر ما علة الجواز هل للتعظيم قياسا على بحلة المحف كما قبس
عليه تحليلا لاجازات عنده من قال بجواز تحليتها أو لكون خيط الحرير يصبر بطول
أكثر من غيره فعلى الاول يجوز ما جرت به عادة من أشرنا اليه من الفصل بين الارباع
ونحوها بمجاديل الحرير وعلى الثاني لا يجوز وهذا هو الظاهر عندى ولا سيما اذا لوى عليها
قصبان الذهب أو الفضة وهذا في حق الرجال وأما في حق النساء فالظاهر جواز ذلك لانه
من ناحية اللباس والله أعلم (أونظر محررنا) قول مب لا اعتراضهم قول سخون
عن اعترضه ابن العربي بعبارة بليغة ونصه اذا قلنا ستر العورة فرض في الصلاة فسقط
ثوب امام فانكشف بدنه هورا كع فرفع رأسه وغطاه أجزاء قاله ابن القاسم قال سخون
وكل من نظر اليه من المأمومين أعاد وقد روى عن سخون أنه يعيد ويعيدون لان ستر
العورة شرط من شروط الصلاة فاذا بطلت بطلت الصلاة أصله الطهارة فهذا طريق من
طرق النظر وأما أن يقال ان صلاتهم لا تبطل لانهم لم يفسدوا شرطاً أو أماناً قال ان
أخذ مكانه صحت وتبطل صلاة من نظر اليه فصحفة يجب نحوها ولا يجوز الاشتغال
بها اه من أحكامه بلفظها (والانظر قوا) قول ز فان تركوه مع القدرة عليه أعادوا
أبدا فيما نظره الخ هو ونحو قوله بعد فان تركوا الغض فكمن صلى عربانا مع القدرة على
الستر عمد الخ وقد اعترض مب ما يأتي واعترضه حق وسكت عما هنا ولا فرق بينهما
في اعتراض ما هنا بطل ذلك والله أعلم (وان كان لعراة ثوب الخ) قول ز أو بعض تلك ذاته

يجري فيه اعتراض مب على قوله بعد فان تركوا الغض الخ اذا لفرق بينهما فقامت له (وان كان لعراة الخ) قول ز أو بعض
تلك ذاته الخ يحتمل أن المراد به ما اذا كان الثوب بين زيد وعمر وقاعا ز يذنبه خالدا ثم احتاج له عمرو وحالو عليه فلا اعتراض

وقوله وقد يحمل على حالة الرضا الخ قال **قو** يمنع هذا الحمل ما مر في التيمم انه ليس لاحدهم أن يسلم الماء الغير ويقيم هو بل يحمل على ما اذا وهب لهم على الترتيب فيما بينهم كان يقول واهبه صلى فيه فلان ثم فلان اه فتأمله **قو** قلت وقول المصنف صلوا أذا ذابغى ولا يجمع بهم امام ليلا كان أو نهرا كذا ابن القاسم في العتبية كما نقله البساطي ابن رشد هذا كما قال لان ستر العورة في الصلاة واجب على الاعيان والصلاة في الجماعة سنة على الكفاية فتروا الجماعة في الصلاة أو لا اه وبه تعلم أن هذه تقييد لقوله فكما استورين والله أعلم ***(فصل)*** **قو** قلت قول خش ونزلت بعد وقعة بدر صوابه قبل وقعة بدر رأى الاولى وهي غزوة أبي سفيان لا الوسطى وهي الكبرى ولا الاخيرة فان التحويل كان في نصف رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم الجمهور وبدر بعده في رمضان وفي الموطن انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد أن قدم المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حوت القبة قبل بدر بشهرين اه وقوله ستة عشر كذا جزم جماعة وجرم آخرون بسبعة عشر ومنهم من رواه على الشك والتوفيق أن الاول لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهر أو ألغى الايام الزائدة والثاني عددها معا ومن شك تردد في ذلك وكان القدوم في ربيع الاول بخلاف والاصح ما قاله ابن عباس وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة الى بيت المقدس لكن لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس فلما قدم المدينة لم يمكنه هذا الجعل فشق عليه استدبار الكعبة فكان تنزول الوحي يقول القبله للكعبة ولانها قبله آية ابراهيم ولانها ادعى لاسلام العرب ***(تنبيه)*** قال (٣٥٢) بعض المحققين يفهم من الاستقبال بالتوجه الى الجهة الواحدة

وبعض يملك منفعة فهم منه مب ما فهم فاعترضه وهو ظاهر ويحتمل أن يكون أشار الى مسئلة وهي أن يكون الثوب بين زيد وعمر ومثلا فاعار زيد نفسه الى خالد فيحتاج اليه عمر وخالد وعليه فاقاله صحيح لا اعتراض عليه فيه فتأمله **قو** ز وقد يحمل على حالة الرضا الخ قال **قو** يمنع هذا الحمل ما مر في التيمم انه ليس لاحدهم أن يسلم الماء الغير ويقيم هو بل يحمل على ما اذا وهب لهم على الترتيب فيما بينهم كان يقول واهبه صلى فيه فلان ثم فلان اه فتأمله والله أعلم

(فصل في الاستقبال)

(ومع الأمن) قول ز ومع الأمن متعلق به الخ فيه بتقديم معمول المصدر عليه وان كان

التوجه الى الواحد الحق تعالى والاعراض عن كل ما سواه فوجه الجسد يتوجه الى البيت الحرام ووجه القلب يتوجه الى رب البيت والاول توجه محسوس الى ذي جهة ومسافة والثاني توجه معنوي الى من لا جهة ولا مسافة ولا أين ليس كشئ شئ وهو السميع البصير اه (ومع الأمن) قول ز متعلق به الخ فيه تقديم معمول

المصدر عليه وان كان بعضهم أجازوا اذا كان ظرفا لكن محله اذا لم يكن المصدر فيحمل لان والفعل والافلا بعضهم يجوز اتفاقا كما يفيد ما نقله ياسين في باب الاستغفار من حواشي التصريح عن الاشعري للابن زيد بتقديم معمول الصلة عليها والله أعلم **قو** قلت كل مصدر عامل فهو يحل لان والفعل لان ذلك شرط في عمله كما هو معلوم وقد قال في المطول عند قول التخصص وأكثروا الاصول جمعا بعد أن كرر قوله لا لاصول متعلق بمحذوف مانص لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل يؤزل بان والفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والظاهر انه جائز اذا كان المفعول ظرفا قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكاف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به مع أن الطرف مما تكفيه راحة من الفعل لان له شأن ليس لغيره لتزيله من الشيء منزلة نفسه لو وقع فيه وعدم انفكاك عنه ولهذا يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها اه وأكتفى المصنف عن شرط القدرة بالأمن لان الخوف أضعف مراتب العجز فغيره احرى والله أعلم (والا فالاظهر الخ) **قو** قلت قول خش عن ابن رشد دل عليه قوله عليه السلام الخ هذا الحديث رواه في الموطن الا انه قال قبل البيت بدل نحو البيت وهو صحيح لا خلاف فيه وانما نصق القبة على أهل الميعة الحرام وهي لاهل مكة أو سقم لاهل الآفاق أو سقم قاله ابن عبد البر وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس رضى الله عنهم امر فوجا البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الأرض قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف لا يحتج به انظر ح

(اجتهادا) قول ز ابن القاسم دليل القبلة الخ تسع في نسبه لابن القاسم عجم والذي لا ينوتس هو مانصه قال ابو محمد رأيت لبعض أصحابنا أن الدليل في النهار على رسم القبلة أن ينظر الى انتهاء آخر نقصان الظل وهو قبل أن يأخذ في الزيادة فان الظل حينئذ قبلة القبلة وذلك قبل أن يأخذ في الزيادة فيرجع الى المشرق ويستدل عليها بالدليل بالقطب الذي تدور عليه نبات نعلش الى آخر ما في نسب تم قال عقبه وأما الاستدلال بالزوال في النهار فالزوال يختلف في الشتاء والصيف ولأن الشمس تطلع في الشتاء من قرب القبلة فلا يصح ما رسم من الاستدلال بالزوال اه ونقله ابو الحسن أيضا فأتت ونقل ابن عات في طرره عن الشيخ اسحق بن ابراهيم الطبطبائي أن من أراد أن يضع قبله مسجدا أو غيره من أرض الاندلس على صحة واستقامة فليز صد يوم خمس عشر من دجنبر طالوع الشمس من مكان يشرف عليها منه فانها تطلع حينئذ في سمت القبلة فليضع محرابه في سمت مطلعها اه وقال ابو الحسن الدادسي في أرجوزته مانصه خاتمة بين فيها القبلة * في الليل والهار بالادله

ما بين برج الحوت والعذراء * قبله مغرب بلا امتراء * فطلع الشمس اذن فاستقبل * ان فيها حالت بدون خلل كذا يكون في الشتاء والاعتدال * وقال نجل خالد لا احتمال فاليات ما بين جنوب وشمال * لجهة المشرق تفهم ذال انال فاستقبلن مطلع شمس باعرى * صيفا ربيعاً وشتاء وخريف أو مطلع الجوزاء عن صحنون * العالم التي ذى القنون والاعتدال الربيع يقع عند أهل الرصد في اليوم التاسع من مارس والخريف في اليوم العاشر من شتبر فطلع الشمس في اليومين المذكورين قبله بالمغرب وفصل الشتاء يدخل في اليوم التاسع من (٣٥٣) دجنبر وينتهي في اليوم الثامن من مارس

فطلع الشمس في جميع أيام فصل الشتاء قبله بالمغرب أيضا وذكر الامام أبو زيد الساجوري رحمه الله تعالى كلاما أجدهن خاد وقال عقبه يشير الى أن من كان مسكنه من مكة المشرقة في جهة المغرب كاهل طرابلس وأعمالها والقصر وان وأعمالها وتلسان وأعمالها وفاس وأعمالها ومراكش وأعمالها وسوس الاقصى وأعمالها ودرعة بعضهم أجازة اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا لكن محله والله أعلم اذ لم يكن المصدر يدخل لأن والفعل والأفلا تلزم تقديم معمول الصلة عليها وقد نقل الشيخ ياسين في باب الاشتغال من حواشي التصريح عن الاسهمي ما يفيد الاتفاق على منع تقديم معمول المصدر المخل لأن والفعل وأطلق وسلمه فراجع (اجتهادا) قول ز ابن القاسم دليل القبلة في النهار أن تستقبل ظلال الخ انظر من نسب هذا ابن القاسم وان كان ز يسع في ذلك عجم فان الذي في ابن يونس هو مانصه قال ابو محمد رأيت لبعض أصحابنا أن الدليل في النهار على رسم القبلة أن ينظر الى انتهاء آخر نقصان الظل وهو قبل أن يأخذ في الزيادة فان الظل حينئذ قبلة القبلة وذلك قبل أن يأخذ في الزيادة فيرجع الى المشرق ويستدل عليها بالدليل بالقطب الذي تدور عليه نبات نعلش فاجعله على كفلك الابسر

(٤٥) رهوني (أول) ووات وبجلماسة وبسكرة وبلا الجريد فان قبلتهم بين الشمال والجنوب الى جهة المشرق ولهم السعة في جهة المشرق فيصالحون الى مطلع الشمس خريفا وشتاء وربيعا وصيفا لاجناح عليهم في ذلك لكن الاولى في حق أهل المغرب الداخل استقبل مشارق الاعتدال والاولى في حق أهل افريقية وطرابلس استقبل مطلع الخريف والشتاء قال قال عبد الملك بن حبيب أما مساجد الاندلس فانها بنيت الى برج العقرب والقوس والجدى وكذلك ينبغي ويصلح لهم ومن استدل بسهيل فقد ضل ضلالا بعيدا وأما نبات نعلش فلا يقتدى بها الا العامة الجاهلية المشتقة من العمى اه والله أعلم وقول ميب لكن لا تظهر له هذا الخلاف غرة الخ فيه انه لا خلاف حينئذ أصلا فقد قال أبو القاسم بن سراج رحمه الله تعالى كافي الميعار اختلف في نبعان مكة هل يجب عليه استقبال الجهة وهو المشهور في مذاهبنا ومذهب الشافعية وهو مقتضى قول مالك في المجموعة وقول جمهور العلماء منهم أبو حنيفة وابن حنبل أو يجب طلب السموت وهو قول ابن القصار وبعض الشافعية ومال الى الباج واستشكل المازري هذا القول ورأى ان السموت لا يحصل بالجسم مع البعد وانما يكون بالابصار فيرجع القولان الى معنى واحد ثم قال بعد كلام فظهر أن الذي عول عليه السلف انما هو الجهة وأما الاستدلال بالآلة فلم يرد عنهم فلا يلزمهم الرجوع اليها وحسب المستدل بها استخراج الجهة اذا سمت عند أهل الآلة هو أن بقدر أن يوضع خط مستقيم من مكان الانسان لوقع مقابلا للكعبة والقائلون يطلب السموت من الفقهاء لا يضيئون هذا التصديق وانما يكتفي عندهم المسامحة بالابصار كاتسمات النجوم اه

(وطلت الخ) غ وجدت معاقا عليه بخط (٣٥٤) شيخنا الفقيه الحافظ أبي عبد الله القوري صوابه ان خالفه أى خالف

واستقبل الجنوب فمال في بصره فهو القبلة والقطب نجم خفي وسط السمكة التي تدور عليه بنات نعش الصغرى والكبرى ورأس السمكة أحد الفرقين وذنبها الحدي محمد بن يونس أما ما ذكره من الاستدلال بالليل فصواب لانه لا يختلف وأما الاستدلال بالزوال في النهار فالزوال يختلف في الشتاء والصيف ولان الشمس تطلع في الشتاء من قرب القبلة فلا يصح مارسه من الاستدلال بالزوال اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا (وطلت ان خالفها) قول ز أى قوله الصواب تذكر الضمير وعدم ظهوره الخ فيه فظن وليس هذا هو الذي لغ ونصه وجدت معاقا عليه بخط شيخنا الفقيه الحافظ أبي عبد الله القوري صوابه ان خالفه أى خالف اجتهاده اه منه بلفظه فتصوب القوري هو عين ما عزا د لبعض النسخ فقوله انه لم يظهر مع ارتضائه ما في بعض النسخ لا يخفى ما فيه (وان صادق) قول ز ثم ان كان اجتهاده مع ظهور الأدلة الى قوله قاله الباجي فيه فظن يتبين بنقل كلام الباجي ونصه فان أتم صلاته على ذلك ثم تبين له بعدم تمام صلاته فقد روى ابن وهب عن مالك في المبسوط وابن القاسم عن مالك في المدونة أن من استدبر القبلة أو شرق أو غرب ثم انحرف عنها إلى القبلة أعاد في الوقت دون ما بعده ثم قال فرع وقول مالك في هذه المسئلة يحتاج إلى تأمل وذلك أن من صلى لغير القبلة ثم علم بذلك بعدم تمام صلاته فالتفت روى عن مالك في ذلك بعد الصلاة في الوقت وهذا قول مجمل وذلك أن هذا المصلي إلى غير القبلة لا يخلو أن يفعل ذلك مع عدم أدلة القبلة أو مع وجودها ولم يلاحظنا في ذلك فروقا بين ما غير أن أبا الحسن بن القصار ذكر عن مالك أن فعل ذلك مجتهد أعاد في الوقت استعجابا وحكي القاضي أبو محمد في اشرافه فمن عمت عليه القبلة فصل إلى ما غلب على ظنه أنه جهتها ثم بان له الخطأ لم يكن عليه إعادة خلافا للمغيرة ومحمد بن مسلمة والشافعي والذي قاله المغيرة ومحمد بن مسلمة ليس على هذا الاطلاق إنما قال المغيرة في المبسوط من استدبر القبلة أعاد أبدأ لانه لم يستقبل القبلة بنى من وجهه فان كانت قبلته إلى العين فصل إلى شرق أو غرب أعاد في الوقت لان بعضه مستقبل القبلة فأما من كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في وقت ولا غيره ومن انحراف عن البيت عامدا أعاد أبدأ وان كان مستقبله لانه وان كان استقبله فلم يقصد الصلاة اليه فهذا مذهب المغيرة ومحمد بن مسلمة على التحقيق وهو كذا في المبسوط قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وقول محمد بن مسلمة عندي قول صحيح ومجمله عندي مع ظهور علامات القبلة وأما مع خفاءها فمذهب مالك أنه لا إعادة عليه وان استدبر القبلة فعلى هذا الانحراف عن القبلة يكون على ثلاثة أوجه أحدها أن يعتمد ذلك فعيد أبدأ وان صلى إلى جهتها والثاني أن يتحيز استقباله مع ظهور علاماته فهو هذا حكمه على ما قدمنا حكمه عن محمد بن مسلمة والثالث أن يتحيز استقباله مع عدم علاماته فهذا لا إعادة عليه اه منه بلفظه وتأمله يظهر لك ما في كلام ز وبأنى من يدل هذا ذكره ان شاء الله (راكب دابة) قول ز ولكن مقتضى جعلهم السفينة والماشي محترزا كراكب الخ فيبدأ أن الركض كراكب الجمل إنما أخذها

اجتهاده اه وقول ز ثم ان كان اجتهاده الى قوله قاله الباجي فيه نظر فان الذي للباجي عن المغيرة ومحمد بن مسلمة في أن أخطأ مع ظهور العلامات انه ان استدبر القبلة أعاد أبدأ لانه لم يستقبل القبلة بنى من وجهه فان كانت قبلته إلى العين فصل إلى شرق أو غرب أعاد في الوقت لان بعضه مستقبل القبلة فأما من كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في وقت ولا غيره اه وانظر نصه يتسامه في الأصل والمشهور إعادة في الوقت مطلقا كما يأتي (راكب دابة) قول ز ولكن مقتضى جعلهم السفينة الخ فيه أن ركب الجمل هو الإيهل في ذلك كدلت عليه الاخبار مع ورود النص عليه بخصوصه عن الامام انظره في هوى (وان سهل الاحتمالها) قلت قول ز ولكن يوحى له لا للارض الخ فيه فظن ركب غير صحيح في المدخل مانصه لكن يوحى إلى الارض بالسجود لا إلى كور الرحلة فان أوما إليه فصلاته باطله اه ونقله ح عند قوله أولرض ويؤدبها عليها الخ (ولا محراب الخ) قلت قول مب هذا الشرط ذكره القرافي نصه في ذخيره ويشترط في تقليد الحارث أن لا تكون مختلفة ولا مطعونا عليها من أهل العلم فهما فقد أحد الشرطين لم يتجزأ تقليدهما اجماعا اه وقوله وقد ألف التاجوري تأليفا

الخ هذا التأليف سماه تنبيه الغافلين عن قبله الصحابة والتابعين ونقل فيه أيضا قول القرافي اتباع ظاهر الحديث يوجب كون الشمال والجنوب قبله لكل أحد وهو خلاف الإجماع وأن المشرق والمغرب ليسا قبله لأحد وهو خلاف

الاجماع بل هو محمول على المدينة والشام في جهة الجنوب أي يستقبلون جهة الجنوب وعلى العين ونحوه في جهة الشمال أي يستقبلون جهة الشمال وأما من عداهم فلا يراد بالحديث قال وإن لم يحمل الحديث على هذا وقيل بعمومه لزم منافضة قوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال وفي دلائل القبلة لابن البناء ما نصه وقد ثبت أن مكة ليست لاهل المغرب في ناحية الجنوب وإنما هي في ناحية المشرق بإجماع من الصحابة والتابعين الذين نصبوا ومسجد النسطاط إلى قلب العقب عند طلوع الشولة وهي خارجة عن حقيقة الجنوب إلى ناحية المشرق قلت ومسجد النسطاط هو جامع عمرو بن العاصي بمصر وأيضا دليل اجتماع الصحابة والتابعين الذين نصبوا قبلة القبر وإن إلى مطلع الشمس في الشتاء وهو دليل قاطع على أن مكة ليست في ناحية الجنوب لاهل المغرب وإن المساجد المنصوبة إلى ذلك خارجة عن القبلة قال وبعد فتح الصحابة لارض المغرب شتواهم مساجد واستقبلوا بمشارك الشمس في الشتاء كما فعلوا ذلك بمساجدهم التي شتواهم بارض مصر بعد فتحها ثم بعد طول الزمان وانقراض الصحابة وتابعيهم أحدث من جاء بعدهم مساجد في اقطار ارض المغرب مستقبلة جهة الجنوب أخذوا منهم بظاهر الحديث واتباعا لما أحدثوه واصطالحوا عليه من تسميتهم جهة الجنوب قبلة فكان ذلك سببا لاندثار قبلة الصحابة رضي الله عنهم فلم يبق منها شيء يارض طرابلس وافريقية سوى قبلةهم التي نصبوها بمدينة القيروان قال وكلما بعد السكان عن مكة في جهة المغرب مالت قبلةهم إلى جهة المشرق أكثر فاذا كان المكان باقضى بلاد المغرب كناس ومراكش كانت قبلة في وسط المشرق ولذلك جمع علي بن يوسف مراكش أربعين فقها فهم أبو الوليد بن رشد ومالك بن وهيم والاندلسي على تصويب قبلة مسجد السقاية فقصوبوها ونصبوها إلى مشرق الاعتدال ثم جاء قوم من بعدهم وحولوها إلى جهة الجنوب اه ملقة او مثل ما ذكره عن علي بن يوسف صدر من السلطان مولانا الرشيد فاته كان استمدعي جماعة من أعيان الفقهاء والموقنين كابي عبد الله الجصاصي وسيدى عبد القادر القاسمي والموقت سيدى على الدادسي وغيرهم حين أراد العمل نصب (٣٥٥) محراب المدرسة الرشيدية فاستخرج أهل

من مقتضى كلامهم وذلك من العجب العجيب كيف وراكب الجبل هو الاصل في ذلك حسبما دلت عليه الاخبار مع ورود النص عليه بخصوصه عن الامام ففي رسم باع غلاما من مبيع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ما نصه وسئل مالك عن الرجل مال يجعله

الاجتماع منهم قبلتها بقدر استقرار
الوسع والطاقة وكتب في تصحيح ذلك
سيدى عبد القادر القاسمي بعد
ما كتب بذلك القاضي الجصاصي

وجلب الجصاصي كثيرا من جواب سيدى ابن سراج المتقدم ثم قال وبالجملة فهذه المدرسة أقوم قبلة من كثير من مساجد هذه المدينة لاسيما القرويين اه وقال شارح الدادسية في شرحه المسمى كما فتح المغيب في شرح اليواقيت قد أدركنا الشيخ سيدى على ابن هرون وكان يخبر في مسلاته ورأى بناء منحرفا لمشرق الشمس في فصل الشتاء بحراب القرويين وكذا شيخنا الماوسى رأيناه منحرفا لمشرق مطلع الشمس في فصل الشتاء وسئل عن ذلك فقال هذا هو الحق الذي لاشك فيه سمعنا ذلك منه في مرضه الذي توفي فيه وأما شيخنا الموقت أبو عبد الله سيدى محمد المدعو الصغير الحاج فكان يصرح ببطالان صلاة من صلى بها ويقول نصبت من غير اجتهاد من الأئمة وإنما نصبت بالحزور والتخمين اه انظر شرح العمل القاسمي عند قوله في الجامع

وجهة القبلة في شرق الجنوب * واتسعت بين الشرق والغروب وقد أنف الفقيه الموقت سيدى العربى القاسمي تأليفًا يشنع فيه على قبلة مسجد الشرفاء ومسجد القرويين ولما بلغ ذلك السلطان مولاي اسمعيل أمر بتجديد بناء مسجد الشرفاء مرة أخرى انصح كلام الفقيه المذكور فاجتمع لذلك على الموقت ورؤسائه وهم الشيخ أبو عبد الله مس وأبو علي بن رجال المعداني وأبو عبد الله مباركة الحفيد وأبو عبد الله محمد بن حمدون بناني وولد عمه أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بناني وأبو الحسن علي الشدادى ورئيس الموقنين العياشى الخصى وأبو عبد الله العربى قصار موقت منار القرويين واتفق رأيهم على أن يبحث الباحث المذكور لا يوجب هدم قبلة المسجد المذكور وإن كان البحث صحيحا لا يمكن التفصي عنه بالحرف المصلى وقد جرى العمل في مسجد القرويين بتثبيت الموقن على ذلك وكثير من محاربي فاس كذلك واتفق رأيهم على ذلك المصلحة ظهرت لهم وكتبوا للسلطان انه لا موجب لهم فلما رأى الباحث ذلك رجع وكتب بخط يده انه أخطأ في البحث المذكور وخطوه لا لعدم صحة بحثه بل لعدم اعتباره المصلحة المذكورة والافالبحث في قبلة القرويين وما على سمتها قبلة مسجد الشرفاء المذكور قديم وعن صرح به القباب قال في نشر المثنى عقب ما تقدم وبفاس بعض المحاربي مستقيمة قبلتها جادوا ولكن القليلة والذى أعرف منها محراب مسجد

حتى حول رأسه إلى رأس البعير فأراد أن يصلي وبجول وجهه إلى دبر البعير قال لأحِب
له أن يصلي الأعلى سير البعير الذي يسير عليه قال الشافعي وهذا كما قال لان قبلته التي
يصلي إليها الأصلي على بعيره وجهته التي يسير عليها القول الله عز وجل فأيقنوا لو أنهم
وجه الله فأصلى ووجهه إلى ظهر البعير فقد صلى إلى غير وجهه في ذلك الحال وإن كان
وجهه تلقاء الكعبة اه منه بلفظه (وبعداً أعاد في الوقت) قول مب فانظر قول
المدونة يظن أنها القبلة وكذا قول ابن عرفة باجتهاداً لم يجمع كلام طفي كانه أشار بذلك
إلى أن كلامهما يخالف ما قاله طفي ولا أدري هل أراد مخالفتهم لما للوجه الأول من
اعتراضيه أو لأنهما أولهما ما ونص طفي في المجتهد وأغيره وهو على عمومته في
الخطأ في الصلاة وأما ما بعدهما فقد استنبهوا في إعادة بغير الاختيار لجهة لتحرره أو
لكونه مقلداً للمجتهد من يقلده أما هما إذا اختارا جهة صلياً لهما تبيين الخطأ فلا إعادة
وتبعه عجم وفيه نظرون وجهين الأول مخالفتهم لطلاق الأئمة كابن رشد والمدونة
وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم فذكر نص المدونة وغيرهما ثم قال فقد ظهر لك أن العقد
الاعادة في الوقت في المجتهد والمقلد إذا لم يجتهد من يقلده واختار جهة أو صلى أربعاً وكذا
المجتهد يتحقق عليه الأدلة أو تلبس عليه اذ لم يستنبهوا فدل على دخوله في كلامهم ويشمل
قولهم مع الأدلة وبخفاً أو التلبس أو كذا في كلام المؤلف مع دخول الجاهل أيضاً والزم
بذكره وان شهر ابن الحاجب البطلان الثاني إخراج المقلد إذا لم يجتهد من يقلده من
الاعادة وأنه لا إعادة عليه لافي وقت ولا في غيره يحتاج لنص اذ لم يذكر فيه أهل المذهب إلا
قول ابن الاعادة أي أيدوا الاعادة في الوقت وقد علمت قائلهم ما أو أطلق في إخراج المجتهد والتخير
والثالث بعد عدم الاعادة فيه الباجي وهو أن ذكره في خفيت عليه الأدلة فقط دون من
التبست وقتله عن القاضي في الإشراف كافي ضيق والله أعلم اه منه بلفظه مع
استقاط بعضه والتظاهران مب قصد البحث في اعتراضيه معاً وأنه ارتضى ما للسنهوري
ومن تبعه وان قول المدونة يظن الخ وقول ابن عرفة باجتهاداً الخ يشهد لهم لان المجتهد إذا
خفيت عليه الأدلة أو التبست والمقلد إذا لم يجتهد من يقلده كل منهما لا يكون منه ظن ولا
اجتهاد هذا مراده والله أعلم وفيه نظر ظاهر وباقى قريباً غلبة الظن مع خفاء الأدلة
وتقدم أيضاً في كلام الباجي ولهذا قال عجم مانصه ومن المعلوم أنه لا تنافي بين حصول
غلبة الظن وعمل الأدلة فيجتمع في شخص عي الأدلة وغلبة الظن بأن القبلة في جهة اه
منه بلفظه ومن العجب أن ابن عرفة جعل قول المدونة يظن أنها القبلة شاملاً للجاهل
واستدل به على أن المشهور فيه خلاف ما شهره ابن الحاجب وقد نقل مب كلامه
وسلمه فالحق ما قاله طفي وأن اعتراضيه معاً على السنهوري ومن تبعه صحيحان ونصوص
الأئمة شاهدة له بل كلام الباجي السابق يفيد أن ما استنبهوه هو محل الاعادة الوقفية وان
ما جعلوه محالاً الاعادة فيه أبدية وباقى أيضاً ما أخذوا من كلامه ان شاء الله وفي ابن
نونس مانصه فان صلى بغير اجتهاد فلا يجوز ثم وان خفيت عليه الأدلة صلى حيث يغلب على
ظنه أن القبلة في تلك الجهة فان بان له أنه استدبرها فلا إعادة عليه واجبة خلافاً للمغيرة

سیدی درام بن اسمعیل الذي
بصموده فانه مستقيم جدا وكذا
محراب مسجد مدرسة الصفارين
وأما غالبا فنصرف والله تعالى أعلم
اه وذكر الامام السبكي
في تنقيده في القبلة أن محراب
القرويين لا انحراف فيه وان
جماعة من الأئمة صلوها في غير
انحراف منهم الحافظ الكبير العالم
الجليل أبو ميمونة سدي درام بن
اسماعيل فانظره والله تعالى أعلم
(وبعداً أعاد الخ) قول مب
فانظر قول المدونة يظن الخ وكذا
قول ابن عرفة باجتهاداً الخ أي فان
المجتهد إذا خفيت عليه الأدلة أو
التبست والمقلد إذا لم يجتهد من يقلده
كل منهما لا يكون منه ظن ولا اجتهاد
وفيه نظر فان غلبة الظن تجتمع
خفاء الأدلة كما يفيد الباجي وغيره
ولذا قال عجم ومن المعلوم أنه لا
تنافي بين حصول غلبة الظن وعمل
الأدلة فيجتمع في شخص عي الأدلة
وغلبة الظن بأن القبلة في جهة اه
وقد جعل ابن عرفة قول المدونة
يظن أنها القبلة شاملاً للجاهل
واستدل به على أن المشهور فيه
خلاف ما شهره ابن الحاجب ونقل
كلامه مب وسلمه فالحق ما قاله
طفي وسلمه نو ونصوص الأئمة
شاهدة منها ما هو صريح في ذلك
ومنها ما هو ظاهر فيه انظره في
الاصل والله أعلم

والشافعي لقوله تعالى فأيقنوا لو افتم وجه الله وقدرى عن عامر بن ربيعة قال كأمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة ظلماء فصلى كل واحدنا حياء وجهه فلما
أصبحنا فإذا نحن صلينا إلى غير القبلة ففسأنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
مضت صلاتكم ونزل فأيقنوا لو افتم وجه الله ويستحب أن يعيد في الوقت لادراك
فضيلة الوقت ولو جاز أن يكون قصر في اجتهاده اه منه بلفظه من ذكر أدلة القرائن
أول كتاب الصلاة الأول وقال بعد هذا اثنا كتاب الصلاة الأول أيضا في ترجمة في وقت من
صلى إلى غير القبلة أو أسلم الخ مانصه وقدرى ابن وهب عن جابر بن عبد الله قال صلينا
ليلته في غيم وخفيت علينا القبلة وعلما فلما أصبحنا فإذا نحن قد صلينا إلى غير القبلة
فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أحسنتم ولم يأمرنا بالاعادة وقال ابن
المسيب وابن شهاب وربعة وغيرهم يعيد في الوقت فان مضى الوقت لم يعد قال مالك
ومن علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطعوا ابتداء الصلاة بأقامته ولا
يدور إلى القبلة وإن علم بذلك بعد الصلاة أعاد ما دام في الوقت ووقته في الظهر والعصر
أصفر الشمس وفي العشاء من طلوع الفجر وفي الصبح طلوع الشمس اه منه بلفظه
وقال في المقدمات مانصه فان صلى بغير اجتهاد لم تجز صلاته وان وقعت إلى القبلة وان
اجتهد فتبين له أنه أخطأ فصلى مستدبر القبلة أو مشرقا أو مغربا أعاد في الوقت على سبيل
الاستحباب وقال الشافعي ان استدبرها فالاعادة عليه واجبة في الوقت وبعده وهو قول
المغيرة من أصحابنا والدليل لنا ما روى عن عامر بن ربيعة أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ليلة ظلماء في سفر خفيت علينا القبلة فصلى كل واحدنا إلى وجهه وعلما
فلما أصبحنا فإذا نحن صلينا إلى غير القبلة ففسأنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال مضت صلاتكم ونزل فأيقنوا لو افتم وجه الله ولما كان المجتهد أيضا في طلب
القبلة اذا أخطأ هالا ينصرف إلى يقين وانما يرجع إلى اجتهاد مثله لم يجب عليه الاعادة
إلا في الوقت بخلاف من صلى إلى غير القبلة وهو موضع يعاينها ويرجع اذا أخطأ إلى
يقين لا إلى اجتهاد اه منها بلفظها وقال في البيان مانصه وقد اختلفا فيمن صلى إلى
غير القبلة مستدبرا لها أو مشرقا أو مغربا عنها ناسيا أو مجتهدا فلم يعلم حتى فرغ من الصلاة
فالتسهور في المذهب انه يعيد في الوقت من أجل أنه يرجع إلى اجتهاد من غير يقين
وقيل انه يعيد في الوقت وبعده وهو قول المغيرة وابن سحنون كالذي يجتهد في صوم شعبان
وقاله الشافعي اذا استدبر القبلة وذكر عن أبي الحسن بن القاسم أن الناس يعيدون ابدا
بخلاف المجتهد وأما من صلى إلى غير القبلة متعمدا أو جاهلا بوجوب استقبال القبلة
فلا خلاف في وجوب الاعادة عليه أبدا وكذلك من صلى بمكة إلى غير القبلة وإن لم يكن
مشاهدا لها فهو كالمتجاهل لها في وجوب الاعادة عليه أبدا من أجل أنه يرجع إلى يقين يقطع
عليه أو يمكنه أن يصعد على موضع يرى الكعبة منه فيعلم بذلك حقيقة القبلة في بيته اه
منه بلفظه وقال اللخمي في تضرعته مانصه فان كان غائبا عن البلد كان فرضه الاجتهاد
أصاب عند الله عز وجل أم أخطأ فان صلى إلى موضع خارج عن الجهة التي يجتهد في القبلة

اليها أو تطلب فيها معتمد المجزوء أعاد الصلاة وإن ذهب الوقت واختلف في الجاهل
والناسي والمجتهد يخطئ فقال عبد الملك بن الماجشون في كتاب ابن حبيب تجزئته الصلاة
وبعدي في الوقت وخالفه ابن حبيب في الجاهل خاصة وقال لا تجزئته الصلاة وإن ذهب
الوقت لأنه عنده عامد وخالف الشيخ أبو الحسن القابسي في الناسي وقال إن كان يعرف
القبلة وصلى باجتهاد فقولته صحيح وإن كان بغير اجتهاد لشيء عرض له فلا يعتدل أن
يقال فيه بعدي ما كان في الوقت وقال المغيرة وابن سحنون في المجتهد بعدي عدوان ذهب الوقت
قال ابن سحنون وهو بمنزلة الأسير يجتهد في صيام رمضان ثم يتبين له أنه صام شعبان
وكما صلى في الغيم باجتهاد ثم يتبين له أنه صلى قبل الوقت ثم قال وقد يحمل قول مالك في
الاعادة في الوقت مرعاة للخلاف لقوله سبحانه ولله المشرق والمغرب فأبنا بولوا فوجه
الله قليل نزات في قوم صلوا في ليلة مظلمة مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تبين لهم أنهم صلوا
إلى غير القبلة وقد قيل غير ذلك ولم يأت شيء من ذلك من طريق فيها صحة أه منها بلفظها
وقال ابن العربي في الأحكام عند قوله تعالى فأبنا بولوا فوجه الله مائنه المسئلة
الاولى في سبب نزولها وفي ذلك سبعة أقوال الاول أنها نزلت في صلاة النبي صلى الله
عليه وسلم قبل بيت المقدس ثم عاد يصلي إلى الكعبة فاعترضت عليه اليهود فأنزلها الله
كرامته ووجه عليهم قاله ابن عباس الثاني أنها نزلت في تخيير النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه ليصلوا حيث شاؤوا من التواحي قاله قتادة الثالث أنها نزلت في صلاة
التطوع يتوجه المصل في السفر إلى حيث شاء فيها رابعا قاله ابن عمر الرابع أنها نزلت
فبين صلى القرية إلى غير القبلة في ليلة مظلمة قاله عامر بن ربيعة الخامس أنها نزلت
في التجاشي آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى قبلتنا قاله أبو قتادة السادس
أنها نزلت في الدعاء السابع أن معناها حينما كنتم من مشرق أو مغرب فلكم قبلة
واحدة تستقبلونها ثم قال وأما قول عامر بن ربيعة فقد أسند عنه إلى النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يصح وإن كان المصنفون قد روه وقد اختلف العلماء في ذلك فقال أبو حنيفة
ومالك يجزئته سيد أن ما لا رأى عليه الاعادة في الوقت استحبابا وقال المغيرة والشافعي
لا يجزئته لأن القبلة شرط من شروط الصلاة فلا ينتصب الخطأ عذرا في تركها ككلامه
الظاهر والوقت وما قاله مالك أصح لأن جهة القبلة تنبج الضرورة تركها في المسافة
وتبيها أيضا الرخصة حالة السفر فكانت حالة عذرا شبهها بالان الماء الطاهر لا يبيح تركه
إلى الماء النجس ضرورة فلا يبيح خطأ أه منها بلفظها وقال في التفرع مائنه ومن أخطأ
القبلة فاستدبرها وصل إلى المشرق أو إلى المغرب مجتهدا أعاد في الوقت استحبابا وإن
خرج الوقت فلا أعادة عليه أه منه بلفظه وقال في الرسالة مائنه ومن أخطأ القبلة
أعاد في الوقت أه وسله القلشاني ونقل عليه محصل كلام ابن رشد الذي قدمناه عن
البيان وقد راجعت المدونة وشرائحها التنبيهات وأبا الحسن وابن ناجي وتكميل التقيد
وحاشية الواوغي والتلقين والارشاد وابن الحاجب وضج وحاشية صر عليه وابن
عرفة والشامل وغير ذلك فما وجدته ماذكره السنهوري ومن وافقه عليه بل

نصوصهم تدل على خلافه منها ما هو صريح في ذلك ومنها ما هو ظاهر فوجب لذلك رده
وتعين ما قاله طفي وقد اعترض بقوله ما قاله ز محتج بكلام طفي نقله مختصرا مجمدا
وسلمه وهو حقه في التسليم لما رأيت به وفي كلام مب نظر فتأمل ذلك كله بانصاف
والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قول طفي وأطلق في اخراج الجهمد التحير والقتال
بعدم الاعادة فيه الباجي الخ كالصريح في أن الذي نقله الباجي عن الاشراف هو نفي
الاعادة الوقتية وقد صرح بذلك جس ونصه فان كان تحريده للاستقبال مع ظهور
العلامات أعاد في الوقت إلا ان استدبر فيعيد أبدا وان كان مع عدم ظهورها فلا اعادة
عليه وان استدبر نقل ذلك في صحيح عن الباجي عن القاسمي أبي محمد في اشرافه اه
وفيما قاله نظر لان الذي نقله الباجي عن الاشراف انما هو نفي الاعادة الابدية لا من
أحد ما قوله لم يكن عليه اعادة خلافا للمغيرة ومحمد بن مسلمة والشافعي الخ وقد علمت أن
الشافعي ومن ذكر معه قائلون بوجوب الاعادة لا باستحبابها كما تقدم في كلام الأئمة
وهو صريح في كلام الباجي نفسه فانهم ما جعلوا للمغيرة وابن مسلمة موافقا لما لا
من أنه ان استدبر مع ظهور الادلة أعاد أبدا وان شرب أعاد في الوقت قائلوا وأما مع
خفتها فان مذهب مالك أنه لا اعادة عليه أي لا اعادة عليه أبدية وأما في الوقت فيعيد بشرق
أو غرب أو استدبر حسب ما نقله أو لاقن رواية ابن وهب عن مالك في المسوط وعن رواية
ابن القاسم في المدونة وبذلك يعلم أن الاعادة التي نفاها في الوجه الثالث هي الابدية
لا الوقتية لانها ثابتة عنده في هذا الوجه بما نقله أو لاقن رواية من ذكرنا ومن تأمل كلام
الباجي أدنى تأمل وأنصف تبين له صحة ما قلناه والعذر لطي وجس أنهم لم ينقلوا
كلام الباجي الا بواسطة صحيح وهو لم يستوفهم والدرك على جس أكثر لأنه جعل
ذلك المذهب وساقه فقها مسلما بخلاف طفي لانه جعل له مقابلا فتأمل ذلك بانصاف
والله أعلم * (الثاني) * حمل الباجي قول المغيرة وابن مسلمة مخالف لما نقله هو عن القاضي
عبد الوهاب وما قدمناه عن ابن يونس وابن رشد والنخعي وابن العربي من جعله خلافا
وكذا جعله خلافا لابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد وهو الظاهر * (الثالث) * اذا ثبت
من هذه النصوص استحباب الاعادة للعالم اذا خفيت عليه الادلة ثبت استحباب الاعادة
للمقلد اذا لم يجد من يقلده وهو المراد بالجاهل في كلام الأئمة سابقا من باب أخرى لان
العالم اذا خفيت عليه الادلة لم يقصر في شيء قبل ولا في الحال بخلاف الجاهل فقد قصر
قبل بترك التعلم مع ما قاله طفي من أنه شهر فيه القول بوجوب الاعادة * (فرع) *
قال النخعي مانعه وقال أشهب في مرضي في بيت في ليل مظلم صلى بهم أحدهم فان تبين
ان الامام الى القبلة وحده أجر أنه صلاته وحده وأعاد من خلفه وان أخطأ الامام القبلة
أعاده وهم وان أصابوا القبلة وفارق هذا الامام يصلى على غير وضوء وهو ناس أنها
تجزئهم لان هؤلاء قصدوا الى مخالفتهم في اجتهاده فصالحوا الى غير الناحية التي صلى اليها
اه منه بلفظه وقوله وفارق هذا الخ من كلامه لان كلام أشهب كما بينه كلام أبي الحسن
ونصه ابن يونس قال أشهب في مرضي في بيت صلى بهم أحدهم في ليل مظلم الى غير القبلة

وهم يظنون أنهم إلى القبلة وكان الامام إلى القبلة وهم إلى غيرهما وهم إليها وهو إلى غير
 القبلة ولم يعمدوا قال ان أصاب الامام القبلة لم يعدوا أعاد من خلفه وان أخطأ الامام
 القبلة أعاد هو وهم أصابوا القبلة أو أخطؤا أو أوسحق وفي هذا نظر لان الامام اذا أخطأ
 القبلة وأصاب من وراءه يجب أن يجزئهم على قياس قولهم اذا كان الامام ناسيا للوضوء
 ان الصلاة تجزئهم ثم قال للنعى وفارق هذا الامام إلى آخر ما قدمناه عن النعمي اتفاقا
 * (تنبيه) * ظاهر كلام هؤلاء الشيوخ أن الاعادة عند أشبه على الوجوب وأن ذلك
 عندهم مسلم والظاهر أن ذلك لا يجري على المشهور وإنما يجري على قول المغيرة وابن
 مسلمة والله أعلم (وعلى بعيد الناسي أبا خلاص) الاول وهو أنه بعيد أبا قال فيه ابن راشد
 هو الاصح وفي بعض نسخ ابن الحاجب ما منه وبعيد الناسي والجاهل أبا على المشهور
 اه والثاني شهره ابن رشد وقد تقدم منه وعلى تشهيره اقتصر ابن عرفة وابن ناجي وأبو
 الحسن والقلشاني وقد اعترض في ضيق تشهير ابن الحاجب السابق فاقلا ما منه هذا
 لتشهير ابن بطاهر فالاحسن ما وقع في بعض النسخ وبعيد الناسي في الوقت والجاهل
 أبا على المشهور اه منه بلفظه وبهذا تعلم أن الصواب لو اقتصر المصنف على تشهير
 ابن رشد والله أعلم وقول ز الناسي لحكم الاستقبال الخ قال شيخنا ج فيه نظر بل
 الظاهر أنه بمنزلة الجاهل بحكم الاستقبال وقد قالوا انه بعيد أبا اتفاقا اه من خطه
 قلت ما قاله ز به قرره البساطي ونصه يعني أن من نسي أن الاستقبال مطلوب أو نسي
 أن يستقبل فقال ابن يونس الرواية أن بعيد أبا الجاهل أخرى اه محل الحاجة منه
 بالنظر وتبعهما جس فقتر المصنف الوجهين أيضا وهو الظاهر والقياس الذي
 ذكره شيخنا رضي الله عنه لا يخفى ما فيه لان الجاهل في باب العبادة ملحق بالمتعمد على
 المشهور مع كونه عن جاهل شيئا أشهر اشتارا لا يخفى على أحد الا على حديث عهد باسلام
 غير محاط للمسلمين قبل فتأمله وقول ز واقصر عليه ابن عرفة مراده والله أعلم أن
 ابن عرفة اقتصر على تشهير ابن رشد فالضمير في قوله عليه يعود على تشهير ابن رشد المفهوم
 من شهر وجهه على ظاهره لا يصح لان ابن عرفة ذكر الخلاف في الناسي انظر نصه في مب
 وغيره * (تنبيه) * قول البساطي فقال ابن يونس الرواية أنه بعيد أبا الخ أصله في ضيق
 ولم يتعبه صر في حواشيه وهو سم ومنه رحمه الله لان ابن يونس لم يقل ذلك في موضوع
 كلامه هنا وإنما قاله فيمن صلى بمكة نسياناً ونصه قال ابن القاسم وبلغني عن مالك أنه قال
 من صلى في الكعبة فريضة أعاد في الوقت كن صلى إلى غير القبلة يريد لانه يستدبر بعضها
 ويريد أنه صلى فيها ناسيا لانه جعله كن صلى إلى غير القبلة وقد قال أصبغ في كتاب ابن
 المؤازر من صلى في الكعبة عامدا أعاد أبا فدل أن الناسي عنده بعيد في الوقت وقال ابن
 حبيب من صلى فوق ظهر بيت الله الحرام وفي داخله فريضة أعاد أبا في العمدة والجهل
 كن صلى إلى غير القبلة وقال ابن عبد الحكم عن أشبه لا اعادة عليه محمد بن يونس وقول
 ابن حبيب أشبه بظاهر المدونة محمد بن يونس وإنما فرقوا بين سمه ووعده وجعلوا بخلاف
 من صلى في مكة إلى غير القبلة فقد قالوا فيه بعيد أبا لانه معان لها الان الذي صلى

(وهل بعيد الخ) قول ز الناسي
 لحكم الاستقبال الخ أصله البساطي
 ومثله جس وهو الظاهر ولم
 يجعله كالبطلان لحكم الاستقبال
 لان الجاهل في باب العبادة ملحق
 بالعامد على المشهور وقول ز
 وانظر دابن الحاجب الخ أي على
 ما في بعض نسخه ونصه وبعيد
 الناسي والجاهل أبا على المشهور
 ضيق هذا التشهير غير ظاهر
 فالاحسن ما في بعض النسخ وبعيد
 الناسي في الوقت والجاهل أبا على
 المشهور اه وقوله واقصر عليه
 ابن عرفة أي على تشهير ابن رشد
 وكذا اقتصر عليه ابن ناجي وأبو
 الحسن والقلشاني وبه أنه أرح
 وتقدم نص ابن عرفة عند مب
 قريبا فانظر وقول خن وشهره
 ابن رشد أي رحمه بقوله هو الاصح
 وقوله عن ابن يونس وهو الرواية فيه
 تبع فيه البساطي وأصله في ضيق
 وفيه نظر فان ابن يونس إنما قال
 ذلك فيمن صلى بمكة نسيانا انظر نصه
 في الاصل

في الكعبة قد صلى الى بعض اهلها وبخلاف من استدبر جميعها ولم يروى أن الرسول عليه
 الصلاة والسلام تنقل فيها والتنقل لا يجوز الا الى القبلة كأنه رخصة فكان ينبغي على هذا
 أن لا يعيدوا وتعمد خلافاً لروى حديث آخر أنه لما دعا فقط فاهـذا توسط مالك أمره
 فجعله يعيد في الوقت محمد بن يونس ويحتمل عندي فيمكن صلى في مكة الى غير القبلة ناسيا
 أن يعيد في الوقت ويكون بخلاف من أسقط شيئا من فروض الصلاة ناسيا لقوله تعالى
 فأنيما قولوا فتم وجهه الله نزلة فمن صلى في غير القبلة ثم علم بعد الوقت وقال الرسول
 عليه الصلاة والسلام جل عن أمتي الخطأ والنسيان والرواية أن يعيد أبدأ والله أعلم
 بالصواب وذكر بعض أصحابنا أن بعض أهل العلم قال فيمن صلى بالمدينة الى غير القبلة أنه
 يعيد أبدأ ويعيد في غير هذين الموضعين في الوقت لأن صلاته في الوقت مجتهدا أتم من
 صلاته بعد الوقت مجتهدا فدل ذلك بعد في الوقت اهـ منه بلفظه ونقله أيضاً أبو الحسن
 بهذا اللفظ والله أعلم (وجازت سنة فيها) قول ز وظاهر المدونة جواز فعلها ما فيها على كل
 قول سلمه تو ومب بسكوته ما عنه وقال شيخنا ج فيه نظر في المدونة ولا يصلى
 فيها ركعتا طواف واجب حسبما نقله عنها ابن عرفة اهـ من خطه قلت وما قاله صواب
 ونص المدونة ولا يصلى في الحجر ولا في الكعبة فريضة ولا ركعتا الطواف الواجب ولا الوتر
 ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من ركوع الطواف فلا بأس به اهـ منها بلفظها وفي ابن
 يونس عن المدونة ما نصه قال مالك لا يصلى في الكعبة ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا
 الطواف الواجب ولا الوتر ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من ركوع الطواف والنوافل فلا
 بأس به لأن النبي صلى الله عليه وسلم تنقل فيها وقال انه دعا فقط اهـ منه بلفظه (تنبيه) *
 حكى ابن عبد السلام الخلاف في جواز النفل في الكعبة وتعمد ابن عرفة ونصه والمذهب
 جواز النفل في الكعبة وزعم ابن عبد السلام أنه المشهور وتفسيره به قول ابن الحاجب
 المشهور وجوازه فيها لا الفرض وهم نقلوا وفيه ما لأن المشهور راجع للافرض ولم يقل
 يمنع النفل فيها الا داود اهـ منه بلفظه ولما قرئ عليه هذا النفل من تحتصره قيل له ان
 عياض حكى عن أصبغ منع التنقل فيها فقال انما أنا اعتمدت في التعقب على حكاية أبي عمر
 الاجماع على جواز التنقل ونص كلام عياض قال بعض شيوخنا منع مالك انما هو على
 وجه الكراهة وان صلى فيها أعاد في الوقت ومنع بعض الظاهريه فيها الفرض والنفل وهو
 مذهب ابن عباس وأصبغ من أصحابنا يجعل المصلى فيها الفرض يعيد أبدأ اهـ قال الابي
 بعد ذكره ذلك كله مانصه قلت وكأنه سلم النفل عن أصبغ وأنت تعرف أن أصبغ في
 كلام عياض ليس معطوفاً على ابن عباس وانما هو مبتدأ خبره ما بعده أي وأصبغ يقول
 يعيد أبدأ ثم وجدت ابن العربي في العارضة حكى القول بمنع النفل عن ابن حبيب ومالك
 قال مانصه أجاز الشافعي فيه الفرض والنفل ومنع ابن حبيب الكل واختلف فيه قول
 مالك فترمه أنه أصلا ومرة جوزه في النفل وكرهه في الفرض وأنت بعد وقوفك على كلام
 ابن العربي هذا لا تشك في سقوط التعقب اهـ منه بلفظه (وفي الحجر) قال الواوئخي عند
 كلام المدونة السابق قرياً مانصه وههنا اشكال وذلك أنهم عللوا عدم صحة الفرض

(وجازت الخ) قول ز وظاهر
 المدونة جواز فعله ما فيها على كل
 قول الخ فيه نظر في المدونة ولا يصلى
 في الحجر ولا في الكعبة فريضة ولا
 ركعتا الطواف الواجب ولا الوتر
 ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من
 ركوع الطواف أي والنوافل فلا
 بأس به اهـ ونقله عنها ابن يونس
 وقال ابن العربي في العارضة أجاز
 الشافعي فيه الفرض والنفل ومنع
 ابن حبيب الكل واختلف فيه
 قول مالك فترمه أنه أصلا ومرة
 جوزه في النفل وكرهه في الفرض
 اهـ وبه يسقط تعقب ابن عرفة
 حكاية ابن عبد السلام الخلاف
 في جواز النفل في الكعبة والله أعلم
 (وفي الحجر) قال الواوئخي ههنا
 اشكال وذلك أنهم عللوا عدم
 جواز الفرض

في الحجر بكونه جزءاً من البيت وقد كره مالك دخول البيت بالنعلين والمشهور جواز دخول
الحجر بالنعلين فاللازم على كونه جزءاً من البيت عدم الدخول بالنعلين واللازم على جواز
الدخول بصحة الصلاة اهـ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره والله أعلم (لا فرض)
بقوله ز فلا يجوز فيه ما يوجب الخ الصواب إسقاط قوله ويطلب لانه لا يلتزم مع قول المصنف
في عاقل في الوقت الخ فتأمله (وأول) الاول لابن يونس وجماعة وهو ظاهرهما عند ابن
الحاجب والثاني لعدم الوهاب والخمى وابن عات انظر ضجج (وان أمن أعاد الخائف
وقت) قول ز مختار مثله لابن ناجي ونصه ابن يونس ويريد الوقت المختار اهـ منه بلفظه
والذي لابن يونس هو مانصه يزيد وقت الصلاة المفروضة اهـ فتأمله ويقول ز
ان تين عديم ماخفه فان تين ماخفه لم يتيين شي فلا إعادة الخ سله تو وبسكوتها
عنه وكتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظر اهـ وبجث فيه أيضاً جس بقوله ولم يزل
هذا القدي في كلامه من يعقد عليه اهـ قلت أماما ذكره ز من عدم الاعادة فيما
إذا لم يتيين شي فلم أر من ذكره أصلاً وأما فيما إذا تين ماخفه فقد ذكره ابن ناجي في شرح
المدة جاز ما به فانه قال عند قول المدونة ومن خاف من سباع أو غيرها صلى على دابته
أياءاً حجتاً توجهت به فان أمن في الوقت فاستحب إلى أن يعيد بخلاف العدو اهـ مانصه
ما ذكر أنه يعيد في الوقت متفق عليه وما ذكره في العدو وهو المشهور وقيل المغيرة يعيد
في الوقت وعلى الاول ففرق بين المسائلين من وجهين أحدهما أن العدو انقضى أمره
النفوس والاصوص في غالب الامر انما يريدون المال وحرمة النفس أقوى وضعفها
السمع يطلب النفس وقد جعلوه كاللص الثاني أن خوف العدو مبني بخلاف اللصوص
والسباع ولو استوى الخوف فيهما لاستوى الحكم اهـ منه بلفظه قلت وهذا الفرق
وان سلمه ابن ناجي فيه نظر لما قلته لا كما أهل المذهب فان قول المدونة بخلاف العدو نقص
في أن بين المسائلين مخالفة وعلى ما قاله لا مخالفة بينهما ومثل ما تقدم عن المدونة لابن
يونس عنه وأما وقال القمى مانصه قال مالك فبن خاف على نفسه السباع وغيرها فانه يصلي
على دابته حيث توجهت به واستحب أن يعيد ان أمن في الوقت ولم يره بمنزلة العدو وقال
القمي وان صلى على دابته خوفاً من العدو يعيد في الوقت وكل هذا استحسان ولا شيء
عليه ان لم يعد قال الشيخ رضي الله عنه وأرى ان ينظر هل هو على يقين من زوال ذلك قبل
زوال الوقت أو على اياس أو شك حسب ما مضى في التيم واستحب له اذا كان يرجو
اكتشاف ذلك قبل خروج الوقت أن يؤخر إلى آخر الوقت المختار اهـ منه بلفظه وهو
صريح فيما قلناه وقد صرح ابن القاسم بذلك في سماع أبي زيد ولم يحل ابن رشد فيه
خلافاً لمسئلة ابن القاسم أخص في الاول من سماع أبي زيد من كتاب الصلاة الثاني
مانصه قال أبو يزيد سئل ابن القاسم عن قوم ربطهم اللصوص لا يصلون ثم يسلون فقال
يقضون تلك الصلوات كلها وينبغي لهم أن يصلوا الصلاة اذا حضر وقتها أياءاً اذا لم
يقدروا على غير ذلك ثم يعيدوا اذا أرسلوا أو أرسلوا في وقتها فان لم يفعلوا فعليه القضاء
قضاء تلك الصلوات قال القاضي قوله انهم اذا لم يصلوا أياءاً ثم أرسلوا انهم يقضون تلك

في الحجر بكونه جزءاً من البيت وقد كره مالك دخول البيت بالنعلين
والمشهور جواز دخول الحجر بالنعلين فاللازم على كونه جزءاً من البيت
عدم الدخول بالنعلين واللازم على جواز الدخول بصحة الصلاة اهـ
ونقله غ في تكميله وأقره (وأول الخ) الاول لابن يونس وجماعة
وهو ظاهرهما عند ابن الحاجب والثاني لعدم الوهاب والخمى وابن
عات انظر ضجج (وان أمن الخ) قول ز ان تين عديم ماخفه الخ
ما ذكره من عدم الاعادة فيما إذا لم يتيين شي لم أر من ذكره أصلاً
وأما فيما إذا تين ماخفه فقد ذكره ابن ناجي في شرح المدونة جاز ما به
وقول خش لان العدو مراده النفس الخ يريد عليه أن السبع
يطلب النفس وقد جعلوه كاللص وأجيب بان السباع ربما نرت
منه وذهبت عنه وربما قدر على الانحراف والزوال عن مواضعها
فلا تتبعه انظر الاصل والله أعلم

الصلاة صحيح لانهم لما ربطتهم للصوم فلم يقدروا من أجل ربطهم على الركوع
والسجود اتفقوا على فرضهم الى الائمة فليتر كوا ذلك كان كمن ترك صلاته متعمدا حتى
يخرج الوقت انه يجب عليه أن يصليها بعد خروج الوقت ولا اختلاف عندي في هذا
الوجه وهو مثل قوله في المدونة في الذين تحت الهدم فان صلوا ايماء فلا إعادة عليهم الا في
الوقت استحبابا وقوله فان لم يتبعوا فعليهم قضاء تلك الصلوات يحتمل أن يريد فان لم يصلاوا
ايماء فعليهم قضاء تلك الصلوات أيضا فان كان أراد ذلك فهو صحيح على ما قدمناه ويحتمل
ان يكون أراد فان لم يعيدوا في الوقت اذ صلوا ايماء فعليهم القضاء بعد الوقت فان كان
أراد ذلك فهو على أحد قولين ابن القاسم فيمن أيمى بالاعادة في الوقت فلم يفعل حتى خرج
الوقت وقد مضى ذلك في رسم استاذن من سماع عيسى وفي غيره من المواضع اه محمل
الحاجة منه بلقطه * (تنبيه) * قول ابن ناجي في الفرق الاول وضعف الحجة يقتضي أن
قاتل ذلك لم يتعرض للسبع وفيه نظر ففي أبي الحسن عند نصح السابق ما نصه عبد الحق
والفرق بين المستثنين ان العدو انما اده النقص والصوم في غالب الامر انما
يريدون مالا وحرمة النفس أعلى من حرمة المال فامر العدو أشد لدان العدو وقاتل على
دين يراه صوابا واللص يعلم بخطئه وفساد ما ركه فانخوف منه أيسر في غالب الحال
والسباع ربما قترت منه وذهبت عنه وربما قدر على الانحراف والزوال عن مواضعها
فلا تتبعه والعدو ليس كذلك في غالب الحال فكان الحكم أشد والامر في غيره أيسر على
ما ذكرناه صح من كتابه الكبير اه منه بلقطه وهو أيضا صريح في رد ما لابن ناجي و ز
وعج والله أعلم (لا يطبق التزول به) قول ز أو تلوث ثيابه الى قوله وهو المشهور وقال
ابن عبد الحكم رواه أشهب بسجده وان تلطخت ثيابه الخ ما ذكره أصله لابن ناجي ونحوه
للقشاني وأصل ذلك لابن رشد في سماع القريشيين من كتاب الصلاة الاول لكنه لم
يذكر تشهيرا وفي كلام ابن عرفة ما يوههم خلاف هذه النسبة ونصه وفي الائمة خوف
تلطخ الثياب بطين ثلثه ان لم يكن واسع المال أو كانت ذات قيمة والطين يفسدها لابن
عبد الحكم مع سماع القريشيين ورواية زياد مع رواية ابن حبيب ونقله عن أصحاب مالك
قائل لا استحباب تأخيرها الى آخر الوقت وتخرج ابن رشد على شراء الماء الوضوء وفسر وقت ابن
حبيب بالمختار ثم ان وصل حيث لا طين أعاد في الوقت اه منه بلقطه كذا وجدته في
ثلاث نسخ منه وكذا في نسخة من تكميل التمسيد نقله عنه فيوههم لقاعدة ابن
الثالث هو الاول بن زيادة في أن المنسوب لابن عبد الحكم وسماع القريشيين هو الائمة
مطلقا وليس كذلك لكن في كلامه قرينة تدفع هذا الابهام عند التأمل وهي قوله في
عزو الثاني قائل لا استحباب تأخيرها الى آخر الوقت لان استحباب التأخير انما يناسب الائمة
فتأمل فلو قدم عزو الثاني على الاول سلم من هذا * (تنبيه) * أطلق ح و ز وغيرهما في
الائمة اخوف تلطخ الثياب ولم يقدموه بما اذا كان يخطئ عليها الفساد وهو موافق لما نقله
ابن عرفة وغيره من جعلهم ما قاله ابن رشد ثالثا لكنه مشكل مع ما تقدم عند قوله في
الرعاف وأما نخوف تأذيه أو تلطخ ثوبه عند ح نفسه من أن ذلك مقيد بما اذا كان

(لا يطبق الخ) قول ز أو تلوث
ثيابه الى قوله وهو المشهور وقال
ابن عبد الحكم الخ ما ذكره أصله
لابن ناجي ونحوه للقشاني وأصل
ذلك لابن رشد في سماع القريشيين
من كتاب الصلاة الاول لكنه لم
يذكر تشهيرا وفي كلام ابن عرفة
ما يوههم خلاف هذه النسبة انظر
نصه في الاصل والظاهر أن المراد
بالثياب هنا التي يفسدها الغسل
كما يؤخذ من تقييدها بذلك في قوله
في الرعاف وأما نخوف تأذيه أو
تلطخ ثوبه بالآخرى لوجوه انظرها
في الاصل والله أعلم

الثوب بفسده الغسل ونصه هناك ما ذكره ابن هرون من التفصيل بين ما يفسده
 الغسل وما لا يفسده هو الظاهر فينبغي ان يحمل عليه كلام ابن رشد وابن حبيب وكلام
 المصنف اه وقال قبل ذلك ان ابن قرحون نقل كلام ابن هرون وقوله ثم قال آخر
 واذا كانت العلة انما هي افساده الغسل فينبغي أن يقيده بذلك بما يفسده الغسل
 اه وقد سلمه من بعده من شرح المتن ومحسبه وبه شرح عجم ومن تبعه هناك
 ووجه الاشكال انه اذا اعتبر القيد هناك فبمعنى ثمره من باب أخرى لوجه أحدها أن
 الايماء في الرعاف أقوى منه هنا ما على طريقة ابن رشد من حكاية الاجماع على صحته في
 الرعاف فواضح وأما على طريقة المازري التي تحكي الخلاف في ذلك فلا يلزم بها المقابل
 الا لان بسلمة والمقابل هناك لا والله وان عبد الحكم ثانيا أن الضرر الذي يحصل للثوب
 الذي لا يفسده الغسل من الطين أخف من الضرر الذي يحصل له من الدم لانه يبقى أثره
 غالباً ويحتاج مع شدة العرق إلى مزيل من صابون وفحوة غالباً وقد أجابوا عليه هناك
 أن يركع ويسجد فكيف يصحون له هنا الايماء هذا مما لا يعقل ثالثاً انه على تسليم
 مساواة الدم والطين في الضرر في السجود والركوع في الرعاف زيادة تلطخ ثوب المصلي
 بالنجاسة المطلوب زوالها عنه اجماعاً وان اختلفوا في الطلب هل هو على الوجوب أو لا
 لانه كذلك في الطين فكيف يخصص للرعا في الايماء ويمنع منه هنا وقد قال في الذخيرة
 حين تكلم على الايماء للرعا وذكر التعليل بخوف الضرر مانصه وقال غيره بل معناه
 يضر بالتلويث كما قلنا في الطين الخفضا يصلي فيه قائماً يسلم من التلويث فالدم أقبح
 من الطين اه محل الحاجة منه نقله في ما مر وقد قال عجم نفسه هناك مانصه
 واذا كان يوحى من يصلي في الطين الخفضا خوف التلويث فأولى هذا لانه نجاسة اه
 منه رابعها أن المصلي بالايما هنا يبعد في الوقت ان وجد محلاً لطين فيه كما تقدم في
 كلام ابن عرفه فويأتى في كلام ابن رشد بخلاف المولى للرعا فكيف يقيد الثوب في
 ايما لا اعاده فيه ويطلق في ايما تستحب فيه الاعادة خامساً أن التقيدها منصوص
 عليه لابن رشد أخذاه من المدونة وهناك ليس كذلك فكيف يجعل ما لابن رشد هنا
 مقابلاً ويعتد هناك ما لابن هرون وكلام ابن رشد هو في سماع القرنين فانه قال بعد أن
 ذكر الخلاف مانصه والذي أقول به في هذه المسئلة على ما في المدونة في الذي لا يجزئ الماء
 لوضوئه الا باليمن أنه ان كان الرجل واسع المال والثياب التي عليه ليست لها تلك القيمة
 أولاً بفسدها الطين ولا ضرر عليه في جسمه في الصلاة فيه لم يجز له أن يصلي ايما وان كان
 بخلاف ذلك جاز له الايماء لانه في الموضعين جميعاً اتفق من فرض وجب عليه لحياطة ماله
 ولا خلاف أحفظه في الرعا في تهادي به الرعا ويخشى ان ركع أو سجد أن تلطخ ثيابه
 بالدم انه يصلي ايما اه محل الحاجة منه بلفظه وقوله ولا خلاف أحفظه الخ حكى على
 ذلك الاجماع في المقدمات ونصها فان اقطع عنه الرعا في بقية من الوقت وقد رعى
 الصلاة كما هو ساجد لم يجب عليه اعادة لان ايما ان كان لا ضرار للركوع والسجود
 به فهو كالريض الذي لا يقدر على السجود فيصلي ايما ثم يصح في بقية من الوقت أنه

لا إعادة عليه وان كان مخافة أن تمثلي فيا به بالدم فهو عذر يصح له الايمان به اجماعا فوجب
 أن لا يكون عليه إعادة كلسافر الذي لا علم عند المائتين ثم يجسد الماء في الوقت أنه
 لا إعادة عليه من أجل أنه من أهل التيمم اجماعا بخلاف المريض والخائف اذ قد قيل انهما
 ليسا من أهل التيمم وبخلاف المصل في الطين ايماء اذ قد قيل انه ليس من أهل الايمان
 يلزمه أن ير كغ ويسجد في الطين وان فسدت ثيابه فخل ذلك على الله بعزير وقد جسد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الماء الطين فانصرف من الصلاة وعلى جبينه وأنه أثر الماء
 والطين اه منها بلفظها فتحصل أنه ان سلم التقييد في مسئلة الرعا ف لم أن يقال به في
 مسئلة الطين بالاحرى وأن ما فعله ح وغيره من التقييد هناك والاطلاق هنا لوجه
 له أصلا ولو عكسوا فأطلقوا هناك وقيدوا هنا لكان كذلك وجه فتأمل به باصاف والله أعلم
 (ويؤتيها عليا كالارض) فيه مناقشات الاولى أنه عكس التشبيه والاولى أن لو قال
 ويؤتيها على الارض كعليها تأمله الثانية أنه صدر الجملة الحالية ذات مضارع ثبت بالواو
 اذ لا يصح أن تكون مستأنفة لانها قيد فيما قبله والاصفة لا قترانها بالواو ويجب
 جعلها خبرا مبتدأ محذوف أي وهو يؤتيها الخ الثالثة ان كلام ابن عرفة فيه يد أن
 ما درج عليه المصنف مقابل ونصه ولا يصح فرض صحيح آمن على راحته ولا مريض هو
 بالارض أتم وفيه مساو يامنعه لسماح ابن القاسم معها وجواز ان يحز عن السجود
 والجلاس بالارض لسماح يحيى رواية ابن القاسم وجواز ان يحز عن الاول لابن حبيب
 وابن عبد الحكم ورواية أشهب وفسرها اللغوي والمنزري بالسكراة وابن رشد
 والتونسي بالمتع ونصها ولا يعجبني اه منه بلفظه فالمراد ذهب على الثالث في كلام
 ابن عرفة وهو خلاف قول مالك في سماح ابن القاسم وروايته أيضا في سماح يحيى وخلاف
 مذهب المدونة ويجب بأن المصنف راجح أيضا وأرجح كما أفاده كلام ابن يونس ونصه
 قال مالك والشديد المرض الذي لا يدرك أن يجلس لا يعجبني أن يصلي المكتوبة في المحل
 لكن على الارض وذ كر عن أبي محمد أنه قال معناه لا يصلي حينما توجهت به الدابة في
 محله فلما وقفت له الدابة واستقبل به القبلة جاز أن يصلي على الدابة وهو وفاق وروى ابن
 القاسم وغيره عن مالك في غير المدونة أنه اذا كان ممن لا يصلي على الارض الايمان فليصل
 على البعير من بعد أن يوقف له ويستقبل به القبلة اه منه بلفظه ويرجحه أيضا
 اقتصار الشيخ أبي محمد في رسالته عليه ونصها الا ان يكون ان نزل على ايماء جالس المرصه
 فليصل على الدابة بعد أن يوقف له اه ويرجحه أيضا أنه الذي أفتى به الاصيلي في
 تكميل التقييد ما نصه وفي المدارك أن أبا محمد الاصيلي أفتى ابن أبي عامر بجواز الصلاة
 في العمارية التي كان يلزم الركوب فيها في اسفاره وأباح له ذلك في الفريضة دون النزول
 بالارض اذا كانت صلاية ايماء اللوحي الذي أصاب قدميه من عله النقرس قال عياض
 وهي احدى روايتي ابن القاسم اه منه بلفظه وكفى بهذا كله شاهد المصنف والله
 أعلم * (فرع) في نوازل الصلاة من المعيار ما نصه وسئل ابن عرفة عن المصل على ظهر
 الدابة في محمل أو غيره هل تشتط طهارة محمله من سرج أو كاف أولا فأجاب بشرط ذلك

(ويؤتيها الخ) هو خير لمبتدأ
 محذوف أي وهو يؤتيها الخ ولا
 يصح صناعة الاندك
 * وذات بدء مضارع ثبت *

البيت ولو قال ويؤتيها على
 الارض كعليها السلم من عكس
 التشبيه واعلم ان كلام ابن عرفة
 يفيد أن ما درج عليه المصنف
 مقابل لانه خلاف قول مالك في
 سماح ابن القاسم وروايته أيضا في
 سماح يحيى وخلاف مذهب المدونة
 ويجب بان المصنف راجح أيضا
 أو أرجح كما أفاده كلام ابن يونس
 وعليه اقتصر في الرسالة وبه أفتى
 الاصيلي انظر الاصل والله أعلم

﴿فصل﴾ قال في المقدمات والصلوات أفضل أعمال البر فرائضها أفضل من سائر الفرائض ونوافلها أفضل من سائر النوافل اه قلت وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فإن قبلت نظر فيما بقي من عمله وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بعينه مرفوعا وروى الامام أحمد مرفوعا من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون وأبي بن خلف قال الفسني وخص هؤلاء الأربعة بالذكر لانهم رؤس الكفرة تركوا الصلاة لتجارة فهو مع أبي بن خلف ومن تركها لما دكه فهو مع فرعون ومن تركها لما له فهو مع قارون ومن شغل عنها رياسة فهو مع هامان وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني بسند حسن (٣٦٦) عن ابن عباس مرفوعا من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد بها

من الله الا بعدا قال المناوي لان صلاته وبال عليه وهذه الآفة غالبية على غالب الناس اه وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن جيد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن مسعود انه قيل له ان فلانا يبطل الصلاة قال ان الصلاة لا تنفع الا لمن أطاعها ثم قرأ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر قال من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له وأخرج عبد ابن جيد وابن جرير وابن مردويه بسند ضعيف عن ابن مسعود مرفوعا لا صلاة لمن لا يطيع الصلاة وطاعة الصلاة أن تنهى عن الفحشاء والمنكر وأخرج سعيد

في التافه لانها اختيار وأما في الفريضة للضرورة فلا تشتط لانه قد استخف ترك الواجب مرفوعا ومجود فكيف بطهارة المحل والله تعالى أعلم اه منه بلفظه قلت هذا واضح ان كان لا يستطيع النزول للارض وأما ان كان يستطيعه بلا مشقة فلا لانه مطالب بطهارة المحل وهو قادر عليه بالنزول الى الارض بخلاف الركوع والسجود تأمله منصفوا والله أعلم ﴿تنبيه﴾ قول المدارك للوهي هو بفتح الواو وسكون الهاء ويجمع على وهي بضم الواو وكسر الهاء وتشديد الياء وعلى أوهية كافي القاموس ونصه الوهي الشق في الشيء الجمع وهي وأوهية وهي كوني وولي تخرق وانشق واستخري رباطه اه منه بلفظه وكون أوهية جمع وهي نص عليه في التصريح منها على انه شاذ قلت ولو قال ان أوهية جمع الجمع لكان له وجه وكان قياسا لاشاذ افتأمله وقوله من علمه النقرس هو بكسر النون والراء بينهما ف ساكنة وآخره سين مهملة في القاموس والنقرس بالكسوروم ووجع في مفاصل الكعيبين وأصابع الرجلين والهالك والداية العظيمة والدليل الحاذق والخريت والطبيب الماهر النظر المدقق كالنقرس فهم اه منه وفي المصباح مانصه والنقرس بكسر النون والراء مرض معروف ويقال هو ورم يحصل في مفاصل القدم وفي ارجلها أكثر من خاصية هذا المرض أنه لا يجمع مدة لا ينضج لانه في عضو غير لحمي ومنه وجع المفاصل ومنه عرق النساء لكن خولف بين الاسماء لاختلاف المحل اه منه بلفظه ﴿فائدة﴾ قال في الصحاح بعد أن ذكر الوهي مانصه وفي المثل خل سليل من وهي سقاؤه * ومن هربق بالفتا نماؤه يضرب لمن لا يستقيم أمره اه منه فآله يزرعنا الاستقامة في جميع الامور ويكون لنا في كل ورد وصدر بمنه وفضله

﴿فصل﴾

ابن منصور وأحمد في الزهد وابن جرير وابن المنذر والطبراني والبيهقي عن ابن مسعود قال من لم تأمره الصلاة فرائض بالمعروف وتنهه عن المنكر لم يزدد بها من الله الا بعدا وأخرج عبد بن حميد عن الحسن قال يا ابن آدم انما الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر فاذا لم تنهك صلاتك عن فحشاء ولا منكرك فانك لست تصلي وأخرج ابن جرير عن الحسن مرفوعا من صلى صلاة لم تنهه عن الفحشاء والمنكر لم يزدد بها من الله الا بعدا وأخرج أحمد وابن حبان والبيهقي عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان فلانا صلى بالليل فاذا أصبح سرق قال انه سينهاه ما تقول وحكي انه لما دخل الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضى الله عنه الاسكندرية اجتمع عليه علماءها وطلبها للاختبار فقال لهم هل صليتم قط أم لا فقالوا وهل يترك الصلاة منأ حد فقال لهم ان الله تعالى يقول ان الانسان خلق هلاعا الآية فهل أنتم كذلك اذا مسكم الشر لا تجزعون واذا مسكم الخير لا تمتنعون فسكتوا فقال لهم ما صليتم قط أما معتم قوله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر لو كره الله أكبر لكل صلاة لا تنهى عن

الفحشاء والمنكر ليست بصلاة فتباوا الى الله جميعا وقالوا له والله يا سيدي ما جئنا الا لنتخبر بك وتعتن عليك ونؤذيك كل الاذية فقال لهم الانبياء معصومون والاولياء محفوظون والمنكرون محرومون والله الموفق عنه وأخرج عبد بن حميد عن أبي العالية في قوله تعالى ان الصلاة تنهى الآيات قال الصلاة فيها ثلاث خلال الاخلاص والخشعية وذكر الله القرآن بأمره ونهاه وأخرج عبد بن حميد وابن جرير والبيهقي في شعب الايمان عن الحسن بن فضال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له وفي لفظ لم يزد بهما من الله الا بعدا وأخرج الخطيب عن ابن عمر عن فروع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له وفي لفظ لم يزد بهما من الله الا بعدا وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن الربيع بن أنس انه كان يقرأ ان الصلاة تأمر بالمعروف وتنهى عن الفحشاء والمنكر وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي عون الانصاري في قوله تعالى ان الصلاة تنهى الآيات قال اذا كنت في صلاة فانت في معروف وقد حجزتك الصلاة عن الفحشاء والمنكر والذي أنت فيه من ذكر الله أكبر وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن جابر بن سلمة في هذه الآية قال مادمت فيها وأخرج ابن جرير عن ابن عمر ان الصلاة تنهى الخ قال القرآن الذي يقرأ في المساجد وفي القلشاني عن بعض العلماء في قوله تعالى واستعصموا بالصبر والصلاة انه قدم الصبر لانه لا تحصل الصلاة كاملة الا به وأعاد الضمير في قوله تعالى وانها الكبيرة على الصلاة لانها أرفع منزلة من الصبر لانها تجمع ضرورا من الصبر اذ هي حسن الحواس على العبادة وحسن الخواطر والافكار على الطاعة ولهذا قال تعالى وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين فالصلاة التي تجب على غير الخاشع مسماة باسمها وليست في حكمها بدليل ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فقلنا ترى صلاة غير الخاشع تنهى عن الفحشاء والمنكر وفي الحديث وجعلت قرعة عيني في الصلاة وخرج أبو داود عن سالم بن أبي الجعد قال قال رجل من خراعة (٣٦٧) ليتني صليت فاسترحمت فكانهم عابوا ذلك عليه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أقم الصلاة يا بلال أرحنها اقبل كما اشتغال بالصلاة واحدة له فانه كان

(فرائض الصلاة) قال

بعد غيرهما من الاعمال الدنيوية لعبا ويستريح بالصلاة لئلا يفهم من مناجاة الله تعالى وهذا قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عيني في الصلاة * (نكتة) * قيل الصلاة جامعة للعبادات وزائدة عليهم الانها متوقفة على بذل ما يجري مجرى الزكاة فمما يستتر به العورة ويتطهر به من الما فيها امساك عن الاطمين يجري مجرى الصيام وامساك في مكان مخصوص يجري مجرى الاعتكاف وتوجه الى الكعبة يجري مجرى الحج ومجاهدة النفس في مدافعة الشيطان تجرى مجرى الجهاد وذكر الله ورسوله يجري مجرى التمسك بالدين وفيها زاد على العبادات ما اختصت به من وجوب قراءة القرآن واطهار الخشوع والسجود وغير ذلك اه وقال العلامة بن زكري في شرح صلاة القطب ولا ناعبد السلام ابن مشيش فنعنا الله بركاته ولعظمها حتى جعلت فراقا بين الايمان والنفاق وجعلت من الدين كل رأس من الجسد ناسب أن يعطاه في قالب قوسين من غير واسطة تميزها عن غيرها من الفرائض فهي من أكبر التحف القدسية وأعظم الطرف الرحمانية وأنفس الذخائر للملكوتية العرشية ولعظمها تستكر من المكلف في كل يوم وليلة بخلاف غيرها من الفرائض قال النسفي عبد الرزاق العناني وفيها من طريق الاقتباس ومطابقة القياس ما يزيد العاقل ولوعا بها ورغبة في الخوض فيها وشوقا اليها وذلك ان الصلاة اتم فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وأتمته في وقت مسراه فله صلى الله عليه وسلم حين شق جبريل عليه قطهرة المصلي واسباغ وضوئه وتمييزه للوقوف بين يدي ربه هو حظه من شرح صدره صلى الله عليه وسلم حين شق جبريل عليه السلام على صدره صلى الله عليه وسلم وغسله بما رزق من ملامحة محكمة تواجها كما صح في الخبر ومشي المصلي من بيته الى المسجد هو حظه من سيره صلى الله عليه وسلم في مسجديت المقدس حين دخله كما صح في الخبر ورمى المصلي بأسباب الدنسان بده وطردها عنها من قلبه وتعلق قلبه بحضوره صلى الله عليه وسلم في حظه من ارتحالته صلى الله عليه وسلم من عالم الملك الى عالم الملكوت وقراءة المصلي وتكرار ركوعه وسجوده هو حظه من اختراقه صلى الله عليه وسلم السبع الطباق فما فوق وما يفتح به على المصلي في حال صلاته من فهم اسرار وشوارق أنوار هو حظه مما شاهدته صلى الله عليه وسلم من المجائب بين اطباق السموات ورفع همه المصلي عن الوقوف

أومن بعد حجه إلى أن يموت كما أنه إذا حضر قلبه في صلاة الجمعة يحفظ من إبليس إلى الجمعة الآتية كما أنه إذا حضر قلبه في صلاة من الخس يحفظ من إبليس إلى الصلاة التي بعدها كما يعرف ذلك من أطلعه الله تعالى على أسرار الشريعة من يصلون الصلاة المأمور بها من غير عجز ولا خلاف من كانت صلاته عادية وقد سمعت شخصا مرة يقول لسيدي علي الخواص رحمه الله تعالى أصليتم العصر فسكت الشيخ ولم يجبه لحظة ثم قال له لا تعد تقول لي مثل ذلك فتوقعني في الكذب ألا تسمي صلاة الامام حاضر العبد فيها مع ربه عز وجل من أولها إلى آخرها بحيث لا يمر بخاطره فيها إلا حب الله تعالى وكونه بين يديه وما يلقظه ويفعله من قراءة وذكر وركوع وسجود ونحو ذلك فقال الرجل فإذا أقول لكم إذا أردت أن أسألكم عن مثل ذلك فقال له قل لي هل قلت وتعدت مع الناس في الوقت أم لا اه وقال الامام أبو عبد الله الخوري الطرابلسي رحمه الله تعالى في كتابه من زيل اللبس عن آداب وأسرار القواعد الخمس مانصه اعلم أن في الصلاة مواطن موطن المواجهة عند اقبالك على الصلاة وموطن التوجه عند استقبالك القبلة وموطن التعظيم عند تكبيرة الاحرام وموطن المكثلة عند القراءة وفيه مواطن موطن ثناء عند قولك الحمد لله وموطن اقرار بالالوهية عند قولك الله وموطن اقرار بالربوبية عند قولك لا اله الا الله وموطن اقرار باوصاف الكمال عند قولك الرحمن الرحيم وموطن اقرار بالمالئ يوم الدين عند قولك المالك يوم الدين وموطن اقرار بالعبودية عند قولك لا اله الا الله وموطن اقرار بالعجز عن القيام بحقوق الربوبية وهو اقرار بوصف العبودية عند قولك واليك نستعين وموطن طلب ورغبة عند قولك اهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة وهذه المواطن منها ما هو خاص بالرب جل جلاله ومنها ما هو للعبد فهي مواطن بين رب وعبد وإلى هذا الإشارة بعدت قسمت الصلاة بيني وبين عبد الخ فهذه ثمانية مواطن اشتمل عليها موطن المكثلة وموطن خضوع عند الركوع وفيه موطن تنزيه وتعظيم حدثت أما الركوع فعظم مواضع الرب وموطن اذلال وخضوع عند السجود وأقرب ما يكون العبد إلى مولاه في هذا (٣٦٩) الموطن لبلوغه فيه غاية التذلل والتواضع لمولاه عز وجل حيث يضع أشرف أعضائه على الأرض تذلا وتواضعا لله جل جلاله ومن الكمال أن ينوي العبد إذا سجد أن جميع أعضائه وأجزائه ساجدة لله تعالى وإلى هذا الإشارة بما كان صلى الله عليه وسلم يقول

من أفضل أعمال البر فرائضها

(٤٧) رهوني (اول) في سجود خضع سمي وبصري ودمي ولحي وعظمي وعصي وما استقلت عليه قدمي لله رب العالمين وينوي في ركوعه أعضائه خاضع جميع أعضائه وأجزائه لله تعالى وإلى الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم في ركوعه خضع لك سحبي وبصري ونحني وعظمي وفي هذا الموطن موطن تنزيه وطلب وذلك بحسب ما توجهت إليه بهمة الطالب ثم موطن تعظيم وذلك عند تكبير الركوع والرفع منه والسجود والرفع منه وسر تكرير التكبير وتعمير أركان الصلاة بأن يتجدد على النفس معناه في كل ركن فكما ضعف معناه في النفس قواء ذلك التردد فيستقر في الباطن معناه فلا يزال العبد في صلاته معظم الزمان مقبلا عليه معرضا عما سواه ثم موطن ثناء واجابة وذلك عند قولك سمع الله من جده ربنا والله الحمد ثم موطن طلب وذلك بين السجدين إذ قد ورد أن يقال رب اغفر لي وارحمني وعلمي واهدني وارزقني وقد تضمن هذا الموطن موطن اقرار بالربوبية فقد اجتمع لك في كل ركعة ثلاثة وعشرون موطنا من مواطن تعظيم عند تكبيرة الاحرام وموطن ايجاب كل العبادات لله تعالى عند قولك التحيت لله الخ وموطن اقرار بالوحدانية والرسالة عند التشهد وموطن تحية للرسول وللصالحين وجلسات الصلوات الخمس تسع تضرب في أربعة يخرج ستون وثلاث موطنا مجموع المواطن التي اشتملت عليها الخمس أربعة مائة وسبعة وعشرون وإذا اعتبرت ما في الشفع والوتر والقبر من المواطن وجدتها مائة وسبعة وعشرين موطنا يجمع خمسمائة وأربعة وخمسون موطنا وهي مواطن قربك في صلاتك يومك وليلتك وما تزيد من التوافل زاد لك موطنه على الاعتبار المذكور وفي السورة التي مع أم القرآن من المواطن بحسب ما تضمنته آيات السورة من المعاني وبين ما اشتملت عليه الصلاة من مواطن القرب والوصل تعلم قدرها وتنبه لأسرار العبادات الشرعية والاعمال الدينية فيعلم ذلك على المحبة لها والتهوؤ بها والتعظيم عليها والاحتفال بها والتهني لها بطهارة الظاهر والباطن وتكون مرأيا لوقاتها فراقها مقبلا عليها رافضا لا غيار في حال تلبسك بها مستشعرا أنك بين يدي الملك الجبار قيوم السموات والأرض في حضرة قربه ومشاهدته على بساط مكثته فهناك لا يبتني بها

بدلاً ولا عنها حولاً * (مخاطبة) * كنت قبل أن يكشف الله لي أسرار الصلاة ولم أيقظ إلى ما تنهضت من مواطن القرب أريد تارة تخفيفها العارض فاسمع خطايا يقال إلى أين تريد أن تجداً يساخر مني أم تنبغي حولاً عنى أحب قربك فلا تنبغ بعدى وأحب وصلك فلا تنقطع عنى أنا جليستك فلا تنبدي بغيري وأنا أنيسك فلا تركن لغيري ويحك من عرفني أغنيته عن غيري ومن أكتفى بي لم أتركه لأحد من خاقي عزتك بي قبل أن تعرفني فلا أنا ما عرفني فكما كنت لك قبل أن تعرفني فكأنني بعد أن عرفني أريد أن أختص بك دون غيري غيرة مني عليك وأريد أن أسأله لك نديمي فضلا مني عليك فإحبيني حتى أحبك ولا عرفني حتى عزتك ولا خدمتي حتى استخدمتك تعاليت وتعاظمت أن يدخل علي الأباذني ويحك أما ترضى أن أستعبدك وأستعبد كل شيء إليك فإذا كنت لي عبداً فلا يسودني عليك خلقت كل شيء لأجلك وخلقتك لأجلي رفعت شأنك علي غيرك فلا ترفع شأن غيرك عليك باقبالك عليه وشرفتك علي غيرك فكأنك لي كأنا لك وأرضي بك ما رزيتك واستعمل نفسك فيما أرضى أعطك ما ترضى والأوعزني وجلالي لأعرض عنك حتى لا يقبل شيء عليك ولا قطعك عنى ثم لا يعود ضرر ذلك إلا عليك لم أرض شياً من أكواني غير قلبك أن يكون محلاً لاسراري شيء أردت أن أختص به فلا تمك له لأحد غيري وروحك عندي وقلبك بيدي إن لم تسلم لي أسلتك لغيري يتصرف فيك تصرف جلالي وقهرى أنت وأنا أنا فتعزني إلى باوصاف الربوبية ويحك هل تجدها غيري أم تجد مثوى في غيري ملكتي خلقت العالم بقدرتي وأنتهت بعلي وحكمتي لتستدل بذلك على وجودي وعظمي للتعصبي بالثوم عصيتي فاعظمي من عصائي وما عرفني من نسبي اهـ بخ وقال أيضاً رضي الله عنه ما نصه كثر تعالى الأمر بأقامتها في مواضع من كتابه العزيز ليكون الاهتمام بأقامتها لا يوجد لها كل مصل مقبم وهذه القاعدة هي أساس الدين وشعار المؤمنين وبغية المتقين وقرينة العارفين وأعظم أعمال العاملين وانما كانت الصلاة بهذه الرتبة لأنها رأس العبادات وجامعة لكثير من أنواع الطاعات (٣٧٠) القولية والقولية والقلبية والمحالية

أفضل من سائر الفرائض

وفيهما عبادة الظاهر والباطن وتضمنت كثيراً من التوجهات وأنواعاً من المعاملات والقربات فأولها تعظيم وآخرها تسليم وبين هذين للموطنين عبادات كثيرة متنوعة قراء

ودعاء وتزبه ونثاء

وتوحيد وتعظيم وفيها خضوع وتذلل وخشوع وتسكروية وكرواحضور

وصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها من المواطن المراقبة والمجاهدة والمخاطبة والقرب والمناجاة والمنازلات والمحاضرة والمفاتيحة قال وجب ما ذكرناه من أنواع العبادات التي اشتملت عليها الصلاة كلها أبواب يدخل على الله تعالى منها فالمصلي داخل على الله تعالى من جميع هذه الأبواب وسره ليرد جميع الموارد ويشرب من كل المياض ويتجلى الحق عليه بأفانواع من التجليات ويشاهد العبد ربه من جميع المشاهد وسر وضع هذه العبادة العظيمة ليتلبس العباد في عالم الملك بامتلبس به الملائكة في عالم الملكوت أنهم مسجونون لا يفترون وقياس لا يلتفتون وركع لا يتصرفون وسجود لا يعرفون فإذا كان يوم القيامة قالوا جميعاً سبوح قدوس ما عبيدناك حق عبادتك فجمع الله تعالى لهذه الأمة العظيمة في عبادة واحدة في زمن قليل عبادات جميع الملائكة الكرام الدهر كله ولهذا كان من الكمال أن يكون العبد في جميع أقواله وأفعاله في صلته بأوامر وافقة للملائكة الكرام في عبادتهم وملاحظاً للتقدير وأنه ما قام بحقوق الربوبية وإذا كنت مواظباً للههم في الأفعال فوائدهم أيضاً في أحوالهم الملكية فتكون أرضى الذات سماوى الصفات وهي رتبة الكمال واعلم أن جميع ما في صلته من أقوال وأفعال فكل قول وفعل أمر الله تعالى بأمره فقل في التوجه قول وجهك لشر المسجد الحرام وقال في القيام وقوموا لله قانتين وقال في التكبير وكبره تكبيرا وقال في القراءة فاقروا ما ينسر من القرآن وقال في الركوع والسجود اركعوا واسجدوا وقال في الدعاء ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وقال في التهليل فاعلم أنه لا اله الا الله وقال في الاستغفار فاستغفروا لذنبك الاية وجميع هذه الأمور تضيئها الصلاة فمن الكمال أن ينوي المصلي عند كل منها امتثال أمره تعالى وبذلك يعظم الثواب اذ ليس من امتثل أوامر من امتثل أمر واحد وهذا انما ياتي بالأرباب القلوب الذين حالهم في صلاتهم الحضور ومن كمال أحوال العبد في صلته تفهم القراءة واستحضار المعاني فلا يأتي على آية الا فهم معانها وعمل بمقتضاها فان دلت على وعد صدق وورع أو وعيد صدق ورهب أو أمر امتثل أو نهى انتهى أو وعظ انعط أو نذ كبر تذ كروا تفكر تفكر فبقابل كل آية بما اقتضاه الحق سبحانه

منه وعلى هذا الحال صلاة المقرين واعلم أن الصلاة أنواع كأن المصلين أقسام فعوام المؤمنين صلاتهم بالاجساد وهي ذات ركوع وسجود وخاصتهم صلاتهم بالاجساد والقلوب وهي ذات ركوع وسجود واقبال وورود ومخاطبة شهود ولاشغالها على هذه الاحوال العظيمة والمواطن الكريمة قال صلى الله عليه وسلم جعلت قرعة عيني في الصلاة اه وبعبارة الصلاة انواع فصلاة الاجساد وهي للعوام أهل مقام الاسلام وصلاة الاجساد والارواح وهي للنواص اهل مقام الايمان وصلاة بهما وبالاسرار وهي لنواص النواص اهل مقام الاحسان ولكل صلاة طهارة تناسبها بحسب المصلي من جسده وروح وسراذيل يقرب المصلي الصلاة الى طهارة اه وقد علم مما تقدم ان في الصلاة فنوناً من العبادات وكل فن منها متضمن لنوع من الفتوحات والتجليات ولذلك قال في الحكم الصلاة طهارة للقلوب من أدناس الذنوب واستفتاح لباب الغيوب الصلاة محل المناجاة ومعدن المصفاة تتسع فيها مبادي الاسرار وتشرق فيها اشراق الانوار علم وجود الضعف منك فقلل أعدادها وعلم احتياجك الى فضله فكثير امدادها اذ جعل الخمس بمجسمين كافي الحديث وتحصيل فوائد الصلاة المذكورة هو المقصود منها ولذلك قال في الحكم لما علم الحق منك وجود المال لون لك الطاعات وعلم ما فيك من وجود الشر فخرجها عليك في بعض الاوقات ليكون همك اقامة الصلاة لا وجود الصلاة فما كل مصل مقيم اه قال سيدي ابن عباد رضي الله عنه لم يؤمر العبد الا باقامة الصلاة لا بوجود صورة الصلاة قال سيدي أبو العباس المرمي رضي الله عنه كل موضع ذكر فيه المصلي في معرض المدح فانه انما جامل اقام الصلاة بما يلفظ الاقامة أو يعنى يرجع اليه قال ولما ذكر المصلين بالغفلة قال فويل للمصلين الاية وويل يقول للمؤمنين الصلاة فالاقامة انه اذا صلى المؤمن صلاة فقبلت منه خلق الله من صلاته صورة في ملكوته راكعة ساجدة الى يوم القيامة وثواب ذلك صاحب (٣٧١) الصلاة واقامة الصلاة حفظ حدودها ظاهراً وباطناً قال ابن عطاء الله رضي الله

ونوافلها أفضل من سائر

تعالى عنه اقامة الصلاة حفظ حدودها ظاهراً وباطناً مع حفظ السر مع الله عز وجل لا يحتج بسركه سواء وقال الامام أبو القاسم القشيري رضي الله تعالى عنه هو القيام بآركاها وسننها ثم الغيبة عن شهودها برؤية من يصلي له ثم قال سيدي ابن عباد رضي الله تعالى عنه ان المقصود من الصلاة انما هو تحصيل فوائدها والمأمورية انما هو اقامة الصلاة لا وجود الصلاة فان الصلاة المعبرة انما هي صلاة الخاشعين لاصلاة الغافلين التي لا تنهض لبويع هذه المقاصد السنية ولذلك كانت الصلاة أم العبادات وأساس الخيرات قال الله تعالى وأقم الصلاة لذكري فأخبر أن المراد من الصلاة الذكر وقد روي معنى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما فرضت الصلاة وأمر بالتحج والطواف وأشعرت الناسك الاقامة ذكر الله ولذلك كانت قرعة عين حبيب الله صلى الله عليه وسلم ثم قال وقال محمد بن علي الترمذي رضي الله تعالى عنه دعا الله تعالى الموحدين الى هذه الصلوات الخمس رجة منه عليهم وهياهم فيها ألوان الضيقات لينال العبد من كل فعل وقول شياً من عطاياه فالافعال كالاطعمة والاقوال كالاشربة وهي عرس الموحدين هيأها رب العالمين لاهل رحمته في كل يوم خمس مرات حتى لا يبقى عليهم دنس ولا غبار وقال أبو طالب المكي رضي الله تعالى عنه حديث ان الموقن اذا قرأ للصلاة تبعه الشياطين في أقطار الارض خوفاً منه لانه تاهب للدخول على الملك فاذا كبر حجب عنه ابليس وضرب بينه وبينه سرادق لا يظن رايه وواجهه الجبار بوجه الكريم فاذا قال الله اكبر اطاع الملك على قلبه فاذا كان ليس في قلبه اكبر من الله فيقول صدقت الله في قلبك كما تقول فيتشعشع من قلبه نور فيلحق بملكوت العرش فينكشف به بذلك النور ملكوت السموات والارض ويكتب له حسن ذلك النور حسنة قال وان الغافل الجاهل اذا قام للوضوء احتوشته الشياطين كما يحتوش النباب نقطة العسل فاذا كبر اطاع الملك على قلبه فاذا كان شئ في قلبه اكبر من الله عنده فيقول الملك كذبت ليس الله في قلبك كما تقول فيثور من قلبه دخان يلحق بعنان السماء فيكون حجاباً لقلبه عن الملكوت قال فيرد ذلك الحجاب صلاته ويبلغ الشيطان قلبه فلا يزال ينفع فيه وينفث ويوسوس اليه ويرين له حتى ينصرف من صلاته لا يعقل ما كان فيه اه يخ ويرحم الله القائل

ويحضر في كل المواقف عارفا * بأسرارها مستحضراً فيهما الجاهل

ومن لم يصل القرض والنفل هكذا * فليس له دين ولو بلغ النجما
والشيخ الاكبر سيد أبي العباس السبتي نفين مرا كش رحمه الله تعالى
وكم من مصل ماله من صلاته * سوى رؤية الحراب والخفض والرفع
يرى شخصه فوق الحصيرة قائما * وهمته في السوق في الاخذ والدفع
رفعوا الانامل للصلاة ويكبروا * فبدا الخشوع بخوفهم يترنم
وبدت سواك بدمعهم مسبوكة * خوفا لما قد آخروا أو قد تموا
هذه صلاة المتقين وغيرهم * نافي الفؤاد واللسان يكلم
ولشرف الدين الشيخ اسمعيل بن المقرئ البني رحمه الله تعالى من قصيدة

تصلي بلا قلب صلاة بملها * يكون القى مستوجبا للعقوبة
فوليك تدرى من نتاجيه معرضا * وبين يدي من تنحى غير محبت
تخاطبه اياك تعبد مقبلا * على غيره فيها بغير ضرورة
ولوردة من ناجاك للغير طرفه * تميزت من غيظ عليه وغيره
أما تسخى من مالك الملك أن يرى * صدودك عنه بأقليل المروءة
صلاة أقيمت يعلم الله انها * بشغلك هذا طاعة كالحطينة

وذكر المناوي في شرح الجامع الصغير أن بعضهم صلى في جامع فسقطت منه ناحية فاجتمع الناس عليها ولم يشعروا بوجوده مكتوب
في محراب أيها المصلي من أنت ولان أنت وبين يدي من أنت ومن نتاجي ومن يسمع كلامك (٣٧٣) ومن ينظر اليك اه
(تنبيه وإيقاظ) قال بعض العارفين قيل في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أي من

النوافل اه منها بلانظها

حب الدنيا لان محبتها لا تستقيم له صلاة ولا وضوء فإذا قام الى الوضوء مثلا احتوشته الشياطين
كما يحتوش الذباب نقطة العسل فإذا كبر اطاع الملك في قلبه فإذا كان شي في قلبه أ كبر من الله عنده (تكبير)

فيقول الملك له كذبت ليس الله عز وجل في قلبك كاذبا فيقول من قلبه دخان يلحق بعنان السماء فيكون حجابا لقلبه عن الملكوت
ويقيم الشياطين قلبه فلا يزالون ينفخون فيه ويقتنون ويوسوسون وينسبون له حتى ينصرف من صلاته لا يعقل ما كان فيها
وفي الحديث ليس للعبد من صلاته الا ما عقل منها ووردان العبد ليقرأ أياك تعبدوا أياك تستعين فيقول الله عز وجل كذبت
لو كنت أباي تعبد لم تخف ولم ترج سوى ولو كنت بي تستعين لم تستكن الى مالك وأهلك اه وقال الشيخ الاكبر مولانا عبد القادر
الجيلاني رضي الله عنه ما نصه قد تمكن الكذب والنفاق في حركاتك وسكناتك وصورتك ومعنالك في ليالك ونهارك قد احتال
عليك الشيطان وزين لك الكذب والاعمال القبيحة تكذب حتى في صلاتك لانيك تقول الله أ كبر وتكذب لان في قلبك الها غيره
كل ما تعتمد عليه فهو الهك كل شي تخاف منه وترجوه فهو الهك قلبك لا يوافق لسانك فعلا لا يوافق قولك قل الله أ كبر ألف مرة
بقلبك ومرة بلسانك أما تسخى أن تقول لا اله الا الله ولاك ألف معبود غير رب الى الله تعالى من جميع ما أنت فيه اه (تنبيه آخر)
قال في الحكم لا تترك الذكر لعلك لا تنسى حضورك مع الله فيه لان غفلتك عن وجودك كره أشد من غفلتك في وجودك كره فاعسى
أن يرفعك من ذكرك ومع وجود غفلة الى ذكرك ومع وجود يقظة ومن ذكرك ومع وجود يقظة الى ذكرك ومع وجود حضور ومن ذكرك ومع
وجود حضور الى ذكرك ومع وجود غيبة عما سوى المذكور وما ذالك على الله بعزيز اه وأعظم الاذكار الشريعة الصلاة فان كل طاعة
وكل خير من جملة الذكركافي الكشف وغيره وقال العلامة ابن زكري في شرح الحكم إقامة الصلاة هي المحافظة عليها في أوقاتها
والتوفيق بشروطها وأركانها وأسئلتها وطلبها بآدابها وجه كان وان لم يستغرقها ولم يجرأها اه وقال جس في
شرح المرشد واعلم ان الإقامة التي أتى الله بها على المؤمنين ليست هي خصوص الإقامة عند الخاصة لقول ابن عطاء الله هي حفظ
حدودها الخ لانها تقطع به ان شاء القرآن ليس خاص بهم والالم يندرج فيه من الامة المحمدية الأقل قليل وهم أ كبر الخاصة
أهل المشاهدة الفائزون في التوحيد اه والله تعالى أعلم إجماعنا الله من أئمة الهدى وجنبا طرق الردى بفضل وسعة احسانه آمين

(تكبيره الاحرام) قال في المقدمات فتكبيره الاحرام هي التكبيرة التي تقترب بها نية أداء فرض الصلاة أو تتقدمها ليسير على ما قدمناه وهي فرض عند المالك وجميع أهل العلم الا من شذم منهم على الفذ والامام والمأموم اهـ قلت ولوقدم المصنف النية لانها مقدمة طبعها ينبغي تصديقها وضعا وقول خشن من اضافة البعض للكل أي اذا أريد الصلاة الكاملة وأمان أريد مطلقا فالأضافة بيانية قال الشيخ ميارة في نظم تكميل المنهج

وهذه الاركان والذي بضم * فيها كسنة مسمى ذا العلم

وهو الوضوء (٣) والتكاح مثلا * فالاسم للجموع قلعه مسجلا

ان قصد الكامل أمان قصد * مطلقه قاسم لركن اعتد

وقول خشن لا بيانية الخ كونه بيانية هو الذي يدل عليه قول الرسالة والاحرام أن تقول الله أكبر اهـ وحكمة تقدم هذا اللفظ تنبيه المصلي على معناه ليشغل خاطره به ويستحققرآن يحدث نفسه بسواه قاله الفا كهاني وقال في منzil اللبس مانصه ومن أسرار هذه العبادة أن جعل افتتاحها التكبير وسر ذلك تعظيم من توجهت اليه بهذه العبادة العظيمة فيصغرو ويحترق كل شيء عندك بالنسبة الى كبريائه تعالى وعظمته فتتوجه به وجه قلبك ووجه قلبك اليه وتقف بين يديه معظما لجلالته متبينا لعظمته وكبريائه فتكون حاضر مع ربك معرضا بقلبك عن الاكوان عاريا بسرك عن الاغيار وهكذا حال نبينا صلى الله عليه وسلم في صلاته وفي جميع أنفاسه وفي جميع أحواله فحاله صلى الله عليه وسلم الحضور والمراقبة والمشاهدة والخشية والخوف والتذلل والخصوع والتفكير والتذكر والقرب والمناجاة وغير ذلك من الاحوال السنية وهكذا حال أصحابه الكرام ومن تبعهم وها أنا أقص عليك من أحوالهم ما يحرك باطنك الى الاقتداء بهم في أحوالهم في صلاتهم لتنظم في سلوكهم وتحشرو في زمنهم كما صلى الله عليه وسلم اذا قام للصلاة يسمع بلوفه أزين كازير المرحل وكان الخليل (٣٧٣) عليه السلام اذا تكبر في ركعة فكري عظمة الله عز وجل يسقط مغشياً بيا عليه

(تكبيره الاحرام) قال في المقدمات مانصه فتكبيره الاحرام هي التكبيرة التي تقترب بها نية أداء فرض الصلاة أو تتقدمها ليسير على ما قدمناه وهي فرض عند المالك وجميع أهل العلم الا من شذم منهم على الفذ والامام والمأموم اهـ منها بلانظها

كانه وتند مضروب ملاز وكان يسمع لدومعه وقع كوقع المطر وكان عرضي الله عنه يسمع من يكون في الصف تشجيه وروى أن الطير كثيرا كانت تنزل على قلنسوته من كثرة سكونه وطما ينس في الصلاة وكان عثمان رضي الله عنه كثيرا المشغوع في صلاته وروى أنه كان يوتر بركعة واحدة يحتم فيها القرآن وكان على رضي الله عنه اذا سمع النداء يقول ليلك داعي الله فاذا اخذ الماء للوضوء تغير لونه واجروا صفر فيقال له في ذلك فيقول انكم لاترون بين يدي من أريد أن أقف ولا ما أريد أن أفعل اني أريد أن أؤذي أمانة عرضت على السموات والارض والجلال فاين أن يحملها أو أشقن منها ونقل عنه رضي الله تعالى عنه أنه ضرب بسهم فلم يقدر واعي قلعه حتى كان في الصلاة فقلعه ولم يشعر وقال مجاهد كان عبد الله بن الزبير اذا قام يصلي كأنه عود لم يعرك منه شيء وقال ابن أبي مليكة كان ابن الزبير يصلي بالناس فدخل سبيل في المسجد فأنكر الناس شيئا من صلاته حتى فرغ منها وقال يحيى ابن زئاب ان ابن الزبير كان يسجد ويطل السجود حتى تنزل العاصف على ظهره فيا تحسبه الاجرم حائط وقيل ان عروة بن الزبير أصابته كلمة في إحدى رجليه فلما كان في الصلاة قطعوها فلما سلم رأى الناس حوله فقال لهم مالكم فاجروا وبالا صر فقال لهم والله ما شعث ما هو لك في شعث راحة النار وكانوا قد كوه بعد قطعها وقال عبيدة بن عثمان من نظراتي الاوزاعي كسني عماري عليه من أثر العبادة كنت اذا رأيت قائما يصلي كأنما أنظر الى جسد ليس فيه روح وكان عامر بن عبد الله من الخاشعين كان اذا قام يصلي فحضر بآيته بالدق وتحدث النساء بما يردن ولم يكن يسمع ذلك وقيل له ذات يوم هل تحدث نفسك في الصلاة بنيتي قال نعم فوقي بين يدي الله تعالى ومنصرفي الى إحدى الدارين اما الى الجنة واما الى نار فيقل هل تجد شيئا مما تجد من أمور الدنيا في الصلاة فقال لان تختلف الاستسنة في أحب الى من أن أجدي في الصلاة ما تجدون وكان مسلم بن يسار اذا دخل الصلاة يقول لاهله تجدوا عما تريدون وأفسوا سركم فاني لا أجمع اليكم وكان ذات يوم يصلي في جامع البصرة فوقع خلفه اسطوانة فعند ذلك بناها على أربع طبقات فتسامع أهل السوق فدخلوا المسجد وهو يصلي كأنه وتدا منتقل من صلاته فلما فرغ جاء الناس يهنونه فقال على

أى شيء فقالوا وقعت هذه الاسطوانة العظيمة وراءك وانت تصلي قال ما شعرت بها وكان ابن سيرين اذا قام يصلي ذهب دم وجهه خوفا من الله سبحانه وقال منذ اربعين سنة اذا كنت في الصلاة لا أعرف من على يميني ولا من على يساري وكان يوسف بن النخعي اذا كان في الصلاة لا يشعر بشئ فهداه احوالهم برضي الله عنهم في صلاتهم والحامل اهتم على ذلك حضورهم مع الله عز وجل وغيبهم عما سواهم مع مراعاتهم لما هم متلبسون به من الاحوال الكريمة والمواطن العظيمة التي تضمنتها الصلاة اه وري ابن خيثم ساجدا كثر فقهه لمقاومة عصفار لا يشعر بها وقال ابو علي البوسري رحمه الله تعالى ما منعه وبقيهم من التكبير ما هو معناه وطلب الاعتراف بذلك واعتقاده باطنا والخلق به ومعنى اكبر ان لم يرد التفضيل انه الكبير تعالى لتعاليه عن التقص كذا وناقضه بالكل كله وليس كذلك الا هو تعالى بغيره حقيقة دليل ناقص محتاج متلاش معدوم على التحقيق لا يضر ولا ينفع وكذا ان لوحظ التفضيل وفي ذلك على كل مشرب للمصلي وهو انه اذا استحضرت عظمة الله تعالى وكبريائه وحقارته كل ما سواه تعالى وتلاشيه توجه اليه تعالى وعكف بالهمة عليه واغرض (٣٧٤) عن غيره بالجمله وهذا هو التوحيد الذي هو سر هذه العبادة وهو

(الاسبقوق فتاويلان) قول مب وأما ح فجعل التأويلين في صحة الصلاة وبطلانها وهو الذي يتبادر من كلام المؤلف ومن كثير من الائمة كابي الحسن وغيره اه فيه نظر ظاهر من وجهين أحدهما نسبته لح ماذكر فان الذي ح هنا وفيما يأتي موافق لما شرع به عجم ومن تبعه فانه قال هناك ما منعه قوله الاسبقوق فتاويلان فسرهما ابن يونس بما اذا كبر قائما وبه قال ابن المواز وصرح في التنبهات بمشهوريته اه من شرح الرسالة للشيخ زروق ونحوه في ضيق واقتصر في الشامل على تشهيره اه ماله هنا ولم ير شيئا وقال آخر فصل الجماعة ما منعه وان كان أوقع التكبير في حال القيام فلا شك في اجرائها وصحة الصلاة وان كبر في حال الانحطاط فاختلف في اجرائها فقيل تجزئه قال ابن ناجي وعلى هذا حل المدونة كثير من الشيوخ كالباجي وقال ابن المواز لا تجزئه حتى يكبر قائما وهو تأويل عبد الحق وابن يونس وابن رشد اه ولعل المصنف اكتفى عن ذكر هذه بقوله في أول فرائض الصلاة وقيام لها الاسبقوق فتاويلان اه وهو صريح في ان أحد التأويلين للباجي ومن وافقه والاخر تأويل عبد الحق ومن وافقه وقول ابن المواز وهذا التأويلان بعينهما هما اللذان شرح بهما عجم وأتباعه فتأمل ما اضاف ثابتهما قوله وهو المتبادر من كلام كثير من الائمة كابي الحسن وغيره لان المتبادر من كلامهم هو ما قاله عجم وأتباعه ويتبين لك صحة ما قلناه يجب كلامهم قال أبو الحسن في شرح المدونة ما منعه لا يتخلو المأموم من وجوه أحدها ان

مضمون كلمة الشهادة ولهذا جعل التكبير ملزوما من أول الصلاة الى آخرها سند كراوتينها القلب على هذا المعنى ثلاثا بفضل عنه وهو ايضا قد يصدق لسانه قلبه وقد يكذب اذا كان عنده كبير غير الله تعالى قال الامام أبو طالب رضي الله عنه ومن كان في قلبه الملك الصغير الفاني اكبر من نصيبه من الملك الاكبر فاعمل بقوله الله اكبر وراجع ما تقدم في الاذان في معنى الله اكبر بقوله احسن القائل وحترم عليك الكائنات مكبرا ليكشف عنك الخب والشك والوهما وتحضر الاملا ان كنت حاضرا تؤمن اذ تدعو وتستغفر للما فقم عند هذا الاقتراح بحقه

خضوعا خشوعا للجوارح قد عا فان لم تتل حسن اقتراح فلم تحز * دخولا فهاهنا ترى داخلها يكر (* فائدة) * نقل في ضيق عن ابن رشد ان اقوال الصلاة كلها ليست فرضا الاثلاثة تكبيرة الاحرام والقائمت والسلام وأفعالها كلها فرائض الاثلاثة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام والحسنة الوسطى واليمين والسلام اه وقوله ت عن ابن سيرين في كتاب التحرير وزاد في المقدسات الاعتدال أي بناء على عدم وجوبه وانظر ختي (الاسبقوق الخ) قول مب وأما ح فجعل التأويلين الى قوله كافي الحسن وغيره فيه نظرا أما أولا فان الذي ح هنا وفيما يأتي موافق لما شرع به عجم ومن تبعه وأما ثانيا فان المتبادر من كلام الائمة هو ما قاله عجم وأتباعه والحق ما قاله أبو الحسن وغيره من أن تأويل ابن يونس ومن معه موافق لقول ابن المواز خلافا لما قاله على تأويل ابن يونس ومن معه الصلاة باطله ولم يذكر أبو الحسن ولا ضيق ولا ابن ناجي التأويل يطلان الصلاة أصلا وكلام ابن ناجي وغ في تكميله فيقد أن تأويل الباجي أرج وأما قول مب عن ضيق وصرح في التنبهات بمشهوريته فظهر ان كلام التنبهات ليس صريحا في ذلك بل المتبادر منه رجوع التشهير لشي آخر لا قول ابن المواز ويتبين للجميع ما تقدم بالوقوف على نصوصهم في الاصل والله اعلم

يكره للركوع وينوي به تكبيرة الاحرام فهذا لا خلاف أن صلاته مجزئة عبد الحق وابن
يونس وابن رشد وذلك إذا كبر في حال القيام لان فرض المأموم من القيام ما يقع فيه
تكبيرة الاحرام وما بعده سنة وكذا في كتاب ابن المراز وقال الباجي تجزئته صلاته وإن كبر
في حال الخطأ طهر للركوع لانه قد فعل بعضها وهو قائم قالوا وهو ظاهر الكتاب لان تكبيرة
الركوع معلوم أين تكون اه محل الحاجة منه بلقطه وقال في ضج مانصه أما
فرضية القيام لتكبيرة الاحرام في غير المسبوق فظاهرة وأما بالنسبة للمسبوق فظاهرها
على ما قاله الباجي وابن بشير انه لا يجب لكونه قال فيها إذا كبر للركوع ونوى به العقد
أجزأه والتكبير للركوع انما يكون في حال الاخطأ وقال ابن المراز هو شرط وان من
أحرم راسكعاً لا تصح له تلك الركعة وتؤزلات المدونة عليه أيضاً وصرح في التنبيهات
بمشهوريته اه منه بلقطه وقد أجل ههنا من تأولها على قول ابن المراز وبه آخر فصل
الجماعة ونصه واختلف إذا كبر في حال الخطأ طهر ونوى بذلك الاحرام فتأول صاحب
النكت وابن يونس وصاحب المقدمات أنه لا تجزئته وهو قول محمد وتأول الباجي وابن
بشير الاجزاء لان التكبير للركوع انما يكون في حال الاخطأ قبل وهو ظاهر المدونة اه
محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وظاهره أنه كبر في حال
الخطأ طهر للركوع وعليه جملة كثير من الشيوخ كالباجي خلاف قول ابن المراز ان ذلك
لا يجزئ حتى يكبر قائماً وهو تأويل عبد الحق وابن يونس وابن رشد عليها اه منه بلقطه
فكلام هؤلاء صريح في أن الذي تأول عليه عبد الحق ومن ذكر معه المدونة هو قول ابن
المراز لم يذكر أبو الحسن ومن ذكرنا معه التأويل يطلان الصلاة أصلاً نعم وجدت بخط
شيخنا ج مانصه وفي البرزلي أنه لو أحرم والامام جالس الوسط وجلس وكبر صحت صلاته
على ظاهرها وبطلت الركعة عند ابن المراز والصلاة كلها عند ابن يونس من محشي ز
وحاصل المسئلة أنه على تأويل ابن يونس ومن معه الصلاة باطلة إذا لم يحرم قائماً وعلى
ما قاله ابن بشير والباجي الصلاة صحيحة ويعتد بالركعة وابن المراز ألقى الركعة إذا كبر في
حال الاخطأ أو في حال السجود أو في حال الرفع منه واعتد بالاحرام حسبما نذره عنه
المازري في السجود والرفع منه وقد أشار لذلك ابن عرفة اه من خطه بلقطه قلت
مانسبه للبرزلي هو كذلك في نوازه فانه قال أثناء المسائل المنسوبة للشيخ الفقيه القاضي
ابن قدام رحمه الله مانصه مسئلة من أدرك الامام جالس المجلس وكبر ثم قام الامام فصلى
ما بقى وصلى هو معه ولماسلم الامام قضى ما بقى عليه أجزأته صلاته اه وقال بآثره قلت
هذا ظاهر المدونة عند ابن بشير وغيره من قوله من كبر للركوع ونوى به تكبيرة الاحرام
أنه يجزئته فلم يشترط فيها القيام وكذا يأتي على ما قال ابن المراز انه يلحق تلك الركعة ويجزئته
قيامه في غيرها وأما على ما حل عليه ابن يونس المدونة انه كبر قائماً ثم ركع فحل من شرط
الاحرام القيام فلا تجزئته هذه الصلاة فانظر في ذلك اه منها بلقطه وقال فيها أيضاً
قبل هذا أثناء مسائل من الصلاة وقعت في بعض فتاوى الأفرقيين مانصه مسئلة من
كبر للاحرام في حال الركوع بقضى ركعة بعد سلام الامام قلت هذا مذهب ابن المراز

وقيل لا تجزئه مطلقا بناء على أن من شرط الاحرام القيام وقيل تجزئه مطلقا وحل على المدونة اهـ منه بلفظه ولا شك انه مخالف لكلام من قدمنا والحق ما قاله أبو الحسن وغيره من أن تأويل ابن رشد وابن يونس وعبد الحق موافق لقول ابن المواز ويظهر لك ذلك من نقل كلامهم قال ابن رشد في مقدمته ما نصه وهذا اذا كبر للركوع في حال القيام وأما ان كبر للركوع وهو راكع بطلت الركعة لاسقاطه منها القيام وأتى به بعد سلام الامام اهـ منها بلفظها ونص ابن يونس ووجه قول مالك انهم يجزئونه اذا نوى تكبيرة الركوع الاحرام فللمخرج من الخلاف ثم قال محمد بن يونس وانما يصح ذلك اذا كبر للركوع في حال قيامه ولو كبر اذا كرا وهو راكع فلا يجزئنه ذلك نوى تكبيرة الركوع الاحرام أولا لان قيامه الاول كان في غير صلاة عند ربيعة وفرض المأموم من القيام قدر تكبيرة الاحرام فقد أسقطه ودخل الصلاة بالركوع قال ابن المواز ان ذكر وهو راكع ولم يكن كبر ركعته فليقم ويجرم وان كبرا كما قبله قض ركعة بعد سلام الامام محمد بن يونس لانه ترك أن يكبر للاحرام قائما عاردا وانما يجزئ منها تكبيرة الركوع عند سعيه اذا تركها ساهايا فوجب أن يقضى تلك الركعة باتفاق اهـ منه بلفظه فانظر كيف أتى بكلام ابن المواز نفسه يراجع قوله فوجب أن يقضى تلك الركعة باتفاق تجده نصا في ما قلناه ولم أقف على كلام عبد الحق في أصله ولكن نسبة الاتمته له موافقة ابن يونس وابن رشد كافية فحصل مما سبق كله أن ما جمل عليه عجم ومن تبعه التأويلين هو الصواب وان ح على ذلك جملنا أيضا وأن تأويل ابن يونس وعبد الحق وابن رشد موافق لقول ابن المواز وأن نسبة البرزلي لابن يونس خلاف ذلك فيم انظر فتدبرك على هذا التحصيل فقد أوضحته لك بالدليل والله سبحانه أعلم فتأمل ذلك كله بانصاف * (تنبيهان الاول) * كلام ابن ناجي يفيد أن تأويل البايجي هو الاقوى ويقويه ما نقله غ في تكميله عن المازري وأقوته ونصه قال المازري وكان شيخنا أبو محمد عبد الحميد يحكي عن بعض الناس وأظنه ابن أبي صفرة أنه كان يقول في المدونة ما هو كالنص على أن تكبيرة الاحرام ليس من شرطها القيام في حق المأموم لانه قال فيها ولا ينبغي للرجل أن يفتح الصلاة بالركوع قبل القيام وذلك يجزئ من خلف الامام فقد نص على اجراء صلاة المأموم المفتحة صلاته بالركوع اهـ محل الحاجة منه بلفظه * (الثاني) * قول ضيع وصرح في التنبيهات بمنه ورية فيه نظروا ن سلمه غير واحد اذ لم يصح في التنبيهات بأن التشهير يرجع لما ذكره ونص التنبيهات واختلافوا في تأويل قوله في الكتاب ان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح يجزئنه فحمله بعضهم أنه كبر للركوع في حال القيام ولم يلزم هذا غيره وقال ظاهر الكتاب خلافه في المسئلة التي تأتي بعد هذا وقوله ولا ينبغي للرجل أن يتدبى صلته بالركوع وذلك يجزئ من خلف الامام به بعض الشيوخ أنه يدل من قوله هذا ان المأموم أن يتدبى صلته بالركوع وقال انه كالنص من قوله هنا وان المأموم بخلاف الامام والقد اذ خلل المأموم بالقراءة لا ينسد صلته وقاس على هذا بعضهم الفذوالامام على القول انه ليس فرضهما القراءة في كل ركعة واستدل بعضهم بهذا القول ان الامام يحل

عن المأموم تكبيرة الافتتاح قال والقيام انما يراد اياه وهذا على رواية ابن وهب عن مالك
 أن تحريم الامام يجزئ فيها عن المأموم وكله خلاف المشهور وما نص عليه في كتاب محمد
 وغيره اه منها بالفظها فكيف يقال في هذا انه صرح بشيخوخة التاويل الاولى في
 كلامه بل المتبادر من كلامه ان التشهير انما يرجع لمقابل ما ذكره عن بعضهم من قياس
 الفذ والامام على المأموم وما ذكره من استدلال بعضهم ان الامام يحمل عن المأموم
 تكبيرة الاحرام كما في رواية ابن وهب ويدل على ذلك امران أحدهما أنه قرأ التأويلين
 أولا وأيد الثاني منهما بأنه ظاهر المدونة ونقله عن بعض الشيوخ أنه كالنص من المدونة
 وسلم لذلك فكيف يرجع الى ذلك قوله بعد وكله خلاف المشهور تأمله ثانيهما أنه تابع
 لشيخه ابن رشد وهو انما ذكر ذلك في جل الامام تكبيرة الاحرام عن المأموم وقياس الامام
 والفذ على المأموم قريب منه ونص المقدمات وروى ابن وهب وأشهب عن مالك أنه
 استحب للمأموم اذا لم يكبر للاحرام ولا للركوع إعادة الصلاة ولو لم يجد ذلك وقال
 أرجو أن يجزئ عنه احرام الامام وهو شذوذ في المذهب اه منها بالفظها وليس
 في قوله وما نص عليه في كتاب محمد وغيره ما يؤيد ما فهموه لانه قد نص في كتاب
 محمد أيضا على حكم الفذ والامام بخلاف ما قاسه ذلك البعض في ابن يونس
 عن المدونة مانصه ولا ينبغي لرجل أن يتدنى الصلاة بالركوع قبل القيام وذلك يجزئ
 من خاف الامام لان قراءة المأموم وفعله تحسب لهذا لانه أدركه معه الركعة فحمل عنه
 الامام ما مضى اذا نوى بتكبيره الافتتاح ثم قال متصلا به مانصه قال محمد بن المواز وفيه
 جاء الاختلاف وليس في الفذ والامام اختلاف اه منه بالفظه فلهذا والله أعلم أشار
 عياض بقوله وما نص عليه في كتاب محمد فتأمله بانصاف والله أعلم (وانما يجزئ الله
 أكبر) قول مب قال بعض الشيوخ والظاهر أنه يضر الخ هذا هو المتعين واذا كان
 لا يجزئ عند أهل المذهب الله الأكبر بزيادة حرف التعريف مع أن له معنى فكيف
 يجزئ زيادة الواو واذا كان ابن ناجي يقول ظاهر المدونة انه يضر الله وكبريا لو ابدل الهمزة
 فكيف لا يضر الجمع بينهما وكلام الأئمة كالصريح في ذلك قال في المقدمات مانصه
 وصنفته الله أكبر لا يجزئ عند مالك وأصحابه سواء من تسبيح أو تهليل أو تحميد خلافا
 لابي حنيفة ولا التكبير بخلاف هذه الصفة خلافا للشافعي في قوله انه يجزئ الله الأكبر
 ودليلنا عليهم اجماعا قول النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير ثم قال ولفظ
 التكبير باطلا لانه لا يقع الاعلى الله أكبر ثم قال ودليلنا على الشافعي من جهة القياس
 أن هذا زيادة في لفظ التكبير عبرت عنه نية الله أكبر فليجزئ في الاحرام أصله اذا قال الله
 الكبير اه منها بالفظها وقال في سماع سخون من كتاب الصلاة الثاني من البیان
 مانصه وهو أمر متفق عليه في مذهب مالك انه لا يجزئ في الاحرام الا الله أكبر لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير ولقول النبي صلى الله عليه وسلم انما
 جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولفظ التكبير اذا اطلق لا يقع على ما سوى الله أكبر
 مع الاجماع على العمل بذلك دون خلاف يؤثر فيه منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم

(وانما يجزئ الخ) قول مب قال
 بعض الشيوخ والظاهر أنه يضر
 هذا هو المتعين لانه اذا كان لا يجزئ
 الله الا أكبر بالتعريف مع أن له معنى
 فكيف يجزئ هذا ولان كلام
 الأئمة كالصريح في عدم الاجزاء
 انظر الاصل قل في الحديث
 مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم نوجه
 الترمذي وقال حديث حسن قال
 ابن رشد ولفظ التكبير باطلا لانه
 لا يقع الاعلى الله أكبر وقول ز
 ويجوز أن يتسبع ضمة الهاء صوابه
 ويجوز كما في بعض نسخ ح وهو
 ظاهر وقوله وأن يقف على الرء
 بالتشديد يقال ان الوقف على
 الرء بالتشديد ليس يلزم بل هو من
 الوقف بالتضعيف وفي الخلاصة
 أوقف مضعفا

مالك همزا وعليه ان قفا
 محركا اه (فان يحز سقط) قلت
 قول ز فان أي برادفه من لفته بطلت
 الذي في ابن عرفة والقشاني وفي
 العاجر لجمته ثلاثة الاجرى مجرد
 نيته أبو الفرج بما دخل به الاسلام
 بعض شيوخ القاضي يترجمه بلفظه
 وفي المدونة كره أن يحرم بالجمية
 زاد القشاني فاعله لقادر اه

(وئية الصلاة) قول ز ولا تتضمن
 النية بالمعنى المذكور الثواب الى
 قوله ولا ثواب فيه أصله لعج
 وذ كرعية قول القراني في الفرق
 التاسع والستين اعلم ان المأمورات
 قسمان فعلية كافية في تحصيل
 مصلحتها كاداء الدين ودفع الودائع
 ونفقات الزوجات والا قارب فاذا
 فعل ذلك بغير قصد ولا توقع
 واجبا مجزئا ولا ثواب فيه حتى
 ينوي به امثال امر الله تعالى ومن
 هذا الباب النية لا يقصدها
 التقرب وتوقع واجبة ولا ثقة رائية
 أخرى والقسم الآخر لا يقع واجبا
 الا مع النية والقصد كالصلاة
 والصوم والحج والطهارة وجميع
 أنواع العبادات التي يشترط فيها
 النيات فهذا القسم اذا وقع بغير
 نية لا يعتد به واذا وقع متويا على
 الوجه المشروع كان قابلا للثواب
 وهو سبب شرعي له من حيث الجملة
 غير ان ههنا قاعدة وهي ان القبول
 غير الاجزاء وغير الفعل الصحيح
 والمجزئ من الافعال هو ما اجتمعت
 شرائطه وأركانها واتقت موانعه
 فهذا يرى الذمة بغير خلاف
 ويكون فاعله مطيعا برئ الذمة
 وهذا امر لازم يجمع عليه وأما
 الثواب عليه فالمحققون على عدم
 لزومه وأن الله تعالى قد يرى الذمة
 بالفعل ولا يشب عليه في بعض
 الصور وهذا هو معنى القبول

الى اليوم فلا يجزئ الاحرام بغير لفظ التكبير ولا بالتكبير على خلاف صفة الله أكبر اه
 منه بلفظه وفي نوازل البرزى عن مسائل ابن الحاج مأنصه لفظ تكبيرة الاحرام افتتاح
 الصلاة بعد نابه ولا يجوز ابدالهوا ولا حرف منها اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن
 يونس مأنصه والدليل لما لك قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله
 تحرعوا التكبير وقوله لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى الى قوله
 ثم يسبق قبل القبلة فيقول الله أكبر ولانه ركن من أركان الصلاة فوجب أن يكون
 متعينا كالركوع والسجود اه منه بلفظه وفي الاكمال مأنصه ومالك لا يجزئ الا لفظ
 لله أكبر المعهود في عرف اللغة والسرع لاسواء اه منه بلفظه (ونية الصلاة المعينة)
 قول ز ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب خلافا لح أصله لعج ونصه ثم ان
 نية الصلاة المعينة لا تتضمن الثواب خلافا لما ذكره ح في شرح الورقات فذكر كلامه
 ثم قال بعده مأنصه ولكن رأيت القراني ذكر ما حاصله ان النية التي تتوقف عليها صحة
 الفعل لا تتضمن الثواب بل قد يكون النبي مستحيما لجميع ما يعتد به في صحته شرعا من
 نية وغيره او لا ثواب فيه فانه قال الفرق التاسع والستون بين قاعدة ما يثاب عليه من
 الواجبات وبين قاعدة ما لا يثاب عليه وان وقع واجبا اعلم ان المأمورات قسمان مأمورات
 فعلية كافية في تحصيل مصلحتها كاداء الدين ودفع الودائع ونفقات الزوجات والا قارب
 ونحو ذلك فان صورة هذا الفعل تحصل من مقصوده وان يقصده التقرب واذا فعل ذلك
 بغير قصد ولا نية وقع واجبا مجزئا ولا يلزم فيه الاعادة ولا ثواب فيه حتى ينوي به امثال
 امر الله تعالى فان فعله غير قاصد امثال امر الله تعالى ولا عالم به لم يحصل له ثواب وان سد
 الفعل مسدده ووقع واجبا ومن هذا الباب النية لا يقصدها التقرب وتوقع واجبة ولا
 تنفقر رائية أخرى وكذلك النظر الاول المقتضى الى العلم بآيات الصانع لا يثاب عليه لانه
 لا يقصده التقرب والقسم الآخر لا يقع واجبا الا مع النية والقصد كالصلاة والصوم
 والحج والطهارة وجميع أنواع العبادات التي يشترط فيها النيات فهذا القسم اذا وقع بغير
 نية لا يعتد به ولا يقع واجبا ولا يثاب عليه واذا وقع متويا على الوجه المشروع كان قابلا
 للثواب وهو سبب شرعي له من حيث الجملة غير ان ههنا قاعدة وهي ان القبول غير
 الاجزاء وغير الفعل الصحيح والمجزئ من الافعال هو ما اجتمعت شرائطه وأركانها واتقت
 موانعه فهذا يرى الذمة بغير خلاف ويكون فاعله مطيعا برئ الذمة وهذا امر لازم يجمع
 عليه وأما الثواب عليه فالمحققون على عدم لزومه وأن الله تعالى قد يرى الذمة بالفعل
 ولا يثاب عليه في بعض الصور وهذا هو معنى القبول وبذلك لاذ ان أمور منها قوله تعالى
 حكاية عن ابن آدم انما يقبل الله من المتقين لما تقربوا بقراباة تقبل من أحدهما ولم يقبل
 من الآخر مع أن قربانه كان وقت الامر ويدل عليه أن أخاه على عدم القبول بعدم
 التقوى ولو ان الفعل محتمل في نفسه لقال انما يقبل الله من المتقين العمل الصحيح الصالح
 لان هذا هو السبب القريب لعدم القبول خفي عدل عنه دل ذلك على أن العمل
 المجزئ قد لا يقبل وان برئت الذمة منه وصح في نفسه وثانيا قوله تعالى حكاية عن

ابراهيم عليه السلام واسماعيل واذيرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربا نقبيل
 منا انك انت السميع العليم فسؤا الهما القبول في فعلهما مع أنهم ماضوا لله وسلامه
 عليهم لا يفعلان الا فعلا صحيحا يدل على أن القبول غير لازم في الفعل الصحيح ولذلك دعيا
 به لانفسهما وثالثها الحديث الصحيح خرج به مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 أمان أسلم وأحسن في اسلامه فانه يجزى بعلمه في الجاهلية والاسلام فاشتراط في الجزء
 الذي هو الثواب أن يحسن في الاسلام والاحسان في الاسلام هو التقوى وهو يرد على
 من قال في قوله تعالى انما يقبل الله من المتقين ان المراد المؤمنون لانه عليه السلام صرح
 بالاسلام ثم ذكر الاحسان فيه ورابعها قوله عليه الصلاة والسلام في الاضحية اللهم
 تقبل من محمد وآل محمد فسأل عليه الصلاة والسلام القبول مع أن فعله في الاضحية
 كان موافق الشريعة فدل ذلك على أن القبول ورأى ابراهيم النخعي والاشعري والماسك عليه
 الصلاة والسلام فان سؤل تحصيل الحاصل لا يجوز وخامسها أنه لم يزل علماء الأمة
 وخيارها يسألون الله تعالى في القبول في العمل ولو كان ذلك طلب للصحة والاجزاء لكان
 هذا الدعاء انما يحسن قبل الشرع في العمل فسأل الله تعالى تيسر الاركان والشرط
 واتقاء الموانع أما بعد الجزم بوقوعه فلا يحسن ذلك فدل ذلك الوجه على أن القبول
 غير الاجزاء او غير الصحة وانه الثواب وسادسها قوله عليه الصلاة والسلام ان من
 الصلاة ما يقبل نصفها وثلاثا وربعا وان منها ما يلف كيا يلف الثوب الخلق ويضرب
 به وجهه صاحب خذله الصوفية وقليل من الفقهاء على عدم الاجزاء وانها تجب الاعادة
 اذا غفل عن صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ليس للمؤمن من صلاته الا ما عقل منها
 وحكى الغزالي الاجماع في اجزائها اذا علم عدد ركعاتها وشرائطها وان كان غير مشغول
 بالخشوع والاقبال عليها وقال أكثر الفقهاء ان المراد بالثلاث والرابع ونحوه الثواب
 لاجزاء الصحة فظهر حينئذ أن القبول غير الاجزاء وان بعض الاوامر الواجبات ثاب
 عليه دون بعض وهو المقصود من الفرق واذا تقرر الفرق فالظاهر أن وصف التقوى شرط
 في القبول بعد الاجزاء والتقوى ههنا ليس محمولا على المعنى اللغوي وهو مجرد الاتقاء
 للمكروه من حيث الجملة فان الفسقة في عرف الشرع لا يسمون أتقياء ولا من المتقين
 ولو اعتبرنا المعنى اللغوي لقبيل لهم ذلك بل التقوى في عرف الشرع المباعدة في اجتناب
 المحرمات وفعل الواجبات حتى يكون ذلك الغالب على الشخص وهذا هو الظاهر واذا
 حصل هذا الوصف ينبغي أن يعتد بأن القبول غير لازم بل المحل قابل له لحصول الشرط
 وان القبول مشروط بالتقوى ولا يلزم من حصول الشرط حصول المشروط ويدل على أن
 المحل يبق قابلا للقبول من غير لزومه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بالقبول مع انه
 سيد المتقين وكذلك ابراهيم واسماعيل عليهما الصلاة والسلام والمدعوى لا بد أن يكون
 بصدد الوقوع وعدمه اذ لو تيقن وقوعه لكان ذلك طلبا لتحصيل الحاصل وهو غير جائز
 فحين أن يكون الثواب يمكن حصوله وعدم حصوله وعلى هذا المدرك وهذا التقرير
 يكون قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها مشروطا بالتقوى فان الامثال العشر

ويدل ذلك أمور منها حديث
 مسلم مرفوعا أمان أسلم وأحسن
 في اسلامه فانه يجزى به في
 الجاهلية والاسلام فاشتراط في
 الجزء الذي هو الثواب الاحسان
 في الاسلام وهو التقوى وهو يرد
 على من قال في قوله تعالى انما يقبل
 الله من المتقين ان المراد المؤمنون
 لانه عليه الصلاة والسلام صرح
 بالاسلام ثم ذكر الاحسان فيه
 ومنها أنه لم يزل علماء الأمة وصلحوا
 يسألون الله تعالى القبول في العمل
 ومنها قوله عليه الصلاة والسلام
 ان من الصلاة ما يقبل نصفها
 وثلاثا وربعا وان منها ما يلف كما
 يلف الثوب الخلق ويضرب به
 وجهه صاحب خذله الصوفية
 وقليل من الفقهاء على عدم الاجزاء
 وأنه تجب الاعادة اذا غفل عن
 صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام
 ليس للمؤمن من صلاته الا ما عقل
 منها وحكى الغزالي الاجماع في
 اجزائها اذا علم عدد ركعاتها
 وشرائطها وان كان غير مشغول
 بالخشوع والاقبال عليها وقال
 أكثر الفقهاء ان المراد بالثلاث
 والرابع ونحوه الثواب لاجزاء

هي الثواب ولا تحصل الا للمتقين وكذا قوله عليه السلام صلاة في مسجد خير من ألف صلاة في غيره الا المسجد الحرام فان هذه الألف صلاة والرائد عليهم اشوبت
تضاعف وقوله عليه السلام صلاة في المسجد الحرام خير من ألف صلاة في غيره
وصلاة في بيت المقدس بسمائة صلاة وقوله تعالى والله بضاعف لمن يشاء يقتضي
ما تقدم من التقرير أن يكون هذا كله مشروطا بالتقوى وقوله عليه السلام صلاة
الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس أو سبع وعشرين صلاة فتأمل ذلك فان هذه الطواهر
كلها يقتضي ظاهرها الثواب مطلقا وما تقدم من التقرير يقتضي أنها لا تحصل الا
بالتقوى فيتعين رداً أحد الطواهر الى الآخر وأن يجمع بينهما على الوجه الأشد وقد بينت
لك التعارض ووجه الجمع فتأمل ذلك فانه موضع صعب مشكل والذي رأيت عليه
جماعة من المحققين ما ذكرته لك فتأمل اه كلام القرافي وهو بديع قلت قال شيخنا
أحمد بن عبد الحق في حاشيته شرح الورقات ان المأمورات التي تتوقف على النية
يحصل الثواب بالنية ان لم يقصد به غير الامتثال فانه قال ان ترك المحظور والمكروه انما
يشاب عليه اذا كان بقصد الامتثال وان كان الخروج من عهدة النهي فيه لا يتوقف
على ذلك بخلاف فعل الواجب والندوب فان الاثابة عليه كالخروج من عهدة الامر
فيه لا يتوقف على قصد الامتثال نعم تتوقف على عدم قصد غيره كالإتيان به بخوف ونحوه
فهو كترك المحظور والمكروه في ذلك هذا فيما يتوقف من المأمورات على النية أما
ما لا يتوقف منها على النية كنفقة الزوجة فهو كترك المحظور والمكروه فتوقف الاثابة
عليه دون الخروج من عهدة الامر فيه على قصد الامتثال اه كلام عجم بلقطه
وما قاله وتعمه عليه ز فيمنظر ظاهر والصواب ما قاله ح ولا حاجة له ما في كلام
القرافي ولا في كلام محمدي الورقات بل كلامهما حجة عليهما وشاهد لح أما كلام
القرافي فلقوله واذا كان منوياً على الوجه المشروع كان قابلاً للثواب وهو سبب شرعي له
الحل لأن نية الصلاة المعينة لاشك أنه وجه شرعي يصح به العبادة وأما كلام محمدي الورقات
فهو صريح فيما قاله ح لقوله فان الاثابة عليه كالخروج من عهدة الامر فيه
لا يتوقف على قصد الامتثال الخ فأي شيء أصرح من هذا فالعجب من عجم رحمه الله
كيف نسب له عكس ما فيه والكمال لله تعالى فتأمل ذلك بانضاف على أبا الوسلنا تسليم
جدليا ان فيه شاهدا لما زعمه لكان مردودا بكلام ابن رشد في المقدمات ونضاه ومن
صدقة النية على الكمال أن يستشعر النأي المصلي الايمان بقلبه فيقرن بذلك اعتقاد القرية
 واعتقاد الوجوب واعتقاد القصد الى الاداء وتعيين الصلاة واستشعار الايمان شرط
في صحة ذلك كله فانما أحرم ونهيه على هذه الصفة فقد أتى في احرامه على كل أحواله
فان مهم في وقت احرامه عن استشعار الايمان لم يفسد عليه احرامه لثبوت عدم علمه به
 واعتقاده لانه موصوف به في حال الذكركه والغفلة عنه وكذا اذا سها أن ينوي مع
الاحرام وجوب الصلاة عليه والقصد الى أدائها والتقرب به الى الله لم يفسد عليه احرامه
اذا عين الصلاة لان التعيين لها يقتضي الوجوب والقربة والاداء لتقدم علمه بوجوب تلك

والصحة ثم ذكر أن التقوى الشرعية
شرط في القبول الذي هو الثواب
على الطاعة يلزم من عدمها عدمه
ولا يلزم من وجودها وجوده ولا
عدمه وان المواظب على المعصية
مع صحة إيمانه لا ثواب له على ما يفعله
من الطاعات - - - تتدلا بقوله تعالى
انما يتقبل الله من المتقين فائلا ان
المراد بالتقوى التقوى في عرف
الشرع اه بخ كثير وفي تمسك
عجم وز به على ما قاله نظيران
قوله واذا كان منوياً على الوجه
المشروع كان قابلاً للثواب وهو
سبب شرعي له حجة لح لاعليه لانه
لا شك أن نية الصلاة المعينة وجه
شرعي تصح به العبادة وكلام محمدي
الورقات صريح فيما لح خلافا
لاستدلال عجم به أيضا وكذا
كلام المقدمات شاهد لح فانظره

واعلم أن ما ذكره القرافي من أن الصلوة والاجزاء للعبادة غير الثواب عليها أمر مسلم لا نزاع فيه وأما ما ذكره من أن التقوى الشرعية شرط في القبول وأن المواظب على المعصية لا ثواب له على (٣٨١) طاعته بخلاف ما عليه أهل السنة ففي ابن

عطية ما نصه انما يقبل الله من المتقين قال القاضي أبو محمد واجماع أهل السنة في معنى هذه الالفاظ أنها اتقاء الشرك فمن اتقاه وهو موحد فاعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة وأما المتق للشرك والمعاصي فله الدرجة العليا من القبول والختم بالرجة علم ذلك باخبار الله تعالى لان ذلك يجب عليه تعالى عقلا اه ونحوه لابن جزي ونصه استدلال بالاية المعتزلة وغيرهم على أن العاصي لا يقبل عمله وتاويلها الاشعرية بان التقوى هنا يراد بها اتقوا الشرك في العارف بالله أبو زيد الفاسي في حاشية التفسير ووقع في كلام البضاوي هنا ما يخالف ما لابن عطية وفيه نظر الآن يحمل على تقوى الرياء والمحجب اه وقال في حاشيته على الصغرى وقال غير ابن العجب اه ما يقع محالهم توقف القبول على تقوى المعاصي فعمله على تقوى الرياء والمحجب اه من باب القضاة والظواهر من الآيات والاحاديث والآثار ترد ما ذهب اليه القرافي وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون من المفلس قالوا المفلس من لا درهم له ولا متاع فقال ان المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأضرب هذا وسفك دم هذا فأخذ هذا من حسناؤه وهذا من حسناته الحديث وهو صريح في أن له حسنات مع كونه بهذه الصفة من ارتكاب

الصلوة التي عليها عليه اه منها بلفظها ونقله ح مختصرا جدا وق أيضا مختصرا لأنه أبسط مما لح فتأملوا والله اعلم (تنكىت) * حاصل ما ذكره القرافي رحمه الله في هذه القاعدة ثلاثة أمور أحدها أن الصلوة والاجزاء للعبادة غير الثواب عليها ثانيها أن العاصي المواظب على المعصية مع صحة إيمانه لا ثواب له على ما يفعله من الطاعات مستدلا على ذلك بقوله تعالى انما يقبل الله من المتقين قالان المراد بالتقوى التقوى في عرف الشرع ثالثها أن التقوى الشرعية التي زعم بطلان الاعمال أي ثوابها بعدمها لا تستلزم وجودها الثواب على الطاعة بحيث كلما وجدت الطاعة من المتقين حصل لهم الثواب عليها وانما المراد من الآية أنها شرط في القبول الذي هو الثواب فيلزم من عدمها عدمه ولا يلزم من وجودها وجوده ولا عدمه بل المحل قابل للوصول على قاعدة الشرط أما الامر الاول فسلم لا نزاع فيه وأما الثاني فاقاله فيه مخالف لما عليه المحققون ولما عليه أهل السنة وقد حكى ابن عطية اجماعهم على خلاف ما قاله القرافي ونصه انما يقبل الله من المتقين قال القاضي أبو محمد واجماع أهل السنة في معنى هذه الالفاظ أنها اتقاء الشرك فمن اتقاه وهو موحد فاعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة وأما المتق للشرك والمعاصي فله الدرجة العليا من القبول والختم بالرجة علم ذلك باخبار الله تعالى لان ذلك يجب على الله تعالى عقلا اه منه بلفظه ونحوه لابي القاسم ابن جزي ونصه انما يقبل الله من المتقين استدلال بالمعتزلة وغيرهم على أن العاصي لا يقبل عمله وتاويلها الاشعرية بان التقوى هنا يراد بها اتقوا الشرك اه منه بلفظه وقال العارف بالله أبو زيد الفاسي في حاشية التفسير بعد أن نقل كلام ابن عطية مختصرا ما نصه ووقع في كلام البضاوي هنا ما يخالفه وفيه نظر الآن يحمل على تقوى الرياء والعجب اه منها بلفظها وقال في حاشيته على الصغرى ما نصه وقال غيره أي غير ابن عطية وما يقع محالهم توقف القبول على تقوى المعاصي فعمله على تقوى الرياء والمحجب اه منها بلفظها قلت وهذا هو الذي يتعين اعتقاده ويجب المصبر اليه فان الظواهر من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية والآثار المروية عن الصحابة وخيار التابعين فمن بعدهم من الأئمة التي لا تكاد تنحصر كثرة ترد ما ذهب اليه القرافي رحمه الله وتاويل ما لا يكاد يحصى وردته الى ظاهر هذه الآية والحديث الذي ذكره مما لا معنى له وفي ذلك تقنيط للعصاة لانه يفيد أنه لا تنكتب لهم حسنة أصلا وفي صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال ان المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأضرب هذا وسفك دم هذا فأخذ هذا من حسناؤه وهذا من حسناته الحديث وهو صريح في أن له حسنات مع كونه بهذه الصفة من ارتكاب

هذا أو كل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فاعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قيل حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه ثم طرحت في النار

ولما نقل العلامة أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي في أول أجوبته عن جماعة من الأئمة حصول الثواب لمن صلى في الدار المغصوبة مع أنه من جهة الغصب قال مانصه وقال ابن العربي في قول مالك من قاتل على فرس مغصوب فله الشهادة وعليه المعصية فله أجر شهادته وعليه أثم معصيته ومثله عياض وهذا المذهب الذي عليه المحققون من أن القبول الذي هو ترتيب الثواب لازم للصحة وأن الطاعة مهمهما وجدت بشرائطها وأركانها مطابقة للأمر من كل وجه كانت سببا للثواب هو الذي يجري مع قواعد الشريعة ومعتقد أهل السنة من أن السنة لا تبطل الحسنة قال عياض لا يحبط الاعمال عند أهل السنة ثني سوى الكفر وقال ابن (٣٨٢) جرى عقيدة أهل السنة أن السيئات لا تبطل الحسنات فقالوا

العظائم من سفلت الدماء وما ذكر معها والله أعلم وأما الأمر الثالث فهو خلاف مانسبه العلامة أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي للمحققين فانه لما نقل في أول أجوبته عن جماعة من الأئمة حصول الثواب لمن صلى في الدار المغصوبة مع أنه من جهة الغصب قال عقبه مانصه وقال ابن العربي في قول مالك من قاتل على فرس مغصوب فله الشهادة وعليه المعصية فله أجر شهادته وعليه أثم معصيته ومثله عياض وهذا المذهب الذي عليه المحققون من أن القبول الذي هو ترتيب الثواب لازم للصحة وأن الطاعة مهمهما وجدت بشرائطها وأركانها مطابقة للأمر من كل وجه كانت سببا للثواب هو الذي يجري مع قواعد الشريعة ومعتقد أهل السنة من أن السنة لا تبطل الحسنة قال عياض لا يحبط الاعمال عند أهل السنة ثني الكفر وقال ابن جزي عقيدة أهل السنة أن السيئات لا تبطل الحسنات فقالوا في آية لا تبطلوا صدقاتكم بالئن والاذنى ان الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يئن أو يؤذى لا تقبل منه وقيل ان المن والاذنى دليل على أن نيته لم تكن خالصة فلذلك بطلت صدقاته اهـ ومثله في ابن عطية والشيخ السنوسي في كتابه على ابن دهاق اهـ قلت وفيه أضرار لعدم التلازم بين الصحة والقبول وراجع ما قدمناه عند قول المصنف ويسير كآنية وضوءه ويجب ان حديث مسلم الذي ذكره القرافي بان معنى وأحسن في اسلامه صدق فيسه وأخلص احتراز من المناق و الله أعلم وأما سؤال القبول من الله تعالى فيجيب عنه بأنه لا مانع من أن يدعوا العبد ربه بما أخبره بحصوله استحضار تلك النعمة وشكرا عليها وقد قال الحلال السموطي في قوله تعالى ربنا لا تأخذنا الآيات وقد رفع الله ذلك عن هذه الامة

كأن ورد في الحديث فسؤا له اعتراف بنعمة الله اهـ وقال عياض دعاء النبي صلى الله عليه وسلم

ذلك

واستعاذته من الامور التي قد علم أنه عوف منها وعصم ليلزم نفسه خوف الله واعظامه والافتقار اليه اهـ نقله في المعيار

(تنبيه) * ماجل عليه ابن عطية الآية يقتضي الجزم بكفر قاييل مع انه ذكر بعد مانصه وقال عبد الله بن عمر وجهه للناس كان هائل أشد قومة من قاييل ولكنه تخرج قال القاضي أبو محمد وهذا هو الاظهر ومن هنا بقوى أن قاييل انما هو عاص لا كافر لانه لو كان كافرا لم يكن للتخرج وجه وانما وجه التخرج في هذا أن المتخرج باي أن يقال موحد او يرضى بأن يظلم ليجازى في الآخرة ونحوه هذا فعل عثمان بن عفان رضي الله عنه اهـ ففي كلامه تدافع ويجاب بأنه وان كان موحد فقد فقدت منه النية السالمة من الرياء كما تقدم في كلام الشيخ أبي زيد مابرشده والله أعلم

(وان تخالفا للعقد) ﴿﴾ قلت في ق سمع ابن القاسم من أراد أن يهل بالحج مفردا فاختار فقرن فحكم بالعمرة قال ايس ذلك بشئ اعلم ذلك الى نيته وهو على وجهه قال مالك اماما كان لله فهو الى نيته ان رشد هذا كما قال لقوله عليه الصلاة والسلام الاعمال بالنيات فلا يلزم الرجل فيها ينسب وبن ربه ماتكم به لسانه اذ لم يعتقده بقلبه ولم يتعلق به حق لغيره اه (والررض مبطل) قول ز بخلاف الوضوء أي بعد الفراغ وأما (٣٨٣) في الاثنا فقد قدم أن الراجح فيه البطلان

فانظره (فاتم بفسل) ﴿﴾ قلت لا مفهوم لفعل لنقل ابن عرفة أقي ابن رشد بان نقلها أى النية من فرض لاخر أو لنفس سهوا دون طول ولا ركوع مغتفر والا ففي اغتفاره وبطلانه قولنا شهب وابن القاسم المازى فى صحة طهر كملت بنية عصر سهوا وقولان انظر ت و ق (كان لم ينظره) قول ميب عن عبدالحق فلا خلاف أنه أفسد الخ فيه نظر فى ضح عند قول ابن الحاجب فلو أنها بنية النافلة سهوا فقولان مانصه فى هذه المسئلة ثلاثة أقوال يفرق فى الثالث بين العامد قبطل وبين الساهى فلا ينط (اه (أوعزبت) ﴿﴾ قلت والأولى استحضارها فى جميع الصلاة فان الحضور فى الصلاة هو المقصود من قصدها وقد قال ابن رشد فى البيان قليل من الصلاة مع الاقبال عليها والفكرة فيها خير من الكثير مع اشتغال القلب عنها اه (أو الاداء أوضده) ﴿﴾ قلت قول ز وقد نصوا على أنه لا تنوب نية أداء عن قضاء الخ لعله يحترز عن ظن أن عليه صلاة طهر أمس فصلاها اليوم قضاء فتبين له

ذلك فتأمل والله أعلم ﴿﴾ (الثانى) * قول القرطابى فى كلامه السابق فان سؤال تحصيل الحاصل لا يجوز بناء على ما قرر فى الفرق الثانى والسبعين والمائة من قواعده وقسمه فيه الى قسمين طلب نفي مادل الشرع على نفيه وطلب حصول مادل الشرع على حصوله ومنه الاول بنحو اللهم لاتغفر لفلان الكافر والثانى اللهم اجعل موت من مات من أولادى حجبا من النار وأجاب عمار فى الكتاب والسنة مما يخالف ما قرر من نحو ربنا لاتؤخذنا ن نسبنا أو أخطانا ونحو اللهم أعط سيدنا محمد الوسيلة الى الجنة مما وقف عليه فى محله وقد تعقب ذلك العلامة أبو القاسم بن الشاطب فقال مانصه وماتاله من منع الادعاء بنحو ربنا لاتؤخذنا ن نسبنا لم يأت بحجة عليه غير القياس على الملوكة وهو بلا جامع وكيف يقاس الخالق بالخلق وقوله ان طلب تحصيل الحاصل عرى عن الحاجة ممنوع لجواز حمله على طلب مثله أو الاجابة بإعطاء العوض عنه دنيا وآخرة والقاصد للمتعذر لا مانع أن يعوضه الله وان لم يقصد العوض كما اذا طلب غير المتعذر عما علم الله عدم وقوعه جزاءه على بحسبه الى الله تعالى وابتهاله الى عظيم كماله وجماله اه انظر شرح الحصن ان شئت ﴿﴾ قلت وماتاله ابن الشاطب فى غاية الوضوح لا ينبغي لمعصف فيه كلام ولذلك تلقامه القبول الأئمة الأعلام ومال مانع من أن يدعو العبد ربه بما أخبره بحصوله استحضارا لتلك النعمة وشكرا عليها وقد قال الجلال السيوطى فى نفسه فى قوله تعالى ربنا لاتؤخذنا الآلية مانصه وقد رفع الله ذلك عن هذه الأئمة كما ورد فى الحديث فسؤاله اعتراف بنعمة الله اه منه بلفظه وقال أبو الفضل عياض مانصه دعاء النبى صلى الله عليه وسلم واستعاذ به من الامور التى قد علم أنه عوفى منها وعصم ليلزم نفسه خوف الله واعظامه والافتقار اليه اه نقله فى المعيار وأقره وتحصل أن فى كلام القرطابى نظرا من وجوه وبه تعلم ما فى تسليم عجب له ومدحه اياه بقوله وهو يديع والله سبحانه أعلم (والررض مبطل) قول ز بخلاف الوضوء قال تو مانصه قد علم فى الوضوء أن الراجح فيه البطلان فى الانشاء فلامعنى قوله بخلاف الوضوء بالنسبة اليه اه منه بلفظه وماتاله ظاهر والله أعلم (كان لم ينظره) قول ميب قلت فصل فى العامد وهو خلاف ما فى الخ اعترضه صحيح ولكنه سلم الاتفاق وهو غير مسلم فى ضح عند قول ابن الحاجب فلو أنها بنية النافلة سهوا فقولان اه مانصه فى هذه المسئلة ثلاثة أقوال يفرق فى الثالث بين العامد قبطل وبين الساهى فلا ينط اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه محمد وعبد الملك ان تنقل اثر سلامه من فرض قبل تمامه سهوا ثم به ابن بشير

أنه كان ضلها أمس فلا تنوب له عن أداء طهر اليوم وعن عليه صلاة طهر أمس فصلى اليوم صلاة الطهر نية أداء طهر هذا اليوم فتبين له أنه فعلها قبل دخول وقتها فلا تجزئه عن طهر أمس لأنه اذا نوى الاداء فى القضاء أو العكس لم يجزئ لما تقدم لن نفسه عند قوله والكل ادعاء عن البرزلى وابن قدام أن المذهب أنه تنوب نية الاداء عن نية القضاء وعكسه ولقول ابن رشد من نوى الاداء فى موضع القضاء أو عكسه فصلانه بحجة اتفاقا ويدل على أن من ادما تقدم استدل به بمسئلة الاسير

اذ اثنين انه صام شعبان على انه في هذه الصورة لم ينو الاداء عن القضاء وانما نوى أداء رمضان على أن ذلك الشهر شهر ما نوى أداء رمضان الثاني الذي لم يدخل ولو نوى أداء رمضان الثالث في هذه الاجزاء كيف وسبباً وأجزاً ما بعده بالعدل لا قبله فتأمل والله أعلم (ونبه اقتداء الخ) قلت قال ابن عبد السلام عن بعض شيوخه مانصه هذا الشرط لا بد منه ولكن لا يلزم التعرض له بما يدل عليه مطابقة اذهن المايدل عليه التزاماً اه وقال الابي وأمانية الاقتداء فشرط في صحة صلاة المأموم ولما ذكر الشيخ الحافظ أو علي بن قداح هذا في مجلس درسه قال له بعض العوام الحاضر بن هذاشي ما فنيته قط فقال له الشيخ أليس أنك لا تحرم حتى يحرم الامام ولا ترك حتى تركه قال هو كذلك قال له الشيخ فذلك هو نية الاقتداء اه وفي ق عن المازري مانصه النية المقصد الى الشيء والعزم عليه قال وقد أحدث الناس في النية أموراً كثيرة حتى ان الرجل يكون عمره ستين سنة ونحوها أو ساءلاً له عليه اعادة شهر رمضان لانه صامه بغير نية لانه قيل له بقي عليك أن تصعد الى النية فانظر كيف صارت النية فقتر الى نية ولو كان ذلك لاحتاجت النية الى نية وانما يصور ان يصوم بغير نية من لم يعلم بدخول الشهر اه وتقدم في الوضوء قول الغزالي الوضوء في نية الصلاة سيما خيال في العقل أو جهل بالشروع راجع بقية هنالك وقول مب التحري بأن الشرط الخائى وأما عدها من الاركان فشكل لانها اذا فقدت فان كان يقرأ فاتحة (٣٨٤) في ركعاته فصلاته صحيحة وهو قد نوى ما يتبعه لا الامام في الظاهر لا تضره

وقيل وكذا لو علم هو وسلامه من اثنين فتعذر نفلاته اه منه بلقطه وقال أيضاً بعده هذا مانصه وفي قول اللغمي ان أت فرضه نية التطوع ليقتضيه أجزاًه وبعد استسنا بالنظر اه منه بلقطه (وجازله دخول على ما أحرم به الامام) قول ز مسافر وحاضر الخ نحوه في ح عن النوادر عن سحنون وسلمه وقال شيخنا ج الصواب اسقاط قوله وحاضر لانه اذا كان الامام مسافراً يصير المقيم كأنه أحرم بنية القصر اه وقال تو مانصه ثم ان دخول المسافر على ما أحرم به الامام ظاهر وأما المقيم فبقية نظره لانه يجب عليه الدخول على الاتمام كيفما كان الامام فالظاهر قصر المشتملة الاولى على المسافر والله أعلم وسبباً وان ظنهم مسافراً فظهر خلافه الخ اه منه بلقطه وقول ز كما يؤخذ من كلام ح وتستثنى هذه من كون ترتيب الحاضرين الخ فنية نظره بل كلام ح يدل على خلاف ذلك فلا استثناء فتأمل والله أعلم (وهل تجب الفاتحة في كل ركعة الخ) الاول شهره ابن شاس وغيره وصححه ابن الحاجب وابوعركا في ق عنه وصاحب التلغين ونصه والواجب من القراءة متعين وهو فاتحة الكتاب لا يجزئ غيرها في كل ركعة هذا هو الصحيح من المذهب

وان ترك الفاتحة كالمأموم بطلت صلاته لتركه الفاتحة لا لتركه نية الاقتداء فليرق الان المطالب كونها أو لا وهو خارج عن ماهية الصلاة اذ هو قبل تكبيرة الاحرام فكان شرطاً لا ركناً فتأمل والله أعلم (وجازله الخ) قول ز مسافر وحاضر الخ نحوه في ح عن النوادر عن سحنون وهو غير ظاهر في الحاضر الآن نوى الاتمام كيفما كان الامام فتأمل وقول ز كما يؤخذ من كلام ح الخ فنية نظره بل كلام ح يدل على خلاف ذلك

فلا استثناء فتأمل وقول مب على عومه لا يستثنى منه شيء أي لانه في مسئلة الظهر والجمعة عن كونها صلاة الزوال والله أعلم (بحركة لسان) قلت قال النووي في الاذكار مانصه اعلم ان الاذكار الواردة في الصلاة وغيرها واجبة كانت أو مستحبة لا يجب منها شيء ولا يعتد به حتى يتلفظه ويستمع نفسه ان كان صحيح السمع لا عارض له اه وقوله ويستمع نفسه الخ مذهب شافعي والله أعلم (فوجب تعلمه الخ) قال مقيد عفا الله عنه بمنه قول مب عن التفسير وفي العالم لا يجب عليه التعليم الخ ذكر الجزئي انه يجب على العالم اذا سئل أن يجيب باربعة شروط الاول أن يسأل السائل عما يجب عليه الثاني أن يخاف فوات النازلة الثالث أن يكون المسؤول عالماً بحكم الله تعالى في تلك النازلة الرابع أن يكون السائل والمسؤول بالغين وقد نظم ذلك من قال وسائل عن فرضه مكلف * مثله يعلم ذلك الوصف مطلبه يجتنب عليه الفتوا * جوابه حم عليه بنا واعلم انه اختلف أيضاً فيما اذا رأى العالم من يفسد وضوءه أو صلاته مثلاً فقال الغزالي يجب عليه نصحهم وتعليمهم وقال ابن العربي لا يجبر قيل يجب تنبيهها جبالاً فاذ أسأل وجب البيان لقوله صلى الله عليه وسلم للذي فقرأه فقره انك لا تملكه صل فانك لم تصل فاعادها كذلك حتى قال والله لا أحسن غيرها فعلمني يا رسول الله الحديث وهو الظاهر (وهل يجب الخ) حصل هو في الفاتحة ستة أقوال كها رويت عن مالك وقد استعمل كلام خش على أربعة منها والخامس وجوبها في النصف والسادس التردد بين وجوبها في الكل أو في الاكثر

وأما الثاني فلم يذكر في صحيح من شهره ولا من رجهه وقد تبعه في الشامل فاقتصر على
 تشهير الاول ونصه والمشهور وجوبه اعلیٰ فذوا امام في كل ركعة ثم قال وقيل في الجبل
 والميرجع وهو ظاهرهما وروى في ركعة اه منه بلفظه وفي كلامه اطلیٰ اشارة الى
 الجواب عن المصنف فانه قال مانصه فقال ابن شاس وغيره ان الاول هو المشهور ونقل غير
 واحد ان الامام رجس الى الثاني اه منه بلفظه وحاصله ان الثاني ترجح رجوع الامام
 اليه **قلت** بل المصنف اشار الى ما في العلم والارشاد ونص المعلم اختلف الناس في اشتراط
 قراءة أم القرآن في صحة الصلاة والمشهور عندنا اشتراط قراءتها في جل الصلاة وأما
 اشتراط ذلك في كل ركعة ففيه قولان مشهوران اه منه بلفظه ونص الارشاد
 والمشهور وجوبها في أكثرها اه منه بلفظه **(تنبيهان * الأول)** في ق مانصه
 عياض المشهور وجوب الفاتحة في جل الصلاة اه ومانسبه لعياض خلاف مانسبه له
 ابن عرفة والقلشاني وغيرهما من أنه شهر وجوبها في الكل ومانسبه له هؤلاء هو الصواب
 فانه الموجود في اكمله ويأتي لفظه **(الثاني)** منسب ابن عرفة لعياض أنه نقل عن المغيرة
 وجوبها في الجبل ووجهه في ذلك بان المنقول عن المغيرة وجوبها في ركعة وسلم ذلك له غ
 ب تكميله ونص ابن عرفة وفي وجوبها في كل ركعة أو جلها أو نصفها أو ركعة خامسها
 الترجيح في الاولين للخمى عن مالك مع الباجي عن العراقيين وأبي عمر عن ابن القاسم
 وعياض عن المشهور وابن رشد عن مالك وأبي عمر عنه والخمى مع الشيخ عن المغيرة وعزو
 الا كماله الجبل وهم ومالك اه منه بلفظه ونقله غ محلا فقال في تكميله مانصه
الأول للخمى عن مالك والباجي عن العراقيين وأبي عمر عن ابن القاسم وعياض عن
 المشهور والثاني لابن رشد عن مالك والثالث لأبي عمر عن مالك والرابع لأبي محمد
 والخمى عن المغيرة والخامس لمالك اه منه بلفظه **قلت** في توهم ابن عرفة رحمه الله
 عياض انظر وان سلمه غ فان كلام الا كمال سالم ولعل نسخة ابن عرفة منه سقط منها شيء
 ونص الا كمال وقد اختلف العلماء في القراءة في الصلاة فذهب جمهورهم الى وجوب أم
 القرآن للامام والقلبي في كل ركعة وهو منهم وروى قول مالك وعنه أيضا أنها واجبة في جل
 الصلاة وهو قول اسحق وعنه أيضا أنها لا تجب في ركعة وقاله المغيرة والحسن وعنه
 أيضا أنها لا تجب في شيء من الصلاة وهو أشد رواياته وهو مذهب أبي حنيفة الا أن أبا
 حنيفة يشترط أن يقرأ غيرهما من القرآن في جل الصلاة في تركه عنده القراءة في صلاته
 فسدت صلاته وروى الواقدي عن أهل المدينة أنها تجزئهم وذكر عن مالك نحوه وذهب
 الاوزاعي الى أنها تجب في نصف الصلاة وحكي عن مالك وذهب الاوزاعي أيضا أبو ثور
 وغيرهما الى أنها تجب على الامام والقذا المأموم على كل حال وهو أحد قولي الشافعي اه
 منه بلفظه **قلت** فانت تراه نسب للمغيرة مثل مانسبه له أبو محمد والخمى وقد وافقهم الباجي
 أيضا في نسبة ذلك للمغيرة وانما انفرد عياض بزيادة نسبة ما للمغيرة قبل الشافعي وقد ذكر
 الباجي أيضا رواية سبوطها عن الواقدي عن مالك ونصه في المتنق وأن ترك قراءتها في
 جميع الصلاة فلا خلاف في المذهب في أن الصلاة غير جائزة الا رواية شاذة رواها الواقدي

هذا هو المذهب البلخي في المتنق

والجمهور على خلافها وان قرأ بها في بعض الصلاة دون بعض فالذي عليه شيوخنا
العراقيون أنه لا يجوز في القراءة أم القرآن في كل ركعة وبه قال الشافعي وابن عون وأيوب
وأبو ثور وقال المغيرة الخزومي إذا قرأ بأم القرآن في ركعة واحدة من الصلاة أجزاء وبه
قال الحسن البصري اه منه بلفظه فحصل ان في الفاتحة في الصلاة ستة أقوال كلها
رويت عن مالك والله أعلم (وان ترك آية منها - جحد) قول زكاهم في ضح يومهم انه شهر
الاكتفاء بالسجود وليس كذلك بل شهر السجود مع إعادة الصلاة فافتقره ومثله في القلشاني
عن اللخمي ونصه وعلى الترجيح بين وجوبها في الكل أو الجدل يسجد قبل السلام وركعة
ثلاثية أو رباعية ويعيد الصلاة قال الشيخ وهذا أحسن ذلك ان شاء الله ووجهه أنه
لا يلقي تلك الركعة أو يأتي بغيره لا احتمال عدم الوجوب فإذا ألغى ما زاد ركعة احتل
بطلان الصلاة لزيادته فيها ركعة عمدا ثم انه اذا سجد قبل السلام ولم يبلغ الركعة فنانا أمره
بالإعادة لاحتمال صحة القول بوجوبها في كل ركعة وقد أدخل بها في ركعة وهذا القول
رجحه ابن القاسم مرة ووجهه اللخمي المشهور اه منه بلفظه * (تنبيهان * الأول) * في
ق عند قوله وهل تجب الفاتحة الخ عن الكافي مائنه في سماع قرائتها في ركعة
أنها ها أو أي ركعة بدلا منها كن أسقط سجدة سهوا وهو اختيار ابن القاسم من أقوال مالك
اه وهو يوههم أن ابن القاسم إنما اختار هذا القول من أقوال مالك الثلاثة وليس كذلك
فالأولى عبارة القلشاني عند قول الرسالة وقيل بلغيا ويأتي بركعة ونصه هذا القول رجحه
ابن القاسم مرة وجعله عياض المشهور وهو بناء على وجوبها في كل ركعة اه منه
فقوله مرة بدل على أنه اختار غيرة ذلك مرة أخرى وقد تقدم في كلامه التصريح بأنه
اختار القول بالسجود والإعادة وهو مصرح به في المبدونة بل قد قال ابن المواز ان ابن
القاسم جعل ما في الكافي أبعد الأقوال في ابن نونس ما نصه ومن المدونة قال مالك ومن
ترك القراءة في ركعة من الصبح أو في ركعتين فأكثر من سائر الصلوات أعاد الصلاة فان
تركها في ركعة من غير الصبح يريد من صلاة حضرة قد استحب مالك في خاصة نفسه أن
يعيد الصلاة يريد بعد أن يصلحها بسجود السهو قبل السلام وكان يقول أيضا زمانا يلقي
تلك الركعة على حديث جابر الذي قال كل ركعة لا يقرأ فيها بأم القرآن لم يصلها الا وراء
امام ثم قال مالك آخر مرة أرجو أن تجزئه سجدة السهو قبل السلام وما ذلك البين قال
ابن القاسم وقوله الاول فيما رأيت أعجب الي وهو رأيي قال ابن المواز والذي أعجب ابن
القاسم وأشبه أن يسجد قبل السلام ويعيد الصلاة وكان عندهما إعادة الركعة
الواحدة أبعد فأويل مالك وقال سحنون قول ابن القاسم وهو رأيي قول مالك الاخير انه
يسجد لسهو وهو جل أقوال أصحابنا ونقل أبو محمد أن رأي ابن القاسم أن يلقي الركعة
على حديث جابر اه منه بلفظه * (الثاني) * ما تقدم لابن نونس عن المدونة نحوه لا ي
سجد وهو يفيد أن الأقوال الثلاثة إنما هي اذا تركها من ركعة واحدة في غير الثنائية
واما فيها أو في اثنتين من غيرها فلا وهو خلاف ما نصه في المقدمات لظاهر المدونة فانه لما
ذكر أقوال مالك المتقدمة قال مائنه قيل كانت الصلاة من أي الصلوات كانت وهو

(وان ترك آية الخ) قول زكاهم
شهره في ضح يومهم فيه نظر فانه في
ضح شهر السجود مع إعادة الصلاة
بناء على القول بالكل أو الجدل ومثله
للقلشاني عن اللخمي انظر الاصل
والله أعلم * قلت وقال الشيخ
زروق في نصيحته ومن الآفات
التعجيل بالركوع قبل الفراغ من
القراءة حتى رعا قرأ وهو راء كع
وهذا مبطل ان وقع في الفاتحة عند
الجمهور ومنه في غيرها اه
وقوله عند الجمهور أي لقولهم
بركنة الفاتحة والقيام لها فقرأه
منها في ركوعه كأنه لم يقرأه ومن
ترك آية من الفاتحة عدا بطلت
صلاته على وجوبها في الكل أو
الجل أو النصف ومقابل الجمهور
قول أبي حنيفة لا تجب الفاتحة
وتجزئ آية واحدة من القرآن وقال
أصحابه ثلاث آيات أو آية طويلة
ذكره الأبى والله أعلم

(ونصفهما) قول ز فلا يبرزهما كذا قال ابن فرحون فيه أن ابن فرحون إنما قال بان يقمهما معتدلتين اه قال تت عقبه
 أي ولا يبرزهما فقول البساطي يبرزهما قليل الخ وما للبساطي هو الذي تنفذه عبارة ابن فرحون وضح لمن تأمل وأصف
 وبمعناه نص أهل المذهب على ندب تعيكن اليدين منهم ما مفرقة أصابعهما إذ لا يتأتى ذلك إلا مع إبرازهما قليلا **قلت** وفي الرسالة
 وتعتقد الخشوع بركوعك وسجودك قال الشيخ زروق هو حاض على (٣٨٧) الخشوع وقدمه عياض من فرائض

الصلاة وقال بعض الصوفية لم
 يخضع في صلاته فهو إلى العقوبة
 أقرب انتهى وسأى الكلام على
 الخشوع بعده هذا فاطره وقال أبو
 علي اليوسى رحمه الله تعالى وفيهم
 من الركوع التجليل والتعظيم
 والخشوع والخضوع لانه تحية
 الملوك وفعل العبيد بين يدي المولى
 وهو كناية عن التخصاض درجة
 الرأى كرم وارتفاع درجة المركوع
 له وليس ذلك حقاً إلا هنا فان الرب
 في غاية الرفعة لوجوب وجوده
 واستغناؤه واتصافه على الانفراد
 بغاية الكمال والعبد في غاية
 الانخفاض لجواز وحدونه
 وافتقاره ونقصانه وهذا هو التوحيد
 العتبر في الشهادة فالركوع
 دال عليه بالدلالة الفعلية كدلت
 عليه كلمة التوحيد بالدلالة القوامية
 وينهم من السجود النهاية في هذا
 المعنى فنه سقوط منزلة العبد راساً
 واضمحلال نفسه وبطلان كونه
 وذهاب اعتباره أو وضع أشرف
 أعضائه وهو الوجه على أخط
 الموجودات وأسفلها وهو الأرض
 وأخر ما بين يدي العبد من الأكوان
 نفسه فاذا أنظر لها وأسقطها كل
 التوحيد يذهب ما يشئ وبقاء
 ما بيني وهو الواحد القوم لمن الملك

ظاهر ما في المدونة على ما قاله ابن الماجشون من أنه إنما ينظر إلى قلبه السهم ومن كثرة
 إلى المقدار ما يقع من الصلاة وقيل إنما ذلك إذا كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية وهو قوله
 في رواية مطرف وحكاية ابن حبيب أيضاً عنه من رواية ابن القاسم اه منها بلفظها فانسية
 ابن رشد ذلك لتظاهر المدونة مشككة ثم وجدت أن الحسن قد نبه على هذا فأنصه الشيخ وهذا
 الظاهر الذي نسبته ابن رشد إلى المدونة إنما هو في الأتمهات وأما على ما اختصره أبو سعيد
 فلا محل للتأويل فيه وإفظة في الأتمهات قلت لابن القاسم فإن ترك القراءة في ركعة من
 الصبح أو في ركعة من المغرب قال إنما كشفنا ما لك عن الصلوات ولم نكشفه عن الصبح
 والمغرب ومحل الصلوات عند مالك محل واحد ذكره من اختصره أبو سعيد اه منه
 بلفظه (تنبيه) * قول ابن رشد وهو قوله في رواية مطرف الخ نقله أبو الحسن وسلم وهو
 مخالف لما نقله ابن نونس عن الواضحة ونصه من الواضحة وإن نسي أم القرآن من ركعة
 واحدة من صلاة الصبح أو الجمعة أو من صلاة سفر أو نسيها من ركعتين من سائر الصلوات
 فذكر ذلك في آخر صلاته فإنه يسجد بسلم وقبل السلام ويعيد الصلاة ورواه مطرف
 وابن القاسم عن مالك وقال أصبغ وابن عبد الحكم في تاركها من ركعة من الصبح أو
 ركعتين من الظهر أنه يلغى ذلك ويبنى على ما صح ويسجد بعد السلام وقال ابن الماجشون
 يجزئه سجدة السهو إذا تركها من ركعة من الصبح أو الجمعة أو غيرها من الصلوات قال ابن
 الموزان وإنما اختلفوا لاختلاف قول مالك وإنما اختلف قول مالك لاختلاف من مضى
 قدرى عن عمرو على أنهم أجازوا الصلاة بغير قراءة إذا تركها نسياناً وقاله غيرهما من
 أهل العلم اه منه بلفظه فقد اختلفوا في النقل عن ابن حبيب عن رواية مطرف وابن
 القاسم وكل منهما حجة ثبت في النقل فالتة أعلم مع الصواب منهما (ونصفهما) قول ز
 فلا يبرزهما كذا قال ابن فرحون الخ يقل ابن فرحون فلا يبرزهما وإنما هو من كلام قت
 ونصه بأن يقمهما معتدلتين قاله ابن فرحون أي ولا يبرزهما فقول البساطي يبرزهما قليلا
 الخ **قلت** وما قاله البساطي هو الذي تنفذه عبارة ابن فرحون لمن تأمله وأنصف تنفسير
 تت لها قوله أي ولا يبرزهما فيه نظر وعبارة ابن فرحون موافقة لعبارة ضح فانه
 قال عند قول ابن الحاجب ويستحب أن ينصب ركبتيه مائنه ينصب أي يقم ركبتيه
 معتدلتين اه منه بلفظه فالظاهر منه ما قاله البساطي ويعين جملة على ذلك نص أهل
 المذهب على استحباب ~~تعيين~~ اليدين منهم ما مفرقة أصابعهما إذ لا يتأتى ذلك إلا مع
 إبرازهما قليلا والله أعلم (وسجود على جبهته) قول مب لكن ما في ز هو الذي في أي

اليوم لله الواحد القهار وهذا ورد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولهذا السر منع شرعاً السجود لغير الله تعالى مع الاذن
 في تعظيم من أمر الله تعالى بتعظيمه ولم يؤذن في السجود لغير الله تعالى اه (وسجود الخ) قول مب هو الذي في أي
 الحسن عن ابن رشد ونصه رأى سعدى قوله فقال ابن رشد هو نص العتبية وزاد ابن رشد عقب ما ذكره عنه مب و ز مائنه
 وقيل ان ذلك في الآخرة لا في الدنيا والله أعلم أن يكون قصد الى ذلك ليعرف به فلذلك وبجبهته عاقره عليه في الرواية والله أعلم

قال وروى أن عمر بن عبد العزيز استعمل عروة بن عياض على مكة فاستعدها عليه رجل ذكر أنه سجنه فلم يخرج منه من السجن حتى باع ماله منه بثلاثة آلاف وقد كان أعطاه فيه ستة آلاف فأبى أن يبيعه منه واستخلفه بالطلاق أن لا يتخاصمه في ذلك أبدا فنظر عمر إلى عروة ونكت بالخيزران بين عينيه في سجدة ثم قال هذه غرني منك لسجدة ولو لا أني أخاف أن تكون سنة من بعدى لا مريت بموضع السجود فقور ثم قال للرجل اذهب فقد رددت عليك مالك ولا حنت عليك وبالله التوفيق اهـ وبكونه سعد بن أبي وقاص جزم القلشاني في شرح الرسالة بخافي ح عن (٣٨٨) زروق حكاية أخرى أو سبق فلم والله أعلم وقول مب قال

الحسن الخ قلت بل هو نص العتبية قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الأول مانصه وقد رأى سعد بن أبي وقاص رجلا بين عينيه سجدة فدعا فقال متى أسلمت فقال منذ كذا فقال له سهدا فأنا قد أسلمت منذ كذا وكذا فقول ترى بين عيني شيئا قال القاضي كره أن يشد جبهته بالارض حتى يؤثر فيها السجود فيدو ذلك للناس اذ ليس ذلك المعنى المراد بقول الله عز وجل سيماهم في وجوههم من أثر السجود وانما هو ما به تريم من من الصقرة والنحول بكثرة العبادة وسر الليل وقول ان ذلك في الآخرة لا في الدنيا ولعله أتممه أن يكون قصدا إلى ذلك ليعرف به فلذلك ونجته بما قرره عليه في الرواية والله أعلم قال وروى أن عمر بن عبد العزيز استعمل عروة بن عياض على مكة فاستعدها عليه رجل ذكر أنه سجنه في حق فلم يخرج منه من السجن حتى باع ماله منه بثلاثة آلاف وقد كان أعطاه فيه ستة آلاف فأبى أن يبيعه منه واستخلفه بالطلاق أن لا يتخاصمه في ذلك أبدا فنظر عمر إلى عروة ونكت بالخيزران بين عينيه في سجدة ثم قال هذه غرني منك لسجدة ولو لا أني أخاف أن تكون سنة من بعدى لا مريت بموضع السجود فقور ثم قال للرجل اذهب فقد رددت عليك مالك ولا حنت عليك وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه وبذلك جزم القلشاني فقال في قول الرسالة فتكمن جبهته الخ مانصه أي تصق ولا تشدها إلى الارض وقد أنكر سعد بن أبي وقاص على من رأى يجيئه أثر السجود اهـ منه بلفظه بخافي ح عن الشيخ زروق حكاية أخرى أو سبق فلم وعلى كل حال فلا يعترض به على زروق ومب قال ح ينزل منزلة الارض السرير الخ ينقل ح ذلك عن ابن فرحون وقال عقبه فليست له سجدة وكانه أمر بتأمله والله أعلم لأنه أطلق في المنسوج مع أن منه ما يكون ثابتا كالمنسوج بالقصب فالمدار على شؤنه واستقراره وتمكن المصلي من السجود عليه كتمكنه منه بالارض وفي رسم سن من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الأول مانصه وقال لا بأس بالصلاة على السرير وهو عندى مثل الفراش يكون على الارض للمريض قال القاضي وهذا كما قال وهو أمر لا اختلاف فيه لان الصلاة على السرير كالصلاة في الغرفة وعلى السطوح وبالله أستعين اهـ قلت لم يطلق ابن فرحون بل قيد بقوله من الشريط ونحوه فتأمله والله أعلم (وأعاد ترك الخ) أي وأما ترك جبهته فيعيد أبدا وهذا التفصيل هو مذهب المدونة وهو المشهور كما صرح به في المعلم ونقله في الاكمال وكذا صرح به المشهور الابن وابن الحاجب وضيع وابن ناجي في شرح المدونة خلاف قول أبي الفرج عن ابن القاسم بالاعادة في الوقت في السجود على الانف فقط أيضا وقول الشيخ زروق عقب قول أبي الفرج والعتبية قالوا وهو المشهور اهـ فيه نظر وقال الامام أحمد وابن حبيب وجوب السجود عليهم ما معاوانه لا يجوز على أحدهما واختاره ابن العربي لانه صفة سجوده صلى الله عليه وسلم قال الابن وكلام المعلم والاكمال نص في أن الخلاف بعد الوقوع وهي طريقة الاكبر وفي المعارضة لابن العربي اختلف هل يجب السجود على الجبهة والانف أو على الجبهة فقط وهذا يقتضي أنه ابتداء اهـ وبه تعلم ما في قول زبعا لـ لان السجود عليه مستحب على الراجح والله أعلم وقول مب وانظر النص في ذلك قال هو في جئت عن النص في ذلك فلم أجده والذي يفهم من تعليل الاعادة انه الضروري ابن يونس

في الوقت في السجود على الانف فقط أيضا وقول الشيخ زروق عقب قول أبي الفرج والعتبية قالوا وهو المشهور اهـ فيه نظر وقال الامام أحمد وابن حبيب وجوب السجود عليهم ما معاوانه لا يجوز على أحدهما واختاره ابن العربي لانه صفة سجوده صلى الله عليه وسلم قال الابن وكلام المعلم والاكمال نص في أن الخلاف بعد الوقوع وهي طريقة الاكبر وفي المعارضة لابن العربي اختلف هل يجب السجود على الجبهة والانف أو على الجبهة فقط وهذا يقتضي أنه ابتداء اهـ وبه تعلم ما في قول زبعا لـ لان السجود عليه مستحب على الراجح والله أعلم وقول مب وانظر النص في ذلك قال هو في جئت عن النص في ذلك فلم أجده والذي يفهم من تعليل الاعادة انه الضروري ابن يونس

٣ كذا بالاصل

والعتبية والجلاب والتلقين وابن نونس والبيان والتحصيل والمقدمات والمعلم والاكمال
والتنبيهات وأبي الحسن وكمال الأكل وابن الحاجب وضجج والارشاد وابن عرفة
وشراح الرسالة كالقشاشي وابن ناجي والشجج زروق وأوانوني وابن ناجي ٣ وتمكميل
القييد على المدونة والشامل وغير ذلك فوجدت نصا والذي يفهم من تعليل الاعادة انه
الضروري قال ابن نونس مانصه وقال عبد الوهاب ان سجدة على الجبهة دون الانف أعاد
في الوقت استحب بالان في الحديث تمكين الوجه ولا يحصل ذلك على الاستيقاظ الامع
الانف ولا يخرج من الاختلاف وليؤدي الصلاة على الوجه الجائز بالاجماع اه منه
بالفظه فالمناسب الخروج من الخلاف اعادتها في المختار والضروري معا وأيضا هذه
المسئلة بالمسائل التي تعاد في الضروري أشبهه منها بالمسائل التي تعاد في الاختياري
فقط وعندى انه لا وجه للتوقف في ذلك وانما يتيقن النظر هل تعاد الظهران الى الاصفرار
فقط أو الى الغروب والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قال الشيخ زروق في شرح الرسالة
بعد ان ذكر قول أبي الفرج عن ابن القاسم انه يعيد في الوقت في السجود على الجبهة فقط
أو على الانف فقط مانصه قالوا وهو المشهور اه وفيه نظربل الذي شهره أهل المذهب
هو مذهب المدونة الذي درج عليه المصنف قال في المعلم مانصه وقد اختلف المذهب
عندنا في الاقتصار على أحدهما فالمشهور في الاقتصار على الجبهة اجزاء الصلاة وفي
الاقتصار على الانف أنهم لا يجزئ اه منه بلنظرة ونقله في الاكمال وقال عقبه مانصه قد
تقدم لنا الكلام في هذه المسئلة وحكمها على ما جاء في الحديث حكم العضو الواحد وهو
السابع كما ذكر في الحديث الكفين والركبتين والقدمين والجبهة فرة اقتصر على
ذكرها مرة قال الجبهة والانف ولو كان بمعنى العضو من كانت ثمانية ولم يطابق قوله
سبعة مرة قال الجبهة وأشار بيده على أنفه وهذا يدل على انه يحكم السبع والتمام على
مشهور مذهبنا وأنه لا يجزئ السجود على الانف دون الجبهة وقاله أبو يوسف وقد يحتج
بذكرهما في الحديث وتعيينهما أحمد بن حنبل وابن حبيب من أحبابنا ومن قال من
السلف بوجوب السجود عليهما جميعا وقد يحتج بذلك أيضا من يجعلهما كالعضو الواحد
وان أحدهما يجزئ عن الآخر كما يجزئ بعض الجبهة ولا يلزم استيعابها وهو قول أبي
حنيفة في رواية عنه وحكي عن ابن القاسم من أئمتنا اه منه بلنظرة وأشار بقوله وقد
تقدم لنا الكلام الخ الى قوله قبل ذلك مانصه واختلف هل يتعين فرض محاسنة الجبين
والانف معا أو يتعين بالجبهة وحدها ويستحب في الانف اه منه بلنظرة ونقل الابي
كلام المعلم وقال عقبه مانصه فان جمعتهما كانت ثلاثة المشهور والتفصيل اه منه بلنظرة
وقال ابن الحاجب مانصه السجود وهوة تمكين الجبهة والانف من الارض وفي اجزاء
أحدهما ثلثها المشهور ان كانت الجبهة أجزا اه ضجج أي الفرض السادس السجود
والقول بالاجزاء مع الاقتصار على أحدهما حكاه أبو الفرج في الحاوي عن ابن القاسم
وقال ويعيد في الوقت والقول بنفي الاجزاء حتى يسجد عليهما لان حبيب واختاره ابن
العربي لانه صفة سجود صلى الله عليه وسلم فيكون ميذا الاطلاق الآية والثالث المشهور

وقال عبد الوهاب ان سجدة على
الجبهة دون الانف أعاد في الوقت
استحب بالان في الحديث تمكين
الوجه ولا يحصل ذلك على الاستيقاظ
الامع الانف ولا يخرج من الاختلاف
وليؤدي الصلاة على الوجه الجائز
بالاجماع اه وأيضا هذه المسئلة
بالمسائل التي تعاد في الضروري
أشبهه منها بالمسائل التي تعاد في
الاختياري فقط والظاهر أنه
لا وجه للتوقف في ذلك وانما يتيقن
النظر هل تعاد الظهران للاصفرار
فقط أو للغروب والله أعلم

ووجهه أن معظم السجود على الجهة فإذا سجد عليها حصل المطلوب قال عبد الوهاب
 ويعيد في الوقت تركه الألف اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة والسجود
 على الألف والجهة جميعا فإن سجد على الألف دون الجهة أعاد أبدا ما نصح يريدون سجد
 على الجهة فإنه يجزئه وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجزئه فيهما وقيل بعكسه فيها قاله
 ابن القاسم في نقل عياض وقال أبو الفرج ويعيد في الوقت في سجوده على الألف اه منه
 بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام الشيخ زروق * (الثاني) * قال الأبي بعد أن نقل كلام المعلم
 والاكمل عقب ما قدمناه عنه ما نصح قلت كلامهما نص في أن الخلاف بعد الوقوع وهي
 طريقة لا كثرة في المعارضة لابن العربي اختلف هل يجب السجود على الجهة والألف
 أو على الجهة فقط وهذا يقتضي أنه ابتداء اه منه بلفظه * قلت أما كلام المازري فكما
 قال وأما كلام عياض فلا بل هو موافق لكلام ابن العربي فتأملوه بهذا تعلم ما في قول ز
 لان السجود عليه مستحب على الرابع وما في قول ح فهم منه أي من المصنفان
 السجود على الألف ليس بواجب وهو كذلك الخ وكذا قوله عن ابن ناجي ظاهره أي كلام
 المدونة أن السجود على الألف والجهة مطلوب على حد سواء وليس كذلك بل طلب
 السجود على الألف مندوب اليه الخ والله أعلم * (الثالث) * تقدم في كلام ابن ناجي أنه
 جعل الاقول أربعة فحمل ما حكاه عياض عن ابن القاسم من الاجراء على أن المراد الاجراء
 من غير استحباب الاعادة والظاهر أنهم ثلاثة فقط كما فعل ابن الحاجب وضيق ابن عرفة
 والأبي وغيرهم والاجراء الذي حكاه عياض لا ينافي استحباب الاعادة ونص ابن عرفة في
 صحته باحدهما فبالجهة وبأنه بعد أبدا أبو الفرج عن ابن القاسم بل في الوقت ابن
 حبيب بل أبدا فيهما اه منه بلفظه (وسن على أطراف قديمه) قول ز وان يكون من
 السنن غير الخفيفة مع قوله ينبغي عدم السجود في ترك أحد هملان المتروك بعض سنة
 يقتضي أنه بسجد إذا ترك السجود على اليدين معا أو الركبتيين وفيه نظره وقد صرح في
 المرشد المعين بنى السجود في ذلك (كيديه على الاصح) قول ز وما ذكره المصنف في قيد
 خل الامر في خبر أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء على الوجوب والسنية لا الندب أي
 على الوجوب في البعض والسنية في البعض وقول مب قال ح وقد نقل صاحب تصحيح
 ابن الحاجب عن الذخيرة أن سندا قال الاصح عدم الاعادة الخ سندا هذا النقل عن سندوهو
 خلاف ما في نقل ق عنه من عدم الاجراء وما نقله عنه ق مثله في تكميل التقييد وابن
 عرفة ونصه وسمع يحيى قبض الساجد أصابعه على شيء أو غير عذر عدا يستغفر الله شد
 محله أنه لمس الأرض ببعض كنهه ولو لم يمسها الا بظاهر أصابعه لم يجزه ابن رشد ايجاب
 الاستغفار يدل أنه سنة فيترك عدا لا يذكر قولنا وسمع ابن القاسم أرجو خبنة
 تركه وضع يديه في سجوده لاسألك عنان فرسه ان لم يجديدا ابن رشد هذا أحسن من
 سماعه زيادة ولا أحب له نعمده وسمع موسى ابن القاسم ان لم يضع يديه على ركبتيه ولا
 بالأرض يجعل كبسه تحت إبطه لعجزه عن جعله في كبه لثقله وبالأرض خوف أن
 يحطلم بعدوان لم يخف ومنعه وضع يديه على ركبتيه أعاد ابن القصار يقوى في نفسه أنه

(وسن على الخ) قول ز وان
 يكون من السنن غير الخفيفة مع
 قوله ينبغي عدم السجود في ترك
 أحدهما الخ يقتضي السجود لترك
 السجود على اليدين معا أو الركبتيين
 معا وفيه نظره وقد صرح في المرشد
 المعين بنى السجود في ذلك أي في
 قوله هذا كذا

والسابق كالتدوب في الحكم بها
 اقامة سجوده على اليدين
 وطرف الرجلين مثل الركبتيين
 (كيديه على الاصح) قول مب
 قال ح وقد نقل صاحب تصحيح
 ابن الحاجب الخ هو خلاف ما في
 ق وابن عرفة وتكميل غ عن
 سنده من عدم الاجراء فبحث الشارح
 مع المصنف متجبه ويقويه قول ابن
 العربي أجمعوا على وجوبه على
 السبعة الاعضاء اه لكن كلام
 ابن رشد يدل على رجحان ما رجحه
 المصنف وقد تكلم على المسئلة في
 مواضع من البيان فلو قال المصنف
 على الاظهر لمسلم من بحث الشارح
 وفي الختان أن العوفي صححه فأنظره
 وقال في الاكمال الجمهور على ان
 السجود على ماء دال الوجه من
 الاعضاء مستحب وذهب بعضهم
 الى وجوب ذلك اه فتوصل
 أن في ذلك ثلاثة أقوال الوجوب
 والسنية والاستحباب وكل منها له
 مرجح انظر الاصل والله أعلم

على الركبتين وأطراف القدمين سنة ودليل تسوية النعوى الوجه بها في الأثر مر بها
وقياس المازري أجزاء كورا العمامة على إجزاء سترها وجوبها ابن العربي أجمعوا على
وجوبه على السبعة الأعضاء اه منه بلفظه فنقل صاحب الجمع عن سنده معارض
بنقل ابن عرفة هذا ونقل غيره عنه ففي بحث الشارح مع المصنف متنها وبقوة أيضا
حكايه ابن العربي الإجماع على الوجوب وأخذ ابن عرفة له من كلام النعوى والمازري
لكن كلام ابن رشد يدل على رجحان ما رجحه المصنف وقد علم على المسئلة في البيان في
مواضع ففي رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الأقل مانصه قيل له فإن
الرجل ربما قفز إلى فرسه ونسي رسمه فلا يجد بدا من أن يسلك عنان فرسه ولا يستطيع
أن يضع يده على الأرض قال أرجو أن يكون خفيفا قال القاضي أما تخفيف أن لا يضع
يده في الأرض عند سجوده لمكان عنان فرسه فوجه ذلك الضرورة الداعية إليه إذا لم
يجد بدا من ذلك كما قال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم السجود على سبعة أرباب وهذا
مثل ما في آخر سماع موسى وهو أحسن مما يأتي في رسم اغتسل لأنه قال فيه أرجو أن
يكون في سعة ولا أحب له أن يتم ذلك اه منه بلفظه وفي رسم اغتسل من سماع
ابن القاسم من كتاب الصلاة الأقل مانصه وقال مالك في الرجل تحضره الصلاة فيريد أن
يصل وعنان فرسه قصير لا يبلغ الأرض قال أرجو أن يكون في سعة ولا أحب أن يتعود
ذلك ويكون ذلك شاة فأما الرجل يسهله وهو لا يتعود ذلك فأرجو أن يكون في سعة قال
القاضي الذي مضى في رسم الشجرة من تخفيف ذلك إذا لم يجد منه بدا أحسن من هذا
فتأمل ذلك وقف عليه اه منه بلفظه وفي رسم الصلاة من سماع يحيى من كتاب الصلاة
الثاني مانصه وسألت عن الرجل يركع ويسجد وهو معلق اليدين فأبضا أصابعه صنع ذلك
من عذر لشي في يديه أو من غير عذر قال يستغفر الله ولا بعد وليس عليه استئذان في وقت
ولا غيره صنع ذلك من عذرا أو من غير عذر قال القاضي قوله يستغفر الله ولا بعد يرد إذا
فعل ذلك متعمدا من غير عذر وأما إذا فعله من عذر فلا استغفار عليه في ذلك إذا لم يأت بما
يكبره فيستغفر الله منه وإيجاب الاستغفار عليه يدل على أنه عذره من سنن الصلاة لا من
فضائلها فيخرج ترك ذلك متعمدا من غير عذر قولان اه منه بلفظه وفي آخر سماع
موسى من كتاب الصلاة الثاني مانصه وسئل عن الذي يصلي ومعه الكيس الذي لا يقدر أن
يصرفه في كفه ولا يستطيع أن يصلي به وهو لا يستطيع أن يضع يده على ركبته ولا يضع يده
في الأرض هل تجزئه صلاته فقال ابن القاسم إذا اضطرب إلى ذلك وخاف عليه فلا إعادة عليه
وأما إذا لم يخف عليه وصنع ذلك حتى لا يستطيع أن يضع يده على ركبته فأرى أن يعيد
لأن ما لكا قال في الذي يصلي وعنان فرسه في يده لا يضع يده على ركبته إذا خاف على دابته
فلا إعادة عليه قال القاضي وقع قول مالك هذا الذي احتج به ابن القاسم في رسم الشجرة من
سماع ابن القاسم وهو أصح في المعنى مما في رسم اغتسل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
السجود على سبعة أرباب لأن ذلك إن لم يقتض إيجاب السجود على السبعة الأرباب فهو
يقضي أن ذلك من سنة السجود والسنة لا يرخص في تركها إلا من ضرورة وبالله التوفيق

(وسلام الخ) قول ز. وانما جرى في الجن فيه خلاف الخ عبارة فيها خلل ظاهر ولو قال وانما كان الراجح فيه البطلان بخلاف التراءة الخ (وفي اشتراط الخ) انظر على الاشتراط اذا سلم ولم ينوبه الخروج هل يقال الصلاة باطلة أو يقال صحته ويعيد السلام بنيتة وعليه فهل يسجد غير المأموم بعد السلام (٣٩٣) أولا وانظرا أيضا اذا كان اماما ولم ينوبه الخروج وفوا من خلقه هل

١٥ منه بلفظه فلو قال المصنف على الاظهر بدل على الاصح اسلم من بحث الشارح ثم وجدت في الحنان ان القوي صححه فأنظره ومع ذلك فان القول بالسنية لم يحكمه أبو الفضل عياض أصلا قال في الاكمال مانصه والجمهور على ان السجود على ماعدا الوجه من الاعضاء مستحب وذهب بعضهم الى وجوب ذلك ١٥ منه بلفظه فتحصل ان في ذلك ثلاثة أقوال الوجوب والسنية والاستحباب وكل منها له مرجع والله أعلم (وسلام عرف بال) قول ز. وانما جرى في الجن فيه خلاف الخ عبارة فيها خلل ظاهر وصوابه وانما كان الراجح فيه البطلان بخلاف القراءة الخ (وفي اشتراط السنية بالخروج به خلاف) الاول قال سنده ظاهر المذهب وكذا قال الشيخ عبد الحميد في استحقاقه وعليه اقتصر صاحب الاشراف والثاني شهره الفاكهاني كافي ضيق وقال ابن عرفة مانصه وفي استحباب السنية ولو لم تجد يد السنية للخروج قول المتأخرين زعزعا هما ابن العربي للمعروف من المذهب وابن حبيب عن ابن الماجشون ولم يحكم ابن رشد غير الاول ١٥ منه بلفظه وقول ز. ومعني خروج الخ أنه كان يصلي الظهر في وقت العصر فقصد الخروج للعصر الخ مراده والله أعلم بقوله فقصد الخروج أي قصد بقوله السلام عليكم بعد اتمامه صلاة الظهر والخروج من العصر وأما اذا حول نيته من الظهر فجعل يصلي نية العصر فليست من محل الخلاف قال ابن رشد في أجوبة مانصه وأما اذا نقل نيته من نافله الى فريضة بعد أن دخل في النافلة أو من فريضة الى فريضة مثل أن يحرم بصلاة الظهر وقد دخل وقت صلاة العصر فيذكر أنه قد كان يصلي الظهر فيقول نيته الى صلاة العصر فلا خلاف ان الصلاة لا تجزئه ١٥ منها بلفظها (تبسبه) انظر على القول بالاشتراط اذا سلم ولم ينوبه الخروج هل يقال الصلاة باطلة أو يقال صحته ويعيد السلام بنيتة وعليه فهل يسجد بعد السلام ان كان فذا أو اماما أولا وانظرا أيضا اذا كان اماما ولم ينوبه الخروج ونواه من خلفه هل يجوزهم ذلك أولا لانهم سلوا قبل سلام امامهم المعبر لم أر في ذلك نصا ولا من تعرض للبحث فيه فتطلب النص في ذلك والله أعلم (وطمأنيته) قال في التنبهات عند قول المدونة فاذا تمكّن مطمئنا فقد ركع وسجوده مانصه حجة على أن الطمأنيته في أركان الصلاة من فرائضها وهو أصل مختلف فيه عندنا ١٥ منها بلفظها وقال في تكميل التقييد مانصه ابن عرفة والطمأنيته في الاعتدال والركن واجبة للغمي عن المدونة والجلاب وسنة لابن رشد عن سماع عيسى ١٥ منه بلفظه ونص ابن عرفة والطمأنيته في الاعتدال وفي الأركان وجوب الغمي عنها وعن الجلاب ابن رشد عن سماع عيسى سنة وصوبه ١٥ منه بلفظه (واعتدال على الاصح)

يجزئهم ذلك أم لا لانهم سلوا قبل سلام امامهم المعبر لم أر في ذلك نصا فتطلبه قلنا الظاهر المتبادر من كلامهم أن نية الخروج بالسلام شرط في الاعتدال به وأنه اذا لم ينوبه الخروج لم يعتد به ويعيد مع القرب والابتلاء وظاهر ذلك والله أعلم لم يصرحوا به اذ لو كانت نية الخروج به شرط في صحة الصلاة لذكره في شروط صحتها فتأمل به انصاف والله أعلم (فائدة) قال القلشاني سر الخروج من الصلاة بالسلام دون سائر الانايط المصلي مسافر بروحه الى حضرة القدس غائب عن عالم الشهادة ساجد في بحار القرآن فاذا فرغ فقد قضى سفره وعاد الى وطنه الذي سافر عنه فسلم تسليم القادم من سفره على من يقدم عليه وقول ز. فقصد الخروج للعصر الخ أي قصد بقوله السلام عليكم بعد اتمامه صلاة الظهر الخروج من العصر وأما اذا حول نيته من الظهر فجعل يصلي نية العصر فلا خلاف أنها لا تجزئه كما في أجوبة ابن رشد (وطمأنيته) قال في التنبهات عند قول المدونة فاذا تمكّن مطمئنا فقد ركع وسجوده مانصه حجة على أن الطمأنيته في أركان الصلاة من فرائضها وهو أصل مختلف فيه عندنا ١٥ منها بلفظها وقال في تكميل التقييد مانصه ابن عرفة والطمأنيته في الاعتدال والركن واجبة للغمي عن المدونة والجلاب وسنة لابن رشد عن سماع عيسى ١٥ منه بلفظه ونص ابن عرفة والطمأنيته في الاعتدال وفي الأركان وجوب الغمي عنها وعن الجلاب ابن رشد عن سماع عيسى سنة وصوبه ١٥ منه بلفظه (واعتدال على الاصح)

فرائضها وهو أصل مختلف فيه عندنا ١٥ وقال غ في تكميله ابن عرفة والطمأنيته في الاعتدال والاركان واجبة للغمي عن المدونة والجلاب وسنة لابن رشد عن سماع عيسى ١٥ وهو كذلك في ابن عرفة قلنا قال في ضيق والواجب منها أدنى لبث واختلف في الزائد هل ينسحب عليه الوجوب أو هو فضيلة ١٥ أي سنة كيانا (واعتدال على الاصح) أشار به لتعظيم أبي اسحق ففي ابن يونس بعد أن نقل عن ابن القاسم في العتية أن من لم يعتدل تجزئه صلاته ويستغفر الله مانصه ابن شعبان

وقال أشهب لا تجزئته صلاته أبو اسحق وهذا أصح لما روي أن الرسول عليه السلام قال لا تجزئ صلاته من لا يقيم فيها صلبه في الركوع والسجود اه وقد نقل ق تصحيح أبي اسحق هذا عند قوله في الركوع ورفع منه ونصه بعد ذلك قول أشهب أبو اسحق وهذا أصح القباب وهو الصحيح اه وغفل عن ذلك هنا كما غفل عنه ابن عاشر و ق فقل لا انظر من صححه والله أعلم قلت والحديث المذکور رواه الترمذي وحسنه قال في المعلوم الفاسخ والعلم عليه عند أهل العلم اه وقال ابن نونس بعد ذكره الحديث وكذلك كان عليه السلام يفعل والأئمة بعده اه وروى الطبراني والبيهقي وأبو داود وسند حسن مرفوعا إذا أحسن الرجل الصلاة فاتمركوعها وسجودها قات الصلاة حفظك الله كما - فظنتي فترفع وإذا أساء الصلاة فلم يتم ركوعها ولا سجودها قالت الصلاة ضعيفك الله كما ضيعتني فتلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب (٣٩٣) بها وجهه وفي رواية عند الطبراني عن أنس مرفوعا ومن لم يتم خشوعها

ولا ركوعها ولا سجودها خرجت وهي سوداء مظلمة تقول ضعيفك الله كما ضيعتني حتى إذا كانت حيث شاء الله انت كالمثلث الثوب الخلق ثم ضرب بها وجهه وفي صحيح البخاري عن حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فقال له ما صليت ولومت على غير الفطرة التي فطر الله محمد صلى الله عليه وسلم عليها وفي الموطأ مرفوعا وأساء السرقة الذي يسرق صلاته قالوا وكيف يسرق صلاته يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وأخرج عبد الرزاق وأبو يعلى والبيهقي عن ابن مسعود مرفوعا من أحسن الصلاة حيث يراه الناس ثم أضاف ما حين يخلو فقل استماتة استمات بها ربه يسأله تعالى أن يلهمنا رشدنا ويقيتنا شر أنفسنا بمنه وسعة إحسانه (والاكثر على نفيه)

قال نو مانصه انظر من صححه فقد وثق ابن عاشر في صححه ولم يذكره في تضعيفه وقال ق أتى عياض بقراين في الاعتدال على حد سواء اه منه ونص ابن عاشر انظر لمن أشار بالاصح وقد نسب هذا القول في ضج لأشهب وابن القصار وابن الجلاب وابن عبد البر ونسب السنة لأن القاسم قال والقول الثالث أن كان الاعتدال في الركوع أقرب إلى القيام أجزأه قاله عبد الوهاب وابن القصار أيضا اه منه بل فظه قلت أشار به إلى قول أبي اسحق وهذا أصح قال ابن نونس بعد أن نقل عن ابن القاسم في العتبية أن من لم يعتدل تجزئته صلاته وبسبغ غفر الله مانصه ابن شعبان وقال أشهب لا تجزئته صلاته أبو اسحق وهذا أصح لما روي أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال لا تجزئ صلاته من لا يقيم فيها صلبه في الركوع والسجود اه منه بل فظه والعجب من ق نقل تصحيح أبي اسحق هذا عند قوله في الركوع ورفع منه وسلم ثم توقف فيه هنا ومن غلته ابن عاشر و ق عن كلامه هناك ونصه ابن القاسم وان رفع رأسه عن ركوعه فلم يعتدل قائما حتى سجداه جزأه صلاته واسبغ غفر الله وقال أشهب لا تجزئته صلاته قال أبو اسحق وهذا أصح القباب وهو الصحيح اه منه بل فظه (والاكثر على نفيه) قول ز والظاهر غير مؤكدة ينافي ما نقله باثره عن أبي الحسن من أنه يسجد أكثر كسما وأتامه وقول ز أو يراجه استشعار الخوف في جزء من الصلاة هذا الجواب هو الظاهر وبهذا جزم ابن العربي في الأحكام عند قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ونصه انما أخذ على العبد الاستشعار واحضار النية في حال التكبير فان ذهل بعد ذلك فقد سد سبيلها اه منها بل فظه (تنبيه) قال ح مانصه ما عليه الاكثر هو الظاهر من مذهب المدونة ومن كلام ابن بشير وغيره عليها اه انظر بقية وفيه نظرم وجهين أحدهما أنه لو هم أن مارجحه المصنف من وجوبه ليس براج وليس كذلك بل هو الذي رجحه غير واحد من المحققين وقد تقدم قول أبي اسحق

(٥٠) رهوني (أول) قال ح ما عليه الاكثر هو الظاهر من مذهب المدونة ومن كلام ابن بشير وغيره اه وفيه نظر لانه لو هم أن مارجحه المصنف من وجوبه ليس براج وليس كذلك بل هو الذي رجحه غير واحد من المحققين بل في ابن نونس مانصه قال مالك اذا لم يكن يديه من ركبتيه في الركوع وان لم يسجد أو مكن جبهته وأنته من الارض مطمئنا فقد تم ذلك وقال الى هذا التمام الركوع والسجود قال بعض البغداديين انما قال ذلك لان الاعتدال والطمأنينة فيها واجب خلافا لابي حنيفة اه وهو يقتضى ان خلافا في ذلك في المذهب وصرح بذلك أبو عمر في الاعتدال وسلمه أبو الحسن وما نسب ح لابن بشير مخالف لما نسب له ابن ناجي انظر الاصل والله أعلم وقول ز والظاهر غير مؤكدة ينافي ما نقله باثره من أنه يسجد أكثر كسما وقوله أو يراجه استشعار الخوف الخ هذا الجواب هو الظاهر وبه جزم ابن العربي في الأحكام عند قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ونصه انما أخذ على العبد الاستشعار واحضار النية في حال التكبير فان ذهل بعد ذلك فقد سد سبيلها

قلت وخالف في هذا حجة الاسلام الغزالي فصرح باشتراط الحضور في صحة الصلاة وحكم بطلانها عند انتفائه ثم أورد على نفسه مخالفة اجماع الفقهاء وأجاب بانهم لا يتصرفون في الباطن ولا يشقون على القلوب بل يبنون ظاهراً أحكام الدين على ظاهراً أعمال الجوارح وظاهر الاعمال كاف في سقوط القتل أو تعزير السلطان فأما أنه ينفع في الآخرة فليس هذا من حدود الفقه ثم قدح في الاجماع بقول عن العلماء فانظره وقال الامام العارف بالله سيدي محمد بن عباد رضي الله عنه في رسالته الكبرى واعلم أن هذا النوع من التصديق في تفسير الآيات والاحداث لأحبه كالأحب التصديق الذي ضيقه الامام أبو حامد حين تكلم على الخشوع وحضور القلب في الصلاة ثم رأى أن صلواته لم يحضر قلبه فيها ساقطة عن درجته الاعتبار موجبة لصاحبها الهلاك والبولان وان الذنهاء انما قدس دواعي الناس مصالحهم الدنيوية وأن مصالحهم الاخرية ليس النظر فيها من شأنهم وهذا شيء لا يفهمه لان الناس فيهم أغنياء وألباء وعوام وخوفاً والتكليف الشرعي شامل لجميعهم ودواير الرجة دائرة عليهم وكل أحد باخذ من احاطا وافرأ على حسب حاله ومقامه والفظ لا يقدر (٣٩٤) على الجل بل الصواب عندى أن يقال ان من أتى بالصلاة على

الوجه الذي ذكره الفقهاء فقد قام بالواجب عليه وكان له ثواب مثله ومن أتى بالصلاة كذلك وأضاف اليه ما شاء تربط الامام أبو حامد فهي أيضاً مجزئة عنه وهو ممتثل عليها وعلى ما عتده فيها من المراقبة والحضور اضعافاً مضاعفة فلو كثف الناس كلهم أن يصبروا على العو الذي ذكره لم يقدر على ذلك أكثرهم بل لم يجرى خدمتهم واحد من ألف اه وفي شرح الوغليسية وما يذكر عن الصوفية في الحضور فليس من باب الحتم ولكن بحسب المقام فان لكل مقام مقامه فلا وصاحب الحال لا يسلم له والافند تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم التبر ونظر في الستتر الذي كان عند عائشة ورمى

انه أصح وقول القباب انه الصحيح وقال ابن يونس مانصه والثاني الاعتدال في النصل بين أركان الصلاة فقبل فرض وقبل سنة فإذا قلنا انه فرض فلما روى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال لا تجزئ صلاة من لا يقيم فيها صلبه في الركوع والسجود ولقوله اعتدلوا وكذلك كان عليه الصلاة والسلام بفعل والاغمة بعده وإذا قلنا انه سنة فلما ثبت أنه لا نصله في كتاب الله تعالى وقد قال تعالى واركعوا واسجدوا فإني ركع ولم يستوف قائماً وسجد ولم يستو جالساً فهو راء ركع وساجد وانما الاعتدال من فعل النبي عليه الصلاة والسلام وأمره به فهو سنة محمد بن يونس والاول أبين لان فعله في ذلك بيان للكتاب وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تجزئ صلاة من لا يقيم فيها صلبه فدل أنه فرض اه منه بلفظه وقال ابن يونس أيضاً مانصه قال مالك إذا ما كن يديه من ركبتيه في الركوع وان لم يسجد أو مكن جبهته وأبقعه من الارض مطمئناً فقد تم ذلك وقال في هذا التمام الركوع والسجود قال بعض البغداديين انما قال ذلك لان الاعتدال والطمأنينة فيه ما واجب خلافه لا في حنيفة اه منه بلفظه وكلامه هذا يقتضي أنه لا خلاف في ذلك في المذهب وصرح بذلك أبو عمر في الاعتدال وسلمه أبو الحسن قال عند نص المدونة السابق مانصه وقال ابن عبد البر لا خلاف في الاعتدال أنه واجب وانما اختلف في الطمأنينة وهي سكون ما بعد الاعتدال هل هي فرض أم لا اه منه بلفظه وقال الأبي في شرح مسلم عند التكملة على حديث المسمى صلاته مانصه قوله صلى الله عليه وسلم حتى تعتدل قائماً الاعتدال كمال انتصاب القامة

بالخصية والخاتم وقال كات أن تفتنى في صلاتي وقال عمراني لاجهز الحديث وأنا في صلاتي الى غير ذلك عياض من شواهد التوسعة وان كان التحفظ هو المطلوب فان دين الله يسر اه وتذكره صلى الله عليه وسلم للتبر وما ذكره هو من نزول أحوال الضعفاء بالكيل جبراً كما نزل به صلى الله عليه وسلم السهولة لترتب على ذلك التشريع وبين الاحكام والله أعلم وفي النصيحة الكافية مانصه فالتسعة قدس وجه الله تعالى بالعبادة المأمنة أقبالها واعراضا عن غيرها فان اعتبرته وسوسة أجنبية دفعها وان كانت مما تقدم له قريبا فإلها القاضي أبو بكر بن العربي هذا يدخل في الصلاة بل لم يزل فيما كان فيه وتجهيز عمر الخيش في الصلاة قيام بفرض في فرض وقال بعض العلماء الاجماع على وجوب حضور القلب في الصلاة والاجماع على أنه لا يجب في كل ما بل في جزء منها وينبغي أن يكون عند الاحرام وقال الامام أبو حامد النوافل حواري القرائن فمن فاته الحضور مثلاً في ركعة صلى من التوافل ما يجتمع له فيه من الحضور قد رما فاته ويعين على الحضور فيها الفكرة قبلها وإدمان الطهارة والحضور فيها وخفة المعدة واستواء القيام وقراءة سورة الناس قبل دخولها ويدفعها أي الوسوسة بعد الحصول أن يطعن بسببها به الهني في خذله الايسر اه وفي تحفة المريد للشيخ زروق أيضاً مانصه الحضور في الصلاة واجب في كل جزء منها وقيل انما يجب

في جزء واحد وينبغي أن يكون عند تكبيرة الأحرار وما عرض من الوسوسة فيها فلا يفسدها عند بعضهم وقيل - بل يفسدها وقيل -
الفرق بين أن يكون الخاطف فيما قبل الأحرار فيبطل ولكنه يقطع أو يكون مبتدأ فلا يفسد اه وقال ح في حاشية
الرسالة قال في المدخل لما عذر أئض الصلاة واثنان مختلف فيهما هل هـ ما شرط صحة أو كمال وهما ما خشوع ودوام النسبة وقال
القرطبي في تفسيره سورة قدا أفلح اختلف الناس في الخشوع هل هو من فرائض الصلاة أو من كالاتها على قواين والعصم الاول
ومحله القلب وهو أول عمل يرفع اه وأخرج الحاكم وصححه من طريق جبير بن نفير عن عوف بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نظر يومالي السماء فقال هـ هذا أو ان رفع العلم فقال له رجل من الانصار يا رسول كيف يرفع وقد أثبت في الكتب ووعته
القلوب فقال ان كنت لاحد سبك من أفقه أهل المدينة ثم ذكر ضلالة اليهود والنصارى على ما في أيديهم من كتاب الله تعالى قال
فلاقيت شدا بن أوس فحدثه فقال صدق عوف ألا أخبرك بأول ذلك يرفع قلت بلى قال الخشوع حتى لا ترى خاشعاً وأخرج الحاكم
وصححه من طريق جبير بن نفير عن أبي الدرداء قال كنا مع رسول الله صلى (٣٩٥)

ثم قال لأن يختلس العلم من
الناس حتى لا يقدروا منه على شيء
فقال زياد بن بسيد يا رسول الله وكيف
يختلس منا وقد قرأنا القرآن
لنقرأه ولنقرئ نساءنا وأبناءنا
فقال ثم كلكن أملك يا زياد أن كنت
لا عدك من فقهاء أهل المدينة هذه
التوراة والانجيل عند اليهود
والنصارى فما يغني عنهم فاقبت
عبادة بن الصامت فقلت له ألا تسمع
ما يقول أخوك أبو الدرداء وأخبرته
فقال صدق ان شئت لاحد شئ
بأول علم يرفع من الناس الخشوع
يوشك أن تدخل المسجد فلا ترى
فيه رجلاً خاشعاً وأخرج ابن أبي
شبة وأحمد في الزهد والحاكم
وصححه عن حذيفة قال أزل

عياض واختلاف في وجوبه من رفع الركوع والسجود فمن رآه مطلوباً بالذات أو جبهه ومن
رآه مطلوباً للفصل وهو يحصل دون الاعتماد الجعل الزايد سنة قلت وان كان المقصود به
الفصل فالمطلوب أن يكون على أتم وجهه فالصحيح الوجوب اه منه بلنظرة وقال ابن ناجي
على كلام المدونة الذي في ح هنا ما نصه قوله وصلاتهم على ظهرها أفذاذا أحب إلى من
صلاتهم جماعة مخنئة رؤسهم تحت سقفها قال ابن هرون لانهم صلاة ترك فيها الاعتدال
في القيام وصلاته القذمة معتدلاً أحسن منها فافهاه أن أحب على باها وقال ابن بشير قولها
محمول على الاغنياء الكثير وأما لو كان يسيراً لكان الجمع أولى فعلى حله تكون أحب على
الوجوب والصواب جملها على الوجوب وان كان الاغنياء يسيراً لان ظاهر المذهب يجب
اتصاف القامة مع القدرة والله أعلم والجواب بأن ما قرب من الشيء يعطى حكمه بعيد
وكان شيخنا حفظه الله يقتضي يحمل ابن بشير ومن هنا تعلم حكم من تأخذ الصلاة في بيوت
الشهر ولا يتأق له إقامة صلبه في الصلاة اه منه بلنظرة ثانيها ان ما نسب له ابن بشير بخلاف
لما نسب له ابن ناجي وقوله وغيره من تكلم عليهم من جملته الغير البرزلي وابن ناجي وأبو الحسن
وقد رأيت ما لابن ناجي ونص أبي الحسن قبطه وصلاتهم على ظهرها أفذاذا الخ الغمعي لان
في ذلك نقص هيئتان فعلا وفوقا بالقيام مضت صلاتهم صح منه اه منه بلنظرة ولم يرد
على هذا شيئاً ونص كلام الغمعي وقال مالك اذا كانوا لا يقدر على الصلاة جماعة تحت
سقفها الا أن يحنوا رؤسهم انهم يصحون على ظهرها أفذاذا لان في ذلك نقص هيئتان فان

ما تنقدون من دينكم الخشوع وآخر ما تنقدون من دينكم الصلاة ولتقتض عرا الاسلام عروة عروة وليصلين النساء وهن
حيض وتسلمن طريق من كان قبلكم حذوا القادة بالقدوة وحذوا النبل بالعمل لا بخطوطا يرفعهم ولا يخاطبكم حتى يتي فرقتان
من فرق كثيرة تقول احدها ما بال الصلوات الخس لقدر ضل من كان قبلنا انما قال الله أقم الصلاة طرفي النهار وزلفان الليل
لا تصالوا الا ثلاثا وتقول الاخرى ان المؤمنون بالله كايان الملائكة ما فينا كافر ولا منافق حق على الله أن يحشرهم اجمع الدجال
وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة قال الخشوع في القلب وهو الخوف وعض البصر في الصلاة وأخرج ابن
أبي شبة وعبد بن حميد وابن جرير عن ابراهيم بن وهب وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن الحسن قال كان خشوعهم في قلوبهم
فغضوا بذلك ابصارهم وخفضوا بذلك الجناح وأخرج الحكيم الترمذي والبيهقي في شعب الايمان عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعودوا بالله من خشوع النفاق قالوا يا رسول الله وما خشوع النفاق قال خشوع البدن
ونفاق القلب وأخرج ابن المبارك وابن أبي شبة وأحمد في الزهد عن أبي الدرداء قال استعبدوا بالله من خشوع النفاق قالوا وما
خشوع النفاق قال أن ترى الجسد خاشعاً والقلب ليس بخاشع

(وسننهما سورة الخ) قول ز بكل ركعة الخ تصریح الائمة بسجود من تركها من ركعة واحدة تصریح بذلك فلا حاجة لقوله فيما يظهر وقول مب عن ضیح والجهر فيما يجهر فيه الخ قال غ في تكميله خالف الاباني فمين أسرف في الوتر فقال يسجد في السهو ويعد في ليلته في العمدة والجهل قال (٣٩٦) ابن يونس وقيل لاشي عليه كمالا شي عليه اذا قرأ ثم القرآن وحدها فيه

اه فلا تقتصر على النافذة متفق عليه اه قلت وقول مب بل ليس في ح تشهير الخ صحيح لكن قال العلامة ابن زكري عند قول النصيحة ومن الاقالات أن يداوم على القراءة ببعض السورة لما في ذلك من مخالفة الكمال في أفضل العبادات اه مانصه المشهور من مذهب مالك كراهة القراءة ببعض السورة ذكره الاي عن عياض وت في شرح الرسالة عن شرح الجلاب اه وقول مب واقتصر في ضیح عن المازري على الجواز الخ ما جزم به المازري من الجواز هو الذي صرح به ابن القاسم في العتبية ولم يحكم فيه ابن رشد خلافا ونقله الباسي عن مالك وكلام اللغمي يفيد أنه متفق عليه وسلمه ابن عرفة ونصه ويكره قراتها في ثمانية أو رابعة وحسنه ابن عبد الحكم فيهما واختاره اللغمي لرواية ابن عبد الحكم جواز ثلاث سور في كل من الاولين اه ونقله غ في تكميله فاستدل اللغمي بالرواية المذكورة يفيد أنه متفق عليه اذ لا يمتنع بختلاف فيه وقول ز وجوزه الباسي والمازري في النافلة خاصة الخ فيه نظر والذي خصه الباسي بالنافلة هو استحباب ذلك

فهلوا ورواها باقيام مضت صلاتهم اه منه بلفظه ولا يمتنع على من تأمله أدنى تأمل انه شاهد لان ناسي وحجة لتصويبه حل المدونة على الوجوب والله أعلم (وسننهما سورة الخ) قول ز بكل ركعة بافرادها فيما يظهر الخ تصریح الائمة بسجود من تركها من ركعة واحدة تصریح بذلك فلا حاجة الى قوله فيما يظهر وقول ز ولا يكره تخصيص صلاة بسورة فيما يظهر الخ اعترضه نو بأنه خلاف قول الشيخ زروق في نصيحته ومن آفاتهما أي القراءة أيضاً أن تكون له سورة معلومة لا يقرأ إلا بها كالصلاة البروج في العصر علاب عا ذكره بعضهم من أن خاصيتها عدم الدمايل اه قلت في الموطأ عن القرافصة ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان اياها في صلاة الصبح من كثرة ما كان يرددها اه قال في المتنق مانصه وذلك جائز فقد يحضر الانسان من الخشوع عند قراءة بعض السور أكثر مما يحضره عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقاته ما يحضره الخشوع عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقاته في ركعة واحدة الخ نحوه في ح عن الشيخ يوسف بن عمر وسلمه وفيه نظر لان ابن القاسم صرح بجوازه في العتبية ولم يحكم ابن رشد فيه خلافاً في سماع أبي زيد من كتاب الصلاة الاخير مانصه وقال ابن القاسم فيمن أراد أن يقرأ في الصبح يتبارك فيقرأ بالسما والطارف قال بينهما وبقراءة سورة أخرى طويلة قبل له امام وغيره قال سواء ثم قال كان ابن عريقرأ ثلاث سور قال القاضي وهذا كمال لان الله عز وجل يقول فاقروا ما تيسر من القرآن فلم يحذف ذلك حداً لغيره بل إن يقرأ مع ثم القرآن في الركعتين الاوليين من صلاته ما تيسر من القرآن بعض السورة كان أو عدداً من السور وان كان الاختيار أن يقرأ في كل ركعة بسورة تامة لانه المروى من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي اسقروا عليه العمل بعده اه منه بلفظه ونقله الباسي عن مالك وبقي لفظه وحزمه المازري ولم يعزه وكلام اللغمي يفيد أنه متفق عليه وسلمه ابن عرفة ونصه ويكره قراتها في ثالثة أو رابعة وحسنه ابن عبد الحكم فيهما واختاره اللغمي لرواية ابن عبد الحكم جواز ثلاث سور في كل من الاولين اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله أيضاً وأقره فاستدل اللغمي بالرواية المذكورة يفيد أنه متفق عليه اذ لا يمتنع بختلاف فيه وقول ز وجوزه الباسي والمازري في النافلة خاصة الخ فيه نظر فان الباسي صرح بجوازه في الفريضة نقلاً عن مالك والذي خصه بالنافلة استحباب ذلك لجوازه قال عند قول الموطأ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقرأ أحيا نأيا السورتين والثلاث في الركعة الواحدة اه مانصه

لجوازه انظر الاصل والله أعلم وقول ز ولا يكره تخصيص صلاته بسورة الخ يؤيده ما في الموطأ عن القرافصة وقد قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان اياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها قال في المتنق وذلك جائز فقد يحضر الانسان من الخشوع عند قراءة بعض السور أكثر مما يحضره عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقاته ما يحضره

الخسوع عند قراءته والله أعلم اه لكنه خلاف قول الشيخ (٣٩٧) زروق في نصيحته ومن آفات القراءة أن

تكون له سورة معلومة لا يقرأ غيرها
كوالسما ذات البروج في العصر
عمل الجاذد بعضهم من أن خاصيتهم
عدم الدمايل والذي عندى أن
كلامه ينبغي حمله على قراءته بعد
الصلاة إذا البدعة كلها شر والخبر
كله في آساع السنة اه قلت
وقال في عدة المريد ان هذه الاقعة
موقوفة في ثلاثة أمور أحدها مخالفة
السنة المتجمع عليها بقيد ما شأنه
الاطلاق على وجه لا يعقل عنه
ويرى انه أفضل فهو بدعة صريحة
قبيحة الثباتي الاجلال بسنة
التطويل في مواضعه كالصحيح
والظهور والتوسط في العشاء وذلك
ترك للمستحب على الدوام وربما
قدح في العدالة بخالفه المشهور في
مستحب معلوم يتعلق باعظم
العبادات الثابت حرمان فائدة
التسوع في التلاوة وتحصيل فوائدها
من اختيار الحال بما يتلى وما يتجلى
من المعارف والحنائق المختلطة فان
التقيد لا يحصلها اه وقد يجمع
بجمل ما للشيوخ زروق على ما اذا
كان الحامل عليه أمرا عارضا اذ
لا ينبغي أن تحفظ العبادة بالعادة
وما في الموطأ والمنشئ و ز على
ما اذا كان الحامل عليه امرادنيا
فنا لله والله أعلم وقول ز وكره
مالك تكرار قل هو الله أحد الخ
كلام مالك هذا هو في رسم المحرم من
سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة
والتعليل الذي في ز ايس هو
للإمام وانما هو لا ينشئ وعلاه
الإمام بانه من محدثات الامور

وقد قال مالك رحمه الله لا بأس أن يقرأ بسورتين في ركعة واحدة وسورة واحدة أحب
الينا ووجه جوازهما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال لقد عرفت النظر الرأى كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشر من سورة من المفصل سورتين في كل
ركعة ووجه اختيار السورة الواحدة أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم المأثور عنه وخبر ابن
مسعود محمول على أن ذلك في النوافل دون الفريضة اه منه بلفظه فتأمل وفي ضيق
مانعه فرع يجوز قراءة سورتين مع النافحة فأكبر والأفضل واحدة قاله المازري اه
منه بلفظه وهو صريح في أن المازري أجازه في الفريضة لان كلامه فيها ولقوله والأفضل
واحدة اذ لا فائز بذلك في النافلة والله أعلم وقول ز وكره مالك تكرار قل هو الله أحد
الخ كلام مالك هذا هو في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وليس التعليل
الذي ذكره ز من قول مالك وانما هو لا ينشئ والإمام علاه بأنه من محدثات الامور
ونص السماع وسألت عن قراءة قل هو الله أحد مرارا في ركعة واحدة فكره ذلك وقال
هذا من محدثات الامور قال القاضي كره مالك رحمه الله للذي يحفظ القرآن أن يكرر
قل هو الله أحد في ركعة واحدة مرارا للثلاثة دأن أحرم من قرأ القرآن كله كأجر من
قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من انما تعدل ثلث
القرآن اذ ليس ذلك معنى الحديث عند العلماء ولو كان ذلك معناه عندهم لاقتصرواعلى
قراءة قل هو الله أحد في الصلوات بدلا من قراءة السور الطوال وليكرر وهما في الركعة
الواحدة من قرائتهم ونوافلهم ولاقتصرواعلى قرائتهم من سائر القرآن في تلاوتهم فلما
لم يفعلوا شيئا من ذلك وأجمعوا أن من قرأ قل هو الله أحد في ركعة واحدة ثلاث مرات
لا يساوى في الأجر من أحيا الليل وقام فيه بالقرآن كله قال مالك ان تكريرها في ركعة
واحدة من محدثات الامور رأى ذلك بدعة وهو كما قال على رضى الله عنه اه منه بلفظه
وقول مب بيان ما في الذخيرة الخ ما بين به كلام الذخيرة واضح وما في الذخيرة قوله ابن رشد
عن بعض المتأخرين قال بعد كلامه المتقدم انما مانعه وقد اختلف أهل العلم في معنى
قول النبي صلى الله عليه وسلم انما تعدل ثلث القرآن اختلافا كثيرا لا يرتفع بشئ منه
عن الحديث الاشكال ولا يتخلص عن أن يكون فيه اعتراض وكلام وقد حكي
ابن عبد البر في الاستبصار عن ابي الحسن بن منصور أنه قال قلت لأحمد بن حنبل قوله صلى
الله عليه وسلم في قل هو الله أحد انما تعدل ثلث القرآن ما وجهه فلم يقم لي فيه على أمر
بين قال وقال ابي الحسن بن راهويه معناه أن الله أفضل كلامه على سائر الكلام جعل
أبعضه أيضا أفضل من الثواب لمن قرأه أضعاف غيره منه تحريضا منه على تعلمه لأن
من قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن كله هذا لا يستقيم
ولو قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة قال ابن عبد البر هذا عالمان بالسنة وامامان
في السنة ما قاما ولا قدم في هذه المسئلة والذي عليه أهل العلم والسنة التكف عن الجدال
والمناظرة فيما سبيله الاعتقاد والايان بما يشابه من القرآن والتسليم له ولما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم من نحو هذا الحديث وشبهه وفي أحاديث الصفات قال القاضي

وقول مب بيان ما في الذخيرة الخ ما في الذخيرة قوله ابن رشد عن بعض المتأخرين بعد أن قال اختلف أهل العلم في معنى قول النبي
صلى الله عليه وسلم انما تعدل ثلث القرآن اختلافا كثيرا لا يرتفع بشئ منه عن الحديث الاشكال ولا يتخلص عن أن يكون فيه

وقد قال بعض المتأخرين ان المعنى في ذلك أن تضعيف الاجزى قراءة قل هو الله أحد ينتهى الى أن يكون مثل أجر قراءة ثلث القرآن غير مضاعف وهذا أشبه ما رأيت من التأويلات الا أنه يعتمد من ظاهر الحديث ثم قال والذي أقول به أن المعنى في ذلك والله أعلم ان الله تفضل على من قرأ جميع القرآن بان كتب له من الاجزى قراءة ما عدا قل هو الله أحد مثل ما كتب له في قراءة قل هو الله أحد لان من قرأ قل هو الله أحد وحدها يكون له من الاجزى مثل أجر من قرأ ثلث القرآن ولأن من قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات يكون له من الاجزى مثل من قرأ القرآن كله فالاجر الذى يجعل لقارئ القرآن كله مع قل هو الله أحد يقع منه ثلثه لقل هو الله أحد وثلاثه لسائر القرآن على هذا التأويل مثال ذلك الصلاة الاجزى الذى يجعل للمصلى في جملة صلاته يقع منه ثلثه أى كثر ما يقع منه لتكبيره وقراءته وقيامه وركوعه وسجوده وسلامه وان كان بالتعب والعناء في ذلك كله أى كثر من التعب والعناء في التذلل والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم نية المؤمن خير من عمله لان العمل لا يتقبح به اذا لم تقارنه نية فاذا قارنه نية كان جل الاجر لها على معنى ما جاء في الحديث وكذلك سائر أعمال الطاعات فصحيح تأويل ما جاء في قل هو الله أحد على ما ذكرناه والله أعلم بما رآه صلى الله عليه وسلم في ذلك اهـ منه بلقطه

قلت وتأمل هذا الاحتجاج الذى احتج به وانظر هذا التأويل الذى تأوله مع أن الحديث ورد في قرأوا وحدها مقتصر اعلمها فالصواب الاسماع عن الكلام في ذلك كما تقدم عن أبي عمرو والله أعلم * (تنبيه) ونقل ابن عرفة كلام السماع المتقدم مقيدا بالنفل ونصه وسمع ابن القاسم كراهة تكرير سورة الاخلاص في النفل اهـ منه بلقطه ولم أجده في التقييد في كلام العتبية ولا في كلام ابن رشد وانظر تسليم ابن عرفة لكلام السماع هذا كما سلمه ابن رشد في تحريه كخلاف فيه مع ما ثبت عن ابن عرفة من فعل ذلك حسما فله عنه تليذه العلامة الا في الكمال الاكبال في باب قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن عند قوله في الحديث فيختم بقل هو الله أحد ونصه قوله فيختم بقل هو الله أحد قلت يعنى فيختمها بقرائتها بان يقرأها بعد الفاتحة وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله يستحب ختم أعمال الطاعة بقرائتها وكان يختم قيامه بالليل بقرائتها عشر مرات بعدها في أصابعه ولا يرى العدشغلا وكذلك كان بعد تكبيرات الصلاة على الجنازة اهـ وكون العدا جازا ليس يشغل منه موص عليه لمالك في العتبية انظر نصها في الأصل والله أعلم قلت وكان ابن عرفة رحمه الله رأى أن الكراهة انما هي لماعل بان يرشد فان أمنت تلك العلة فلا كراهة والله أعلم

اعتراض وكلام ثم قال عن أبي عمرو والذي عليه أهل العلم والسنة الكف عن الجدال والمنظرة فيما سبيله الاعتقاد والايان بما يشابه من القرآن والتسليم له ولما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من نحو هذا الحديث وشبهه وفي أحاديث الصفات النظر بقية كلامه في الأصل وانظر تعليقه على الموطأ قد أشبعنا فيه الكلام على الحديث والله أعلم وهذا وقال الآبى في باب قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ما نصه قوله فيختم بقل هو الله أحد يعنى يختمها بقرائتها بان يقرأها بعد الفاتحة وكان شيخنا أبو عبد الله ابن عرفة رحمه الله يستحب ختم أعمال الطاعات بقرائتها وكان يختم قيامه بالليل بقرائتها عشر مرات بعدها في أصابعه ولا يرى العدشغلا وكذلك كان بعد تكبيرات الصلاة على الجنازة اهـ وكون العدا جازا ليس يشغل منه موص عليه لمالك في العتبية انظر نصها في الأصل والله أعلم قلت وكان ابن عرفة رحمه الله رأى أن الكراهة انما هي لماعل بان يرشد فان أمنت تلك العلة فلا كراهة والله أعلم

* (قائدة) * قال الجزولي على قول الرسالة ثم تقرأ سورة قال مالك السنة قراءة نافع والمستحب قراءة ورش ومن صلى بقراءة من السبع فصلاته صحيحة لانها كلها مروية عنه عليه الصلاة والسلام اهـ بنقل الشيخ أبي زيد الناسي رحمه الله (وجهر الخ) قول مب فان اقتضت على تحريك لسانها في الصلاة الجهرية تجدد الخ انظر من قال هذا ويلزم عليه انها ان أصبحت نفسها في الصلاة السرية فانها تتجدد بعد السلام وفي ح عن الاقصم سى مانصه وعلى هذا يستوى في حقها السرو والجهر اهـ منه فتأمل (وسر) قول مب هذا مع ما بعده فيه قلب الخ ما قاله هو الظاهر وان كان في ح عن ابن ناجي والاقصم سى مثل ما لز وسلمه فانظروا (وكل تكبيرة) قول مب على أن جعل كلام المصنف على الثاني بأباه جعله في باب السهو والسجود لتكبيرتين الخ يعني لان القائل بان جميعه سنة واحدة لا يجوز عنده الا بتكرار جميعه كما صرح بذلك غير واحد قال ابن رشد في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الصلاة الثاني مانصه فقيل انه كله سنة واحدة وقيل ان كل تكبيرة منه سنة فن قال انه كله سنة واحدة لم يسجد السهو وفي تكبيرة واحدة منه ولا أوجب عليه الاعادة في تركه كله ولم يسجد له حتى طال وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم ومن قولنا ان كل تكبيرة منه سنة أو واجب السجود في التكبيرة الواحدة والتكبيرتين والاعادة على من ترك منه ثلاث تكبيرات فأكثر فلم يسجد حتى طال وهو قوله في هذه الرواية وأحد قوليه في المدونة اهـ منه بلقطه وقوله وهو أحد أقواله في المدونة يعني في ترك تكبيرة واحدة لانها الذي فيها الخلاف في المدونة وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وبأني لفظه قلت اذا علمت هذا ظهر لك أن المشهور ما درج عليه المصنف من أن كل تكبيرة سنة وان اعترض الشارح عليه ساقط والمحجب منه رحمه الله كيف سلم ما تقدم من أنه على القول بان كل تكبيرة سنة يسجد لترك اثنين وتبطل الصلاة لترك ثلاثة فأعلى ولم يسجد حتى طال واعتذر عن المصنف بأنه اعتمد فيما رجمه على ما نقله ابن زرقون عن ابن عبد البر عن ابن القاسم ان من أسقط ثلاث تكبيرات يسجد لسهوه فان لم يسجد بطلت صلاته وان نسي تكبيرة أو تكبيرتين يسجد أيضا فان لم يفعل فلا شيء عليه وروى عنه ان التكبيرة الواحدة لا شيء فيها اهـ وضعف هذا الاعتذار بقوله انه لم يرم شهر ذلك من الاشياخ ولا من رجمه اهـ وفيه أمران أحدهما نسبه ذلك لابن زرقون عن ابن عبد البر وهو في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن الامام فانهما قوله انه لم يرم شهر ذلك ولا من رجمه فقد رجمه غير واحد وشهره أيضا غير واحد ويكفي في ترجمته كونه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة لم يختلف قوله ما فيها الى التكبيرتين والثلاث وفي الواحدة قولان فيها اهـ وينقل كلامها وكلام غيرهما يظهر لك الحق قال

لركوعه اهـ منه بلقطه قال القاضي هذا نحو ما تقدم في أول رسم شك في طوافه في الذي يحصى الآتي بيديه في صلاته فأجاز ذلك وان كان الشغل اليسير وكروها في الصلاة لانه انما قصده اصلاح صلاته اهـ منه بلقطه وقول مب عن ضيق والجهر فيما يجهر فيه الخ ذكر غ في تكميله كلام ضيق هذا وقال مانصه قلت خالف الايباني فيمن أسرى في الوتر فقال يسجد في السهو ويعيد في امليته في العمد والجهر قال ابن نونس وقبل لا شيء عليه كمالا في عليه اذا قرأ أم القرآن وحدها فيه اهـ فالاقصم على الفتحة متفق عليه اهـ منه بلقطه (وجهر أمله الخ) قول مب فان اقتضت على تحريك لسانها في الصلاة الجهرية تجدد الخ انظر من قال هذا ويلزم عليه انها ان أصبحت نفسها في الصلاة السرية فانها تتجدد بعد السلام وفي ح عن الاقصم سى مانصه وعلى هذا يستوى في حقها السرو والجهر اهـ منه فتأمل (وسر) قول مب هذا مع ما بعده فيه قلب الخ ما قاله هو الظاهر وان كان في ح عن ابن ناجي والاقصم سى مثل ما لز وسلمه فانظروا (وكل تكبيرة) قول مب على أن جعل كلام المصنف على الثاني بأباه جعله في باب السهو والسجود لتكبيرتين الخ يعني لان القائل بان جميعه سنة واحدة لا يجوز عنده الا بتكرار جميعه كما صرح بذلك غير واحد قال ابن رشد في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الصلاة الثاني مانصه فقيل انه كله سنة واحدة وقيل ان كل تكبيرة منه سنة فن قال انه كله سنة واحدة لم يسجد السهو وفي تكبيرة واحدة منه ولا أوجب عليه الاعادة في تركه كله ولم يسجد له حتى طال وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم ومن قولنا ان كل تكبيرة منه سنة أو واجب السجود في التكبيرة الواحدة والتكبيرتين والاعادة على من ترك منه ثلاث تكبيرات فأكثر فلم يسجد حتى طال وهو قوله في هذه الرواية وأحد قوليه في المدونة اهـ منه بلقطه وقوله وهو أحد أقواله في المدونة يعني في ترك تكبيرة واحدة لانها الذي فيها الخلاف في المدونة وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وبأني لفظه قلت اذا علمت هذا ظهر لك أن المشهور ما درج عليه المصنف من أن كل تكبيرة سنة وان اعترض الشارح عليه ساقط والمحجب منه رحمه الله كيف سلم ما تقدم من أنه على القول بان كل تكبيرة سنة يسجد لترك اثنين وتبطل الصلاة لترك ثلاثة فأعلى ولم يسجد حتى طال واعتذر عن المصنف بأنه اعتمد فيما رجمه على ما نقله ابن زرقون عن ابن عبد البر عن ابن القاسم ان من أسقط ثلاث تكبيرات يسجد لسهوه فان لم يسجد بطلت صلاته وان نسي تكبيرة أو تكبيرتين يسجد أيضا فان لم يفعل فلا شيء عليه وروى عنه ان التكبيرة الواحدة لا شيء فيها اهـ وضعف هذا الاعتذار بقوله انه لم يرم شهر ذلك من الاشياخ ولا من رجمه اهـ وفيه أمران أحدهما نسبه ذلك لابن زرقون عن ابن عبد البر وهو في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن الامام فانهما قوله انه لم يرم شهر ذلك ولا من رجمه فقد رجمه غير واحد وشهره أيضا غير واحد ويكفي في ترجمته كونه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة لم يختلف قوله ما فيها الى التكبيرتين والثلاث وفي الواحدة قولان فيها اهـ وينقل كلامها وكلام غيرهما يظهر لك الحق قال

في المدونة مانصه ومن نسي تكبيرة أو سمع الله من جده مرة فلا شيء عليه وإن ترك اثنتين
من ذلك أو التشهدين بسجدة قبل السلام فإن لم يسجد حتى تطاول أو اتقص وضوءه أجزأته
صلاته فإن نسي أن يسجد حتى سلم يسجد هما بالقرب وأجزأناه وإن تطاول ذلك فلا شيء
عليه وإن نسي ثلاث تكبيرات أو سمع الله من جده مثل ذلك يسجد قبل السلام فإن نسي
أن يسجد حتى سلم يسجد هما بالقرب وسلم وأجزأه وإن تطاول أعاد الصلاة اه منها بلفظها
قال أبو الحسن مانصه قوله وإن ترك اثنتين من ذلك الخ وقع في الأمهات في موضع أما
التشهدان والتكبيرات والاثنتان وسمع الله من جده مرة أو مرتين فإذا اتقص وضوءه أو
طال كلامه فلا يرى عليه سجود أو لا شيئ اه منه بلفظه وقال عياض في التنبهات بعد
أن ذكر كلام الأمهات هذا مانصه وهذا كله تصريح في التكبيرة الواحدة بالسجود
خلاف ما تقدم ويأتي له في الباب بعد وعلى الخلاف جملة غير واحد وهو بين في سماع
يحيى عن ابن القاسم عن مالك فقال مرة لا يسجد ومرة يسجد في ترك تكبيرة واحدة اه
محل الحاجة منها بلفظها ونقله أيضاً أبو الحسن وقال ابن ناجي مانصه قوله وإن ترك
تكبيرتين الخ ما ذكره أنه يسجد في التكبيرتين فأكثر قبل السلام هو المشهور وقيل بعد
وقيل لا يسجد اه منه بلفظه وقال في الجلاب مانصه ومن سها عن تكبيرة من
التكبيرات في أضغاف صلاته فلا شيء عليه ومن سها عن تكبيرتين فصاعداً يسجد
لسهو قبل السلام ثم قال وقال ابن القاسم يسجد لسهو قبل السلام ولم يفصل بين القليل
والكثير اه منه بلفظه وقال في الرسالة مانصه وإن كان قبل السلام يسجدان كان
قريباً وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شيء خفيف كالسورة التي مع أم
القرآن أو تكبيرتين أو التشهدين أو شبه ذلك فلا شيء عليه اه منها بلفظها وقال ابن
يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن ذكر بعد أن سلم ركعة أو سجدة نسي فيما قرب وإن
بعد ابتداء الصلاة وكذلك ذكره يسجد في السهو قبل السلام من نقص ثلاث تكبيرات أو
سمع الله من جده مثل ذلك ابن الموارق قد اختلف قول ابن القاسم في إيجاب الاعادة في ذلك
ولم ير أصبغ عليه أعادة به أقول وأمان كاتمان نقص الجلسة الأولى أو قراءة أم القرآن
من ركعة فلم يختلف أنه يعيد الصلاة إذا ساعد قال أبو محمد في حاشية نوادره محمد بن
عبد الحكم يقول لا تنس صد صلاته وإن كاتمان القيام من اثنتين أو قراءة ركعة ومن
المدونة قال مالك وإن كاتمان نقص تكبيرتين أو سمع الله من جده مرتين أو التشهدين
محمد وأقراءة السورة التي مع أم القرآن من ركعة أو ركعتين أو ترك الجهر في القراءة
فليس يسجد هما إن قرب وإن تباعد وطال الكلام أو اتقص وضوءه فلا شيء عليه اه منه
بلفظه وقال اللخمي مانصه قال مالك من نسي تكبيرة يسجد وقال أيضاً لا يسجد وإن
نسي تكبيرتين يسجد وفي نسي سمع الله من جده مثل ذلك ثم قال وإن نسي ثلاث
تكبيرات فأكثر أو نسي التكبير كله إلا تكبيرة الاحرام يسجد قبل السلام فإن لم يسجد
قبل يسجد بعد فإن لم يسجد حتى طال الأمر أعاد الصلاة وهو قول ابن القاسم في المدونة

وهذا يصح على القول انه اذا تعمد ذلك بعيد وخاف أشبه في جميع ذلك فقال في مدونه
 فحين نسي التكبير في الركوع والسجود ما أرى عليه في ذلك سجودا واجبا رأيت قولها
 عن التسيب في الركوع والسجود كان عليه في ذلك سجودا سهوا وقال وأحب الى أن
 يسجد بعد السلام الا أني لم أره لازما اه منه بلفظه وقال ابن الحاجب مانصه وان كان
 قولنا قليلا كالتكبيره فمفتقر وقيل يسجد وان كان أكثر فثانها يسجد بعده ضج أي
 وان كان أكثر من تكبيرة كالتكبيرتين فتلاثة أقوال المشهور يسجد قبل السلام كالأول
 نقص سنة فعلية والقول بعدم السجود لا شوب ثم قال والقول بأنه يسجد بعد السلام هو
 لا شوب اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وفي السجود انقص تكبيرة قولنا للجلاب
 عن ابن القاسم ولها وعزاها ابن رشد لها ولا أكثر ثلثا بعد للمشهور ونقل ابن بشير
 وأشهب اه منه بلفظه وقال القاشاني على كلام الرسالة السابق مانصه مفهومه أنه
 لو ترك ثلاث تكبيرات فأكثر فانه باطل وهو مذهب المدونة اه وقال قبل ذلك مانصه
 والقولية اما بسيرة كالتكبيره فلا سجود على المشهور ولا ابن الجلاب عن ابن القاسم
 يسجد وأقامه ابن رشد من المدونة وفي الكثير كشلا ثلاث تكبيرات المشهور يسجد
 ونقل ابن بشير قولنا بعدم السجود والثلث لا شوب أنه يسجد بعده اه منه بلفظه
 وبذلك كما تعلم مافي كلام الشارح ومن تبعه والله أعلم (وسمع الله من جمده)
 قول ز وهل معناه استحباب الله دعاء من جمده أو الحث على التعميد نحوه
 في ح عن المازري لكن في الاكمال ذكر هذا الخلاف في قوله في الحديث
 فقولوا ربنا الحمد يسمع الله لكم فقال مانصه ومعنى يسمع الله لكم أي يستجيب
 دعاءكم وسمع الله من جمده أجاب الله دعاء من جمده وقيل أراد به الحث على التعميد
 وسياق هذا الحديث يدل على أنه اعلام بذلك وهو بمعنى الحث الذي قبل ثم قال بعد
 ومعنى يسمع الله من جمده هنا أجاب ونقل اه منه بلفظه فتأمله * (تبسيه) فهم من
 قول المصنف الامام وقد أنتم الا نطلب من المأموم وهو مصرح به في المدونة وغيرها ونقل
 الباجي والمازري عن ابن نافع وعيسى بن دينار أن المأموم يقولها أيضا واعترضه عياض
 قال في الاكمال مانصه وقد ذكر الامام أبو عبد الله أيضا الخلاف في المأموم وأنه يقولها معا
 عن ابن نافع وعيسى في كتابه الكبير وحكاها الباجي عنهما وعلى نقله اعتمد الشيخ وعندى
 انه تأويل خطأ علمهما معا وقع لهما من قول مجمل وهو أن نص قول ابن نافع يقول الامام
 سمع الله من جمده ويقول ربنا والحمد وإذا قال ولا الضالين يقول آمين ثم قال والامام
 ومن وراءه في هاتين المقالتين سواء عظه اظهره عندى أي في قول ربنا والحمد وقول آمين
 لافي سماع الله من جمده وربنا والحمد والله أعلم اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا
 وقال عقبه مانصه قلت هذا نص ابن نافع فأن نص عيسى الآن يكون بنص ابن نافع
 أخذ اه منه بلفظه ونقل في تكميل التقييد كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه وقيل
 ابن زرقون نقل الباجي وزاد وقاله مالك في مختصر ابن شعبان قلت انما عزاه للشمي
 لمختصر ابن شعبان في الامام فقط ولم يحك في المأموم الا المعروف اه منه بلفظه

(وسمع الله من جمده) قول ز
 وهل معناه استحباب الله دعاء من
 جمده أو الحث الخ نحوه في ح عن
 المازري وذكر في الاكمال هذا
 الخلاف في قوله في الحديث فقولوا
 ربنا الحمد يسمع الله لكم ثم ذكر
 أن معنى يسمع الله من جمده أجاب
 وتقبل اه ١ قلت والظاهر أن
 ذلك ليس بخلاف ولا يحسن عده
 خلافا وانما الاول بيان لمعنى
 التركيب والثاني بيان لحكمته أي
 معنى يسمع الله من جمده استحباب الله
 الخ ومعنى يسمع الله لكم يستجيب
 دعاءكم وهو حث على التعميد فيما
 فتأمله والله أعلم (لامام وفد)
 أي لا المأموم كما صرح به في المدونة
 وغيرها وقيل انه يقولها أيضا

(وعلى الطائفة قول من زواظهم ما قد رُفد هذا الزائد الخ قال ابن رشد في شرح الاولى من رسم
نترسنة من سماع ابن القلاء من كتاب الصلاة الاول ما نصه وقد روى عنه ابي النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال من ركع فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد
تم ركوعه وذلك ادناه ومن سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات فقد
تم سجوده وذلك ادناه قال ابن حبيب يريد ان ذلك ادنى التخفيف الذى ينبغي في الركوع

النسبة كانت الصلاة التي تصلها اليوم المغرب وغيرها خفيفة جدا وقد أسند الحافظ أبو نعيم رحمه الله والسجود
عن ابراهيم التيمي قال كان أبي وهو يزبد بن شريك قد ترك الصلاة معنا قلت مالك تركت الصلاة معنا قال انكم تخففون قلت
فان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان فيكم الكبير والضعيف وذو الحاجة قال قد سمعت عبد الله بن مسعود يقول ذلك ثم
صلى ثلثة اضعاف متاصلون فانظر وافي هذا ويمكن أن يتلخ من أحوال السلف في الزمن المتقدم ما ذكرناه ههنا وذلك أنهم كانوا
لا يحتاجون في صلاتهم الى تسميع مسميع كيف وقد رأى بعض العلماء بان صلاة المسمع والمصلي بتسميعه ولم يشترط أحد
في الامام أن يكون صيتا ولا أن يتكافر رفع صوته زائدا على الجهر به وقد كانت صلاتهم مع هذا كله صحيحة تامه لا اختلاف فيها
وما ذاك إلا أن صلاتهم كانت أطول مما جرت به عادة أهل زماننا فكان الامام اذا ذلك اذا دخل في عمل من أعمال الصلاة اقتدى به
في ذلك الذين يلونه ثم اتبع الذين يلونهم هكذا الى أن يفرغوا اجمعون من ذلك
العمل ثم ينقل الى عمل آخر هكذا الى اتمام الصلاة بتسكوت وسكون وخشوع وهو لا يحتاج الى التطويل ما ثم قال فاحدث
التسميع الالبعد أن رق الدين وصارت الصلاة على الناس بمنزلة الحمل الثقيل الذي ليس همهم الا طرحه عن رقابهم واستراحته
منه ففوضوا بالتسميع الى أن يقتدى المأمومون بامامهم في جميع أعمال الصلاة دفعة واحدة وفي الزمن الذي يقتدى به فيه من يليه
يقتدى به فيه من صلى في آخريات المسجد الكبير لاسيما ان كان المسمع صيتا أو متعبدا لكل ذلك ليحصل لهم غرضهم من التخفيف
مع سلامة الصلاة من النقص في الاركان مع الحال التي اعتادوها من التسامع بين الصفوف المتباعدة الكثير وما أمر الناس بسد
الفرج الا لم يقربوا من الامام فادوا عن السنة فسلط عليهم البلا والفتنة وبالله التوفيق والعصمة انتهى وفي النصيحة
الكافية مانصه ومنها أي من الآفات التخفيف جدا لغرض الامامة والتطويل حتى يذهب بالخشوع أو يؤذي من خلفه اهـ

وفي الاي عن عياض التخفيف هو المشروع للائمة لانه صلى الله عليه وسلم شرع في موضع البيان فيعمل تطويله على أنه فعله ليدل على الجواز ولانه علم أن من وراءه ومن يدخل بعده لا يشق ذلك عليه ولذا التماسه في بعض الاحيان اه وقال أبو عمر لأشك أن الخلفاء الاربعة كانوا يعرفون من حرص من خلفهم ما يحملهم على التطويل أحيانا وقد استحبهم مالك وجماعة في الصحيح والظاهر رأى في قراءتهم اه وأما اليوم فواجب التخفيف الحديث من أمم الناس فليخفف الخ وقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ فأتان أنت وقول ابن عمر لبعض من طول من الأئمة لا يعضوا الله الى عبادته اه وقال الشيخ الاكبر بن العربي الحسامي رضى الله عنه في الباب الاخير من الفتوحات مانصه واذا كنت اماما فاقتد باضعف (٤٠٣) القوم ولا تطل عليه حتى تذكر اليه الصلاة

بل خفف في تمام ركوع وسجود ثم قال وقل في ركوعك ثلاث مرات سبحان الله العظيم أو سبحان ربي العظيم وبجده وقل في سجودك ثلاث مرات سبحان ربي الاعلى وبجده وذلك أدناه وقد ذهب ابن راهويه الى أن المصلي اذا لم يقل ذلك ثلاث مرات في ركوعه وثلاث مرات في سجوده لم تجز صلاته وقد قدمت اليك بالوصية أن تخرج من الخلاف ما استتطعت اه والله در الأتائل

رب تقبل امام قوم

يوم بالناس ثم يحجب

خالف في الفعل قول طه

من أمم الناس فليخفف

وإنظر ز وب عند قوله

وتطويل قراءة صحيح الخ وقول م

انظر من نص الخ نص عليه ابن

الحاجب وضابط السنة صادق

عليه بالارب والله أعلم (وحج)

قول ز ابن العربي الخ أى في

القبس ونحو ما لابن العربي في

الطراز كافى ح ورد ابن عرفة

والسجود اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل (وحج) قول ز ابن العربي والجميع غلط الخ كلام ابن العربي هذا في القبس ونصه غلط بعض الناس هنا فقالوا اذا صلى الى غير ستة فلا يعزأ احدين يديه بمقدار رمية السهم وقيل بمقدار رمية حجر وقيل بمقدار رمية قرح وقيل بمقدار المطاعنة وقيل بمقدار المضاربة بالسيف وهذا كله غلط سيعوا قوله عليه الصلاة والسلام فان أى فليقاتله فملاوه على أنواع القتال ولم يفهموا ان القتال هو المدافعة لغة كانت يداؤبا لة وانما يشق المصلى قدر ركوعه وسجوده اه بلفظه على نقل غ في تكميله ونحو ما لابن العربي في الطراز كافى ح * (تبينه) * رد ابن عرفة ما لابن العربي بتلقى الأئمة بالقبول قول أشهب ان كان الماربعيد من المصلى أشار اليه وسلم غير واحد كلام ابن عرفة وقال شيخنا ج لا دليل له في كلام أشهب والصواب في الرد عليه الاستدلال بسماع ابن القاسم يعنى الذى في ق ونقله ز قلتم يظهر لى وجه كون كلام أشهب لا دليل فيه لابن عرفة بل الظاهر صحة استدلاله بكايص بسماع ابن القاسم قال ابن يونس مانصه قال أشهب في المجموعة اذا مر بين يديه شئ في بعده منه فليرده بالاشارة ولا يمشى اليه فان فعل والتركه وان قرب منه يدرو فان لم يفعل فلا ينارعه فان ذلك المشى اليه أشد من مره فان مشى اليه أو نازعه لم تفسد صلاته اه منه بلفظه فتأمل * (تبينه) * قال ابن عرفة مانصه أشهب ان بعد أشار له فان مشى اليه أو نازعه لم يطل فأنطلقه الشيخ أبو عمر ان كثر بطات اه منه بلفظه قلتم وقد أطلقه ابن يونس أيضا والظاهر التقييد والله أعلم (وخط) قول م عن ق أبو محمد صورته عند من ذهب اليه الخ على هذا اقتصر ابن يونس وبشارة ق هي عبارته بلفظها وقال أبو الحسن عند قول المدونة وخط باطل مانصه وقد روى في ذلك أثر ولم يصح وقال بالخط جماعة من العلماء واختلوا في صفته ف قيل من القبلة الى دبر القبلة وليس من المئين الى اليسار وقيل بل من المئين الى اليسار منعطف الطرفين كالهلال وقيل بل صفته أن يخط خطا من المشرق الى المغرب أبو عمر في الاستذكار

ذلك بتلقى الأئمة بالقبول قول أشهب ان كان الماربعيد من المصلى أشار اليه اه وكذا يرد بسماع ابن القاسم الذى في ق ونقله ز وقال ابن يونس قال أشهب في المجموعة اذا مر بين يديه شئ في بعده منه فليرده بالاشارة ولا يمشى اليه فان فعل والتركه وان قرب منه يدرو فان لم يفعل فلا ينارعه فان ذلك المشى اليه أشد من مره فان مشى اليه أو نازعه لم تفسد صلاته اه وزاد ابن عرفة عقب قوله فان مشى اليه الخ مانصه أبو عمر ان كثر بطلت اه وهذا التقييد هو الظاهر خلاف اطلاق الشيخ وابن يونس له انظر الاصل والله أعلم (وخط) هذا قول مالك وعامة الفقهاء

واختار ابن حنبل الوجه الثاني وأجاز الثلاث صور **هـ** منه بلفظه وقال في الاكمل
عند تكلمه على قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم اذا وضع أحدكم يديه مثل
مؤخرة الرحل فلم يصل ولا يسأل من يمر بين يديه مانعه وفي ذكره عليه السلام هذا
القدر ظاهره أنه أنفى ما يجزى ويبطل القول بالخط وان كان جابجه حديث وأخذ به أحمد
ابن حنبل فهو ضعيف وقد اختلف فيه فقيل مقوسا كهنية المحراب وقيل قائما بين يدي
المصلي الى قبلته وقيل من جهة يمينه الى شماله ولم يره مالك ولا عامة الفقهاء **هـ** منه
بلفظه ونقله الابي مختصرا وزاد عن النووي انه اختلف قول الشافعي في الاخذ به وان
جهورا أحياه استحبوه فانظره والله أعلم * (تنبيه) ونسب القرافي لاشبه جواز الخط
ورده ابن عرفة ونصه وقول القرافي روى العتيبي عن أشهب جواز الخط غلط انما روى بصلي
بالصرا الى ستره فذكر كلام العتبية الا في مختصرا على عادته ثم قال غره لفظ النوادر
وهو مانعه روى ابن وهب الخط باطل قال أشهب في العتبية لا يجعل بين يديه خطا واره
واسعا قال غير بخطه من القبلة للمصلي لامن يمينه لشماله قالت فالتعقب عليه وعلى
الشيخ وفي المسوطة قال مطرف خط ابن جريج في الحصى خطا صلى اليه خصب في
مسجدنا من كل حلقة فلم ينته فنادو من كل ناحية الحق بالستره يا جاهل **هـ** منه بلفظه
ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانعه وقد علمت ما حكى ابن رشد من قصة الامت مع ابن
جريج وما تعقب ابن عرفة على شيخ المذهب فعهده عليه **هـ** منه بلفظه **قلت**
تعقب ابن عرفة ظاهرا والمثله في رسم الصلاة الثاني من مباح أشهب من كتاب الصلاة
الاول ونصها وسألته عن الصلاة فوق السطوح التي ليست محظورة أيجعل من بين
يديه ستره أم يصلي ولا يجعل لها فقال يجعل ستره أحب الى فان لم يقدر فاره أو اسعا وكذلك
الصلاة الى الصخاري الى ستره فان لم يجد صلى الى غير ستره **قلت** ولا يجعل خطا قال لا
يجعل خطا وأرى ذلك واسعا **قلت** له ما الذي يستمر للمصلي في صلاته قال مثل مؤخرة الرحل
في الطول على غلط الرمح قبل له فعصا الحمار فقال ما أرى ذلك قال القاضي وقوله لا يجعل
خطا وأرى ذلك واسعا أي أرى واسعا ان يصلي الى غير ستره اذ لم يجد ستره ووسع في تركه
لان الخط عنده باطل لا يراى وجد ستره أو لم يجدها **هـ** منه بلفظه فبافهمه منه ابن رشد
وتبعه ابن عرفة هو الظاهر منه لا ما فهمه منه الشيخ أبو محمد وتبعه القرافي على ان في
نسبة أبي محمد والقرافي ما في العتبية لاشبه بنظر ابن وهب مالك قائما لله والله أعلم وأشار
غ بقوله وقد علمت ما حكى ابن رشد من قصة الامت الخ الى ما قاله ابن رشد متصلا بما قدمناه
عنه ونصه وقد روى أن أمة بالمدينة نظرت الى ابن جريج وقد خط خطا صلى اليه فقالت
واحبها لهذا الشيخ وجهه بالسنة فاشار اليها أن في فلما قضى صلاته قال ما رأيت
من جهلى قالت لا لك بخط خطا صلى اليه وقد حدثني مولاي عن أمها عن أم سلمة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخط باطل وان العبد اذا كبر تكبيرة الاحرام سدت
ما بين السماء والارض فسألها ان تقفوه الى مولاهم ففعلت فحدثته بذلك فقال لها تبعيها
من أعنتها فانه ينبغي أن يحفظ من روى شيئا من العلم قالت ذلك اليها فعرض ذلك عليها

خلافا للامام أحمد واختلف قول
الشافعي في الاخذ به واستحب به جهور
أصحابه ونسب القرافي لاشبه
جواز الخط ورده ابن عرفة وفي
المسوطة قال مطرف خط ابن
جريج في الحصى خطا صلى اليه
فخصب في مسجدنا من كل حلقة
فلم ينته فنادو من كل ناحية الحق
بالستره يا جاهل انتهى وقال ابن
رشد روى أن أمة بالمدينة رأت
ابن جريج وقد خط خطا صلى اليه
فقالوا واغيبا لهذا الشيخ وجهه
بالسنة فاشار اليها أن في فلما قضى
صلاته قال ما رأيت من جهلى قالت
لأنك تخط خطا صلى اليه وقد
حدثني مولاي عن أمها عن أم سلمة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الخط باطل وان العبد اذا كبر
تكبيرة الاحرام سدت ما بين السماء
والارض فسألها أن تقفوه الى
مولاهم ففعلت فحدثته بذلك فقال
لها تبعيها من أعنتها فانه ينبغي
أن يحفظ من روى شيئا من العلم
قالت ذلك اليها فعرض ذلك عليها

فقات لاحاجة لي بذلك لان مولاتي حدثتني عن أمها عن أم سلمة (٤٠٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى العبد

ربه ونصح مواليه فله أجران فلا أحب أن أنقص أجرا
لقد كانت مولاتي عرضت علي ذلك
علي أن تعطيني من مالها بالعقيق
ما يكفيني اه ونقله أبو الحسن
وكذا ابن عرفة مختصرا وما ذكره
مب من صورة الخط عليه اقتصر
ابن بونس أيضا وقيل في صورته غير
ذلك انظر الاصل والله أعلم وقول
ز بخلاف السا كتنين هو أحد
قولين حكمهما في ضيغ عن
الغنى والمآزى ونصه عنهما
فاجيز لان الذي يليه ظهر أحداهم
وكرهه لان وجهه الآخر يشابه اه
واقصر ابن رشد في البيان على
الكراهة والله أعلم (وأتم مار)
قول ز قاله ورخص بل هي ثمان
لان المصلحة بالستره أولا وفي كل
أما أن يكون المار له مندوحة أولا
وفي كل أما أن يكون طائفا أولا فان
لم تكن له مندوحة جاز في الأربع
وان كانت جازان صلى لغير ستره
كان المار طائفا لا فان صلى لها
كره للطائف وحرم لغيره وهذا كله
بالنسبة لغير المصلحة هذا يحصل
كلامه قاله تو (ومصل تعرض)
قول ز ردان اتفاقهم الخ قال
الاي هذا الردم عارض بأنه يلزم
التأثير بترك المستحب ويجيب عما
ذكره بأنه قد يكون المرور سببا لتعلق
الوجوب اه وقول مب وفي
هذا الثاني نظر الخ فيه نظر وما
أجاب به بقوى الاشكال لانه يلزم
عليه أنه لتركه جائزا وهو الانتقال

فقات لاحاجة لي بذلك لان مولاتي حدثتني عن أمها عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى العبد ربه ونصح مواليه فله أجران فلا أحب أن أنقص أجرا ولو كان هذا لقد كانت مولاتي عرضت ذلك علي علي أن تعطيني من مالها بالعقيق ما يكفيني اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وكذا ابن عرفة مختصرا وقول ز وكل حلقة بها كلام بخلاف السا كتنين أصله للبساطي ونصه ويجوز بالخلق اذا كان أهلها سكونا ويمنع من المتكلمين اه منه بلفظه وما جزم به هو أحد قولين حكمهما في ضيغ عن الغنى والمآزى ونصه عنهما فاجيز لان الذي يليه ظهر أحداهم وكرهه لان وجهه الآخر يشابه اه منه بلفظه وتبعه في الشامل ونصه وحلق المتكلمين وفي السكوت قولان اه منه بلفظه وقال شيخنا ج فيما قاله ز نظري لافرق حسبا في ح عن ابن رشد لاجل المواجهة اه قلت وكلام ابن رشد الذي أشار اليه ح هو في شرح المسئلة الخامسة من أول رسم من سماع القرنيين من كتاب الصلاة الاول ونص ذلك وسئل عن الذي يصلي الى جنب الانسان ليستتر به فقال انما يصلي الناس الى ظهره فاما الى جنبه فلا أرى ذلك أرايت لو صلى وهو مقابله فهذا مثله اذا التفت استقبله بوجهه فلا يرى ذلك قال القاضي لما كان بكرة للرجل أن يصلي الى وجهه الرجل مستقبلا له في صلاته لما يدخل عليه بذلك من الشغل عن صلاته كان الذي يصلي الى جنب الانسان قريبا منه في المعنى لانه لا يأمن أن يلتفت فيستقبل بوجهه فيدخل عليه بذلك شغلا عن صلاته وذلك بين من تعليل في الرواية ولهذا المعنى كرهت الصلاة الى المتكلمين وذلك لانه لا بد أن يستقبل بعضهم بوجهه فيشغله عن صلاته وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وأتم مار) قول ز قاله ورخص قال تو بل ثمان وذلك أن المصلحة به اما لستره أولا وفي كل أما أن يكون المار له مندوحة أولا وفي كل أما أن يكون طائفا أولا فان لم تكن له مندوحة جاز في الأربع وان كانت جازان صلى لغير ستره كان المار طائفا أم لا فان صلى لها كره للطائف وحرم لغيره وهذا كله بالنسبة لغير المصلحة هذا يحصل كلامه اه منه بلفظه (ومصل تعرض) قول مب قلت وفي هذا الثاني نظر لان ترك السترة كما يكون بالتعرض يكون بالاتقال للحل لامرور فيه والثاني جائز قلت في هذا النظر نظر وما أعجاب به بقوى الاشكال انما حصل جوابه عن بعض شيوخه أنه اذا صلى بوضع يخشى فيه المرور بدون ستره فاعا غناؤه تعرضه لالتكره السترة وليس تركه السترة هو نفس تعرضه بل تعرضه هو عدم انتقاله الى محل لامرور فيه مع جواز الانتقال وانما قلنا انه بقوى الاشكال لانه يلزم عليه أنه اثم تركه أضر اجزا والتأثير بتركه الجائز أشد اشكالا منه لترك المندوب وحاصل ما أنتجه كلامه لانه اذا اراد ان يصلي بوضع يخشى فيه المرور فهو مطلوب بان يجعل السترة وله أن يترك هذا المطلوب وينتقل الى محل لا يخشى فيه مرور فان ترك الامر من معاومه أحد بين يديه اثم تعرضه بترك أحد الامر من لا يترك السترة بخصوصه واذا تأملت هذا واأنصفت ظهر لك أنه ينتج أن أحد

وحاصل ما أنتجه كلامه انه اذا خشي مروراه فهو مطلوب بالستره وله تركها والانتقال الى محل لا يخشى فيه مرور فان ترك الامر من معاومه أحد بين يديه اثم تعرضه بترك أحد الامر من لا يترك السترة بخصوصه واذا تأملت هذا ظهر لك أنه ينتج وجوب أحد

الامر من لا يعينه كخصال الكفارة والالزم التائب لترك المنسوب أو الجائر أو لفعل الغير ﴿﴾ قلت ما قاله شيخ مب وهو الورزي من أن ترك السترة حيث طلبت يستلزم التعرض الخ متعين لا يحيد عنه لأن كلامنا فيمن نطلب منه السترة إذا تركها وصل في المحل (٤٠٦) الذي نطلب منه فيه وأما إذا تقلل لحل لا يخشى فيه مروراً فلم يبق

الامر من المذكورين واجب لا يعينه كخصال الكفارة والالزم التائب لترك المنسوب أو الجائر أو لفعل الغير وكل ذلك لا يعقل وقد سلم العلامة إلى تخرج ابن عبد السلام وتعبق بحث ابن عرفة فانه لما نقل كلامه الذي عند ز هنا قال عقبه ما نصه وهو معارض بأنه يلزم التائب ترك المستحب وبحجاب عما ذكر بأنه قد يكون المروءة سبباً للعلوق الوجوب اه منه بلفظه وتأمله ﴿تمة﴾ قال في المدونة ولا يقطع الصلاة شي بممايرين يديه اه منها ونحوه لابن يونس عن حماد ما نصه خلا قال قال يقطع الصلاة شي وكذا الكلب الأسود ابن وهب وقال الرسول عليه الصلاة والسلام لا يقطع الصلاة شي وكذلك روى مالك في الموطأ أن علي بن أبي طالب وابن عمر قال لا يقطع الصلاة شي بممايرين يدي المصلي اه منه بلفظه وقال في المصنف ما نصه قوله صلى الله عليه وسلم يقطع الصلاة المرأة والجائر والكلب قال الشيخ وفقه الله اختلف الناس في مروءة ولا يقطع الصلاة المصلي فقال مالك وأبو بكر الفقهاء لا يقطعون الصلاة فان قيل ان كان هذا تعليلاً بظاهر قوله أنه لا يقطع الصلاة شي ولم يستثن منه وهذا مقيد يجب أن يقضى به على المطلق قيل قد ورد ما يعارض هذا التقييد وهو حديث عائشة رضي الله عنها في اعتراضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يعارض استثناء المرأة في الحديث الاول وقال ابن حنبل يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي قلبي من الجائر والمرأة شي ووجه قوله هذا ما وقع من التقييد بالاسود في بعض طرق مسلم ولم يوجد ما يعارض هذا ووجد التعارض عنده فيما سواه فأشبه عليه اه منه بلفظه ونقله في الاكمال وقال عقبه قال القاضي يعني نفسه ويكون معنى يقطع على قول الكافة مبالغة في الخوف على فسادها بالشغل فهم كما قال للمادح قطعت عنق أخيك أي فعلت به فعلا يخاف عليه هلاكه منه كن قطع عنقه وعند الآخر بن علي وجهه من قطع اتصالها وفسادها وهو قول أحد ابواب خزيمة وروى عن ابن عباس وأُس والحسن وكذلك بقول من الاولين من يقول انه منسوخ اه منه بلفظه ﴿فرعاً﴾ الاول ﴿﴾ قال في الاكمال اتفقوا على انه ان مر فلا يرد لانه مر ورثان الا شي روى عن بعض السلف في رده وتأول بعضهم على قول أشهب رده بالاشارة وظاهر قول أشهب انه في ابتداء المرور اه منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه وروى ابن القاسم من مر فلا يرد ونقل عياض تأويل رده لأشهب لا يعرف اه منه بلفظه ﴿الثاني﴾ قال ابن عرفة ما نصه والمذهب لا يقطعها ما ز الا ياتي لأحر من اعتقده لم يضره انما زادت كبره وقراءة المازري يري من لم يكن ركع اه من بلفظه ونقله في التكميل وزاد عقبه ما نصه وقد سبق اليه عبد الحق في التهذيب اه منه بلفظه ﴿ورفع يديه مع احرامه﴾ جزم هنا بأنه مستحب وحكي فيه في ضيق خلا فاونسب القول بأنه سنة لابي محمد بن أبي زيد وابن رشد وكلام

السترة حينئذ مطالبة في حقها أصلاً وحينئذ فلا إشكال متمكن ويمكن أن يجاب بان أهم مستعمل في حقيقته بالنسبة للمعطوف عليه وفي مجازة بالنسبة للمعطوف أي فوت نفسه ثواب فعل السنة أو حرمة الله من فعلها عقوبة له على ذنوبه أو في حقيقته أيضاً ويقيد بقصد التهاون بالسنة انظر ما قدمناه آخر الاذان والله أعلم ﴿تمة﴾ قال في المدونة ولا يقطع الصلاة شي بممايرين يديه اه ونحوه لابن يونس عن حماد ما نصه خلا قال قال يقطع الصلاة شي وكذا الكلب الأسود ابن وهب وقال الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شي وكذا روى مالك في الموطأ أن علي بن أبي طالب وابن عمر قال لا يقطع الصلاة شي بممايرين يدي المصلي اه وقال ابن عرفة المذهب أنه لا يقطعها ما ز الا ياتي لأحر من اعتقده لم يضره انما زادت كبره وقراءة المازري يري من لم يكن ركع اه وأما حديث مسلم يقطع الصلاة المرأة والجائر والكلب وفي رواية والكلب الأسود فهو على قول الكافة مبالغة في الخوف على فسادها بالشغل كما قال للمادح قطعت عنق أخيك أي فعلت به فعلا يخاف عليه هلاكه

ابن

منه كن قطع عنقه موافقوا على ان ان مر فلا يرد لانه مر ورثان قاله في الاكمال ﴿كرفع يديه الخ﴾ هذا هو المعروف في المذهب وقيل انه سنة ونسبه في ضيق لان أبي زيد وابن رشد يشهد له مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه واطهاره في الجماعة والله أعلم وقول مب وصرح المازري بتشهير الخ

ابن عرفة أيضا فيبدأ ما ذهب عليه المصنف هو الرابع ونصه ورفع اليدين عنده فضيلة الصقلي وقيل سنة ابن شاذان وروى ابن القاسم لا يرفع اه محل الحاجة منه بلقظه وعلى كونه فضيلة اقتصر في الجلاب والتلقين ونص الجلاب وفضائل الصلاة خمس رفع اليدين مع تكبيرة الاحرام اه محل الحاجة منه بلقظه ونص التلقين وفضائلها سبع وهي رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام اه محل الحاجة منه بلقظه ولهذا والله أعلم قال الابي مانصه والمعروف عندنا انه فضيلة وقيل سنة اه منه بلقظه قلت مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وواظبه في الجماعة تشهد لابي محمد وابن رشد والله أعلم وقول مب وصرح المازري بتشهيره الخ لم يذكر ابن عرفة تشهيره في الصفة انما ذكره في الانتهاء ونصه وفي منتهاه ثلاثة مع اثنيب حدوصدره ابن رشد وواظرها للغمي والمازري وقيل حدو أدنيه وعزاه عياض لابن حبيب الباجي والمازري مشهور الرواية حدو المنكبين ثم قال وفي صفته أربعة المازري وشيوخه والعراقيون قائمتان كفاه حدو منكبيه وأصابه حدو أدنيه سجنون مبسوطتان بطونهما الارض المازري روى عن بعض المتأخرين قائمتان مع عطف الاصابع عياض وقيل مبسوطتان بطونهما للسملة اه منه بلقظه وكذا فعل عياض قال في الاكمال مانصه قوله حتى يحاذي منكبيه وفي الحديث الآخر حتى يحاذي بهما أدنيه وفي الآخر فروع أدنيه وفي غير كتاب مسلم فوق أدنيه مدامع رأسه وفي أخرى الى صدره ويحسب هذا الحديث اختلف العلماء في الاختيار من فعلها فذهب عامة أئمة الفتوى على الحديث الاول برفعهما حدو منكبيه وهو أصح قول مالك وأشهره والرواية الأخرى عنه الى صدره وذهب ابن حبيب الى رفعهما حدو أدنيه وقد يجمع بين الأحاديث وبين الروايتين عن مالك بأن يكون مقابلة أعلى صدره وكفاه حدو منكبيه وأطراف أصابعهما مع أدنيه والى هذا ذهب بعض مشايخنا ونحوه للشافعي الا ذكر الصدر وخصوصه ما جاء في الحديث ويحتمل في الأحاديث الا في زيادة الرواية الأخرى فوق رأسه وقال بعضهم هو على التوسعة والتحجير وهو مذهب أصحاب الحديث وذهب الطحاوي الى أن اختلاف الأعمار لا اختلاف الأحوال قال صدره وحدو منكبيه أيام البرد وأيديهم تحت أكسيتهم كما جاء في الأثر ومع أدانهم وفوق رؤسهم عند انخارجها ثم قال واختلاف أصحابنا في صفة رفعهما فقيل قائمتان كما جاء في الحديث يداهما داو هو مذهب العراقيين من أصحابنا وقبل منتصبتان بطونهما الى السماء وذهب بعضهم الى أن نصيهما قائمتين لكن تكون أطراف الاصابع منحنية قليلا وقيل غير هذا اه منه بلقظه وبذلك تعلم ما في كلام مب تبعا لقول مب عن ضج والظاهر انه يرفع عند الاحرام والر كوع الخ هو خلاف ما استظهره ابن رشد في رسم يتخذ الحرقه من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ونصه والظاهر ترك الرفع في ذلك لان على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر كانا لا يرفعان أيديهما في ذلك وهما روي بالرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يكنوا يلبس كماما رواه عنه الا وقد قامت الحجة عندهما على تركه اه منه بلقظه وما قاله بين فقد علم شدة متابعة ابن عمر فيما هو أخف من هذا والله أعلم

وقول ز خلافا لابن وهب أي وغيره كما يشير له ما نقله مب عن الأكمال بل عزاه في الأكمال للمعروف من عمل الصحابة ومذهب العلماء كلهم إلا الكوفيين انظر نصه في الأصل * (فائدة) * قال في الأكمال قال بعض المتكلمين كان شرع الرفع في أركان الصلاة أو لأعلامه للاستسلام أقرب عهدهم بالجاهلية والابانة عن الإسلام فلما أنشؤوا بذلك واطمأن قلوبهم خفف عنهم وأبقى في أول الصلاة علامة على الدخول فيها لمن لا يسمع التكبير ثم قال واختلف في معنى الرفع فقيل استكانة واستسلام وانما صورة المستكين المستسلم وكان الأسير إذا غلب متيديه علامة (٤٠٨) لاستسلامه وقيل استوال لما دخل فيه وقيل لتمام القيام وقيل إشارة

وطرح أمور الدنيا ورأى ظهوره واقباله بكنيته على صلاته ومناجاة ربه كما تضمن ذلك قول الله أكبر في طابق قوله فعليه وقيل اظهارا واعلانا بدخوله في الصلاة عملا كما أظهرها بالتكبير قولاً وإبراه من لم يسمعه ممن يأتيه وهذه المعاني كلها مشاكلة لمن رأى رفعه ممتصبة إلى أذنيه وقيل خضوعاً ورهباً وهذه مطابقة لصورة من نصبها أو حذى أطرافها وقد قيل في معنى هذا غير هذا من الأقاويل وأظهرها ما ذكرناه اه قلت وفي القلثاني على الرسالة مانصه تنبيهه معنى رفع اليدين في الافتتاح فنضجهما من كل شيء من أمور الدنيا وطرحه وراء ظهره وذلك أن في الصلاة اسراراً جليلة والمراد منها دخول العبد المؤمن في عالم الملكوت والخروج عن عالم الدنيا فكانه برفع اليدين يتخلى من جميع الاشياء بال فقر والفاقة إلى الله تعالى فاذا فعل ذلك قال الله أكبر في موضع الاحرام ويحرم عليه الاشتغال بما سوى الله عز وجل وعبادته فيقول الله أكبر من أن تقبل على غيره ثم يأخذ في الحمد والشأن والرغبة والدعاء بقراءة الفاتحة ثم يخضع بالركوع والسجود لذلك المعبود ثم يحمي بالشأن وهو لما

التحية ثم يسلم وينصرف على قدر اخلاصه وحلاوة مناجاته يرغب في الرجوع إلى السجود والركوع ثم يوقف الله سبحانه وارشاده اللهم ونقمة ما تحبه وترضاه اه (حين شروعه) قول ز وانظره مع قول القرافي الخ ما ذكره القرافي نقله ابن رشد عن رواية ابن وهب وعلى بن زياد وروى عن مالك أنه قال ما بلغني أن ذلك على المرأة يجوز ثم أذن من الرجل اه منه بلنظرة ونقل ابن يونس عن المدونة صريح في تسوية الرجل أوكالصريح ونصه عنها قال مالك والمرأة في رفع اليدين كالرجل اه منه بلنظرة وهذا كله شاهد

لأن يونس عنها وفي العتيبة سئل مالك عن رفع اليدين في الدعاء فقال ما يجزئني ذلك ابن رشد دظاهره خلاف ما في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في الدعاء في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام والمقام وعند الجمرتين ويحتمل أن تتأول هذه الرواية على أنه أراد الدعاء في غير مواطن الدعاء فلا يكون ذلك خلافا لما في المدونة وهو الأولى اه وقال قبل هذا مانصه قال وبلغني أن أباسلمة رأى رجلا قائما عند المنبر وهو يدعو ويرفع يديه (٤٠٩) فأنكر عليه وقال لا تتلفوا تقليص اليهود

ف قيل له ما أراد بالتقليص قال رفع الصوت بالدعاء ورفع اليدين ابن رشد انما كره رفع الصوت بالدعاء اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعوا على أنفسكم فأنكم لاتدعون أصم ولا غاميا وقدرى أن قول الله عز وجل ولا تتجهر بصلاتك ولا تخافت بهما نزلت في الدعاء وأما رفع اليدين في الدعاء فانما أنكر الكثير منه مع رفع الصوت لأنه من فعل اليهود وأما رفعهما إلى الله عز وجل عند الرغبة وعلى وجه الاستسكان والطلب فانه جائز محمود من فاعله قد أجاز مالك في المدونة في مواضع الدعاء وفعله فيها واسحب في صفة أن يكون ظهورهما إلى الوجه وبطونهما إلى الأرض وقيل في قول الله عز وجل ويدعونا رغبا ورهبا أن الرغب بطون الكف إلى السماء والرهب بطونهم إلى الأرض وقد وقع لما لك بعد هذا في رسم المحرم من هذا السماع أنه لا يجبه رفع اليدين في الدعاء ومعنى ذلك الاكثر منه في غير مواضع الدعاء حتى لا يختلف قوله والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلفظه وفي رسم ندرسته من سماع ابن القاسم من جامع العتيبة مانصه قال مالك رأيت عامر بن عبد الله بن الزبير يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو ف قيل له أتري بذلك بأسا قال لا أرى بذلك بأسا ولا يرفعهما جدا قال القاضي اجازة مالك في هذه الرواية لرفع اليدين في الدعاء عند خاتمة الصلاة نحو قوله في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام لان خاتمة الصلاة من مواضع الدعاء ترفع الأيدي فيها اه محل الحاجة منه بلفظه وفي المعيار مانصه قال في الاكمال تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لهم الدعاء

لما شئنا أن نكفي في الاقفهسي والله علم * (فوائد الأولى) * ذكر هنا في المدونة رفع اليدين للدعاء في مواضع ونحوه لأن يونس عنها وقال في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الأولى مانصه وسئل مالك عن رفع اليدين في الدعاء فقال ما يجزئني ذلك قال القاضي كره مالك هنا رفع اليدين في الدعاء فقطاهره خلاف ما في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في الدعاء في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام والمقام وعند الجمرتين على ما في كتاب الصلاة الأولى منها خلافا لما في الحج الأولى من أنه لا يرفع يديه في المقام وعند الجمرتين ويحتمل أن تتأول هذه الرواية على أنه أراد الدعاء في غير مواطن الدعاء فلا يكون ذلك خلافا لما في المدونة وهو الأولى اه منه بلفظه وقال قبل هذا في رسم شك مانصه قال وبلغني أن أباسلمة رأى رجلا قائما عند المنبر وهو يدعو ويرفع يديه فأنكر عليه وقال لا تقلصوا تقليص اليهود ف قيل له ما أراد بالتقليص قال رفع الصوت بالدعاء ورفع اليدين قال القاضي انما كره رفع الصوت بالدعاء اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعوا على أنفسكم فأنكم لاتدعون أصم ولا غاميا وقدرى أن قول الله عز وجل ولا تتجهر بصلاتك ولا تخافت بهما نزلت في الدعاء وأما رفع اليدين بالدعاء فانما أنكر الكثير منه مع رفع الصوت لأنه من فعل اليهود وأما رفعهما إلى الله عز وجل عند الرغبة وعلى وجه الاستسكان والطلب فانه جائز محمود من فاعله قد أجاز مالك في المدونة في مواضع الدعاء وفعله فيها واسحب في صفة أن يكون ظهورهما إلى الوجه وبطونهم إلى الأرض وقيل في قول الله عز وجل ويدعونا رغبا ورهبا أن الرغب بطون الكف إلى السماء والرهب بطونهم إلى الأرض وقد وقع لما لك بعد هذا في رسم المحرم من هذا السماع أنه لا يجبه رفع اليدين في الدعاء ومعنى ذلك الاكثر منه في غير مواضع الدعاء حتى لا يختلف قوله والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلفظه وفي رسم ندرسته من سماع ابن القاسم من جامع العتيبة مانصه قال مالك رأيت عامر بن عبد الله بن الزبير يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو ف قيل له أتري بذلك بأسا قال لا أرى بذلك بأسا ولا يرفعهما جدا قال القاضي اجازة مالك في هذه الرواية لرفع اليدين في الدعاء عند خاتمة الصلاة نحو قوله في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام لان خاتمة الصلاة من مواضع الدعاء ترفع الأيدي فيها اه محل الحاجة منه بلفظه وفي المعيار مانصه قال في الاكمال تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لهم الدعاء

(٥٢) رهوني (اول) يدعو ف قيل له أتري بذلك بأسا قال لا أرى به بأسا ولا يرفعهما جدا ابن رشد اجازة مالك في هذه الرواية لرفع اليدين في الدعاء عند خاتمة الصلاة نحو قوله في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في مواضع الدعاء لان خاتمة الصلاة من مواضع الدعاء التي ترفع الأيدي فيها ولم يرف في كتاب الحج الأولى من مواضع الدعاء التي ترفع الأيدي فيها اه وفي المعيار عن الاكمال تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لهم الدعاء

أدبار الصلوات وحضهم عليه وفعله يدل على عظيم موقع الدعاء وفعله وان من مواطنه المرغب فيها اثر الصلوات اه وفيه ايضا
عن النووي ثبت رفع اليدين في نصف وثلاثين موضعاً وفي الترمذي الصلاة مثنى مثنى تخشع وتضرع وتكبر وتقع يدك بقول
ترفعهما الى ربك قال في العارضة قوله تنقع (٤١٠) ترفع يدك الى ربك أي بعد الصلاة وقال في المسالك السنة أن تدعو

مبسوط الكفنين اه وفي صحيح
البخاري باب رفع الايدي في الدعاء
ولم يذكر فيه عن أحد ما يخالف
ذلك وفي الترمذي ترفعهما الى
ربك مستقبلاً بهما وجهك
وتقول يا رب يا رب قال ابن العربي
يرفع يديه الى ربه يعني بعد الصلاة
اه ملحقاً وقال في التوشيح قد
ثبت رفع اليدين في الدعاء في مائة
حديث أفردتهم بجزء اه وأما
حديث الشيخين عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه
في شيء من دعائه الا في الاستسقاء
حتى يرى بياض ابطيه فقول كما
قال النووي على أنه لم يرفع الرفع
البليغ بحيث يرى بياض ابطيه
الا في الاستسقاء أو المراد لم يرفع
وقد رآه غير يرفع فيقدم المثنون
في مواطن كثيرة وهم جماعات على
واحد لم يحضر ذلك اه زاد في
الديباج أو المراد رفع خفس وهي
الرفع بظواهر الكفين اه وهل
محل جواز رفع اليدين للدعاء اثر
الصلوات اذا لم يكن على الوجه المعتاد
اليوم وبه أفق القباب وجاعة
أو يجوز مطلقاً وبه أفق ابن عرفة
وجاعة في المعيار من جواب لابن
عروة مانصه مضى عمل من
يقتدي به في العلم والدين من الأئمة
على الدعاء اثر المذكور الوارد اثر تمام

أدبار الصلوات وحضهم عليه وفعله يدل على عظيم موقع الدعاء وفعله وان من مواطنه
المرغب فيها اثر الصلوات اه منه بلفظه وفيه أيضاً مانصه قال بحج الدين النووي
ثبت رفع اليدين في تخفيف وثلاثين موضعاً وفي الترمذي الصلاة مثنى مثنى تخشع
وتضرع وتكبر وتقع يدك بقول ترفعهما الى ربك قال في العارضة قوله تنقع ترفع
يدك الى ربك أي بعد الصلاة وقال في المسالك السنة أن تدعو مبسوط الكفنين اه
وفي كتاب محمد بن اسمعيل البخاري باب رفع الايدي في الدعاء ولم يذكر فيه عن أحد ما يخالف
ذلك وفي الترمذي ترفعهما الى ربك مستقبلاً بهما وجهك وتقول يا رب يا رب قال
القاضي أبو بكر بن العربي يرفع يديه الى ربه يعني بعد الصلاة فاما الرفع في الصلاة فقد
تقدم ذكره ولا يكون نهياً يطوئهما الى السماء وانما ذلك في الدعاء اه منه بلفظه ملحقاً
وفي أبواب الاستسقاء من صحيح مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع
يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء حتى يرى بياض ابطيه اه قال في الديباج مانصه
قال النووي بظاهره يوم انه صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في الاستسقاء وليس كذلك
فقد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء وهي أكثر من أن تحصى فيأول
هذا الحديث على انه لم يرفع الرفع البليغ بحيث يرى بياض ابطيه الا في الاستسقاء
أو المراد لم يرفع وقدر آه غير يرفع فيقدم المثنون في مواضع كثيرة وهم جماعات على
واحد لم يحضر ذلك قلت أو المراد رفع خاص وهو الرفع بظواهر الكفين اه منه بلفظه
وحديث أنس أيضاً في البخاري فقال في التوشيح بعد كلام مانصه وقد ثبت رفع اليدين
في الدعاء في مائة حديث أفردتهم بجزء اه منه بلفظه (التيانية) اذا قلنا يجوز رفع
اليدين للدعاء اثر الصلوات فهل محل ذلك اذا لم يكن على الوجه المعتاد اليوم ويجوز مطلقاً
قولان بالاول أفق أبو العباس القباب وجاعة وبالثاني أفق أبو عبد الله بن عروة وجاعة
وفي نوازل الصلاة من المعيار مانصه وسئل ابن عرفة من مدينة سلا عن امام الصلاة
اذا فرغ منها هل يدعو ويؤمن المأمومون أم لا فانه قد استقر ببلاد المغرب في بعض نواحيه
كراهية هذه السنة فقد يصلى الامام في بعض المواضع ولا يدعوقشمة قلوب المأمومين
فالغرض من سببنا بيان الحكمة في ذلك وازالة الاشكال بما أمكن فاجاب مضى عمل
من يقتدي به في أهل والدين من الأئمة على الدعاء اثر المذكور الوارد اثر تمام الفريضة وما
سمعت من يشكره الا جاهل غير مقتدي به ويرحم الله بعض الاندلسيين فانه لما انتهى
اليه ذلك أنف جزأ في الرد على منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه سئل أي الدعاء اجمع قال شطر الليل الاخير وادبار المكتوبات وصححه عبد الحق
وابن القطان وذكر الامام الراوية المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي

الشرية وما سمعت من يشكره الا جاهل غير مقتدي به ويرحم الله بعض الاندلسيين فانه لما انتهى اليه
ذلك أنف جزأ في الرد على منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الدعاء اجمع قال شطر الليل الاخير
وادبار المكتوبة وصححه عبد الحق وابن القطان وذكر الامام الراوية المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي

عليه السلام انه قال من كانت له
الى الله حاجة فليسا لها دبر صلاة
مكتوبة والله حسب أقوام ظهر
بعضهم ولا يعلم له شيخ ولا دينهم
مبادئ العلم الذي يفهم به كلام
العرب والكتاب والسنة يفنون
في دين الله بفقر نصوص السنة اه
وفي المعيار ايضا من جواب الكبير
طلبة ابن عرفة الشيخ أبي مهدي
الغبري الصواب جواز الدعاء بعد
الصلاة على الهيئة المعهودة اذا
لم يعتقد كونه من سنن الصلاة أو
فضائلها أو واجباتها وكذلك
الاذكار بعد دعاي الهيئة المعهودة
كقراءة الاسماء الحسنى ثم الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم مرارا
ثم الرضا عن الصحابة رضي الله عنهم
وغير ذلك من الاذكار بلسان واحد
اه قال في كمال الاكمال وذکر
بعضهم أن في كراهته خلافا
وأذكره الشيخ ابن عرفة وقال
لأعرف فيه كراهة قلت ان
عني بقوله لا أعرف الخ أي لم تقدم
فصحح وان عني مطلقا ففيه شيء لأن
الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه
الله ذكرها في آخر قواعده وعللها
بما يقع في نفس الامم من التعظيم
اه وانظر بقية الكلام على
المسئلة في المعيار والصواب جواز
مسح الوجه بالدين اثر الفراغ من
الدعارة قال الاستاذ أبو سعيد بن اب
وأبو عبد الله بن علاق وأبو القاسم
ابن سراج وابن عرفة والبرزلي والغبري
والسيد أبو يحيى الشريف
وأبو الفضل العقباني والغزالي
والنوري والحافظ ابن الجوزي

عليه السلام انه قال من كانت له الى الله حاجة فليسا لها دبر صلاة مكتوبة والله حسب أقوام ظهر بعضهم ولا يعلم له شيخ ولا دينهم مبادئ العلم الذي يفهم به كلام العرب والكتاب والسنة يفنون في دين الله بفقر نصوص السنة وأجاب عن السؤال كبير طلبه قاضي الجماعة تونس الشيخ الفقيه أبو مهدي عيسى الغبري الصواب جواز الدعاء بعد الصلاة على الهيئة المعهودة اذا لم يعتقد كونه من سنن الصلاة أو فضائلها أو واجباتها وكذلك الاذكار بعدها على الهيئة المعهودة كقراءة الاسماء الحسنى ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مرارا ثم الرضا عن الصحابة رضي الله عنهم وغير ذلك من الاذكار بلسان واحد اه منه بلفظه ثم قال ما نصه وفي كمال الاكمال ذكره بدالحق أما كن قبول الدعاء وان منها الدعاء اثر الصلاة كفعل الأئمة والناس اليوم وكان الشيخ الصالح أبو الحسن المتسمر يدعو اثر الصلاة وذکر بعضهم أن في كراهيته خلافاً وأذكره الشيخ ابن عرفة وقال لا أعرف فيه كراهة قلت ان عني بقوله لا أعرف فيه كراهة أي لم تقدم فصحح وان عني مطلقا ففيه شيء لأن الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله ذكرها في آخر قواعده وعللها بما يقع في نفس الامم من التعظيم اه منه بلفظه وفيه ايضا من جواب الفقيه العلامة قاضي الجماعة بفقر ناطقة ما نصه ونقرر رأؤنا أنه لم يرد في الملة نهى عن الدعاء دبر الصلاة على ما جرت به العادة اليوم من الاجتماع بل جاء الترغيب فيه على الجملة فذكر أدلة كثيرة ثم قال فتحصل بعين ذلك كله من المجموع أن عمل الأئمة لم يزل منسداً لازمة المتقدمة مستمرا في مساجد الجماعات وهي مساجد الجوامع وفي مساجد القبائل وهي مساجد الارياض والروابط على الجهر بالدعاء بعد الفراغ من الصلوات على الهيئة المتعارفة الا أن من تشريك الحاضرين وتأمين السامعين وبسط الايدي ومداعمة السؤال والتضرع والابتهاال من غير منازع وتبين بما تقرر أن المنكر الآن لذلك كله والمخالف في علمه هو من الانحراف عن الجادة بالتمثلة التي لا يغيب غاؤها على الناظر فيم يبدع عقله ثم قال بعد كلام ما نصه وقد كان هذا المنكر لدعاء الأئمة بالمساجد ثم بما أفصح به الا أن من ذلك ودعا اليه أيام حياة شيخه الاستاذ الامام أبي سعيد بن فاسم بن اب وبلغه مقاله اذ ذلك فراجمه رحمه الله وأرضاه بجزء حسن قيده في النازلة سماه لسان الاذكار والدعوات بما شرع في اديار الصلوات ومنه ما نصه في وقف على ما تقدم من مقتضى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة بأمره وفعله وفعل الأئمة بعدهم وهم الاسوة والقدوة يظهر له أن انكار العمل بذلك على المسلمين في هذه الازمنة أحق بالانكار والرجوع والردع حيث وفق الله سبحانه هذه الامة المحمدية في هذه الاعصار التي عاينها الاسلام تصف بالغرابة الى العمل بما هو من مقتضى القرآن والسنة ثم يقوم عليهم بالتدبير والتضليل والتخطفة والصد عن سبيل النبوة ومصلحة الدنيا والآخرة فهذا وجهها العظيمة والخلاف كسبيل وظواهر الشريعة هي الجادة بحيث يجب الرجوع اليها عند اشتباه الطرق واختلاف الفرق وما حل من أنكر على ما ذكره الا انه أبصر ما أمه ولم يلتفت الى ما خلفه ووراهه ووقف

على بعض مسائل في المذهب لم يمتد لواضع سبيلها ولا شعر بوجهها ودليلها ولا علم
اختلاف العلماء في أصلها ولم يعطها من الفهم والتأمل حقتها اه محل الحاجة منه بالنظر
وان أردت الوقوف على الأدلة الشرعية فراجعته فستجد والله سبحانه أعلم (المائة) * اذا
قلنا يجوز رفع الدين في الدعاء فهل يجوز ان يمسح بها الوجه كما هو عمل الناس اليوم أولا
قال في المعيار في المحل المتقدم انما مانعه وسئل فقها بجاية عن دعاء الامام بعد فراغه
من الصلاة بعد قراءة الحزب ويسمى بوجهه يسديه وكذلك الجماعة الى ان ينهي عن ذلك
ومنعه منه فان صح النهي فواجبه فاجاب النقيبه أبو العباس أحمد بن عيسى منهم بان
ما ذكره السائل من النهي صحيح وعلل بان العمل لم يصحبه وفاعل ذلك لا يلحق الامر فيه
الى التحريم لان النهي من قائله ينهي تنزيه لا تحريم واجاب النقيبه أبو عزيز الدعاء أمور
به فن أراد دعاء ومن أراد تركه لكن انما يدعوا الداعي وحده وذكر ان شهاب في بسط اليد
ومسح الوجه بعد الدعاء حديثا وضعفه ولكن الظاهر أنه يجوز اه ثم قال صاحب
المعيار وفي الحديث الصحيح على ما ذكره الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه وخرج أبو داود ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اسألوا الله يظنون أ كذبكم فاذا فرغتم فامسحوا بآذانكم قال الشيخ
أبو القاسم البرزني فهذا يريد انكار عز الدين بن عبد السلام المسح وقال ابن زرقون ورد الخبر
بمسح الوجه باليد بن عند اقضاء الدعاء واتصل به عمل الناس والعلماء قال ابن رشد انكار
مالك مسح الوجه بالكفين لكونه لم يرد به أثر وانما أخذ من فعله عليه السلام للحديث
الذي جاء عن عمر قلت يجوز مسح الوجه باليد بن عند ختم الدعاء قال الاستاذ أبو سعيدي
لب وأبو عبد الله بن علاء وأبو القاسم بن سراج من متأخري أئمة غرناطة وابن عرفة
والبرزلي والغبريني من أئمة تونس والسيدي أبو يحيى الشريف وأبو الفضل العقباني من
أئمة تلمسان وعليه مضي عمل أئمة فاس والله الموفق بفضل الله للصواب اه منه بالنظر
وقال في كتاب الجامع أئمة جواب لابي الفضل العقباني مانعه ولو كان هذا المسح باثر
الفراغ من الدعاء لكان جوابه أنه سائغ حسبا جاء في صحيح خبر الترمذي عن عمر ذكر
الحديث السابق وقال عقبه قال أبو عيسى حديث صحيح غريب فالت ترى هذا الخبر
الصحيح كيف أثبت المسح ومع ثبوت الخبر لا تسع مخالفة لاسمائها والامام رضي الله عنه
انما قال لما سئل عنه ما علمته وكذا فهم الشيوخ ان انكاره لما يأت فيه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أن يحمل الامر من مالك انه لم يبلغه الخبر أو بلغه عن لا يثق به فلما وجد
أبو عيسى وهو بمن يوثقه وجب المصير اليه كما قال الشافعي رضي الله عنه اذا صح
الحديث فهو مذهبي واضربوا بذهبي عرض هذا الحائط ومن أخذ بهذا الخبر غير من
أشار اليه ابن رشد أبو حامد الغزالي ويحيى الدين النووي فانه لما أخذ في عدأ داب الدعاء
ذكر انهم ارفع الدين ويسمى بوجهه في آخره وبذلك أخذ كثير من المتأخرين وان كان
و رد عن عز الدين بن عبد السلام انكار المسح عقب الدعاء والتقليد فيه حتى قال لا يفتله
الاجاهل وعجت له كيف قال ذلك مع ثبوت الخبر والامر بعد ذلك يدور بين الاباحه

وعليه مضى أئمة فاس وفى الحديث الصحيح على ما ذكره الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطه ماحتى يمسح به - أو وجهه - وخرج أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **اسألوا الله - طوبى لمن أسكنكم -** فإذا فرغتم فامسحوا بكم - أو رؤسكم - وقال ابن زرقون ورد الخبر بمسح الوجه باليدين عند انقضاء الدعاء وانصل به عمل الثامن والعلماء انتهى خلافا لمن زعم أنه بدعة وكرهه انظر المعيار وسنن المهتدين لنق وشرح الحصن والله أعلم والاظهر كما قال البرزى جواز الأقسام على الله تعالى بمعظم من خلقه كالنبي والولي والملائكة لأنه مظنة إجابة الدعاء كما شرع الدعاء فى بقاع الصالحين وعند قبورهم وكذا بركتهم لأنه متى عقدتية فى شئ انتفع به كما ورد خلافا لقول عز الدين أنه لا يقسم على الله إلا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم خصوصية له تنبها على علو درجته وارتفاع رتبته والله أعلم (كنوسط بعشاء) قلت قول من نقله الشيخ أبو زيد أى جميع ما به هذه المسودة وهو نص الجزولى **ص** كن قوله وخشى المأموم تلف بعض ماله الخ فيه أنه إذا خشى ذلك فإنه لا يقطع وإن لم يتعد الإمام كما يأتى فى الاستخلاف ويجب بانه هنا لا يخشى ذلك إلا بالانتماء مع الإمام المتعدى لا بامتلاكه وحده فلا يقطع بل يخرج عن الإمام ويتم لنفسه فتأمله

والترغيب وقد تبين مما حصلته فى مسئلة المسح عقب الدعاء أنه يختلف فيه وإن الراجح ما وافق الخبر الصحيح من ذلك وهو استعماله اه منه بلفظه **قلت** ومن قال بالمسح وعده من آداب الدعاء الإمام العلامة الحافظ المكي ابن الجزرى فقال فى فصل آداب الدعاء من الحصن الحصين بعد عده أشياء من ذلك مانصه **ومسح وجهه يديه بعد فراغه اه** منه بلفظه **ومن أنكر ذلك العلامة ابن مرزوق وألف فى الرد على العقباتى تأليفه عامه النصح الخالص فى الرد على مدعى رتبة الكامل للناقص ويعبر فيه عن العقباتى بالمقتضى ولا يسيه انظر بعض كلامه ان شئت فى شرح الحصن للعلامة سيدى محمد بن الإمام سيدى عبد القادر الفاسى بالحل المذكور وقال فى شرحه لهذا الحل أيضا مانصه ورأيت فى جواب أظنه لابن حجر جمع فيه ما ورد فى مسح الوجه بعد الدعاء وقال فى آخره فالذى ورد فى هذا أربعة أحاديث مرفوعة ثلثان بحكاية الفعل وثلثان بصيغة الأمر وثلثان عن بعض الصحابة والتابعين بحكاية الفعل أيضا ومجموع ذلك يدل على مشروعية هذا الفعل ويرد على من زعم أنه بدعة اه منه بلفظه وذكر عن سنن المهتدين لنق أن بما قاله ابن عرفة ومن ذكره قال المشورى وشيخه القياطى والحفارى فيه عن الشيخ زروق مانصه وفى الضماف مسح الوجه به ما أخره العمل بالضعيف فى مثل ذلك معمول به عند العلماء اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما فى قوله وفى الضماف مسبق والله أعلم * (الرابعة) هل يقسم فى الدعاء على الله بمعظم من خلقه قال فى مسائل الصلاة من نوازل البرزى مانصه وفى أسئلة عز الدين هل يقسم على الله فى دعائه بمعظم من خلقه كالنبي والولي والملائكة أو يكره فأجاب حافى بعض الأحاديث أنه عليه الصلاة والسلام علم بعض الناس الدعاء فقال اللهم أنى أقسم عليك بنينا محمد بنى الرحمة فان صح هذا فينبغى أن يكون مقصورا عليه صلى الله عليه وسلم لأنه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة والأولياء لأنهم ليسوا فى درجته ويكون من خصائصه تنبيهها على علو درجته وارتفاع رتبته **قلت** وكان شيخنا الفقيه مختارا لجواز ويحجج بسؤال عمر بن الخطاب فى خطبة الاستسقاء بقوله اللهم أنا نوسل إليك بنينا العباس حين أخرجه للاستسقاء وكان يقدم لنا أنه لعلم من بركته عليه الصلاة والسلام لأنه من سببه واضافته اليه فلا يكون فيه دليل واحتجوا أيضا بنصر الشيخ الصالح المؤتب محرز بن خلف وسؤاله لبرابنة الشيخ أبى محمد ورغبته إلى الله ببركة أبيها وبقول العبد الذى استسقى للناس بالبصرة أسألك بجهلك إلى الأما سقيتنا الساعة إلى غير ذلك من الحكايات الغزيرة وهو الاظهر لأنه مظنة إجابة الدعاء كما شرع الدعاء فى بقاع الصالحين وعند قبورهم وغير ذلك من أماكنهم وكذا بركتهم لأنه متى عقدتية فى شئ انتفع به كما ورد بالله التوفيق اه منها بلفظه (وثانية) عن أولى قول ز ويكره كون الثانية أطول الخ ما نقله عن ابن عمر من الكراهة نقله فى ضج عن بعضهم وأقره قال عند قول ابن التاجب والثانية أقصر مانصه أى والركعة الثانية ونص بعضهم على كراهة كون الثانية أطول اه منه بلفظه * (تنبه) قال عجم مانصه وظاهر تقرير الشارح أنه يندب تقصير الثانية عن الأولى فى الزمن وزاد**

والله أعلم (وثانية عن أولى) قال عجم ظاهر تقرير الشارح أنه يندب تقصير الثانية عن الأولى فى الزمن

وعليه فيحصل الذنب بقصر زمن
الثانية عن زمن الاولى وان كانت
القراءة في الثانية أكثر من
القراءة في الاولى اهـ بخ وقول
ز بنقص الربع الخ الذي في
ح عن الققيه راشد بنقص
مثل الربع ولا يبلغ الربع اهـ
وقوله ويكره كون الثانية أطول
الخ هذا نقله في صحيح والشارح
عن بعضهم وأقره (وقول مقتد
الخ) قول ز وقال ابن عبد السلام
يندب عدم جمعه الخ بخلاف قول
غ في تكميله بعد ان ذكر رواية
ابن شعبان عن مالك ان الامام
كالفذ يجمع بينهما وقاله ابن نافع
واختاره اللغمي وعياض مانصه
قلت وابن عبد السلام اهـ
ويمكن الجمع بحمل ما في ز على أنه
قاله في القول المشهور ثم اختار من
عند نفسه ما اختاره اللغمي وعياض
والله أعلم وقول ز هو قول ابن
القاسم الى قوله كما عند ابن وهب
يوهم أنه قول لهما فقط وليس كذلك
فان ابن القاسم روى الواو وتركه
وابن وهب روى تركه فقط وقول
ز ابن عرفة توفي زيادة الا هـ الخ
كلام ابن عرفة في أصله و غ في
تكميله فبيد أن زيادتها أرجح انظر
الاصل وقول خش فقول بعضهم
الخ ما قاله هذا البعض وهو ح
ظاهر لان غاية ما بينهم من المصنف
أن الفذ يجمع بينهما واما كونه
يقدم مع الله لمن جمده فلا يفهم من
كلامه والله أعلم

ونص بعضهم على الكراهة اذا كانت الثانية أطول اهـ وهذا لا يفيد كلام المصنف
وما ذكره الشارح اختاره في صحيح وعليه فيحصل الذنب بقصر زمن الثانية عن زمن
الاولى وان كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الاولى اهـ منه بلنظرة ونقله
شيخنا ج مختصرا وزاد عقبه قلت وبوافقه ما في الكسوف من الخشى اهـ من خطه
ولم أجد في أربع نسخ من صحيح الاما تقدم فأنظره وقول ز ينقص الربع أو أقل
منه قاله الققيه راشد الذي في ح عن النقيه راشد هو مانصه مثل الربع ولا يبلغ الربع
اهـ منه (وقول مقتد وفذر بنا ولا الحمد) قول ز وقال ابن عبد السلام يندب عدم
جمعه الخ ما نسب لابن عبد السلام بخلاف ما نسب له غ في تكميله فانه لما نقل عن ابن
عرفة أن ابن شعبان روى عن الامام مالك ان الامام كالفذ يجمع بينهما وقاله ابن نافع
واختاره اللغمي وعياض قال مانصه قلت وابن عبد السلام اهـ منه بلنظرة ويحتمل أن
يكون مانقله عنه ز صحيحا ولا يعارض مانقله عنه غ بحمل مانقله عنه ز على أنه
قاله في القول المشهور ثم اختار من عند نفسه ما اختاره اللغمي وعياض والله أعلم وقول
ز ابن عرفة وفي زيادة اللهم وابتان نص ابن عرفة وفي الاقتصار على رنا وزيادة اللهم
طريقان لابن حرت مع المعلم والا كمال والكافي والمستقى وحديث الموطا ومسلم والتلقين
مع شرحه والجلاب ولفظها اهـ منه بلنظرة ونقله غ في تكميله وحاله بقوله الاولى
لابن حرت والمعلم والا كمال والثانية للمستقى وحديث الموطا ومسلم والتلقين وشرحه
والجلاب ولفظ المدونة وزاد متصلا به مانصه قلت الرسالة كالمدة والبخاري كالوطا
ومسلم رويهم عن أبي هريرة اهـ منه بلنظرة وكلامهما يفيد أن زيادتها أرجح
قلت وابن رشد من أهل الطريقة الاولى وقد أغتلاه قال في المقدمات مانصه وأما
استحبابها فبما في عشرة فذكرها الى أن قال وقول الفذ بنا ولا الحمد اهـ منها بلنظرة
* (تنبيهات * الاول) * قول غ والثانية للمستقى كذا وجدته في نسختين عتيقتين منه
ولم يذ كر الكافي في الطريقة الاولى ولا في الثانية مع أنه ثابت في ابن عرفة فيما وقت عليه
من نسخته وهي ثلاث عتيقات فلهذا سقط من نسخة غ من ابن عرفة أو سقط من
النسخ والظاهر أيضا ان قوله الكافي هو مبدأ الطريقة الثانية والله أعلم * (الثاني) *
قول ابن عرفة روى ابن القاسم وللأبن وهب لك مثله لابن الحجاب وسلم في صحيح وهو
يوهم ان ابن القاسم لم يروا رواه ابن وهب وليس كذلك بل ابن القاسم رواه معا قال في
المدونة مانصه ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقاله مالك وقال مرة لك الحمد وأحب
الى ولا الحمد اهـ منها بلنظرة وقال ابن يونس عن المدونة مانصه قال مالك مرة لك الحمد
ومرة ولا الحمد اهـ محل الحسجة منه بلنظرة وبذلك أيضا سلم ما في قول ز قول
المصنف وللأبن وهب قول ابن القاسم مع قوله بعد بخلاف حذفها كما عند ابن وهب لانه
يقضي انه قول لهما فقط وليس كذلك * (الثالث) * كلام ابن عرفة و غ يوهم أنه لم
يتبع في الموطا ومسلم ما يوافق ما عراه للمازري في المعلم ولعياض في الا كمال وليس كذلك
في الموطا مانصه مالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذ رفع رأسه من
الركوع رفعهما كذلك أيضا وقال سمع الله لمن حذو بناولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في
السهود اه منه وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حذو حين
يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربناولك الحمد الحديث ذكره في باب التكبير في
الصلاة فان قلت كلام ابن عرفة و غ في قول المأموم وهذا الحديثان في قول الأمام
قلت لا يختلف الحال وكلام أهل المذهب حتى ابن عرفة نفسه - يبدل على أن قول الامام
اباها على القول به مساو لقول المأموم على انه قد ثبت سقوطها في حديث أنس وحديث
عائشة من قول المأموم فأما حديث أنس في الموطأ والصحاحين ولفظه عند جمعهم واذا
قال سمع الله لمن حذو فهو لواربناولك الحمد باسقاط اللهم مع اثبات الواو وأما حديث
عائشة ففي صحيح البخاري في رواية الكشميني ولفظه كانظ أنس وقد نبه في المتن على
سقوطها من رواية أنس وعائشة فانظره والله أعلم * (الرابع) * قول ابن رشد وقول الفذ
ربناولك الحمد كذا وجدته في ثلاث نسخ منه وهو يوههم أنهم لا تستحب للمأموم وهو خلاف
نص المدونة وغيرها * (الخامس) * قال ح ليس في كلامه رحمه الله ما يدل على أن الفذ
يقول ربناولك الحمد بعد سمع الله لمن حذو كما صرح به صاحب الرسالة وغيره اه وما قاله
ظاهر لان المقهور من كلام المصنف أنه يجمع بينهما وأما كونه بتقديم سمع الله لمن
حذو فلا يفهم ذلك منه وليس مراد ح ما فهمه منه بعضهم من انه أراد انه ليس
في كلامه ما يفهم منه أن الفذ يجمع بينهما فاعترض بل مراده الله ليس في كلامه ما يدل
على ما صرح به صاحب الرسالة وغيرهما من أن ربناولك الحمد يقولها بعد أن يقدم
سمع الله لمن حذو ونص الرسالة ثم ترفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حذو ثم تقول اللهم
ربناولك الحمد اه فاعترض على ح لم يصب والله أعلم (وتسبيح ركوع وسجود)
ما ذكره من أنه مستحب هو المذهب ووقع لعيسى بن دينار ويحيى بن يحيى ما يوههم انه
واجب وقول كلاهما * (تنبيه) * لما ذكر ح هنا في الفائدة قول يحيى وعيسى
قال عن ابن رشد مانصه هذا على طريق الاستحباب لا على طريق الوجوب اه وكلام
ابن رشد الذي ذكره هو في رسم ندر كاذر لكنه أغفل ما في الاكمال ونصه وقد ذكر اسحق
ابن يحيى في مبسوطه عن يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار من أن تنافين ركع وسجد ولم
يذكر الله في ركوعه ولا سجوده انه بعد الصلاة أبدا فكان شيخنا القاضي أبو عبد الله
يذهب الى معنى هذا انه ترك الطمأنينة حتى لم يمكنه ذكر الله في ذلك استعمالا وتخفيفا
فيكون نازكاً للعرض من فروض الصلاة على القول انه فرض وكان شيخنا القاضي أبو
الوليد بن رشد يذهب أنه لم يذكر الله تكبير ولا غيره في ذلك فيكون كترك السنن عدا
على القول بإعادة الصلاة اه منه بل لفظه وقد أغفل عياض ما لابن رشد في البيان
وقد ألم ابن عرفة رحمه الله بجميع ذلك ونصه عياض وقول اسحق بن يحيى عن
يحيى بن يحيى وعيسى بن يحيى أنه لم يذكر الله في ركوعه ولا سجوده أعاد صلاته أوله القاضي

(وتسبيح الخ) هذا هو المذهب وقال
عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى من لم
يذكر الله في ركوعه ولا سجوده أعاد
ابن عرفة أوله القاضي التميمي بترك
ذلك لتركه الطمأنينة الواجبة وابن
رشد بعد تركه حتى التكبير كعد
ترك السنة قلت قال في البيان انما
قالاه استحسانا لا وجوبا اه

(وامام بسر) قول ز لاجهر فلا يؤمن الخ هذه رواية المصريين وهي المشهورة وروى المدنيون يؤمن وخبره ابن بكير انظر
 ضيق وقول ز قال القرافي الخ فيه انه (٤١٦) جعل الجواز مقابلا للتخيير مع انه عينه وانه جعل قول ابن بكير انه مخير

التمهي بترك ذلك كذا تركه الطمأنينة الواجبة وان رشح بدعه متركه حتى التكثير
 كعدم ترك السنة قلت قال في البيان انما قاله استحسانا لا وجوبا اه منه بلفظه
 (وامام بسر) قول ز قال القرافي وفي جهر الامام بالتأمين الخ فيه امران أحدهما
 انه جعل القول بالجواز مقابلا للقول بالتخيير مع انه عينه ثانياه مائه جعل
 هذا الخلاف في جهر الامام به مع ان خلاف ابن بكير هو في أصل تأمينه في الجهر لافي
 جهره ابن الحاجب ويؤمن الامام اذا أسرتا فافا فاذا جهر فروى المصريون لا يؤمن
 وروى المدنيون يؤمن ضيق المشهور رواية المصريين ثم قال وفي المسئلة ثالثا لان
 بكير بالخيار بين التأمين والترك اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ويستحب
 قول المأموم سر الزختم فاتحة امامه آمين ثم قال والفقد كذلك اثر ختمه والامام مثله
 في السرية الباطني اتفاقا وفي الجهرية رواية المدنيين والمصريين وابن بكير مخير اه منه
 بلفظه وأما سر الامام بالتأمين أو جهره به فقال ابن الحاجب انما قدمناه عنه مانصه
 ويسر كلاموم والمنفرد وقيل بجهره في الجهرية ضيق هذا من الاختصار الحسن
 لا عطاء الحكم في الثلاثة وقوله وقيل بجهره أي الامام في الجهرية لما تقدم من
 قوله عليه الصلاة والسلام اذا أمن الامام فأمنا اه منه بلفظه وجزم ابن عرفة
 أولا بأنه يسر كلاموم والفقد كما تقدم في كلامه ثم قال بعد ذلك مانصه واختار للغمي
 جهره بل يسمع وخبره غيره وخبر ابن العربي الامام والمأموم والفقد في السر والجهر عياض
 عن ابهرى بجهر المأموم اه منه بلفظه وقول ز في الحديث غفر له ما تقدم
 من ذنبه وما تأخر قال نو بعد أن ذكر روايات عن البخاري ورواية لمسلم مانصه ثم
 ظاهر الحديث أن المراد بالملائكة جمعهم واختاره ابن بركة وقيل الحفظة وقيل الذين
 يتعاقبون ثم قال قال ابن حجر فائدة وقع في أمالي الجرجاني في آخر هذا الحديث زيادة
 وما تأخر وهي رواية شاذة اه منه بلفظه قلت جعل القول بانهم الحفظة غير
 القول بانهم المتعاقبون وفي الاكمال مانصه وقيل المراد بالملائكة هنا الحفظة المتعاقبون
 بالليل والنهار ويشهدون الصلاة مع المؤمنين ويؤمنون معهم ولكن قيل يرد هذا
 قوله في السماء وقيل لا يرد بل اذا قالها الحاضرون قال من فوقهم حتى تنهى الى ملائكة
 السماء اه منه بلفظه (واقظه وهو اللهم اننا نستعينك الخ) هذا قنوت سيدنا عمر
 رضي الله عنه قال البيهقي قنوت عمر صحيح موصول اه قول مب عن القاموس والفتح
 أحسن أو الصواب مانسبه للقاموس هو كذلك فيه ولكن كلام أبي الحسن يدل على ان
 الكسرا شهر فانه قال عند قول المدونة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت
 اللهم اننا نستعينك الخ مانصه أي نطلب منك المعونة على طاعتك وعلى ما يوصلنا اليها
 من أمور الدنيا ثم قال ونستغفر لك عياض أي نسألك الستر على ذنوبنا وترك المأخذ بها

والله أعلم (ولفظه وهو الخ) هذا قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه قال البيهقي قنوت عمر صحيح موصول اه
 وقول مب عن القاموس ان الفتح أحسن الخ هو كذلك في القاموس لكن كلام أبي الحسن يدل على ان الكسرا شهر فانه قال
 نستعينك أي نطلب منك المعونة على طاعتك وعلى ما يوصلنا اليها من أمور الدنيا

لما فيه من الخضوع لذي الجلال

لأنه في لاحق اه وقال ابن الاثير

(۵۳) رهونی (اول) الكتاب فی باب ما جاء من سورا العامة تفهیمه ملحق بکسرا۔

قلت وقول مب خضع بالكسرية نظرفه ندص ابن بزينة في شرح أحكام عبد الحق على أنه بالنفع فقال خضع كخضع وزنا ومعنى اه قال القلشاني في شرح ابن (٤١٨) الحاجب وهذا القنوت علم جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم اه

(ومجافاة الخ) قول ز بطنه بالجر بدل الخ فيه نظرا لان رجل فاعل المصدر فجعل بطنه بدل لانه يوجب مشاركتة في الفاعلية وهو لا يصح فالمتعين نصب بطنه على أنه مفعول المصدر وخذيه على نزع الخافض أى عن خذيه وكذا يقال في قوله ومرفقه بركبته وكذا جاء مصرحا به في الحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يجافي عضديه عن جنبيه للسجود أى يساعدهما (ماذا الخ) قول مب عن طفي الا أن يحمل على أن المراد الخ هذا الجمل بعيد من عبارة المصنف مع انه لا حاجة تدعو اليه لان ما قاله المصنف من كون الابهام ممدودا غيرا كعه هو الذي نسب ابن سراج للأكثر وبه صدر ابن عرفة وعزاه لابن بشير ففي المعيار من جواب لان سراج مانصه الاكثر على أن الهيئة على صورة عقد الثلاثة والعشرين ثم قال وما ذكره ابن العربي يقتضى أن يكون طرف الابهام على الأغلة الوسطى فتكون أغلة الابهام العليا واقعة طرفها على الوسطى وهي صفة الثلاثة والخمسين وما ذكره الاكثر هي أن تكون الابهام ممدودة على أغلة الوسطى كالسبابة وهي هيئة ثلاث وعشرين وما انفرد به ابن الحاجب هي أن تكون الخنصر والبصر والوسطى اطرافهن على اللمعة التي تحت الابهام وعند الاكثر أن تكون الاصابع الثلاثة مقبوضة اطرافهن على وسط الكف فهذا بيان الهيئات الثلاث اه منه بلفظه وبه تعلم ما في قول ز ما لابن الحاجب هو الذي عليه الاكثر ويرده أيضا ما قاله ابن عبد السلام وسلمه في ضح فانه قال عند قول ابن الحاجب ويعقد في التشهدين شبه تسعة وعشرين وجانب السبابة يلى وجهه اه مانصه ابن عبد السلام وما ذكره مخالف لما ذكره غيره فان ابن بشير قال شبه ثلاث وثلاثين وقال البايجي شبه ثلاث وخمسين اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وكفاه في جلوسهما على خذيه قابضا اليمنى الاسبابتها وحرها الى وجهه زاد ابن بشير كما قد ثلثة وعشرين ابن الحاجب تسعة وعشرين والروى ثلاث وخمسون اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله ومانسبه في المعيار لابن العربي ذكره في القبس عند قول الموطاع ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على خذيه اليمنى وقبض

والبصر والوسطى أطرافهن على اللمعة التي تحت الابهام وعند الاكثر أن تكون الاصابع الثلاثة مقبوضة أطرافهن على وسط الكف فهذا بيان الهيئات الثلاث اه وبه تعلم ما في قول ز ما لابن الحاجب هو الذي عليه الاكثر وفي الموطاع ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على خذيه اليمنى وقبض

أصابه كله وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى اه قال في القبس روى أحمد بن حنبل
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أشار بأصبعه كذلك تقول (٤١٩) قرئ هذا بمحمد يسبح الناس وإنما كان

بوحده الله تعالى فنص على فائدة
الإشارة ولهذا ينبغي أن يقبض
الإبهام ولا يدها معها وبعد ثلاثة
وخمسين كما ورد في الأثر الصحيح
اه وقال في المنتقى مانصه قوله
وقبض أصابعه كلها يعني غير
السبابة لأنه فسّر ذلك بقوله وأشار
بأصبعه الخ وذلك لا يصح مع قبضها
وهذه الصفة التي وصفه هي مثل
عقد ثلاثة وخمسين اه وقول
ابن العربي كما ورد في الأثر الصحيح
هو كقول ابن عرفة والمروى ثلاثة
وخمسون اه وهو إشارة إلى ما في
صحيح مسلم عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا أقعد
في التشهد وضع يده اليسرى على
ركبة اليسرى ووضع يده اليمنى على
ركبة اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين
وأشار بالسبابة اه وفي صحيح
مسلم أيضاً عن ابن الزبير كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا أقعد
يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى
ويده اليسرى على فخذه اليسرى
وأشار بأصبعه السبابة ووضع
إبهامه على أصبعه الوسطى اه
وهو شاهد أقول الأكثر قال الأبي
عن عياض هذا خلاف حديث
ابن عمر أي المتقدم لأن الثلاثة
والخمسين ليس فيها موضع الإبهام
على الوسطى فلهذا فعل في وقت هذا
وفي وقت هذا فتفق الروايتان اه

أصابه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام اه ونصه روى أحمد بن حنبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا أشار بأصبعه كذلك تقول قرئ هذا بمحمد يسبح الناس وإنما
كان بوحده الله تعالى فنص على فائدة الإشارة ولهذا ينبغي أن يقبض الإبهام ولا يدها
معها وبعد ثلاثاً وخمسين كما ورد في الأثر الصحيح اه بلفظه على نقل غ ومانسبه في
ضيق للساجي ذكره في المنتقى وعليه فهم حديث ابن عمر السابق ونصه وقوله وقبض
أصابعه كلها يعني غير السبابة لأنه فسّر ذلك بقوله وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام وذلك
لا يصح مع قبضها وهذه الصفة التي وصفه هي مثل عقد ثلاثة وخمسين اه منه بلفظه
وأشار ابن العربي بقوله كما ورد في الأثر الصحيح إلى ما في صحيح مسلم عن ابن عمر ولفظه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أقعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبة
اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبة اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة اه منه
بلفظه والى هذا أشار ابن عرفة بقوله والمروى ثلاث وخمسون قلت وفي صحيح مسلم من
حديث ابن الزبير ما يشهد بظاهره لما قاله الأكثر ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أقعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار
بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى اه منه بلفظه قال الأبي
مانصه عياض وفي حديث ابن عمر وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة وهو خلاف هذا
لأن الثلاثة والخمسين ليس فيها موضع الإبهام على الوسطى فلهذا فعل في وقت هذا وفي وقت
هذا فتفق الروايتان اه منه والله أعلم * (تنبيهان الأول) * قول ضيق فإن ابن
بشير قال شبه ثلاث وثلاثين كذا وجدته في نسخ عديدة وكذا نقله أبو زيد النعماني في
شرح له ابن الحاجب عنه وعن ابن فرحون ونصه خليل وابن فرحون عن ابن بشير ثلاث
وثلاثين وقال ابن فرحون وما قاله المؤلف هو الصواب اه منه بلفظه وهو مخالف
لنقل ابن عرفة عن ابن بشير وكلام ابن بشير الذي في ق يشهد لابن عرفة وهو الصواب
لأن الثلاثة والثلاثين ليس فيها مكان السبابة لقول ابن عرفة عن ابن بندود مانصه والثلاثون
الزاق طرف السبابة يطرف إبهامه اه منه بلفظه فلا يستقيم مع ذلك تحريكها ولا
الإشارة بمواضعها فتأمل اه * (الثاني) * انظر مانسبه للجلاب من أنه بصفة ثلاث
وعشرين مع عبارته ونصه ما يقبض أصابع يده اليمنى ويطلق سبابة منها ويشير بها
اه منه بلفظه فعبارة قريبة من عبارة الموطأ التي فهم منها الباجي وابن العربي ما تقدم
عنهما فتأمل والله أعلم (وتحريكها دائماً) كلام ابن الحاجب يفيد أن هذا ما قبل ونصه
ويشير به عند التوحيد وقيل دائماً وقيل لا يحترك اه وعدل عنه المصنف هنا لقوله
في ضيق كلامه يقتضي أن المشهور التحريك عند الشهادة فقط وهذا القول إنما نقله
الباجي والمازري عن يحيى بن عمر ونقله عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس لمحا

(وتحريكها دائماً) ابن الحاجب ويشير به عند التوحيد وقيل دائماً وقيل لا يحركها اه ضيق كلامه يقتضي أن المشهور
التحريك عند الشهادة فقط وهذا القول إنما نقله الباجي والمازري عن يحيى بن عمر ونقله عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس
لمحا اه وصدر ابن عرفة عما للمصنف وعزاه لرواية الباجي وسمع ابن القاسم مرة مع قوله رأته يحركها لمحا

وزاد قولاً رابعاً أنه يخبر وقول ز بأنهم مقبعة (٤٣٠) أي مطردة الخ قال القلشاني في قول الرسالة ويتأول من يحركها أنها

مقبعة للشيطان مانصه مقبعة بكسر الميم الاولى وهو القياس والرواية فيها الفتح من وقع اذا فخر وغلب فهي مطردة للشيطان اه وتبعه الشيخ زروق واقتصر في القاموس والمصباح والنهاية على كسر الميم الاولى والله اعلم وقول ز بنياط القلب قال في القاموس النباط ككتاب الفؤاد وعرق غلظه ينط به القلب الى الوتين الجمع انوطة ونوط بالضم وعرق مستبطن الصلب تحت المتن كالنائط أو النائط متمدني القلب يعالج المصفور بقطعه اه وقال في الوتين عرق في القلب اذا انقطع مات صاحبه الجمع وتن وأوتة اه واعلم ان الاشارة بالسبابة ثابته بالاحاديث الصحيحة وهل هي نفس التحريك وهو ذى الباجي وابن عرفة والابن والقلشاني وأوغره وهو رأي ابن العربي فائلاً يا اكرم وتحريك أصابعكم في التشهد ولا تلتفتوا الى رواية العتبية فانما بالمية اه وقال أيضاً واهجبا لمن يقول انهم مقبعة للشيطان اذا حركت واعلموا أنكم اذا حركتم للشيطان اصبعاً حرك لكم عشرة انما يقع الشيطان بالاخلاص والخشوع والذكروا الاستعاذة فاما التحريك فلا وانما عليه أن يشير بالسبابة كجاءه في الحديث فان قيل فقد روى أبو داود عن وائل بن حجر ذكر الحديث ثم قال جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب قلنا

اه منه بلفظه وكلام ابن عرفة يفيد أيضاً ان ما اقتصر عليه المصنف هو الراسخ من جهة تصديره ومن جهة عزوه ونصه وفي استحباب الاشارة بالاصبع في تشهده أو عند أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ثالثاً لا يجوز كها ورابعاً يخبر لسمع ابن القاسم مرة مع قوله رأيت يحرك كها لمحاورة الباجي ونقله مع الشيخ عن يحيى بن عمر ونقله ما عن ابن القاسم يحركها كها لوجهه وسامع ابن القاسم مرة اه منه بلفظه وقول ز بأنهم مقبعة أي مطردة الخ كذا قال القلشاني في قول الرسالة ويتأول من يحركها أنها مقبعة للشيطان ونصه ومعنى مقبعة للشيطان بكسر الميم الاولى وهو القياس والرواية فيها الفتح من وقع اذا فخر وغلب ففسى مطردة للشيطان اه منه بلفظه وتبعه الشيخ زروق وفي القاموس والمقبعة ككيسة العمود من الحديد أو الخشب يضرب به رأس الفيل وخشبة يضرب بها الانسان على رأسه الجمع مقام وقع كصره ضرب بهما وقهره وذلله كما قعه اه منه وفي المصباح وقعته ضربته بالمقبعة بكسر الاولى وهى خشبة يضرب بها الانسان على رأسه ليدل ويهان اه منه بلفظه وفي النهاية والمقبعة بالكسر واحد المقامع وهى سياط تعمل من حديد رؤسها موحجة اه منها بلفظها وقوله لان عرقها متصلة نياط القلب الخ النياط بالنون والياء المناة من تحت وبالطاء المهملة قال في القاموس النياط ككتاب الفؤاد وعرق غلظه ينط به القلب الى الوتين الجمع انوطة ونوط بالضم وعرق مستبطن الصلب تحت المتن كالنائط أو النائط متمدني القلب يعالج المصفور بقطعه اه منه وقال في الوتين عرق في القلب اذا انقطع مات صاحبه الجمع وتن وأوتة اه منه بلفظه * (تبيين الاول) * قال ابن عرفة بعدما قد مناه عنه مانصه وقول ابن رشد الاشارة هي السنة من فعله صلى الله عليه وسلم ضد قول ابن العربي اياكم وتحريك أصابعكم في التشهد ولا تلتفتوا الى رواية العتبية فانها بايلة اه منه بلفظه ففهم ابن عرفة أن الاشارة والتحريك شئ واحد وكذا فهمه الابن والقلشاني واعتراضا كلام ابن العربي ونص الابن بل العجب منه كيف يقول ذلك وقد صحت الاشارة به في كثير من أحاديثها كما صرح ابن رشد بأنها سنة وقيل قائل انهم مقبعة للشيطان النبي صلى الله عليه وسلم وهو من رواية ابن عيينة اه منه بلفظه وقال أيضاً مانصه صحيح في الدين في الالبام حديث الاشارة بالاصبع فلا وجه لانكاره الا أن يكون لم يصحبه عمل اه منه بلفظه وذكر القلشاني في شرح الرسالة كلام ابن رشد وابن العربي وقال مانصه والصواب مع ابن رشد اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله ما قد مناه عن ابن عرفة وقال عقبه مانصه قلت فهم ابن العربي أن التحريك خلاف الاشارة ولهذا قال في عارضة الاحوذى في شرح الترمذي بعد هذا الكلام هو عجبا لمن يقول انهم مقبعة للشيطان اذا حركت واعلموا أنكم اذا حركتم للشيطان اصبعاً حرك لكم عشرة انما يقع الشيطان بالاخلاص والخشوع والذكروا الاستعاذة فاما التحريك فلا وانما عليه أن يشير بالسبابة كجاءه في الحديث فان قيل فقد روى أبو داود عن وائل بن حجر ذكر الحديث ثم قال جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب قلنا

لم يصح فان صح عنه انه تعذر عند القبض والبسط وتصور الهيئة المذكورة اه قلت
 وخبر النسائي عن وائل بن حجر انه قال ثم رفع عليه الصلاة والسلام اصبعه فأبته بحركتها
 يدعوهما فاحتاج ابن العربي الى الانفصال عن هذا ايضا وبعض ما ذهب اليه من تباين
 الإشارة والتحريك ما خرج أبو داود عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يبشر باصبعه اذا دعا ولا يحركها وعليه فهم بعض أشياخ الرسالة قوله فيها يبشر بها وقد
 نصب حرفها الى وجهه واختلف في تحريكها وفي شرح التلقين ذكر عن يحيى بن عمر أنه
 كان يحركها عند الشهادتين وعندى انه خص هذا الموضع بتحريكها لانها حركة
 تستعمل في تقرير الامر وثبوته لا ترى الانسان اذا حدث صاحبها حركة اصبعه كالقمر بها
 والمحقق حديثه كانه يقرر على نفسه ويحقق عندها صحة ما أخذ فيه من الشهادتين اه منه
 بلفظه قلت وعلى أن الإشارة والتحريك معنى واحد فهم أبو الوليد الباجي حديث ابن
 عمر السابق ويأتى لفظه على الاثر ان شاء الله تعالى فحصل مما سبق أن الإشارة بالسبابة
 ثابتة بالاحاديث الصحيحة وأبو بكر بن العربي ممن يقول بها وهل هي غير التحريك وهو رأى
 ابن العربي وعليه فهم بعض أشياخ كلامها يؤيده حديث أبي داود عن ابن الزبير وهو
 نفس التحريك وهو رأى الباجي وغيره طريقتان اذا علمت هذا تبين لك ما في رد الأبي على
 ابن العربي والله الموفق * (الثاني) * حلل غ كلام ابن عرفة الذي قدمناه على عادته
 فقال الاول لسماع ابن القاسم الخ ثم قال والثاني لرواية الباجي ونقله مع أبي محمد عن يحيى
 ابن عمر الخ فجعل مبدء عزو الثاني قوله ورواية الباجي وفيه نظر بل مبدء هو قوله ونقله
 مع الشيخ الخ وأما قوله ورواية الباجي فن تمام عزو الاول والدليل على ما قلته أمور الاول
 ان قاعدة ابن عرفة في نحو هذا أنه يذكر لفظه مع مقرونة بأول لفظ يبشر به في عزو ذلك
 القول فلو كان عنده ما رواه الباجي وما نقله هو والشيخ أبو محمد عن يحيى بن عمر شيئا واحدا
 لقد علم لفظه مع فيقول ورواية الباجي مع نقله ونقل الشيخ الخ تأمله الثاني ما قدمناه
 من كلام ضيغ فانه صرح بأن الباجي والمازري انما عزا هذا القول ليحيى بن عمر
 ونقلنا عن مالك خلافة فراجع الثالث الوقوف على كلام الباجي في أصله فانه قال في
 المتن عند تكامه على حديث ابن عمر السابق عن الموطأ مانصه ومعنى اشارته بالسبابة
 روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي مرزوق في آخره وحديث يحيى بن
 سعيد ولا تخم حقيقة فسمعت منه وزاد فيه مسلم هي مذبة الشيطان لا يسبها وأحدكم ما دام
 يبشر باصبعه وهو يقول هكذا فافيه أن تحريك السبابة انما هو لدفع السهو ووقع
 الشيطان الذي يوسوس وقيل ان الإشارة معناها التوحيد وقال الداودي وقد قيل
 انه يتذكر بذلك انه في الصلاة وقد روى عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس
 ويواظب على تحريكها وقال ابن القاسم عمن غير تحريك ويجعل جنبها الايسر من
 فوق وقاله يحيى بن مزين فن ذهب الى تحريكها فهو الذي يتأول الاشتغال بها عن
 السهو ووقع الشيطان ومن ذهب الى مداهفه هو الذي يتأول التوحيد وقد روى عن
 يحيى بن عمر أنه كان يحركها عند قوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولعله

لم يصح فان صح عنه انه تعذر عند القبض والبسط وتصور الهيئة المذكورة اه قلت
 وخبر النسائي عن وائل بن حجر انه قال ثم رفع عليه الصلاة والسلام اصبعه فأبته بحركتها
 يدعوهما فاحتاج ابن العربي الى الانفصال عن هذا ايضا وبعض ما ذهب اليه من تباين
 الإشارة والتحريك ما خرج أبو داود عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يبشر باصبعه اذا دعا ولا يحركها وعليه فهم بعض أشياخ الرسالة قوله فيها يبشر بها وقد
 نصب حرفها الى وجهه واختلف في تحريكها وفي شرح التلقين ذكر عن يحيى بن عمر أنه
 كان يحركها عند الشهادتين وعندى انه خص هذا الموضع بتحريكها لانها حركة
 تستعمل في تقرير الامر وثبوته لا ترى الانسان اذا حدث صاحبها حركة اصبعه كالقمر بها
 والمحقق حديثه كانه يقرر على نفسه ويحقق عندها صحة ما أخذ فيه من الشهادتين اه منه
 بلفظه قلت وعلى أن الإشارة والتحريك معنى واحد فهم أبو الوليد الباجي حديث ابن
 عمر السابق ويأتى لفظه على الاثر ان شاء الله تعالى فحصل مما سبق أن الإشارة بالسبابة
 ثابتة بالاحاديث الصحيحة وأبو بكر بن العربي ممن يقول بها وهل هي غير التحريك وهو رأى
 ابن العربي وعليه فهم بعض أشياخ كلامها يؤيده حديث أبي داود عن ابن الزبير وهو
 نفس التحريك وهو رأى الباجي وغيره طريقتان اذا علمت هذا تبين لك ما في رد الأبي على
 ابن العربي والله الموفق * (الثاني) * حلل غ كلام ابن عرفة الذي قدمناه على عادته
 فقال الاول لسماع ابن القاسم الخ ثم قال والثاني لرواية الباجي ونقله مع أبي محمد عن يحيى
 ابن عمر الخ فجعل مبدء عزو الثاني قوله ورواية الباجي وفيه نظر بل مبدء هو قوله ونقله
 مع الشيخ الخ وأما قوله ورواية الباجي فن تمام عزو الاول والدليل على ما قلته أمور الاول
 ان قاعدة ابن عرفة في نحو هذا أنه يذكر لفظه مع مقرونة بأول لفظ يبشر به في عزو ذلك
 القول فلو كان عنده ما رواه الباجي وما نقله هو والشيخ أبو محمد عن يحيى بن عمر شيئا واحدا
 لقد علم لفظه مع فيقول ورواية الباجي مع نقله ونقل الشيخ الخ تأمله الثاني ما قدمناه
 من كلام ضيغ فانه صرح بأن الباجي والمازري انما عزا هذا القول ليحيى بن عمر
 ونقلنا عن مالك خلافة فراجع الثالث الوقوف على كلام الباجي في أصله فانه قال في
 المتن عند تكامه على حديث ابن عمر السابق عن الموطأ مانصه ومعنى اشارته بالسبابة
 روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي مرزوق في آخره وحديث يحيى بن
 سعيد ولا تخم حقيقة فسمعت منه وزاد فيه مسلم هي مذبة الشيطان لا يسبها وأحدكم ما دام
 يبشر باصبعه وهو يقول هكذا فافيه أن تحريك السبابة انما هو لدفع السهو ووقع
 الشيطان الذي يوسوس وقيل ان الإشارة معناها التوحيد وقال الداودي وقد قيل
 انه يتذكر بذلك انه في الصلاة وقد روى عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس
 ويواظب على تحريكها وقال ابن القاسم عمن غير تحريك ويجعل جنبها الايسر من
 فوق وقاله يحيى بن مزين فن ذهب الى تحريكها فهو الذي يتأول الاشتغال بها عن
 السهو ووقع الشيطان ومن ذهب الى مداهفه هو الذي يتأول التوحيد وقد روى عن
 يحيى بن عمر أنه كان يحركها عند قوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولعله

(وهل لفظ الخ) قول مب لان اللفظ المذكور صرح الامام في المدونة باستحبابه أصله لظني ونص مانعه عنها واستحب مالك تشهد عمر الخ وفيه نظر لانه لم يعهد في المدونة ولا غيرها من الامهات اصطلاح كون هذه المادة ونحوها الغير السننية فعني قولها استحباب مالك الخ انه اختار ذلك على غيره وذلك لاني في السننية ولذلك ردا بن محرز اخذ ابن الكاتب كون سجود التلاوة فضيلة لاسنن من قول المدونة كان مالك يستحب اذا قرأها في ابتداء الصلاة أن لا يدعها بقوله لا دليل له في ذلك لان السننية يطلق عليها المستحب اه على أنه قد صرح في المدونة بأنه بسجد اذ ترك اللفظ المذكور وأني بذكر آخر وذلك صريح في السننية وأيضا فعلى حمل الشارح يكون قول المصنف لفظ مقبها (٤٢٢) ضائعوا تعبيره بخلاف في غير محله اذا القول بالنضيلة لم يشهره أحد

والله أعلم (والصلاة الخ) أشار به لقوله في ضيغ وفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندنا ثلاثة أقوال الفرضية والسننية والفضيلة وتصح المصنف السننية ابن شاس وهو المشهور وقال ابن عطاء الله المشهور الفضيلة وهو للأخوذ من قول ابن أبي زيد ومما تزيده ان شئت اذ لا يقال ذلك في السننية انتهى وقول خش التحيات أى الاوقات الخ قال الشيخ زروق اختلف في معنى التحيات بما يطول وأحسن ذلك قول من قال العظيمة لله فلا يستحقها سواه لانه الملك الذي ليس فوقه ملك والعظيم الذي يصغر عند ذكر وصفه كل شيء والله أعلم والظاهر أن الزاكيات والطببات وصف للتحيات ومعنى الزاكيات الطاهرات من النقص أو المتزايدات في الظهور والمعاني والطببات الخصاصات الجيلات وقيل الزاكيات الاعمال الصالحات لله أي اختراعها

يريد بذلك مدوها والاشارة بها والله أعلم اه منه بلفظه وهو صريح فيما قلناه الرابع ان أشاع ابن عرفة كالقشاني وغيره لم ينسبوا ذلك إلى يحيى بن عمر والله أعلم (وهل لفظ التشهد) قول مب لكنه غير واضح لان اللفظ المذكور صرح الامام في المدونة باستحبابه أصله لظني ونص مانعه عنها واستحب مالك تشهد عمر الخ وفيه نظر لاهرين أجدها أنه لم يعهد في المدونة ولا غيرها من الامهات اصطلاح كون هذه المادة ونحوها الغير السننية فعني قولها واستحب مالك الخ انه اختار ذلك على غيره وذلك لاني في السننية ولذلك ردا بن محرز اخذ ابن الكاتب كون سجود التلاوة فضيلة لاسنن من قول المدونة كان مالك يستحب اذا قرأها في ابتداء الصلاة أن لا يدعها بقوله لا دليل له في ذلك لان السننية يطلق عليها المستحب اه ذكره في ضيغ وأقر وهو ظاهر ثانيهما انه صرح في المدونة بأنه بسجد اذ تركه وأني بذكر آخر وذلك يدل على انه سنة لاستحب ويعين حمل قولها واستحب مالك الخ على ما قلناه فالصواب حمل المصنف على ما قاله البساطي كما اختاره ح و ز وغيرهما وأما حمله على الماشرح كما اختاره ظني ففيه نظر لان قول المصنف اذ ذلك لفظ التشهد يكون مقبها ضائعا كما قاله جس ولان القول بالفضيلة لم يشهره أحد كما قاله مب ونص البساطي يعني ان اللفظ الوارد في التشهد وهو التحيات الخ اختلف في التثنية فقل غير واحد ان الاتيان بهذا اللفظ لا يردفه ولا يغيره سنة وهو الظاهر وقال ابن الجلاب انه مستحب وشهره ابن عطاء الله وقال بعضهم انه واجب اه منه بلفظه وبشده لترجيح الاول كونه مذهبا لمدونة كما قدمنا والله أعلم (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أشار به الى قوله في ضيغ وفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندنا ثلاثة أقوال الفرضية والسننية والفضيلة وتصح المصنف السننية قال ابن شاس وهو المشهور وقال ابن عطاء الله المشهور الفضيلة وهو الذي يؤخذ من كلام ابن أبي زيد بقوله ومما تزيده ان شئت اذ لا يقال ذلك في السننية اه منه بلفظه * (تنبيه) اعترض ابن العربي قول أبي محمد في رسالته

واجبا كغيرها والطببات من الكلام كذلك لقوله تعالى اليه بعد الكلام الطيب والعمل الصالح وارسم يرفعه والصلوات الاقبال وقيل ذوات الر كوع والسجود له فلا يصح أن تعمل لغيره قال ابن الاعراب وانما أضيفت هذه كلها الى الله تعالى لتشريفها وتعظيمها كقوله وان المساجد لله والا فاكل منه واليه وقوله الاسلام عليك قل السلامة القائمة والنجاة الدائمة للبارسول الله ثم قال ورحمة الله ما يتجدد من نفعات احسانه للمتداركة وبركاته خيراته المتزايدة ثم قال تنبيه ومما يقع للعوام كثيرا قولهم التاحيات بزياة الالف بعد التاء وتخفيف الباء وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ولم تنفق لاهل المذهب على شيء فيه فانظر اه قلت زاد الشيخ زروق قبل التنبيه المذكور مانعه والمراد بالصالحين قيل كل المؤمنين لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قالها ما بأت كل عبد مؤمن في السماء والارض قال الزجاج الصالح القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق العباد وقيل الصالح

من صلح عمله من المنسندات ولسانه من المبطلات ومن الخطايات وبطنه من الشبهات اه وقال الشيخ الامام العارف بالله تعالى
سيدى ابن عبد ادى رسائله الكبرى ولا أعرف للصالح معنى الا صلاحية العشرة ولا يصلح العشرة الا من كان حرام من ريق الاشياء
لكن هذا التحريم مراتب فبقدرا ما يكون فيه من التحرير يكون فيه من الصلاح وبقدرا ما يكون فيه من الصلاح يستحق المعرفة
والمعرفة هي العجبة فاذا حصلت تلك المعرفة والعجبة حصل في ذلك من القوائد للمصاحب والمحبوب ما لا يحصى حسباً وأومات
اليه حين تكلمت على قول ابن عطاء الله لا تعجب من لا ينضك حاله ثم قال (٤٢٣)

عليه اسم الصلاح به فى التاتم
وظائف الطاعات والعبادات
الظاهرة فلا تصلح صحبة ولا مقارنته
لان فيها غاية الضرر للصاحب
والمحبوب وذلك لان كل واحد
منهم يرى الآخر ويحسن مواقع
نظره منه لانه يخاف أن تسقط منزلته
عنده سواء كانا متماثلين فى الصلاح
أو متباينين لان الصاحب راغب
فى صحبة صحوبه فهو يحرص على
أن لا يقع منه ما يكره ذلك والمحبوب
لما رغب الصاحب فى صحبته أعجبه
صحبته فهو يحرص على مثل ذلك
أيضاً وهذا المعنى هو الذى أشار اليه
من قال أخاف أن أزين له ويتزين
لى وأتضعع له ويتضعع لى ويستضر
كل واحد منهما من الآخر من
وجوه أخر قال فانظر من الضرر
هو غاية المنفعة فصارع عدم صحبة
هذا الصالح سبباً لوجود غاية المنفعة
كأن صحبته غاية الضرر اه ثم
قال الشيخ زروق قال ابن العربى
حذا من قول ابن أبى زيد وارحم
محمداً فانه قريب من بدعة ورد
بمحدث ابن مسعود رضى الله عنه
اذا تشهداً أحدكم فى الصلاة فليقل

وارحم محمداً قالوا وردت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق شتى وليس يوجد
فى طريق صحيح وارحم محمداً فبما عجباً من أين أخذه اه وقال الشيخ زروق فى شرح
الرسالة مانصه وقال ابن العربى حذا من قول ابن أبى زيد وارحم محمداً فانه قريب
من بدعة ورد بمحدث ابن مسعود رضى الله عنه اذا تشهداً أحدكم فى صلاته فليقل
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وترجت وباركت على
ابراهيم الخ رواده الحالك فى المستدرک على الصحيحين فلا وجه لانكاره اه منه
بلفظه وسلمه طنى وقال قو مانصه قال القسطلانى فى كفاية مسالك الخفا الى
مشارع الصلاة على المصطفى بعد ذكر الحديث المذكور مانصه هذا الحديث
زواه الحالك فى مستدرک شاهد على ذكر الرحمة فوسيه يحيى بن السباق وهو مجهول
عن رجل منهم وله اذ قال عياض فى الشفاء بعد أن ذكره ولم يأت فى الرحمة حديث
صحيح فقيده بالصحيح احترازاً عن وروده فى غير الصحيح اه محل الحاجة منه
بلفظه وانظر بقية ٥ قلت وأبو بكر بن العربى أيضاً قيده بالصحيح حسباً تقدم
وأجاب الابن عن ابن أبى زيد ومن وافقه بان الرحمة قد وردت فى تشهد عمرو بن مسعود
وابن عباس لقوله فيه السلام عليك أيها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته وهو جواب ظاهر
غاية قنأمله (فائدة) قال الشيخ زروق مانصه وقد اختلف فى معنى التحيات بما يطول
والاحسن من ذلك قول من قال العظيمة لله فلا يستحقها سواه لانه الملك الذى ليس
فوقه ملك والطائم الذى يصغر عند ذكر وصفه كل شىء والله أعلم والظاهر ان الزاكيات
والطيبات وصف للتحيات ومعنى الزاكيات الطاهرات من النقص والمزايدات فى الظهور
والمعاني والطيبات الخاصات الجميلات وقيل الزاكيات الاعمال الصالحات لله أى
اختراعها او إيجادها كغيرها والطيبات من الكمال كذلك لقوله تعالى اليه يصعد الكلام
الطيب والعمل الصالح برفعه والصلوات الاقبالات وقيل ذوات الركوع والسجود له فلا
يصح أن تعمل لغيره قال ابن الاعرابى وانما أضيفت هذه كلها الى الله تعالى تشريفاً
وتعظيمها كقوله وان المساجد لله والافلاك لكل منه واليه وقوله السلام عليك قيل
السلامة القائمة والنجاة الدائمة لك يا رسول الله ثم قال ورحمة الله ما يقبض من نعمات
احسانه المتدركة وبركاته خيراته المتزايدة اه منه بلفظه (تسبيح) قال الشيخ زروق

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وترجت وباركت على ابراهيم الخ رواده الحالك فى المستدرک على
الصحيحين فلا وجه لانكاره وذ كر عياض الخلاف فى الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة هل يجوز أو يكره فكرهه ابن عبد البر
وقيل يجوز واليه ذهب الشيخ أبو محمد اه وأجاب الابن أيضاً بان الرحمة قد وردت فى تشهد عمرو بن مسعود وابن عباس لقوله
فيه السلام عليك أيها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته وهو ظاهر والله أعلم (وجازت) قلت قال الساطى عن النوادر مانصه
قال ابن حبيب بعد أن ذكر عنه فى التساقط ان شاء ان يسئل وان شاء أن يترك الا أن يوالى بين السورتين فيؤمر أن يسئل ولأن

أيضا مانصه ومما يقع للعوام كثيرا قوله التحيات زيادة الالف بعد التاء وتخفيف
 الياء وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ولم تنف لاهل المذهب على شيء فيه فانظره
 اه منه بالنظر (كتعوذ بنقل) قول مب الظاهر أن هذا تحريف في النقل الخ ووجه كونه
 تحريفا أن مانسبه ز للخمى من قوله لان الافتتاح بالتكبير الخ هو من كلام أبي
 الحسن لامن كلام اللخمى هذا مقتضاه وفيه نظر أما ولا فاني لم أجد في النسخة التي بيدي
 من أبي الحسن ما نقله عنه وأما ثانيا فان الذي ز هو الموافق لنقل غ عن اللخمى
 فانه قال عند قول المدونة ولا تعوذ في المكتوبة قبل القراءة وتعوذ في قيام رمضان
 اذا قرأ ولم يزل القراء يتعوذون في رمضان اذا قاموا اه مانصه اللخمى قال في المجموعة
 قول الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ان ذلك بعد ايام القرآن لمن قرأ في صلاة
 اللخمى الشأن فيمن افتتح الصلاة انه لا يتعوذ وأرى ذلك لان الافتتاح بالتكبير ينوب
 عنه ويجزئ منه وقد جاء في الحديث انه اذا أذن المؤذن أدبر الشيطان فاخبر أن فيه
 مطردة للشيطان اه منه بالنظر وأما ثالثا فلان كلامه هو هم ان ما في المجموعة وفاق
 للمدونة وتنسبها وليس كذلك في القلشاني مانصه وفي محله قبل الفاتحة أو بعد
 الفراغ منها قولان ظاهر المدونة التقديم وجواز الجهر وفي العتبية كراهة الجهر
 لانها ليست من الفاتحة باجماع وفي المجموعة محلها بعد ايام القرآن ان كان في الصلاة
 اه منه بالنظر وقال في تكميل التقيد متصلا بما قدمناه عنه مانصه قلت حدثني
 شيخنا الاسلام اذ أبو عبد الله الصغير ان سمع العلامة أبا القاسم التازغدرى رحمه الله
 يستشكل ما في المجموعة من تأخر التعوذ عن الفاتحة ولعل وجهه أن الفاتحة لما كانت
 من أركان الصلاة ولا بد لها من قطع النظر عنها وصار مبدأ التلاوة ما بعدها والله سبحانه أعلم
 وفي الذخيرة عن الطراز اختلف قول مالك في التعوذ قبل الفاتحة في الساقطة فاجازه
 في الكتاب وكرهه في العتبية واذا تعوذ فهل يجهر به كالقراءة أو يسره كالتبجيع
 قولان اه منه بالنظر * (تنبيه) * قول الطراز وكرهه في العتبية مخالف لما تقدم
 عن القلشاني من أن الذي كرهه فيها هو الجهر به ونحوه لابن عرفة ونصه ولا يتعوذ في
 فرض ابن رشد سمع أشهب كراهة الجهر به في رمضان خلافها اللخمى في المجموعة
 الامر به في الصلاة بعد الفاتحة اه منه بالنظر ومالهما هو الصواب لا ما في الطراز
 وان سلم في الذخيرة وغ في رسم الصلاة الثاني من سمع أشهب من كتاب الصلاة الاول
 مانصه وسأله عن الذي يقرأ للناس في رمضان أيكراهه أن يسري في الاستعاذة أو يجهر بها
 فقال أما في نفسه فليست عذرا شاء وأنا كرهه أن يجهر بذلك ولا أجيزه قال القاضي
 كراهيته الجهر بالاستعاذة في قيام رمضان خلاف قوله في المدونة ووجه هذا أن
 الاستعاذة لما لم تكن من القرآن كره أن يجهر بها في قيامه كما يجهر بقراءة القرآن فيه وأجاز
 أن يستعبد في نفسه لقول الله عز وجل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
 الرجيم ولم يرد ذلك واجبا عليه لان الامر بذلك عنده على التدب لا على الرجوب ووجه ما في
 المدونة الاتباع وبذلك علل قوله فيها اه محل الحاشية منه بالنظر * (فرع) * قال

تجعل هذا تقيدا عند قولهم يجوز
 في الساقطة اه (كتعوذ بنقل)
 قول مب الظاهر أن هذا تحريف
 الخ أى لان مانسبه ز للخمى من
 قوله لان الافتتاح بالتكبير الخ هو
 من كلام أبي الحسن لامن كلام
 اللخمى وفيه نظر لان ما نقله عن أبي
 الحسن ليس هو فيه وقد نسبته
 غ في تكميله للخمى باللفظ الذي
 ذكره مب من قوله الشأن فيمن
 افتتح الخ وأيضا فان كلام مب
 يقتضي أن ما في المجموعة وفاق
 للمدونة وتنسبها وليس كذلك
 في القلشاني وفي محله قبل الفاتحة
 أو بعد الفراغ منها قولان ظاهر
 المدونة التقديم وجواز الجهر وفي
 العتبية كراهة الجهر لانه ليس من
 الفاتحة باجماع وفي المجموعة محله
 بعد ايام القرآن ان كان في صلاة اه
 قلت زاد القلشاني مانصه اللخمى
 والشأن أن التكبير ينوب عن
 الاستعاذة وقد جاء هروب الشيطان
 منه في الاذان اه وفي تكميل غ
 عن التازغدرى أنه استشكل ما في
 المجموعة ولعل وجهه أن الفاتحة
 لما كانت من أركان الصلاة ولا بد
 لها من قطع النظر عنها وصار مبدأ
 التلاوة ما بعدها والله سبحانه أعلم

ثم قال غ ويتعوز في جله الركعات عند ابن حبيب والشافعي لانه من توابع التراء ويختص بالركعة الاولى عند أبي حنيفة
لانه لا افتتاح للصلاة بحجة الاول قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية وحجة الشافعي ان المهم هو صرف الشيطان في هذه الحالة عن
الصلاة وقد حصل اه (وكرها بنرض) قلت قال القاساني ومختار (٤٣٥) الحذاق قراءتهم امرا اه نقله الشيخ
العارف أبو زيد الناسمي ثم قال روي

في تكميل التقييد لقاع الذخيرة عن الطراز انما قدمه عنه مانصه ويتعوز في جله
الركعات عند ابن حبيب والشافعي لانه من توابع القراء ويختص بالركعة الاولى عند
أبي حنيفة لانه لا افتتاح للصلاة بحجة الاول قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية وحجة الشافعي
ان المهم هو صرف الشيطان في هذه الحالة عن الصلاة وقد حصل اه منه بلفظه ولم أر من
تعرض لهذا الفرع بتجسوسه من شراح المختصر ولا من غيرهم الا نغره ومقابلته
مالا بن حبيب والشافعي بما لا يبيح حنيفة تدل على انه لا تخالف لابن حبيب من أهل المذهب
وذلك مع توجيه يدل على ان عليه الموعول والله أعلم (كدعاء قبل قراءة) ظاهره في الركعة
الاولى وفي غيرها وقول ز بعد احرار وقيل قراءة يقتضي قصر الكراهة على الركعة
الاولى والمسئلة ذات قولين فافاده ظاهر كلام المصنف من الاطلاق هو الذي
يفيده صريح كلام الطراز وابن رشد وما افاده كلام ز من التقييد هو الذي يفيد
ظاهر كلام عبدالحق وصريح كلام أبي بكر بن عبد الرحمن في تكميل التقييد
بعد ان ذكر كلام ضيغ مانصه وهذه طريقته ولم يذكرها ابن عرفة وذكرها
آخر فقال عن عبدالحق لا يدعوي ركوعه ولا في احراره قبل القراءة ولا قبل التشهد
وعن الطراز لا يدعوي هذه المسئلة ولا في قيامه قبل قراءته ولا في الفاتحة وعن أبي
بكر بن عبد الرحمن على ما نقله عنه الصقليان عبدالحق وابن يونس انما يكره قبل
الفاتحة في الركعة وعن ابن رشد انما يكره في القيام قبل القراءة وجلس التشهد
قبله والركوع وعن الكافي انما يكره في الركوع اه قلت ونحو ما في الكافي
في الجلاب اه منه بلفظه (وتشهد أول) قال ق تقدم عند قوله وجلس أول قول
ابن رشد ان الدعاء جائز وقال ابن عرفة فيه روايتان اه والذي تقدم له هناك جواز
الدعاء فيه عن مالك ومسلم ابن رشد ولم يبحث فيه خلافا لكن نقل عن ابن رشد انه قال لكن
لا يطول فيه قلت وعلى الجواز اقتصر ابن الجلاب ونصه ولا بأس بالدعاء في الصلاة
المكتوبة في القيام بعد القراءة وفي السجود وبين السجدين وفي الجلوسين بعد التشهدين
ويكره الدعاء في الركوع اه منه بلفظه وانما جزم المصنف بالكراهة والله أعلم لقوله
في ضيغ مانصه وذكر الباجي فيه قوانين والظاهر الكراهة لان السنة فيه التقصير
والدعاء بطوله اه منه بلفظه (لا بين سجديته) قول ز ومنه ديب بآي نبي سجود
وبين سجديته ما ذكره من انه مندوب في السجود موافق لاختيار المصنف في ضيغ وأما
ما ذكره من نبيه بين السجدين فلم أر من ذكره والذي في كلامهم الخلاف في مشروعيته
وكلام ضيغ يفيد انه عند من قال بمشروعيته جائز لا مندوب فانه قال عند قول ابن

بعض شروح الشفاء في حديث
اقرأ باسم ربك قال القاساني في
الاكمال ذكر ابن القصار ان فيه ردا
على الشافعي الذي يقول بالسئلة
آية من كل سورة لان الملك أقره
بقراءة السورة دون السئلة اه
قال والذي رحمه الله وقد تقدم
لنا الكلام مستوفى على السئلة
ورفض قول بعض الأئمة القائلين
لها في صلاة الفرض في كتابنا المسمى
بكتاب ردع الأئمة المضلين وقع
موصلي السئلة بالفاتحة من المصلين
اه اه منه بلفظه وكان وجهه ما في
الكتاب المذكور وهو ما ذكره مب
عن الحافظ بن حجر (كدعاء الخ)
ظاهره في الركعة الاولى وفي غيرها
وهو صريح الطراز وابن رشد وقيل
ان الكراهة في الركعة الاولى فقط
وهو الذي يفيد ظاهر كلام
عبدالحق وصريح كلام أبي بكر بن
عبد الرحمن وهو مقتضى ز
(وتشهد أول) هذه إحدى الروايتين
وقال ابن رشد بالجواز نظرا في
وعلى الجواز اقتصر في الجلاب
وقال في ضيغ ذكر الباجي فيه
قوانين والظاهر الكراهة لان السنة
فيه التقصير والدعاء بطوله اه
(لا بين سجديته) قول ز وبين

(٥٤) رهوني (أول) سجديته انظر من ذكر نبيه بينهما والذي في كلامهم الخلاف في مشروعيته وكلام ضيغ
يفيد انه عند من قال بمشروعيته جائز لا مندوب قلت قال الشيخ أبو زيد مانصه لا بين سجديته البساطي أي لا يكره وظاهر
كلام غيره انه مستحب اه وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام كان يقول حينئذ يارحمني وارضقني واهدني وعافني
اه وأيضا فقد يقال ان الدعاء لكونه عبادة لا يتصور ان يكون جائزا مستويا الطرفين فيلزم من جوازه أي الاذن فيه نفيه فتأمل

(وان لدنيا) قال مقيد عفا الله عنه رحمه قال الشيخ العارف بالله أبو زيد الفاسي في حاشية البخاري مائنه ابن المنبر الدعاء بامور
الديني الصلاة خطر لاتعباس الدنيا الجائزة بالخطورة فيدعو بالخطورة فيه **و**ن عاصي مائنه كل ما في الصلاة قبل صلاته
وهو لا يشعر لان العاصي يلبس عليها الحق بالباطل فلو حكم حكم على عاصي بحق فظنه باطلا فدعا عليه بطلت صلاته وتبين الخطوط
الجائزة من المحرمة عسر جدا فالصواب أن لا يدعو بدينه الاعلى ثبت من الجواز اه **ق**لت وما ذكره من التقييد
لاطلاق الجواز يمكن ترشيحه بما روي في الحديث ان المظلوم لا يدعو على الظالم فينصف منه وتبي للظالم فضله وما ورد عن الصحابة
من الدعاء على الظالم انما كان لحق بالحظ فلا دليل فيه للاطلاق اه لكن قال بعضهم القول بالظلم لم أره لغیره والله أعلم
(ولو قال الخ) أبو الحسن له أن يبدأ بالدعاء (٤٣٦) فيقول اللهم افعل بفلان أو يبدأ بكرفلان كل ذلك جائز وهو ظاهر

الحاجب ولا بأس بالدعاء في السجود والرفع منه بخلاف الركوع اه مائنه مقتضى
كلامه أن الدعاء في السجود ليس بمستحب وكذلك قال ابن أبي زيد لانه قال وتدعو في
السجود ان شئت وتنبغي أن يكون مستحباً لا تار الواردة في ذلك ثم قال بعد ذلك مائنه
والرابع أى من المواضع المختلف فيها بين السجدين والصحيح الجواز وهو الذي اقتصر
عليه المؤلف وابن الجلاب وجماعة اه منه بلقطه وتقدم فرياض ابن الجلاب وقال ابن
عبد السلام مائنه اختلف فيه وصحح الجواز اه نقله غ في تكميله وما قدمناه
كله تعلم ما في قول ابن عرفة وروى الشيخ الادعاء بين السجدين ولا تسبيح ومن دعا فليخفف
التمني لا يدعو فيه ما فقول ابن الحاجب لا بأس بالدعاء في الرفع منه لا عرفه اه منه
بلقطه وقد تعقبه غ في تكميله بنحو ما تقدم وقال أيضاً بعد ذكره الطرق المتقدمة
مائنه ومفهوم هذه الطرق أنه جائز بين السجدين قوله فيما تقدم لا عرفه يناقضه الآن
يريدنا والله سبحانه أعلم اه منه بلقطه (ولو قال يفلان فعل الله بك كذا لم تبطل) لو قال
المصنف ولا تبطل ان سمى معينا ولو بدأ به كقوله يفلان فعل الله بك كذا التبع على خلاف
ابن شعبان قال أبو الحسن مائنه وله أن يبدأ بالدعاء فيقول اللهم افعل بفلان أو يبدأ
بك كرفلان كل ذلك جائز وهو ظاهر الكتاب ابن شعبان أن يبدأ بكرفلان بطلت صلاته
لانه تكلم وانما يقول اللهم افعل بفلان اه منه بلقطه وقال ابن عرفة مائنه ابن
شعبان لو قال يفلان فعل الله بك فسدت صلاته لانه كلام الشيخ لم أره لغیره اه منه بلقطه
(تنبيه) تكلم ح هنا فلان ابن ناجي على حكم لعن الكفار والعصاة ومحصله
أنه لا يجوز لعن المعين ويجوز لعن غيره جمعا بين الاحاديث **ق**لت وما ذكره من منع لعن
العاصي المعين حكى عليه ابن العربي الاتفاق وأما لعن الكافر المعين فصحح ابن العربي
جوازه قال في الاحكام مائنه قوله تعالى ان الذين كفروا وماؤا وهم كفار فيها ثلاث مسائل
المسئلة الاولى قال لي كبير من أسياني ان الكافر المعين لا يجوز لعنه لان حاله عند الموافقة

الكتاب ابن شعبان ان يبدأ بكرفلان
بطلت صلاته لانه تكلم وانما يقول
الله افعل بفلان اه قال ابن
عرفة بعد ذكر قول ابن شعبان
مائنه الشيخ لم أره لغیره اه واعلم
أن الخطاب تكلم حنا على حكم
لعن الكفار والعصاة ومحصله أنه
لا يجوز لعن المعين ويجوز لعن غيره
جمعا بين الاحاديث وما ذكره من
منع لعن العاصي المعين حكى عليه
ابن العربي الاتفاق وأما لعن
الكافر المعين فصحح ابن العربي
جوازه بظاهر حاله كما يجوز قتله
وقتاله والله أعلم بما له انظر نسه
في الاصل **ق**لت وقال ابن ناجي
ظاهر المدونة أنه يدعو على الظالم
حتى بالموت على غير الاسلام وبه
قال بعض شيوخنا وكان شيخنا
يعجبه ذلك ويقتي به والاصواب عندي
تحريمه اه وذكر القسرافي أن
الدعاء بسوء الخائفة لا يجوز واختلف
في تكفير الداعي به وقال المصنف

الاصح أنه لا يكفر انظر ح وأما قول القرافي ان ارادة الكفر كفر فقد رده ابن الساط وحرر أنه معصية
فقط وقال الشيخ أبو زيد الفاسي في حاشية البخاري عن ابن المتبر في قضية سعد عند قوله وعرضه بالقتل مائنه فيه جواز الدعاء
على الظالم بالنسبة في الدين وكان في النفس من هذه القاعدة اشكال وذلك أن الدعاء بمثله يستلزم وقوع المعاصي حتى تأملت هذا
الحديث فوجدته سائغا لان وقوع المعاصي لم يعتبر من حيث كونها معاصي ولكن من حيث أدائها الى نكايه الظالم وعقوبته
وهذا كما قيل في غنى الشهادة انه مشروع وان كان حاصله قتل الكافر للمسلم وهذا معصية في الدين ووهن فيه ولكن الغرض
من الشهادة ثوابها لانفسها ووجد ذلك في دعوى الانبياء عليهم السلام قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ربنا طمس
على أمولهم الآية الى غير ذلك من الآيات اه والله أعلم

(وكره سجود على ثوب) قول ز في صف أول ظاهره أن ما كان بغيره من المسجد نكرو الصلاة عليه وصرح بذلك عج وفيه نظر لوجود العلة وهي لزوم اتباع شرط الواقف وإن كره وعدم قدرة من (٤٢٧) لم يدرك الصلاة في الصف الأول على إزالة

ذلك من موضعه فيؤدي ذلك إلى إخلاء المساجد غير الصف الأول وحرمان جل الناس من فضل الجماعة تمامه والله أعلم قلت قال ابن حبيب ولا بأس أن يقوم ويقعد على ما كره إذا وضع وجهه أو كفيه على الأرض انظر في وما ذكره عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يوقى بالتراب فيوضع على الحجرة موضع سجوده وسجد عليه (على كور) قلت قال في المصباح كار الرجل العمامة كورا من باب قال أدارها على رأسه وكل دور كور تسمة بالمصدر والجمع كوار مثل ثوب وأثواب اه وحكي العصام عن الزمخشري والأزهري وصاحب المقرب أن الكور بضم الكاف قال وشدت طائفة فقالوا بالفتح اه والله أعلم (وتقل الخ) قلت قال الشيخ أبو زيد وكذلك لا ينبغي له تسوية ما يسجد عليه بيده إلا أن يسجد مرة وقد عدهما من في المكروهات تسوية الحصاة لحديث مسلم في الرجل يسوي التراب يسجد إن كان فاعلا فرة واحدة لمافاة ذلك معنى الصلاة من التواضع وترك الشغل بغيرها وأبيح من ذلك المرة ليستدفع مضرة ذلك عن وجهه وقد جازت كهاخير من جرائم لكثرة الإجر في ترتيب الوجه والتواضع لله وكذلك كره

لأتم وقد شرط الله في هذه الآية في إطلاق اللعنة الموافاة على الكفر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن قوم باعياهم من الكفار وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها دخل على النبي صلى الله عليه وسلم رجلان فكلما بهن فأغضباه فلعنهما وأما كان ذلك لعنه بما لهم والصحيح عندي جواز لعنه بظاهر حاله كيو از قتاله وقتله وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم إن عمرو بن العاصي هجاني وقد علم أني لست بشاعر فلعنه اللهم واجمعه عددا هجاني فلعنه وقد كان إلى الإسلام والدين والإيمان مآله واتصف بقوله عدد ما هجاني ولم يزل يعلم العدل والانصاف والاتصاف وأضاف الهجو إلى الباري في بابها الجزاء دون الاستدعاء بالصوفية بذلك كما يضاف إليه الاستهزاء والمكروا والكيد سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وفي صحيح مسلم لعن المؤمن قتلته وكذلك إن كان ذميا يجوز أصغاره فكذلك لعنه تركيب وهي المسئلة الثانية فاما العاصي المعين فلا يجوز لعنه اتفاقا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حج إلى البشارة بخرميرا فقال بعض من حضر لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكونوا عونا للشيطان على أخيكم فجعل له حرمة الأخوة وهكذا يوجب الشفقة وهذا حديث صحيح وأما لعن العاصي مطلقا وهي المسئلة الثالثة فيجوز إجماعا لما روى في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لعنه الله السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده وقد قال بعض علماء ثنائ تأويل هذه الآية أن معناه عليهم اللعنة يوم القيامة كما قال تعالى ويوم القيامة يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا والذي عندي صحة لعنه في الدنيا وإن كان كافرا بظواهر الحال وما ذكره الله تعالى عن الكفرة من لعنهم وكفرهم فيما بينهم حالة أخرى وبين الحكم آخر وحالة واقعة تعذر دخول الزمان في الدنيا وتكون هذه الآية لجواز اللعن في الدنيا فيكون للآيتين معنيين فإن قيل فهل يحكمون بجواز لعنه الله إن كان على ظاهر الكفر وقد علم تعالى موافاة مؤمننا قلنا كذلك نقول ولكن لعنه الله له حكمه بجواز لعنه لعباد المؤمنين أخذ بظواهر حاله والله أعلم اه منها بلطفها (وكره سجود على ثوب) قول ز في صف أول ظاهره أن ما كان بغيره من المسجد نكرو الصلاة عليه وصرح بذلك عج وهو إنما أخذه من مفهوم كلام غيره وعندى فيه نظر لوجود العلة وهي لزوم اتباع شرط الواقف في الجائر والمكروه وعدم قدرة من لم يدرك الصلاة في الصف الأول على إزالة ذلك من موضعه فيؤدي ذلك إلى إخلاء المساجد غير الصف الأول وحرمان جل الناس من الخس والعشرين أو السبع والعشرين درجة فتمامه والله أعلم (أو بجملة لقادر) قول ز بصلاة ظاهره أن الدعاء بها أقدر في غير الصلاة لا بكرة وهو أحد قولين وبه جزم ابن ناجي قال أبو الحسن عند قول المدونة ولا يحرم بالجمعة ولا يدعويها ولا يحلف اه ماضه زاد في الأمهات في الصلاة ومفهومة أنه أن يدعويها في غير الصلاة

مسبح الجمعة في الصلاة وقبل الانصراف مما يتعلق بها من الأرض وروى عن مالك جواز مسح الحصاة مرة وثانية في الصلاة والمعروف عنه ما عليه الجمهور اه (أو بجملة) قول ز بصلاة أى وما بغيره فلا يكره وهذا أحد قولين وبه جزم ابن ناجي فقال عند قول المدونة ولا يحرم بالجمعة ولا يدعويها ولا يحلف اه ماضه

وزاد في الصوم ولا يدعونها في الصلاة فقهه ومه جوازها خارج الصلاة وهو كذلك قاله مالك نقله اللخمي اه وقال أبو الحسن الى هذا ذهب بعضهم وذهب آخرون الى أنه لا يدعوا في الصلاة ولا في غير الصلاة اه والظاهر من كلام المدونة الحرمه لانه مقرنه بالاحرام بها وهو ممنوع وتعليله بقوله وما يديره أن الذي (٤٣٨) قال كالحال يدل على ذلك وعلى أن محله اذ لم يعلم معنى ماداعابه وعلى ذلك

والى هذا ذهب بعضهم وذهب آخرون الى أنه لا يدعوا في الصلاة ولا في غير الصلاة اه منه بلنظفه وقال ابن ناجي ماضه وزاد في الام ولا يدعوا بها في الصلاة فقهه ومه جوازها خارج الصلاة وهو كذلك قاله مالك نقله اللخمي اه منه بلنظفه * (تنبيه) * ظاهر كلامهم هنا أن الكراهية مطلقة كل يعلم معنى ماداعابه أم لا كلام ابن ناجي صريح في ذلك واصله قوله ولا يحرم بها ولا يدعوا ولا يحلف بردي في حق القادر واختلف في الدعاء بها في الصلاة على ثلاثاً فوال الكراهية على ظاهرها وقيل انه خفيف قاله مالك بلنظفه لا يكلف الله نفساً الا وسعها وقيل ان علم كونه اسماً في تلك اللغة جاز أخذه اللخمي من قوله وما يديره أن الذي قال كالحال اه منه بلنظفه قلت الظاهر من كلام المدونة عدم جواز الدعاء بها لانه قرنه بالاحرام بها وهو غير جائز وتعليله بقوله وما يديره الخ يدل على ذلك وعلى أن محله اذ لم يعلم معنى ماداعابه وعلى ذلك والله اعلم ففهمها الامان القرافي وابن الشاط فان الاول ذكر في الفرق الثاني والسبعين والمائة من فروقه حرمة الدعاء بالجمية وعمله بقوله لا يحتمل ان فيها ما ينافي جلال الربوبية فقال الثاني فيما قيده على الفروق ماضه وما ذكره من تحريم الدعاء بالجمية لما ذكره صحيح اه نقل ذلك شيخ شيوخه شيوخنا العلامة سيدي محمد بن عبد القادر القاسبي في شرح الحصن وسلمه فجزمهم بذلك من غير تنبيه على ما في المدونة دلائل واضحة على أنهم ما فهمها ما على ذلك ويشهد لذلك نماذج عليه غير واحد من حرمة الرقية بالجمية فان لا يعلم صحة ما رقى به وعمله بالعله التي على بها شهاب الدين رحمه الله حرمة الدعاء مع أن الرقية دعاء في المعنى فتأمل به انصاف والله اعلم وقد أخرج الحاكم في المستدرک عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحسن منكم أن يتكلم بالعريسة فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث النفاق قال المناوي أراد الاتفاق العملي لا الايماني والاندثار والتخويف اه والله اعلم وقول ز وقال انها خب هو بكسر الخاء مصدر أى خداع يقال خب يخب خبمان باب ع (والله اعلم) (والله اعلم) قلت أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق عطاء قال سمعت أبا هريرة يقول اذا صليت فان ربك امامك وأنت مناجيه فلا تلتفت قال عطاء وبلغني أن الرب تعالى يقول يا ابن آدم ان من تلتفت أنا خبرك عن تلتفت اليه وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال ان الله لا يزال متبلاً على العبد مادام في صلاته ما لم يحدث أو يبتلى وتلفت وأخرج ابن أبي شيبة عن الحكم قال ان من تمام الصلاة أن لا تعرف من عن يمينك الخب

فهمها الامان القرافي وابن الشاط فان الاول ذكر في الفرق الثاني والسبعين والمائة حرمة الدعاء بالجمية وعمله باحتمال أن فيها ما ينافي جلال الربوبية فقال الثاني ما ذكره من تحريم الدعاء بالجمية لما ذكره صحيح انظر شرح الحصن ويشهد لذلك ماض عليه غير واحد من حرمة الرقية بالجمية لمن لا يعلم صحة ما رقى به لعله المذكورة وقد أخرج الحاكم في المستدرک عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحسن منكم أن يتكلم بالعريسة فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث النفاق قال المناوي أراد الاتفاق العملي لا الايماني والاندثار والتخويف اه والله اعلم وقول ز وقال انها خب هو بكسر الخاء مصدر أى خداع يقال خب يخب خبمان باب ع (والله اعلم) (والله اعلم) قلت أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق عطاء قال سمعت أبا هريرة يقول اذا صليت فان ربك امامك وأنت مناجيه فلا تلتفت قال عطاء وبلغني أن الرب تعالى يقول يا ابن آدم ان من تلتفت أنا خبرك عن تلتفت اليه وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال ان الله لا يزال متبلاً على العبد مادام في صلاته ما لم يحدث أو يبتلى وتلفت وأخرج ابن أبي شيبة عن الحكم قال ان من تمام الصلاة أن لا تعرف من عن يمينك الخب

ولامن عن شمالك وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن سيرين قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة ويتفتنون يميناً وشمالاً فانزل الله قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون

فقالوا برؤسهم فلم يرفعوا أبصارهم بعد ذلك في الصلاة ولم يلبثوا عينا ولا شملا وأخرج ابن المبارك في الزهد وعبد الرزاق
والقريابي وعبد بن جريد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن علي أنه سئل عن قوله الذين هم
في صلاتهم خاشعون قال الخشوع في القلب وأن تلين كنفك للمرء المسلم وأن لا تلتفت في صلاتك وأخرج عبد بن جريد وابن
جرير وابن المنذر عن قتادة قال الخشوع في القلب وهو الخوف وغض البصر في الصلاة وأخرج الحكيم الترمذي من طريق
القاسم بن محمد عن أسماء بنت أبي بكر عن أم رومان والدة عائشة قالت رأيت أبي بكر أتميل في صلاة فخرجني فزحرت كعدت
أنصرف من صلاتي ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قام أحدكم في الصلاة فليسكن أطرافه لا يتميل تميل
اليهود فإن سكون الأطراف في الصلاة من تمام الصلاة قال ابن رشد من قدر الأمر حق قدره ولم يفارق الخوف قلبه خشع
في صلاته وأقبل عليها ولم يشغل سره في سواها وسكنت جوارحه فيها ولم يعثب يديه ولم يلتفت إلى شيء من الأشياء بعينه اه
(واقعا) قول ز صفة أي عبادة متنوعة أي مع بقاياه بالارض لأنه حينئذ يقوته الاعتدال والافلا وجهه للامنع والله أعلم
(وتفكر بدينوى) قلت قول ز فان شغله حتى لا يدري الخ هو الذي اعتمد جس في شرح الفقهية قائلا عن شيخه الحق
أي ابن زكري وبه تعقيد قاعدة البناء على المتين اذ لا ينبغي هنا على النية ويتوافق كلام الأئمة اه فأنامله والله أعلم (وتزويق
قلبه) قال مقيد عقاب الله عنه منه روى ابن ماجه بسند رجاله ثقات الا شيخه ابن الغلس ففيه مقال عن عمر رضي الله عنه
مرفوعا ما ساء عمل قوم قط الا زخرفوا مساجدهم وفي صحيح البخاري (٤٣٩) أمر عمر ببناء المسجد أي النبوي وقال

أمكن الناس من المطر وإياك
أن تحمر أو تصفر فتعفن الناس
وفي مسند أبي يعلى وصحيح ابن
خزيمة من طريق أبي قلابه عن
أنس مرفوعا يأتي على أمتي زمان
يتباهون بالمساجد ثم لا يعرفونها
الا قليلا وأخرج ابن داود
والنسائي من طريق أخرى عن أبي
قلاية عن أنس عن النبي صلى الله
عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى

الخط بالفتح الخداع وهو الجرب الذي يسمى بين الناس بالسداد رجل خب واهراة خبة
وقد تكسر حاءه فأما المصدر فيالكسر لا غير اه منها بالنظها وفي القاموس الخط
الخداع الجرب ويكسر اه منه بلفظه وقول المصباح وفعله من باب قتل قتلا كذا
وجده في النسخة التي يدي منه وهو مخالف لما في الصحاح والقاموس ونص الصحاح
الخط والخطب الرجل الخداع الجرب تارة منه خبيت ياربجل تخب خياما مثل علمت تعلم
علما اه منه بلفظه ونص القاموس والخطب بالكسر موضع وهيجان الجرب والخداع
والخبت والغش خبت كعلمت اه منه بلفظه (واقعا) قول ز عن أبي الحسن
صفة أي عبادة متنوعة قال شيخنا ج يعني مع بقاياه بالارض والافلا وجهه
للمنع اه وهو ظاهر لأنه اذا لم يرفع يده من موضع السجود يقوته الاعتدال فأنامله

يتباهى الناس في المساجد وفيه علم من أعلام النبوة لاخباره صلى الله عليه وسلم عما سبقه وقوع كذا خبر وأخرج الحكيم
الترمذي عن أبي الدرداء مرفوعا اذا زخرفتم مساجدكم وحلبتم مصاحفكم فالدمار عليكم اه والدمار الهلاك وهو دعاء وأخبر
وكان على كرم الله وجهه لا يصلي في مسجد من زخرف وقدمه بوما على مسجد بنى تميم وكانوا قد زخرفوه وقد حضرته الصلاة فقالوا
يا أمير المؤمنين ألا تنصلي في مسجد بنى تميم فقال لا تقولوا مسجد بنى تميم ثم جاوزوه وصلى في مسجد بنى ليث وقال نهيئنا أن نصلي
في مسجد أسس على غير تقوى ومر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على مسجد منقوش فقال لعن الله تعالى كل من بنى هذا
قائه أتفق ماله في معصية الله تعالى وإن له بكل درهم أنفة فيه كنه من نار ذكرهما الشعرا في تنبيه المغترين قال ابن حجر
وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك
خوفان الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعظيم ولم يقع الصرف على ذلك من بيت
المال اه ولابن نافع وابن وهب جواز تزويق المساجد في قبلتها ما لم يكثر وقال ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسبا أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة اه وعليه جرى في العمل القاسي قال ابن حجر والقسطلاني وتعب
بان المنع ان كان للث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كإقال وإن كان لخشية شغل قلب المصلي بالزخرفة فلا يليق بقاء العلة
وأنه أعلم وفي المدونة ذكر كمال الثامع من التزويق في قبله مسجد المدينة فقال كره ذلك الناس أي العلماء حين عملوه لأنه يشغل
الناس في صلاتهم اه

(وعبث بلحيته) قول ز حيث
 قلع منه الخ يوههم أنه اذا قلع منه
 أكثر من ثلاث تطل صلاته وفيه
 نظيره أنما ينبت على أن مسنة
 الأدمى نجسة أو على ما لا ين عرفة
 من أن ما زيل منه حال الحياة نجس
 على القوانين وتقدم أن ذلك كله
 خلاف الراجح فالصواب عدم
 البطلان مطلقا والله سبحانه أعلم

(فصل)

(الامشقة) قول مب وظاهر كلام ابن عرفة أنه لا يجوز أن يصلي به جالساً منه لعج وفيه نظر فإن كلام ابن عرفة صريح في أن المشقة معتبرة في حق المريض ونصه سمع ابن القاسم المريض قرب المسجد يصلي به ماشياً وبصلي جالساً لا يجزئ ولو وصله صحيحاً فرض صلى جالساً ابن رشد كما قدر على مشبه بقدره على قيامه فتقوم على قدر طاقته في كل ركعة قلت الفرض مشقة قيامه فكيف يكلف به فوجهه ترجيحها بيبته قائماً عليها بالمسجد جالساً اهـ يتحصل من النقول أن المشقة وحدها وان عظمت لا أثر لها في حق الصحيح على الراجح عند غير الباجي واتساقاً عنه لأنه تأول قول ابن مسلة على نحو المريض والمائت في السفينة وقوله ابن زرقون وعليه لم يبق إلا مصنف متمسك أصلاً وأما في حق المريض فعن غير عند أشهب واعتمده وكلام ابن القاسم في سماع موسى وكلام ابن رشد في غير ما موضح بشيد أنها غير معتبرة وهو الظاهر أن كانت المشقة لا يحصل منها تأخر برهولاً زيادة المرض ولا حدوث مرض آخر ولا فهي معتبرة اتفاقاً بالنظر الأصل والله أعلم

(وعبث بلحيته) قول ز حيث طلع منه مشقة أو اثنتان أو ثلاث الخ يوههم أنه اذا طلع منه أكثر من ثلاث تطل صلاته وفيه نظر لأن أنما ينبت على أن مسنة الأدمى نجسة أو على ما لا ين عرفة من أن ما زيل منه حال الحياة نجس على القوانين وقد تقدم أن ذلك كله خلاف الراجح فالصواب عدم البطلان مطلقا والله سبحانه أعلم

(فصل) في وجوب القيام

(الامشقة) قول مب وظاهر كلام ابن عرفة أنه لا يجوز أن يصلي به جالساً منه لعج وفيه نظر بل كلام ابن عرفة صريح في أن المشقة معتبرة في حق المريض ونصه ابن مسلة مشقة القيام عجز وقبوه ابن عبد الحكم خوف عود علمه وعدم ملك خروج الرمح بالقيام عجز عنه قلت الأوجز مشقة أباحة التيمم قال وسمع ابن القاسم المريض قرب المسجد يصلي به ماشياً وبصلي جالساً لا يجزئ ولو وصله صحيحاً فرض صلى جالساً ابن رشد كما قدر على مشبه بقدره على قيامه فيقوم على قدر طاقته في كل ركعة قلت الفرض مشقة قيامه فكيف يكلف به فوجهه ترجيحها بيبته قائماً عليها بالمسجد جالساً اهـ منه بلطفه فتأمل وسمع ابن القاسم الذي اختصره ابن عرفة وهو في رسم باع غلاماً من كتاب الصلاة الأولى ونصه وسئل مالك عن المريض يكون منزله قريتين المسجد فهو يبلغ إليه ماشياً ثم يصلي جالساً قال لا يجزئ ذلك ولو أصابه بعد أن يأتي المسجد أمر وقد جاء صحيحاً لم أره بأساً أن يصلي جالساً قال القاضي وهذا كما قال لأنه اذا قدر على الاتيان من مسكنه إلى المسجد وإن كان قريتين لا يضعف عن القيام في الصلاة وإن ضعف عن القيام مع الإمام فليزله أن يقرعه معه ما طاق فإذا ضعف عن القيام جلس في بقية ركعته ويقفل ذلك في كل ركعة لأن القيام عليه فرض في كل ركعة لا يحمله عنه الإمام ولا يسهط وهو قادر عليه اهـ منه بلطفه ومواجهه ابن عرفة كلام الإمام هو الظاهر منه لمن تأمل أوله وآخره فليست أملاً بانصاف والله أعلم * (تنبيه) جلهم قول ابن مسلة على ظاهره وجعلهم إياه مقابلاً لمخالف لما فهمه منه أبو الوليد الباجي فإنه قال في ترجمة فضل صلاة القائم على صلاة القاعد من المتقي مائنه فاما من تجوز له صلاة التريضة فاعدا فهو المقعد الذي لا يقدر على القيام والمريض الذي لا يستطيع القيام بحال وقال محمد بن مسلمة من لا يقدر على القيام إلا بمشقة صلى جالساً قال الإمام أبو الوليد وعندي أن ذلك كالربض والمائت في السفينة اهـ منه بلطفه فرد ما لا ين مسلمة لما نقلوه عن أشهب ولم يجعله خلافاً كما فهمه غير واحد وقد أشار لهذا غ في تكميله فإنه لما ذكر كلام ابن عرفة وابن عبد السلام وضح قال عقب ذلك مائنه قلت تأمل هذه النقول مع قول الباجي مائنه فاما من تجوز إلى آخر ما قدمناه عنه وقال بعده وقبله ابن زرقون اهـ منه بلطفه فعلى تأويل الباجي الذي قبله ابن زرقون لم يبق إلا مصنف متمسك أصلاً قلت وقد أغفلوا كلهم ما في سماع موسى من كتاب الصلاة الثاني ونصه وسئل ابن القاسم عن المريض الذي لا يستطيع القراءة ولا التكبير وهو يعرف الصلاة أيجزئ أنه أنوى التكبير ويؤي

في الركوع والسجود بغير قراءة وتجزئته صلاة قال ابن القاسم يحرك لسانه بالتكبير والقراءة على قدر ما يطيق وتجزئته انصلاوة لا يجزئته أن ينوي التكبير والقراءة إذا لم يحرك بذلك لسانه قال القاضي معنى هذه المسئلة في الذي لا يستطيع القراءة ولا التكبير من أجل مرضه لا يجهد ومشقة تلحقه في ذلك وأما لو كان لا يستطيع أن يحرك لسانه بالتكبير والقراءة لاجزأته صلاة دون أن يحرك لسانه بشئ من ذلك لأن عدم القدرة على الفروض مسقط لوجوبها باجتماع قال الله عز وجل لا يكلف الله نفسا الا وسعها اه منه بلفظه فهذا نص من ابن القاسم أن المشقة في حق المريض لا تسقط الفرض وسلمه ابن رشد ولم يحك فيه خلافا وهذا الفرض وان كان غير القيام الذي هو محل النزاع لكن الفرضية والمشقة موجودة في الجميع مع أن كلام ابن رشد المتقدم أنفاً يفيد الغاءه في القيام نفسه في حق المريض لقوله لان القيام عليه فرض ولا يسقط وهو قادر عليه اه وكلامه أيضاً في شرح المسئلة الاولى من رسم العرب من سماع عيسى من كتاب الصلاة كالصريح في ذلك أو صريح ونصه قوله ان القاعدة لا يوجب في السجود الامن عليه يريد في الفريضة صحيح لا اختلاف فيه لان السجود فرض كالقيام فلا يسقط عنه الا بعدم القدرة عليه اه منه بلفظه وذلك كله خلاف ما نقلوه عن أشهب وقيلوه وهذا هو الظاهر ان كانت المشقة لا يحصل منها تأخير البر ولا زيادة المرض ولا حدوث مرض آخر والافهي معتبرة اتفاقاً والمفهوم من كلام ابن عبد السلام أن اعتبار مشقة المريض من باب التعليل بالظنة وتحصل مما سبق كله أن المشقة وحدها وان عظمت لا أثر لها في حق الصحيح اتفاقاً على طريقة الباجي ومن واقعه وعلى الرابع عند غيره وأما في حق المريض فمعتبرة عند أشهب واعقده وكلام ابن القاسم في سماع عيسى وكلام ابن رشد في غير ما موضع يفيد أنها غير معتبرة والله أعلم (وهل يجب فيه الوسع) قول من الظاهر في هذا أن لو قال المصنف فيه تردد الخ نحوه للباطي فانه لما ذكر كلام الخمي قال بعده ما نصه قلت وهذا اختلاف لا تأويل اه منه بلفظه قلت الظاهر أن ما قاله المصنف صحيح فانه أشار بالتأويل الى فهم الخمي والمازري وفهم ابن بشير قال في ضيق مانصه والاقر في الأعياء أن يكون الى الوسع لانه أقرب الى الاصل وهو ظاهر مختصر ابن شعبان وأخذ الخمي والمازري من قوله في المدونة في المصلي قائماً يكون ايماءه بسجوداً أخفض من الركوع أنه ليس عليه نهاية طاقته ورد ما من بشير بانه قال ذلك للفرق لانه لا يوجب وسعته اه منه بلفظه وهو صريح في اختلاف فهم في فهم المدونة قائماً له بانصاف والله أعلم (ويجزئ أن يسجد على أنفه) ابن عرفة وفيها من يجيئه قروح أو مأولم يسجد على أنفه أشهب ان يسجد عليه أجزأه الخمي على قول ابن حبيب يجب وفي كون قول أشهب وفاقاً أو خلافاً طريقة الصقلي مع شيخه عتيق وبعض شيوخه مع ابن القصار اه منه بلفظه قال ابن عاشر بما يغبر في القول بعدم الاجزاء ان يسجد على أنفه قولهم يجب فيه الوسع اه منه بلفظه قلت انما يغبر فيه لو كان قولهم يجب فيه الوسع متفقاً عليه وليس كذلك نعم يظهر ذلك اذا كان القائل بعدم الاجزاء قائلاً بوجوب الوسع فيه ولم تنف على ذلك اكن

(وهل يجب الخ) قول من الظاهر في هذا الخ نحوه للباطي فانه لما ذكر كلام الخمي قال وهذا اختلاف لا تأويل اه والظاهر صحة ما للمصنف فانه أشار بالتأويل الى فهم الخمي والمازري وفهم ابن بشير قال في ضيق مانصه والاقر في الأعياء أن يكون الى الوسع لانه أقرب الى الاصل وهو ظاهر مختصر ابن شعبان وأخذ الخمي والمازري من قوله في المدونة في المصلي قائماً يكون ايماءه بسجوداً أخفض من الركوع أنه ليس عليه نهاية طاقته ورد ما من بشير بانه قال ذلك للفرق لانه لا يوجب وسعته اه منه بلفظه وهو صريح في اختلاف فهم في فهم المدونة والله أعلم (ويجزئ أن يسجد على أنفه) ابن عرفة وفيها من يجيئه قروح أو مأولم يسجد على أنفه أشهب ان يسجد عليه أجزأه الخمي على قول ابن حبيب يجب وفي كون قول أشهب وفاقاً أو خلافاً طريقة الصقلي مع شيخه عتيق وبعض شيوخه مع ابن القصار اه منه بلفظه قال ابن عاشر بما يغبر في القول بعدم الاجزاء ان يسجد على أنفه قولهم يجب فيه الوسع اه منه بلفظه قلت انما يغبر فيه لو كان قولهم يجب فيه الوسع متفقاً عليه وليس كذلك نعم يظهر ذلك اذا كان القائل بعدم الاجزاء قائلاً بوجوب الوسع فيه ولم تنف على ذلك اكن

* (قائدة) * الصقلي هو الامام أبو بكر محمد بن يونس والصقليان هو أبو محمد عبد الحق وهو مأمون بن أبي بصير صقلية قال غ في تكميله قال ابن هشام الخمي تلميذ أبي بكر بن العربي في لحن العامة ويقولون صقلية بسين مكسورة والاصواب صقلية بصاد وواف مندوحتين وأما صقلية بسين مكسورة (٤٣٣) فضبعة في غوطة دمشق والاصل فيها واحد غير أن هذه عبرت فقيمت

أيعرف فيه ما تقدم عند قوله وأعاد لترك أنه بوقت من الاقوال الثلاثة بناء على طريقة الأكثر من أن الخلاف بعد الوقوع وأنه مطلوب ألا بالسجود عليه قول واحد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فالظاهر تأويل ابن يونس ومن وافقه وإن ابن القاسم لم يخالف أشبه بالاجزاء بل كان القياس أن يكون مطلوباً بالسجود عليه ابتداء فتأمل بانصاف * (قائدة) * قول ابن عرفة الصقلي هو الامام أبو بكر محمد بن يونس وتارة يقول الصقليان وهما ابن يونس المذكور وأبو محمد عبد الحق وهما منسوبان إلى صقلية قال غ في تكميله مانصه قال أبو عبد الله محمد بن هشام الخمي تلميذ أبي بكر بن العربي في لحن العامة ويقولون صقلية بسين مكسورة والاصواب صقلية بصاد مفتوحة وواف مفتوحة فأما صقلية بسين مكسورة فضبعة في غوطة دمشق والاصل فيها واحد غير أن هذه عبرت فقيمت بالصاد مفتوحة وبقيت تلك على حالها وسقاية اسم رومي وتفسيره قيز وزيتون اه وقال أبو محمد الرشاطي جزيرة صقلية فيها مدن كثيرة وصقلية اسم لاحد مدنها فنسبت الجزيرة كلها اليها طواها سبعة أيام وعرضها خمسة فتمت سنة اثنتي عشرة ومائتين وابتداء فتحها على يد أسد بن فرات ومات قبل كماله ثم أسرت سنة خمس وثمانين وأربع مائة اه وفي القاموس وصقلية مشددة اللام جزيرة بالمغرب اه قلت وقع في نسخة هوني من القاموس اسقاط ونصه وصقلية بكسر الهمزة وهكذا ضبطه جماعة وضبطه ابن خلكان والذهبي في شرح النخبة والاهلالي في نور البصر بفتح الصاد والقاف وصوره بعضهم وجعل كسر الصاد خطأ وقال الشيخ سيدي عبد المجيد الزبادي في رحلته بهسند أن ذكر نص القاموس مانصه ورأيت بخط بعض الادباء اللغويين مانصه والصقلي بفتح الصاد المهملة والاقاف وبعد هذا لام مشددة نسبة الى جزيرة صقلية وهي في بحر المغرب من افرقية اترعها الافرنج من المسلمين في سنة أربع وستين وأربع مائة اه فانظر أي

الاضطراب أصوب أو همانعاً ساغان وهو الاقرب اه والله أعلم (الصحیح الخ) قول ميب انظره وقد تقدم عند ز الخ مراد ابن ناجي حسب ما يظهر من كلامه أنه لا يعرف الجواز ولذلك أقروا كلامه والله أعلم وانظره مع باقي المعيار عن البرزني ونصه فان كان مراداً جازان كان صحيحاً فقولان وظاهر المدونة الصحيحة مطابقاً قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ منه جواز جلوس الرجل على خالص الحرير إذا جعل عليه كثيف غيره ويشبه ما غشي من آية الذهب بالرماس اه منه بالظنه * (مسئلة) * قال في نوازل الطهارة من المعيار مانصه وسئل يعني ابن عرفة عن السقف اذا كانت فيه كوة تتأهل مرحاضاً وغيره من الخجاسات أو حصير فيه نقب لاتصل مياه المصلى الى ما تحته من الخس ولكنه يستقر على الاعلى فاجاب نفع الصلاة على السقف والسرير ويعيد الثاني لشدة الاتصال وأجاب الشيخ أبو القاسم الغبري بجملة صلاة الجميع اه منه بالظنه وقد ذكر البرزني في نوازل الفتويين معاً ونصه فكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول نفع صلاة صاحب السقف والسرير ويعيد الثاني لشدة الاتصال وكان شيخنا أبو القاسم الغبري يفتي بجملة صلاة الجميع اه منه بالظنه وقد ذكر قبل هذا بقرب ما يرجح فتوى الغبري فانه لما ذكر

عن وقد تقدم عند ز الخ مراد ابن ناجي حسب ما يظهر من كلامه أنه لا يعرف الجواز ولذلك أقروا كلامه والله أعلم وانظره مع قول المعيار عن البرزني فان كان مراداً جازان كان صحيحاً فقولان وظاهر المدونة الصحيحة مطابقاً قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ منه جواز الجلوس على خالص الحرير إذا جعل عليه كثيف غيره ويشبه ما غشي من آية الذهب بالرماس اه

* (مسئلة) * لما ذكر البرزلي عن عز الدين أن من صلى الى جنب من (٤٣٣) يفتق نجاسة ثيابه وبلاصقه فلا يجوز قال

لا يخلو عندنا أن يعتد عليه أو بلاصقه خاصة فإن كان يعتد عليه بحيث يجلس على ثيابه أو بسجده بعض أعضائه فكما قال وان بلاصقه خاصة فأحفظ في الإكمال أن ثياب المصلي إذا كانت تماس النجاسة ولا يجلس عليها فلا تضره اهـ منها بلفظها ونقله في المعيار فحجة الصلاة في مسئلة الحصر تؤخذ مما نقله عن الإكمال بالأحرى والله أعلم (لا اضطجاع وان أولاً) قول ز محمول على المريض الذي لا يقدر إلا على الاضطجاع الخ انظر من قبله بذلك فإن ظاهر كلامهم هو ألا كراهة كما هو ظاهر تت قال النجوى ما نصه واختلف في المنقل مضطجعا على ثلاثة أقوال فأجاز ذلك ابن الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضاً وأجازاه الأبهري الصحيح واحتج بجديد عمران بن حصين قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً فقال ان صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى مضطجعا فله مثل نصف أجر القاعد آخر جه البخاري اهـ منه بلفظه ونقله أبو الحسن عند قول المدونة ولا يصلي مضطجعا إلا مريض ونقله ابن عرفة مختصراً ونصه وفي الاضطجاع في النفل النجوى ثابته للمرضى للأبهري والشيخ عن بعض أصحابنا والحلاب اهـ منه بلفظه ونص الحلاب ولا يشغل المضطجع على جنبه ولا على ظهره إلا من عله اهـ منه بلفظه وكلام ابن الحاجب وضيق يدل على أن محل الخلاف هو القادر على الجلوس ابن الحاجب ولا يتنقل قادر على القعود مضطجعا على الأصح ضيق قوله قادر على القعود ظاهره سواء كان مريضاً أو صحيحاً وحكى النجوى في المسئلة ثلاثة أقوال أجاز ذلك في الحلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضاً وأجازاه الأبهري للصحيح ومنشأ الخلاف القياس على الرخص اهـ منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن ما قاله ز غير صحيح والله سبحانه أعلم

* (فصل) *

* (فصل) في قضاء القوائت وما انصل به *

(وجوب قضاء فائتة) قول مب ومثل هذا في آخر أجوبته الخ ما نصبه إليها هو كذلك في أوله ولكن الظاهر تأويله ليوافق ما له هو في أول مسائل الصلاة من أجوبته ونص ما أشار إليه مب ولا ينبغي لمن عليه صلوات فائتة قد ضيعها أو ناسى أو نسى أو تركها متعمداً حتى خرج وقتها أن يشتغل عن قضاءها صلاة النافلة إن الواجب عليه أن يعجل قضاءها ما استطاع يقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع إليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري فإن كانت كثيرة أمر أن يصلها متى وجد السبيل إلى ذلك من ليسل أو نهار حتى يأتي على جميع ما نسى أو ترك دون أن يضع ماله من حوائج دنياه فلا يجوز له أن يشتغل في أوقات الفراغ ووجود السبيل إلى القضاء بصلاة النافلة إذ لا تجزئه من صلاة الفريضة وانما يجوز له أن يصل قبل تمام ما عليه من قضاء الصلوات الفائتة الصلوات المستنونات

يشغل في أوقات الفراغ ووجود السبيل إلى القضاء بصلاة النافلة (٥٥) رهوني (أول) إذ لا تجزئه من صلاة الفريضة وانما يجوز له أن يصل قبل تمام ما عليه من قضاء الصلوات الفائتة الصلوات المستنونات

وما خفف من النوافل المرغب فيها كركعتي النحر وركعتي الشفع المتصلة بالوتر وما أشبه ذلك اذ لا يخفى أن يقوته بذلك قضاء ما عليه من الصلوات والاصل في جواز ذلك واستحبابه ماروى من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح اذ نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وأما ما كثر من النوافل المرغب فيها كقيام رمضان مع الامام في المسجد فتجبل قضاء الفوائت على الرجل آكد منه فلا ينبغي له أن يترك ما عليه من القضاء ويستغنى عنه بقيام رمضان مع الامام فان فعل ولحقه في ذلك حرج فن ناحية تأخير قضاء الفوائت مع القدرة على أدائها من ناحية قيامه مع الامام لانه ما جوفى قيامه مع الامام وان كانت عليه صلوات منسبات فهو اولى به من الاشتغال بغير قضاءه وما جاء من انه لا تقبل من أحد نافلة وعليه فرضة معناه والله أعلم في الرجل يصلى النافلة في آخر وقت الفريضة قبل أن يصلى الفريضة فتقوته بذلك صلاة الفريضة مثال ذلك أن يترك صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس بمقدار ركعتين فيصل ركعتي الفجر أو غيرها من النوافل ويترك صلاة الصبح حتى تطلع الشمس أو يترك صلاة العصر الى قرب مغيب الشمس بمقدار أربع ركعات فيتناول ويترك صلاة العصر حتى تغيب الشمس بدليل ماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر يوم الوادي بعد أن طلعت الشمس قبل صلاة الصبح على ما ذكرناه فلا يصح قول من قال ان من صلى نوافل وعليه صلوات فوائت انه عاص لله تعالى في فعله ذلك الا أن يريد أنه عاص في تأخير الفرائض اذ لم يصلها في مكان النوافل لافي صلاة النوافل فيكون لذلك وجه على ما بيناه فليس وقت الصلاة الفائتة أو الصلوات الثلاث حين تذكر وقت مضيق لا يجوز التأخير عنه بحال كآخر وقت العصر والعصر عند الغروب وكآخر وقت الصبح للصبح قبل الطلوع اذ قد فات وقتها المؤقت لها وترتب قضاءها في ذمتها فانما يؤمر بالتجيل لها حين يذكرها مخافة أن تحتزمه المنسية قبل أدائها فيجوز له أن يؤخرها عن وقت ذكرها في الموضوع الذي يغلب على ظنه أن قضاءه لها لا يقوت بذلك فهي تجب بالذكر لا على الفور فهذا وجه مسألت عنه اهـ منها بلقطها فاما قوله هنا وفي البيان فليس وقت الفائتة مضيق الخ فلا اشكال فيه وليس بخالف لما قاله غيره لانه انما في تضيقا مقيدا بقوله كآخر وقت العصر للعصر عند الغروب الخ لا تضيقا مطلقا وهذا الذي قاله لا يخالف فيه والالزم أنه اذا تذكرها في موضع لا ماء معه ولا يصل الى الماء الا بعد مضى مقدار ما يسعها انه يجب عليه أن يتيم ويصلها وكذا اذا ذكرها بموضع نجس ولا يصل الى طاهر الا بعد مضى مقدار ما يسعها الله يصلها بذلك الموضوع النجس ولا ظن أحد ايلتزم ذلك وقد صرح الباجي بأن عليه الانتقال الى موضع طاهر مع أن كلامه يفيد اتفاق العلماء على وجوب القضاء فورا انظر الاصل والله أعلم وقول من يزور ولم أعرف من أين أتى به أخذ والله أعلم من قول ابن رشد في الاجوبة وان كانت عليه صلوات منسبات

وما خفف من النوافل المرغب فيها كركعتي النحر وركعتي الشفع المتصلة بالوتر وما أشبه ذلك اذ لا يخفى أن يقوته بذلك قضاء ما عليه من الصلوات والاصل في جواز ذلك واستحبابه ماروى من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح اذ نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وأما ما كثر من النوافل المرغب فيها كقيام رمضان مع الامام في المسجد فتجبل قضاء الفوائت على الرجل آكد منه فلا ينبغي له أن يترك ما عليه من القضاء ويستغنى عنه بقيام رمضان مع الامام فان فعل ولحقه في ذلك حرج فن ناحية تأخير قضاء الفوائت مع القدرة على أدائها من ناحية قيامه مع الامام لانه ما جوفى قيامه مع الامام وان كانت عليه صلوات منسبات فهو اولى به من الاشتغال بغير قضاءه وما جاء من انه لا تقبل من أحد نافلة وعليه فرضة معناه والله أعلم في الرجل يصلى النافلة في آخر وقت الفريضة قبل أن يصلى الفريضة فتقوته بذلك صلاة الفريضة مثال ذلك أن يترك صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس بمقدار ركعتين فيصل ركعتي الفجر أو غيرها من النوافل ويترك صلاة الصبح حتى تطلع الشمس أو يترك صلاة العصر الى قرب مغيب الشمس بمقدار أربع ركعات فيتناول ويترك صلاة العصر حتى تغيب الشمس بدليل ماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر يوم الوادي بعد أن طلعت الشمس قبل صلاة الصبح على ما ذكرناه فلا يصح قول من قال ان من صلى نوافل وعليه صلوات فوائت انه عاص لله تعالى في فعله ذلك الا أن يريد أنه عاص في تأخير الفرائض اذ لم يصلها في مكان النوافل لافي صلاة النوافل فيكون لذلك وجه على ما بيناه فليس وقت الصلاة الفائتة أو الصلوات الثلاث حين تذكر وقت مضيق لا يجوز التأخير عنه بحال كآخر وقت العصر والعصر عند الغروب وكآخر وقت الصبح للصبح قبل الطلوع اذ قد فات وقتها المؤقت لها وترتب قضاءها في ذمتها فانما يؤمر بالتجيل لها حين يذكرها مخافة أن تحتزمه المنسية قبل أدائها فيجوز له أن يؤخرها عن وقت ذكرها في الموضوع الذي يغلب على ظنه أن قضاءه لها لا يقوت بذلك فهي تجب بالذكر لا على الفور فهذا وجه مسألت عنه اهـ منها بلقطها فاما قوله هنا وفي البيان فليس وقت الفائتة مضيق الخ فلا اشكال فيه وليس بخالف لما قاله غيره لانه انما في تضيقا مقيدا بقوله كآخر وقت العصر للعصر عند الغروب الخ لا تضيقا مطلقا وهذا الذي قاله لا يخالف فيه والالزم أنه اذا تذكرها في موضع لا ماء معه ولا يصل الى الماء الا بعد مضى مقدار ما يسعها انه يجب عليه أن يتيم ويصلها وكذا اذا ذكرها بموضع نجس ولا يصل الى طاهر الا بعد مضى مقدار ما يسعها الله يصلها بذلك الموضوع النجس ولا ظن أحد ايلتزم ذلك وقد صرح الباجي بأن عليه الانتقال الى موضع طاهر مع أن كلامه يفيد اتفاق العلماء على وجوب القضاء فورا انظر الاصل والله أعلم وقول من يزور ولم أعرف من أين أتى به أخذ والله أعلم من قول ابن رشد في الاجوبة وان كانت عليه صلوات منسبات

في دعوى النسخ ثم قال وقد ذكر أصحابنا من منع نسخ هذا الفعل في ذلك وجهين أحدهما
 أنه هو صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتقاد لثلاثين من أصحابه أنهم وقد كانوا نصبوا من طول
 السرى فاشفق أن يتي منهم جماعة لا يستطيعون بالاذان والاقامة والرحيل يوم جيعهم
 ونوقظ أولهم وآخرهم والثاني وهو الأبين أن النبي صلى الله عليه وسلم علل وجه الاعتقاد
 والامتناع من الصلاة في ذلك الوادي بما ذكره في حديث زيد بن أسلم أن هذا واد به شيطان
 وهذه له الأطربق لنا نحن إلى معرفتها فلا يلزمنا العمل بها ثم قال بعد كلام مانصه وقوله
 حين قضى الصلاة من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها تنبيه لهم على فقه ما فعله وأخبار
 أن الاشتغال بالرحيل من الوادي وغير ذلك ليس مما يجوز أن يقاس عليه غيره من الأعمال
 التي ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن فرض من ذكر صلاة أن يصلها ولا يشتغل برحيل ولا
 غيره لكن الرحيل من ذلك الوادي كان شرطاً في صحة الصلاة على الوجه الذي ذكرناه
 ومثل ذلك أن يذكر الصلاة وهو في موضع نجس فإن عليه أن ينتقل منه إلى موضع طاهر
 اه منه بلفظه وهذا موافق في المعنى لقول ابن رشد المذكور فتأمل بانصاف وأما قوله
 فيجوز له أن يؤخرها إلخ فظاهره المخالفة لما قاله غيره ولكن يجب تأويله لأن جملة على
 ظاهره وجب التناقض في كلامه لقوله في صدر هذا الجواب أمر أن يصلها متى ما قدر
 ووجد السبيل إلى ذلك إلخ وبديل منه له من الاشتغال بكثير النوافل وبغير ما لا بد
 منه من أمر معاشه فيجب رد آخر الكلام لأوله فيحمل قوله فيجوز له أن يؤخرها عن وقت
 ذكر لها أن ذلك لا يشتغاله يسير النوافل المتأكدة أو بما لا بد منه من أمر معاشه في
 الموضع الذي يغلب على ظنه أن قضاءه لها لا يفتقر بأشغاله بذلك والواجب عليه ترك
 ذلك والمبادرة إليها فيفتق أول الكلام وآخره وعما يعين جملة على ذلك أيضاً أن جملة على
 ظاهره وجب خرقه للأجاء الذي حكاه أول مسائل الصلاة من أجوبته ونصه ومن نام
 عن الصلاة وتر كها ناسيها أو متعمدا لعذراً أو غير عذر حتى خرج وقتها فعليه أن
 يصلها بعد خروج وقتها فرضاً واجباً ولا يسعه تأخير عن وقت ذكرها إياها أن كان نسيها
 ولا عن وقت قدرته عليها أن كان تركها لعذر غلبه عليها وأما أن كان تركها متعمدا
 لتر كها متها ونابها دون عذر غلبه عليها فهو عاص لله عز وجل في تأخيرها عن وقتها
 وفي تأخيرها بعد وقتها بما أخرها وهذا كله مما لا اختلاف فيه بين أحد من علماء
 المسلمين اه منها بلفظها * (تنبيه) * في ح عن الشيخ زروق مانصه وكان
 شيخنا القوري يفتي بأنه أن كان يترك النفل للفرض فلا ينفصل وإن كان للمطالبة
 فتفصله أولى ولم يعرف من أين أتى به اه * قلت أخذتموه والله أعلم من كلام ابن رشد
 السابق لقوله فهو أولى به من الاشتغال بغير قضاؤه فراجع متأملاً (والقوائت في
 أنفسهم) يفهم منه أن من عليه صلاة يوم مثلاً أنه يبدأ بصلاة الصبح وفي ابن يونس مانصه
 فقال محمد بن أبي زمنين فبين عليه صلوات كثيرة فقيل أنه يبدأ بصلاة الظهر وقيل
 يبدأ بصلاة الصبح اه منه بلفظه * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن الترتيب يجب
 بين القوائت ولو كانت من جنس واحد وهو ظاهر كلام غيره أيضاً وفي ابن يونس مانصه

فهو أولى به من الاشتغال بغير
 قضاؤه (والقوائت إلخ) يفهم منه
 أن من عليه صلاة يوم مثلاً أنه يبدأ
 بالصبح وظاهر المصنف كغيره
 وجوب ترتيب القوائت ولو كانت
 من جنس واحد كظهيرين
 أو عصرين وقال ابن القصار انه
 لا ترتيب بينهما وجملة ابن ناجي
 تفصيلاً انظر نصح في الاصل والله
 أعلم

قال ابن القصار في ذكر صلاتين ظهرين أو عصرين ان الترتيب يسقط فيه ما لانهم امن
جنس واحد وصفتها واحدة والنسبة لهما واحدة وقد اجتمعا في وقت الذكر فلا فائدة
في ترتيب احدهما على الاخرى وليس كذلك اذا كانتا مختلفتين قال وليس عن مالك
في هذا نص وانما النص في الصلوات المختلفة وهو شيء رأيت واخترتة اه منه بلفظه وقد
جعله ابن ناجي تقييداً فانه قال عند قول المدونة وان ذكرها بعد ان فرغ أعاد الصبح
مانصه قال ابن هرون هذا يدل على أن مذهبه وجوب الترتيب بين يسير الصلوات وهو
أحد الاقوال الثلاثة وقيل سنة وقيل واجب مع الذكركه اذا اختلفت المناسبات فان
اتفقت كن نعي ظهرين أو عصرين من يومين فقال ابن القصار لا ترتيب بينهما اه منه
بلفظه فتأمل (وان خرج وقتها) لو قال المصنف ولو خرج وقتها رد قول ابن وهب تقدم
الحاضرة وقول أشهب بخبر كان أحسن (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه والمشهور تقديم
يسير ما فات على ما حضر ولو ضاق وقته بعض شيوخ عبد الحق واليسير بقية كيسراً أصلاً
ورجع ابن القاسم اسقوط قضاء الوقية عن ذا كرم ما يستغرق وقتها من ذي عذر ابن وهب
الوقية أخق وخبر أشهب ابن بشير عن البغداديين تقديم المنسية مستحب فقول ابن رشد
بقدم اليسير اتنا فاعرب اه منه بلفظه ونقله غ في تكمله وزاد مانصه ابن شاس
ومستند المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بدأ بصلاة العصر بعد
ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب خرجهم مسلم وقال ابن عبد السلام الأصح قول ابن
وهب لغبر وجهه ولا يتم الاحتجاج لان القاسم يحدث الخندق لان المغرب باق وقتها
حينئذ اما الضرورى واما الاختيارى وهو الصحيح اه منه بلفظه (وهل أربع أو
خمس خلاف) أى قولان مشهوران أما الثاني فشهر المازرى كما في ضيق وعلى تشهير
اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة فانه قال عند قول المدونة وان ذكر صلوات يسيرة مثل
الثلاث وما قرب في وقت صلاة بدأ بهن وان فات وقت الحاضرة اه مانصه اختلف
في حد اليسير على ثلاثة أقوال فقيل خمس قائل وهو المشهور قاله المازرى وقيل الاربع
وتأوله بعضهم على قوله القولها وما قرب وقيل الثلاث لأزيد وتأوله بعضهم على وجعل
قولها وما قرب على ما دون الثلاث وهو بعبدو بهذين القولين قال يحسنون وظاهرها
لا فرق بين أن تكون الصلوات اليسيرة أصلاً أو بقاء وهو كذلك اتفاقاً اه منه بلفظه وهو
الذى صوبه في المقدمات ونصها واختلف في حدها أى الكثرة ما هو فقيل الاربع وقيل
الخمس وقيل الست وهو الصواب اه منها بلفظها وعليه اقتصر ابن الجلاب وصاحب
التلقين وصاحب الارشاد أبو بكر الوفا وروض الاول فنسى خمس صلوات أو ما دونهن
ثم ذكر ذلك في وقت صلاة أخرى بدأ بالمناسبات وان خرج وقت الحاضرة اه منه بلفظه
ونص الثاني والترتيب في الصلوات واجب بالذكر في الخمس فدو وهي أول عند ضيق
الوقت من الحاضرة اه منه بلفظه ونص المسائل يجب ترتيب الفوائت مع الذكركه
ثم ادونهم تقدم على الحاضرة اه منه بلفظه ونص الرابع وانما يعيدها اذا كانت المناسبات
خساً فاقول اه على نقل ابن عرفة بلفظه ورجحه ابن الجلاب أيضاً ونصه والترتيب

(وان خرج) لو عبر بلورد قول ابن
وهب تقدم الحاضرة وقول أشهب
يخير وفي تكميل غ مانصه
ابن شاس ومستند المشهور أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الخندق بدأ بصلاة العصر بعد
ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
المغرب خرجهم مسلم وقال ابن
عبد السلام الأصح قول ابن وهب
لتفسير وجهه ولا يتم الاحتجاج لابن
القاسم يحدث الخندق لان المغرب
وقت باق حينئذ اما الضرورى واما
الاختيارى وهو الصحيح اه (وهل
أربع الخ) أما الثاني فشهر المازرى
وعلى تشهيره اقتصر ابن ناجي في
شرح المدونة وهو الذى صوبه
في المقدمات واقتصر عليه ابن
الجلاب وصاحب التلقين والارشاد
وأبو بكر الوفا ورجحه ابن الجلاب
وأما الاول فلم يذكر في ضيق من
شهره ولا من صححه واقتصر على
نسبته لظاهر الرسالة وأول ابن رشد
انه ظاهر المدونة وقول ابن يونس
اختلف ان كانت خمس صلوات
فقيل يبدأ بهن وقيل بالحاضرة اه
وذكر الحمى وابن عرفة للخلاف
من غير ترجيح وكان المصنف اعتمد
في تشهيره على نسبة ابن رشد له
لظاهر المدونة وعلى قول ابن يونس
أيضاً انه أشبه بظاهر المدونة لكن
لا يقوى قوة الآخر ولذا اقتصر عليه
في المرشد المعين والله أعلم

في قضاء سائر الفوائت وهي الخمس فمادونها أصلاً أو بقاء وقبل الأربع واجب مع الذكر
 اه وأما الأول فلم يذكري ضيق من شهره ولا من صحته واقتصر على نسبه تظاهر الرسالة
 ولقول ابن رشد أنه تظاهر المدونة وقول ابن يونس واختلاف ان كانت خمس صلوات فقليل
 يبدأ بهن وقيل بالحاضرة اه وقد ذكرنا التعمي وابن عرفة الخلاف من غير ترجيح وكان
 المصنف اعتمدوا الله أعلم في تشهيره على نسبة ابن رشد له تظاهر المدونة وعلى كلام ابن يونس
 الذي أغفله هو وابن عرفة فانه قال بعد ما نقله عنه يسير ما نصه وان ذكر خمس صلوات
 فأكثراً بدأ بالحاضرة ثم يصلي ما ذكر بعد ذلك ولا يعيد الحاضرة وان كان في وقتها وكذلك
 لو ذكرهن بعد ما صلى الحاضرة وان ذكر الخمس وهو في الحاضرة فليتمها عليها فاذا فرغ
 صلى التي ذكر ولا يعيد الصلاة التي ذكرهن فيها ويحتمل أن تكون الخمس في حيز القليلة
 وما تقدم أشبه بظاهر المدونة ولا اشكال في الست انها في حد الكثير اه منه بلفظه
 لكن لا يقوى هذا قوة الآخر ولهذا والله أعلم اقتصر في المرشد المعين على الثاني والله أعلم
 (أعاد وقت الضرورة) ابن عرفة وفي كون الوقت الضروري أم الاختياري رواية للثعفي
 ولم يحل ابن رشد غير الأول اه قلت هو مذهب المدونة ونصها ومن ذكر صلاة نسيها
 صلاها وأعادها هو في وقته من الصلوات ووقت الظهر والعصر في هذا النهار كله والمغرب
 والعشاء الليل كله والصبح إلى طلوع الشمس اه منها بلفظها (تبينه) قال غ في
 تسكمله عند نسيها السابق ما نصه اعتبرها هنا وقت الضرورة بخلاف المشهور فمن صلى
 بنجاسة ناسياً أنه يعيد ما لم تصفر الشمس قال ابن عبد السلام والفرق بينهما عسر أو ريد ذلك
 الإمام نفي الدين بن دقيق العيد أخبرني عنه بذلك غير ما مره شيخنا المرحوم أبو يحيى أبو
 بكر بن القاسم بن جماعة وكان يقول أحبته عنه بقوة الخلاف في مسئلة الترتيب وضعفه
 في مسئلة النجاسة فلم يظهر لي قبول ذلك يعني أن الاعادة وان كانت مستحبة في المسئلتين
 إلا أن القول بوجوب الترتيب شرط أقوى من القول بوجوب ازالة النجاسة شرط افرغ
 القول الأقوى بان جعل زمن الاعادة فيه أوسع منه في مسئلة النجاسة وهذا الفرق ضعيف
 كما تراها لا لان التسلم وجود القوة المذكورة لا نقلاً ولا دليلاً لان القائل بوجوب ازالة النجاسة
 شرطاً هو ابن وهب والقائل بوجوب الترتيب شرطاً هو ابن الماجشون فلا تراجيح بل
 الشافعي وغيره بوجوب ازالة النجاسة كما قال ابن وهب ولا يكاد يوجد موافق لابن
 الماجشون في هذه المسئلة وأما النظر فادلة القول بوجوب ازالة النجاسة كثيرة قوية في
 محالها ولا أعلم لقول ابن الماجشون دليلاً لا ينافي يمكن الفرق على المشهور يرجع إلى أصله
 من غير نظر إلى مراعاة قول أحد بيان الطلب في الترتيب كدمنه في ازالة النجاسة فوجب
 أن تكون الاعادة هكذا لا ترى أنه عذر ضيق الوقت عن الصلاة يقدم القاسم وعذر ضيق
 الوقت عن غسل النجاسة يصلي بها فكان رعي الترتيب كدمن ازالة النجاسة فوجب
 ان يكون زمن الاعادة في الترتيب أوسع منه في الاعادة في الظاهر ابن عرفة قول ابن
 عبد السلام لم يقل بوجوب الترتيب غير ان الماجشون يردبانه قال به ابن حبيب ومطرف
 ومالك وابن القاسم ونظرهم بما ذكر يردبانه نفس ما أسكر على شيخه قصاراه ان بين سببه

(أعاد الخ) قال في المدونة من ذكر
 صلاة نسيها صلاها وأعادها هو في
 وقته من الصلوات ووقت الظهر
 والعصر في هذا النهار كله والمغرب
 والعشاء الليل كله والصبح إلى
 طلوع الشمس اه وقرئ بين هذه
 وبين اعادة من صلى بنجاسة ناسياً
 ما لم تصفر الشمس بما يعلم بالوقوف
 عليه في الأصل

ويرد بان ذلك تقرير على ما وقع عنه السؤال وقد يفرق بان ترتيب الصلاة راجع لمنها وهو لازم وجودها لذاته والطهارة راجعة لها بواسطة فاعلمها لانها صفة له واللازم لا يوسط أكد منه بوسط ولان الشارع لم يرخص في تنكسها بحال ورخص في النجاسة اضطرار او بان مفسدة التنكيس أشد للزوم تعلقه بصلاتين والنجاسة بصلاة واحدة اه منه بلفظه قلت وهذه الفروق التي ذكرها ابن عرفة رجما لله كلها غير واضحة أما الاول فلان ما علل به من أن الطهارة صفة لافعالها لا يتم استدلاله بالنظر اليه استقلالا ولا لازما مثله في طهارة الحدث والاجماع على خلافه فلا بد أيضا من النظر الى قوة دليل الوجوب وضعفه فتأمله وأما الثاني فهو مثل ما أجاب به شيخه ابن عبد السلام في المعنى فمأورده على شيخي وورد عليه وأما الثالث فان عني به أن الخلل لا يتصور وقوعه الا بين صلاتين فواضح ولكن لا يظهر لذلك كبير فائدة وان عني أن الخلل وقع فيه ما عفا غير مسلم بل الخلل انما وقع في المقدمة عن محلها فتأمل به بانصاف ولا تغربسكوت غ عنه والله أعلم (فيعيد في الوقت ولو جمعة) لو قال ولو جمعة ومغرب بالمكان أحسن لينبه على خلاف ابن حبيب في المغرب (كن ثلاث من غيرها) قول مب انه يكملها بنية الفرض الخ أصله الخ مقتصر عليه وهو يفيد انه المذهب عنده ولكن كلام ابن عرفة يفيد أن تكميلها بنية النفل هو المذهب فانه بعد أن نقل عن المازري أن بعض شيوخه خرج على قول ابن القاسم انه يقطع الرباعية بعد ثلاث قطع الصحيح بعد ركعة قال مانصه قلت ظاهره قبوله ولم أجده للنخعي بل للباجي وقوله ابن زرقون ويرد باحتمال كونه لذلك مع منع النفل بربيع وبهم ما علة فضل لا يقال اتمامها بأربعائها هو بنية الفرض فانه الصقلي لانه يرد بفهم فضل المتقدم وقبوله عيبا واض والتونسي وبانه ظاهر نصها وهو يتبها أربعاءم ليقطع فلو كانت بنية الفرض ما حسن قوله ثم ليقطع ونقل ابن رشد أن مذهبها أن ذكر المنسية فيها بفسدها وقول الرسالة من ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه اه منه بلفظه قلت ورد ابن عرفة على ابن يونس بما ذكره معارض بمثله أو أقوى منه لان كلام فضل وان قبله من ذكر لا يكون بمجرد جمعة على ابن يونس مع أن أبا الحسن قد اعترضه فقال بعد نقل كلامه مانصه وهذا الذي قاله فضل غير بين لانا لا نقول يتمها على أنها نافله بل نقول هي فرضه اه منه بلفظه وقال أبو الحسن أيضا عند قول المدونة وان كان فيما خلف امام فلا يقطع الخ مانصه الشيخ انظر قوله لا يقطع يدل على أن القطع استحب اذ لو كان واجبا لقطع وان كان خلف الامام اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي وزاد مانصه قال الباجي مذهب ابن القاسم تماديه فرض وبعد لفضل الترتيب وقال ابن حبيب تماديه نفل وبعد أبدا اه محل الحاجة منه بلفظه ولان نقل ابن رشد عن المدونة معارض بنقل المازري عنها كما نقله عنه غ في تكمله عند قول المدونة ومن كان في هذا خلف امام فلا يقطع وان كانت المغرب وأقره ونصه قال المازري مذهب المدونة أن المأموم يتمادى في المغرب كغيرها ومذهب ابن حبيب انه لا يتمادى فيها بخلاف غيرها بل يقطع المغرب عنده المأموم والنفل فان كان صلى واحدة شعبة ثانية وان كان صلى ثالثة شفعها برابعة وكل بني على أصله لان مذهب المدونة

(ولو جمعة) لو زاد ومغرب بالرد قول ابن حبيب (كن ثلاث الخ) قول مب انه يكملها بنية الفرض الخ أصله الخ مقتصر عليه وهو الرابع خلافا لما يفيد كلام ابن عرفة من ترجيح اتمامها بنية النفل انظر الاصل والله أعلم

أن من صلى صلاة إذا كرا أخرى لانه قد صد صلواته بل يعتد بهم او انما يعيد ما في الوقت
 استحبابا للترتيب ومذهب ابن حبيب أن ذكر صلاة في صلاة يفسدها ويعيدها هو فيه أبدا
 ويرى أن التبادي فيها بشية الثقل فإذا كان هذا أصلا أمر بقطع المغرب ثلاثا يكون مستغلا
 قبل صلاة المغرب اه محل الحاجة منه بلفظه ونسبة المازري للمروية أقوى من نسبة
 ابن رشد لها لان ما نسبته لها المازري محقق وجوده فيها بل انزعاب بن الشيوخ بخلاف
 ما نسبته لها ابن رشد ففيها من صلى صلوات كثيرة وهو ذا كر صلاة أعادها وصلى ما كان
 في وقته بعد اه منها بلفظها وقال ابن يونس ما نصه ومن المدونة قال ابن القاسم ومن
 صلى أياما إذا كرا لصلاة متعمدا صلى التي ذكر وأعاد ما هو في وقته من الصلوات وقد أساء
 في تعمده ولا يعيد التي ذكرها فيها أو لا إذا خرج وقتها اه منه بلفظه وهذا شاهد
 للمازري وفيه أيضا قبل هذا ما نصه وان نسي سجدا وظهر من غير يومه فذكر الظهر
 وحدها فإلما صلى بعضها ذكر الصبح فسدت الظهر وصلى الصبح ثم الظهر اه منها
 بلفظها وهذا ظاهر وشاهد لابن رشد لكن قال أبو الحسن ما نصه وقال بعضهم هذا
 الذي نسبته ابن رشد إلى المدونة يصح لولا أنه يرد ما تقدم في أول الباب حيث جعل
 القطع استحبابا إذا ذكر صلاة في صلاة اه وقال قبل ذلك ما نصه عبد الحميد قال بعض
 المذاكرين هذا على ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون من ذكر صلاة
 في صلاة أن الصلاة المذكورة فيها تنقض بالذكر ويعيدها أبدا بعد المنسية وقال
 غيره من المذاكرين يحتمل قوله فسدت على الاستحسان لأعلى الوجوب فليس فيه
 ما ذكره ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون صح من الاستحسان اه منه بلفظه
 وقال في التنبهات ما نصه انظر كيف حكم لها بالفساد وقال فيمن صلى صلوات وهو
 ذا كر صلاة نسبها انها تجزئه ويعيد الأخيرة في الوقت وقال ابن حبيب يفسد عليه
 وعليه الاعادة أبدا ثم قال وذهب بعض الشيوخ إلى أن الكلام في هذا منه مبنى على
 قوانين في فساد الصلاة التي وقع فيها الذكر اه منها بلفظها وعلى أن القطع استحسان
 وأن الصلاة صحيحة حمل اللغوي كلام المدونة مستدلا بكلامها الآخر الذي أشار إليه
 المازري ونصه وان كان فداؤذ كر بعد الاحرام وقبل الركوع قطع ولما في
 العتبية انه يتم ركعتين ثم يسلم وان كان قدر ركع أضاف ثانية وسلم وان كان صلى ركعتين
 سلم ولو كان صلى ثلاثا أضاف رابعة وكانت هي فرضه والاعادة استحسان وقال بقطع
 بعد ثلاث والقطع في جميع ما تقدم استحسان ولو ذكر عند ما حرم ثم أجزأه
 صلواته لانه قال فيمن صلى صلوات وهو ذا كر صلاة نسبها انها تجزئه ويعيد الأخيرة
 في الوقت وقال ابن حبيب نفسد عليه التي ذكر فيها ونجب عليه الاعادة أبدا اه منه
 بلفظه ونحوه لابن يونس لانه عدل عن التعبير بالفساد إلى التعبير بالقطع إشارة منه
 وأشبهه إلى حمل كلامه على الوفاق فانه قال عن المدونة ما نصه قال مالك ومن
 نسي الصبح والظهر من يوم فذكر الظهر بعد أيام فلما حرمها ذكر الصبح فليقطع

وسيداً بالصبح ولولم يذكرها حتى سلم لم يعد الظهر و فراغهم منها كذهاب وقتها اه منه
بلفظه فحصل من هذا أن مستند المازري أقوى وإن ما اقتصر عليه ح ومن تبعه
من أن التصادي فيها وانما هما على انها فريضة هو الراجح خلافاً لابن عرفة والله أعلم

وقد تم بعون الله طبع الثمن الاول من حاشية العلامة المحقق الفهامة المدقق

أبي عبد الله سيدى محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوفى

على شرح العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقانى

رجههم الله ونفعنا بهم

وبعلومهم

آمين

* (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى اوله * فصل فى أحكام السهو) *

حاشية الإمام الرهْثوني
على شَرْح الزرقاني
لمختصر خليل

وبهاشيه حاشية المدفني على كنز

الجزء الأول

قامت بإعادة طبعه بطريقة التصوير
عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٠٦ هـ

دار الفكر

بيروت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

* فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الرهوفى على شرح سيدى عبد الباقي الزرقانى على متن سيدى الجليل *

صفحة

مقدمات على المقصود	٥
(الاولى) فى فضل العلم والحث عليه	٥
(الثانية) فى بيان حكم تعلم العلم وتعليمه وكيفيه طلبه	٩
(الثالثة) فى التعرف بالشيوخ الثلاثة (الشيخ التاودى والشيخ البنائى والشيخ الجنوى) وذكرى من أحوالهم السنية	١٢
ترجمة الامام أبى عبد الله سيدى محمد التاودى	١٢
ترجمة العلامة سيدى محمد البنائى	١٥
ترجمة العارف بالله سيدى محمد بن الحسن الجنوى	١٦
(باب الطهارة)	٢٤
فصل فى بيان الاعيان الطاهرة والاعيان النجسة	٦٢
فصل فى ازالة النجاسة وما يتبع ذلك	٩١
فصل فى فرائض الوضوء	١١٢
فصل فى آداب قضاء الحاجة	١٥٠
فصل فى نوافض الوضوء	١٧٢
فصل فى موجبات الغسل وواجباته وما يتبع ذلك	٢٠٣
فصل فى المسح على الخفين	٢٢٨
فصل فى التيمم	٢٣٦
فصل فى المسح على الجبائر	٢٦٥
فصل فى الحيض والنفاس	٢٦٩
(باب الصلاة)	٢٨١
فصل فى الاذان	٣٠٥
فصل فى ذكر شرط طهارة الحدث والتيمم	٣٢٩
فصل فى حكم ستر العورة	٣٣٨
فصل فى الاستقبال	٣٥٢
فصل فى فرائض الصلاة	٣٦٦
فصل فى وجوب القيام	٤٣٠
فصل فى قضاء الفوائت وما اتصل به	٤٣٣

* (تمت) *